



الجزء الاول

٢

العقد الثالث في علم الصرف

ويقال له التصريف ايضا وهو تفعيل من الصرف سمي به العلم به لكثرة التصرف
بسببه في ابنية اللغة العربية وحقيقة التصريف لغة التغيير واصطلاحا يؤخذ
تارة باعتبار العمل وهو تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة
لا تحصل الا بها وتارة باعتبار العلم وهو المراد بالتعريف هنا فنذكر في المقدمة
انه العلم الباحث عن احوال هيئات الكلمات العربية التي صفة الهيئات لها قياس
واطراد عطف تفسير للقياس والمراد بهيئة الكلمة الحالة العارضة لها من عدد
حروفها المرتبة وحركاتها وسكناتها المعينة مع اعتبار الزوائد والاصول كل في موضعه
والمراد باطراد تلك الهيئة جريانها في جميع المواد من جهة الدلالة على المعنى المعين
كهيئة ضرب الفعل الماضي وهيئة يضرب الفعل المضارع فانه اينما وجدت
الهيئة الاولى تدل على الزمان الماضي واينما وجدت الهيئة الثانية تدل على الزمان
الحال والمستقبل والمراد باحوالها الاعراض الذاتية اللاحقة للكلمات باعتبار
الهيئات كالقلب والادغام والحذف والنقل الكائن وبالبحث عنها حملها
على الكلمات بذلك الاعتبار كقولك قال مقلوب العين ومد مدغم العين ونحو ذلك
فخرج عن الحد علم النحو لانه ليس باحث عن احوال الكلمات بل عن احوال المركبات

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: H. Hüsnü
Yeni Kayıt No:
Eski Kayıt No: 1413

باعتبار افادتها للمعنى الاول وكذا علم اللغة والاشتقاق لانهما ليسا باحثين عن احوال
الكلمة باعتبار الهيئات بل الاول باحث عن احوالها باعتبار موادها وجواهرها والثاني
باحث عنها باعتبار نسبة بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية وقد عرفت ذلك
في المقدمة وقيد الهيئات بالاطراد اذ الصرف انما يبحث عن الهيئات المطردة
الموضوعة بالوضع النوعي لا عن جميع الهيئات فان قلت قد خرج عن التعريف
بقوله عن احوال هيئات الكلمة اكثر ابواب التصريف لان التصريف يبحث عن نفس
الهيئات كالماضي والمضارع واسمي الفاعل والمفعول ونحوها اذ بها يعرف نفس
الهيئات لا احوالها وكذا يبحث عن احكام لا تعلق لها بالهيئات ولا باحوالها
كالوقف والقلب والاسكان والادغام اذ كانت هذه الاشياء في الاخر اذ حالات
الحرف الاخير ليست بهيئات الكلمة ولا باحوالها فالجواب عن الاول ان المراد
بالماضي والمضارع وغير ذلك مفهوماتها لا ما صدقت هي عليه من المواد
ولا شك ان تلك المفهومات عارضة لتلك المواد لانك اذا قلت طلب ماض
ويطلب مضارع مثلا فقد حكمت على هاتين الهيئتين بالماضوية والمضارعية
وهما من احوالهما وهكذا وعن الثاني انا لا نسلم انه لا يقال لاحوال الحرف الاخير من الهيئة
انها احوالها اذ يطلق على احوال البعض الشيء احوال ذلك الشيء وههنا ابحاث
تركناها مخافة الاملال ولا مدخل للحروف والاسماء التي كلها لها في الصورة
والبناء نحو من وما واذا ومتى ونحو ذلك فيها اي في الهيئات المطردة فان قلت
الهيئات اعم من ان يكون عارضة للكلمة لذواتها وبسبب امور عارضة كالتثنية
والجمع ونحو ذلك كالجمع ومن الاسماء التي كلها ما هو مثنى ومجموع مثل هما وهم
وهذان وهؤلاء واللذان والذين ومصغر مثل اللتيا في تصغير التي فيكون لامثال
ذلك مدخل في تلك الهيئات قلت اما المثنيات والجموع المذكورة فليست
بمثنيات وجموع حقيقة بمعنى انها حاصلة من تغيير مفرداتها بل هذه الالفاظ موضوعة
بمعنى التثنية والجمع ابتداء من غير ان تحصل من تغيير لفظ اخر واطلاق التثنية والجمع عليها
بطريق التجوز واما المصغر المذكور فقليل لا يعبؤ به وانما هي اي تلك الهيئات
في الافعال والاسماء المتمكنة في الاسمية البعيدة عن مشابهة الحروف والعمدة فيها

والعمدة فيها من بين الكلمات تلك الكلمات الافعال والاسماء المتصلة بها وقد عرفتها
في العقد الثاني من المصدر واسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان والالة
والتفضيل والصفة المشبهة وانما كانت العمدة هذه الكلمات لكون جميعها
في ذاتها من انضمام اطرادها على تلك الهيئات الا بعض الافعال الخارجة عن اصلها
كليس ونعم وبئس وبعض المصادر ولعل المراد بها مصادر الثلاثيات
لما قالوا ان لا قياس فيها واما مصادر الرباعيات والخماسيات والسداسيات
فهي قياسية مطردة وايضا قد يعرض عطف على قوله لكون جميعها لها
اي الافعال والاسماء المتصلة بها نوع اخر من تلك الهيئات بسبب امور
عارضة لها من اعلال كما في قام يقوم او ادغام كما في مد يمد وغيرهما كالحذف
في مثل قل ضرو وعث واما غيرها من سائر الاسماء المتمكنة كزيد ورجل وبصرة ومدينة
فلا يحصل لها تلك الهيئات الا بسبب عارضة لها كالتصغير مثل زييد ورجيل
والنسبة مثل بصري ومدني والتثنية مثل زيدان ورجلان والجمع مثل زيدون ورجال
فان هذه الهيئات مطردة اينما وجدت مدلولاتها ومع قطع النظر عن تلك العوارض
فليس لسائر الاسماء المتمكنة هيئات مطردة اذ هي ليست بمشتقات والهيئة
المطردة باعتبار الذات انما تجري في المشتقات كالافعال والاسماء المتصلة بها
وبالجملة الهيئات المطردة تعرض للافعال والاسماء المتصلة بها من وجهين
باعتبار الذات وباعتبار امور عارضة ولسائر الاسماء باعتبار الثاني فقط
فيكون ان عمدتان في تلك الهيئات لهما مدخل كثير فيها فيكون المذكورات اولا
اعني الافعال والمتصلة بها اولى بالتقديم في فننا هذا اعني فن الصرف الباحث
عن احوال الهيئات المطردة والعوارض المذكورة التي تعرض بسببها نوع اخر
من تلك الهيئات منها ما هي عارضة لاغراض معنوية اي لاغراض راجعة الى
جانب المعنى كافادة معنى زائد على معنى الاصل وتاكيده كالحاق الضمائر المتصلة
ونوني التاكيد الخفيفة والثقيلة بالافعال مثل ضرب وضربوا وضربت وضربنا
ويضربن ويضربن فان الغرض من الحاق الضمائر افادة صدور الفعل اعني
المثنى او المجموع او المخاطبة او المتكلم ومن الحاق النونين افادة تاكيد النسبة

وسما لتصغير واخواته من التكسير والنسبة ونحوهما فان التصغير والنسبة والتكسير مثلا كضويرب وضاربي وضوارب لافادة معنى التحقير والنسبة والجمعية فيما فوق العشرة ومنها ما هي عارضة لاغراض لفظية اى راجعة الى جانب اللفظ كتخفيفه وتحسينه كالاعلال والادغام والامالة وغيرها كالوقف والروم والاشمام فان الغرض منها التخفيف اللفظ وتحسينه ولا دخل لها في المعنى وستعرف تفصيلها والانسب الفصل بينهما اى بين العوارض لاغراض معنوية وبين العوارض لاغراض لفظية في البحث لانهما متمايزان بحسب الذات فالانسب بحالهما بحسب الوضع كذلك فنجعل العقد ثلثة اسماطا لبناء الهيئات الذاتية للافعال وما يتصل بها من الاسماء ولبناء هيئات تحصل بسبب عوارض لاغراض معنوية ولبناء هيئات تحصل بسبب عوارض لاغراض لفظية اعلم ان من دأبهم ان يذكروا قبل الشروع في الفن كالصرف مثلا امورا معينة للطالب في تحصيله لتفيده بصيرة في شروعه وسهولة في طلبه كتعريف الفن وبيان موضوعه وغايته والاصطلاحات المستعملة فيه فلما اراد المص رح الى تعريف فن الصرف بانه العلم الباحث عن احوال هيئات الكلمات والى موضوعه في ضمن التعريف بانه الكلمات العربية من حيث هيئاتها المطردة وقد استفيد من سياق الكلام الاشارة الى غايته بانها عصمة اللسان عن الخطاء في الاعلال والادغام وامثالهما اراد ان يشير الى الاصطلاحات المستعملة المسماة بالمبادي التصورية فقال اذ تمهد هذا فاعلم ان من اهم ما ينبغي للشارع في علم ان يطلع اولا اى قبل الشروع في مسائله على المصطلحات الكثيرة الدور والجريان في ذلك العلم لئلا يتشوش عليه الكلام في اثناء المباحث وانما قيدها بكثيرة الدور لان الاصطلاحات التي كانت قليلة الدور ومختصة بمبحث دون مبحث ينبغي ان تذكر في تلك المباحث لا قبل الشروع في الفن ولهذا لم يذكر ههنا ادلة الفن المسماة بالمبادي التصديقية وهي الشواهد من كلام الفصحاء كالابيات والاشعار لانها ليست عامة الورود كمصادرات الهندسة بل مختصة لبحث دون مبحث فنقول الواو والياء والالف مطلقا سواء كانت متحركة او ساكنة مدة او لا تسمى في عرفنا هذا اى في عرف الصرفيين حروف العلة ومعتلة لكثرة ما يعرض لها من التغيير لانها

لانها تتغير بالحذف والقلب والاسكان ولا تصح ولا تبقى على حالة عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والحرف فهي كالعليل المنحرف المزاج المتغير من حال الى حال وما اى لفظ لم يكن في حروفه الاصول شيء منها اى من حروف العلة حال كون ذلك اللفظ من الاسماء والافعال سواء كان في زوائده شيء منها او لا يكون ايضا يسمى صحيحا وسالما لصحته وسلامته عن العلة والتغير كالضرب فانه ليس في حروفه مطلقا حرف علة والخروج فانه لم يكن في حروفه الاصول حرف علة وان كان في زائده وهو الواو بدليل خرج يخرج ونحو ذلك كما مر في الاشتقاق وما اى فعل واسم فيه اى في حروفه الاصول ذلك اى شيء من حروف العلة يسمى معتلا لاعتلاله باعتلال بعض اجزائه فان كان اى حرف العلة واحدا فما اى فعل او اسم هو اى الواحد في موضع فائه يسمى مثالا كوعد ويسر لمماثلة ما فيه للصحيح في التصاريف من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ونحوها كوعد وعدا وعدوا وعدت وعدن كضرب ضربا ضربوا ضربت ضربن وكذا المماثلة اسم الفاعل والمفعول منه لاسمي الفاعل والمفعول في الصحيح كواعد وموعود كضارب ومضروب حيث لم يعل فيها كما لم يعل في تصاريف الصحيح وكذا المماثلة امره الامر من الاجوف في الزنة نحو عد كما نقول بع وما هو في موضع عينه يسمى اجوف كالقول والبيع كان وسطه لاعتلال ما فيه من حروف العلة خال ليس فيه شيء لان المعتل بمنزلة المعدوم فشبه بالاجوف وهو الذي لا جوف له اى يكون وسطه خاليا ويسمى ذا الثلاثة ايضا لكون ماضيه اذا حكيت عن نفسك اى اذا بنيت منه المتكلم وحده على ثلثة احرف اذ يحذف فيه الوسط فيبقى الفاء واللام مع ضمير المتكلم كقلت وبعت وانما عتبر حكاية النفس مع ان حكاية المخاطب وجمع المؤنث الغائبة منه كذلك كقلت وقلن لان الغالب عند التعريف الابتداء بها عند تعريف الماضي والمضارع والاجوف على ثلثة احرف فلذلك يسمى ذا الثلاثة بخلاف غير الاجوف فانه فيها على اربعة احرف كضربت وعدت ورميت وطويت وما هو في موضع لامه يسمى ناقصا ومنقوصا يقال نقص الشيء ينقص نقصانا من الباب الاول اذا لم يتم ونقصته انقصه نقصا اى اسقطت اخره يتعدى ولا يتعدى لاعتلال اخره فكانه في حكم العدم فصارت الكلمة كالناقص والمنقوص بل لنقصه كثيرا بالحذف بالجزم والوقف مثل لم يغز واغزوا فتصير ناقصة او منقوصة حقيقة

ويسمى الاربعة ايضا لكون ماضيه ذلك صفة الماضي اي ماضيه الذي حصل عند الحكاية
عن نفسك كدعوت ورميت وان كان ما وجد في اللفظ من حرف العلة متعددا من جنس
او جنسين فانهما اي الحرفان في موضع فائه وعينه او في موضع عينه ولامه يسمى
لفيفا مقرونا لالتفاف حرفي العلة اي لاجتماعهما مع اقترانهما فيه اي في ذلك اللفظ
فلالتفاف لفيفا ولاقتران مقرونا فيل ما في موضع فائه وعينه لا يجيء في الفعل
بل مختص بالاسم مثل ويل اسم لواد في جهنم ويوم حيث اجتمع في فائهما وعينهما الواو والياء
وويح الواو في فائه الاول وعينه الثاني وطوى وعيى كرضي اي ضعف حيث اجتمع في عينهما
ولامهما حرفا علة الواو والياء في الاول ويا آن في الثاني وما هما في موضع فائه ولامه يسمى
لفيفا لما ذكر مفروقا لافتراق حرفي العلة بعين كيد في الاسم اصله يدي ووعى في الفعل
اي حفظ وما كان لقائل ان يقول ههنا قسم اخر وهو ان يكون جميع حروفه الاصول حروف العلة
فلم لم يعدوه قسما ولم يسموه باسم اشار الى دفعه بقوله ولم يعدوا ما جميع اصوله اي الفاء
والعين واللام حروف العلة كالواو في الاسم لان الالفاظ الموضوعة للحروف كالياء والواو
والفاء كلها اسماء وببيت بتثليث الباء في الفعل اي كتبت الياء وما يسموه باسم لندرته
فكانه معدوم فاقسام المعتلات خمسة المثال والاجوف والناقص واللفيف المقرون والمفروق
وكل من الصحيح والمعتل اذا تماثل عينه ولامه في الثلاثي كالمد في الصحيح والود اي المحبة في المعتل
المثالي والجو وهو ما بين السماء والارض من الخلاء في المعتل اللفيف المقرون اصولها مدد
وودد وجوو او تماثل فائه ولامه الاول وعينه ولامه الثاني في الرباعي كزلزل في الصحيح
وولول اي رفع الصوت بالبكاء في المعتل المثالي وضوضى اي الصوت اصله ضوضو
في المعتل الاجوفي يسمى مضاعفا لتضاعف الحرف من جنس واحد وقد يسمى نحو زلزل ايضا
مضاعفا لكنه تركه لان كلامه في الابنية الاصلية وليس نحو زلزل منها بل من المزيدات واذا كان
احد اصوله اي اصول كل من الصحيح والمعتل همزة يسمى مهموزا فان كانت فائه
فيسمى مهموز الفاء كاخذ وابى او عينه فمهموز العين كسأل ونأى او لامه فمهموز اللام
كقرأ وجاء فقد علمت من هذا ان بين الصحيح والمعتل وكذا بين اقسام المعتل مباينة كلية
واما بين كل منهما وبين المضاعف وبين المهموز وكذا بين المضاعف والمهموز فعموم
وخصوص من وجه واما الامثلة فعليك باستخراجها عن نفسك واللفظ الدال بهيئته

واللفظ الدال بهيئته اي باستقلال هيئته واحترز عن مثل صبوح وغبوق فانه دال
بمجموع هيئته ومادته كما عرفت مفصلا على الزمان الماضي المتقدم على زمان التكلم
يسمى ماضيا بمعنى مدلوله وعابرا بالعين المهملة ايضا ماخوذا من عبر اي مضى ومر
سمي به لعبور مدلوله اعني الزمان الماضي فكل من التسميتين من قبيل التسمية
للدال بوصف مدلوله والدال على الزمان الحاضر اي وقت التكلم او الآتي بعد زمان
التكلم بها اي بالهيئة يسمى مضارعا لان المضارعة هي المشابهة وذلك الفعل شابه
الاسم الفاعل في الحركات والسكنات كالجيء ومستقبلا لانك تستقبل وتتوجه
الزمان الآتي الذي هو احد مدلوليه وغابرا بالغين المعجمة من الغابر بمعنى الباقي
لان الزمان الآتي هو من اجزاء الزمان اذ بعضها مضى وبعضها حضر فبقي الآتي فعلى الاول
التسمية باعتبار ذات الفعل وعلى الاخيرين باعتبار مدلوله كتسمية الماضي والدال بالوضع
على طلب الفعل من الفاعل المخاطب او الغائب او المتكلم يسمى امرا سواء كان بطريق الاستعلاء
كقول السيد لعبده افعل كذا او بطريق الخضوع كقولنا اللهم اغفر لي او بطريق المساواة
كقولك لمن يساويك رتبة افعل كذا ايها الاخ فان جميعها ما يطلق عليه في عرف النحاة الامر
واما في عرف اهل البيان فالامر مختص بما هو بطريق الاستعلاء ويسمى الثاني دعاء والثالث
التماسا وقيد الدلالة بالوضع لان الدال على طلب الفعل بطريق التجوز كقولك رحمه الله
بمعنى ليرحمه لا يسمى امرا والدال على المنع عنه اي على منع الفاعل كذلك ونهيه عن الفعل
كذلك اي بالوضع يسمى نهيا سواء كان ايضا بالاستعلاء كقولك لعبدك لا تفعل كذا
او بالخضوع نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او بالمساواة كقولك لا تفعل كذا ايها الاخ
واما في عرف البلغاء فالنهي مختص بالاول والاخيران كما سبق واحترز بالوضع عن نحو
لا حياه الله وكل من التسميتين تسمية للدال باسم المدلول **السمط الاول**
مبتدا خبره محذوف لا اراد مباحث هيئات مطلق الاسماء المتمكنة وجعلها
جزءا من اجزاء الفن لان المتعلق بالبحث في هذا المقام وان كان احوال الهيئات
المذكورة اعني هيئات الموضوعات بالوضع النوعي لان المتعلق بالبحث ههنا
هو احوال الهيئات المطردة التي تعرض الكلمات لذواتها وهي لا تكون
الا لما هي موضوعة باعتبار ذواتها بالوضع النوعي وهي اي تلك الموضوعات

اي بهذا قوله
السمط ... اعلم الى اخره بتاويل
هذه الالفاظ والوضع منه تمهيد له

الافعال كلها وبعض الاسماء المتمكنة اعني ما يتصل منها بالافعال واما بواقي الاسماء فهي وان
موضوعة بالوضع الشخصي قد عرفت تفصيل ذلك في العقد الاول فلزم من هذا ان الحق
بالبحث ههنا هو احوال هيئات الافعال والاسماء المتصلة بها دون هيئات سائر الاسماء
فبالنظر الى هذا كان الانسب الاقتصار على الاولين وترك الاخير في هذا المقام بل في الفن مطلقا
لكن جرت عادة الاصحاب بتقديم ضبط اجمالي لمطلق هيئات تلك الاسماء اي الاسماء المتمكنة
متصلة بالافعال او لا تتميما للبحث وتكميلا للفائدة كما هو دأب القوم يوردون في علم
او في بحث ما ليس مقصودا فيه كمسائل الفلسفة في الكلام تكميلا للصناعة او للبحث وتكثيرا
للفوائد والعوائد فنحن ايضا سلكنا طريقهم واتبعنا لو تيرتهم بعين الطريقة فجعلنا
السمط ثلثة فصول لضبط هيئات الاسماء المتمكنة على الاطلاق ولبيان هيئات الافعال
ولبيان هيئات الاسماء المتصلة بها ثم كل من الاسم والفعل كما علمت في العقد الثاني اما مجرد وهو
المركب من الحروف الاصول فقط او مزيد وهو المتضمن لشيء من الزوائد وتعلم ان تقديم المجرد
على المزيد عند قصد تفصيلهما كالواجب لان المجرد اصل والمزيد فرع والاصل مقدم على الفرع
فجعلنا كل فصل من الفصلين الاولين صنفين لبيان هيئات المجرد من كل من مطلق الاسم
والفعل ولبيان هيئات المزيد منه اي من كل ولم نفعل بالثالث كذلك اي لم نجعل الفصل الثالث
صنفين لبيان هيئات المجرد وهيئات المزيد من الاسماء المتصلة لاشتباك مباحث مجرده
ومزيده اي لاختلاط مباحثهما فلا يتيسر تمييزهما بفصلين بل بيان مجرد كل منهما
ومزيده في مبحث الاسم ففي هذا السمط اربعة اصناف وفصل **الصنف الاول**
من الفصل الاول لبيان هيئات الاسماء المجردة وقد عرفت ان الاسم المجرد ثلثة اقسام
ثلاثي كرجل ورباعي كجعفر وخماسي كسفرجل وفي هيئات الثلاثي المجرد الكائن منه
اي من الاسم عشر في الواقع وكان المحتمل العقلي بعد وجوب الابتداء بالمتحرك اما لامتناع
ضده اي بكون ضده وهو الابتداء بالساكن ممتنعا اي مستكرها ومتعسرا وان كان ممكنا
في نفسه كما هو عندنا معاشر المحققين او لامتناعه وعدم امكانه في نفسه كما هو عند البعض
يعني ان الابتداء بالمتحرك في لغة العرب واجب بالاتفاق لكن ذلك عند المحققين لتعسر الابتداء
بالساكن فالوجوب بمعنى الاحسنية والاولوية التي هي الوجوب العرفي وعند البعض
لامتناعه وتعذره فالوجوب بمعنى العقلي اي لولاه لامتنع وسيجيء تفصيل ذلك وتحقيقه

وتحقيقه في مبحث الابتداء وترك الاخر عطف على الوجوب اي وبعد ترك اخر الكلمة
وعدم اعتباره في الوزن للاعراب اي لكونه محل الاعراب فيتبدل من حال الى اخرى
بتبدل العوامل المقتضية للاعراب فهو ساقط عند درجة الاعتبار لا يعتبر حركته ولا سكونه
في الوزن واما الحرف الاول فلا يعتبر سكونه لعدم جواز الابتداء بالساكن كما عرفت لكن
الحركات الثلث فيه لاصالتها كلها معتبرة وفي الوسط يعتبر الاحوال الاربعة لانه لكونه
غير مبتدأ ولا محل للاعراب لا مانع فيه من اعتبار السكون والحركات فالمحتمل بعد ذلك
اثنا عشر قسما حاصلة من ضرب الاحوال الثلثة للفاء اعني الحركات اي الضمة
والفتحة والكسرة في الاحوال الاربعة للعين اعني بها هذه الحركات الثلث مع السكون
لانه اذا كان الفاء مفتوحا فالعين اما ساكن او مفتوح او مضموم او مكسور وكذا اذا كان
مضموما او مكسورا لكن رفضوا وتركوا اثنين منها اي من تلك الهيئات الاثنتي عشر وهما
الانتقال من الكسرة الى الضمة اي ما كان فاؤه مكسورا وعينه مضموما مطلقا سواء كان
في الاسم او الفعل لان الضمة والكسرة حركتان ثقيلتان متباينتان في المخرج فالخروج
من احدهما الى الاخرى في غاية من الثقلة لا سيما الخروج من الكسرة الى الضمة فانه اشد
كما تعرف فلذا احترزوا عنه في كل من الاسم والفعل وعكسه اي ما فيه انتقال من الضمة
الى الكسرة ايضا اي كالاول لكن رفض هذا في الاسم دون الفعل لان مبناه اي بناء الاسم
على مزيد خفة لكثرة استعماله لوقوعه كلا من ركني الكلام اي المسند اليه والمسند كزيد وقائم
في زيد قائم ولوقوعه جميع فضلاته اي متعلقات الكلام مما يكون فضلة في اداء نفس المرام
كالمفعول والظرف والحال ونحوها نحو كتب زيد هذه النقوش ليلا في الحجرة متفكرا فحيث كان
مزيد الخفة مطلوبا فيه كان الانسب ان يحترز فيه عما هو ثقيل في نفسه كالانتقال من الضمة
الى الكسرة وان كان هذا دون الانتقال من الكسرة الى الضمة وهذا بخلاف الفعل فانه
لا يقع الا احد ركنيه وهو المسند ولا يقع المسند اليه ولا سائر الفضلات فلم يكثر
استعماله كثرة استعمال الاسم فلم يطلب فيه زيادة الخفة الا ترى انهم كيف التزموا
فيه النقص المعنوي وهو تركب معناه من الحدث والزمان والنسبة ايضا اي كالنقل اللفظي
فان ذلك يدل على ان ليس بناؤه على زيادة الخفة فلا يارب فيه عما هو خفيف بالنسبة
وان كان ثقيلا في نفسه وانما كان اي الانتقال من الضمة الى الكسرة فيه خفة بالنسبة الى الاول

اعني الانتقال من الكسرة الى الضمة لكون الانتقال فيما في التكلم من الاثقل وهو الضمة الى الاخف
وهو الكسرة وهو اهون في الثقلة من عكسه اعني الانتقال من الاخف الى الاثقل
لظهور ان الخروج من الطوفان الى المطر اهون من عكسه وان كان كل منهما ثقيلا في نفسه
وانما كانت الضمة اثقل من الكسرة اذ يحتاج فيها الى تحريك العضلتين بخلاف الكسرة فانه لا يحتاج
فيها الا الى تحريك عضلة واحدة وعلم منه ان الفتح اخف منهما اذ لا يحتاج فيه الى تحريك
عضلة فلذا اي لاجل ان الفعل لم يطلب فيه زيادة الخفة والثقل فيه خفة بالنسبة
بني الفعل عليه اي على الثقل عند الاحتياج الى مفعول ما لم يسم فاعله كضرب المجهول وقيل
بني عليه اي الضمة فيه في معرض الزوال لكونه مجهولا حاصلا من تغيير المعلوم او لانه لما كان
اخره مبنيا على الفتح لم يستثقل هذا الخروج من الضمة الى الكسرة استثقالا حيث كان بعد الكسرة
ضمة او كسرة اما الاسم فلكون زيادة الخفة مطلوبة فيه لم يبن على الثقل كما بني على الاول
ولما كان ههنا سؤال هو انكم حكمتم بان الاول اي الانتقال من الكسرة الى الضمة مرفوض مطلقا
فماذا تقولون في يضرب فانه انتقل فيه من كسرة الراء الى ضمة الباء اشار الى دفعه بقوله
وانما رفض الاول فيما اذا كانت الضمة والكسرة لازمتين بخلاف ما اذا كانت احديهما عارضة
كيضرب فان ضمة الباء فيه للاعراب فلا يعبا بها لانها في معرض الزوال بالناصب والجازم فكانه
لا انتقال من الكسرة الى الضمة بخلاف ما اذا كانت لازمتين فانه يوجد فيه ذلك الانتقال
حقيقة فلهذا رفض تداولن ذلك ثم اورد على رفض الثاني الدئل فانه اسم فاؤه مضموم وعينه مكسور
فلا يصح قولكم الثاني مرفوض في الاسم فاجاب بقوله والدئل بضم الدال وكسر الهمزة وهو
دويبة شبيهة بابن عرس شاذ فلا يوجب نقض القاعدة وهذا هو الجواب الاسلم
واجاب ابن الحاجب بانه منقول من الفعل من دئل اذا تحرك فيكون نحو ضرب المجهول
اذا سمي به واعترض عليه بانه انما يكون منقولا من الفعل لو كان علما على ما قيل انه اسم قبيلة
واما اذا كان اسما لدويبة شبيهة بابن عرس فيكون اسم جنس لا علما وح لا يكون منقولا
لانه لا ينقل من الفعل الى اسم الجنس واجيب بانا لا نسلم انه ح اسم جنس بل علم جنس كاسامة
ولو سلم فلا نسلم انه ح لا يكون منقولا من الفعل قال نايب الشيخ ذو احمد بن يحيى للفعل
اسما جاء على فعل بضم الفاء وكسر العين غير هذا اي الدئل وبعضهم نقل رئما بالراء المضمومة
والهمزة المكسورة حال كونه اسما لاست بكسر الهمزة وسكون السين بمعنى عجز الانسان

الانسان ومؤخره وذكر صاحب المفتاح الوعل بضم الواو وكسر العين لغة في الوعل
بفتح الواو وهو المعز الوحشي كما تقدم ايضا اي كما تقدم ولم نجده اي شيئا من الرئم والوعل
فيما عندنا من كتب اللغة فلا نقض ولو سلم فهما منقولان من الفعل او شاذان ايضا
كما قيل واورد على رفض الاول الحبك فانه اسم على فعل بكسر الفاء وضم العين
فلا يصح ان الاول مرفوض مطلقا فاجاب بقوله واما الحبك بكسر الحاء المهملة وضم الباء
الموحدة فمحمول على تداخل اللغتين في حرفي الكلمة اعني ضم الحاء والباء وكسرهما يعني ان
في الحبك لغتين حبك بضمتين وحبك بكسرتين واما الحبك بكسر الاول وضم الثاني فليس بلغة
مستقلة حتى يرد النقض بل هو من تداخل اللغتين فان المستعمل اراد ان يقول الحبك
بكسرتين بناء على اللغة الثانية فلما كسر الفاء غفل عن تلك اللغة وظن انه يتكلم على اللغة
الاولى فضم العين ثم لا يرد النقض اذ الكلام في الاسم الموضوع برأسه وهو اي الحبك
على كلا التقديرين تكسر الشيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح وتبع المصنف في ذلك
ابن جني حيث جعلهما لغتين بمعنى وقيل فيه نظر لانه بالضمتين جمع الحباك وبالكسرتين
ان ثبت مفرد والتداخل انما يتحقق اذا اتحد معنا هما فاذا رفضوا الثانيين فبقيت
عشر ابنية للثلاثي المجرد من الاسم وهي وابتدا في التمثيل بالمفتوح الفاء مع الاحوال
الاربعة في العين ثم بالمكسورة مع الاحوال الثلثة في العين ثم بالمضموم كذلك كقتل بالفتح
والسكون وهو الذي خلطه الشيب كفل بفتحتين اسم لما فوق العجز من الدابة وغيرها
كتف بالفتح والكسر هو احد العظمين في الظهر والقريبين الى المنكب اجل بالفتح والفتح
اجل بالكسر والسكون ضلع بالكسر والفتح هو واحد الاضلاع وهي عظام الجنب ابل
بكسرتين برد بالضم والسكون نوع من الثياب صرد بالضم والفتح اسم طائر
طنب بضمتين هو حبل الخباء وهو خيمة من صوف الابل والغنم يبنى على عمودين او ثلثة
وعرف النحاة ايضا هذه الاسماء وفي الصفات على ذلك الترتيب صعب وبطل
اي شجاع وحذر وطمع من طمع طمعا فهو طمع وطمع وصفر ورئم اي مفرق وبلز
اي ضخم وعتد وبكع اي الشيخ وشرح يقال ناقة سرح اي سريعة فالالفاظ التي على
هذه الهيئات العشر تكون في واحدة منها او كثر اصلية اللفظ المركب منه حروف مخصوصة
مرتبة قد يقع على هيئة واحدة وهو ظ وقد يقع على هيئات كثيرة وذلك بان يتوارد عليه

الحركات والسكنات المختلفة فاللفظ اذا وقع على شيء من هذه الهيئات قسوا وقعت
على واحدة منها واثنتين فصاعدا فالاكثر ان يكون ذلك اللفظ اصليا فيها متفرعا عليه
في هيئة اخرى منها وقد يرد اللفظ من بعضها الى بعض فيكون اصلا في الهيئة المردود اليها
وفرعا في المردود منها والعمدة في معرفة ذلك اي الاصالة في كل من تلك الهيئات والاصالة
في بعضها والفرعية في بعض اذا استعمل اللفظ على هيئتين من ذلك اي مما ذكر من الهيئات
العشر كما في كتف بفتح الكاف وكسر التاء وكتف بكسر الاول وسكون التاء على هيئة رجل
او على اكثر من هيئتين كما في فخذ وفخذ بفتح الفاء وكسر الخاء في الاول على هيئة كتف
او سكونه في الثاني على هيئة كهل وفخذ وفخذ بكسرهما اي الفاء والخاء في الاول على هيئة ابل
او سكون الثاني اي كسر الفاء وسكون الخاء في الثاني على هيئة رجل فله اربع هيئات
من العشر تساوى الاستعمال اين خبر للمبتدا اعني والعمدة وعدمه اي عدم تساويهما
بل تفاوتهما قلة وكثرة فعند التساوي يحكم بكونه اصلا فيهما اي في كل من الهيئتين لكلا يلزم
الترجيح بلا مرجح بحسب الظاهر وعند التفاوت يحكم بكونه اصلا في الاكثر استعمالا
والاخر اي ويكون الاخر وهو الاقل استعمالا فرعا مردودا اليه اي الى الاكثر اذ الاكثر
بالاصالة اولى والاقل بالفرعية احرى فلكون استعمال الكتف بفتح الاول وكسر الثاني
اكثر من الكتف بكسر الاول وسكون الثاني حكم بان الاول اصل والثاني مردود اليه وكذا
في الاكثر من هيئتين يعني ان تساوى الكل استعمالا احكم بالاصالة في الكل والا فبحسب الاكثر
وارتداد الثاني اليه فلذا حكم بان الهيئة الاولى في الفخذ اصل والثلث الاخيرة مردودة اليها
والضابط في هذا اي في ان يكون اللفظ بهيئات متعددة بعضها اصل وبعضها مردود اليه
ان في كل متحرك العين من هذا القسم اي من قسم الثلاثي المجرد وفي بعض النسخ من هذا
التقسيم اي التقسيم الى الهيئات العشر يجوز اسكانه اي اسكان عينه سواء كان اما هو
من حروف الحلق مكسورا او لا وسواء كان الفاء مفتوحا او لا فان كان الفاء مفتوحا
والعين حرف حلق مكسورا كما في فخذ يجوز فيه وجهان اخران غير الوجه الاول وهما
سكون العين مع كسر الفاء وكسرهما معا ففي مثل فخذ اربع هيئات فخذ بفتح الفاء
وكسر الخاء وهو الاصل وفخذ بفتح فكسرة العين لاستثقالهم الانتقال من الاخف وهو الفتحة
الى الاثقل وهو الكسرة في الثلاثي المطلوب منه الخفة باصل الوضع فسكن العين ليكون

ليكون الانتقال من الاخف وهو الفتحة الى ما هو اخف منه وهو السكون وفخذ
بكسر الفاء وسكون العين لذلك الاستثقال مع استكراه حذف اقوى الحركتين
وهي الكسرة فنقلوها الى الفاء وفخذ بكسر الفاء والعين وذلك لقوة حرف الحلق
بجعل ما قبله متابعا له في الكسرة وانما عدل فيه من الاخف وهو الفتحة الى الاثقل وهو
الكسرة لحصول نوع اخر من التخفيف وهو الخروج من الكسر الى الكسر وذلك لان [illegible]
[illegible] يعمل في جهة واحدة بخلاف الخروج من الفتحة الى الكسرة وانما جعل فخذ بفتح الفاء وكسر العين
اصلا لانه اكثر وقوعا في الاستعمال من اخواته فكانت بالاصالة اولى والفعل في ذلك
اي فيما ذكر من الوجوه الثلثة من التفريع اذا كان الفاء مفتوحا والعين حرف حلق مكسورا
في ركب الاسم كشهد بفتح الاول وكسر الثاني فانه يجوز فيه فتح الفاء وسكون العين وكسرهما
وكسر الاول وسكون الثاني وقد عرفت وجوهها وكلها لقلة الاستعمال مردودة الى الاول
الاكثر استعمالا وان لم يكن العين حرف الحلق وقد كان مكسورا كما في كتف ففيه وجه اخر
اي فيجوز فيه وجه اخر فقط غير الوجه الاول من التفريع وهو اي الوجه الاخر
اول الوجهين الباقيين في فخذ وهو كتف بكسر الفاء وسكون العين فجملة الوجوه
فيه ثلثة كتف بفتح الاول وكسر الثاني وهو الاصل لكونه اكثر استعمالا وكتف بفتح الاول
وسكون الثاني وكتف بكسر الاول وسكون الثاني وهما فرعان على الاول مردودان اليه
لقلة استعمالهما وانما لم يجز فيه الكسرتان لان غير حرف الحلق لم يقو قوة حرف الحلق
فلا يقدر على جعل ما قبله تابعا له في الكسرة وبعضهم يجوز في فعل بضم الفاء وسكون العين
كبرد وقفل ضم العين لاتباع الفاء كمجيء عسر ويسر بضم الفاء والعين فيهما وهما
فرعان على عسر ويسر بسكون العين لانهما بسكون العين اكثر استعمالا منهما بضمه والاكثر
استعمالا اولى بالاصالة والاكثرون مستقرون على خلافه اي لا يجوزون ضم العين
فيه عدولا من الاخف وهو السكون الى الاثقل وهو الضمة ويحملون نحو عسر ويسر
بضمتين مع عسر ويسر بالسكون اي بسكون عينهما على ان كلا منهما اي من الاولين والاخرين
اصل لا ان يكون الاولان فرعين للاخرين حتى يثبت ما ذكره البعض واما حديث
كثرة الاستعمال وقلته فليس يقوى لجواز ان يكون قلة الاستعمال في الاولين لاستثقال
الضمتين لا للفرعية فالاستثقال اذا كان يؤدي الى ترك الاصل في نحو يقول بجواز

تأدية الى قلة استعماله كما فيما نحن فيه بالطريق الاولى فقال ابن الحاجب ونحو عضد
مما كان بفتح الفاء وضم العين يجوز فيه واحد من التخفيف وهو عضد باسكان العين من غير
نقل ولا يجوز فيه عضد بنقل ضمة العين الى الفاء عند الاكثر لثقل الضمة ونحو عنق مما كان بضم الفاء
والعين يجوز عنق بحذف ضمة العين لاستثقال الضمتين ونحو ابل مما كان بكسر الفاء
والعين يجوز فيه ابل بحذف كسرة العين وقد يكون يعني كثيرا ما يكون رد الهيئة في شيء
الى هيئة اخرى في ذلك الشيء كما مر من الامثلة وقد يكون رد الهيئة في شيء الى هيئة اخرى
في شيء آخر فيكون هيئة الاول فرعا وهيئة الاخر اصلا كرد فعل بكسر الفاء وسكون العين
في جمع الاجوف اليائي كبيض في جمع ابيض الى فعل بضمة اي بضم الفاء وسكون العين
في جمع غيره اي غير الاجوف اليائي سواء كان اجوفا واويا او لم يكن اجوفا اصلا كسود
جمع اسود في الاجوف الواوي وحمر جمع احمر مما كان صحيحا وانما رد الاول الى الثاني
لما ذكر من كثرة الاستعمال وقلته وهو اي مثله كون فعل بضم الفاء في الجمع اكثر من الاول
اي فعل بكسر الفاء فيه لوقوعه في الصحيح وسائر المعتلات سوى الاجوف اليائي واختصاص
الاول بالاجوف اليائي وما هو كثير الوقوع في الجمع اولى بالاصالة وقليل الوقوع فيه احرى
بالفرعية فاصل بيض بيض بضم الفاء لكن بدلت الضمة كسرة ليصح بناء الياء
ولما فرغ من بيان هيئات الثلاثي المجرد من الاسم شرع في بيان هيئات الرباعي المجرد منه فقال
وهيئات الرباعي المجرد وقوله منه ظرف مستقر صفة الرباعي وقوله المتفق عليها بالرفع
صفة هيئات صفة جرت على غير من هي له وقوله خمس خبر المبتدأ اعني الهيئات وانما قيد
بالمتفق عليها لان مطلق هيئاته اتفاقية كانت او اختلافية لا تنحصر في الخمس كما تقف عليه
والاحتمالات العقلية ههنا ثمانية واربعون وهي الحاصلة من ضرب الاحوال الاثني عشر
الثابتة في الثلاثي في الاحوال الاربعة للام الاولى لكن لم يأت منها الا ما ذكره للاحتراز
عن التقاء الساكنين او لدفع الثقل او لدفع اربع حركات وهي جعفر وقد عرفته وزبرج
بكسر الاول المعجم والثالث المهمل وسكون ما بينهما هو الذهب او الزينة وبرثن
بضم الاول والثالث وسكون الثاني مخلب الاسد وقد عرفته ودرهم بكسر الاول وفتح الثالث
وسكون الثاني قيل هو فارسي معرب وكسر الهاء لغة فيه وقمطر بكسر الاول وفتح الثاني
وسكون الثالث وهو ما يصان ويحفظ فيه الكتب هذا في الاسماء وفي الصفات سلهب

سلهب للطويل ودفنس للحمقاء وجرشع للطويل وهبلع للاكول وسبطر
للطويل الممتد قيل في ثبوت فعلل بكسر الفاء وفتح اللام بحث لان درهما معرب وهبلع
انما يكون رباعيا ان قلنا باصالة الهاء وان قلنا بزيادتها كما هو مذهب ابي الحسن فلا
واثبت الاخفش هيئة سادسة للرباعي وهي جخدب بضم الاول وفتح الثالث
وسكون الثاني هو نوع من الجراد كما عرفت وسيبويه يرويه بضمتين اي بضم الاول والثالث
وسكون الثاني فلا يكون هو هيئة سادسة عنده بل داخلا في الخمس وقد اثبت الجوهري برقعا
وهو ما تتخذه المرأة على وجهها وتستتر به وطحلبا وهو هذا الاخضر الذي يعلو الماء
وعندد وهو البد والافتراق وسيجيء تفسير ما لم يفسر ههنا وعليبا بضم الاول المهمل
وسكون الثاني وتقديم الياء المثناة على الباء الموحدة اسم واد اي اثبت هذه الاربعة ملابسة
بفتح الحرف الثالث وضم الاول وسكون الثاني منها مع تجويز الضم اي ضم الثالث كما في الاوليين
اي البرقع والطحلب فان المشهور فيهما فتح الثالث وجوز ضمه او بدونه اي بدون التجويز
كما في الاخيرين اي العندد والعليب فان فتح الثالث فيهما لازم فعلى هذا يثبت هيئة
سادسة اعني فعللا بضم الاول وسكون الثاني وفتح الثالث فالاخفش والجوهري اتفقا في الدعوى
اعني اثبات تلك الهيئة لكن الاول تمسك في ذلك بجخدب وهو مزيف برواية سيبويه
كما عرفت وتمسك الثاني بهذه الاربعة ولم يرد عليه مثل ذلك التزييف فالحق ثبوت تلك
الهيئة كيف وهم يقولون ما لي فيه عندد اي بد والدال الثانية للالحاق والا لوجب
الادغام فوجب ثبوت فعلل ليكون عندد ملحقا به وايضا ذكر ابن الحاجب في اعلال
العين انه صح عليب لمحافظة الالحاق وهذا يدل على ثبوته فان قلت قد جاء الرباعي
على فعلل بفتح الاوليين وكسر الثالث كعلبط وهدبد فلا يصح حصر هيئات الرباعي
في الخمسة او في الستة بل هي اذن سبع او ثمان فاجاب عنه بقوله واما جندل وعلبط
وهدبد بفتح الحرف الثاني وكسر الثالث في الكل مع فتح الحرف الاول في الاول اي جندل
وضمه في الاخيرين اي العلبط والهدبد فمحمولة على انها مخففة جنادل وهو موضع
ذو حجارة وعلابط وهو الضخم اي العظيم من كل شيء وهدابد اللبن الخاثر اي الغليظ
يقال خثر اللبن اذا غلظ يعني ان تلك الكلمات ليست من الرباعي المجرد بل من الرباعي
المزيد فاصل الاولى جنادل والثانية علابط والثالثة هدابد ثم خففت بحذف الالف

فتح لا نقض بها اذ الكلام في انحصار هيئات الرباعي المجرد في ما ذكر لا في انحصار هيئات
مطلق الرباعي فيه وان كانت من المزيدات كذلك لئلا يلزم توالي اربع حركات
في كلمة واحدة يعني لو لم يكن من المزيدات بل من المجردات يلزم توالي اربع حركات
في كلمة ثلثها وهي ما عدا حركة الاخر اصلية ورابعها وهي حركة الاخر حركة الاعراب
وذلك التوالي مرفوض عندهم ولذا اسكنوا ما قبل الضمير في مثل ضربت لكونهما بمنزلة
كلمة واحدة كما عرفت بخلاف ما اذا كانت من المزيدات فانه لا يلزم التوالي لتوسط
الالف بين الحركات فان قلت اذا كانت من المزيدات فما مجرداتها قلت يجوز ان تكون
هي جندل بفتح الاول والثالث وسكون الثاني كجعفر وعليط وهدبد بضم الاول والثالث
وسكون الثاني كبرثن فلا اشكال وهيئات الخماسي المجرد اربعة والاحتمالات العقلية
فيه مائة واثنان وتسعون بناء على ضرب الثمانية والاربعين التي عرفتها في الرباعي
في الاحوال الاربعة للام الثانية وانما اقتصر على الاربعة لما ذكرنا في الرباعي
سفرجل بفتح الاول والثاني والرابع وسكون الثالث وهو ما كهة معروفة وجحمرش
بفتح الاول والثالث مع سكون الثاني وكسر الرابع وهي العجوز الكبيرة اي المرأة البالغة
الى كمال السن كالثمانين والتسعين وقرطعب بكسر الاول وفتح الثالث وسكون
الثاني والرابع وقد روينا فيه حيث قال فيما سبق قال الجوهري كما يقال ما عنده قرطعبة
ولا قذعملة ولا معنة ولا سعنة اي ما شيء قال ابو عبيدة ما وجدنا احدا يدري اصولها
وقد عرفت ما يتعلق به هناك وقذعمل بضم الاول وفتح الثاني وسكون الثالث وكسر الرابع
المرأة القصيرة ويقال هو الابل الضخم اي العظيم وامثلة الصفة همرجل للواسع
الخطو وجردحل للابل الضخم وقهبلس للاتعوان العظيم وخبعثن للشديد
الصنف الثاني من الفصل الاول لبيان هيئات الاسماء المزيدة اي التي زيد فيها على
اصولها حرف واكثر فهو من قبيل ما هو مشترك اسما مشترك فيه **اعلم** ان هيئات مزيد الثلاثي
والرباعي من ان مباحثها ليست من مقاصد الفن كما لم يكن منه هيئات مجرداتهما كما
نبهناك عليه في اول البحث ان المتعلق بالبحث هيئات الموضوعات بالوضع النوعي
وهي الافعال والاسماء المتصلة بها واما سائر الاسماء مما لم يكن له هيئة مطردة
موضوعة بالوضع النوعي فانما ذكرت تكميلا للبحث وتتميما للفائدة فيها اي في تلك الهيئات كثيرة

كثيرة بحيث ويؤدي الاستقصاء اي تحصيل القصوى والنهاية فيها كما استقصى
صاحب المفصل الى الاملال فلا يذكر جميعها تفصيلا بخلاف هيئات المجردات منهما فانها
وان لم يكن من مقاصد الفن لكنها ليست بتلك الكثرة فلذا ذكرها مفصلا وجملة الامر
اي اجمال الكلام وخلاصته في بيان هيئات الاسماء المزيدة ان الزيادة يجوز ان يكون
من جنس اصول الكلمة من الفاء والعين واللام وغيره اي من غير جنسها وعلى كلا التقديرين
يجوز ان يكون الزيادة للالحاق بكلمة اخرى كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع فان
الدال الثانية منه زائدة لكونه ثاني المكرر ودونه ثلثة اصول وجوهر فان الواو فيه
زائدة لما عرفت ان كل موقع من غير المضاعف الرباعي اذا كان مشتملا على ثلثة اصول
فهو لا يصلح لاصالة شيء من حروف اللين وهاتان الزيادتان للالحاق بجعفر الا ان
الزيادة في الاول من جنس اصول الكلمة بخلاف الزيادة في الثاني وغيره اي غير الالحاق
كافادة معنى زائد كبيع بمعنى البايع فان الياء الاولى منه زائدة كما ترى وكذا احمر فان الهمزة
فيه زائدة لكونها في اول موقع في زيادة الاسماء المتصلة بالافعال والزيادة في كليهما ليست
للالحاق بل لافادة معنى الصفة لكن في الاول من جنس الاصول دون الثاني ويجوز ان يكون
الزائد واحدا في الكل اي في كل من الثلاثي والرباعي والخماسي وثنتين او ثلثا في الثلاثي
والرباعي واربعا في الثلاثي وتحريره ان الثلاثي لكونه اعدل الاوزان يقع فيه الزيادة
على وجوه كثيرة هي ان تكون واحدة او ثنتين او ثلثا او اربعا واما الرباعي فلكونه ثقيلا
خارجا عن حد الاعتدال لاشتمال وسطه على حرفين انما جرت فيه الوجوه الثلثة الاول
دون الرابع واما الخماسي فلكونه اثقل لاشتمال وسطه على ثلثة حروف انما جرى فيه
الوجه الاول اعني كون الزيادة واحدة دون ما عداه بل هذه الواحدة يكون فيه
من حروف المد دون ما عداها وتقع متصلة باللام فقط بخلاف الثلاثي والرباعي فان الزيادة
فيهما تكون من حروف اللين ومن غيرها وتقع على وجوه مختلفة كما سيجيء من الامثلة
والمتعددة اي الزيادة التي كانت اكثر من واحدة يجوز ان تكون مجتمعة في موضع
او متفرقة بان يقع بينها حرف فاصل وكثير من هذه الاقسام اي الزيادة الواحدة
والاثنتين المجتمعتين والمتفرقتين والثلث كذلك والاربع كذلك في الثلاثي او الرباعي
او الخماسي وانما قال كثير من الاقسام لان بعضها كالمتعددة المتفرقة لا يجري فيه هذا الترديد كما لا يخفى

يجوز ان يكون قبل الفاء او بينه وبين العين او بين واحد منهما وبين اللام وهذه
الامور مشتركة بين الثلاثي والرباعي والخماسي او بين اللام الاول والثاني في الرباعي
خاصة دون الثلاثي او بين اللام الثاني والثالث ايضا اي كما بين الاول والثاني في الخماسي
ففي الثلاثي يجب موقع الزيادة ثلثة احتمالات وفي الرباعي اربعة وفي الخماسي خمسة
وينبغي ان يذكر ايضا احتمالا اخر مشتركا بين الكل وهو ان يكون الزيادة بعد اللام ويذكر
احوال المتفرقة اجمالا بان يقال والمتفرقة يجوز ان تكتنف الفاء او العين او اللام او الفاء
والعين او العين واللام او الجميع كما تقف عليها من الامثلة وكل من تلك الاقسام
يجوز ان يكون على هيأت مختلفة باختلاف الحركات والسكنات فيحصل جزئيات كثيرة
لا تدخل تحت الضبط ونحن نورد لك مثالا لكل قسم من تلك الاقسام واقع متحقق
في نفس الامر واما المحتملات العقلية فلا ينبغي ان يورد لها مثال وذلك ليكون ما اوردناه
من المثال نموذجا اي دستورا اجماليا وهو معرب نموده يتوسل به اي بتلك الامثلة
الى استخراج النظائر التي لم نورد من امثلة الهيأت الاخرى فالزيادة الواحدة قبل الفاء
في الثلاثي كما في احمر وفي الرباعي كما في مدحرج فان الهمزة والميم فيهما زائدان لكونه اولهما
من مواقع زيادة الهمزة المتصلة وبين الفاء والعين في الثلاثي كما في خاتم فان الالف
فيه زائد لما مر في جوهر وفي الرباعي كما في قنفجة بمعنى عظيم الجثة فان النون فيه زائد لما
عرفت انه لو لم يكن زائدا لزم بناء الكلمة على هيئة لم توجد في ابنيتهم لعدم فعلل بكسر الفاء
وسكون العين وفتح اللام الاول وتشديد الثاني وبين العين واللام في الثلاثي كما مر
في غزال فان الالف فيه زائد كما في خاتم وفي الرباعي كما في قندوكس بمعنى الاسد فان الواو
فيه وكذا حروف العلة في الامثلة الاتية زائدة لوقوعها في غير المضاعف الرباعي المشتمل
على ثلثة اصول وبعد اللام في الثلاثي كما في حبلى وفي الرباعي كما في قنديل بكسر القاف مما زيد فيه
بعد لامه الاولى وكما في حبركى بمعنى القراد مما زيد فيه بعد لاميه وفي الخماسي كما في خندريس
بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون النون بينهما وهي الخمر القديمة ومنه حنطة خندريس
للعتيقة وهذا مبني على ما ذهب اليه الاكثرون من ان النون فيه اصلية فيكون من مزيد الخماسي
ووزنه فعلليل وقد استدل عليه بانه اذا تردد حرف بين ان يكون اصليا وزائدا فالاصل
هو الاصلية وقال بعضهم ان النون زائدة كالياء فيكون من مزيد الرباعي ووزنه فنعليل واستدل

واستدل عليه بانه اذا تردد لفظ بين وزنين غير موجودين في ابنيتهم على تقدير
اصالة حرف منه وزيادته كان جعله زائدا اولى لان الزيادة دخول اللبس في الكلمة
فيكون الاصل اولى بما لا يثبت فيه وزن مجهول واجيب عنه بوجهين الاول
ان ذلك فيما يكثر فيه الزيادة والخماسي لم يكثر فيه الزيادة والثاني انه قد ثبت
عضرفوط وليس بينه وبين خندريس على تقدير اصالة النون الا الواو والياء
وهما اخوان وفي كل من الجوابين تامل وخزعبيل بضم الاول وفتح الثاني وسكون الثالث
بمعنى الاباطيل والخزعبيلة ما اضحكت به القوم يقال هات بعض خزعبيلاتك
وعضرفوط وقد عرفته وقرطبوس بكسر القاف وفتح الطاء الداهية اي الحادثة
وقيل هو الناقة العظيمة ففي هذه الاربعة زيد بعد اللامات وكما في قبعثرى بمعنى
العظيم الشديد زيد فيه بعد جميع اللامات وما ذكره الجوهري من ان الفه ليس للتأنيث وهذا
حق لمجيء قبعثراة في التأنيث بالتاء فلو كان الفه للتانيث لزم اجتماع علامتي التأنيث
وانما زيد ليلحق بنات الخمسة اي الاسماء الخماسية كانها بنات تولدت من الحروف الخمسة
وكذا الكلام في قوله بنات الستة اي الاسماء السداسية غير صحيح لانه الا ان اي
بنات الستة الاصلية الاستفهام للانكار اي لم يوجد سداسية اصلية ليلحق بها شيء
لما عرفت فالحق ان الالف فيه ليست للالحاق بل لتكثير حروف الكلمة واتمام بنائها وكلامه
اي الجوهري لم يرد بالالحاق ههنا الالحاق المصطلح اعني الزيادة في كلمة ناقصة الحروف
عن كلمة اخرى اصلية ليكونا على هيئة تلك الاخرى بل اراد به المعنى اللغوي اعني جعل الكلمة
بزيادة حرف سداسية الا ان اي لكن الحكم بكونه اي الالف في قبعثرى للالحاق
حينئذ لا معنى له لان كونه ملحقا بهذا المعنى ظ فالحكم به عبث واجاب بعضهم بان مراده
انه لو كان في الكلام سداسي اصلي لكان قبعثرى ملحقا به ولا يخفى انه ابعد من الاول
وليس لمزيد الخماسي بنية غير ما عددناه من الهيأت الخمس بالاستقراء والزيادتان
المجتمعتان قبل الفاء في الثلاثي كما في انقحل بمعنى الشيخ الكبير الذي يبس جلده على جسده
لكبره فان الهمزة والنون فيه اوله زائدتان بدليل قحل بمعناه كما تقدم وبين الفاء
والعين فيه كما في صيتهم بكسر الصاد وسكون الياء بينهما ياء مشدد مفتوح هو الذي
يرفع راسه الى فوق يقال فرس صيتهم وصيتهم بفتح الصاد والياء بينهما ياء ساكن مخفف الياء

معنى الالحاق في الاصطلاح واللغة

كضيغم بمعنى الاسد فان اليائين فيه زائدان لما مر وبين العين واللام فيه كما في دلامص
بمعنى البراق فان الالف والميم فيه زائدان بدليل دلص اذا برق ولمع وبعد اللام فيه
كما في علباء بكسر العين وسكون اللام بمعنى عصب العنق مأخوذ من العلب وهو المرض
الحاصل في جانبي علباء الابل فالالف والهمزة زائدتان وفي الرباعي كما في قندويل
بفتح القاف العظيم الرأس مما كانت المجتمعة بعد لامه الاولى فان الواو والياء فيه
زائدتان لما مر وصندمان اسم قبيلة مما كانت المجتمعة بعد لاميه فان الالف والنون
فيه زائدتان اما الالف فلما مر مرارا واما النون فلانه وقع اخر اسم قبله الف قبلها ثلثة اصول
و الزيادتان المفترقتان المكتنفتان الفاء في الثلاثي كما في ماجد فان الالف والميم فيه
زائدتان والمكتنفتان العين فيه كما في قيصوم هو نبت فان الياء والواو المحيطتين
بالصاد زائدتان واللام فيه كما في حبارى بضم الاول المهمل مقصورا الفه وهو طائر
معروف مشهور بالحماقة يسير في الصحارى فان الالفين فيه زائدتان والمكتنفتان
اللام في الرباعي كما في حبوكرى وهو الداهية فان الواو والالف فيه زائدتان
اقول سيجيء ذكر هذا مفصلا فذكره هيهنا مستدرك اللهم الا ان يقال ذكره فيما بعد
من حيث اكتناف الزائدين بمجموع لاميه وذكره هيهنا من حيث اكتنافهما جد لاميه
مع قطع النظر من الاخر والمكتنفتان الفاء والعين في الثلاثي كما في اخريط نوع
من النبات فيه حموضة مأخوذ من الخرط فالهمزة والياء زائدتان والعين واللام فيه
كما في خوزلى بفتح الخاء والزاء المعجمتين بينهما واو ساكن مقصورا الفه وهو مشية
اى نوع من المشي فيها تفكك بان يتخلل بينه سكون فان الواو والالف فيه زائدان
وفي الرباعي كما في خيتعور بفتح الخاء المعجم والتاء المثنى بينهما ياء ساكن وبالعين والراء
المهملتين لكل شيء لا يدوم كالسراب ويقال للذئب والغول والداهية خيتعور
فان الياء والواو المحيطتين بالتاء والعين زائدان والمكتنفان اللامين في الرباعي
كما في حبوكرى بفتح الحاء المهمل والباء الموحد مقصورا الفه الداهية والمكتنفات
بجميع الاصول في الثلاثي كما في اجفلى مقصورا بفتح الهمزة والفاء بينهما جيم ساكن هو
دعوة الناس الى الطعام عامة من جفل اى اسرع فالهمزة والالف زائدتان ومثال
الثلث المتفرقة في الثلاثي نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء فيه نحو مستفعل وبين العين

وبين العين واللام نحو سلاليم جمع سلم بالتشديد وبعد اللام نحو عنفوان بمعنى ابتداء
الشيء والثلث المجتمعة في الرباعي نحو عقربان بتشديد الباء وقد عرفته والمتفرقة
فيه نحو عبوثران بالفتحات وسكون الواو نبت طيب الرائحة والاربعة في الثلاثي
نحو اشهيباب واحمرار ولو ذكر هذه الامثلة ايضا لكان اولى وصاحب المفتاح
بعدما اعتذر اى بعد اظهار العذر وهو ظرف لقال عن ترك حصر مزيدات الابواب
الثلثة اى الثلاثي والرباعي والخماسي بايراده متعلق باعتذر اى بايراد الحصر
والايراد لجميع الامثلة السآمة اى الملالة حيث قال واما بيانات المزيدات من الابواب
الثلثة ففيها كثرة يورث حصرها سآمة قال فالمختص بالذكر منها اى من بيانات تلك
المزيدات عدة امثلة اى وامثلة وصيغا عديدة لها مدخل في التفريع بان تكون اصولا
تتفرع عليها بيانات اخر من المزيدات فينضبط الهيئات بذلك اجمالا منها اى من تلك
الامثلة افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين حال كونه جمعا نحو الاعصر جمع عصر
بمعنى الدهر وهو اصل يتفرع عليه افعل منها اى في الهيئة بنقل ضمة العين الى الفاء
في المضاعف متعلق بيتفرع كالاشد بضم الشين جمع الشدة بمعنى القوة اصله اشدد
نقل ضمة الدال الى الشين الساكنة وادغم الدال في الدال هذا على قول سيبويه وفيه قول اخر
قال في المختار قوله تعالى حتى يبلغ اشده اى قوته وهي ما بين ثماني عشرة سنة
الى ثلثين وهو واحد جاء على بناء الجمع مثل آنك وهو الاسرب ولا نظير لها وقيل هو
جمع لا واحد له من لفظه مثل ابابيل وقال سيبويه واحده شدة بالكسر وهو حسن
في المعنى لانه يقال بلغ شدته ولكن لا يجمع فعلة على افعل وقيل واحده شد مثل كلب
واكلب وقيل شد مثل ذئب واذؤب وقيل هما قياس كما قيل واحد الابابيل
ابول قياسا على عجول وليس شيئا سمع من العرب ويتفرع عليه افعل منها اى يتفرع
بابدال ضم العين كسرة في المنقوص واويا كان او يائيا كالاظبي جمع ظبي والادلي
جمع دلو اظبي وادلو بضم الباء واللام ثم ابدل الضمة كسرة في الاول ليصح بناء الياء
وفي الثاني ايضا بعد ابدال الواو ياء لوقوعه طرفا مضموما ما قبله وانما فرع افعل
بنقل الضمة الى الفاء وافعل بكسر العين على افعل بضم العين للضبط والمناسبة
لانهما لو كانا اصلين لتكثر الاصول فلا يسهل ضبطها بخلاف ما اذا جعلا فرعين على الاول

مثل آنُك وهو الاُسرب ولا نظير لها

وان المناسبة يقتضي فرعية الاخيرين على الاول لا العكس لانه لا يحصل العدول في المضاعف
من ثقلة الحركة الى خفة الادغام وفي المنقوص من ثقلة الضمة الى خفة الكسرة
مع ان الخفة مناسبة للجمع واما لو عكس فيلزم العدول في مثل عصى من خفة السكون
الى ثقلة الحركة او من خفة الكسرة الى ثقلة الضمة وهو مستبشع ومنها فعول بضم الفاء
والعين جمعا كان او غيره فانه اصل يتفرع عليه فعيل وفعيل بكسر العين وابدال الواو
ياء فيهما مع ضم الفاء ابقاء على الاصل او كسره اتباعا للعين وذلك التفريع في المنقوص
كحلى بضم الحاء اصله حلوى جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام زينة المرأة فاجتمع الواو
والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء وادغم ثم كسر اللام ليصح بقاء الياء و
وعصى جمع عصا اصله عصوو فانقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها طرفا بعد واو مدة
في الجمع ثم اعل اعلال حلى الا انه كسر الفاء فيه اتباعا للعين وقد مر ذلك مفصلا وذلك التفريع
لذلك اي للضبط والمناسبة فان فعيلا وفعيلا بضم الفاء وكسره لو كانا اصلين كفعول
لتكثر الاصول فيعسر الضبط ولو كان فعول فرعا على احدهما لزم العدول في مثل فعود
من خفة الكسرة او الياء الى ثقلة الضمة او الواو وهو مستبشع بخلاف ما اذا جعلا فرعين له
فانه يحصل العدول في مثل عصى من ثقلة الضمة او الواو الى خفة الكسرة او الياء وهو حسن
ومنها الجمع الذي ما بعد الفه حرفان ملابسا بكسر ما بعد الالف وفتح المصدر كدراهم فانه
اصل يتفرع عليه الجمع الذي ما بعد الفه ساكن في المضاعف كدواب جمع دابة اصله دوابب
فاستثقل كثرة الاوزان المتجانسة وادغم في الثاني ويتفرع عليه ايضا الجمع الذي ما بعد الفه
مفتوح حال كونه مفتوحا صدره او مفتوحا وذلك التفريع فيما اخره الف كغيارى بضم الغين
وفتحه جمع غيران بفتح الغين وسكون الياء بمعنى الغيور اي الذي له غيرة فان اصله
غيارى على دراهم بابدال الالف ياء ثم ابدلت كسرة الراء فتحة للتخفيف فانقلب الياء الفا
وابقي الفاء على الفتح كما هو الاصل او ضم تعديلا للكلمة هذا حاصل كلامه اي كلام المفتاح
وانت خبير بانه قليل الفائدة والمناسبة لهذا المقام لان مثل هذا التفريع بالادغام كما في دواب
والاعلال كما في عصى وغيره من الامثلة المذكورة يجري في سائر الهيئات كهيئة فاعل
فانه يتفرع عليها في الاجوف قلب عينها همزة مثل قائم وبائع وفي الناقص حذف لامها
مثل غاز ورام وفي المضاعف اسكانها مثل راد وهكذا فلا وجه لتخصيص مثل هذا التفريع بالامثلة

بالامثلة المذكورة وفي الصور متعلق بلا ينحصر المذكورة وهي
افعل وفعول وفواعل ايضا اي كما يجري في سائر الهيئات لا ينحصر
التفريع فيما ذكر بل يتفرع على الاول اعني افعل افع بحذف اللام في
المنقوص اي كما يتفرع عليه افعل بنقل ضمة العين الى الفاء وافعل بابدال
الضمة كسرة كاظب وادل في حالتي الرفع والجر اصلهما اظبي وادلوا
فاعلا اعلال قاض ويتفرع على الثالث اعني فواعل فواع بحذف
اللام في المنقوص كدواع وروام اصلهما دواعو وروامي فاعلا في حالتي
الرفع والجر اعلال جواد فاذا لم ينحصر التفريع فيما ذكر فلا يحصل مما ذكر و
ضبط اجمالي لهيئات المزيدات فلهذا وما قبله من جريانه في سائر الهيئات
كان ما ذكره قليل الفائدة واشار الى وجه كونه قليل المناسبة للمقام بقوله مع
ان البحث ههنا كان الهيئات الغير الموضوعة بنفسها قوله بلا اعتبار المادة
تفسير لنفسها لما عرفت ان المقصود بالبحث وان كان الهيئات الموضوعة بالوضع
النوعي اعني الهيئات الموضوعة بنفسها بلا مشاركة المادة لكن جرت عادتهم
بان يذكروا ههنا الهيئات الموضوعة بمشاركة المادة اعني هيئات
الاسماء الغير المتصلة بالافعال تتميما للبحث وتكميلا للفائدة فالبحث ههنا
بناء على عادتهم الهيئات الغير الموضوعة بانفسها وهيئات الجموع موضوعة
كذلك اي بانفسها بلا اعتبار المادة فان هيئة فواعل مثلا اينما وجدت تدل على
معنى الجمعية وكذا افعل فذكر تلك الجموع ههنا غير مناسب بل الانسب ان يمثل
بالهيئات الموضوعة بمشاركة المادة كما ذكرنا من الامثلة الفصل الثاني
لبيان الهيئات الذاتية للافعال وهو صنفان الصنف الاول لبيان هيئات
الافعال المجردة وقد مرت الاشارة الى ان الفعل قسمان ماض ومضارع
واما الامر والنهي فمن شعب المضارع وعلمت ان الفعل مطلقا اما ثلاثي
او رباعي وليس له خماسي فههنا اربعة اقسام الماضي المجرد الثلاثي
والرباعي والمضارع المجرد الثلاثي والرباعي فنجعل الفصل اربع فرائد لبيان
هيئات هذه الاقسام الاربعة كل فريدة الفريدة الاولى لبيان هيئات

ماضي الثلاثي المجرد اعلم ان كل فعل ماضيا كان او مضارعا اما معروف وهو
ما بني للاسناد الى الفاعل والمراد بالاسناد ضم كلمة او ما يجري مجراها
الى اخرى بحيث يفيد فائدة وبالفاعل ما قام به الفعل وهذا الاسناد يجري
في المتعدي كضرب زيد واللازم كقعد عمرو ويسمى معروفا وكذا معلوما لكون
فاعله معروفا مذكورا ويسمى المبني للفاعل ايضا لبنائه للاسناد الى الفاعل واما
مجهول وهو ما بني للاسناد الى المفعول والمراد بالمفعول ما وقع عليه الفعل
اما بالذات والاسناد اليه انما يكون في المتعدي كضرب عمرو وبواسطة حرف
الجر والاسناد اليه يكون في كل من المتعدي واللازم كضرب في الدار وخرج من البيت
وذهب بزيد يسمى هذا مجهولا لكون فاعله مجهولا غير مذكور ويسمى المبني للمفعول
ايضا لكونه مبنيا للاسناد الى المفعول وهيئة كل منهما فيما نحن فيه بصدده اعني
ماضي الثلاثي المجرد اما اصلية او متفرعة عليها حاصلة من تغييرها بعارض من مثل
الاعلال والادغام لا يقال الكلام في الهيئات الثابتة اي ما هي حاصلة لذات
الكلمة وليست المتفرعة كذلك بل هي حاصلة بسبب العوارض فلا وجه
لذكر المتفرعة استطرادي ههنا لانا نقول المقصود بالذكر هو الهيئة الاصلية وذكر
المتفرعة استطرادي فالهيئات الاصلية للمعروف ثلث لان فاءه اي فاء المعروف
من ماضي الثلاثي المجرد ولامه ملزومان الفتح بحسب اصل الوضع لا يتاتى فيهما غير الفتح
من السكون والضمة والكسرة اما الفاء مطلقة اي الزام الفاء الفتح فلانه
اي الفتح اخف احواله اي الفاء مطلقا اي سواء في الاسم او الفعل الجري بالحركة
النظائر اولا لان احوال الفاء الحركات الثلث لما عرفت انه يجب الابتداء
بالمتحرك واخفها الفتحة والابتداء بالاخف اولى ليحصل عذوبة في التلفظ
ورغبة في السماع ان الفعل لتركب معناه ثقيل فالانسب ان يبتدأ فيه ما
بالخفيف اي الفتحة لا بالثقيل اي الضمة والكسرة بخلاف الاسم فانه لما كان
خفيفا يجوزون الابتداء فيه بالثقيل واما نحو شهد بكسر الفاء وضرب بضمه
فليس ذلك بحسب اصل الوضع لان اصلهما شهد وضرب بفتح فائهما واما
اللام اي الزام لامه الفتح فلئلا يكون الماضي مع شقيقيه اي قرينه واعني المضارع

المضارع لتناسبهما لفظا ومعنى من البعد حال مبينة لقوله بحيث يكون
اي ملابسا بحيث لا يتراءى ناراهما اي لا يرى من احدهما نار الاخر ولا من
الاخر نار الاول وهو كناية عن كمال البعد لانه اذا كان بين الموضعين قرب
في الجملة يرى من احدهما نار الاخر وبالعكس فاذا لم يتراءى ناراهما يكون بينهما
كمال بعد اعني بتلك الحيثية والمرتبة كون احدهما وهو المضارع معربا والاخر
وهو الماضي بسبب سكون الاخر مبنيا وخاليا عن اثر الاعراب من
احدى الحركات الثلث بالكلية فبني لامه على الفتح ليحصل شبه بينهما اي بين
الماضي والمضارع مع الخفة وحاصله انه بني الماضي المعروف على الفتح لانه
لو لم يكن مبنيا عليه فاما ان يكون مبنيا على الضم او الكسر فيفوت الخفة
لكونهما ثقيلين او على السكون الذي هو عريق في البناء وبعيد عن شائبة
الاعراب فيلزم ان يبعد الماضي عن قرينه اعني المضارع غاية البعد لان
المضارع معرب وليس في الماضي على ذلك التقدير شائبة اعراب
فبني على الفتح والزم لامه اياه ليحصل فيه خفة وشبه بالمضارع لان
الفتحة البنائية مشابهة للفتحة الاعرابية الا اذا عرض داع الى
اسكانه اي اسكان لامه فانه لا يفتح ح بل يسكن كلحوق ضمير متصل
مرفوع متحرك به كضربت بالحركات الثلثة للتاء وضربن وستطلع على
تفصيل تلك الضمائر عن قريب وانما دعا لحوق تلك الضمائر الى
اسكان اللام لان العين متحرك كالفاء كما يذكر فلو تحرك اللام ح
يلزم توالي اربع حركات فيما بمنزلة كلمة واحدة مع ان الاسكان اولى
باللام من العين او الى ضمة كاتصال واو الضمير كضربوا فان اللام
يضم ح وهو ظاهر ولهذا السر اي لتحصيل الشبه بين الماضي
والمضارع لم يستوف ولم يكمل المضارع جميع وجوه الاعراب حيث
لم يعرب بالجر لانه لو استوفى جميع الوجوه لكان كاملا اصليا في
الاعراب فيبعد عن اخيه اعني الماضي المبني الاصل غاية البعد ولانه يجري
فيه ح حركة لانه لم يجر في الماضي اعني الضمة والكسرة وهو مع قطع

انظر عن الاعراب والبناء يبعد المناسبة ايضا و عينه عطف على قوله لان
فاءه ولامه اما مفتوح كضرب او مكسور كعلم او مضموم كحسن ولم يسكن
لئلا يلزم في صور سكون اللام وهي لحوق الضمائر المرفوعة المتصلة ال
المتحركة به كما مر التقاء الساكنين فهذه الثلثة اى فتح فائه ولامه مع فتح عينه
او ضمه او كسره هيئات اى هيئات الماضي المعروف الاصلية وللمجهول هيئة
واحدة اصلية وهي ضم الفاء وكسر العين مطلقا اى سواء الحق باخره شيء
اولا وفتح اللام على ما فصلنا في المعروف من ان ذالك اذا لم يكن داع الى
اسكانه كلحوق الضمائر المرفوعة المتحركة او الى ضم كلحوق واو الجمع وانما اختاروا له
اى للماضي المجهول هذه الهيئة مع ثقلها للانتقال فيها من الضم الى الكسرة وقد
كان الانسب ان يجعل لثقل معناه على هيئة خفيفة لانه لما كان فاعله مجهولا للمعرفت
انه مبنى للاسناد الى المفعول فلا يذكر فاعله بنوه على هيئة مجهولة اى منكورة
غير متعارفة فيما بين الابنية والهيئات لان المتعارف منها هيئة المعروف
ومن هذا ظهر وجه اخر غير ما ذكرنا للتسمية بالمعروف والمجهول لتناسب حالاه
من اسناده الى فاعل مجهول ووقوعه على هيئة مجهول ولهذا اكتفوا فيه بهيئة
واحدة فلم يبنوه على هيئات متعددة كما بنوا المعروف عليها اذ المجهول
اولى بالخفة والمعروف اولى بالكثرة واما المتفرعات فمن المعروف في غير الوقف
ثمان هيئات ما اى هيئات ستة يسكن العين فيها مع بقاء الفاء واللام على الفتح اما وجوبا
الا اسكانه واجبا كما في قال اصله قول انقلب الواو الفا وجوبا لتحركه بعد
فتحة والالف لازم السكون وشد اصله شدد اجتمع فيه الدالان متحركان
فقصد الادغام لاجل التخفيف فاسكن الاول وجوبا وادغم في الثاني او جوازا
اى اسكانه جائز كما في شهد اى حضر ونعم اى لان باسكان الهاء والعين
اللذين هما من حروف الحلق وهو جائز لا واجب او مع كسر الفاء كما في شهد ونعم
بكسر فائهما وسكون عينهما وفتح لامهما وكيد و مازيل في كاد الى قرب و مازال
هو فعل ناقص لاستمرار خبره لاسمه مذ قبله مثل مازال زيد عالما اى كان متصفا
بالعلم مذ قبله اصلهما كيد و مازول فاعلا اعلال قال ثم ابدل الفهما ياء جوازا فصار

فصارا كيد و مازيل ولكون هذا خلاف المشهور ايده بالنقل فقال راوا اى كيدوا
مازيل سيبويه عن ابى الخطاب الاخفش رواه الو عن بعض العرب واما
شهد ونعم بالكسر والسكون فمشهور قياسي لا حاجة فيه الى الرواية او بكسر ان
عطف على قوله يسكن العين اى او ما يكسر العين والفاء معا كما في شهد ونعم
ايضا لما ذكرنا من ان كل متحرك العين من الثلاثي المجرد اذا كان فاؤه مفتوحا و عينه
حرف حلق مكسورا فسواء كان اسما نحو فخذ او فعلا كشهد يجوز فيه اربعة اوجه
بفتح الفاء وكسر العين وهو الاصل وشهد باسكان العين وشهد بكسر الفاء واسكان
العين وشهد بكسرهما وكذا في نعم قال بعض الافاضل والاكثر في نعم وبئس عند بنى
تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان
عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم او يسكن اللام فيها مع بقاء الفاء والعين بحالهما
كما في دعا اصله دعو انقلب واوه الفا ونعما هي نعم اصله نعم ما فاجتمع ميمان متحركان
في كلمتين فجاز الادغام فاسكن الاول وادغم ثم ان نعم فعل مدح مسند الى الضمير المبهم
تحته وبالمعنى شيء منصوب المحل على انه تمييز من الضمير المبهم وهي جملة استينافية
او خبر مقدم و قوله هي ما يذكر بعد فعل المدح من المخصوص وهو مبتدأ مؤخر او خبر
مبتدا محذوف اى نعم شيئا هي اى الصدقات او نعم شيئا هو اى ذالك الشيء
هي اى الصدقات هذا وقال الفراء وابو على ما موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم
ويكون الصلة با جمعها في نعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اى نعم الذى فعله
هي وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى نعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهي مخصوصة وتفصيل
ذالك في النحو او يسكن اللام مع كسر الفاء اتباعا للعين كما في نعما هي بكسر
النون والعين وتشديد الميم اسكن اللام لئلا يلزم توالى اربع حركات
والكلام ما سبق بعينه او يحذف الفاء عطف على يسكن اللام كما في اذ خذ
بتخفيف الهمزة اصله اذا خذ حذفت الهمزة التى هي فاؤه مع بقاء
الخاء والذال اللذين هما عينه ولامه على فتحهما واما اذ فكلمة اخرى او يحذف
العين مع ضم الفاء او كسره واسكان اللام كما في قلت وبعت اصلهما قولت

وبيعت وقلبت الواو والياء الفا لما مر فالتقى ساكنان الالف واللام فحذف الالف
وضم الفاء في الاول ليدل على الواو المحذوفة وكسر في الثاني ليدل على الياء المحذوفة
او بحذف اللام كما في دعا الرجل اصله دعو الرجل قلبت الواو الفا فالتقى الساكنان
هو واللام فحذفت الالف ورمت بسكون التاء اصله رميت قلبت الياء الفا
فحذفت لما مر والمتفرعات في المجهول في غير الوقف سبع بيئات ما يسكن
العين فيها اما مع بقاء الفا بحاله من الضمة كما في شد مجهول شد اصله شدد بضم
الشين وكسر الدال الاولى ثم اسكن الدال للادغام وقول وبوع مجهول قال وباع اصلهما
قول وبيع بضم القاف والباء وكسر الواو والياء فاستثقل كسرهما فابقي الواو ساكنة
وقلبت الياء واوا لسكونها بعد ضمة او مع كسرة كسرة خالصة من غير ان تميل الى جانب
الضمة كما في قيل وبيع اصلهما قول وبيع كما سبق فنقل كسرة الواو والياء الى القاف
والباء بعد استثقال ضمهما وابدل الواو في قول ياء لسكونها بعد كسرة او مع الاشمام
فيه اي في الفاء يعني بالاشمام النطق به بضمة مائلة الى الكسرة فيكون حركة بين بين
في المثالين اعني قيل وبيع في شرح حقيقة هذا الاشمام ان تنحى بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا
كالاشمام في حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا وهذا
خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل
هذه الحروف فانهم او بسكن اللام مع فتح العين كما في بني بضم الباء وفتح النون
مقصورا الفا اصله بني بضم الباء وكسر النون وفتح الياء مجهول بنى بفتحتين نقلب
كسرة العين فتحة فالياء الفا لتحركها بعد الفتحة في لغة طي فانهم يبدلون الياء المفتوح
بعد الكسرة الفا بقلب الكسرة فتحة سواء كان ما قبل الكسرة فتحة او ضمة فيقولون
في بقي بكسر القاف بقى بقلب الكسرة فتحة والياء الفا وفي بني بضم الباء وكسر
النون مجهول بنى بني بضم الباء كالاول وقلب الكسرة فتحة والياء الفا واما في سائر
اللغات فلم يجوزوا ذلك الابدال او بحذف الفاء كما في خذا اصله اخذ بضم الهمزة وكسر الخاء

الخاء مجهول اخذ حذفت الهمزة وابقي الباقي على ما كان او بحذف العين كما في قلت
وبعت بكسر الفاء فيهما مجهولي قلت بالضم وبعت بالكسر ايضا اصلهما قولت وبيعت
نقلت كسرة العين الى الفاء بعد حذف ضمة فحذف لالتقاء الساكنين او بحذف اللام
وهذا خلاف المشهور فلهذا استشهد له فقال كما في قول البولاني بفتح الباء وسكون الواو
نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم اي بنيت يعني ان اصل
بنت بنيت بالياء على انه ماض مجهول مؤنث غائبة من بنى يبني فحذف اللام وهو الياء
الاستيقاد جعل الشيء ملتهبا ومشتعلا بلهب النار وشعلة والنبل السهام العربية
مؤنث سماعي وجمع لا واحد من لفظه والحضيض اسفل الجبل بالفارسية دامن كوه
والاصطياد جعل الشيء صيدا وحاصل المعنى قال المرزوقي يقول انا عرب ننفذ
سهامنا في الرمية وهي الصيد الذي يرمى اليه حتى تنجا وزها وتصل الى حضيض
الجبل فتخرج النار منه لشدة رمينا فنستوقد به النبل وهذا معنى قوله نستوقد النبل
بالحضيض ونصيد بها اي بالنبل نفوسا مبنية على الكرم اي نقتل الرؤساء واولاد
شراف وهذا معنى قوله ونصطاد نفوسا بنت على الكرم وقال الجوهري يعني ان عر
يقول نستوقد النبل بالحضيض اذا اخطاء اي نرمي النبل الى الرمية فاذا اخطا ولم
يصبها يوري ويخرج النار بمصادمته لحضيض الجبل والايراء في الاصل اخراج النار من الزند
فعلى ما ذكره الجوهري اخراج النار عند عدم الاصابة بالرمية وعلى ما ذكره المرزوقي بعد
الاصابة بها بان ينفذ منها الى الحضيض ولا يخفى ان هذا ابلغ من الاول ولهذا قدمه ولن يخفى عليك
شان الوقف في اسكان الاخر من القبيلتين اي المعروف والمجهول اي ومن جملة متفرعاتها
اسكان الاخر عند الوقف ولوحظ لان الوقف تستدعي ذالك والظهور هذا
لم يسلكه في سلك ما قصد بيانه هنا من سائر المتفرعات الفريدة الثانية لبيان
هيئات مضارع الثلاثي المجرد وانما سمي مضارعا لوجهين معنوي ولفظي اشار
الى الاول بقوله لانه يشابه اي لان المضارعة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا
الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا والفعل المذكور يشابه
الاسم في انه صالح للحال والاستقبال عند التجرد عن القرائن نحو زيد يصلي اما على
تقدير اشتراكه بينهما كما هو عند قوم فظاهر واما على تقدير كونه حقيقة في الحال ومجازا في الا

الاستقبال كما هو عند الاخرين فلانه مجاز مشهور بالغ الى حد الحقيقة يفهم منه معناه بلا
قرينة وبدخول اللام المفتوح عليه يخلص ويمحض للحال وبندفع احتمال الاستقبال
لانه لام ابتداء للتحقيق والتاكيد بمضمون الجملة وهما انسب بالحال فلهذا كان
قرينة له وبدخول السين او سوف يخلص للاستقبال اذ الاول للاستقبال
القريب والثاني للبعيد لكن هذا على ما هو الاكثر والا فقد يجئ السين المجرد التحقيق
كما قالوا في سنفترق من الحديث كما في قلنا ان زيد البهجلي اى الان او سيصلي او سوف
يصلي اى فيما يستقبل قريبا او بعيدا كما ان اسم الجنس وهو اسم وضع لماهية مطلقة
من غير اعتبار وحدة او كثرة معها او لماهية مع قيد الوحدة الغير المعينة اعني الفرد
المنتشر على خلاف الرايين كرجل لماهية من بلغ الى حد الكبار ولفرد ما منها وعلى كلا
التقديرين هو صالح ومحتمل عند التجرد عن القراين لكل حاصة من حصص مفهومه
وبدخول لام العهد الخارجي عليه يتعين لحصة معينة منها اى من تلك الحصص مثلا
اذا قلت اكرمت رجلا او الرجل على ان لا يكون اللام للتخصيص يصلح الرجل ان يكون هو الجائى
منه او لذاك وغيرهما فاذا قلت جاءنى رجل فاكرمت الرجل على ان يكون اللام للعهد الخارجي
يتعين لحصة منه وهو الرجل المعهود اعني الجائي اليك لانه تقدم الذكر قرينة فالمضارع
يشابه اسم الجنس في ان كلا منهما عند التجرد عن القراين محتمل لامور متعددة وعند
القرينة يتخصص لبعض منها هذا وقال بعضهم المضارع يشبه الاسم لاشتراكه بين الحال
والاستقبال وتخصيصه باحدهما بقرينة كاشتراك الاسم كالعين بين المعاني
وتخصيصه باحدها بها واشار الى الثاني بقوله وايضا مضارع كل باب سواء
كان ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا يشابه اسم الفاعل منه اى من ذلك الباب في عدد
حروفه وفي حركاتها وسكناتها من حيث العدد والرتبة سواء شابه في خصوص
الحركات ايضا كما في الثلاثة الاول من الامثلة المذكورة او خالفه فيه بان يكون في المضارع
فتحة وفي اسم الفاعل ضمة او كسرة او يكون في الاول ضمة وفي الثاني كسرة كما في
المثال الاخير وكما في يعلم عالم وينصر ناصر كيضرب مع ضارب في الثلاثي المجرد ويكرم مع
مكرم في الثلاثي المزيد ويدحرج مع مدحرج في الرباعي المجرد ويقشعر مع مقشعر في
الرباعي المزيد والهيئات الاصلية لمعروفه اى لمعروف المضارع من الثلاثي المجرد بحكم

بحكم الاستقراء ثلث وان كان المحتمل ازيد منها باحتمال حروف المضارعة للحركات
الثلث الا ان الواقع الفتحة فيها كما قال لان حروف المضارعة وهي الهمزة للمتكلم وحده
اى منفردا عن الغير مذكرا او مؤنثا كاضرب والنون له كائنا مع غيره سواء كان
ذلك الغير واحدا او متعددا وسواء كان المجموع ذكورا او اناثا او مختلطا وكانهما
ماخوذان من انا ونحن والتاء لمن يخاطب مطلقا اى سواء كان مفردا او مثنى او جمعا
مذكرا او مؤنثا مثل تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن وللواحدة
وللواحدة الغائبة كهند تضرب والتثنية الغائبتين كهند وزينب تضربان والياء لغيرها
اى لغير المذكورات من الغائب وهو اربعة الثلثة من المذكور وجمع المؤنث الغائبة كيضرب
كيضربان يضربون يضربن وتسمى حروف المضارعة معنا اى في مقام بيان الهيئات
زوائد لزيادتها على الماضي واما في مقام بيان حروف الزيادة فالزوائد اعم منها كما مر وا
ذلك لان معنى الماضي يغاير معنى المستقبل وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ فغيروا
الماضي بزيادة حروف عليه ما لم ينقص منه شئ لئلا يخرج الكلمة عن عدد الابنية وهو الثلاثي
وانما خص الزيادة بالمضارع دون الماضي لان الصيغة المجرد سابقة على الصيغة المزيد
فيها كما ان الزمان الماضي سابق على الزمان المستقبل فجعل السابق للسابق واللاحق
للاحق مفتوحة خبر قوله لان حروف المضارعة فيه اى المضارع ابدا ليكون الابتداء
بالاخف والفاء ساكن لئلا يتوالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة لان حروف
المضارعة لما امتزجت بالفعل امتزاجا تاما صارا بمنزلة كلمة واحدة وخص الاسكان
بالفاء لتعذر اسكان حرف المضارعة لان الابتداء بالساكن غير ممكن ولا يجوز الاسكان
في العين لان ابنية الفعل انما تحصل من حركات العين واللام لانه محل الاعراب
كما ذكر بقوله واللام متروك للاعراب اى لتوارد عليه الحركات الاعرابية فلم يبق
الا ان يكون العين مكسورا او مضموما او مفتوحا ففي الثلاثة يكون الماضي مفتوح كجلس
يجلس بفتح العين في الاول وكسره في الثاني ونصر ينصر بالفتح في الاول والضم في
الثاني وسال يسال بالفتح فيهما لكن الثالث اى فتح عين المضارع مع فتح
عين الماضي لا يكون الا اذا كان العين او اللام حرف الحلق اى واحدا من
حروف الحلق وهي الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة كما في المثال

المذكور اعنى سال يسال حيث وقع العين همزة ومنع يمنع حيث
وقع اللام عينا والمراد انه يشترط فى ان يكون من ذلك ان يقع فى العين او
اللام حرف حلق حتى لو لم يكن كذلك لا يكون من ذلك الباب وليس
المراد ان كل ما يكون عينه او لامه حرف حلق فهو من ذلك الباب لانه قد يجئ
مضارع الماضى المفتوح العين مضموم العين او مكسورة مع كون عينه ولامه
حرف حلق نحو دخل يدخل ونخ ينخ اى صوت فوجود الحرف الحلقى فى احد
الموضعين علة مصححة لان يكون من ذلك الباب لا موجبة له وذلك لانهم
لما راوا ان الفتح لا يجئ ولامع حروف الحلق وقد وجدوا فيها معنى مقتضيا للفتح
وهو ثقلها لكونها سافلة فى الحلق يتعسر النطق بها قالوا انها علة لفتحها او فتح ما
قبلها واعلم يفتحوا العين اذا كان الفاء وحده حروف الحلق نحو اكل ياكل لحصول
التخفيف باسكان الفاء فى المضارع لان الحرف الساكن ضعيف بالسكون
فصار كالميت وابى يابى شاذ دفع لما يقال من ان ابى يابى مفتوح العين فى الماضى
والمضارع مع انه لم يوجد فى عينه ولا لامه شئ من حروف الحلق وحاصل الدفع
انه شاذ سمع كذلك فلا يوجب انتقاض القاعدة مع انهما بمعنى منع يمنع
والعرب تحمل الشئ على ما هو بمعناه كثيرا فحملوا ابى يابى على منع يمنع اللذين لانهما
حرف حلق ففتحوا عينهما وان لم يكن عينهما ولا لامهما حرف حلق كما فتحوا
عين الاخرين وحاصله تعميم الاشتراط المذكور من ان يكون فى نفس الفعل
او فى مرادفه ولما كان للقائل ان يقول انه قد جاء ركن يركن بفتح العين فى الماضى و
المضارع مع انه لم يكن العين ولا اللام من حروف الحلق فالاشتراط المذكور ليس
بصحيح اجاب بقوله واما نحو ركن يركن اى مال يميل فمحمول على التداخل الغتين
لانه جاء كنصر ينصر بفتح العين فى الماضى وضمه فى المضارع وكعلم يعلم بكسر العين
فى الاول وفتحه فى الثانى فاخذ الماضى من احديهما وهو اللغة الاولى والمضارع من
الاخرى وهو اللغة الثانية فركب من اللغتين فقيل ركن يركن بفتح العين فيهما ولا
لا اشكال لان الكلام فى ان مضارع فعل بفتح العين انما يفتح عينه ان كان
العين او اللام حرف حلق ويركن بفتح العين ليس بمضارع ركن بالفتح وانما

وانما هو مضارع ركن بالكسر وهذا اهون مما ذكر فى الحبك وفق لاستبعاد الحمل على
التداخل بعين الحكم ذكر ثم فى الحبك بكسرتين والحبك بضمتين فبنى المتكلم
الحاء على اللغة الاولى والباء على الثانية وهذا ابعد مما ذكرنا ههنا لانه حمل الكلمتين
كلمة واحدة على اللغتين وما ذكرنا ههنا هو حمل الكلمتين عليهما ولا شك ان الاول
اكثر تكلفا من الثانى فاذا جاز هو فجواز الثانى بالطريق الاولى وفى الثالث
اى فيما كان المضارع مفتوح العين يكون الماضى مكسور العين ايضا اى
لا يكون مفتوح العين كعلم يعلم وفى الاول اى فيما كان المضارع مكسور
العين قد يكون الماضى مكسور العين وان كان الاكثر فيه كون الماضى
مفتوح العين كما مر وهذا اى هذا الباب حال كونه من الصحيح الذى لم يكن فيه
حرف علة اصلا فى اربعة احرف اى كلمات حسب يحسب اى ظن يظن ونعم
ينعم اى صار ناعما ولينا وبئس يبئس اى صار مايوسا ويبس ييبس
من اليبوسة ضد الرطوبة بكسر عينى الماضى والمضارع فيهن اى فى الكل مع جواز
الفتح اى فتح العين فى المضارع فيهن اى فى هذه الاربعة يعنى ان هذه الاربعة ليست
بمتعينة لكسر العين فى الماضى والمضارع بل لجواز ان يكون من باب علم يعلم ويجئ هذا
الباب اى باب حسب يحسب من المثال اعنى ما كان فاؤه واوا او ياء اكثر مع
تعيين الكسر فى عين المضارع وعدم جواز الفتح فيه كالماضى ومراده ان هذا الباب
فى الاكثر لا يكون الا من المثال ليحصل الخفة بحذف الواو من المضارع وليس
مراده ان كل مثال فهو من هذا الباب بمجئ نحو وجل يوجل بكسر العين فى الاول
وفتحه فى الثانى ووهب يهب بالفتح فيهما ووعد يعد بالفتح فى الاول والكسر فى
الثانى كورث يرث وورع يرع اى اتقى ووثق يثق اى اعتمد وومق يمق اى احب
وورم يرم اى صار ذا ورم بكسر عين الماضى والمضارع فى الكل وعدم جواز الفتح
فى شئ منها واصول مضارعاتها يورث ويورع ويوثق ويومق حذف الواو
لكونها ثقيلة بين الكسرة والياء ويجئ منه اى من المثال ايضا اى كما جاء بتعيين
الكسر على طريقتين اى الكسر والفتح فى عين المضارع مع الكسر فى عين الماضى
كولى يلى بكسر العين يبق بكسر العين اى فتحه اى ملك واذا كان الماضى مضموم العين

مضارعه لا يكون الا كذلك اى مضموم العين ويلزمه انه اذا كان عين المضارع
مضموما يكون الماضى مضموم العين فلاجل قصد هذين الحكمين غير الاسلوب
ههنا لان الانسب بما سبق ان يقول ههنا وفى الثانى قد يكون الماضى مضموم
العين ايضا بخلاف ما سبق اذ لم يقصد فيه مثل هذا الحصر بل لم يصح وذلك لان
هذا الماضى اى الذى كان عينه مضموما مختص بالافعال الطبيعية اللازمة وهى
افعال صادرة عن الطبيعة لازمة لها لا تتعدا الى غيرها كالحسن والقبح
والشجاعة والجبن ونحوها فهى لازمة اى غير متعدية الى مفعول بلا واسطة حرف
الجر ولذا كان بناء هذا الباب من الافعال اللازمة اى غير المتعدية والطبيعة هى
القوة الموجودة فى الشئ التى لا شعور لها بما يصدر عنها من الافعال وقولهم
رحبتك الدار اى وسعتك اصله رحبت بك جواب سؤال هو ان رحب يرحب
بمعنى وسع يسع من هذا الباب مع انه ليس بلازم بل متعد الى مفعول بالذات كما فى قولهم
رحبتك الدار لانه تعدى الى مفعوله الذى هو كاف الخطاب وحاصل الجواب انه ليس بمتعد فيه
بالذات بل بواسطة حرف الجر لان اصله رحبت بك الدار حذف الباء لكثرة الاستعمال
واوصل الفعل الى المفعول واذا كان الماضى المضموم العين مختصا بالافعال الطبيعية
اللازمة فالتزم فى مضارعه الضم المفتقر الى ضم الشفتين لرعاية زيادة المناسبة
ووجهها ان فى الافعال الطبيعية شدة انضمام ولزوم للطبيعة بحيث لا ينفك عنها
وفى الضم ايضا انضمام الشفتين ولزوم احديهما للاخرى فاذا كان الضم فى الماضى والمضارع
جميعا يحصل زيادة لزوم فى اللفظ فيحصل زيادة مناسبة بين اللفظ والمعنى وقد تاليه
اشارة فى السطر الثانى من العقد الاول فى بيان المناسبة بين اللفظ والمعنى حيث
قال هناك وكفعل بالضم الذى فيه قوة وتحصل بضم الشفتين للافعال الخلقية اللازمة ولذلك
التزم ضم العين فى مضارعه ليكون ادل على اللزوم هذه الستة وهى فعل يفعل بفتح العين
فى الماضى وضمه فى المضارع كنصر ينصر وفعل يفعل بالفتح فى الاول والكسر فى الثانى كضرب
يضرب وفعل يفعل بالفتح فيهما كفتح يفتح وفعل يفعل بالكسر فى الاول والفتح فى الثانى
كعلم يعلم وفعل يفعل بالضم فيهما كحسن يحسن وفعل يفعل بالكسر فيهما كحسب يحسب ابواب
الثلاثى المجرد لا مزيد عليها بحسب الاستقراء وان كانت القسمة العقلية يقتضى ان

يقتضى ان تكون تسعة لان للماضى ثلثة ابنية وللمضارع كذلك ثلثة ابنية ومن ضرب
ثلثة فى ثلثة يحصل تسعة الا انه سقط فى فعل بكسر العين باب واحد ومن فعل بالضم
بابان على ما عرفت الان فبقى ستة ابواب واما نحو فضل يفضل ونعم ينعم ومت
اموت اصل الاول موتت بكسر الواو فقلبت الفا لتحركها بعد فتحة فالتقى ساكنان
الالف والتاء فحذف الالف وابدلت فتحة الميم كسرة ليدل على كسرة العين
وكدت تكود اى قربت تقرب اصل الاول كودت بكسر الواو فاعل كما سبق فهو من الكود
بمعنى القرب لا من الكيد بمعنى المكر لان مضارعه على يكيد لا على يكود او يكاد وهذا
اعتراض على حصر الابواب فى الستة بانه جاء نحو فضل يفضل بكسر العين فى الاول وضمه
فى الثانى وهو خارج عن الستة المذكورة فالحصر ليس بصحيح فاجاب عنه بقوله فقال
سيبويه انما يجئ هذا اى فعل يفعل بالكسر فى الاول والضم فى الثانى عند اصحابنا على
لغتين يعنى ثبت فضل يفضل كدخل يدخل بفتح العين فى الاول وضمه فى الثانى وفضل
يفضل كحذر يحذر بكسر العين فى الاول وفتحه فى الثانى فاخذوا الماضى من الثانى والمضارع
من الاول فقالوا فضل يفضل بالكسر فى الاول والضم فى الثانى وكذا ثبت نعم ينعم ككرم
يكرم بضم العين فيهما اى صار ناعما لينا من النعومة اى اللينة ونعم ينعم كعلم يعلم بكسر العين
فى الاول وفتحه فى الثانى فاخذوا الماضى من الثانى والمضارع من الاول فقالوا نعم بالكسر
ينعم بالضم وكذا ثبت مات يموت كقال يقول اصلهما موت يموت كقول يقول بالفتح للاول
والضم بالثانى ومات يمات كقول يقول بالفتح فى الاول والضم بالثانى ومات يمات كخاف
يخاف واصله موت كخوف بكسر الواو يموت كيخوف بفتح الواو كعلم يعلم وكذا كاد
جاء على لغتين بناء على رواه سيبويه عن بعض العرب من قولهم كدت افعل كذا اى
قربت ان افعل كذا بضم الكاف اصله كودت ثم اعل الواو كما عرفت فانه اى ضم الكاف
يدل على ان العين المحذوف منه اعنى الواو اما مضموم او مفتوح لانه اما لو مكسور العين
لا يكون بعد حذف اعينه مضموم الفاء بل مكسورة نحو بمت وايهما من ضم العين
او فتحه كان يلزم كون مضارعه مضموم العين كيكود اما على الاول لانه اما لزوم ذلك على
تقدير كون الماضى مضموم العين فلما عرفت انفا من ان الماضى اذا كان مضموم
مضارعه لا يكون الا كذلك واما على الثانى اى على فتح عين الماضى فلما لا يعرف عن كتب

اي قريب حيث يجيء ان الاجوف الواوي لا يكون مضارعه مكسور العين فكدت لا يكون
مضارعه مكسور العين ولا مجال على التقدير الثاني لان يكون مفتوح العين اذ لم يوجد
في عينه ولامه حرف حلق فتعين انه على ذلك التقدير ايضا مضموم العين فعلى التقدير
الاول من باب حسن يحسن وعلى الثاني من باب نصر ينصر وهذا القدر اي مجيء كدت بالضم
في كلامهم تم للاستدلال بضم مقدمات على ان مضارعه مضموم العين يكفي في كونه اي كدت
واويا على لغتين لانه قد جاء كاد يكاد كمات يمات اصله كود بالكسر من باب علم يعلم
وهو مصرح به في كلامهم مشهور الاستعمال فيه وقد جاء ايضا كاد يكاد كحسن يحسن
او قال يقول وهذا وان لم يكن مصرحا به في كلامهم الا ان فيه دلالة عليه حيث سمع عن بعض
العرب كدت افعل كذا بالضم وهو يدل على ذلك فاخذ الماضي من اللغة الاولى والمضارع
من احدى اللغتين الاخيرتين فقالوا كدت تكود بالكسر في الاول والضم في الثاني فما وقع
في بعض الكتب من انه اي الشان لم يرو في مستقبل كدت بضم الكاف اكود على ان يكون
مضموم العين في المضارع سواء كان في الماضي مضموما ايضا او مفتوحا حتى يحمل هو اي
حتى يثبت كونه على لغتين فيحمل كدت بالكسر تكود ايضا اي كفضل يفضل على انه مركب
من لغتين كاخواته ليس بشيء لانه قد ثبت في كلامهم في مستقبل كدت بالضم اكود بناء
على الاستدلال المذكور غاية ما في الباب ان ذلك غير مصرح به في كلامهم بل ثابت بطريق
الدلالة وهو لا يقدح في كونه على لغتين فاذا كانت الكلمات المذكورة محمولة على تداخل اللغتين
فلا نقض بها على حصر الابواب في الستة اذ المعنى ههنا حصر ما يكون على لغة واحدة فيها
لا مطلقا والابواب الثلثة التي تخالف حركة العين فيها في الماضي والمضارع بان يكون
في الاول فتحة وفي الثاني ضمة او كسرة كنصر ينصر وضرب يضرب او في الاول كسرة وفي
الثاني فتحة كعلم يعلم تسمى دعائم جمع دعامة وهي في الاصل عماد البيت واصلها لكونها
بمنزلة الاصول للباقية اي للابواب الثلثة الباقية التي توافقت حركة العين فيها في الماضي
والمضارع لشياعها اي شيوع تلك الثلثة بجميع المواد وكثرة استعمالها بخلاف
الباقية اذ ليس لها شيوع كذلك كما بينه بقوله فاما ما عينه مفتوح فيهما اي في
الماضي والمضارع فقد عرفت انه مختص بما يكون عينه او لامه حرف حلق ولا يجيء منه غيره
الا شاذا وما هو اي عينه مضموم فيهما مختص بافعال الطبائع الغير الاختيارية كالحسن والقبح

والقبح ولا يجيء من غيرها والمكسور العين فيهما قليل مع ان اكثره يجيء على باب آخر
كحسب يحسب وديق ييق ونحوهما فانهما بكسر العين في المضارع بكسر العين
في الماضي وفتحه في المضارع كما عرفت فثبت ان ليس للثلثة الباقية كثرة
استعمال وشيوع للمواد وما هو اكثر استعمالا وشيوعا للمواد وتم فائدته وعائدته
ينبغي ان يجعل اصلا لما لم يكن كذلك فلذا جعلت الثلثة الاول دعائم واصولا للثلثة
الباقية وايضا لما كان معنى الماضي مخالفا لمعنى المضارع كان الاولى ان يكون بين بناء
امثلتهما مخالفة ايضا وبناء الامثلة هو العين لان الابنية للماضي والمضارع انما تحصل
بحركات العين ومن هذه الجهة ناسب ان يكون الابواب المذكورة اصولا ايضا
ولمجهول هذا اي المضارع من الثلاثي المجرد ايضا اي كمجهول الماضي هيئة اصلية واحدة
وهي ضم الزوائد اي حروف المضارعة واسكان الفاء وفتح العين واما اللام فمتروك
للاعراب كما مر وانما اختاروا لهذه الهيئة مع ثقلها لما مر في الماضي فتذكر واما المتفرعات
على كل من هيئات المعروف وهيئة المجهول بسبب اعلال او ادغام او غير ذلك كابدال
حركة كما في يعد من حذف الفاء من المثال اذ اصله يوعد حذفت الواو لوقوعها بين الياء
والكسرة ويقول من نقل حركة العين الى الفاء في المعلوم من الاجوف ويقال من نقل
فتحة العين الى الفاء وقلبه الفا في المجهول من الاجوف ويرمون ويرمون من حذف اللام
في المعلوم والمجهول من الناقص اصلهما يرميون بفتح الياء وكسر الميم ويرميون بضم الياء وفتح
الميم ففي الثاني انقلب اللام الفا وحذف لالتقاء الساكنين وفي الاول نقل ضمة الى
الميم بعد حذف كسرته ثم حذف لما مر ويمد ويمد من اسكان العين بسبب الادغام
في المعلوم والمجهول من المضاعف وتعلم في تعلم من كسر حرف المضارعة في باب علم ليكون
اول على كسر العين في الماضي فستقف عليها مفصلة في مطاوي المباحث اي في اثناء
المباحث الآتية من الكتاب فلا نطول الكلام بذكرها ههنا ولما ورد ان متفرعات
هيئات الماضي ايضا ستوقف عليها فلم ذكرها فيما سبق دفعه بقوله انما قدمنا في الماضي
اشارة اجمالية الى متفرعاته قصدا الى نوع تبصير للطالب في طلبه ومراعاة ذلك
ليس بواجب في جميع المواضع ثم اعلم ان الابواب الستة باسرها اي بجميعها جارية
في الصحيح غير المهموز والمضاعف كما في الامثلة ان تقدم واما في غير ذلك من المعتل

والصحيح المهموز والمضاعف ثم مهموز الفاء ومهموز اللام والمضاعف والاجوف
والناقص لم يجئ شئ منها بكسر العين في الماضي والمضارع معا بل انما جاء ذلك في المثال
من المعتلات كورث يرث وفي الصحيح غير المهموز والمضاعف كحسب يحسب وفي الصحيح
المهموز العين كيئس ييئس كما مر ولا نقول ان مهموز العين يجب ان يفتح العين
في الماضي والمضارع منه لكون عينه حرف حلق لما عرفت انه يصح لفتحها لا موجب له ولم
يجئ في الاجوف الواوي يفعل بالكسر ولا في اليائي يفعل بالضم سواء كان عين ماضيهما مفتوحا
او مضموما او مكسورا بل انما يكون مضارع الاول يفعل بالضم ان لم يكن عين ماضيه مكسورا
كقال يقول ويفعل بالفتح ان كان عين ماضيه مكسورا كخاف يخاف ويكون مضارع الثاني
يفعل بالكسر ان كان عين الماضي مفتوحا كباع يبيع ويفعل بالفتح ان كان عين الماضي
مكسورا كهاب يهاب هيبة وذلك لانه لو جاء الكسر في الاول لانقلب الواو ياء فيلتبس
الواوي باليائي وكذا لو جاء الضم في الثاني لانقلب الياء واوا فيلتبس اليائي بالواوي
واما الالتباس في مثل خاف يخاف وهاب يهاب فليس في تلك المثابة الا ادغام الخليل
استثنا من الضابطين اعني لم يجئ في الاجوف مطلقا فعل يفعل بالكسر فيهما معا ولا في
الواوي منه يفعل بالكسر في طاح يطيح وتاه يتيه كلاهما بمعنى تحير يتحير من انهما فعل يفعل
بالكسر فيهما كحسب يحسب وهما اي والحال ان كلتا المادتين من الواو اي من الاجوف الواوي
لقولهم طوحت وتوهت في تفعيلهما اي حيرت ويقولوا طوح ومنه وتوه في افعل
تفضيلهما فلذا لم يعل الواو فيهما فان مجئ هذه الاربعة بالواو يدل على ان طاح يطيح وتاه
يتيه من الواوي فاصلهما طوح يطوح وتوه يتوه بكسر الواو في الكل على مازعمه فانقلب
الواو في الماضيين الفا وفي المضارعين ياء فلكونهما على حسب يحسب مع انهما من الاجوف
استثنى من الضابط الاول ولكون مضارعهما بكسر العين مع انهما من الاجوف الواوي
استثنيا من الضابط الثاني لكن قال الجوهري طاح يطوح من الاجوف الواوي
ويطيح من اليائي اي هلك وقال تيه نفسه من التفعيل من اليائي وتوه من التفعيل
من الواوي اي حيرها واما اشبه في الوهم في افعل التعجب من اليائي او الواوي
فلذا لم يعل فيهما يعني ان كلا من طاح وتاه جاء من الاجوف الواوي فيقال
طاح يطوح وتاه يتوه كقال يقول ومن الاجوف اليائي فيقال طاح يطيح وتاه

يطيح وتاه يتيه كباع يبيع فعلى هذا الضابطان كلاهما لا حاجة الى استثنائهما
عنهما اما الثاني فلان ما جاء على يفعل بالكسر هو اليائي لا الواوي كما زعمه الخليل واما الاول فلان طاح
يطيح من اليائي من باب ضرب يضرب كباع يبيع كما ذكره في مختار الصحاح لا من باب حسب
يحسب كما زعمه الخليل دلالة كلام الجوهري على الثاني ظاهرة واما على الاول فلانه جعل
يطيح مضارع طاح الذي هو ماضي يطوح وهذا الماضي بالفتح لا غير والمضاعف اللازم
يجئ مضارعه بالكسر اي بكسر العين لا غير من الضم والفتح ثم يكون ماضيه مفتوح
العين لا غير كفر يفر اذ لا يجوز ضمه لما عرفت ان فعل يفعل بالضم في الاول والكسر
في الثاني مرفوض ولا كسره لما عرفت ايضا انه لم يجئ من المضاعف فعل يفعل بالكسر
فيهما والمضاعف المتعدي وستعرف معناهما اي معنى اللازم والمتعدي اذا كان مفتوح
العين في الماضي يطرد في مضارعه الضم لانه كثير ما يلحق الضمائر المنصوبة بالمتعدي
كيمده فلو كسر عين مضارعه لزم النقل من الكسرة الى ضمتين متواليتين وهو
مستثقل والفتح غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق في العين او اللام لا فيهما
معا فضم عينه ليجري اللسان على سنن واحد اما لتعين بالالم يجز فيه غير
الضم وهو الكثير كما ذكر كعده ومده ويمده واما مع جواز الكسر مع قلة وضعف
قال الفرا الغرض من هذا تاييد لما سبق الا ان بينهما فرق في الجملة لان المصرح وجب الكسر
في مضارع المضاعف اللازم مطلقا والفرا اوجب ذلك على تقدير ان يكون عين
ماضيه مفتوحا حيث قال ما كان على فعلت بفتح العين حال كون ذلك الشيء
من ذوات التضعيف اي من المضاعفات غير واقع على مفعول اي لازما وهذا خبر
لكان ان كان على فعلت حالا من اسمه او خبر بعد خبر وحالا من فعلت او من الاسم
ان كان على فعلت خبرا له وجملة فان خبرها يفعل منه مكسور العين لا غير مثل
عففت بوزن كففت بالفتح وبمعناه اعف بكسر العين يقال عف عن
الحرام يعف وكف عنه يكف من باب ضرب يضرب اي عرض عنه وما كان
منه اي من المضاعف الذي كان ماضيه على فعلت بالفتح واقعا على مفعول اي
متعديا مثل رددت ومددت تقول رددت الشئ ارده ومددت
الشئ امده فان يفعل منه مضموم اي متعين للضم وحاصله ان المضاعف الذي عين

ماضيه مفتوحا ان كان لازما فمضارعه متعين للكسر ان كان متعديا فهو متعين
للضم الا ثلثة احرف اى ثلث كلمات مؤلفة من حروف مخصوصة جاءت نادرة
لان مضارعها غير متعين للضم بل جاز فيه الكسر وهى شده يشده بالضم ويشده
بالكسر اى قواه او جعله معتمدا عليه وعله يعله بالضم ويعله بالكسر من العلل بفتحتين
وهو الشرب الثانى اى الشرب فى الدفعة الثانية ونم الحديث اى الخبر اى نقله الى من يحكى
منه ينمه بالضم وينمه بالكسر قال الفراء فان جاء مثل هذا مما لم نسمعه اى ما عندى
من النوادر فى هذه المادة وهى هذه الثلثة ولم نسمع غيرها فان جاء مثل هذا مما كان متعديا
على الفتين غير الثلثة فهو قليل وقد زاد الجوهرى على هذه الثلثة حرفين وهما بته اى قطعه
يبته بالضم ويبته بالكسر ومنه البتة المستعملة فى اثناء التراكيب لتأكيد الحكم اصلها بتة
ثم ادخل عليه حرف التعريف فصار كجزء منه وهو مفعول مطلق لفعل مقدر اى بته وقطعه
البتة اى قطعا وحبه يحبه بالكسر لا غير قال وهذه اى حبه يحبه وحدها بلغة واحدة وهى فتح
العين فى الماضى وكسره فى المضارع واما الامثلة الباقية فمضارعها بلغتين اى الضم
والكسر كما مر فهذه المادة شاذة لانه لا ياتى من المضاعف المتعدى يفعل بالكسر
الا ويشركه يفعل بالضم وقال الواحدى فى شرح ديوان المتنبى حببت لغة فى احببت
ثم لم يستعمل منه الا المحبوب هذا وقد زاد جار الله على تلك الامثلة مادة اخرى حيث
ذكر فى الكشاف انه قرا ابن عباس رضى الله عنهما فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك بضم
الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة من صره يصره بالضم وصره يصره
بالكسر اى جمعه واذا كان عطف على قوله اذا كان مفتوح العين اى واذا كان المضاعف
المتعدى مكسور العين فى الماضى يجوز فى مضارعه الفتح كعضضت تعض من باب
علم يعلم يقال عضه اى امسكه بالاسنان او اللسان والمستفاد من كلامه انه
يجوز فيه غير الفتح وفيه نظر لان عين الماضى من المضاعف اذا كان مكسورا لا يجوز
فى مضارعه الكسر لما عرفت ان المضاعف لم يجئ بكسر العين فى الماضى والمضارع
معا ولا الضم ايضا لان كسر الماضى وضم المضارع مرفوض واما بعض بضم العين
فهو مضارع عض بفتح العين من باب نصر ينصر لا مضارع عض بالكسر فالاولى
ان يقول يجب بدل يجوز فتدبر ولم يجئ منه اى من المضاعف المتعدى مضموم العين فى الماضى

فى الماضى الا ما حكى الجوهرى عن الفراء من حببت احب بالضم فيهما من باب حسن يحسن
فى حببت احب بالكسر فى الاول والفتح فى الثانى من باب علم يعلم اى صرت حبيبا
وما حكى عن يونس بن حبيب من لببت الب بالضم فيهما فى لببت البه بالكسر
فى الاول والفتح فى الثانى اى صرت لبيبا اى عاقلا ان قلت الكلام فى المضاعف
المتعدى وهما لازمان ولهذا قال صرت حبيبا ولبيبا قلنا هما متعديان فى الاصل واللزوم
بعد النقل الى باب حسن كما يجئ من انه اذا قصد جعل المتعدى لازما ينقل الى ذلك
الباب فتدبر وخلاصة الكلام ان المضاعف اللازم مفتوح العين فى الماضى مكسوره
فى المضارع والمضاعف المتعدى قد جاء منه ما هو مفتوح العين فى الماضى مضمومه او مكسوره
فى المضارع ومضمومه فيهما ومكسوره فى الماضى مفتوحه فى المضارع واما مفتوح العين
فيهما فلم يجئ فى المضاعف مطلقا اى لازما كان او متعديا لما عرفت ان ذلك مشروط
بان يوجد حرفا لحلق فى عينه او لامه لا فيهما معا وكذا لم يجئ منه ما هو المكسور العين
فيهما كما تقدم كالمضارع اى كما لم يجئ المضارع المضموم العين فى المثال واويا كان
او يائيا لكن اذا كان ماضيه مفتوح العين لانه اذا ضم عينه لم يحذف فاؤه لارتفاع
علة حذفه وهى وقوعها بين ياء وكسرة ويجوز اتصال الضمائر المنصوبة به لان فعل
يجئ متعديا فيلزم ياء بعده واو وبعده ضمة بعد ياء وضمة بعد ياء وواو فى نحو يوعده
ولذا جاء المضارع بالضم منه اذا كان ماضيه بالضم نحو وسم يوسم لعدم جواز
اتصال الضمائر المنصوبة به لانه لا يكون الا لازما فلا يلزم التوالى فيه بل انما كسروا عين
مضارعه او فتحوه نحو وعد يعد ووضع يضع الا فى لغة عامر ضم العين وحذف الفاء
فانه جاء فيها المضارع بالضم لكنها لغة ردية قيل كم يفعل بنو عامر ضم العين وحذف
الفاء الا فى مضارع وجد وهم فى غيره كغيرهم قال قائلهم وهو لبيد بن ربيعة العامرى
وقال بعضهم البيت لجرير لا للبيد لو شئت بكسر التاء اى لو اردت ايها المرأة
قد نقع الفؤاد هو بضم الباء وسط القلب والجملة مفعول شئت بشربة تدع
اى تترك من ودع يدع الصوادى فاعلا تدع لا يجدن بضم الجيم من وجد يجد
بالفتح فى الاول والضم بالثانى اصله يوجدن وهذا محل الاستشهاد والفصيح
المشهور يجدن بالكسر قال الرضى يجوز ان يكون فى الاصل ايضا عندهم مكسور العين

كاضواانه ثم ضم بعد حذف الواو ويجوز ان يكون ضمه صلبا حذف منه الواو وسكون
الكلمة بالضم بعد الواو اثقل منها بالكسرة بعدها انتهى وهذه جملة حالية وقوله
غليلا مفعول لكل من تدع ولا تجدن على طريق التنازع يقال نقع الفؤاد اى
حصل له الرى وهو ضد العطش من نقع بالماء ينقع نقوعا على حد فتح يفتح اى روى
به فعلى هذا هو مسند الى الفؤاد وقال بعضهم مسند الى المستكن العائد الى النفر او الرفاق
فالفؤاد مفعول من نقعته بالماء اروية والصوادى العطاش جمع صادية
بمعنى العطشى والغليل بالفتح حرارة العطش يريد انك ايتها المرأة ستردد
النساء ومن تابعه لك فعلا وتركا فلو نفعت بشربة واحدة وشتان تحصل
الرى بها الفؤاد ذلك تترك النساء العطاش حرارة عطشهن بسبب تناولهن لمثل تلك
الشربة هذا اذا لم يكن حرف التطعيف واما اذا كان حرف التضعيف واوا كالقوة
لم يجئ منه فعل بفتح العين وضمه بل جاء فعل مبنيا للكسر كقوى بكسر الواو واصله قوو قلب
الثانى ياء لوقوعه طرفا بعد كسرة لاستثقاله مثل قووا بالفتحات وقووا بضم الواو
الاول كلاهما فى التثنية وقووت وقووت فى المتكلم او المخاطب بضم العين فى
احدهما والفتح فى الاخر يعنى لو جاء منه فعل بالفتح او الضم لم ينقلب الواو الاخير ياء فى المفرد
لعدم داعيه ولو انقلب الفا ففى التثنية والمتكلم منه يؤتى بالواو الثانى كقووا وقووت
فيلزم اجتماع الواوين وهو مستنكر واما اذا جاء فعل بالكسر كقوو بكسر العين
فيقلب الواو الثانى ياء لوجود داع له كما مر فيكون تثنية قويا ومتكلم قويت فلا
يلزم اجتماع الواوين بل اجتماع الواو والياء وهو ليس بمستنكر واما فى مثل قوو بفتح
الواو الاول وقووا بضم فى جمع اوى كرحى اى رجع وقوى كرضى اصل الاول اويوا فانقلب
الياء الفا لتحركه بعد الفتحة وحذف لالتقاء الساكنين واصل الثانى قويوا انقل ضمة
الياء الى الواو بعد حذف كسرته ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين فيرد الاعتراض
بهما على ما سبق بانه قد اجتمع الواوان فى اووا وقووا فلو كان الاجتماع مستنكرا لما
جاء بكذالك فاجاب عنه بقوله فالواو الثانى منهما ليس من نفس الكلمة بل واو الجمع فلا
عبرة بجمعهما لان الثانى لعدم كونه من الكلمة فى معرض الزوال فكانه لا اجتماع فلهذا
لم يستنكره والذى ادعيناه انه مستنكر هو اجتماع الواوين الاصليين واذا كان

واذا كان العين او اللام اما بطريق الانفراد والاجتماع على ان يكون او المنع الحلو فى الماضى
المفتوح العين واوا لا يكون المضارع الا مضموم العين كقال يقول ودعا يدعو لمناسبة
الواو للضمة ولانه لو كسر لانقلب الواو ياء فيلتبس الواوى باليائى اذا كان احدهما
ياء لا يكون المضارع الا مكسور العين كباع يبيع ورمى يرمى وطوى يطوى لمناسبة
الياء للكسرة ولانه لو ضم لانقلب الياء واوا فيلتبس اليائى بالواوى واذا كان الماضى
مكسور العين فلا يكون المضارع من ذالك مضموم العين بل مفتوحه نحو خاف يخاف وهاب
يهاب هيبة وشقى يشقى شقاوة وردى يردى وانما جاء كذالك مع قيام الالتباس
ههنا للضرورة لانه اطرد فى الاغلب فتح العين فى مضارع فعل بالكسر فلم يغير حرف
العلة الفتح عن حاله كراهة هدم القاعدة المطردة بخلاف فعل بفتح العين فان
مضارعه يجئ على يفعل بالضم وعلى يفعل بالكسر فجاء الواوى من الاول واليائى
من الثانى ولذا ايضا يجئ الواوى من الاجوف والناقص من باب كرم وان لزم
اللبس نحو قام يقيم ورضى يرضى فظهر ان المفتوح العين فيهما اى فى الماضى
والمضارع لم يجئ فى الاجوف والناقص واللفيف مطلقا اى سواء كانت هذه
الامور واوية او يائية وسواء كان اللفيف مقرونا او مفروقا لان كلا من هذه الثلثة
لابد ان يكون فى عينه او لامه واو او ياء على ما عرفت من تعريفاتها فلو كان احدهما
واوا فعلى تقدير ان يكون الماضى مفتوح العين لابد ان يكون المضارع مضموم العين
وان كان ياء فعلى ذالك التقدير يكون المضارع مكسور العين وعلى كلا التقديرين
لا يكون مفتوح العين الفريدة الثالثة لبيان هيئة ماضى الرباعى المجرد وانها
بالكسر جملة ابتدائية او بالفتح عطف على الهيئة هيئة واحدة بالفتحات مع سكون
الثانى لتنجبر اى يعارض ويدافع ثقل الرباعى بخفة الفتحات والسكون ان فى
الرباعى ثقلة لكثرة حروفه وفى الفتحات مع السكون خفة لكون من الفتحة والسكون
خفيفا فاعطى تلك الهيئة ليكون الخفة معارضة ومدافعة للثقلة ولا يصح فتح
الكل لامتناع توالى اربع حركات كما مر ولا يصلح غير ثانية للسكون اما الاول اى
اما عدم صلوح الحرف الاول فظاهر لوجوب الابتداء بالمتحرك واما الاخر فلان
فتحة الاخر علامة الماضى بها يمتاز عن بوازنه ويشابهه فى عدة الحروف والحركات والسكنات

وفي بعض النسخ عما يوازنه اي يشاركه في الوزن فالمال واحد من الاسماء كرجل بالفتحات
الفعل الماضي اي رضع ورجل بفتح الاولين الاسم وكلولد مرسل يرضع امه وحذر بكسر العين
الفعل الماضي اي اجتنب واحترز وحذر بالكسر ايضا الاسم بمعنى المبالغ في الحذر
والاحتراز ودحرج الفعل وجعفر الاسم فانه ليس بين هذه الافعال والاسماء فرق
لفظا الا بالتزام الفتحة في اواخر الافعال بخلاف الاسماء فان حركات اواخرها تابعة
للعوامل مختلفة باختلافها فلو لم يلتزم الفتح في اواخر الافعال لالتبست بالاسماء
واما الثالث فلان الاخر يسكن كثير الاتصال ببعض الضمائر وهي الضمائر المرفوعة
المتحركة مثل دحرجت ودحرجنا فلو اسكن الحرف الثالث يلزم التقاء الساكنين
فاذا لم يصلح غير الثاني للسكون فتعين السكان الثاني الفريدة الرابعة لبيان هيئة
مضارعه اي مضارع الرباعي المجرد وهي ايضا كهيئة ماضيه واحده والضابط في بنائه
مضارع الثلاثي المجرد واما مضارع الثلاثي المجرد فقد عرفت حاله احتى بغيره الرباعي
المجرد كدحرج والمزيدات مطلقا اي سواء كان ثلاثيا مزيدا مثل افعل وافتعل و
واستفعل او رباعيا مزيدا مثل تفعلل وافعلل ان يصدر الماضي بعد حذف همزة الوصل
ان كانت اي ان وجدت همزة الوصل فيه كافتعل ونحوه اما اذا لم توجد فيه همزة الوصل
سواء وجدت همزة القطع كافعل او لم توجد هي ايضا كفعل وتفعلل فلا حاجة الى الحذف بل يصدر
من اول الامر باحد حروف المضارعة بالهمزة في المتكلم وحده فالنون في المتكلم مع الغير والتاء
في المخاطب مطلقا والوحدة الغائبة والمثناة والياء في غيرها حال كون حرف المضارعة مفتوحا
الا فيما كان ماضيه على اربعة احرف وهي اربعة ابواب الافعال والتفعيل والمفاعلة والفعللة
فان حروف المضارعة فيها مضمومة وذلك الثلاثي يلتبس مضارع افعل بمضارع الثلاثي لو فتح
حرف المضارعة فيه مثلا لو قيل في مضارع افعل يفعل بفتح الياء وكسر العين لالتبس بيفعل
من الباب الثاني بناء على ما يجيء من ان همزة الافعال تحذف في المضارع وسائر افعل وان
يقع الالتباس فيها على ذلك التقدير لكن ضم حروف المضارعة فيها ايضا حملا لها على
افعل وانما خص الضم بمضارع افعل دون الثلاثي ليعادل قلة الرباعي بثقل الضمة وكثرة
الثلاثي خفة الفتحة ويكسر عطف على يصدر الماضي اي وان يكسر ما قبل اخره اي الماضي
ولو تقديرا اي ولو كان ذلك الكسر في التقدير او مقدرا وما قبل الاخر هو عين الفعل في الثلاثي

في الثلاثي المزيد واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد وانما كسروا ما قبل الاخر لانه لما غير اوله
في المضارع باسقاط همزة الوصل فيما كان في اوله همزة الوصل او بضم اوله فيما كان
على اربعة احرف وضاعفه ما قبل اخره لان التغيير يجري عليه الا فيما كان ماضيه مصدرا
بتاء زائدة وهي ثلثة ابواب التفعل والتفاعل والتفعلل فان ما قبل الاخر فيها مبقي على
فتحة لانه لما يغير اول هذه الابنية الثلثة في المضارع لم يغير اخرها ولانه لو كسر ما قبل الاخر فيها
لالتبس امر مخاطب تعلم بمضارع علم والتبس امر مخاطب تجاهل بمضارع جاهل وامر
مخاطب تدحرج بمضارع دحرج ولا يرتفع الالتباس بضمة حرف المضارعة في مضارع علم
وجاهل ودحرج لاحتمال الغفلة عنها ونحو احمر يحمر واحمار يحمار من قبيل التقدير اي مما كسر
فيه ما قبل الاخر تقديرا فان الاصل يحمرر ويحمارر بكسر الراء الاولى منهما بدليل ظهور الكسرة
في المضارع منهما اذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو يحمررن ويحماررن ثم اسكنت
وادغمت في الثانية وفي هذا رد لابن الحاجب حيث استثنى من كسر ما قبل الاخر ايضا
مثل هذه الافعال بقوله ما لم يكن اللام مكررة فتدغم نحو احمر واحمار ووجه الرد ظاهر
اذا عرفت هذا فاذا اردت بناء المضارع من استفعل حذفت همزته وصدرته بالياء
مثلا مفتوحا وكسرت العين فقلت يستفعل واذا اردت من فعل بالتشديد صدرته بالياء
مضموما وكسرت العين فتقول يفعل واذا اردت من تفاعل صدرته بالياء مفتوحا فقلت
يتفاعل وعلى هذا فقس فان قلت لو كان بناء المضارع على تقدير عدم همزة الوصل بمجرد
زيادة حرف المضارعة على الماضي من غير تغيير لاوله فما ذا القول في مضارع افعل كيكرم في اكرم
حيث حذف لبناء المضارع منه همزة القطع في اوله ابتداء اجاب عنه بقوله واصل
يكرم في مضارع اكرم يؤكرم بالهمزة فكرهوا اجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس
اي المتكلم وحده مثل أأكرم لانه يشبه نباح الكلب النباح بضم النون وكسره
بعده باء موحدة صوت الكلب فحذفوا الهمزة الثانية منه ثم حذفوها من اخواته
فما فيه الياء والتاء والنون كيكرم ونكرم ثم حذفوها من اسمي الفاعل والمفعول كمكرم
ومكرم وان لم تجتمع فيه الهمزتان طردا للباب وليستوي امثلة المضارع منه واسما
الفاعل والمفعول المشتقان من المضارع وانما التزم الحذف في الحكاية عن النفس
وان كان القياس يقتضي ان تقلب الهمزة الثانية واوا كما في اويدم واوادم في تصغير

ادم وتكسير ولان باب الافعال كثير الاستعمال وكثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ
او الحذف ابلغ فى باب التخفيف من القلب وانما حذفت الثانية لئلا يبقى المضارع بلا علامة
وحاصل الجواب ان حذف الهمزة منه لبس لبناء المضارع لان الهمزة مرعية بعد
ذلك البناء بان يكون اصله يكرم يؤكرم بل لعلة استكراه اجتماع الهمزتين فلا اشكال
وقد يجئ هذا اى مضارع افعل على الاصل باثبات الهمزة كما فى قول الراجز لم يبق من اى
بها تخلين غير رماد وحطام كنفين وغير ود جاذل اووبين وصاليات ككما يوثفين
حيث جاء يوثفين اى يثفين جمع مؤنث غائبة من الثفى على الاصل باثبات الهمزة
الحطام بالضم اى بضم الحاء المهمل الحبث او النبات اذا يبس احدهما وتكسر والكنف الذى
تنى على كنفين بكسر الكاف وسكون النون وعاء اى ظرف يكون فيه اداة الراعى كالخبز
والسكين والمشرب ونحوها ومنه ما جاء فى الحديث فى حق ابن مسعود انه كنيف ملئ علما على
صيغة التصغير والواو اصل الوتد فابدل التاء دالا وادغم والوتد معروف والجاذل بالجيم
والذال المعجم المنتصب المقيم مكانه لا يبرح اى لا ينتقل عنه الى موضع اخر والصاليات جمع
صالية من صلى فلان النار بكسر اللام يصلى صليا اى احترق بها فال تعالى هم اولى بها
صليا والمراد بالصاليات ههنا الحجارة التى جعلت اثافى حتى اسودت كالقدور
ولذا شبهها بالقدور فى قوله وصاليات ككما يوثفين والاثفية التى كانت الاثافى
جمعا لها بضم الهمزة وتشديد الياء ما ينصب عليها القدر لطبخ الطعام من الالة
الحديدة التى لها ارجل ثلث وقد يتخذ فى البوادى والصحارى من الاحجار ثلثة كالاثافى
فينصب عليها القدر وهو المراد ههنا والخطاب فى تخلين الى تزينين على ان يكون
مجهولا لمؤنث مخاطبة من حلى يحلى اى تزين لمنازل الحبيبة ومثل هذا الخطاب للمنازل
يكون للتأسف والتحزن ومن عادة العرب خطاب المنازل والديار وقت
التحسر والتحزن لونها منزلة العقلاء فيخاطبونها خطابهم هذا والاى جمع اية اى العلامة
وبها متعلق بتخلين والجملة صفة اى او خبر ثان على لم يبق وكنفين صفة مجموع رماد وحطام
اى بمقدار كنفين او فى كنفين وصاليات عطف على ود وككما صفة صاليات
الكاف الاولى للتشبيه والثانية تاكيد لها قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى ليس
كمثله شئ لك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت كما كررها من قال وصاليات ككما يوثفين

يوثفين وما موصولة او موصوفة عبارة عن القدور ويوثفين صلة او صفة له من اثفيت
القدور اذا جعلت لها اثافى ومشابهة الصاليات للقدور فى الاسوداد كما اشرنا وحاصل
المعنى انه لم يبق من علامات واثار كانت تلك المنازل تزين بها غير الامور المذكورة والغرض
منه اظهار التحزن والتحسر وكما فى قول الاخر شيخ جالس على كرسيه حال كونه معمما اى واضعا
للعمامة على رأسه فانه اهل لان يؤكرما باثبات الهمزة على الاصل فى يؤكرم مضارع اكرم
والالف فى اخره للاشباع وهذه اى الهيئة التى بينا ظابطها هيئة معروفة الاصلية اى
الهيئة الاصلية لمعروف المضارع والمراد باصالتها ان لا تحصل من تغيير هيئة اخرى
بسبب من العوارض كما اشار اليه بقوله والبعض يكسر حروف المضارعة مطلقا فى كل ما كان
ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة سواء كان ذلك من الثلاثى او الرباعى وسواء
كان مجردا او مزيدا وانما كسر حروف المضارعة فى ذلك ليدل كسرها على الكسرة الذاهبة من الماضى
بسبب بناء المضارع لان همزة الوصل المكسورة فى الماضى تسقط فى المضارع وبصير
العين المكسور فيه مفتوحا فى المضارع وفى بعض النسخ على الكسرة الذاتية اى الكسرة
الاصلية وهى كسرة الماضى فالمال واحد لكن الاولى اولى نحو تعلم بكسر التاء وتعلم بكسر التاء
ونعلم بكسر النون واعلم بكسر الهمزة فى مضارع علم بكسر العين وهو ثلاثى مجرد وتفتح وتستفتح
وتحرنجم بكسر التاء فى الكل فى مضارع افتتح واستفتح واحرنجم بكسر همزات الوصل فى اولها
الاول من الثلاثى المزيد فيه حرفان والثانى من الثلاثى المزيد فيه ثلثة حروف والثالث
من الرباعى المزيد فيه حرفان واما الرباعى المجرد كدحرج فلا يتاتى كسر حرف المضارعة فى مضارعه
كيدحرج اذ ليس عينه مكسورا ولا همزة وصل فيه وبعضهم خصوا الكسر بما عدا الياء من حروف
المضارعة واما الياء فلم يجوز فيه الكسر لثقل الكسرة عليه لان الكسرة من جنس الياء فالنطق بالياء المكسورة
كالمشى فى القيد وهذا هو الاولى وهى لغة بنى اسد كما عرفت وهذه هيئة مجهوله اى مجهول
المضارع فالكل اى فى الثلاثى والرباعى مجردهما او مزيدهما ان يضم حرف المضارعة ويفتح
ما قبل الاخر ولو تقديرا ان لم يكن ما قبله مفتوحا كيكرم من الثلاثى المزيد فيه ويدحرج من الرباعى المجرد
وفتح ما قبل الاخر فيهما صريح ويقشعر بفتح الراء الاولى ثم نقل فتحتها الى العين وادغم واما اذا كان
ما قبل الاخر مفتوحا فى المعروف كتباعد فلا حاجة الى الفتحة فى المجهول الصنف الثانى
من الفصل الثانى لبيان هيئات الافعال المزيدة اعلم ان الزيادة فى الافعال قد تكون

للالحاق وقد تكون لغيره كافادة معنى زائد فى اكرم كما سمعت ذالك عمر مرة واحدة
والمقصود سلب الوحدة واثبات اصل المرة فيلزم كثرة المرات اى سمعت مرة كثيرة
ومعنى الالحاق مطلقا هو فى الاصل مصدر الحقت الشئ بالشئ اذا جعلت
الاول تابعا للثانى وفى الاصطلاح هو ان يكون بناء اى تركيب وهيئة اسما كان
او فعلا انقص اصولا اى من جهة حروف الاصول من بناء اخر كذالك فيزاد فى الاول
شئ اى حرف سواء كان من حروف الزيادة المصطلحة كما فى سلقى وجهورا اولا
كما فى جلبب ملحقا به حرج كما يجئ وقردد بمعنى المكان الغليظ ملحقا بجعفر وسواء
كان واحدا كهذه الامثلة او متعددا نحو الندد وهو الذى له خصومة حيث زيدت الهمزة
والنون على سفرجل لغرض ان يصير البناء الاول فى اللفظ مثل البناء الثانى فى عدد الحروف
والحركات والسكنات المعينة كل واحد منها فى مثل مكانها فى البناء الثانى ويتصرف
فيه كما يتصرف فى الثانى بعينه يعنى ان الغرض من تلك الزيادة مجرد ان يصير البناء الاول
فى اللفظ كالبناء الثانى ويتصرف فيه مثل تصرفه من بناء الماضى والمضارع والامر والنهى
والمصدر واسم الفاعل والمفعول ومن اخذ المزيد ان كان الملحق به فعلا رباعيا ومن
التصغير والتكسير ان كان اسما رباعيا لا خماسيا لان الملحق بالخماسى لا يحذف اخره فى
التصغير والتكسير كما يحذف فى الخماسى بل يحذف الزائد منه اين كان لانه لما احتيج الى حذف
حرف فالزائد اولى به فلهذا قالوا فى خفيدد انه ملحق بسفرجل مع قولهم فى تكسيره خفادد
وتصغيره خفيدد وتكسير سفرجل سفارج وتصغيره سفيرج واما اذا كان المزيد
للالحاق حرف لين رابعا فى الخماسى فانه ينقلب ياء كما فى فراديس وفريديس فى تكسير
فردوس وتصغيره وبهذا خرج مثل الحمار عن ان يكون ملحقا وان كان بوزن قمطر
لان تكسيره قماطر ولا يكسر حمار على حمامر بل على حمر واحمرة واحامر وليس الغرض
منها شيئا اخر كالتعويض عن حرف اخر وتكثير البناء وافادة المعنى الزائد سواء لم يحصل
معنى زائد كسلقى بمعنى سلق او حصل لكن بشرط ان لا يكون ذالك المعنى مطردا
كشمل بمعنى اسرع من الشمول بمعنى الاحاطة لانه لو كانت الزيادة مطردة فى افادة
المعنى الزائد تحمل على الغرض المعنوى وهو افادة المعنى لا على الغرض اللفظى اعنى المماثلة المذكورة
اذ مع امكان حملها على الغرض المعنوى الذى هو اشرف لا يصار الى حملها على الغرض اللفظى الذى

الذى هو اشرف لا يصار الى حملها على الغرض اللفظى الذى دونه فلهذا لا يعد زيادة مثل الميم فى مفعل
للمصدر او الزمان او المكان والهمزة افعل للتعدية مثل الالحاق به حرج وان كانت تلك الالفاظ
مماثلة له فى اللفظ بسبب تلك الزيادة لانها مطردة فى افادة تلك المعانى كما سيجئ ثم اعلم ان
فائدة الالحاق انه ربما يحتاج فى تلك الكلمة الى مثل ذالك التركيب فى وزن او قافية او سجع ونحو ذالك
قال الرضى وربما لا يكون لاصل الملحق معنى فى كلامهم ثم يحصل منه الالحاق ككوكب وزينب فانه لا معنى
لتركيب ككب وزنب ثم حصل بزيادة الواو والياء فانهم كما فى جلبب اى البس شيئا من موضع اخر
وسلقى اى القى احدا على ظهره فان اصولهما انقص من اصوله دحرج المشتق من دحرجة الجعل
اى تحريكها على وجه الاستدارة والعجلة بالفتحات التى تجرها الثور بكسر العين وسكون الجيم بمعنى
الدولاب وحرجم يقال حرجمت الابل اى رددتها اى ارجعتها الى خلفها فارتدت اى رجعت
واجتمعت مزدحمة وقد عرفت ان الابل مؤنث سماعى واسم جمع من البعير فلذا ارجع
اليها ضمير التانيث واسند اليها الاجتماع فزاد دال اى فقصد واكونهما على وزن
دحرج وحرجم فزادوا باء اخر على جلبب وياء على سلقى واسكنوا اجنهما فصار
اجلبب وسلقى ثم ابدلوا الياء فى سلقى الفا لتحركه بعد فتحة وانما فعلوا ذالك اى
ابدال الياء فى سلقى الفا مع انهم لا يغيرون هيئة الملحق باعلال او ادغام كما فى جهور اى رفع
الصوت وجلبب اى لبس الجلبابات فلا نهما ملحق به حرج حيث لم يغيروا هيئة
الاول بابدال واوه الفا مع تحقق الداعى له وهو تحركه بفتحة بعد صحيح ساكن ولا هيئة
الثانى بالادغام مع تحقق المقتضى له وهو ظاهر لئلا يظهر امر الالحاق لما مر ان الغرض من الالحاق
جعل الملحق على صورة الملحق به وهذا انما يحافظ بعدم تغيير هيئة الملحق فانا لو قلنا فى المثالين
المذكورين جهار وجلب بابدال الواو الفا وادغام الباء فى الباء لم يكونا على صورة دحرج
الملحق به ومع هذا فعلوا ذالك فى سلقى لان حال اخر الكلمة يعنى لان تغييرها فى اخر الكلمة
وحال اخر الكلمة ليس لها كثير دخل فى الهيئة ولذا لم يعتبر واحاله فى هيئات الاسماء
والافعال المضارعة كما عرفت ولما كان لقائل ان يقول نعم لكن الكلام فى الماضى كسلقى
وقد عرفت ان حال الاخر معتبر فى هيئة دفعه بقوله واخر الماضى وان كان مختصا
بالاعتبار فى تحصيل الهيئة لكنه من حيث انه اخر يجرى فيه من المسامحة والتوسع
ما لا يجرى فى غيره من الوسط والصدر لان الاخر من حيث انه اخر ليس بمثابة الوسط

والصدر فى القوة وحفظ البناء بل هو فى معرض الزوال والتغير فلذا قدموا تغيير الاخر على
الوسط اذا اجتمع مقتضيهما كما فى لهوى فكانه بحيث لو غيره لا ينطرف على هيئة الكلمة تغييرا
اصلا ومن ثمه لو سموا الى اخر سلقى فابدلوه الفا وان كان ماضيا ثم تصرفوا عطف
على قوله فزادوا بينهما اى فى جلبب وسلقى كما يتصرفون اى المفرقونهم فى دحرج ودحرجم من بناء
المضارع والامر والنهى وغيرهما كبناء اسم الفاعل والمفعول والمصدر حال كون هذه الاشياء
ملابسة بعينها ومن اخذ المزيدات فيهما اى من دحرج ودحرجم فزادوا فى اول جلبب الملحق التاء
فصار تجلبب كما يفعلون ذلك اى زيادة التاء فى دحرج الملحق به فيصير تدحرج وزادوا
فى سلقى الملحق الهمزة والنون فصار اسلنقى كما فى احرنجم اى كما زادوهما فى حرجم الملحق
به فيصير احرنجم وعلى هذا تقس فى التصرفات والامثلة مثل التجلبب والاسلنقاء كالتدحرج
والاحرنجام ومثل تجورب وتشيطن واقعنسس فعلى هذا كان زيادة التاء فى مثل
تجلبب والهمزة والنون فى مثل اسلنقى للتصرف فى الملحق بالرباعى ثم اخذ المزيد منه لا للالحاق
بالرباعى المزيد كتدحرج واحرنجم فيهما من مزيد ملحق الرباعى لا من ملحق مزيد الرباعى هذا هو التحقيق
الموعود بيانه فيما تقدم وان كان الاكثرون ومنهم صاحب المفصل وابن الحاجب يجعلون
امثال تجلبب واسلنقى ملحقة بتدحرج واحرنجم الذين هما من مزيدات الرباعى كما يجعل بالاتفاق
جلبب بزيادة الباء ملحقا بدحرج وسلقى بزيادة الياء بحرجم الذين هما من مجرد الرباعى فعلى
قولهم الحاقان الحاق الاصل بالاصل والمزيد بالمزيد وعلى التحقيق المص الحاق واحد فقط اعنى
الحاق الاصل بالاصل وزيادة التاء والهمزة والنون للتصرف فى الملحق كما فى ملحق به وانما
كان ما ذكره تحقيقا لان زيادة التاء فى الاول والهمزة والنون فى الثانى مطردة فى
افادة معنى زائد هو المطاوعة فان تفعلل مطاوع فعلل وكذا افعنلل يقال دحرجت الحجر
فتدحرج وذلك الحجر وحرجمت الابل فاحرنجمت وقد عرفت ان الزيادة فى الالحاق
يجب ان يكون لغرض لفظى لا معنوى ولان الملحق به يناسب ان يكون سابقه اصلية
مع ان تدحرج واحرنجم ليس كذلك بل هما من مزيد الرباعى فلا ينبغى ان يلحق بهما هيئة
اخرى كتجلبب واسلنقى وقد سبق المص فى هذا التحقيق الشيخ الرضى حيث قال وقد
يلحق الكلمة بكلمة ثم يزاد على الملحقة ما يزاد على الملحق بها كما الحق شيطن وسلقى بدحرج
ثم الحق الزيادة فقيل تشيطن واسلنقى كما قيل تدحرج واحرنجم فيسمى مثله ذا زيادة الملحق

الملحق الا انه قال وليس اقعنسس كذلك اذ لم يستعمل قعسس فهو عنده ملحق باحرنجم والمستفاد
من كلام المص ههنا وفيما سيأتى بيانه كاسلنقى ثم قال وذلك الفاصل ولا يلحق كلمة بكلمة مزيد
فيها الا بان يجيء فى الملحقة زائد بعينه فى مثل مكانه فى الملحق بها فلا يقال ان اعثوشب
واجلوذ ملحقان باحرنجم لان الواو فيهما فى موضع نونه وبهذا اضعف قول سيبويه
فى نحو سودد انه ملحق بجندب المزيد نونه وقوى قول الاخفش انه ثبت نحو
جخدب وان نحو سودد ملحق به ولما كان الزيادة للالحاق فما يشبه فيه المجيء الزيادة
لغير الالحاق كثيرا بين له علامة فقال ومصداق كون الزيادة اى ما به يعلم صدق كونها
للالحاق على الاطلاق اى سواء كان ذلك فى الافعال او الاسماء وهو المصداق العام الذى
هو العمدة فى هذا الباب ان لا يحصل منها اى من الزيادة معنى زائد فى المزيد فاذا رايت
الزيادة بهذه الصفة حكمت بانها للالحاق كزيادة الباء فى سلقى والدال الثانية فى قردد
وحيث لم يحصل منها زائد واذا رايتها بحيث يحصل منها معنى زائد حكمت بانها ليست للالحاق
كزيادة الالف فى فاعل والهمزة فى افعل والميم فى مضرب فانها لافادة المعانى الزائدة وفيه نظر
فانه قد يحصل من الزيادة للالحاق معنى زائد مثل شملل بمعنى اسرع من الشمول بمعنى الاحاطة
والكوثر بمعنى الخير الكثير من الكثرة لان الاول ملحق بدحرج والثانى بجعفر فلا يكون
هذا الوجه مطردا او الجواب ان المراد على ما اشرنا اليه فيما سبق ان لا يحصل منها معنى زائد
مطرد فى جميع المواد كهمزة الافعال وتضعيف التفعيل بناء على ان الزيادة ح تحمل
على افادة المعنى لا على الموافقة اللفظية وهذا اعم من ان لا يحصل بالزيادة معنى
زائدا اصلا او معنى زائد غير مطرد كما فى مثل شملل فلا اشكال فان قيل لما كانت
الزيادة للالحاق وللافادة المعنى يكون ايضا لتكثير البناء وللتعويض فمن اين
يعلم اذا لم يكن للافادة كونها للالحاق يجوز ان يكون لشىء من الاخرين قلنا الالحاق
شايع كثير الاستعمال فهو اصل بالنسبة الى التعويض وتكثير البناء فاذا امكن الالحاق
بان يكون للكلمة المزيد فيها ما يصلح ان يلحق هى بها مما يوازنها من الرباعى والخماسى فيحمل
عليه عند عدم افادة المعنى نعم اذا لم يكن للكلمة ما يوازنها كذلك فعلى ذلك التقدير
يحمل على التعويض كميم اللهم او تكثير البناء كالف قبعثرى كما مر وفى الافعال عطف
على قوله على الاطلاق اى مصداق كون الزيادة للالحاق فى الافعال حال كونها بالخصوص

عنر مث رکه للاسماء ان یکون الملحق ای ما یقصد ان یعرف کونه ملحقا موافقا للملحق
به کل الموافقة فی المصدر بان یکون للاول مصدر بوزن مصدر الثانی واحدا کان
او اکثر فاذا توافقا کذالك حکمنا بان الاصل ملحق بالثانی کجلبب ودحرج فان
للاول مصدرین جلببة وجلباب کمصدر الثانی دحرجة ودحراج وان لم یتوافقا کذالك
بان لا یکون بین مصدریهما توافق اصلا او یکون توافق فی البعض دون الاخر حکمنا
بانه لیس بملحق به فلا یکون مضرب بفتح الراء علی ان یکون مصدرا میمیا ملحقا بدحرج لان
زیادة المیم حصل منها معنی زائد مطرد وهو معنی المصدریة ولا یکون اکرم ایضا
ملحقا بدحرج لانتفاء المصداق الاول لکون زیادة الهمزة لافادة معنی التعدیة
مثلا فلظهور هذا لم یتعرض له والانتفاء المصداق الثانی ایضا والیه اشار بقوله وان
کان موافقا له اى لدحرج فی الجملة فی المصدر لانه یجیء منه دحراجا ویوافقه اکراما الا ان
مصدره الاخر دحرجة ولیس لاکرم مصدر مثله فلم یوافقه فی بعض المصدر قال
الرضی ولابد من الموافقة فی المصدر فیخرج نحو افعل وفعل وفاعل فانها لیست ملحقة بدحرج
لان مصادرها افعال وتفعیل ومفاعلة مع ان زیادتها مطردة لمعان ستذکرون
یکفی مساواة افعال وفیعال وفعال کاخرج اخراجا وقاتل قیتالا وکذب کذابا
لفعلال مصدر فعلل لان المخالفة فی شیء من التصاریف یکفی فی الدلالة علی عدم
الالحاق لاسیما اشهر مصدری فعلل اعنی فعللة ولعمری اللام تمهیدا للقسم
والعمر بالفتح او الضم البقاء وهو مبتداء خبره محذوف ای ولعمری قسمی لقد افرط
حکم بعد ما حکم بان تجلبب وتجاوز عن الحد ابن الحاجب فی اعتبار الالحاق متابعة
لصاحب المفصل حیث حکم بعد ما حکم بان تجلبب واسلنقی ملحقان بتدحرج
واحرنجم کما حکم الاکثرون بذالك بان تغافل وتکلم من الثلاثی المزید فیه حرفان ملحقان
بتدحرج بناء علی موافقتهما له فی المصدر فان التغافل والتکلم والتدحرج بزنة واحدة وهذا
فاسد لما عرفت فی تجلبب وفی المصداق الاول مع انه ای ابن الحاجب ناقض نفسه
من وجوه حیث شرط فی الالحاق ان لا یکون الغرض من الزیادة الا جعل مثال وهیئة علی
مثال وهیئة ازید منه من جهة الحروف لا لافادة المعانی الزائدة وقد ذکر فی تفاعل وتفعل
معانی کثیرة لیست موجودة فی تفعلل کالمشارکة بین اثنین والمطاوعة والتکلف

والتکلف کما سننبه علیه وهذا یقتضی ان لا یکون تغافل وتکلم ملحقین بتدحرج لانه اذا لم
یکن تجلبب لافادة معنی زائد فی الجملة من ملحقات تدحرج فعدم کونهما مع افادة المعانی الکثیرة
منها بالطریق الاول مع انه جعلهما کذالك وذکر فی شرح المفصل ان العمدة فی الدلالة علی کون
الزیادة للالحاق انما هی الوجه الاول اعنی ان لا یحصل معنی فی المزید مع ان التاء والالف والتضعیف
فی تغافل وتکلم تفید معنی زائدا کالمشارکة والتکلف وهذا ایضا یقتضی ان لا یکونا ملحقین
وذکر فیه ای فی شرح المفصل ایضا کما ذکر ما سبق انهم لم یوقعوا الالف للالحاق ومع هذا
جعل الالف فی تغافل للالحاق فهذا وجه ثالث من التناقض ومشهور فیما بینهم یعنی کما ناقض
ابن الحاجب نفسه من وجوه خالف المشهور ایضا من وجهین اذ مشهور فیما بینهم
ان زیادة الالحاق لا یکون فی اول الکلمة بل فی وسطها او اخرها مع انه جعل التاء فی تغافل
وتکلم للالحاق وان تضعیفا لعین لا یکون للالحاق مع انه جعل التضعیف فی تکلم للالحاق
وبالجملة کلامه هنا مختل من وجوه فهذه سقطة ای سقوط وزلة منه ای من ابن الحاجب
فان للجواد کبوة قال الرضی قیل لا یکون حرف الالحاق فی الاول فلیس ایلم ملحقا ببرثن
ولا اثمد بزبرج ولا ارى منه مانعا فانها تقع اولا للالحاق مع مساعدة اتفاقا ای مع
الزیادة فی الاخر للالحاق کما فی الندد فما المانع ان یقع بلا مساعدة قیل ولا تقع الالف
للالحاق فی الاسم حشوا لانه یلزمها فی الحشو الحرکة فی بعض المواضع ولا یجوز تحریك الالف
فی موضع حرف اصلی وانما وجب تحریکها لان الثانی یتحرك فی التصغیر وکذا الثالث
والرابع الوسط یتحرك ایضا فی التصغیر والتکسیر اذا حذف الخامس واما الاخر فقد
لا یتحرك کسلمی وبشری والاعتراض علیه انه ما المحذور من تحریك الف مقابلة الحرف
الاصلی فمع التسلیم فانه لا یلزم تحریکها فی نحو غلابط لا فی التصغیر ولا فی التکسیر بل تحذف
فلا بأس بان نقول هو ملحق بقذعمل وقولهم الرابع الوسط یتحرك فی التصغیر والتکسیر
اذا حذف الخامس لیس بمستقیم لان الالف تقلب اذن یاء ساکنة کسریدیح فی
سرداح وسراديح ومع التسلیم یلزمهم ان لا یزاد الالف فی الاخر نحو ارطی فی معزى لانه
یتحرك بالحرکة الاعرابية بعد قلبه یاء فی التصغیر والتکسیر واحترز بعضهم من هذا فقال
الالف لا یکون للالحاق اصلا واصلها فی نحو ارطی ومعزى یاء ولا دلیل علی ما قال
وانما قلت فی رایت اربطیا وارطی لکسرة ما قبلها ولما لم یؤد الامر الی تحریك الالف

وسطا في الفعل حكم الزمخشري ونقله ابن الحاجب بكون الف نحو تغافل للالحاق
بتدحرج وهو وهم لان الالف في مثله غالبة في افادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعدا
ولو كان للالحاق لم يدغم نحو تماد وتراد كما لم يدغم نحو مهدد كما بينا ولو كان الالف
في تغافل للالحاق لكان في مصدره واسم فاعله ومفعوله ايضا فلم يصح اطلاق قولهم
ان الالف لا يكون للالحاق في الاسم وسطا وكذا نحو تكلم ليس التضعيف فيه للالحاق
بتدحرج كما ادعيا لوضوح كون التضعيف لمعنى وما غيرهما الا موافقة البابين
لتدحرج في تصاريفه انتهى فاعتبر منه ما يناسب المقام اذا تقرر ذلك من معنى
الالحاق وما يتعلق به فنقول المزيد فيه من الفعل اما ثلاثي او رباعي لا بعدوهما لما عرفت
ان المجرد من الفعل منحصر في الثلاثي والرباعي فنجعل الكلام فريدتين الاولى لبيان
هيئات مزيدات الثلاثي وهي ثلاثة اقسام لان الزيادة فيها اما واحدة او ثنتان
او ثلثة لا بعد هذه اي لا تتجاوز الزيادة هذه الاحتمالات الثلثة بحكم الاستقراء
والمعتبر في هذا التقسيم الماضي للواحد المذكر الغائب بان يكون المعنى ان الزيادة
في ماضيها للواحد المذكر الغائب اما واحدة او ثنتان او ثلثة حتى اذا اردنا ان نعرف
كلمة انها من اي هذه الاقسام رجعنا الى ماضيها ذلك فان كان فيه زيادة واحدة
نقول انها من القسم الاول وان كان اثنتان نقول من الثاني وان كان ثلث من
الثالث واما المضارع والماضي لغير الواحد فلا اعتبار بهما في ذلك لانه يزاد فيهما
ما لم يوجد في الاول وقد عرفت انها اي المزيدات اما ملحقا بالرباعي او مزيدة للملحقة او غيرهما
فهذه ستة اقسام لانه قد حصل من التقسيم الاول ثلثة اقسام ومن التقسيم الثاني
قسمان احدهما المفهوم المردد بين الملحق بالرباعي ومزيد الملحق به والاخر ما هو غيرهما
فاذا ضرب الاثنان في الثلاثة يحصل ستة الاول ما يكون الزيادة فيه واحدة
من غير الحاق وهي ثلثة ابواب افعل بزيادة الهمزة المفتوحة في الاول وهي الهمزة
القطع كاكرم وفعّل بتضعيف العين كعظّم وفاعل بزيادة الالف بين الفاء
والعين كقاوم فهذه الثلثة موازنة للرباعي المجرد كدحرج لاشتراكهما في عدة
الحروف والحركات والسكنات المعينة وان لم تكن ملحقة به لما عرفت
من ان الهمزة والتضعيف والالف زيدت فيها لافادة المعاني الزائدة وان

وان الالف وتضعيف العين لا يراد ان للالحاق وفي غيرها اي في غير هذه الثلثة من المزيد
الغير الملحقة لا يكون الموازنة للرباعي وهو ظ لان غيرها اما على خمسة احرف او ستة فلم يكن
موافقة للرباعي في عدة الحروف الثاني ما يكون الزيادة فيه واحدة وهو ملحق بالرباعي وهي
ستة شملل على فعلل بتكرار اللام اي اسرع وحوقل على فوعل بزيادة الواو بين الفاء والعين
اي كبر وضعف عن الجماع وبيطر على فيعل بزيادة الياء بين الفاء والعين اي شق
من بطرت الشئ ابطره اي شققته ومنه سمي البيطار وقلسى على فعلى بزيادة الالف
في الاخر واختلف في اصله فقيل قلسى ياء قلبت الفا لتحركها بعد فتحة فهو مبدل مما هو للالحاق
وانما لم يدغم في نحو شملل مع اجتماع المثلين المتحركين فيه واعل في مثل قلسى لان الادغام مبطل
للالحاق لانكسار وزن الملحق بالادغام بخلاف القلب في الاخر اذ ليس له كثير دخل
في الهيئة وقد عرفت ذلك في سابق اي البس القلنسوة وقلنس على فعنل بزيادة النون
بين العين واللام اي ألبسها فكلاهما من القلنسوة الا ان الاول متعد والثاني لازم يقال
قلسيت زيدا اي البسته قلنسوة وقلنست اي لبست قلنسوة وفي بعض الشروح
كلاهما بمعنى البسها وقد جاء من الملحقات بدحرج فعال نحو برائل الديك اذا انتفش برائله
وفنعل نحو ونقع الرجل اذا اقتفر ولزق بالدفعاء وهي الارض وكذا فعلن وفمعل وفعول وفعلم
وغير ذلك لكنها لم تعد لغرابتها وكونها من الشواذ كما سيجيء نظير ذلك الثالث ما يكون
الزيادة فيه اثنتين من غير الحاق وهي خمسة ابواب تفعل بزيادة التاء في الاول والتضعيف
كتفضّل والتفاعل بزيادة التاء في الاول والالف بين الفاء والعين كتقاتل وانفعل
بزيادة همزة الوصل والنون في الاول كانفصل وافتعل بزيادة همزة الوصل في الاول
والتاء بين الفاء والعين كاحتفر وافعلّ بزيادة همزة الوصل في الاول وتضعيف اللام
كاحمر واما مثل تمفعل وتمفعل فمن النوادر الرابع ما يكون الزيادة فيه اثنتين مع ح
الملحق وهي اربعة وهي الاربعة الاول من الملحقات السابقة بزيادة التاء في اوائلها
تجلبب اي لبس الجلباب وتجورب اي لبس الجورب وتشيطن اي فعل الشيطان وترهوك
الماشي كأنه يموج في مشيته وما وقع في بعض الكتب من نحو تسلقى فلعله لندرته لم
يذكره ثم ان هذا مبني على التحقيق السابق واما عند الاكثرين فهذه الاربعة من ملحقات
تدحرج كما مر الخامس ما يكون الزيادة فيه ثلثا من غير الالحاق وهي اربعة ابواب استفعل

بزيادة همزة الوصل والسين والتاء في الاول كاستغفر وافعوعل بزيادة همزة
الوصل في الاول وتكرير العين وزيادة الواو بينهما كاخشوشن الماشئة خشونته
او اعتاد لبس الخشن وهو ضد اللبس يقال اخشوشن الثوب واخشوشن
زيد مثلا فالاول للاول والثاني للثاني وافعوّل بزيادة همزة الوصل في الاول والواو
المشدد بين العين واللام كاجلوذ يقال اجلوذ بهم السير اي دام فيهم مع السرعة
ووجه ان لا يجعل هذه الثلثة من ملحقات تخرنجم مع كونها موازنة لها ظاهر مما سبق وافعالّ
بزيادة همزة الوصل في الاول والالف بعد العين وتكرير اللام كاحمارّ اي تبالغ في الحمرة
السادس ما يكون الزيادة فيه ثلث من مزيد الملحق وهو اثنان افعنسس على افعنلل بزيادة همزة
الوصل في الاول والنون بعد العين وتكرير اللام اي رجع الى خلف واسلنقى على افعنلى بزيادة
همزة الوصل في الاول والنون بعد العين والياء بعد اللام اي نام على ظهره هذا عند المص
واما عند غيره من الاكثرين فهما ملحقان باحرنجم وقد عرفته الفريدة الثانية لبيان هيئات
مزيدات الرباعي وهي ثلثة تفعلل بزيادة التاء في الاول كتدحرج وهو مطاوع دحرج يقال دحرجته
فتدحرج وافعنلل بزيادة همزة الوصل في الاول والنون بعد العين كاحرنجم وهو مطاوع
حرجم يقال حرجمت الابل فاحرنجمت كما سبق ستعرف معنى المطاوعة وافعلل بزيادة همزة
الوصل في الاول واللام في الاخر كاقشعر اي ارتعد وانتفش يقال اقشعر جلد الرجل اذا ارتعد
في الجلد واقشعر جلده اذا ارتعش بطريق المبالغة فمزيد الرباعي صنفان ما زيد فيه حرف
وما زيد فيه حرفان فظهر ان المزيدات كلها من مزيدات الثلاثي والرباعي كلها على ما اخترناه سبعة
وعشرون فاذا انضم اليها الهيئات المجردة السبع ست منها للثلاثي وواحدة للرباعي
بلغ مجموع الابواب الى اربعين وثلثين على ما اخترناه ومزيدات الثلاثي منها اربعة
وعشرون فمزيدات الرباعي ثلثة وصاحب المفصل جعل مزيدات الثلاثي خمسة
وعشرين وعد منها نحو تمسكن على تمفعل بزيادة التاء والميم في الاول اي تشبه
بالمسكين باظهار الذل والحقارة وجعله من ملحقات تدحرج كتجورب واخواته مع انه
قال فيه اي في المفصل الميم لا يزاد في الفعل فتبين كلاميه تناف لان هذا يقتضي
اصالة الميم وعده من مزيدات الثلاثي يقتضي زيادته كزيادة التاء فان قيل
اذا لم يعد مثل تمسكن من المزيدات كما لم يعده المص ينتقض حصر الابواب في السبعة

في السبعة والعشرين لخروجها عن الجميع اجاب بقوله ونحو تمسكن وتمدرع وتمندل مما زيد في اوله
التاء والميم لا اعتداد به لكونه لغة ضعيفة كما ذكرنا في العقد الثاني والمعتبر بالحصر هنا هي
الابواب المعتد بها المبنية على اللغة الفصيحة فلا اشكال وبعضهم دفع الاشكال بمثله بانه
داخل في تفعلل كتدحرج اعني الرباعي المزيد فيه حرف واحد بناء على انهم توهموا الميم في مسكنة
ومدرعة اصلية لا زائدة الكلمة فصار مسكن ومدرع كدحرج فزادوا التاء في الاول فصار تمسكن
وتمدرع كتدحرج وقد عرفت ان توهمات العرب ليست بعزيزة وصاحب المفتاح جرى
في الحاق على ما اخترناه من ان الملحق به لا يكون الا زنة اصلية حيث لم يعد مثل تفاعل وتكلم و
تجلبب واسلنقى واسحنكك من الملحقات كما لم يعدها المص منها لعدم كون تدحرج واحرنجم
من الابنية الاصلية بل قصر الملحقات على الستة المذكورة كالمص وبناء على ذلك قال هذه الهيئات
اي هيئات المزيدات الاصلية احترازا عن الفرعية المستوجبة للتعداد وكانه احتراز عن
مثل تجلبب واسلنقى فانه ليس بمستوجب للتعداد في الهيئات عند صاحب المفتاح وهو
محل النزاع بينه وبين المص بجملتها اي بمجموعها حال من الهيئات اي ملابسة بها اذ التعرض
على صيغة المخاطب حال ثانية اي حال كونها ثابتة وقت تعرضك للزيادة بانها واحدة
او ثنتان او ثلث ومواقعها فيهن اي في تلك الهيئات من صدرها او وسطها او اخرها واما
اذا اخذت على وجه الاجمال من غير تعرض كذلك تبلغ الى العدد المذكور على ما استقرت
حال ثالثة اي حال كونها مبنية على ما استقرت عليه اراء الجمهور من مهرة هذا الفن وهو
احتراز عن مثل تمسكن وتمفعل وتشيطن بزيادة النون احدى وعشرون ست
منها الحاقيات اي ملحقة بدحرج وعدها كما عدها المص بعينها من الابواب المذكورة الا انه
ذكر بدل فلنس شريف بالياء ثم قال واما نحو تجلبب واخواته من تشيطن وتجورب
وترهوك واسحنكك كاقعنسس واسلنقى فان اعتبرته وعددته من الهيئات
الاصلية ازداد العدد على ما ذكر فيبلغ المجموع الى سبعة وعشرين كما ذكره المص
وانت خبير بانه لا وجه للتردد في اعتبار هذه الهيئات لانها هيئات مزيدات مباينة
لما سواها من الهيئات المعدودة وشايعة الاستعمال مبنية على اللغة الفصيحة كافعل
واستفعل ونحوهما فاذا اعتبرت هذه الهيئات بلا تردد فيجب ان يكون تلك الهيئات
كذلك وانما محل التردد كونها ملحقات على حيالها اي مستقلة براسها مثل تجلبب

واضوانه بندحرج واسحنكك واسلنقى باحرنجم كما ذهب اليه الاكثرون او من ابنا الملحقات
كما حققناه بان نكون جلبب واضوانه ملحقة بدحرج و سحنكك وسلنقى بحرنجم ثم تصرف
فيه بزيادة التاء فى الاول والهمزة والنون فى الاخيرين كما فى تدحرج واحرنجم ومعنى استحنكك
بالكافين اظلم الى صار مظلوما اسلنقى اى نام على ظهره استلقى بمعناه وقد علم مما فصلناه الهيئات الاصلية
لماضى المزيدات المعروف صيغة الماضى وذالامثال ما ذكر من الهيئات والامثلة فى الهيئات
المعروفة واما الهيئات الاصلية لماضيها كلها المجهول وللرباعى الى وللماضى الرباعى المجرد
المجهول ايضا فبان يضم اوله ويكسر ما قبل اخره وان لم يكن همزة وصل او تاء زائدة كعظم بضم
العين وكسر الظاء المدغم فيه بمجهول عظم واكرم بضم الهمزة وكسر الراء فى مجهول اكرم كلاهما
من مزيد الثلاثى وو حرج بضم الدال وكسر الراء مجهول دحرج الرباعى المجرد فان كان اوله احدهما
اى همزة الوصل او التاء الزائدة نضمه اى احدهما وتضم اول متحرك واقع بعده اى بعد
احدهما سواء كان ذالك المتحرك متصلا باحدهما وهو فى التاء او وقع بينهما ساكن وهو
فى همزة الوصل والكسر اى كسر ما قبل الاخر الذى شرطناه فيما ذكر باق بحاله ههنا كاحتقر
بضم الهمزة والتاء وكسر القاف و تفضل بضم التاء والفاء وكسر الضاد المدغم فيه
وتدحرج بضم التاء والدال وكسر الراء واما الهيئات المتفرعة ما ذكرناه هنا فى المعروف
والمجهول بسبب اعلال او ادغام او غير ذالك فالنقة والاعتماد بفطنتك القوية على
استنباطها مما نبهناك عليه فيما تقدم من بيان متفرعات هيئات الثلاثى باعلال وادغام
او نحو ذالك اغنتنا ضبطه مبتدأ اعنى فالنفة عن التطويل فيها اى فى تلك المتفرعات
ففكر وذالك مثل اقال واتبل واعترى واحب وماد واشتد وتلظى وتمادى وادرى
واثاقل واستحب واستدان واستشهد بكسر الهاء والى غير ذالك مما تبدل فيه الهيئة الاصلية
للمزيدات بسبب العوارض ثم ان ههنا شيئا يجب التنبيه له وهو ان الافعال الماضية التى
فى اوائلها همزة وصل وهى ثلثة عشر هكذا قرأناه من النسخ والصواب ان يقال
ان الافعال التى بترك الماضية او يقال احد عشر لان الافعال الماضية التى فى اوائلها همزة
الوصل على ما سبق احد عشر لا تعدوها اعنى انفعل افتعل افعل استفعل افعوعل
افعول افعال افعنلل اسلنقى احرنجم اقشعر وهى مع امثلة الاوامر منها ومن الثلاثى المجرد
كاضرب ثلثة عشر كما ستقف عليها فى مبحث الابتداء انما هى فى الاصل موضوعة حال كونها

كونها مبنية على سكون الاوائل وهمزة الوصل خارجة عن هيئة الموضوع وانما هى تزاد لتيسر الابتداء كما قال
جار الله فى المفصل وقد جاء مقول القول من الكلم ما هو مبنى على السكون اى سكون الاوائل
وعد منه هذه الافعال التى فى اوائلها همزة وصل وقال فى الكشاف والاسم اى لفظ الاسم
كائن من الاسماء العشرة التى بنوا اوائلها على السكون وابن وابنة وابنم واسم واست وامرء
وامرأة واثنان واثنتان وايمن فاذا نطقوا بها مبتدئا بهن زادوا همزة وصل لئلا يقع
ابتداؤهم بالساكن واذا كانت تلك الاسماء موضوعة على سكون الاوائل فكذا الافعال
المذكورة موضوعة على السكون اذ لا فرق بينهما من جهة زيادة همزة الوصل فيهما فكلامه فى المفصل
يدل على كون تلك الافعال موضوعة على سكون الاوائل صراحة وما ذكره فى الكشاف يدل عليه التزاما و
وشبه ابو على هذه الهمزة اى همزة الوصل بهاء السكت الذى يلحق اخر الكلمة فى الوقف كما فى
ماليه وكتابيه فان اصلهما مالى وكتابى بفتح ياء المتكلم ثم الحق بهما هاء ساكنة فى الوقف فى انها اى
همزة الوصل تزاد فى الفصل والانقطاع عن كلمة اخرى وتسقط فى الوصل بكلمة اخرى كما كان هاء
السكت كذالك الا ان ذالك فى الهمزة فى الصدر وفى الهاء فى الاخر ولا شبهة ان هاء السكت
ليس له دخل فى هيئة الكلمة نفسها بل هو مزيد لمجرد حفظ حركة الاخر فكذا همزة الوصل ليس لها دخل
فى هيئة الكلمة وانما زيدت فى الاول لمجرد وقوع الابتداء لما مر انه لا يبتدأ بالساكن ولعلنا
نورد هذا البحث بتمامه فى موضع البق بالايراد من هذا الموضع وهو مبحث الابتداء فى اخر الكتاب
فعلى هذا اى على تقدير ان ليس لهمزة الوصل دخل فى هيئات تلك الافعال الهيئات الاصلية لما
ضبطت تلك الابواب ما هى بعد الهمزة والهمزة خارجة عنها ولهذا قال صاحب الاقليد ان
الزيادة فى كل من افتعل وانفعل واحدة الا انها فى الاول تاء وبين الفاء والعين وفى فيهما
هى ما بعد الهمزة اذ لو كانت الهمزة داخلة فيها لقال الزيادة فى كل منهما اثنتان
ولما ورد على المصنف انه اذا كانت الزيادة فيهما واحدة فكيف يصح جعلك اياهما
فيما سبق مما فيه الزيادة اثنتان اجاب عنه بقوله وانما جعلنا هما نحن مما الزيادة
فيه اثنتان بناء على الظاهر لانه يرى للهمزة فى اللفظ ظهر انها داخلة فى الهيئة وموافقة للاصحاب
فيها لا يقدح فى المقام فان عد الهمزة من دواخل الهيئة كما عدها القوم ليس
له مضرة فى المقام الذى هو بيان هيئات المزيدات المبنيا بنية لانها سواء كانت
داخلة فيها او خارجة عنها يحصل الهيئات المبانية فوافقناهم هناك حتى يتهيأ

الى وقت التحقيق كهذا المقام اجمالا وبحث الابتداء مفصلا فلما انتهينا الى ذالك
الوقت حققنا وبيان الهمزة ليست من دواخل الهيئة في الحقيقة هذه
هيئات ماضي المزيدات واما هيئات مضارع المزيدات كلها معروفة ومجهولة
فقد عرفتها في العشرية الرابعة من الصنف الاول من الفصل الثاني واعلم ان
الابواب الافعال خواص جمع خاصة وهي ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره
سواء كانت لازمة له اولا ولوازم جمع لازمة وهي ما يمتنع انفكاكه عن الشيء خصصت
به اولا فبينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في الكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان
ووجود الخاصة بدون اللازم في الكاتب بالفعل وبالعكس في الماشي بالقوة بالنسبة
الى الانسان وقد يجعل اللازم عطف تفسير للخواص في مثل هذا المقام من الاحوال والمراد بها
هي العوارض التي لحقت الابواب من جهة اللفظ كمجيئها من المضاعف والاجوف وعدم مجيئها منهما
مثلا والمعاني وهي ما يستفاد من الابواب كالتعدية والتكثير والمطاوعة
وغيرها وستعرف الكل قد ذكر بعضها في اثناء بيان هيئاتها لا قتضاء
المناسبة اي لايصالها وتأديتها اليه كعدم مجيء افعل يفعل بالكسر فيهما من المضاعف
والاجوف وان حسن مثلا واقتضائها له كاختصاص فعل يفعل بالضم فيهما بافعال
الطبايع والمقام يبعد عن ايراد ما بقي منها اي من تلك الخواص واللوازم ففعل
بفتح العين لخفة الفتحة وكثرته لاشتراك عدة ابواب فيه وهي جلس
يجلس ونصر ينصر وفتح يفتح يجيء لمعان لا تضبط كثرة اي لكثرتها او حال
كونها كثيرة او من جهة الكثرة فانه لا يجيء غير فعل فعل بالفتح لمعنى من المعاني
الا وقد يجيء فعل لهذا المعنى ومن خواصه اذا كان مضارعه مضموم العين
انه لا يكون مهموز اللام الا ما قال الاخفش في هناء الطعام اي شفاه
ان مضارعه يجيء بهما اي بالكسر وبالضم ومن خواصه ح ان كل باب
من ابواب الثلاثي المجرد اذا كان غير معتل الفاء الواوي واليائي وغير معتل
العين واللام اليائي صفة كل من معتل العين واللام وذالك بان يكون صحيحا او معتل
العين او اللام الواوي سواء كان ذالك مهموزا او مضاعفا او غيرهما واما معتل الفاء
مطلقا ومعتل العين او اللام اليائي فيجيء حكمها بعد اسطر اذا اريد منه اي من ذالك

من ذالك الباب الغلبة اي بيان غلبة احد الطرفين على الآخر في الفعل بعد المغالبة اي
بعد وقوع مشاركة اثنين في ذالك الفعل ينقل ذالك الباب اليه اي الى باب
فعل يفعل بالفتح في الاول والضم في الثاني وحاصله انه اذا اشترك اثنان
في مصدر باب من تلك الابواب ثم غلب احدهما على الآخر فعند ارادة بيان
هذا ينقل ذالك بعد بناء المفاعلة منه الى باب نصر ينصر سواء كان في الاصل
من هذا الباب او من الابواب الاخر ويجعل الغالب فاعلا والمغلوب مفعولا
ويجب ان يكون متعديا سواء كان في الاصل متعديا او لازما ويسمى هذا باب
المغالبة وانما يرد في باب المغالبة الى فعل بالفتح لكثرة معانيه وخفته كما مر وانما
خص من ابوابه بالرد ما كان عين مضارعه مضموما لان الفعل من هذا الباب قد جاء
كثيرا بمعنى المغالبة نحو الكبر وهو الغلبة بالكبر والكثر وهو الغلبة بالكثرة والقمر
وهو الغلبة بالقمار فنقل من غير هذا الباب عند ارادة المغالبة اليه ولان الاصل في
الافعال الحدوث والتجدد فيكون فعل بفتح العين اصلا بالنظر الى فعل بالضم لانه
يدل على الحدوث بخلاف فعل فانه يدل على فعال غير اثر وطبايع فيدل على لزوم
مدلولاته لان ما يقتضيه الطبع يدوم بدوامه فينبني باب المغالبة على فعل بالفتح
لرعاية جانب الاصل من حيث انه يدل على الحدوث ومضارعه
على يفعل بالضم من انه يلزم المغلوب لانه اذا جعل للغالب الغلبة على خصمه
لزمه اثر الغلبة وهو القهر وقد عرفت ان الضم يناسب اللزوم
فيقال في ضرب يضرب بكسر الثاني عند ارادة المغالبة
منه ضاربته فضربته اضربه بفتح الراء في الماضي كما هو الاصل
وضمه في المضارع وهو مقتضى المغالبة اي تضاربنا اي ضربني
وضربته فغلبته في الضرب ويجوز ان لا يكون ضربته ولا ضربك
للكنكما ضربتما غيركما ثم غلبته في ذالك يعني ان ضربته مستعمل
هنا في معنى غلبت في الضرب وكذا سائر الافعال في هذا
الباب مستعمل في معنى الغلبة في مصادرها فهل هو بطريق الحقيقة
او المجاز قلت بطريق الحقيقة لان الواضع وضع الافعال عند قصدا

للمغالبة لمعنى الغلبة فى مصادرها وضعا لوجا ان يقول كل فعل ثلاثى فعند
بناء المغالبة منه موضوع ومتعين لمعنى الغلبة فى مصدره لغم لولم يكن
مثل هذا الوضع لكان ذالك مجاز العدم الوضع الشخص للضرب مثلا
لمعنى الغلبة فيه امامن ذكر السبب وارادة المسبب ان قلنا ان الغلبة فى الفعل
مغايرة له اومن ذكر المطلق وارادة المقيد ان قلنا بانها داخلة فيه والمراد منها
فرد غالب من ذالك الفعل وكذا يقال فى علم يعلم عند ارادة المغالبة عالمته فعلمته
اعلمه بفتح اللام فى الماضى وضمه فى المضارع اى تعالمنا فغلبته فى العلم وعلى هذا
الامثلة الباقية وكذا فى فخر يفخر بفتح الخاء فيهما فاخرته ففخرته افخره بالضم
فى الثانى وفى كرم يكرم بالضم فيهما كارمته فكرمته اكرمه بالفتح فى الاول
وكذا فى مده يمده من المضاعف من باب نصر ينصر ماددته فمددته
امده وكذا فى قام يقوم فى الاجوف الواوى من ذالك
الباب قاومته فقمته اقومه وكذا فى هجا يهجوا من الناقص
الواوى من ذالك الباب هاجوته فهجوته اهجوه وكذا يقال
سائلته اسوله وحاسبته فحسبته احسبه كل ذالك بفتح العين فى الماضى
وضمه فى المضارع الا فى خاصمت فلانا فخصمته اخصمه
فان الجوهرى يرويه بالكسر فى المضارع ولا يجوز فيه الضم قال وهو
شاذ لان القياس ضم العين فى مضارعه واما صاحب
المفصل فيورده هذا اى فخصمته يخصمه ايضا كسائر الامثلة بالضم
فلا شذوذ وان كان الثلاثى معتل الفاء واوا كان او يائيا كوعد وسير
او معتل العين او اللام يائيا كباع ورمى فمضارعه فى باب المغالبة يكون
بالكسر فيقال واعدته فوعدته اعده وياسرته فيسرته اليسره وبايعته فبعته
ابيعه وراميته فرميته ارميه بفتح العين فى الماضى وكسره فى المضارع
فى الكل ولم ينقل ذالك الى باب نصر ينصر لان هذه المعتلات لا يكون فى باب
فعل يفعل بالفتح فى الاول والضم فى الثانى فلو نقلت الى هذا الباب يلزم خلاف لغتهم
اما عدم مجئ المثال منه فلان الواو او الياء بين الياء والضم ثقيل ولو حذف

ولو حذف يلزم الخروج من الياء التى هى اخت الكسرة الى الضمة وهو ثقيل ايضا واما الاجوف
والناقص اليائيان فلانه لو جاء فى باع ورمى يبيع ويرمى بضم العين فيهما لزم قلب الياء واوا بعد
اسكانه ونقل حركته الى ما قبله فى الاجوف وحذفها فى الناقص فيلتبس اليائى منهما بالواوى
ولا يجوز ان يكسر الفاء والعين منهما بعد اسكان الياء ليبقى الياء على حالها لانها لا تعلم حينئذ انه فى
الاصل يفعل بالضم فنقل الى يفعل بالكسر لابقاء الياء او كان مكسور العين فى الاصل فيلتبس
بناء يفعل بالضم ببناء يفعل بالكسر ومراعات الابنية اولى من التفرقة بين اليائى والواوى
وقد عرفت بعض ذالك فيما تقدم فهذا اى عدم البناء من هذه المعتلات ايضا
كعدم البناء من مهموز اللام والنقل فى باب المغالبة من خواصه اى من خواص هذا الباب الجوهرى
استثنى من الضابطة السابقة اعنى كل ثلاثى غير المعتلات المذكورة فانه ينقل عند المغالبة
الى باب نصر ينصر ما كان عينه ولامه حرف حلق قائلا بانه ينقل الى باب فتح يفتح كما فى شاعرته
فشعرته اشعره وفاخرته ففخرته افخره ونقل عن الكسائى بالفتح لاجل حرف الحلق وحكى الكسائى
عنه الكسائى والجمهور على خلافه اى يضمون عين المضارع ح ايضا لان حرف الحلق لا يستلزم
الفتح فى عين الماضى والمضارع كما فى دخل يدخل الا من بل العكس اى الفتح فيهما يستلزم حرف
الحلق فى العين او اللام كما مر فى شرط باب فتح يفتح وقد حكى ابو زيد شاعرته فشعرته
اشعره وفاخرته ففخرته افخره بضم العين فى مضارعهما فعند الجوهرى والكسائى ما ينقل
اليه عند المغالبة ثلثة باب ضرب يضرب اذا كان الفعل من المعتلات المذكورة وباب
نصر ينصر اذا كان من غيرها ولم يوجد فى عينه او لامه حرف حلق وباب فتح يفتح اذا وجد
فيه ذالك واما عند الجمهور وهو المختار فاثنان ضرب يضرب فى المعتلات المذكورة ونصر
ينصر فى غيرها مطلقا ولما كان لمتوهم ان يقول ان من غير المعتلات ما لا ينقل الى المغالبة على
وجه المذكور كنزع ينزع حيث يقال عند قصد الغلبة فيه نازعنى فغلبته عليه فانا نزعنى
فنزاعنه انزعه فانتقض الضابطة به اشار الى دفعه بقوله وليس المراد من الضابطة
ان كل ثلاثى يستعمل على هذا الوجه اى ينقل الى باب المغالبة على فعل يفعل حتى ينتقض
بما لم يستعمل كذالك بل المراد بها ان كل ما يستعمل فى باب المغالبة يكون على فعل
يفعل والا اى لو كان المراد منها هو الاول فحينئذ اى فلا يصح لان فى بعض الافعال عند
قصد بيان الغلبة يكتفى بالغلبة اى بلفظ الغلبة ولا يستعمل فيه هو اى باب المغالبة مثلا

لا يقال عند قصد بيان الغلبة في النزاع نازعني فنزعته بمعنى غلبته في النزاع بل يقال
غلبت عليه قال الرضي واعلم انه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل
لغة اردت الى هذا الباب بهذا المعنى قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا الا ترى انك
لا تقول نازعني فنزعته استغني عنه بغلبته وكذا غيره بل تقول هذا الباب مسموع
كثير انتهى ووجه ذلك انه يفهم من قولك غلبته عليه صريحا ان الغلبة كانت في النزاع
لانها لا تحصل بدون النزاع فلا حاجة الى بيان المغلب فيه بان يقال فنزعته بمعنى غلبته
بخلاف مثل العلم والضرب من الافعال الخاصة اذ لا يفهم صريحا من قولنا غلبت عليه
ان الغلبة كانت في خصوص الضرب مثلا فاحتيج الى التصريح بان يقال ضربته اي غلبته
فيه واما اذا اريد ان كل ما يستعمل في باب المغالبة فانه ينقل الى فعل يفعل فلا نقض بمثل هذا الخروج
عن موضوع الضابطة وهذا ظ وفعل بكسر العين سواء كان مضارعه بالكسر ايضا
او بالفتح يكثر فيه الالوان والعيوب والامراض والاحزان وضدها اي ضد الاحزان وهو
الافراح لان لازم هذا الباب اكثر من متعديه فلما كانت هذه الاعراض لازمة بني عليه
كثيرا والمراد ان هذه المعاني يكون فيه اكثر منها في غيره لا انه يكون فيها اكثر منه في غيرها فان فعل
في غير هذه المعاني يكون اكثر منه فيها فلذلك قال يكثر فيه الالوان ولم يقل يكثر في الالوان كسئم
من السمرة وهو ما يشبه السواد ومنه الاسمر وسود من السواد وشهب من الشهبة بالضم
وهو البياض الغالب على السواد ومنه فرس اشهب وهذه الثلثة امثلة للالوان وعور اي
اختلف عينه ومنه الاعور وعرج اي اصابه شيء في رجله فاختل مشيه ومنه الاعرج وهذان
مثالان للعيوب ومرض والم من الالم وهو الوجع وسقم من السقام بمعنى العلة وهذه للامراض
وحزن وترح من الترح بمعنى الغصة وهي للاحزان وفرح ومرح من المرح بفتحتين زيادة
السرور وهي لضد الاحزان وجميع هذه الافعال من باب علم يعلم وقد جاء من هذه المعاني
فعل بالكسر والضم كادم وسمر كلاهما بمعنى وعجف والعجف ضد الهزال وهو من
عيوب البدن ورعن اي حمق وحرف من الاحزان وهو ضد الرفق وعجم اي عي من العجمة
وهي عي في اللسان فانهن من عيوب النفس ومن الحلي كبلح والبلحة بضم الباء وفتح اللام
نقاوة بين الحاجبين كلها على فعل بالكسر او الضم والمراد ان تلك المعاني تكثر في ذلك
الباب متعينة فيه اولا وافعل للتعدية في الاكثر اعلم ان المزيد فيه لغير الالحاق لا بد لزيادته

لزيادته من معنى وافعل المبالغة والتاكيد لانها اذا لم يكن لغرض لفظي كما كانت في الحاقه
وللمعنى كانت عبثا لكن قد يتسامح في العبارة ولا يعتبر المبالغة فيقال مثلا ان افعل
بمعنى فعل كما سيجيء والاغلب في هذه الابواب ان لا تختص الزيادة في معنى بل تجيء
المعاني على البدل كالهمزة في افعل فانها للتعدية والتعريض مثلا وكذا فعل وغيره
وليس هذه الزيادة قياسا مطردا فليس لك ان تقول مثلا في ظرف اظرف
وفي نصر انصر وكذا لا تقول نصّر ولا دخّل وكذا في غير ذلك من الابواب بل
يحتاج في كل باب الى السماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين فليس
لك ان تستعمل ذهب بمعنى ازال الذهاب او عرضه له والاغلب ان يجيء هذه
الابواب مما جاء منه فعل ثلاثي كاكرم واذهب وقد يجيء مما لم يات منه ذلك
كالحم اي صار ذا لحم واشحم اي صار ذا شحم مع انه لم يجئ من اللحم والشحم فعل ثلاثي في هذا
ولما كان معنى التعدية من اشهر معاني الافعال قدمها على غيرها فقال وافعل للتعدية في
الاكثر ولما كان بيان ذلك فيها موقوفا على بيان معنى المتعدي واللازم قال ولنبين ههنا
معنى اللازم والمتعدي فاللازم ما اختص معناه على ما يقوم هو به حال كونه لا يقتضي شيئا يقع
عليه كقام وذهب فان القيام والذهاب مقتصران على ما يقومان به من الفاعل اعني القائم
والذاهب ولا يقتضيان مفعولا يقعان عليه فيكون معناه لازما لما يقوم به غير متجاوز
عنه الى شيء آخر سمي لازما والمتعدي ما يقتضي معناه شيئين يقوم هو باحدهما ويقال
له الفاعل لصدور الفعل عنه ويقع على الآخر منهما ويقال له المفعول به لكونه قد فعل به الفعل
واوقع هو عليه كضرب زيد عمرا فان معنى الضرب يحتاج في تحققه الى فاعل يصدر
هو منه كزيد والى مفعول يقع هو عليه كعمرو وكذا يحتاج في تعقله اليهما كمال احتياج بخلاف
اللازم ومن ثمة قال ابن الحاجب في تعريفهما المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق امر غير
الفاعل يتعلق الفعل به كضرب فان فهمه كما انه موقوف على تعقل الضارب موقوف على
تعقل المضروب لكن بحيث لا تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه
اي لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز فلكون معنى المتعدي

متعديا كما قام ومتجاوزا عنه الى ما وقع عليه يسمى متعديا فكل فعل سواء كان لازما او متعديا
لا ينفك معناه عن اقتضاء شئ يقوم هو به لان معنى كل فعل حدث وهو محتاج في تحققه
الى فاعل قام هو به واما اقتضاء ما يقع معناه عليه ففي بعضها اي فكائن في بعض الافعال فقط
وهو المتعدي منها واما اللازم فلا يقتضي ذلك واقتضاء بعض الافعال لذلك اما ناشئ
عن اصلها بلا واسطة امر عارض كالحرف وتكرير العين كضرب وطلب واكرم وعظم فان
اقتضاءها للمفعول لذواتها لا حاجة لها في ذلك الى واسطة تقول ضربت زيدا او طلبته
واكرمته وعظمته اما في الاولين فظاهر واما في الاخيرين فلكون الهمزة والتضعيف اللذين
للتعدية من دواخلها او اجزائها لا من خوارجهما فمن جهة اشتمالهما عليهما كان اقتضاؤهما للمفعول
بالذات لا بواسطة امر خارج وان كان اقتضاء كرم وعظم الثلاثيين اياه بواسطة امر طارئ لخروج
الهمزة والتضعيف عنهما ويسمى هذا المتعدي بنفسه واما بواسطة حرف يدخل عليه اي على
ذلك الفعل كهمزة الافعال والف المفاعلة وسين الاستفعال او على معموله كحرف الجر او بواسطة
تكرير العين كما في ذهب زيد وكرم عمرو وعظم بكر فان هذه الافعال لازمة لا يتعدى معناها
ما يقوم به الى ما يقع عليه فاذا دخلت عليها الهمزة وجعلتها على وزن افعل او دخلت على فاعلها
الباء الجارة او كررت عينها وقلت مثلا اكرمت عمرا بزيادة الهمزة عليه وذهبت بزيد بادخال
الباء على الفاعل وعظمت بكرا بالتضعيف فقد جعلتها متجاوزة عن اقتضاء الفاعل فقط
الى اقتضاء المفعول به ايضا فصارت متعدية بهذه الوسائط ووجهه انها ح تتضمن
معنى الجعل والتصيير وهو كما يقتضي فاعلا يقتضي مفعولا ومفعوله هو الذي كان
فاعلا قبل هذه الوسائط وفاعله شئ آخر ويسمى الثاني اي المتعدي بواسطة حرف
دخل على معموله المتعدي بالحرف ويسمى مدخول الباء مفعولا به بالواسطة واما الاول
والثالث فليس لهما اسم خاص في المشهور هذا وقد يكون التعدية بحذف الهمزة
ككب فانه لازم فاذا حذفت الهمزة منه فصار كب يتعدى كما سيجئ وقد يكون بالنقل
الى باب المغالبة كفخر اللازم فانه يقال في المغالبة منه فاخرته ففخرته اي فخره كما عرفت ان اي ظهر
لك مما ذكرنا من معنى المتعدي وما يتعلق به معنى قولنا افعل للتعدية في الاكثر وهو ان
المعنى الغالب في افعل تعديته ما كان ثلاثيا اعني ان تجعل ما كان فاعلا للثلاثي مفعولا
لمعنى الجعل وفاعلا لاصل الفعل كما كان ويكون فاعل الجعل شيئا آخر نحو اذهبت زيدا جعلته

زيدا ذاهبا فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة وفاعل للذهاب كما كان في ذهب
زيد وجعل ضمير المتكلم فاعل الجعل فان كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا الى واحد
هو مفعول بمعنى الهمزة اي الجعل والتصيير كاذهبته وان كان متعديا الى واحد صار بالهمزة
متعديا الى اثنين اولهما مفعول الجعل والثاني لاصل الفعل نحو احفرت زيدا النهر اي جعلته
حافرا له فزيد مفعول الجعل والنهر مفعول لاصل الفعل اعني الحفر وان كان الثلاثي متعديا الى اثنين
صار بالهمزة متعديا الى ثلثة اولها للجعل والثاني والثالث لاصل الفعل وهو فعلان
فقط بمعنى علم وراى نحو اعلمتك زيدا فاضلا واما انبأ ونبأ وحدث فتعديتها الى ثلثة لتضمنها
لمعنى الاعلام ولو قال المص بدل قوله للتعدية في الاكثر لان يجعل الشئ ذا اصله لكان اعم لانه
يدخل فيه ايضا ما كان اصله جامدا نحو اذهبه اي جعله ذا ذهب ومن النوادر ان يكون فعل الثلاثي
متعديا وافعل لازما مثل كبه اي اسقطه على وجهه فاكب اي سقط هو على وجهه فكب
متعد بمعنى اسقط واكب لازم مطاوع له بمعنى سقط وكذا قولهم شنقت البعير اي
استوقفته بجذب زمامه فاشنق ونسلت ريش الطائر فانسل ونزفت البئر فانزفت
هذا هو المشهور وقال الرضي قولهم ان اكب مطاوع كبه تدريس والتحقيق انه بمعنى صار ذا كذا
اي صار ذا كب اي صار يكب ويسمى اي يقع عليه الكب كما يجئ في الصيرورة ويجئ
للتعريض ومعناه لغة جعل الشئ معطوفا بعرض شئ بضم العين اي بجانبه وفي طرفه ومنه
الكلام التعريضي لكونه موردا في طرف شخص لا منصبا على حاق وسطه والمراد به ههنا
ان تجعل ما كان مفعولا للثلاثي معرضا لان يكون مفعولا لاصل الحدث اي لان يقع هو
عليه سواء وقع عليه بالفعل او لا يقال ابعت الجارية اي هيأتها واحضرتها
للبيع وساومت عليها اي وعينت لها قيمة سواء بيعت او لا وكذا يقال اقتلته
اي عرضته لان يصير مقتولا قتل او لا واسقيته اي جعلت له ماء يشرب منه او لا
ومنه قوله تعالى ثم اماته فاقبره اي جعله ممن يقبر ويدفن سواء قبر ودفن او طرح
في وجه الارض وانما فصله عما سبق بقوله ومنه لان الثلاثي ههنا اعني القبر ليس مما يصلح
ان يقع على مفعول كالبيع والصيرورة الشئ وهو فاعل افعل ذا شئ اي صاحب
شئ وهو على ضربين اما ان يصير صاحب ما اشتق منه كالحم زيدا اي صار
ذا لحم وكاجرب اي صار ذا جرب وهو بالفتح داء معروف سار يعرض للانسان

وغيره واخرا اى صار ذا اخرة وهى بالفتح والتشديد المال الكثير فى الاساس تعجبنى
فى القوم ان يعلموا بانك فيهم غنى مخترا اى ذو خرة وهو المال الكثير الباء فى بانك زائدة للحسب
بمعنى المحب والكاف فى مبتدا وان يعلموا خبره والباء فى بانك ايضا زائدة وحاصل
المعنى يعجبك بين القوم شرفا ان يعلموا انك فى جملتهم غنى كثير المال ومثل اضرت المرأة
اى صارت ذات ضرة وهى اى الضرة المرأة التى الاخر لزوجها على ان يكون جمع
ضرية وهى المراة الاخرى لزوجها واما ان يصير صاحب شئ هو صاحب ما اشتق منه
نحو اجرب الرجل اى صار ذا ابل ذات جرب واخبث اى صار ذا اصحاب خبثاء ومنه
اى من افعل للصيرورة دخول الفاعل فى الوقت المشتق منه افعل نحو اصبحنا وامسينا
اى صرنا ذوى صباح ومساء واصل معناهما دخلنا فى الصباح والمساء لكن
الداخل فى وقت بعد صاحباله ولهذا اجعل هذا من قبيل الصيرورة لا معنى براسه وكذا منه دخول
الفاعل فى وقت ما اشتق منه افعل نحو اشملنا اى دخلنا فى وقت ريح الشمال ومنه
الدخول فى المكان الذى هو اصل افعل والوصول اليه نحو اجبل اى وصل الى الجبل ومنه الوصول الى
العدد الذى هو اصله نحو اعشر اى وصل الى العشرة ومذ اكب فى التحقيق وان جعلوه
مصادرع كتب بجميع هذا بمعنى صار كذا اى صار ذا الصبح وذا المساء وذا الشمال وذا
الجبل وذا العشرة وذا الكب فجميعها من شعب الصيرورة لان لها طرق كثيرة وقرب منه احصد
الزرع اذ قرب من الحصاد اى ما له وحان اى قرب حينه اى وقت الحصاد وانما فصله
بقوله وقرب منه لان اصل الفعل حاصل للفاعل فى نحو اجرب واخرج بخلاف نحو احصد
الزرع فانه غير حاصل له الا انه لما قرب حصوله جعله بمنزلة الحاصل من قبيل الصيرورة
والاولا الاكثرون نظروا الى عدم حصول الفعل بالفعل فى مثل حصد الزرع وجعلوه
له معنى اخر مستقلا يسموه حينونة ومعناها ان يجئ وقت ان يستحق فاعل افعل
ان يوقع عليه اصل الفعل فى ذلك الوقت لكن هذا فى التحقيق مما يصير
الى الصيرورة كما مر فعده من قبيلها اولى من جعله معنى على حدة اذ تقليل المعانى وضبطها
بقدر ما امكن احرى من تكثيرها ونشرها وللاشارة الى هذا قال وحان حينه ولوجدان
الشئ اى الوجدان فاعل افعل للشئ وهو مفعوله واقعا على صفة ومتصفا بها وهى
اما هيئة لمفعول اصل الفعل ان كان اصل الفعل متعديا كالحمد او هيئة الفاعل ان كان

لازما كالجبن والبخل نحو احمدته اى وجدته محمودا وعلى صفة المحمودية وهى هيئة لمفعول
اصل الفعل واجبنته اى وجدته جبانا وعلى صفة الجبانية وهى هيئة الفاعل لاصل الفعل
وكقولك ابخلته اى وجدته بخيلا وللازالة اى للازالة فاعل اصل الفعل عن مفعوله نحو
اشكيته اى ازلت شكايته ومنه اى من افعل للازالة قولهم حروف المعجم اى اللفظ المعجم
مفعول من اعجمه ولكون الفاعل منه متروكا والحدث مسندا الى المفعول بخلاف اشكيته
حيث ذكر فيه الفاعل والمفعول فصله عما سبق اى حروف الخط اشارة الى ان اضافة الحروف
الى المعجم من اضافة الموصوف الى الصفة ظاهر كمسجد الجامع وهو غير صحيح على مذهب البصريين
فاوله بان فيه موصوفا محذوفا اى الخط المعجم كما قالوا مسجد الوقت الجامع وقد يجعل المعجم بمعنى
الاعجام على ان يكون مصدرا ميميا اى الحروف التى من شانها ان يعجم فلا حاجة الى التاويل وقوله
المزال العجمة بيان لمعنى المعجم اذ على تقدير كونه للازالة يكون معناه الذى ازيلت عجمته وهى اى
العجمة الابهام والالتباس لغير وقوله بنقط اكثرها اى بجعل اكثر حروفه منقوطة متعلق بالمزال
وقوله من بين سائر خطوط الامم التى لم يجعل حروفها منقوطة متعلق به باعتبار تضمنه معنى الامتياز
اى ممتاز اعجن سائرها وللنسبة اى لنسبة فاعله مفعوله الى اصل الفعل نحو اكفره اى نسبه
الى الكفر وسماه كافرا وقال انه كافر والفرق بين النسبة والتعدية ان فى التعدية تصيير الفاعل
وجعله متصفا باصل الفعل فى الواقع كاذهبته اذا جعلته متصفا بالذهاب فى الواقع بخلاف
النسبة اذ ليس فيه ذلك التصيير بل تسمية الفاعل بالصفة المشتقة من اصل الفعل كا
الكافر واجراؤها عليه وظاهر انه لا يلزم من التسمية والاجراء الاتصاف فى الواقع
هذا وقيل ان معنى النسبة راجع الى التعدية لانك اذا نسبته الى الكفر فكانك جعلته
كافرا بتنزيل الجعل الذكرى منزلة الجعل الواقعى هذا ويمكن ان يقال ان الجعل بمعنى تصيير الشئ
كذا اعم من بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وبحسب الذكر فاذا جعلنا الجعل المعتبر فى التعدية
اعم يدخل معنى النسبة فيها قطعا فتدبر وللمبالغة والزيادة فى المعنى اى فى معنى اصل الفعل
نحو اشغلته فى شغلته بضم الشين وسكون الغين بمعنى الشغل اى جعلته مفرطا مبالغا فى
شغله اى مشغولا غاية الشغل وبمعنى فعل اى اصل الفعل لكن لا اقل من افادة معنى التاكيد
لئلا يكون عبثا كما ذكرنا نحو قلته البيع من قال يقيل قيلا اى فسخ اى فسخت البيع واقلته
اياه بالمعنى الاول وفعل للمبالغة والتكثير اى التكثير فاعله اصل الفعل فى الاغلب فالتكثير نحو

كالتعدية في افعل فان المعنى الكثير الشايع ثم ان ذالك قد يكون بالنسبة الى ذات الفعل مع
قطع النظر عن كثرة فاعله ومفعوله وقد يكون بالنسبة الى احدهما بان يكون كثرة الفعل بواسطة
كثرة الفاعل والمفعول فاشار اليه بقوله اما في الفعل نحو جوفت وطوفت اي اكثرت الجولان
والطواف بان تجول وتطوف مرات عديدة لانه ليس التكثير فيهما باعتبار الفاعل
لكونه شخصا واحدا ولا باعتبار المفعول اذ لم يقع مفعول ههنا بل باعتبار ذات الفعل
او في الفاعل نحو موتت الابل اي ماتت ابل كثيرة فبتكثير الابل تكثر الموت او في المفعول
نحو غلقت الابواب اي غلقت ابوابا كثيرة ولا يقع التكثير في غير هذه الثلثة اعني الفعل
والفاعل والمفعول فلهذا لا يقال موتت الشاة لانه لا يتصور فيه التكثير بوجه من الوجوه فانه
لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة الى نفسه اذ موت الشخص لا يكون الا واحدا ولا تكثير فاعله
لانه شاة واحدة وليس له مفعول حتى يكون التكثير فيه قال بعضهم لا بد في التكثير باعتبار
المفعول ان يكون المفعول جمعا كغلقت الابواب حتى لو كان الباب واحدا وغلق مرات
كثيرة لا يستعمل الا غلق بلا تضعيف الا على سبيل التجوز وخالفه ابن الحاجب حيث جوز في شرح
المفصل التكثير في قطعت الثوب لكن الحق ما قاله ذالك البعض لانه على تقدير وحدة المفعول
يكون التكثير في الحقيقة بالنسبة الى ذات الفعل لا الى المفعول لما اشرنا ان معناه لان عروض
الكثرة للفعل يكون بواسطة عروضها للمفعول فاذا كان المفعول واحدا لا يعرض له كثرة حتى
تعرض بسببها للفعل فالتحقيق انه لا بد في التكثير باعتبار الفاعل والمفعول من تعددهما جمعا
كان او اسم جمع وللتعدية كما عرفت من انه يتعدى اللازم بتضعيف العين كعظمت بكرا اي
عظم بكر وللازالة نحو قردت البعير وجلدته اي ازالت قراده وجلده وللنسبة نحو فسقته
واثمته اي نسبته الى الفسق والاثم وهو المعصية بان قلت انه فاسق واثم وقد عرفت جميع ذالك
انفا فلا حاجة الى الاعادة وفاعل للدلالة اي موضوع لاجل الدلالة على كون اصل الفعل وهو
مصدر الثلاثي صادرا من الجانبين اللذين اشتركا الفعل بينهما بطريق الالتزام لا بطريق الصراحة
وان كان الدلالة على كونه من احدهما بالصراحة وذالك لانه اي فاعل يكون في اللفظ مسندا
ومنسوبا نسبة فاعلية الى احدهما ومتعلقا بالاخر تعلق المفعولية مثل ضارب زيد عمروا اذا
وقع الحرب بينهما فان ضارب مسند صريحا الى زيد فدلالته على صدور اصل الفعل وهو الحرب
عنه صريحة ولم يكن مسندا في اللفظ الى الجانب الاخر اعني عمروا فلم يدل على صدوره عنه كذالك

كذالك لكن لما تعلق باعتبار معنى المشاركة دل على ذالك التزاما فيكون دلالة على
صدور اصل الفعل من مجموع الجانبين بالالتزام ففي فاعل كل من الجانبين فاعل ومفعول ولكن
باعتبار معنى المشاركة لكن فاعلية الاول صريحة ومفعوليته التزامية وفي الثاني بالعكس وكذالك
كل منهما فاعل لاصل الفعل صراحة في الاول والتزاما في الثاني ثم ان كان فاعل متعديا الى مفعول واحد
كالمثال المذكور ونحو ضارب زيد عمروا فكل منهما مفعول لاصل الفعل البتة ولو بالالتزام وان
كان له مفعول ثان كجاذب زيد عمروا الثوب لم يكن في شيء منهما مفعولية لاصل الفعل فتدبر وبمعنى افعل
اي للتعدية مثل عافاك الله بمعنى اعفاك الله اي اعطاك العافية وبمعنى فعل اي للتكثير كقولك نعم الله
وناعمه بمعنى اي اكثر نعمه والله يضاعف لمن يشاء اي يكثر له اضعاف النعم فالمثالان من التكثير في الفعل
وبمعنى فعل اي اصل الفعل لكن مع نوع مبالغة كما مر كسافرت فانه بمعنى سفرت فيه زيادة معنى
المقاساة والشدة في السفر يقال سفرت اسفر سفورا اي خرجت الى السفر وتفعل
للمطاوعة فعل سواء كان فعل للتكثير نحو فرقته فتفرق وفرقته فتفرق كلاهما بمعنى اي كثرت فرقه
وفرقه فتقبل ذالك التكثير او للتعدية نحو علمته الفقه فتعلم او للنسبة نحو قيسته اي نسبته الى
قيس فتقيس وللتكلف ومعناه ان يتعاطى ويجتهد فاعل تفعل في اصل الفعل مريدا لحصوله فيه
حقيقة وان لم يحصل نحو تجمل بالجيم من الجمال وتحلم بالحاء من الحلم وتحكم لان معناها
استعمل الجمال والحلم والحكم وكلف نفسه اياها لتحصل لها قال حاتم تحلم امر مخاطب من باب
التفعل للتكلف كما يدل عليه المصرع الثاني اي تكلف في حصول الحلم لك مع الادنين بفتح النون
كالمصطفين جمع الادنى اي الاقرب او استبق ودهم بالضم المحبة اي واطلب بقاء محبتهم ولن
تستطيع وتقدر الحلم حتى تحلما الا ان تحلم وتكلف في حصول الحلم والالف للاشباع و
حاصله ان الحلم والرفق للادنين وان كان عسيرا مشكلا لكنك لا تغضب عليهم واجتهد في ان
تعاملهم بالحلم لتبقى محبتهم لك وكقول الاخر كريم اذا ادناه لم يتعصب وعلى الكرم المولود
او يتكرما وللادعاء ما ليس فيه اي للادعاء الفاعل لوجود اصل الفعل فيه مع انه ليس بموجود فيه نحو تنبى
الامر كتنبا اي ادعى النبوة وتقيس اي ادعى انه من قبيلة قيس مع انه ليس بنبي ولا من قيس
في الواقع وبمعنى استفعل سواء كان للطلب نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيرا لكن لما لم يكن
هناك المطلوب عنه حقيقة كان الطلب تخييليا فلهذا قال كانه طلب الكبر بكسر
الكاف وفتح الباء وسكونه العظمة من نفسه او للاعتقاد نحو تعظم اي اعتقد انه

عظيم كذا قيل وقال الرضي تفعل يكون بمعنى استفعل في معنيين مختصين باستفعل
احدهما الطلب نحو تنجزته اي استنجزته اي طلبت انجازه والوفاء به والآخر الاعتقاد
في الشيء انه على صفة اصله نحو استعظمته وتعظمته اي اعتقدت فيه انه عظيم واستكبر
وتكبر اي اعتقد في نفسه انها كبيرة وللعمل بعد العمل اي عمل الفاعل باصل الفعل بعد العمل به في مهلة
وتراخ بين العملين بان يكون بينهما زمان فاصل اي للدلالة على ان اصل الفعل حصل للفاعل مرة
بعد مرة بطريق التراخي سواء كان ذلك في المحسوس او المعقول نحو تجرعه في المحسوس
اي شرب جرعة وقطعة بعد جرعة وتعلم في المعقول اي حصل له العلم به مرة بعد مرة
بان يحصل بعض العلوم في وقت والبعض الآخر في وقت آخر متراخ عن الاول وللاتخاذ اي
لاتخاذ فاعله وجعله مفعوله اصل الفعل اي المشتق منه ولا بد ان يكون تفعل بهذا المعنى
متعديا نحو توسده اي الحجر مثلا اي اتخذه وجعله وسادة لنفسه وعامله معاملتها وان لم
يكن وسادة حقيقة وكذا الكلام في قوله وتعبده اي اتخذه عبدا وللتجنب اي لتجنب فاعله
واحترازه عن اصل الفعل نحو تاثم وتهجد اي تجنب واحترز الاثم والهجود اي النوم
ليلا واسهر فيه يقال هجد وتهجد اي نام ليلا او سهر فيه فهو من الاضداد وللتلبس
اي تلبس فاعله باصل الفعل نحو تعمم اي لبس العمامة وتدرع اي لبست الدرع وهو
قميص من حديد يلبس وقت المحاربة وتنطق اي شددت المنطقة بالفارسية
كمر على وسطي وللمبالغة اي لمبالغة الفاعل في اصل الفعل نحو تنزه وتقدس
اي بلغ في النزاهة والقدس الى الغاية وهما بمعنى الطهارة عن النقائص وتفاعل
للدلالة صريحا على كون اصل الفعل صادرا من الجانبين لكونه مسندا اليهما
في اللفظ وبهذا امتاز عن فاعل لانه دل على صدوره عنهما بالالتزام كما عرفت ثم ان
ذلك ضربان لان اصل الفعل اما ان يكون واقعا من كل منهما على الآخر فيكون كل منهما
فاعلا ومفعولا لاصل الفعل لكن فاعليتهما صريحة ومفعوليتهما التزامية كتضاربا
وتحاربا فان الضرب والحرب صادران من كل من الجانبين وواقعان على الآخر لكن صدورهما
صريح ووقوعهما التزامي او يكون واقعا منهما جميعا على ثالث سواء تعدى الى رابع
بواسطة حرف اولا كترافعا الامر الى الحكم فيما هو بالواسطة قال الله تعالى يريدون ان
يتحاكموا اي ان يترافعوا الحكم الى الطاغوت وهو الكاهن الذي يخبر عن الغيب ويقال للكل

لكل رئيس اهل الضلال طاغوت او لم يتعد كذلك نحو تجاذبا الثوب فان الرفع والجذب
صادران من الجانبين لكن لم يقع من شيء منهما على الآخر بل وقعا منهما على ثالث وهو
الامر والحكم في الاول والثوب في الثاني ففي هذا القسم لا يكون جهة مفعولية في شيء من
الجانبين بالنسبة الى اصل الفعل بل جهة فاعلية فقط وان فيهما كلتا الجهتين
بالنسبة الى معنى المشاركة واما في القسم الاول فكلتا الجهتين متحققتان بالنسبة
الى كلا المعنيين وههنا قسم ثالث لانه قد يكون اصل الفعل لازما فلا يقع من شيء
من الجانبين على الآخر ولا على امر ثالث نحو تباعدا وتقاعدا وللاراءة ما ليس من
صفته اي وللاراءة الفاعل نفسه متصفا باصل الفعل وهو ليس بمتصف
به في الواقع وليس الاتصاف به مقصودا له ايضا وانما الغرض اظهار الاتصاف
واما في التفعل بمعنى التكلف فالاتصاف باصل الفعل من الفاعل حقيقة
وان لم يحصل له فظهر الفرق قال تعاللت اي اظهرت العلة والمرض ايها المحبوبة
كي اشجى اي لان احزن بعلك من شجي يشجى على حد علم يعلم اي حزن وما بك
والحال ان ليس فيك علة وقوله تريدين اما جملة حالية او مستانفة على ان يكون جوابا
لسؤال عن سبب التعالل اي حال كونك مريدة او لسببه ان تريدي بذلك التعالل
قتلي ولما كان لسائل ان يسأل هل حصل المراد اجاب بقوله قد ظفرت اي وصلت
بذلك اي الى مرادك من قتلي وللمبالغة نحو تعالى وتعاظم اي بلغ في العلو والعظمة
الى اقصى الدرجات وبمعنى تفعل اي اصل الفعل نحو توانيت في الامر بمعنى ونيت فيه من
الونى اي الضعف والكسل وللمطاوعة فاعل على ان يكون بمعنى افعل للتعدية
نحو باعدته اي ابعدته وجعلته بعيدا فتباعد اي قبل الابعاد ومن خواص من الباب اي
التفاعل انه اذا كان مشتقا من فاعل المتعدي الى مفعول واحد يكون هذا الباب لازما
غير متعد الى مفعول كما في ضارب زيد عمرا وتضاربا حيث تعدى ضارب
الى عمرو واقتصر تضارب غير متعد الى شيء وان كان من فاعل المتعدي الى مفعولين
يكون متعديا الى واحد وهو الثاني من مفعولي فاعل كنازعته القول وجاذبته
الثوب وتنازعنا القول وتجاذبنا الثوب حيث كان نازع وجاذب متعديين
الى الضمير المنصوب والقول والثوب وصار تنازع وتجاذب متعديا الى الثاني فقط

ووجهه ان فاعل مسند الى احد الجانبين صريحا وواقع على الاخر كذلك وتفاعل مسندا
اليهما صريحا كما عرفت فالجانب الاخر الذي هو مفعول فاعل صار داخلا فيما اسند اليه
تفاعل فان لم يكن لفاعل مفعول اخر بقي تفاعل بلا مفعول فيكون لازما كما في المثال الاول
وان كان له مفعول ثان يصير هو مفعول التفاعل فيكون الاول متعديا الى مفعولين والثاني
الى واحد كما في المثالين الاخيرين ولو فرضنا انه لو كان لفاعل مفعول ثالث يكون لتفاعل
ح مفعولان وانفعل لا يكون الا للمطاوعة ولا يكون ايضا الا لازما والغالب عليه
ان يكون لمطاوعة فعل الثلاثي كسرته فانكسر اي قبل الكسر وقد يجيء لمطاوعة غيره
كما تعلم ومعنى المطاوعة في اللغة الموافقة وفي الاصطلاح مطلقا اي سواء كان في انفعل
او في غيره كونه اي كون الفعل الذي هو معنى المصدر كالانفعال والانكسار والاجتماع
تابعا في الوجود والتحقق واثرا لاحقا لفعل اخر متعد كالفعل والكسر والجمع فان الانكسار
مثلا مترتب على الكسر واثر له تابع له في الوجود بمعنى حصل الكسر فحصل الانكسار سواء
كان ذلك الفعل التابع لازما كما في هذه الامثلة او متعديا ايضا كما في علمته الفقه فتعلم
اذ ليس بين المطاوعة واللزوم استلزام بل قد يجتمعان كما في كسرته فانكسر وينفك
الاول بدون الثاني كما في علمته الخ وبالعكس كما في ضارب زيد عمرا وتضاربا واما المتبوع
فلا بد ان يكون متعديا كما ذكره في الفعل الاول كالانكسار يسمى مطاوعا اسم الفاعل لانه
طاوع ووافق الاخر والفعل الاخر كالكسر مطاوعا اسم المفعول لانه طاوعه الاول ثم ان
اتصاف الفعل بالمطاوعة حقيقي على هذا التعريف لان كونه تابعا واثرا انما هو صفة الفعل وبعضهم
عرفها بقبول الاثر عن فاعل الفعل المتعدي فعلى هذا التعريف بالمطاوعة حقيقة هو مفعول الفعل
المتعدي كالزجاج في كسرت الزجاج واتصاف الفعل كالانكسار بها مجازي اذ القابل للاثر
هو المفعول واما الفعل فهو نفس الاثر وهذا التعريف اوفق للمعنى اللغوي للانفعال فتدبر ولما
امكن ان يتوهم من المطاوعة التبعية في الذكر دفعه بقوله وكما تقول للشيء انه مطاوع كذا لا نريد انه
اي الشيء الاول يلزم ان يكون تابعا له اي للشيء الثاني في الذكر حتى لا يجوز ذكر الاول بدون الثاني بل نريد
بذلك تحقق هذا المعنى اعني كون الشيء الاول اثرا او تابعا للشيء الثاني في الوجود ومترتبا
عليه فيه وهذا اعم من ان يكون تابعا له في الذكر ايضا اولا فيجوز ان يقال ابتداء اي من غير ان يذكر كسرت
الاناء انكسر الاناء كما يجوز كسرت الاناء فانكسر بالترتيب الذكري ولا يلزم من عدم الترتيب في الذكر

في الذكر عدم الترتيب في الوجود وهو ظ وقد جاء انفعل على الشذوذ لمطاوعة افعل في قولهم
اقحمته اي ادخلته فرسه النهر فانقحم الفرس اي قبل الدخول واغلق الباب فانغلق واسفقه بالسين المهملة
وتقديم القاف على الفاء اي رده فانسفق اي فارتد وازعجه اي ازاله عن مكانه فانزعج اي زال
عنه فلو اولا يقع باب الانفعال الا حيث يكون ويوجد علاج وتاثير تفسير للاول وهو
في الاصل مصدر من عالجه علاجا اي شرفيه ثم نقل في الاصطلاح الى ماذكره بقوله وفسروه
اي العلاج بها اي بالافعال التي تزاول اي تباشر وتكتسب بالجوارح والاعضاء الظاهرة
تفسير للجوارح كاليد والرجل والعين وغير ذالك وان كان ذالك العضو لا يعني
بعد اللسان هنا من الجوارح وان يعد منها في مواضع اخرى فح يكون مثال الافعال المحسوسة
كالكسر والجمع والاغلاق والقول كما في قلته فانقال اي قبل المقولية فيما هو صادر عن اللسان
وترك امثلة ما سواه لتقدمها قال ابن الحاجب في شرح المفصل وقالوا قلته فانقال لان
القول معالج بتحريك اللسان والشفتين واخراج الصوت وكل ذالك من باب المحسوس
للمخاطب والمخاطب قال فان اطلق قلته فانقال على ارادة المعنى المفهوم من القول اي مراد به ذالك المعنى
من غير قصد الى الفاظ محققة او مقدرة كان في الامتناع نظير انعدم انتهى وانما اختص انفعل
بهذه الافعال لانه موضوع للمطاوعة مختص بالمعاني الواضحة المحسوسة لان جريان المطاوعة
فيها اظهر وانما جاز نحو علمته فتعلم وان لم يكن علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعل لان تفعل يجيء للعمل
المكرر فتكرره جعله كالمحسوس وانما جاز غممته فاغتم لان باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة
فجاز ان يكون مطاوعا في غير العلاج كذا قيل ومن ثم اي ومن اجل ان ذالك اي الانفعال مختصا بالعلاج
قيل علمته فانعلم واعدمته او عدمته فانعدم خطاء فان العلم والاعلام والعدم ليست
من العلاج بل الاول من افعال القلوب والاخران امران عدميان ليس فيهما تاثير فلا يصح ان
يقال العلم والعدم مطاوعين لهما ولان الاخرين بمنزلة لم اجده في ان المعنى انتفاء الوجود
فيؤول الى قولك فات وليس له مطاوع لكونه لازما لكن اشتهر انعدم في عبارات المصنفين
الا ان يكون خطاء مشهورا او يستعمل بمعنى عدم على صيغة المجهول مجازا وافتعل ايضا اي
كانفعل يكون لمطاوعة فعل كثيرا لكنه غير مختص بالعلاج بل يجري فيه وفي غيره مثل غمه فاغتم
في غير العلاج اي جعله مغموما فقبل ذالك وطرده فاطرد في العلاج واورد صاحب المفصل
من الامثلة هاهنا غممته فاغتم وشويته فاشتوى قال ويقال في مطاوع غممته وشويته انغم

والشوى من باب الانفعال ايضا لكن قوله نعم يخالف ما اشتهر بينهم من ان الانفعال
مختص بالعلاج اذ النعم ليس من افعال الجوارح وقال الجوهري يقال في مطاوع شويت اللحم
انشوى اللحم من الانفعال ولا تقل اشتوى من الافتعال فبين الشيخين خلاف حيث جوز
صاحب المفصل كلا من اشتوى وانشوى وجعل الاول مختارا واوجب الجوهري الثاني ولم يجوز
الاول لكن الاستعمال يساعد قول صاحب المفصل فائدة قال الرضي كثيرا ما يغني افتعل في المطاوعة
عن انفعل فيما فاؤه لام او راء او واو او نون او ميم نحو لأمت الجرح اى اصلحته فالتأم ولا تقول
انلأم وكذا رميت به فارتمى ولا تقول انرمى ووصلته فاتصل لا انوصل ونفيته فانتفى
لا انفى وجاء نجاه فامحى وانمحى وذلك لان هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها ونون
انفعل علامة المطاوعة فلو ذكرت قبل هذه الحروف يلزم طمس تلك العلامة واما تاء افتعل
في نحو اذكر واطلب فلما لم يختص بمعنى من المعاني كنون انفعل صارت كانها ليست لعلامة اذ حق
العلامة الاختصاص فلا ضير في ادغامها في حرف آخر ويجي المطاوعة فعل بالتشديد مثل سويته فاستوى
اى قبل التسوية وللاتخاذ اى لاتخاذ فاعله وصنعته شيئا هو اصل المشتق منه مثل اذبح واطبخ
اصلهما اذتبح واطتبخ قلبت التاء ذالا او طاء وادغم واشتوى اى اتخذ ووضع لنفسه الذبيحة
والطبيخة اى المذبوحة والمطبوخة والشواء بالكسر ما يطبخ من اللحم على النار معروف والظاهر
من كلام بعض شروح الشافية ان يكون الافتعال للاتخاذ لازما وقال الرضي اى لاتخاذ الشيء اصله
وينبغي ان لا يكون ذلك الاصل مصدرا نحو اشتويت اللحم اى اتخذته شواء واطبخ الشيء اى صنعه
طبيخا وقال في الغالب انه لاتخاذ الشيء اصله لنفسك فاشتوى اللحم اى عمله شواء لنفسه وامتطاه
اى جعله مطية لنفسه انتهى فعلى هذا الافتعال بهذا المعنى يجب ان يكون متعديا كالتفعل كما مر فتدبر
وللقبول اى لقبول فاعله الاصل الفعل مثل اتهب اى قبل الهبة واتعظ اى قبل النصيحة والوعظ
اصلهما اوتهب واوتعظ فاعل وادغم كما مر ومنه اى افتعل للقبول ايتمر اصله ائتمر اى قبل الامر
نعم به فصله عما سبق لان معنى القبول يظاهر فيه فتامل لئلا يذهب بك الوهم الى ان هذا اى معنى
القبول راجع الى المطاوعة لا معنى آخر مستقل لان معنى انكسر واجتمع في قولك جمعته فاجتمع وكسرته
فانكسر ايضا انه قبل الجمع والكسر فان المطاوع بالكسر لازم للمطاوع بالفتح وبين معنى اللزوم بقوله لا يمكن
انفكاكه عنه كالانكسار مع الكسر والاستواء مع التسوية فانه متى وجد كسر الشيء وتسويته يلزم
ان يوجد انكساره واستواؤه والهبة والوعظ والامر يمكن تحققها بدون المعاني المذكورة اعني

اعني قبول الهبة وقبول الوعظ وقبول الامر لانك قد تهب لشخص شيئا او تعظه بشيء او تأمره به ولا
يقبل هو هبتك ووعظك وامرك فليس قبول تلك المعاني لازما لها يمتنع الانفكاك عنها
فلا يقال وهبت له شيئا فاتهب بالفاء اللزومية كما تقول كسرته فانكسر وبمعنى تفاعل الذي للتشارك
بين اثنين فصاعدا نحو اجتوروا اى تجاوروا ولهذا لم يعل واوه اى واو اجتوروا بقلبه الفا مع
وجود علة الاعلال ظاهرا وهي تحرك الواو وانفتاح ما قبلها لانه لما كان تابعا لتجاوروا في المعنى جعل
تابعا له في اللفظ فاذا لم يعل الواو في تجاوروا لعدم علته لم يعل في اجتوروا ايضا وان وجدت فيه العلة
ظاهرا او بمعنى فعل الثلاثي كقرأ واقترأ وللزيادة المزيدة فاعله على اصل معناه ومبالغته فيه وتصرف في
تحصيله وتهيئة اسبابه وحاصله الدلالة على حصول اصل المعنى مع زيادة تصرف فيه نحو اعتمل اى حصل
العمل مع زيادة تصرف فيه بخلاف عمل فانه يدل على حصول العمل على اى وجه كان ونحو اكتسب فان معناه اضطرب
واجتهد في تحصيل الشيء بخلاف كسب فان معناه تحصيل الشيء على اى وجه كان ولذا قال تعالى
لطفا تعليل للقول اى للطف والرحمة بعباده ومقول القول قوله لها اى لمنفعة النفس الان
وثوابها في الآخرة ما كسبت اى ما حصلته في الدنيا من الطاعات ولو كانت قليلة يسيرة وكان حصولها
بسهولة وعليها اى لمضرتها وعقوبتها الاخروية ما اكتسبت اى ما حصلته في الدنيا بزيادة عمل
وصرف جهد من المعاصي ولا تعاقب بما صدر عنها يسيرا او بسهولة وهذا معنى قوله تثاب
باليسير اى بالخير اليسير والسهل الحصول مما ظننته بالخير الكثير والعسير الحصول ولا تعاقب الا
بالكثير اى بالشر الكثير الشاق في الحصول وهذا لطف عظيم من الله تعالى لعباده حيث اثبت لهم
الثواب على اى وجه صدر عنهم الخير ولم يثبت لهم العقاب الا على وجه صدر عنهم الشر بزيادة اعتمال
وقال صاحب الكشاف لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت في
تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن في باب الخير كذلك لفتور بها
في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف انتهى فعلى هذا ليس ذلك للطف
بل للتنبيه على تفاوت حال النفس في البابين وبالجملة فالتعبير في الاول بالكسب وفي الثاني
بالاكتساب لدلالة الاكتساب الذي من الافتعال على التصرف والاعتمال ودلالة الكسب
على التحصيل على اى حال كان واستفعل للطلب اى لطلب فاعله عن مفعوله اصل الفعل
اما طلبا حقيقة اى حقيقيا نحو استغفر الله اى طلب المغفرة منه واستكتبت زيدا
اى طلبت الكتابة منه او طلبا اعتباريا اى اعتبارا ومجازا مثل استخرجت

الوتد من الحائط اذ ليس فيه طلب صريح لانك ما طلبت من الوتد الخروج من الحائط لعدم صلاحه
لان يطلب منه لكنك لما اعملت الجهد في اخراجه نزل ذلك منزلة طلب الخروج واما الاخراج فليس
بحاصل بذلك المعنى ومثل استخرجت لطائف المعاني فان المعاني ليست مما يصلح ان يطلب منها
الخروج فالطلب فيه ليس بحقيقي بل مجازي كان القائل لما سعى في تحصيلها وباشر اسبابها واجتهد
في ذلك طلب منها الخروج من مكامن الخفاء والمكامن جمع المكمن اي محل الاختفاء من الكمون ضد البروز
والظهور فنزل ذلك السعي منزلة الطلب فاستعير له السين الموضوع للطلب استعارة
تبعية وفيه تجوز من وجه آخر وهو ان المعاني ليست مما يتصف بالخروج لانه من خواص الجسم فهو مستعار
للحصول بعد العدم او من قبيل اثبات ما يلائم المشبه به كما في اظفار المنية نشبت وللوجدان الشيء
الموجدان فاعله الشيء هو مفعوله والتعاطي صفة هي اصل الفعل نحو استعظم الامر واستصعبه
اي وجده واعتقده عظيما وصعبا ومنه استثقله اي وجده وعده ثقيلا وللتحول وردة اي لصيرورة
فاعله اصل الفعل وتحوله اليه حقيقة او مجازا نحو استحجر الطين اي صار حجرا حقيقة وهذا من انقلاب
الشيء وانتقاله من صفة الى صفة اخرى دفعة او تدريجا لا من انقلاب حقيقة الى حقيقة اخرى مع
ان ذلك بين الممكنات جائز بالاتفاق وانما الاستحالة بين الحقائق الثلث اعني الواجب والممكن والممتنع
ويجوز ان يكون المعنى صار كالحجر في الصلابة فيكون مجازا وجاء في المثل استنوق الجمل اي صار ناقة اي
كالناقة فالتحول فيه مجازي يضرب ذلك فيما يضعف القوي وعكسه قولهم ان البغاث في ارضنا
يستنسر اي يصير كالنسر اي من جاورنا عز بنا والبغاث مثلث الفاء طائر ابغث واميل الى الغبرة
دوين الرخمة بطيء الطيران والنسر طائر معروف وبمعنى فعل اي اصل الفعل نحو قر واستقر وعلى
واستعلى ولا يبعد في كل ما قلنا ان المزيد بمعنى المجرد كما في هذين المثالين وكما في قرا واقترا
وقلت البيع واقلته وثبت في الامر وتثبت فيه كما مر ان لا يكون المعنى في المزيد ازيد منه في المجرد
رعاية للقاعدة المشهورة فيما بينهم ان الزيادة في اللفظ للزيادة في المعنى بان يدل استقر
مثلا على الزيادة في القرار دون قر وانما يستعمل هذا العنوان في مقام البعد بناء على ان معناه
لا يبعد كل البعد والمقصود نفي القيد واثبات المقيد مع ان لا بعد في اشتمال المزيد الذي يقال
انه بمعنى المجرد على زيادة معنى كيف وقد قال الرضي لا بد في المزيدات المذكورة من زيادة معنى على اصل
الفعل واقله التوكيد اذ لو لم يكن الزيادة لغرض لفظي كما في الالحاق ولا معنوي لكانت عبثا الا
انهم يتسامحون ويقولون انهما بمعنى وقد عرفت ذلك وافعل وافعال من خواصهما اي

خواصهما اي لوازمهما انهما للون نحو احمر زيد واحمار والعيوب نحو اعور واعوار ولا يكونان الا
لازمين ويفيدان المبالغة وهي في الثاني ازيد منها في الاول يقال احمر زيد اذا كان له حمرة في الجملة واحمار
زيد اذا كان له حمرة مبالغة واحمار زيد اذا كان له حمرة زيادة مبالغة وكذا افعوعل يفيد المبالغة قال
الخليل حين سمع احدا يقول اعشوشبت الارض اي كثر عشبها بضم العين وسكون الشين النبات
الرطب كما عرفت انما يريد بقوله الخليل اي انما يريد ذلك القائل حدا ان يجعل ذلك اي عشب الارض
عاما اي نباتا في جميع وجه الارض قد بالغ اي تكثر في نفسه والتف بعضه ببعض فهذا الكلام من
الخليل يدل على ان افعوعل يفيد المبالغة والغالب عليه اي على افعوعل وعلى افعول اللزوم اي الكون لازما
غير متعد وتعديتهما قليلة ويفيد الثاني المبالغة ايضا يقال جلذ الابل اذا سارت سرعة واجلوذت
الابل اذا سارت زيادة سرعة ومثل الاول مر انفا وقال الجوهري كلمة لم يجيء افعوعل متعديا الا احلولى بمعنى وجد
الشيء حلوا واعروريت الفرس بمعنى ركبته عريانا فعنده لزوم افعوعل كلي في غير هاتين المادتين ومثال
افعول المتعدي اعلوط بعيره بالمهملتين اي بالعين والطاء المهملتين في اعلوط اي تعلق بعنقه وعلاه
واعلوطني فلان اي لزمني فقد تعدى في الاول الى البعير وفي الثاني الى ياء المتكلم وتفعلل وافعنلل من مزيد الرباعي
الغالب عليهما مطاوعة فعلل وقد ذكر من مثل دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر وحرجمت الابل فاحرنجمت
تلك الابل فقد علم من ذلك انهما فعل متعدية وقد يجيء لازما نحو دربح زيد اي طأطأ راسه وبسط
ظهره ودربحت الحمامة لذكرها اي خضعت له والاول اي تفعلل يجيء للتشبيه نحو تمعدد
اي تشبه بمعد وهو اسم شخص كما عرفت سابقا وملحقات الرباعي ثلثتها لا تكون الا لازمة هكذا اجمعا
راينا من النسخ وفيه ان الثلثة ان كانت بمنزلة التاكيد للملحقات فالملحقات ستة لا ثلثة مع ان منها
ما هو متعد كقلنسية كما عرفت وان كانت بمنزلة بدل البعض فاية ثلثة منها تراد فالكلام مبهم ومختل
والصواب مزيدات الرباعي بدل الملحقات والمراد بها اي تفعلل وافعنلل كما ذكر الان وافعلل كاقشعر
كما مر وثلثتها لا يكون الا لازما وترك بيان احكام الملحقات ومزيداتها من المزيدات اذ ليس فيها زيادة
معنى غير المبالغة والتاكيد فحكمها حكم مجرداتها فصل في ان الامر والنهي سواء كانا متعلقين بالغائب
او المخاطب والمتكلم بالفاعل او المفعول من متشعبات المضارع اي من متفرعاته فالان او ان الان
الزمان الحاضر والاوان بفتح الهمزة الوقت اي فهذا الزمان وقت تبيين حالهما وكيفية اشتقاقهما
اي من المضارع فنقول اما الامر لغير المخاطب من المبني للفاعل سواء كان امر غائب مبنيا للفاعل او المفعول
او امر متكلم كذلك او امر مخاطب مبنيا للمفعول فالذي فيه اللام الجازمة وعلم ان قوله من المبني للفاعل

قيد للمخاطب لا لغيره والنهي مطلقا اى سواء كان نهي غائب ومخاطب ومتكلم مبنيا للفاعل كل منهما او
مبنيا للمفعول فانه يصح فيه الاقسام الستة فطريقهما ان يدخل على اول المضارع المعلوم ان قصد بناء الامر
او النهي المعلوم والمضارع المجهول ان قصد بناء الامر والنهي المجهول للغائب ان قصد بناء امر غائب او نهيه
او المخاطب ان قصد بناء مخاطب او المتكلم ان قصد بناء متكلم لام مكسورة للامر اذا قصد بناء الامر
وتسمى تلك اللام لام الامر والفتح لغة فيه وتسكن اذا كانت بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات فليصلوا وثم
ليقضوا ولا للنهي اذا قصد بناء النهي ثم اذا كان اخره اى اخر المضارع حرف علة واوا كان او ياء او الفا
يحذف اخره لان لام الامر ولا للنهي حرفا جزم يسقطان حركة الاخر ان وجدت الحركة فيه والا فيسقطان
نفس الاخر كما في هذه الصور كما في ليغز فيما كان الاخر واوا وليرم فيما كان ياء وليخش فيما كان الفا فان اصله
يغزو ويرمي ويخشى وكذا الكلام في قوله ولا تغز ولا ترم ولا تخش بهذه الامثلة في امر الغائب مع امر المتكلم الواحد
وفوقه اى المتكلم فوق الواحد اعني المتكلم مع الغير اثنين فصاعدا المبني للفاعل والمفعول كل منهما صفة لكل
من الغائب والمتكلم وفي المخاطب عطف على الغائب المبني للمفعول ايضا يعني هذه الامثلة تصلح ان تكون امثلة
للاقسام الخمسة الثلاثة الاول اعني ليغز وليرم وليخش للغائب والمتكلم مع الغير المعلوم والمجهول والمخاطب
المجهول لان رسم الخط فيها يساعد الكل فان قرأناه بالصدر بياء مفتوحا يكون امثلة للغائب المعلوم وان قرأناه
بياء مضموما يكون امثلة للغائب المجهول وان قرأناه بالنون مفتوحا او مضموما يكون امثلة للمتكلم مع الغير المعلوم
او المجهول وان قرأناه بتاء مضموما يكون امثلة للمخاطب المجهول والثلثة الاخيرة اعني لاغز ولارم ولاخش
للمتكلم الواحد المعلوم والمجهول بقراءة الهمزة مفتوحة او مضمومة ولا يضر ذلك من اختلاف حركة الاخر في الواوي
واليائي فان كان البناء معلوما مطلقا فالاخر في الاول مضموم وفي الثاني مكسور وان كان مجهولا فمفتوح
في كليهما واما في الالفي كيخش فالاخر مفتوح مطلقا وكما في لا يعد ولا يعض ولا يبع ولا اعد ولا اعض
ولا ابع هذه الامثلة التي من الواوي واليائي والالفي اصولها يعدو اعدو يعضى اعضى يبيع ابيع
فيما ذكر من الاقسام الخمسة من نهي الغائب والمتكلم الواحد وفوقه المبني للفاعل والمفعول وفي المخاطب المبني
للمفعول وفي المخاطب المبني للفاعل ايضا يعني ان هذه الامثلة تصلح ان تكون امثلة لهذه الاقسام الستة
لاشتراك رسم الخط بينها وذلك ظاهر مما سبق وان كان اخره حرفا صحيحا اسكن الاخر فقط اى من غير حذف
الاخر ان لم يكن قبله اى قبل الاخر حرف ساكن كما في ليضرب ولا يضرب وان كان قبله ساكن حذف ذلك الساكن
كما حذف حركة الاخر دفعا لالتقاء الساكنين كما في ليقم وليبع وليخف ولا يقم ولا يبع ولا يخف اصولها يقوم
ويبيع ويخاف فاسقط حركات الاواخر باللام او لا فلزم التقاء الساكنين فحذف ما قبل الاواخر من الواو والياء

والياء والالف وهكذا حكم سائر ما يجزم المضارع من لم ولما وان ومهما ونحو ذلك يعني يحذف الاخر فيها ان
كان حرف علة مثل لم يغز وان كان صحيحا ولم يكن قبله ساكن حذف حركة الاخر فقط نحو لم يضرب وان كان قبله
ساكن حذف ذلك الساكن كما حذفت الحركة مثل لم يقم وتفصيلها في النحو وامر المخاطب من المبني للفاعل
وتسمية مثال الامر اى صيغة الامر لان المتبادر من الامر تلك الصيغة فطريقها ان تحذف تاء المضارعة فان كان
ما بعد الامر من باب الافعال اعيدت همزته المفتوحة الذاهبة وهي همزة القطع الموجودة في الماضي لما عرفت ان همزة
افعل معتبرة في المضارعة وانما حذفت من اللفظ لئلا يلزم اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده فيشتبه بنا حال الكلمة
فهذه الهمزة الذاهبة اعيدت في امر المخاطب المعلوم لعدم لزوم ذلك المحذور فيه وان كان من غيره سواء كان
رباعيا غيره او ثلاثيا او خماسيا او سداسيا ابتدأ بما بعد التاء ان كان ما بعده متحركا كما في تفعل وتفعلل وان
كان ما بعده ساكنا يزاد همزة وصل ليمكن الابتداء مضمومة ان كان عين الفعل مضموما كما في تقتل وانما ضمت
الهمزة ح اتباعا لها اى للعين ولانها لو كانت ح مفتوحة لالتبس بمضارع المتكلم المعلوم فانه اذا قيل
في اقتل اقتل بالفتح لاشتبه باقتل المضارع المتكلم ولو كانت مكسورة يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة
وهو مستكره ومكسورة ان لم يكنه اى ان لم يكن العين مضموما سواء كان مكسورا مثل تضرب او
مفتوحا مثل تعلم فانه لو ضم في مثل اضرب لالتبس بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم
في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي ومثال الاخر اى اخر المضارع ما عرفت من انه
يحذف ان كان حرف علة ويحذف حركته فقط ان كان صحيحا ولم يكن قبله ساكن ومع ما قبله ان كان ساكن
وانما كان الامر كذلك تشبيها لامر المخاطب المعلوم بالامر الذي دخل فيه اللام من حيث المعنى وقال الكوفيون
لان لام الامر فيها مقدرة فيقال ارو واجب واكرم هذه الثلثة امثلة لما كان المضارع من باب الافعال فالاول لما حذف
الاخر لان اصل ترى من ارى يرى اراءة فحذفت تاء المضارعة واعيدت الهمزة واسقط الياء وحركة الاخر
والباقي كما سبق والثالث لما حذف حركة الاخر فقط فان اصل اكرم تكرم حذف حركة الميم والباقي ظ وقد
وره وعد وعض وبع وخف امثلة لما كان المضارع من الثلاثي وكان ما بعد التاء متحركا والاولان
لما حذف فيه الاخر اولهما لما كان العين مكسورا فان اصل قه تقي من وقى يقي وثانيهما لما كان مفتوحا
فان اصل ره ترى من رأى يرى رؤية حذف التاء فيهما وكذا الياء في الاول والالف في الثاني والحق بهما هاء
السكت فصارا قه وره وقوله عد بالكسر العين مثال لما حذف فيه حركة الاخر فقط فان اصله تعد
من وعد يعد وقوله عد بالضم وبع بالكسر وخف بالفتح لما حذف فيه الحركة مع ما قبله فان اصولها تعود من عاد
يعود وتبيع من باع يبيع وتخاف من خاف يخاف فحذف التاء وحركة اللام وحركات الاواخر وادرج انصر

مثالان لما كان حرف الثانى لكن ما بعد التاء ساكن والاول لما حذف فيه الاخر والثانى لما حذف فيه حركة
الاخر فان اصلهما تدعو وترمى يدعو ويرمى ونصر من نصر ينصر وعظم من باب التفضيل وتكرم من التفعيل
واستفهم من الاستفعال ودحرج من الرباعى المجرد فما عدا استفهم كان ما بعد التاء فيه متحركا وحذفت
حركة الاخر فقط واما هو فما بعد التاء فيه ساكن والمحذوف حركة الاخر مع ما قبله فان اصله تستفهم
من استفهم يستفهم هكذا اقررنا وفى تقرير المفتاح ههنا خبط وجهالة حيث قال طريق
اشتقاق مثال الامر سهوا ان تحذف من الغابر اى المضارع الزائد فى اوله من تاء المضارعة وتبتدى بنا
للمتكلم على الحرف الثانى الذى بعد الزوائد ان كان متحركا والا يكن متحركا فلامتناع الابتداء متعلق
برودت بالساكن ان كنت فى باب افعل رددت وارجعت الهمزة الساقطة من المضارع فى الامر
والا تكن فى باب افعل جلبت همزة وصل الى اخره اى قال هكذا منتهيا الى اخر كلامه فلزم من تقريره
ان لا يرد الهمزة فى مثل رد واجب لان مقتضاه انه اذا كان من الافعال انما يرد الهمزة لو لزم الابتداء
بالساكن بعد حذف التاء مع ان ذلك لم يلزم فى مثل ترى وتجيب لكون ما بعده متحركا فلو صح تقريره لزم
ان لا يرد الهمزة فى امرهما مع انها ترد وبقال ار واجب ويمكن دفعه بان بعد التاء فى ترى وتجيب ساكن فى
التقدير اذ اصلهما ترئى وتجوب والمقدر كالمذكور فتدبر هذا كله فيما لم يكن اخره اى اخر المضارع مشددا
فان كان مشددا فلاخذ الامر والنهى منه طريقان احدهما ان تفك ادغام المضارع ثم تسلك الطريقة
التى مهدنا فى اخذ امر المخاطب المعلوم وغيره من الاوامر والنواهى كما فى قوله تعالى اغضض من صوتك
مثال الامر المخاطب المعلوم ومضارعه تغض من غض يغض من باب نصر ينصر اى فغضض يقال غض صوته
اى خفضه ففك الادغام فى تغض والاحضار تغضض ثم حذف التاء وزيدت همزة وصل مضمومة
وحذف الحركة الاخر فصار اغضض وليملل الذى عليه الحق مثال الامر الغائب والاصل يملل من امل يمل املالا
من باب الافعال اى ملى وكتب ففك الادغام فصار يملل ثم ادخل لام مكسورة وحذفت حركة الاخر
واسكن لام الامر بالواو فصار وليملل ولا تمنن تستكثر مثال النهى المخاطب واصله تمن من من يمن منا
ففك الادغام وادخل لا للنهى وحذفت حركة الاخر والثانى ان لا يفك الادغام وسلك تلك الطريقة
الممهدة الا انه اى لكن الشان لا يسكن الاخر لان الادغام يقتضى حركة المدغم فيه بل يحرك اى
حركة مفعول مطلق ليحرك من قبيل انبت نباتا كانت اى كسرة كانت او فتحة او ضمة ان كان ما قبل
المدغم مضموما كما فى مد امر المخاطب المعلوم اصله تمد حذف التاء وابتدى بالمتحرك بعده اعنى الميم وابقى
الادغام على حاله ولم يسكن الاخر بل يكون ما قبل المدغم اعنى الميم مضموما تحركت الدال الثانية باى حركة كانت

كانت الكسر اى بحركة حركة الكسر او يجوز الكسر وكذا اعراب الباقيين بناء
على اصل تحريك الساكن يعنى ان الاخر بمنزلة الساكن واذا حرك الساكن
كان الاصل فيه الكسر لكفاية اضعف الحركات اعنى الكسرة فى وقع ضرورة
السكون فلذا اجاز فيه الكسر والفتح للخفة لان الفتح اخف الحركات والضم
للاتباع بضم ما قبل المدغم فيجوز مدُّ مدَّ مدِّ بتحريك الدال بالحركات الثلث
والا يكن ما قبل المدغم مضموما مكسورا كان او مفتوحا فالا ولين اى فتح الاخر
الكسرة والفتحة لما مر دون الضم اذ لا وجه له كما فى فر امر من تفر بكسر الفاء
وعض من تعض بفتح العين فيقال فيهما بعد حذف التاء فر وعض بكسر الراء
والضاد او بفتحهما قال الله تعالى خذوه فغلوه وقال تعالى كفوا ايديكم
وقال لا تمدن عينيك والغرض من هذا الاستشهاد بقوله تعالى على جواز
الطريقة الثانية فان قوله تعالى فغلوه جمع مخاطب واحده غل من غل
يغل من باب نصر اى اوقع الغل فى العنق وهو الحديد الذى يوقع
فى العنق وكذا قوله كفوا جمع كف امر حاضر من كف يكف اى منع وكذا قوله
ولا تمدن نهى حاضر من مد يمد والنون فى الاخر نون التاكيد المشددة
فهذه الثلثة قد جاءت بالادغام كما فى المضارع فدلت على ان الطريقة الثانية جائزة
وهذا على مجى الامر والنهى بالادغام كما هو العمل بالطريقة الثانية انما هو لم يلحقه
نون جماعة النساء كالمفردات والمثنيات والجمع المذكر مثل رد ردا ردوا ردى
ولا ترد ولا تردا ولا تردوا ولا تردى اذ مثل اردون من الامر الذى لحقه نون جمع
المونث لا يتاتى ولا يحصل فيه الادغام وكذا لا يتاتى الادغام فى المضارع
اذا لحقه ذلك مثل يردون وتردون فى جمع المونث الغائبة او المخاطبة
بل يجب فى ذلك فك الادغام والعمل بالطريقة الاولى للزوم سكون ما قبل
هذا النون ويجى لهذا الكلام تتمة فى بحث الضمائر المرفوعة المتصلة مع ان
الادغام يقتضى العمل بالطريقة الاولى ويردون وتردون ايضا وقد يجى
امر المخاطب من المبنى للفاعل يعنى ان الاكثر فى امر المخاطب المعلوم ان يجى
بحذف حرف المضارعة وقد يجى ذلك ايضا باللام المكسورة للامر من غير

حذف حرف المضارعة كما يجيء امر المخاطب المجهول وامر الغائب كذلك كما
في قوله تعالى فلتفرحوا فيمن قرأ بالتاء الفوقاني بمعنى افرحوا واما فيمن قرأ
بالياء التحتاني فيكون امر غائب فلا يكون مما نحن فيه قالوا كما يحسن ذلك
اي مجيئه باللام اذا كان بعض المامورين حضورا اي حاضرين والبعض
غيبا اي غائبين جمع حاضر وغائب كقعود وقعد في جمع قاعد فيوذن
ويشعر التاء بالحضور واللام بالغيبة لان التاء قد يستعمل في الخطاب والاصل
فيه الحضور وكذا اللام قد يستعمل في امر الغائب كما عرفت فيحصل المطابقة
بين اللفظ والمعنى من جهة ان الاول مشتمل على ما يدل على كل ما اعتبر في الثاني
بخلاف ما اذا كان جمع المامورين حضورا او غيبا اذ لا وجه للام والتاء
كما في الاية لان الخطاب في فلتفرحوا ليس مقصورا على الحاضرين من محمد عليه
السلام واصحابه بل عام لهم وللغائبين من سائر المومنين وكما في قول النبي
عليه السلام لتاخذوا مصافكم جمع مصف وهو مواضع في الحرب يرتب
فيه العسكر صفا فان الخطاب فيه متناول لاصحابه الحاضرين وسائر المومنين
من بعدهم ولما فرغ من بيان الهيئات الذاتية للافعال شرع في بيان الهيئات الذاتية للاسماء
المتصلة بالافعال **الفصل الثالث** لبيان الهيئات الذاتية للاسماء المتصلة بالافعال والاتصال
بينها وبين الافعال انما هو في الاشتقاق لا من جهة انها لا تنفك عن معانيها كما يذكره وذلك
اما بان الافعال مشتقة منها اي من تلك الاسماء كالمصدر فانه يشتق منه الفعل على المذهب
المختار اعني مذهب البصريين وان كان الامر بالعكس على مذهب الكوفيين كما تقدم وظ
ان المشتق منه متصل ومقارن للمشتق كالام بالولد فلذا جعل المصدر من المتصلات بالافعال
واما بانها مع الافعال مشتقة من شيء واحد كغيره اي غير المصدر من سائر الاسماء المتصلة
فانها مع الافعال مشتقة من المصدر على ما هو المختار فتكون مع الافعال كاخوات من ام
واحدة هذا واما ما ذكره شراح المفصل كابن الحاجب وصاحب الاقليد من ان معنى اتصالها بها انها
اي تلك الاسماء لا تنفك عن معناها اي معنى الافعال فتكون هي متصلة مقارنة بها في المعنى فالمصدر
الف للتفصيل والتعليل اي لان المصدر اسم الفعل اي اسم موضوع لمعنى الحدث كالضرب واسم
الفاعل اسم موضوع لمن قام به الفعل اي الحدث كالضارب لمن قام به معنى الضرب وكذلك

مطلب الفصل الثالث

وكذلك ما عداهما منتهيا الى اخرها على ما سياتي كاسم المفعول
فانه اسم لمن وقع عليه الفعل والصفة المشبهة فانها اسم لمن ثبت
له معنى الفعل وهكذا فكل منها مشتمل على معنى الفعل اي الحدث
فانما يصح جواب اما اذا اريد بالافعال في قولهم الاسماء المتصلة
بالافعال الافعال الحقيقية اعني معاني المصادر الاصطلاحية
المقابلة للاسماء والحروف وكانت الاضافة في قولهم معناها
بيانية كما في خاتم فضة اي المعاني التي هي تلك الافعال والاحداث
لئلا يلزم ان يكون المعاني معان واما اذا اريد الافعال المصطلحة
وكانت الاضافة لامية كما في غلام زيد اي المعاني التي وضعت لها ودلت
عليها تلك كما هو الظاهر المتبادر من الافعال والاضافة هنا فلا يصح
ذلك التوجيه لان معاني الافعال المصطلحة مجموع امور ثلثة الحدث والزمان
ونسبة الحدث الى فاعل معين وظ ان ليس شيء من الاسماء المتصلة يشتمل
على ذلك المجموع فلا يصح انها لا تنفك عن معناها ومع ذلك التاويل البعيد
هو خلاف الظ جدا القول يكون المصدر متصلا بالفعل حينئذ فيه
تكلف لان معنى المصدر نفس الفعل فلا معنى لاتصاله به الا ان يراد اتصال الدال
بالمدلول اقول مرادهم من معنى الافعال ليس معناها المطابقي اعني امور مجموع
الامور الثلثة بل معناها التضمني اعني الحدث لانه لكونه ركنا ركينا ومقصودا
اصليا منها كثيرا ما يقال له معنى الافعال فح لا يرد عليهم شيء مما ذكر هذا ويمكن
ان يكون معنى اتصالها بها انها تعمل كعملها كما يبين في النحو وهي تلك الاسماء
ثمانية وقد ذكرت مفصلة في العقد الثاني من المصدر واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والالة فجعل
الفصل ثمانية اصناف لبيان هيئات ثمانية اسماء **الصنف الاول** لبيان
هيئات المصدر ولما كان معرفة ذات موقوفة على معرفة المصدر عرفه
فقال وهو ما اي اسم وضع لحدث اي لمعنى منسوب الى الشيء نسبة قيام
وذلك الشيء هو الفاعل وهذا معنى ما قال بعضهم الحدث معنى قائم بغيره

سوا صدر عنه كالضرب والمشي اولا كالطول والقصر لكن هذا التعريف
يشمل مثل العالمية والقادرية مع انه ليس بمصدر ولذا زاد ابن الحاجب قيدا اخر
فقال هو اسم الحدث الجاري على الفعل وقال الجامي والمراد بجريانه على الفعل ان
يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له وبيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة
فمثل القادرية والعالمية مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وهيئته اما سماعية
اي ثابتة بالسماع في الواضع لا بالقياس على شي آخر فهي تحفظ وتستعمل كذالك
ولا يقاس عليها غيرها فاوضاعها شخصية وهي اي الهيئات السماعية في الثلاثي المجرد
فقط فان معرفة ان مصدر قتل يقتل قتل موقوفة على سماعه من الواضع كذالك لا بالقياس
على ان مصدر نصر ينصر نصر مثلا واما قياسية اي ثابتة بالقياس وحمل النظير على النظير
ولا تتوقف على سماعها بعينها من الواضع فاوضاعها نوعية وهي اي الهيئات القياسية
في غيره اي في غير الثلاثي المجرد من الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد فان مصادر
جميعها قياسية لا غيره وفيه اي في الثلاثي المجرد ايضا فان بعض مصادرها قياسية
كالمصدر الميمي والنوع والعدد منه مثلا معرفة ان مصدر اكرم يكرم اكراما تحصل
بالقياس على ان مصدر افعل يفعل افعال وكذا معرفة ان المصدر الميمي من نصر ينصر
منصر تحصل بالقياس على انه من فعل يفعل مفعل ولا يتوقف ذالك على سماعهما
من الواضع بعينهما فنجعل الصنف فردتين الاولى لبيان الهيئات السماعية وهي كثيرة
ترتقي الى ست وثلثين عند بعضهم او اكثر عند الاخرين كما ستطلع عليه وهي
فعل بسكون العين مع حركات الفاء الثلث كصوم بالفتح وذكر بالكسر وشغل
بالضم وكذا الترتيب فيما سياتي وانما رتبه كذالك لان مفتوح الفاء اكثر
وقوعا من الجميع ثم مكسور الفاء اكثر من مضمومه وفعلة كذالك اي بسكون العين
مع حركات الثلث مع الحاق التاء كرحمة وعفة وقوة وليس الاول للمرة والثاني
للنوع وان وافقهما الوزن ما يصاغ لهما بل المراد منهما نفس معنى الحدث
وفعلى ايضا اي كالاولين كذالك بسكون العين والحركات الثلث للفاء مع الحاق
الالف للتانيث كدعوى مصدر دعا يدعو وذكرى مصدر ذكر يذكر اي
التذكر ضد النسيان وبشرى مصدر بشرت الرجل بمعنى التبشير فجميعها غير منصرفة

منصرفة وكذا فعلان بسكون العين والحركات الثلث بالحاق الالف والنون
كشنآن بمعنى البغض في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم على ان لا تعدلوا اي لا يحملنكم
بغض قوم على عدم عدالتكم وهو ان المصدر على فعلان بفتح الفاء وسكون العين
قليل لم يسمع غيره اي غير شنآن وغير ليان بمعنى المكث في الدين مصدر لواه بدينه
اي مطل في ادائه اي تكاسل وتاخر في اداء دينه واصله لويان قلبت واوه ياء و
وادغم قال ذو رمة تريدين ليانى ارعوى وتاخرى في اداء ديني وانت مليئة
اي والحال انك ايها المرأة غنية واحسن مضارع متكلم من الاحسان يا ذات
الوشاح اي يا امرأة صاحبة الوشاح وهو بالكسر اولم وضع التشدد المرأة
بين كشحيها وعاتقها كما سبق التقاضيا بمعنى طلب الدين مفعول احسن واصله
التقاضي ثم زيد الالف للاشباع ولقلة هذا اي فعلان بالفتح والسكون يقول
المبرد في ليان ان الاصل الكسر اي كسر الفاء كعصيان كما يذكر وفتح استثقالا
للكسر مع التضعيف وقد جاء اي والحال انه قد جاء فيه الكسر وهو يؤيد ذالك
الاصل ويجوز في شنآن ايضا ان يقال انه ليس بلغة اصلية بل الاصل فيه فتح النون
كالشين كنزوان ثم اسكن للتخفيف كما قرابه اي بفتح النون في الاية الكريمة وهذه
القراة تؤيد ذالك وان كان فيه اي في شنآن بفتح الشين والنون شذوذ
مخالفة للقياس من جهة ان قياس هذا البناء اي فعلان بالفتح ان يكون
لما فيه حركة واضطراب كالخفقان والضربان هما بمعنى الاضطراب والحركة من
مكان الى اخر وقد يخص الاول باضطراب القلب وذالك للتنبيه بتوالي الحركات
في اللفظ على اعتبار الحركة والاضطراب في المعنى ولهذا صحت الواو والياء في هذا
البناء مع وجود علة ابدالهما الفا ظاهر الكاف في نزوان وميلان وقد مر ذالك في
الاشتقاق وهذا وان كان يقتضي شذوذ شنآن بفتحتين لما لم يكن في معناه
حركة واضطراب وكذا لم يذهب فيه المبرد الى ما ذهب اليه في ليان لكن
قراة الفتح وقلة سكون العين تؤيدان كون اصله كذالك فعلى هذا فعلان
بفتح الفاء وسكون العين مصدر ليس بثبت وفيه رد لصاحب المراح قليد
حيث قال وقد جاء في المصدر ما لا يكون الا فعلان بالفتح والسكون

نحو شنيت شنانا اى ابغضته قال وما العيش الاما تلذ وتشتهى وان لام فيه
ذو الشنان وفندا على فعلان بالفتح والسكون وخففت همزتها بنقل حركتها الى ساكن
قبلها وهو النون كقولهم منبولنه فى من ابوك انتهى وكعصيان عطف على قوله كشنان
وغفران بكسر الفاء فى الاول وضمها فى الثانى وفعلان بفتح الفاء والعين كما سمعت انفا من مثل الخفقان والغليان
ولم يجئ فعلان بتحريك العين الا على هذا البناء وان كانت المحتملات العقلية فيه تسعة وفعل بفتحهما اوبكسر العين
مع فتح الفاء كغرق بفتحتين من غرق فى الماء يغرق من باب علم وخنق بكسر العين من خنقه من باب علم ايضا اذا ضيق
عنقه بمثل حبل ليموت وسواى فعل بفتح الفاء وكسر العين قليل ولم يذكر لفعل بالفتح والضم مثالا لعدم مجئ المصدر
عليه وفعل بكسر الفاء وفتح العين كصغر وفعل بضم الفاء وفتح العين كهدى بمعنى الهداية من هدى
بمعنى واحد بمعنى بتحريك الياء ثم انقلب الفا ولم يجئ فيما كان فاؤه مكسورا او مضموما ان يكون عينه
مكسورا او مضموما لاستكراهم توالى الكسرتين او الضمتين او الخروج من احدهما الى الاخرى وفعلة بفتحتين
او بكسر العين مع فتح الفاء والحاق التاء كغلبة وسرقة ولم يجئ منه مضموم العين وفعال بالحركات الفاء الثلث
كطواف من طاف يطوف وصراف مصدر صرفت الكلبة تصرف من باب ضرب والكلبة مونث الكلب
اذا اشتهت الفحل اى الذكر منه وسوال من سال يسال وفعالة كذلك اى بالحركات الثلث مع الحاق
التاء بها كزهادة ودراية بمعنى العلم ودعابة بمعنى المزح وبالفاء دبنه لطيفة كفق وفعول بضمها او بفتح الفاء
ولم يجئ بكسر الفاء لثقل الخروج من الكسرة الى الضمة كدخول وقبول من قبل يقبل على حد علم وهذا اى
فعول بفتح الفاء مصدرا ايضا اى كمثل لبان وخنق قليل حتى قال ابو عمرو بن
العلا لم اسمع غيره اى غير القبول منه لكن ذكر الجوهرى الولوع مصدر ولعت به
بكسر العين كعلمت اى حرصت عليه والوزوع ايضا مصدر وزعت به بمعنى
الاغراء اى التحريض على شئ فعلى ماذكره له ثلثة امثلة وصاحب الكشاف
يجوز فى الوقود والدخول فعولان بمعنى المفعول اى الموقد والمبعد فلذا
اطلق الاول على الحطب ونحوهما مما كان على فعول بالفتح كالطهور و
الوضوء ان تكون مصادر بمعنى الايقاد والابعاد مثلا وان كان الراجح
فيها ان يكون صفة فعلى ما جوزه ليس ذلك بمنحصر فى الواحد ولا
فى الثلثة لكنه قليل ايضا وفعيل بفتح الفاء وكسر العين كعويل وهو
رفع الصوت بالبكاء ولم يجئ منه ما كان مكسور الفاء او مضمومه لما عرفت

لما عرفت وفاعل على وزن اسم الفاعل وكما يرد اسم الفاعل على صيغة
المصدر كثيرا كرجل عدل وشاهد صدق ونحو ذلك كذلك يرد المصدر
على صيغة الفاعل على قلة كقمت قائما اى قياما فقائما بمعنى القيام منصوب
منصوب على المصدرية قال الفرزدق الم ترنى عاهدت وانى جملة
حالية من ضمير المتكلم لبين رتاج قائما ومقام قائما حال من فاعل الظرف
المستقر ويجوز ان يكون بمعنى القيام على ان يكون مفعولا مطلقا لفعل
مقدر كما ذكر انفا اى لقمت بينهما قياما على حلفة متعلق بعاهدت
والحلف اليمين والتاء للوحدة وقوله لا اشتم بيان للحلف الدهر مسلما
الاول ظرف لا اشتم والثانى مفعول له ولا خارجا من فى بتشديد
الياء الى من فمى فالياء الاول علامة الاعراب والثانى للمتكلم زور
كلام فاعل لا يخرج المقدر وزور الكلام هو الكاذب والقبيح منه
كما هو عادة الشعراء اى لا يخرج خروجا يعنى ان خارجا على فاعل مصدر
بمعنى الخروج مفعول مطلق لفعل مقدر اى لا يخرج وهو عطف على لا اشتم
والا فلا وجه لنصب خارجا الرتاج بكسر الراء وبالتاء الفوقانية والجيم
الباب العظيم والمراد باب الكعبة والمقام مقام ابراهيم هنالك وحاصل المعنى
انه عاهد ربه على ان لا يقول الشعر فنقض عهده وتكلم الشعر وقال
شاعر اخر كفى بالنائى من اسماء كاف النائى بمعنى البعد فاعل كفى والباء
زائدة كما فى كفى بالله واسماء اسم مرأة اى كفاية فكاف على فاعل مصدر
بمعنى الكفاية مفعول مطلق لكفى وكان القياس كافيا لان اصله كما فى كقاض
وقاضى واعرابه مثل القاضى فى حال نصبه لفظى وفى رفعه وجره تقديرى
تقول جائنى قاض ومررت بقاض ورايت قاضيا وقد عرفت ان الكافى
ههنا فى موقع النصب فكان القياس كافيا بالاعراب اللفظى الا انه حمل
النصب على الجر لكون المنصوب فضلة فى الكلام كالمجرور فصار الاعراب
فى النصب تقديريا كما فى الجر وفاعلة بالحاق التاء الى فاعل كعافية بمعنى
دفع المضرة يقال عافاه الله عافية اى دفع مضرته وباقية بمعنى البقاء وكافية

بمعنى الكذب قال الله تعالى فهل ترى لهم من باقية اى من بقاء ومن زائدة
لاستغراق النفى وقال تعالى ليس لوقعتها كاذبة اى كذب اذ لا وجه لارادة
معنى اسم الفاعل منها كما لا يخفى ومفعول نحو ميسور بمعنى اليسر ومعسور
بمعنى العسر كقولهم وعدا لى ميسوره او معسوره اى الى يسره او عسره
ومفتون بمعنى الفتنة قال تعالى بايكم المفتون اى الفتنة هذا على تقدير
ان يكون الباء سببية ولا يقدر مضاف واما ان جعلت بمعنى فى واليه
ذهب مجاهد والفراء ويؤيده قراءة ابن ابى عيلية فى ايكم والمعنى فى اى
فرقة وطائفة منكم المفتون او قدر مضاف كما ذهب اليه الاخفش اى
بايكم فتن المفتون فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه او جعلت
زائدة كما ذهب اليه قتادة وابو عبيدة وان كان ضعيفا من حيث ان
الباء لا تزاد فى المبتدأ الا فى حسبك اى ايكم المفتون فهو بمعنى اسم المفعول
لا المصدر فدلالة الآية على ذلك ليست بقطعية ولذلك لم يثبت سيبويه
مفعولا بمعنى المصدر واما ميسور ومعسور فجعلهما بمعنى زمان يوسر
فيه وزمان يعسر فيه وان اثبت فاعلا بمعناه وقال بعضهم لانهم اكثروا
استعمال المصدر مكان اسم الفاعل فى قولهم رجل عدل واشباهه مما
جاء من المصادر فى باب الوصف للمبالغة فجاء اسم الفاعل فى المصدر
ايضا وقل ذلك فى المفعول فى مثل هذا الثوب نسج اليمن اى منسوج اليمن
فلم يجئ المفعول فيه ومفعولة بالحاق التاء الى المفعول نحو مكروهة بمعنى
الكرهة ومصدوقة بمعنى الصدق وفعولة بضم الفاء والعين كعذوبة بمعنى
الحلاوة يقال عذب الماء اى حلا وفعلة بضمها وتشديد اللام كغلبة بمعنى
الغلبة قال المراد اخذت بنجد ما اخذت غلبة وبالغور لى غر اشم طويل اشم
اى رفيع قوله بنجد اى فى نجد وهو من بلاد العرب مما يخالف الغور والغور بفتح
الغين المعجمة وسكون الواو ويطلق على البلدان التى مما يلى اليمن الى العراق وما
موصولة او موصوفة مفعول اخذت الاول واخذت الثانى صلة او صفة والعائد
محذوف اى ما اخذته غلبة اى بقهر والغلبة متعلق باخذت الاول وبالغور ظرف

ظرف لما بعده من الظرف المستقر اعنى لى غر وهى جملة حالية اى والحال ان لى
فى الغور غرا وكل فى اشم وطويل صفة غر وقال الاخر اخذوا المخاض من الفصيل
غاية فى بدلية اى بدل الفصيل وغلبة منصوب بنزع الخافض اى بغلبة او على
انه مفعول مطلق مجازى اى اخذ غلبة ظلما بدل من غلبة او بيان لها وتكتب ان قرئ
على صيغة المعروف فالساكن راجع الى ما رجع اليه ضمير اخذوا بتاويل الجماعة و
ان قرئ على صيغة المجهول فهو راجع الى المخاض للامير فيلا المخاض بفتح الميم وبا
الخاء المعجمة الحوامل من النوق جمع ناقة ولا واحد لها من لفظها بل من غير لفظها كما فى ذود
واولو واليه اشار بقوله ويقال للوحدة خلفة بفتح الخاء المعجمة والفاء حال كونهما
بينهما لام مكسورة والفصيل ولد الناقة اذا فصل عن امه فالفصيل بمعنى المفصول
من الصفات الغالبة الاسمية والافيل الابل الصغير مطلقا كابن المخاض وهو ما تمت له
سنة والفصيل عطف على ابن ونحوهما من صغار الابل اى اخذ العمال جمع عامل
والمراد هم الذين عينوا من جانب الامير لتغير الاحوال المخاض بدل الفصيل ظلما
وقهرا وكتبوا فى دفتر الحساب الافيل تلبيسا وخيانة ليفوزوا بالزيادة بين الف
الفصيل والمخاض اى ليعطوا الامير مما اخذوه مقدار الفصيل ويتخذوا لا
لانفسهم ما زاد عليه لان قيمة المخاض ازيد من قيمة الفصيل بكثير ومفعلة
بضم العين كمعونة من عان يعون عونا ومعونة اصله معونة بضم الواو ثم
نقل ضمته الى العين ومكرمة من كرم يكرم كرما ومكرمة من باب حسن يحسن
وفعالية بفتح الفاء والياء المخفف كطواعية بمعنى الطاعة وكراهية بمعنى
الكراهة هذه الهيئات الست والثلثون هى ما عند الجمهور من هيئات المصادر
السماعية وما يذكر بعد فكونها فى تلك الهيئات مختلف فيه وذكر ابن الحاجب
هنا من الهيئات اربعا وثلثين اربع منها مدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة
ولم يذكرها المص هنا لان هيئاتها قياسية والمقصود بيان السماعيات
والثلثون الباقية هى ما ذكرها المص هنا الا ستة وهى فاعل وفاعلة ومفعول
ومفعولة وفعلة بتشديد اللام وفعلة بضم العين وهى عند ابن الحاجب
من النوادر فلذا تركها واما نحو التهدار بمعنى الهدر بسكون الدال اى

اى الغليان بالفاء سينه جوشيدن يقال هدر الشراب اى غلى والتلعاب
بمعنى اللعب والترداد بمعنى الرد وكذا التجوال بمعنى الجولان بفتح التاء
في الكل مما جاء على تفعال بالفتح بمعنى اصل الفعل فقد جعلها الفراء و
غيره من الكوفيين مصادر لفعل بالتضعيف يقولون كرر تكريرا بالياء وتكرارا با
الالف وذكر تذكيرا وتذكارا فكما ان التكرار والتذكار من مصادر فعل فكذا
تلك الامثلة المذكورة وقال سيبويه لو كان الامر كذلك لصح ان يقال التهدير
والتلعيب على التفعيل كما يقال التكرير والتذكير لانه الاصل في مصدر فعل
وليس كذلك بل يقال دائما التهدار والتلعاب ونحوهما فهى كلها اى واذا كان
كذلك فالتهدار واخواته ليست بمصادر لفعل بل كلها صيغ مبنية للمبالغة
في معانى هذه الافعال فالتهدار للمبالغة في معنى الهدر والتلعاب في معنى
اللعب والترداد في معنى الرد وهكذا بقى انها من الهيئات المعدودة ههنا ام لا
الجواب انها ليست منها لان المقصود هنا بيان هيئة مصدر يشتق منه فعل
يشتمل على معناه وهى ليست كذلك بل زيد في مصدر الثلاثى المجرد زيادة
للايذان بكثرة معنى الحدث وتكريره فقالوا هدر تهدارا ورد تردادا و
ليس في فعله دلالة على هذه الزيادة والتكرار فهو ليس بجار على الفعل
كالفعيلى بكسر الفاء والعين المشدد بعده ياء ساكن ولام بالف مقصورة
يقال كان بينهم رميا اى الرمى الكثير والحثيثى اى الحث الشديد والحث
التحريض على الشىء ولا يريدون مجرد صدور الرمى والحث من الجانبين
بل مع المبالغة كما في الاول وكيفا في الثانى قال رضى الله عنه لولا الخليفى لاذنت
اى لولا كثرة اشتغال الخلافة والذهول بسببها عن تعهد اوقات الاذان
لقراءة الاذان فالخليفى على فعيلى للمبالغة في معنى الخلافة وهذا الوزن
للمبالغة في معنى المصدر باب واسع يجرى في كثير من المواد كالحجيزى
كثرة الحجز والدليلى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى كثرة
النميمة حتى جعله جار الله قياسا مطردا في الكل قال في الاقليد سئل جار الله
اهو قياسى ام مقصور على السماع فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى

فينبغى ان يكون قياسيا انتهى وقال الآخرون انه سماعى كثير وبالجملة
هو ليس من الهيئات المقصود بيانها وعد بعضهم من هيئات المصدر ا
المفعل بفتح الميم وضم العين وبهذا يصير الهيئات السماعية سبعا
وثلثين وقرأ فنظرة الى تاخير الى ميسرة بضم السين والاضافة على
ان يكون الهاء ضميرا مجرورا اضيف اليه ميسر فهو جاء على مفعل بالضم مصدر
بمعنى السعة والغنيمة والقراءة المشهورة الى ميسرة بفتح السين من
غير اضافة على ان يكون الهاء تاء تانيث فح لا يكون من هذا القبيل قال
الاخفش وهو اى كون المصدر على مفعل بالضم غير جائز لانه ليس
في الكلام مفعل بالضم بغير الهاء لا في المصدر ولا في غيره الا مكرم في قول
الشاعر ليوم روع او فعال مكرم الروع الخوف والفعال بالكسر جمع فعل
والمكرم المكرمات وكانه خبر مبتدأ محذوف اى هو لازم ليوم خوف يندفع
المضرة والخوف عن الناس او الافعال الكرم لينتفعوا المنافع ثم نذير ومعون
في قول الاخر بثين الزمى لا ان الان لزمته على كثرة الواشين اى معون
وهما اى المكرم والمعون فيهما جمعا مكرمة ومعونة على مفعلة بحذف
التاء على حد تمر وتمرة ولا نظير لهما تاكيد قوله ليس في الكلام يعنى
ليس في الكلام مفعل بالضم الا هذين الحرفين وهما ليسا بمصدرين بل
جمعا مكرمة ومعونة المصدرين بحذف التاء فليس مفعل من هيئات المصدر
وذكر في الصحاح ان المعونة بمعنى الاعانة وان المكرمة واحد المكارم وانه
يقال ارض مكرمة للنبات اذا كانت جيدة للنبات ولم يتعرض في المكرمة
بمعنى المصدر لكن في القاموس المكرمة والمكرم بضم رائهما والاكرومة بالضم
فعل الكرم وانما لم يجعل معون مما جاء على مفعول كمفتون للزوم كثرة
التغير وهو حذف الواو ونقل الحركة واذا جعل مفعلا فلا يلزم الا النقل
لكن قد جاء مهلك بمعنى الهلاك والميسر بمعنى اليسر والغنيمة ومالك
بمعنى الرسالة بضم العين في الكل فقوله ليس في الكلام مفعل غيرهما
ولا نظير لهما منظور فيه الا ان يقيد النفى بقيد على الافصح وبثين

بضم الباء الموحدة وفتح الثاء المثلث ترخيم بثينة على صيغة التصغير وحرف النداء
محذوف اى يا بثينة وهى معشوقة الشاعر وهو اى الشاعر جميل وفى القاموس
وبثينة العدوية كجهينة صاحبة جميل انتهى والزمى امر مخاطبة من لزم يلزم
ولا مفعول اى الزمى لفظ والمراد به الانكار وقوله ان لا تعليل لما سبق اى لان
لفظ لا ان لزمته وقوله على كثرة الواشين خبر مقدم والواشى هو الكثير او لاده
او الكاذب فى كلامه وقوله اى معون مبتدا مؤخر والجملة جواب الشرط واى
استفهام انكارى اى ان لزمت الانكار لا يقع اعانة ونصرة اصلا على الواشين
الكثيرين ولا يظفرون بك قال الخليل اصل هذه الهيئات كلها اى الهيئات السماعية
المذكورة للمصدر الثلاثى اخفها وهى اى اخفها وانث الضمير باعتبار ان الاخف
عبارة عن الهيئة فعل بفتح الفاء وسكون العين الاترى ايها موصولة مرفوعة
على الابتداء كانت صلتها اى اية هيئة منها وجدت والجملة الشرطية اعنى اذا
اريد الخ خبر المبتدأ والخبر مفعول الاترى بناء المرة منها يكون على فعلة بالحاق
تاء الوحدة الى فعل كجلسة فى مرة جلوس بتبديل ضمة الجيم فتحة واسكان اللام
وحذف الواو والحاق التاء وقومة فى مرة قيام بتبديل كسرة القاف فتحة وحذف
الالف واسكان الياء ورده الى اصله وهو الواو لزوال علة القلب اعنى كسرة ما
قبله وفرحة فى مرة فرح بفتحتين باسكان رائه ولا يقال فى بناء المرة منها
جلوسة وقيامة وفرحة وغير ذلك كخفقة وجهلة فى خفقان وجهالة ونحوها
وبالجملة كل هيئة من الهيئات اذا اريد بناء المرة منها فيرجع الى فعل مع الحاق
التاء اما بحذف الحرف او الحركة او تبديلها فهو مرجع للكل واصل له فان قلت
اذا كان اصل الكل الفعل فلم جعلوا الهيئات مختلفة كثيرة اجاب بقوله الا انهم
اى لكنهم ارادوا ان ينبهوا على ان اى الشان ليس المصدر مشتقا من الفعل
بل الامر بالعكس على ما هو المذهب المختار فعدلوا به اى فى المصدر عن سنن
المشتقات اى طريقها من كونها على قياس ونهج اى نسق واحد لان جميع الافعال
الماضية من الثلاثى المجرد على فعل والافعال المضارعة على يفعل واسماء الفواعل
على فاعل والمفعول على مفعول وهكذا جميع المشتقات على نسق واحد من الهيئة

من الهيئة وسلكوا بها اى فى المصادر الثلاثية مسلك ارض بالفتح وعرض
بالكسر وعرض بالضم بمعنى الجانب وجبل بفتحتين ورجل بضم العين وفخذ
بكسر العين وغير ذلك من الاسماء الغير المشتقة التى لم تكن على نسق واحد
بل على هيئات مختلفة وان كانت متوافقة فى عدة الحروف وخلاصة الجواب
وانهم قصدوا التنبيه على ان المصدر ليس بمشتق من الفعل فلم يجعلوه على
نسق واحد كالمشتقات بل على هيئات مختلفة كالاسماء الغير المشتقة
ولما ورد ان مصادر غير الثلاثى المجرد من الرباعى والمزيدات كذلك ليست
بمشتقة من الافعال فلم يجعلوها على نسق واحد وينبهوا بجعلها على هيئات
مختلفة على عدم اشتقاقها دفعه بقوله وخصوا هذا التنبيه بالثلاثى
المجرد لزيادة صلوحها بخفتها لنقل الهيئات المختلفة وحاصل الدفع ان
ذلك فرقا بين مصادر الثلاثى المجرد ومصادر غيره وانما خصوا التنبيه بما
بمصادر الثلاثى ولم يعكسوا الامر لانها لما خفت بقلة حروفها صلحت زيادة
صلوح لنقل الهيئات المختلفة واما سائر المصادر فهى ثقيلة فى انفسها فلو
عرضت لها هيئات مختلفة لتضاعفة الثقل فلذا جعلوا مصادر الثلاثى
على هيئات مختلفة دون مصادر غيره ثم هى اى الهيئات المذكورة وان كانت
سماعية لكنها لا تعرى ولا تخلو عن انواع من الضبط بوجه كلى او غالبى من
جهة لاشتراكها بين امثلة مخصوصة كليا او اكثر ما يجب الاستقراء فمنها
اى من الانواع ان الغالب فى مصدر فعل بفتح العين اذا كان متعديا الفعل
بفتح الفاء وسكون العين سواء كان عين مضارعه مكسورا او مضموما او م
مفتوحا كالضرب فيما كان مضارعه مكسور العين والقتل فيما كان مضموم العين
والملئ فيما كان مفتوحة واذا كان لازما حال كونه من غير الاصوات الفعول
بضم الفاء كالخروج من خرج يخرج من باب قتل والعدول من عدل يعدل
من باب ضرب والسنوح من سنح يسنح من باب فتح فرقوا بين اللازم والمتعدى
بزيادة الواو فى اللازم ولم يعكسوا الامر لان اللازم لاحتياجه فى التعدى الى
مفعول الى حرف جر كان اقل استعمالا فجعل له البناء الاثقل لان فعولا اثقل من فعل

بواسطة زيادة الواو مع الضمة او لانهم جعلوا الزيادة في اللازم عوضا عن
المتعدي ومن الاصوات الافعال بضم الفاء كالصراخ وهو التصويت والبناح
وهو تصويت الكلب على خلاف معتاده ومنه البكاء بالمد وانما فصله عما سبق
لانه ليس من الاصوات صريحا كالصراخ الا انه لما لم يخل البكاء في الغالب عن
الصراخ اجروه مجراه فقالوا بكى يبكي بكاء بالمد على فعال ولانه قد يخلو عن
الصراخ جعلوه كالحزن فقالوا بكى يبكي بكا بالقصر وقد جمعهما الشاعر في قوله
بكت عيني وحق لها بكاها وما يغني البكاء ولا العويل ومنها ان فعلا بفتح
العين مع ضم الفاء مختص بالمنقوص واويا كان او يائيا بمعنى انه يجي الغير المنقوص
وان جاء مصدر المنقوص على غيره كرمي يرمي رميا كهدى من هدى يهدي هداية
وهدى من باب ضرب وتقى من تقي يتقي تقى من باب علم اي اتقى واصلهما هدى
وتقى بالياء ثم قلب الفا لتحركه بعد فتحة فحذف الالف لالتقاء الساكنين منه
ومن التنوين وكذا فعل بفتح العين مع كسر الفاء مختص بالمنقوص لكن اذا كان
ماضيه مفتوح العين كشرى من شرى يشري من باب ضرب اي اشترى وقرى
بمعنى الضيافة من قرى يقري من ذلك الباب اي ضاف وهذا بخلاف صغر وكبر
وعظم فان هذه المصادر على فعل بكسر الفاء مع فتح العين مع انها ليست
بمنقوصة بل صحيحة لان عين ماضيها ليست بمفتوحة بل مضمومة لكون جميعها
من باب حسن يحسن ومنها ان فعلا بفتحتين اذا كان ماضيه مفتوح العين مختص
بالمضارع المضموم العين سواء كان متعديا او لازما كالطلب والهرب من طلب
يطلب وهرب يهرب كلاهما من باب نصر الا الغلب والجلب وصدر جلب الجرح
اي علاه الجلبة بضم الجيم وسكون اللام وهي الجليدة مصغر الجلد التي تظهر
عليه اي على الجرح عند بدو البرء البدو بضمتين وتشديد الواو الظهور والبرء
بضم الباء وسكون الراء صحة الجرح وسلامته فانهما مصدران على فعل بفتحتين
وكان عين ماضيهما مفتوحا مع ان عين مضارعهما ليس بمتعين للضم بل في الثاني
يجوز الضم والكسر في الصحاح تقول منه جلب الجرح يجلب ويجلب وفي الاول
متعين للكسر قال الله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون هذا على تقدير

على تقدير ان يكون الغلب في الآية مصدرا اصليا على فعل وقال الفراء انه في
الاصل غلبتهم فحذف التاء عند الاضافة كما حذفت تاء عدة في قوله واخلفوك
عد الامر الذي وعدوا اي عدة الامر واذا كان مكسور العين فهو مختص باللازم
كالعجب والغضب والفرح والمرح زيادة الفرح والترح الغصة كلها لوازم
من باب علم ومنها ان الغالب في الالوان الفعلة بضم الفاء وسكون العين
كالادمة والسمرة كلاهما بمعنى كذا ذكر ابن الحاجب اي جعل ابن الحاجب الادمة
والسمرة مصدرين اي الكون اسم من ادم يأدم وسم يسم من باب علم واما
الجوهري فقد قال السمرة لون الاسم وقال الادمة السمرة فعنده ليسا بمصدرين
بل اسمان للحاصل بالمصدر قال المص والظ هذا اي ما ذكره الجوهري كالحمرة
والصفرة والخفرة فان امثالها اسماء للالوان المخصوصة لا موضوعات للمعاني
المصدرية فالظ فيهما ان يكونا كذلك ومنها ان الغالب في الصنايع ونحوها
ان يكون على فعالة بالكسر كدباغة وخياطة وكتابة والمراد بنحوها ما ليس
منها لكن يشابهها كعبر الرؤيا عبارة او يضادها كبطل بطالة حمل النقيض
على النقيض كما قالوا الحيوان والموتان ومنها ان الغالب في الاضطراب ان يكون
على فعلان بفتحتين كخفقان وضربان وقدم ومنها ان الغالب في فعل
بضم العين ان يكون على فعالة بالفتح ككرم كرامة وعلى فعل بكسر الفاء وفتح
العين كعظم عظما وعلى فعل بفتحتين ككرم كرما كثيرا فمصدر فعل بضم العين
ثلثة انواع اكثر وهو فعالة وكثير وهو فعل وفعل ونادر وهو غير هذه الثلثة
قال الفراء اذا سمعت فعل بفتح العين ولم تسمع مصدره فاجعل مصدره
على وزن فعل بسكون العين لاهل الحجاز وعلى فعول لاهل نجد فان مصدره عند
الاولين على فعل وعند الاخرين على فعول ونحن نقول جعله على طبق الضوابط
اولى من جعله على طبق اللغة فان كان فعل متعديا فاجعل مصدره على فعل
كالضرب وان كان لازما فعلى فعول كالخروج كما عرفت الفريدة الثانية لبيان
الهيئات القياسية للمصدر وهي قسمان الاول مختص بما عدا الثلاثي المجرد وهو
ان لا يزاد في اوله الميم واما ما زيد في اوله الميم فليس بمختص بما عدا الثلاثي المجرد

بل هو مشترك بين الكل كما سيجي فكل باب من غير الثلاثي المجرد لمصدره هيئة
مطردة في مثله مختصة به اي بمصدر ذلك الباب اما واحدة صفة هيئة
او حال منها او اكثر مثلا لباب افعل مصدر على هيئة واحدة اعني افعالا
فهي جارية في مصدر جميع ما يكون من ذلك الباب نحو اكرم واخرج اعني
اكراما واخراجا ولباب فاعل مصدر على هيئتين اعني مفاعلة وفعالا فهما
مطردان في مصدر جميع ما يكون منه نحو قاتل وباعد اعني مقاتلة وقتالا
ومباعدة وبعادا وهكذا والضابط فيها اي في تلك المصادر ان كل باب في
اول ماضيه همزة يزاد قبل اخره الف ويكسر الهمزة فيما لم يكن الهمزة فيه
مكسورة وهو باب افعل فقط فان همزته مقطوعة مفتوحة واما ما عداه
فهمزتها همزة وصل مكسورة فلا حاجة الى كسرها في المصدر فان كانت الهمزة
للوصل يكسر اول متحرك بعدها في المصدر تبعا لكسرة الهمزة مع عدم المانع
واما ان كانت للقطع كما في الافعال فلما يلي الالف اول متحرك بعدها يمتنع
فيه الكسر ثم ان لم يلزم مما ذكرنا من كسرة الهمزة وزيادة الالف وكسر
اول المتحرك تغيير اخر اقتصر على ذلك التغيير الذي ذكرنا كما في اكرام وافتعال
واحرنجام حيث كسر همزة اكرم في الاول وزيد الالف قبل الاخر وكسر اول
المتحرك بعد همزة افتعل واحرنجم في الاخيرين وهو التاء والراء مع زيادة
الالف قبل الاخر كذلك ولم يستوجب ذلك تغييرا اخر فاقتصر عليه وان
لزم منه تغيير اخر عمل بموجب الضرورة كما في افعيلال وافعيعال مصدري
افعال وافعوعل فان الالف والواو الساكن الغير المدغم بعد الكسرة فيه
لكل من الالف والواو يجب ابدالهما ياء كما عرفت في مثل صحاري وقيل فكسر
اول متحرك بعد الهمزة في افعال وافعوعل وهو العين اوجب تغييرا اخر
اعني انقلاب الالف والواو ياء في المصدر فعمل بذلك فقيل افعيلال و
افعيعال وكما في افعلال وافعلال مصدري افعل وافعلل فان بقاء الادغام
مع تخلل الالف بين المثلين ممتنع لان الادغام انما يكون بين المثلين المتقاربين
لا المتفاصلين فزيادة الالف قبل الاخر اوجبت فيها تغييرا اخر وهو فك الادغام

الادغام وتحريك اللام الاولى في الاول والثانية في الثاني واذا قلت الادغام
بين اللام الثاني والثالث في افعلل وحرك اللام الثاني الساكن لاجل الالف
لزم ادغام الاول في الثاني لاجتماع متحركين من جنس واحد في كلمة واحدة
فزيادة الالف اوجبت في افعل تغييرا بل تغييرين اعني فك الادغام وتحريك
اللام الاول وفي افعلل تغييرين بل تغييرات اعني فك الادغام بين اللام الثاني
والثالث وتحريك الثاني وادغام الاول فيه فعمل بذلك واما ما ليس في
اول ماضيه همزة كفاعل ودحرج ونحوهما فليس له ضابط فلنعد الجميع
بخصوصياتها عدا حتى تحصل على معرفة جميع ذلك ففي افعل المصدر
افعال كاكرم على اكرام وفعل تفعيل بزيادة التاء المفتوحة في الاول والياء
الساكنة بدل التضعيف وتفعلة بحذف التضعيف وتعويض التاء عنه
كتقديم وتقدمة وتكريم وتكرمة ومهموز اللام ومعتله اي المنقوص مختصان
بالثاني اي تفعلة وكانه لثقل الهمزة المتطرفة او الواو والياء كذلك بعد الياء
الساكنة كتبرئة وتخطئة في المهموز اللام من برأته وخطئته تخطئة اي
جعلته بريئا او مخطئا وتسلية وتوصية وتسوية في المعتل اللام من سليته
تسلية ووصيته توصية وسويته تسوية ومعانيها ظاهرة فعلى هذا مثل التسلية
من الهيئات الاصلية لمصدر هذا الباب وقد جعله صاحب المفصل وابن الحاجب
ومن تابعهما فرع التفعيل فقالوا اصلها تسليا مثلا على تفعيل فحذف ياء التفعيل
وعوض عنه التاء وانما لا يجوز ان يكون المحذوف هو الياء الثانية التي هي اللام
الفعل لانه لا يحذف لام التفعيل في الصحيح وانما يحذف ياؤه نحو تكرمة ولا
الياء الباقية متحركة وياء التفعيل ساكن والساكن لضعفه بالحذف اولى ويشير
اليه المص والى رده لا يجيئان اي المهموز والمعتل على الاول اي التفعيل الا نادرا
واما المهموز اي اما مجي مصدر المهموز على التفعيل على الندرة فكما ذكره الجوهري
من انه يقال هنأته بالولاية تهنئة وتهنيئا الولاية الكون واليا والتهنية التبركة
واما المعتل فكما في قول الشاعر فهي تنزي دلوها تنزيا اصله تنزيا باليائين
ادغم الاول في الثاني اي تحركه ماخوذ من النزوان بمعنى الحركة واخره تنزي شهلة

صبيا الشهلة امراة كانت نصفا عاقلة وهى مختصة بالنسا لاتجرى على
الذكور فالمعنى ان تلك الناقة تحرك دلوها فى الاستقاء ترفعه تارة وتخفضه اخرى
بتملا ما كتحريك امراة شهلة صبيها فى ترقيصها اياه يمينا ويسارا وفعال ايضاً
اى كالتفعيل والتفعلة بكسر الفاء وتشديد العين قال تعالى وكذبوا باياتنا
كذابا اى تكذيبا قال ابن الحاجب وجاء كذابا بالتخفيف ايضا وفى فاعل مفاعلة
بزيادة الميم المضمومة فى الاول والحاق التاء بالاخر وفعال بكسر الفاء وقلب الالف
الى ما قبل اللام كقاتلة وقتال وبعضهم يقولون قيتال بالياء رعاية للالف فى
الماضى فكانهم ارادوا ان يزيدوا فى المصدر ما زادوا فى الماضى من الالف لكونه
جاريا على الفعل الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها ومراء بكسر الفاء وتشديد
العين فى مصدر مارى شاذ وفى تفعل تفعل بضم العين كتعلم وتفعال بالكسرتين
مع تشديد العين قال ثلثة احباب محب علاقة اى ههنا اولى ثلثة احباب وهى
جمع حب بالضم بمعنى المحبة والفاء فى فحب للتفصيل وحب يروى بالتنوين
وبالاضافة فعلى الاول هو مبتدأ وعلاقة خبره اى حب واحد منها علاقة وعلى الثانى
خبر مبتدأ محذوف اى احدها وكذا الكلام فى قوله وحب تملاق وحب هو
القتل العلاقة بفتح العين بمعنى التعلق والمناسبة تستعمل فى المعانى القائمة بالغير
كعلاقة المحبة والعداوة والاضافة فيها بيانية ونحوهما كعلاقة الاخوة والابوة و
البنوة وبكسره تستعمل فى الاعيان القائمة بذاتها كعلاقة السوط والسيف ونحوهما
كالرمح والسهم والسوط ما يضرب به الدابة عند الركوب عليها وبالفارسية
تازيانه وعلاقته ما يشد بها نيته مثل الحبل والاديم الملتف والتملاق التملق
وهو التودد واظهار المحبة عطف تفسير للتودد يقول الشاعر ويريد الحب
ثلثة انواع حب متعلق بالقلب موجود فى الشخص حقيقة وهو حب
العلاقة وحب ظاهرى غير حقيقى موجود فى ظاهر الشخص دون باطنه
وهو حب التملق وحب قاتل لمن ثبت هو فيه اى لصاحبه ولزيادة مدخله فى
القتل ادعى الشاعر العينية بينهما فقال هو القتل وهو العشق فانه حب مفرط
يهلك صاحبه وقيل هو حب المحاربة مع الاعداء والمكادحة وهى المشاتمة اى الشتم

يقال ماريته مراء اى جادلته
جدالا

اى الشتم من الجانبين وفى تفاعل تفاعل بضم العين كتقاتل وفى انفعل
انفعال كانخلال مصدر انخل وفى افتعل افتعال كاختلال مصدر اختل و
فى افعل بتشديد اللام افعلال كاحمرار مصدر احمر وفى استفعل استفعال
كاستقبال وفى افعوعل افعيعال كاعشيشاب مصدر اعشوشب وقلعه
وفى افعول افعوال كاعلواط اى اللزوم يقال اعلوطنى اى لزمنى كما تقدم
وفى افعال افعيلال كاحمرار مصدر احمار وفى فعلل فعللة كغربلة وهى تمييز
جياد الحنطة ونحوها عن زيوفها بالة مخصوصة تسمى غربالا ويجى الغربال
بمعنى الغربلة كما يذكره وفعلال بكسر الفاء فقط اى لا بفتحه ان لم يكن مضا
مضاعفا كغربال يقال غربل غربلة وغربالا وان كان مضاعفا بان يجانس
الاول مع الثالث والثانى مع الرابع فبه اى فيجى مصدره على فعلال بالكسر
وبالفتح ايضاً كزلزال وسلسال مصدرى زلزل وسلسل فانهما جاءا بالكسر
والفتح والزلزال تحرك الارض والسلسال جريان الماء فى الاقليد فعللة فى مصدر
فعلل اكثر وفعلال هو القياس ثم ان الاصل فى مصدره فعلال بالكسر الا انه قد
يفتح اذا كان مضاعفا لاجل التضعيف اذ فيه ثقل وفى الفتحة خفة ولو كان
للفتحة اصالة لفتح فى غير المضاعف فلما لم يقل سرهاف بالفتح كما قيل به فى زلزال
علمنا ان الفتح للتضعيف وفى تفعلل تفعلل بالضم كتدحرج وفى افعنلل
افعنلال كاخرنجام وفى افعلل افعلال كاقشعرار وانما عددناها اى مصادر
غير الثلاثى المجرد كلها مع شهرة بعضها كانفعال واستفعال ولزوم تكرار فى
البعض كافعال وافتعال وافعلال وافعيعال حيث ذكرت فى ضمن الضابط
لانتظام الكلام فى بيان المصادر بحيث لا يقع طفرة من بعضها الى بعض ثم
لا يخفى عليك حال مصادر الملحقات بالرباعى ومزيداتها فانها كمصادر الرباعى
ومزيده مثل جورب جوربة وجرابا وشيطن شيطنة وشيطانا وتجورب تجوربا
وتشيطن تشيطنا واسلنقى اسلنقاء وهكذا كما احطت بها علما هذه هى الهيئات
الاصلية لهذه المصادر وما يتوهم مما سواها انه مصدر لبعض تلك الابواب لوقوعه
موقع مصدره كما فى كلمت كلاما وسلمت سلاما حيث وقع كلاما موقع

يقال سرهف الصبى وسرعفه
احسن غذاءه

تكليما وسلاما موقع تسليما فتوهم انهما مصدران لكلمت وسلمت ايضا
وامثال ذلك قال الله تعالى وسرحوهن سراحا جميلا بوقوع سراحا موقع
تسريحا بمعنى التطليق وقال الله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا بوقوع نباتا
موقع انباتا فتوهم ان السراح مصدر سرح كالتسريح والنبات مصدر
انبت كالانبات فالاولى خبر ما ان تجعل تلك الكلمات اسماء المعاني مصادر
تلك الافعال كسبحان بمعنى التسبيح لا ان تجعل مصادرها اصطلاحية
فالكلام اسم بمعنى التكليم والسلام بمعنى التسليم والسراح بمعنى التسريح
والنبات بمعنى الانبات والفرق بين اسم المصدر والمصدر الاصطلاحي
بعد اتحادهما في المعنى ان الثاني يشتق منه الفعل دون الاول ويمكن ان تؤول
بان التقدير واجعلوهن سارحات سراحا والله جعلكم نابتين من الارض
نباتا وكذا في غيرهما وحاصل هذا التاويل ان الاسماء المذكورة مصادر ام
اصطلاحية الا انها ليست بمصادر لا نفس تلك الافعال المزيدة بل لما تضمنها
من الافعال الثلاثية فان التسريح بمعنى جعل المرأة سارحة اى طالقا والانبات
جعل الشئ نابتا والتكليم جعل الشخص كليما والتسليم جعله سليما فالاسماء
المذكورة مصادر لما هو مفعول ثان للجعل من الثلاثيات المجردة لا نفس
المزيدات لكن هذا التاويل لا يخلو عن تكلف فلذا قال ويمكن ان يؤول وذلك
اى التاويل باحد الوجهين لانها اى تلك الكلمات خارجة عن نهج مصادر المزيدات
وهو عدم اشتراك شئ منها اى من مصادرها بين بابين من ابوابها اى المزيدات
يعني ان مصادر المزيدات لا بد ان لا تكون مشتركة بين بابين او اكثر من
ابوابها بل يكون مصدر كل باب مختصا به كالافعال لافعل والتفعيل لفعل
ونحوها مع ان تلك الاسماء مشتركة بين التفعيل كما في كلمت وسلمت وسرحوا
وبين الافعال كما في انبتكم واما العطاء في قول القطامي اكفرا بعد رد الموت
عني وبعد عطائك المائة الرتاعا الهمزة للانكار وكفرا مفعول مطلق
لفعل مقدر اى اكفر كفرا والظاهر ان العطاء بمعنى الاعطاء والمائة منصوب
على انه مفعوله والرتاع سيذكر وحاصل المعنى انا لا اكفر بنعمتك بعد ردك

بعد ردك الموت عني وبعد عطائك اياى المائة الرتاعا فكانه قيل قد عرفنا
عرفنا تاويل الكلمات السابقة فماذا نقول في عطاء في هذا البيت حيث جرى
مجرى اعطاء في نصب المفعول وهو المائة فهل هو مصدر من باب اعطى يعطى
كاعطاء ام فيه تاويل ايضا فاجاب بقوله فالوجه فيه بعد اعماله النصب
في المائة يعني ان العطاء فيه اسم بمعنى ما يعطى به كما هو الاصل لا بمعنى
الاعطاء حتى يرد ذلك واما عمل النصب في المائة فغير مسلم بل هو مجرور
على انه بدل من العطاء او بيان له وبعد تسليم ذلك فالوجه فيه ان يقال
اصله الاعطاء حذف منه الهمزة وحرك العين بفتحة على غير القياس مع
لا يكون مصدرا اصليا لافعل بل مغيرا من مصدره الاصلي اعني الاعطاء
وسيجئ انه يتفرع على الهيئات الاصلية المصدرية هيئات اخر فلا اشكال
او يقال استعمله الشاعر في معنى الاعطاء مجازا فان الاعطاء اعني ما يعطى
اثر مترتب على الاعطاء بالمعنى المصدري فيكون من ذكر المسبب او الغاية
وارادة السبب او ذى الغاية فالتاويل في العطاء غير التاويل فيما سبق والا
فهو اسم علة للجزاء اقيمت مقامه اى لو لم يؤول العطاء باحد هذين التاويلين
لا يصح نصبه للمائة لانه اسم لما يعطى لا بمعنى المصدر اعني الاعطاء حتى يعمل
عمل النصب كالسلام والكلام اى كما يكون الكلام والسلام اسمين لمعنى المصدر
كما عرفت فالتشبيه في المنفي لا النفي والرتاع بالكسر جمع راتع يقال رتعت
الماشية اى اكلت ما شاءت والظاهر ان المراد بها في البيت الابل ثم يتفرع
على هذه الهيئات القياسية المصدرية هيئات اخر باعلال وادغام او نحوهما
نحو ان يقال في مصدر افعل واستفعل اذا كانا معتلي العين افالة واستفالة
بحذف العين والحاق التاء كاقالة واستقالة بالقاف فيهما من اقلت البيع فسخته
واستقلته طلبت فسخه اصلهما اقيال واستقيال لانه اذا حذف العين
بالاعلال لما مر وسيجئ بتمامه من انه لما اعل في ماضيهما ومضارعهما كما قال
يقيل واستقال يستقيل لكون اصولها اقيل يقيل واستقيل يستقيل
اعل فيهما حملا لهما على الماضي والمضارع فنقل حركة الياء الى ما قبله من الصحيح

الصحيح الساكن فالتقاساكنان وهما الالفان فسقطت الاولى منهما اذ في
اسقاط الثانية ابطال البناء هذا هو المختار وعند بعضهم الساقط هي الثانية
لان الزيادة بالسقوط اولى والتغيير الى الاطرف اسبق وبالجملة لما حذفوا
عينهما جبروا نقصه بالحاق التاء فصار اقالة واستقالة وصاحب المفصل
لم هنا استفعل مع ان ذكره انسب وجعل معتل اللام من فعل كتفرية وتسلية
من هذا القبيل اى من الهيئات المتفرعة بان يقول ان اصله تفري باليائين
على تفعيل فحذف العين وعوض عنه التاء كما مر وليس بسديد لان مثل هذا
على تفعلة كتكرمة وقد عرفت انها هيئة اصلية لمصدر هذا الباب اى باب التفعيل
فلاحاجة الى ارتكاب الحذف والتعويض بلا موجب فان قلت قد جعلت
مثل الاقالة والاستقالة من متفرعات الافعال والاستفعال فليجعل مثل
مثل التفرية والتسلية من متفرعات التفعيل والا فما الفرق بينهما قلت
الفرق الاقالة والاستقالة مختصان بالمعتل العين من الافعال والاستفعال
واما في غيره فلا يجئ مصدرهما الا على افعال واستفعال كاكرام واستخراج
فالانسب ان يجعلا اصليين ويجعل الاقالة والاستقالة فرعيين لهما
واما التفعلة فليست بمختصة بالمعتل اللام بل يجئ فيه كالمثالين المذكورين
وفي غيره كالتفعيل مثل تكرمة وتقدمة فالاولى ان يجعل هي اصلا كالتفعيل
وقد يجئ مصدر افعل من المعتل العين هذا اى اقالة بدون التاء بل بحذف
العين فقط كما في قوله تعالى واقام الصلوة من اقام يقيم اقامة واقاما وفي
قولك ارايته اراء من ارى يرى ارادة واراء اصلهما اقوام وارءاء نقل حركة
الواو والهمزة الى ما قبلها فحذف لدفع التقاء الساكنين وانما ترك التعويض
في افعل دون فعل على ما هو المختار عند صاحب المفصل لان في ترك التعويض
في فعل جعل الباء عرضة للتحريك في النصب وللحذف في الرفع والجر مع ما فيه
من الاجحاف بالكلمة بالجمع بين الحذفين بخلاف نحو اقام واراء وانما يكون
ترك التعويض في افعل عند وجود الاضافة كما في الاية كانهم جعلوا المضاف اليه
عوضا واما ارايته اراء فشاد لا يعمل عليه ونحوان يقال في مصدر تفعل اذا كان

اذا كان معتل اللام تفع بكسر العين وحذف اللام كترج وتمن في مصدر
تمنى يتمنى وترجى يترجى اصلهما ترجي وتمني كتفعل بالضم كسر العين
لئلا يلزم الانتقال من الضمة المحققة الى الكسرة المقدرتين لكون الياء بمنزلة
الكسرتين واستثقلت الضمة على الياء فالتقاساكنان الياء والتنوين
فحذف الياء وفي مصدر تفاعل تفاع بكسر العين وحذف اللام ايضا كتعا
كتعاد من تعادى يتعادى اى اظهر العداوة وتماد من تمادى يتمادى اى
تطاول اصلهما تعادى وتمادى كتفاعل فاعلا كما سبق وفي مصدر افعل
اهفال بزيادة الهاء قبل الفاء وحذف العين كاهراق مصدر اهراق يهريق
في اراق يريق على ما مر مفصلا في الاشتقاق واسفال بالكسر بزيادة
السين قبل الفاء وحذف العين كاسطاع مصدر اسطاع بفتح الهمزة
يسطيع بضم الياء بزيادة السين في افعل على خلاف القياس والاصل اطاع
يطيع وكذا اى اسطاع بالكسر مصدر اسطاع بكسرة الهمزة يسطيع
بفتح حرف المضارعة والاصل استطاع يستطيع استطاعا على حذف التاء
على خلاف القياس استثقالا له مع الطاء واستشهد في مجئ اسطاع
في اسطاع فقال قال الله تعالى فما اسطاعوا بهمزة الوصل اى فما استطاعوا
ان يظهروه وما استطاعوا له نقبا الاستطاعة القدرة والنقب كا
النقب لفظا ومعنى يقال نقب الجدار اى ثقبه وبمعنى الطريق في الجبل
فالاسفال يجئ مصدرا لافعل بزيادة السين ومصدرا لاستفعل
بحذف التاء وهما مع الاهفال من المصادر المتفرعة السماعية وما سبق
من المتفرعات القياسية وهذا التفريع منته الى غير ذلك مما يطلعك
عليه اى المصادر الفرعية التي يطلعك عليها تتبع موارد استعمالاتهم
كما في السماعيات وقواعد اصطلاحاتهم كما في القياسيات بالكسر و
التشديد في فعال بالتخفيف مصدر فاعل كمارى مراء وكاقطعال في اف
افعال مثل اضطراب وغير ذلك وقد سبق بعض ذلك فتذكر **القسم الثاني**
وهو مشترك بين الثلاثي المجرد وغيره ان يزاد الميم في اوله اى المصدر ويسمى

ذلك مصدرا ميميا وهو في غير الثلاثي المجرد على نمط بفتحتين اي اسلوب مضبوط مطرد في جميع الامثلة وهو ان يكون من كل باب على وزن اسم مفعوله اي اسم مفعول ذلك الباب وستعرفه واما في الثلاثي المجرد من غير المعتل الفاء فالاكثر في مصدره مفعل بفتحتين سواء كان صحيحا او معتل العين او اللام وسواء كان مضاعفا او مهموزا او غيرهما وسواء كان مضارعه مضموم العين او مكسوره او مفتوحه حتى حكم ابن الحاجب بكونه قياسا مطردا في الكل بل جعله قياسا على الاطلاق شاملا لمعتل الفاء ايضا وان اعترضوا عليه في هذا التعميم كمقتل من يقتل بضم العين ومضرب من يضرب بكسر العين واما اسماء الزمان والمكان فيجيئان من مثل يضرب على مضرب بالكسر كما سيجيء ومرد من رد يرد من المضاعف ومعاش من عاش يعيش من المعتل العين والمرمى والمال والمفتح وقد يجيء بكسر العين كما في قوله تعالى اليه مرجعكم اي رجوعكم واليه المصير اي الصيرورة وانما لم يحملا على اسم الزمان او المكان اذ لا يبقى ح لكلمة الى معنى قال الرضي وقد يجيء في الناقص المفعل بالكسر مصدرا بشرط التاء كالمعصية والمحمية قال سيبويه في حتى مطلع الفجر بالكسر اي طلوعه وقد جاء بالفتح والكسر محمدة ومندمة وبالكسر والضم المعذورة وقد جاء بالتثليث مهلك ومهلكة وجاء بالكسر وحده المقبل والميسر والمرجع والمصير وامثالها ومن المعتل الفاء عطف على قوله من غير المعتل الفاء يائيا كان مطلقا او واويا حذف الواو من مضارعه فمصدره ومفعل بكسر العين كميسر من يسر ييسر وموعد من وعد يعد من باب ضرب وموضع من وضع يضع من باب فتح وسيجيء ان اسمي الزمان والمكان من ذلك المعتل على مفعل بالكسر ايضا الا ما جاء من قولهم دخلوا موحد موحد اي واحد واحد فانه من المعتل الفاء الواوي وقد حذف الواو من مضارعه حيث يقال وحد يحد مع انه على مفعل بفتح العين فهو شاذ وفيه ان الكلام في المصدر الميمي وموحد ليس بمصدر ولا اسم زمان او مكان بل هو من الصفات بمعنى الواحد معدول عن واحد واحد ولذا لم ينصرف فلا معنى للاستثناء اللهم

اللهم الا ان يحمل على الانقطاع او يقال انه منقول عن المعنى المصدري لكن لا يبقى في بينه وبين مثل موظب كثير فرق واما نحو مورق وموظب على مفعل بالفتح من ورق يرق ووظب يظب فمن جاء من المعتل الفاء الواوي الذي حذف الواو من مضارعه على مفعل بالفتح فاعلام منقوله معدولة عن المصادر او عن اسماء الزمان والمكان فلذا منعنا عن الصرف وخرجت عن نهج القياس الاول علم ملك من ملوك الروم والثاني علم موضع معين من الارض لا اعتبار لها كثير اعتبار في القواعد وانما كثيرة الاعتبار فيها بالمشتقات من الافعال والصفات والمصادر وامثالها فلا نقض بها على الضابط المذكور وان ثبت الواو في مضارعه اي مضارع المعتل الفاء الواوي او كان مع ذلك اي مع كونه معتل الفاء معتل اللام ايضا سواء كان الواو ثابتا في مضارعه او محذوفا فالمصدر مفعل بالفتح كموجل من وجل يوجل من باب علم وموجع من وجع يوجع من باب فتح فحيث ثبت الواو في مضارعهما جاءا على مفعل بالفتح والمولى من ولي يلي اي قرب واتصل والموعى من وعى يعي اي حفظ جاءا بالفتح لكونهما معتلي اللام ايضا لكن في الموجل خلاف قال سيبويه من قال في مضارعه يوجل من غير اعلال واوه قال في المصدر موجل بالفتح ومن قال فيه ييجل او ياجل بقلب واوه ياء او الفا قال في المصدر موجل بالكسر وذلك لانه لما اعل واوه بالابدال شبه واوه بواو يعد الذي اعل بالحذف فكما قيل في مصدره موعد بالكسر قيل في مصدر وجل موجل كذلك ثم ان مما يناسب ان يذكر في مباحث المصدر انه موضوع لنفس الحدث اي لذات المعنى القائم بالغير من غير اعتبار وحدته ولا كثرته فان الضرب مثلا موضوع لنفس الحدث المخصوص من غير ان يلاحظ معه انه واحد او كثير واشار بالتوصيف الى بيان ذلك فقال الذي هو جزء معنى الفعل الاصطلاحي لما عرفت غير مرة ان الفعل موضوع لمجموع الحدث والزمان والنسبة ولا شبهة ان في ضرب مثلا من الافعال ليس دلالة اصلا على وحدة حدث الضرب او تعدده لا شخصا ولا نوعا مفعولان

يقال ورقت الشجرة ارقها ورقا من باب ضرب اخذت ورقها ووظب على الشيء وظوبا من ذلك الباب دام عليه
منه

مطلقا من الوحدة والتعدد اى لا على وحدته الشخصية او النوعية ولا على
تعدده الشخصى او النوعى بل انما يفهم من قولنا ضرب زيد انه صدر من زيد
فى الزمان الماضى ماهية الضرب لا انه صدر منه ضرب واحد بالشخص او بالنوع
او متعدد كذلك فكذا فى المصدر ليس دلالة على وحدة الحدث او كثرته بل انما يدل
على ماهية معراة عن الدلالة عليهما صالحة لكل منهما فيستفاد ذلك من الخارج
ولهذا لا يثنى المصادر ولا تجمع لانها دالة على الماهيات المعراة عن الدلالة على
التعدد والتثنية والجمع يستلزمان الدلالة على التعدد فلا يقال جلست جلوسين
او جلوسات الا ان يقصد النوع او العدد لكن قد يراد منها الوحدة او التعدد
فيلحق بها علامة تدل على ذلك فان اريد بها الوحدة الشخصية وهى التى يكون
موصوفها شخص غير قابل للشركة بين الكثيرين كزيد وعمرو وهذا الضرب وذلك
الضرب يلحق باخره تاء التانيث فيقال فى الثلاثى المجرد الذى لا تاء فيه اذا
قصد به الوحدة الشخصية فعلة كضربة وقتلة اى واحد من افراد الضرب او
القتل وذلك لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بين الجنس والوحدة
بالتاء نحو تمر وتمرة وتفاح وتفاحة كذلك يفرق بين المصدر المطلق والوحدة
منه بالتاء ويسمى تاء الوحدة الشخصية ويقال لها اى لهيئة المصدر الذى لحقه
ذلك التاء بناء المرة لكونها بناء وصيغة دالة على مرة ووحدة من مرات الحدث
ولا يجىء بناء المرة من هذا الثلاثى اى المجرد الذى لا تاء فيه على غير هذه الهيئة
اعنى فعلة بفتح الفاء وسكون العين مع التاء بل لا يجىء من كل ثلاثى كذلك الا
عليها سواء كان مصدره على فعل او فعول او فعال او نحوها لانه لما كان الثلاثى
مطلوبا فيه الخفة باصل الوضع رد مصدره الذى تاء فيه الى اعدل الاوزان وهو
فعلة فان كان فيه زائد يحذف كلها ليصير على بناء فعلة تقول فى خرج خروجا
وقام قياما خرجة وقومة كما مرت اليه اشارة فيما نقل عن الخليل من ان اصل هذه
الهيئات كلها اخفها وهو فعل فلذا يرجع الجميع اليه عند بناء المرة كما عرفت
ونحو اتيته اتيانة ولقيته لقاءة قليل لانهما من الثلاثى المجرد الذى لا تاء فى
مصدره اذ مصدرهما اتيان ولقاء وكان القياس ان يقال فى بناء المرة منها اتيته

منها اتية اتية ولقيته لقية كفعلة فعلة مع انه لم يغير هيئة مصدرهما فمثلهما
شاذ قيل قال الرضى ويجىء اتية ولقية على القياس قال ابو الطيب لقيت
بدرب القلة الفجر لقية شفت كمدى والليل فيه قتيل وان اريد به الوحدة
النوعية وهى التى يكون موصوفها نوعا كليا قابلا للاشتراك بين كثيرين
كالانسان والفرس وكالضرب الشديد وجلوس الحسن بكسر الفاء اى فعلى فعلة
ايضا لكن بكسر الفاء منها ويسمى هذا التاء تاء الوحدة النوعية والصيغة
بناء النوع فيقال جلسة بالكسر اى نوع من الجلوس الحسن مثلا وورد فى
الحديث من مات ولم يعرف امام زمانه فقد مات ميتة جاهلية اى نوع
من الموت وهو موت من مات فى زمان الجاهلية وسوء الموت السيئ قال الرضى
ويكسر الفاء للنوع نحو ضربته اى ضربا موصوفا بصفة وتلك الصفة اما ان تذكر
نحو حسن الركبة وسيئ الميتة وجلست جلسة حسنة او تكون معلومة بقرينة
الحال كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه فى البلد اى عذر
بليغ وقد لا يكون الفعلة مرة والفعلة نوعا كالرحمة والنشدة وان كان غير الثلاثى
المجرد سواء كان ثلاثيا مزيدا او رباعيا مجردا او مزيدا يلحق به التاء عند قصد
الوحدة الشخصية او النوعية حال كونه واقعا على هيئة من غير تغيير لها بحذف
حرف وتبديل حركة كاكرمته اكرامة اى اكراما واحدا او اكراما عظيما واستخرجته
استخراجة وتدحرج تدحرجة والفرق بين قصد المرة وقصد النوع فيها اما با
القرائن او بالتوصيف نحو اكرامة واحدة او جميلة والتوصيف اكثر وانما لم يرد غير
الثلاثى المجرد الى اعدل الاوزان لانها ليست موضوعة على الخفة فلا يستنكر فيها
الثقل العارض ثم اعلم انه ان جاء للرباعى وذى الزيادة مصدران احدهما اشهر
فالوحدة على ذلك الاشهر دون الغريب تقول دحرج دحرجة واحدة ولا تقول
دحراجة وكذا لا تقول قاتلت قتالة ولا كذبت كذابة ما ذكر من الحاق تاء
الوحدة بالمصدر فى بناء المرة او النوع فيما لا تاء فيه كالامثلة المذكورة وان
كان فيه التاء ثلاثيا مجردا كان او غيره فوحدته اى لا يلحق به تاء الوحدة
ح بل يبقى على هيئة مع تائه ووحدته تستفاد من خارج من قرائن حالية

الدرب الاعتبار والكمد
بكسر الميم الحزين منه

ها حرف تنبيه وتا اسم اشارة
مؤنث ذا وهو اسم ان و
عذرة خبرها وتاه فعل ماض
اى تحير منه

او مفالية مثل رحمة واحدة واستفادة واحدة في المرة ورحمة واسعة واستفادة حسنة في النوع وكذا نشدة واحدة او لطيفة فتاء نحو المعيشة
والمعجزة بفتح الميم بمعنى العجز من المصدر الثلاثي المجرد الذي فيه التاء
ليس للمرة بل هما بمنزلة العيش والعجز مطلقا من غير قصد وحدة ولا كثرة
لكون التاء من اصل المصدر وكذا نحو المكالمة والدحرجة من مصدر الثلاثي المزيد
او الرباعي الذي فيه التاء ليس للمرة بل هما بمنزلة الكلام والدحراج مطلقا
وخلاصة ذلك ما قال بعض الافاضل ان الفعل الذي يراد بناء المرة او النوع منه
اما ان يكون ثلاثيا او رباعيا اما الثلاثي فاما ان يكون مجردا او مزيدا فيه اما المجرد
فاما ان يكون في مصدره التاء اولا فان لم يكن في مصدره التاء وهو الثلاثي المجرد الذي
لا تاء فيه فالمرة منه على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر وان كان فيه التاء وهو
الثلاثي المجرد الذي فيه التاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق القرائن كنشدة
واحدة اي طلب واحد ونشدة لطيفة فالاولى للمرة والثانية للنوع واما البواقي
وهي الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه فان كان في مصدره التاء فالمرة
والنوع على مصدرها المستعمل والفارق القرائن ايضا نحو استقامة ودحرجة
واحدة او حسنة وان لم يكن فيه التاء فالبناء على مصدره مزيدا فيه التاء نحو
انطلاقة ودحرجة واحدة او حسنة هذا وقال الرضي والذي ارى انك ترد
ذا التاء ايضا من الثلاثي الى فعلة في بناء المرة فتقول نشدت نشدة بفتح النون
وغير الثلاثي المجرد تخليه على حاله سواء كان رباعيا كدحرجة او ذا زيادة
كانطلاق واخراج وتدحرج فان لم يكن فيه التاء زدتها نحو اكرمت اكرامة
وان كانت فيه تاء خليتها نحو عزية تعزية اي واحدة والاكثر الوصف في
مثله بالوحدة لرفع اللبس نحو عزيته تعزية واحدة ولو قلنا بحذف تلك التاء
والمجيء بتاء الوحدة فلا باس وان اريد بها التعدد عطف على قوله فان
اريد بها الوحدة اي وان اريد بالمصادر التعدد الشخصي او النوعي تثنى
وتجمع على حسب الهيئات اي حال كونها واقعة على قدر الهيئات التي
فصلت من هيئات مصادر الثلاثي المجرد وغيره تقول جلست جلوسين

جلست جلوسين وجلوسات وافدت افادتين وافادات واستفدت
استفادتين واستفادات وانطلقت انطلاقتين وانطلاقات وعلى هذا

مطلب صنف ثاني

فقس **الصنف الثاني** لبيان هيئة اسم الفاعل وهو ما اشتق من المصدر
للدلالة على ما قام به معناه اي معنى المصدر وهو الحدث من حيث انه قام
به المعنى بوجه الحدوث اي قياما ملابسا بطريق الحدوث والتجدد اي
الوجود بعد ان لم يكن كالضارب فانه مشتق من المصدر الذي هو الضرب
ليدل على ذات قام بها حدث الضرب على وجه الحدوث بان يكون اتصافها
معدوما اولا ثم يصير موجودا وقد اخذ المص في تعريف اسم الفاعل و
امثال المصدر والفعل كما اخذ ابن الحاجب لما يرد على ظاهره انه ان اريد به
الفعل الاصطلاحي فالاسماء المذكورة ليست بمشتقة منه بل من المصدر
كما هو الان يبنى على المسامحة وان اريد به الفعل اللغوي اعني الحدث كما حمله
المولى الجامي عليه فالاسماء المذكورة مشتقة من الالفاظ المصدرية لا من
الاحداث التي هي مدلولاتها الا ان يكون معنى ما اشتق منه ما اشتق منه الدال
عليه واما على ما ذكره المص فلا اعتبار وايضا قد احسن في اقامة ما بدل من
لان ما جهل امره بذكر بلفظ ما واحترزنا بالقيد الاخير وهو بوجه الحدوث
عن الصفة المشبهة مثل حسن فانها ليست بدالة على قيام الفعل بوجه الحدوث
بل بمعنى الثبوت وستقف عليها اي على الصفة المشبهة وعلى تفصيل معنى
الثبوت والحدوث واما بواقي الاسماء فخارجة بقوله للدلالة على ما قام به
معناه اما خروج اسم المفعول واسماء الزمان والمكان والالة فظاهر لانها
ليست بدالة على ما قام به المعنى بل الاول على ما وقع عليه المعنى والثاني والثالث
على ما وقع فيه والرابع على ما كان آلة ووسيلة له وكذا افعل التفضيل الذي
بني للمفعول كاشهر بمعنى المشهور زيادة شهرة فانه يدل على الوقوع لا على
القيام فخروجه عن التعريف ظاهر ايضا واما خروج افعل التفضيل الذي بني
للفاعل مثل زيد اعلم الناس فلان المراد الدلالة على قيام اصل المعنى دون زيادته
كما هو المتبادر وافعل التفضيل المذكور يدل على قيام اصل المعنى كالعلم

مع زيادة لكن ح يخرج عن التعريف صيغ المبالغة من اسم الفاعل كضراب و
ضروب فانها تدل على قيام المعنى مع زيادة ايضا الا ان يلتزم انها ليست من
افراد اسم الفاعل بل هي حاصلة من تغيير صيغته كما يؤيده قوله وكثيرا ما يغير
الى فعال الخ فلا باس بخروجها عن التعريف ولا يرد نحو الكائن والمدبر مستعملين
لله تعالى لان اصل اشتقاقهما ووضعهما للحدوث دفع سوال هو انه لما اخذ
قيد الحدوث في التعريف خرج عنه الكائن والمدبر والعالم وامثالها من اسماء
الفواعل التي دلت على صفات الله تعالى لانه لما كان صفات الله تعالى قديمة لذاته
فالاسماء المذكورة ليست بدالة على الحدوث بل على الثبوت فلا يكون التعريف
جامعا وحاصل الدفع ان المعتبر في التعريف هو الدلالة على الحدوث بحسب
اصل الاشتقاق والوضع والاسماء المذكورة كذلك واما اطلاقها عليه تعالى
فليس بحسب اصل الوضع بل باعتبار تجوزها في معنى الثبوت وان انقلب
هذا التجوز الى حقيقة عرفية فح داخلة في التعريف وهيئة الاصلية في الثلاثي
المجرد مطلق فاعل بكسر العين وزيادة الالف كناصر وضارب واما مثل قاض
وشاك وقائل وماد فمن المتفرعات بمثل اعلال او ادغام وكثيرا ما يغير صيغة
فاعل الى فعال او فعول بفتح الفاء فيهما او مفعال بكسر الميم للمبالغة اي لقصد
المبالغة في معناه قال الله تعالى انه كان غفارا اي غافرا للذنب زياده مغفرة
وقال الله تعالى انه اي الانسان كان ظلوما جهولا اي ظالما جاهلا زيادة ظلم
وجهل وتقول انه لمضياف اي كثير الضيافة وقد يغير الى فعيل كعليم اي المبالغ
في العلم والى فعل بفتح الفاء وكسر العين كحذر اي المبالغ في الحذر وتسمى هذه
اوزان مبالغة اسم الفاعل وفي غيره وهيئة الاصلية في غير الثلاثي المجرد على
هيئة مضارعه المعروف بعينها قائما مقام حرف المضارعة ميم مضموم سواء
كان حرف المضارعة مضموما اولا الا فيما كان في ماضيه تاء زائد وقد
عرفت انها راجع اليهما والتانيث باعتبار الخبر اعني ثلثة ابواب تفعل
وتفاعل وتفعلل فان فيها تغير فتحة ما قبل الاخر الى الكسرة ايضا اي
كما اقيم الميم المضمومة مقام حرف المضارعة وذلك اما لطرد الباب او للفرق

او للفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من تلك الابواب فان اسم المفعول
منها بل من جميع ما عدا الثلاثي بفتح ما قبل الاخر لكونه جاريا على هيئة المضارع
المجهول كما سيجيء ولكون الفتحة اخف واستعمال المفعول اكثر فيقال
في اسم فاعل يكرم من الثلاثي المزيد مكرم وفي يدحرج من الرباعي المجرد
مدحرج وفي يقشعر من الرباعي المزيد مقشعر اصله مقشعرر على
هيئة المضارع المعروف قائما الميم المضمومة بدل الباء في الكل وفي يتفضل
من التفضل متفضل وفي تدحرج من التفعلل متدحرج وفي يتباعد متباعد
ولو ذكر هذا ايضا لكان اولى بتبديل فتحة ما قبل الاخر الى الكسرة ايضا
في الكل وبين هذه الامثلة تفاوت من وجه وهو ان حرف المضارعة الذي اقيم
الميم المضمومة مقامه مضموم ايضا في الاولين ومفتوح في الاربعة الاخيرة

مطلب صنف الثالث

الصنف الثالث لبيان هيئة اسم المفعول وهو ما اشتق من المصدر شامل
للمحدود وغيره وقوله للدلالة على ما وقع عليه معناه من حيث انه وقع عليه
كالمضروب فانه مشتق من الضرب ليدل على ذات ما وقع عليه الحدث
من حيث هو كذلك يخرج ما عدا المحدود اما خروج ما عدا افعل التفضيل
المبني للمفعول فظ اذ ليس شيء منها يدل على ما وقع عليه المعنى بل بعضه
على ما قام به كاسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل المبني للفاعل
وبعضها على ما وقع فيه كاسمي الزمان والمكان وبعضها على ما وقع به كاسم
الالة واما خروج افعل التفضيل المبني للمفعول كاشهر واعرف فلان المراد
الدلالة على ما وقع عليه اصل الفعل دون زيادة ومثل الاشهر يدل على ما وقع
هو عليه مع زيادة وقد عرفت نظيره وهيئة الاصلية في الثلاثي المجرد مفعول
بزيادة الميم المفتوحة بدل حرف المضارعة والواو المدة بعد العين كمنصور
ومضروب ومثل مبيع ومعزو من المتفرعات ولا يختلجن في وهمك نهي
غائب من اختلج يختلج الحق باخره نون المشددة للتاكيد وفاعله قوله انهم اي لا يوقع
الخلجان في وهمك البتة معترضا على ما قلنا من ان هيئة الاصلية في
الثلاثي المجرد مفعول انهم قالوا اصل مفعول مفعل بفتح الميم وضم العين

فزيدالواو المدة بين العين واللام لئلا يشتبه اسم المفعول حال كونه من
الثلاثى المجرد به اى باسم المفعول حال كونه من الثلاثى المزيد كمفعل من الافعال
لان عدد الحروف والحركات والسكنات المرتبة فيهما على السوية واما فتحة
الميم وضم العين فى الاول وبالعكس فى الثانى فلا اعتماد عليهما اذ قد يغفل
عنهما فزيد الواو فى الاول ليمتاز عن الثانى وبعكس الامر لان اسم المفعول
من المزيد ثقيل فى نفسه فلو زيد الواو لتضاعف الثقل بخلافه من الثلاثى
فانه لكونه فى نفسه خفيفا احتمل ثقل الواو وحاصل هذا الكلام اعتراض على ما
ذكره من ان هيئة الاصلية مفعول بانه مخالف لما قالوا من ان اصل مفعول
مفعل فانه يقتضى كون الهيئة الاصلية المفعل والمفعول فرعا عليه فاجاب
بقوله لان هذا الاصل اى المفعل فالجار متعلق بلا يختلجن مرفوض متروك
بالكلية اى رفضا ملابسا بكلية الازمان وجميعها واكد هذا بقوله ولم
يستعمل قط بفتح القاف وتشديد الطاء لاستغراق النفى بجميع الازمنة
الماضية كما ان عوض لاستغراقه بجميع الازمنة المستقبلة اى لم يستعمل المفعل
فى موقع اسم المفعول فى شئ من الازمنة الماضية وانما هو اى كون اصل مفعول
مفعلا مجرد مناسبة راعوها ليطرد كون اسم المفعول جاريا على فعله فيظهر
مشابهته له فتصير المشابهة سببا لجواز عمله يعنى ان جميع اسماء المفعولات
من الثلاثى المجرد والمزيد والرباعى المجرد والمزيد جارية على افعالها المضارعة
المجهولة سوى اسم المفعول من الثلاثى المجرد لانه على مفعول ومضارعه على
يفعل فقدر ان اصله مفعل ليكون جريان اسم المفعول على فعله مطردا فى الكل
والمراد بجريانه على فعله ان يكون موافقا له فى عدة الحروف والحركات والسكنات
المرتبة وانما التزموا ذلك الاطراد لان اسم المفعول وكذا سائر الاسماء
غير متأصل فى العمل فبسبب الاطراد يظهر مشابهته له لفظا ومعنى فيعمل
عمل فعله فى المرفوعات او المنصوبات وحاصله ان هذا الكلام منهم تقدير
اصل ومجرد ابداع مناسبة لجواز العمل لا تحقيق اصل ونظيره ما قدر
النحويون فى عمر انه معدول عن عامر لحفظ عدم انصرافه فلا يقدح

فلا يقدح فى اصالة هيئة مفعول لانها ليست بفرع على مفعل بالتحقيق
وهيئته فى غيره اى غير الثلاثى المجرد مطلقا اى سواء كان فى اول ماضيه تاء
زائد كالابواب الثلاثة السابقة اولا على هيئة مضارعه المجهول بلا فرق سوى
قيام الميم المضمومة مقام حرف المضارعة واما ما قبل الاخر فهو باق على فتحته
كمكرم ومدحرج ومقشعر ومتفضل ومتدحرج بفتح ما قبل الاخر فى الكل
وبعد احاطتك بالتنبيهات السابقة على الهيئات الفرعية فى الافعال والمصادر
لا يخفى عليك الهيئات المتفرعة لاسمى الفاعل والمفعول كما اشرنا من مثل
غاز ورام وقائل وماد ومفيد ومغزو ومرمى ومقول ومبيع ومفاد
ونحو ذلك مما يحصل بتغيير هيئتهما الاصلية بمثل اعلال او ادغام سوى شئ
نذكره وهو ان فى اسم مفعول الاجوف من الثلاثى المجرد سواء كان واويا
او يائيا ينقل ضمة العين الى الفاء لما ستقف عليه فى بحث الاعلال من انه
اذا كان الواو او الياء متحركا وما قبله حرفا صحيحا ساكنا ينقل حركته
الى ما قبله فيلتقى ساكنان عين الفعل لكون حركته منقولا الى ما قبله و
واو المفعول لكونه واو مدة فيجب حذف احدهما فسيبويه يحذف فيهما
اى فى الواوى واليائى واو المفعول لانه زائد والزائد بالتغيير اولى لكونه فى
معرض الزوال واما عين الفعل فاصلى ينبغى ان يبقى بحاله ثم فى اليائى يبدل
ضمة الفاء لثقلها مع الياء كسرة واما فى الواوى فيبقى على حالها لعدم ثقلها
مع الواو فمقول ومبيع عنده مفعل ومفعل بضم الفاء فى الاول وكسره
فى الثانى مع سكون العين فيهما لان اصلهما مقوول ومبيوع على مفعول
فنقل ضمة الواو والياء الى ما قبلهما فالتقى ساكنان واو المفعول والواو
او الياء الذى هو عين الفعل فحذف واو المفعول عند سيبويه فصارا
مقولا ومبيعا بضم الباء وسكون الياء ثم ابدل ضمة الباء كسرة فصار
مبيعا فلما كان المحذوف عنده الحرف الزائد اعنى واو المفعول دون الحرف
الاصلى كان وزن الاول مفعلا بضم الفاء وسكون العين ووزن الثانى
مفعلا بكسر الفاء لما عرفت ان الحروف الاصول تعتبر فى الوزن بالفاء

والعين واللام والزوائد تورد بعينها والاخفش يحذف فيهما العين لان واو المفعول علامة لمعنى المفعولية والعلامة بالابقاء اولى و سيبويه ان يقول ان علامة اسم المفعول الميم دون الواو ولذلك استمر زيادتها فى الثلاثى المجرد وغيره بخلاف الواو ثم فى اليائى تبدل ضمة الفاء كسرة ليقلب الواو لان قلب الواو ياء يحتاج الى كسر ما قبله وانما قلب الواو ياء اعلاما بانه اى اسم المفعول المذكور يائى اذ لو بقى واو المفعول على حاله لم يعلم ذلك بل يتوهم خلافه وفيه انه مع كونه زيادة تكلف فيه تبديل العلامة وهو مخل لما هو المقصود منها ايضا فهما اى مقول ومبيع عنده مقول ومقيل لانه قد حذف عنده من المقوود والمبيوع الواو او الياء الذى هو عين الفعل فصار مقولا ومبوعا ثم قلب ضمة الياء كسرة فانقلب الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فلما كان المحذوف عين الفعل دون الحرف الزائد اعنى واو المفعول لانه باق فيهما بحاله فى المقول وبابداله ياء فى المبيع كان وزنهما مفولا ومفيلا بحذف العين واثبات الواو الزائدتين لما عرفت و ستعرف ما يتعلق بهذا المقام

مطلب صنف الرابع

الصنف الرابع لبيان هيئة الصفة المشبهة وهى ما اشتق من مصدر لازم ثلاثى مجرد يجوز ان يكون كل من لازم وثلاثى صفة لمصدر وان يكون مضافا الى لازم وهو الى ثلاثى وذلك كالذهاب والقيام واحترز به عن الاسماء المشتقة من مصدر متعد مثل ضارب ومضروب او مما ليس بثلاثى مجرد كمنكسر ومتدحرج والمراد من اللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء مثل القعود والقيام او عند اشتقاق الصفة منه كالرحمة فانها متعدية فى الاصل من رحم بالكسر الا انها عند اشتقاق الرحمن نقلت الى باب حسن اى صار الرحمة طبيعة له ككرم فصارت لازمة كما ستعرف وقوله على ما قام به معناه احتراز عن باقى الاسماء المشتقة من مصدر لازم ثلاثى مجرد سوى اسم الفاعل اللازم كمذهب بفتح الميم اسم الزمان او المكان ومذهب بالكسر اسم الالة واذهب افعل التفضيل واما اسم المفعول فلكونه لا بد ان يشتق من المتعدى فقد خرج جميعه بقوله لازم واحترز بقوله

واحترز بقوله على وجه الثبوت اى قياما واقعا على طريق ثبوت المعنى لما قام به اى دوامه واستمراره له كما هو المتبادر من كلام الآتى عن اسم الفاعل مثل الذاهب والقائم فانه يدل على الحدوث لا على الثبوت والاستمرار والمراد ان يكون اصل وضعه كذلك فلا ينتقض التعريف بمثل طالق من اسم الفاعل الذى يدل على الثبوت بحسب الاستعمال لان اصل وضعه ليس للثبوت بل للحدوث ولما كان المتبادر من التعريف انه لا بد فى الصفة المشبهة ان تدل على الثبوت والاستمرار كما انه لا بد فى اسم الفاعل ان يدل على الحدوث والتجدد فح يلزم ان لا يصح قولنا صدره ضيق مثلا الا اذا استمر الضيق لصدره وليس كذلك بل يصح اذا ثبت له مطلقا اول التعريف فقال والمراد به اى بدلالتها على الثبوت ان اى الشان ليس لها اى للصفة دلالة على الحدوث والتجدد كاسم الفاعل اى كما ان لاسم الفاعل دلالة عليهما لا انها اى وليس المراد به ان الصفة تدل البتة على الاستمرار يعنى ان الدلالة على الثبوت والاستمرار كناية عن لازمها اعنى نفى الدلالة على الحدوث وهو اعم من الدلالة على الاستمرار ومن عدم الدلالة عليه ايضا فلا اشكال وتوضيحه ان ههنا ثلثة اشياء القيام على وجه الحدوث والتجدد وهو القيام الذى لم يوجد فى بعض ازمنة الموصوف ثم صار موجودا وهذا مدلول اسم الفاعل كالضارب والذاهب فانهما يدلان على حدوث قيام الضرب والذهاب فى الحال او الاستقبال والقيام على وجه الاستمرار والدوام فى جميع ازمنة الموصوف كالرحمن والرحيم لله تعالى والقيام على وجه الثبوت مطلقا من غير تعرض للحدوث ولا الدوام وهو اعم من الاولين وهما متباينان فنبه المص على ان المراد بدلالة الصفة المشبهة على الثبوت ان ليس لها دلالة على الحدوث كما دل عليه اسم الفاعل لا انها تدل البتة على الدوام والاستمرار حتى لا يجوز ان يقال صدره ضيق اذا احدث الحزن له بل مدلول الصفة المشبهة هو الثبوت مطلقا سواء تحقق فى ضمن الحدوث او الدوام نعم انها كثيرا ما تدل على الدوام لكن ذلك

بقرائن خارجية كالمدح والذم فانك اذا قلت زيد حسن مثلا ما دحا له
بالحسن يستفاد منه دوام الحسن له وهذا نظير ما يقال ان الجملة الاسمية
مفيدة للثبوت والدوام مع ان الشيخ عبد القاهر قال لا تعرض في زيد
منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق حاد كونه فعلا له اى لزيد يعنى ليس
مرادهم بذلك ان الجملة الاسمية تدل البتة على دوام ثبوت الخبر للمبتدا
بل مرادهم ان ليس لها دلالة على الحدوث والتجدد كما دل عليه الجملة الفعلية
وانما مدلولها ثبوت الخبر للمبتداء مطلقا واما دلالتها على الدوام فبمعونة
القرائن وانما حمل مرادهم على ذلك بناء على تصريح شيخهم ورئيسهم
عبد القاهر بانه لا دلالة ولا تعرض في زيد منطلق الذى هو جملة اسمية
على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد بل انما يدل هى بحسب وضعها على مطلق
ثبوته له ولهذا قال صاحب التلخيص واما كون المسند اسما فلافادة عدم
التجدد والتقييد باحد الازمنة ولم يقل فلافادة الثبوت والدوام وانما
قال نظير ما يقال ولم يقل مثاله لان هذا الكلام في الجمل وما نحن فيه الصفة المشبهة
التى هى من المفردات هذا ولا يخفى ان هذا التاويل انما يحتاج اليه لو كان
الثبوت في مفهوم الصفة المشبهة بمعنى الدوام والاستمرار واما
اذا اريد به مطلق الثبوت اعم من الدوام والتجدد كما هو يستعمل فيه كثيرا
فلا حاجة اليه فافهم اذا عرفت هذا فاذا اريد اثبات الحزن لشخص مطلقا
من غير تعرض لحدوثه وتقييده بواحد من الازمنة بل لاستمراره ودوامه يقال
صدره ضيق بصيغة الصفة المشبهة اى هو متصف بالحزن مطلقا على ان
يكون ضيق الصدر كناية عن الحزن وليس فيه دلالة على ان ذلك الاتصاف في
هذا الزمان او في ذلك الزمان وذا لا ينافى حدوث الاتصاف في نفس الامر في بعض
الازمان لان ثبوت الشئ غير ملاحظته واعتبار الدلالة عليه واذا اريد التعرض
لحدوث الحزن له في الحال او الاستقبال يقال صدره ضايق بصيغة اسم
الفاعل اى حادث له الحزن في الحال او الاستقبال وكذا الكلام في ميت
ومائت اى اذا اريد اثبات الموت لشخص مطلقا يقال هو ميت بصيغة الصـ

بصيغة الصفة واما الموت لا يكون الا حادثا فعلى تقدير تمامه ليس بمستفاد
من الصيغة بل من الخارج واذا اريد التعرض لحدوثه يقال هو مائت بصيغة
اسم الفاعل فانه يدل على ان الموت ثبت له حالا او مالا بعد ان لم يكن وغير
ذلك كحسن وحاسن وصعب وصاعب وبالجملة لما كانت الصفة المشبهة
دالة بحسب الوضع على مطلق الثبوت من غير تعرض فيه للحدوث ولا للدوام
واسم الفاعل دالا كذلك على الحدوث فاذا اريد اثبات الحدث لشئ مطلقا
يورد الصفة المشبهة واذا اريد الدلالة على حدوث ذلك الثبوت يورد
اسم الفاعل واما دوام ذلك الثبوت والاستمرار فليس الصفة المشبهة
ولا اسم الفاعل بدال عليه بحسب الوضع نعم يستعمل له الصفة المشبهة
غالبا لكن ذلك بمعونة القرائن لا بالوضع وقيل لها الصفة المشبهة
لشبهها باسم الفاعل في المعنى من جهة ان كلا منهما يدل على قيام المعنى
بذات وفي كونها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث يقال حسن حسنان
حسنون وحسنة حسنتان حسنات كما يقال ضارب ضاربان
ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات ولذلك اجريت مجرى اسم الفاعل
في ان تعمل كعمل الفعل تقول زيد حسن وجهه كما تقول زيد منطلق
ابوه والا فهى ليست من الصفات الجارية على الفعل وقد يكون
الصفة المشبهة يعنى ان الاغلب في الصفة المشبهة ان تكون مشتقة
من فعل لازم كحسن وصعب ونحوهما وقد تكون مشتقة من فعل
متعد كالرب بمعنى المربى وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا بالاضافة
كرب المال والرحمن لا يطلق الا على الله تعالى من الرحمة بمعنى رقة القلب
لكن اطلاقه عليه تعالى باعتبار غايتها اى الاحسان وهما مشتقان من
متعد لانك تقول ربه اى رباه يربه ربا فهو رب من باب نصر ينصر وكذا
تقول رحمه يرحمه رحمة فهو رحمن من باب علم اى انعم واحسنه لكن اشتقاقهما
من المتعدى بعد جعله لازما ونقله الى باب فعل يفعل بضم العين فيهما
كحسن يحسن لما عرفت ان بنائه للازم تقديرا يعنى ان ذلك النقل

ليس بتحقيق اذلم يقع الاستعمال كذلك بل تقديرى لحفظ قاعدة ان
الصفة المشبهة لايكون الا من اللازم فيعتبر انهما اى الرب والرحمن
من ربيت ورحمت بضم العين فيهما بنقل ربه ورحمه الى باب حسن
اى كنت متصفا بصفة الربوبية والمرحمة ككرم بمعنى ان الكرم كان
طبيعة له وهيئاتها اى الصفة المشبهة كثيرة متنوعة الى انواع مختلفة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع الا ان بعضها يدخل تحت
ضبط وقاعدة لاطراده بين امثلة مختصة به وهو اى الضبط ان من
الالوان والعيوب اى الظاهرة والحلى بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء
جمع الحلى بالفتح والسكون وهو الزينة وقد يطلق الحلى على الخلق الظاهرة
فيهم الالوان والعيوب يكون الصفة على افعل سواء كان ذلك من فعل با
الكسر او بالفتح او بالضم وكذا فى المعطوف ويقال له افعل الصفة كاحمر
فى اللون وكذا اسود وابيض اى ذات متصف بالحمرة والسواد والبياض
واعرج فى العيب وكذا اعور وابلج فى الحلى اى المتصف بالبلوج بمعنى
الاشراق يقال بلج الصبح اى اضاء واشرق ومما عطف على الالوان اى
ومما فى معنى الجوع والعطش وهى شدة الحرارة ونحوهما مما يدل على حرارة
الباطن كالغضب واللهف ومن ضديهما اعنى الشبع والرى ونحوهما
مما يدل على الامتلاء كالسكر يكون على فعلان بالفتح كخمصان اى الجوعان
من الخمصة بالفتح اى الجوع وسياق الكلام يقتضى ان يكون خمصان
بالفتح لكن لم اجده كذلك بل بضم الفاء والعين تدبر لعلك تجده وصديان
من الصدى اى العطش وشبعان فى ضد خمصان وريان فى ضد صديان
ومن غير ماذكرنا الغالب فى صفة فعل بكسر العين فعل مثله اى بفتح الفاء
وكسر العين وذلك يكون مما كان لازما بمعنى الادواء الباطنة واضدادها
كفرح وولهٍ اى متحير يقال وله فى كذا اى تحير فيه وما يناسب الادواء من
العيوب الباطنة كنعب ولمز وهو البخيل الضيق الخلق ومن الهيجانات
والخفة كبطر من البطر وهو شدة المرح وغضبان وان كان من الهيجانات

من الهيجانات الا ان الغضب يلزمه فى الاغلب العطش وحرارة الباطن
وبهذا الاعتبار كان مما كان بمعنى العطش فجاء على فعلان كعطشان
وانما يقال فى عجل عجل وعجلان لاستعمال العجل على الطيش وعلى العطش
فباعتبار الطيش يقال عجل وباعتبار العطش يقال عجلان وقد يجئ
مع الكسر الضم اى ويجئ الصفة من فعل بالكسر على فعل بضم الفاء
وكسر العين كندس موضوعا للفطن يقال ندس يندس ندسا
كطلبا من باب علم اى عقل وفطن فهو ندس اى عاقل وفطن وقد يكون
من ذلك الباب على فعيل كسليم من سلم يسلم سلامة كعلم وعلى فعل بفتح
الفاء وسكون العين كشكس قال الراجز وهو يقال للذى انشاء الشعر
من بحر الرجز وهو مستفعلن مستفعلن مرتين ويستعمله المص كثيرا
فيما بعد شكس عبوس عنس عذور بفتح العين وضم الذال المعجم وتشديد
الواو وضمه وهذه الالفاظ الاربعة متقاربة فى المعنى وهو سوء الخلق
والمعنى الوصفى موسى الخلق وصعبه يقال شكس الرجل يشكس شكاسة
من باب علم اى ساء خلقه وكل منها خبر مبتدأ محذوف اى هو شكس الخ و
فيه وجه اخر فتامل وقد يكون الصفة من ذلك الباب على فعل بضم الفاء وسكون ا
العين كحر ضد العبد من حررت بالكسر تحر بالفتح على حد علم يعلم وعلى فعل بكسر
الفاء وسكون العين كصفر اى خال من صفر بالكسر يصفر بالفتح اى خلا
يقال بيت صفر اى خال عن المتاع وفى الحديث ان اصفر البيوت من الخير
البيت الصفر عن كتاب الله تعالى وعلى فعول بفتح الفاء وضم العين كغيور
من غار الرجل على اهله يغار غيرا وغيرة فهو غيور من باب علم فالغيور بمعنى
غير تكش وقالوا الصفة مما كان ماضيه على فعل بالضم على فعيل غالبا ككريم
من كرم وجائت منه على فعل بفتح الفاء وكسر العين كخشن وفعل بفتحتين
كحسن وفعل مثلث الفاء ساكن العين نحو صعب بالفتح وصلب بالضم و
ملح بالكسر من ملح الماء ملوحة فهو ماء ملح وعلى فعال بفتح الفاء كجبان وبضمه
كشجاع وفعول بفتح الفاء كوقور وفعل بفتحتين كجنب وقالوا الغالب فيها

ان يكون من فعل بكسر العين او ضمه ومن فعل بفتح العين قليلة وذلك لانه لا يدل
على الاستمرار واللزوم في الاغلب لانه يجيء لازما ومتعديا والمتعدي لا يكون
لازما ومستمرا لصاحبه واللازم منه لا يكون ايضا لازما لصاحبه نحو القيام
والقعود فالاولى ان لا يجيء منه الصفة المشبهة التي تدل على الاستمرار واللزوم
بخلاف فعل بكسر العين وفعل بضمها فان فعل بالكسر غالب في الادواء الباطنة
والعيوب الظاهرة الملازمتين لصاحبهما وفعل للغرائز اللازمة لصاحبها كا
لحسن والقبح فلما كانا دالين على الاستمرار واللزوم واشتق منهما ما يدل عليهما
وجاءت مع قلتها من فعل بالفتح الذي لا يدل على الاستمرار على فعيل كحريص
من حرص على الشيء فهو حريص وافعل كاشيب من شاب يشيب شيبا
وشيبة وفيعل بكسر العين وهو لا يكون الا من الاجوف كضيق من ضاق يضيق
ضيقا ما ذكرنا من هيئات الصفة هيئتها اذا كان موصوفها مذكرا واذا كان
مؤنثا فهي في افعل اي الصفة فيما كان مذكره على افعل كاحمر ونحوه فعلاء بالفتح
والمد كحمراء مؤنث احمر وعرجاء مؤنث اعرج وبلجاء مؤنث ابلج وفي فعلان
اي فيما كان مذكره على فعلان كشبعان فعلى بالفتح والقصر يقال امرأة شبعى
وعطشى وفعلانة ايضا بالحاق التاء كامرأة خمصانة وندمانة وفي غيرهما
اي غير افعل وفعلان من الهيئات جاءت بالحاق التاء باخر ما ذكر من سائر هيئات
المذكر من غير تغيير اخرها يقال امرأة فرحة وسليمة وغيورة ونحوها الصنف

مطلب صنف الخامس

الخامس لبيان هيئة افعل التفضيل وسمي به لكونه على افعل الدال على تفضيل
موصوفه على الغير كما يدل عليه قوله وهو ما اشتق من مصدر ليدل على زيادة
موصوفه اي موصوف ذلك المشتق على غيره اي غير موصوفه سواء كان موصوفه
مما قام به الفعل كاعلم وافضل او مما وقع عليه كاشهر واعرف فقوله ما اشتق
من مصدر شامل لجميع المشتقات وقوله ليدل على زيادة الخ يخرج جميع الاغيار
سوى مثل فاضل وقوله في معنى ذلك المصدر يخرج مثل ذلك كما يذكره لكن
يبقى صيغ مبالغة اسم الفاعل كضراب وضروب وداخلة فيه لما عرفت انها
تدل على زيادة الموصوف في معنى المصدر والجواب ان ما تدل

تلك الصيغ عليه هو زيادة الموصوف ومبالغته في معنى المصدر في نفسه
لا بالقياس الى الغير وما يدل عليه افعل التفضيل هو زيادته بالقياس
الى الغير وفرق ما بينهما فخرجت تلك الصيغة بقوله على غيره كالاعلم في
قولنا زيد الاعلم فانه يدل على زيادة موصوفه اعني زيدا على غيره كعمرو
وبكر في معنى العلم الذي هو مصدره بمعنى ان علمه زائد على علم غيره و
احترزنا بالقيد الاخير اعني في معنى ذلك المصدر عن نحو فاضل و
زائد وغالب من اسم الفاعل الذي يدل باصل مادته على زيادة موصوفه
على غيره مطلقا فانها وان دلت على زيادة موصوفها على غيره في شيء
لكن لا دلالة لها على زيادته عليه في الفضل والزيادة والغلبة التي هي
معاني مصادرها فان الفاضل مثلا في قولنا زيد الفاضل يدل على فضل
موصوفه وزيادته اعني زيدا على غيره في شيء مطلقا اعم من ان يكون
مالا او علما او فضلا او غيرها ولا يدل على زيادته عليه في معنى الفضل بمعنى
ان فضل زيد زائد على فضل غيره وانما الدال على هذه الزيادة هو الافضل
وكذا الكلام في نظائره بخلاف نحو اعلم فانه يدل على الزيادة في معنى العلم
بخصوصه وقد يجيء يعني ان الاصل في افعل التفضيل ان يشتق من
من مصدر مستعمل وقد يجيء والمصدر اي والحال ان المصدر الذي اشتق
هو منه قد اميت اي ترك ولم يستعمل ابدا كانه جعل ميتا كقولهم احنك
الابل بالاضافة اي اشدها اكلا اي من جهة الاكل فانه افعل تفضيل من
الحنك بمعنى الاكل لكن لم يستعمل هذا المصدر اصلا وهو اي من افعل
التفضيل الذي اميت مصدره الاول بمعنى الاقدم فانه مشتق من الوأل بمعنى
التقدم كما تقدم وهو غير مستعمل ابدا كما اميت مصدر بعض الافعال كيدع
ويذر اي يترك وقد ترك مصدرهما اعني الودع والوذر كما سبق ولا يبنى
افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة والحلى فلا يقال هو احمر من كذا او
اعور منه او ابلج منه الا ما شذ من نحو قوله ابيض اي هو ابيض من اخت بني
اباض بكسر الهمزة والباء الموحدة اسم ابي قبيلة وقوله ولانت اسود في عيني

من النظم فان الابيض والاسود فيهما افعل تفضيل بدليل استعمالهما بمن
مع انهما بنيا من البياض والسواد اللذين من الالوان فهما شاذان واما قوله
تعالى ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى واضل سبيلا كانه قيل ان الاعمى
في هذا النظم افعل تفضيل بني من العمى وهو من العيوب الظاهرة فلا يصح
قولك انه لا يبنى من العيوب الظاهرة فاجاب بقوله فهو من عمى البصيرة
اى القلب لا البصر اعنى الجارحة المخصوصة وحاصله ان المراد بالعمى فيه
ليس عمى البصر حتى يكون من العيوب الظاهرة فيرد الاشكال بل عمى
البصيرة وهو الجهل والبلادة وهو من العيوب الباطنة لا الظاهرة فلا
اشكال ويمكن ان يجعل الاعمى افعل الصفة فتدبر وقيدنا العيوب بالظاهرة
لانه اى الشان يقال اى لان افعل التفضيل يبنى من العيوب الباطنة على
القياس ويقال فلان احمق من فلان وابله منه وارعن واهوج واخرق
واعجم وانوك من فلان جميعا بمعنى وهو الاشد منه حمقا وبلادة الا ان
العجم فانه بمعنى الذى في لسانه لكنة ولا يفصح كلامه لكنه قريب من المعنى
الاول فان جميعها افعل تفضيل بدلالة من بنيت من الحمق وامثاله وهي من
العيوب الباطنة فيجيء منها افعل التفضيل كما يجيء منها افعل الصفة يقال
فلان احمق وابله مثلا بمعنى انه متصف بالحمق والبلاهة من غير تعرض
لمعنى الزيادة على الغير واعترض عليه بانه يقتضى ان يكون نحو هو احمق من
فلان قياسا لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة واما الجواب
بان المراد بالحمق ما يبدو عن اثر البلادة في الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من
تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك
فقال لاعرف بها نفسى ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح
قال يا اخى انت انا فمن انا ففيه انه يقتضى جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق نحو اجهل وابله لمن يكون اثار جهله
وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل هكذا قال
بعض الافاضل لكن قوله ولا يقول بذلك عاقل دعوى من غير دليل ويمكن

ويمكن الجواب عن اصل الاشكال بان مرادهم بشذوذ نحو احمق من ابن
هبنقة قلته وهو لا ينافى كونه قياسا وعبارة المص لا تخلو عن الايماء الى
ذلك فتفطن فعلم من هذا اى من قولنا كما يجيء منها افعل الصفة ان
تعليل عدم بناء افعل التفضيل من المذكورات اى الالوان والعيوب
الظاهرة والحلى بانه متعلق بالتعليل اى بان عدم البناء لدفع الالتباس
بينهما اى بين افعل التفضيل وافعل الصفة يعنى قد اشتق افعل الصفة
من المذكورات كاحمر واعور بمعنى المتصف بالحمرة والعور فلو اشتق
افعل التفضيل منها ايضا لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة
والعور مع ان بناء افعل الصفة منها مقدم على بناء افعل التفضيل لان ما
يدل على مطلق الثبوت متقدم بالطبع على ما يدل على زيادته فلم يشتق
منها افعل التفضيل دفعا للالتباس هذا حاصل التعليل فاعترض عليه المص
بانه غير تام لانه لو تم لما بنى افعل التفضيل من العيوب الباطنة ايضا والا لزم
الالتباس لبناء افعل الصفة منها وليس كذلك لما عرفت من الامثلة وللمعلل
ان يقول ان تلك الامثلة شواذ فلا اعتداد بها ولعله لهذا قال والاولى دون
الصواب في التعليل ان يقال ان الثلاثى المجرد اى لان افعل التفضيل لا يبنى
في الاصح الا من الثلاثى المجرد والثلاثى المجرد لا يجيء بالاصالة من غير ان يكون
فرعا على اخر باعلال وتغيير من المذكورات الثلاثة الا قليلا كادم وسود
وشهب من الالوان وحول وعور من العيوب الظاهرة وجميعها مر مرارا الا
حول وسو من الحول بفتحتين بمعنى كون العين كانما تنظر الى جانب اخر على انه
اى مع ان الشان يجوز ان يقال ان هذه الثلاثيات ليست باصول بل اصل
الكل افعل بكسر الهمزة وتشديد اللام على ان تكون اصولها اى دم واسود و
اشهب واحول واعور كما هو الاكثر في الاستعمال اذ استعمال مثل سود لونه
قليل واسود لونه اكثر وهو يؤيد كون الاصل افعل وايده بوجه اخر فقال ولهذا صح
الواو فيها يعنى ان الواو في مثل سود صح ولم يعل مع وجود علة الاعلال ظاهرا و
هو تحرك الواو وانفتاح ما قبله ولا وجه لذلك الا انه في الاصل اسود الذى لم يعل

فيه لعدم كون ما قبل الواو مفتوحا فلم يعل سود حملا للفرع على الاصل
واما كون اصل شهب اشهب فلموافقته لاخواته لفظا ومعنى وبالجملة مجىء
الثلاثى المجرد من المذكورات بالاصالة غير معلوم ولو سلم فهو قليل فاعتبر
الاكثر الاصلى وهو عدم بناء الثلاثى المجرد منها فلم يبن منها افعل التفضيل لعدم
بنائه من غير الثلاثى المجرد كما قال ولم يبن من غير الثلاثى المجرد لانه اى ذلك
البناء بدون حذف شىء من حروف غير الثلاثى لا يمكن لان صيغة التفضيل
لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع الحذف اى اسقاط بعض الحروف
يلتبس افعل التفضيل من غير الثلاثى المجرد به من الثلاثى المجرد فلا يعلم انه
مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة
يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف الرباعى المجرد كلها اصول
او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او منها فلا يتبين ما
هو المشتق منه فلا يتعين المعنى الا ان سيبويه يجوز بناءه من الافعال بحذف
همزته قياسا وكثرة وقوع مثل هو اعطاهم للدينار من اعطى يعطى اى اشدهم
اعطاء للدينار واولاهم للمعروف اى للاحسان من اولى يولى ايلاء اى جعله واليا
ومالكا اى اشدهم ايلاء للمعروف وانت اكرم لى من فلان اى اشد اكراما لى
منه فانها افعل تفضيل بدليل استعمال الاولين بالاضافة والثالث بمن الى غير ذلك
من افعل التفضيل الذى بنى من باب الافعال مع قلة التغيير فيه قيد لقوله كثرة
وقوع اى كثرة وقوع مثل ذلك مع قلة التغيير فيه فانه لا تغيير فى مثل اعطا و
اكرم افعل التفضيل غير حذف همزة الماضى واقامة همزة التفضيل مقامها
تؤيد خبر المبتدأ اعنى الكثرة مذهبه اى مذهب سيبويه من بناء افعل التفضيل
من الافعال قياسا وانما قال تؤيد دون تدل لجواز ان تكون الامثلة المذكورة شواذ
وان كان فيها كثرة كما قال صاحب المفصل ونقل عن المبرد والاخفش تجويز بنائه
من جميع المزيدات وهو بعيد اذ يحتاج فيه الى تغيير كثير مثلا بناء التفضيل من
كرم يحتاج الى اسكان الفاء وزيادة الهمزة وحذف التضعيف ومن استخرج الى
حذف جميع الزوائد وزيادة الهمزة مع ان الامثلة فى ذلك البناء مثل ابلغ من المبالغة

من المبالغة واخصر من الاختصار قليلة فهى شاذة واذا اريد التفضيل فيما لا يجوز
بنائه اى بناء افعل التفضيل منه اى من ذلك الشىء اعنى غير الثلاثى المجرد والالوان
والعيوب الظاهرة والحلى منه بنى من الشدة او الكثرة او القوة او نحوها مما يدل على
معنى الزيادة كالزيادة والغلبة والفضل والزيادة اعم من ان يكون بحسب الكيف
او الكم والاصل فى الشدة والقوة ان تكونا بحسب الكيف مثل اشد منه حمرة واقوى
منه بياضا وفى الكثرة ان يكون بحسب الكم مثل اكثر منه مالا وولدا وقد يقوم احدهما
مقام الاخر وجميع ذلك مندرج تحت الزيادة المعتبرة فى مفهوم افعل التفضيل
ويميزا فعل التفضيل المبنى منها بل يميز نسبته الى فاعله او مفعوله بما اريد التفضيل
فيه من الامور المذكورة فيقال هو اشد حمرة فيما اذا اريد البناء من اللون
فبنى افعل التفضيل من الشدة ووقع الحمرة تميزا من نسبة الفاعلية رافعا
للابهام عنها وقس على هذا اكثر عرجا واقوى عوجا بمعنى الاعوجاج ضد الاستقامة
وكلاهما فيما بنى من العيب الظاهرى ولو قال بلوجا مكان عوجا لكان اولى لاستيفاء
الحلى ايضا وازيد استخراجا فيما بنى من مزيد الثلاثى واعلم ان التعبير فى الاول بالاشد
وفى الثانى بالاكثر وهكذا مجرد تفنن فى التعبير والا ففى كل منها يجوز التعبير بكل من
تلك الكلمات لكن ينبغى ان يجعل الزيادة المستفادة من صيغة افعل فى هذا النوع
من مثل اشد حمرة وازيد استخراجا راجعة الى ما وقع تميزا كالحمرة والاستخراج
بمعنى ان حمرته او استخراجه حال كونه شديدا زائد على حمرة غيره او على استخراجه
ليفهم ان شدته اى شدة التميز او كثرته او قوته انما هى بالاضافة الى غيره
من المفضل عليه بان يكون للتميز زيادة وشدة دون غيره اذ لو حملت صيغة
التفضيل ههنا على ما هو الظاهر من معنى فعل التفضيل من الزيادة فى معنى
مصدره لزم ان يكون الزيادة فى الشدة والكثرة والقوة التى هى معانى مصادرها
وليس كذلك بل الزيادة فيما وقع تميزا توضيحه انه اذا بنى فعل التفضيل
بواسطة اشد ونحوه مثل هو اشد من كذا حمرة او استخراجا فهناك
ثلثة معان احدها معنى التميز كالحمرة والاستخراج وهو الذى اريد بناء
التفضيل منه والاخران مدلولا اشد يدل على احدهما بمادته وهو معنى

معنى مصدره كالشدة والقوة وعلى الاخر بصيغة وهو معنى الزيادة و
اذا بنى بلا واسطة اشد مثل هو احسن من كذا فهناك المعنيان الاخيران
فقط ففى هذا الزيادة راجعة الى معنى مصدره من غير شبهة بمعنى ان
حسنه زائد على حسن غيره واما فى الاول فينبغى ان لا يحمل على هذا المعنى
اذ لو حمل عليه لكان المعنى ان شدة حمرته واستخراجه مثلا زائدة على شدة
حمرة الغير او استخراجه فيلزم ان يكون الشدة مشتركة بين المفضل
والمفضل عليه زائدة فى الاول عليها فى الثانى كما كان الحمرة والاستخراج كذلك
وهذا المعنى غير متعلق بالافادة بل هو خلاف الواقع فينبغى ان يحمل الزيادة
المستفادة من هذه الصيغة راجعة الى معنى التمييز حتى يكون المعنى ان
حمرته او استخراجه حال كونه شديدا زائد على حمرة غيره او على استخراجه
او حال كونه زائدا عليه شديد فح يفهم ان شدته انما هى بالقياس الى ما فى الاخر لا
فى نفسه ولا يلزم ان يكون الشدة مشتركة بين الطرفين بل يلزم ان يكون التمييز
كذلك وان يكون شدته مختصة بجانب المفضل وهو الحق هذا واقول يمكن
ان يجرد صيغة التفضيل فى مثل هو اشد حمرة من معنى الزيادة ويستعمل فى
اصل الفعل كالشدة ونحوها مما يفيد معنى الزيادة كما قالوا فى الاعم والاخص
ولا شك ان اصل الفعل راجع الى معنى التمييز فالزيادة المستفادة من الهيئة فى مثل
هو احسن مستفاده ههنا من المادة وانما اتى بصيغة التفضيل كالاشد تنبيها
على ان الحق التفضيل فى معنى التمييز وقياسه اى قياس افعل التفضيل والقاعدة
فيه ان يكون مشتقا لتفضيل فاعل المصدر المشتق منه على غيره لا لتفضيل مفعوله
وهو من اللوازم كلها كذلك مثل احسن منه واقبح وكذا من اكثر المتعدى كاعلم منه
واكل وذلك لانه لو اشتق لكل من الفاعل والمفعول قياسا مطردا لكثر الالتباس
فاقتصروا على الاشرف اعنى الفاعل وقد يجئ على خلاف القياس من الفعل المتعدى
لتفضيل مفعوله اى مفعول المصدر المشتق منه كما فى الاشهر والاعرف
والاحمد والانكر بمعنى الاكثر مشهورية ومعروفية ومحمودية ومنكورية ومنه
اى مما جاء لتفضيل المفعول اعنى فى قول سيبويه انهم يقدمون الشئ الذى شانه

شانه اهم وهم ببيانه متعلق بقوله اعنى فاعنى من عنى بكذا على صيغة المجهول
اى صرفت عنايته اليه وهو كما ترى لتفضيل المفعول اى هم اكثر معنية و
مقصودية ببيانه وانما لم يحمل على المبنى للفاعل بمعنى هم اكثر قاصدية ببيانه
على ان يكون من عناه يعنيه اى قصده ويكون الباء لتقوية العمل لكونه تكلفا
ولعرائه عن المبالغة بخلاف الاول ومع هذا الامكان حمله على الثانى فصله
بقوله ومنه وهيئة الاصلية للمذكر ما ذكر اعنى افعل ويقال فى مثناه وجمعه
افعلان افعلون وافاعل وللمونث فعلى بضم الفاء وسكون العين ولمثناها
ولجمعها فعليان فعليات فعل بضم الفاء وفتح العين وقد غيرت هيئة
فى خير وشر اسمى التفضيل بمعنى الاشد خيرا وصلاحا او شرا وفسادا
الى فعل بالفتح والسكون للتخفيف فيما يكثر استعماله فاصلهما اخير و
اشر حذفت الهمزة منهما على خلاف القياس للتخفيف ونقل حركة العين الى الفاء
فى الاول وقد يجيئان صفتين مشبهتين على ان يكون خير مخفف خير بتشديد
الياء او مصدرين فلا يكونان مما نحن فيه ولا يستعملان على الاصل لا فى المذكر
وهو اخير واشر ولا فى المونث وهو خيرى وشرى بالضم بل يستعملان دائما
على وجه التغيير المذكور فى جميع اللغات الا فى لغة ردية قبيحة فانه قد جاء فيها شر
فى التانيث على الاصل قالت امرأة من العرب اعيذك اى اجعل مستعيذا بالله
من نفس حرى وعين شرى بضم الشين على فعلى مونث افعل التفضيل
اى خبيثة زيادة خباثة لتاثيرها فيما اصابته وحرى مونث حران صفة مشبهة
من الحرارة كعطشى وعطشان فى اللفظ والمعنى اى نفس حارة شديدة
كانها تلهب وتسخن كالنار وذلك لما قالوا ان لبعض النفوس والعيون
تاثيرا عجيبا بحيث تدخل الانسان فى القبر والجمل فى القدر الصنف السادس
والسابع اسماء الزمان والمكان جمعهما فى صنف واحد لشدة المناسبة
بينهما من جهة المعنى لانهما كالمتضائفين ينتقل من احدهما الى الاخر
ويحتاج الى احدهما ما يحتاج الى الاخر ولهذا اشركوهما اى جعلوهما
متشاركين فى الصيغة فان صيغة احدهما هى صيغة الاخر مطلقا

فصل صنف السادس والسابع

وهما ما اشتق من المصدر للدلالة على زمان معناه ومكانه اى لاجل الدلالة
على زمان اومكان وقع فيه معنى المصدر من حيث هو كذلك فالاول اسم
الزمان والثانى اسم المكان وهيئتهما مثل هيئة المصدر الميمى فى المجرد
والمزيد مطلقا ففى غير الثلاثى المجرد يكونان فى كل باب على وزن اسم مفعول
ذلك الباب كمكرم ومستخرج اى زمان الاكرام والاستخراج اومكانهما
واما فى الثلاثى المجرد من غير المعتل الفاء فعلى مفعل بفتح الميم والعين
وسكون الفاء كمجئ ومن المعتل الفاء يائيا كان او واويا حذفا لواو
من مضارعه ولم تكن معتل اللام فعلى مفعل بكسر العين كميسر وموعد
وموضع اى زمان اومكان وقع فيه اليسر والوعد والوضع وان ثبت
الواو فى مضارعه اوكان مع ذلك معتل اللام فعلى مفعل بالفتح ايضا
كموجل وموجع والمولى والموعى وبالجملة هيئتهما هيئة المصدر الميمى
مطلقا الا فى الصحيح الذى مضارعه مكسور العين فان المصدر منه فى
الاغلب مفتوح العين كما كان كذلك فى المضارع المفتوح العين ومضمومه
كما عرفت وهما منه مكسور العين تقول ضربت زيدا مضربا شديدا
وجلست مجلسا خفيفا بفتح اللام والراء فى المصدر الميمى اى ضربا شديدا او
جلوسا خفيفا لكون مضارعهما اعنى يضرب ويجلس صحيحين مكسور العين
واليوم اوالدار مضرب الدراهم ومجلس القوم بكسر الراء واللام فى اسمى الزمان
والمكان اى اليوم زمان ضرب الدراهم اوجلوس القوم والدار مكانه ففيما
اى فى الصحيح الذى مضارعه مضموم العين اومفتوحه القياس ان يكونا
اى اسما الزمان والمكان مفتوحى العين كمقتل ومفتح وكذا فى المعتل اللام
والمعتل الفاء الواوى الذى ثبت الواو فى مضارعه فان اسمى الزمان والمكان
منهما مطلقا اى سواء كان مضارعه مفتوح العين او مضمومه اومكسوره
على مفعل بالفتح كما اشير اليه كمرمى من يرمى ومدعى من يدعو ومرعى من يرعى
وموجع وموجل من يوجع ويوجل وذلك لانهما مشتقان من المضارع
ولو ظاهرا فبنيا عليه وقصد موافقة حركة عينهما لحركة عينه فان كان

فان كان عين المضارع مفتوحا فتح عينهما كيفتح ومفتح وان كان مكسورا
كسر كيضرب ومضرب كما مر وانما لم يضم عينهما اذا كان عين المضارع مضموما
لانه لم يات بناء مفعل بضم العين فى كلامهم فى غير هذا الباب فلا يجوز ان
يبنى فى هذا الباب بناء ولم يكن فى غيره فحمل على مفعل بالفتح كمدخل دون
مفعل بالكسر لان الحمل على الاخف اولى وانما كان الناقص على مفعل بالفتح
مطلقا لانه اذا فتح عينه يجب قلب لامه الفا فيحصل التخفيف بالقلب
وانما كان المثال على مفعل بالكسر لان الواو بين الفتحة والواو منفرجة وانما
كان المثال الواوى الذى ثبت الواو فى مضارعه على مفعل بالفتح مطلقا لانه
لما لم يحذف الواو منه كان بمنزلة الصحيح فحمل على ما هو الاكثر فى الصحيح
من مفعل بالفتح وقد جاء من المضموم اى من المضارع المضموم العين
ثلثة عشر اسما من اسماء المكان حال كونها مكسورة العين مجيئا واقعا
على خلاف القياس وهى المسجد والمنسك اى لموضع النسك وهو
العبادة والمرفق لموضع الرفق وهو ضد العنف قال الرضى المرفق هو موصل
الزراع والعضد وهو ايضا كل ما ينتفع به والارتفاق الانتفاع والاتكاء
على المرفق ويقال فيهما المرفق على وزن منقب ايضا لانهما التان الرفق
الذى هو ضد الخرق اذ المتكى على مرفقه ساكن مطمئن وكذا ذو المال المنتفع
على الاغلب ومعنى الموضع فيهما ابعد وذلك بتاويل انهما مظنتا الرفق
ومحلاه والمفرق لوسط الرأس لانه موضع فرق الشعر والمشرق والمغرب
والمطلع والمنبت والمسكن والمسقط لموضع السقوط ومنه يقال مسقط
راسى اى حيث ولدت والمحشر لموضع الحشر والجمع والمنخر ثقب الانف
لانه موضع النخير وهو التصويت بالانف وذكر ابن الحاجب بدل المحشر المجزر
لموضع الجزر وهو نحر الابل وبالجملة عين مضارعه هذه الاسماء مضموم فا
القياس فيها مفعل بفتح العين فكسره على خلاف القياس وعلى سبيل
الشذوذ ومن المفتوح اى وجاء من المضارع المفتوح العين اسم واحد
من اسم المكان مكسور العين على خلاف القياس ايضا وهو المجمع لموضع

اجتماع التباس لانه من جمع يجمع بالفتح فيهما فالقياس المجمع بالفتح لما مر فا
الكسر مجاز وجاء بعض هذه الاسماء بفتح العين على القياس ايضا اى كما جاء بالكسر
على الشذوذ كالمنسك والمطلع فانهما جاءا بالفتح والكسر وقرأ بهما اى
قرئ المنسك والمطلع بالفتح والكسر في القرآن وكالمسجد والمسكن والمجمع
فانها جاءت بهما ايضا وقال الفراء الفتح في كلها اى تلك الاسماء الاثنى عشر
جائز وان لم تسمع في بعضها فح يكون قياسا كون المسجد بالكسر على خلاف
القياس عند الجمهور وقال سيبويه المسجد بالكسر البيت الذى بنى للعبادة و
السجود سجد فيه بالفعل اولا فهو ليس باسم مكان بل من الاسماء الجامدة
لان اسم المكان لكونه مبنيا على الفعل المضارع الذى لا اختصاص له لموضع
دون موضع بل هو مطلق مبهم محتمل للكل كان الموضع المعتبر فيه كذلك كقوله
المقتل ولا تقصد مكانا دون مكان فما اعتبر فيه تعين المكان كالمسجد
بالمعنى المذكور ليس باسم مكان واما موضع السجود ووضع الجبهة على
الارض اى موضع كان فلا يجوز فيه الا الفتح لكونه اسم مكان مبنيا على الفعل لما
ان الموضع المعتبر فيه مطلق كما في الفعل فعند سيبويه المسجد بالكسر ليس
باسم مكان وما كان اسم المكان فهو مسجد بالفتح لا غير فلا شذوذ فيه عنده
وبعض اسم الزمان والمكان يعنى الاصل والاكثر ان يكون اسم الزمان والمكان
على مفعل بدون التاء وبعض اسم الزمان والمكان يجئ بالتاء كالمزلة لموضع زل
فيه القدم والمضلة لموضع ضلال الطريق يقال ارض مضلة اى يضل فيها الطريق
بكسر العين وفتحه فيهما كما في مضارعهما المجئ بزل ويضل بكسر العين وفتحه وقال
الرضى واما المحل والمحل بالفتح والكسر بمعنى المنزل فلكون مضارعه على الو
الوجهين قرئ قوله تعالى فيحل عليكم غضبى على الوجهين وجاء فيما مضارعه
يفعل بالكسر لغات بالفتح والكسر وهى المدب وهو مجرى السيل ومأوى
الابل ومزلة ومضربة السيف لرأس السيف قدر شبر والمظنة بالكسر يقال
مظنة الشئ لموضع يظن كونه فيه واما المظنة بالفتح فهو مصدر بمعنى الظن
وهى الثالث عشر مما جاء اى من الاسماء الثلثة عشر التى جاءت على خلاف القياس

القياس لانها من يظن بالضم فالقياس المظنة بالفتح واخرها الى هنا المناسبة
مثل المزلة والمضلة قال ابن الحاجب الحاق التاء في مثل ذلك ليس بقياسى
بل مقصور على السماع لكنه كثير الوقوع ففى المظنة خلاف القياس من و
جهين الكسر والحاق التاء وفى المزلة والمضلة من وجه وهو الحاق التاء واما
نحو مسبعة ومأسدة ومذأبة ومحياة ومفعاة مما كان على مفعلة بالتاء
لموضع يكثر فيه مأخذ اشتقاقه وهو اسم جامد ثلاثى للارض اى حال كون
المذكورات موضوعة للارض التى يكثر فيها السبع والاسد والذئب والحية
والافعى بمعنى الحية والنشر في التفسير على ترتيب اللف في المفسر فليس
جواب اما مما نحن فيه اعنى بذلك ليس من الاسماء المتصلة بالافعال لانه
لو كان منها فانما هو بان يكون اسم مكان وليس كذلك اما اولا فلان اسم
المكان لا بد ان يكون مشتقا من المصدر ونحو مسبعة مشتق من الاسم
الجامد واما ثانيا فلان اسم المكان لم تعتبر فيه دلالة على الكثرة ونحو مسبعة
مبنى لافادة الكثرة ولكن هذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثى كالمبطخة لمكان
يكثر فيه البطيخ والمقثاة بالهمزة لمكان يكثر فيه القثاء بكسر القاف وتشديد
الثاء المثلث نبت معروف وهذا مختار صاحب المفصل حيث قال واذا كثر
الشئ بالمكان قيل فيه مفعلة بالفتح يقال ارض مسبعة ومأسدة ومذأبة و
محياة ومفعاة ومقثاة ومطبخة لكن قال المحقق الرضى وهو مع كثرته ليس بقياس
مطرد فلا يقال مضبعة ومقردة بمعنى مكان كثير الضبع والقردة ولا يتأتى
ذلك اى لا يتحصل ولا يتيسر بناء مفعلة لافادة مكان يكثر فيه الشئ فيما عدا
الثلاثى كالثعلب والضفدع لانها مبنية على ثلثة احرف وليس ما عدا الثلاثى
كذلك ولو حذف بعض الحروف يخاف عن الالتباس ولا يتأتى مثله اى نظير بناء
مفعلة مما عدا الثلاثى كالمفعلة لثقله فلا يقال لمكان كثر فيه الثعلب والضفدع
مثعلبة ومضفدعة بل قالوا فيه مكان كثير الثعلب والضفدع وهذا ما قال سيبويه
ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز على ثلثة احرف كالثعلب والضفدع
استثقالا لذلك مع استغنائهم عنه بان قالوا ارض كثيرة الثعالب

قال الرضى او بان قالوا متعلب ومعقرب ومضفدع بكسر اللام الاولى
على انها اسم فاعل واما المقبرة عطف على قوله واما نحو مسبعة فقد جاءت
بالفتح على القياس لانه من قبر يقبر من باب نصر ينصر فهو من جهة فتح ا
العين على القياس وان كان من جهة الحاق التاء على خلافه وبالضم لانه اريد
بها بقعة وقطعة معينة من الارض مهيأت للدفن دفن فيها بالفعل اولا و
يقال لها قبرستان لا موضع الدفن مطلقا اى موضع كان لا يقال لكل مكان
دفن فيه احد مقبرة بالضم بل مقبرة بالفتح فهى بالضم وان كانت فى الظ
على خلاف القياس من وجهين لكنها فى التحقيق ليست على خلافه اصلا
لانه ليس باسم مكان مبنى على الفعل بل خارج عما نحن فيه لما عرفت وجاء
فى الشعر مقبر اسم مكان بدون التاء مفتوحا فهو موافق للقياس من
كل وجه قال لكل اناس مقبر بفنائهم فهم ينقصون والقبور تزيد الاناس
بالضم الناس والفناء بالكسر جوانب البيت يعنى ان لكل ناس مقبراً
فى حوالى بيوتهم وديارهم فعددهم ينقص بسبب الموت وعدد القبور يزيد
الصنف الثامن لبيان هيئة اسم الالة وهو ما اشتق من مصدر الثلاثى

مطلب صنف الثامن

المجرد فيه تنبيه على ان اسم الالة لا يبنى من غير الثلاثى المجرد بل يقال فيه آلة
الاكتساب وآلة استخراج ونحو ذلك باضافة الالة الى المصدر الذى قصد
بيان آلته للدلالة على ما استعماله وسيلة الى تيسير معنى ذلك المصدر
من حيث هو كذلك كالمفتاح فانه مشتق من الفتح الذى هو مصدر الثلاثى
المجرد للدلالة على آله يكون استعمالها سببا ووسيلة الى تيسير معنى الفتح
وتسهيله بمعنى ان الفاتح اذا استعملها فى فتح الفعل يكون ذلك الفتح سهلا
وان امكن حصوله بدونها بطريق اخر فاللازم فى اسم الالة ان يكون الالية بالنسبة
الى سهولة المعنى لا الى اصل حصوله فلذا قال وسيلة الى تيسير معنى لا الى حصول
معنى واذا اعتبر فى اسم الالة اصطلاحا الاشتقاق عن المصدر على الوجه المذكور
فلا يقال للقلم والسكين ونحو ذلك من الاسماء الجامدة الموضوعة للالات
الافعال اصطلاحا اى فى اصطلاح اهل التصريف اسم الالة لعدم اشتقاقهما

اشتقاقهما مما اى من مصدر بهما اى القلم والسكين وسيلة اليه اى الى معنى
ذلك المصدر وهو الكتابة فى الاول والقطع فى الثانى نعم يطلق عليهما اسم الالة
لغة لانه فيها بمعنى اسم موضوع لالة الفعل مطلقا ومثلهما كذلك وبنائه
ثلث مفعل ومفعال بزيادة الالف ومفعلة بزيادة التاء بكسر الميم وفتح العين
فى الكل سواء كان عين المضارع مفتوحا او مضموما او مكسورا كمقص اصله
مقصص على مفعل من القص بمعنى القطع ومقراض على مفعال من القرض بالمعنى
المذكور فالمقص والمقراض بمعنى واحد وهو آلة مخصوصة للخياطين يقطعون
بها الاثواب فانظر الى انه كيف ملح قوله فلا تقرض اخاك ولو بحبة فان القرض
مقراض المحبة ومكسحة على مفعلة وهى ما يكنس به الثلج وغيره وبالفارسية
جاروب من الكسح بمعنى الكنس اى قشر الثلج او التراب او نحوه عن المكان
فالواهية الاصلية مفعال والاخريان اى مفعل ومفعلة منقوصتان
منه بحذف الالف يعوض عن المحذوف كما فى مفعلة بتعويض التاء
او بغيره كما فى مفعل بدليل اى قالوا كذلك مستدلين بدليل عدم اعلال
نحو معول وهو الفاس العظيمة التى يقلع بها الحجر العظيم ومخيط وهو
الة الخياطة يقال لها ابرة وبالفارسية سوزن والمراد بنحوهما اسم الالة
الذى كان على مفعل من الاجوف الواوى واليائى اولم يعل عينه ولولا
ذلك اى ان اصل معول ومخيط معوال ومخياط على مفعال بل كانا اصليين
برأسهما وجب اعلالهما بنقل حركة الواو والياء الى ما قبلهما وقلبهما
الفا تبعا لعال وخاط كما فى مقال تبعا لقال مع انهما لم يعلا فعدم اعلالهما
دل على ان اصلهما معوال ومخياط حتى يكونا بتقديرهما فلا يعل فيهما
كما لم يعل فى معوال ومخياط للزوم التقاء الساكنين لكن اللازم من
هذا الدليل كون اصل مفعل مفعالا واما كون اصل مفعلة كذلك فلم يلزم
منه فلم يتم التقريب فتدبر والتى فيها التاء اعنى مفعلة ليست بمطردة
فى جميع المواضع بل هى سماعية مقصورة على السماع تحفظ كما سمعت
مثل مكسحة ولا يقاس عليها غيرها مما لم تسمع فلا يقال مقرضة ولا مخيطة

كما اى كالتاء فى اسمى الزمان والمكان فانها سماعية فى مثل مزلة ومضلة
كما عرفت واما التى بدون التاء اعنى مفعلا ومفعالا فهما قياسيان
مطردان فى جميع المواضع واما نحو المسعط وهو الاناء الذى يجعل فيه
السعوط بفتح السين اى الدواء الذى يصب فى الانف وهو ما ورد
فى الخبر عليكم بالسعوط والمدق وهو ما يدق به اى آلة يدق بها الا-
شياء كالقصار والمدهن وهو قارورة الدهن اى زجاجة يوضع
فيها الدهن والمكحلة وهو ما يجعل فيها الكحل وبالفارسية سرمدان
مما جاء بيان نحو المسعط اى حال كون نحوه من اسم الآلة الذى جاء على
مفعل بضم الميم والعين فقط او بهما وبفتح العين ايضا كالمنخل يعنى
ان المنخل جاء على مفعل بضم الميم والعين وعلى مفعل بضم الميم وفتح العين
واما الاسماء السابقة فلم يجئ الا على الوجه الاول لما يخرج به اى حال كون المنخل
موضوعا لآلة يخرج بها النخالة عن الدقيق وهو الذى يصنع منه الخبز و
النخالة الفضلات التى تخرج منه عند النخل كانه قيل هذه الكلمات اسماء
الآلات مع ان هيئاتها خارجة عن الهيئات الثلث المذكورة لان بعضها
على مفعل بضم الميم والعين فقط وبعضها عليه وعلى مفعل بالضم والفتح
وكلاهما خارجان عن الثلث فاجاب بقوله فليست هذه الاسماء باسماء
الآلة اصطلاحا حتى ينتقض بها حصر الهيئات فى الثلث بل هى اسماء الآلة
لغة كسائر الاسماء الموضوعة للآلة الاشياء كالسوط للضرب والسيف
للقطع وغيرهما كالرمح والسهم ونحوهما من الاسماء الجامدة التى وضعت
للآلة وهذا كما قال سيبويه لم يذهبوا بهذه الاوعية يعنى ان المكحلة ليست
لكل ما يكون فيه الكحل بل مختصة بالآلة المخصوصة وكذا المدهن لا يقال لكل ما يوضع
فيه الدهن بل مختصة بالقارورة المخصوصة وكذا اخواتها فلم يكن اشتقاقها للدلالة
على هو استعماله وسيلة لمعنى المشتق منه مطلقا فلم يكن اسماء الدالة
اصطلاحا ولا من سائر الاسماء المتصلة بالافعال بل من الجوامد كالسوط
والسيف فكان المقصود بها افادة ذوات تلك الآلات المعينة لا آليتها لمعنى المشتق منه

المشتق منه وايد ذلك بوجهين فقال الابرى ان منها ما ليس مشتقا
من المصدر ولا اظهر اى وليس اظهر فى معنى الآلية من معنى الظرفية يعنى
لا بد فى اسم الآلة اصطلاحا ان يكون مشتقا من المصدر ويكون فيه معنى
الآلية كما يشهد عليه تعريفه مع ان بعض تلك الاسماء ليس كذلك كالمسعط
والمدهن والمكحلة فانها مشتقة من السعوط والدهن والكحل وهى ليست
بمصادر بل اسماء جامدة وايضا ليس استعمالها فى معنى الآلية اى آلة الكحل
وآلة الدهن مثلا باظهر من استعمالها فى معنى الظرفية اى ما يوضع فيه
الكحل او الدهن بل الثانى اظهر من الاول ولذا قال فى تفسيرها ما يجعل فيه
السعوط او الكحل وقارورة الدهن فاذا لم يكن بعضها اسم آلة اصطلاحا فكذا
ما يشابهها من البواقى هذا لكن فى الوجه الاخير نظر لان فى مثل المكحل اعتبا
رين احدهما انه مكان وضع فيه الكحل والاخر انه وسيلة الى استعمال الكحل
فبالاعتبار الاول ليس اسم آلة بل من الاوعية وبالاعتبار الثانى اسم آلة ولا
بأس فى ان يجعل الشئ الواحد من صنفين باعتبارين ونظير هذا
ما قال بعض المحققين فى مثل مرقات ومسقاة بفتح الميم وكسرها ان لها
اعتبارين احدهما انها امكنة كان السلم مكان الرقى من حيث ان الرقى فيه والاخر
انها آلات لان السلم آلة الرقى فمن نظر الى الاول فتح ومن نظر الى الثانى كسر
فالمكسور والمفتوح انما يقالان لشئ واحد لكن النظر مختلف واورد صاحب
المفصل المحرضة بضمتين فى عدادها اى عداد الاسماء المذكورة كالمكحلة
مما يكون بنيته مخالفة لهيئات اسم الآلة وتبعه ابن الحاجب فاوردها فى شافيته
فى تلك العداد لكن الجوهرى ذكرها بكسر الميم وفتح الراء على ما هو القاعدة
فى هيئة اسم الآلة فلا نقض بها حتى يحتاج الى ما سبق من الجواب
وفسرها باناء الحرض اى اناء ووعاء يجعل فيه الحرض وهو بالضم الاشنان
بضم الهمزة معروف فلكونها مختلفا فيها بل يكون المشهور فيها ما ذكره الجوهرى
على ما فى شرح الهادى لم يعدها المص فى عداد الاسماء المذكورة ثم انها
ولو كانت كما ذكره الجوهرى كان الاظهر فيها ان لا يجعل من اسماء الآلة

مطلب السمط الثاني

اصطلاحا لما عرفت ولما فرغ عن بيان الهيئات المطردة التي تعرض
الكلمات لذواتها في السمط الاول اراد ان يبين ما تعرضها بسبب عوارض
لاغراض معنوية فقال السمط الثاني لبيان هيئات تحصل للكلمات
بسبب عوارض تعرضها لاغراض معنوية وهي اي تلك الهيئات خمس
لكون تلك العوارض على ما ذكره خمسة الحاق الضمائر ونوني التاكيد
والتصغير والنسبة والتثنية والجمع فنجعل السمط خمسة فصول
لبيان الهيئات الخمس الاول لبيان ما اي هيئة تحصل بسبب الحاق
الضمائر ونوني التاكيد المشددة والمخففة جمعهما في فصل واحد لتقا
ربهما وتشاركهما في ان يلحقا بالافعال خاصة وانما قدمناها اي الهيئات
بسبب اللاحقين على سائر الهيئات لاختصاصهما بالافعال لما ان سببها
اعني اللاحقين من خواصها واما الالف والواو في مثل ضاربان وضاربون
فمن علامات الاعراب لا من الضمائر التي هي العمدة فيما نحن فيه اعني من ال
التصريف لشمول الهيئات الملحقة بالبحث وهي الهيئات الافرادية المطردة الموضوعة
بالوضع النوعي جنسها اي جنس الافعال بمعنى ان اي فرد من جنسها فيوجد
فيه تلك الهيئة بحسب الاصل اي اصل الوضع وان خرج بعض الافعال
عن تلك الهيئة في الاستعمال لعارض كنعم وبئس بخلاف الاسماء المتصلة
بالافعال اذ لا يشمل الهيئة المذكورة جنسها وان تناولت نوعها لان
جنسها مطلق الاسم وكثير من الاسماء عارية عن تلك الهيئة بحسب
اصل الوضع والكلام فيه اي في الفصل الاول صنفان احدهما لبيان
ما يحصل بالحاق الضمائر والآخر لبيان ما يحصل بالحاق نوني التاكيد
الاول في بيان ما يعرض بسبب الحاق الضمائر جعله اولا لكون مباحث
هذه الهيئات كثيرة عامة المنافع يهتم بشانها ولما توقف ذلك على
معرفة الضمائر واقسامها واحكامها قال اعلم اولا ان الضمير هو اسم
وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على ان معناه متكلم وهو الذي يحكي
عن نفسه مثل انا ونحن بحسب ظاهر العرف اي يعد متكلما في ظاهر العرف

العرف وان لم يكن متكلما في نفس الامر زاد هذا القيد ليشمل التعريف ضمير المتكلم
مع الغير كنحن لان الكلام الواحد لا يتكلم في نفس الامر اكثر من واحد لكنه اذا
تكلم واحد مع كونه مقارنا للغير يعد المجموع في العرف متكلما لذلك الكلام ويجيء
من المصراشارة اليه او على ان معناه مخاطب يتوجه اليه الكلام كانت واياك او على انه
غيرهما ويسمى ذلك الغير هنا اي في بحث الضمائر غائبا مثل هو واياه واما في اللغة
فالغائب عبارة عما لا يتنا ولا الحس ويكون بعيدا عنه وشرط استعمال هذا
اي ضمير الغائب تقدم ذكره اي ذكر المرجع بوجه من الوجوه اما لفظا مثل جاء
رجل وهو عالم او معنى مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل او
حكما كما في الضمير الشان والقصة وقد سبق تفصيل ذلك في العقد الاول
والضمير قسمان احدهما منفصل وهو ما يجوز النطق به ابتداء اي من غير ذكر
لفظ اخر يتصل هو به كهو ونحن فان النطق بهما لا يحتاج الى تقديم لفظ و
الآخر متصل وهو ما ليس كذلك اي لا يجوز النطق به ابتداء بل يحتاج في ذلك
الى تقديم لفظ يتصل هو به كالف ضربا وواو ضربوا وتاء ضربت فانها لا يجوز
النطق بها قبل النطق بافعالها التي هي كالاجزاء منها وله اي للضمير مطلقا في
وضعه اي بحسب وضعه خواص منها انه اي الضمير مع كونه مبنيا ليس بمعرب
كما بين في النحو وضع لمعناه على وجه يعرف من نفسه مع قطع النظر عن تركيبه
مع عامله انه في موقع اي اي اي وجه من وجوه الاعراب اعني الرفع والنصب
والجر فان وضع بعض الضمائر على المرفوعية كهو وامثاله وبعضها على المنصوبية
كاياك وامثاله وبعضها على المجرورية كالياء في لي والهاء في به فاينما ذكر الاول يعرف
منه المرفوعية من غير نظر الى العامل واينما ذكر الثاني يعرف منه المنصوبية واينما
ذكر الثالث يعرف منه المجرورية من غير نظر الى العامل الناصب او الجار بخلاف
سائر الاسماء كزيد وهذا فانه لا يعرف وجوه اعرابها من نفسها لعدم وضعها
على حالة واحدة من الاعراب بل من تركيبها مع العامل فان اقتضى العامل الرفع
يعرف انها مرفوعة كما في جاء زيد او هذا او النصب فيعرف انها منصوبة كما في
رايت زيدا او هذا او الجر فيعرف انها مجرورة كما في مررت بزيد او بهذا ومنها

ان دلالته على تذكير معناه وتانيثه كانت بجوهره وذاته لا بلحوق علامة كالتاء
فى ضاربة وعدمه فى ضارب فان بعض الضمائر موضوع بجوهره للمونث مثل
هى واياها وبها وبعضها للمذكر نحو هو واياه وبه فلا حاجة الى الحاق العلامة
فى معرفة التذكير والتانيث بخلاف سائر الاسماء فانها لعدم وضعها على حالة
واحدة من التذكير والتانيث بل وضعت على ان تكون صالحة للكل تحتاج
فى ذلك الى الحاق علامة كضارب وضاربة واحمر وحمراء ونحو ذلك
فتفرع على ما ذكر من الخواص لكل واحد متعلق بتقسيمان فيما بعد من
المتصل والمنفصل بعدما علم ان كلا منها اما متكلم او مخاطب او غائب
تقسيمان فاعل تفرع الاول ثلاثى اى ذو شقوق ثلثة باعتبار وجوه الاعراب
الثلثة لقيام الضمير مقام الظاهر وانقسام الظاهر بذلك الاعتبار والثانى
ثنائى ذو شقين باعتبار حالتى التذكير والتانيث فحصلت اثنا عشرة
قسما ثم انقسام كل من هذه الاقسام الى الافراد والتثنية والجمع ظاهر
فحصلت ستة وثلثون قسما اجمالا اى من غير تعرض لتفصيل الانقسام
الى المتكلم والمخاطب والغائب وتفصيل هذا التقسيم ان المنفصل اما
متكلم او مخاطب او غائب ثم كل منها اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت
الاقسام تسعة حاصلة من ضرب الثلثة فى الثلثة ثم كل منها اما مذكر
او مونث صارت ثمانية عشر حاصلة من ضرب التسعة فى الاثنين ثم كل
من هذه اما مفردا او مثنى او مجموع صارت اربعة وخمسين حاصلة من
ضرب الثمانية عشر فى ثلثة وكذا صارت الاقسام اربعة وخمسين فى
المتصل بمثل ما ذكر صارت مجموع الاقسام مائة وثمانية بحسب الاحتمال
العقلى واما الاقسام الواقعة فى نفس الامر المعتبرة ههنا فاقل منها
بكثير على ما قال لكن اقسام المجرور وهو فى كل واحد من المنفصل والمتصل
ثمانية عشر لان المجرور المنفصل اما متكلم او مخاطب او غائب وكل منها
اما مذكر او مونث وكل منها اما مفرد او مثنى او مجموع فصارت ثمانية
عشر وكذا فى المتصل فجميع اقسام المجرور وهى ستة وثلثون مطرحة

مطرحة اى مبعدة مخرجة عن الاقسام ههنا يقال اطرحه بشد الطاء
اى بعده كذا فى المختار وذلك اما لان المجرور لا دخل له اصلا فى الالحاق
بالفعل الذى هو المقصود الاصلى ههنا لان الحاقه بالفعل يقتضى كون الفعل
عاملا للجر وهو باطل لان عمله منحصر فى الرفع والنصب واما لانه لم يوضع له
منفصل كما وضع ذلك للمرفوع والمنصوب كهو واياك بل انما وضع له المتصل
لانه انما يجوز الانفصال اذا تعذر الاتصال ولا مانع من الاتصال فى المجرور
بخلاف المرفوع والمنصوب اذ قد يوجد فيهما مانع عن الاتصال كما بين فى النحو
ومتصله اما بالنصب عطف على الضمير فى لانه او بالرفع على ان الجملة حالية
واياما كان هو من تتمة الوجه الثانى لا وجه براسه لم يتميز فى اللفظ عن المنصوب
المتصل مع قطع النظر عن العامل بل هو مشترك بينهما لفظا والفارق هو العامل
كالهاء فى غلامه وضربه والياء فى غلامى وضربنى والكاف فى غلامك وضربك
فلم يكن المجرور قسما براسه متميزا لفظا عن الغير فيناسب اسقاط اقسامه
من عداد الاقسام بخلاف المرفوع والمنصوب فان لكل منها قسما متميزا براسه
متميزا عن الغير فى اللفظ اما المرفوع فكلا قسميه اعنى المنفصل والمتصل متميزان
كهو ونا ضربت فانهما لا يحتملان النصب والجر بحسب الوضع واما المنصوب
فالمنفصل منه متميز كاياك واياى حيث لا يحتملان الرفع والجر وضعا واذا
طرحت الستة والثلثون من مائة وثمانية فعادت الاقسام الى اثنين وسبعين
ثم ان فى المتكلم لم يفرق بين المذكر والمونث بحسب اللفظ بل صيغة المتكلم
مشتركة بينهما كانا ونحن حيث يطلقان على المذكر والمونث لعدم الفائدة
فيه اى فى ذلك الفرق بينهما لفظا بان يوضع لكل منهما لفظ مغاير لما وضع له
للآخر انما هو لدفع الالتباس بين المذكر والمونث ولا التباس بينهما فى المتكلم
لان من يحكى عن نفسه لا يكون الا واحدا متعينا عند السامع تذكيرا او تانيثا
بخلاف الغائب فان ما تقدم ذكره او ما يصلح لان يخاطب قد يكون متعددا
احدهما مذكر والآخر مونث فيلتبس فى رجوع الضمير او توجيه الخطاب فلدفع
الالتباس وتعيين المذكر او المونث احتيج فيهما الى الفرق اللفظى فسقط من اقسامه

اى من اقسام المتكلم فى المنفصل والمتصل اثنا عشر وهى الحاصلة من ضرب
المتكلم المؤنث فى المنفصل والمتصل وضربهما فى المرفوع والمنصوب يحصل
اربعة ثم ضربها فى الافراد والتثنية والجمع يحصل اثنا عشر فاذا اسقط من
اثنين وسبعين اثنا عشر فيبقى ستون ثم ان فى المتكلم بكلام جزئى لا يمكن
التعدد حقيقة بمعنى ان الكلام الشخصى لا يمكن ان يصدر عن اكثر من واحد
حقيقة وفى نفس الامر بل يجب ان يكون المتكلم به واحدا لانه عرض واحد
شخصى فلا يقوم الا بمحل واحد كما بين فى الكلام ولما ورد عليه فا معنى
قولهم ان نحو نحن صيغة المتكلم فانه يقتضى تعدد المتكلم بكلام واحد اجاب
عنه بقوله وقولهم لنحو نحن وايانا من صيغ المتكلم مع الغير صيغة المتكلم بناء
اى ليس بمبنى على التحقيق حتى يرد ذلك بل مبنى على التغليب اى تغليب المتكلم
على غيره ممن هو بمنزلته واطلاق اسم المتكلم على المجموع كعمرين لعمر وابى بكر رض
والقمرين للقمر والشمس والعرف لان اهل العرف لما بنوا الامور على الظ
دون التدقيق الفلسفى فاذا صدر كلام جزئى عن شخص واحد مقارن
لشخص آخر بمنزلته بان صدر عنه مثل ذلك الكلام الجزئى اولم يصدر لكنه
لم ينكر عليه يعدون ذلك الكلام صادرا عن المجموع والمتكلم به متعددا وان
لم يكن فى نفس الامر كذلك ومن ههنا تنبيه لفائدة تقييدنا المتكلم بما قيدناه
به فى التعريف اى فى تعريف الضمير من قوله بحسب ظاهر العرف وفائدته
لتشمل التعريف بصيغ المتكلم مع الغير كما بينا هناك فاكتفوا تفريع على قوله ثم ان
فى المتكلم الخ فيه اى فى المتكلم بالدلالة على انفراده عن الغير فيما نسب اليه من الفعل
او على كون الغير معه فيما نسب اليه سواء كان ذلك الغير واحدا اخر او اكثر
يعنى لو صدر كلام جزئى من اثنين او اكثر حقيقة كما صدر عن الواحد لو
ضعوا للمتكلم صيغا ثلاثا من الافراد والتثنية والجمع كما وضعوا للغائب والمخاطب
لكن لما لم يمكن صدور كلام جزئى عن اكثر من واحد حقيقة ناسب ان يوضع
له صيغة واحدة فقط الا ان الواحد قد يكون منفردا عن الغير فيما نسب
اليه من الفعل فيكون واحدا حقيقة وصورة وقد يكون معه الغير واحدا آخر

اخرا واكثر فيعد بحسب العرف متعددا ومثنى او مجموعا فوضعوا للدلالة
على انفراده صيغة كانا وهو ظاهر وعلى اقترانه بالغير مطلقا صيغة اخرى
كنحن لكن ذلك الاقتران مما قصد افادته واهتم بشانه ولم يفرقوا بين المثنى
بان يكون الغير واحدا وبين المجموع بان يكون الغير اكثر لما لم يكن ذلك مقصودا
ومهتما بشانه ههنا بل لو استفيد فانما يستفاد من الخارج فكان للمتكلم
صيغتان احديهما مشتركة بين المفرد المذكر والمؤنث والاخرى مشتركة
بين المثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث هذا وفيه نظر لانه انما يتم لو لزم
فى ان يعد الشخص متكلما ههنا ان يكون تكلمه بالقياس الى كلام جزئى واما
اذا كفى فيه ان يكون تكلمه بالقياس الى كلام نوعى فيمكن المثنى والجمع فى المتكلم
حقيقة من غير بناء على التغليب والعرف بان يصدر عن واحد كلام جزئى
وعن غيره واحدا او اكثر جزئى اخر مماثل لذلك الجزئى والجواب ان الغرض ههنا
مجرد ابداء وعلة واظهار مناسبة فى اكتفائهم فى المتكلم بصيغتين لا الاستدلال
على ذلك بمقدمات قطعية وما ذكره كاف فى ذلك الغرض فذهبت من اقسام
اى المتكلم الاثنى عشر من ضرب الاربعة اعنى المتكلم المرفوع المتصل والمنفصل و
المنصوب المتصل والمنفصل فى الثلاثة اعنى الافراد والتثنية والجمع اربعة لانه
اذا اتحد التثنية والجمع فى المتكلم صار المضروب فيه اثنين فيصير الاقسام ثمانية
وبقيت من مجموع الاقسام الستين ست وخمسون ثم انهم لم يفرقوا فى تثنية
المخاطب والغائب بين التذكير والتأنيث فى اللفظ بل وضعوا المثنى المخاطب
مذكرا كان او مؤنثا صيغة واحدة كانتما واياكما وكذا المثنى الغائب كهما واياهما
وكالالف فى ضربا وضربتا واما التاء فى الثانى فليس من الضمير بل علامة التأنيث
وذلك لقلة الاحتياج اليه اى الى ذلك الفرق اذ لا يكثر وقوعها اى وقوع التثنية
فاذا لم يكثر وقوعها لم يكثر وقوع الالتباس بين التذكير والتأنيث فيها فيكون الاحتياج
الى الفرق اللفظى لدفع الالتباس قليلا فلذا لم يهتموا بالفرق بل اكتفوا فى ذلك با
لاحالة على القرائن بخلاف المفرد والمجموع فانه لكثرة وقوعهما يقع بينهما الالتبا
س بين التذكير والتأنيث كثيرا فمست الحاجة الى الفرق اللفظى بينهما

فنقص من اقسامها اى اقسام المخاطب والغائب فى المتصل والمنفصل
ثمانية اقسام وهى الحاصلة من ضرب الاثنين اعنى مثنى المخاطبة ومثنى الغائبة
فى الاربعة اعنى المتصل المرفوع والمنصوب والمنفصل المرفوع والمنصوب
واستقرت اقسام الضمير بعد الاسقاطات المذكورة على الثمانية والاربعين
وهى الاقسام الواقعة فى نفس الامر المعتبرة ههنا فنعدها على مراتبها وهى
اربع وفى كل مرتبة اثنا عشر ضميرا فيبلغ المجموع الى ثمانية واربعين المرتبة
الاولى للمنفصلة المرفوعة جعلها مرتبة اولى لظهورها وكونها عمدة وتفطن
من هذا الى وجه ترتيب البواقى وهى انا فى المتكلم وحده مذكرا او مؤنثا ونحن
فى المتكلم مع الغير كذلك مثنى او جمعا وانت بفتح التاء فى المخاطب انتما فى تثنية
المخاطب والمخاطبة انتم فى جمع المخاطب انت بكسر التاء فى المخاطبة انتن
فى جمع المخاطبة وهو فى الغائب هما فى تثنية الغائب هم فى جمع الغائب هى
فى الغائبة هن فى جمع الغائبة فمجموعها اثنا عشرة وانما قدم المتكلم فى الترتيب
لانه اعرف المعارف واخر الغائب لانه ادون من الكل واورد الواو العاطفة
بين المتكلم والمخاطب وبين المخاطب والغائب للتنبيه على المغايرة بين الانواع
الثلاثة وكذا الكلام فى المراتب الاتية ترتيبا وعطفا المرتبة الثانية للمنفصلة
المنصوبة وهى اياى ايانا واياك بالفتح اياكما اياكم اياك بالكسر اياكن واياه
واياهما اياهم اياها اياهن المرتبة الثالثة للمتصلة المرفوعة ومن خواصها ا
انقسامها الى البارزة وهى الملفوظ بها اى التى تلفظ بها حقيقة سميت بارزة
لبروزها وظهورها فى اللفظ والى المستترة ويقال لها المستكنة لاستكنانها
واختفائها تحت العوامل وهى ما تودى فى ضمن رافعها ويتلفظ بها حكما لا
حقيقة سواء كان الرافع فعلا كما فى زيد ضرب او اسما كما فى زيد ضارب فانه
قد استتر فى ضمن ضرب وضارب ضمير هو راجعا الى زيد وذلك لان المرفوع
المتصل لكونه فاعلا صار كالجزء من عامله فجوزوا الاستتار فى الضمائر التى
وضعها للاختصار فاكتفوا بلفظ العامل ومثالهما اى مثال البارزة والمستترة
ما نذكره وهى ما اى الضمائر فى عرفت عرفنا وعرفت عرفتما عرفتم عرفت

عرفتن وعرف عرفا عرفوا عرفت عرفن من التاء المضموم للمتكلم
وحده فى عرفت ونا للمتكلم مع الغير فى عرفنا والتاء المفتوحة للمخاطب فى عرفت
بالفتح فانها مرفوعات متصلات بارزات وكذا الكلام فى ما عداها من صيغ
الخطاب والغيبة الا عرف فى الغائب وعرفت بسكون التاء فى الغائبة
لان الضمير فيهما مستتر لا بارز وهو فى الاول هو وفى الثانى هى واما التاء الساكنة
فهى علامة التانيث لا ضمير الفاعل هذا واما المتصلة المنصوبة وكذا المنفصلات
مطلقا فلا يكون الا بارزة المرتبة الرابعة للمتصلة المنصوبة وهى ما فى عرفنى
وعرفنا بفتح الفاء فان الياء فى الاول ولفظ نا فى الثانى ضميران منصوبان متصلان
مفعولان لعرف واما النون قبل الياء فى الاول فنون وقاية خارج عن الضمير
كما سيجئ هذا فى المتكلم وقس عليه عرفك عرفكما عرفكم عرفك عرفكن وعرفه
عرفهما عرفهم عرفها عرفهن واعلم ان ما ذكرنا من ان عدد الاقسام ثمانية واربعون
مبنى على ما اشتهر بين الناس وهو مذهب الكوفية من ان انت واياك واخواتهما
نحو انتما وانتم وانتن واياكما واياكم واياكن بكمالها وتمامها ضمائر فانه اذا كان
كذلك بلغ العدة الى ما ذكره والا فذهب اى لو لم يكن مبنيا على ما اشتهر فلا يصح
اذ مذهب جمهور المحققين منهم الاخفش ان الضمير فى المذكورات هو ان فى انت
واخواتها وايا فى اياك واخواتها واللواحق كالتاء المفتوح او المكسور فى انت والكاف
كذلك فى اياك وكلفظ تما وتم وتن فى انتما وانتم وانتن وكما وكم والهاء وهما فى اياكما
واياكم واياه واياهما ونحو ذلك مما بعد ان والكاف حروف دالة على احوال المرجوع
اليه اى مرجع الضمائر وتلك الاحوال هى الخطاب والتكلم والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فان التاء المفتوح فى انت يدل على خطاب المرجع و
تذكيره وافراده والمكسور فى انت على تانيثه وتما فى انتما على تثنيته وتم فى انتم
على جمعه والكاف فى اياك على خطابه وافراده والهاء فى اياه على غيبته وهكذا فاللواحق
علامات لاحوال المرجع كتاء التانيث فى ضربت لا ضمائر ولا اجزائها حتى قال اى
لاجل ان مذهب الجمهور ذلك قال بعض النحاة كالمولى الجامى ان هذا اى كون
اللواحق علامات والضمائر ما قبلها فى انت واخواته مجمع ومتفق عليه بين القوم

واما فى اياك فمختلف فيه فهذا الكلام منه سواء كان تاما فى نفسه بان يحمل
على المبالغة او غير تام يؤيد ما ذكر ولهذا قال حتى قال وقال الزجاج عطف
على قوله فذهب جمهور اى فذهب الجمهور الى كذا وقال الزجاج ذاهبا الى
عكس ما ذهبوا اليه فى اياك واخواته ان الضمير هو الكاف ونحوه ككما وهما
والهاء وايا اسم مظهر لا ضمير ولا جزئه مبهم غير متعين فى نفسه يفسره
ما يضاف هو اليه كانه قصد الاجمال اولا ثم التفصيل كما فى ربه رجلا ونعم رجلا
مضاف اليها اى الى الكاف ونحوه اضافة بيان اى اضافة بيانية يبين فيها المضاف
اليه المضاف كشجر الاراك وخاتم فضة كان اياك بمعنى نفسك واستدل
على ذلك بما ورد فى قول بعض العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب
جمع شابة مقابل الشيخ واياه منصوب على التحذير كما فى اياك والاسد
يعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة يصير شيخا فحذره وبعده عن الشواب
اى عن يلاعبهن ويتزوجهن ومحل الاستدلال قوله وايا الشواب مجرور
على ان يكون مضافا اليه لايا وهو فى موقع اللواحق فى مثل اياه فهو مضاف
الى اللواحق ايضا والجواب انه شاذ لا عبرة به وذهب ابن كيسان وبعض
الكوفية الى ان الضمير فى اياك واخواته ما ذكره الزجاج من الكاف ونحوه وايا
دعامة لها اى حرف جئ به ليكون دعامة للضمائر يعتمد هى عليها كاللام فى ذلك
لتصير الضمائر منفصلة عن عواملها بسببها اى بسبب تلك الدعامة فانه
لو لم يكن ايا فى عرفت اياك او اياه يلزم ان يكون الضمير الذى هو الكاف والهاء
متصلا بعرفت فيلزم ان يرتفع قسم المنصوب المنفصل فابن كيسان وافق
الزجاج فى ان الضمير هو الكاف ونحوه وخالفه فى ان ايا اسم مظهر مبهم فانه
ذهب الى انه ليس كذلك بل حرف دعامة وقال الخليل انه اى ايا مضمر لا مظهر
كما ذكره الزجاج ولا دعامة كما ذكره ابن كيسان مضاف الى ما بعده من الاسماء
الظاهرة كالكاف ونحوه اضافة بيانية لكونه ضميرا مبهما يفسره ما بعده واما
عند الجمهور فهو مضمر معين غير مضاف فعنده ما بعد ايا من الكاف ونحوه
اسم مظهر لا حرف علامة كما ذهب الجمهور ولا مضمر كما ذهب الزجاج وهذا المذهب

وهذا المذهب بعيد جدا لانه قول باضافة الضمير وهو غير مسموع مع ان كون
الكاف ونحوه اسما ظاهرا لا يساعده الاصطلاح وخلاصة الكلام ان فى انت
وامثاله مذهبين فذهب بعض الكوفية وهو المشهور انه بسيط ضمير بتمامه
ومذهب الجمهور وهو انه مركب الجزء الاول منه اعنى ان ضمير والثانى اعنى
اللواحق حروف دالة على احوال المرجوع اليه وفى اياك وامثاله خمسة مذاهب
مذهب بعض الكوفية وهو انه بسيط مظهر بتمامه ومذهب الجمهور وهو انه
مركب من الضمير وهو ايا والحروف وهى اللواحق ومذهب الزجاج وهو انه مركب
ايضا الا ان الضمير هو الجزء الثانى مثل الكاف والاول مظهر مبهم ومذهب ابن
كيسان وهو انه مركب من الحرف وهو ايا والضمير وهو الكاف ونحوه ومذهب الخليل
وهو انه مركب من اسمين الاول اعنى ايا اسم مضمر والثانى اعنى الكاف اسم مظهر
فعلى هذه المذاهب الاربعة الاخيرة ينقص عدد الاقسام مما ذكرنا من الثمانية و
الاربعين ففى مذهب الجمهور والخليل سقط من المرفوع المنفصل اربعة ومن
المنصوب المنفصل احد عشر فاذا سقط الخمسة عشر من المبلغ المذكور بقى ثلثة
وثلثون واما على مذهبى الزجاج وابن كيسان فالساقط هو الاربعة الاول فقط
تامل ادنى تامل يظهر لك جميع ذلك وموقع الضمائر مرفوعة كانت او منصوبة متصلة
كانت او منفصلة من المضارع كهو اى كموقعها من الماضى بلا تفاوت ولا فرق
بينهما اما فى المنفصلات فقط واما فى المنصوب المتصل فنقول يعرفنى يعرفنا ويعرفك
يعرفكما يعرفكم يعرفك يعرفكن ويعرفه يعرفهما يعرفهم يعرفها يعرفهن الا فى المرتبة
الثانية اعنى المرفوع المتصل فانها تقع فى المضارع لا كما وقعت فى الماضى بل هكذا اعرف
نعرف وتعرف تعرفان تعرفون تعرفين تعرفن ويعرف يعرفان يعرفون تعرف يعرفن
فانه يستتر فى الصيغ الخمس منه كما يذكره ويكون الفاء فى المثنيات مع نون التثنية
نحو تعرفان وواو مدة فى جمعى المذكر مع نون الجمع كيعرفون وياء مدة مع النون فى
المخاطبة مثل تعرفين ونون جماعة النساء فى جمعى المؤنث كيعرفن واما فى الماضى
فلم يكن كذلك كما عرفت ويظهر لك مما ذكرنا ان موقع المرفوع المستتر من امثلة الماضى
واحد لا غير وهو الغائب هكذا فيما رأينا من النسخ ولا يخفى انه مخالف لما صرحوا

من انه يستتر في الماضي للغائب والغائبة اذا لم يسند الى ظاهر نحو زيد عرف
وهند عرفت من ضمير هو في الاول وهي في الثاني واما التاء فعلامة التانيث للضمير
نعم في غير هذين المثالين من امثلة الماضي لا يكون الا بارزا ومن المضارع خمسة وهي
صيغتا المتكلم اي صيغة المتكلم وحده نحو اعرف يستتر فيها انا وصيغة المتكلم مع الغير
نحو نعرف يستتر فيها نحن وصيغة الخطاب للمفرد المذكر مثل تعرف يستتر فيها
انت وصيغتا الغائب والغائبة مثل زيد يعرف وهند تعرف يستتر في الاول هو
وفي الثاني هي كما في الماضي الا ان الاستتار في الثلث الاول واجب دائما واما في الا
الاخيرتين فعند عدم الاسناد الى الظاهر واما في غير الصيغ الخمس منه فلا يكون
الا بارزا واعلم ان قياس اتصال الضمائر منصوبة او مرفوعة بالفعل يقتضي ان يكون
ما اتصل به ضمير المتكلم المنصوب كعرفني ويعرفني قوله بدون النون غير يكون بان
يقال عرفي ويعرفي مثلا كما كان كذلك في سائر الضمائر المتصلة مثل عرفا ويعرفان
وعرفه ويعرفك لان النون ليس من الضمير فوجوده مانع من الاتصال وانما الحقوه
عند لحوق ضمير المتكلم المنصوب بغير تثنية المضارع من مفرده وجمعه ومتكلمه ومن
صيغ الماضي مطلقا مثل يعرفني يعرفونني اعرفني وهكذا وعرفني عرفاني عرفتني
عرفتموني وهكذا الصيانة اخر الفعل عن الكسر الذي هو علامة الجر مع كونه اي ذلك
الكسر كاللازم للفعل لشبهه جزئية تركيب اضافي اي لشبهة كون الشيء جزءا
من الفعل في الضمير المتصل مطلقا مرفوعا كان او منصوبا يعني ان ياء المتكلم يقتضي
كسر ما قبله مع هذا الكسر كاللازم للاخر غير منفك عنه لكون الضمير المتصل مطلقا
كالجزء مما اتصل هو به وان لم يكن لازما حقيقة لعدم الجزئية الحقيقية والحال ان اخر
الفعل وان جاز فيه الكسر العارض لكن لا يجوز فيه الكسر الذي كاللازم لان الكسر
علامة الجر وهو مختص بالاسم لا يتمشى في الفعل فالحقوا نونا بغير تثنية المضارع
عند اتصال الضمير المتكلم المنصوب كيعرفني صيانة لاخر الفعل عن الكسر اذ ما
يكسر هو ذلك النون لا اخر الفعل وهذا بخلاف نحو لم يضرب الرجل فانه عارض
وبخلاف نحو تضربين فان الضمير المرفوع المتصل بمنزلة الجزء من الفعل فكان
الكسر ليس في اخره دفع سؤال هو انه اذا لم يجز الكسر في اخر الفعل كما ذكرته فما وجه

فما وجه كسره في نحو لم يضرب من المضارع المجزوم الذي التقا بالساكن وفي
نحو تضربين من صيغة المخاطب من المضارع فان اخرهما مكسور وحاصل الدفع
ان الكسر في الاول عارض لعلة التقاء الساكنين يزول بزوالها فهو ليس بلازم
ولا كاللازم والكسر الذي لم يجوزه في اخر الفعل هو اللازم او شبهه كما مرت اليه
اشارت وان الكسر في الثاني كانه ليس في الاخر بناء على ان ياء المخاطبة ضمير مرفوع
متصل وهو بمنزلة الجزء من الفعل فكان الكسر وقع في وسط الفعل لا في اخره والكسر
والكسر في وسط ليس بمهروب عنه وبتثنية المضارع عطف على قوله بغير تثنية
المضارع اي انما الحقوا النون عند ضمير المتكلم المنصوب بتثنية المضارع كما في قوله تعالى
اتعدانني ان اخرج فان تعدان مضارع مثنى من وعد يعد تعد وقد الحق باخره النون
لاتصال ياء المتكلم وكما في قولك يعرفانني وتعرفانني مع ان الوجه المذكور لا يجري فيها
لكون نون التثنية مكسورا طردا للباب اذ الموافقة بين جميع الافعال وكونها على نسق
واحد اولى فلما الحق النون بغير التثنية لما ذكر الحق بها ايضا وان لم يوجد فيها ما ذكر
ولا تقول اذا كان نون التثنية مكسورا فقد بطل ما ذكرت من انه لا يجوز الكسر في
اخر الفعل لما سيجيء ان نون التثنية علامة للاعراب لا اخر الفعل ولا كاخره ويسمى هذا
النون اي نون الملحق قبل ضمير المتكلم نون الوقاية وقد علم وجهه اي وجه هذه التسمية
لان الوقاية هي الصيانة والحفظ وقد علمت انه يصان بهذا النون اخر الفعل عن الكسر
ونون العماد ايضا لاعتماد الفعل عليه وهو كما يلحق الفعل يلحق الحروف المشبهة به اي
بالفعل عند دخولها على هذا الضمير اي ضمير المتكلم المنصوب وهي ان بالكسر وان
بالفتح هما للتحقيق وكان للتشبيه ولكن للاستدراك وليت للتمني ولعل للترجي
سميت حروفا مشبهة بالفعل لمشابهتها له من حيث اللفظ حيث انقسمت كالفعل
الى الثلاثي مثل ان وليت والى الرباعي نحو كان والى الخماسي نحو لكن وكان اواخرها مبنية
على الفتح كالفعل الماضي ومن حيث المعنى ايضا لان ان بمنزلة تحققت وكان بمنزلة
شبهت وليت بمنزلة تمنيت وهكذا وذلك مثل انني او كانني ولكنني قائم مثلا
فالحق بها النون لابقاء شبهها ومشابهتها للماضي وهو فتح الاخر يعني ان ياء المتكلم
يقتضي كسر ما قبله كما مر فعند دخول هذه الحروف عليه لو لم يلحق بها لزال شبهها بالفعل

من جهة اللفظ وهو فتح الاخر فلابقاء هذا الشبه الحقوه بها ويجوز حذف
هذا النون عن المضارع اذا لحقه نون لغير جماعة النساء سواء كان نون التثنية
او الجمع المذكر او المخاطبة فانه يجوز في الكل اثبات نون الوقاية وحذفه تقول
يضربانني ويضرباني ويضربونني ويضربوني وتضربينني وتضربيني وذلك
استثقالا لاجتماع النونين مع عدم المانع عن الحذف لان الكسر ليس بمانع
عنه في ذلك المضارع كما بينه بقوله لانه اي الشان حينئذ اي اذا لحقه نون لغير
جماعة النساء يجري الكسر على تقدير حذف نون الوقاية على النون الذي هو
علامة للاعراب لان النون لغير جماعة النساء ليس باخر الفعل حقيقة وهو ظاهر
ولا بمنزلة الاخر بان يكون مرفوعا متصلا به لان المرفوع هو ما قبله من الف التثنية
وواو الجمع وياء المخاطبة بل انما هو علامة للاعراب فلذا يسقط في حالتي الجزم
والنصب مثل لم يضربا ولم يضربوا ولن يضربا ولن يضربوا ولا امتناع له عن
الكسر لعدم كونه اخر الفعل لا حقيقة ولا حكما لا على اخر الفعل اي ليس يجري
الكسر حينئذ على اخر الفعل حقيقة او حكما حتى لا يجوز فيصان عنه بنون الوقاية
وهذا بخلاف نون جماعة النساء غائبة كانت او مخاطبة كيضربن وتضربن
فانه يجب الحاق نون الوقاية ولا يجوز حذفه وان اجتمع النونان فلا يقال
يضربني وتضربني على ان يكونا جمعي المؤنث بل يقال يضربنني وتضربنني فانه اي
نون جماعة النساء بهيئة الفتح الاضافة بيانية ضمير مرفوع متصل بالفعل لا بهيئة
اخرى بمعنى ان الهيئة الفتح مدخلا في كونه ضميرا فلا يغير من الفتح الى الكسر
لئلا يلزم ضميريته فللحفظ عن التغيير التزم فيه نون الوقاية وبالجملة ان المضارع
الذي نون لغير جماعة النساء فيه مؤيد بحذف نون الوقاية وهو اجتماع النونين
ولا مانع عنه لان الكسر انما يجري على نون الاعراب ولا امتناع له عنه فلذا جاز
الحذف فيه والذي لحقه نون جماعة النساء وان كان فيه مؤيد للحذف كما ذكر لكن فيه
مانع عنه ايضا وهو لزوم تغيير هيئة الضمير فلذا لم يجز فيه الحذف واما سائر
الافعال ففيها مانع دون مؤيد فعدم جواز الحذف فيها بالطريق الاولى ويجوز
حذفه عن الحروف المذكورة اي حروف المشبهة بالفعل ايضا كما يجوز في الفعل

في الفعل المذكور فيقال اني وكاني ولعلي مثلا لانها ليست افعالا حتى لا يجوز
الحذف فيها صيانة للاخر عن علامة الجر بل هي مشبهة بها وليس يلزم ان يكون
المشبه كالمشبه به من جميع الوجوه ولوجود النون في اخرها في الاكثر اعني ان وان
وكان ولكن وهو ظ وفي لعل ايضا لان بعض لغاته عن بحذف اللام الذي هو الفا
وابدال اللام المشددة نونا مشددة ولعن بالابدال فقط ولان بابدال المذكور
وابدال العين همزة فمحل اللام فيه كما في اللغة المشهورة على النون فيه كما في بعض اللغات
وبهذا الاعتبار وجد النون في اخره ايضا فلاستثقال اجتماع النونين في هذه الحروف
مع انها كثيرة الاستعمال جاز حذف نون الوقاية فيها بل قالوا ان المختار في لعل
هو الحذف لثقل التضعيف مع كثرة الحروف الا في ليت فان حذفه فيه ضعيف
لعدم مانع في ذاتها بل لو حذف فيها فانما هو لحملها على فواتها وهو خلاف الاصل
لا يجئ في السعة اي في سعة الكلام بلا ضرورة فيه كما في الاشعار فلا يقال ليتي قائم
بل يجب ان يقال ليتني قائم بل لم يوجد من الاشعار في غير قوله كمنية جابر اذ قال
ليتي اصادفه وافقد بعض مالي المنية بضم الميم وسكون النون بمعنى التمني
وجابر اسم رجل واذ ظرف للمنية والضمير المنصوب في اصادفه راجع الى زيد في
البيت السابق وقوله كمنية مفعول مطلق لتمني في ذلك البيت وهو قوله تمنى مرثد
زيدا فلاقى اخا ثقة اذا اختلف العوالي مرثد بفتح الميم وكسر الثاء وسكون الراء
بينهما اسم رجل تمنى ان يلاقي زيدا اعني زيد الخيل وهو اسم الشاعر فلقيه زيد فطعنه
فهرب منه وقوله اخا ثقة بالاضافة اي اخا يوثق ويعتمد على شجاعته والعوالي
هي الجوانب العليا من الارماح يريد ان مرثدا تمنى ان يلاقيه كما تمنى جابر ذلك قائلا
ليتي اصادفه اي الاقي زيدا وافقد واصرف له بعض مالي فلقيا منه ما يكره ولا يلحق
نون الوقاية مع الضمير المجرور للمتكلم وهو في الاسماء والحروف فقط كما في الا في لدن
بمعنى عند وقط وقد بالسكون فيهما كلاهما بمعنى حسب حال كون هذه الثلاثة
من الاسماء وفي من وعن حال كونهما من الحروف فان القياس فيها عند الضمير المجرور
ان يلحق بها نون الوقاية مثل لدني وقطني وقدني ومني وعني ولا تقول لدي مثلا
بدون النون صيانة لسكون اواخرها الذي هو اللازم والاصل في البناء مع قلة الحروف

في تلك الكلمات قال الله تعالى قد بلغت من لدني عذرا بالتشديد اي بتشديد
نون لدني على ان يكون احدهما من الكلمة والاخر نون الوقاية وقال الراجز امتلأ الحوض
فقال قطني بلحوق النون في قط مهلا رويدا قد ملأت بطني قطني اي حسبي
مبتدا خبره محذوف اي هذا القدر ومهلا مفعول مطلق لفعل مقدر اي
امهل ورويد تصغير رود بمعنى المهلة صفة مهلا اي امهل باماء مهلة حقيرة
يسيرة فانك قد ملأت بطني فتدبر وقال قدني اي حسبي بلحوق النون
في قد من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد خبيب الذي هو
واحد الخبيبين بالخاء المعجم حال كونه مصغرا مكبره خب وهو بالكسر والتشديد
الرجل الخداع الحيال اسم ابن عبد الله بن الزبير وهو اي عبد الله يكنى ابا خبيب
اي يجعل ابا خبيب كنية له والكنية علم يصدر باب او ام او ابن او بنت وكنيته
المشهورة ابو بكر وكانوا اذا ارادوا ذمه كنوه بابي خبيب وفي البيت يروى الخبيبين
بصيغة التثنية بفتح الباء الاخير وصيغة الجمع بكسر الباء فعلى الرواية الاولى المراد
بهما عبد الله وابنه بتغليب اسم الابن على الاب وقيل المراد هو اي عبد الله واخوه
مصعب بدل من الاخ او بيان له اعني ابني الزبير باطلاق اسم شخص على ابيه
وعمه وهذا كما ترى بعيد وعلى الرواية الثانية المراد بهم ثلثتهم اي عبد الله وابنه
واخوه بطريق التغليب وقيل المراد ح عبد الله واتباعه باطلاق اسم الابن على
ابيه واتباع ابيه وهو ايضا بعيد ولذا قال فيهما قيل بصيغة التمريض وقوله قدني
اي حسبي مبتدا وقدي بمعناه تاكيد له والخبر قوله ان ليس الخ بتاويل هذا القول
اي يكفيني بدل نصر الخبيبين واعانتهما على ان يكون من بدلية او يكفيني مغنيا لي
من نصرهما على ان يكون متعلقة بيكفيني باعتبار التضمين ان اقول ليس الامام
اي الخليفة بالشحيح اي البخيل من الشح بمعنى البخل والباء زائدة الملحد اي
الظالم من الحد الرجل اي ظلم في نفسه ووجه ذلك ان ابا خبيب وهو عبد الله ابن
الزبير ادعى الامامة والخلافة وهو ملوم بين قومه بشدة الخسة والبخل حتى حكي
ان اعرابيا جاء اليه مسمى فلم يدفع اليه شيئا فقال الاعرابي لعن الله ناقة حملتني
اليك فقال عبد الله ان وراكبها والحكاية مشهورة فاعرض الشاعر عن اقامته فقال ذلك

ذلك ذماله ومني وعني عطف على قوله قال الله تعالى وبيان للحوق النون
بمن وعن اي مني وعني بتشديد النون فيهما على ان يكون الاول من الحرف والثاني
للوقاية كثير في الكلام لا يحتاج الى ذكر شاهد وجاء مجيبا واقعا على قلة حذف النون
للوقاية منها اي من تلك الاسماء والحروف ولما كان في ذلك خفاء استشهد فيه
فقال قرئ قوله تعالى من لدني بالتخفيف اي بتخفيف النون فترك فيه نون
الوقاية واما النون الاول فلكونه من الكلمة لا يصار الى حذفه ولعل ذلك لاجتماع
النونين فيه كما في ان واخواته او حملا له على ما هو بمعناه اعني عند وقد م حذفه
من قد في بيت الراجز وهو قوله قدي فانه بمعنى حسب مضاف الى الياء كما
اشرنا ولا نون فيه وذكر الجوهري قطني بالياء والنون في قط وقطي بحذف النون
وقط بحذف الياء ايضا بمعنى اي ذلك كله بمعنى حسب اي المحب والكافي
وكذا قد كما عرفت فحملا عليه فقيل قطي وقدي بحذف النون كما يقال حسبي بدون
النون وقال الشاعر ايها السائل عنه وعني لست من قيس اي من قبيلة قيس
ولا قيس مني بتخفيف النون في عني ومني كما هو الرواية ومقتضى الوزن فحذف
نون الوقاية من عن ومن لكون اخرهما نونا هذا واما في غير الافعال والاسماء والحروف
المذكورة من سائر الاسماء والحروف فلما يلحق نون الوقاية عند ضمير المتكلم
فلا يقال غلامني وبني وعلاني وفيني مثلا بل يقال غلامي وبي وعلي وفي
بالتشديد في الاخيرين ولما فرغ عما مهده من بحث الضمائر اراد ان يشرع
فيما هو المقصود من بيان الهيئات العارضة بسبب الحاق الضمائر فقال اذا عرفت
هذا فنقول الحاق الضمائر غير المتصلة المرفوعة بالافعال من المنفصلة مطلقا
والمتصلة المنصوبة لا يغير شيئا من هيئات الافعال ماضية كانت بجميع
اصنافها او مضارعة كذلك بل هيئتها باقية على ما كانت عليها قبل الالحاق
فلا مدخل لتلك الضمائر في عروض الهيئة اما في المنفصلات فقط لان نسبتها
الى الفعل كنسبة الاسم الظاهر اليه فكما لا تغيير في الثاني لا تغيير في الاول تقول
ضرب هو ضرب هما وضرب اياه ضرب اياهما ورمى هو رمى هما ورمى اياه رمى اياهما
ويرمى هو يرمى اياهما وهكذا واما المنصوب المتصل فلانه وان كان متصلا بالفعل

لكنه لكونه فضلة ليس كالجزء من الفعل فلم يؤثر في تغيير هيئته ايضا تقول
ضربه وغزاه ويضربه ويغزوه وقالك ويقولك وهكذا واما هي اي المتصلة المرفوعة
فان اتصلت بالصحيح الذي لم يكن فيه حرف علة الغير المدغم الاخر او اتصلت
بالمثال الذي فاءه واو او ياء لا يزيد تغييرها له اي للصحيح او المثال على ان تسكن
تلك الضمائر اخر الماضي ان كان المتصل احد ضميري المتكلم او الضمائر الخطاب مطلقا
اي مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او جمعا او ضمير جماعة النساء الحاضرات
او الغائبات اي ان كان الصحيح او المثال الذي اتصل به المرفوع ماضيا وكان المتصل
شيئا من هذه الضمائر الثمانية يحصل التغيير لكن هو تسكين الاخر ولا يزيد عليه
كوعدت وعدنا في المتكلمين وعدت الى وعدتن اي وعدتما وعدتم وعدت وعدتن
في صيغ الخطاب الخمس ووعدن في جماعة النساء الغائبات وهذا مثال للمثال واما
مثال الصحيح فلظهوره كثيرا كعرفت عرفنا وضربت ضربنا لم يتعرض له وبالجملة حصل
التغيير في هذه الامثلة باسكان الاخر لكون اخر الماضي مفتوحا فيما قبل الالحاق
ولا مزيد على هذا التغيير كما ترى وانما غير بالاسكان لان هذه الضمائر متحركة والمرفوع
المتصل لكونه فاعلا كالجزء من الفعل فسكن اخر الماضي المذكور لئلا يلزم
توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وخص الاسكان باخر الماضي لان بنية
الضمير لا تغير والاخر اولى بالتخفيف والتغيير من الوسط ولم يزد على هذا
التغيير لعدم داع اليه واما سائر المتصلات فلا يسكن اخر الماضي المذكور بل هو
باق على فتحه في تثنية الغائب والغائبة كضربا ضربتا ووعدا وعدتا وكذا في مفردي
الغيبة ان قلنا بوجود الالحاق في المستترات كضرب ضربت ووعد وعدت
ومغير الى الضمة في جمع المذكر الغائب نحو ضربوا ووعدوا ويسكن عطف
على يسكن اخر الماضي اي ولا يزيد تغييرها له على ان تسكن اخر المضارع ان كان
المتصل ضمير جماعة النساء في الخطاب والغيبة تقول تضربن يضربن وتعدن
يعدن فقد التزمت سكون الباء والدال اللذين لم يكونا قبل الالحاق كذلك وتتبع
حركته اي حركة الاخر في تثنيتهما وفي خطاب مؤنث واحدة لما متعلق بتتبع
لحقه اي المضارع من الف او ياء يعني ولا يزيد التغيير على ان تتبع حركة اخر المضارع

في تثنية الخطاب والغيبة بما لحقه من الالف فتفتح تقول تضربان
يضربان وتعدان يعدان بفتح الباء والدال وفي خطاب المؤنث لما لحقه من الياء فتكسره
تقول تضربين وتعدين بكسر الباء والدال واما غير هذه الصيغ وفي جمع المذكر
يصير اخره مضموما تبعا للواو مثل تضربون يضربون وتعدون يعدون واما
في المتكلمين والمخاطب والغائب والغائبة ان قلنا بالالحاق في المستترات
فلا تغيير اصلا بل الاخر باق على ما كان عليه قبل الالحاق مثل اضرب تضرب وتضرب
ويضرب واعد نعد وتعد ويعد وان اتصلت عطف على قوله فان اتصلت
بصحيح بما اي بصحيح اخره مدغم نحو المتصلات الثمانية المسكنة للماضي اعني
ضميري المتكلم وضمائر الخطاب الخمس وضمير جماعة النساء بفك الادغام اي
يسكن اخر الماضي كما سبق ولكن لا نقتصر عليه بل بفك الادغام لامتناع بقائه
اي بقاء الادغام مع سكون المدغم فيه لان الادغام يقتضي سكون المدغم فلو
سكن المدغم فيه ايضا يلزم التقاء الساكنين فلذا امتنع بقاؤه مع سكون المدغم
فيه في جميع الاحوال اللهم الا في حالة الوقف المقتضي لسكون الاخر فانه يجوز فيه
بقاؤه مع سكون المدغم فيه لكن ذلك بعيد ايضا ولذا اتى بصيغة التمريض
اعني اللهم وعلى تقدير تمامه لا عبرة به مع ان ما نحن فيه ليس من الوقف في شيء
ويعود المدغم الى حركته لان زوال الحركة انما كان لمانع الادغام فحيث زال المانع
عاد الممنوع كقولك في المفتوح العين من الثلاثي المجرد سددت سددنا وفي
المكسور مسست مسسنا في صيغتي المتكلم الحق التاء ونا بمد ومس فاسكن
والسين الثانيان في فك الادغام وعاد الدال الاول الى فتحته والسين الاول الى كسرته
وكذا احماررت في متكلم احمار من الثلاثي المزيد واقشعررت في متكلم اقشعر من
الرباعي المزيد وهكذا وعند فك الادغام قد يحذف المدغم اي كثيرا ما يبقى المدغم
بحاله كما هو الاصل وقد يحذف للتخفيف على خلاف القياس اما مع حركته او بعد
نقلها الى ما قبله فيقال في متكلم مس مست بفتح الميم ومست بكسره اصلهما
مسست بكسر العين فحذف السين الاول لكونه المدغم عند الادغام اما مع كسرته
فبقي الميم على الفتح فصار مست بالفتح او بعد نقل كسرته الى الميم بعد حذف فتحته

فصار مست بالكسر هذا وعند البعض المحذوف هو السين الثاني لان النقل
نشاء منه فح ان حذفت كسرة الاول يصير مست بالفتح وان نقلت الى الميم
يصير مست بالكسر قال الشاعر خلا ان العتاق من المطايا احسن به فهن اليه
شوس اى احسن اى اصل احسن احسسن لجمع المؤنث الغائبة من احس
يحس احساسا اى ادركه بالحس فعند فك الادغام حذف السين الاول المدغم
بعد نقل فتحته الى الحاء فصار احسن ولا يجوز فيه حذف السين مع حركته لئلا يلزم
التقاء الساكنين والضمير في به وكذا في اليه للحادى اى سائق المطايا من حداه يحدوه
اى ساقه وشوس جمع اشوس كحمر جمع احمر وهو الناظر بموخر العين هو على وزن
مؤمن طرف من العين يلي العذار كما ان المقدم على ذلك الوزن طرف منها يلي الانف
تكبرا او تغيظا اى لاظهار الكبر او الغيظ والبعض وخلا اداة استثناء والعتاق بالكسر
جمع عتيق وهو كريم الشئ ومختاره والمطايا جمع مطية وهي تتخذ للحمل والركوب من
الدواب فهذا يقتضي ان يكون قبل هذا كلام يكون هو استثناء منه فتدبر هذا واما
في غير المتصلات الثمانية فالامر كما في الصحيح الغير المدغم وقد عرفته وفي المضارع عطف
على قوله فمع المتصلات الثمانية الخ اى وان اتصلت بما اخره مدغم ففي المضارع يفك
الادغام ويعود المدغم الى حركته لكن لا مطلقا بل مع نون جماعة النساء المخاطبة او الغائبة
كتمددن في جمع المخاطبة ويمددن في جمع الغائبة من يمد لانه اى هذا النون مسكن للمضارع
اى لاخره كالثمانية للماضي اى كما ان المتصلات الثمانية مسكنة لاخر الماضي كما عرفت ومع
تسكين الاخر لا يبقى الادغام ويعود المدغم الى حركته كما مر واما فيما عدا نون جماعة النساء
فاخر المضارع المدغم كاخر غير المدغم وقد عرفته وان اتصلت المسكنات عطف على قوله
فان اتصلت بالصحيح الغير المدغم اى وان اتصلت الضمائر المسكنة للاخر بالمعتل العين
واويا كان او يائيا ففي الماضي الذي ابدل عينه مدة سواء كان ثلاثيا مجردا او غيره و
سواء كان معروفا او مجهولا وسواء كانت المدة الفا او واوا او ياء كقال وباع من
الثلاثي المجرد الذي ابدل عينه الواوى او اليائى الفا اصلهما قول وبيع واختار وانقاد
من المزيد الذي ابدل عينه كذلك اصلهما اختير وانقود وقيل وبيع مجهولي قال وباع
مما ابدل عينه ياء مدة اصلهما قول وبيع بضم القاف وكسر العين وقول وبوع مجهولي قال

قال وباع ايضا مما ابدل عينه واو مدة اصلهما كما سبق ففي جميعها مع المسكنات
الثمانية تسقط تلك المدة لامتناع الساكن الغير المدغم بعدها يعني انه يجب اسكان
الاخر مع انه يمتنع الساكن الغير المدغم بعد المدة للزوم التقاء الساكنين على غير حده
فيجب اسقاط المدة وانما قيد الساكن بالغير المدغم لانه يجوز الساكن المدغم بعد المدة
لكونه التقاء الساكنين على حده كدابة وشابة ثم ان كان الماضي غير الثلاثي المجرد يبقى
حركة ما قبلها على حالها كما في اخترت وانقدت حيث حذف الالف من اختار وانقاد
وبقي التاء والقاف على ما كانا عليه قبل الحذف من الفتحة واخترت مجهول اختير حيث
حذف الياء من اختير وبقي التاء على الكسرة التي كانت قبل وفي الثلاثي المجرد ان كانت
المدة الفا ففي المكسور العين بكسر الفاء بعد حذف المدة كخفت بالكسر من خاف
يخاف من باب علم فحذف الالف وابدلت فتحة الخاء كسرة ليكون علامة على كون
العين مكسورا وفي المضموم العين بضم الفاء كطلت بالضم من طال يطول من
باب حسن حذف الالف وابدلت فتحة الطاء ضمة للدلالة على ضم العين
وفي المفتوح العين ان كان واويا بضم الفاء كقلت من قال يقول من باب نصر
حذف الالف وضم القاف للدلالة على الواو المحذوفة وان كان يائيا بكسر كبعت
من باع يبيع من باب ضرب حذف الالف وكسر الياء للدلالة على الياء المحذوفة وان
كانت المدة في الثلاثي المجرد غيره اى غير الالف واوا كانت او ياء لا يتغير ما قبلها بحال
من الاحوال سواء كان الفعل مكسور العين او مضمومه او مفتوحه فتقول في قيل
بالياء المدة مجهول قال بالكسر الخالص اى بكسر الفاء الخالص من شائبة الضمة
او بالاشمام وهو امالة الكسرة نحو الضمة كما تقدم قلت بالكسر او بالاشمام
فحذف المدة التي هي الياء وابقى ما قبلها اعني القاف على حالتها الاولى من الكسر
الخالص او الاشمام وفي قول مجهول قال ايضا بالواو المدة قلت بالضم فحذف
الواو المدة وابقى القاف على ضمته الاولى ففي هذه الصيغة انما يتميز المعلوم عن
المجهول بحسب القرائن وفي المضارع ايضا عطف على قوله ففي الماضي الذي الخ اى
وان اتصلت المسكنات بالمعتل العين ففي المضارع الذي ابدل عينه مدة تسقط
المدة كما في الماضي لكن لا مطلقا بل مع مسكنه المخصوص وقد عرفته انه نون

جماعة النساء لاغير ولا يتغير الفاء بحاله من الاحوال سواء كان ثلاثيا مجردا
اوغيره وسواء كان مكسور العين اوغيره وسواء كانت المدة الفا او واوا اوياء
فتقول تقلن في جمع المؤنث المخاطبة ويقلن في جمع المؤنث الغائبة من الثلاثي المجرد
والمدة واو واصلهما تقولن ويقولن وتبعن ويبعن فيما كانت المدة ياء واصلهما
تبيع ويبيع وتخترن ويخترن في المزيد والمدة الف وتقلن ويقلن بضم التاء و
الياء في مجهولي الاولين والمدة الف ايضا واصلهما تقال ويقال وعلى هذا فقس
كان تقول تبعن ويبعن مجهولي تبعن ويبعن اصلهما تباع ويباع وتخترن ويخترن
بالضم مجهولي تخترن ويخترن اصلهما تختار ويختار فاسكن اللام في الكل بالحاق
نون الجمع فسقطت المدات وبقيت ما قبلها على حالتها الاولى من الضم او الفتح او
الكسر فصارت ما صارت وان اتصلت بالمعتل اللام عطف على قوله وان اتصلت
المسكنات بالمعتل العين ففي الماضي ان كان ثلاثيا مجردا معروفا لامه لا يعل بقلبه الفا
لعدم موجبه اي موجب الاعلال وهو تحرك حرف العلة وذلك لان الاواخر التي هي
حروف العلة ساكنة عند اتصال المسكنات كما في دعوت دعونا ورميت رمينا
في متكلم دعى ورمى فاسكن الواو والياء ولم يبدلا الفا وكذا في دعوت دعوتما دعوتم
دعوت دعوتن ودعون مكذا امثلة رمى وكذا لا يعل لامه اذا اتصل به ضمير تثنية الغائب
كدعوا ورميا وان كانا متحركين بعد الفتحة لانه لو اعل لالتقى ساكنان وهما الالف
المقلوبة من الواو او الياء والف التثنية فلزم حذف احدهما لكون ذلك التقاء الساكنين
على غير حده فالتبس التثنية بالواحد لانه لو قلب واو دعوا الفا ثم حذف احد الالفين
وقيل دعى لم يعلم انه مفرد او مثنى فههنا وان وجد موجب الاعلال لكن تحقق مانع عنه
فلم يعل وان كان الماضي المعتل اللام غير ذلك اي غير الثلاثي المجرد المعروف بان لا يكون
ثلاثيا مجردا او بان يكون ثلاثيا مجردا مجهولا الزم الياء مطلقا سواء كان الاخر في الاصل
ياء او واوا كما عليت في متكلم اعلى من الافعال وسميت في متكلم سمى من التفعيل و
دعيت في مجهول متكلم دعى ودعيا في مجهول مثنا دعى واصولها اعلوت وسموت
ودعوت ودعوا فقلب الواو ياء في الكل لزوما وقد عرفت ذلك في العقد الثاني
وان اتصل بالماضي ضمير جمع الغائب اعني الواو وسواء كان مفتوح العين واويا اويائيا

اويائيا او مكسورا كدعوا ورموا وخشوا حذف اللام لان اصولها دعووا ورميوا
وخشيوا فحذف اللام منها اعني الواو والياء لاتصال واو الجمع بها اما حذفه في
الاولين اي دعوا ورموا فلانه اي اللام اعل بابداله الفا لتحركه بعد الفتحة فالتقى
ساكنان اعني الالف المبدلة من اللام وواو الجمع فحذف اللام دون الواو لئلا يبقى
الجمع بلا علامة والفعل بلا فاعل واما حذفه في الثالث اعني خشوا فلاستثقال
الخروج من الكسرة الى الضمة سيما مع حرفي العلة يعني ان الخروج من الكسرة
الى الضمة مستبشع مستكره مطلقا فاذا كانت تلك الضمة مع حرفي العلة كما فيما
نحن فيه لان اصل خشوا خشيوا بكسر الشين وضمة الياء وواو الجمع بعده
فاستبشاعه بالطريق الاولى لان حروف العلة لضعفها غير محتملة للحركة فنقل
حركة اللام الى الفاء اعني ضمة الياء الى الشين بعد حذف كسرته ثم حذف اللام
لدفع التقاء الساكنين من الياء وواو الجمع فصار خشوا وكذا يحذف اللام من
الماضي المعتل اللام ان لحقه تاء التانيث لكن لا مطلقا بل ان كان مفتوح العين
ليتحقق موجب الاعلال فيلتقي ساكنان كدعت ورمت في مؤنث دعى ورمى
اصلهما دعوت ورميت ودعتا ورمتا في تثنية المؤنث اصلهما دعوتا ورميتا
بفتح حرف العلة وانفتاح ما قبله في الكل بخلاف رضيت في مؤنث رضي ورضيتا
في تثنية المؤنث فان ما قبل حرف العلة فيهما مكسور فلم يحذف وذلك لمثل ما
ذكرنا من الاعلال بابدال اللام الفا لتحقق موجبه في الاربعة الاول وهو تحرك
حرف العلة بعد الفتحة والتقاء الساكنين وهما الالف المبدلة وتاء التانيث
حقيقة كما في دعت ورمت فان التاء فيهما ساكن تحقيقا او تقديرا كما في دعتا
ورمتا حيث كان التاء فيهما متحركا تحقيقا لكنه في تقدير الساكن فان حركة التاء
ليست باصلية بل لضرورة الالف بعده فانه يقتضي لامحالة تحرك ما قبله بل فتحه
والا فاصله اي لو لم يكن حركته لتلك الضرورة فلا وجه لها فان اصل تاء التانيث
السكون كما في دعت فلا يصار الى تحريكه من غير داع فلما اعتبر فيهما السكون
التقديري لزم التقاء الساكنين كما في الاولين فحذف الالف المبدلة من الكل
فصارت دعت ورمت ودعتا ورمتا وبعضهم يعتبر الحركة الظاهرة في تاء دعتا

ورمتا وان كانت عارضة دون السكون التقديرى الاصلى فتقول دعانا ورمانا
باثبات الالف المبدلة فى التثنية لعدم موجب الحذف ح اعنى التقاء الساكنين
والفصيح للموافق للاستعمال هو الاول اعنى دعنا ورمتا بحذف الالف وبناء
الامر على التقدير ليس بعزيز فى كلامهم كما تنبهت عليه واما الاثبات فلغة
ردية هذا واما رضيت ورضيتا فلما كان ما قبل حرف العلة مكسورا فيهما لم يتحقق
موجب الاعلال فلا اعلال ولا حذف بالاتفاق وفى المضارع عطف على قوله ففى
الماضى ان كان ثلاثيا مجردا الخ اى وان اتصلت المسكنات بالمعتل اللام ففى المضارع
مطلقا ثلاثيا مجردا او غيره معروفا او مجهولا مضموم العين او مكسوره او مفتوحه
يسقط اللام لكن لا مطلقا بل مع شيئين الاول ضمير جمع المذكر اعنى الواو سواء
كان للمخاطب او للغائب كتدعون فى جمع المخاطب المضموم العين ويدعون فى جمع
الغائب كذلك وترمون ويرمون فى جمع المخاطب والغائب المكسور العين
وتخشون ويخشون فى المفتوح العين منه معروفات وتقول فى مجهولاتها تدعون
ويدعون وترمون ويرمون وتخشون ويخشون بضم حرف المضارعة وفتح العين
وسكون الواو فى الكل فان الاصل تدعوون وترميون وتخشيون ففى الاول نقل
اجتماع الضمتين اعنى ضمة العين وضمة اللام لوقوعه قبل واو الجمع مع الواوين
احدهما اللام والاخر للجمع لان الواو بمنزلة ضمتين فيكون ذلك بمنزلة اجتماع
ست ضمات ولا يخفى ثقله وفى الثانى اعنى يرميون ثقل الانتقال من الكسرة
الى الضمة كما ذكرنا من ان الخروج من الكسرة الى الضمة مستبشع سيما مع حرفى
العلة لكون ذلك كالانتقال من حضيض الجبل الى ذروته فحذف منهما اللام
اعنى الواو والياء بعد نقل حركته اى الضمة الى العين بعد حذف حركة العين
لانه بعد نقل الحركة يلزم التقاء الساكنين اللام وواو الجمع فلدفعه يحذف اللام
فاذا اردت التصوير تقول اصل تدعون تدعوون استثقل اجتماع الضمتين
مع الواوين فحذف حركة العين اولا فوقع الواو متحركا بعد صحيح ساكن فنقل
ضمته اليه فلزم التقاء الساكنين واو الكلمة وواو الجمع فلدفعه حذف الاول فصار
تدعون وفى الثانى تقول اصل يرمون يرميون استثقل الخروج من الكسرة الى

من الكسرة الى الضمة فحذف كسرة العين اولا ونقل اليه ضمة الياء كما ذكر فاجتمع
الساكنان فحذف الياء فصار يرمون وفى الثالث اى تخشيون وجد سبب الاعلال
وهو تحرك حرف العلة بعد الفتحة فاعل الياء بابداله الفا فصار تخشاون فحذف
اللام الذى هو الالف لالتقاء الساكنين فصار تخشون ومثل هذا اى اعلال تخشون
المعلوم يفعل فى المجهولات الثلاثة لان اصولها تدعيون وترميون وتخشيون
بتحرك حرف العلة بعد الفتحة فى الكل فاعلت كما فى تخشون المعروف بعينه هذه
امثلة الثلاثى المجرد وتقول فى غيره يسمون وتسمون ويصطفون وتصطفون
والاصل تسميون وتصطفيون فاعلا كما فى ترمون وهكذا الثانى من الشيئين
الذين يسقط اللام من المضارع معهما ضمير المخاطبة كتدعين وترمين بكسر
العين فيهما وتخشين بفتحه ويمكنك تخريج وجه هذه مما ذكرنا انفا فتقول
اصل تدعين تدعوين بضم العين وكسر الواو فاستثقل الخروج من الضم الى الكسر
فنقل كسرة الواو الى العين بعد حذف ضمته فالتقى ساكنان الواو وياء المخاطبة
فحذف الواو واصل ترمين ترميين بكسرتين فاستثقل اجتماع الكسرتين مع
اليائين فنقل كسرة الياء الى الميم بعد حذف كسرته فحذف الياء الاولى لدفع التقاء
الساكنين واصل تخشين تخشيين فانقلب الياء الفا لتحركه بعد الفتحة ثم حذف
لدفع الالتقاء كما مر فى تخشون ومثل هذه الاخير اعلال مجهولات هذه الافعال ايضا
وحكم اتصال الضمائر بامثلة الامر والنهى كحكمه فى المضارع من غير فرق سوى ان
نون الاعراب فى التثنية والجمعين والمخاطبة فيهما اى فى امثلة الامر والنهى ساقط بخلاف
المضارع فان النون لم يسقط فيه مع اتصال الضمائر ما لم يوجد جازم او ناصب ففى
الصحيح الغير المدغم الاخر والمثال اسكن اخر الامر والنهى اذا لحق بنون جماعة النساء
تقول اضربن لا تضربن وعدن لا تعدن وليضربن لا يضربن وليعدن لا يعدن بسكون
ما قبل النون وفى التثنية والمخاطبة تتبع حركته كما لحقه من الالف والياء تقول اضربا
لا تضربا وعدا لا تعدا واضربى لا تضربى وعدى لا تعدى وهكذا وفى المدغم الاخر
بفك الادغام مع نون جماعة النساء نحو امددن لا تمددن وفى المعتل العين تسقط
المدة ولا يتغير الفاء مع نون جماعة النساء نحو قلن لا تقلن ليقلن لا يقلن وفى

وفي المعتل اللام سقط اللام مع ضمير جمع المذكر وضمير المخاطبة نحو اغزوا وارموا
اغزي ارمي لا تغزوا لا ترموا لا تغزي لا ترمي كما في المضارع وفي اللفيفين اي
المفروق مثل وقى يقي والمقرون مثل طوى يطوي المعتبر في التغيير مع الضمائر
حال اللام لا الفاء او العين لان التغيير بالاخر اولى فحكمه حكم المعتل اللام في جميع ما
سبق فتذكر وكاني كان للظن اي واظن بك لم يفارقك بما ذكرنا من الاحكام
الجلية اي الاجمالية السابقة شائبة شبهة في تصريف امثلة المعتل العين
واللام آملا حال من الكاف في لم افارقك اي حال كونك آملا وراجيا متى قلعها
اي قلع تلك الشبهة وازالتها بالكلية فحداني اي ساقني الحدب بفتحتين
اي الرحمة والشفقة عليك ان افصل لك امثلة منهما اي من المعتل العين واللام
لتفصل على صيغة الخطاب المجهول من الفصل اي لتفرق انت بها اي بتلك الامثلة
عما انت مستقر فيه من الشبهة وهي اي الامثلة هذه قلت قلنا في صيغتي المتكلم
قلت قلتما قلتم في الصيغ الثلث لخطاب المذكر قلت قلتما قلتن في ثلث خطاب
المؤنث قال قالا قالوا في ثلث غيبة المذكر قالت قالتا قلن في ثلث غيبة المؤنث
والقاف مضموم في جميعها الا في ثلث غيبة المذكر ومفرد الغائبة ومثناها فانه فيها
مفتوح وقد عرفت وجه التقييد فيها مرارا فلا تغفله هذه في تصريف امثلة
المعتل العين الواوي من الماضي المعروف ونقول في مجهوله قلت قلنا الى اخره
في المعروف الا ان القاف هنا مكسور ووجه التغيير قد عرفته ويجوز ان يكون
يعني المشهور في مجهول مثل قال ما ذكر من قيل ونحوه بكسر القاف خالصا
فح يكون التصريف كما ذكره فيتميز صيغ المجهول عن صيغ المعروف جميعا
ويجوز ان يكون مجهوله قول بضم القاف والواو المدة فح يكون الصيغ التسع
من المجهول وهي صيغ المتكلم والخطاب وجمع الغائبة كالمعروف اي كالصيغ
المذكورة في المعروف بعينها نقول قلت قلنا قلت قلتما قلتم قلت قلتما
قلتن قلن بضم القاف في الكل كما في المعروف والفرق انما هو بالقرائن واما غير
هذه الصيغ فليست كالمعروف كما قال وغيرها وهي الخمس الباقية قول
قولا قولوا قولت قولتا واما في المعروف فقال قالا الخ كما مر ويجوز اشمام الكسرة

الكسرة في الجميع اي امالة كسرة الفاء نحو الضمة في جميع صيغ المجهول كما مر من انه
يجوز في مجهول قال قيل بالاشمام ايضا ففي صيغ مجهوله جميعا وجوه ثلثة كسر الفاء
خالصا وضمه واشمامه ونقول في المعتل العين اليائي بعت بعنا بعت بعتما بعتم
بعت بعتما بعتن باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بفتح الباء في صيغ غيبة المذكر
ومفرد الغائبة ومثناها وكسره فيما عداها ونقول في مجهوله ايضا بعت بعنا الى الاخر
بكسر الباء في الكل فالفرق بين الصيغ الخمس منه وبينها من المعروف ظاهر واما في البواقي
فانما هو بالقرائن الا انه يجوز هنا اي في المجهول ما لا يجوز في المعروف وهو ضم الباء
على ان يكون مجهوله بوع كقول بالواو المدة او اشمام كسرته نحو الضمة في الجميع كما عرفته
في مجهول قال حيث جاز فيه الضم والاشمام ففي مجهول اليائي الكسر في الجميع والضم فيه
واشمام الكسرة فيه وفي معروفه الكسر في الصيغ التسع جميعا والفتح في البواقي
لا غير وفي مجهول الواوي الكسر في الكل والضم فيه والاشمام فيه وفي معروفه الضم
في التسع والفتح في البواقي ونقول في معروف المضارع المعتل العين الواوي اقول
نقول تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن يقول يقولان يقولون
تقول تقولان يقلن وفي مجهوله اقال نقال تقال تقالان تقالون تقالين تقالان
تقلن يقال يقالان يقالون تقال تقالان يقلن بضم حروف المضارعة في الكل ونقول
في الباء المعروف ابيع نبيع تبيع تبيعان تبيعون تبيعين تبيعان تبعن يبيع يبيعان
يبيعون تبيع تبيعان يبعن وفي مجهوله اباع نباع الخ كما في اقال نقال الى اخره من غير
فرق كما اشار اليه بقوله ومجهول المعتلات عينية كانت او لامية ماضية كانت
او مضارعة في واويها ويائيها لا يتفاوت بمعنى ان صيغة مجهول الواوي من كل معتل
كصيغة مجهول اليائي منه بلا فرق فمجهول المضارع المعتل العين الواوي كمجهول اليائي
منه مثل يقال ويباع ومجهول المضارع المعتل اللام الواوي كمجهول اليائي منه مثل يغزى
يغزيان ويرمى يرميان وكذا مجهول الماضي الواوي كمجهول اليائي منه مثل دعي دعيا ورمي
رميا وذلك لان المضارع اذا كان معتل العين ففي مجهوله يقلب عينه الفا مطلقا لكونه
مفتوحا بعد ساكن وان كان معتل اللام ففي مجهوله يقلب الواو ياء لكونه رابعا فصاعدا
غير مضموم ما قبله وكذا يقلب الواو ياء في مجهول الماضي المعتل اللام لكونه طرفا بعد كسرة

فلذا لم يكن فرق بين مجهولي الواوي واليائي مطلقا الا في الماضي المعتل العين فان مجهول
واويه قد يفرق عن مجهول يائيه كما عرفت في مجهولي قال وباع بان يقال في الاول مثلا
قود وفي الثاني بيع وتقول في معروف الماضي المفتوح العين المعتل اللام اليائي دعوت
دعونا دعوت دعوتما الى اخره اى دعوتم دعوت دعوتما دعوتن دعا دعوا دعوا
دعت دعتا دعون وفي مجهوله دعيت دعينا دعيت الى اخره اى دعيتما دعيتم دعيت
دعيتما دعيتن دعي دعيا دعوا دعيت دعيتا دعين بضم الفاء في الكل وتقول في اليائي
منه رميت رمينا رميت الخ رمى رميا رموا رمت رمتا رمين وفي المكسور العين منه
خشيت خشينا خشيت الخ خشي خشيا خشيت خشيتا خشين وفي
مجهولهما رميت رمينا وخشيت خشينا بالضم كما في دعيت ولم يتعرض له لانه
كمجهول دعي من غير فرق كما نبه عليه بقوله ومجهول المعتلات في واويها ويائيها لا
يتفاوت ونقول في معروف المضارع من ذلك ادعو ندعو تدعو تدعوان تدعون
اصله تدعوون تدعين اصله تدعوين تدعوان تدعون هذه الصيغة مشتركة بين
جمعي المخاطب والمخاطبة الا ان الواو في الاول ضمير الجمع وفي الثاني لام الكلمة يدعو
يدعوان يدعون اصله يدعوون تدعو تدعوان يدعون وارمي نرمي ترمي ترميان
ترمون اصله ترميون ترمين اصله ترميين ترميان ترمين هذه مشتركة بين المخاطبة
وجمعها الا ان الياء في الاول ضمير الخطاب وفي الثاني لام الكلمة وقس عليه نظائره يرمي
يرميان يرمون اصله يرميون ترمي ترميان يرمين واخشى نخشى تخشى تخشيان
تخشون اصله تخشيون تخشين اصله تخشيين تخشيان تخشين يخشى يخشيان
يخشون اصله يخشيون تخشى تخشيان يخشين وفي المجهول ادعى ندعى تدعى
تدعيان تدعون تدعين اصلهما تدعيون وتدعيين تدعيان تدعين يدعى يدعيان
يدعون اصله يدعيون تدعى تدعيان يدعين وكذا ارمى نرمى واخشى نخشى
بضم حرف المضارعة في الكل وقد اشير فيما سبق من الاحكام الاجمالية الى
وجوه التغييرات في جميع هذه الامثلة فخذ الفطانة بيدك تقدر على استخراج
جميع ذلك والا فالبليد لا يفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والانجيل

مطلب صنف الثاني

الصنف الثاني في بيان ما يعرض للفعل من الهيئة بسبب الحاق نوني التاكيد وهما

نون مشددة مفتوحة في الاكثر لثقلها ونون ساكنة لانها مبنية والاصل في
البناء السكون ويسمى الاول ثقيلة لثقلها بالتشديد والثانية نونا خفيفة لخلوها
عن التشديد مع سكونها وانما تدخلان الفعل الذي فيه معنى الطلب حقيقة بان
يكون الصيغة موضوعة للطلب كالامر نحو اضربن ليضربن بالتشديد واضربن
ليضربن بالتخفيف مطلوبا بهما الضرب عن الفاعل المخاطب والغائب والنهي
نحو لا تضربن ولا يضربن بالتشديد والتخفيف وكذا فيما سياتي مطلوبا بهما
عدم الضرب والاستفهام مثل هل تضربن مطلوبا به فهم ثبوت الضرب للمخاطب
والتمني نحو ليتك تضربن متمنيا الضرب وطالبا له على سبيل المحبة والعرض نحو الا تنزلن
بنا فتصيب خيرا فانك تعرض به المخاطب على النزول فكان نزوله مطلوبا لك فكانك
قلت انزل بنا فانك ان تنزل تصب خيرا فان في هذه الخمسة معنى الطلب حقيقة
ولهذا جعلوها من اقسام الانشاء الطلبي او حكما وتنزيلا بان لم يكن موضوعا
للطلب لكن نزل منزلته ببعض الاعتبار كالقسم مثل والله لافعلن كذا فانه وان
لم يكن لطلب الفعل حقيقة لكنك لما اقسمت عليه اهتممت بتحقيقه اهتماما تاما
فصار كانه مطلوب لك فكانك قلت اسال الله ان افعل كما اشار اليه بقوله وكل
فعل للمتكلم بتحققه الباء متعلق لقوله اهتمام تام قوله كانه مطلوب له خبر المبتدا اعني
كل فعل اى كان ذلك الفعل مطلوب المتكلم لان الاهتمام بتحققه يستدعي حصوله كما ان
الطلب يستدعي حصول المطلوب وبهذا الاعتبار نزل القسم منزلة الطلب
فدخل نون التاكيد في جوابه وانما اختصتا بما فيه معنى الطلب لانهما موضوعتان
للتاكيد ولا يؤكد الا ما كان مطلوبا ولهذا لا تدخلان الماضي ولا الحال ايضا اذ ليس
فيهما معنى الطلب اصلا لا حقيقة ولا حكما لانهما يدلان على الثابت والمطلوب لا يكون
الا مستقبلا منتظرا فلا يقال قامن زيدا ويقومن الآن بل هما مختصان بالمستقبل
لا بمعنى انهما تدخلان على كل مستقبل بل على ما فيه معنى الطلب منه كالمستقبل
المتحقق في ضمن الستة المذكورة لكن بينهما فرق من جهة ان نون التاكيد لزمت في
جواب القسم المثبت فلا يقال والله لافعل كذا بل يجب ان يقال لافعلن كذا لان
القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير

ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له واما فيما عدا مثبت القسم
فغير لازمة بل جائزة وقد يشبه النفى بالنهى فى الدلالة على انتفاء الفعل مطلقا
فيلحق به نون التأكيد وان كان عاريا عن معنى الطلب كما يلحق بالنهى الدال على الطلب
كما فى قوله يحسبه اى يظنه الجاهل ما لم يعلما شيخا جالسا على كرسيه معمما صفة شيخا
او حال من ضميره اى ما لم يعلمن بالنون الخفيفة ابدل النون الفا للوقف كما فى قوله تعالى
لنسفعا فى لنسفعن فقد الحق نون التأكيد بالفعل المنفى اعنى لم يعلم وما مصدرية
حينية ظرف ليحسبه اى يظنه الجاهل مدة عدم علمه قطعا شيخا معمما جالسا
على كرسيه روى عن الزمخشرى يحسب الوطب الذى هو زق اللبن وعليه القمع الذى
يصب فيه اللبن حتى يصير الى الوطب وقد ابيض من الثمال فصار بمنزلة الشيخ
الاشيب يحسبه الرائى شيخا جالسا على كرسى لعلوه وانتصابه والوطب
بفتح الواو وسكون المهملة والقمع بكسر القاف وفتح الميم والثمال بضم المثلثة
جمع ثمالة وهى الرغوة مثلثة الراء زايد اللبن ومن هذا القبيل اى قبيل لحوق نون
التأكيد بالنفى للتشبيه بالنهى قوله ربما اوفيت فى علم ترفعن بالنون الخفيفة
ثوبى شمالات اى ارتفعت فى جبل يعنى اوفيت من الايفاء بمعنى الارتفاع وعلم
بفتحتين بمعنى الجبل وثوبى مفعول ترفعن وشمالات فاعله وهى جمع شمال بالكسر
بمعنى الريح الهابة من جانب الشمال والجملة صفة علم بتقدير العائد اى ترفع فيه البتة
شمالات ثوبى وانما كان ترفع فى هذا البيت من قبيل المنفى اذ ربما فى قوله ربما اوفيت
للتقليل والقلة تناسب العدم والنفى فصار ما بعده من فعل ترفع كانه معدوم
منفى فاشبه النهى فلحق به النون ولان النفى فى هذا ليس بتحقيقى بل تنزيلى فصله عما سبق
بقوله ومن هذا القبيل وكذا قد يلحق النون بالشرط المؤكد حرفه بما نحو اما تفعلن
تشبيها لما بلام القسم فى كونها مؤكدة بل كثر ذلك فيه كقوله تعالى من البشر احدا
لانه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المؤكد من غيره وقد يلحق
بالجزاء نحو ان اتيتنى لاكرمنك تشبيها له كالنفى بالنهى لان حرف الشرط اعنى ان
للشك وهو مناسب للعدم ولهذا قال سيبويه النفى والجزاء من وادى النهى
ولما بين ما يختص به النونان اراد ان يفصل الهيئات العارضة بسببها فقال

فقال فالثقيلة تدخل جميع صيغ غير الماضى من المستقبل وما يشتق منه
كالامر والنهى والمراد بجميع صيغ الغير افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه
وتكلمه وخطابه وغيبته فيفتح ما قبلها اى يبنى ما قبلها على الفتح فى الصيغ الخمس
التى عرفت ان ضميرها مستتر وهى صيغ المتكلمين والواحد الغائب والغائبة
والمخاطب سواء كان ذلك فى الصحيح او المعتل فتقول لاعرفن فى المتكلم وحده
ولنعرفن فى المتكلم مع الغير ولتعرفن فى المخاطب او الغائبة وليعرفن فى الغائب
بفتح الفاء فى الكل وكذا تقول لاقولن ولنقولن ولاغزون ولنغزون ولارمين
ولاخشين الخ بفتح اللام والواو والياء وادخلت عليها وكذا نظائرها اللام مفتوحة
موطئة للقسم اما البناء فلان الاصل فى الافعال البناء وقد رفض هذا الاصل
بسبب المضارعة للاسم فلما دخلت نون التأكيد حققت معنى الفعلية لان
التأكيد فى الحادث يكون فانجذب المضارع للحوقها الى اصله وهو البناء والبناء على
الحركة لكونه عارضا ولئلا يلزم التقاء الساكنين وعلى الفتحة للخفة وتزيد الفا
قبلها اى قبل نون التأكيد الثقيلة مع نون جماعة النساء المخاطبات او الغائبات
لئلا يلزم توالى ثلث نونات فتقول لتعرفنان فى الخطاب وليعرفنان فى الغيبة بزيادة
الالف قبل المشددة التى كانت مع نون الجماعة فى لتعرفن وليعرفن ويحذف نون
الاعراب اينما كان اى سواء كان فى التثنية او فى جمع المذكر المخاطب او الغائب او
فى المؤنث المخاطبة فيقال فى تأكيد يعرفان ويعرفون وتعرفين ليعرفان وليعرفن
ولتعرفن بحذف نونات الاعراب وانما تحذف ح لانهما اى نونى التأكيد الثقيلة
والخفيفة يجعلان الفعل مبنيا اما الثقيلة فكما عرفت واما الخفيفة فلما سيجئ
ان حكمها حكم الثقيلة فلو لم يحذف نون الاعراب عند لحوق الثقيلة لزم اجتماع
علامتى الاعراب والبناء المتضادين وهو ليس بسائغ ويحذف واو الجمع وياء المخاطبة
اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا بل كان ما قبل الواو مضموما وما قبل الياء مكسورا سواء
كان ذلك مع حذف نون الاعراب كما فى الامثلة المذكورة او بدونه مثل اعرفن واعرفن
فى تأكيد اعرفوا واعرفى فى تأكيد اعرفوا واعرفى امر الحاضر وذلك تفاديا من ثقل التقاء
الساكنين وان كان على حده مع ان حذفهما كلا حذف لبقاء علامة عليهما اعنى الضمة

والكسرة كما قال اجتزاء اى اكتفاء عنهما اى الواو والياء بالضمة والكسرة اللتين
قبلهما اى اكتفاء عن الواو بضمة ما قبله وعن الياء بكسرة ما قبله فكانهما لم يحذفا فتقول
لتعرفن فى تأكيد تعرفون جمع المخاطب وليعرفن فى تاكيد يعرفون جمع الغائب ولتعرفن
فى تاكيد تعرفين للواحدة المخاطبة فحذف الواو فى الاولين اكتفاء بالضمة والياء فى الثالث
اكتفاء بالكسرة واذا كان ما قبلهما مفتوحا حركت الواو بالضمة والياء بالكسرة مثل
تخشون وتخشين بضم الواو وكسر الياء فى تاكيد تخشون جمع للذكر وتخشين الواحدة
المخاطبة وذلك لانه لو لم يحركا يلزم التقاء الساكنين ولو حذفا لاضمحل ضمير الجمع والخطاب
بالكلية اذ لا يمكن الاكتفاء عنهما بفتحة ما قبلها اصلا فحركا بما هى من جنسهما اعنى
الفتحة فى الواو والكسرة فى الياء حركة مفعول مطلق لحركت كاللازمة من وجه يعنى
ان الحركة الناشية من لحوق نون التاكيد سواء كان فيما ذكر من واو الجمع وياء المخاطبة
او فى غيره نحو ليغزون وليرمين فى تاكيد يغزو ويرمى المفردين كالحركة اللازمة لما هى
فيه من وجه لكون لام المضارع وما يشتق منه كالامر والنهى فى الاصل متحركا وانما
سكن لما يتطرق اليه من العوارض والحركة المذكورة حركة فى لام المضارع حقيقة
كما فى الصيغ الخمس مثل ليغزون المفرد او تنزيلا كما فى واو الجمع وياء المخاطبة لانهما
لكونهما مرفوعين متصلين بالفعل صارا بمنزلة اللام منه فلما كانت حركة اللام لازمة
صارت تلك الحركة كاللازمة وكون النون اى ولكون نون التاكيد بمنزلة الجزء مما
اى من فعل لحقه اذا لم يكن قبله اى قبل النون ضمير بارز مثل لتعرفن المفرد واخواته
من الصيغ الخمس فانه لما لم يكن بينها وبين النون ضمير فاصل صارت النون كالجزء
منها فحينئذ يكون الحركة العارضة للام من لحوق النون كانها حركة فى الوسط فكما ان هذه
الحركة لازمة فكذا تلك الحركة واما ما يكون فيه قبل النون ضمير بارز كما فى جمع المذكر
والمخاطبة فهو وان لم يكن النون كالجزء منه لكنه محمول على ما لم يكن فيه ضمير بارز
فعلى هذا التقرير كل من الكونين يصلح ان يجعل علة لكون الحركة المذكورة كاللازمة
فكون مجموعهما علة له كما هو الظاهر من العبارة بالطريق الاولى ولهذا اى لكون
تلك الحركة كاللازمة من هذا الوجه يرد العين المحذوف من قومن وبيعن فى تأكيد
قم وبع امرى الحاضر من قام يقوم وباع يبيع الحق بهما النون الثقيلة فالتقى ساكنان

ساكنان لام الكلمة لما عرفت ان الامر مبنى على السكون والنون الاولى من الثقيلة
فلدفعه حركت اللام وكان حركته كاللازمة لما مر فرد العين المحذوف اعنى الواو فى الاول
والياء فى الثانى لان ما يمنع من ثبوته هو سكون اللام المودى الى التقاء الساكنين
فلما زال هذا المانع بتحريك اللام حركة لازمة عاد الممنوع فصارا قومن وبيعن وهذا
بخلافه اى ملابس بخلاف العين المحذوف فى قم الليل فانه لم يرد فيه مع انه بتحريك
اللام اندفع التقاء الساكنين فى الظاهر لان حركته لكونها ناشية من اقتران اللام
الساكن المنفصل عن الكلمة ليست كاللازمة بل عارضة من كل وجه والعارض
كالمعدوم فالمانع من ثبوت العين باق بالحقيقة فلذا لم يرد وكالعارضة اى تلك
الحركة كالعارضة التى فى معرض الزوال من وجه اخر حيث لم توجد قبل ثم عرضت
بواسطة لحوق النون كما فى رمتا حيث كانت تاء التانيث ساكنة فى الاصل ثم حركت
لضرورة الالف ولهذا اى لكون تلك الحركة كالعارضة لم يعل اخشون واخشين
فى تاكيد اخشوا واخشى امرى الحاضر الاول لجمع المذكر والثانى للمخاطبة بقلب الواو
والياء الفا مع وجود علة الاعلال فى اللفظ وهو تحرك حرف العلة بعد الفتحة وذلك
لان حركته كالعارض والعارض كالمعدوم وبهذا الاعتبار كان حرف العلة كالساكن
فلم يتحقق علة الاعلال فلذا لم يعل وهى ان النون الثقيلة مفتوحة فى سائر المواضع
اى فى جميعها من السور بمعنى الاحاطة وقد يوخذ من السؤر بالهمزة بمعنى الباقى
من الشئ فحينئذ يكون بمعنى الباقى وكلا الاستعمالين مشهور لثقلها بالتشديد
وخفة الفتحة والخفيف مناسب للثقيل لينجبر الثقل الا بعد الالف سواء كان
للضمير كما فى ليعرفان من الف التثنية فانه ضمير فاعل كما عرفت او للفصل بين النونات
كما فى ليعرفنان من الالف الواقع بين نون جماعة النساء ونون التاكيد فانه ليس
بضمير وانما هو مزيد لئلا يلزم ثقل توالى ثلث نونات وانما الضمير هو نون الجمع كما مر
تشبيها لها اى للنون الواقع فى الموضعين بنون المثنى فى انها واقعة بعد الالف فكما
كان نون المثنى مكسورا سواء كان فى الفعل او الاسم كتعرفان وعارفان فكذا تلك النون
فى الموضعين وانما لم يحذف هنا الالف للتثنية او الفصل كما حذف الواو للجمع والياء
للمخاطبة فى لتعرفن تاكيد تعرفون ولتعرفن تاكيد تعرفين لالتقاء الساكنين متعلق

بقوله كما حذف او يحذف دون لم يحذف يعنى ان ههنا التقاء الساكنين الالف
والنون الاولى من الثقيلة كما كان ذلك فى لتعرفن ولتعرفن من الواو والياء والنون
الاولى فكما حذف الواو والياء فى الاخيرين للالتقاء كان الظ ان يحذف الالف ههنا
لذلك مع انه لم يحذف اما عدم حذفه فى لتعرفنان لجماعة المؤنث فظاهر لان الالف
انما اجتلب اى جلب واخذ للفصل بين النونات لما فى تواليها من الثقل كما مر فلو
فلو حذف عاد ما هرب واحترز عنه من توالى النونات فيلزم نقض الغرض وهو بط
واما عدم حذفه فى لتعرفان للتثنية فلانه لو حذف الالف وقيل لتعرفن بفتح ماقبل
النون لالتبس بالواحد او تاكيد الواحد ايضا لتعرفن كما مر فلا يعلم انه تثنية او واحد
ولا يقال ان الثقيلة مفتوحة فى الواحد ومكسورة فى المثنى فلا التباس اذ كسر النون
فى المثنى كان لاجل الالف لمشابهته به بنون التثنية فلو حذف الالف لانفتح النون
كما فى الواحد لزوال علة الكسر فيقع الالتباس مع ان المدغم لكل من قوله عاد ما
هرب عنه وقوله لالتبس بالواحد فى الالف اى حال كونه فى الالف اكثر منه اى من المد
حال كونه فى الواو والياء المدتين كواو الجمع وياء المخاطبة بناء على ان مخرجه لكونه جوف
الفم اوسع من مخرجهما وفى المد شبه الحركة ومشابهتها التشعب الحرف به كما يتشعب
بالحركة وهذا اشارة الى دفع المحذور اعنى لزوم التقاء الساكنين وحاصله ان الالف
لما فيه من زيادة المد وفى المد شبه الحركة كان الالف بمنزلة المتحرك فكانه لم يلزم فى
التثنية وجمع المؤنث التقاء الساكنين حتى يحذف الالف واما الواو والياء المدتان
فلعدم زيادة المد فيهما لم يصيرا متحركين بوجه فلزم فى تاكيد لتعرفون ولتعرفين
التقاء ساكنين قطعا فلذا حذفا دون الالف وحكم النون الخفيفة حكم الثقيلة فى
جميع ما سبق كان يكون ما قبلها مفتوحا فى الصيغ الخمس مثل لاعرفن ولتعرفن
بفتح الفاء وتخفيف النون وان يحذف نون الاعراب وواو الجمع وياء المخاطبة اكتفاء
عنهما بالفتحة والكسرة مثل لتعرفن بضم الفاء ولتعرفن بكسره فى تاكيد تعرفون
وتعرفين ونحو ذلك الا انها اى الا ان الخفيفة لا تدخل ما كان الثقيلة فيه بعد الالف
اعنى التثنية وجماعة النساء فلا يقال لتعرفان ولتعرفنان بالتخفيف للزوم التقاء الساكنين
على غير حده وهو على ما سيجئ ان يكون الاول مدة والثانى مدغما كما فى دابة وكما فى

وكما فى لتعرفنان بالتشديد واما الخفيفة فلما لم تكن مدغمة كان الالتقاء هناك
على غير حده وهو ليس بجائز اصلا هذا على تقدير وجود الالف وقوله او اجتماع
النونات فيما كان عينه ولامه نونا على تقدير عدم الالف قبلها مثل من يمن وعن يعن
اى ظهر فان تثنيته وجمع مؤنثه يمنان ويمنن بثلث نونات فاذا الحق بهما الخفيفة
والالف لزم فى الاول اجتماع ثلث نونات وفى الثانى اربعها وخلاصة الاستدلال
لو لحق الخفيفة بالتثنية وجمع المؤنث فان كان مع الف يلزم التقاء الساكنين على
حده وان كانت بدون الف يلزم اجتماع ثلث نونات او اربعها فى مثل يمنان ويمنن
مع انه يلزم ح الالتباس فى التثنية وكلاهما بط فكذا اللحوق والكوفيون يجوزون
اثباتها اى اثبات الخفيفة بعد الالف فيقولون لتعرفان ولتعرفنان بالتخفيف ثم
فبعضهم كيونس يثبتها ساكنة بناء على ما ذكرنا من ان الالف فيه شائبة الحركة من
جهة زيادة مد فيه فكانه لم يلزم التقاء الساكنين او بناء على ان التقاء الساكنين على
غير حده مغتفر عنده كما فى الوقف كما ذكره المولى الجامى وبعضهم يثبتها مكسورة
بناء على القانون والقائدة المقررة بينهم انه اذا اريد تحريك الساكن يحرك بالكسر
وانما احتاج الى تحريكها نظرا الى لزوم التقاء الساكنين على غير حده فى الخفيفة و
عدم جوازه عنده فى غير حالة الوقف كما هو المرضى عند الاكثرين الفصل الثانى

مطلب فصل الثانى

لبيان ما اى هيئة تحصل بسبب التصغير وهو فى اللغة عد الشئ صغيرا حقيرا
وفى الاصطلاح ان يزاد فى الاسم بعد حرفه الثانى اى عقيبه ياء ساكن ويفتح
ما قبله اى ما قبل الياء ويضم الصدر اى فاء الاسم ان لم يكونا كذلك اى ان لم يكن
ما قبله مضموما والصدر مفتوحا واما ان كانا كذلك ابتداء كما فى صرد وزحل فلا
حاجة الى التغيير بالفتح والضم بل يكتفى بزيادة الياء فيقال صريد وزحيل ليدل هذا
التغيير او الاسم بسببه على تحقير معناه اى تحقير معنى الاسم الذى يتوهم كبره
وعظمته ان لم يكن الاسم جمعا وهو الاكثر سواء كانت جهة الحقارة مبهمة كتصغير
العلم واسم الجنس نحو زبيد ورجيل فى تصغير زيد ورجل فانه لا دليل فيهما على
ان التحقير الى اى شئ يرجع الى الذات ام الى الصفة او معلومة كتحقير الصفات
المشتقة فان التحقير فيها راجع الى الاوصاف التى يدل عليها الفاظ الصفات نحو

ضويرب واسيود فى تصغير ضارب واسود فان معناهما ذو ضرب حقير
وذو سواد ضعيف وسواء كان ذلك التحقير والتصغير فى الجثث كما هو الاصل
كجميل وجبيل فى تصغير جمل وجبل او فى المعانى كضريب وفهيم فى تصغير ضرب
وفهم وسواء كان تحقيقيا بان يكون المصغر حقيرا وصغيرا فى نفس الامر او تنزيليا
بان يكون عظيما فى نفسه لكن تنزل منزلة الصغير وادعى انه حقير للتهكم وليدل
على تقليله اى تقليل معناه الذى يتوهم كثرته ان كان الاسم جمعا او ما فى معناه من
اسم الجمع كقوم واسم الجنس كتمر فان المراد من تصغيره تقليل العدد تحقيقا
او تنزيلا بان يعد الكثير قليلا لداع فمعنى عندى غليمة عدد قليل من الغلمة وهى
بالكسر والسكون جمع غلام كغلمان فللتصغير قسمان مايدل على التحقير
بحسب الذات او الكيف وهو فى غير الجمع ومايدل على التحقير بحسب الكم وهو
فى الجمع وهذا التعريف اولى من تعريف ابن الحاجب بان المصغر هو المزيد فيه ليدل
على تقليل لفظا ومعنى اما الاول فظ واما الثانى فلان فى شمول التقليل للقسم
الاول تعسفا لان التقليل لدفع احتمال الكثرة ولا يتصور الكثرة فى نحو زيد ورجل
وانما يضم اوله لان المصغر فرع على المكبر ودال عليه كما ان الفعل المبنى للمفعول فرع
على المبنى للفاعل ودال عليه فضم مثله او لكون اللفظ مشاكلا للمعنى لان المخرج يصغر
يصغر بانضمام الشفتين وما اكتفوا بضم الاول لجواز ان يكون المكبر مضموما فلا
يحصل الفرق ففتحوا ثانيه لانه اخف من الكسر لئلا يلزم فُعِلَ وزادوا ياء لانه قد
لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر كما فى مثل صرد وخص الياء لانه اخف من الواو
ولم يزد الالف مع كونها اخف من الياء فرق بين المصغر والجمع والجمع اثقل من الـ
المصغر وانما جعلوها ثالثة لان الحرف الثالث فى الفعل المبنى للمفعول ينقلب ياء
اذا كان حرف لين نحو دعى واقيم فناسب ان يزاد الياء ثالثة لما بينهما من المشاكلة
ولانها لو زيدت اولا لالتبس بالمضارع فى بعض المواضع ولو زيدت ثانية انقلبت
واوا لانضمام ما قبلها فتعين ان يكون ثالثة اذ لا يمكن ان يكون فى الاخر لئلا يلتبس
بياء الاضافة فلما تعين ان تكون ثالثة فى الثلاثى فكذا فى الباقى وانما كانت ساكنة
لئلا ينقلب الفا ولا ينتقض عكس التعريف وهو شموله لجميع افراد المعروف بنحو

بنحو قوله ياما اميلح غزلان شدن لنا من هؤليا بين الضال والسمر ومعنى البيت
يجئ والمراد بنحوه ما صغر من الفعل فان ما اميلح تصغير ما املح وهو فعل التعجب
كما احسن زيدا فانه يرد به النقض ظاهرا بانه من افراد التصغير مع ان التعريف المذكور
لاخذ قيد الاسم فيه غير شامل له فاجاب بانه لا ينتقض به لانه بالحقيقة تصغير الاسم
وان جرى فى الظاهر على الفعل فدخل فى التعريف فلا نقض وبين ذلك بقوله ومعنى
التصغير راجع يعنى ان التصغير وان جرى فى اللفظ على الفعل لكنه ليس بتصغير له
فى المعنى لانه توصيف بالصغر والفعل لا يصح ان يوصف بل هو فى المعنى راجع الى ما
وصف بالملاحة اى الحسن واللطافة وهو المتعجب عنه اعنى الغزلان لكن لا باعتبار
ذاته من حيث انه موصوف بالملاحة فهو بالحقيقة تصغير للصفة المستفادة
من تعلق الفعل بالمفعول اعنى المليح فلذا قال كانه قال مليحات عجيبة جمع مليح
بضم الميم وفتح اللام وتشديد الياء مصغر مليح ككريم فالمليح مستفاد من تعلق
المفعولية والتصغير والتوصيف بالعجيبة مستفاد ان من تصغير فعل التعجب
ظاهرا ولاجل ان التحقير ههنا باعتبار الوصف لم يجر فى اللفظ على الاسم اا
المتعجب منه كالغزلان فى البيت وزيد فيما احيسن زيدا فانه لو اجرى عليه وقيل
ما املح غزيلانا وما احسن زبيدا لم يعلم ان تصغيرهما من جهة الملاحة والحسن
ام من جهة اخرى فصغر الفعل على اميلح واحيسن تصغير الشفقة والتلطف
لبيان ان تصغيرهما راجع الى صفة الملاحة والحسن لا الى الذات ولا الى سائر الصـ
الصفات فكانك قلت مليح وحسين ومع هذا اى مع ان التصغير فى نحو هذا
تصغير الاسم بالحقيقة لا يقع التصغير ولو ظاهرا فى شئ من الافعال الا فى فعل
التعجب دون غيره وقع فيه لانه يشبه الاسم من جهة عدم تصرفات الافعال من الصيغ
المخصوصة للافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة
فيه اى فى فعل التعجب كعدمها فى الاسم بل تصرفاته باعتبار المفعول تقول ما احسنه
ما احسنها ما احسنهم ما احسنك ما احسنكما ما احسنكم وهكذا فحيث كان
مشابها للاسم اجروا فيه على التصغير الذى من خواص الاسم قال الفاضل الرضى
عند الكوفيين فعل التعجب اسم فتصغيره قياسى وعند البصريين هو فعل كما تقدم

فى بابه فى شرح الكافية وانما جرأهم عليه تجرده عن معنى الحدوث والزمان اللذين
هما من خواص الافعال ومشابهته معنى لافعل التفضيل ومن ثم يبنيان من اصل
واحد فصار افعل التعجب كانه اسم فيه معنى الصفة كاسود واحمر والصفة
كما ذكرنا اذا صغرت فالتصغير راجع الى ذلك الوصف المضمون لا الى الموصوف
فالتصغير فى نحو ما احيسنه راجع الى الحسن وهو تصغير التلطف والشفقة
كما فى بنى واخى كانك قلت هو حسين وقوله ياما اميلح غزلانا اى من مليحات
ولما كان افعل التعجب فعلا على الصحيح لم يمنعه تصغيره عن العمل كما يمنع فى نحو
ضويرب زيدا وانهم منعوا عطف على قوله لانه يشبه وتعليل لعدم جريان
التصغير فى سائر الافعال كما ان المعطوف عليه تعليل لجريانه فى فعل التعجب
من تصغير الاسماء التى هى بمنزلة الافعال اعنى الصفات العاملة كاسمى الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة بمعنى انهم لم يجوزوا تصغيرها حين كانت عاملة
فلم يجوزوا نحو هو ضويرب زيدا بتصغير الضارب العامل فى زيد وذلك لان الاسم
اذا صغر صار موصوفا بالصغر فيكون معنى ضويرب ضارب صغير والاسماء
العاملة عمل الفعل اذا وصفت بشئ انعزلت عن العمل فلا تقول زيد ضارب
عظيم عمرو العبد هابسبب الاتصاف عن مشابهة الافعال التى لا توصف
بشئ واما المصدر فلا ينعزل عن العمل لقوة معنى الفعل فيه فيقال اعجبنى ضربك
زيدا وقيل انما لم يصغر الاسم العامل لغلبة شبه الفعل عليه ح فكما لا يصغر الفعل
لا يصغر شبهه وبالجملة اذا منعوا عن تصغير الاسماء المذكورة فما ظنك بالافعال
اى بمنعهم التصغير فى الافعال وما استفهام انكار ونفى الظن كناية عن ثبوت القطع
اى منعهم د فيما قطعى ثابت بالطريق الاولى ولما كان فى معنى البيت نوع خفا قصد
ايضاحه فقال الغزلان بكسر الغين المعجم جمع الغزال بفتحه وهو ولد الظبى ويقال
شدن الغزال بالتخفيف على وزن نصر اى قوى وطلع اى ظهر قرنه واستغنى
عن امه والقرن عظم ظاهر ينبت فى راس الحيوان والمذكور فى البيت اعنى شدن
بتشديد النون جمع مؤنثه اى مؤنث شدن بالتخفيف وهؤلياء بكسر اللام
وتشديد الياء تصغير هؤلاء جمع اسم الاشاره كما سطلع عليه اى على مثل هذا

هذا التصغير والضال بتخفيف اللام والسمر بضم الميم شجران ويا فى ياما اميلح
حرف نداء والمنادى محذوف اى يا قوم وشدن صفة غزلانا وقوله لنا من هؤلياء
اى حصل لنا بعض هؤلاء الغزلان الصغار جملة وصفية اوحالية اواستينافية و
يجوز ان يتعلق الجار ان بشدن ويكون هؤلياء عبارة عن امهات الغزلان اى شدن
واستغنين لاجلنا عن امهاتها بين الضال والسمر فتدبر واوزان التصغير ثلثة
فعيل وفعيعل وفعيعيل لانه ان كان ثلاثيا كان على فعيل وان كان رباعيا كان على فعيعل
وان كان خماسيا كان على فعيعيل كما سيجئ التفصيل ومرادنا هنا وفى التكسير الذى
سيجئ ايضا بالوزن مجرد عدد الحروف كان يكون اربعة فى الاول وخمسة فى الثانى
وستة فى الثالث وترتيب الحركات والسكنات المعينة مثل كون الحرف الاول مضموما
والثانى مفتوحا ياء ساكنا وان يكون الرابع ان وجد مكسورا مع ياء مده بعده او
بدونه ليناسب باء التصغير لا القاعدة المذكورة للوزن فى العقد الثانى من اعتبار اصالة الحروف
وزيادتها بان يعتبر بازاء اصول الموزون فى الوزن الفاء والعين واللام الاول
بالاول والثانى بالثانى والثالث بالثالث ويكرر اللام ان زاد الاصول على الثلثة ويورد
الزوائد بعينها كما سبق تفصيله فلذلك دخل مكيرم فى فعيعل ولو اعتبر الاصالة
والزيادة لاحتيج الى ذكر فى الجميع فيؤدى الى تكثر الابنية ابنية كثيرة فى التصغير اذ
يلزم ح ان يقال فى مثل جعفر ومكرم وعنسل انها تصغر على فعيلل ومفيعل وفنيعل
وهكذا بخلاف ما لم يعتبر ذلك فانه ح يدخل هذه الثلثة مثلا فى فعيلل ولذلك كرر بعضهم
كابن الحاجب فى الوزنين الاخرين العين دون اللام فقال فعيعل وفعيعيل وان كان
على خلاف العادة فى التكرير ايذانا بان المراد ليس وزن الرباعى المجرد عن الزوائد لانه يكرر
اللام فى ذلك الوزن كما عرفت وانما المراد مجرد العدة وترتيب الحركات والسكنات
المعينة واما من كرر اللام فيهما كالمص فنظر الى ما هو العادة من انه اذا مثل ما زاده
على الثلثة كرر اللام دون العين الا الياء فانه مرعى اى لا يعتبر الاصالة والزيادة
فى حروف الاوزان الا الياء منها فان زيادته مرعية فى الوزن فلا بد فى ان يكون كلمة
على وزن من اوزان التصغير ان يكون ثالثها ياء زائدة ساكنة اذ لا يقال مدحرج
مثلا على وزن التصغير اى لو لم يكن كذلك يصح ان يقال مدحرج على وزن التصغير

ضرورة انه كفعيلل في عدد الحروف وترتيب الحركات والسكنات وليس
كذلك واما اذا اعتبر الياء فلايخلوه عنه ففعيل من الاوزان الثلثة لما اي وزن
التصغير اسم هو مبني على ثلثة احرف كيف كانت الحروف اي سواء كانت
على هيئة فتح الاول وسكون الثاني او على غيرها وسواء كانت كلها اصلية
او بعضها من الزوائد حال كونها ملفوظة كلها كما في الحجر اومحذوفة بعضها سواء
كان المحذوف الفاء كعدة او العين كذا او اللام كدم فان الكلمة اذا كانت على ثلثة
احرف فبزيادة ياء التصغير يكون على فعيل اما اذا كانت ملفوظة كلها فظ
واما اذا كان بعضها محذوفا فيكون ذلك بردها اي رد المحذوفة في التصغير
نحو حجير في تصغير حجر بسكون الجيم مع الحركات الثلث للحاء او بفتحها فهو
بفتحتين معروف وبسكون الجيم مع فتح الحاء المنع عن التصرف ومع الضم الدفع
ومع الكسر الحرام ففي اي حال هو على ثلثة حروف اصلية ملفوظة كلها فتصغيره
حجير ونحو ميبت في تصغير ميت بالتخفيف بمعنى الميت بالتشديد والياء فيه
زائد لان اصله ميوت على فعيل من الموت فابدل الواو ياء لاجتماعه مع ياء ساكن
قبله ثم حذف للتخفيف ولم يرد في التصغير لانه يمكن ان يجعل لفظ مع الياء الزائدة
فيه على وزن فعيل وبني ودمي ومنيذ ووعيدة في تصغير ابن مما حذف منه
حرف وزيدت في اوله همزة وصل فان اصله بنو حذفت الواو من اخره وعوضت
همزة الوصل في اوله فاذا صغر اعيدت الواو المحذوفة فيقال بني اصله بنيو فانقلب
الواو ياء وادغم ياء التصغير فيه وانما اعيدت وان كانت همزة الوصل عوضا عنها
لانها لايتم بناء التصغير بها لانها غير لازم لعدم ثبوتها في حال الدرج فلو اعتد بها
في بناء التصغير وسقطت في الدرج لم يبق بناء التصغير وان لم تسقط لخرجت
عن حقيقتها لانها هي التي تسقط في الدرج وسيجيء لذلك وجه اخر ودم قبل
اصله دمو بفتحتين وقال سيبويه اصله دمي بسكون العين لانه يجمع على دماء
ودمي ولو كان مفتوح العين لايجمع كذلك وقال المبرد اصله دمي بفتحتين وياء
لانهم يقولون في تثنيته دميان وسيجيء الكل وعلى كل حال حذف اللام منه حذفا
شاذا ثم رد في التصغير فقيل دمي على ان يكون الياء الثانية اصلية او مبدلة من الواو

من الواو ومذ اصله منذ بمعنى اول المدة تقول ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول
زمان عدم رؤيته يوم الجمعة او بمعنى المدة نحو ما رايته منذ يومان اي جميع زمان
عدم رؤيته يومان لازائد ولا ناقص حذف النون الذي هو عينه على خلاف القياس
ثم رد في التصغير فقيل منيذ ثم ان تصغيره على تقدير كونه اسما واما ان كان
حرف جر فلا اذ الحرف لايصغر وعدة اصلها وعد حذف منه الواو تبعا للمضارعه
اعني يعد ثم كسر العين وعوض التاء عن الواو ثم رد المحذوف في تصغيرها وقيل
وعيدة وانما لم يعتبروا تاء التانيث في بناء التصغير حتى لايحتاج الى رد الواو
لان اصل تاء التانيث ان يكون كلمة مضمومة الى كلمة اخرى فيكون بمنزلة
كرب من معدى كرب من حيث دوران الاعراب عليها ومن حيث انفتاح ما
قبلها كما في المركب فلا يجعل التاء بمنزلة اللام حتى يحصل بسببها بناء التصغير
وفعيعل لما هو مبني على اربعة احرف كذلك اي كيف كانت الحروف ملفوظة كلها
او محذوفة بعضها بردها في التصغير كدريهم ومسيلم في تصغير درهم مما كان
جميع حروفه اصلية ومسلم مما كان بعضها كالصدر زائدا ولما هو على ازيد من
الاربعة سواء كانت جميعها اصولا او بعضها زائد لكن ذلك بعد حذف الزائد
على الاربعة سواء كان الزائد واحدا او اكثر فانه قبل الحذف لايمكن تصغيره
على فعيعل وهو ظاهر وهذا القسم اي تصغير ما هو على ازيد من الاربعة
بحذف الزائد لايقع الا نادرا لكونه مبنيا على تكلف الحذف فان وقع على وجه الندرة
وكان حروف الكلمة كلها اصولا بان كانت خماسية كما في قرطعب بمعنى الشيء
وجحمرش بمعنى العجوز الكبيرة كما تقدم فينبغي ان يحذف الحرف الاخير مطلقا
في تصغيره فيقال في تصغيرهما قريطع وجحيمر بحذف الباء من الاول والشين من الثاني
قال سيبويه في تعليله لانه اي الاسم لايزال اي يكون دائما في سهولة وخفة من
حيث النطق به حتى يبلغ اي الى ان يبلغ الحرف الخامس ثم يرتدع اي يرجع في السهولة
اي لايبقى سهولة وشرع في العسرة والثقل فانما حذف الحرف الذي ارتدع ولم
يبق السهولة عنده وهو الخامس لان الحذف لدفع الثقل فهو بما يحصل عنده الثقل
اولى مع ان الاخير لكونه محل التغير بالحذف احرى وبعضهم يحذف الميم من جحمرش

لانه من حروف الزيادة اعنى اليوم تنساه وان لم يكن منا زوائد الكلمة بل من
اصولها ويحذف الطاء من قرطعب لانه شبيه فى المخرج بالتاء الذى هو منها
اى من حروف الزيادة لما عرفت ان مخرجهما طرف اللسان الى اصول الثنيتين فلما كانت
حروف الزيادة وقعت فيما وقعت كثيرا ما زوائد والزائد ما يحذف اولى كما يجئ
كان الانسب ان يكون المحذوف من الخماسى ما هو منها او شبهه وان كان من
الاصول فتقول جحيرش وقريعب بحذف الميم من الاول والطاء من الثانى فعند
هذا البعض الاولى حذف ما هو من الزوائد او شبهه اينما وجد وقال السيرافى
والاندلسى انما يحذف ذلك الحرف اذا كان فى الطرف او قريبا منه فيقال فى
سفرجل وفرزدق سفيرج وفريزق فان الدال يشابه التاء لكونه من مخرج التاء
اما اذا لم يكن فى الطرف ولا قريبا منه فلا يحذف فلا يقال فى جحمرش جحيرش بحذف
الميم لانها بعيدة من الطرف الذى هو محل التغيير هذا وقال الاخفش سمعت
عن بعضهم يقول سفيرجل بكسر الجيم من غير حذف شئ منه وان كان فى الكلمة
التى كانت على ازيد من اربعة زيادة على الحروف المعتبرة فى بنائها الاصلى سواء
كانت الزيادة واحدة او اكثر فينبغى ان يراعى الترتيب بين الحروف فى الحذف الذى
يقتضيه التصغير سواء كان على فعيعل او على فعيعيل وسواء اقتضى حذف واحد
او اكثر بان يحذف ما هو الاولى بالحذف ويبقى ما هو الاحرى بالابقاء كما تعرف
فلا يحذف الاصل وان كان اخرا مناسبا للتغيير بل الزائد اينما كان لكونه عارضا
فى معرض الزوال فيقال فى تصغير مدحرج الذى ميمه زائد دحيرج بحذف ميمه وان
كان صدرا لا مديحر بحذف جيمه الاصلى وان كان اخرا ولا الزائد المفيد مع غير المفيد
يعنى اذا اجتمع زيادتان واقتضى التصغير حذف احديهما مفيدة لمعنى مقصود
والاخرى غير مفيدة له لا يجوز حذف المفيدة بل يجب ان تثبت هى ويحذف
غير المفيدة لان ما لا فائدة فيه اليق بالحذف وما فيه فائدة اولى بالاثبات
فيقال فى تصغير مضراب اسم الة وكل من الالف والميم فيه زائد مضيرب بحذف
الالف الزائد واثبات ميمه لا ضريب بتشديد الياء بحذف ميمه وابقاء الالف لانه ابقى
الالف الا انه انقلب ياء وادغم ياء التصغير فيه وذلك لان الميم يفيد الالية التى هى

التى هى المعنى المقصود دون الالف اذ وجوده وعدمه فى ذلك على السواء الا ترى
انه لا تحصل افادة الالية بدون الميم اصلا واما بدون الالف فقد تحصل كما فى
مثل مقص ومكنسة هذا على تقدير ان يصغر مضراب على فعيعل والا فهم يصغرون
مثل مفتاح على مفيتيح على فعيعيل من غير حذف شئ منه وانما قيده بكونه اسم
الة اذ على تقدير كونه من اوزان مبالغة اسم الفاعل كانت الزيادتان على السوية
ولا المفيدة فائدة عائدة الى نوع الكلمة مع المفيد فائدة عائدة الى جنسها يعنى اذا
كان كل من الزائدين مفيد الفائدة لكن كانت فائدة احدهما عائدة الى نوع الكلمة
بمعنى انها انما توجد فى نوع خاص منها دون سائر الانواع وفائدة الاخر عائدة
الى جنسها اى توجد فى اى نوع من انواعها فانما يحذف الثانى دون الاول
لان فائدة الاول خاصة والخاص بالاعتناء اولى فيقال فى تصغير منطلق الذى
ميمه ونونه زائدان مفيدان مطيلق بحذف نونه وابقاء ميمه لا تطيلق بحذف ميمه
وابقاء نونه لان فائدة النون وهى الدلالة على المطاوعة تعود الى امثلة الباب
راسا اى جميعا بمعنى ان اى مثال وصيغة من امثلة باب الانفعال المشتمل
على نون المطاوعة سواء كان ماضيا او مضارعا او اسم فاعل او مفعول او غيرها
نحو انطلق وينطلق ومنطلق وانطلاق فهو يدل على معنى المطاوعة فهو فائدة
عائدة الى الجنس وفائدة الميم وهى الدلالة على معنى اسم الفاعل اعنى من قام به
الفعل تختص ببعضها كصيغ اسم الفاعل مثل منطلق ومنطلقان ومنطلقون
دون غيره كانطلاق وانطلق وينطلق فهى فائدة عائدة الى النوع فلذا يحذف النون
دون الميم ولان الميم زيادة فى الاول والاول بالابقاء اولى ولانها الزم من النون لاطراد
زيادتها فى جميع اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثى المجرد بخلاف النون ولانها
طارية على النون والحكم للطارى وهكذا فى مثل مضارب ومقدم ومكتسب ونحوها
ولا ما يؤدى حذفه الى اثبات ما لا نظير له مع لا يؤدى حذفه اليه يعنى اذا كان احد الزائدين
المتساويين من جهة الافادة يؤدى حذفه الى اثبات وزن لا نظير له والاخر لا يؤدى
حذفه اليه فلا يحذف الاول بل الثانى اذ لم يجز اثبات بناء مرفوض بينهم فيقال فى تصغير
استفراض الذى سينه وتاؤه زائدان متساويان فى الافادة واقتضى تصغيره

على فعيليل حذف واحد منهما بعد حذف الهمزة تقيريض بحذف السين
وابقاء التاء لاسفيريض بحذف التاء وابقاء السين لوجود تفيعيل مصغر
تفعيل او تفعال كتجيفيف دون سفيعيل يعني ان حذف السين يؤدي
الى ان يكون التصغير تفيعيلا بتاء زائدة في الصدر وهو موجود في كلامهم
كما في مصغر تفعيل وتفعال مثل تجيفيف في تصغير تجويف او تجفاف بمعنى
جعل الشيء جافا ويابسا وحذف التاء يؤدي الى ان يكون التصغير سفيعيلا
بسين زائدة في الصدر وهو ليس بموجود في ابنيتهم فلذا يصغر الاستقراض
بحذف السين دون التاء فاذا انتفى اي ماذكرنا من ترجيح حذف بعض الحروف
على حذف الاخر اذا وجدت جهة مرجحة له من الجهات المذكورة فاذا انتفى هذه الجهات
وكان الحرفان متساويين في الاثبات او الحذف فالخيرة اي الاختيار مفوض اليك
تحذف ايهما شئت بمجرد ارادتك ففي قلنسوة التي كان النون والواو فيه زائدتين
ولا مزيد لاحدهما على الاخر لكونهما متساويين في عدم افادة معنى معين وفي
عدم تأدية حذف شيء منهما الى اثبات ما لا نظير له لانه على تقدير حذف النون
يكون تصغيرها قليسية على فعيلي وعلى حذف الواو يكون قلينسة على
فعيلل وكلاهما موجودان كالحبيطي والحبينط في تصغير حبنطى وهو صغير البطن
والالف والنون فيه للالحاق بسفرجل فح ان شئت قلت في تصغيرها قلينسة
بحذف الواو وابقاء النون وان شئت قلت قليسية بحذف النون وابقاء
الواو الا انه قلب ياء لوقوعه طرفا بعد الكسرة ومانقلنا من سيبويه من ان
الاولى بالحذف في الخماسي هو الحرف الخامس لحصول الثقل عنده ربما يرجح الاول
اعني قلينسة بحذف الواو وانما قال ربما اذ يجوز ان يكون المنقول مختصا با
الحروف الاصول مع ان تمامه في نفسه منظور فيه وفعيليل وزن لما هو على خمسة
احرف مطلقا رابعها مدة سواء كانت المدة الفا او واوا او ياء وسواء كان سائر
الحروف اصلية كلها او زائدا بعضها فان تلك المدة تقلب ياء في التصغير لوقوعها
بعد كسرة كدنينير وعصيفير وقنيديل في تصغير دينار فيما كانت المدة الفا
وعصفور فيما كانت واوا وقنديل فيما كانت ياء ففي التصغير ابقى ياء الثالث

الثالث على حاله وابدل الف الاول واوا الثاني ياء ولما اي فعيليل وزن ايضا
لما حذف منه شيء من الحروف اصلي او زائد واحدا او اكثر مما سبق من مثل
جحمرش ومدحرج ومنطلق ونحوها مما اشتمل على ازيد من اربعة وقد حذف
منه للتصغير واحدا او اكثر فانها قد تصغر على فعيليل وان لم يكن رابعها مدة
تعويضا لما حذف منه بالمدة التي هي الياء الاخير فعيليل جبرا لنقصان الكلمة
بالحذف فان التعويض بها يخل ببناء التصغير بخلاف ما حذف منه فانه يخل به كما
يقال في تصغير جحمرش جحيمير وفي منطلق مطيليق بحذف الشين من الاول
والنون من الثاني والتعويض عنهما بالياء المدة وكدحيريج وضريبيب في مدحرج
ومضراب لكن هذا التعويض اذا لم يكن ما قبل الاخر مدة كما في هذه الامثلة فهي
تصغر على فعيلل وعلى فعيليل واما اذا كان ما قبله مدة فلا يجوز التعويض لاشتغال
محله بمثله ولخروجه بالتعويض عن ابنية التصغير اذ لا يحذف تلك المدة في التصغير
اصلا بل تقلب ياء مدة ان لم تكن اياها فلا يعوض المدة في تصغير احرنجام واستقراض
وانما يقال حريجيم وتقيريض بمدة واحدة وتلخيص الكلام ان الاسم ان كان
ثلاثيا يصغر على فعيل لا غير كرجيل في رجل وان كان رباعيا يصغر على فعيعل لا غير
كدريهم في درهم فلا حذف في هذين القسمين اصلا وان كان خماسيا فان كان
ما قبل اخره مدة يصغر على فعيليل فقط من غير حذف فيه ايضا كدنينير في دينار
وان لم يكن ما قبل اخره مدة فيحتاج الى حذف واحد من حروفه على حسب ما يقتضيه
المرجح كما عرفت فقد يصغر على فعيلل كجحيمر ومطيلق في جحمرش ومنطلق وقد يصغر
على فعيليل تعويضا لما حذف بالمدة كجحيمير ومطيليق وان كان سداسيا
فيحتاج الى حذف حرفين منه حسب ما يقتضيه المرجح فان كان ما قبل اخره مدة
فيصغر على فعيليل لا غير كتقيريض وحريجيم في استقراض واحرنجام وان لم يكن
ما قبله مدة فقد يصغر على فعيلل كقيرض وحريجم في مستقرض ومحرنجم وقد يصغر
على فعيليل بتعويض المدة عن المحذوف بقيريض وحريجيم فيهما ففعيل مختص بالثلاثي
وفعيعل يجري فيما عدا الثلاثي وفعيعيل يجري في الخماسي والسداسي خاصة
ولا اعتداد في هذه الاصول والقواعد بتاء التأنيث وياء النسبة ولا بزيادة

التثنية من النون المكسور والالف او الياء ولا بزيادات جمعي السلامة جمع المذكر
والمؤنث وستعرفهما من مثل مسلمون ومسلمات من النون المفتوح والواو
والياء في الاول والالف والتاء في الثاني وانما الاعتداد والاعتبار في ذلك بما لحقه
هذه الامور فان كان ما لحقته على ثلثة احرف فيصير على فعيل وان كان على اربعة
فعلى فعيعل وان كان على غيرهما فعلى فعيعل او فعيعيل واما هذه اللواحق فهي خارجة
عن الاوزان تلحق بها بعد تمامها فتعد طلحة على شخص مثلا مما لحقه تاء التانيث بعد
الثلثة مما هو مبني على ثلثة احرف لعدم الاعتداد بالتاء وتصغر على طليحة على
فعيلة كضرب على طريب وسعادة اسم امرأة مما لحقه التاء بعد الاربعة مما هو مبني
على اربعة احرف لما مر وتصغر على سعيدة بتشديد الياء على فعيللة كدرهم على دريهم
ولهذا اي لخروج التاء عن الوزن لم يكسر حاء طليحة لانه ح يكون ثلاثيا فيكون من قبيل
فعيل لا فعيعل فكما ان اللام في فعيل غير متعين للكسر بل هو معرب بحسب العوامل
فكذا الحاء لم يتعين للكسر بل تعين للفتح لاقتضاء تاء التانيث لانفتاح ما قبلها حتى
لو لم يكن التاء لكان معربا بحسب العوامل ايضا ولو اعتبر التاء لكان على فعيعل فيلزم
كسر الحاء كاللام الاول من فعيعل وكذا الكلام في بصري وجعفري في اسم المنسوب
الاول ثلاثي والثاني رباعي ومسلمان في التثنية ومسلمون في جمع المذكر السالم
ومسلمات في جمع المؤنث السالم يعني يعد بصري ثلاثيا وجعفري رباعيا لعدم
الاعتداد بياء النسبة وكذا يعد الثلثة الاخيرة رباعية لعدم الاعتبار بلواحق التثنية
والجموع فتصغر الاول على بصيري على فعيل لكن بالحاق ياء النسبة والثاني
على جعيفري على فعيعل لكن بالحاق الياء ايضا ومسيلمان ومسيلمون ومسيلمات
على فعيعل ايضا لكن بالحاق الالف والنون او الواو والنون او الالف والتاء و
بالجملة كان تلك اللواحق خارجة عن المكبرات لاحقة بها بعد تمام بنيتها فكذا في
المصغرات وان كان الاسم مؤنثا سماعيا وهو الذي لم يكن في لفظه علامة
التانيث لكن سمع من العرب استعماله مؤنثا ان كان ثلاثيا عند التصغير
يظهر التاء في تصغيره كشميسة في تصغير شمس وعيينة واذينة في تصغيري
عين واذن وذلك لان المصغر بمنزلة الموصوف مع صفة الا ترى انك اذا قلت

اذا قلت رجيل فكانك قلت رجل حقير والصفات للاسماء المؤنثة التي
قدر فيها التاء لا تجيء الا بالتاء نحو شميس طالعة بالحاق التاء باخر الصفة فكذلك
يقال شميسة بالحاقه باخر المصغر الذي هو كاخر الصفة في الثلاثي الذي هو اخف
الابنية وانما قلنا عند التصغير ليشمل ما كان ثلاثيا عند التكبير والتصغير كالامثلة
السابقة وما كان رباعيا في التكبير وصار ثلاثيا في التصغير بسبب حذف فيه فان
التاء تزاد فيه ايضا نحو سمية في تصغير سماء فانها اذا صغرت اجتمعت ثلث
ياءات فيحذف الاخيرة نسيا فعادت الى الثلاثي كما سيجيء وعريس مصغر عرس
بكسر العين امرأة الرجل وعريب مصغر عرب وهي التي استوطنت المدن
والقرى العربية والواحد عربي شاذان لان العرس والعرب مؤنثان سماعيان
ثلاثيان فكان القياس ان يظهر التاء في تصغيرهما ويقال عريسة وعريبة مع
انه لم يظهر فكانا شاذين وان كان فوقه لا اي وان كان المؤنث السماعي فوق
الثلاثي رباعيا او خماسيا لا يظهر التاء في تصغيره فيقال في تصغير عقرب التي
هي مؤنث سماعي عقيرب على فعيعل بدون التاء لان التاء وان كانت كلمة برأسها
الا انها كحرف الكلمة المتصلة بها والحرف الاصلي يحذف في التصغير اذا كان خا
خامسا فلا يظهر التاء في الرباعي لانها لو عادت لكانت خامسة فيجب ان
يحذف مع ان ما فوق الثلاثي لثقل بنائه اولى بان يحذف فيه مثل التاء فلما ترد
التاء جعل الحرف الرابع قائما مقامها لان التاء في الاكثر انما تقع رابعة لا ثالثة
وقديديمة ووريئة بتشديد الياء مصغرتا قدام ووراء مهموز اللام من وارأت
بكذا اي سترت به وهما كائنين من الظروف تقول قعدت قدامه اي امامه و
وراءه اي خلفه او امامه ايضا فهي من الاضداد مؤنثان سماعيان خبرهما
وقوله شاذان خبر قوله وقديديمة ووريئة لانهما مؤنثان سماعيان فوق الثلاثي
الاول خماسي والثاني رباعي فكان القياس ان لا يظهر التاء في تصغيرهما مع انه
ظهر فقيل قديديمة على فعيعيل ووريئة على فعيعل بالحاق التاء فيهما قال السيرافي
انما لحقها التاء لانهما ظرفان لا يخبر عنهما ولا يوصفان ولا يوصف بهما حتى يتبين
بشيء من ذلك تانيثهما فاظهر التاء في تصغيرهما تنبيها على تانيثهما وانما قلنا في وراء

مهموز اللام لان وراء لوكان ناقصا من وريت الخبر توبة اذا سترته واظهرت
غيره كان اثبات التاء فى تصغيره على القياس لانه صار ثلاثيا عند التصغير نحو وريئة
بحذف الياء الثالثة كما حذفت فى سمية فى تصغير سماء وللزوم الحركة ثانى المصغر
اى ولاجل لزوم الحركة للحرف الثانى من المصغر وعدم جواز كونه ساكنا لا اثبات و
لا ابقاء فيه اى فى المصغر لهمزة الوصل التى كانت قبل التصغير لان همزة الوصل تجب
ان يكون ما بعدها ساكن فلو ثبتت فى التصغير يلزم ان يكون ثانى المصغر ساكنا
ولزوم الحركة له ينافى ذلك كما تنبهت لمن اراد نابنيا فى تصغير ابن لان همزته للوصل
فلو اثبتت تلك الهمزة لقيل ابين مع انه لم يقل كذلك بل قيل بنيا بحذف الهمزة و
رد الاخر المحذوف كما مر وقول من قال فى تعليل عدم ثبات الهمزة ولتحرك اوله اى
اول المصغر لا ثبات لهمزة الوصل معه اى مع المصغر بل يحذف فيه تلك الهمزة فيه نظر
اما اولا فلان تحرك الاول فى المصغر لا ينافى ثبات همزة الوصل فيه لان اللازم منه
تحرك همزة الوصل ولا فساد فيه بل هى كذلك وانما المنافى لثباتها تحرك الثانى
لما عرفت واما ثانيا فعلى تقدير ان يكون المراد تحرك اول حرف بعد الهمزة وهو الثانى
من المصغر فانما ينافى ثبات الهمزة فيه لزوم تحرك الثانى لا تحركه مطلقا لجواز ان يكون
حركته زائلة فى وقت فيثبت الهمزة وثابتة فى وقت اخر فيحذف الهمزة بخلاف ما
اذا كانت الحركة لازمة للثانى اذ لا يجوز زوالها حتى تثبت الهمزة ولهذا ايضا اى
وللزوم الحركة ثانى المصغر كالاثبات فيه لهمزة الوصل لا اثبات للالف ثانيا اى
حال كونه حرفا ثانيا من الاسم الذى يراد تصغيره فيه اى فى المصغر بمعنى ان الالف
اذا وقع ثانى الاسم فعند التصغير لا يبقى ذلك الالف لانه يلزمه السكون وهو
ينافى لزوم الحركة للثانى بل ان كان له اى للالف اصل من الواو والياء يرد فى التصغير
الى اصله الذى هو قابل للتحريك كما فى بويب ونييب مصغرى باب وناب ففى الاول
رد الالف الى الواو وفى الثانى الى الياء لان اصل باب بوب واصل ناب نيب بدليل
ابواب وانياب والا اى وان لم يكن للالف اصل بان يكون زائدا لغرض يبدل فى
التصغير واوا رعاية للمناسبة بينه اى بين الواو وبين ضم الحرف الاول الذى لا بد
منه فى التصغير وحذرا عن ثقل الياء على تقدير ابدال الالف ياء مع ياء التصغير لان ثقل

لان ثقل اجتماع اليائين بلا ادغام ازيد من ثقل اجتماع الواو والياء كما فى ضويرب
مصغر ضارب فان الف ضارب ثان ليس له اصل اصلا فابدل واوا فى التصغير
فقيل ضويرب وللزوم سكون ياء التصغير فى كل من الاوزان الثلاثة السابقة لا اثبات
للالف بعده اى بعد ياء التصغير طرفا كان الالف بان يكون المصغر ثلاثيا اولا يكون
طرفا بان يكون فوق الثلاثى لانه لو ثبت الالف بحاله بعد ياء التصغير يلزم التقاء الساكنين
بل يبدل الالف ح ياء كعصية وعصيم فى تصغير عصا وعصام ففى الاول وقع الالف
طرفا وفى الثانى قريبا منه فانقلبا ياء فى التصغير وادغم فيه ياء التصغير وذلك لانه
لما اضطر الى تحريكه ولا يمكن تحريكه ما دام باقيا على حاله لزم قلبه ياء لانه لو انقلب
واوا لزم قلب الواو ياء كما يذكر فيكون السعى فى قلبها واوا ضايعا هذا على تقدير
ان يكون الالف منقلبا عن الواو كما فى عصا او زائدا كما فى عصام وان كان منقلبا
عن ياء كما فى رحى فلا ابدال بل يرد الى اصله فيقال رحى وكذا الواو يقلب بعد ياء
التصغير ياء لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة فتقلب ياء وان كان هذا
الاجتماع عارضا لان الطرف بالتغير اولى كعرية فى تصغير عروة عروة القميص بضم العين
خلقة صغيرة عليه يدخل فيها الذر وهو بالضم جسم مدور صغير على القميص اصلها
عريوة ابدل الواو ياء لما ذكر وادغم ياء التصغير فيه فالواو فى الانقلاب ياء كالالف
الا انه اى لكن الواو اذا كان غير طرف يجوز ابقاؤه اى انما يجب قلب الواو ياء اذا كان
طرفا كالمثال المذكور لكن الطرف والاخر محل التغير واما اذا كان غير طرف فيجوز قلبه
ياء ويجوز ابقاؤه على حاله نحو اسيود فى تصغير اسود بابقاء الواو الذى ليس بطرف
وان كان الافصح اسيد بقلبه ياء وادغام ياء التصغير فيه فمن قال اسيود نظر
الى عروض الاجتماع لانه انما حصل بسبب ياء التصغير وهى غير لازمة ومن قال اسيد
نظر الى مجرد الاجتماع ولو كان عارضا مع ان القريب من الطرف فى حكمه هذا على تقدير
ان يكون الواو متحركا فى المكبر كما فى المثال المذكور واما اذا كانت ساكنة فيه فيجب
القلب والادغام نحو عجيز فى عجوز لان اجتماع الواو والياء وان كان عارضا فى غير
الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة فلم يكن لها قوة تدفع القلب بها
عن نفسها واذا ابدل حرف من الكلمة بغيره بسبب فان كان سبب الابدال فى المصغر

ايضا موجودا ابقى الابدال على حاله لبقاء المعلول عند بقاء العلة كما في تخمة و
تخيمة اصلها وخمة من الوخامة اى الثقلة قلبت الواو تاء على خلاف القياس
لضمة فاء وهذه العلة موجودة في المصغر ايضا لوجوب ضم اوله فابقى الابدال
بحاله فقيل تخيمة والا اى وان لم يكن سبب الابدال موجودا في المصغر رد الحرف
الاصل في التصغير ويترك الابدال لزوال المعلول بزوال العلة كموبزين في تصغير
ميزان اصله موازن لانه من الوزن فابدل الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة
ولما لم يوجد هذا السبب في المصغر للزوم الضمة لصدره والفتحة لثانيه رد
فيه الاصل الذى هو الواو فقيل موبزين على فعيليل بقلب الالف ياء لوقوعه بعد
الكسرة وكما ذكرنا من بويب ونييب في تصغير باب وناب واصلها بوب ونيب
ابدل الواو والياء الفا لتحركهما بعد الفتحة فلما زال هذا السبب في المصغر لضمة
صدره رد الاصل الذى هو الواو والياء فقيل بويب ونييب وهذا ظاهر ولما
ورد على هذه القاعدة ان اصل عيد عود لكونه من العود بمعنى الرجوع قلب
واوه ياء لوقوعها ساكنة بعد كسره وهذه العلة غير موجودة في المصغر فينبغي
ان يرد الاصل اى الواو فيقال عويد مع انهم يقولون عييد بابقاء الابدال اجاب
بقوله وانما قالوا عييد في تصغير عيد مع ان الاصل الواو فرقا بينه اى بين مصغر
عيد وبين مصغر عود بمعنى الخشب مطلقا او الخشب المعروف لانه عويد فلو
قيل في مصغر عيد كذلك لوقع الالتباس واجاب ابن الحاجب بان ذلك لقولهم
اعياد في جمع تكسيره فرقا بينه وبين اعواد جمع عود فحملوا تصغيره على تكسيره
لانهما من واد واحد لما ان في كل منهما تغييرا في اللفظ والمعنى ولان التصغير ضد التكبير
وفيه انه تطويل للمسافة واذا وقع بعد التصغير ياء ان حذف الاخير ان كان
طرفا للتخفيف وانما خص الحذف بالاخير لان الثقل حصل عنده ولان الحذف
بالاخر الذى هو محل التغيير اولى كما في عطى مصغر عطاء اصله عطيو لان اصل
عطاء عطاو قلب الواو همزة لوقوعه طرفا بعد الالف فلما زال هذا السبب
في التصغير رد الواو وكما ذكر ثم انقلب ياء لاجتماعه مع ياء والسابق منهما ساكن
فاجتمع ثلث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية الياء المنقلبة عن الالف

عن الالف والثانية الياء المنقلبة عن الالف والواو ثم حذف الاخير فصار عطيا و
احى مصغر احوى وهو ما خالط خضرته بالنصب سواد فاعل خالط وصفة
من الحوة وهى لون يخالطه الكمتة واصله احيود قلبت الواو الاخيرة ياء لوقوعها
متطرفة بعد كسرة ثم قلبت الواو قبلها ياء لاجتماع الواو والياء والسابق ساكن
فصار احيي فحذف الاخير نسيا لاجتماع ثلث ياءات فصار احيا وهذا بخلاف ما
اذا كان احدهما اى احد اليائين الاخيرين قبل ياء التصغير كما في حيى مصغر حى
على فعيل او كن اى الياءات في الوسط كما في ايبيب على فعيليل باجتماع اربع
ياءات مصغر ايوب علم شخص الاولى هى الاولى من المشددة والثانية ياء التصغير
والثالثة الثانية من المشددة والرابعة هى المنقلبة عن الواو المدة فانه على هذين
التقديرين لا يحذف الياء الاخير اما على التقدير الاول فلانه لو حذف يلزم تغيير
بناء التصغير لاقتضائه وجود حرف بعد ياء التصغير بخلاف ما سبق فانه لما
وقع الياء ان بعد ياء التصغير فلو حذف الاخير لانتظم بناء التصغير بالباقى واما
على تقدير كونها في الوسط فلان الوسط ليس محل التغيير ومن قال في اسود
اسيود من غير ابدال وادغام كما مر يقول في تصغير احوى احيو بكسر الواو ومنونا
اصله احيوى كاسيود بابقاء الواو الغير الطرف بحاله ثم اعل في حالتى الرفع و
الجر اعلال قاض فصار احيو واما في حالة النصب فالياء باق على حاله اعلم انه لا
خلاف في ان احوى غير منصرف لوزن الفعل والوصفية واما مصغره ففيه اختلاف
فبعضهم قال انه احى بقلب الواو ياء وحذف الياء الاخيرة نسيا في جميع الحالات
اى الرفع والنصب والجر فسيبويه واكثر النحويين جعلوه غير منصرف ومنعوه
من التنوين فيقال جاءنى احى ورايت احى ومررت باحى للوصف ووزن الفعل
ايضا لان الهمزة في اوله منبهة على صيغة الكبر فلا اعتبار بحذف اللام ولذا منع صرف
يعد ويضع اتفاقا لوجود زائد في صدرهما من الزوائد المطرد زيادتها في اول الفعل
وعيسى بن عمر جعله منصرفا ونونه في جميع الحالات فيقول جاءنى احى ورايت
احيا ومررت باحى والتنوين عنده للصرف لان صيغة افعل لم تبق بعد حذف
الياء الاخيرة نسيا فيكون منصرفا كما ان خيرا وشرا منصرفان مع انهما في

في الاصل اخير واشر والجواب ان في نحو احي ما ينبه على وزن الفعل وهو الهمزة
بخلاف خير وشر وقال ابو عمرو احي بالياء المكسورة مع التنوين في حالتي الرفع
والجر واحيي بفتح الياء الثالثة في النصب لان حذف الياء عنده اعلالي ويكون
حكمه حكم قاض وليس حذفه عنده نسيا فهو عنده في حالة نصبه غير منصرف
قطعا واما في حالتي الرفع والجر فيجوز ان يكون كذلك ويكون التنوين تنوين
عوض عن الاعلال وان يكون منصرفا ويكون التنوين تنوين صرف ومن قاس
على اسيود فقال بعضهم في حالتي الرفع والجر احيو بكسر الواو مع التنوين و
احيوي بالياء المفتوحة في حالة النصب فجعله سيبويه غير منصرف في جميع
الاحوال والتنوين في الرفع والجر عوضا عن الاعلال لان الياء الاخيرة لا تحذف منه
نسيا لفقد علة حذفها نسيا وهي اجتماع ثلث ياءات فيكون صيغة افعل
باقية تقديرا لان المحذوف مراد والهمزة منبهة عليه واما يونس فلا يلحق التنوين
في حالتي الرفع والجر لانه لا يلحق تنوين العوض الا في نحو جوار مما هو جمع اقصى و
لا يلحق المفرد فيقول هذا احيوي ومررت باحيوي بياء ساكنة ورايت احيوي
بفتح الياء فكونه غير منصرف عند يونس في جميع الحالات ظ وللتفصيل مقام
اخر فاكتف ههنا بهذا القدر وجمع الكثرة وهو الجمع الذي يطلق على ما فوق
العشرة كرجال وضوارب وغلمان لا يصغر حال كونه باقيا على حاله من غير تغيير
فيه للزوم وهم التنافي بين الكثرة التي هي مدلول جمع الكثرة وبين التحقير الذي
هو مدلول التصغير لانه ربما يستفاد من التحقير التقليل وهو ينافي التكثير و
المتنافيان لا يجتمعان وانما قال وهم التنافي اذ لا يلزم التنافي حقيقة بناء على
ان القلة تعرض للكثير ايضا بان يكون احدهما ذاتية والاخرى اضافية او احدهما
بالاضافة الى شيء والاخرى الى اخر كما بين في فن اخر لكن يتوهم التنافي بينهما
في بادي الرأي ويكفي هذا في المطالب العربية بل يرد جميع الكثرة في التصغير
الى جمع قلة وهو ما يطلق على ما دون العشرة كغلمة واثواب ان كان اي وجد
جمع قلة له وستعرفهما اي جمع الكثرة والقلة وقد اشرنا ههنا فيصغر جمع القلة
لان هذا الجمع موضوع للقلة ولا مجال لان يتوهم التنافي بين القلة وبين التصغير

التصغير او يرد جمع الكثرة الى مفرده فيصغر مفرده اولا ثم يجمع المفرد المصغر
جمع السلامة بالواو والنون ان كان مذكرا عاقلا وبالالف والتاء ان لم يكن
كذلك مثلا يقال في تصغير غلمان بالكسر على فعلان جمع كثرة غلام غليمة
برد غلمان الى جمع قلته وهو غلمة على فعلة بالكسر ثم يصغر غلمة على غليمة
على فعيلة او غليمون بتشديد الياء بان يرد الى مفرده وهو غلام فيصغر
المفرد على غليم على فعيل ثم يجمع هذا المصغر جمع السلامة بالواو والنون على
غليمون وانما جمع بالواو والنون مع انه لا يجوز ذلك في مكبره اعني غلاما
لكونه اسما غير علم لان المصغر كالصفة فلا يشترط العلمية في جمعه بالواو و
النون ويقال في تصغير جدران بالضم والسكون جمع كثرة جدار او جدر
بمعناه جديرات بتشديد الياء او تخفيفه بان يرد الى مفرده كالجدار فيصغر
هو على جدير ثم يجمع جمع السلامة بالالف والتاء على جديرات هذا اذا كان له
جمع قلة واذا لم يكن تعين الرد الى المفرد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة كما تقول
في شعراء ومساجد شعيرون ومسيجدات لا يقال لو صغر جمع الكثرة باحد
الوجهين يفوت معنى الكثرة لانا نقول صيغة القلة هنا مستعارة للكثرة او
نقول لا باس بفوت ذلك لما مر ان تصغير الجمع للدلالة على قلة ما يتوهم كثرته
وقد اشرنا الى جواب اخر انفا فتفطن وقد تنبهت مما ذكر ان جمع القلة لا يجب
ان يرد في التصغير الى شيء اخر بل يجوز ان يصغر على لفظه كما يقال في غلمة
واكلب واجمال غليمة واكيلب واجيمال وان يرد الى المفرد ثم يجمع جمع السلامة
كما يقال غليمون وكليبات وجميلات لكن يشكل ما ذكره بمثل سكارى جمع سكران
وحمر جمع احمر فانه ليس له جمع قلة ولا يجمع مفرده بالواو والنون ولا بالالف والتاء
فيجب ان يستثنى مما ذكر ويمكن ان يجاب بان قوله ثم يجمع جمع السلامة محمول
على ما يجوز جمعه جمع السلامة وعدم جواز هذا الجمع في مثل سكران واحمر مشهور
ولا يشكل بجمع الكثرة الذي ليس له واحد مستعمل في الاحكام نحو عباديد وهو
فرق من الناس ذاهبون من كل وجه لانه قال سيبويه ترده الى ما يجوز واحده
فعباديد اما جمع فعلول او فعليل او فعلال وايا ما كان فتصغيره عبيديد وجمعه

بالواو والنون على عبيد يدون وبالالف والتاء على عبيد بدات واما اسماء
الجموع وقد عرفت الفرق بينها وبين الجموع سواء كانت فى حكم جمع الكثرة
مطلقا فى ان لا يطلق حقيقة الا على ما فوق العشرة كناس اسم لجماعة
الانسان وقوم لجماعة الرجال اذا كانوا اكثر من العشرة او فى حكم جمع القلة
من وجه بان يطلق على ما دون العشرة ايضا كرهط فانه يطلق على ما دون
العشرة من الرجال فمن هذه الجهة كان فى حكم جمع القلة وان كان من جهة اطلاقه
على ما فوق العشرة فى حكم جمع الكثرة قال فى المختار رهط الرجل قومه وقبيلته
والرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة فانها كالمفردات من
جهة اللفظ وان كانت كالجموع من حيث المعنى تصغر خبر بعد خبر لان مثلها
اى تصغر اسماء الجموع مثل تصغير المفردات فكما ان تصغير المفردات كان على
لفظها وبناءها كذلك كان تصغر اسماء الجموع على لفظها وبنائها من غير ردها
الى شئ اخر ولان ليس لها واحد او جمع قلة من لفظها حتى ترد اليه بل تصغر
على لفظها فيقال نويس وقويم ورهيط وفى قوله سواء كانت فى حكم جمع الكثرة
اشارة الى رد ما قيل ان اسماء الجموع فى حكم جمع القلة فتصغير مثلها على
لفظها ووجه الرد ظ والاسم المركب من كلمتين سواء كان تركيبا مزجيا او
تعداديا او اضافيا او غيرها تصغيره تصغير الكلمة الاولى منها واما الكلمة
الاخرى فهى بمنزلة تاء التانيث لا مدخل لها فى بنية التصغير بل هى باقية على حا
حالها فيقال فى تصغير بعلبك فى التركيب المزجى وهو علم بلدة مركب من بعل
هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة وخمسة عشر فى التركيب
التعدادى بعيلبك وخميسة عشر بتصغير البعل من الاول والخمسة من الثانى
على فعيل وابقاء البك والعشر على حالهما وكذا تقول فى حضرموت وعبد الله
حضيرموت وعبيد الله ولا يكسر ما بعد ياء التصغير فى تصغير المركبات
وهو اخر الجزء الاول بل يبقى على ما كان عليه وان كان القياس ان يكسر ما بعد
ياء التصغير اذا لم يكن طرفا كما مر بجعل الجزء اى بسبب جعل الجزء الثانى من
المركب بمنزلة تاء التانيث فانه كلمة برأسه فى الاصل ثم صار بالتركيب لحرف

لحرف من الجزء الاول كان تاء التانيث كلمة برأسها حقيقة نازلة بشدة الا
الاتصال منزلة الحرف مما لحقه فكما لم يكسر ما بعد ياء التصغير اذا كان ما قبل
تاء التانيث كما مر فكذا لم يكسر ما بعده فى المركب لكونه ما قبل شبه التاء من
الجزء الاخر الا ان ما قبل التاء ملتزم الفتح دائما ولا كذلك ما قبل الجزء الاخر
بل هو تابع بحاله الاولى من التزام حركة معينة كالفتح فى بعلبك واعلم ان
ما ذكرنا من الضوابط كان يصغر ما هو على ازيد من ثلثة على فعيعل او فعيعيل
وان يقتصر من حذف الزوائد على قدر ما يقتضيه ضرورة التصغير وان لا
يزاد فى زنة التصغير ما لا مدخل له فيها وان يضم اول المصغر ان يكون للتحقير
او التقليل هو الاصل اى الظاهر الشايع الاستعمال فى باب التصغير وقد
يخالف ذلك لفظا ومعنى اما المخالفة لفظا فمثل انه اى الشان يحافظ فى
التصغير على الف افعال حال كونه جمعا وسنعلم وجه التقييد وعلى الفى
التانيث الممدودة والمقصورة وما شابههما اى الفى التانيث وهو الالف
والنون فى مثل سكران اى الالف والنون المزيدتين فى فعلان صفة فانهما
مشابهتان لكل من الالفين لكونهما زائدتين فى اخر الصفة مثلهما لا سيما للممدودة
لكونهما حرفين اولهما ساكن والثانى متحرك كالممدودة فيقال فى تصغيرات اجمال
جمع جمل على افعال وحمراء فيما لحقه الف ممدودة وحبلى فيما لحقه مقصورة وندمان
فيما لحقه ما شابهتا الالفين اجيمال وحميراء وحبيلى ونديمان بالمحافظة على الالفات
بان تبقى فى التصغير على ما كانت عليه قبله وكان الاصل اجيميلا وحميرى على فعيليل
وحبيليا على فعيلل ونديمينا على فعيليل بابدال الفاتها ياء لما عرفت ان الرباعى يصغر
على فعيلل والخماسى على فعيليل بكسر ما بعد ياء التصغير بمدة بعده او بدونها
اما المحافظة على الالف الجمع فلان الجمع يستنكر فى الظ تصغيره فلم يبق علامة الجمع
وهى الالف فى التصغير لم يحمل السامع المصغر على انه مصغر الجمع للتباين بينهما
فى الظ واما على الفى التانيث فلانه يجب المحافظة على علامة التانيث ما دام يمكن
المحافظة واما اذا لم تكن كما اذا وقعت قبل الف التثنية والف الجمع نحو جليان
وجليات فيجوز تغييرها للاضطرار اليه وانما غيرت فى نحو حمراوان وحمراوات

مع عدم الضرورة الى تغييرها اجراء للممدودة فى القليب قبل الفى التثنية والجمع
مجرى المقصورة واما على الف مثل سكران فلحملها على الالف التانيث لمشابهتها له
ثم ان الالف الممدودة يجب المحافظة عليها مطلقا واما المقصورة فانما يحافظ
عليها اذا كانت رابعة كما فى حبلى واما اذا كانت خامسة او ما فوقها فتحذف
فى التصغير كما قالوا فى تصغير جحجبى وهو قبيلة من الانصار جحيجب وفى حولايا
اسم موضع حويلى لان الالف لما كانت ساكنة خفيفة لازمة للكلمة صارت
بمنزلة الحرف الاصلى والحرف الاصلى اذا كان خامسا فصاعدا يحذف فى التصغير
كما مر فكذا ما هو بمنزلته واذا كانت رابعة يكون بمنزلة الحرف الرابع فلا يحذف
كما لا يحذف هو بخلاف الممدودة لانها وان كانت لازمة للكلمة الا انها لما كانت
على حرفين ساكنة ومتحركة صارت كانها اسم ضم الى اسم كما فى بعلبك فتثبت
كما يثبت الجزء الثانى من المركب بخلاف نحو امشاج ما كان على افعال مفردا
حيث يقال فى تصغيره اميشيج على فعيليل بابدال الف ياء مدة كما هو الاصل
اذ هو ليس بجمع حتى يجب المحافظة على الف كما مر بل مفرد قال تعالى من نطفة
امشاج اى مختلطة بماء المرأة ودمها وقع الامشاج فيه صفة لمفرده اعنى النطفة
فدل على انه مفرد وكذا يصغر اعشار على اعيشير لكونه مفردا على بناء الجمع
يقال برمة اعشار اذا انكسرت قطعا والبرمة بالضم القدر من الحجر واما
الافعال بكسر الهمزة فتصغيره على ما هو الاصل دائما كاخراج على اخيريج وبخلاف
نحو معزى وقدم وكساء وهو نوع من المفروشات فانه لا يحافظ فى التصغير
على الفها بل يبدل ياء ويصغران على فعيل حيث يقال معيز اصله معيزى
فاعل اعلال قاض فى حالتى الرفع والجر وكسى اصله كسيو بناء على ان اصل
كساء كساو ثم قلب الواو ياء لوقوعه طرفا بعد كسرة فاجتمع ثلث ياءات
ياء التصغير والمبدلة من الالف والمبدلة من الواو فحذف الاخيرة كما مر فى عطى
مصغر عطاء اذ الفها ليس للتانيث بل الف الاول زائد للالحاق بدرهم والف
الثانى لتكثير حروف البناء فلم يكن الاول كحبلى والثانى كحمراء حتى يحافظ على
الفها هذا لكن عد كساء مما لم يحفظ على الف لعدم كونه للتانيث محل نظر لان

نظر لان ذلك انما هو فيما يمكن المحافظة على الف وليس كساء كذلك ضرورة
ان ياء التصغير لكونه لازم السكون يقتضى تغيير الالف الذى يليه ولا كذلك
معزى وحمراء لوجود الفاصل بين الالف وياء التصغير وبخلاف نحو سرحان
بالكسر بمعنى الذئب وشيطان فانه لا يحافظ على الفهما بل يبدل الفهما ياء
ويصغران على فعيليل كما هو الاصل حيث يقال فى تصغيرهما سريحين و
شييطين اذ الالف والنون فيهما ليسا مشابهين لالفى التانيث لما عرفت
ان المشابهين لهما ما لحقا باخر الصفة مثل سكران وندمان وليس سرحان
وشيطان من الصفات بل من الاسماء فلعدم مشابهة الالف والنون فيهما
لالفى التانيث لم يحافظ عليهما ومثل انه عطف على قوله فمثل انه والضمير للشان
يحذف من المزيد زوائده كلها من غير موجب لذلك الحذف وانما المهموز له
هو ان الزائد لكونه زائدا ملحق بالعدم ويصغر على الاصل اى على الحروف الاصلية
سواء كان المزيد فيه ثلاثيا اولا وسواء كان علما اولا وسواء كانت الزيادة بالتكرار
اولا وسواء كانت واحدة او اكثر وسواء كانت فى الاول او فى الوسط او فى الآخر
والفراء لا يصغر هذا التصغير الا العلم لانه لشهرته يكون ما ابقى منه دليلا على ما
القى عنه فيقال فى ازهر بمعنى الابيض بياض ظاهر زهير بحذف الهمزة وفى
جاهل جهيل بحذف الالف وفى مسمار وهو يصنع من الحديد مثل الوتد سمير
بحذف الميم الاول والالف وفى مستعلم عليم بحذف الميم الاول والسين والتاء
وفى مدحرج دحيرج بحذف الميم وفى سرحان سريح بحذف الالف والنون
وكذا يقال حميد فى احمد وقعيس فى مقعنسس وغير ذلك فانه لا موجب بحذف
تلك الزوائد اذ يمكن التصغير بدون حذفها كما يقال فى ازهر وجاهل ازيهر
وجويهل على فعيل وفى مسمار ومستعلم مسيمير ومعيليم على فعيليل او معيلم
على فعيلل وهكذا لكن كون الحذف فى مثل مدحرج من هذا القبيل محل نظر فانظر
ويسمى هذا التصغير اى التصغير بحذف جميع الزوائد بلا موجب الترخيم فى هذا
الفن لان الترخيم فى اللغة التقليل يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا وفى الحذف
تقليل واما فى النحو فالترخيم حذف فى اخر المنادى تخفيفا كما يقال يا احم فى يا احمد

ومثل انه اى الشان يزاد اى يقع زيادة الحرف فى زنة التصغير من غير حاجة
للزنة اليها كما يقال فى تصغير انسان انيسيان بزيادة الياء والقياس انيسين
فكانه مصغر انسيان لكن استغنى عنه بانسان وفى تصغير رجل رويجل
بزيادة الواو والقياس رجيل قيل ان رجلا جاء بمعنى الراجل فرويجل فى الاصل
تصغير راجل الذى جاء رجل بمعناه فكانه تصغير رجل بمعنى راجل ثم استعمل
فى تصغير رجل مطلقا راجلا كان اولا وفى تصغير مغرب مغيربان بزيادة الالف
والنون والقياس مغيرب وفى تصغير عشية وهى ما بين المغرب والعشاء
عشيان بزيادة الالف والنون وعشيشية بزيادة مثل العين والقياس عشية
بحذف الياء الاخير لاجتماع ثلث ياءات فى التصغير كما فى عطية ومعية لكن لو
فعلوا كذلك وقالوا عشية لالتبس بتصغير عشوة وهو ما بين اول الليل
الى ربعه فابدلوا الياء الوسطى شينا اوزادوا فى الاخر الفا ونونا اذ يهون
عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما فى باب التفعيل وكذا زيادة الالف والنون
فى الاخر الذى هو محل التغيير كما مر ومنه اى من هذا القبيل اغيلمة واصيبية
فى تصغير غلمة وصبية جمعى غلام وصبى بزيادة الهمزة فى الاول والقياس
غليمة وصبية فكانهما مصغرا اغلمة واصبية لان غلاما فعال كغراب وصبيا فعيل
كقفيز وهما يجمعان فى القلة على القياس على افعلة كاغربة واقفزة لا على فعلة فر
دوهما فى التصغير الى بابهما فصغرا على القياس من غير زيادة ولعله لهذا فصلها
عما سبق بقوله ومنه ومن العرب من يجريهما على القياس فيقول غليمة وصبية
وهذا اى الزيادة فى زنة التصغير مطلقا ليس بقياسى حتى يجريه فى اية مادة
شئت بل هو مقصور على ما سمع من العرب كالامثلة المذكورة ولا يقال فى
تصغير مشرق وعطية مثلا مشيرقان وعطيطية بخلاف ما سبق من المحافظة
على مثل الفا الجمع والتانيث وحذف جميع الزوائد من غير موجب وكذا ما يجئ
من تصغير بعض المبهمات ومجئ التصغير للشفقة ونحوها فانها وان كانت
خلاف الاصل لكنها قياسيات ومثل انه اى الشان يصغر بعض المبهمات وهى اسماء
الاشارات والموصولات لانهما مبهمان فى ذاتهما متعينان بقرينة الاشارة والصلة

والصلة على غير تلك الاوزان اى الاوزان الثلثة السابقة للتصغير لانهما لما كانا
مخالفين لسائر الاسماء لوقوعهما على كل شئ اوثر المخالفة فى تصغيرهما تنبيها على
تلك المخالفة وكان حقهما ان لا يصغر الغلبة شبههما بالحرف لكنهما لما تصرفا تصرف
الاسماء المتمكنة من وصفهما والوصف بهما وتثنيتهما وجمعهما وتانيثهما وتذكيرهما
اجريا مجريها فى التصغير ولذا لا يصغر من الموصولات من وما لعدم تصرفهما بالتثنية
والجمع والتانيث وذلك بان يترك اوائلها على ما كانت عليه من الفتحة كما فى ذا وتا
والضمة كما فى اولاء ويلحق الالف باخرهما فى مثل ذا والذى اوبما قبل اخرها فى مثل
اولاء كما تعرف وذلك لانه لما ترك اولهما على ما كان زيد هناك الف ليكون عوضا
عن ضمة الاول مع ان الالف اخف والاخر بان يعوض فيه احق فيقال فى تصغير ذا
لاشارة المفرد المذكر وتا لاشارة المفرد المؤنث واولا بالقصر اى بقصر الالف
لاشارة الجمع مذكرا ومؤنثا ذيا وتيا واوليا بتشديد الياء فى الكل زيدت قبل
اواخرها ياء التصغير وقلبت الالفات فى اواخرها ياء لكون الياء قبلها بمنزلة
الكسرة وادغمت ياء التصغير فيها والحقت باواخرها الف العوض ولهذا كانت
الياء المشددة مفتوحة وفى اولاء بالمد اى بمد الالف للجمع ايضا اولياء كذلك
اى بالمد والتقرير فيه ما سبق الا ان الحاق العوض فيه ليس بالاخر وهو الهمزة
بل بما قبله ولذا اعاد لفظ فى فيه وانما لا يجوز ان يكون الزائد فى هذه المذكورات
ياء مشددة قبل الاخر او قريبا منه لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال فى الذى
الذيى لانه لو زيد قبل ياء الذى ياء مشددة لصار الذى بثلث ياءات فلما لم يقولوا
كذلك بل قالوا الذيا علمنا ان الزيادة فيه الف بعد الاخر وياء قبله فكذا حكمنا
فى ذيا وامثاله كذلك ليستوى تصغير اسم الاشارة وتصغير الموصول وفى
تصغير الذى الموصول للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث والذين بكسر الذال
للجمع المذكر واللاتى لجمع المؤنث اللذيا واللتيا كانا فى الاصل الذى والتى زيدت
قبل هذه الياء ياء للتصغير وبعدها الف العوض وجعلت الياء الثانية مفتوحة
لاجل الالف بعدها وادغم ياء التصغير فيها وفتحت ما قبل ياء التصغير واللذيون
فى تصغير اللذين زيدت الياء قبل اخره وهو الياء لان نونه بمنزلة نون الجمع لا

لا اعتبار به وادغمت الياء في الياء ثم زيدت الف في اخره فصار اللذيان
ثم الحق الواو للجمع فحذف الالف لالتقائه مع الواو الساكن وعلى هذا نفى اللذيين
مصغر الذين ايضا حذف الف العوض لالتقائه مع الياء الساكن واللتيات
في تصغير اللاتي برد ها الى واحد ها اعني التي وتصغيره كما عرفت ثم جمعه جمع
السلامة بالالف والتاء بفتح ما قبل الياء اي ياء التصغير في الجمع وان كان مد
مكسورا قبل التصغير لان قاعدة التصغير تقتضي ذلك كما عرفت وفتح الياء
ايضا كما في الذيون واللذيين لانه اي الشان لما ذهب الالف الملحق للعوض
في الذيان بسبب التقائه مع الواو الساكن في حالة الرفع والياء الساكن
في حالتي النصب والجر ابقى فتحة الياء تنبيها عليه اي على الالف المحذوف
لانه لم يحذف نسيا كما في الاعلون جمع اعلى اصله اعليون قلب الياء الفا لتحركه
بعد الفتحة فحذف الالف لالتقائه مع الواو الساكن وابقى فتحة اللام تنبيها
عليه وهذا عند الاخفش فيقول الذيون والذيين بفتح الياء فيهما كما قبله مثل
مصطفون ومصطفين وعند سيبويه بضم الياء في الذيون وكسره في الذيين
لانه حذف الف العوض عنده نسيا والاصح مذهب الاخفش فلذا اختاره
المص وانما رجع جمع المصغر الى ما عليه الجمع الصحيح من ان رفعه بالواو و
نصبه وجره بالياء مع ان مكبره في الاكثر الاشهر في جميع الاحوال بالياء لانه
لما صغر شابه المتمكن من الصفات فجرى جمعه في الاعراب مجرى جمعه ولم يسمع
مصغر اللذين واللتين في تثنية الذي والتي لكن اورد ابن الحاجب في التمثيل
اللذيان واللتيان في تصغير اللذان واللتان بزيادة ياء التصغير قبل الفهما
وقلب الفهما ياء وادغام الياء في الياء والحاق الف العوض او بردهما الى
واحدهما اعني الذي والتي وتصغيرهما على الذيا واللتيا والحاق الف التثنية
ونونها وحذف الف العوض للالتقاء واما معنى عطف على قوله اما لفظا
اي واما المخالفة المعنوية فمثل انه اي بناء التصغير يجيء لاظهار الشفقة والمرحمة
من غير ان يقصد به تحقير او تقليل نحو يا بني في تصغير ابن اصله بنيو برد اللام
ثم قلب الواو ياء وادغم كما مر والحق باخره ياء المتكلم المفتوح فاجتمع ثلث ياآت

ياءات فحذف اللام فانه ليس الغرض منه تحقير ابنه او تقليله وانما الغرض
اظهار شفقته وتعطفه عليه ومن هذا القبيل نحو ما احيسن زيدا وما اميلح
غزلان كما اشير اليه في صدر البحث وللدلالة على قرب المسافة بين المتفاوتين
واكثر وقوع هذا في الظروف كقولهم هذا دوين ذلك في تصغير دون ضد الفوق
وفويقه في تصغير فوق فهذا وذاك متفاوتان بمعنى ان احدهما فوق الاخر
مكانا او رتبة والاخر دونه وتحته كذلك ودوين او فويق لتقريب احدهما
بالاخر وتقليل التفاوت بينهما كما قال اي تفاوت ما بينهما قليل كان احدهما كان
مع الاخر وكذلك تصغير قبل وبعد في نحو قولك خروجي قبيل قيامك او بعيده
لان القبل هو الزمان المتقدم على الشيء والبعد هو الزمان المتاخر عنه فمعنى قبيل
قيامك اي في زمان متقدم على قيامك صغير المقدار والمراد ان الزمان الذي اوله
مقترن باخذك في الخروج واخره متصل باخذك في القيام صغير المقدار والغرض
من تصغير مثل هذا الزمان والمكان قرب مظروفهما مما اضيف اليه من ذلك الجانب
الذي افاده الظرفان لايقال معنى اظهار الشفقة وتقليل التفاوت وكذا معنى التعظيم
على تقدير ثبوته غير التحقير وتقليل العدد الذين اقتصر عليهما في تعريف التصغير كما
تقدم فيلزم ان يكون التصغير لهذه المعاني خارجا عن التعريف فلا يكون جامعا لانا
نقول هذه معان مجازية للتصغير الاول مجاز من معنى التحقير والتصغير لان الحقارة
والصغر مستلزم للشفقة وسبب للمرحمة وكذا التعظيم مجاز منه بعلاقة التضاد
والثاني اي تقليل التفاوت عن ذلك المعنى ايضا بعلاقة ان صغر المسافة
او الزمان مستلزم للتقارب وعن معنى تقليل العدد بعلاقة المشابهة والتعريف
المذكور للحقايق فلا باس بخروج هذه المعاني عنه بل يجب كما يجب خروج الرجل
الشجاع عن تعريف الاسد فح لا حاجة الى التعسفات التي ارتكبها بعض
شراح الشافية لادخال هذه المعاني في التعريف وللتعظيم كما في قوله وكل
اناس سوف يدخل بينهم دويهة المراد بها الموت تصفر منها الانامل جمع انملة
بالفتحات وسكون النون اي رأس الاصبع فالانامل رؤس الاصابع واصفرارها
عن الموت كناية عن مباشرته وتاثيره لان اول ما يخرج منه الروح هو الانامل كما قيل

اى داهية عظيمة وهى الموت بمعنى ان دويهة تصغير داهية بمعنى المصيبة
والمراد بها الموت فالتصغير مجاز للتعظيم اى داهية عظيمة ومصيبة عظيمة
لان اية داهية اعظم من الموت هكذا اى مثل هذا القول يقال وعندى ان
قصد الشاعر بهذا التصغير الى معنى اخر غير التعظيم وهو التعريض بدناءة
اى سوء معاملة الناس مع الموت وبين ذلك بقوله وقلة مبالاتهم به وفزعهم
عنه حتى كانهم اعتقدوه اى الموت حقيرا هينا اى يسيرا لا يخاف ولا يفزع عنه
بل توهموه انه لا ياتيهم فاجرى الشاعر الكلام على ما اعتقدوه بحسب ظاهر
حالهم من كون الموت امرا حقيرا فقال دويهة بصيغة التحقير تعريضا لهم كانه
قال ما زعمتموه داهية حقيرة ستشاهدونه وتعرفون عظمته فهذا ليس
من التصغير للتعظيم قوله فى شئ خبر ليس ومن التصغير حال منه قدم عليه
لكونه منكرا وخلاصته ان التصغير فى البيت ليس للتعظيم بل للتحقير كما هو
الاصل لكن ذلك على سبيل التعريض وبحسب زعم الناس لا على سبيل
التحقيق حتى لا يصح وفرق ما بين التعظيم وبين التحقير التعريضى فليس
التصغير فى البيت على خلاف الاصل من ذلك الوجه وان كان على خلاف الاصل
من وجه اخر لان الظ من صيغة التحقير هو التحقير بحسب قصد المتكلم واعتقاده
لا التحقير على سبيل التعريض وبحسب زعم الغير فحملها على الثانى خلاف الاصل
هذا وقال بعضهم ان التصغير لتقريب ما يتوهم بعده وذلك لان الداهية
اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول والمراد ان اصغر الاشياء قد يفسد
الامور العظام مختلف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذى لا يعبا به فعلى
كلا التقديرين لا يكون للتعظيم لكن لا يخلو عن ان يكون على خلاف الاصل واعلم
ان مجئ التصغير للتعظيم مذهب الكوفيين وتمسكوا فيه بما ذكر من البيت وبقوله
فويق جبيل شاهق الراس لم تكن لتبلغه حتى تكل وتعملا وبقول عمر فى ابن مسعود
رضى الله عنهما كنيف ملئ علما واما البصريون فيمنعونه ويؤولون ما تمسك به
الكوفى اما البيت الاول فقد عرفته واما الاخيران فبان قالوا ان ابن مسعود كان
صغير الجسم قصيرا فقال عمر كنيف فصغره ليدل على صغر جسمه لان الكنيف شئ

شئ يكون فيه ادوات الراعى فاراد انه حافظ لما فيه كما يحفظ الكنيف ما
فيه وان ذلك الجبل جبل صغير العرض دقيق لكنه طويل فى السماء شاق المصعد
لطوله ثم اعلم ان من المصغر ما لا يكبر بمعنى ان بعض الاسماء كان على بناء التصغير
وعلى معناه فى اصل الوضع لا انه مكبر ثم صغر ككميت وهو فرس لونه بين السواد
والحمرة كامر وكعيت بنقطتين تحتانيتين البلبل اعنى الطائر المعروف وجميل
هو طائر شبيه بالعصفور فان هذه الاسماء مصغرات على وزن فعيل و
لا مكبر مستعمل لها فكان تلك الاشياء لكونها مستصغرة عندهم والصغر من
لوازمها وضعوا الفاظها على التصغير ولم يستعمل مكبراتها اما الصغر فى الطا
الطائرين فبحسب الذات وهو ظ واما فى الكميت فبحسب الوصف لان الكمتة
لون ينقص عن سواد الادهم وحمرة الاشقر فهى لون بين الحمرة والسواد قال
سيبويه سالت الخليل عن كميت قال انما صغر لانه بين السواد والحمرة وانما
حكموا بكونها مصغرات ولم يقولوا هى اسماء موضوعة لمعانيها ابتداء اى من غير
ان يلاحظ فيها تصغير ما كبر حال كونها مبنية على وزن المصغر كرويدا اسم فعل
بمعنى امهل امر الحاضر ومهيم حال كونه اسم فاعل مشتق من هيم بالتشديد
يقال هيمه اى جعله هائما متحيرا فان هذين الاسمين موضوعان على وزن التصغير
الاول على فعيل والثانى على فعيلل وليسا من المصغر قطعا لعدم ملاحظة معنى
التصغير فيهما وليس كل ما هو على وزن الشئ وصورته يلزم ان يوجد فيه معنى
ذلك الشئ وحقيقته فيجوز ان يكون الامور المذكورة من هذا القبيل مع انهم
حكموا بكونها مصغرات لانه اى الشان اذا اريد الجمع يقال فى جمع كميت كمت على فعل
بالضم والسكون كحمر وفى جمعى الاخيرين كعتان وجملان بكسر الكاف والجيم وسكون
العين على فعلان فيدل ذلك على ان الاصل اى على انها ليست باسماء اصلية
بل هى مصغرات لها مكبرات واصول تقديرا وهى اكمت على احمر وكعت وجمل
بضم الاول وفتح الثانى فيهما وهذا كصرد وهو طائر عظيم الراس يصطاد
العصافير وصردان فى جمعه وجعل وهو دويبة سوداء تدور النجس وجعلان
فى جمعه واشباههما مما كان على فعل بالضم والفتح ويجمع على فعلان بالكسر والسكون

النفر طائر صغير مثل العصفور له منقار احمر سهه

كنفر ونفران ولو جمعت تلك الالفاظ على لوجه المستعمل اعنى ماكانت
هى عليه من زنة التصغير لقليل فى جموعها كايت وكعايت وجمايل على فعايل
ان جمعنا جمع التكسير او كيات وكعينات وجميلات ان جمعت جمع السلامة
بالالف والتاء كعبيد على عبايد وعبيدات واما جمع فعيل بالضم على فعلان
بالكسر فلم يقع فى كلامهم وخلاصة الاستدلال ان تلك الالفاظ لو كانت اسماء
موضوعة ابتداء ولكن لها مكبرات تقديرا لما قالوا فى جموعها كمت وكعتان وجملان
بل قالوا كايت وكعايت وجمائل او كيات وكعتات وجميلات لان فعيلا لا يجمع
على فعل وفعلان بل على فعائل او فعيلات كاستعرف ولما قالوا كمت وكعتان
وجملان دل ذلك على انها مصغرات لها مكبرات واصول تقديرية تصلح لان تجمع
كذلك فردت هى اليها فى الجمع فكميت مصغر اكمت تقديرا تصغير ترخيم كامر ويجمع
على كمت كاحمر على حمر وكعيت وجميل مصغر اكعت وجمل بضم الاول وفتح الثانى
فيهما وهما يجمعان على كعتان وجملان بالكسر كصرد وجمل على صردان وجملان
ومن المكبر ما لا يصغر عطف على قوله من المصغر ما لا يكبر وعكس له وهى اى المكبرات
التى لا تصغر الاسماء النازلة منزلة الافعال المتوغلة فى المشابهة للافعال بان كانت
بمعناها او عاملة بعملها وقد عرفت ان الافعال لا تصغر لكون التصغير بمنزلة توصيف
المصغر بصفة الصغر والحكم بها عليه والفعل لا يصلح ان يكون موصوفا ولا محكوما عليه
فكذا الاسماء النازلة منزلتها وهى اى تلك الاسماء اسماء الافعال وهى ماكان
بمعنى الامر او الماضى نحو رويد زيدا اى امهله وهيهات ذاك اى بعد والاسماء المتصلة
بالافعال كاسمى الفاعل والمفعول ونحوهما لكن لا مطلقا بل اذا كانت عاملة
مثل زيد ضارب عمرو الانها عند عملها عمل الافعال يقوى مشابهتها لها فلا تصغر
عنده بل انما تصغر فيما لم تعمل فمن ثم جاز ضويرب زيد بالاضافة لانه غير عامل
عمل الفعل وامتنع ضويرب زيدا بنصب زيدا لكونه عاملا عمل الفعل وقد عرفت
ذلك والاسماء النازلة منزلة الحروف فكما لا يصغر الحروف لما مر فى الافعال
لا يصغر ما هى بمنزلتها وهى الضمائر مطلقا ومن وما استفهاميين كانا او شرطيين
او نحوهما واين سؤال عن المكان ومتى سؤال عن الزمان وحيث للمكان المبهم و

اى فيما عدا حسب وعند ومع وغير سهه

المبهم وحسب بمعنى المجيب وعند للمكان المبهم وامس لليوم الذى قبيل
يومك وكذا كيف للسؤال عن الحال ومنذ بمعنى اول المدة او جميعها ومع وغير
فان هذه الاسماء بمنزلة الحروف من جهة الصورة وعدم التصرف بالتذكير
والتأنيث ونحوها من جهة المعنى ايضا لما فيها من التبعية للغير وكذا من جهت
البناء اى عدم الاعراب فى الاكثر كالحرف فهى متوغلة فى مشابهة الحروف فلا تصغر
مع انه قد استغنى بتصغير المكان عن تصغير حيث وبتصغير مذ عن تصغير منذ
ولم يعكس لان مذ بحذف النون والتصرف فيه ادخل فى الاسمية ومع تعذر بناء
التصغير فى مثل مع ووجود معنى الفعل فى حسب ومعنى الا فى غير وبعض الاسماء
المتمكنة عطف على الاسماء النازلة اى لا يصغر بعض الاسماء المتمكنة فى الاسمية
البعيدة عن مشابهة الافعال والحروف ايضا اى كالاسماء النازلة منزلة احدهما
كغد واول من امس والبارحة وايام الاسبوع اعنى احدا واثنين والثلثا و
الاربعاء والخميس والجمعة والسبت وذلك لان كلا من الثلثة الاول لا يدل الا
على واحد من جنسه فان غدا اسم لليوم الذى يلى يومك واول من امس لليوم
الذى قبل امسك اى اليوم الذى قبل يومك والبارحة لليلة التى يليها يومك فاذن
لا فائدة فى تحقيرها ووجه اخر فى امس واخواتها ان امس لما قد مضى وغدا اسم
لما سوآت فلا يلزمان مسميها فان اليوم قبيل يومك يطلق عليه قولك امس
ما لم يمض يومك فبعد ما مضى وجاء يوم اخر لا يطلق عليه ذلك بل يطلق عليه قولك
اول من امس وعلى عكس هذا شان اطلاق الغد على اليوم الاتى فاذا مضى يومك
الذى كنت فيه خلع عن اليوم الاتى اسم الغد فعلم انهما لا يلزمان مسميها فلم يتمكنا
فى باب الاسمية فصارا كالحروف وكذا الكلام فى البارحة واول من امس واما اسماء
الشهور كالمحرم والصفر ونحوهما فهو بمنزلة ايام الاسبوع لا تصغر كذا فى الاقليد
وقال بعضهم بتصغير ايام الاسبوع واسماء الشهور

مطلب فصل الثالث

الفصل الثالث

لبيان ما يحصل بسبب النسبة اى هيئة تحصل للكلمة بسبب نسبة شئ الى
مدلولها ولما كان للنسبة انواع عديدة والملحق بالبحث ههنا بعض منها فقط اراد
ان يفصلها اولا ثم يميز ما سوالملحق من بينها ليفيد الطالب بصيرة فى شروعه فقال

اعلم ان الالفاظ الدالة على النسبة اى نسبة شئ الى شئ وارتباطه به واقعة
على انحاء شتى الانحاء جمع نحو بمعنى النوع وشتى جمع شتيت بمعنى المتفرق
كمريض ومرضى اى على انواع متفرقة متكثرة فمنها ما يدل على نسبة حدث اعنى المعنى
المصدرى وقد عرفته الى ذات اى ما قام بنفسه معينا او مبهما بوجه مخصوص كان
يكون على وجه القيام او الوقوع او الظرفية وهو اى هذا النحو كل ما يشتق من
المصدر على ما علمته من ان الفعل الماضى يدل على نسبة الحدث بطريق القيام
او الوقوع الى ذات معينة فى الزمان الماضى والمضارع يدل على ذلك فى الحال او الا
المستقبل واسم الفاعل يدل على نسبته الى ذات مبهمة بطريق القيام واسم
المفعول على ذلك بطريق الوقوع واسم الزمان والمكان على نسبته الى ذات معينة
من الزمان والمكان بطريق ان يكون تلك الذات ظرفا للحدث الى غير ذلك ومنها
ما يدل على نسبة شئ الى شئ اخر سواء كانا ذاتين او حدثين او احدهما
ذاتا والاخر حدثا بوجه الاختصاص الكامل بان يوجد المنسوب فى المنسوب اليه
لا فى غيره وهو المركب الاضافى كغلام زيد وشدة الضرب وضرب زيد وفاعل
الضرب فانه يدل على نسبة مدلول المضاف كالغلام الى مدلول المضاف اليه
كزيد على وجه الاختصاص بمعنى الغلام الكائن لزيد لا لغيره ومنها ما يدل على
نسبة امر الى اخر مطلقا بطريق الاسناد وهو ضم كلمة الى اخرى بحيث يفيد الحكم
بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفى عنه لكن ذلك اعم من ان يكون
صريحا كما فى المركب الخبرى او ضمنيا كما فى الوصفى فان الوصفى انما يدل صريحا على
النسبة التقييدية التى لا حكم فيها ودلالته على الحكم ضمنية كما اشير اليه بقوله
فان اعتبر معلوميتها اى كون تلك النسبة معلومة للمخاطب قبل ان يورد
الكلام عليه فهو المركب الوصفى او ما يقوم مقامه من الموصول مع صلته فانه
اشترط فى كل منهما معلومية النسبة للمخاطب قبل ذكر المركب كما فى جاءنى رجل
فاضل او الذى يركب فقولك رجل فاضل يدل على نسبة الفاضل الى رجل و
الراكب الى الذى بطريق انه هو وكل منهما معلوم للمخاطب قبل ذكر هذين التركيبين
فليس الغرض من ذكرهما افادة النسبة وانما هو تعيين ما حكم بالمجيء والا اى وان لم

وان لم يعتبر معلومية تلك النسبة للمخاطب بل اعتبر مجهوليتها له فهو اى الدال عليه
المركب الخبرى فان قولك زيد قائم انما يذكر اذا كانت نسبة القيام الى زيد مجهولة
للمخاطب قبل هذا الكلام واريد افادتها له به فاذا علمها من هذا الكلام ينقلب المركب الخبرى
الى التوصيفى فيقال زيد القائم فلذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف والاوصاف
قبل العلم بها اخبار ومنها ما يدل على نسبة صنعة وحرفة الى شخص يمرن ذلك
الشخص ويدوم عطف تفسير ليمرن عليها اى على تلك الصنعة وهو فعال
على صيغة المبالغة فشدد العين ليكون تكثير اللفظ دالا على تكثير المعنى اما مشتق
من اسم عين وهو ما يدل على ذات قائم بنفسه كرجل وفرس ويقابله اسم
المعنى اعنى يدل على معنى قائم بالغير كالمصدر مثل الضرب والقتل كبزاز لمن
يكون صنعته اشتراء البز وبيعه وهو عربى لكن استعماله فى التركى شايع
ويقال لمن يكون صنعته اشتراء البقل وهو النبت وبيعه فالاول مشتق من البز
والثانى من البقل وكلاهما اسم عين واما مشتق من مصدر كقصاب لمن يكون
صنعته ذبح الحيوان من القصب بمعنى القطع وقصار لمن يكون صنعته دق الثياب
من القصر بمعنى دق الثوب بالمدق وكذلك مثل الخياط والحداد والدباغ والجمال
والنبات لمن يعمل النبوت وهو الطيلسان ومنها ما يدل على نسبة شئ الى شئ
بالحصول له اى بطريق حصول الشئ الاول للشئ الثانى فى الجملة اى سواء
كان ذلك الحصول على وجه الدوام والاعتياد اولا وهو فاعل مشتق من اسم عين
كلابن وتامر لمن حصل له اللبن والتمر اى ذو لبن وتمر مطلقا وليس فاعل ههنا
بجار على الفعل وانما هو اسم صيغ لذى الشئ الا ترى انك لا تقول تمر ولبن
على هيئة الماضى ولذلك قيل الفرق بينه وبين اسم الفاعل انه لا يؤنث اذا كان
بمعنى ذى فيقال جمل شايل وناقة شايل اى ذو ذنب مرتفع كقوله تعالى
السماء منفطر به اى ذات انفطار لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة
ومنه اى من هذا القبيل طاعم وكاس اى ذو طعام اى اكل وكسوة اى ملبس
وهو ما يندم به اى لبس له فعل غير انه ياكل ويشرب ويتلبس قال وعلى المكارم
لا تنهض لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى وانما فصلهما عما سبق

اذ يجوز ان يكون اسمى الفاعل بان يشتق الاول من الطعم بالضم اى الذوق
والثانى من الكساء اى الالباس لكن استعمالهما فى مقام الذم ينبو عن ذلك
فافهم قال الخليل ومنه عيشة راضية اى ذات رضى لان العيشة لا توصف براضية
بمعنى فاعلة بل ذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو يشكل بدخول التاء فيجوز
ان يحمل دخولها على المبالغة كما فى علامة ويجوز ان يجعلها راضية بطريق التجوز
فى النسبة والراضى فى الحقيقة صاحبها ومن هذا القبيل طالق وحائض بمعنى ذات
طلاق وحيض اى ان ذلك ثابت وحاصل لها من غير تعرض لحدوثها فى زمان حتى
لو ارادوا الاجراء على الفعل لاتوا بالتاء فقالوا حائضة الان وطالقة غدا كانك قلت
تحيض الان وتطلق غدا هذا مذهب الخليل وحمله سيبويه على انه صفة شئ
او انسان لان المرأة شئ وانسان والحمل على المعنى شايع مستحسن وذهب
الكوفيون الى ان سقوط التاء من هذا القبيل لاختصاص معناه بالمؤنث ويبطل
طرده بقولهم امرأة حاملة ومرضعة وعكسه بقولهم رجل عاشق وجمل ضامر
وامرأة عاشق وناقة ضامر ومنها ما يدل على نسبة شئ الى شئ مطلقا اى سواء
كان بطريق الحصول دواما او فى الجملة او بطريق اخر وهو ما اى اسم يلحق اخره
ياء مشدد مكسور ما قبله من حيث هو كذلك كبصرى ومصرى اى المنسوب الى
بصرة او مصر بمعنى انه من سكانهما وانما قيدنا بالحيثية لانه بظاهره يقتضى ان يكون
اسم المنسوب هو المنسوب اليه كبصرة ومصر ضرورة ان ما يلحق باخره الياء هو المجموع
مع ان الاسم المنسوب فمجموع الاسم والياء اللاحق به واذا قيدنا بالحيثية يؤول المعنى
الى المجموع كما لا يخفى وانما الحقه ياء ليكون علامة للنسبة لانها معنى حادث فلا بد لها
من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها وانما الحقت بالاخر لانها
بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها هو الاخر وانما لم يلحق الالف لئلا
يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لانه اثقل وانما كانت مشددة لئلا يلتبس بياء المتكلم
وقد يعوض عن تشديد الياء الف قبل اخر الاسم فيصير ياء النسبة خفيفة فيقال
فى النسبة الى اليمن والشام بالهمزة المفتوحة وهو اى الشام بالهمزة لغة فى الشام
بالالف كلاهما اسم للبلدة المعروفة وانما قيده بالهمزة لان الشام بالالف لا يلحق قبل اخره

قبل اخره الف للزوم اجتماع الفين يمان وشام اصلهما يمنى وشامى بتشديد الياء
اى من اهل اليمن والشام فحذف التشديد وعوض عنه الالف قبل الاخر فصار ايمانى
وشامى ثم اعلا فى حالتى الرفع والجر اعلال قاض فبقى يمان وشام وعبارة المفتاح
هكذا وقد يزاد عوضا عن التشديد قبل الياء الف فهى بظاهرها ليست بصحيحة
لاقتضائها تعويض الالف قبل الياء مع انه ليس كذلك بل قبل اخر الاسم وقد مثل
صاحب المفتاح ذلك بما ذكر من يمان وشام فلا بد ان يصرف عبارته من ظاهرها
بان يحمل على معنى قبل محل الياء ومحله هو الاخر لمعنى يزاد الف قبل الاخر فيرجع الى ما
ذكره المص ونقل فى الصحاح عن سيبويه ان بعضهم يجمع بينهما اى بين تشديد
الياء والالف قبل الاخر فح لا يكون الالف للتعويض لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض
عنه ويقول ذلك البعض يمانى بالتشديد واستشهد فى ذلك بقول الشاعر فقال
قال امية بصيغة التصغير ابن خلف يمانيا يظل يشد كيرا يمانيا بتشديد الياء كما هو
الرواية ويقتضيه ضرورة الشعر مفعول لفعل مقدر ويظل من الافعال الناقصة
يقال ظل زيد سائرا اى سار فى جميع اجزاء النهار اسمه ضمير يمانى وخبره يشد اى
يقوى ويحكم من الشد بمعنى الاحكام والكير مجمرة الحدادين من الطين ويمكن ان يحمل
على معنى الكور وهو منفخة الحدادين لانه قد يستعمل كذلك اى رايت يمانيا يشد
ويحكم كيرا او يلح فى نفخه فى جميع اجزاء نهاره وينفخ من النفخ بمعنى اخراج الريح بالة
تسمى منفخة دائما لهب الشواظ اللهب بالفتح هو لسان النار والشواظ بالضم
او الكسر لهب لا دخان فيه فالاضافة من قبيل يوم الاحد اى اللهب الذى هو الشواظ
والمقصود بالبحث فى هذا الباب هذا اى النوع الاخير من انواع النسبة اعنى ما
يلحق اخره ياء مشدد مكسور ما قبله واما سائر الانواع فبعضها مقصود فى النحو
وبعضها فى باب اخر من هذا الفن وبعضها يذكر فى هذا الباب على سبيل التبعية و
الاستطراد وتوهم البعض اختصاص المنسوب اليه فى هذا القسم بحسب الاصالة
والحقيقة بالاب والبلد بمعنى ان المنسوب اليه بهذه النسبة لا يكون بحسب الحقيقة
الا الاب كهاشمى واشعرى اى من اولاد هاشم والشعراء والبلد وكبصرى ومصرى
اى من اهل بصرة ومصر حتى عرف ذلك البعض المنسوب بانه اسم الاب او البلد الملحق

باخره ياء مشددة كما وقع في بعض نسخ المفصل وقال فاذا نسب الى غيرهما
اى غير الاب والبلد مثل زهدى وحلمى وسريجى وكتابى فعلى اى فهو واقع على سبيل
التشبيه اى تشبيه غير الاب والبلد كالزهد والحلم بهما في ان ينتسب اليهما ويرتبط
بهما شئ ذكره في الاقليد حيث قال وفي بعض النسخ اى نسخ المفصل انه اسم
الاب او البلد الملحق باخره ياء مشددة مكسور ما قبلها وفيه تنبيه على سر في امتناعهم
عن النسبة الى الجمع لان المنسوب اليه في الحقيقة هو الوالد والمولود ولا بد من ان يكون
احدهما مرادا فاذا نسب الى غيرهما فعلى التشبيه ولن يتم التشبيه الا بالواحد انتهى
وينظر الى هذا ما قال الافاضل ان الغرض من النسبة ان يجعل المنسوب من ال
المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة وليس ما ذكر
في الاقليد شئ اذ نعلم قطعا ان النسبة في لغوى وصرفى ونحوى اى الشخص
المنسوب الى علم اللغة او الصرف او النحو والجملة الاسمية والفعلية اى الجملة المنسوبة
الى الاسم او الفعل بان تشتمل على احدهما الى غير ذلك كالجملة الخبرية والانشائية
والوضع النوعى والشخصى مما لا يتناهى ليست مبنية على تشبيه يعنى ان توهم
الاختصاص بحسب الحقيقة بالاب والبلد باطل بل المنسوب اليه بالحقيقة اعم منهما
ومن غيرهما واللازم ان يكون مثل لغوى وصرفى ونحوهما مما يكون فيه المنسوب اليه
غير الاب والبلد مع كثرتها وعدم تناهيها مجازات مبنية على التشبيه وهو قطعى
البطلان فثبت ان النسبة بطريق الحقيقة اعم من ان يكون اليهما والى غيرهما غاية
اى غاية الامر انها فيهما اى النسبة في الاب والبلد كثيرة وفيما عداهما قليلة بالنسبة
الى ما فيهما لكن هذا لا يقتضى كون النسبة فيما عداهما مجازية مبنية على التشبيه
ما ذكرنا من ان هيئة المنسوب اعنى ما يلحق اخره ياء مشدد مكسور ما قبله تدل على
نسبة شئ الى شئ اخر هو الاصل اى الظاهر الشايع الاستعمال في صيغة النسبة
ثم انه اى الشان قد يستعمل اللفظ على هيئة المنسوب وليس له منسوب اليه
مستعمل برأسه ككرسى بمعنى التخت والكرس بدون الياء ليس بمستعمل
بمعنى اصلا بل مستعمل بالياء دائما فمثل هذا ليس باسم منسوب حقيقة ومعنى
بل صورة ولفظا كالتانيث في غرفة فلهذا يسمى نسبة لفظية كما يسمى التانيث في غرفة

في غرفة تانيثا لفظيا والنسبة المعنوية الحقيقية ما تؤثر في المعنى على ما سبق
كما ان التانيث الحقيقى كذلك في مثل ضاربة كذا في المفصل وقد يكون المجرد
عن الياء وهو المنسوب اليه مستعمل المعنى لكن الفرق بينه وبين ذى الياء و
هو المنسوب غير ظاهر لكون كل منهما يطلق على ما يطلق عليه الاخر كاوحد بمعنى
المنفرد عن الغير بحيث لا يكون له نظير واوحدى في النسبة الى اوحد واحمر
اى المتصف بالحمرة واحمرى في النسبة الى احمر لانه اذا قيل زيد اوحدى او احمرى
لا يراد به ان زيدا منسوب الى شخص اخر هو اوحد او احمر بل المراد به توصيفه
بالانفراد والتميز عن الغير او بالحمرة كما ان المراد بزيد اوحد او احمر كذلك فالمجرد
عن الياء وذو الياء عبارتان عن شئ واحد كزيد مثلا فلم يظهر الفرق بينهما كما
ظهر في مثل زيد بصرى او هاشمى فان المنسوب هو زيد والمنسوب اليه بلدته
او ابوه اعنى البصرة وهاشما فيحمل اى اذا لم يظهر الفرق بين المجرد عن الياء وبين
المشتمل عليه في مثل اوحد واوحدى فيحمل مثله على احد هذين التوجيهين لئلا يلزم
نسبة الشئ الى نفسه اى يحمل على ان المراد نسبة الجزئى الى الكلى يعنى ليس
المراد بالمنسوب اليه في مثل اوحدى هو الذات وما صدق عليه حتى يتحد المنسوب
والمنسوب اليه بل المفهوم الكلى اعنى مفهوم ما ثبت له التوحد والانفراد في
الاوحد وما ثبت له الحمرة في الاحمر والمراد بالمنسوب الذات والشخص فيكون
من نسبة الجزئى الى الكلى فمعنى زيد اوحدى واحمرى انه منسوب الى مفهوم الاوحد
والاحمر اى هو فرد له ومتصف به ولا شك ان الفرق بين الكلى والجزئى ظاهر
او على المبالغة في وصفه اى المنسوب بعدم النظير في اوحدى وبصفة الحمرة
في احمرى فينسب المنسوب الى لفظ الاوحد او الاحمر نسبة ملابسة بمعنى انه
اى المنسوب هو المتاهل والمستحق لان يطلق عليه لفظ الاوحد او الاحمر
دون غيره حال من ضمير المتاهل اى استحق هو لذلك الاطلاق حال كونه متجاوزا
غيره اى لم يستحق غيره لذلك الاطلاق وحاصل هذا التوجيه ان المراد بالمنسوب
اليه في مثل اوحدى واحمرى هو اللفظ اعنى لفظ اوحد واحمر وبالمنسوب هو الذات
كزيد فمعنى زيد اوحدى او احمرى انه منسوب الى هذا اللفظ بمعنى انه اهل

والمستحق لان يطلق عليه لفظ اوحد او احمر لاغيره والغرض من المبالغة في وصفه
بصفة عدم النظير او الحمرة بانها فيه في غاية الكمال وفي غيره بمنزلة العدم حتى
ان اللفظين المذكورين ينبغي ان يطلقا عليه دون غيره ولا يخفى ان الفرق بين
اللفظ والمدلول في غاية الظهور وقريب منه اي بمثل اوحدي حال كونه ملابسا
بالتوجيه الاول وسو ان يكون المراد نسبة الجزئي الى الكلي الروم بمعنى الطائفة
المخصوصة والرومي في نسبة الى الواحد منهم والعجم بمعنى الطائفة المخصوصة والعجمي
في نسبة بمعنى الواحد منهم فان المجرد عن الياء وسو الروم والعجم موضوع لنفس
الجنس المتحقق في ضمن جميع الافراد وذو الياء اعني الرومي والعجمي موضوع
لفرد واحد منه اي من الجنس يعني ان الفرق بين المجرد وبين ذي الياء ههنا غير ظ
ايضا فاحتيج الى مثل هذا التوجيه وسو قريب من التوجيه الاول ووجه القرب ان
كلا منهما من نسبة المشمول الى الشامل ووجه التغاير المشار اليه بلفظ القرب
ان الشامل في مثل اوحدي سو الوصف الكلي والمشمول جزئي له ومعنى النسبة
انه من جزئيات ذلك المفهوم ومتصف به وفي مثل الرومي الشامل سو الجنس الكلي
والمشمول جزء وواحد منه ومعنى النسبة انه واحد من طائفة الروم مثلا وكما
ثبت الفرق بين الكلي والجزئي فكذا بين الكل والجزء فصح النسبة واعلم انهم نظروا
الى الظ فلم يجعلوا مثل اوحدي ورومي للنسبة حقيقة كما لم يجعلوا مثل كرسي
لذلك بل جعلوا الاول للمبالغة والثاني للوحدة كما جعلوا الثالث نسبة لفظية
واخرجوا جميع هذه الثلثة من تعريف المنسوب بانه الملحق باخره ياء مشدد
مكسور ما قبله ليدل على النسبة بقوله النسبة قال يخرج بهذا القيد ما لحقت
اخره ياء مشددة للوحدة كرومي وروم وزنجي وزنج وما لحقت اخره للمبالغة
كاحمري ودواري وما لحقته لا لمعنى كبردي وكرسي فلا يقال لهذه الاسماء انها
منسوبة ولا لياتها ياء النسبة كما يقال لتمرة والتاء فيه للوحدة ولعلامة وهي فيه
للمبالغة ولغرفة ولا معنى لتائها انها اسماء مؤنثة وتاؤها تاء التانيث وذلك
لجريها مجرى التانيث الحقيقي في اشياء كتانيث ما اسند اليها وكصيرورتها غير
منصرفة نحو طلحة وانقلاب تائها في الوقف هاء واما المص فنظر الى ان تقليل الانتشاء

الانتشاء اولى بقدر الامكان فاول مثل احمري ورومي بما عرفت فانه رجاعنده
في النسبة الحقيقية واما معنى الوحدة والمبالغة فليس بمناف لمعنى النسبة
بل متحقق له على ما عرفت وقد يلحق هذا الياء اي ياء النسبة باسم سواء كان
صفة او غيرها فيفيد الكون اي فلا يفيد معنى النسبة بل يفيد كون الشيء على
معناه اي معنى ذلك الاسم والمراد بكون الشيء على معناه اتصافه بمعناه وثبوته له
كالانسانية والعالمية والجاهلية اي الكون انسانا وعالما وجاهلا فقد اريد بها
المعنى المصدري دون معنى النسبة اي المنسوب الى انسان وعالم وجاهل
ويسمى هذا الياء ياء مصدرية وسو مشتهر في مثل هذه الالفاظ وسو عند
المص من فروع ياء النسبة ومجازاتها كما سو المناسب لسياق كلامه واما عند
الجمهور فهو معنى للياء براسه كمعنى النسبة بان يكون الياء مشتركا لفظيا
بينهما واما التاء في الاخر فهو على كلا القولين من علامة المصدرية لا للتانيث
ويمكن جعله اي جعل الياء في مثل هذه المواضع مستعملا على الاصل وسو معنى
النسبة بان يقال المراد بالامثلة المذكورة الصفة المنسوبة الى الانسان و
العالم والجاهل على ان يكون صفات لموصوف مؤنث سو صفة فيكون التاء فيها
للتانيث فكما ان معنى قولنا علم انسان علم منسوب الى الانسان فكذا معنى قولنا
صفة انسانية بالتوصيف صفة منسوبة الى الانسان مثلا والمتبادر منها
اي من تلك الصفة الكون انسانا وعالما وجاهلا لانه اذا قيل صفة الانسان او
صفة العالم مطلقا من غير ان يقيدها ويبينها بشيء يتسارع الى الذهن ان
المراد منها ما هي المستفادة من المضاف اليه اي الكون انسانا وعالما للصفة
اخرى كالضحك والنطق والطول والقصر فح يكون هذا المعنى متحدا بالمعنى
المصدري في المال وانما يكون الاختلاف بينهما في التعبير والمقال لكن الاشهر
والاسلم في مثل تلك الالفاظ سو الاول ثم ان الاسم يلحقه بسبب النسبة
تغييرات من جهة تبدل الحركات والسكنات او زيادة الحرف ونقصانه لانه لما
غيرت النسبة الاسم من مدلول الى اخر مغاير له الا ترى ان قولك مصر اسم
للبلد ومصري للرجل المنسوب اليه وغيرته من حال الى حال لانه كان عريا

عن الياء فقارنها وكان اعرابه على ما قبلها فصار عليها تطرفت عليه بسببها
تغييرات بعضها قياسي يطرد في جميع الامثلة وبعضها سماعي غير منحصر
في مواد مخصوصة تحفظ كما سمعت ولا يقاس عليها غيرها فمن الاول
اى التغيير القياسي حذف تاء التانيث منه اى من الاسم بمعنى ان الاسم
اذا كان في اخره تاء التانيث فعند النسبة اليه يحذف التاء حتما اى وجوبا
سواء كان ذو التاء علما اولا وسواء كان مؤنثا حقيقيا اولا وسواء كان
التاء عوضا من شيء اولا وذلك لئلا يلزم ان يقع تاء التانيث في الوسط
لان المنسوب اليه بسبب الحاق علامة النسبة به انتقل من الاسمية الى الوصفية
وصارت الياء كالجزء من الكلمة ولئلا يجتمع تاءان قبل الياء وبعدها اذا كان
المنسوب الى ذى التاء مؤنثا كما تقول امراة كوفتية ولانك اذا نسبت رجلا
الى ضاربة فلو بقيت تاء التأنيث لكنت مؤنثا لذكر ولا يرد عليه ما قيل
من ان التاء التانيث المنسوب اليه لا لتأنيث المنسوب لان المراد انهم
استكرهوا اثبات تاء التانيث في صفة المذكر واذا ادخلت ياء النسبة
فلو وقع الاسم صفة مؤنث وجب ادخال التاء بعد الياء نحو امراة بصرية
وكذا يحذف قياسا حتما زيادات التثنية وجمع السلامة بالواو والنون وهى
الالف والواو والياء والنون لو لم يسم بها اى لو لم يجعل التثنية ولا الجمع اسما
لشيء بل بقينا في معنى التثنية والجمع وكذا يحذف زياداتهما وجوبا ان سمى
بها اى ان وقع تسمية شيء بهما ولم يبقيا في معنى التثنية والجمع لكن لا مطلقا
بل عند يجعل اعرابهما بالحروف في حال الاسمية كما كان اعرابهما كذلك قبل
الاسمية فينسب اليهما كما ينسب الى المفرد اما حذف النون فلانها تدل
على تمام الكلمة وياء النسبة كالجزء منها فلا يجوز الجمع بينهما ولانها عوض
من الحركة والتنوين وقد جاء الحركة والتنوين فيزول ما كان عوضا عنهما واما
حذف الالف والواو والياء فلانه لما كانت ياء النسبة كالجزء من الكلمة صار
ما قبله بمنزلة وسط الكلمة فلو لم يحذف هذه الحروف وهى للاعراب يلزم ان يكون
الاعراب في وسط الكلمة ولانها لو لم يحذف لزم اجتماع علامتين متساويتين في نحو

في نحو مسلمانيان ومسلمونيون ومختلفتين في نحو مسلمانيون ومسلمونيان و
وجه اخر في حذف الزيادتين ان النسبة في ياء النسبة صيرت المعنى مفردا فيزول الزيادة
التى هى علامة التثنية والجمع لئلا تبقى ضايعة فيقال في النسبة الى مكة ومدينة مكي ومدني
بحذف تاء التانيث منهما وحذف الياء من الثاني ايضا كما ستعرف والى الحرمين وبمامكة
ومدينة حرمى بحذف نون التثنية ويائها والى الزائدين جمع الزائر من الزيارة زائرى
بحذف نون الجمع ويائه ولقد احسن المصنف رح حيث مثل القواعد المناسبة بامثلة
متناسبة المعنى هذا في المثنى والجمع اللذين لم يسم بهما واما ما سمى بهما فاشار الى
مثالهما بقوله والى السبعين سبعى بحذف ياءات المثنى الاسمى والى قنسرين قنسرى
بحذف ياءات الجمع الاسمى على تقدير جعل اعرابهما بالحرف والسبعان اسم موضع و
بقعة فيكون غير منصرف للتانيث والعلمية كذا ذكر بعض الافاضل قال الشاعر الا يا ديار
الحى بالسبعان الا حرف تنبيه ويا حرف نداء وديار جمع دار والحى اسم لجيب الشاعر
وبالسبعان صفة ديار اى الكائنة في السبعان والشاعر ممن لم يجعل اعراب المثنى
الاسمى بالحرف بل بالحركة فلذا قال بالسبعان بالالف في حالة الجر امل عليها اى
جعل الديار مليلة متضجرة من امللت الرجل اذا اضجرته بحديثك او بغيره مما يكره
كثرته وطوله كذا في الاقليد وفي الكلام التفات من الخطاب الى الغيبة حيث كان
الظاهر عليك بالبلى اى باسباب البلى وهو بكسر الباء وفتح اللام والقصر مصدر
من بليت الدار تبلى اذا درست اى فنت وخربت الملوان بفتحتين بمعنى الليل
والنهار فاعل امل واملالهما للديار باسباب البلى مجاز عن كثرة ما اصابها فيهما من
اسباب البلى والدروس اذ الاكثار سبب الاملال ولذا قال اى اكثر عليها الليل و
النهار اسباب الدروس وقنسرين بكسر القاف وفتح النون المشدد وكسره
اى جاء بالفتح والكسر ايضا وبسكون السين بلد بالشام فهو غير منصرف لما مر في
السبعان وعند من يجعل اعرابهما اى اعراب التثنية والجمع حينئذ اى اذا سمى بهما
بالحركات من الضمة والفتحة والكسرة كالمفردات اى كما جعل اعراب المفردات كذلك
لم يحذف زياداتهما عند النسبة لان الالف والياء والواو ح للاعراب حتى يلزم الاعراب
في الوسط ولم يدل النون على تمام الكلمة بل كانت معهما كسكران وعمران فلا يلزم

المنافاة بينها وبين ياء النسبة فيقال في النسبة الى سبعان وقنسرين سبعاني
وقنسريني بابقاء زياداتهما وذلك لان للعرب في التثنية سبعان وفي الجمع
كقنسرين اذا جعلا علمين مذهبين منهم من يجعلها بمنزلة اسم واحد موضوع
على النون والترم ح في التثنية الالف لانه اخف من الياء وفي الجمع الياء لكونه اخف
من الواو ويلزمهما اعراب الاسماء المفردة تقول هذه سبعان وقنسرين ورايت
سبعان وقنسرين ومررت بسبعان وقنسرين والنسبة اليهما على هذا القول
سبعاني وقنسريني من غير حذف وتغيير ومنهم من يجعل اعرابهما بالحروف
فتقول هذه سبعان وقنسرون ورايت سبعين وقنسرين ومررت بسبعين
وقنسرين والنسبة اليهما سبعي وقنسري بحذف الزيادات ومنه اي من التغيير
القياسي انه اي الشان يبدل كسرة ما قبل المكسور الذي قبل الياء للنسبة فتحة
حتما فيما هو مبني على ثلثة احرف ولم يكن فاؤه مكسورا سواء كان مفتوحا او
مضموما سواء كان مع التاء في الاخر او بدونه وذلك لكراهة توالي اليائين والكسرتين
فيما كان المطمئنة الخفة باصل الوضع وهو الثلاثي المجرد فانه لما كان موضوعا على الخفة
يستنكر فيه تتابع الثقلاء بخلاف ما اذا كان على ازيد من ثلثة او كان الفاء مكسورا
كما سيجئ فيقال في النسبة الى نمر بفتح النون وكسر الميم وشفرة على ذلك الوزن
بالتاء وبما قبيلتان والى وئل بالضم والكسر وهو دويبة شبيهة بابن العرس وقد مر
فلذا لم يفسره هنا نمري وشفري ودئلي بتبديل كسرة العين في الكل فتحة مع حذف
التاء في الثاني كما مر وكذا يبدل الى فتحة ضمة عين فعول بفتح الفاء بعد حذف واوها لئلا
يلزم الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو شنائي في نسبة شنوءة وكذا سكون
عين فعل بفتح الفاء اذا كان عينه ياء مدغما سواء كان اصليا او منقلبا عن الواو
في مثله اتفاقا كما في طي اصله طوي من طوى الكتاب يطويه طويا اي لفه قلب
الواو ياء لاجتماعهما مع ياء والسابق ساكن ثم ادغم الياء في الياء وحي من حيي
يحيى والمراد بهما اما المعنى الاصلي المصدري او قبيلتان فانه يقال في نسبتهما
طووي وحيوي بتبديل سكون عينهما فتحة مع رد العين الى اصله في الاول
وابدال الياء الاخير فيهما واوا كما ستعرف وكذا سكون عين فعلة بالحاق التاء

التاء الى فعل اذا كانت معتلة اللام واوية كانت او يائية عند يونس خاصة كما في
عزوة وظبية بما مر تا عزاء وظبي فانه يقول في النسبة اليهما عزوي وظبوي
بابدال سكون الزاء والياء فتحة مع حذف التاء لما مر واما الجمهور فيقولون عزوي
وظبيي بسكون عينهما كما كان كما نطلع على جميع ذلك اشارة الى ما ذكر من قوله
وكذا ضمة عين فعولة الى هنا بعد هذا يحتمل ان يكون هذا اضيف اليه بعد
اي بعد هذا البحث وان يكون كلاما مستقلا من قبيل الاقتضاب اي خذ هذا
او هذا كما ذكر كما عرفت مثله مرارا فعلى الاول بعد منصوب وعلى الثاني مبني على
الضم منوي الاضافة وفيما هو مبني على اربعة احرف عطف على قوله فيما هو على
ثلثة احرف الخ ويكون ثانيه ساكنا او مبني على ثلثة ويكون فاؤه ايضا اي كما قيل
ما قبل الياء مكسورا فبعضهم يبدل تلك الكسرة اي كسرة ما قبل ما قبل الياء في
هذين القبيلتين فتحة لئلا يلزم توالي اليائين والكسرتين كما مر فتقول في النسبة
الى تغلب بفتح التاء وسكون الغين وكسر اللام قبيلة وابل بكسرتين تغلبي
وابلي بفتح اللام في الاول والباء في الثاني وبعضهم لا يغير الكسرة فيهما اما في مثل
ابل فلان اللسان فيه يعمل في جهة واحدة فلا يستثقل توالي الثقلاء فيه الاستثقال
في نمر واما في نحو تغلب فلان وضعه ليس على الاخف الابنية الذي هو الثلاثي
المجرد فلا يكون المطمئنة الخفة باصل الوضع لانه في اصل الوضع ثقيل فلا يستثقل
فيه الثقل للعارض في الوضع الثاني اعني النسبة بسبب توالي الثقلاء الامثال مع
انهما شابهان لنمر اما مشابهة الثاني فظ واما مشابهة الاول فلان حرفه الثاني
لكونه ساكنا كان بمنزلة المعدوم وهذا اي ابقاء الكسرة على ما كان هو الاكثر
الافصح في ذات الاربعة كتغلب لان السكون قبل الكسرة خفف امر الكسرة
لان فيه خروجا من السكون الى الكسرة بخلاف نحو نمر فان الخروج فيه من الحركة
الى الكسرة ولان عدد حروفه كثير فلا يجدي الخفة وضع حركة مكان حركة ولان
الساكن حجز بين المتحركين فخفف اللفظ وفيما هو على اربعة احرف ويكون ثانيه
متحركا كعلبط وهدبد بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام الاول فيهما بمعنى
اللبن الغليظ كما مر او على اكثر من اربعة احرف كيف كان اي سواء كان ثانيه

متحركا او ساكنا كعلابط بمعنى عليط فيما كان على خمسة احرف وكان ثانيه متحركا
ومستعصم فيما كان على ستة احرف وكان ثانيه ساكنا الا بغير الكسرة في هذين
الصنفين حتما قيد النفي لا المنفي اي يجب عدم تغيير الكسرة لانهما موضوعان
على ثقلة قوية لا يحترز فيهما عن الثقل العارض اعني توالي اليائين والكسرتين حتى
يصار الى تبديل الحركة الذي هو خلاف الاصل مع انه ليس لشيء منهما مشابهة
لنمر اما الثاني فلكون حروفه اكثر من حروف نمر بكثير واما الاول فلتحرك حرفه الثاني
فيقال علابطي ومستعصمي بكسر الباء والصاد كما كان ومنه انه اي الشان
بحذف الياء والواو من كل فعيلة وفعولة بفتح الفاء فيهما والتنوين لانهما وان كانا
غير منصرفين للتانيث والعلمية تقدم ان المركب من ف وع ول موضوع عندهم
بصيغة مخصوصة وعلم لها لكنهما عند دخول الكل عليهما أُوِّلتا بالنكرة اي كل ما هو
موزون بوزن فعيلة او فعولة ثم زالت عنهما العلمية فانصرفتا كما قالوا في لكل فرعون
موسى وقس على ذلك نظائره لكن ذلك الحذف بشرط ان لا يكون العين معتلا
ولا مماثلا للام اي بشرط ان لا تكون الكلمة اجوف ولا مضاعفة اذ لا يحذف الياء والواو
عنهما حينئذ ويفتح عين فعولة بعد حذف الواو وهذا اي حذف الواو من فعولة
مذهب سيبويه واما المبرد فلم يحذف كما لم يحذف الواو من فعول اتفاقا فهو
يقول سنوئي ويقال صبوري لئلا ينتقل من الضمة الى الكسرة اي من ضمة العين
الى كسرة ما قبل ياء النسبة لان ذلك مستثقل جدا ويحذف الياء من فعيل بدون
التاء معتل اللام اي الناقص وكذا من فعيلة معتلة اللام لئلا يلزم اجتماع اربع
ياءات وهو ثقيل جدا ويحذف الياء من كل فعيلة بضم الفاء وفتح العين سواء
كان العين حرفا صحيحا او واوا او ياء لكن بشرط عدم المماثلة اي مماثلة عينه للام
ويحذف الياء من فعيل بدون التاء معتل اللام وكذا من فعيلة معتلة اللام لما عرفت
وتطلع على وجه جميع ذلك عن قريب مفصلا فيقال شروع في تفريع الجزئيات
على القواعد اي اذا ثبت القواعد المذكورة فيقال في النسبة الى حنيفة اسم ابي
قبيلة او صفة بمعنى المسلمة وشنوءة اسم ابي قبيلة او الاجتناب عن التلوث
وغنى اسم قبيلة من غطفان او صفة من الغناء وغنية في مؤنث غني حنفي بحذف

بحذف الياء من حنيفة وشنائي بحذف الواو من شنوءة لكون الاول على فعيلة
والثاني على فعولة غير معتلي العين ولا مضاعفين مع حذف التاء فيهما وابدال كسرة
ما قبل ما قبل الياء في الاول وضمة في الثاني فتحة لما عرفت وكذا الكلام في نظائرهما
الآتية وغنوي بحذف الياء الاولى من غني وغنية لكونهما على فعيل وفعيلة معتل اللام
مع قلب الياء الثانية واوا كما ستعرف ويقال في النسبة الى جهينة اسم قبيلة
وعبينة تصغير عين وقويمة تصغير قامة وقصي اسم جد من اجداد رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم وقصية مؤنث قصي او مصغر قصبة بالفتح بحذف احد
يائيه يقال ارض قصية اي بعيدة جهني وعبني وقومي بحذف الياء في الكل لكونها
على فعيلة بضم الفاء وفتح العين غير المماثلة العين للام مع تبديل سكون ما قبل
ياء النسبة كسرة كما مر وقصوي بحذف الياء من قصي وقصية لكونهما على فعيلة
وفعيلة بالضم والفتح معتلي اللام مع قلب الياء الاخير واوا كما ستعرف وبخلاف
نحو حنيف وصبور مما كان على فعيل وفعول من غير تاء مع عدم اعتلال اللام وطويلة
وقوولة بمعنى القائلة مما كان على فعيلة وفعولة معتلي العين وشديدة وحجوجة
اي المعاندة مما كان على فعيلة وفعولة مماثلي العين للام وزبير اسم رجل وخبيب
مصغر حب بالكسر اي الخداع اللئيم مما كان على فعيل بضم الفاء وفتح العين غير
المعتل اللام من المماثل العين للام او غيره وخبيبة مؤنث خبيب مما كان على فعيلة
المماثلة العين للام فانه اي الشان لا يحذف منها اي من هذه المذكورات شيء
من الياء والواو دائما حذف التاء فيما وجد فيه كما مر فيقال حنيفي وصبوري وطولي
وهكذا ولما كان في ذلك ابهام واجمال اوضحه وفصله فقال اما الحذف اي حذف
حرف اللين في المؤنث مع عدمه اي عدم الحذف في المذكر حيث وقع للمؤنث مذكرا
كما في حنيفة وحنيف وظريفة وظريف وصبورة وصبور وعبيدة وعبيد و
زبيرة وزبير فللفرق بينهما اي بين المؤنث والمذكر فانه لو اثبت حرف اللين فيهما
كان يقال في النسبة الى حنيفة وحنيف حنيفي او حذف فيهما كان يقال فيهما حنفي
لم يعلم ان تلك النسبة الى مذكر او مؤنث فلدفع الالتباس حذف في احدهما دون
الاخر واما تخصيص الحذف بالمؤنث فاشار الى وجهه بقوله مع ان الحذف بالمؤنث

المستثقل لكون الانوثة مطية الثقلة والشدة اولى ليحصل بالحذف نوع خفة
وايضا لما حذف التاء من المؤنث فى النسبة كما عرفت صار بابا لحذف مفتوحا
فجراء ذلك على حذف حرف اللين فيه وايضا المذكر اول واصل وانما حصل اللبس
عند الوصول الى المؤنث فيكون حذف حرف اللين منه اولى فيقال فى النسبة الى حنيفة
وصبورة وعبيدة حنفى وصبرى وعبدى والى حنيف وصبور وعبيد حنفى وصبورى
وعبيدى هذا اذا وقع للمؤنث مذكر واذا لم يقع كما شنوءة فحذف حرف اللين
منها لحملها على فعيلة لتشابهما فمن هذا علم وجه حذف حرف اللين من كل فعيلة
وفعولة غير معتلتى العين ولا المضاعفتين وكذا من فعيلة بالضم الغير المضاعفة
وعدم حذفه فى مذكراتها كحنيف وصبور وعبيد واما عدم الفرق بينهما اى بين
المذكر والمؤنث بترك الحذف فى المعتل العين من فعيلة وفعولة كطويلة وطويل و
قوولة وقوول حيث يقال فى نسبتها طويلى وقوولى باثبات حرف اللين مذكرا كان او
مؤنثا وفى المضاعف منها فيما يماثل عينه لامه من فعيلة وفعولة كشديدة وشديد
ولجوجة ولجوج حيث يقال فى المذكر والمؤنث منهما شديدى ولجوجى باثبات حرف
اللين فى كليهما وفى المضاعف من فعيلة بالضم كخبيبة وخبيب حيث يقال فى نسبة
كليهما حبيبى باثبات الياء فلانه لو حذف حرف اللين وقيل فى طويلة وقويلة وشديدة
وخبيبة مثل طولة وقولة وشدده وخبية بحذف الواو والياء منها مع فتح ما قبلهما
كما عرفت فان اعل الواو فى طولة بقلبه الفا لتحركه بعد فتحة وادغم الدال فى الدال فى شددة
والياء فى الياء فى خببة لكونهما متجانسين متحركين فى كلمة فى النسبة متعلق باعل
وادغم كان يقال طالى وشدى وخبى لزم كثرة التغيير من جهة حذف حرف اللين
وابدال ما قبله الفا او ادغامه فى الاخر مع حذف تاء التانيث فى المؤنث فيبعد الكلمة
عما هو اصلها بلا موجب قوى مع الالتباس بشئ اخر فى البعض كشدى فى نسبة
شديدة فانه يلتبس بنسبة شد مصدرا والا اى وان لم يعل ولم يدغم لزم
الاستثقال اذ الواو المتحرك بعد فتحة مع عدم المانع من القلب فى اجتماع متحركين
متجانسين من غير مانع من الادغام فى غاية الثقل واذا بطل الثقان تعين عدم الحذف
فى تلك الصور مؤنثها ومذكرها لانه على تقدير عدم الحذف يحصل مانع من الاعلال

من الاعلال وهو لزوم التقاء الساكنين ومن الادغام وهو الفصل بين المتجانسين
فلا يلزم شئ من المحذورين غاية ما فى الباب انه يلزم الالتباس بين المذكر والمؤنث
وهو اهون من المحذورين السابقين ومن هذا علم وجه اشتراط الحذف من فعيلة
وفعولة بعدم اعتلال عينها وعدم مماثلته للام ومن فعيلة بالضم بعدم المماثلة
واما عدم اعتلال العين فليس بشرط فيها لان اعتلاله لكون ما قبله مضموما ههنا
لا يقتضى الاعلال فلا يمنع من الحذف وعدم الفرق بين المؤنث والمذكر بالحذف
اى بسبب الحذف فى كليهما فى فعيل بالفتح وفعيل بالضم معتلى اللام كما فى غنى
وغنية وقصى وقصية حيث يقال فى نسبتها غنوى وقصوى بالحذف
تذكيرا او تانيثا فلم يحصل الفرق بينهما لاستثقال اجتماع اربع ياءات فى كل منهما
اثنان منها ياء النسبة المشددة والاخران ياء فعيل ولام الكلمة لانه ان كان ناقصا
يائيا فظ وان كان واويا فلان هناك ينقلب ياء لاجتماعه مع ياء وساكن سابق
مع اجتماع الكسرتين ايضا اى كاجتماع اربع ياءات فى فعيل بالفتح كغنى وغنية
لكون العين مكسورا فيه كما قبل ياء النسبة بخلاف فعيل بالضم فان العين فيه
مفتوح فلم يلزم فيه الا اجتماع الياءات فهذا ثقيل والاول اثقل فلذا حذفوا الياء
فيهما تذكيرا او تانيثا وان لم يحصل الفرق لانه اذا حذف يصير ما قبله مفتوحا فلا
يلزم فى الشئ منهما اجتماع ياءات ولا الكسرتين واما اذا لم يكونا معتلى اللام كحنيف
وزبير فلا يلزم من عدم الحذف اجتماع اربع ياءات مع ان فى الحذف التباسا با
بالمؤنث فلذا لم يحذف ومن هذا علم وجه الحذف من فعيل وفعيل بالفتح والضم و
اشتراطه بكونها معتلى اللام وقد جاء فى تصغير امية هكذا فيما راينا من النسخ
وهو سهو من القلم والصواب فى نسبة امية يعنى قد جاء فى النسبة الى امية
وهى اسم قبيلة امييى بعدم الحذف اى حذف الياء بل بالياء المشدد قبل ياء النسبة
فيجتمع اربع ياءات وهو شاذ والقياس ان يقال اموى بالحذف كقصوى
فى قصية لانها على فعيلة بالضم الغير المضاعفة لكون اصلها امية وانما جاء كذلك
لعدم الكسرتين لكون ما قبل ما قبل ياء النسبة مفتوحا مخففا ذلك بعض
الثقيل مع ان الياء المشدد جار مجرى الصحيح فى احتمال الحركة وقد جاء على القياس

اموى هذا اذا كانت امية اسم قبيلة واما اذا كانت تصغير امة التي هي
اصل امة فالنسبة اليها اموى لا غير وقد شذ عن حكم فعيلة بالفتح وهو
حذف يائها في النسبة اليها سليقي وسليمي وعميري في النسبة الى
السليقة وهي الطبيعة يقال هو يتكلم بالسليقة اي بالطبيعة لا عن تعلم
قال الشاعر ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب والى
سليمة ازد بفتح الهمزة وسكون الزاء قبيلة وسليمة بطن منه لا سليمة
غيرهم اي غير ازد يعني ان السليمة متعددة من ازد وغيرهم والمراد بالمنسوب
اليه في سليمي هو سليمة ازد لا سليمة غيرهم والى عميرة كلب بفتحتين
قبيلة وعميرة بطن منه لا عميرة غيرهم اي غير الكلب اي المنسوب اليه في عميري
هو عميرة كلب لا عميرة غيرهم من سائر القبائل وقس على ذلك ما يجئ من
نظائره يعني ان السليقة والسليمة وعميرة على فعيلة غير المعتلة العين و
لا المضاعفة فالقياس في النسبة اليها ان يقال سليقي وسليمي وعميري
بحذف الياء كحنفي في حنيفة مع انها قد جائت سليقي ونحوه بالياء فهي شاذة
عن حكم فعيلة وفي قوله لا سليمة غيرهم ولا عميرة غيرهم اشارة الى ما قيل
من ان الياء انما اثبت في سليمي وعميري لئلا يلتبس بسليمة غير ازد و
عميرة غير كلب اذ الياء محذوفة في النسبة اليهما وشذ عن حكم فعيل بالفتح
وهو حذف يائه بشرط اعتلال لامه ثقفي بحذف الياء في النسبة الى ثقيف
وهو قبيلة من هوازن والقياس ثقيفي بالياء لعدم وجود الشرط لكون لامه
صحيحا فهو شاذ وعن حكم فعيلة بالضم وهو حذف الياء بشرط عدم مماثلة
العين للام خريبي بالياء بضم الخاء وفتح الزاء المعجمتين في النسبة الى خريبة
وهي موضع قريب من البصرة والقياس ان يقال خربي بحذف الياء لكونها
على فعيلة وقد وجد شرط عدم المماثلة كجهني في جهينة فهو شاذ قيل انما
اثبت ياؤها لئلا يلتبس بالنسبة الى الخرب علما فانها بدون الياء قطعا وعن
حكم فعيل بالضم وهو حذف الياء بشرط اعتلال اللام قرشي وفقمي وملحي وهذلي
بحذف الياء في النسبة الى قريش بمعنى القبيلة التي كان الرسول عليه السلام منها

منها لا قريش بمعنى دابة من دواب البحر فان النسبة اليها قريشي بالياء و
الى فقيم دارم بكسر الراء لا فقيم غيرهم والى مليح سعد لا مليح غيرهم والى هذيل
وكان القياس قريشي وفقيمي ومليحي وهذيلي بالياء لكونها على فعيلة بلا تحقق
شرط الحذف اعني اعتلال اللام وكلامه اشارة الى ما قيل من ان الياء انما حذف
من الثلثة الاول اعني قريشا وفقيما ومليحا بالمعاني لئلا يلتبس بها بغير تلك
المعاني هذا لكن قد ذكر صاحب المفصل وابن الحاجب ان الذي حذف منه الياء
هو فقيم كنانة لا فقيم غيرهم ومليح خزاعة لا مليح غيرهم فتدبر وما ذكرنا من ان
حذف الياء من فعيلة بالضم مشروط بعدم المماثلة العين للام حتى لا يحذف
من نحو شديدة كما مر انما هو موافق لكلام ابن الحاجب حيث اشترط في
الشافية ذلك وقال ومن فعيلة بشرط عدم التضاعف وهو الصحيح لانه
لو لم يشترط ذلك بل اخذ على اطلاقه ينتقض الحكم بكثير من المواد كحبيبة و
نحوها مما كان على فعيلة ولم يحذف منه الياء بخلاف ما لو اشترط فانه لا ينتقض
ح بنحو حبيبة واما خريبي في النسبة الى خريبة فشاذ لا يوجب انتقاض القاعدة
واما صاحب المفصل وتبعه صاحب الباب الاعراب فلم يذكر لحذف ياء فعيلة
شرطا بل اوجب حذفه على الاطلاق وصاحب المفتاح قال هكذا ومن ذلك
اي من التغيير المضبوط اي التغيير القياسي ان يقال فعلي بفتحتين وكسر اللام
وتشديد الياء في كل فعيلة وفعولة اي بحذف الياء والواو من كل فعيلة وفعولة
عند النسبة فيقال فعلي كحنفي وشنائي في النسبة الى حنيفة وشنوءة كما مر و
ان يقال فعلي بالضم في كل فعيلة بالضم اي يقال في النسبة الى كل فعيلة فعلي
بحذف الياء كجهني في جهينة كما عرفت الا في المضاعف والاجوف من ذلك فانه
يقتصر فيهما على حذف التاء اي تاء التانيث لما عرفت انه يحذف عند النسبة
مطلقا ولا يحذف فيهما حرف اللين هذا كلامه فقوله ذلك ان كان اشارة الى كل
من فعيلة وفعولة كما هو المناسب لصيغة البعد يلزم انه يبقى فعيلة بالضم بلا
اشتراط كما قال صاحب المفصل وان كان اشارة الى فعيلة بالضم يلزم ان
يبقى فعيلة وفعولة بلا اشتراط وان يشترط فعيلة بالضم بعدم الاجوفية

ايضا وان كان اشارة الى كل مما ذكر يلزم ان يشترط فعيلة بعدم الاجوفية
كذلك وبالجملة كلام صاحب المفتاح لا يخلو عن الاختلال والاضطراب ثم انك
بعد ما نبهت على ان ياء فعيل بالفتح وفعيل بالضم معتل اللام يحذف في المذكر والمؤنث
ينبغي ان نعلم ان الياء الاخر بفتح الخاء اى الياء المغير للمحذوف منهما اى من فعيل وفعيل
او بكسره اى الياء المتاخر وعلى كلا التقديرين فالمراد الياء الباقي الذي هو لام الكلمة
فالمال واحد يبدل واوا ان كان ذلك الياء اصليا او يرد اليه ان كان منقلبا عن الواو
كراهة اجتماع الياءات اى لكراهة اجتماع الياءات الثلثة والكسرة كما في غنوى
في النسبة الى غنى وغنية على فعيل وفعيلة بالفتح وقصوى في النسبة الى قصى
وقصية على فعيل وفعيلة بالضم فعند الحاق ياء النسبة بهذه الاربعة حذف منها
الياء الاول الساكن كما مر وابدل الياء الباقي واوا وكيلا يلزم اجتماع ثلث ياءات وكسرة
وكذا في النسبة الى تحية بمعنى التسليم مع انها ليست بفعيلة بل تفعلة اى
مصدر على وزن تفعلة من باب التفعيل يقال حييت تحية اصلها تحيية ثم نقل
كسرة الياء الاولى الى الحاء وادغمت في الثانية فعند النسبة اليها يقال تحوى بحذف
يائها الاولى وقلب ثانيتها واوا وفتح ما قبل الواو كغنوى في غنية وانما كان كذلك
مع انها ليست من قبيل غنية لكونها موافقة في العلة لغنية اى علة الحذف وهى
اجتماع اربع ياءات مع الكسرتين وعلة القلب وهى اجتماع ثلث ياءات مع الكسرة
فكما حذف وقلب في غنية لتلك العلة حذف وقلب في تحية لتلك العلة وان كانا
مختلفين في الوزن والنسبة الى عدو مما كان على فعول وكان معتل اللام عدوى
اتفاقا من غير حذف المدة كما لم تحذف من الصحيح نحو صبورى كما عرفت وانما لم تحذف
حرف اللين منه كما حذف الياء من غنى لان اجتماع الثقلاء المماثلة اثقل من اجتماع
الثقلاء المخالفة واما في النسبة الى عدوة على فعولة مؤنث عدو فعند المبرد كذ
كذلك اى عدوى من غير حذف ولا تغيير كما في عدو فهو لم يفرق بين المذكر والمؤنث
من فعول لان الادغام جعل الحرفين كحرف واحد فكانها اى عدوة ليست من قبيل
شنوءة اى مما كان على فعولة حتى يحذف الواو منها كما حذفت في شنوءة كما مر
فيرد عليه انه ينبغي ح ان يقال في غنية غنيي من غير حذف لاخراج الادغام اياها من ان

من ان يكون من قبيل حنيفة ثم ان المستفاد من كلام ان المبرد فرق بين مذكر فعول
ومؤنثه اذا كان صحيحا بعدم الحذف في الاول والحذف في الثاني كما هو راى الجمهور وانما
الذى لم يفرق هو بين مذكره ومؤنثه هو فعول اذا كان معتل اللام لكن الشارحين
على انه لم يفرق بين مذكر فعول ومؤنثه مطلقا وجعل شنائى في شنوءة من قبيل
الشواذ كما اشرنا اليه وسيبويه اجراها اى عدوة على الضابط وهو ان يحذف
الواو كل فعولة الغير المعتل العين والا المضاعف فقال في النسبة اليها عدوى با
الحذف والابدال كما قيل في شنوءة شنائى كذلك واما جعل الادغام للحرفين كحرف
واحد فاعتذار واه ومنه اى من التغيير القياسى انه اى الشان يحذف الياء الثاني
من كل كلمة ما قبل اخرها ياء مشدد مكسور سواء كانت على فعيل بفتح الفاء و
سكون الياء بعده وكسر العين او فعيل بضم الفاء وفتح العين وتشديد الياء بعده
او مفيعل او افيعل بالضم فيهما الى غير ذلك وسواء كان احدهما اى احد اليائين
اصلا كما في بيّع اسم رجل او صفة بمعنى البائع اصله بييع على فعيل والياء الثاني
اصلى لانه من باع يبيع او بدلا عنه اى عن الاصلى كما في سيد وميت اصلهما سيود
وميوت على فعيل ايضا انقلبت الواو ياء لاجتماعهما والاولى ساكنة وادغم فالياء
الثاني منهما بدل عن الواو وكما في اسيد ومهيم مصغرى اسود ومهوم او لا يكون
شئ منهما اصليا بل كلاهما زائدين كما في حمير على فعيل بالضم وتشديد الياء جمع حمار
فالياءان زائدان وانما حذف الياء الثاني منهما لان توالى الكسرتين وهما كسرتا اللام
والياء المشدد في اليائين المشددين احدهما ما قبل الاخر والاخر ياء النسبة في
غاية الثقل قال الرضى وذلك لكراهتهم في اخر الكلمة الذى اللاحق به التخفيف اكتناف
يائين مشددتين بحرف واحد مع كسرة الياء الاولى وكسرة الحرف الفاصل وكان الحذف
في الاخر اولى الا انه لم يجز حذف احدى يائى النسبة لكونهما معا علامة ولا ترك كسرة
ما قبلها لالتزامهم كسرته مطردا ولا حذف الياء الساكنة لئلا يبقى ياء مكسور بعدها
حرف مكسور بعده ياء مشددة فان النطق بذلك اصعب من النطق بالمشددتين
بكثير وذلك ظاهر في الحسن فلم يبق الا حذف المكسورة واما ان كان الياء المشددة قبل
الاخر مفتوحة كبين ومهيم اسمى مفعول فلم يحذف في النسبة شئ لعدم الثقل انتهى

ولذا اي ولاجل ان حذف الياء الثانية لاجل ذلك التوالى اذا ارادوا الفرق
بين نسبة مهيم اى النسبة الى مهيم اسم فاعل من هيم الحب اى جعله المحبة
هائما متحيرا وبين نسبة مهيم الذى اصله مهيوم مصغر مهوم اسم فاعل من
هوم اى هز اى حرك راسه من النعاس اى لاجل النعاس وهو النوم الخفيف اعنى
ابتداء النوم لانه زيد فيه ياء التصغير وحذف اول الواوين فصار مهيوما فاجتمعت
الواو والياء والاولى ساكنة فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصار مهيما
بعدم الحذف متعلق بالفرق اى اذا ارادوا الفرق بين النسبة الى مهيم اسم فاعل
والى مهيم مصغر مهوم بعدم حذف الياء الثانى فى الثانى وحذفه فى الاول بان يقال
مهيمى بتخفيف الياء الاول كما هو القياس وانما لم يفرقوا بالعكس لانه قد حذف
احد العينين فى الثانى كما عرفت فلو حذف الاخر لزم التغيير الكثير ولان عدم الحذف
يؤدى الى زيادة ياء ساكن كما يذكره والثانى اعنى المصغر لحذف بعد عينه بالزيادة
اولى ليكون كالتعويض عن المحذوف زادوا جواب اذا ارادوا ياء ساكنا بين
المشددين اللذين احدهما من نفس الكلمة وهو ما قبل الميم والاخر للنسبة فقالوا
مهيميى وانما فعلوا كذلك ازالة لثقل توالى الكسرتين بالفصل بينهما بياء
ساكن كان فى السكون بين المشددين نوع استراحة لالة النطق كاللسان
بسبب توقفها هناك ولان الفاصل بينهما حرفان الياء الساكنة والميم فتباعدهما
اكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفا واحدا فزال بعض الثقل فيقال تفريع على قوله
ومنه ان يحذف فى النسبة اليها اى الى بيع وسيد وميت وحمير بيعى وسيدى و
ميتى وحميرى بحذف الثانى من المشدد فى كل منها وربما يبدلون اى كثيرا ما يقتصرون
هناك على حذف الياء الثانى وربما يبدلون ايضا كالحذف الياء الاول الباقى الفا كما يقولون
فى النسبة الى طيئ اسم قبيلة طائيا وكان القياس طيئيا بابقاء الياء الساكنة كما فى
سيدى ويحتمل ان يكون المحذوف منه الياء الاول الساكن ويقلب الثانى المتحرك الفا
لانفتاح ما قبله فعلى هذا القلب قياس والحذف شاذ على عكس ما ذكر ومنه ان الياء الطرف
اذا كان ثالثا سواء كان فى المذكر او المؤنث فان كان ما قبله متحركا ولا يكون ما قبله الا مكسورا
لا مفتوحا ولا مضموما لانه لو كان ما قبله مفتوحا وجب ابدال الياء الفا لوجود علة الابدال من غير

من غير مانع فيلزم ان لا يكون الطرف ياء وهو خلاف المفروض ولیس فی الكلام ياء
طرف ما قبله مضموم لوجوب ان يبدل حرف واوا كما عرفت فاذا كان ما قبل تلك الياء
مكسورا يبدل واوا حتما لاستثقال اجتماع ياءات مع كسرتين فيقال فى النسبة الى العمى
فى المذكر والعمية فى المؤنث حال كونهما صفتين مشتقتين من عمى الامر والرجل
بكسر الميم على حد علم اى التبس الامر واشكل او جهل الرجل فالعمى والعمية
بمعنى الملتبس او الجاهل والملتبسة او الجاهلة عموى بقلب الياء واوا وفتح ما قبله
كما نمرى كما عرفت مع ان معتل اللام اولى بالفتح من الصحيح وان كان ما قبله اى ما قبل
ذلك الياء ساكنا فعند سيبويه النسبة لا تغير الكلمة مذكرا كان او مؤنثا الا انه يحذف
التاء فى المؤنث كما مر وهو ليس من بنية الكلمة فيقول سيبويه فى النسبة الى ظبى وظبية
ظبيا من غير حذف ولا تغيير غير حذف التاء فى الثانى لحصول التخفيف بسكون العين وصحة
مع ان الياء اذا سكن ما قبله كان حكمه حكم الصحيح ووافقه يونس فى المذكر فيقول فى ظبى
ظبيى ايضا وفى المؤنث يخالفه بابدال الياء واوا وفتح ما قبله يقول فى النسبة الى ظبية
ظبوى كعموى فى النسبة الى العمية وانما خالفه فرق بينهما اى بين المذكر والمؤنث مع التحرز
عن اجتماع الياءات الثلث وقصد التخفيف فى الثلاثى المط فيه الخفة وخص ذلك بالمؤنث
لان التغيير لحذف التاء يجرى على التغيير بفتح العين وقلب الياء واوا ولان المؤنث ضعيف
فلا يتحمل ثقل اجتماع ثلث ياءات مع الكسرة بخلاف المذكر فانه لقوته يتحمل واما اجتماع الواو
والياءين فليس كاجتماع الياءات لان اجتماع الثقلاء المختلفة اهون من اجتماع الثقلاء
المماثلة بهذا وايضا قد جاء زنوى فى النسبة الى زنية بكسر الزاء وسكون النون اسم لمالك
بن ثعلبة وقروى فى النسبة الى قرية بفتح العين فيهما وقلب يائهما واوا فلسيبويه
ان يجيب عن الاول بان اجتماع الياءات وان كان ثقيلا الا ان سكون ما قبلها يخفف
امرها وعن الثانى بانه شاذ لا يحمل عليه وبدوى بفتح الدال فى النسبة الى بدو بسكون الدال
بمعنى بادية شاذ عند سيبويه ويونس لان القياس بدوى بسكون الدال اذ النسبة
الى ما كان الياء او الواو فيه طرفا ثالثا ساكنا ما قبله لا تغير الكلمة فى المذكر بالاتفاق
فالاحسن ان يورد هذا بعد قوله وحكم الواو فى هذا اى فى تغيير النسبة للكلمة التى
كان هو فيها طرفا ثالثا وعدم تغييرها لها حكم الياء الا ان ما قبلها اى ما قبل الواو ولا يكون

الا ساكنا لانه ان كان مفتوحا وجب ابدال الواو الفا وليس في الكلام واو اصلي
طرف مضموم ما قبله واما كفوفا لواو فيه مبدل من الهمزة او مكسورا والا وجب ابداله ياء
بخلاف الياء الطرف الثالث فان ما قبله قد يكون ساكنا وقد يكون مكسورا ثم الواو اذا كان
طرفا ثالثا ولا يكون ما قبلها الا ساكنا فعند سيبويه النسبة لا تغير الكلمة في المذكر ولا في المؤنث
سواء كان صدر الكلمة مفتوحا او مكسورا او مضموما وعند يونس يبدل سكون ما قبل الواو
فتحة في المؤنث كما في الياء واما الابدال الى الواو فلا ياتي ههنا وهو ظاهر فالنسبة الى غزو
بفتح الغين وسكون الزاء بمعنى الغزاء غزوي من غير تغيير اصلا اتفاقا بين سيبويه ويونس
كما في ظبيي في نسبة ظبي واما النسبة الى غزوة في مؤنث غزو فكذلك اي غزوي بلا تغيير
عند سيبويه وعند يونس غزوي بفتح الزاء الساكن كما قال ظبوي في نسبة ظبية وكذلك
عروة بضم الصدر ورشوة بكسره مع سكون عينيهما فان النسبة اليهما عند سيبويه
عروي ورشوي من غير تبديل وتغيير وبفتح الراء والشين عند يونس ووجه قول يونس
ههنا اي علة قوله بانه يفتح العين في مثل غزوة غير ظاهر ظهوره اي كظهور قوله بذلك
في ذات الياء كظبية لانه انما فتح العين في ذات الياء حملا لها على عموي حيث تقلب الياء فيها
واوا تحرزا عن اجتماع الياءات كما في عموي بخلاف لم يلزم في مثل عروة اجتماع الياءات لا يظهر
حمله على عموي حتى يفتح العين فلذا فرق الخليل بين بنات الياء وبنات الواو فحمل الاولى
على باب عموي وقال ظبوي في نسبة ظبية كيونس ولم يحمل الثانية عليه فقال غزوي
في نسبة غزوة من غير تغيير كسيبويه وبالجملة لا خلاف بين الائمة في ان النسبة الى مذكر
ما كان الياء او الواو فيه طرفا ثالثا ساكنا ما قبله لا تغير الكلمة اصلا وانما الخلاف في النسبة
الى مؤنثه فذهب سيبويه الى انها لا تغير ايضا مطلقا اي سواء كان الطرف ياء او واوا
ويونس الى انها تغير مطلقا والخليل الى انها تغير في اليائي دون الواوي والمشهور المختار
من بين هذه الثلثة مذهب سيبويه واذا كان الياء الطرف رابعا وكان ثاني ما فيه
الياء ساكنا يحذف الياء عند البعض وهو الافصح وهو مذهب خليل وسيبويه
وذلك لان الالف الرابعة تحذف جوازا وان كانت اصلية فالياء الرابعة مع ثقلها
اولى بالحذف ويبدل واوا عند اخرين نظرا الى ان الساكن كالميت المعدوم فلا تحذف
الياء كما لم تحذف اذا كانت ثالثة بل تقلب واوا ويفتح ما قبلها فيقال في النسبة الى القاضي

الى القاضي بتخفيف الياء قاضي بتشديده بحذف الرابع او قاضوي بابدال الرابع
واوا وفتح الضاد المكسورة واما اذا كان ثانيه متحركا فيجب الحذف اتفاقا نحو تيقي
في تيقي مخفف تيقي علما واذا كان الياء فوق ذلك اي فوق الرابع خامسا
او سادسا يحذف حتما بالاتفاق لزيادة الاستثقال بسبب طول الكلمة
فيقال في النسبة الى المستقي في الخامس من سقاه الماء فاستقاه والمستسقي
في السادس من استسقى الماء اي طلب سقيه مستقي ومستسقي بحذف الياء
ثم اي بعد ما حذف الياء الطرف الواقع فوق الرابع ان كان قبله اي قبل ذلك الياء
ياء مشدد ففيه الوجهان احدهما حذف الرابع ايضا اي كحذف فوقه وابدال الثالث
واوا اي بمجموع الحذف والابدال والاخر ابقاؤهما اي اليائين بحالهما من غير حذف
شيء منهما ولا ابدال فيقال في النسبة الى المحيي اسم فاعل من حيي وحيي تحية من باب التفعيل
محوي بحذف الياء الخامس والرابع وابدال الثالث واوا او محيي باربع ياءات
بحذف الخامس وابقاء المشدد بحاله لانه اذا حذف الخامس منه صار كاموي
واميي في النسبة الى امية اسم قبيلة اي الواحد منهم فكما جاء في نسبة امية الرباعية
اموي بحذف الياء الثاني وابدال الياء الاول واوا تحرزا عن اجتماع الياءات مع الكسرة
كما هو الاصل واميي باربع ياءات لكون فتحة ما قبل الياء المخففة لبعض الثقل مع
ان الياء المشدد جار مجرى الصحيح في احتمال الحركة كما عرفت فكذا في النسبة الى المحيي
الخماسي بعد حذف خامسه يجيء محوي بالحذف والابدال كما هو الاصل ومحيي
بابقاء المشدد بهذا الا ان كان المحيي اسم مفعول فلا يكون مما نحن فيه لكون الطرف
ح الفا فيحذف الالف فقط ويقال محيي كما سيجيء بهذا اي ما ذكرنا انه اذا كان
الياء طرفا ثالثا فان كان ما قبله مكسورا يبدل واوا بالاتفاق وان كان ساكنا
وكذا الواو لا يغير النسبة الكلمة مطلقا عند بعض وتغيرها عند الاخرين في المؤنث
واذا كان رابعا يحذف عند البعض ويبدل واوا عند الاخرين واذا كان ما فوقه
يحذف حتما بالاتفاق بكله حاصل اذا كان الياء او الواو الطرف مخففا
كما في الامثلة المذكورة فان كان مشددا فان كان ياء النسبة يحذف عند النسبة
مطلقا اي سواء كان ما قبله ثلثة حروف او اكثر فالنسبة الى الكرسي مما كان ما قبل الياء ثلثة

والشافعي في ما كان ما قبله اربعة كشافعي اي يقال في نسبتهما كرسي وشافعي بمعنى
المنسوب الى الكرسي اي الجالس عليه والشافعي اي المقلد بمذهبه لا الى الكرسي والشافع
كما هو المعنى المنسوب اليه اصلهما كرسيي وشافعيي باربع ياءات فحذف المشدد الذي
هو اخر الكلمة للثقل مع انه من الزوائد فصار كرسيا وشافعيا فالمنسوب والمنسوب اليه
بهما متحدان لفظا ومختلفان تقديرا ومعنى والشفعوي في النسبة الى الشافعي بحذف الياء
الثاني وقلب الاول واوا وتغيير ما بقي كما ترى من خطاء العوام والصحيح ما ذكر
وان كان الطرف المشدد وغيره اي غير ياء النسبة فلا يخلوا اما ان يكون قبله حرف واحد
او حرفان او ثلثة او فوق ذلك ففي الاول يكون المشدد كلاهما من الاصول وفي الثاني
يجوز ان يكونا من الاصول وان يكون احدهما من الاصول والاخر من الزوائد وفي الثالث
والرابع يجوز ان يكونا من الاصول او من الزوائد او احدهما من الاصول والاخر من الزوائد
فتامل ففي الاول اي فيما كان قبله حرف واحد ان كان اي لا يخلوا اما ان يكون الطرف
المشدد ياء او واوا فان كان ياء يرد الياء المدغم الى اصله ان كان منقلبا عن الواو
والا ابقي على حاله ويفتح ويبدل المدغم فيه واوا وذلك لانه يجب فك الادغام لئلا يلزم
توالي اربع ياءات في البناء الموضوع على الخفة فيفتح الاولى لان الفتح اخف الحركات فيلزم
ردها الى اصلها لزوال سبب قلبها ياء وهو اجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة
وتقلب الثانية واوا لاستثقال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسبة فيقال في النسبة الى طي
وحي طووي برد يائه الاولى الى اصلها لانه في الاصل طوي وفتحها وقلب الثانية واوا
وحيوي بابقاء الياء الاولى على اصله وفتحه وابدال الثانية واوا وان كان الطرف المشدد
واوا ابقي على حاله سواء كان ما قبله مفتوحا او مضموما فيقال في النسبة الى دو بالفتح
وهو البادية والى كوة بفتح الكاف وضمه وهو ثقب البيت دوي وكوي بابقاء الواو
المشددة فيهما على حالها لما عرفت غير مرة من ان اجتماع الثقلاء المختلفة ليس كاجتماع
الثقلاء المتماثلة وفي الثاني اي فيما كان قبل المشدد حرفان فهو كفعيل وفعول وقد عرفت
حكمهما وهو انه اذا لحقهما تاء التانيث ولم يكن عينهما معتلا ولا مماثلا للام او كان فعيل
معتل اللام حذف الياء فههنا لما كان المنسوب اليه معتل اللام فان كان على فعيل يحذف
الياء الاول ويقلب الثاني واوا كما في غني وغنية حيث قيل في النسبة اليهما غنوي وان كان

على فعول ولحقه التاء فعند سيبويه يحذف الواو الاول ويبقي الثاني على حاله
ويفتح ما قبله كما في عدوة حيث قال في النسبة اليها عدوي وفيما لم يلحقه التاء او فيما لحقه
ايضا على قول المبرد لا تغير النسبة الكلمة كما يقال عدوي في عدو بالاتفاق وفي عدوة
ايضا عند المبرد كما عرفت ذلك مفصلا وفي الثالث اي فيما كان قبل المشدد ثلثة
ان كان المشدد ياء ففيه وجهان الحذف راسا اي حذف المشدد كليا وحذف احدهما
وابدال الاخر واوا فالنسبة الى مرمي اسم مفعول من رمى يرمي اصله مرموي كنفسه
اي مرمي بحذف الياء المشدد لدفع الثقل والحاق ياء النسبة فيكون المنسوب والمنسوب اليه
متفقين في اللفظ لفظا وان اختلفا تقديرا او مرموي بحذف الياء الاول الزائد وفتح
ما قبلها وقلب الثاني الاصلي واوا احترازا من حذف الاصلي مع ثبات الزائد لغني لان احد اليائين
في كل منهما اصلي والاخر زائد وان كان المشدد واوا كمغزو اسم مفعول من غزا يغزو
اصله مغزوو فلم يذكر حكمه في شيء من الكتب المتداولة قال بعض الفضلاء والظاهر ان النسبة اليه
مغزوي من غير تغيير كما في دوي وكوي في دو وكوة وفي الرابع اي فيما كان قبل المشدد
ما فوق الثلثة لا يكون الياء الا ياء النسبة هكذا في غالب النسخ وفيه انه منقوض
ببخاتي جمع بختي نوع من الابل واحاجي جمع احجية وهي لعبة واغلوطة ومع قطع النظر
عن ذلك فالكلام فيما كان المشدد غير ياء النسبة فلا يصح ذكر هذا هنا كمصباحي بالحاق
ياء النسبة الى المصباح وهو معروف ففيه عند النسبة يتعين الحذف اي حذف المشدد راسا
لا غير من حذف احدهما وابدال الاخر واوا فيقال مصباحي بمعنى المنسوب الى المصباحي
فبالنسبة لا يتغير اللفظ لفظا بل يكون المنسوب والمنسوب اليه متحدين لفظا كمصباحي
في كليهما وانما الاختلاف والتغيير في المعنى والتقدير كما في كرسي وشافعي ومنه انه
اي الشان اذا وقع الياء بعد الف زائد تبدل بهمزة لان الياء الواحد كثيرا ما يستثقل
بعد الالف الزائد كما في بائع حيث قلب ياؤه همزة لاستثقاله بعد الالف الزائد فكيف
الثلثة مع الكسرة اي فكيف لا يستثقل ثلث ياءات مقارنة للكسرة بعد الالف الزائد اي كونها
مستثقلا بالطريق الاولى فلدفع الاستثقال يقلب الياء بعده عند النسبة همزة فيقال
في النسبة الى سقاية بالكسر موضع في طريق الماء وقد يشربون منه وغطاية وهي لغة في غطارة
بالهمزة بمعنى الغشاوة سقائي وغطائي بقلب يائها همزة ولم يحذف لئلا يلزم

التقاء الساكنين من الالف والياء الاول من ياء النسبة ولو حذف الالف
ايضا يلزم اخلال الكلمة ولم يبدل فى المنسوب اليه اعنى سقاية وغطاية بهمزة
لعدم كثرة التثقل مع ان التاء فى مثل سقاية لازمة لانها ليست للفرق بين المذكر والمؤنث
او للوحدة حتى يجوز حذفها مرة واثباتها اخرى فلا ينقلب ياؤه بهمزة لان الياء
الواقعة بعد الالف زائدة انما تقلب بهمزة اذا كانت طرفا او فى حكمه واذا حذفت
التاء فى النسبة قلبت الياء بهمزة لانها فى حكم الطرف لان ياء النسبة وان كانت كالجزء
الا انها فى معرض الزوال وهذا • بخلاف الواو • الواقع • ههناك • اى بعد الف زائدة
فانه يبقى • عند النسبة بحاله ولا يبدل بهمزة • فيقال فى • نسبة • شقاوة • ضد السعادة
شقاوى • بابقاء الواو • اذ ليس الاستثقال ههنا • اى فى مثل شقاوى • كثمة • اى كالاستثقال
فى مثل سقائى بل هو اهون منه لان اجتماع الواو مع اليائين لكونها ثقلاء مختلفة
اهون من اجتماع ثلث ياآت لكونها متماثلة • واذا وقع • الياء • بعد الف منقلب عن اصل
من الواو او الياء • ففيه • اى ففى نسبة ما يشتمل عليه • ثلثة اوجه • بثلث اعتبارات وحيثيات
احدها • ابداله • اى ابدال الياء • واوا • لان قانون استثقال اليائين فى النسبة • المؤدية الى
اجتماع ثلث ياءات • ان يبدل واوا • لما بينهما من الاخوة كما مر غير مرة فبالنظر الى هذا
يبدل واوا • و • الثانى • ابداله بهمزة كما فى الالف الزائد فى مثل سقاية فان الياء الواقع
بعد الالف المنقلبة مشابه لما هو الواقع بعد الزائد من جهة وقوع كل منهما بعد صورة
الالف فكما يبدل بعد الزائد بهمزة فكذا بعد المنقلب باعتبار المشابهة • و • الثالث
ابقاؤه على حاله • اذ الالف بدل عن حرف اصلى فكان ما قبله • اى ما قبل الياء • حرف اصلى
ساكن كما فى ظبى • فكما ابقى الياء على حاله فى مثل ظبى فكذا فيما وقع بعد الالف المنقلب
بهذا الاعتبار • فيقال فى النسبة الى اية • بمعنى العلامة • وراية • بمعنى العلم • وثاية • بالثاء المثلثة
وهى مأوى الابل والغنم • اى مرجعها • اصولها اوية ورؤية وثوية قلبت الواو الفا
لتحركه بعد الفتحة • اوى وراوى وثاوى • بابدال الياء واوا • وآئى ورائى وثائى
بابداله بهمزة • وايى ورايى وثايى • بابقائه على حاله • ومنه ان الالف الطرف
اذا كان ثالثا سواء كان مبدلا عن واو او ياء يبدل واوا فيقال فى النسبة الى العصا
اصله عصو • والرحى • اصله رحى بالياء • عصوى ورحوى • وكذا اذا كان اصليا

اصليا كمنوى فى متى علما الفه اصلى • وذلك لانه لو ابقى الالف يلزم التقاء الساكنين
ولو حذف يلزم اخلال الكلمة • فانقلب واوا على ما هو القانون • وكذا الالف الطرف
الرابع • يبدل واوا • فيقال فى النسبة الى الملهى • من اللهو اى اللعب مصدر ميمى او اسم زمان
او مكان والالف رابعة مبدلة عن الواو • والمرمى • من الرمى على الوجوه المذكورة والالف
مبدلة عن الياء • ملهوى ومرموى • بقلب الفهما واوا • وانما لم يحذف الالف لالتقاء
الساكنين كما يحذف فى نحو الغنى الظريف لانها ان حذفت فان ابقى ما قبلها على فتحته
لزم ان لا يكون ما قبل ياء النسبة مكسورا فى اللفظ مع انه يجب ان يكون كذلك لا جل ياء النسبة
فانها لما كانت حرفا كانت اوغل فى الجزئية فيجب ان يكسر ما قبلها لفظا بخلاف ياء الاضافة
فانها لما كانت فى التقدير كلمة برأسها فلا يجب ان يكون ما قبلها مكسورا فى اللفظ نحو
مسلماى • وان لم يبق ما قبلها على فتحته بل كسر لاجل الياء لزم ان لا يكون فرق بين ما حذف
نسيا وبين ما حذف لعلة لان النسيا العدم بقاء ما قبل المحذوف على حالته الاولى
حتى يكون دليلا على المحذوف بل غير ما قبله كما غير فى المحذوف نسيا مثل يدى ودمى وانما
لم يقلب الالف ياء لكراهة اجتماع الثقلاء المتماثلة فلم يبق الا قلبها واوا • ولم يجز فيه الحذف
اى حذف الالف كان يقال ملى • كما يفهم • قيد للجواز لا النفيه اى كما يفهم ذلك الجواز
من سائر الكتب المعتبرة وصرح به • اى بالجواز • البعض • كشراح الشافية حيث قال لو يجوز
حذفها ايضا لان الاسم لم يخرج بحذفها عن اقل وزان الاسم لكن ما ادعاه المص من عدم
الجواز لا بد له من شاهد • وان كان • الالف الطرف الرابع • زائدة • سواء كان زيادته
للتانيث او الالحاق او غيرهما • فان كان الحرف الثانى من الاسم ساكنا ففيه ثلثة اوجه
احدها • الحذف • اى حذف الالف • وهو احسنها • للفرق بين الزائدة الصرفية وبين
المنقلبة عن اصلى • و • الثانى • الابدال • اى ابداله واوا • نحو حبلى • اى فقط اى بلا زيادة
الف لانه لما كان الحرف الثانى من الكلمة ساكنا والساكن كالمعدوم صار بمنزلة ما فيه
الالف ثالثة • فقلبت الفه واوا كما قلبت الالف الثالثة واوا كما سبق انفا • و • الثالث
الفصل معه • اى مع الابدال • بين الواو • المنقلبة عن الالف والياء الذى فوقها كما فى
دنياوى تشبيها لتلك الالف بالالف التانيث الممدودة فى مثل صحراوى كالجبى • اقول
لا وجه لهذا التخصيص اذ يجرى زيادة الالف فى مثل حبلاوى • و • الاولى ان يقول وزيادة

الالف هو قبل الواو كما قال ابن الحاجب وقد سبق المصنف بهذا التخصيص صاحب المفصل
وتعقل وجه التنبيه على علة زيادة الالف وهي استثقال اجتماع الواو مع اليآء
يمينا وشمالا في مثل دنياوي وحمل عداه كحبلاوي عليه فيكون هذا وجها آخر لزيادة
غير مسبق. فيقال في النسبة الى الدنيا والحبلى الفهما رابعة زائدة للتأنيث. دنيي وحبلي
بحذف الفهما. ودنيوي وحبلوي. بابدال الالف واوا فقط. ودنياوي وحبلاوي
بزيادة الالف مع الابدال. وكذا تقول في المغزى الذي الفه للالحاق مغزي ومغزوي
بهذا ويجوز ان يكون الالف في مثل دنياوي هو الف التأنيث والواو زائدة. وان كان
ثاني الاسم متحركا او كان الالف الطرف. فوق الرابع. خامسا او سادسا سواء كان
مبدلا عن اصل او زائد للتأنيث او الالحاق او غيرهما. ففيه. يتعين. الحذف لا غير
اي لا يجوز غير الحذف من الوجهين الاخرين من الثلثة السابقة اما في الخامس وما فوقه
فلزيادة الاستثقال بسبب طول الكلمة واما فيما كان ثانيه متحركا فلزيادة الاستثقال
بسبب الحركة لكونها بعض حروف المد فصارت بمنزلة حرف فصارت الالف كانها
خامسة وفي الخامسة يجب الحذف فكذا فيه. فيقال في النسبة الى الجمزى. مما كان الفه
اربعة زائدة للتأنيث وثانيه متحركا يقال ناقة جمزى اي سريعة السير من الجمز وهو نوع
من السير. جمزي. بالياء المشددة وحذف الالف. والى المرامى. اسم مفعول من المراماة
اي الرمي من الجانبين مما كان الفه خامسة منقلبة عن الياء. والحبارى. طائر معروف
كما الفه خامسة زائدة لتكثير البناء. والقبعثرى. اي العظيم الشديد الفه سادسة
زائدة لتكثير البناء. مرامي وحباري وقبعثري. بحذف الالف فيها والحاق ياء النسبة
ومصطفوي في النسبة الى المصطفى بابدال الالف واوا من خطاء القوم والصواب
مصطفي. بحذف الفه لان الفه خامس ففيه الحذف لا غير. ومنه ان الهمزة الطرف
بعد الالف ان كانت للتأنيث تبدل واوا حتما. سواء كانت في الصفة او الاسم
للفرق بين الاصلية والزائدة المحضة والزائد بالتغيير اولى. ولولا قصد الفرق
لابقيت الهمزة على حالها لان الهمزة لا يستثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء
واما لم يقلب ياء لئلا يلزم اجتماع ثلث ياءات او تقول قلبت واوا للحمل على الالف
المقصورة في القلب في مثل حبلوي. فيقال في النسبة الى حمرآء في الصفة. وصحرآء

وصحرآء في الاسم. حمراوي وصحراوي. بابدال همزتها التي للتأنيث واوا. والا.
اي وان لم يكن الهمزة للتأنيث. فان كانت اصلية كما في قرآء. ووضآء بضم الاول
وتشديد الثاني فيهما ومعنى الاول اي القرآء. المتنسك. اي العابد من النسك
بمعنى العبادة من قرأ اذا نسك. ومعنى الثاني اي الوضآء. النظيف. اي الذي
له نظافة عن الدنس. فالابدال رخصة. اي يجوز ابدالها واوا تشبيها بالزائدة
ولان الهمزة اثقل من الواو. والكثير القوي هو الابقاء. لما عرفت من ان الهمزة
لا تستثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء قبلها ولقوتها بالاصالة. فيقال في النسبة
اليهما قرائي ووضائي. بابقاء الهمزة فيهما. وجاء على قلة وضعف قراوي ووضاوي.
بابدال الهمزة واوا عملا بالرخصة. وان كانت الهمزة بدلا عن حرف اصلي لا يكون للالحاق
هذا التوصيف توضيح للاصلي ان اريد بالاصالة الاصالة الحقيقية اعني ان يكون الحرف
داخلا في اصل بناء الكلمة حقيقة وتخصيص له ان اريد بالاصالة ما هو اعم من الحقيقة
وما هو بمنزلتها. كما في كساء. قد عرفت معناه. ورداء. هو ثوب يلبس فوق القميص
كالقباء اصلهما كساو ورداي قلب الواو والياء همزة لوقوعهما طرفا بعد الف
زائدة فالهمزة فيهما بدل عن حرف اصلي داخل في بنية الكلمة لا للالحاق. جاز الامران
من القلب والابقاء. اما القلب فلمشابهتها للزائدة المحضة من حيث ان نفس الهمزة
ليس بلام الكلمة واما الابقاء فلمشابهتها للهمزة الاصلية لانها لكونها بدلا عن حرف اصلي
فكانها بعينها لام الكلمة كالهمزة الاصلية ولقوة هذا الوجه كان الاحسن هنا الابقاء
كما في الهمزة الاصلية ولذا قال. لكن الاحسن هنا ايضا الابقاء. فيقال في النسبة اليهما
كسائي وردائي. بابقاء الهمزة. او كساوي ورداوي. بابدالها واوا. وان كانت
الهمزة بدلا عن حرف الالحاق. اي عن حرف زائد لالحاق الكلمة بكلمة اخرى
وجعلها على صورتها. كما في علباء. وهو بالكسر عصب العنق. ملحقا بسرداح. بمعنى
الارض اللينة او الناقة الكثيرة اللحم كما عرفت. واصله علباي بالياء وهو ليس اصلي
لكون علباء مأخوذا من العلب بل زائد للالحاق بسرداح ثم قلب الياء همزة لوقوعه
طرفا بعد الف زائدة. فعلى عكس ما قبله. اي جاز فيه القلب والابقاء لكن الاحسن
هنا القلب اما جواز الامرين فلمشابهة الهمزة فيه للهمزة الاصلية لكونها بدلا

عن حرف ملحق بالاصلي • وللهمزة الزائدة من حيث ان عينها ليست من الكلمة كما عرفت
واما كون الاحسن هو القلب فلانها لكونها بدلا عن حرف زائد للالحاق توسطت بينها
للهمزة الزائدة المحضة في مثل حمراء • وقد عرفت وجوب قلبها • فيقال في النسبة اليه
علباوي • بالابدال • وعلبائي • بالابقاء • ومنه ان الاسم الذي صار باقيا على حرفين
اعلم ان الاسم الذي على حرفين على ضربين ما لم يكن له ثالث اصلا وما كان ذلك بحذف
اما الاسم الذي كان على حرفين من غير حذف ثالث فلا بد ان يكون في اصل الوضع مبنيا
لان المعرب لا يكون على اقل من ثلثة في اصل الوضع فاذا نسب اليه يضعف ثانيه سواء
كان الثاني حرفا صحيحا او لا • فيقول في الصحيح الكمية واللمية في النسبة الى كم ولم
وفي غيره المائية في النسبة الى ما وهذا القسم ليس بمقصود بالبحث ههنا وانما المقصود
هو القسم الاول الذي كان على ثلثة ثم صار باقيا على حرفين بحذف حرف منه فاء كان
او لاما او عينا وهو على ثلثة انواع ما يجب فيه الرد وما يجوز وما يمتنع اشار الى الاول
بقوله • ان كان المحذوف لامه • احترازا عن المحذوف غير لامه نحو سه في سته فانه لا يجب فيه
الرد وينبغي ان يكون الحذف نسيا لا لعلة لانه لو كان لعلة وجب الرد مطلقا من غير شرط
ويمكن ان يستفاد بهذا القيد من قوله صار على حرفين • من غير تعويض همزة الوصل
عنه • اي عن اللام المحذوف احترازا عما عوضت فيه الهمزة عنه نحو ابن • وهو
اي والحال ان الاسم • في الاصل متحرك العين • احترازا عما يكون العين فيه ساكنا
بحسب اصل الوضع كغد فانه لا يجب فيها الرد كما يجيء فبقي بهذه الصورة ثلثة شروط
كون المحذوف هو اللام وعدم تعويض الهمزة وتحرك العين في الاصل كاب
واخ وست وهو الاست • بكسر الهمزة بمعنى عجز الانسان اي مؤخره وبالفارسية
دنبال • اصلها ابو واخو وسته • بفتحتين • في الكل ثم حذف لاماتها نسيا على خلاف القياس
بحيث جرى الاعراب لفظا على عينها • يرد المحذوف حتما • لانه لو لم يرد لزم اختلال الكلمة
في النسبة بسبب حذف اللام وحركة الوسط لان الحركة ههنا لاجل ياء النسبة لا الحركة
الاصلية مع ان المحذوف هو اللام الذي هو محل التغيير • فيقال ابوي واخوي وستهي
برد لاماتها • وكذا ذو بمعنى الصاحب • برد لامه في النسبة • اصله ذوو • بفتحتين • كعصو
فحذف اللام • نسيا • لئلا يلزم في تثنيته الجمع بين الواوين بان يقال ذووان • لان الواو

الثانية الواو الاخيرة وان انقلبت في المفرد الفا لكنه يرد الى اصله في التثنية كعصوان
في تثنية العصا اصله عصو ومن هذا تبين انه لا يلزم الجمع بين الواوين على تقدير عدم
حذف اللام في المفرد وكذا لا يلزم في جمعه لانه يقال فيه الواو الثاني مثل ذوون اصله ذووون
فلما كان الجمع بين الواوين المتحركين ثقيلا مع ان التثنية ثقيلة في نفسها حذف لامه نسيا
لدفع الثقل وضم الذال ليكون كالعوض عن الواو المحذوف ولا يلزم ذلك الجمع
في التثنية اذ يقال في ذوان او ذوين ولا في الجمع ايضا لانه ذوون وذوين • فيقال في النسبة
اليه • اي الى ذو • ذووي • برد اللام المحذوف وكذا رد الفتحتين • وانما لم يحذروا هنا
اي في النسبة الى ذو • عن الجمع بين الواوين • حيث قيل ذووي • كما • اي مثل احترازهم عنه
في التثنية • حيث حذفوا اللام من ذو لئلا يلزم الجمع فيها • لانهم يلتزمون في النسبة اشياء
لا يلتزمونها في غيرها كما مر • من التغيرات القياسية والسماعية كما عرفت بعضها
وستعرف الباقي فليكن الجمع بين الواوين من جملة تلك الاشياء • وكذا النسبة الى مؤنثها
اي مؤنث كلمة ذو • اعني الذات • بمعنى الصاحبة • ذووي لان النسبة تذهب بتاء التانيث
اي تزيله مطلقا • كما عرفت • من ان تاء التانيث مطلقا تحذف عند النسبة حتما فاذا
حذف التاء من الذات ورد الالف الى اصله اعني الواو ورد الواو المحذوف لامه
صار ذووي كما في المذكر • وهذا • اي حذف التاء ورد المحذوف • اذا كانت • الذات
باقية على اصلها • وقوله • بمعنى الصاحبة • خبر ثان لكان وقوله • لازمة الاضافة • خبر ثالث له
ومجموعها بيان لكونها على اصلها لان هذا الكون انما يتحقق بان يكون الذات بمعنى الصاحبة
ثم تكون لازمة الاضافة الى اسم الجنس ولا تنقطع عنها كذات المال وذات الحسن
ليتوصل بها الى جعل اسم الجنس صفة لشيء كما في ذو للمذكر • لكنها • اي الذات • كثيرا ما
يعدل بها عن اصلها فتستعمل استعمال • اي كاستعمال • الاسماء المستقلة • اي منقطعة
عن الاضافة موصوفة بشيء او غير موصوفة ثم لا يلاحظ فيه معنى الصاحبة
بل يكون • بمنزلة النفس والعين • بمعنى حقيقة الشيء • فيقال ذات قديمة • بالتوصيف
اي حقيقة قديمة كذات الواجب تعالى وتقدس • وذات محدثة • كذوات الممكنات
ويجيء ايضا بمعنى ما قام بنفسه • وما استقل بالمفهومية وعلى هذا تحمل لا تكون لازمة الاضافة
ولا الملحوظ فيها معنى الصاحبة وتستعمل مؤنثا كما في المثال المذكور ومذكرا كما يقال عليم وذات قائم

وح يقال في النسبة اليها ذاتي بالتاء بمعنى المنسوب الى الحقيقة بان يكون جزءا منها
او جزئيا لها لان التاء خرجت عن كونها علامة التانيث وصارت جزءا من الكلمة
وكهذا يكتب طويلا فيكون المنسوب اليه هو الذات بتمامه وهذا هو المختار وما ذكره
الجوهري من ان المحذوف من ذو هو العين لا اللام فيه بعد لان حذف العين
من الاسم الذي هو مبني على ثلثة احرف في غاية القلة لم يوجد منه يقينا الا مذ
اصله منذ حذف منه النون على خلاف القياس بدليل استعمال منذ بمعناه وسه
في سته بمعنى الاست كما مر بحذف التاء وامّا ست بحذف اللام فنظائره كثيرة كما حذف
منه الفاء وامّا ورد نحو ثبة فالقول في ثبة فانها مبنية على ثلثة وقد حذف منها العين لان
اصلها ثيبة اجاب عنه بان ثبة بالضم اذا كانت بمعنى الجماعة يعني انها تجيء لمعنيين بمعنى الجماعة
وبمعنى وسط الحوض فاذا كانت بمعنى الجماعة فالذاهب منه اللام قطعا بان يكون
اصلها ثبية بدليل جمعها على اثابي بالياء في الاخر على وزن مساجد بمعنى الجماعات
فانه يدل على ان المفرد معتل اللام اليائي من ثبيت اذا جمعت ولو كان معتل العين
يجمع على اثايب واذا كانت بمعنى وسط الحوض الذي يرجع اليه الماء ويجتمع فيه
فيحتمل ان يكون الذاهب العين من ثاب يثوب اي رجع فيكون تسميته وسط الحوض
بالثبة لكونه مرجع الماء ويحتمل ان يكون الذاهب العين ايضا من ثبي اذا اجتمع
لكون وسط الحوض مجمع الماء وحاصل الجواب ان كون ثبة مما حذف فيه العين ليس
بقطعي لانه على تقدير مما حذف منه اللام قطعا وعلى تقدير اخر يحتمل ان يكون من هذا
ومن المحذوف العين قال عبد القاهر لم يوجد شيء يحذف عينه اكثر من اثنين
مذ وسه وامّا ثبة فالاكثر على ان لامها محذوفة من ثبيت اذا جمعت واجاز ابو اسحق
ان يكون من ثاب يثوب لان معنى الاجتماع ان يعود بعضها الى بعض والثوب الرجوع
وقال بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك نص اهل التصريف على انه ليس في اللغة العربية
ما حذف سوى مذ وسه وثبة على قول وامّا توهم ههنا سؤال وهو ان دما مما صار
على حرفين بحذف حرف منه والمحذوف منه اللام لان اصله دمو او دمي مع عدم التعويض
عنه بهمزة ومع كونه متحرك العين فلو تمت الضابطة المذكورة اعني ان الاسم
الذي صار على حرفين الخ لوجب رد لامه في النسبة وقيل دموي البتة مع انه قد جاء

قد جاء دمي من غير رد ايضا اشار الى دفعه بقوله واصل دم ساكن العين على ان يكون
دمو او دمي على فعل بالسكون عند الجمهور لمجيء جمعه على دماء على فعال بالكسر اصله
دماي او دماو ابدل الياء او الواو همزة لوقوعه طرفا بعد الف زائدة ودمي بضم الدال
وكسر الميم وتشديد الياء اصله دموي او دموو على فعول قلب الواو الاخير في الثاني
ياء لوقوعه طرفا في الجمع بعد واو مدة ثم قلب الواو الاول فيه وكذا في دموي ياء لاجتماعه
مع الياء والسابق ساكن وادغم الياء في الياء وكسر الميم ليصح الياء كدلي ودلي في جمع دلو
مما كان على فعل بسكون العين معتل اللام الواوي وظباء وظبي في جمع ظبي مما كان كذلك
معتل اللام اليائي وانما اورد مثالين لاحتمال ان يكون اللام المحذوف من دم واوا او ياء وعدم تعينه لاحدهما
ولو كان اصل دم متحرك العين كقفا اي خلف الراس وعصا لما جمع هكذا اي الجمعين
المذكورين لان فعلا بفتحتين لا يجمع على فعال وان جمع على فعول فلا يقال في جمع قفا وعصا
قفاء وعصاء بالكسر بل يقال قفي وعصي او اقفية واعصية مثلا كما ستطلع عليه
فلما جمع دم على فعال علم انه ساكن العين في الاصل ومن هذا علم ان مدار الاستدلال
جمعه على دماء وامّا على دمي فمذكور استطرادا واذا كان دم في الاصل ساكن العين عندهم
فلا يرد مجيء النسبة على دمي بلا رد المحذوف ودموي برده نقضا على الضابطة
ولو توهم النقض بما هو بدمي وامّا دموي فاستطرادي وامّا لم يرد به النقض اذ قد اشترط
في الضابطة ان يكون الاسم متحرك العين في الاصل فمثل دم عندهم لم يدخل في موضوع تلك الضابطة
حتى ينتقض بعدم ثبوت حكمها اعني رد اللام فيه نعم عند المبرد واليه مال الجوهري هو
اي دم متحرك العين في الاصل كما في الحال والذاهب منه الياء بدليل تثنيته على دميان
بفتحتين والياء ولو كان ساكن العين لجاء على دميان بسكون الميم وكذا لو كان الذاهب منه
واوا لجاء على دموان فخالف المبرد الجمهور من وجهين كونه في الاصل ساكن العين
وكون الذاهب منه الياء قطعا لما عرفت انه عند الجمهور متحرك الاصل والذاهب محتمل للواو والياء
والحق بالذكر هو الخلاف الاول وذلك لانه قال الشاعر فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان
بالخبر اليقين حيث وقع الدميان في تثنية دم فيه بفتحتين والياء قوله لو حذف الشرط
وفعل الشرط محذوف يفسره ذبحنا المذكور وهو على صيغة المجهول وعلى حجر يتعلق
به ذبحنا والمعنى انا لو ذبحنا على حجر يجري كل من دمائنا بل دمان ولا يتحد دمانا يصف شجاعتهم

بجريان الدم بناءً على ان من زعماتهم ان دم الشجاع يجري كما ودم الجبان يجمد فتخصيص الحجر
لجريان الدم انما يظهر عليه دون التراب، او المعنى انا لو ذبحنا ملككم على حجر واحد
يجري الدمان منفردين ولا يمتزج دمانا ودماؤكم يصف كمال الخلاف والبغضاء بينهم
وعلى كلا التقديرين قوله بالخبر اليقين اي اخبرك بالخبر اليقين. واذا كان دم ساكن العين
كما هو عند المبرد والجوهري فلا يتم الضابطة عندهما لدخوله في موضوعها مع عدم حكمها فيه
لكن ذلك عند الجمهور ليس بثابت والبيت محمول على الشذوذ. وكذا يرد المحذوف حتما
ان كان المحذوف فاء المعتل اللام واويا كان او يائيا ففي هذه الصورة شرطان
كون المحذوف هو الفاء وكون الكلم معتل اللام. وانما وجب الرد فيها لانه لو لم يرد لزم
اما اجتماع ثلث يا ات ان كان اللام ياء وابقيت الياء على حالها. واما عدم الدلالة
على المحذوف ان قلبت الياء واوا كانت اللام واوا اذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واوا
غير لفظ الواو فاذا رد الى لامه واوا ذهلوا عن ان فائه واو محذوف. كما في شية
بالكسر وهي كل لون في الحيوان يخالف معظم لونه كالخال بالنسبة الى الانسان
اصلها وشية بالواو المكسورة وسكون الشين من وشى يشي حذفت الواو منه
قياسا على المضارع وحركت العين بحركة الفاء وهي الكسرة. فيقال في النسبة اليها
وشوي بفتح الشين. ورد الفاء المحذوف وابدال الياء واوا. وهو اي فتح الشين
من التغييرات السماعية. لانه لما ورد الواو المحذوف صار الشين ساكنا فيكون
على فعل بكسر الفاء وسكون العين وقد عرفت ان سكونه لا يبدل بفتحة قياسا
وكانهم اعتذروا عن الفتح. لاحظوا ان الشين الف الكسرة قبل النسبة. لما عرفت
ان الواو قبل النسبة محذوف والشين مكسورة وانما زال الكسرة برد الواو في النسبة
فكانه اي الشين باق على الكسرة عند النسبة فيكون على ابل بكسر الفاء والعين وقد
عرفت ان كسر عينه يجوز ان يبدل فتحة وقيل لما رد الفاء لم يجعل الشين ساكنة كما
كانت ساكنة في الاصل لانه انما كسر العين بحذف الواو ولما كان ردها للضرورة
عارضة عند النسبة كان الواو في حكم المحذوف لان علة الحذف ثابتة وهي حمل المصدر
على الفعل وعلة الرد عارضة في النسبة فابقيت العين على الكسر واذا نسب جعل
كسرة العين فتحة كما في ابلي وقلب الياء واوا كما في حيوي. والاخفش يقول

والاخفش يقول وشييا بسكون الشين والياء. اي وبابقاء الياء على حاله
على الاصل عند رد الفاء لانه انما كسرت لاجل حذف الفاء وقد زال الحذف
فيقول وشيي كظبيي فان سكون ما قبل الياء الاولى خفف امر اجتماع الياآت
واشار الى القسم الثاني من الاقسام الثلثة بقوله فان عوض عن اللام
المحذوف همزة وصل سوا كان العين في الاصل ساكنا كاسم اصله سمو بكسر السين وضمه
مع سكون الميم بمعنى الارتفاع فلكون الاسم مرتفعا على اخويه اي الفعل والحرف او لكونه
صالحا للحكم عليه وبه او لكون اسم الشيء دالا على ارتفاعه اشتق منه الاسم
وهذا مذهب البعض وعند الاخرين اصله وسم بمعنى العلامة لكون الاسم
علامة على مسماه فح لا يكون مما نحن فيه وقد تقدم ذلك. او متحركا كابن اصله بنو
بفتحتين. حذف الواو نسيا وعوض عنه الهمزة. او كان عطف على عوض. الاسم
المحذوف اللام ساكن العين من غير تعويض همزة الوصل عن المحذوف
واما ساكن العين مع التعويض فقد ذكر آنفا. كغد اصله غدو. بسكون الدال
وحر اصله حرح بحائين مهملتين اولهما مكسور وراء مهملة ساكنة بينهما. وهو من المرأة
ما يستهجن ذكره وكانهم انما حذفوا لامه لئلا يقع منهم تصريح باسمه. بتمامه كما في ست
وسه. بحذف الهاء والتاء من سته لئلا يقع التصريح باسم المستهجن لان السته
هو العجز او حلقة الدبر. جاز جواب لقوله فان عوض. في هذه الاقسام الثلثة
رد المحذوف وعدمه. اما الرد فلان المحذوف في محل التغيير واما عدم الرد فلانه
لا يلزم فيه اجحاف الكلمة لوجود العوض في مثل اسم وابن وسكون الوسط في مثل غد
بخلاف ما كان متحرك الوسط من غير تعويض كاب فانه لو لم يرد فيه لزم الاجحاف
كما مر فيقال في النسبة الى المذكورات سموي وبنوي وغدوي وكذا حرحي برد
المحذوف في الكل وفتح العين كما يجوز ان يقال اسمي وابني وغدي وحري من غير رد
ولا يجوز ان يقال اسموي وابنوي لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه وانما يفتح العين
فيما كان العين فيه ساكنا في الاصل لان نحو غدوي في غدي شابه نحو طووي في طي
في ان التغيير في كل واحد منهما في حال النسبة بواو ساكن ما قبلها فكما يفتح العين في طووي
يفتح في غدوي وحمل نحو حر مما لا يكون معتل اللام على نحو غد لمشابهته له في الحذف والرد

او تقول انما حركت العين في النسبة لان العين الف لحركة عند الحذف
وثبتت تلك الحركة لها الى زمان النسبة فلم تحذف في النسبة اجراء لها على ما لها
من الحركة الماكونة وآشار الى القسم الثالث بقوله وان كان اللام من الكلم
المذكور صحيحا غير محذوف وأما ما كان اللام فيه معتلا او صحيحا محذوفا فمثل حر
فقد عرفت حالهما لا يرد المحذوف حتما سوا كان المحذوف هو الفاء كما
في عدة وزنة اصلهما وعدة ووزنة من وعد يعد ووزن يزن حذف الواو
منهما حملا على المضارع ونقلت كسرتها الى ما بعده وقيل اصلهما وعد ووزن بالفتح
حذف الفاء كما مر وحرك العين بالكسرة لاصالة الكسرة في تحريك الساكن وعوض
الهاء عن المحذوف كما ستطلع عليه او العين كما في سه في ست بحذف التاء
او كما ست بحذف الهاء لمندرج في القسم الاول كما عرفت ومذ حال كونه علما
لشخص اصله منذ وانما قيده بالعلمية اذ لو كان حرفا لا ينسب اليه وانما امتنع
رد الفاء لانه انما حذف لعلة قياسية هي حمل المصدر على الفعل فلا يجوز الرد بلا ضرورة
مع قيام علة حذفه مع ان الفاء ليس محل التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف
وانما امتنع رد العين لان العين ليس محل التغيير كاللام مع استقلال الاسم المعرب بدونه
فيقال في النسبة اليها عدي وزني وستهي ومذي من غير رد المحذوف لا غير
اي لا يجوز ان يقال مثل وعدي بالرد فتلخص مما ذكر ان الاسم الذي صار على حرفين
بحذف ثالث يجب فيه الرد في صورتين احديهما ان يكون المحذوف اللام من غير تعويض
همزة الوصل عنه مع كونه متحرك العين في الاصل كابوي في اب والاخرى ان يكون
المحذوف اللام مع اعتلال اللام كوشيوي في شية ويمتنع فيه الرد في صورتين
احديهما ان يكون اللام صحيحا والمحذوف هو الفاء كعدي في عدة وان يكون كك
والمحذوف العين كستهي في سه ويجوز فيه الوجهان في صور ثلث ان يعوض
عن اللام المحذوف بهمزة وصل مع سكون العين في الاصل كاسمي وسموي في اسم
وان يعوض كك مع تحرك العين كابني وبنوي في ابن وان يكون الاسم المحذوف اللام
ساكن العين من غير تعويض كغدي وغدوي في غد ومنه اي من التغيير القياسي
اي الجمع المكسر واما الجمع المصحح فقد ذكر حكمه مع التثنية في اول الفصل اذا كان باقيا على

على معنى الجمعية اي غير صائر علما او لا بمنزلته بغلبته في معنى الاسمية وكان جاريا
على قياس جمع واحده اي على وجه يجمع واحده قياسا كذلك كمساجد ونظائره
لا واحدا لمساجد وهو المسجد اعني مفعلا يجمع قياسا على مفاعل وكذا فعلة
كجمعة يجمع قياسا على فعل كجمع وهكذا بخلاف جمع الحسن على محاسن فانه غير قياسي
فان كان ذلك الجمع مجمعا للشرطين يرد في النسبة الى الواحد قيل لان الاغلب
في النسبة ان يكون واحدا وهو الواحد المولود والصنعة فحمل على الاغلب وللفرق
بين الجمع علما وبين غير علم والاستثقال لفظ الجمع مع رعاية معناه قبل ياء النسبة
ولان الغرض وهو النسبة الى الجنس حاصل بالواحد فيقال في النسبة الى المساجد
والجمع بفتح الميم والعرفان والصحائف في جمع العريف والصحيفة مسجدي
برد مساجد الى واحده الذي هو مسجد وجمعي بضم الميم او سكونه برد جمع الى واحده
الذي هو جمعة بضم الميم او سكونه وعريفي برد عرفا الى واحده الذي هو عريف
وصحفي بالفتحتين برد صحائف الى واحده الذي هو صحيفة وقد عرفت ان في مثله
بحذف الياء ويفتح ما قبله كحنفي في حنيفة بخلاف نحو انماري وانباري حيث
لا يرد انمار وانبار الى واحديهما بل ينسب اليهما انفسهما بان يقال انماري وانباري
لانهما وان كانا جمعين في الاصل الاول جمع نمر بمعنى السبع المخصوص والثاني جمع نبر
بكسر النون وسكون الباء بمعنى بيت التاجر الذي يضع فيه المتاع لكنهما لم يبقيا
على معنى الجمعية حيث صارا علمين للقبيلة والبلد الاول للاول والثاني للثاني وبخلاف
انصاري اي لا يرد انصار الى واحده بل ينسب اليه نفسه بان يقال انصاري
لانه وان كان في الاصل جمع ناصر او نصر بمعنى الناصر لكن لم يبق فيه معنى الجمعية
حيث صار نازلا منزلة العلم لانه غلب في اهل مدينة الناصرين لرسول الله عليه السلام
بحيث اذا ذكر مطلقا يتبادر الذهن منه اليهم فكانه علم لهم وبخلاف نحو محاسني
ولواقحي مما لم يكن على قياس جمع مفرده حيث لم يجريا اي المحاسن واللواقح على قياس
جمع واحديهما اعني الحسن والملقحة من الالقاح وهو جعل الانثى حاملة يقال القح
الفحل الناقة والريح السحاب اذ الحسن والملقحة لا يجمعان قياسا على محاسن
ولواقح بل على مثل الاحاسن والملقحات واما المجموع على ذي شكل الجمعين بما محل ولاحقة

فلا يرد ان الى واحدها في النسبة بل ينسب اليها انفسها بان يقال محاسنى وفي لواقحى
واما لم يرد في هذه الصور الثلث الى الواحد اما في الاولين فلان الجمع لما صار علماً
او بمنزلته صار اسما مفردا فلم يكن له واحد حتى يرد اليه ولانه لو رد اليه لم يحصل
المقصود واما في مثل المحاسن فلانه وان كان جمعا له واحد الا انه لكونه على خلاف القياس
كانه لا واحد له وفي بعضهم نظرا الى وجود الواحد له حقيقة فرد الى الواحد فقال حسنى
وكما ورد على الضابطة ان اعرابيا مع كونه جمعا مكسرا قياسا باقيا على الجمعية لم يرد
الى الواحد بل قيل اعرابى اشار الى دفعه بقوله والنسبة الى الاعراب اعرابى
لانه لا واحد له فهو وان كان جمعا صورة لكنه ليس بجمع حقيقة حتى يرد الى الواحد
واما ما يتوهم من كونه جمعا للعرب فدفعه بقوله وليس جمعا للعرب لان العرب هو هذا
الجيل من الناس المقابل صفة الجيل للعجم الجيل بالكسر الطائفة يقال العرب جيل
والعجم جيل آخر يعني ان العرب هي الطائفة المقابلة للعجم سكنوا المدن او البوادى
والاعراب سكان البادية منهم خاصة فهو اخص من العرب وان يكون الجمع
اى والحال انه لا يكون الجمع البتة مخالف لواحده الا بالعدد لا بوجه آخر كالعموم
والخصوص وحاصل الاستدلال ان العرب اعم من الاعراب فلو كان الاعراب
جمعا للعرب لكان الجمع مخالفا لواحده بالعموم والخصوص مع انه لا يخالفه البتة الا
بالعدد كالرجل والرجال فان الفرق بينهما انما هو بوحدة ما تناوله الرجل وكثرة
ما تناوله الرجال واما في الرجولية ونحوها فهما على السواء هذا واذا لم يكن للجمع واحد
ينسب اليه نحو عباديدى في عباديد وهي الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها وقال الاصمعى
هي الطرق المختلفة وقال يقال صاروا عباديد وعبابيد اى متفرقين وانما لم يرد
الى ما جاز ان يكون واحده في القياس كما رده اليه في التصغير لانه ليس رده الى فعلول
او فعليل او فعلال اولى من رده الى الآخر بخلاف التصغير لان تصغير الكل واحد وليست
النسبة الى الكل واحدة ومنه ان المركب اذا لم يكن اضافيا سواء كان امتزاجيا او تعداديا
او اسناديا ينسب الى الجزء الاول منه على حسب الضوابط [illegible] لاستثقال النسبة
الى كلمتين ويحذف الباقي كما حذف تاء التانيث في النسبة لانه بمنزلته في ان كلا منهما
زيادة ضمت الى الاول ولان الاسم اذا تلفظ به غلب على ظن السامع المراد منه قبل تمامه

قبل تمامه فكان الباقي كانه مذكور فكان اولى بالحذف من الاول فيقال في النسبة
الى بعلبك في المركب الامتزاجي وخمسة عشر في المركب التعدادي وبرق نحره في المركب الاسنادي
حال كونها اعلاما للاشخاص لانها لو لم يكن اعلاما لكان كل من جزئيها مقصودا فلو حذف
احدهما لاختل المعنى بعلى وخمسى وبرقى بحذف الجزء الثاني من الكل وابدال كسرة العين
في برق فتحة كما في نمرى وكذا يقال في النسبة الى اثنا عشر فصله مما سبق لاختصاصه
بمزيد تصرف اثنى وثنوى لانه اى اثنان بعد حذف الجزء الثاني اعني عشر كما هو
مقتضى هذه الضابطة وحذف الالف الشبيه في آخرها لالف التثنية على ما عرفت
في صدر البحث من ان مزيدات التثنية يحذف عند النسبة حتما فكذا ما هو شبيه بها
يبقى اثن كابن من المعتل اللام الذي حذف لامه وعوض عنه الهمزة فينسب اليه
اى الى اثن كما ينسب اليه اى الى ابن وقد عرفته اى النسبة الى ابن حيث عرفت
انه يرد لامه المحذوف تارة فيقال بنوى ولا يرد اخرى بل يكتفى بتعويض الهمزة عنه
فيقال ابنى فكذا في اثن لان اصله ثنو فيرد لامه تارة فيقال ثنوى وقد يكتفى بالتعويض
فيقال اثنى واذا كان المركب اضافيا فان كان المضاف اليه حاله معنى قد قصده الواضع
حين الوضع واضاف اليه المضاف باعتبار ذلك المعنى لتعيين المضاف او تخصيصه به
وانما قال معنى قد قصده الواضع ولم يقل معنى مقصودا اذ المركبات الاضافية التي
نقلت الى العلمية كعبد الله وابي حنيفة ونحوهما لم يقصد بشيء من جزئيها حال العلمية
معنى مستقلا اصلا بل كل منهما بمنزلة زاء زيد وانما يقصد به المعنى ح هو مجموع الجزئين
الا يرى ان من قال عبد الله علما لا يقصد به عبدا مختصا بالله ولا يخطر ذلك ببال السامع
ايضا وكذا الكنى والمفهوم منه هو الشخص المعين لكن قد قصد به ذلك المعنى قبل العلمية
بل جعله علما باعتبار تحقق ذلك المعنى في الشخص المعين وقد تقدم ما يتعلق بهذا المقام
فتذكر كما في ابي حنيفة وابن الزبير وسائر الكنى كابي بكر وابن عمر وغيرهما فان حنيفة
اسم امرأة والزبير اسم رجل قد قصد بهما الواضع حين الوضع واضاف الاب
الى الاول والابن الى الثاني لبيانهما وايضاحهما فان قلت ما تقول في كنى الاطفال
فان طفلا مكنى بابي بكر مثلا ليس له في الحال ابن اسمه بكر يعرفونه به فلا يكون الاب
مضافا الى اسم قصد به معنى حين الوضع قلت في الكنى سلوك طريقة التفاؤل

فانهم يكنون صغيراً بابي بكر مثلاً ليعيش الى ان يولد له ابن ويسمى ببكر. والتكني بهذه الكنية
عندهم كانه عاش حتى ولد له ولد وسمى ببكر فبهذا الاعتبار كان للمضاف اليه معنى
مقصود بالاضافة في اصل الوضع ولا بأس بكون المجموع علما لشخص كما ذكرنا فاذا كان
المركب الاضافي بذلك الشرط. ينسب اليه. اى الى المضاف اليه. بعد حذف المضاف
لان النسبة الى المجموع الجزئين ثقيل واختير النسبة الى المضاف اليه لانه اعرف فان قلت
فعلى هذا يلزم الالتباس بين المنسوب الى المركب الاضافي والمنسوب الى المضاف اليه منه
كالمنسوب الى ابن الزبير والمنسوب الى الزبير حيث يقال فيهما زبيري قلت نعم
لكنه التباس في موضع خاص ولو حذف ههنا المضاف اليه ونسب الى المضاف وقيل ابني
لزم الالتباس في مواضع كثيرة اذ الابن يضاف الى اشخاص كثيرة فتحمل اهون اللبسين
واكتفى بدلالة الحال. والا. اى وان لم يكن للمضاف اليه معنى كذلك بان لا يكون له معنى اصلاً
او كان ولم يقصد في الوضع بالاضافة. كما في امرئ القيس وعبد القيس. فان القيس
ليس له معنى مقصود بالاضافة بان يكون هو اسما لشخص. وامرأ وعبد اسما لشخص آخر
ثم يضاف للبيان كما في ابي حنيفة بل المضاف والمضاف اليه ههنا بمنزلة بعلبك وحضرموت
يحذف هو اى المضاف اليه. وينسب الى المضاف. كما عرفت في مثل بعلبك. فيقال فيهما
امرئي وعبدي. بحذف القيس منهما والنسبة الى امرأ وعبد. وقد وقع فيما رأينا من النسخ
امرئي باتحاد امرأ في النسبة على ما كان عليه قبل النسبة لكن الواقع في الكتب المعتبرة ههنا
مرئي بحذف الهمزة وفتحتين فانهم لما حذفت الهمزة من امرء ورددنا الكلمة الى اصلها
وهو سكون العين ولكنها حركت في النسبة ايذانا بان العين كانت قد الفت الحركة
في اكثر الاحوال فتدبر. ولما فرغ عن بيان القسم الاول اى التغيير القياسي شرع في بيان
القسم الثاني اى التغيير السماعي فقال. ومن الشاذ. اى التغيير السماعي قولهم في النسبة
الى بصرة. بمعنى المدينة المخصوصة. بصري بكسر الباء. والقياس الفتح كما كان قبل النسبة
اذ لا مقتضى لهذا التغيير قيل كانه لايقاع الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب
الى البصرة بمعنى الحجارة فانه بالفتح لا غير. وفي النسبة الى سهل بمعنى الارض السهلة
ودهر بمعنى الزمان. وعالية. قال الرضي هو موضع بقرب المدينة. سُهلي ودُهري
وعلوي بضم الاول فيهما جميعا وحذف الالف من عالية والقياس سهلي ودهري بالفتح

بالفتح وعالي اوعالوي كقاضي وقاضوي قيل حذف الالف من علوي لقصد الخفة
لان علويا اخف من عالوي والضم في سهلي ليقع الفصل بين المنسوب الى سهل
بمعنى الارض السهلة وبين المنسوب اليه بمعنى الرجل فانك تقول فيه سهلي بالفتح
لا غير. وكذا في دهري بالضم فان ذلك ايضا للفصل فالدهري بالضم الكبير السن
لبقائه على وجه الدهر والدهري بالفتح من يقول بالدهر وهو موافق لما في الرضي
حيث قال قالوا دُهري بالضم للرجل المسن فرقا بينه وبين الدهري الذي هو من اهل
الالحاد انتهى لكن ما رأيناه في اللغة ان الدهري بالمعنى الثاني يجيء فيه الضم ايضا
كما جاء الفتح فتدبر. وكذا ثلاثي ورباعي وخماسي. في النسبة الى الثلثة والاربعة والخمسة
والقياس ثلثي بالفتح واربعي وخمسي وليس ثلاثي منسوبا الى ثلاث معدولا عن ثلثة
ثلثة اذ ليس في ثلاثي معنى التكرار كما كان في ثلاث وكذا في نظائره. وفي النسبة الى امية
على صيغة التصغير اسم قبيلة. اموي. بالفتح والقياس الضم وقد جاء بالضم ايضا كما تقدم
وفي النسبة الى قرية والبدو والبادية. كلاهما بمعنى. قروي وبدوي بفتح الثاني فيهما
مع حذف الالف من بادية والقياس قروي وبدوي بسكون الحرف الثاني فيهما وبادوي بالالف
كما كانت كذلك قبل النسبة وهذا مبني على مذهب سيبويه واما عند الخليل فقروي بالفتح
قياسي لانه لا يفرق بين بنات الياء وبنات الواو فيقلب الياء واوا ويفتح ما قبله
لحمل بنات الياء على باب عم وقد سبق ذلك فتذكر. واما بدوي فهو سماعي اتفاقا
قيل ولعل فتحه لحمله على حضري. وفي النسبة الى خراسان. اسم بلاد. خراسي بحذف
الالف وخرسي بحذف ثالثة ايضا والقياس خراساني قيل وجهه ان الالف والنون
فيه مشبهان لتاء التأنيث كما ذكروا في باب ما لا ينصرف فحذفا عند النسبة كما حذف
التاء وجرى ذلك على حذف الزائد الاخر اعني الالف الذي وقع ثالثة. وفي النسبة
الى خريف. وهو فصل بين فصلي الصيف والشتاء. خرفي بفتحتين. والقياس خريفي
بالياء كحنيفي في النسبة الى حنيف كما عرفت. وفي النسبة الى جلولاء وحروراء اسمي موضعين
جلولي وحروري. بحذف الالف والهمزة منهما والقياس جلولاوي وحروراوي
كصحراوي باثبات الالف وقلب الهمزة واوا كما مر. وفي النسبة الى صنعاء وروحاء
اسمي بلدين وبهراء و[illegible] اسمي قبيلتين صنعاني وبهراني وروحاني. بقلب الهمزة نونا

والقياس صنعاوي وبهراوي وروحاوي بقلبها واوا كصحراوي في صحراء. وزباني
بقلب الياء الفا والقياس زبني بفتحتين كالحنفي في النسبة الى حنيفة. وفي النسبة
الى روح روحاني بضم الراء. بزيادة الالف والنون والقياس روحي. وزيادة الالف
والنون في النسبة كثيرة. بحيث يكاد تكون قياسية كاناني ونفساني وشهواني
في النسبة الى انا ونفس وشهوة. وفي النسبة الى العصب. بمعنى الشديد عصلبي بحذف الياء
وزيادة اللام المفتوحة والقياس عصبي كحنيفي في حنيف. يقال رجل عصلبي اي شديد
وسيئ الخلق جدا فتأمل. وفي النسبة الى عدة. مصدر وعد بعد اصلها وعدة كامرة
عدوي بزيادة الواو في الآخر والقياس عدي بدونها كامر. وليس هذا اي اثبات الواو
رد المحذوفة. الذي هو صدره. والا اي لو كان رد المحذوفة. لقيل وعدي باثبات الواو
في الصدر لان رد المحذوف ينبغي ان يكون في موضعه الاصلي. بل هو اي اثبات الواو
في اللام. كالعوض منه. اي من المحذوف. وفي نسبة الانسان الى مرو. بفتح الميم وسكون الراء
هو بلد. مروزي. بزيادة الزاء والقياس مروي. لا نسبة غيره. اي لا يقال مروزي
في نسبة غير الانسان الى مرو بل يقال مروي على القياس. يقال ثوب مروي. ولعل ذلك
للفرق بين النسبتين والزيادة بالانسان اولى. وفي النسبة الى ري. بفتح الراء وتشديد
الياء اسم بلد. رازي. بقلب يائه الاول الفا والثاني زاء سواء كان في نسبة الانسان
او نسبة غيره والقياس رووي او ريوي كما في طلوي وحيوي. ويقال في النسبة
الى عبد ربه وعبد قيس وعبد شمس. هذه الثلثة اسماء للقبائل. عبدري. باخذ
تمام الجزء الاول وفاء الثاني. وعبقسي. باخذ الفاء والعين من كل من الجزئين
والقياس في جميعها عبدي بحذف الجزء الثاني بتمامه والنسبة الى الاول بتمامه لان المضاف اليه
جزء ليس بحاله معنى مقصود بالاضافة في اصل الوضع كامرء القيس وقد عرفت ان القياس
فيه حذف المضاف اليه والنسبة الى المضاف. وقد مر في اثناء الكلام كلمات فيها تغييرات
غير قياسية فتنبه لها. كقرشي وثقفي وشنوي. في النسبة الى قريش وثقيف وشنوءة
وامثالها من الشواذ المذكورة في اثناء القواعد. فان التغييرات جميعها سماعية

الفصل الرابع

لبيان ما يحصل بسبب التثنية. وهي مصدر بمعنى جعل اللفظ
مثنى. ويطلق على الحاصل بالمصدر اعني المثنى اطلاقا شايعا والمراد ههنا المعنى المصدري

(هامش: من الجزء الاول والفاء واللام من الثاني وعبشمي باخذ الفاء والعين صح)

(هامش: الفصل الرابع)

المصدري بقرينة قوله ما يحصل بسببه ضرورة ان ما هو سبب لحصول الهيئة هو التثنية
بالمعنى المصدري لا المثنى فلذا قال ان يلحق باخر الاسم. قيد بالاسم لكون الكلام في تثنية
الاسم لا لان التثنية مطلقا مختصة بالاسم لظهور جريانها في الفعل ايضا. الف
في حالة الرفع نحو جاءني رجلان. او ياء. في حالتي النصب والجر نحو رأيت رجلين
ومررت برجلين. مفتوح ما قبلها. اي مفتوح حرف كان قبل الياء ليمتاز عن الجمع
لان ما قبل الياء فيه مكسور ولم يعكس الامر لكثرة التثنية وخفة الفتحة. ونون مكسورة
في جميع الحالات وانما يفتح لئلا يلزم توالي الضمات فتحة ما قبل الالف وهي في حكم فتحتين
وفتحة النون. ومن هذا علم تعريف المثنى وهو ذلك الاسم مع لواحقه او هو من حيث لحقت
به اللواحق. ثم اشار الى فائدة لحوق هذه الحروف فقال ليدل الاول اي الالف او الياء
على فردين من افراد مدلول ذلك الاسم. فان الاسم قبل لحوق الالف او الياء يدل
بافراده على فرد واحد من افراد مدلوله فاذا لحق احدهما باخره يدل على فرد آخر
منها فيصير المدلول بسبب هذا الالحاق فردين. وفي قوله من افراد مدلول ذلك الاسم
اشارة الى ان التثنية لا بد ان يكون باعتبار معنى واحد كلي شامل لافراد كثيرة
ولا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بها الطهر والحيض
بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم. فان قلت هذا يشكل بتثنية
الاعلام المشتركة باعتبار المعنيين المختلفين كزيدين مرادا بهما هذا الشخص وذلك الشخص
وكذا بتثنية الاسماء المغلبة كالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر فانه ثني
الاب باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس. قلنا جاز ان يكون تثنية مثل زيدين
بتاويل المسمى بزيد وهو مفهوم واحد كلي شامل لكل من الشخصين وان كان
هذا المفهوم معنى مجازيا لزيد بمعنى زيدين المسميين بزيد وهو ظ. وكذا جاز ان يجعل الام
مسماة بالاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم
يتناولهما فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب. وكذا الحال في الشمس
بالنسبة الى القمر. فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرءان ايضا بلا احتياج الى
ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل منهما حقيقة كالاعلام المشتركة
بالنسبة الى معانيها ويؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلت

لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي
اختلف فيه والمص كابن الحاجب اختار عدم جوازه فعندهما لا بد في تثنية كل مشترك
وكذا في جمعه من ذلك الاعتبار سواء كان مشتركا حقيقيا او ادعائيا وسواء كان علما
او اسم جنس كزيدين لاحمد ومحمد وعمرين لعمر وابي بكر وقرئين للطهر والحيض
وابوين للاب والام فيجب ان يراد بالمدلول في التعريف اعم من الحقيقي والمجازي
ليكون المدلول في هذه المواضع اعني معنى المسمى بكذا معنى مجازيا وقال بعضهم لا حاجة
الى ذلك الاعتبار اصلا بل يصح التثنية والجمع بمجرد الاشتراك في اللفظ مطلقا وقال الآخرون
الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي تثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى هذين القولين ينبغي ان لا يذكر
في التعريف قوله من افراد مدلوله ولما كان المتبادر من ذلك الكلام هو المفرد مع
ان التثنية غير مختصة به بل يجري كما فيه وغيره عممه فقال سواء كان ذلك الاسم
مفردا كما في الرجلين فانه تثنية رجل وهو مفرد اي دال على واحد فالفردان شخصان
او اسم جمع كالرهطين والقومين فانهما تثنية رهط وقوم وهما اسما جمع فالفردان
ح وكذا فيما بعد جماعتان او جمعا مكسرا وستعرفه كما في قول ابي النجم تبقلت من احسن
التبقل بين رماحي مالك ونهشل تبقلت اي اكلت البقل وهو بالفتح والسكون
النبت الجديد وفاعله ضمير الابل اي ضمير مستتر فيه راجع الى الابل لما عرفت ان الابل
مؤنث سماعي ومالك ونهشل قبيلتان وقوله من احسن التبقل مفعول مطلق
لتبقلت اي تبقلا كائنا من احسن التبقل يصف شجاعتهم وغلبتهم على مالك
ونهشل بانا قد عشنا ابلنا في مراعي بينهما كما ينبغي من غير مبالاة لهما مع كمال خصومتهما
لنا وتهيئهما لآلات الحرب كالرماح للمحافظة علينا ومحل الاستشهاد قوله رماحي
فانه تثنية رماح اصله رماحين سقطت النون بالاضافة والرماح مكسر ومع فقد ثنى
الجمع المكسر واما الجمع المصحح والمثنى فلم يقع تثنيتهما في كلامهم وليكون عطف على ليدل
الثاني اي النون المكسورة عوضا عن حركة الاعراب من الرفع والنصب والجر فقط
اي من غير ان يكون عوضا عن التنوين وذلك بان يكون الاسم قبل التثنية معربا خاليا
عن التنوين كما في الرجلان تثنية الرجل فان الرجل بسبب اللام التعريف خال عن التنوين لكن

لكن لا بد له من حركة من الحركات الاعرابية فعند التثنية لما سقطت تلك الحركة
عن الآخر بواسطة الالف او الياء ولم يقبلها الالف ولا الياء الساكن كما قبلها
التاء والياء في قائمة وهاشمي عوض عنها النون في الرجلان لعدم خلو المعرب عن حركة
الاعراب او عوضا عنهما اي حركة الاعراب وعن التنوين معا وذلك بان يكون
الاسم منونا كما كان متحركا بحركة اعرابية كما في رجلان تثنية رجل منكرا فانه قبل
ان يثنى معرب بحركة ومنون فعند التثنية لما سقطت الحركة والتنوين بواسطة
الالف او الياء ولم يقبل شيئا منهما شيء من الالف والياء الساكن عوض عنهما
معا النون في رجلان لئلا يخلو المعرب المنون عن الاعراب والتنوين رأسا
ولقد احسن المص حيث جعل الدال على المفردين الالف او الياء وجعل النون عوضا
واما ابن الحاجب فلنسبته الدلالة عليها الى مجموع اللواحق حيث قال المثنى ما لحق
آخره الف او ياء مفتوح ما قبله ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه
ورد عليه ان لا مدخل للنون في الدلالة على ذلك وانما فائدتها التعويض فاحتيج
الى ان يقال اذا دل اثنان من ثلثة على شيء يصح ان يقال ان تلك الثلثة دالة عليه
غايته ان دلالتها بواسطة جزئيها هذا هو المشهور بين الجمهور وقد جعل البعض
لهذا النون اي نون التثنية حالة ثالثة وهي ان يكون عوضا عن التنوين وحده
اي لا عن الحركة على عكس الحالة الاولى كما في قولك غلاما زيد من المثنى الذي سقطت
نونه بالاضافة وانما جعل هذا النون عوضا عن التنوين فقط لانه يسقط بالاضافة
عن آخر المثنى سقوط التنوين اي كسقوط التنوين عن آخر المعرب المفرد بالاضافة
في قولك غلام زيد فان غلاما قبل الاضافة منون ثم سقطت تنوينه بالاضافة الى زيد
والحركة الاعرابية لا تسقط بالاضافة فان حركة آخر غلام من الرفع او النصب او الجر
باقية في قولك غلام زيد كما كانت قبل الاضافة وانما الساقط بها التنوين لا غير
فحاصل الاستدلال ان النون في مثل غلاما زيد سقط بالاضافة فهو عوض عما يسقط
بالاضافة ايضا فقط وما سقط بها من المفرد هو التنوين لا الحركة فكذلك النون
عوض عن التنوين لا الحركة ورده اي قول ذلك البعض الشيخ عبد القاهر بان
هذه الحالة التي جعلها البعض حالة ثالثة مغايرة للحالتين الاوليين عائدة الى الاولى

اى كون النون عوضا عن الحركة والتنوين معا كما تنادى عليه آخر الكلام فالاولية اضافية
بالقياس الى الثالثة. الا ترى انك اذا قلت غلامان. بالنون مقطوعا عن الاضافة. لم يكن
بد. اى افتراق. من ان يعتقد اى يلزم ان يعتقد. في النون كونه عوضا عن الحركة والتنوين
في المفرد الذى هو غلام معا كما عرفت من الحالة الثانية. فاذا جاءت الاضافة.
وقيل غلاما زيد. لم يمكن ان يقال انها. اى الاضافة. اوجبت ان يكون النون. الذى سقط
بالاضافة. عوضا عن التنوين وحده لان الكلمة. اعنى غلامان. باقية. عند الاضافة
على حالها. قبل الاضافة بناء على ان النون المقدر عند الاضافة هو النون المذكور قبلها
وتوهم المغايرة وهم فاسد. فاذا كانت الكلمة باقية بحالها عند الاضافة كانت
العوضية عن الحركة والتنوين معا باقية ايضا. فبهذا تم الرد على دعوى ذلك البعض
ثم اشار الى القدح في دليله فقال. وانما يجب. ان يقال ان النون الذى جعل عوضا
حذف بالاضافة. وان كانت الحركة التى هو. اى النون. عوض عنها لا تحذف. عند الاضافة
في غلام زيد. وانما حذف العوض مع عدم حذف المعوض عنه. لانه. اى النون العوض
لو اثبت. عند الاضافة. لحصل الفصل بين المضاف والمضاف اليه. ولحصل الجمع
بين زيادتين على آخر الاسم. وشىء منهما ليس بجائز عند النحاة. اذ يجب ان يقال
غلامان زيد وذلك بمنزلة ان يقال غلام زيد بالتنوين. في غلام مع الاضافة الى زيد
لكون النون عوضا عن التنوين. فيفصل بين الجار والمجرور. اى المضاف والمضاف اليه
بالتنوين. ويجمع على آخر الاسم. كغلام. زيادتان هما التنوين والمضاف اليه. لانهما كلمتان
مستقلتان خارجتان عن الاسم المعرب زيدتا على آخره حقيقة او حكما لافادة
معنى زائد فيتم الاسم بكل منهما. فحاصله ان حذف النون بالاضافة مع ان الحركة التى
هو عوض عنها لم يحذف بها انما هو المانع من ذكر النون وهو لزوم الفصل بين المضاف
والمضاف اليه والجمع بين زيادتين على آخر الاسم اذ لا جواز لشىء منهما في السعة
عندهم وذلك لا ينافى كون النون عوضا عن الحركة فقول البعض الساقط بالاضافة
انما يكون عوضا عن مثله لا عن غير الساقط ممنوع فاذا قام المنع اندفع الاستدلال
وبعد. اى بعد ما علمت من الاستدلال على كون النون في مثل غلاما زيد عوضا عن الحركة
ايضا ومن القدح في دليل البعض. فان. اى فان قولنا. من جعل النون في هذه الصورة

الصورة عوضا عن التنوين وحده كان قد عرى. من التروية. الكلمة عن عوض الحركة
او ليس لشىء يصلح للعوضية عنها غير النون. فان يقال ان النون عوض عنها وحذف
بالاضافة مع وجوب الحركة. المعوض عنها للمضاف. وعدم جواز حذفها عنه ولو بالاضافة
خير مما قاله ذلك البعض من انه عوض عن التنوين وحده لسلامته وكلك القول عن محذور
عراء الكلمة عن عوض للحركة. فهذا استند لا لاخر على تلك الدعوى ثم اشار الى منشاء
غلط البعض فقال. وكانه. اى واظن ان ذلك البعض. اعتقد في نون غلامان عند قصد الاضافة
انه غير النون في غلامان. عند عدم الاضافة حتى يكون الثانى عوضا عن الحركة دون الاول
والعدول عن الظاهر. اى وذلك وجه بعيد اذ الظاهر اتحاد النونين في الحالتين
والعدول عن الظ. اى هذا الوجه البعيدة من غير فائدة. قيد به لان العدول عن الظ
اذا كان لنكتة وفائدة يكون حسنا مقبولا كما يتبين في علم المعانى. ما تركه احسن بها المحصل كلام
اى كلام عبد القاهر فعنده نون التثنية يكون عوضا عن شيئين فقط عن الحركة وحدها
وعن التنوين معا. وهذا هو المختار عند الجمهور. ولما فرغ عن بيان معنى التثنية وما
يتعلق به شرع فيما هو المقصود من بيان الهيئة التى تحصل بسببها فقال. ولا يغير التثنية
هيئة اصل الاسم الثابت الآخر. اى الآخر اى اذا كان آخر الاسم ثابتا غير محذوف
فالتثنية لا تغير هيئته. الا اذا كان. بجزءه الثابت. الفا. فانه قد تغير وقد لا تغير
فالمقصور. اى الالف المقصورة وهو الف في آخر الاسم منفردة عن الهمزة لازمة
لآخر الاسم وما كان مع الهمزة كحمراء او لم يكن لازمة كالف الوقف مثل رايت زيدا ليس بمقصور
يسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ويسمى ذلك الاسم
مقصورا ايضا وكذا الممدود يطلق على ما هو مع الهمزة وعلى الاسم المشتمل عليه كما تعرف
ان كان حرفا ثالثا من الاسم بان يكون ثلاثيا. مبدلا عن واو. حقيقة او حكما بان يكون
مجهول الاصل ولم يمل الى الياء. رد في التثنية. الى اصله. الذى هو الواو لو ابقى الالف
لزم اجتماع الفين ولو حذف لزم الالتباس بالمفرد عند الاضافة فرد الى الواو وان كان
فيه ثقالة اعتبارا لاصل وخفة الثلاثى بخلاف ما فوق الثلاثى حيث لا يرد فيه لوجود
الثقل كما في عصوان في تثنية عصا اصله عصو وكالوان في تثنية الى اسما فانه مجهول الاصل
ولم تمل. والا. اى وان لم يكن الالف المقصورة ثالثا مبدلا عن واو بان يكون ما فوق ثالث

رابعًا او خامسًا او سادسًا او ثالثًا مبدلا عن ياء حقيقة او حكما بان كان مجهول
الاصل وقد اميل الى الياء ابدل ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء وتخفيفا
فيما فوق الثالث اذ الياء اخف من الواو كما في رحيان في تثنية رحى مما كان الالف
فيه ثالثا مبدلا عن الياء حقيقة لان اصله رحى وكمتيان في تثنية متى اسما فانه
مجهول الاصل وقد جاء متى ممالا الى الياء ومنجيان في تثنية منجى بفتح الميم اى محل النجاء
او بضمه من الانجاء وهذا فيما كان الالف رابعا ومصطفيان في تثنية المصطفى اسم مفعول
من الاصطفاء بمعنى الاختيار فيما كان الالف خامسا ومستصفيان في تثنية مستصفى
اسم مفعول من الاستصفاء بمعنى اخذ مال الغير كله مما كان الالف سادسا
ولما ورد انه لو صح ما ذكرته لوجب ان يقال في تثنية مذرى مذريان بالياء لكونه
مقصورا رابعا مع انه جاء مذروان بالواو واشار الى دفعه بقوله وقيل مذروان
بكسر الميم وسكون الذال وهو ما يذرى به اى آلة مصنوعة من الخشب يذرى اى ينشر
بها الاكداس جمع الكدس وهو بضم الكاف وسكون الدال مجمع الحصائد وبالفارسية
خرمن ومنقى اى ما ينظف به الطعام كالحنطة والشعير من القشر والفضلات
هذا لكن ما وجدناه في اللغة بهذا المعنى هو مذرى بكسر الميم وسكون الذال واما مذروان
فلم نجده بهذا المعنى بل بمعنى اطراف الاليتين فتدبر وانما قيل كذلك لانه لا
واحد له كمذرى ليس بمستعمل فكانه ليس بمثنى بل هو بمنزلة الاسم المفرد
لما عرفت ان المثنى مسبوق بواحد ومفرد فاذا لم يكن مثنى لا يرد به النقض
على الضابطة المذكورة والممدود وهو الالف في الاخر بعدها همزة ان كان
همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلى او زائد تثبت في التثنية
حتما لاصالتها كما في قراءان ووضاءان في تثنية قراء ووضاء بضم الفاء وتشديد
العين فيهما وهمزتهما اصلية من قرا اى تنسك او تلا ووضاء اى تطهر كما سبق
فابقيا في التثنية بحالهما وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كان حمراى بالفين احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ابدلت واوا حتما كما
في حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا يقع بين الالفين مع انها

مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها مع انها قلبت الواو
همزة في مثل اجوه كما تقدم والا اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث
فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها والثاني قلبها واوا
سواء كانت الهمزة مبدلة عن حرف اصلى لا للالحاق كما في كساء اصله كساو
ورداء اصله رداى كما مر او مبدلة عن حرف للالحاق كما في علباء بالكسر
بمعنى عصب العنق وحرباء بالكسر ايضا وهو من الحشرات ضب متلون بالوان
مختلفة يتوجه الى الشمس فانهما فان اصلهما علباى وحرباى والياء للالحاق .
بسرداح ثم قلبت الياء همزة لوقوعه طرفا بعد الف كما عرفت اما ثبوت الهمزة
وبقاؤها فلانها في الصورة الاولى منقلبة عن حرف اصلى وفي الثانية عن حرف
ملحق باصلى فشابهت همزة حمراء فانقلبت واوا كما في حمراوان الا ان اى لكن
في الصورة الاولى وهى كون الهمزة مبدلة عن اصلى الاثبات اى اثبات الهمزة
وابقاؤها بحالها في التثنية اولى من الثانية اى من اثباتها في الصورة الثانية
وهى كون الهمزة مبدلة عن حرف للالحاق لان مشابهة الهمزة في الاولى للهمزة
الاصلية اقوى من مشابهتها في الثانية لها وفيهما اى في كلتا الصورتين الاثبات
اولى من الابدال اى ابدالها واوا لان مشابهة الهمزة فيهما للاصلية اقوى
من مشابهتها لهمزة حمراء فنحو كساءان ورداءان اولى من كساوان ورداوان
ونحو علباءان وحرباءان وهما اولى من علباوان وحرباوان وما ذكرنا من لزوم
ابدال همزة نحو حمراء واوا هو المذكور في جميع الكتب المعتبرة مثل الايضاح والمفصل
والمفتاح وغير ذلك كالكافية والالفية حتى قال الشيخ عبد القاهر قال ابو عمرو
كل العرب يقولون في تثنية حمراء حمراوان بابدال همزته واوا ولم يقل احد
حمراءان بالهمزة وحكى عطف على قال محمد بن يزيد وهو المبرد عن ابي عثمان المازني
ذلك اى ما قاله عبد القاهر لكن الرضى قال وربما صححت اى كثيرا ما يقلب الهمزة
واوا وقليلا ما جعلت صحيحة اى باقية على حالها فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني
قلبها اى الهمزة ياء نحو حمرايان هذا كلامه اى كلام الرضى فعلى هذا ابدال الهمزة
في مثل حمراء واوا ليس بلازم بل اكثرى وما ذكره ابو على من ان يقول في النسبة

الى قراء مما همزته اصلية. قراوى. بقلبها لهمزة واوا. يجوز عنده في تثنيته. اى تثنية
قراء. قراوان بالابدال وكونه بهذا لا يتم ايضا وجوب اثبات الهمزة الاصلية
بحالها بل يكون ذلك اكثريا ايضا لكنه غير تام كما قال. وشيء اجازه. اى ابو علي بناء
على القياس. اى قياس التثنية على النسبة. دون السماع. اذ لم يسمع منهم قراوان
وليس التثنية اولى بذلك. اى بان يقاس على النسبة اى قياسه عليها قياس مع الفارق
في النسبة يأتي فيها قوله من التغيير حال مبين لقوله. ما لا يأتي في غيرها كما سمعته
مفصلا. فلا يلزم من مجيء الابدال في النسبة جوازه في التثنية. والاسم المحذوف العجز
عطف على قوله ولا يغير التثنية بمعنى الاسم الثابت العجز اى الذي حذف عجزه وآخره
ان كان حذف عجزه. مبنيا على القياس كشج اى حزين من الشجو بفتح الشين وسكون
الجيم اى الحزن واصله شجي. وعم. اصله عمي بالكسر ايضا اى جاهل. وقاض اصله
قاضي استثقلت الضمة او الكسرة على الياء فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت
الياء فصارت شج وعم وقاض. فالآخر بهذه الاسماء في حالتي الرفع والجر محذوفة
فيها. واما في حالة النصب فهي ثابتة لعدم علة الحذف فتقول رأيت شجيا وعميا
وقاضيا. يرده. اى ذلك الاسم. التثنية الى اصله. من ثبوت العجز. حتما فيقال شجيان
وعميان وقاضيان. لعدم المانع من ثبوت الاصل في التثنية لكون العجز مفتوحا
ولانه لو لم يرد لزم الالتباس عند الاضافة بالمفرد في بعض الصور. والا. اى وان لم يكن
حذف عجزه على القياس بل على السماع. فقد لا ترده. اى لا ترد التثنية العجز المحذوف
حتما. اى يجب عدم الرد وجوبا كما في فوه اصله فوه حذف لامه اعني الهاء نسيا
على خلاف القياس ثم حذف الواو وعوض عنه الميم فصار فم. فانه. اى الشأن
لا يقال فوهان. برد الهاء في التثنية البتة. بل يقال فمان. بالتعويض عن العين فقط
وقد جاء في الشعر فوان. باثبات عين العين فقط. قال الشاعر هما نفثا في فيّ من فمويهما
نفثا مثنى نفث من النفث بالفتح والسكون نفخ ضعيف معه ريق كما فعله الراقي
في في الاول بعد الياء حرف جر والثاني بتشديد الياء وفتحه مركب من فو بمعنى فم
ومن ياء المتكلم فانقلب الواو ياء وادغم وكسر الفاء وفمويهما مثنى فم اصله
فوين سقطت النون بالاضافة. وقد لا ترد. في الاكثر. اى لا ترده في بعض الاسماء

الاسماء اكثريا ولا يرده احيانا فالقلة المستفادة من قد بالنظر الى ذات
الاسم والكثرة بالنظر الى عدم الارتداد فيه فلا تنافي. ونص عليه قوله وقد ترده
في الاكثر. كما في دمان ويدان في تثنية دم اصله دمو او دمي ويد اصله يدي
فلم يرد عجز هما في التثنية. وقد جاء دموان ودميان. برد العجز في تثنية دم
وقد مر ذلك في قول الشاعر جرى الدميان بالخبر اليقين. وكذا جاء يديان
بالرد قال يديان بيضاوان عند محلم قد تمنعانك ان تضام وتهضما يديان
بيضاوان عبارة عن كثرة الكرم ومحلم بكسر اللام بعض ملوك اليمن والضيم الظلم
والهضم القهر. وقد ترده في الاكثر ولا ترده نادرا. كما في ابوان واخوان
في تثنية اب واخ اصلهما ابو واخو. وقد جاء على قلة ابان واخان من غير رد
المحذوف لكن هذا نادر حتى جعل صاحب المفصل الرد ههنا لازما بخلاف الرد
في دم ويد فانه له بالنسبة الى هذا كثيرة فلذا الى ههنا بقوله على قلة دون هناك
وكذا الحكم في ذواتا مال. اى في تثنية ذات مؤنث ذو برد المحذوف كثيرا فيقال ذواتا مال
برد المحذوف كثيرا فيقال ذواتا مال برد الواو المحذوف من الآخر الا انه انقلب الفا
وما قبله من الالف واوا. وقد جاء على قلة ذاتا مال من غير رد. فان قلت قد اطرد
رد الاصل في نحو عصوان ورحيان فما باله لم يطرد في مثل دميان ويديان قلت
قلب الالف الى الواو والياء لا شك انه اسهل من رد المحذوف اذ في القلب
عود من حرف الى حرف وفي الرد الامر بخلافه فلما صعب الامر في الرد لم يطرد
فجاء الامران الرد وعدمه الا ان الثاني اكثر من الاول. وايضا الكلمة بالتثنية
تصير شيئا آخر بتغيير صيغتها ويزداد معناها فلا يليق بها ان تزاد لفظا فلما اقتضت
ان تزاد لفظا كان جديرا بان يرد اليها ما هو محذوف منها. واما ابقاؤها على حالها فلانها
قد وقعت بهذا محذوفة العجز واشتهرت والتثنية بناء على لفظ الواحد فوجب
ان يكون البناء ملائما للمبنى عليه وبالنظر الى هذا التوجيه عدم الرد في تثنية فم مع ان رد الهاء
لكونه صحيحا من حروف الحلق اثقل من رد الواو والياء. فان قلت فلم كثر الرد في اخوان
وابوان بحيث يكاد ان يكون لازما قلت الحاقا للتثنية بالاضافة اذ في كل منهما ضم شيء
الى شيء وفي الاضافة يقال اخوه وابوه فكذا في التثنية ولما ذكرنا مجردا بدا مناسبة

وآلا فمباحث التصريف مبنية على التتبع لا سيما فيما كانت سماعية كما قال وبذا اي بما ذكر
من قوله والا فقد ترده حتماً الى بناء كلمه سماعي لا يقاس عليه غيره ولم يبق في التثنية
سوى ما ذكر من ابدال الاخر في بعض المواضع ورده الى الاصل في الاخر حتى لم يحذف
لها اي لاجل التثنية تاء التأنيث بل تبقى على حاله كتمرة وتمرتان ومسلمة ومسلمتان
مع ان التاء في معرض الزوال بكثير في حذفها ثبت اقتضاء التغيير ولذا التزم حذفه
في النسبة كما عرفت خصيان واليان قال كان خصيبه من التدلدل ظرف عجوز فيه
ثنت حنظل التدلدل مصدر تدلدل الشيء تحرك متدليا والظرف عجوز جراب العجوز
تجعل هي فيه خبزها وما تحتاج اليه واضاف الجراب الى العجوز للتنبيه على انه خلق منفسخ
قد تشنج لقد شبه الخصية بالجراب الخلق للخصون فيه وقال بعد ترتج الياه ارتجاج الوطب
ترتج اي تضطرب وتتحرك والوطب سقاء اللبن اذا اقتضاء انهما تثنيا خصية والية
بفتح الهمزة وسكون اللام احد اللحمين الغليظين اللذين يقعد عليهما الانسان فكان
لا القياس خصيتان واليتان بالتاء لوجوده في مفردهما وانما جاءا بدون التاء لشدة
الاتصال بين الخصيتين وكذا بين الاليتين بحيث لا ينتفع بواحدة منهما بدون الاخرى
فصارت خصيتان مثلا بمنزلة امر واحد فلو جيء بالتاء لزم تاء التأنيث في وسط الكلمة
وقد جاء خصيتان واليتان بالتاء على القياس وقيل هما تثنيا خصي والى
بدون التاء بمعنى ما فيه التاء وان لم يقع في الاستعمال بالاتفاق بل المستعمل
انما خصية والية فالتثنية باعتبار واحد مقدر وقيل الخصي والالى ايضا
الى الخصية والية مستعملا وان كان استعمالهما اقل من استعمال الخصية والالية
وعلى هذين القولين لا شذوذ في خصيان واليان وكذا ضبعان بفتح الضاد
وضم الباء حال كونه تثنية ضبعان بكسر الضاد وسكون الباء كسرحان فانه ذكر ضبع
وهو من سباع الوحوش ما يقال له بالفارسية كفتار مت ف والقياس ضبعانان
على ما مر من ان لا يبقى في التثنية تغيير الاسم سوى ما ذكروا واما ضبعان تثنية ضبع فهو على القياس

الفصل الخامس

(في الهامش: الفصل الخامس)

لبيان ما يحصل بسبب الجمع هو كالتثنية يطلق على المعنى
المصدري اي جعل الاسم مجموعا وعلى الحاصل بالمصدر اي المجموع والمراد الاول اولا
قال هو تغيير الاسم في الجملة سواء كان باعتبار ذاته والامور الداخلة فيه كما في جمع التكسير

التكسير مثل رجل ورجال او باعتبار الحروف الخارجة عنه اللاحقة به كما في جمع السلامة
كمسلم ومسلمون ولو كان تغييره تقديرا اي مقدرا منزلا منزلة الصريح الحقيقي كما في فلك
مفردا وجمعا كما يأتي اما بزيادة شيء حرف بدل من شيء كما في رجل ورجال فغيرية
رجل بزيادة الالف في رجال او حركة كلمة او بناء وفيما بعد لمنع الخلو اي لا يخلو
من هذه الاقسام فلا ينافي اجتماع بعضها مع بعض كما في رهن بفتح الراء وسكون الهاء
بمعنى وضع عدل ليتوب مناب ما اخذ منك ورهن بضمتين في جمعه فالتغيير فيه
بزيادة حركة الهاء واما بنقصانه كذلك اي نقصان شيء من الاسم سواء كان
ذلك الشيء حرفا او حركة كما في عطشان وعطشى هكذا فيما رأينا من النسخ
والصواب عطاش بدل عطشى لان جمع عطشان هو عطاش واما عطشى فهو
فهو مؤنثه ويجمع ايضا على ذلك الجمع فالتغيير في عطاش بنقصان النون واسد
بفتحتين واسد بضم الهمزة وسكون السين في جمعه فالتغيير بنقصان حركة السين
واما بزيادة حروف ونقصان حرف آخر كما في ضاربة وضوارب في جمعها
فالتغيير بنقصان التاء وزيادة الالف معا واما الواو فهو مبدل من الف ضاربة
واما المجرد تغيير الحركات بتبديل بعض الحركات الى بعض اخر من غير زيادة شيء
من الحروف والحركة ولا نقصانه كما في خشب بفتحتين وخشب بضمتين في جمعه
فقد تغير الفتحتان الى الضمتين ليدل متعلق بتغيير الاسم اي يكون ذلك التغيير
لغرض ان يدل هو اي الاسم بسببه على ازيد من اثنين من افراد مدلوله
اي مدلول ذلك الاسم ومفهومه لان الاسم كرجل قبل الجمع يدل على واحد من افراد
مدلوله فاذا غير وجمع على رجال يدل على انه مع الواحد اكثر منه من تلك الافراد
كرجلين فصاعدا فبالتغيير والجمعية يحصل الدلالة على ازيد من اثنين من افراد
مدلول المفرد وفي قوله من افراد مدلوله اشارة الى ان الجمع يجب ان يكون باعتبار
مفهوم واحد كلي مشترك بين الافراد حقيقيا او مجازيا فجمع الالفاظ المشتركة
باعتبار المعاني المختلفة كزيدون وعيون بتأويل المسمى بزيد او بعين حتى يحصل
معنى مشترك وقد تقدم ذلك في التثنية وتلك الدلالة على القول الاصح وهو اقل الجمع
ثلثة ولا يطلق على الاثنين على سبيل الحقيقة وهو مذهب الحنفية فالجمع على هذا يدل على ازيد من اثنين

وعند البعض ومنهم صاحب المفصل اقل الجمع اثنان فيطلق على ما فوق الواحد مطلقا
على الحقيقة وهو مذهب الشافعية فعلى هذا يلزم ان يقال ليدل على ازيد من واحد من افراد
مدلوله اثنين او اكثر قال في المفصل ويجعل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متصلين كقولك
ما احسن رؤسهما وفي التنزيل فاقطعوا ايديهما وفي قراءة عبد الله ايمانهما وقد فيه
فقد صغت قلوبكما وقال ظهراهما مثل ظهور الترسين فقد استعمل هذا والاصل معا
ولم يقولوا في المنفصلين افراسهما ولا غلمانهما وقد جاء وضعا رحالهما انتهى
وقولنا ولو تقديرا قد علم فائدته في نظيره في الاشتقاق فلا حاجة الى الاعادة
وفائدته التي علمت هي ان يشمل التعريف الجمع الذي يتحد مع واحده في الصورة
فانه وان لم يكن فيه تغيير صريحا لكن فيه تغيير تقديرا كما في فلك بضم الفاء وسكون اللام
فانه يجيء مفردا وجمعا قال الله تعالى في الفلك المشحون فافرد وقال حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم فجمع وصورة اللفظ واحدة الا ان ضمة المفرد كضمة برد وفي الجمع ازيلت
هذه الضمة وحدثت ضمة الجمع كضمة أسد جمع اسد والجمع ينقسم باعتباره وهو اعتبار التغيير
في ذات مفرده وعدم التغيير فيه الى جمع التصحيح ويسمى جمع السلامة لبقاء هيئة
مفرده فيه وسلامتها عن التغيرات من حيث ذات المفرد والامور الداخلة فيه
وان تغيرت من جهة الحروف الخارجة الزائدة فان هيئة مسلم مع قطع النظر عن
مقارنة اللواحق وعدم مقارنتها باقية بعينها في مسلمون فلا ينافي بقاء الهيئة
في الجمع السالم اشتراط التغيير في مطلق الجمع لما عرفت ان المراد بالتغيير فيه التغيير في الجملة
وايضا المراد ببقاء الهيئة عدم تغييرها الذي يكون بحصول الجمعية فلا ينتقض بمثل مصطفون
فان تغيير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية في السلامة بمعنى جمع على اسلوب سلامة المفرد
او بالسالم على ان يكون المصدر بمعنى الفاعل ومن هذا علم وجه التسمية بجمع التصحيح بمعنى جمع
بالتصحيح او بالصحة وعلى هذا الوجه الاضافة في جمع التكسير الا في عدة مواضع غير تلك
اي الهيئة في تلك المواضع العوارض التي نؤخر ذكرها اي المواضع الى ذيل الكلام
تحرزا عن تشتت المرام اي تفرقه لانها لو ذكرت هنا لوقع فصل كثير بين قسمي
التصحيح والتكسير ومن تلك المواضع مثل مسلمات في جمع مسلمة بحذف التاء من المفرد
وستقف على ذلك مفصلا والى جمع التكسير سمي لذلك لفقد ذلك اي التكسر

اي لتكسر هيئة مفرده وتغييرها فيه من حيث الذات والامور الداخلة فيه لاجل
حصول الجمعية ثم الاول اي جمع السلامة ان يلحق باخر الاسم مدة الواو اي واو في حالة
الرفع او ياء في حالتي النصب والجر للدلالة على ما ذكر من كون افراد المدلول ازيد
من اثنين وجملة بعده صفة للواو والياء اي واو او ياء وقع بعده نون مفتوح
لما ذكر في التثنية بعينه من كونه عوضا عن الحركة فقط كما في المسلمين جمع المسلم
او عنها وعن التنوين معا كما في مسلمين جمع مسلم وانما فتح ليعادل خفة الفتحة
لثقل الواو والضمة او الياء والكسرة كما في قولنا جاء في الزيدون العالمون
في جمع زيد الاسم وعالم الصفة بالواو والنون ومررت بالزيدين الجالسين
في جمع زيد وجالس بالياء والنون في حالة الجر وهو يصلح مثالا لحالة النصب ايضا
هذا في الجمع المذكر السالم واشار الى جمع المؤنث السالم بقوله واما الف عطف على قوله
واما واو اي ان يلحق باخر الاسم الف بعده تاء كالهندات في جمع هند الاسم ومسلمات
في جمع مسلمة الصفة وانما اجتلب له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر وانما خص
الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين
قد يدل على كل واحد من المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والضاربة والاول
اي جمع السلامة بالواو او الياء والنون اعني جمع المذكر السالم مختص بصفة غير المؤنث
اي لا بد فيه ان يكون ما اريد جمعه صفة دالة على معنى زائد على الذات كعالم وجالس
فلا يجمع الاسماء كرجل وفرس بهذا الجمع وان يكون صفة لغير المؤنث فلا يجمع به صفات المؤنث
كعالمة وجالسة وانما قال صفة غير المؤنث ولم يقل صفة المذكر ليتناول بظاهره الجمع
الذي يجري على ما لا تذكير ولا تانيث فيه كالواجب تعالى كما في احسن الخالقين وقوله ممن يعلم
اي من ذوي العلم صفة لغير المؤنث او حال منه بمعنى لا بد ان يكون الموصوف ايضا
من ذوي العلم فلا يجمع مثل الناهق والصاهل وانما قال ممن يعلم دون ممن يعقل
كما هو المشهور ليتناول الجمع الجاري على الله تعالى كما سبق بناء على انه تعالى يطلق عليه
عاقل وللاشارة الى ذلك مثل بصفتين من المثال فقال كما ذكرنا من مثل عالمون
وجالسين في جمع ما هو مذكر عاقل وكما في قوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن
واحسن الخالقين من الجموع الجارية على الله تعالى وبالجملة اشترط في هذا الجمع الوصفية

والعلم وعدم التأنيث لأن هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والوصف الجاري
على العاقل الغير المؤنث أشرف من غيره فأعطي الأشرف للأشرف. ولما ورد عليه أنه
لو صح ما ذكرتم لما صح جمع زيد على زيدون لأنه ليس بصفة بل اسم وعلم فلذا جعلوا
ما يجمع بالواو والنون صنفين اسم واشترطوا فيه أن يكون علمًا مذكرًا يعقل كزيد
وصفة واشترطوا فيها التذكير والعقل بالشروط الآتية دفعه بقوله. والزيدون. مما
يجمع بالواو والنون من الأعلام المشتركة للذكور. وكذا الهندات. مما يجمع بالألف والتاء
من الأعلام المشتركة للإناث. بالحقيقة من الصفات. وإن كانا ظاهرًا من الأسماء
لأنهما مؤولان بالمسمين بزيد والمسميات بهند. بأن يؤول المفردان أعني زيدًا وهندًا
بالمسمى بزيد والمسماة باسم هند ولا شك أن هذا المعنى معنى وصفي لا اسمي فوجد
فيهما شرط الوصفية فلا إشكال. ولولا ذلك العلم أي لو لم يؤولا كذلك بل بقيا على معنييهما
العلمي لا يصح جمعهما إذ العلم. من حيث هو علم. من غير تأويل بأمر كلي. لا يصح جمعه
أصلا. لما عرفت من أن الجمعية مطلقا لا بد أن يكون باعتبار مدلول واحد كلي مشترك
بين أفراد كثيرة والعلم من حيث هو ليس كذلك فلا يصح جمعه أما إذا كان مفردًا فظ
وأما إن كان مشتركا فلأن له مدلولات مختلفة جزئية لا مدلول واحد كلي فلا بد من التأويل
بكلي كالمسمى بهذا الاسم. فما ذكره القوم أن ما يجمع بهذا الجمع صنفان علم وصفة.
مبني على الظاهر. والتحقيق أن ما يجري فيه ذلك الجمع لا بد أن يكون صفة. ثم لا يخفى
أن الحق بالذكر ههنا هو الزيدون وأما الهندات فذكرها استطرادي وكذا قال
وكذا الهندات. لكن شرط فيها. أي في تلك الصفة التي يجمعها بالواو والنون مطلقا
أي سواء زادت على أربعة أحرف أو لا. أن تكون مجردة عن تاء التأنيث. كراهة
اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء يلزم اللبس. لا يقال
قد استغني عن ذكر هذا الشرط بما ذكر من قوله صفة غير المؤنث لأن معناه أن لا يكون
صفة جارية على مؤنث حقيقي وهذا لا يستلزم العراء عن تاء التأنيث لجواز أن لا يكون
هذا التاء لمعنى التأنيث بل للمبالغة أو الوحدة أو نحو ذلك. وأن لا يكون أفعل فعلاء
أي ما يكون مذكره على صيغة أفعل ومؤنثه على صيغة فعلاء فرقا بينه وبين أفعل التفضيل
كالأفضلون ولم يعكس لأن معنى الصفة في أفعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة فجمعه

بجمعه بالواو والنون الذي هو أشرف الجموع أنسب وأن لا يكون فعلان فعلى أي ما يكون
مذكره على فعلان ومؤنثه على فعلى للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان وندمانة فإنه
يجمع على ندمانون ولم يعكس لأن فعلان فعلانة أصل في الفرق بين المذكر والمؤنث
لأن فيه بالتاء وعدمه. وأن لا يكون. يستوي فيه المذكر والمؤنث. لأنه لما لم يختص
بالمذكر ولا بالمؤنث لم يجعل له جمع جمعا مختصا بأحدهما بل المناسب أن يجمع جمعا
يستويان فيه إلا إذا زادت الصيغة على أربعة أحرف فإنها تجمع بالواو والنون
وإن استوى فيها التذكير والتأنيث. فلا يجمع بالواو والنون. وكذا بالياء والنون
نحو طلحة. اسم رجل مما فيه تاء التأنيث اللفظي. وعلامة. مما فيه تاء التأنيث للمبالغة
فلا يقال طلحون وعلامون بل طلحات وعلامات. ولا نحو أحمر. مما هو أفعل فعلاء
لأن مؤنثه حمراء فلا يقال أحمرون بل حمر. ولا نحو سكران. مما هو على فعلان فعلى
لأن مؤنثه سكرى فلا يقال سكرانون بل سكارى. ولا نحو جريح وصبور. مما فيه
التذكير والتأنيث على السوية يقال رجل جريح أو صبور وامرأة جريح أو صبور
إذ الفعول بمعنى المفعول والفعيل بمعنى الفاعل يستوي فيهما التذكير والتأنيث
فلا يقال جريحون وصبورون بل جرحى وصبر. وإنما استثني الزائد على الأربعة
مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. لأن نحو الصهصلق بمعنى الشديد. من الخماسي
يستوي فيه المذكر والمؤنث. يقال رجل صهصلق وامرأة صهصلق. ومع ذلك
يجمع بالواو والنون. فيقال رجال صهصلقون فلو لم يستثن لانتقض الضابطة به
وإنما جمع كذلك. لاستكراه جمع التكسير للخماسي كما ستعلمه وقلة جمع المذكر من ذوي
العلم بالألف والتاء. يعني لو لم يجمع نحو صهصلق بالواو والنون فإما أن يجمع
جمع التكسير وهو مستكره لكونه خماسيا كما ستعلم أو بالألف والتاء وهو قليل
لكونه مذكرا من ذوي العلم بخلاف ما إذا كان مؤنثا كمسلمات أو مذكرا ليس من ذوي
العلم كجبال راسيات كما تعرف فاضطر أن يجمع بالواو والنون فجمع بها وإن استوى
فيه التذكير والتأنيث هذا مذهب جمهور البصريين وقد خالف الكوفيون في الثاني
فأجازوا أن يجمع بالواو والنون. نحو الطلحون بسكون اللام. في جمع طلحة بحذف التاء
للتنافر بينه وبين صيغة جمع المذكر وإسكان العين إبقاء له على الأصل وأما توهم الالتباس فمدفوع

بان طلحى مجردا عن التاء غير مستعمل اسما لمن يعقل • واجاز ابن كيسان من البصريين
ذلك الجمع فيه اى فى ذى التاء • وفى افعل فعلاء وفعلان فعلى ايضا فاجاز الطلحون بفتح اللام
على خلاف ما عليه الكوفيون من السكون ولعل ذلك للتنبيه على ان جمع مثله بالواو والنون
خلاف الاصل اذ الظاهر ان يبقى السكون فى مثله على حاله • والاحمرون فى جمع احمر • والسكرانون
فى جمع سكران وذلك لحمل افعل فعلاء على افعل التفضيل وفعلان فعلى على فعلان فعلانة
لمشابهتهما لهما صورة فجمعا بالواو والنون كما جمع الاخيران كالافضلون والندمانون
وما ذكر من ان ما جمع بهذا الجمع هو صفات اولى العلم هو الاصل والحقيقة • وقد يجمع
بهذا الجمع صفات غير اولى العلم • او لو جمع دون غير لفظه اى ذوى العلم وصواحبه • تشبيها
لها بصفات اولى العلم اذا كان • ظرف يجمع • لها اى لصفات غير اولى العلم • زيادة اختصاص
وارتباط بهم اى بذوى العلم بان تكون معروفة مشهورة احوالا لهم كالركوع والسجود
والطلوع والكره ونحوها حتى يظهر تشبيه تلك الصفات بصفاتهم فلا يجوز ان يقال
الكواكب موجودون او متحيزون او نحو ذلك اذ ليس شئ من الوجود والتحيز زيادة
اختصاص بذوى العلم بل يوجدان فى غيرهم كثيرا • كما فى قوله تعالى رايتهم لى ساجدين
اى الكواكب يعنى ان الساجدين صفة جارية على الكواكب اعنى مرجع ضميرهم وهى
ليست من ذوى العلم فجمعه بالياء والنون انما هو بتشبيه سجودها بسجود ذوى العلم
الذى هو مشهور ومعروف واستعارة هيئة الجمعية الموضوعة لصفة سجودهم
لسجودها • وكما فى قوله تعالى • واتينا طائعين اى السماء والارض • يعنى ان طائعين
وهو من الطوع بمعنى الانقياد صفة جارية على السماء والارض اعنى ضمير المتكلم فى اتينا
وهما ليسا من ذوى العلم فجمعه بالياء والنون باعتبار تشبيه طوعهما بطوعهم كما مر
فمثل هذا الجمع وارد على القياس لكن بطريق التجوز فلذا لم يجعلوه من الشواذ
ولما فرغ من بيان ما جمع بالواو والياء والنون على القياس شرع فى بيان ما جمع بذلك
على الشذوذ وهو قسمان قسم هو شائع الوقوع وقسم هو نادر الوقوع فاشار الى الاول
بقوله • وقد شذ مع شيوعه • الضمير راجع الى ما بعده من الجمع لكونه فاعلا مقدما فى الرتبة
جمع ما اى اسم لم يات له تكسير اى جمع مكسر حال كون ذلك الاسم من المحذوف العجز المعوض عنه
تاء التانيث • اى الذى حذف عجزه واخره وعوض عن المحذوف تاء التانيث بالواو

بالواو • متعلق بالجمع • والنون • وانما شاع جمعه كذلك حتى ان صاحب اللباب
اخرجه عن الشذوذ وجعله قياسيا لان هذا الجمع لما كان اشرف الجموع جبر به نقصان
الاسم المحذوف العجز ثانيا وان لم تتحقق فيه شروط هذا الجمع كما سياتى فى بيان وجه الشذوذ
فى اخر الكلام مع انه مست الحاجة فيه الى هذا الجمع لعدم تكسيره • واما مع تغير اوله •
وسياتى وجهه • كسنون وقلون بكسر اولهما جمع سنة وقلة بفتح الاول فى الاول وضمه فى الثانى
فقد تغير اولهما فى الجمع واصل سنة سنو بفتحتين بدليل سنوات او سنه بالهاء
لقولهم سانهت الاجير مسانهة وسنهت النخلة اتت عليها السنون والقلة
عودان طويل وقصير يلعب بهما الصبيان فالمقلاء الذى يضرب به والقلة الصغيرة
التى تنصب والاصل قلو بفتح اللام ثم حذف منهما اللام وعوض عنه تاء التانيث
وجمعا بالواو والنون جبرا للنقصان ما ذكرنا من ان اصل سنة سنو وقلة قلو بدون التاء
وكذا فيما ياتى من نظائرهما هو الذى يقتضيه كلام المص وقالوا اصلهما سنوة وقلوة
بالواو والتاء معا فعلى هذا لا ينافى تعويض التاء عن اللام الا ان يجعل العوض لزوم
التاء لا نفسه • وقد يضم السين فى سنون وهو قليل • لثقل الضمة لا سيما فى الاول
او بدونه اى بدون تغير الاول بل ابقائه على ما كان عليه قبل الجمع كما هو الاصل • كظبون
وكرون فى جمع • ظبة بالظاء المعجمة المضموم وفتح الباء الموحدة • وهى طرف السيف والسهم
واصله ظبو • وكرة • معروف اصلها كرو بضم الاول وفتح الثانى فيهما • فانه اى الشان
لم يسمع فيهما فى ظبون وكرون الكسر بل هما بضم الاول دائما كما كان كذا قال
بعضهم لكن الجوهرى جوز فى كرين الضم والكسر • وفيما فاؤه • متعلق بما بعده من قوله
لم يجئ التغيير يعنى ان تغير الاول فى هذه الشواذ انما هو فيما لم يكن فاؤه مكسورا سواء
كان مفتوحا او مضموما كالامثلة المذكورة • وفيما فاؤه مكسور كرئة وهى موضع النفس
اصلها رئى • وعزة • بالعين المهملة والزاء المعجمة • وعضة • بالعين المهملة والضاد المعجمة
وهما الفرقة والقطعة من الشئ واصلهما عزى وعضو وقال بعضهم فى قوله تعالى
جعلوا القرآن عضين هو من عضوته اى فرقته لان المشركين فرقوا اقاويلهم فيه
فجعلوه كذبا وشعرا وسحرا فنقص الواو وقيل بل نقص الهاء والاصل عضهة لان العضه
فى لغة قريش السحر يقولون للساحر عاضه • لم يجئ التغيير فى اوله فيقال رئون وعزون

وعضون بكسر الفاء في الكل كما كان • وكان التغيير فيما غير كسنون وقلون • للدلالة
على ان هذه ليست جموعا على الحقيقة • وان كانت جموعا ظاهرا بل هي اسماء جموع موضوعة
لمعنى الجماعة ابتداء لانها لو كانت جموعا حقيقية لما تغير فيها حركة فاء مفرداتها كما لم تتغير
في سائر الجموع مثل زيدون ومسلمون بناء على انه يجب ان يحافظ في جمع السلامة على بنية
المفرد ما لم يوجد داع الى تغييرها ولا داعي ههنا • ولهذا • اي لاجل تلك الدلالة • غير العين
في عشرون • من فتحة الى كسرة لان عشرين ليس جمعا للعشرة حقيقة لانه لو كان جمعا لها
لصح اطلاقه على ثلثين مثلا لانه ثلثة مقادير العشرة وليس كذلك وايضا العشرون
واخواته تدل على اعداد معينة ولا تعين في الجموع فهو ليس بجمع حقيقة بل اسم عدد موضوع
بالواو والياء والنون كالجموع عشرين وحدات فغير فتحة العين من عشرة الى كسرة في عشرين
على ما هو خلاف الجمع ليدل على انه ليس بجمع لها حقيقة واشار الى القسم الثاني بقوله
وقد يجيء الجمع بالواو والنون على وجه الشذوذ في المحذوف الفاء ايضا • اي كما في المحذوف
العجز • كرقين ولدين • في جمع رقة وهي الدرهم المضروب ولدة وهي الترب بكسر التاء
وسكون الراء • اي الذي ولد مع شخص • اي الذي كان زمان ولادته زمان ولادة شخص
يقال هو تربه اي شريكه في السن والجمع اتراب كامثال • واصلهما ورقة وولدة •
بكسر الواو وسكون ما بعده فيهما من ورق يرق وولد يلد ففعل بهما ما فعل بعدة
وزنة وقد عرفته • وقد يجيء ذلك الجمع • ايضا • اي كما جاء فيما لم يات له جمع تكسير لا للقلة ان نقه
فيما له جمع تكسير كثبة • بضم الثاء بمعنى الجماعة اصلها ثبية كما عرفت فانه • اي الشان •
يقال في جمعه • ثبون بالضم والكسر • اي بضم الثاء كما هو الاصل وكسرها بالتغيير كما
عرفت في سنون • مع اثابي • اي مع انه يكسر على اثابي كما جاء كما مر في بحث النسبة
ويجيء ذلك الجمع على قلة في الاسماء التامة • اي التي لم يحذف منها شيء • كارضون •
بفتح الراء وسكونه في جمع ارض بسكون الراء في الارض وانما فتحت الراء في الجمع بالواو
والنون في مقام الالف والتاء كانه قيل ارضات او للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة حقيقة
واوزون وحرون في جمع اوز بكسر الهمزة وبالزاء المعجمة المشددة هو البط وحر بالمهملتين
مع فتح الاول اي الحاء وتشديد الثاني اي الراء هو ارض ذات حجارة سود جمع اسود
صفة حجارة • وحكى يونس احرون مفتوح الهمزة ومكسورها قيل قد جاء احرة في الواحد

في الواحد وقيل لم يجي ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياس
ووجه الجمع بالواو والنون في جميع هذه الامثلة ايضا جبر نقصان الاسم بالحذف
بشرف الجموع فكانه جعل الواو والنون عوضا عن المحذوف عن المحذوف
اما في نحو رقة وثبة فظ واما في ارض فلان اصله ارضة بدليل قولهم اريضة
كما في الاقليد واما جعله تاما فيمعنى انه لم يحذف من فائه وعينه ولامه شيء فان قلت
فهل بين نحو ثبون ونحو ارضون فرق حيث قال في الثاني ويجيء على قلة دون الاول
قلت نعم فان نحو ثبون قد كثر ولم يكثر نحو ارضون والسر في ذلك ان المحذوف
من نحو ثبون جوهر لام او فاء ومن نحو ارضون تاء التانيث وهي زائدة على نفس الكلمة
ومن المعلوم ان الاصلي اولى بالتعويض من الزائد اذ التعويض لظهور النقصان
في الكلمة والنقصان بذهاب جزء الكلمة احسن فان قلت فلم وقع التعويض
في اوزون وحرون قلت عن النقصان الواقع بالادغام لانه فيه جعل الحرفين
بمنزلة حرف واحد الا انهم جوزوا التقاء الساكنين في نحو دابة مع منعهم التقاءهما
في نحو لم يخاف ولا ذلك الا لجعلهم الساكن الثاني في نحو دابة كلا ساكن تنزيلا للمدغم
والمدغم فيه منزلة حرف واحد فظهر النقصان • وكذا اهلون في جمع اهل كما في قوله
ولي دونكم اهلون سيد عملس • وارقط زهلول وعرفاء جيئل • بجمع بالواو
والنون مع انه ليس بصفة وهو ظ ولا من ذوي العقل لانه جعل الذئب والارقط
والعرفاء بدلا من اهلون • وابينون • كما في قوله زعمت تماضر انني اذا امت
يسدد ابينوها الاصاغر خلتي • جمع مصغر ابن على خلاف القياس وهو ابين بجعل
همزة الوصل قطعا اذ القياس في تصغيره بني كما عرفت • وهذا اي كون ابينون
جمع مصغر ابن • كما ذكره الجوهري • وعند البصريين جمع ابين وهو مصغر ابنى مقدرا
على وزن افعل كاعمى وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو مصغر ابن مقدرا وهو
جمع ابن كادل في دلو وقال ابو عبيدة هو مصغر بنين على خلاف القياس
وعلى جميع الاقوال فيه شذوذ واحد غير الجمعية بالواو والنون اما على قول
الجوهري وابو عبيدة فظ واما على قول البصريين والكوفيين فلكونه جمع
لمصغر مكبره مقدر • ودهيدهون • كما في قوله قد شربت الا الدهيدهينا • قليصات وابيكرينا •

سيد بكسر السين وسكون الياء الذئب
عملس بفتحتين وتشديد اللام القوي على السير السريع ويطلق على الذئب
والرقطة سواد يشوبه نقط بياض والارقط النمر
تماضر بضم التاء وكسر الضاد اسم امرأة
فاعل زعمت والخلة بفتح الخاء المعجمة
وتشديد اللام الثلمة وبالفارسية رخنه
يقال للميت اللهم اسدد خلته
اي ثلمته التي ترك

جمع مصغر دياره جمع الدهداه بالهائين وهو الابل الصغيرة ومصغر دياره دهيده
وابيكرون كما في البيت السابق جمع مصغر ابكر على افعل بضم العين. جمع بكر بفتح البا
بمعنى الفصيل اى الفتى من الابل ومؤنثه بكرة ومصغر ابكر ابيكر هذا عند الكوفيين
وعند البصريين هو جمع مصغر ابكر بفتح العين مقدرا فعلى هذا فيه شذوذ اخر وذلك
اما في ابن فلحمله على ارض واما في البواقي فلجبر النقصان ايضا لان التصغير نقص الكلمة
وتغيير لا سيما اذا كان على خلاف القياس كما بين او تصغير المكسر كدهيده وابيكر
ووجه الشذوذ في جميع ذلك عدم الوصفية والعلمية معا. هكذا في جار اينا من النسخ
والصواب والعلم او العالمية ولعل ما جعله بفتحتين اى الكون علما مقابل الصفة كما في كلام
القوم فلا يصح هنا لما عرفت انه جعل العلم فيه رجا في الصفة ولانه يابى عنه ما يذكره
في عالمين كما تعرف واما القوم فلجعلهم العلم قسما براسه ثم لو اوجه الشذوذ انها
ليست بصفات ولا اعلام يعني ان وجه الشذوذ في جميع ما ذكر امران عدم كونها اوصافا
لما عرفت ان تلك الكلمات اسماء جامدة غير دالة على معنى زائد على الذات وعدم كون
مدلولاتها من ذوى العلم وهو ظاهر في غير البنوت واما فيه فمشكل الا ان يقال
ان الاطفال لنقصان عقلهم وعلمهم كانهم ليسوا من ذوى العلم وقد عرفت انه لا بد
في الجمع بالواو والنون من الوصفية والعلم فهي شاذة مع انه لم يوجد في اكثرها
من شروط الجمع العراء عن تاء التانيث فهذا وجه ثالث للشذوذ الا انه لما لم يجبر
في الجميع لم يتعرض له. وكذا في العالمين. جمع عالم بفتح اللام اى هو شاذ ووجه الشذوذ
فيه ايضا عدم الوصفية والعالمية معا. ان كان العالم اسما لكل جنس. اى اسما لمفهوم كلى
متحقق في كل جنس لما قالوا ان العالم ليس بلفظ مشترك بل موضوع للقدر المشترك
بين الاجناس. مما يعلم به الصانع تعالى وتقدس سواء كان عالما بالصانع كالملك
والانس والجن اولا كالسماء والارض والاشجار والاحجار وهذا كما قالوا
ان العالم اسم لما سوى الله من اجناس الموجودات مما يعلم به الصانع يقال
عالم الحيوان وعالم النبات وعالم الجواهر وعالم الاعراض فزيد ليس بعالم بل
من العالم فانه يطلق الا وصفية ولا عالمية في العالم اما الاول فظ واما الثاني فلان
اكثر افراد مدلوله ليس من ذوى العلم والمركب من ذوى العلم وغيرهم ليس من ذوى

من ذوى العلم بجمعه بالواو والياء والنون شاذ من وجهين كما سبق. وان كان
اسما لكل جنس يعلم الصانع كالملك والجن والانس. وهو بهذا المعنى اخص
منه بالمعنى الاول. فوجه الشذوذ ظاهر والا فليس مثل هذا من الشواذ
حقيقة بل من مجازات القياس فافهم عدم الوصفية. فقط اى لا عدم العالمية
لان العالم بهذا المعنى بجميع افراده من اولى العلم لكنه ليس بصفة ايضا. وعلى كل تقدير
اى سواء كان بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني. لما كان العالم والا على ذات. كجنس الانس
والملك والحيوان والنبات. ومعنى قائم به. لكونه ما يعلم به الصانع وكونه عالما بالصانع
شبه بالصفات. التي تدل على ذات باعتبار معنى قائم به كالكاتب والعارف
والفرق بينهما ان الذات في الصفات مبهمة والمعنى هو المعنى الاصلي وفي العالم
الذات متعينة ومقصودة اصلية والمعنى تبعي. جمع بالواو والنون. كما جمعت
الصفات بهما. على التقدير الثاني لا الاول بل اخر غير التشبيه كالتغليب لكون جميع
ما يدخل تحته من ذوى العلم وعلى الاول جمع كذلك لكن لا بمجرد التشبيه بل بعد
تغليب العقلاء على غيرهم لان بعض ما يدخل تحته ومن ذوى العلم كالاجناس الثلثة
وبعضها ليس منهم كالسماء والارض ونحوهما فلم يكن في مجموع افراده العالمية التي
هي شرط الجمع فاحتيج الى تغليب ذوى العلم والعقل فيها على غيرهم وجعل غيرهم داخلا
في جنسهم وموافقا لهم في الاسم حتى يصير المجموع من ذوى العلم ولو مجازا فيصح
اجراء الجمع المختص بالعقلاء عليها ونحو التفصيل بقوله ان كان الى اخره كان تعريض للشيخ الرضي
حيث جعل وجه الشذوذ في العالمين انتفاء الامرين مطلقا ولعله لكون اطلاق
العالم على المعنى الصفة غير مشهور. ولما فرغ عن بيان القسم الاول اعنى جمع السلامة
بالواو والنون شرع في بيان القسم الثاني فقال والالف والتاء لجمع في الاسم والصفة
في المذكر والمؤنث وفي ذوى العلم وغيره. فما يجرى فيه هذا القسم اعم مما يجرى فيه
القسم الاول من وجوه ثلثة لما عرفت ان في الاول اشترط الوصفية والتذكير اى عدم
التانيث والعالمية واعلم ان الاصل في هذا الجمع سواء كان في الاسم او في الصفة ان يكون
المؤنث حقيقيا بل من ذوى العلم كما ان الاصل في الجمع بالواو والنون ان يكونا المذكر
حقيقيا منهم لكن توسعوا فيه واجروه في غير المؤنث الحقيقي مما يجرى مجراه بضرب

من التأويل والتنزيل لأن كل من الاسم والصفة مواضع خاصة يجري به وقربها
لظهور التأويل فيها كما سنشير اليه دون غيرها لعدم ظهور ذلك فيه فلذا افصل الامر
فقال اما الاسم الذي يجري فيه الجمع بالالف والتاء فانواع احدها ما يكون فيه علامة
تأنيث لفظية سواء كانت تاء او الفا مقصورة او ممدودة وسواء كانت للتأنيث الحقيقي
او اللفظي كالغرفة قطعة من الماء تؤخذ باليد مما كان العلامة فيه تاء والبشرى
بمعنى البشارة مما كانت العلامة الفا مقصورة والسراء بمعنى السرور مما كانت
العلامة الفا ممدودة وجميعها من التأنيث اللفظي وكامرأة وناقة وزوجة فان جمعها بالالف
والتاء فيقال غرفات وبشريات وسراوات وامرات وناقات وزوجات
اما في المؤنث الحقيقي فظاهر واما في اللفظي فلمشابهته له لفظا ومنه اي من هذا النوع
الفرحات والانشراحات لانهما جمعا فرحة وانشراحة وهما اشتملا فيهما علامة تأنيث
ظاهرة اعني التاء وان لم يكن التأنيث بل بمعنى الوحدة ولهذا فصلهما عما سبق بقوله
ومنه لا جمع فرح وانشراح بدون التاء حتى لم يندرجا في ذلك لكن يشترط في ذي الالف
من الاسم اي في جمعه بالالف والتاء ان لا يسمى به ذو العلم فان سمي ذو العلم به
لا يجمع بهما بل يجمع بالواو والنون فان بشرى مثلا اذا جعل علما لمذكر يعقل يوجد فيه
شروط الجمع بالواو والنون اعني التذكير والعلم وهو ظاهر والوصفية بناء على ما عرفت
ان الاعلام عند الجمعية مؤولة بصفات كالمسمى بكذا وكذا سائر الشروط فيجمع على
بشريون لا على بشريات بخلاف ما فيه العلامة التاء كغرفة فانه وان سمي به مذكر
عاقل لا يجمع بالواو والنون لما عرفت ان من جملة شروط ذلك الجمع العراء عن تاء التأنيث
بل جمعه السالم يكون دائما بالالف والتاء الثاني من الانواع اسم جنس مذكر لا يعقل
المراد بالمذكر ما لا يكون فيه علامة التأنيث لا ظاهرة ولا مقدرة سواء كان مذكرا
حقيقيا له انثى او لا ولا يكون له جمع تكسير غير مستكره سواء لم يكن تكسيرا اصلا
كما في بعض الثلاثيات والرباعيات او كان له تكسير مستكره كما في بعض الخماسيات
لانه لكون معناه لا يعقل كان بمنزلة المؤنث الذي فيه نقصان مع انه احتيج الى جمعه
بالالف والتاء لعدم تكسير له او لكون تكسيره مستكرها كحمام بتشديد الميم موضع
من حممت الماء اسخنته وحم الماء صار حارا واما حمام بالتخفيف بمعنى نوع من الطيور

من الطيور يسكن في البيوت واحده حمامة فهو يكسر على حمائم كما سيجيء تدبر
هذا في الثلاثي الا انه مزيد فيه وسبحل بكسر السين وفتح الباء وسكون الحاء
الضخم من الضب والجمل وهذا من الرباعي وجحمرش وسفرجل وقد عرفت
معناهما وهما من الخماسي فان كلا من هذه الاربعة اسم جنس مذكر لا يعقل وليس
للاولين تكسير اصلا وتكسير الاخيرين على جحامر وسفارج مستكره لكونه بحذف
بعض الاصول فيجمع على حمامات وسبحلات وجحمرشات وسفرجلات
لان كل جمع يكون بمعنى الجماعة كان في حكم المؤنث مع انه مست الحاجة الى جمعه
بالالف والتاء لعدم تكسيره الثالث الجمع الذي لا تكسير له سواء كان جمعا للمذكر
او للمؤنث حال كون احدهما من العقلاء او غيرهم كرجال تكسير رجل في المذكر
وكعجائز تكسير عجوز في المؤنث وكلاهما من العقلاء وبيوت تكسير بيت من في غير
العقلاء يستعمل مذكرا ومؤنثا وليس لشيء من هذه التكسيرات تكسير اصلا كما تعرف
في اوزان التكسير فيقال في جموعها رجالات وعجائزات وبيوتات وبوانات
جمع بوان بكسر الباء وهو عمود الخيمة مع مجيء بون بالمد في تكسيره شاذ لعدم
شرط الجمع بالالف والتاء اعني ان لا يكون له تكسير غير مستكره فان بونا تكسير له
غير مستكره وهذا بخلاف الاكلب تكسير كلب فانه لا يقال فيه الاكلبات بجمعه بالالف
والتاء لمجيء تكسيره اي تكسير الاكلب على الاكالب على افاعل فلم يوجد فيه شرط الجمع
بالالف والتاء وهذه اي جموع الانواع الثلثة المذكورة من الاسم بالالف والتاء
هي القياسات يعني ان اي اسم كان من احد هذه الانواع يصح جمعه كذلك مطردا
واما الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة حال كونها مما ليس تأنيثها حقيقيا واعلم ان التأنيث
اما لفظي بان يكون في لفظ المؤنث علامة تأنيث ظاهرة واما معنوي بان يكون تأنيثه
بتاء مقدرة ايضا وهو اما حقيقي بان يكون بازاء المؤنث ذكر من الحيوان واما غير حقيقي
بان لا يكون كذلك بل استعمل استعمال المؤنث فالمؤنث بالتأنيث اللفظي سواء
كان حقيقيا كامرأة وناقة او غير حقيقي كغرفة قد عرفت في النوع الاول انه يطرد
جمعه بالالف والتاء وكذا المؤنث المعنوي الذي كان تأنيثه حقيقيا كهند وزينب
يجمع ذلك الجمع مطردا فيقال هندات وزينبات واما القسم الرابع اعني المؤنث المعنوي

الذي تأنيثه غير حقيقي وهو الذي يسمونه بالمؤنث السماعي كأرض ودار وسماء
ونحوها • ففي بعضها اي لا يجمع ذلك الجمع شيء منها قياسا بل في بعضها • جاء السمع بجمعها
بالالف والتاء كالسموات في جمع سماء • والشمالات في جمع شمال وهي بالكسر
مقابل اليمين • وبالفتح الريح الهابة من جانب يقابل الجنوب وخصصه الرضي بهذا
حيث فسر الشمالات بالرياح وكلاهما مؤنث سماعي • وفي بعضها لا اي لم يجئ السماع
بجمعها كذلك فلا يجمع اذ لا يجري فيه القياس • كالارض والشمس والعقرب • فانها
مؤنثات سماعية لم يسمع جمعها على شمسات وارضات وعقربات بل اذا جمعت جمع
بعضها بالواو والنون كارضون وبعضها بالتكسير كشموس وعقارب • ولعل هذا
اي عدم مجيء السمع بجمع هذه • الثلثة كذلك هو الاكثر لا الكلي اذ قد جاء سماعا على قلة
ارضات • وفي كلامه رد لابن الحاجب حيث جعل ذلك الجمع مطردا في كل اسم كان في الكافية
وان كان المفرد اسما جمع مطلقا وقد سبقه الرضي في هذا الرد حيث قال ان هذا الاطلاق
من ابن الحاجب ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما
من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع
كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة
واما الصفة • التي يجري فيها الجمع بالالف والتاء • فهي ايضا اي كالاسم • انواع ثلثة
والمراد بالصفة اعم من ان يكون صفة صريحة بان يكون اصل وضعها على الوصفية
او باعتبار الغالب بان يكون في الاصل علما ثم اول بمفهوم وصفي كما مرت اليه الاشارة
ويشير اليه في قوله • احدها • اي صفة يكون فيه علامة تأنيث ظاهرة • تاء او الفا
مقصورة او ممدودة • سواء كانت تلك الصفة في الاصل • اي في اصل الوضع
علما لمذكر يعقل • ثم اول حين الجمع بمفهوم وصفي كالمسمى باسم كذا كحمزة فانه
علم لرجل او لمؤنث كذلك اي عاقلة كعزة • بفتح العين وتشديد الزاي فيما كانت
العلامة تاء • وسلمى • فيما كانت الالف مقصورة • وزهراء • فيما كانت الالف ممدودة
وكلها اسماء النساء او علما لغيرهما اي لغير المذكر والمؤنث العاقلين • كحزوى
بضم الحاء المهمل وسكون الزاء المعجم ودهنا بفتح الدال المهمل والنون وسكون الهاء
بينهما • اسماء موضعين • فيقال في جموعها حمرات • وعزات • وسلميات • وزهراوات

وزهراوات • وحزويات • ودهناوات • بمعنى المسميين بحمرة والمسماة
بعزة ونحو ذلك • او كانت في الاصل • صفة لذلك • اي لمذكر عاقل او لمؤنث كذلك
او لغيرهما كما كانت صفة حين الجمعية • كعلامة • صفة لمذكر عاقل فان التاء فيه
للمبالغة • وعالمة • لمؤنث عاقل • وواسعة • صفة لمؤنث غير عاقل كالدار وثلثتها
فيما كانت العلامة تاء • وحبلى • فيما كانت الفا • لكن اذا كانت صفة في الاصل
يشترط • في جمعها بالالف والتاء • ان لا يكون • الصفة • فعلى فعلان • اي على صيغة فعلى
التي مذكرها فعلان كسكرى وسكران • ولا فعلاء افعل • اي على صيغة فعلاء التي
مذكرها افعل كحمراء واحمر فانه لا يجمع فيهما بالالف والتاء وذلك لان مذكرهما لما لم يجمع
جمع السلامة بالواو والنون كما عرفت لم يجمعا هما جمع السلامة بالالف والتاء
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل واذا كان الامر كذلك • فلا يجمع بالالف والتاء
نحو حائض وطامث فيهما بمعنى • ما كان في الاصل صفة لمؤنث تعقل ولا علامة
فيه ومعناهما من ثبت لها الحيض في الجملة بان يكون بالغة واما الحائضة والطامثة
بالتاء فيهما بمعنى من حدث لها الحيض في الحال او المستقبل وذلك لانه لما جمعت
حائضة وطامثة بالالف والتاء كحائضات وطامثات لم يجمع الحائض والطامث
كذلك لئلا يقع الالتباس ولم يعكس لان ما يظهر فيه علامة التأنيث اولى بالجمع
ولا نحو جريح ولا صبور صفتي امرأة • على ان يكون الجريح بمعنى المجروحة والصبور
بمعنى الصابرة لما عرفت ان في فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل يستوي
التذكير والتأنيث اي لا يجمع بالالف والتاء الصفة التي لم يظهر فيها علامة تأنيث
واستوت مع مذكرها في الصيغة فلا يقال جريحات وصبورات لما عرفت انها
اذا كانت صفة لمذكر لا تجمع بالواو والنون فلو جمعت صفة لمؤنث يلزم مزية الفرع
على الاصل • ولا سكرى • لكونه فعلى فعلان • ولا حمراء • لكونه فعلاء افعل فلا يقال سكريات
ولا حمراوات لما مر ان مذكرهما لم يجمع بالواو والنون فلم يجمع هما بالالف والتاء
كيلا يلزم مزية الفرع على الاصل • خلافا لابن كيسان في الاخيرين • اعني فعلى فعلان
وفعلاء افعل فانه يجمعهما بالالف والتاء كما يجمع مذكرهما بالواو والنون فيقول
سكريات وحمراوات • كما يقول سكرانون واحمرون كما عرفت

وقد يعرض للصفة معنى الاسمية بسبب غلبة استعمالها في الموصوف بحيث صارت
بحيث لم يلاحظ فيها معنى الوصفية فيجمع بالالف والتاء كما يجمع الاسم كما تقدم وان لم
يوجد الشرط الذي ذكر ههنا ولكن لابد من ان يتحقق فيه الشرط الذي مر في الاسم
بان يكون من احد الانواع المذكورة هناك كما في قوله عليه السلام ليس في الخضروات صدقة
اي زكوة فان المراد منها اي من الخضروات البقول جمع بقل لا كل ما له خضرة
يعني جمع خضراء بالالف والتاء على خضراوات مع انه صفة في الاصل من فعلاء افعل
لكونه مونث اخضر كحمراء واحمر فانتفى شرط ذلك الجمع لانه خرج من الوصفية
بغلبة الاسمية في البقول بحيث اذا ذكر فهم منه البقول لا معنى الوصفية اعني ما له
الخضرة فصار داخلا في عداد الاسماء وقد عرفت ان الشرط المذكور اعني ان لا يكون
فعلاء افعل انما هو في الصفة دون الاسم وقوله فتذكر اشارة الى تحقق شرط الاسم فيه
لانه من النوع الاول من الانواع الثلثة اعني ما يكون فيه علامة تانيث ظاهرة كما مر آ
الثاني صفات الذكور من غير ذوي العلم سواء كانت ذكورا حقيقية بان يكون
بازائها اناث من الحيوان كالصافن ونحوه قوله من ذكور الخيل حال من خبر المبتدا
اعني ما يصف قدميه الخيل اسم جماعة الافراس يطلق على الذكور والاناث
وصف الفرس قدميه وضعهما مستويتين من غير تقديم ولا تاخير وفي القاموس
صفن الفرس يصفن صفونا اقام على ثلث قوائم وطرف حافر الرابعة وصفن
الرجل صف قدميه انتهى فافهم والسبحل والسبطر بكسر الاول وفتح الثاني وسكون الثالث
في كليهما حال كونهما صفتي الجمل جاريتين عليه يقال جمل سبحل اي ضخم وغليظ
وسبطرا اي قريبا الى وجه الارض طويل وقيدهما بقوله صفتي الجمل لان سبحل
يستعمل صفة لجنس الجمل فلا يكون مما نحن فيه بل من انواع الاسم وبهذا الاعتبار
ذكره هناك واما ذكره هنا فباعتبار كونه صفة جارية على الجمل وانه قد يكون صفة
للانثى كجارية سبحل فلا يكون من هذا النوع بل من النوع السابق من انواع الصفة
فتدبر وهذه الثلثة صفات للذكور الحقيقية او لا يكون ذكورا حقيقية كما في الايام
جمع يوم الخاليات والبلدان جمع بلد النائيات اي البعيدات واليوم والبلد مذكران
غير حقيقيين والخالي والنائي صفتان لهما فيقال افراس صافنات وجمال سبحلات

سبحلات او سبطرات كما قيل ايام خاليات وبلدان نائيات الثالث
الصفة الزائدة حروفها من الاربعة كالصهصلق فانه يقال فيه صهصلقات
كما يقال صهصلقون لانه لزيادة حروفه على الاربعة استكره تكسيره فاحتيج
الى جمع السالم فلما استوى التذكير والتانيث فيه جمع بالواو والنون وبالالف والتاء
واعلم ان ههنا نوعين اخرين يطرد جمعهما بذلك الجمع احدهما الصفة التي
كانت علما في الاصل لمونث حقيقي ولا يكون فيه علامة تانيث ظاهرة كهند وزينب
فانه يجمع بالالف والتاء بلا مرية كما يقال هندات وزينبات بل هذا النوع شايع الاستعمال
والآخر ما يكون علما لغير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس
وذي القعدة فانه اطرد جمعه بالالف والتاء وان لم يكن مونثا كذا قال الرضي
ولعله لم يتعرض لهما لظهور الاول واكتفاء بما تفهم منه من تمثيل جمع المونث
بهندات وبيان معنى الوصفية فيه وكون الثاني قليل الاستعمال ولما فرغ عن بيان
جمع السلامة بكلا قسميه شرع في بيان التغييرات العارضة بسببه فقال ولعلك
اي اظن بك تشتوق الان الى العود الى ما وعدناك من بيان التغييرات
العارضة للاسم بسبب هذا الجمع اي الجمع السالم مذكرا او مونثا حيث قال في تقسيم مطلق الجمع
الى الصحيح والمكسر لبقاء هيئة مفرده فيه الا في عدة مواضع غيرتها العوارض
نوضحها في ذيل الكلام فاصغ امر من الاصغاء اي الاستماع اصله اصغي حذف
الياء اكتفاء بالكسرة منها ما ذكرنا من تغيير اواخر الاسماء المحذوفة الاعجاز عند
جمعها بالواو والنون كما في سنون وقلون ونحوهما كما عرفت ومنها حذف تاء
التانيث ان كان اي وجد في الاسم المراد به ما يقابل الفعل والحرف لا ما يقابل الصفة
اذا جمع الاسم جمع السلامة سواء كان بالالف والتاء او بالواو والنون كما في مسلمات
جمع مسلمة وثبون جمع ثبة بحذف تائهما عند الجمع تحرزا عن اجتماع علامتي التانيث
وهما تاء المفرد وتاء الجمع باعيانهما واشخاصهما وصورهما من غير تغيير في شيء
منهما في هذا الجمع بالالف والتاء او علامتي التانيث والتذكير وهما تاء المفرد
ونون الجمع في هذا انه جمع بالواو والنون ولا شك ان اجتماع العلامتين المتضادتين
في اسم واحد مستثقل مستكره وكذا اجتماع المتماثلتين الا ترى انهم حذفوا

التاء مع المذكر في نحو قولهم رجل بصري في النسبة الى البصرة والاصل بصرتي
لئلا يلزمهم ان يقولوا في المؤنث امرأة بصرتية بالجمع بين علامتي تأنيث فلما حذفوا
هنا مع تحقق الجمع كان احق واحرى فان قلت لم حذفت التاء الاولى دون الثانية
قلت انما كان حذف الاولى اولى لانها للتأنيث فقط والثانية للتأنيث والجمع
فابقاء ما فيه زيادة معنى اولى فان قلت ما تقول في نحو سلميات وصحراوات حيث جمع
فيهما بين العلامتين لان الياء في سلميات مقلوبة عن الف التأنيث والواو في صحراوات
مقلوبة عن همزة مقلوبة عن الف التأنيث اجاب بقوله بخلاف نحو سلميات وصحراوات
فان الفي سلمى وصحراء ما بقيتا باعيانهما بل تقلب الاول ياء والثاني واوا فلم يلزم
فيهما اجتماع علامتين باعيانهما حتى حذف احديهما وايضا انما يحذف فيهما احدى
العلامتين لاختلافهما حيث كان احديهما الفا والاخرى تاء بخلاف نحو مسلمات فان العلامتين
فيه متوافقتان ومن المعلوم ان لاجتماع المتماثلين جليا للثقل الذي يستكرهه الطباع
السليمة الا ترى انهم وضعوا باب الادغام لازاحة هذا المستكره عندهم وايضا ان الكلمة
مبنية على هذه الهيئة فلم يكن الالف في سلمى منتزعة طارية على الكلمة بخلاف التاء
في نحو مسلمة فانها طارية على مسلم فلا يلزم من حذف تاء نحو مسلمة ركوب الشطط
لكونها قلقة في الثبوت وانما يلزم ذلك من حذف ما هو من نفس الكلمة كالف سلمى
وهمزة نحو صحراء وايضا اي كما حذفوا التاء للتحرز المذكور حذفوه تحرزا عن وقوع
علامة التأنيث اعني التاء بعينها فيما هو كوسط كلمة بناء على ان علامة الجمع كالجزء
من الكلمة وانما تحرزوا عن ذلك لان محل تاء التأنيث كحركة الاعراب انما هو الاخر
واما في نحو سلميات فلا يلزم توسط علامة التأنيث بعينها لعدم بقائها بعينها كما عرفت
وانما لم يحذف علامة التأنيث في التثنية كمسلمتان مع لزوم هذا اي وقوع علامة
التأنيث فيما هو كالوسط لكون علامة التأنيث كالجزء لان الحذف هناك
اي حذف العلامة في التثنية يؤدي الى الالتباس تثنية المؤنث بتثنية المذكر لان تثنية
مسلم مثلا مسلمان فلو فرض تثنية مسلمة ايضا مسلمان بدون التاء لا يفرق بينهما بخلافه
اي الحذف هنا اي في الجمع لان للمذكر جمعا آخر غير جمع المؤنث كمسلمين في مسلم
فلو حذف التاء من مسلمة في جمعها لما وقع الالتباس واما المثنى فلكونه واحدا

واحدا في المذكر والمؤنث فعلى ذلك التقدير يلزم فيه الالتباس ومنها رد محذوف
بعضها اي بعض الاسماء المحذوفة الاعجاز اذا جمع بالالف والتاء وقيده بذلك
لانها اذا جمعت بالواو والنون لا يرد المحذوف مثل سنون كما عرفت كما في سنوات
جمع سنة وعضوات جمع عضة بكسر العين وهي كل شجر عظيم له شوك اصلها
سنوة وعضوة فرد واوهما المحذوف في سنوات وعضوات ما ذكر ان اصل
عضة عضوة مذهب البعض بدليل جمعها على عضوات وقيل المحذوف الهاء واصلها
عضه بالهاء على وزن عنب بدليل جمعها ايضا على عضاه وهذا الاختلاف كالاختلاف
في عضة بمعنى الفرقة كما سبق قال ابو مهدية هذا طريق يأزم المآزما وعضوات
تمشق اللهازما يأزم اي يشتد والمآزم على وزن مساجد المضايق على ان يكون
جمع مأزم بمعنى المضيق وهو فاعل يأزم والالف للاشباع والجملة صفة طريق بتقدير
العائد اي فيه وتمشق اي تضرب واللهازم ما بكسر الاول والثالث المعجم
اي بكسر اللام والزاء المعجمة العظمان الناتئان تحت الاذنين واحدها لهزمة
والجمع لهازم وقوله وعضوات معطوف على المآزم واللهازم فاعل تمشق والجملة
صفة عضوات وهو معطوف على المآزم يصف انه طريق لا ينبغي ان يسلك فيه
اذ يشتد فيه المضايق والاشجار ذوات الشوك تضرب لهازم من يسلكه
وكما في ضعوات بالفتح اي بفتح الضاد جمع ضعة بمعنى الشجر مطلقا اصلها ضعوة
فرد الواو المحذوف في جمعها قال جرير متخذا في ضعوات اي في الاشجار تولجا
اي ماوى ومكانا وهذا اي رد المحذوف من الاسماء المحذوفة الاعجاز عند الجمع بالالف
والتاء غير مطرد ولا جار في كل من تلك الاسماء لعدم مجيء الرد في جمع ثبة وقلة
حيث يقال فيهما ثبات وقلات لا ثبيات وقلوات برد المحذوف لا اليائي الاول
والواوي الثاني بل هو مختص ببعضها كالسنة والعضة ومنها ان المؤنث الذي
هو على ثلثة احرف ثانيها ساكن من غير المضاعف صفة المؤنث او حال منه
وغير معتل العين وهو اي الحال ان ذلك المؤنث اسم غير صفة سواء كان التاء
فيه ظاهرا ولا اذا كان مفتوح الفاء ففي هذا اربعة شروط ان لا يكون مضاعفا
ولا معتل العين وان يكون اسما غير صفة ومفتوح الفاء فاذا وجدت هذه الشروط

جمعا بفتح عينه عند الجمع بالالف والتاء حتما اما تحريك العين فللفرق بين الاسم
والصفة اذ يجب في الصفة ابقاؤه على السكون كما ستعرف ولم يعكس لان الصفة
لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل في الدلالة على الحدث بالسكون اولى
واما الفتح فللتخفيف واتباع الفاء فيقال في تمرة في الصحيح ووفرة بمعنى الكثرة
في المعتل الفاء ودعوة في المعتل اللام الواوي ورمية في المعتل اللام اليائي وكل ذلك
مما كان التاء فيه ظاهرا وارض مما كان التاء فيه مقدرا تمرات ووفرات ودعوات
ورميات وارضات بفتح العين الساكن في الجمع مع حذف التاء في بعضها لا يقال
لا يجمع مثل الارض مما لا يسمع جمعه بالالف والتاء كما ذكره ولا يقاس فيه لانا نقول
هذا عند البعض واما المص رح فقد اشار الى ان عدم جمعه كذلك اكثري لا كلي
على ان التمثيل يكفيه الفرض ومعتل اللام في المفتوح الفاء كصحيحه اي كصحيح اللام
في ان يفتح عينه حتما عند الجمع بالالف والتاء قال قيس المجنون تالله يا ظبيات
القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر ظبيات بفتحتين جمع ظبية الساكن العين
والمعتل اللام فابدل سكونه في الجمع فتحة والقاع المستوي من الارض وقلن جمع قولي
امر المخاطبة وليلى اسم محبوبة الشاعر كانه اشتبه عليه كون ليلاه من الظبيات
اما لو حسنها او لحسن عينها فنادى بهن وطلب منهن الجواب توجها وتضجرا
اقول قد علم هذا الحكم اي حكم المعتل اللام المفتوح الفاء من القاعدة المذكورة
فلا فائدة في ذكره ثانيا اللهم الا ان يقال لم يذكر حكمه في الكتب المعتبرة كالمفصل وان فيه
بل جعل مسكوتا عنه فصرح به المص تنصيصا عليه وازاحة للتوهم وقد يجيء
عطف على يفتح اسكان العين في ذلك المعتل في ضرورة الشعر كما في قوله
فتستريح النفس من زفراتها بسكون الفاء في جمع زفرة واذا انتفى شيء من الشروط
انتفى ذلك الحكم واذا كان ذلك المؤنث مضموم الفاء فهذا وكذا قوله وان كان
مكسور الفاء ناظرا الى انتفاء الشرط الرابع ولامه غير ياء سواء كان صحيحا او واوا
يجوز في عينه الابقاء على السكون كما هو الاصل والفتح لخفته واتباع الفاء
يجوز ان يكون الاتباع من الافعال فيكون اضافته الى الفاء اضافة المصدر الى مفعوله الثاني
والمعنى جعل العين تابعا للفاء في حركته التي هي الضمة وان يكون من الافتعال فالاضافة

فالاضافة الى المفعول والمعنى اتباع العين للفاء في ذلك اي يجوز تحريك عينه للفرق
المذكور اما بالفتح للخفة او بالضمة لا لاتباع الفاء للمناسبة اي لاجل المناسبة بين الفاء والعين
فيقال في غرفة في صحيح اللام وخطوة فيما لامه واو وهي ما بين القدمين غرفات
وخطوات بسكون الراء والطاء كما كانا في المفرد وغرفات وخطوات بفتحهما
اي بفتح الراء والطاء وضمهما كالغين والخاء وان كان لامه ياء كما في كلية واحد كليتين
وهما لحمتان في الباطن حمراوان متقاربتان لازقتان بعظم الصلب بين الخاصرتين
لم يجز الاتباع لثقل الياء بعد الضمة بل الوجه فيه هو الابقاء على السكون والفتح فيقال
كليات بسكون اللام وفتحه وان كان مكسور الفاء ولامه صحيح يجوز في عينه الوجوه الثلثة
من الابقاء على السكون والفتح واتباع الفاء في الكسرة فيقال في كسرة هي كقطعة
لفظا ومعنى كسرات بسكون السين وفتحه وكسره وان كان لامه واوا كما في رشوة
فالاولان اي السكون والفتح متعينان لا غير اي لا يجوز الكسر اتفاقا لئلا يلزم واو متحركة
قبلها كسرة في اخر الاسم وهو مرفوض ومنع الاندلسي الثاني اي الفتح ايضا
اي كما منع الكسر ولعله نظر الى ان الواو متحركة فلو فتح ما قبله لانقلب الفا والجواب
ان ههنا مانعا من الاعلال وهو سكون ما بعده كما في عصوان الا ترى انهم كيف
جوزوا الفتح في مثل خطوات وان كان لامه ياء كما في لحية فالسيرافي جوز
الوجوه الثلثة كما في الصحيح اللام فيقول لحيات بسكون الحاء كما هو الاصل
ولحيات بفتح الحاء للفرق المذكور وكسره باتباع الفاء لان حكم الياء المفتوحة
المكسور ما قبلها حكم الحرف الصحيح وسيبويه منع الثالث اي الاتباع لاستثقال الياء
بعد الكسرتين وعلى كل حال اي سواء جاز الاتباع في مثل لحية او لم يجز ليس الاتباع
في هذا اي المكسور الفاء مثله اي مثل الاتباع في المضموم الفاء حيث وقع الاتفاق
على جواز الاتباع في المضموم الفاء في اكثر المواضع اعني فيما كان اللام غير ياء سواء
كان حرفا صحيحا او واوا دون الاتباع في المكسور الفاء لان الاتفاق على جوازه
فيه انما هو في صورة واحدة وهو كون اللام صحيحا بخلاف ما اذا كان اللام واوا
فانه ح ممتنع اتفاقا وبخلاف ما اذا كان ياء فان جوازه ح مختلف فيه مع ان الكسرة
ليست في ثقل الضمة بل اهون منها في الثقل ومقتضى هذا ان يكون امر الاتباع بالعكس

مع انه لم يكن كذلك لان نحو عنق مما كان صحيحا ثلاثيا مضموم الفاء والعين في اللغة
اكثر من نحو ابل مكسور الفاء والعين فحمل الاتباع على الاكثر فلذا كثر في المضموم الفاء
دون مكسوره فان كان المؤنث الذي على ثلثة احرف ثانيها ساكن اسما مضاعفا
سواء كان صحيحا او معتل الفاء او العين او اللام وسواء كان مفتوح الفاء او مضمومه
او مكسوره وهذا ناظر الى انتفاء الشرط الاول كمدة في الصحيح وودة في المعتل الفاء
وهي الوتدة واحد الوتد وكوة بمعنى ثقب البيت في المعتل اللام الواوي ولية
واحد اللي وهو فتل الحبل يقال لويت الحبل اي فتلته في المعتل اللام اليائي وجميعها
في المفتوح الفاء وغدة بضم العين المعجم وهي طاعون البعير وهو شيء مدور
في اللحم من فضلاته معروف وقدة بكسر القاف وهي الطريقة او كان ذلك المؤنث
معتل العين سواء كان واويا او يائيا مفتوح الفاء او مضمومه او مكسوره وهذا ناظر
الى انتفاء الشرط الثاني كروضة في الواوي وبيضة في اليائي وكلاهما مفتوح الفاء
وخوصة بضم الخاء المعجم وهي ورقة النخل وحيضة بكسر الحاء المهمل وهي الخرقة
اي القطعة من الثوب التي تستثفر بها المرأة اي تجعلها بين فخذيها عند الحيض
او كان ذلك المؤنث صفة مفتوحة الفاء او مضمومة او مكسورة وهذا ناظر الى
انتفاء الشرط الثالث كصعبة في المفتوح وحلوة في المضموم وعلجة في المكسور
وهي كفار العجم فلا يغاد اي فيجب ابقاء العين على السكون عند الجمع في الجميع اي في جميع
صور الثلث كيف كان الفاء واللام اي سواء كانا صحيحين او حرفي علة وسواء
كان الفاء مفتوحا او مضموما او مكسورا اما في المضاعف فلانه لو حرك العين منه
فان لم يدغم لزم العود الى المهروب عنه اولا اعني ثقل تكرر المتجانسين وان ادغم
يكون السعي في التحريك ضايعا واما في المعتل العين فلانه لو حرك فان انقلب الفا
لزم زيادة التغيير وان لم تقلب لزم الاستثقال لضعف حرف العلة عن الحركة
واما في الصفة فلانه لو فتح لزم الالتباس بالاسم ولو ضم او كسر لزم الاستثقال
مع ان المطلوب في الصفة الخفة كما مر خلافا لهذيل في المعتل العين فانهم يجوزون
فيه الفتح ولم يعتدوا بالحركة على حرف العلة لعروضها كما قال الشاعر اخو بيضات
بفتحتين جمع بيضة بسكون الياء وقوله اخو خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الظليم

يعني الظليم ملازم بيضات وقوله رايح وما بعده خبر بعد خبر متاوب رفيق
بمسح المنكبين اي في مسحها والمنكب مجتمع راس الكتف والعضد وتثنيته منكبان
سبوح الرايح الذاهب اخر النهار من راح يروح والمتاوب الجائي اول الليل
من الاوب بمعنى الرجوع والرفيق ضد العنيف من الرفق بالكسر اللينة والسبوح
المتصرف في امر المعاش يصف الشاعر بشعره ظليما اي ذكر نعام اي المذكر من جنس النعام
وهو طائر الابل واحده نعامة بالتاء له بيضات بان يروح اي يذهب آخر النهار
طلبا لقوته القوت هو غذاء يقوم به البدن ويرجع الى بيضاته ويحافظ عليها
حال كونه ماسحا لها بمنكبيه برفق ولينة لا بعنف وشدة لئلا ينكسر البيضات
مدبر الامور معاشه حيث يذهب لتحصيل القوت ويرجع للمحافظة على بيضاته
ولما ورد انه قد جاء فتح العين في لجبات وربعات جمع لجبة وربعة بسكون العين فيهما
وهما صفتان فانتقض قولك انه يجب في الصفة ابقاء العين على السكون اجاب بقوله
وانما جاء فتح العين في لجبات وربعات وهو الجمع في الاول والباقي الثاني جمعي لجبة
بفتح اللام وسكون الجيم وهي الشاة التي اتت عليها بعد نتاجها اي ولادتها ووضع
ما في بطنها اربعة اشهر فجف اي يبس وانقطع لبنها وربعة وهي بفتح الراء وسكون الباء
معتدلة لا طويلة ولا قصيرة يقال امرأة ربعة اي معتدلة القامة اما لان متعلق بجاء
فتح العين لغة فيهما اي في لجبة وربعة كالسكون حتى ان الرضي قال ان الفتح في لجبة
اكثر من السكون فورد الجمع اعني لجبات وربعات بالفتح على احدى اللغتين في مفرديهما
بل على الاشهر في لجبة على ما قال الرضي وهي الفتح لا على اللغة الاخرى اعني السكون حتى يرد النقض
بذلك واما لانهما اي لجبة وربعة كانتا في الاصل اسمين لذات الشاة والشخص الموصوفين
بالصفات المذكورة والصفات خارجة عن مفهومهما لازمة لهما وصف بهما باعتبار لازميهما
اعني الوصفين المذكورين كما يوصف بسبع وكلب من الاسماء باعتبار لازمهما المشهور
اعني الجراءة للاول والشريرة للثاني في قولهم رجل سبع اي جري وامرأة كلبة اي شريرة
كما يوصف بالحاتم في رجل حاتم اي سخي فكما ان تلك الكلمات في الاصل اسماء دالة على الذوات
فقط ثم جعلت اوصافا باعتبار لوازم معانيها فكذا يجوز ان يكون لجبة وربعة كذلك
فيعتبر اسميتهما الاصلية وفتح عينهما في الجمع كما فتح في مثل تمرات واما لانهما لما لزمتهما التاء

حتى لا ينفك عنهما وان كان الموصوف مذكرا كما يقال رجل ربعة صار كانهما اسمان في الحال
بحفنة وقصعة للاناث المخصوص لا صفتان اذ لو بقي الوصفية لقيل في المذكر رجل ربع وفي المؤنث
امرأة ربعة بالتاء وعدمه لوجوب المطابقة ح بخلاف ما اذا صار اسمين اذ لا يجب المطابقة ح
كما هو مسطور في كتب النحو فاعتبرت اسميتهما التنزيلية ففتح عينهما في الجمع كما فتح في الاسم
فعلى هذين الجوابين اندفع النقض ايضا لعدم كون مفردهما صفة فان قلت سميتم هذا القسم
اي القسم الاول من قسمي الجمع المطلق جمع التصحيح لسلامة المفرد وعدم تغير بنيته فيه
كما ذكر في صدر البحث فما بال هذه التغييرات فيما ذكر من الجموع بعضها بالواو والنون كما في سنين
وبعضها بالالف والتاء كما في عضوات وثمرات ونحوها حيث تغير فيها هيئات المفردات
اما بالحرف او بالحركة والسكون والسؤال اما استفسار محض واعتراض بانه لا يصح هذه التغييرات
على ان الاستفهام للانكار فان نفي بال التغييرات اي حالها يستلزم القول بعدم صحتها قلت
تحقق هذا الجمع لا يقتضي هذه التغييرات يعني ان المراد ببقاء هيئة المفرد في هذا الجمع ان هذا الجمع
لا يقتضي تغير الهيئة ولا يحتاج اليه بل لا يمكن بدونه لانه لا يقع فيه التغيير اصلا والتغييرات
المذكورة ليست لانها يقتضيها الجمع لامكانه مع عدمها اذ لا شك انه يمكن ان يقال في عضة
عضات من غير رد المحذوف وفي مسلمة مسلمات من غير حذف التاء وفي صعبة صعبات
بفتح العين وهذا وانما هي اي هذه التغييرات لعوارض اخر كما بين في اثناء الكلام فهي لا تنافي
كون الجموع المذكورة من جمع السلامة والتصحيح بخلاف هيئات الجموع المكسرة فانها لا تتصور
بدون تغير لهيئة الاسم وان كان ذلك التغير في الحركات والسكنات صريحا كما في رجال
وافراس وخشب ودهن او تقديرا كما في فلك كما ذكر اجمالا وتطلع عليه تفصيلا
فمعنى تغير الهيئة في جمع التكسير ان ذلك الجمع يقتضيه ويحتاج اليه مع قطع النظر عن العوارض
فلا يلزم دخول الجموع المذكورة في جمع التكسير ولما فرغ عن بيان القسم الاول اعني جمع السلامة
بقسميه شرع في بيان القسم الثاني فقال الثاني وهو جمع التكسير يكون للثلاثي والرباعي
مطلقا اي من اي صنف كان وعلى اي ابنية كما تعرف وللخماسي على استكراه اي مع كونه
مستكرها لانه اي الشان ان غير يعني ان التكسير على ما عرفت يكون بتغيير المفرد اما بزيادة
حرف او حركة او بنقصان احدهما او بتبديل الحركات والسكنات وشيء منها ليس بسائغ
ههنا لانه ان غير الخماسي بزيادة حرف عليه ثقل لان بناء الخماسي ثقيل في نفسه فلو زيد عليه حرف

حرف اشتد الثقل او بنقصانه انخرم اي انهدم اصل الكلمة بسبب الجمع لكون حروفه
كلها اصولا وهو اي الانخرام بسبب الجمع مستبعد غير متعارف بل المتعارف ان يرد
الجمع الكلمة الى اصلها كالتصغير والتغيير بالحركة والسكون بزيادتهما او نقصانهما او تبديلهما
لا يعتد به كثرة اعتداد لاشتباه صورة المفرد بصورة الجمع في الخط والكتابة كليا لان الكلمة
الواحدة على اي حركة وسكون وقعت فتكتب على خط ونقش واحد وفي اللفظ كثيرا
بناء على انه كثيرا ما يذهل في اللفظ عن خصوص الحركة والسكون مثلا اذا قيل في جمع سفرجل
سفارجل بنقل وسفرج او سفارج لانخرام الاصل او سفرجل بفتح السين وكسر الفاء
مثلا التبس في الخط واللفظ بالمفرد فلذا استكره تكسيره فالتزموا الثاني اي التغيير بنقصانه
مع الاستكراه كسفارج بناء على ان ليس وزنا من الاوزان المعتبرة عندهم كما تعرف
نحوها لو غير بزيادة اذ ليس وزن معتبر وللرباعي حال كونه ملابسا باصنافه
وبينها بقوله اسما اي حال كونه اسما او اسما كان وصفة ومجردا عن التاء وغير مجرد
مثال واحد اي صفة ووزن واحد هو اعدل ما يتصور فيه من الامثلة والاوزان وهو
فعالل بفتح الفاء وزيادة الالف بعد العين وكسر اللام الاول فاعلم ان في جمع الرباعي
المكسر موضعين احدهما انهم لم يزيدوا على مثال واحد والثاني انهم خصوا هذا المثال
اما الثاني فلانه اعدل ما يتصور في تكسير الرباعي لانهم زادوا في اللفظ لزيادة في المعنى طلبا
للتطابق ولم يزيدوا اكثر من واحد كراهة التطويل الا انهم لم يجوزوا في الاصول كلمة
سداسية وعمدوا الى الالف لخفتها واختاروا خفض الرابع لاحد امور اما لانه اعدل الحركات
واما لانها الكسر والتكسير من واحد واما لقصد المناسبة للتصغير ولهذا الاخير جعلوا
الالف ثالثا اجراء لها مجرى ياء التصغير وكرروا اللام دون العين بناء على انها اخف
من العين فاختيرت عند التكرير او على ان التكرير نوع من التغيير واللام اولى به واما الاول
فلانه لما لم يوجد في سائر الاوزان عدالة بالنسبة الى فعالل على ما تنبهت في اثناء الكلام مع انه
لا حاجة اليها وتقليل الانتشار بقدر الامكان احسن كان عدم الزيادة عليه اولى ولما كان
للرباعي المجرد خمس صيغ كما عرفت في بابه وهو قسمان اسم وصفة اورد المصنف عشرة امثلة
خمسة للاسم وخمسة للصفة فقال فيقال في الاسم اي في جمع الاسم من الرباعي جعافر وزبارج
وبراثن ودراهم وقماطر في جمع الامثلة المذكورة له اي للرباعي في بابه وهي جعفر وزبرج

وبرثن ودرهم وقمطر وقد عرفتها ومعانيها. وفي صفته اي في جمع الصفة منه جارب
وزغالب وفراهد ورماقس وضباطر في جمع جرب كجعفر وهو الطويل وزغلب
كزبرج وهو السريع وفرهد كبرثن الغليظ ورمقس كدرهم الابيض وضبطر كجبر
وهو الغليظ الشديد. وكذا الثلاثي عطف على الرباعي الذي زيد فيه حرف للالحاق او حرف
غير مدة. وقد عرفت ان المدات ثلثة الالف والواو والياء الحاصلتان من اشباع ضمة ما قبلها
وكسرته. لغيره اي لغير الالحاق اي لذلك الثلاثي ايضا مثال واحد هو فعالل الا فيعلا بفتح الفاء
وسكون الياء وكسر العين. وافعل فعلاء استثناء من ما زيد فيه غير مدة لغير الالحاق
فانه زيد في افعل همزة وفي فيعل ياء وليس شيء منهما مدة اما الاول فظاهر واما الثاني فلكون
ما قبله مفتوحا وليس شيء منهما للالحاق بل لافادة معنى زائد وانما استثنيا اذ ليس لكل منهما مثال واحد
فان امثلة جمع كل منهما مختلفة كاموات على افعال. وجياد على فعال بالكسر. وابيناء على افعلاء
في جمع ميت اصله ميوت من الموت. وجيدا اصله جيود من الجودة ضد الرداءة. وبين
اصله بيين من بان الشيء يبين بيانا اي اتضح ثم اعلت هذه الصفات وادغمت فجمعها
على فيعل فجمعت على الجموع المذكورة لانه كثيرا ما يحذف العين من الاولين تخفيفا فيصيران
على كعب فجمعا على اموات وجياد كما جمع كعب على اكعاب وكعاب وفي الثالث حمل فيعل
على فعيل لانه مناسبه في عدد الحروف وفي الزيادة فجمع بين على ابيناء كما جمع غني على اغنياء
وحمر على فعل بضم الفاء وسكون العين وحمران على فعلان كذلك في جمع احمر وهو افعل فعلاء
فلم يجمع على احامر بل على الجمعين المذكورين فرقا بينه وبين افعل التفضيل فانه يجمع على فعالل
وخص افعل التفضيل بهذا الجمع لان الاصل الشايع في هذا الجمع هو الاسم وافعل التفضيل اقرب
الى الاسم من افعل الصفة كما ستعرف. فيقال تفريع على قوله وكذا الثلاثي الذي زيد فيه
حرف الخ تفريع الجزئيات على القاعدة في جمع جورب ومعزى وتنضب بفتح التاء وضم الضاد
وهو شجر. فيل هو شجر يتخذ منه السهام. وافضل واجدل وهو ط جوارب ومعاز اصله
معازي فاعل اعلال قاض. وتناضب وافاضل واجادل لانها ثلاثيات زيد فيها حرف
للالحاق كالواو في جورب وهو معروف الحاقا بجعفر والياء في معزى بمعنى المعز الحاقا بدرهم
او غير مدة لغير الالحاق كالتاء في تنضب والهمزة في افضل واجدل وهما ليسا بمدتين
ولا للالحاق بل لتكثير البناء او لافادة معنى زائد وليس افضل واجدل افعل فعلاء بل الاول

بل الاول افعل التفضيل والثاني اسم فجمعت الكل على مثال واحد وهو فعالل لما سبق
في بحث التصغير ان المراد بالاوزان في هذه المباحث مجرد عدد الحروف وترتيب الحركات
والسكنات لا اعتبار اصالة الحروف وزيادتها ولا شك ان تناضب وافاضل ونحوهما
على هذه الهيئة. وكذا الخماسي مثال واحد على استكراه وهو فعالل كجحامر وفرازد
في تكسير جحمرش وفرزدق بحذف الحرف الخامس لكونه منشأ الثقل كما هو مذهب سيبويه
وقيل بحذف الزائد او ما اشبهه فيقول في جحمرش جحارش وفرزدق فرازق بحذف الميم
والدال لكون الاول من الزوائد والثاني شبيها بالتاء الذي هو منها وقيل بحذف الزائد ان قرب
من الطرف فلا يقول جحارش لبعد الميم من الطرف وقد عرفت ذلك في بحث التصغير
وههنا سؤال وهو ان افعل فعلاء قد يكسر على فعالل كاحاوص في جمع احوص فاشار الى دفعه
بقوله. وقد تعرض لافعل فعلاء الاسمية فيجمع بهذا الاعتبار على فعالل لا باعتبار وصفيته
الاصلية حتى يرد النقض بذلك. كما في قول الشاعر اتاني وعيد الحوص من آل جعفر الوعيد
ضد الوعد اي الاخافة. فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا. لو للتمني اي ليتك نهيتهم عما قصدوا
من الاضرار. ويجوز ان تكون للشرط كما هو الاصل والجواب محذوف اي لكان ذلك امرا حسنا
الحوص بفتحتين ضيق في مؤخر العين. وهو من علامة سوء الخلق. والصفة المشبهة منه احوص
للمذكر. وحوصاء للمؤنث كاحمر وحمراء اي من ضاق مؤخر عينه فهما صفتان في الاصل
لكن الاحوص صار لقبا مشعرا بالذم لربيعة ابن جعفر بن كلاب ولم يلاحظ فيه معنى الوصفية
ح فنظر الشاعر الى اصله الذي هو الوصفية اولا ظرف نظر فجمعه على حوص في المصراع الاول
لكونه بهذا الاعتبار افعل فعلاء. وقد عرفت انه لا يجمع على افاعل بل على فعل وفعلان ونظر الى
الاسمية العارضة التي هي اللقبية ثانيا فجمعه في المصراع الثاني على احاوص لانه بهذا الاعتبار
ليس افعل فعلاء بل افعل الاسم كاجدل وقد عرفت انه يكسر على افاعل كاجادل. والمراد بهما
اي بالحوص والاحاوص اولاد ربيعة اما في الاول فظاهر واما في الثاني فتسمية للاولاد
باسم ابيهم مجازا مشهور في مثل هذا الموضع فان قلت اذا كانت هذه الجمعية باعتبار
العلمية والحال ان دخول الالف واللام عليه باعتبار الوصفية لما ان المعارف لا تعرف
يلزم اعتبار المتنافيين قلت انما يكون هذا باطلا لو كان اعتبار المتنافيين بالقياس
الى حكم واحد كاعتبار العلمية والوصفية في عدم انصراف احمر اذا جعل علما لامتناع سببين

متنافيين يقتضيان حكما واحدا. وبينهما اعتبار الوصفية بالنظر الى حكم دخول حرف التعريف
والعلمية بالنظر الى حكم الجمعية فلا باس بهذا هو المشهور. وكلام الجوهري يشعر بان الصفة
ان كانت اي مدلولها من معنى الحدث. خلقية اي ثابتة في اصل الخلقة والفطرة لا انها
لم توجد ابتداء ثم عرضت. يجمع افعل فعلاء منها على افاعل اعني فعالل كالاسم وان كانت
عارضة بعد ان لم توجد في اصل الخلقة. فعلى فعل اي فيجمع على فعل بضم الفاء وسكون العين
لا على افاعل وذلك لان الجوهري قال يقال رجل احمر ورجال احامر في جمعه على افاعل
فان اردت بالاحمر المصبوغ بالحمرة وهو صفة عارضة قلت في مفرده احمر والجمع حمر
على فعل. وانشد اي قرأ الاصمعي وهو من ائمة اللغة قول الشاعر ان الاحامرة الثلثة
اهلكت مالي وفسره اي فسر الاصمعي الاحامرة في الشعر بالخمر واللحم والزعفران فان قوله
فان اردت المصبوغ بالحمرة الخ يدل على ان الصفة اذا كانت عارضة تكسر على فعل وقوله
رجال احامر بقرينة مقابلته لما بعده وتفسير الاحامرة في البيت بالاشياء الثلثة التي حمرتها
خلقية يشعران بانها اذا كانت خلقية تكسر على افاعل ووجه ذلك انها اذا كانت خلقية
كانت بمعنى الثبوت فيكون لها نوع شبه بالاسم فتجمع جمع الاسم اعني على افاعل بخلاف ما
اذا كانت عارضة لانها ح تكون بمعنى الحدوث فتبعد عن الاسم كل البعد فلا تجمع بجمعه بل
على جمع اخر كفعل. والعجب ان صاحب المفصل اورد بهذا في جزئيات جمع الصفة سباطر
على ان يكون جمع سبطر وهو صفة يقال جمل سبطر اي طويل على وجه الارض كما مر ثم صرح
بعد هذا الايراد عن قريب ان سبطر الا يجمع على سباطر حيث قال والمذكر الذي لم يكسر
يجمع بالالف والتاء يقال جمال سبحلات وسبطرات فعد سبطرا مما لا يكسر وبهذا الا تناقض
لا ينبغي مثله عن مثله. والعجب منه اي مما قاله صاحب المفصل. ما نقله عنه صاحب الاقليد وهو انه
اي الشان ان عرض ورد على صيغة المجهول والعارض على ما نقله هو بعض تلامذة صاحب المفصل
عليه اي على صاحب المفصل هذا التناقض فقال له وجه التوفيق بين قوليه اما سبطرات
يجمع سبطر بالالف والتاء فليس فيه اشكال بل هو معلوم مقطوع واما سباطر بتكسيره
على فعالل فمشكوك فيه لم يقطع بثبوته ولا بعدمه وحاصل التوفيق ان المراد حين ما يقال
ان سبطر ا يجمع على سباطر انه يجمع عليه على وجه الشك وحين ما يقال انه لا يجمع عليه انه لا يجمع عليه
على سبيل القطع او معنى قوله يجمع ولا يجمع انه يحتمل ان يجمع وان لا يجمع فاندفع التناقض كذا هذا

وبهذا اي كون ما نقله العجب. لانه اي الشان. يجب ان يكون تحقق سبطرات وعدم سباطر
متنا وبين في المعلومية والمشكوكية اي اذا كان كل منهما معلوما مقطوعا كان الاخر كذلك
واذا كان مشكوكا فيه كان مشكوكا فيه. لان مثل سبطر مما كان صفة لمذكر لا يعقل
لا يجمع بالالف والتاء الا اذا لم يكن له تكسير كما مر وهو اي صاحب المفصل معترف مقر
به اي بهذا الاشتراط كما نقلنا عنه انفا. فلما كان سباطر اي مدة كون سباطر الذي
هو تكسير سبطر مشكوكا فيه كان سبطرات في جمعه بالالف والتاء ايضا كذلك اي مشكوكا فيه
كسباطر لان الشك في ثبوت الشرط يستلزم الشك في ثبوت المشروط. فلا معنى لنفي الاشكال
عنه اي عن سبطرات. واثبات الشك في سباطر كما فعل صاحب المفصل اقول لا يخفى ما في
من ذلك الاشتراط انما هو فيما هو اسم لجنس مذكر لا يعقل كحمام وسجل واما فيما هو صفة
لمذكر لا يعقل كما في جمال سبطرات وافراس صافنات وايام خاليات فلم يجر منه ذلك
الاشتراط بل لا يصح اذ امثال الخالي تجمع على الخوالي مع ان سبطرا صفة كما قاله ونقله عن صاحب
المفصل فلم يصح قوله وهو معترف به بناء على ان صاحب المفصل يشترط ذلك في الصفة كما نقلنا
ثم وفق صاحب الاقليد بين القولين بوجه اخر وهو ان المراد بقوله لا يجمع على سباطر انه
لا يجمع عليه كثيرا بالكلية وبقوله انه يجمع عليه يجمع عليه قليلا. وللرباعي المجرد والملحق به سواء كانا
اسمين او صفتين. وللاسم الثلاثي المزيد فيه اذ لحقتها اي هذه المذكورات. مدة قبل رابعها
مثال واحد ايضا اي كالرباعي المجرد والثلاثي الذي زيد فيه حرف للالحاق او غير مدة لغيره
وهو فعاليل بالياء المدة بين اللامين. فيقال في جمع قرطاس وقربوس بفتح الاول والثاني وهو
مقدم السرج وكبريت. بهذه الثلثة امثلة للرباعي والمدة التي قبل الرابع في الاول الف
وفي الثاني واو وفي الثالث ياء. وفسطاط. وهو بكسر الفاء وضمها بيت اسود يصنع من الشعر
وهذا في الملحق بالرباعي مثل قرطاس وفيه معنى الوصفية ايضا وطومار. وهو قرطاس طويل
بلغونه. وقانون بمعنى الاصل. وديباج بمعنى الاطلس وهذه الثلثة امثلة للثلاثي المزيد فيه
وفي الاول الزيادة واو والمدة قبل الرابع الف وفي الثاني بالعكس وفي الثالث الزيادة ياء
والمدة الف قراطيس وقرابيس وكباريت وفساطيط وطوامير وقوانين ودبابيج
كلها على فعاليل كمصابيح بقلب الواو والالف المدتين ياء وابقاء الياء المدة على حالها
الا ان الاسم المذكور اي الاسم الثلاثي المزيد فيه الذي لحقه مدة قبل الرابع اذا كان على وزن فعلان

بالكسر. قد يكسر ايضا اى كما يكسر على فعاليل على فعال بكسر الفاء كسراح فى جمع سرحان بمعنى الذئب كما يجمع على سراحين واما اذا كان على غير فعلان فلا يكسر الا على فعاليل كالرباعى والملحق به المذكورين وسيجيء اى قد عرفت حكم الاسم من الثلاثى المذكور وسيجيء حكم الصفة منه وصاحب المفصل قيد زيادة الثلاثى هنا ايضا اى كما فى الثلاثى الذى يكسر على فعالل كما عرفت بكونها غير مدة بان يقول والاسم الثلاثى المزيد فيه غير المدة ولا يخفى عليك ما ذكرناه من ان مثل طومار يكسر على فعاليل كطوامير حاله اى حال هذا التقييد وقد مر ان مثل طومار ثلاثى كان الزيادة فيه مدة اعنى الواو وقد جمع على فعاليل فالتقييد ليس بمستقيم. ولا ادرى كيف يقع مثله اى مثل هذا الغلط الظاهر عن مثله اى مثل صاحب المفصل الفاضل البارع فى العلوم العربية اى لا اعلم جواب هذا السؤال وهو تعجب عن حاله. قال فى المفصل الرباعى اذا لحقه حرف لين رابع جمع على فعاليل كقناديل وسراديح وكذلك ما كان من الثلاثى ملحقا به كقراديح وقراطيط وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة كمصابيح واناعيم. وقال فى الاقليد قوله من ذلك اشارة الى الثلاثى وقوله غير مدة غير مستقيم اذ لا فصل بين ان يكون مدة وغيرها بيانه ان المدة لا يكون فيما نحن بصدده اعنى ما يكون على صورة الرباعى كقرطاس الا ثانية لامتناع وقوعها فى الاول لانه موضع حركة وكذا الثالث لانفتاح حرف المد متحرك وكذا الرابع لانه ليس حرف المد الذى كلامنا فيه وكذا الخامس لانه حرف الاعراب فيتعاقب عليه حركات الاعرابية فلم يبق الا الثانى واذا تعين الثانى بحرف المد فحكمه حكم الصحيح بدليل قولهم فى طومار وديماس وساباط طوامير ودياميس وسوابيط فلا معنى للاحتراز بقوله غير مدة لما قررنا ان المدة وغيرها سواء واما قوله فيما سبق فى هذا الفصل وليست بمدة كاجدل فله فائدة جليلة وهى الاحتراز عن نحو فاعل وفعول وفعيل فان لهذا النوع جمعا مخصوصا انتهى. وللمنسوب الى الرباعى والملحق به والثلاثى على اربعة احرف وللاعجمى اى ولكلام العجمى المقابل للعربى. مزيتها اى من بين الثلثة ايضا اى كما للمنسوب اليها او كما سبق مما يكسر على فعالل او فعاليل مثال واحد وهو فعاللة بالحاق تاء التانيث بفعالل. فيقال فى تكسير عبقرى وهو القوى والعبقر موضع تزعم العرب انه مسكن الجن وهذا فى المنسوب الى الرباعى. وحيدرى بمعنى الشجيع وحيدر بمعنى الاسد وهذا فى المنسوب الى الملحق بالرباعى لان الياء فى حيدر للالحاق بجعفر. والعجمى

والاعجمى اى المنسوب الى الاعجم وهو الذى لا يقدر على النطق وهذا فى المنسوب الى الثلاثى الذى على اربعة احرف. وجورب وهو اسم اعجمى. عباقرة فى الاول وحيادرة فى الثانى واعاجمة فى الثالث. وجواربة فى الرابع وانما كان مثالها على فعاللة بزيادة التاء اما فى الاعجمى فلانه فرع العربى فزيدت فيه علامة الفرعية وهى التاء لتدل على كونه اعجميا واما فى المنسوب الى احد الاشياء الثلثة كالعبقرى فلانه لما استثقل بقاء ياء النسبة فى جمع ثقيل لفظا ومعنى حذفت فيه وعوضت عنها تاء التانيث للمناسبة بينهما لمجيئهما للفرق بين المفرد والجنس كتمر وتمرة وروم ورومى. وللمبالغة كعلامة واحمرى ولا لمعنى كغرفة وكرسى الا ان التاء فى المنسوب لازمة لانها عوض عن الياء فلا يقال فى عباقرة عباقر بخلاف الاعجمى فانها فيه غير لازمة لانها ليست بعوض عن شىء فيقال جوارب كما يقال جواربة ولو على وجه الشذوذ. وقد يجيء التاء عوضا عن المدة نحو جحاجحة فى جمع جحجاح وهو السيد والاصل جحاجيح فى الصحاح التاء عوضا من الياء المحذوفة ولا بد منها او من التاء ولا يجتمعان وقد يجيء التاء لتاكيد الجمعية وتحقيق تانيثه نحو فحومة فى جمع فحم وهو المسن من السنور والرجال والتاء فيه لتاكيد الجمعية كما فى عمومة ونحو جواهر بدون التاء جمع جوهر شاذ لان جواهر اسم اعجمى من ملحق الرباعى كجورب معرب من كوهر فالقياس فى تكسيره جواهرة بالتاء كجواربة. ولفاعلة اى لكل ثلاثى على وزن فاعلة بالتاء حالة كونه اسما وفاعلاء بالالف الممدودة اسما كان او صفة مثال واحد ايضا وهو فواعل فيقال فى كاثبة على فاعلة وهى حال كونه من الفرس مقدم المنسج. ومنسج الفرس ما بالفارسية بالاسب الذى صفته مقدم. يقع عليه اليد عند ارادة الركوب اعنى ما يحاذى القربوس منه وقاصعاء على فاعلاء من الاسماء وهى مدخل جحر اليربوع. هو بفتح الياء المثنى وسكون الراء دابة يقال لها ارنب العرب وجحره بتقديم الجيم المضمومة وسكون الحاء المهملة بيته ومسكنه ومدخل جحره هو النقب الذى يدخل فيه منه. وراهشاء من الصفات. وهى الارض اللينة كواثب مقول يقال وقواصع ورواهش. بابدال المدة التى هى الالف واوا وحذف تاء التانيث او الالف الممدودة وزيادة الف الجمع. بخلاف فاعلة حال كونها صفة حيث لم يكن لها مثال واحد فان لها مثالين هذا اعنى فواعل. وفعلا بضم الفاء وتشديد العين

السرواح مثل ابن نيسب النجم
والقرواح الارض المستوية
والقرطاط بالضم الذى يلقى تحت الرحل

الديماس بالفتح والكسر السجن الذى حبس فيه حجاج بن يوسف والساباط سقف يصنع على جدارين ويمر من تحته الطريق

وقوله هذا وفعلا منصوبتان باعني المقدر او على البدلية من مثالين كضوارب
على فواعل ونوم على فعل في جمع ضاربة ونائمة لانهما من الصفات وكذا فاعل المجرد عن التاء
حال كونه من صفات المؤنث له المثالان المذكوران كحائض وطامث قد عرفت
انهما بمعنى واحد وصفتا مؤنث من غير علامة تانيث ظاهرة ولا يلتبس بالمذكر
لكن معناهما لا يوجد الا في فانهما يكسران على حيض وطوامث على فعل وفواعل واما فاعل
المجرد عن التاء من صفات المذكر كضارب فله جموع كثيرة كما تعرف ما تقدم من هيئات
الجموع سواء كانت مصححات او مكسرات ما عدا الشواذ المذكورة في اثناء البيان
هي الجارية على القياس فلها مزيد دخل وظهور في مقصود هذا الفن كما عرفت ان مقصود
الصرف هي الهيئات المطردة في جميع المواد واما ما سواها من سائر المكسرات فالعمدة
فيها السماع لا القياس والضابطة لكن لا تخلو عن انواع من الضوابط ووجوه من الاطراد
في الجملة باعتبار ضبط انواع ما يرد فيه السماع من المواد المخصوصة المتكثرة كما ينكشف
لك بالتامل في الابحاث الآتية وبهذا الاعتبار صارت هي ايضا اي كما تقدم من هيئات
الجموع مقصودة بالبحث واذا كان كذلك فلا حاجة الى ما ذكره صاحب المفتاح
في الاعتذار عن ذكر المكسرات السماعية التي هي كثيرة البحث في فن الصرف
من ان الاول اي الجموع القياسية هو المقصود ههنا وذكر الثاني اي الجموع السماعية استطراد
لمناسبة تامة بينه وبين الاول كما هو عادتهم في ان يذكروا في الفنون ما ليس من مقاصدها
استطرادا ومناسبة كذكر مباحث الفلسفة في الكلام وانما كان توجيه المص اولى مما
ذكره صاحب المفتاح لان تلك المباحث مع كثرتها وطول ذيلها لا ينبغي ان تعد مما ذكر
استطرادا وتجعل هذه الابحاث فصولا فصل اوزان تكسير الثلاثي المجرد على الاطلاق
اي سواء كان اسما او صفة كما وزان واحده اي كان اوزان واحده عشرة وهي على
ما عرفت. فَعْل. فَعَل. فَعُل. فَعِل. فِعْل. فِعَل. فِعِل. فُعْل. فُعَل. فُعُل. مثل كهل وكفل
وكتف ورَجُل ورِجْل وضِلَع وإبِل وبُرْد وصُرَد وطُنُب. وعشرة في التكسير فعال
وهي في الاسماء افعال بفتح الهمزة. فعال بكسر الفاء. فعول بالضم. فعلان بضم الفاء
وسكون العين. افعل بفتح الهمزة وضم العين. فعلان بضم الفاء وسكون العين. فعلة بكسر الفاء
وفتح العين. فعل بضم الفاء وسكون العين. فعلة بكسر الفاء وسكون العين. فعل بفتحتين

بضمتين فقوله افعال فعال الخ موقوف على السكون من قبيل التعداد واعرابه
محلي كان تقول لمن يقول كم عندك رجلا زيد عمرو بكر وهكذا لو اتركوا العطف
بينها وجاء حجلى بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حالة كونه مقصورا على فعلى وهو
خارج عن الاوزان العشرة في جمع حجل بفتحتين او سكون الجيم وهو القبجة
بفتح القاف وسكون الباء الموحدة معرب كبك بمعنى الطائر المخصوص بتبديل كافه
الاول قافا والثاني جيما والتاء كنتا ثمرة قال الثعلبي ارحم أُصَيْبِيَتي الذين كانهم
حجلى تدرج في الشربة وقع التدرج اي تدب وتمشي تفسير لتدب من الدروج
بمعنى المشي واصله تتدرج حذف احد تائيه كما في نارا تلظى وهو صفة حجلى والشربة
بالفتحات وتشديد الباء حويض مصغر حوض يتخذ حول النخلة ليصل منه الماء
الى عروق النخلة او ليقع تحت الظل والنخلة شجرة التمر وقوله في الشربة ظرف لغو
لما بعده من وقع وهو بضم الواو وتشديد القاف جمع واقع واعرابه رفع على انه
صفة ثانية لحجلى وقوله ارحم امر حاضر واصيبية مصغر اصبية جمع صبي والياء
للمتكلم لكن هذا الوزن اي فعلى بالكسر والسكون والقصر في الجمع مطلقا اي في الاسم كان
او الصفة شاذ لم يجيء منه الا حرفان اي كلمتان مركبتان من حروف مخصوصة
احدهما هذا اي حجلى في جمع حجل والاخر ظربى جمع ظربان بفتح الظاء وكسر الراء
على وزن قطران وهو معروف وقد مر هذا في الاشتقاق وهو على ما مر دويبة منتنة
الريح ولاجل شذوذه لم يعد من اوزان التكسير وحصرت هي في العشرة لكن جريانها
اي جريان تلك العشرة في الاسماء من الثلاثي المجرد ليس على نهج وسنن واحد بان
يكون ما يجري فيه كل واحد منها من الانواع مساويا لما يجري فيه الاخر بالعدد بل بعضها
اعم من بعض بمعنى ان ما يجري فيه بعضها اكثر مما يجري فيه الاخر سواء كان ما يجري فيه
الثاني من جملة ما يجري فيه الاول او لا عموما واقعا على الترتيب وحال كونها واقعة
على الترتيب الذي ذكرنا في ضبط الاوزان اي كل ما هو متقدم في الترتيب منها فهو اعم مما
بعده الا افعلا وفعلان بكسر الفاء وسكون العين فانهما متساويان اي ما يجري فيه
احدهما مساو لما يجري فيه الاخر بالعدد سواء كانا متحدين بالنوع او لا وكذا الكلام
في قوله فعل وفعلان بضم الفاء وسكون العين فيهما وفعلة بكسره وفتح العين

فان هذه الثلثة متفاوتة لا تفاوت فيها بحسب القلة والكثرة. وكذا فعل بضمتين
وفعلة بكسر الفاء وسكون العين. فانهما ايضا في مرتبة واحدة من العدد
فاعم الاوزان افعال ثم فعال ثم فعول وفعلان وهما متساويان ثم افعل ثم فعلا
وفعلة وفعل وهما متساويان. ولما كان المتن ضبط انواع التكسير بوجوه
من الاطراد لا ضبط اوزان المفردات بحيث عن احوال اوزان التكسير فيفصلها
بانها تجري في كذا وكذا دون ان يتعرض الاوزان المفردات اولا ثم لابنية ما يجمع
عليه بان يقال هذا المفرد يجمع على كذا او كذا كما فعل ابن الحاجب فقال. فافعال جار
في كل اوزان المجرد. اي في كل واحد من الاوزان العشرة للواحد الثلاثي المجرد
بمعنى انه يجري في كل نوع من انواعها لا في كل صنف او في كل فرد منها بخلاف ما عدا
افعالا فانها تختص ببعض الانواع منها كما نطلع عليه كافراد في تكسير فرد على فعل
بفتح الفاء وسكون العين. واوراد في ورد على فعل بالكسر والسكون. واجناد في جند
على فعل بالضم والسكون بمعنى العسكر. واجمال في جمل على فعل بفتحتين. وافخاذ
في فخذ على فعل بالفتح والكسر. واعضاد في عضد على فعل بالفتح والضم وهو من اليد
ما بين المرفق والمنكب. واعناب في عنب على فعل بالكسر والفتح وهو من الفواكه
معروف. وآبال في ابل على فعل بكسرتين بقلب الهمزة الفا كما هو القاعدة فيما اذا
اجتمع همزتان في الصدر. وارطاب في رطب على فعل بالضم والفتح وهو التمر
الرطب. واعناق في عنق على فعل بضمتين ولما توهم من جريان افعال في جميع
اوزان الثلاثي انه على السوية في الكل استدرك بقوله. لكن مجيئه في الكل
اي مجيء افعال في جميع اوزان الثلاثي المجرد ايضا اي كان جريان اوزان التكسير
في الاسماء ليس على نهج واحد ليس على السوية بان يكون جريانه في جميع
الاوزان اصليا بل هو في اكثرها اصلي وفي بعضها شباهي وتبعي لان فعلا بفتح الفاء
وسكون العين من اوزان واحد الثلاثي المجرد اذا لم يكن عينه معتلا بشيء
من الالف والواو والياء لا يجمع على افعال الا لشبه بما يجمع عليه من غير ذلك الوزن
ان كانا متقاربين ومتشابهين في المعنى كما في فرد واحد. وبتبعية له ان كان
الاول من فروعه كما في فرخ وطير وامثالهما مثلا كما في تكسير فرد على فعل بفتح الفاء

بفتح الفاء وسكون العين ولم يكن عينه معتلا افراد على افعال تشبيها له اي لفرد
باحد على فعل بفتحتين لتقاربهما في المعنى فكما جمع احد على آحاد جمع فرد على افراد
لاجل المشابهة. وفي فرخ وهو ولد الطير افراخ حملا له اي لفرخ على طير لكونه
من فروعه وتوابعه. فكما جمع طير على اطيار لكونه فعلا معتل العين بالياء جمع فرخ
على افراخ. وفي زند وهو الاعلى من العودين اللذين يقدح بهما النار ويقال
للسفلى زندة بالتاء لانها لما كان فيها ثقب صارت كالانثى. ازناد حملا له على
عود. على فعل بضم الفاء وسكون العين بمعنى الخشب لكونه من فروعه ايضا
فكما جمع عود على اعواد جمع زند على ازناد. وفي انف وهو العضو المخصوص
آناف حملا له على عضو على فعل ايضا الا انه معتل اللام فكما جمع عضو على اعضاء جمع
انف على آناف لكونه من فروعه. وقس على هذا. سائر ما يجمع على افعال مما كان
على فعل بالفتح والسكون من غير المعتل العين كسمع على اسماع حملا على عضو ونثر
انثار حملا على خبر. والا فقياس اي لو لم يكن تكسير فرد وامثاله على افعال بطريق
الشبه او التبعية لا يصح اذ القياس تكسير هذا الوزن من غير المعتل العين افعل
بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين في جمع القلة. وفعول بالضم في جمع الكثرة
كابحر وبحور في جمع بحر. واسطر وسطور في جمع سطر. واما افعال فليس بقياس
في تكسيره. قال الجوهري الغرض من هذا النقل تأييد ما سبق. تقديره ابن اي اصله بنو
بالتحريك على فعل بفتحتين. ثم جمعه ابناء على افعال. ولا يجوز ان يكون فعلا ساكن العين
اي بنوا بفتح الباء وسكون النون. لان الباب والقياس في جمعه انما هو افعل مثل كلب
واكلب او فعول مثل فلس وفلوس هذا كلامه. فانه يدل على ان فعلا بالسكون لا يجمع قياسا
على افعال بل على افعل او فعول. ويستفاد من تمثيله بكلب وفلس ان ذلك في غير
المعتل العين. ثم ان وجه كونه قياسا في البعض دون الآخر مع انه كما عرفت سماعي
في الكل كثرة جريانه في الاول دون الآخر. واذا كان فعل معتل العين فقياس جمعه
افعال كاقوال في جمع قول مما كان عينه واوا. وابواب في باب مما كان عينه الفا
واعواد في عود مما كان واوا بعد ضمة فيرد ان ذكره هنا ليس بصحيح اذ الكلام
في فعل بفتح الفاء الا ان يكون عود بفتح العين مصدرا بمعنى الرجوع. واسياف في سيف

مما كان عينه ياء فان كان اي المعتل العين واوا فكثيرا ما يجيء مكسره على فعال بالكسر
فهو قياس فيه ايضا كثياب في ثوب وحياض في حوض لانه يجب قلب الواو ياء
في هذا الجمع لوقوعه بعد الكسرة فصارت الكلمة خفيفة بهذا القلب ولم يجيء اليائي منه على فعال
لعدم هذا التخفيف فيه مع استثقال الكسرة قبل الياء المتحرك هذا اي كون القياس في فعل
بالفتح والسكون من غير المعتل العين هو افعل او فعول لا افعال اذا كان فعل اسما
كالبحر والسطر واذا كان صفة فاما ان يكون معتل العين او لا فان لم يكن معتل العين
فالغالب في جمعه فعال بالكسر كصعاب في صعب وقد يجمع على غيره مثل كهول في كهل
وورد بضم الفاء وسكون العين في ورد يقال فرس ورد اذا كان على لون الورد
وان كان معتل العين فافعال اي فالغالب في جمعه افعال كاضياف في ضيف واشياخ في شيخ
وقد يجمع على غيره كضيفان في ضيف وشيخة بكسر الشين وسكون الياء في شيخ وفعال
جار في ستة منها اي من الاوزان العشرة لواحد الثلاثي المجرد بمعنى انه يجري في كل نوع
من تلك الاوزان لا في كل صنف وكل فرد منها كسهام في سهم على فعل بفتح الفاء وسكون
العين وقداح في قدح بكسر القاف وسكون الدال على فعل بالكسر والسكون وهو السهم
قبل ان يراش اي ان يدخل فيه الريش وهو من الطيور بمنزلة الصوف من الغنم
وريش السهم هو الذي يدخل في جانبه الذي يلي الوتر وان يركب نصله وهو الحديد
في رأسه وتركيب النصل ادخاله في رأس السهم وخفاف في خف على فعل بالضم والسكون
وهو ما يلبس على القدم واما خف البعير فيجمع على اخفاف وجمال في جمل على فعل
بفتحتين وارطاب في رطب على فعل بالضم والفتح وسباع في سبع على فعل بالفتح
والضم ولا يجيء هذا اي فعال في المعتل العين اليائي فلا يقال في عين عيان كما يقال
اي كما يجيء في المعتل العين الواوي ويقال في ثوب ثياب وكانهم اي واظن ان وجه
ذلك انهم قصدوا عدم الالتباس بينهما اي بين جمع المعتل العين الواوي وجمع المعتل العين
اليائي لما الواوي جمع على فعال فلو جمع اليائي عليه يلزم الالتباس بناء على ان الواو هنا
يقلب ياء والياء يبقى على حاله ولم يعكسوا الامر لان في جمع الواوي على فعال تخفيفا
من جهة قلب الواو ياء بخلاف اليائي كما مر وفعول وفعلان كل منهما جار في خمسة منها
اي من الاوزان العشرة بالمعنى المذكورة وهي الخمسة الاول من الستة المذكورة في اشتراك فعال

فعلان او الاربعة الاول منها مع فعل بفتح الفاء وكسر العين كما في امثلة فعول
كاصول في اصل بالفتح والسكون وعروق في عرق بالكسر والسكون وقروح
في قرح بالضم والسكون الجراحة في البدن واسود في اسد بفتحتين ونمور في نمر
بالفتح والكسر هو مثل الاسد من السباع كما تقدم ولا يجيء هذا اي فعول في المعتل العين
الواوي فلا يقال في ثوب ثووب لان اجتماع الضمة مع الواوين اثقل وليس
اجتماعها مع الواو والياء بهذه المثابة مثل سيوف وسيول في سيف وسيل
الا ما شذ من نحو فووج وسووق في فوج بمعنى الطائفة وساق وهو من الرجل
ما بين الكعب والركبة اصله سوق بفتحتين هذه امثلة فعول واشار الى امثلة
فعلان بقوله وكضيفان في ضيف وقنوان في قنو بالكسر والسكون وهو للنخل
بمنزلة العنقود للكرم والكرم جذع شجر العنب والعنقود ما بالفارسية خوشه
وعيدان في عود بالضم والسكون وخربان في خرب بفتحتين وهو ذكر الحبارى
اي المذكر منه والحبارى طائر معروف كما عرفت وصردان في صرد بالضم
والفتح نوع من الطيور كما تقدم مرارا وافعل جار في اربعة من الاوزان العشرة
للواحد وهي فعل بفتح الفاء وسكون العين كابحر في بحر وفعل بالكسر والسكون
نحو ارجل في رجل وفعل بفتحتين نحو اجبل في جبل وفعل بالكسر والفتح نحو اضلع
في ضلع بكسر الاول اي الضاد وفتح الثاني اي اللام وهو عظم الجنب ولا يجيء
هذا اي افعل في المعتل العين مطلقا اي واويا كان او يائيا لاستثقال الضمة
على الواو والياء الا ما شذ من نحو اقوس في قوس واثوب في ثوب وانيب
في ناب اصله نيب واعين في عين وفعل وفعلان بالضم والسكون فيهما
وفعلة بالكسر والفتح التي ثلثها مثبتة كل واحد منها جار في ثلثة من اوزان
المفرد وهي في فعل فعل بالفتح والسكون كسقف في سقف وسقف البيت
معروف وفعل بفتحتين نحو اسد في اسد وفعل بالضم والسكون نحو فلك
في فلك فالجمع والمفرد هنا متحدان صورة لكن التقدير يختلف لان ضمة الاول
عارضة كضمة اسد وضمة الثاني اصلية كضمة برد كما سبق وفي فعلان فعل
بالفتح والسكون كظهران في ظهر مقابل البطن وفعل بالكسر والسكون نحو ذؤبان

في ذئب وفعل بفتحتين نحو حملان في حمل بفتحتين وهو ولد الغنم وفي فعلة فعل بالفتح
والسكون كغزوة في غزو بفتح الغين على رواية الفراء وبها كجباة بفتح الجيم وسكون
الباء نوع من الكماة احمر وجبارة بكسر الجيم وفتح الباء في جمعه وعلى رواية الكسائي
هو غزو بكسر الغين فيهما كقرد وقردة فعلى ما رواه الكسائي لا يجري فعلة الا في وزنين
فعل وفعل وهو اي الغزو سواء كان بالفتح او بالكسر ضرب ونوع من الكماة
وهي بفتح الكاف وسكون الميم وبالهمزة نبت معروف وفعل بالضم والسكون نحو
قرطة في قرط بضم القاف وهو من حلي النساء ما يتعلق في شحمة الاذن وفعل
بضم الفاء والعين وفعلة بالكسر والسكون اللذين كانا متاوبين كل منهما
لا يتعدى مثالا واحدا من اوزان المفرد وهو في الاول فعل بالفتح والكسر كنمر في نمر
وفي الثاني فعل بالفتح والسكون كجيرة في جار وجار الشخص هو الذي في جواره
ولهذا كانا اخص الانواع وقد علم مما ذكر ان فعلا بالفتح والسكون الاسم يجري فيه
جميع الجموع المذكورة الا فعلا بضمتين كافراد في فرد وسهام في سهم واصول في اصل
وضيفان في ضيف وابحر في بحر وسقف في سقف وظهران في ظهر وغردة
في غرد على قول وجيرة في جار وان فعلا بالكسر والسكون يجري فيه سبعة كاوراد
في ورد وقداح في قدح وعروق في عرق وقنوان في قنو وارجل في رجل وذؤبان
في ذئب وقردة في قرد وفعلا بالضم والسكون يجري فيه ستة ايضا كاجناد في جند
وخفاف في خف وقروح في قرح وعيدان في عود وفلك في فلك وقرطة في قرط
وفعلا بفتحتين يجري فيه سبعة كاجمال وجمال في جمل واسود في اسد وخربان
في خرب واجبل في جبل واسد في اسد وحملان في حمل وفعلا بالفتح والكسر
يجري فيه ثلثة كافخاذ في فخذ ونمور ونمر في نمر وفعلا بالفتح والضم يجري فيه اثنان
كاعضاد في عضد وسباع في سبع وكذا فعلا بالكسر والفتح كاعناب في عنب
واضلع في ضلع وفعلا بكسرتين لا يجري فيه غير افعال كآبال في ابل وفعلا بالضم
والفتح يجري فيه ثلثة كارطاب ورطاب في رطب وصردان في صرد وفعلا
بضمتين لا يجري فيه غير افعال كاعناق في عنق ولما فرغ عن بيان اوزان التكسير
في الاسماء شرع في بيان اوزانه في الصفات فقال وفي الصفات

وفي الصفات وهو عطف على قوله في اول الفصل في الاسماء اي الاوزان العشرة
في الصفات هذه افعال فعال بالكسر فعل بضمتين افعل فعلان بالكسر فعلان
بالضم فعل بالضم والسكون فعول فعلة بالكسر والسكون فعلة بالكسر والفتح
وهي الاوزان السابقة بعينها الا ان الترتيب ههنا ليس كالترتيب فيما سبق
وبعض هذه ايضا اي كاوزان الاسماء اعم من بعض على الترتيب المذكور ههنا
فافعال جار في سبعة اوزان فعل بالفتح والسكون كاضياف في ضيف
وفعل بالكسر والسكون نحو انقاض في نقض بكسر النون وسكون القاف
وهو البعير الضعيف من السفر والمنقوض اي المنهدم من البناء وفعل
بالضم والسكون نحو احرار في حر ضد العبد وفعل بفتحتين نحو ابطال في بطل
بفتحتين وهو الشجاع وفعل بضمتين نحو اجناب في جنب وفعل بالفتح والضم
نحو ايقاظ في يقظ بضم القاف وهو المستيقظ اي المنتبه من النوم الحذر بكسر الذال
اي الواقع على الحذر الشديد وفعل بالفتح والكسر نحو انكاد في نكد بكسر الكاف وهو العسر
يقال نكد العيش ينكد من باب علم اي اشتد وضاق ورجل نكد اي عسر مشكل
وفعال جار في ثلثة فعل بالفتح والسكون كصعاب في صعب وفعل بفتحتين نحو حسان
في حسن وفعل بالفتح والكسر نحو وجاع في وجع بكسر الجيم اي المتصف بالوجع وكذا فعل
بضمتين جار في ثلثة هي الثلثة المذكورة بعينها كسحل في سحل بفتح السين وسكون الحاء
الابيض من الثياب من القطن ونصف في نصف بفتحتين وهي المرأة بين الحديثة
والمسنة وخشن في خشن بفتح الخاء وكسر الشين اي الذي له الخشونة ضد الملاسة اي اللينة
وافعل جار في وزنين فعل بالفتح والسكون كاعبد في عبد وفعل بالكسر والسكون
نحو اجلف في جلف يقال اعرابي جلف اي جاف وخال عن المروة وكذا فعلان
بكسر الفاء جار في وزنين وهما الاولان من الثلثة كشيخان في شيخ بالفتح والسكون
وولدان في ولد بفتحتين وكذلك فعلان بالضم جار في الاثنين كوغدان في وغد
على وزن وعد وهو اللئيم وذكران في ذكر مقابل الانثى وكذلك فعل بضم الفاء وسكون العين
جار في الاثنين المذكورين كجون في جون وهو الابيض والاسود ايضا فهو من الاضداد
وولد في ولد بفتحتين وكل من البواقي وهي فعول وفعلة وفعلة لوزن واحد

وهو فعل بالفتح والسكون فالاولى كشيوخ وشيخة بالمد اى بمد الياء فى شيخ
والثالث نحو رطلة بكسر الراء وفتح الطاء فى رطل بفتح الراء وسكون الطاء
وهو الرخو الناعم فاعم الاوزان افعال ثم فعال وفعل وهما متساويان ثم افعل
وفعلان وفعلان وفعل وهى متساوية وفعول وفعلة وفعلة اخصها
وهى متساوية وقد علم مما ذكر ان فعلا بالفتح والسكون من الصفات يجرى فيه
الجموع العشرة كاضياف فى ضيف وصعاب فى صعب وسحل بضمتين فى سحل
واعبد فى عبد وشيخان بالكسر فى شيخ وغدان بالضم فى وغد وجون بالضم
فى جون وشيوخ وشيخة بالمد فى شيخ ورطلة بالكسر والفتح فى رطل وفعلا
بفتحتين يجرى فيه ستة كابطال فى بطل وحسان فى حسن ونقف فى نقف
وولدان فى ولد وذكران فى ذكر وولد فى ولد وفعلا بالكسر والسكون يجرى فيه
اثنان كانقاض فى نقض واجلف فى جلف وكذا فعل بالفتح والكسر كانكاد
فى نكد ووجاع فى وجع وفعلا بالضم والسكون وفعلا بالفتح والضم لا يجرى فيهما
الا افعال كاحرار فى حر وايقاظ فى يقظ واما باقى الصفات من المفردات فلم تكسر
مجردة عن التاء على شئ من الجموع المذكورة ما ذكر هو التكسيرات القياسية للصفات
وقد يجيء على الشذوذ فى تكسير هذه الصفة اى الصفة من الثلاثى المجرد امثلة
واوزان اخر كسمحاء على وزن علماء فى سمح على فعل بالفتح والسكون يقال رجل
سمح اى له سماحة وسخاء ومشايخ على مفاعل فى شيخ على ذلك الوزن
ووجاعى بفتح الاول مقصورا على فعالى فى وجع على فعل بالفتح والكسر اذ القياس
فيها سماح وشيوخ ووجاع مثلا فيل جمع مثل وجع على وجاعى وحبط وهو المنتفخ
البطن على حباطى وحذر على حذارى لحمل نحو نكد على سكران وسكارى لتشاركه
فعل وفعلان فى باب فعل فى كثير من المواضع نحو عجل وعجلان وفرح وفرحان وابنية هذه
الصفات تكون للمذكر ممن يعقل يجوز جمعها بالواو والنون لان الاصل فى الصفات
كما مر ان تجمع جمع السلامة فاذا وجد شرط الجمع بالواو يجوز جمعها بها كسمحون
فى سمح وحرون فى حر وجلفون فى جلف وحسنون فى حسن وحذرون فى حذر
ويقظون فى يقظ على ما عرفت ان كلا منها صفة لمذكر يعقل واذا الحقتها اى الصفات

اى الصفات المذكورة التاء لا تكسر بل تجمع جمع السلامة بالالف والتاء لما مر
ان الاصل فى الصفات جمع السلامة مع مراعاة المناسبة بين الواحد والجمع فاكتفى
بالسلامة عن التكسير كسمحات فى سمحة وحرات فى حرة وجلفات فى جلفة
وحسنات فى حسنة وحذرات فى حذرة ويقظات فى يقظة الا ما حملوا فعلة
على فعل ما لتوقيته اى الا تكسير الصفات اللاحق بها التاء فانه وقت من الاوقات
حملهم فعلة بالفتح والسكون مع التاء على فعل بدون التاء فانه ح يكسر فعلة كما يكسر فعل
وما اما موصولة او موصوفة وقوله فعلة من وضع المظهر موضع المضمر والمعنى الا فعلة
حملوها على فعل والضمير محذوف وفعلة بدل من ما او بيان له فقالوا فى عبلة بالفتح والسكون
وهى الضخمة يقال امرأة عبلة اى ضخمة عظيمة كثيرة اللحم عبال على فعال بالكسر كصعاب
فى صعب وفى جعدة وهى الملبدة الشعر اى التى اختلط وامتزج اشعارها بعضها
مع بعض كشعر الزنجى جعاد الى غير ذلك كلماش فى كمشة وهى الناقة الصغيرة الضرع
وشذ علج على فعل بالكسر والفتح فى تكسير علجة على وزن قربة وقرب من الاسماء وهى
زق اللبن وهى اى علجة بالكسر والسكون الغليظة البدن وقياس ابناه من النخ
الفن الغليظة الخلق وذلك لان علجة صفة لحقها التاء وقد كسرت على علج مع انها
غير محمولة على فعل بالفتح والسكون وهو ظاهر ولا على فعل بالكسر والسكون لانه لا يجمع على فعل
بل على افعال او فعول كاوراد فى ورد وعروق فى عرق مثلا فكان ذلك شاذا لو لم تلحقها
التاء من الاسماء الثلاثية المجردة فامثلة تكسيره ستة فعل بالكسر والفتح فعال بالكسر
فعل بالضم والفتح افعل فعول فعل بالضم والسكون ولما لم يكن هذه الجموع على نسق واحد
بل بعضها اعم من الاخر على الترتيب المذكورة كما سبق فصلها على الترتيب فقال ففعل
جاز فى اربعة امثلة كبدر فى بدرة بفتح الباء على فعلة بالفتح والسكون وهى عشرة آلاف درهم
ولقح فى لقحة بكسر اللام وسكون القاف على فعلة بالكسر والسكون وهى الحلوب
اى التى تتخذ للحلب حال كونها او الكائنة من الابل ونير فى نيرة وهى المرة يقال فهمت
تارة وكتبت تارة اخرى واصلها نيرة على فعلة بفتحتين فانقلب الياء الفاء لتحركه بعد الفتحة
ومعد فى معدة بفتح الميم وكسر العين على فعلة بالفتح والكسر وهى موضع الطعام قبل انحداره
الى الامعاء والعامة يحرفونها ويقولون معدة بالكسر والسكون فى الرضى كالسيرافى

ومثله قليل عزيز غير مستمر لاثقال في الكلمة وخلفة وهي الواحدة من النوق الحوامل كلهم وخلفه انما جمع معدة ونقمة على فعل بكسر الفاء وفتح العين لانهم يقولون فيهما عند بني تميم وغيرهم معدة ونقمة على فعلة بكسر الفاء وسكون العين ككسرة نحو كتف في كتف فجمعا على ذلك فمعد ونقم في الحقيقة جمع فعلة لا فعلة واما غيرهما نحو كلمة وخلفة فلا يجيء على وزن الكسرة الا عند بني تميم وكذلك فعال جار في اربعة امثلة فهو وفعل مثنى وبان كجار في جمرة على فعلة بالفتح والسكون وهو فحم يسري فيه النار ولقاح في لقحة وقد عرفتها آنفا وبرام في برمة بضم الباء على فعلة بالضم والسكون وهي القدر من الحجر ورقاب في رقبة على فعلة بفتحتين وهي العنق او اصل مؤخره وفعل بضم الفاء وفتح العين جار في اثنين كنوب في نوبة على فعلة بالفتح والسكون وهي معروفة وتهم في تهمة بفتح الهاء على فعلة بالضم والفتح بمعنى ما يتهم به الشخص واورد صاحب المفصل من امثلة هذا اي من اوزان ما يجري فيه فعل بالضم والفتح برقا في برقة بضم الباء وسكون الراء على فعلة بالضم والسكون حتى يكون امثلة مفردة اي اوزان مفرد فعل ثلثة اعني فعلة بالفتح والسكون وفعلة بالضم والفتح وفعلة بالضم والسكون لكن خالفناه وحصرنا الوزن في الاولين لان برقة صفة اذ معناها الغليظة ذات الحجارة والرمل والطين حال كونه تلك الغليظة من الارض كالابرق في المذكر والبرقاء في المؤنث كاحمر وحمراء بالمعنى المذكور ونظيرها اي نظير برقة صفة مع برق في جمعها لفظا ومعنى الكدية وهي الارض الصلبة والكدى في جمعه اصله كدي قلبت الياء الفا لتحركه بعد الفتحة ولم نجد مثلها اي مما كان على برقة مثالا ووزنا للكلام مع ان كلامنا في الاسماء فلذا حصرنا المثال في الاثنين وكذا افعل جار في اثنين كانعم في نعمة على فعلة بالكسر والسكون وانيق بتقديم الياء على النون مقلوب انيق بكسر في ناقة واصلها نوقة على فعلة بفتحتين فانقلب الواو الفا واصل انيق انوق بدليل قولهم بعير منوق اي مذلل واستنوق الجمل اي صارت كالناقة فقدم الواو على النون وقلب الواو ياء فصار اينق فوزنه اعفل وقيل ان اصله انوق حذفت الواو وعوض عنها ياء زائدة بعد الهمزة فوزنه افلى وكذا فعول جار في اثنين كبدور في بدرة وقدور وحجوز بتقديم الحاء على الجيم وبالزاء المعجمة في حجزة

في حجزة على فعلة بالضم والسكون وهي معقد الازار اي الموضع الذي عقد وربط فيه الازار وهو بالكسر بالفارسية جار شب وما فيه التكة اي يطلق حجزة ايضا على ما فيه اي ما يدخل فيه التكة حال كون ذلك الشيء من اجزاء السراويل وهو اخو القميص معروف والتكة بكسر التاء وتشديد الكاف قطعة من الثوب تدخل في السراويل ويعقد بها وبالفارسية بند سراويل وفعل بضم الفاء وسكون العين جار في مثال واحد كبدن في بدنة على فعلة بفتحتين وهي ابل وبقرة تذبح في مكة مشرفة وتجمع على بدن بضمتين ايضا فاعلم الاوزان فعل وفعال وهما مثنى وبان ثم فعل وافعل وفعول وهي مثناة واخرها فعل بالضم والسكون ولما فرغ عن اوزان تكسير الثلاثي المجرد شرع في اوزان تكسير الثلاثي المزيد فيه فقال فصل الثلاثي المزيد فيه منه ما هجر وترك تكسيره اجتزاء واكتفاء بجمع السلامة بالواو والنون وبالالف والتاء الا قليلا في تكسيره قليلا او في زمان قليل كما في فعال وفعال وفعول وفعيل هكذا فيما راينا من النسخ لكن لم اجد في الكتب المعتبرة ذكر فعول هنا بل حصروا على الثلثة الباقية ولعله زيادة من الناسخ يؤيده انه لم يمثله بمثال كامثال الباقية مع احتياجه الى التمثيل بتشديد العين فيها اي في هذه الثلثة جميعا مع ضم الفاء في الاول وكسره في الاخير وفتحه في الثاني كما هو الظاهر وجميعها من اوزان مبالغة اسم الفاعل ولا يستوي فيها التذكير والتانيث بل تانيثها بالتاء وتذكيرها بعدمه ومفعول وجميع الاسماء المتصلة بالافعال المزيد فيها من اسماء الفواعل والمفعولات والمصادر واسماء الزمان والمكان من مزيدات الثلاثي سواء كانت رباعية او خماسية او سداسية فيقال في كبار بالضم من له مبالغة في الكبر وخمار بالفتح من له مبالغة في بيع الخمر وشرير بالكسر من له مبالغة في الشر ومخمور من شرب الخمر فوقع عليه الخمار هذه امثلة لفعال وفعال وفعيل ومفعول واشار الى مثال المتصل بقوله ومخبر ومحتسب بكسر الباء والسين وبفتحهما من اخبر يخبر واحتسب يحتسب كبارون وخمارون وشريرون ومخمورون ومخبرون ومحتسبون هذا في مذكرها وفي مؤنثها حقيقة بان يكون فيه علامة تانيث او حكما بان يكون لمذكر لا يعقل تجمع بالالف والتاء فيقال في كبارة وخمارة وشريرة

فصل الثلاثي المزيد فيه

وتخورة ومخبرة ومحتبة ومخبر ومحتب بالفتح اسمي زمان او مكان كبارات
وخمارات وشذريات ومخمورات ومخبرات ومحتبات ولا يكسر شيء منها
لان في تكسير كل من الثلثة الاول وقوع الالتباس بين جمعه وجمع صاحبيه اذ لو قيل
كبابير وخماير وشذارير لما علم ان المفرد لكل من هذه الجموع مفتوح الاول او مضمومه
او مكسوره ولما علم ان ما قبل الاخر الف او ياء واما مفعول فامتناع تكسيره
لئلا يلتبس جمعه بجمع مفعال ومفعيل واما مفعل ومفعل ومستفعل بكسر العين
فيها ففي تكسيرها التباس بين جمعها وجمع مفعول لانها وجمع مفعل ومفعل ومفعال ايضا
وهي العلة بعينها في امتناع تكسيرها بفتح العين اما في مفعل فظاهر واما في مفعل ومستفعل
فلانه يحذف الزيادات في التكسير سوى الميم فيقال مفاعل ايضا وجاز بيان لما
يكسر من ذلك قليلا عوار ويرى في تكسير عوار على فعال بالضم وقد مر انه بمعنى الجبان
والقياس عوارون وذلك يجريه مجرى الاسماء لانهم لا يقولون للمراة عوارة
لان الشجاعة والجبن في الاغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون القتال
فشبهوا عوار وعوارير بكلاب وكلاليب وجاء قوم ملاعين وشائيم ومياميين
ومياسير ومفاطير ومناكير على مفاعيل وظاهر جمع ظئة مشاون على مفاعل ومشاوين
على مفاعيل بالياء كما سبق ومطافل ومطافيل في تكسير ملعون من اللعن وهو
الطرد عن رحمة الله والمشوم من الشوم وهو ضد اليمن والبركة والميمون
من اليمن يقال تيمن فلان على قومه اذا صار مباركا عليهم كلها على مفعول وقد كسر
على مفاعيل قبل تشبيها لها بمفرد وموسر يقال ايسر فلان فهو موسر اذا استغنى
ومفطر يقال افطر الصائم ورجل مفطر وقوم مفاطير ومنكر بفتح الكاف
من نكرت الرجل بالكسر نكرا ونكورا وانكرته واستنكرته كله بمعنى وهو ضد
المعرفة فعلى هذا يجوز ان يكون مناكير جمع منكور ايضا ومشدن ومطفل
وهما بمعنى واحد اي ظبي ذي غزال والغزال ولد الظبي وهما من صفات المونث
بدون التاء يقال ظبية مطفل اي ذات طفل وغزال وظبية مشدن من قولهم
شدن الغزال اذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه واشدنت الظبية
فهو مشدن اذا اشدن ولدها كل ذلك على مفعل بضم الميم وكسر العين او فتحه

او فتحه من المنصف بالا فعال المزيد فيها وقد تمازج دوا الياء في ميكبير ومطافير
ومناكير مطلقا وفي مطافيل ومشاوين على وجه مع ضعف الياء في نحو معاليم
جمع معلم ليتبين ان تكسيرها خلاف الاصل والقياس الصحيح لا سيما في الثلثة الاول
صفات مناصله تجري على المذكر والمونث ومنه ما يكسر عطف على قوله
منه ما يجراي ومن الثلاثي المزيد ما يجمع جمع تكسير ثم انك قد عرفت حكم الثلاثي
الذي زيد فيه حرف للالحاق او غير مدة لغيره من انه يكسر على فعالل كجوارب
واجادل في جورب واجدل مع ما يتعلق بذلك من الاستثناء فيعلو وافعل فعلاء
ونقل كلام الجوهري وصاحب المفصل في ذلك المقام كما عرفته مفصلا ففي هذا الفصل
نعرفك حكم الثلاثي المزيد فيه الذي زيادته مدة من انه كيف يكسر فلنجعل الفصل فوائد
ثلثة باعتبار ان المدة الزائدة ثانية او ثالثة او رابعة الاولى بهذه الالفاظ
ما مدته اي الثلاثي المزيد فيه الذي مدته ثانية ولا يكون المدة الا الفا اذ لم يقع
في كلام العرب ما كان ثانيه واوا او ياء مدتين بعد الفاء الاصلي فيكون وزنه اي وزن
ذلك الثلاثي فاعلا بكسر العين وهو الاكثر كما سيجيء من الامثلة او بفتحها كعالم وخاتم
وجملة ما هو اما اسم او صفة خبر المبتدا اعني ما فالاسم ثلثة اوزان احدها فواعل
وهو اكثرها وهو المشترك بين تكسير مذكره ومونثه اعني فاعلة فكواهل في كاهل
في الاسم المذكر وهو ما بين الكتفين وهما عظمان في الظهر قريبان الى المنكبين
وما بينهما يسمى كاهلا وكواثب في كاثبة في المونث وهي مقدم منسج الفرس كما تقدم
قال الرضي قياس فاعل بفتح العين وكسرها فواعل قياسا لا ينكسر وقد جاء فواعيل
باشباع الكسر كطوابيق ودوانيق وخواتيم وليس بمطرد وقيل خواتيم
جمع خاتام قال اخذت خاتامي بغير حق فخواتيم على هذا قياس قال الفراء قد جاء
في كلام المولدين بواطيل في جمع باطل وقال ولم يجا فواعل في الاسم التباس جمع المذكر
بجمع المونث مع كون كل منهما على فواعل كما جا في الصفة وذلك لان لفظ المذكر
والمونث في الصفة لا فرق بينهما الا بالتاء فاذا حذفتها وجمعت حصل الالتباس
واما الاسم فلا التباس بين مذكره ومونثه الا ترى انك لا تقول للمذكر كاثب
وللمونث كاثبة حتى يلتبس في كواثب ثانيها فعلان بضم الفاء وسكون العين

الطابق بفتح الباء الآجر الكبير
والدانق بفتح النون وكسره سدس الدرهم
علم

كجحران في تكسير حاجز بتقديم الحاء على الجيم والزاء المعجمة وهو غدير الماء وهو الموضع الذي
يجتمع فيه ويبقى ماء المطر هكذا فيما عندي من النسخ لكن لم اجد في كتب اللغة كون حاجز
بالزاء المعجمة بالمعنى المذكور ولا جمعه على حجزان وانما جاء الذي جاء وجمع كذلك هو حاجر
بالراء المهملة قال في القاموس الحاجر بالراء المهملة ما يمسك الماء من شفة الوادي ولذا قال
الفاضل الجاربردي هو بالراء المهملة واما بالزاء المنقوطة فتصحيف وثانيها فعلان
بكسر الفاء وسكون العين كجنان في جان بالتشديد اصله جانن وهو ابو الجن
والعظيم من الحية ايضا سميت بذلك لاعتقادهم انها من الجن والاصيل من المؤنث
اي مؤنث فاعل في ان يكسر على فواعل ما كان بالتاء كما نبه لشبهه التام بالمذكر الذي يكسر كذلك
لكنهم قد اجروا حكمه اي حكم المؤنث بالتاء وهو التكسير على فواعل على المؤنث بالالف
لاجرائهم الف التانيث مجرى تائه لكونه علامة التانيث مثلها فكسروه على فواعل ايضا
فقالوا قواصع ونوافق ودوام في قاصعاء ونافقاء وداماء اصله
داممار كلها اسماء لجحرة اليربوع قد عرفت اليربوع والجحرة بتقديم الجيم وكسرة
وفتح الحاء المهملة جمع جحر بضم الجيم وسكون الحاء وهو بيت اليربوع ومسكنه
كما مر يعني ان لليربوع ثلثة جحرة مسماة بهذه الاسماء فالاولى وهي المسماة بقاصعاء
هي التي يقصع اي يدخل فيها فلذا تسمى قاصعاء والثانية وهي المسماة بنافقاء هي
التي لا يفتحها بل يرقق الموضع اي يجعل موضعها رقيقا قريبا الى وجه الارض فاذا
اتاه اي اتاه شخص من قبل القاصعاء اي طرفه ضرب برأسه الموضع الذي رققه
فيكسره فيخرج منه فلذا سميت نافقاء اذ النفوق هو الخروج والثالثة وهي المسماة
بداماء هي التي يخرج اليربوع منها التراب فيكبس به اي يسدها ويسترها بالتراب
فلذا سميت داماء اذ الدم بالتشديد الستر وقالوا عطف على فقالوا سواب في
تكسير سابياء وهي النتاج اي تناسل المواشي من الغنم والبقر ونحوهما وقيل هي
المشيمة التي فيها الولد واصله سوابي فاعل اعلال قاض في الرفع والجر وورد في الحديث
تسعة اعشار الرزق على افعلاء جمع عشير بمعنى العشر في التجارة وعشر واحد
في السابياء قال الرضي وقد كسر فاعل الاسم على افعلة كواد واودية كانهم استثقلوا
اجتماع الواوين في اول الكلمة لو جمعوا على فواعل وانضمام الواو والى ذلك ربما لو جمع

المشيمة الجلد

لو جمع على فعلان بالضم والكسر وللصفة عطف على قوله فللاسم اي لفاعل الصفة مع
التذكير اي اذا كان مذكرا اي بدون علامة التانيث تسعة اوزان احدها فعل
بضم الفاء وسكون العين كبزل في بازل وهو الشجاع قال الرضي وجمع
كثيرا على فعل بضمتين كنزل وشرف تشبيها بفعول للمناسبة له في عدد الحروف
ثم يخفف عند بني تميم باسكان العين واما الاجوف نحو عوط وحول فيجب اسكان واوه
عند الجمع للاستثقال واما عيط بمعنى عوط فانه من اليائي كسر الفاء لتسليم الياء
كما في بيض جمع ابيض انتهى فعلى ما ذكره ليس فعل بالضم والسكون من الاوزان
الاصلية بل فرع على فعل بضمتين ثانيها فعل بضم الفاء وفتح العين المشدد كصوم
في صائم وهو كما قال الرضي الغالب في فاعل الوصف كشهد وغيب وصوم وقوم
وقيل صيم وقيم كما يجيء في باب الاعلال وقيل صيم وقيم بكسر الفاء لاجل الياء
كشيوخ وشييخ بكسر الشين في شيوخ وشييخ وتقول في الناقص غار
وغزى ثالثها فعال بكسر الفاء كنيام في نائم ورعاء في راع وصحاب في صاحب
وذلك لان فاعلا شبه بفعيل حتى جمع على فعال كجديب وجراب ونعيل يجمع على
فعال كافيل وافال فاجيز ذلك في فاعل ايضا رابعها فعول بضمة كخفوف في خاف
اي ضعيف وكشهود وحضور وركوع وذلك فيما جاء مصدره على فعول خامسها
فعال بالضم اي بضم الفاء وتشديد العين وهو كثير في تكسير فاعل الوصف كفعل
كزهاد في زاهد وزوار في زائر وغياب في غائب وهما اي فعال وفعل اصل
في تكسير فاعل الوصف سادسها فعلة بفتحتين كعبدة في عابد وهو كثير ايضا
كعجزة وفسقة وكفرة لكن لا كالسابقين سابعها فعلة بضم الفاء وفتح العين
وهي مختصة بمعتل اللام لا يجيء في تكسير غيره كما انه اي المعتل اللام مختص بها ولا يكسر
على غيرها كهداة في هاد وغزاة في غاز اصلهما هدية وغزوة وهذا مذهب البعض
وذهب الاكثرون الى ان فعلة بالضم والفتح ليست من الاوزان الاصلية بل فرع
فعلة بفتحتين بان يكون اصله فعلة بفتحتين ففي المعتل اللام ضم فاؤها بعد قلب اللام
الفا ليعتدل طرفا الكلمة بالثقل في اولها والخفة في الاخر او فرقا بينها وبين المفرد
نحو قناة وذلك لانهم لم يردوا الجمع على هذا الوزن في الصحيح والمعتل اذا اشكل امره

يحمل على الصحيح وقال الفراء اصلها فعلة بالضم والتشديد فحذف التشديد للاستثقال
وعوض عنه التاء وذهب المبرد الى انه اسم جمع كفرهة وليس بجمع لعدم فعلة جمعا
في غير هذا النوع ثامنها فعلان بضم الفاء شبان في شاب ورعيان في راع
تشبيها بفاعل الاسم كحجر ان تاسعها فعلاء بضم الفاء وفتح العين ومد اللام كعلماء
في عالم وجهلاء في جاهل وشعراء في شاعر تشبيها له بفعيل نحو كريم وكرماء
واكثر ما يجيء فعلاء في هذا الباب وغيره اذا دل على سجية مدح او ذم كهذه الامثلة
وكجبناء وشجعاء وما ذكر من انحصار الاوزان في التسعة مذهب الجمهور وقد ذكر
الجوهري وزنا عاشرا وهو فعال بفتح الفاء حيث قال الشباب جمع شاب وكذلك
الشبان بالضم والتشديد على فعلان كما مر وكأن غيره جواب عن طرف الجمهور اي الظن
ان غير الجوهري جعله اي الشباب في الاصل مصدرا بمعنى الكون شابا وصف به كما يقال
رجال شباب للمبالغة في اتصافهم به حتى صاروا كانهم عينه كعدل فانه مصدر بمعنى العدالة
ثم وصف به كما يقال رجل عدل مبالغة في اتصافه بالعدالة فعلى هذا لا يكون شباب جمعا
ولا فعال بالفتح من صيغ الجموع لكن صاحب القاموس جعله جمعا كالجوهري وذكر حادي عشر
وهو فواعل للصفة اي لفاعل صفة ما لا يعقل فيكون جموع فاعل الصفة عنده احد عشر
حيث قال في بيان ما يجمع على فواعل من الصفات بجمع فارس مما كان على فاعل صفة لمذكر
يعقل لانه بمعنى راكب الفرس على فوارس وهو شاذ لا يقاس عليه لان فواعل انما هو
جمع فاعلة بالحاق التاء بفاعل سواء كانت صفة لا يعقل مثل ضاربة وضوارب
او لغيره مثل حجرة ساقطة واحجار سواقط او جمع فاعل بدون التاء اذا كانت صفة
للمؤنث مثل حائض وحوائض وطامث وطوامث كما عرفت او ما كان عطف على فاعل
اي او جمع فاعل كان او على كانت وما زائدة اي جمع فاعل اذا كان صفة او اسما لغير الادميين
من سائر الحيوانات مذكرا كان او مؤنثا او غيرها مما ليس له عقل وعلم مثل جمل بازل
وهو الذي انشق نابه وذلك في السنة التاسعة وجمال بوازل وجمل عاض اي مرتع
للعض وهو بالكسر شجر صغير له شوك يرتعيه الابل وجمال عواض ومثل حائط
بمعنى الجدار وحوائط فاما مذكر ما يعقل فلم يجمع عليه الا فوارس في فارس وهوالك في هالك
ونواكس في ناكس وهو الذي يخفض رأسه ويجعلها الى جانب السفل ثم هذه الثلاثة مما

مما كان على فاعل صفات لمذكور نعقل وقد جمعت على فواعل فهي شاذة ثم اشار
الى وجه جمعها كذلك فقال اما فوارس لانه الاولى ان فوارس فلانه شيء لا يكون
في المؤنث يريد الجوهري بهذا انه اي الشان لا يقال امرأة فارسة بالحاق تاء التانيث
الى فارس واجرائه على المؤنث بوصف به المذكر واما فلم يخف فيه اللبس اي عن الالتباس
يعني ان عدم جمع هذه الصفة على فواعل انما هو لخوف اللبس بالمؤنث لان المؤنث
يجمع عليه بالاتفاق وليس ههنا خوف اللبس اذ لا يقال امرأة فارسة بل رجل فارس
وانما حتى يخاف ان يلتبس فوارس جمع فارس به جمع فارسة وقيل لما لم يقل امرأة
فارسة بعد عن الوصفية لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات
فهو كالاسم فكما جمع الاسم على فواعل ككاهل على كواهل جمع فارس على فوارس واما هوالك
فانما جاء في المثل يقال هو هالك في جملة الهوالك فقوله هالك قرينة على ان الهوالك
جمع هالك فجرى في المذكر وهو المضرب على الاصل اي كما في المؤنث الذي هو المورد
وان كان ذلك على خلاف القياس لانه اي الشان قد يجيء في الامثال ما لا يجيء من
غيرها يعني ان هوالك وردت اولا فيما هو صفة لمؤنث اعني هالكة كما هو الاصل
والقياس ثم اجريت في المثل فيما هو صفة لمذكر عاقل كما وردت في المؤنث بعينها
من غير تغيير لان الامثال تستعمل في مضاربها كما تستعمل في مواردها بعينها من غير
تغيير ولا يبالى فيها بالخروج عن القياس كما في قولهم ضيعت اللبن بالصيف فانه
ورد في حق امرأة فاذا ضربت في رجل طلب شيئا واضاعه قبل طلبه تقول
ضيعت اللبن في الصيف بكسر التاء ايضا واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر
كقول الفرزدق واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار
وارتكاب الشذوذ لضرورة الشعر كثير الوقوع واذا كان تلك الثلاثة شواذ فاستدلال
المبرد بها على ان فواعل في فاعل الصفة اصل ليس بتام وقال الرضي يجوز ان يكون
الهوالك جمع هالكة اي طائفة هالكة وكذا غيره كقولهم الخوارج اي الفرق الخوارج
كقوله تعالى والصافات صفا اي طوائف الملائكة هذا كلامه اي كلام الجوهري مع نوع
شرح له فقوله وما كان لغير الادميين الخ يدل على ان فاعل الصفة اذا كان صفة
لمذكر لا يعقل يجمع مطردا على فواعل كما ذكره من الامثلة وكقولك مررت بخيل رواس

من الرخس وهو الضرب بالرجل وذلك لان المذكر فيما لا يعقل يجري مجرى المؤنث فيمن
يعقل ولما كانت هذه الصفات لما لا يعقل اجريت كجرى المؤنث في الجمع اقول قد صرح
بذلك الاطراد شراح الشافية ايضا فلا وجه لتخصيصه بالجوهري فافهم. وللصفة مع التانيث
عطف على قوله وللصفة مع التذكير اي ولفاعل الصفة اذا كان مؤنثا. سواء كانت
مع علامة كالتاء او لا بان يكون مما يختص بالمؤنث. وزنان وهما فعل بضم الفاء
وفتح العين المشدد وفواعل كنوم وضوارب وحيض وطوامث في تكسير
نائمة وضاربة. من الصفات المؤنثة بعلامة. وحائض وطامث. مما ليست بعلامة
وذلك لامن اللبس اذ ليس لتلك الصفة مذكر يكسر على فواعل الفريدة الثانية
ما مدته ثالثة ان كان اسما غير مصدر بدون التاء. سواء كان مؤنثا معنويا او لا
وستعرف فوائد التقييدات الثلثة. فافعلة في تكسيره غالبة كيف ما كان. ذلك
الكلم اي سواء كان مدته الفا او ياء او واوا وسواء كان فاؤه مفتوحا او مكسورا
او مضموما. كازمنة واحمرة واغربة وارغفة واعمدة في زمان وحمار وغراب. مما
كان مدته الفا بفتح الفاء في الاول وكسره في الثاني وضمه في الثالث. ورغيف
مما كان مدته ياء. وعمود. مما كان مدته واوا. فان كانت المدة ياء. ولا يكون فاؤه
الا مفتوحا كما يجئ. فمع ثمانية. اي فتكسيره افعلة مع ثمانية. اوزان اخر. فاوزان
تكسيره تسعة احدها. فعل بضمتين ككثب في كثيب وهو التل من الرمل. والتل
بفتح التاء وتشديد اللام ما اجتمع منه وارتفع ثانيها. فعلان بكسر الفاء وسكون العين
كظلمان في ظليم وهو ذكر النعام. اي المذكر منه وقد عرفته قالوا وهذا الوزن قليل
ثالثها. فعائل كافائل في افيل وهو الابل الصغير. وذلك لحمل فعيل المذكر على فعيلة
ذي التاء كما حمل فعيلة على فعيل المذكر في نحو صحف وسفن في جمع صحيفة وسفينة
رابعها. افعال كايمان في يمين. خامسها. فعلان بضم الفاء كقضبان في قضيب
وهو غصن الشجر والسيف الحاد ايضا وهذا في الغلبة كفعل بضمتين نحو عنقان
وكثبان وقلبان سادسها. فعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية في صبي
قيل هي نائبة عن اصبية كغلمة عن اغلمة ولهذا يصغر على اصبية كما تقدم
سابعها. فعال بكسر الفاء كفصال في فصيل. وهو ولد الناقة تشبيها بفعيل

بفعيل في الوصف نحو ظراف وكرام في جمع ظريف وكريم ثامنها. افعلاء كاعشراء في عشير
بمعنى العشر وقد مر في الحديث. اعني تسعة اعشراء الرزق في التجارة وعشر في
السابيا. وكانصباء. واخمساء. في نصيب وخميس. وان كانت المدة. واوا ولا
يكون فاؤه الا مفتوحا. كما يجئ. فمع الاربعة الاول. اي فتكسيره افعلة مع الاوزان
الاربعة الاول من الثمانية المذكورة. كقبر. على فعل بضمتين في زبور وهو الكتاب. وفعدان
على فعلان بكسر الفاء وسكون العين. في قعود وهو من الابل ما بلغ الركوب اي ان يركب
عليه. وادناه. اي ادنى ذلك البلوغ حاصل اذا اتى عليه. اي على الابل سنتان. واما قبل
ذلك فلا تصلح للركوب. وذناب. على فعائل جمع ذنوب وهو الدلو الممتلى ماء. قالوا
المؤنث من فعول بكسر على فعائل كذنوب على ذنائب لان الدلو مؤنث سماعي فحصا
فعول في المؤنث مخالفا الفعال وفعيل فيه حيث لا يجمعان عليه وذلك لانه الحق
بذي التاء اعني فعولة في الجمع لكونه اثقل من اخواته بسبب الواو فكان مؤنثه المجرد
عن ذي التاء فكما جمع ذو التاء على فعائل مثل تنوفة وتنائف فكذا المجرد عنه وقيل في قدوم
وهو مذكر قدائم تشبيها بالمؤنث المجرد كذنوب والاصل القدم بضمتين. وافلاء.
على افعال. في فلو اصله فلوو وهو المهر. بضم الميم وسكون الهاء. ولد الفرس واصله
افلاو قلب الواو همزة لوقوعه طرفا بعد الف زائد قالوا الناقص من نحو عمود بابه افعال
كافلاء واعداء وجاء فيه فعول قليلا نحو فلي بضم الفاء وكسرها. وعمونا بختلج. اي
بوقع الخلجان والاضطراب. في القلب شئ وهو ان الفلو يحتمل ان يكون صفة
لا اسما. كالعدو. فانه صفة ماخوذا. من فلوته اي فطمته. اي قطعت الولد مطلق
عن الرضاع. او ربيته. من التربية اطلق على المهر لانقطاعه عن رضاع امه او لكونه
ربته امه فيكون وصفا بمعنى المفطوم او المربي. واختصاصه في الاستعمال بالفرس
اي بولده بحيث لا يطلق على غيره. لا ينافي الوصفية. اذ المعتبر في الوصفية الشئ
كونه كذلك بحسب الوضع. كما ان بازلا ومعناه. في الاصل المنشق الناب. مطلقا
مختص في الاستعمال بالابل. بحيث لا يستعمل في المنشق من غيره كالفرس ونحوه
ومع ذلك اوردوه. اي البازل. في امثلة الصفات. كما اورده صاحب المفصل
وكذا الجوهري كما تقدم فدل هذا على ان غلبة الاسمية في فلو لبعض الاشياء

الشعوف بالفتح بالفتح المفازة والقدوم
بالفتح من الات النجار معروف وما
بالضم وهو مصدر من قدم سفره وقدوم
صح

لابنا فی کونه من الصفات فاذا لم یثبت اسمیته. فیجیٔ تکسیر هذا الوزن. ای فعولا. علی افعال
موقوف علی وجدان مثال. منه. غیر محتمل للوصفیة. بل متعین للاسمیة یجمع علی فعائل
وهو ای ذلک المثال. غیر معلوم. فتکسیره علی هذا الوزن غیر معلوم وان ذکروه هنا
وهذان ای ما مدته یاء وواو. ای الاسمان اللذان مدتهما الثالثة یاء وواو من غیر المصدر
بدون التاء. لایجیئان الا مفتوحی الفاء. کالامثلة المذکورة لعدم فعیل بضم الفاء وفعیل
بکسره فی ابنیتهم ولعدم فعول بکسر الفاء فی کلامهم وفعول بضم الفاء من ابنیة الجموع
لا المفرد. سوی ما شذ نحو سدوس بالضم للطیلسان الاخضر. فانه مفرد غیر مصدر علی
فعول بضم الفاء. کما ان المصادر من هذا القبیل. ای من قبیل فعول. لایجیٔ الا مضمومة
الفاء. لا مفتوحة ولا مکسورة کقعود ودخول وخروج وغفول وذهول الی غیر ذلک
سوی قبول. من قبل یقبل ای تقبل. وولوع بمعنی الحرص. من ولع یلع کوهب یهب
فانهما علی فعول بفتح الفاء فیما نحن فیه بعکس المصادر فقبول کما ان تنظیر بالعکس
والاصمعی روی سدوسا بالمعنی المذکور ایضا. ای کسر الکساء او کما رواه بالضم
بالفتح فلم یکن سدوس نصا فی الضم فی لاحاجة الی الاستثناء. وان کانت المدة الفا
فاما ان یکون مع کسر الفاء او مع ضمه او مع فتحه. فمع کسر الفاء یجیٔ فیه اربعة اوزان اخر
غیر افعلة فاوزانه خمسة ثلثة من تلک الاربعة. هی الثلثة الاول من الثمانیة المذکورة
کحمر علی فعل. بضمتین فی حمار وصیران. علی فعلان بالکسر والسکون. فی صوار وهو
القطیع. ای القطعة وبالفارسیة رمه من بقر الوحوش ووعاء المسک ایضا. ای
کما یطلق الصوار علی القطیع المذکور یطلق علی وعاء المسک ای ظرفه. وقد جمعها. ای الصوار
بالمعنیین. الشاعر فی قوله اذا لاح الصوار ذکرت لیلی. ای اذا ظهر بقر الوحش تذکرت لیلی
وهی حبیبة الشاعر. واذکرها اذا نفح الصوار. ای واتذکر لیلی اذا فاح وعاء المسک
یقال نفح الطیب بالحاء المهمل ای فاح وظهرت رائحته ووجه التذکیر فی الاول مشابهة
عین بقر الوحش لعین حبیبته فی الحسن واللطافة وفی الثانی مشابهة المسک لها
فی طیب الرائحة ویمکن ان یعتبر الشبه من جانب العکس لکن الاول ابلغ. وشمال
علی فعائل فی شمال وهو الخلق بضم الخاء. وخلاف الیمین ایضا. ای الیسار. قال الله
عن الیمین والشمائل. وهی مؤنث معنوی کالیمین. والرابع من تلک الاربعة. افعل

افعل. بضم العین. کالسن فی لسان وذکر الجوهری لهذا. ای لما یکون مدته الثالثة الفا
مع کسر الفاء. وزنین اخرین وهما فعل بضم الفاء وسکون العین وفعیل فالحمار العیر
بفتح العین وسکون الیاء المثنی. والجمع حمیر علی فعیل وحمر علی فعل بضم الفاء وسکون العین
وحمر علی فعل بضمتین وفد مرهذا. واهمل ذکرهما الشیخان صاحب المفصل وصاحب
المفتاح لانهما جعلا الاول. ای فعلا کحمر بسکون العین. مخفف. فعل بضمتین
مثل حمر. فهو عندهما لیس وزنا برأسه من اوزان الجمع وجعلا. الثانی. ای فعیلا کحمیر. اسم جمع
ای اسما لجماعة الاحمرة. کعبید لجماعة العباد. وتحقیق معناه. ای معنی اسم الجمع فلا یکون
فعیل عندهما من اوزان الجموع التی کلامنا بصددها اذ فرق بین الجمع المصطلح واسم الجمع
کما تقدم وستعرف تفصیله. ومن دأبه. ای الجوهری. فی کتابه ذکر اسماء الجموع فی عداد الجموع
اما لعدم الفرق بینهما او للتسامح. ومع ضمه. عطف علی قوله فمع کسر الفاء ای ومع ضم
الفاء. ایضا کما جاء مع کسره. یجیٔ اربعة اخر من الاوزان اثنان منها. الاولان. من
الاربعة المذکورة. کغرد. علی فعل بضمتین. فی غراد. وهو دویبة تلتصق بالمواشی کما مر مرارا
وغربان. علی فعلان بکسر الفاء وسکون العین. فی غراب. والاخران. فعلان بضم الفاء
کزقان فی زقاق وهو السکة. بالکسر والتشدید ای الطریق الذی یسلک فیه. وفعلة
بکسر الفاء وسکون العین. کغلمة فی غلام ومع فتحه یجیٔ ثلثة اخر. اثنان منها. الاولان
کقذل بضمتین. فی قذال. بالقاف والذال المعجم. وهو خلف الرأس وغزلان. بالکسر والسکون
فی غزال. وقد عرفته. والثالث. منها. فعول. بالضم. کعنوق فی عناق. وهو انثی ولد المعز. واذا
تأملت فیما ذکرناه علمت ان اوزان تکسیر هذا النوع. ای ما مدته ثالثة من اسم غیر مصدر بدون التاء
احد عشر. علی رای الجمهور وهی افعلة مع الثمانیة المذکورة وافعل کالسن فی لسان وفعول
کعنوق فی عناق واما ما عداهما من المذکورات فمندرجة فی الثمانیة المذکورة کما نبهت لم فمجموعها
افعلة فعل فعلان فعائل فعلان فعلة افعال فعال فعول افعلاء افعل. وعلی ما ذکر الجوهری
ثلثة عشر. لما زاد فی مثل حمار وزنین اخرین فعل وفعیل. واعلم ان وزن. فعل بضمتین
لایجیٔ فی المعتل اللام من هذا النوع. ای الاسم الذی مدته ثالثة بدون التاء غیر مصدر سواء کانت
المدة واوا او یاء او الفا واویا کان ذلک المعتل کسماء او یائیا کدواء. ولا یجیٔ ایضا
فی المصاعف. منه اما الاول فلانه لو کسر سماء ودواء مثلا علی سمو ودوی لاعلا اعلال قاض

فيبقى سمم وددو فيصير جمع الكثرة على حرفين ولزم كثرة التغيير في كلمة واحدة واما الثاني فلانه
لو كسر المضاعف على ذلك الوزن يلزم احد المحذورين وهما ثقل اظهار المثلين لو لم يدغم والالتباس
لو ادغم فانك اذا قلت في جمع عباب عب لم يدر انه فعل بضمتين ام فعل بالضم والسكون
اذ الوزنان واردتان في الاسماء وبهذا وقع التفصي عن الادغام في الافعال نحو سر في سرر
اذ ليس في ابنية الافعال فعل بسكون العين فلا يلتبس الادغام. الا سررا وذبابا في سرير
وذباب. استثناء من المضاعف فان سريرا وذبابا مضاعفان عينهما ولامهما من
جنس وقد كسرا على فعل بضمتين اما الاول فظ واما الثاني فلان اصله ذبب
وان فعلا. بضم العين بدون التاء. لا يجيء الا في تكسير المونث منه. اى من هذا النوع سواء
كان مدته ياء او الفا مع كسر الفاء او ضمه او فتحه. كاذرع واعقب واعنق في ذراع. بكسر الفاء
وهي معروفة. وعقاب. بضمه وهو الطائر الاسود كما تقدم. وعناق. بفتحه وقدم قريبا
وجميعها مما مدته الف وكايمن في يمين مقابل الشمال فان جميعها مونثات سماعية فكسرت
على افعل واما المونث مما مدته واو كذنوب فقد قالوا انه لا يجمع الا على فعائل كذنائب وقد ذكر
ولا يجيء افعل في تكسير المذكر من هذا النوع بل يكسر هو على افعلة فلا يقال في حمار وغراب
وغزال احمر واغرب واغزل بل يقال احمرة واغربة واغزلة على افعلة بالتاء وكسر العين
وذلك فرقا بين المذكر والمونث وانما خص حذف التاء بالمونث لانه لما كان التاء فيه
مقدرا اشبه العدد القليل كثلث واربع فحذف التاء من المونث كما حذف في العدد منه
واثبت في المذكر كما اثبت في العدد فيه كثلثة واربعة ولان المونث لثقله بالتخفيف اولى
ولان الحرف الزائد على ثلثة احرف يقوم فيه مقام تاء التانيث كما قالوا في عقرب فلم
يجمع على افعلة ايثارا منهم ان لا يجمع التاء مع الذي تنزل منزلتها كما لا يجمع بين التائين
ومن هذا علم ان المونث من هذا النوع مختص ايضا بان يكسر على افعل لا على افعلة
ولما كان هنا مظنة ان يقال انه قد جاء امكن والسن وازمن على افعل في تكسير
مكان ولسان وزمان مع انها ليست بمونثات اجاب بقوله. وجاء امكن
في مكان لتاويله بالارض. وهي من المونثات السماعية فالمكان مونث تاويلا
كما ان لسانا يؤول. بالمونث كتاويله. بالجارحة. لكونها جارحة من الجوارح والاعضاء
والكلمة. لانها مصدر للكلمة والكلام فصار كانه عينها فلذا قد يذكر ويراد به الكلمة. كما

كما في قول الاعشى اني اتتني لسان. اى كلمة وكلام. لا اسر بها. صفة لسان ويتعلق
بانت الجار في قوله. من علو لا عجب منها ولا سخر. هو بفتحتين جعل الشخص هزوا ومسخرة
اى لا يحصل التعجب ولا السخر من تلك اللسان وجملة لا عجب اما صفة لسان او
مستانفة لبيان وجه انه لا يسر بها. اى من عال. يعني ان العلو وهو بفتح العين وسكون
اللام بمعنى العالي مقابل السافل اى اتتني كلمة من الجانب العالي قيل ويجوز في واوه
الضم والفتح والكسر لكن ورد في الشعر بالفتح فاول اللسان في الشعر بالمونث
اعني الكلمة اذ لا معنى لاتيان الجارحة المخصوصة فلذا انث الفعل المسند اليه اعني اتت
وارجع اليه ضمير بها ومنها. فيجمع. مربوط بقوله كما ان لسانا يؤول اى فلتاويله
بالمونث يجمع. على السن. كافعل ولظهور التاويل بالمونث في اللسان حيث ورد
في فصيح الكلام كالبيت جعله مشبها به لتاويل المكان به. واما ازمن فجمع زمن بفتحتين
بدون الالف بمعنى الزمان. لا جمع زمان. فلا نقض به اذ الكلام في جمع فعال وهذا ما قال
في الاقليد ان كون ازمن جمع زمان غلط وانما هو جمع زمن وقال ابن الحاجب وامكن
شاذ قال الرضي يجوز ان يكون ازمن مثله جمع زمان لا جمع زمن وانما جاز جمعهما
على افعل لحملهما على فعال المونث مع تذكيرهما كما حمل فعال المونث على فعال المذكر
فقيل شمل في جمع شمال كحمر في حمار وعقبان في عقاب كغربان في غراب. وقيدنا الاسم
في الضابط بكونه غير مصدر. حيث قال ما مدته ثالثة ان كان اسما غير مصدر. لان
تكسير المصادر قليل. لما عرفت ان المصدر يدل على ماهية معراة عن الدلالة على الوحدة
او الكثرة فلا يثنى ولا يجمع لاستلزامهما التعدد. والغالب في مصادر الثلاثيات اذا
اريد جمعها ان يبنى منها بناء المرة. لينتقيد الماهية التي هي مدلوله بقيد الوحدة فيصلح لان
يجمع. فتجمع بالالف والتاء. كما في ذي التاء من الصفات المشتقة منه فيكتفى بذلك
الجمع عن تكسيره لقلة الجمع فيه. كالقومات والسجدات والدعوات في قيام وسجود ودعاء
فانها مصادر ثلاثية فاريد جمعها فبني منها بناء مرة كقومة وسجدة ودعوة فجمع بالالف
والتاء على تلك الجموع ولم يتعرض لجمع مصادر غير الثلاثيات مع انه ايضا كذلك لقلة
الجمع فيه جدا ولما فرغ عن بيان تكسير ما كان اسما بدون التاء مما مدته ثالثة اراد
ان يبين تكسير ما كان اسما مع التاء او صفة منه فقال وان كان مع التاء. فهو عطف

على قوله ان كان اسما بدون التاء وان كان ما مدته ثالثة اسما مع التاء. فتكسيره وزنان
لا غير احدهما. فعائل وهو اكثرهما. والاصل فيه. و ثانيهما. فعل بضمتين. هو ليس بتلك
المثابة من الكثرة. كصحائف وحمائل ورسائل وذوائب وحمائم كلها على فعائل. وصحف
على فعل في صحيفة. مما مدته ياء. وحمولة. مما مدته واوا. وهي الابل وكل ما يحمل عليه الحي
اى القبيلة. من حمار وغيره. يعنى ان حمولة كل ما تحمل عليه القبيلة اشياء ابلا او فرسا او
حمارا او غيرها. ورسالة. مما مدته الف مع كسر الفاء. وذوابة. مما مدته الف. بضم الاول
المعجم والهمزة. اى وبالهمزة بعده. وهي ما يفتل ويرسل الى السفل. من الشعر. اى من شعر المراة
وحمامة. مما مدته الف مع فتح الفاء وهي من الطيور ما يسكن في البيت معروف. وسفن
في سفينة. واما فعل فيما مدته الف او واو فلم يطلع عليه فلذا لم يذكر لهما مثالا. وان كان
ما مدته ثالثة صفة. لا اسما مع التذكير لا مع التانيث. فاصنافها الثلثة اعنى ذات اليا
والالف والواو ثلثتها. بدل من الاصناف او مبتدأ وهو مع خبره اعنى تكسر خبر الاصناف
يعنى ان تلك الاصناف تكسر جميعا. على ثلثة اوزان على فعلاء. بضم الفاء وفتح العين ككرماء
وجبناء وشجعاء وودداء في كريم. مما كان مدته ياء. وجبان. مما كان مدته الفا مع فتح الفاء
وشجاع. مما كان مدته الفا مع ضم الفاء. ولم يذكر لما مدته الف مع كسر الفاء مثالا لعدم اطلاع عليه
وودود. بمعنى المحب مما مدته واو. وكذا تكسر على فعل بضمتين كنذر وصنع وكنز وصبر
في نذير ضد البشير في ذات الياء. وصناع بفتح الصاد. في ذات الالف مع فتح الفاء. يقال
امراة صناع اليدين اى حاذقة وكاملة ماهرة بعمل اليدين. اى في عملهما. ورجل صنع
اليدين. بالمعنى المذكور. كذا في الصحاح وكناز بالكسر وهي الناقة المكتنزة. اى الممتلئة من
اللحم. واما فعل في فعال بضم الفاء فلم يطلع عليه. وصبور. اى صابر في ذات الواو
وههنا بحث وهو ان صناعا وكنازا انما هو صفتان للمؤنث على ما ذكر. من المعنيين
كعجوز. فانه صفة للمؤنث اعنى الامراة المسنة. والملتق بالبيان ههنا حكم المذكر. حيث
قلنا في اول البحث وان كان صفة مع التذكير فمجئ تكسير ذات الالف على هذا الوزن
اعنى فعلاء. موقوف على مثال اخر غير هذين. المثالين مما يكون صفة لمذكر ولم يوجد مثال
كذلك فتكسير ذات الالف على هذا الوزن غير تام هذا وفي الرضي ناقة كناز وجمل كناز
وكذا رجل لكاك اى قليل اللحم وامراة لكاك وجمل دلاث وهو السريع وناقة دلاث انتهى

انتهى فعلى هذا كناز مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وكذا لكاك ودلاث فاندفع البحث. وكذا
تكسر على افعال. كاشراف واجواد واعداء في شريف. من ذات اليا. وجواد. من ذات
الالف. وعدو. اصله عدوو في ذات الواو ولكن لم اقف في الكتب المعتبرة على ان يكسر جواد
على اجواد بل قالوا انه ان كان من جاد الفرس اى صار رائعا يجود جودة فهو جواد
للذكر والانثى فيكسر على جياد وان كان من جاد الرجل بماله يجود جودا فجمعه جود
واعلم ان الغالب والاصل في تكسير فعال بالفتح وفي فعول وكذا في فعال بالكسر فعل
بضمتين كصنع وصبر وكنز في صناع وصبور وكناز وتكسر الاولين على فعلاء كجبناء وودداء
لتشبيههما بفعيل كظريف وظرفاء لكونهما مثله في الوصف والزنة والزيادة وتكسير
الثالث على افعال كاعداء في عدو لاستعماله استعمال الاسماء وفي تكسير فعال بالضم فعلاء
كشجعاء لكونه بمنزلة فعيل لانهما اخوان في بعض المواضع نحو طوال وطويل وبعاد وبعيد
ويدخل في مؤنثه التاء كما يدخل في مؤنث فعيل نحو امراة طويلة وطوالة وفي فعيل فعلاء ككرماء
في كريم وتكسره على فعل كنذر ونذير تشبيها بفعيل الاسمي ككثب في كثيب وعلى افعال كشريف
واشراف تشبيها بفاعل كشاهد واشهاد وصاحب واصحاب لان فعيلا وفاعلا متساويان
في العدد والزيادة وان اختلف موضعها فيهما. ولم يجئ لتكسير ذات الواو. اى فعول. وزن
غير هذه الثلثة. اعنى فعلاء وفعلا وافعال. سوى ما شذ من عدى وعدى بكسر العين
على فعل بكسر الفاء وفتح العين وضمه على فعل بضم الفاء وفتح العين. مثل سوى. بالكسر. وسوى
بالضم كلاهما من ادوات الاستثناء بمعنى الا حال كون عدى وعدى في تكسير عدو على فعول
ولا نظير لهما. اى لعدى وعدى بالكسر والضم في اوزان التكسير فلا عبرة بهما واما ذات اليا
والالف فلهما اوزان اخر في التكسير غير هذه الثلثة فلذا فصلهما فقال. فان كانت تلك الصفة
ذات يا وهي فعيل فاما ان يكون بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول. لانه ان كان لازما لا يكون الا
بمعنى الفاعل ككريم وبخيل فان كان متعديا فقد يكون بمعنى الفاعل كعليم وسميع وقد يكون
بمعنى المفعول كجريح وقتيل بمعنى مجروح ومقتول. فالاول يجئ لتكسيره ستة اوزان اخر
غير الثلثة المذكورة فله اوزان تسعة. فعال. بالكسر. ككرام في كريم. وهذا غالب فيه
كفعلاء. فعلان بكسر الفاء وسكون العين. كخصيان في خصي. وهو الذي اخرج خصيته
وذلك تشبيها له بفعيل الاسمي كظلمان في ظليم. فعلان بضمه. اى بضم الفاء وسكون العين

كشنيان في ثني وهو الذي يلقي. ويطرح ثنية. هي واحدة الثنايا وهي الاضراس الاربعة في مقدم
الفم ثنتان من فوق واخريان من تحت وذلك في مثل البقر والفرس يكون في السنة الثالثة
وفي الجمل في السنة السادسة وهذا ايضا للتشبيه بالآلام كرغفان في رغيف. افعلة وهي
يكون في المضاعف. كاشحة في شحيح اي بخيل افعلاء. واكثر وقوعه في المضاعف والمعتل
اللام عدولا فيهما عن فعلاء الى افعلاء كاشداء واشحاء واغنياء واشقياء واقوياء واغوياء
استثقالا الفعلاء في مثل شححاء وقوياء وقدجاء في الصحيح قليلا. كاصدقاء في صديق فعول كظروف
في ظريف. وهذا عند الجرمي حيث قال ظروف جمع ظريف وان كان غير قياسي والدليل على
انه جمعه انك اذا صغرته قلت ظريفون وقال الخليل هو جمع ظرف بسكون الراء او كسره بمعنى
ظريف وان لم يستعمل ظرف بمعنى ظريف كما ان مذاكير جمع مذكار بمعنى ذكر وان لم يستعمل
واجيب عن دليل الجرمي بان شابا يصغر على شبيب مع انه ليس جمعا لشب. وجاء يتامى
على فعالى بفتح الفاء واللام. في يتيم والاصل يتايم. على فعائل بتقديم الياء على الميم كما كان في المفرد
فقلبت بتقديم الميم على الياء فصار يتامي بكسر الميم. ثم ابدل الياء الفا. وفتح الميم. للتخفيف
كما في فتاوى. بفتح الواو في جمع فتوى لان اصله فتاوي بكسر الواو وقد عرفته وستعرف تفصيله
في مثل محاوى. وهو اي يتامى. في يتيم شاذ. لانه فعيل بمعنى الفاعل اي الذي فات ابوه فقياسه
ان يكسر على شيء من الاوزان السابقة. والثاني. اي الفعيل بمعنى المفعول. الغالب في
تكسيره فعلى. بفتح الفاء وسكون العين والقصر. كجرحى وقتلى في جريح وقتيل. بمعنى مجروح
ومقتول وليس يجمع كل فعيل بمعنى المفعول على فعلى بل انما يجمع عليه من ذلك ما كان
متضمنا للآفات والمكاره التي يصاب بها الحي كالقتل والجرح ونحوهما حتى صار هذا الجمع
يأتي ايضا لغير فعيل المذكور اذا شاركه في معنى المكروه كما تعرف فان ارتفع شيء بغير هذا
المعنى لم يجمع هذا الجمع فلا يقال حمدى وسعدى في حميد وسعيد وكذا لا يقال فعلى في جمع ما
انتقل الى الاسمية من هذا الباب للحوق التاء كالذبيحة والاكيلة كما يجيء. وجاء على ندرة
فعالى. بضم الفاء. كأسارى. في اسير حملا له على فعلان كسكران وحران لان الاسير لا يخلو من
حرارة الباطن فجمع على اسارى كما جمعا على سكارى وحرارى ولما انجر الكلام الى ذكر الفرق
بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول فصل الفرق بينهما بعض تفصيل فقال
واعلم انهم فرقوا بين فعيل بمعنى فاعل وبينه بمعنى مفعول في بعض الاحكام كاوزان التكسير على ما

على ما عرفت. حيث يكسر الاول على الاوزان التسعة لا على فعلى ولا فعالى والثاني يكسر على
الاخيرين لا على شيء من التسعة. وكما ان الاول يجمع جمع السلامة. بالواو والنون او بالالف
والتاء. فيقال قوم جميلون ونساء جميلات. في تصحيح جميل بمعنى الجامل اي المتصف بالحسن
والجمال. دون الثاني فلا يقال. قتيلون وقتيلات. في قتيل بمعنى مقتول. وايضا الاول
يذكر ويؤنث. بالحاق التاء في المؤنث وعدمه في المذكر. سواء اجرى على موصوفه. في اللفظ. او لا
يجري عليه. فيقال امرأة شريفة. فيما اجرى على الموصوف وهي الامرأة. ورأيت كريمة بني فلان
فيما لم يجر عليه اي بنتهم الكريمة كما يقال رجل كريم ورأيت كريم قوم فلا التباس فيه بين المذكر
والمؤنث اصلا. والثاني. اي فعيل بمعنى المفعول. اذا جرى على الموصوف يستوي فيه المذكر
والمؤنث. فسواء كان صفة لمذكر او لمؤنث يجيء بدون التاء. يقال رجل قتيل وامرأة قتيل
لانه اذا ذكر الموصوف لا يحصل الالتباس بين المذكر والمؤنث منه ولو بدون التاء. وذلك
اي ما ذكر من جمع السلامة في الاول دون الثاني والفرق بين التذكير والتأنيث في الاول والتسوية
بينهما في الثاني ويحتمل ان يكون ذلك اشارة الى الفرق الاخير فقط كما هو الانسب بقوله
نعم اذا جرى. لانهم لما ارادوا الفرق. بين فعيل بمعنى فاعل وبينه بمعنى مفعول لتفارق معناهما
اجروا الاول. اي فرقوا بينهما باجراء جمع السلامة والفرق بين التذكير والتأنيث في الاول
وعدم ذلك في الثاني ولم يعكسوا اجراء للاول. على الاصل. وهو جمع السلامة والفرق بين
التذكير والتأنيث. لان الاصل. اي الاساس او الظاهر. في هذا البناء. اعني فعيلا ان يكون بمعنى
الفاعل. لكون الفاعل اصلا بالنسبة الى المفعول ولكثرته اذ ما من فعل الا وله فاعل بخلاف المفعول
والاصل بالاصل اولى. فلذا جمع الاول جمع السلامة وفرق فيه بين التذكير والتأنيث دون الثاني
وايضا لان المشترك بين المذكر والمؤنث لا ينبغي ان يجمع بجمع مختص باحدهما بل بجمع مشترك
بينهما وهو التكسير. نعم اذا لم يجر الثاني على الموصوف. بان يكون موصوفه مقدرا. يؤنث هو
اي الثاني بالتاء. ايضا. اي كما يؤنث الاول فيحصل الفرق بين تذكيره وتأنيثه ايضا. فيقال
قتيلة قبيلة فلان شهيدة. اي الامرأة المقتولة مشهودة فانث قتيله لعدم جريه على الموصوف
وذلك لانه لو لم يؤنث على هذا التقدير يلزم الالتباس في انه صفة لمذكر او لمؤنث بخلاف ما
لو اجرى على الموصوف اذ لا التباس ح اصلا خذ هذا او هذا كما مضى. لكن قد يحمل احدهما
على الاخر. للمشابهة بينهما لفظا ومعنى. فيجري عليه. اي احدهما. حكمه. اي حكم الاخر

ومثل ذلك بقوله. كما يحمل الثاني على الاول في التكسير فيقال اسراء وقتلاء. على فعلاء. في تكسير
اسير بمعنى الماسور. وقتيل. بمعنى المقتول فان قياسهما ان لايكسرا كذلك بل على فعلى او
فعالى لكنهما حملا على نحو كريم فكسرا كذلك كما كسر كريم اى المتصف بالكرم على كرماء. و يحمل
الاول على الثاني فيه. اى في التكسير. فيقال مرضى. على فعلى. في مريض. بمعنى المارض اى
المتصف بالمرض حملا له على جريح وجرحى واذا حملوا على جرحى نحو هلكى في جمع هالك وجربى
في جمع اجرب وموتى في جمع الميت وان كانت المشابهة بينهما من جهة المعنى فقط فحمل
مريض على جريح اجدر للمشابهة بينهما من جهة اللفظ والمعنى اما لفظا فظاهر واما معنى
فلان المريض ما اصابه المرض كما ان القتيل ما اصابه القتل وان اختلفا قياما ووقوعا
و كما يحمل الاول على الثاني في عدم التانيث كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين
فان قريبا فعيل بمعنى الفاعل اى المقارب فالقياس فيه قريبة بالتاء لكونه صفة المؤنث
اعنى الرحمة لكن حمل على مثل قتيل بمعنى المقتول فحذف منه التاء كما حذف من مثل قتيل اذا اجرى
على موصوف هذا التفصيل في فعيل. واما فعول فلم يفرقوا فيه ما هو للفاعل والمفعول
وسووا فيهما بين ما هو للمذكر وما هو للمؤنث. فجميع اصنافه بحذف التاء سواء اجرى
على الموصوف او لا في يتملك بالقرينة لدفع الالتباس. فيقال رجل صبور. اى صابر
وامرأة صبور. اى صابرة وجمل ركوب اى مركوب وناقة ركوب والشكور محمود او محمودة
الا في حرف واحد. اى كلمة واحدة. جاء نادرا. في المؤنث بالتاء. يقال هذه عدوة الله. كما
يقال هذا عدو الله ففرق بين تذكير عدو وتانيثه وهو فعول بمعنى فاعل لان اصله عدوو
بمعنى عاد و ذلك. اما حملا لها. اى لعدوة. على ضدها وهو الصديقة. فانث كما انث الصديقة
لكونها فعيلا بمعنى فاعل اى صادق. وهم قد يحملون الضد على الضد في بعض الاحكام
كما قالوا صح موتان حملا له على حيوان. واما لصيرورة العدو من عداد الاسماء. لكثرة
استعماله فيمن اتصف به بحيث صار اسما له ولم يبق فيه معنى الوصفية. كالممكن
والمعز ونحوهما. من الاوصاف الغالبة الاسمية وقد عرفت انه يكون التاء فيها للنقل من
الوصفية الى الاسمية كما في معجزة لا للتانيث كما قالوا في الحقيقة مقابل المجاز انه فعيل بمعنى
مفعول والتاء للنقل لا للتانيث فلا اشكال ولما ورد ماذا تقول في الحلوبة وامثالها
فانها فعول بمعنى مفعول مع انها اثبت فيها التاء. اجاب بقوله. واما نحو الحلوبة والحمولة

والحمولة والركوبة صفات لما يحلب. كالغنم والبقر في حلوبة ولحمل عليه كالفرس والجمل في حمولة
ويركب. عليه مثلها في ركوبة. فالتاء فيها ليس للتانيث. حتى يرد النقض بانها مع كونها
على فعول انث. بل للنقل من الوصفية الى الاسمية. يعني انها صفات في الاصل لكن غلبتها
الاسمية لتلك المعاني بحيث اذا اطلقت يراد بها تلك المعاني لا معنى الوصفية فالحق بها التاء للنقل
كالذبيحة للمذبوح والنطيحة للمنطوح الذي مات من النطح. يقال نطح الكبش ينطحه نطحا
من باب ضرب اذا ضربه بقرنه وكالاكيلة والضحية والرمية وانما صارت منتقلة الى الاسمية
لان الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب يقع على كل من
يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختصة بما يصلح للذبح ويعد له من النعم وكذا الاكيلة ليس
بمعنى الماكول اذ لو كان كذلك لكان يسمى الخبز او البقل اكيلة اذا اكل بل الاكيلة مختصة بالشاة
وكذا الضحية تختص بالنعم والرمية بالصيد والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح وليس
كل منطوح او كل شاة منطوحة نطيحة فهذه في خروجها عن مذهب الافعال الى حيز
الاسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الاصل كالمنخل والمدهن والمسجد
ونحوها كما تقدم في بحث اسم الالة وايضا اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل
والذبيحة والنطيحة والاكيلة ما سيذبح وسينطح وسيوكل وكذا الضحية ما يصلح للتضحي
وان لم يضح به بعد وكذا الكلام في الحلوبة والحمولة والركوبة فهذه مخرجة من وصفيتها الاصلية
الى الاسمية الى الانعام التي تعد للحلب والحمل والركب خاصة ووجه الحاق التاء بها ان الوصف
اصل والاسمية فرع لها فالحق علامة التانيث الذي هو فرع التذكير ليدل على تلك الفرعية ولهذا
اى ولاجل ان التاء فيها للنقل لا للتانيث. تستعمل في المذكر والمؤنث. يقال جمل حمولة
وناقة حمولة وشاة ذبيحة وغنم ذبيحة وهكذا فلو كان التاء للتانيث لا يصح استعمالها
في المذكر. وان كانت ذات الف. عطف على قوله فان كانت ذات ياء اى وان كانت
الصفة مع التذكير ذات الف. فلتكسيرها ثلثة اوزان اخر غير الثلثة المذكورة اعني فعلاء
وفعلا وافعال. وهي الاوزان الاول من الستة المذكورة في ذات الياء وهي فعال و
فعلان بكسر الفاء وفعلان بضم الفاء فمجموع اوزان تكسيرها ستة. كجياد. على فعال في
جواد من الخيل. وقد عرفته. وهجان. على فعال ايضا الا ان فاء مفرده مكسور كما قال في هجان
بكسر الهاء فيهما. فاتحد المفرد والجمع صورة. الا انه اى الكسر في الاول. اى في هجان جمعا عارض

ككسراء رجال. جمع رجل. وفي الثاني. اي في هجان مفردا اصلي. ككسراء رداء. المفرد بمعنى نوع من الثياب فاختلف الجمع والمفرد تقديرا. كما سمعت مثله في فلك. لانه استعمل مفردا فضمته كضمة برد اصلية وجمعا فضمته كضمة اسد عارضة ومثناه ايضا متحد به لفظا عند الجرمي يقول هذا هجان وهذان هجان وهؤلاء هجان المفرد والمثنى والجموع بلفظ واحد لجريه مجرى المصدر واما عند سيبويه فمخالف له يقول هذا هجان وهذان هجانان وهؤلاء هجان تشبيها لهجان بفعيل فكما ان فعيلا يثنى على فعيلان ويجمع على فعال ككريم وكريمان وكرام ثني هجان على هجانان ويجمع على هجان. والهجان من الابل الابيض الكريم. وكشجعان وشجعان بكسر الشين. على فعلان بالكسر. وضمه. على فعلان بالضم في شجاع وان كان صفة. عطف على قوله وان كان صفة مع التذكير اي وان كان مادته ثالثة صفة. مع التانيث فلتكسيرها ثلثة اوزان فعال. بكسر الفاء. فعائل فعلاء كصباح على فعال. وصبايح وعجائز. كلاهما على فعائل. وظلفاء. على فعلاء. في صبيحة. على فعيلة. وهي الحسناء من صبح وصبهها اي حسن. وعجوز. على فعول بمعنى الفاعل اي العاجزة كما مر فعجوزة بتاء التانيث غلط من العوام. وخليفة. بمعنى الامام واعلم انه اذا الحقت التاء بفعيل الوصف فانه يجمع على فعال كما جمع قبل لحوق التاء به فيقال صباح وظروف في جمع صبيح وظريف وصبيحة وظريفة ويختص ذو التاء في الغالب سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة اولا كالفصيحة والكبيرة بفعائل دون المذكر المجرد وقد شذ نظائر في نظير وكرائه في كريه بمعنى مكروه وقد يستغني بفعال عن فعائل كصغار وكبار وسمان في صغيرة وكبيرة وسمينة ولم يقولوا نسوة صغائر وكبائر وسمائن لكن مجئ تكسير فعيلة على فعلاء غير معلوم وكون خلفاء جمع خليفة محل نظر اذ جاء خليف كالخليفة كما في قوله وما خليف ابي موسى بموجود فيجوز ان يكون الخلفاء جمع خليف الا انه اشتهر الجمع دون مفرده بل هو لفظ الاولى من جعله جمع خليفة لما ثبت من قولهم كريم وكرماء واحتمال كونه جمعا لخليفة لا ينفع اذ لا يثبت باب من الاصول بالاحتمال بل لا بد له من ثبت قال الواحدي في الوسيط اصل الخليفة خليف بغير هاء لانه فعيل بمعنى فاعل كالعليم والسميع فدخلت الهاء للمبالغة بهذا الوصف كما قالوا راوية وعلامة الا ترى انهم جمعوه على خلفاء كما يجمع فعيل ومن انث لتانيث اللفظ قال في الجمع خلائف وقد ورد التنزيل بهما قال تعالى

قال تعالى خلفاء من بعد قوم نوح وقال خلائف في الارض هذا ويمكن ان يقال فقد جاء نسوة فقراء وسفهاء فثبت مجئ فعلاء في فعيلة ولو على قلة ثم ان حصر تكسير الصفة مع التانيث في الاوزان الثلثة مبني على عدهم صنعا وكنازا من صفات المذكر واما على راي من انهما من صفات المؤنث فله وزن رابع وهو فعل بضمتين كصنع وكنز كما عرفت في اوزان تكسير الصفة مع التذكير. فعلم ان المراد من التانيث هنا اعم من ان يكون لفظيا ومعنويا معا بان يكون في اللفظ علامة التانيث ويكون المسمى مؤنثا حقيقيا مثل صبيحة فانها صفة امرأة ووجد فيها التاء. او معنويا فقط. بان يكون المسمى مؤنثا حقيقيا ولا يكون في اللفظ علامة تانيث كعجوز فانها كما مر صفة لامرأة مسنة ولا تاء. او لفظيا فقط. بان يكون في اللفظ علامة ويكون معناه مذكرا كالخليفة فانه صفة لمذكر مع التاء فيه كطلحة

المفريدة الثالثة ما مدته رابعة سواء كان بعدها. اي بعد مدتها. حرف اخر ولا هو اقسام فمنها ما لحقه الف التانيث. ثم اما ان يكون اسما او صفة. فان كان اسما فلتكسيره وزنان احدهما. فعالي بفتح الفاء. حال كونه. مقصورا. اي بالالف المقصورة على اقصر الجموع وهو الغالب في تكسيره. اي تكسير ما لحقه الف التانيث. المشترك. خبر بعد خبر او صفة للخبر. بين مقصوره وممدوده. اي بين ما كان ذا الف مقصورة منه وبين ما كان ذا الف ممدودة. كدعاوى وحبالى وصحارى في تكسير دعوى. بفتح الفاء. وحبلى. بضم الفاء وكلاهما من المقصور فلم يكن بعد مدتهما حرف اخر. وصحراء. من الممدود فكان بعد مدته حرف اخر وهو الهمزة فابقى الف التانيث في جموعها للاعتداد بها لانها للزومها للكلمة صارت بمنزلة اللام منها كما ابقى الحرف الرابع في مثل مساجد وجعافر لكن في كون حبلى مما نحن فيه نظر لانه صفة والكلام في الاسماء فتركه اولى والثاني. فعال بكسر الفاء وهو مختص بالمقصور منه ولا يجري في الممدود. كاناث في انثى. بحذف الف التانيث لانه كتاء التانيث فيجمع ذو الالف بعد حذف الالف على فعال كما يجمع ذو التاء بعد حذف التاء عليه نحو قصاع في قصعة. واصل دعاوى دعاوي. بكسر ما بعد الالف اعني الواو. كمساجد لان ما بعد الف الجمع. الاقصر يكون مكسورا دائما. سواء كان بعده حرفان كمساجد او ثلثة كمصابيح. فاذا كسر الواو ابدل الف التانيث ياء بالضرورة. لما مر ان الالف تابع لحركة ما قبله فان كانت حركة ما قبله فتحة بقي على حاله وان كانت ضمة ابدل واوا

وان كانت كسرة ابدل ياء. لكنهم ارادوا ان يسلم الياء الذى هو بدل الف التانيث عن الحذف
لالتقاء الساكنين اعنى التنوين والياء بعد الاعلال فى حالتى الرفع والجر كما فى جوار. جمع جارية
اصله جوارى فانه يعل فى حالتى الرفع والجر اعلال قاض فيحذف الياء فيقال جاءتنى جوار
ومررت بجوار واما فى حالة النصب فلم يعل ولم يحذف الياء لخفة الفتحة عليه فيقال رايت
جوارى ففى الاولين يكون منصرفا والتنوين للصرف بناء على ان صيغة منتهى الجموع قد
زالت عنه فيهما بالاعلال وفى الثالثة غير منصرف لبقاء صيغة الجمع وهذا مبنى على ان الاعلال
لتعلقه بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة لعدم تمام جوهرها
وفيه اقوال اخر مفصلة فى النحو فليراجع اليه. فابدل الياء الفا فانقلبت كسرة الواو فتحة
ضرورة. توضيحه ان اصل دعاوى على صيغة الجمع الاقصى بكسر الواو وبالياء لكنهم
ابدلوا ياءه الفا لانه لو لم يبدل لاعل دعاوى فى حالتى الرفع والجر اعلال جوار بناء على ان
اصله فى الحالة الاولى دعاوى بضم الياء والتنوين وفى الثانية دعاوى بكسر الياء والتنوين
فيستثقل الضمة او الكسرة على الياء فيلتقى ساكنان الياء والتنوين فلدفع الالتقاء
يحذف الياء فارادوا سلامة الياء عن الحذف فابدلوه الفا ابدل هو منه لانه لا يمتنع الاعلال
ح وهو ظ فانقلب كسرة الواو فتحة ضرورة فصار دعاوى بالفتح والالف فاعرابه تقديرى
فى جميع الاحوال بقى انه منصرف ام لا فالجواب انه غير منصرف فى جميع الاحوال لبقاء صيغة
اقصى الجموع فيه تقديرا ولو سلم فالف التانيث كاف فى عدم انصرافه كما فى مفرده. و ذلك
اى ارادتهم سلامة الياء فى دعاوى عن الحذف. للفرق بين الياء المنقلب عن الف التانيث
كما فى دعاوى كما عرفت. و الياء. المنقلب عن الف اخر. غير الف التانيث سواء كان منقلبا
عن حرف اخر. كمرامى فى مرمى. فان الف مرمى منقلب عن ياء لانه اسم زمان او مكان من
الرمى او زائد للالحاق كالف ارطى وجمعه اراطى فانه زائد للالحاق بجعفر كما مر فان الياء المبدل
من الف اخر لا يبدل الفا بل يحذف بالاعلال فيقال هذه مرام واراط ومررت بمرام
واراط كجوار فلم يحذف فى مثل دعاوى فرق بينهما والف التانيث اولى بان يحافظ عليه
من غيرها لدلالتها على معنى زائد هو التانيث والكلام فى صبالى ونحوه كالكلام فى دعاوى
من غير فرق وقد يستعمل مثل ذلك على الاصل اعنى دعاوى بكسر الواو طلبا لبقاء الجمع الاقصى
على حاله فيكون فى حالتى الرفع والجر كجوار. واصل صحارى صحارى بالتشديد. اى بتشديد الياء لانه

لانه لما كسر الراء. فى الجمع. وابدل الالف. الممدودة. ياء لما ذكرنا من ان ما بعد الف الجمع
يكون مكسورا وان الف التانيث يبدل ح ضرورة. كما فى مصابيح. جمع مصباح حيث كسر
الياء فيه وانقلب الالف ياء. عادت الهمزة المبدلة من الالف. التى هى علامة التانيث
بالحقيقة لما عرفت ان اصل صحراء مثلا صحرا آ بالفين الاول لمد الصوت والثانى للتانيث فحرك
الثانى لدفع التقاء الالفين وابدل منه همزة قال بعض الفضلاء الهمزة فى حمراء وبيضاء
وصحراء وعشراء بدل من الف التانيث كالتى فى حبلى وسكرى والاصل فيها القصر
للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا فى اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ليصير لها
بناءان ممدود ومقصور فالتقى الفان ولم يمكن حذف احديهما لان الاولى للمد والثانية
علم التانيث فحذفها يخل بمدلولها ولم يكن تحريك الاولى لانها لو حركت لفارقتها المد فتعين
تحريك الثانية فانقلب همزة وقيل ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مونث
افعل نحو احمر وحمراء وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان علم التانيث
لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو بط اذ لا يعلم علامة التانيث على حرفين
وبالجملة الهمزة فى صحراء مبدلة عن الالف فلما ابدل الالف قبلها ياء عادت. الفا. هو
اصلها. لان موجب الابدال. اى ابدال الالف الثانية همزة. كان وقوع الالف قبلها
كما عرفت. فلما زال. هذا الموجب. بابدال الالف الاول ياء. عاد الحرف. وهو الهمزة
الى اصله. اعنى الالف لانه اذا زال المانع يعود الممنوع. فاجتمع الف مع ياء ساكن
قبله. فابدل الالف ياء. متحركا لان انقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اولى
فاجتمع ياءان. اولهما ساكن والثانى متحرك. فادغم الاول فى الثانى. فصار صحارى
بالتشديد. ثم حذف. الياء. الاول تخفيفا. وخص الحذف به لسكونه وكون الثانى
قوى الثبوت لكون علامة التانيث فى الحقيقة عبارة عنه كما عرفت. فصار صحارى
بالتخفيف. كمساجد ثم عومل معاملة دعاوى. من قلب الياء الفا وكسرة ما قبله
فتحة طلبا لسلامة الياء عن الحذف فى حالتى الرفع والجر فصار صحارى بالفتح كدعاوى
وقد يستعمل بالتشديد لكنه قليل لاستثقال الياء المشدد فى اخر الجمع الاقصى
ولا سيما اذا لم يكن فى الواحد حتى يثبت فى الجمع تطبيقا بين الجمع والواحد كما فى كرسى
وكراسى وبالتخفيف من غير قلب الياء الفا كمساجد طلبا لبقاء الجمع الاقصى على حاله

لكنه قليل ضعيف ايضا لاستلزامه تغيير علامة التانيث. وان كان صفة. عطف على قوله فان كان اسما اى وان كان ما مدته رابعة صفة. فهى اما مقصورة او ممدودة فالمقصورة اما ان يكون لها مذكر او لا الثانية. اى ما لا مذكر لها. تكسر على فعالى بفتح الفاء. مقصورا كحرامى فى حرمى بفتح الحاء وسكون الراء المهملين وهى الشاة التى تريد الفحل وتشتهى الفحل الشاة انثى الغنم والفحل من الحيوان هو ما فى مقابلة الانثى منه من المذكر ولم يجئ احرم ولا حرمان بمعنى الفحل الذى يريد الشاة فهى صفة مونث لا مذكر لها فجمعت على حرامى بكسر الميم كمساجد نحو مل معاملة وعاوى ولا يجوز فيه كسر ما بعد الف الجمع وقلب الف التانيث ياء كما جاز فى الاسم نحو دعاوى كما عرفت لان الصفة اثقل من الاسم من حيث المعنى فايجاب التخفيف بها اولى. والاولى. اى ما كان لها مذكر فاما ان يكون مذكرها افعل وفعلان فهى. ان كان مذكرها افعل. كما فى مونث افعل التفضيل كالصغرى والكبرى والفضلى فى تانيث اصغر واكبر وافضل فتكسيرها على فعل بضم الفاء وفتح العين. تشبيها لما فيه الف التانيث بما فيه تاء فيجمع على فعل. كالكبر فى الكبرى. تانيث الاكبر كما يجمع الغرفة على غرف. وان كان مذكرها. فعلان فتكسيرها على فعالى. كما سبق. وفعال. بالكسر بحذف الالف تشبيها لما فيه الالف بما فيه التاء كقصاع فى قصعة قالوا وانما يجئ هذا الجمع اى فعال فيما لا يجئ فيه الجمع الاقصى فلما قالوا اناث لم يقولوا اناثى ولما قالوا اضانى لم يقولوا اضان ولهذا اورد فيهما المصنف ما وتين فقال. كرجالى على فعالى. وعجال. على فعال. فى رجلى وعجلى تانيثى رجلان. بمعنى الراجل مقابل الفارس. وعجلان. بمعنى العجول وكان الاصل فى هذا الباب الجمع الاقصى اعتدادا بالف التانيث للزومها للكلمة وكونها كلامها واما حذفها والجمع على فعال فبالنظر الى كون الالف علامة التانيث فيكون كالتاء فيجمع باسقاطها كما جمع باسقاط التاء نحو قصاع فى قصعة وقد يحمل ما لا يذكر له على هذا. اى على ما كان مذكره فعلان لتشابههما لفظا ومعنى فيكسر على فعال. كما يكسر هذا عليه. كحرام. بالكسر فى حرمى. لكن مثل هذا قليل. والممدودة ان كانت من الالوان والعيوب فتكسيرها على فعل بضم الفاء وسكون العين كما. اى كتكسير لمذكرها. فانه ايضا على فعل. كحمر وعمى فى حمراء. مونث احمر من الالوان. وعمياء. مونث اعمى من العيوب كما يكسر احمر واعمى على حمر وعمى وذلك لانه لما كان بين صيغتى التذكير والتانيث مخالفة فى الواحد حيث قيل احمر وحمراء ولم يقل احمر واحمرة كما قالوا كريم وكريمة آثروا الموافقة

فى صيغة جمعها ليكون هذه الموافقة بازاء تلك المخالفة. والا. اى وان لم يكن من الالوان والعيوب فعلاء. اى فيكسر على. فعال كبطاح وعشار فى بطحاء. وهى مسيل. اى موضع سيل. واسع كان فيه دقاق الحصى. جمع حصاة وهى الصغير من الحجارة ودقاق جمع دقيق ومنه بطحاء مكة. وعشراء. وهى الناقة التى مضت من وقت حملها عشرة اشهر وقد عرفت فى مبحث الجمع بالالف والتاء. حكم هذه الصفة فى الجمع بالالف والتاء. حيث عرفنا هناك ان مثل حمراء لا يجمع بالالف والتاء عند الجمهور الا ان يعرضه الاسمية كما فى الخضراوات خلافا لابن كيسان لانه يجوز حمراوات مطلقا. فان كان فى الكلمة الف خامس لا يجمع الا بالالف والتاء كحباريات وسمانيات فى حبارى وسمانى بضم الاول المهمل فيهما وهما طائران لان تكسير ما هو على خمسة احرف غير ممكن فلا بد من الحذف فان حذفت الالف الثانية وقلت حبائر اشتبه برسائل وان حذفت الاولى وقلت حبارى اشتبه بجبانى قال ابن الحاجب لانهم اذا كرهوا التكسير فى الخماسى المذكر فلان يكره التكسير فى المونث اولى انتهى فالف حبارى عنده للتانيث وفى الصحاح الحبارى تقع على الذكر والانثى والفه ليس للتانيث ولا للالحاق انتهى فعنده ليس للتانيث بل لتكثير البناء الا انه قال بعد ذلك وهى لا تنصرف فى معرفة ولا نكرة فقد تناقض لانه لو لم يكن للتانيث بعرف لعدم تحقق شئ من سائر الاسباب فيه الا ان يقال ان شبه الف التانيث كاف فى منع الصرف ثم ان هذا الحكم ليس على اطلاقه لانه اذا كانت الالف الخامسة ممدودة يجمع ايضا الجمع الاقصى بعد حذف الفه نحو قواصع فى قاصعاء تشبيها لفاعلاء بفاعلة لكنه لما ذكره قبل كان فى حكم الاستثناء واراد الفا خامسا كان اخر الكلمة فلا يرد مثل قاصعاء ومنها الصفة. عطف على قوله فمنها ما لحقه الف التانيث اى ومن اقسام ما مدته رابعة الصفة. التى كانت على فعلان بفتح الفاء. وسكون العين مع الالف والنون المزيدتين سواء كان مونثه على لفظ كندمان وندمانة او لا كغضبان وغضبى وسكران وسكرى. فلتكسيرها ثلثة اوزان فعلى. بالفتح والسكون وفتح اللام. وفعالى وفعالى بفتح الفاء وضمه. مع فتح اللام فيهما على صيغة الجمع الاقصى كما مر نظيره. كسكرى على فعلى وهو يستعمل مفردا مونثا ايضا. وسكارى وكسالى كلاهما على فعالى بفتح الفاء وضمه. فى سكران وكسلان. اى المتكاسل وكذا فى غرثان وكبيرة مونثه

كندمانة وسكرى وكسلى ايضا على فعالى هذا ولم يذكر صاحب المفصل وابن الحاجب
هنا فعلى من الاوزان بل ذكرا فعالى كما ذكره وفعالا بالكسر كغضاب في غضبان
وغضبى وعلل ذلك بانه لحمل فعلان على فعلاء لمشابهة فعلان بفعلاء في الزيادتين
والوصفية فكما يجمع فعلاء على فعالى وفعال نحو صحارى في صحراء وبطاح في بطحاء يجمع
فعلان عليهما الا انه قد يجمع بينهما في فعلان وفعلانة نحو ندمى وندام بخلاف فعلاء فانه
لا يجمع بينهما فيه فانه لما قيل بطاح لم يقل بطاحى ولما قيل صحارى لم يقل صحار فتدبر
وجوز الجوهرى كسر اللام في كسالى بفتح الكاف كما جوزوا ذلك في صحارى جمع
صحراء طلبا لبقاء الجمع الاقصى على حاله كما عرفت . والضم اى فعالى بضم الفاء . لم يجئ
الا في اربعة احرف . من فعلان فعلى . سكارى وكسالى . وهو فيهما ارجح من الفتح
وعجالى في عجلان . مذكر عجلى . بمعنى العجول وغيارى في غيران . مذكر غيرى . بمعنى الغيور
يقال غار الرجل على اهله يغار غيرا وغيرة ورجل غيور وغيران وجمع غيران غيارى
وجمع غيور غير والفتح فيهما ارجح وانما ضم في جمع فعلان فعلى خاصة لكون تكسيره
على اقصى الجموع خلاف الاصل وذلك لانه انما كسر عليه لمشابهة الالف والنون
لالفى التانيث فغير اول الجمع الغير القياسى عما كان ينبغى ان يكون عليه من الفتح تنبيها
من اول الامر على انه مخالف للقياس واتبع جمع المونث جمع المذكر في ضم الاول
وان لم يكن مخالفا للقياس ولذلك لا يجمع نحو خمصان مما كان فاؤه مضمومة
وعينه ساكنة على فعالى لفقدان فعلاء بضم الفاء في المونث حتى يشبه هو به
وانما يجمع على خماص يقال رجل خمصان وامراة خمصانة اى ضامر البطن . وزاد
صاحب المفتاح من عنده . مما يجئ فيه الضم مثالا خامسا وهو اسارى وهذا
اى عد اسارا من هذا القبيل . انما يصح اذا كان مفرده اسران . على فعلان اذ الكلام
في تكسيره . و الحال انه . لم يستعمل . اسران اصلا بل المستعمل هو اسير على فعيل
ولئن قدر . وفرض استعمال اسران . فهو . اى فلا يصلح ان يكون مفردا لاسارى
لان مفرده . بمعنى المفعول . اى الماسور لا الفاعل اى الآسر لان الاسارى
كالاسراء يستعمل بمعنى الماسورين لا الآسرين واسران على تقدير ثبوته بمعنى
الفاعل لا المفعول لقوله . ولم نجد فعلان الا بمعنى الفاعل . كغضبان وسكران بمعنى

بمعنى الغاضب والسكر وغير ذلك . فما ذهب اليه . صاحب المفتاح من ان اسارى خامس الامثلة
هنا . بعيد . من وجهين لكن قال الرضى لم ار احدا حصر المضموم الاول في اربعة بلى في المفصل
ان بعض العرب يقول كسالى وسكارى وعجالى وغيارى بالضم ولا تصريح فيه ايضا
بالحصر وقد ذكر في الكشاف في قوله تعالى ذرية ضعافا انه ضعافى كسكارى وسكارى . فصل
وينقسم الجمع باعتبار اخر . وهو اعتبار قلة افراد مدلوله وكثرتها وما سبق من التقسيم
باعتبار بقاء هيئة مفرده وعدم بقائها فاقسام هذا التقسيم يجامع اقسام التقسيم السابق
لما عرفت من انه اذا قسم الشئ تقسيمات عديدة باعتبارات متفاوتة يتداخل اقسام
كل تقسيم مع اقسام الاخر بالضرورة . الى جمع القلة . وجمع الكثرة اى جمع يدل على القلة
او على الكثرة او جمع هو القلة او الكثرة بناء على انهم قد يطلقون على هذين القسمين القلة
والكثرة ايضا اطلاقا للمدلول على الدال كما قال الرضى مطلق الجمع ضربان قلة وكثرة ثم انهما
في الاصل مصدران من قل يقل وكثر يكثر ثم شاع استعمالهما فيما يتصف بهما اى القليل
والكثير كما قال . وهى . اى القلة التى هى مدلول الجمع في اصطلاحهم او جمع القلة . العشرة
نفسها او ما يدل على العشرة وكذا الكلام في جمع الكثرة . فما دونها . من التسعة والثمانية
منتهيا . الى الثلثة . على اصح القول من ان اقل الجمع ثلثة واما على القول بان اقله اثنان فما
دون العشرة الى اثنين وبالجملة فلا يطلق على ما فوق العشرة بطريق الحقيقة . والى
جمع الكثرة وهى ما فوق العشرة . من احد عشر واثنى عشر الى ما لا نهاية لها ولا يطلق
على العشرة وما دونها الا على سبيل التجوز . وهذا . اى اختصاص جمع القلة بالعشرة وما دونها
وجمع الكثرة بما فوقها . انما هو فيما كان له وزن جمع القلة والكثرة معا . كاعين وعيون في جمع عين
وافلس وفلوس في فلس لانه يكون له جمعان متمايزان لفظا ومعنى . فاما ما له وزن جمع
القلة فقط كارجل في رجل . بالكسر والسكون . او وزن جمع الكثرة فقط كرجال في رجل
بالفتح والضم . فاستعماله . اى استعمال احد الوزنين . فيهما . اى القلة والكثرة . على السوا
بالاتفاق . ولا يكون وزن جمع القلة مختصا بالعشرة وما دونها ولا جمع الكثرة بما فوقها
بل يكون كل منهما مستعملا في كل منهما على طريق الحقيقة فيستعمل لفظ ارجل في العشرة
وما فوقها وكذا رجال وذلك لانه اذا كان للفظ وزن واحد من الجمع اضطر الى استعماله
في كل من القلة والكثرة ما ذكر من الفرق بين الجمعين هو المشهور عند الجمهور . وقال بعض المحققين

واصح العلامة التفتازاني في التلويح . ان الفرق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها . ولا يطلق على ما فوقها . وجمع الكثرة غير مختص . بما فوق العشرة بل يستعمل فيها وما دونها ايضا مطلقا . لانه . اى لا بمعنى ان الاول مختص بما ذكر والثاني مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات انتهى فعلى ما ذكره هذا المحقق يصح استعمال الكثرة بطريق الحقيقة في كل ما يستعمل فيه جمع القلة بدون العكس فبينهما عموم وخصوص مطلقا وعلى المشهور لا يصح استعمال شئ منهما كذلك فيما يستعمل فيه الآخر فبينهما مباينة وبالجملة اى اجمال الكلام مع قطع النظر عن جهة خصوصية الفرق . فلجمع القلة من التكسير . حال من قوله . اربعة اوزان . قدم على ذى الحال لكونه نكرة . افعل . بضم العين . افعال افعلة . بكسر العين . فعلة . بكسر الفاء وسكون العين والدليل على ان هذه الامثلة للقلة تصغيرهم اياها على حالها كاجيمال وتجويزهم ان تجمع مرة اخرى كانعام واناعيم كما يجئ ووقوعها كثيرا تمييزا للثلثة الى العشرة كاعين . على افعل . واعيان . على افعال . واشحة . على افعلة اصلها اشححة . وصبية . على فعلة في جمع عين . وشحيح . اى البخيل . وصبى . وكلها كما عرفت من المكسرات . وبعضهم زاد . وزنا خامسا . للقلة من التكسير . وهو افعلاء كاصدقاء . والجمهور على انه من اوزان الكثرة وان استعمل في القلة فعلى سبيل المجاز وزاد الفراء فعلة بفتحتين كقولهم هم اكلة رأس اى قايلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد ورد بانه ليس بشئ اذ القلة مفهومة من قرينة الاضافة الى رأس لا من الصفة نفسها . وجمعا السلامة . اى الجمع بالواو والنون وبالالف والتاء اذا كان معهما للفظ . اى لمفردهما . جمع الكثرة . من المكسرات . ايضا . اى كالاوزان الاربعة هما . من . اوزان . جمع القلة كالافضلين والفضليات في العشرة او ما دونها في الافضل والفضلى . ولهما جمع كثرة وهو افاضل في الاول وفضل في الثاني واما اذا لم يكن معهما للفظ جمع كثرة كالمسلمين والمسلمات حيث لم يكن لمسلم ولا لمسلمة جمع كثرة من المكسرات فلا يختصان بجمع القلة بل يطلقان على القلة والكثرة مشتركين بينهما كما تقدم ولما كان في كون جمعى السلامة من جموع القلة شبهة حتى ذهب بعضهم الى انهما مشتركان بين القلة والكثرة وقال الرضى والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما استدل في ذلك بالنقل فقال . نقل ان حسان . وهو حسان بن ثابت شاعر

شاعر رسول الله . لما انشد قوله لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى الجفنات . جمع جفنة اى القصعة والغر بالضم والتشديد جمع اغر اى الابيض ويلمعن جمع مونث يمع حال من الجفنات من اللمع اى البريق . واسيافنا . عطف على لنا الجفنات . يقطرن . من قطر يقطر قطرا من حد نصر اى افاض القطرة . من نجدة . بفتح النون وسكون الجيم اى الشجاعة . دما . مفعول يقطرن قال . جواب لما . له . اى لحسان . نابغة . وهو من اكابر الشعراء . قللت جفانك وسيوفك جمعا جفنة وسيف . ايضا . اى جعلتهما قليلين حيث اتى فيهما بجمعى القلة اعنى الجفنات والاسياف وهو تعييب على حسان بان الواجب فيما قصدته من المدح والفخر ان يوتى بما يفيد المبالغة من جمع الكثرة كالجفان والسيوف وانت قد اتيت بما يفيد التحقير من جمعى القلة فدل هذا الكلام من النابغة على ان جمع السلامة بالالف والتاء كالجفنات من جموع القلة فكذا الجمع بالواو والنون اذ لا فرق بينهما ويويد ذلك ايضا انهما يشابهان التثنية في بقاء هيئة المفرد والتثنية تدل على القلة فقط فناسب ان يكون الجمعان كذلك وما عدا هذه الاوزان من صيغ الجموع فهى جمع كثرة هذا هو الاصل . وكثيرا ما يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة . مجازا باعتبار علاقة المشابهة او الجزئية والكلية وكذا الكلام في عكسه . كما في قوله تعالى يعلم خائنة الاعين وما تخفى الصدور . فان الاعين جمع قلة للعين على افعل وقد استعمل ههنا في الكثرة بقرينة تعلق علم الله تعالى به وقوله وما تخفى الصدور لانه جمع كثرة والكلام ملابس . بالعكس . اى يقع جمع الكثرة موقع جمع القلة . كما في قوله تعالى ثلثة قروء فان القروء جمع كثرة للقرء على فعول وقد استعمل ههنا في القلة بقرينة ثلثة والقرء بفتح القاف وضمه مشترك بين الطهر والحيض كما تقدم . ثم انهم ينزلون اوزان جمع القلة منزلة المفرد . لمشابهتها له في القلة . فيصغرونها . واقعة . على حالها . من غير تغييرها اصلا كما يصغرون المفرد فيقال في تصغير افلس افيلس بخلاف جمع الكثرة فانها لبعدها عن المفرد ومنافاتها ظاهرا لما يفيد صيغة التصغير من التحقير والتقليل لا تصغر على حالها بل ترد في التصغير الى جمع القلة او المفرد كما يقال في تصغير غلمان غلية او غليمون وقد عرفت ذلك فيما سبق . في بحث التصغير . ان كان . ذلك . على ذكر . وتذكر . منك حيث قال هناك ان جمع الكثرة لا يصغر على حاله بل يرد الى جمع قلة ان كان له فيصغر جمع القلة كما يقال في تصغير غلمان جمع كثرة لغلام غلية برده الى جمع القلة

اعني علمة في تصغيرها عليها، ويكسرونها ايضاً على حالها كالمفرد، فيكسرون على افعلاء
وافعلة على افاعل كثيراً وافعالاً على افاعيل بزيادة الياء اكثر كاكالب واياد
واماكن واباعر واساور كلها على افاعل في اكلب جمع كلب وايد جمع يد اصله
ايدي بضم الدال ثم كسرت ليصح الياء ثم اعلّ الياء في حالتي الرفع والجر اعلال قاض
فبقي ايد، وامكن وامكنة كلاهما جمع مكان وابعرة جمع بعير اي الابل، واسورة
جمع سوار وهو بالكسر من حلي النساء ما يدخله سواعدهن من الذهب او الفضة
وكاقاويل واناعيم واحايين كلها على افاعيل في اقوال جمع قول وافعال
جمع فعل وانعام جمع نعم بفتحتين البهيمة، واحيان جمع حين اي الوقت، واما تكسير جمع الكثرة
فمسموع في عدة الفاظ دون غيرها ولا يقاس عليها غيرها في الاغلب لان جمع ما هو موضوع
للقلة للتكثير والتكثير ممتنع في الموضوع للكثرة اذ فيه تكثير الكثير فان جمع ما هو من جموع الكثرة
فعلى ان ذلك المثال الذي للكثرة قد وقع على القلة كما في هذه الامثلة وهي جمائل في جمال
بكسر الجيم على فعال جمع جمل وحشاشين في حشان بالكسر والتشديد على فعلان
كضيفان جمع ضيف جمع حش بكسر الحاء وضمه وتشديد العين وهو البستان
ومصارين في مصران على فعلان بالضم والسكون جمع مصير وهو المعاء وهو بالكسر
واحد الامعاء وهو من الاعضاء الباطنة ما يرجع اليه الطعام فان كان مصير
فعيلاً على ان يكون الميم اصلية والياء زائدة فجمعه على مصران ظاهر اذ يجمع فعيل على فعلان
كرغيف ورغفان وان كان مفعلاً بان يكون الميم زائدة والياء اصلية بمعنى المرجع
من صار يصير اي رجع واطلاقه على المعاء باعتبار كونه مرجعاً للطعام فعلى
اي فجمعه على مصران ليس بقياس لان مفعلاً لا يجمع على فعلان بل جمعه عليه مبني على تشبيه
مفعل بفعيل في عدة الحروف ووحدة الزيادة فكما جمع فعيل على فعلان كما عرفت آنفاً
جمع مفعل عليه كما قالوا مسلان على فعلان في جمع مسيل اي موضع السيل تشبيهاً
لمسيل الذي هو مفعل بفعيل وجمعه على جمعه وبالجملة الجمال والحشان والمصران
من جموع الكثرة وقد كسرت على فعائل او فعاعيل ولم يجيء بكسر الكثرة في غيرها
نعم جاز جمع جمع التكسير ولو من جموع الكثرة بالالف متعلق بالجمع الاول والتاء
حال كونه اكثر او مجيئاً اكثر وهو في جمالات في جمع جمال جمع جمل ورجالات في رجال

في رجال جمع رجل، وكلابات في كلاب جمع كلب، وبيوتات في بيوت جمع بيت
وحمرات في حمر بضمتين جمع حمار وجزرات في جزر بضم الجيم والزاء جمع جزور
بفتح الجيم على فعول بمعنى المفعول وهو ما نحر وذبح من الابل يقع على المذكر والمؤنث
وطرقات في طرق بضمتين جمع طريق ومعنات في معن بضمتين جمع معين
بالفتح وهو السائل من معن يمعن اي سال يسيل فمعين فعيل بمعنى الفاعل
وحكي معان في جمعه فلو كان مفعولاً من العين كمبيع لما جمع هذا الجمع، وعوذات
في عوذ بالضم جمع عائذ اي المستعيذ والملتجي، ودورات في دور جمع دار فكل
من هذه الجموع من اوزان التكسير بل من اوزان الكثرة منها وقد جمع جمع السلامة
بالالف والتاء وانما جمع كذلك باعتبار وقوعها على القلة والا فالجمع بالالف والتاء
من اوزان القلة كما عرفت فيلزم تقليل ما قصد تكثيره ونقض الغرض بالجمع
وهذا ما يرتكبه من له ادنى تمييز لان الجمع من شانه الزيادة دون النقصان وهذا
يدل على ما نقلنا سابقاً من ان تكسير مثل جمال باعتبار وقوعه على القلة لا باعتبار
استعماله في الكثرة فتدبر وبالجملة قد يجمع الجمع وهو غير مطرد ولا قياس الا انه
كثر في جمع القلة وقل في جمع الكثرة الا بالالف والتاء فانه فيه ايضاً اكثر وان كان
الجميع لا يثبت الا بالسماع كما ذكره بعض المحققين **فصل** ومن الاسماء
غير المجموع ما له شبه بفتحتين اي مشابهة ~~[illegible]~~ واما الشبه بكسر الشين
وسكون الباء فهو صفة بالجمع شبهاً واقعاً على مراتب متفاوتة من القوة والضعف
ومن المجموع ما له شبه بغيرها فمست الحاجة الى بيان ما يتميز به كل من الجمع وشبهه
من الاخر كيلا يقع الخبط من الالتباس في موارد الاستعمال، والاول اي الاسم
الذي له شبه بالجمع اقسام احدها اسم الجنس المراد باسم الجنس هنا ما وضع للماهية
المعراة عن الوحدة والكثرة فيصح اطلاقه على الواحد وعلى الكثير ويفرق بينه
وبين مفرده بالتاء او الياء وبعدمه كتمر وتمرة وروم ورومي فرجل وفرس
ونحوهما مما لا يصلح اطلاقه الا على الواحد ليس باسم جنس بهذا المعنى بل بمعنى الماهية
المقيدة بالوحدة المبهمة اعني الفرد المنتشر وليس لهذا شبه بالجمع وهو ظاهر
وانما المشابه له هو اسم الجنس بالمعنى الاول فقوله الذي يطلق على الواحد والكثير

اى يطلق عليهما بحسب الاستعمال كما يصح ذلك بحسب الوضع كالعنب والتمر حيث يقال
اكلت عنبا او تمرا اذا اكلت واحدا منه او ما فوقه واذا قصدت الواحد تقول
عنبة او تمرة وبهذا القيد احتراز عن اسم الجنس الذى خص فى الاستعمال بالكثير
كالكلم فان تميزه عن الجمع يكون بوجه آخر غير ما ذكر هنا كما يجيء فى القسم الثانى
فباعتبار اطلاقه على الكثير يشبه الجمع الذى يطلق على الكثير مطلقا لما عرفت ان الجمع
سواء كان قلة او كثرة يدل على افراد كثيرة من مدلول مفرده اقلها ثلثة او اثنان
لكن صحة اطلاقه اى اسم الجنس حقيقة على الواحد تميزه عن الجمع الذى لا يتحد لفظ
بلفظ مفرده كرجال جمع رجل لان هذا الجمع لا يصح اطلاقه على الواحد على سبيل الحقيقة
فلا يقال جاءنى رجال اذا جاءك واحد منهم بل لا بد ان يتحقق هناك ثلثة او اثنان منهم
نعم يصح اطلاقه على الواحد باعتبار التجوز كما اذا يدخل عليه لام الجنس ويضمحل معنى الجمعية
والتعدد كما قالوا فى قوله لا تحل لك النساء انه لم يعتبر الجمعية بل هى بمعنى جنس المرأة
ولو واحدة فاذا رأيت العنب يطلق على الكثير يشتبه عليك انه جمع ثم اذا رأيت
انه يطلق على الواحد حقيقة ايضا تعلم انه ليس بجمع يغاير لفظه لفظ مفرده قال الرضى
اعلم ان الاسم الذى يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد فاذا قصد التنصيص على المفرد
جيء بالتاء يسمى اسم الجنس وقد ذكرنا فى شرح الكافية حاله وهو عند الكوفيين
جمع مكسر واحده ذو التاء وقولهم فاسد من حيث اللفظ والمعنى اما اللفظ فلتصغير
مثل هذا الاسم على لفظه فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده الى الواحد
وايضا يغلب التذكير على المجرد من التاء نحو تمر طيب ونخل منقعر ولا يجوز
رجال فاضل واما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى ايضا
اذ يجوز لك ان تقول اكلت عنبا مع انك لم تاكل الا واحدة واثنتين فتقول
مثل هذا الاسم اذا قصدت الى جمع قلة جمعته بالالف والتاء واذا قصدت الكثرة
جردته من التاء فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير نحو نخل ونخلة ونخلات دون ما يتحد
اى لا يميزه تلك الصحة عن الجمع الذى يتحد لفظه بلفظ مفرده ويكون التغاير بينهما تقديريا
كفلك اى السفينة وهجان وهو الابيض الكريم من الابل ودلاص وهى البراقة
اى البريق فان جموعها تتحد بمفرداتها ذاتا كما مر فيصح اطلاقها على الواحد حقيقة

حقيقة لصحة اطلاق المفردات عليه فبمجرد صحة اطلاق مثل العنب على الواحد حقيقة
لا يعلم انه ليس بجمع لجواز ان يكون جمعا متحدا بمفرده يطلق باعتبار افراده على الواحد
وباعتبار جمعيته على الكثير كهذه الجموع فلا يحصل التمييز بذلك وانما يتمايزان
اى الجمع واسم الجنس المذكور بجواز التثنية لارادة فردين وعدمه او عدم ذلك الجواز
فان جازت تلك الارادة كما فى الالفاظ المذكورات الثلثة فانه اى الشأن يقال
فلكان وهجانان ودلاصان بصيغة التثنية ويراد فردان منها اى فردان من الفلك
او الهجان او الدلاص علم ان المطلق على الواحد مفرد والمطلق على الكثير جمع
اى علم انه ليس باسم الجنس المذكور بل هو جمع متحد بالمفرد كان اطلاقه على الواحد
باعتبار كونه مفردا وعلى الكثير باعتبار كونه جمعا وليس اطلاقه عليهما باعتبار واحد
لان اسم الجنس لكونه عبارة عن ماهية مطلقة عن الوحدة والكثرة صالحة لكل منهما
فلا يثنى ولا يجمع كالمصادر لاستلزامهما التعدد كما عرفت وان لم تجز تلك الارادة
كما فى العنب والتمر فانه اى الشأن لا يقال عنبان وتمران بصيغة التثنية
لارادة فردين منهما كما لا يقال ضربان وجلوسان الا اذا اريد نوعان منهما بان يكون
التمران مثلا بمعنى نوعان من التمر كالرطب والبسر فانه يصح تثنيته كما يصح
تثنية المصادر كضربان بمعنى نوعان من الضرب شديد وخفيف وقيل ان الكامل
ان يصح ذلك ايضا اذا قصد بالتمر مثلا العدد اى تمر واحد كما صح فى المصدر كما مر
الا ان يقال التثنية باعتبار العدد وان كان صحيحا لكنه ليس بواقع فى اسم الجنس
علم جواب ان لم تجز انه اى ذلك اللفظ اسم جنس كان اطلاقه على الواحد على الواحد
والكثير باعتبار واحد وليس بجمع متحد بالمفرد لان كل جمع يصح تثنية مفرده لارادة فردين
بل يجب تلك التثنية فيه ويعلم ارادة نفس الجنس منه اى مطلق الفرد منه اعم من ان
يكون واحدا او اكثر وليس المراد بنفس الجنس الماهية من حيث هى هى لانها لا تصلح
ان يكون متعلقا للاكل ونحوه وهذا ما قاله بعض الافاضل من ان المراد بجنس الرجل
فى قولهم الرجل خير من المرأة هو الفرد منه مطلقا لا الماهية من حيث هى هى لانها
ليست مما يتعلق به الخيرية والشرية او الواحد منه اى الماهية بقيد الوحدة
بتجريده عن التاء او عدمه اى يعلم ارادة نفس الجنس بالتجريد عن التاء وارادة

الواحد بالتاء كان يقال اكلت تمرا بدون التاء او تمرة بالتاء فيستفاد من الاول
الكل مطلقا اى واحدا كان او اكثر ومن الثانى اكل واحد منه لا غير هذا واما اذا اريد
الدلالة على فردين بخصوصهما او على اكثر منهما كذلك فيثنى المفرد اللاحق باخره التاء
او يجمع فيقال تمرتان او تمرات هذا اى الحاق التاء عند قصد الواحد والتجريد عنه عند
نفس الجنس هو الاكثر وقد يعكس ذلك بان يلحق التاء عند قصد الجنس ويجرد عنه عند
قصد الواحد كما فى كماة وكمء وجباة وجبء بفتح الاول وهو الكاف فى الاول
والجيم فى الثانى وسكون الثانى اى الميم والباء بعده همزة فيهما اى فى كمء وجبء
وكذا فى كماة واما فى جباة فالفاء مكسور والعين مفتوح كما مر وهى نبت اذا مال
الى السواد والغبرة بضم الغين وسكون الباء لون الغبار يقال له الكماة اذا مال الى
الحمرة يقال له الجباة فانهما مع التاء اى كماة وجباة للجنس وبدونه اى كمء وجبء
للواحد فلو قلت اجتنيت كماة يستفاد منه اجتناء الكماة مطلقا واحدا او اكثر
او كمء يستفاد اجتناء الواحد منه وكذا فقع وفقعة وهى ضرب من الكماة قال
ابو عبيدة هى البيضاء الرخوة وقال بعضهم بل امثال هذا جارية على القياس يعنى
ان المجرد جنس وذو التاء مفرد والاكثرون على الاول قيل انما انعكس القضية فى الجباة
تنبيها منهم على ان الاصل هو زيادة اللفظ لزيادة المعنى ويطابق اللفظ المعنى لانها
من جباء واذا تاخر وذلك لانها خفيفة فى الارض فكانها متراجعة الى الجهة التى من شانها النوابت
~~الكواكب~~ ان تذهب منها وما ذكرنا من الفرق بين قصد الواحد والجنس بالتاء وعدمه
انما هو فى الاجناس التى ليست من صنع العباد اى مصنوعاتهم بل من مخلوقات الله تعالى
من غير صنع للعبد فيها كالتمر والتمرة والعنب والعنبة والتفاح والتفاحة والبطيخ
والبطيخة وهكذا واما فى مثل الثوب والبيت من الاجناس التى كانت بصنع العباد
فلا يتمشى فيها ذلك الفرق ولا يقال ثوبة ولا بيتة عند قصد الواحد منهما وثوب
او بيت عند قصد نفس الجنس بل اذا قصد الواحد يفرد واذا قصد التعدد يثنى
او يجمع فيقال ثوب ثوبان اثواب وبيت بيتان بيوت قالوا لان المخلوقات
كثيرا ما يخلقها الله تعالى جملة كالتمر والتفاح فيوضع للجنس اسم ثم ان احتيج الى تمييز المفرد
ادخل فيه التاء واما المصنوعات فمفردها يتقدم على مجموعها ففى اللفظ ايضا يقدم فردها

فردها على جمعها وفيه نظر لان المجرد عن التاء من الاسماء المذكورة ليس موضوعا للجمع
كما توهموا حتى يستقيم تعليلهم بل هو المجرد للماهية سواء كان مع القلة او مع الكثرة
الا ما شذ من نحو سفين وسفينة ولبن بفتح اللام وكسر الباء ما يتخذ من الطين
مثل الحجر ولبنة وقلنس اصله قلنسو وقلنسوة فانها اجناس من مصنوعات العباد
وقد جاءت بالتاء عند قصد الواحد منها وعدمه عند قصد نفس الجنس فهى شاذة
وثانيها اسم الجنس الذى لا يطلق الا على الكثير كالكلم بفتح الكاف وكسر اللام
فانه اسم لجنس الكلمة لكنه لا يطلق على اقل من ثلث وشبه هذا القسم بالجمع قويا
حيث لم يطلق كالجمع الا على الكثير حتى ذهب كثيرون الى انه جمع الكلمة واما القسم الاول
فلاطلاقه على الواحد شبهه بالجمع ليس بهذه المثابة ويمتاز عن الجمع بان وزنه
اعنى فعلا بفتح الفاء وكسر العين ليس من اوزان الجمع لا من اوزان القلة ولا
من اوزان الكثرة كما عرفت وما هو جمع لا بد ان يكون على احد تلك الاوزان وبرجوع
ضمير الواحد المذكر اليه وبوصفه بنعت المفرد المذكر قال الله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
والعمل الصالح يرفعه فوصف الكلم بالطيب الذى هو نعت المفرد وارجع اليه ضمير يرفعه
وهو ضمير الواحد فلو كان جمعا لزم ان يقال الطيبات او الطيبة ويرفعه او يرفعها
لان كل جمع فهو لكونه فى قوة الجماعة مؤنث فحقه ان يرجع اليها ضمير التانيث ويوصف
بصفة المؤنث ومن قال بانه جمع يؤول ببعض الكلم فعلم ان اختصاصه اى اختصاص
الكلم بالكثير انما هو بالاستعمال لا بالوضع لانه لكونه اسم جنس يصح ان يطلق بحسب الوضع
على الواحد والكثير كتمر وعنب فاختصاصه بالكثير انما هو بحسب اتفاق الاستعمال عليه
نعم لو كان جمعا لكان ذلك الاختصاص بحسب الوضع وليس فليس وثالثها اسم الجمع والفرق
بينه وبين اسم الجنس من حيث المعنى ان المجرد من التاء من الثانى يقع على الواحد والمثنى
والمجموع بحسب الوضع لانه فى الاصل موضوع للماهية سواء كانت مشخصاتها قليلة
او كثيرة فالقلة والكثرة فيه غير داخلين فى نظر الواضع بل انما وضعه صالحا لهما
بخلاف اسم الجمع فانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط فهو مطلقا كالجمع فى المعنى من غير فرق
فشبهه به اقوى من القسمين السابقين لكنه ليس بجمع سواء كان له مثال اشتقاق
اى صيغة تشتركه فى اللفظ والمعنى يتوهم كونه اى كون اسم الجمع جمعا له اى لذلك المثال

كركب لجماعة الركبان وصحب لجماعة الاصحاب وجامل لجماعة الجمل
مع رعاته واربابه وباقر لجماعة البقر مع رعاته كذا في الاقليد فان لها امثلة اشتقاق
يتوهم كونها مفردات لها وان لم يكن كذلك في الواقع وهو الراكب والصاحب اي المصاحب
والجمل والبقر او لا يكون له مثال اشتقاق كذلك كرهط اسم لجماعة رجال دون العشرة
ونفر وحزب اسمان للطائفة مطلقا وكالابل والغنم والخيل اذ ليس لها ما يصلح ان يكون
مفردات لها وشبه الاول بالجمع اقوى من شبه الثاني لعدم اطلاقه على ما دون الثلثة
ووجود ما يصلح ان يكون مفردا له كالجمع بخلاف الثاني حتى ذهب الاخفش الى ان المذكورات
الاربعة اعني الركب وامثاله جمع راكب وصاحب وجمل وبقر وكذا كل ما هو من قبيلها
كقوم في قائم اذ الرجال قوامون على النساء وظئر في ظئر وعيب وخدم في غائب
وخادم واما الثاني فلا خلاف في انه اسم جمع ويعرف عدم كونها اي تلك المذكورات
جمعا لفظا قيده به لعدم التميز من جهة المعنى اصلا بالوزن اذ ليس ركب وجامل مثلا
من اوزان الجموع وبرجوع ضمير المفرد اليها في قوله تعالى ان البقر تشابه علينا
ان الباقر تشابه علينا بالياء والتشديد اي تشديد الشين بمعنى تشابه كاثاقل بمعنى تثاقل
وبالباقر موضع البقر فرجع ضمير المفرد وهو المستتر في تشابه الى اسم الجمع الذي هو الباقر
واما على القراءة المشهورة فليس فيه استشهاد لان البقر اسم جنس لا اسم جمع وبتصغيرها
والنسبة اليها من غير رد الى مفرد حيث يقال ركيب وركبي وجويمل وجاملي
ولا يقال رويكب وراكبي وجميل وجملي فلو كانت جموعا مع انها ليست من اوزان القلة
لزم ان ترد فيهما الى مفرد كما عرفت فاذا عرفت عدم كون المذكورات جموعا بهذه الطرق
فعرفت عدم كون امثال رهط ونفر كذلك بالطريق الاولى والثاني وهو الجمع الذي له
شبه بالمفرد وليس بمفرد حقيقة اما ان يكون له ايضا اي كالاول من اسم الجمع
مثال موافق التركيب له يتوهم كونه اي الجمع المذكور جمعا له اي لذلك المثال وليس بجمع له
حقيقة كاراهط لا راهط وباطل لاباطيل وحسن بالضم والسكون بمعنى ضد القبح
لمحاسن وليل لليالي وحديث لاحاديث وملقحة اي جاعل الانثى حاملا للواقح
ومطيحة اي المهلكة لطوائح فان الاراهط جمع ورهط مثال موافق له في التركيب والمعنى
يتوهم كون اراهط جمعا له وليس بجمع له حقيقة بل جمع مفرد مقدر كما ذكرنا وقس عليه غيره

وقس عليه غيره او لا يكون له مثال كذلك كالنسوة ونسوان ونساء فانها جموع
ليس لها مثال موافق التركيب لان مفردها من غير لفظها اعني المرأة فانه اي ذلك الجمع
بقسميه يشابه اسم الجمع من المفردات بقسميه الاول بالاول والثاني بالثاني
في انه لا يطلق على اقل من ثلثة كاسم الجمع وكان للقسم الاول منه مثال موافق التركيب
يتوهم كونه جمعا له كالقسم الاول من اسم الجمع ولم يكن ذلك للثاني منه كما لم يكن للثاني من اسم الجمع
لكن لما كان اوزانه هذا من اوزان الجمع اما المختصة به كما في اباطيل واخواتها مما كان له
مثال موافق التركيب من المذكورات فانها على صيغة اقصى الجموع كمساجد ومصابيح
ولا يوجد هي الا في الجمع حقيقة كهذين المثالين او تقديرا كما في سراويل او شايعة
فيه قليلة في غيره كما في نسوة واختيها اي النسوان والنساء فان اوزانها اعني
فعلة وفعلان وفعال من اوزان الجمع شايعة فيه كغلمة وغلمان وصبية وصبيان
وكرام وصعاب لكنها موجودة في المفرد قليلا كجنة وكتمان ورداء وايضا
لما لم يجر فيها ما جرى في اسماء الجموع من احكام المفردات كالوصف بنعت المفرد
وارجاع ضمير المفرد والتصغير والنسبة من غير رد الى الواحد حكمنا جواب لما
بكون هذه الكلمات جموعا لمفردات مقدرة يصلح ان يكون هي جموعا لها استغني
عن استعمالها بالمفردات المذكورة فكان اراهط جمع ارهط استغني عنه برهط
واباطل جمع ابطال او ابطيل استغني عنه بباطل وهكذا ومحاسن جمع محسن
وليالي جمع ليلاة كاراطي وارطاة واحاديث جمع احداث ولا يجوز ان يكون جمع احدوثة
لانه يقال احاديث النبي عليه السلام مع امتناع قولهم احدوثة النبي عليه السلام فكان
الاحدوثة بمعنى الاعجوبة ولواقح جمع لاقحة وطوائح جمع طائحة ونسوة ونسوان
ونساء جمع نسية او نسر بالضم دون نحو تبكسا اي لم نحكم بكون اسماء الجموع جموعا مع
كون اوزانها من اوزان الجموع وجريان احكام المفردات عليها كما عرفت
ولم نجعل اراهط واخواته جموعا للمذكورات اي الرهط واخواته لعدم كونها
على اوزان جموعها اي جموع المذكورات فانه لا يجمع رهط على اراهط بل على ارهط
او ارهاط وكذا باطل لا يجمع على اباطيل بل على بواطل مثلا وكذا لا يجمع حسن على محاسن
وليل على ليالي بل على احسان وليال وحدوث وملقحات ومطيحات مثلا

كما احطت بها اي اوزان جموعها علما فيما سبق فلذا حكمنا بانها جموع لمفردات مقدرة مناسبة لها استغني عنها بتلك المذكورات واعلم ان هذا مجرد اعتبار لرعاية القواعد كما قدروا العلمية في اسامة لحفظ عدم انصرافها والا فالجموع المذكورة جموع لتلك المفردات المحققة على خلاف القياس كما مرت اليه اشارة

السمط الثالث لبيان هيئات تعرض للكلمات لاغراض لفظية وهي سبع ما يحصل بسبب الاعلال ما يحصل بسبب التقاء الساكنين ما يحصل بسبب الادغام ما يحصل بسبب تخفيف الهمزة ما يحصل بسبب الامالة ما يحصل بسبب الابتداء ما يحصل بسبب الوقف فيجعل السمط سبعة فصول

الاول لبيان ما يحصل بسبب الاعلال وهو اي الاعلال تغيير حرف العلة من الواو او الياء او الالف سواء كان تغيير ذاته بان يقلب الى حرف اخر من حروف العلة او غيرها او وصفه بان يسكن او يحذف تغيير الاختصاص له اي بحرف العلة غير متجاوز غيره لا القصد تغيير في المعنى بل لغرض لفظي كالتخفيف واما المعنى فهو باق على ما كان وذلك لعدم تحمل حروف العلة ادنى ثقل عند مجاورتها ما يضادها من الحركة والحرف للطافتها وغاية خفتها بحيث لا يحتمل ادنى ثقل او لثقلها بسبب كثرتها في الكلام لان كل كثير فهو ثقيل بالنظر الى كثرته وان كان خفيفا بالنظر الى نفسه لانه ان خلت كلمة عنها فلا تخلو عن ابعاضها وهي الحركات محال اذ الحركات هي الروابط بين حروف الكلمة لولاها لا يمكن انتظام حروف الكلمة بعضها ببعض وانما كانت ابعاضها لان فتح الحروف عبارة عن الاتيان بعده بلا فصل ببعض الالف وعلى هذا القياس الضم والكسر فتغير عند ذلك ليزول عنها تلك الثقلة فقوله تغيير شامل لتغيير حرف العلة وغيره فاحترز بقوله حرف العلة عن تغيير غيره كتغيير الهمزة باحد الطرق الثلثة نحو راس ومسلة والمراة فانه لا يقال في الاصطلاح اعلال بل تخفيف الهمزة وكتغيير غير الهمزة وحروف العلة كابدال اللام راء في الدجل والحذف في حر في حرح والاسكان في ابل في ابطح ابل فانه لا يقال له ايضا اعلال واحترزنا بهذا اي بقوله لا القصد تغيير في المعنى عن مثل حذف الف حاذر فانه لقصد التغيير في المعنى اعني زيادة المبالغة على ما مر ان وزن حذر من اوزان مبالغة اسم الفاعل اذ لا يسمى مثل ذلك اعلالا وعن مثل

وعن مثل الابدال في الاسماء الستة نحو ابوك واباك وابيك وفي المثنى وجمع سلامة المذكر نحو مسلمان ومسلمين ومسلمون ومسلمين فان ذلك التغيير بمعنى الاعراب واحترزنا بما قبله اعني تغيير الاختصاص له عن كل تغيير عرضه لحرف العلة ولغيره على السواء كالحذف الترخيمي وهو حذف في اخر الكلمة تخفيفا يوجد في الصحيح نحو يا احم في يا احمد وفي المعتل نحو يا مصطف في يا مصطفى وكذا الاسكان للوقف يوجد في الصحيح وغيره كما لو قف على زيد وعلى الحي فان ذلك لا يسمى اعلالا ايضا واهمل ابن الحاجب هذين القيدين في التعريف وزاد قيدا آخر فقال الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف احترازا عن مثل ابدال الف عالم بهمزة كما نقل عن العجاج فانه يصدق عليه انه تغيير حرف العلة لكنه ليس للتخفيف لان الالف خفيف والهمزة ثقيلة فكيف يكون ابداله اياها للتخفيف لا للالف يعني ترك ابن الحاجب ما يعنيه اعني القيدين المذكورين اذ لا بد منهما للاحتراز عما هو من الاعلال كما عرفت واتى بما لا يعنيه اعني قيد للتخفيف لقوله ولا حاجة اليه لان مثل هذا لو اعتبر يعني ان مثل ابدال الالف بهمزة في عالم ليس بمعتبر ومعتد به حتى يحتاج الى الاحتراز عنه بل هو قول ضعيف نقل عن العجاج فقط ساقط عن درجة الاعتبار ولو اعتبر مثله فما الدليل على عدم كونه اعلالا حتى يكون من الاعتبار فيجب الاحتراز عنه بل الظاهر ان يكون من الاعلال وايده بقوله وقد عد صاحب المفصل من الاعلال ابدال الواو بكل ما يبدل الواو به همزة كان ما ابدل به كما في كساء او غيرها نحو مرتمي في مرتوى وكذا عد من الاعلال ابدال الياء تاء في اتقد اصله اوتقد قلب الواو ياء لوقوعه ساكنا بعد كسرة ثم ابدل الياء تاء وادغم في تاء الافتعال يعني اذا عد ابدال الواو والياء الى غيرهما من حروف العلة كالهمزة والتاء من الاعلال فكذا ابدال الف الذي هو حرف علة كالواو والياء بهمزة في مثل عالم يعد من الاعلال والا فما الفرق بينهما مع ان القول مربوط بقوله ولا حاجة اليه واعتراض اخر على ابن الحاجب بان القول بكون ابدال الف ضاربة عند التكسير على ضوارب واوا على ما عرفت من ان الف فاعلة يبدل واوا عند التكسير على فواعل للتخفيف متعلق بالكون مع تعذر التلفظ به اي بالالف عند التكسير لامتناع اجتماع الالفين اوا القول بعدم كون هذا الابدال اعلالا بعيد

خبران الى مع انه يلزمه احد الامرين اما القول بكون ابدال الف ضاربة واوا فى ضوارب للتخفيف ان قال بانه اعلال بناء على زيادة قيد التخفيف فى التعريف واما القول بعدم كون هذا الابدال اعلالا حتى لا يحتاج الى انه للتخفيف وكل منهما بعيد اما الاول فلان المحوج الى الابدال المذكور لتعذر التلفظ بالالف عند التكسير لامر للتخفيف اذ الظاهر ان قصد التخفيف انما يكون اذا امكن التلفظ بالالف مع ثقله واما الثانى فلان الظاهر من كلامهم ان يعد وامثال هذا الابدال من الاعلال وهذا المحذور لزم من زيادة قيد التخفيف فى زيادته بعيد بخلاف ما اذا لم يزد كما فى تعريف المص فانا نقول ح بان الابدال المذكور اعلال ولا يلزم من كونه للتخفيف بل انما يلزم كونه لا للتغيير فى المعنى وهو كذلك • وقال صاحب المفتاح • عطف على قوله واجعل ابن الحاجب • ان ابدال حروف اللين • اعنى حروف العلة والهمزة بعضها من بعض تسميه اعلالا فعم من وجه وخصص من وجه اى فجعل صاحب المفتاح الاعلال اعم من الاعلال عند غيره من وجه واخص منه من وجه اخر فكان بين الاعلال عنده وبينه عند غيره عموم وخصوص من وجه اذ ابدال الهمزة بهمزة اخذ للمضارع المتكلم من اخذ يا خذ الفا عنده اعلال • اذ فيه تغيير الهمزة الى بعض حروف العلة وتغيير الهمزة كذلك اعلال عنده • لا عند غيره • لعدم تغيير حرف اللين فيه لما عرفت من اشتراطهم فى الاعلال ان يكون التغيير فى حرف اللين فثبت العموم من وجه وابدال الياء تاء فى اتعد اعلال عند غيره • لوجود تغيير حرف العلة فيه ولو الى حرف اخر غير حروف اللين لان ما اليه التغيير اعم عند غيره من حرف اللين وغيره • لا اعلال عنده كما يظهر من كلامه • حيث شرط كون ما اليه الابدال من حروف اللين والهمزة مع ان التاء ليس منها فثبت الخصوص من وجه واما تصاد فهما فظ مثل قال • فهو اى صاحب المفتاح الحق الهمزة بحروف العلة • فى جريان الاعلال فيها لكثرة التصرفات فيها كالتصرفات فى حروف العلة • حتى عدها بعضهم • نظرا الى تلك التصرفات من حروف العلة • فجعلها اربعة • وغيره • لم يلحقها بها • نظرا الى ان التصرف فيها لا يعرف من كثرة التصرفات فى حروف العلة بل التصرفات فيها اقل قليل بالنسبة الى تصرفات حروف العلة وان كانت كثيرة فى نفسها • وقد يقع التغيير اى كثيرا ما يقع التغيير فى حروف العلة والهمزة كما ذكرنا وقد يقع فيما يحذف نون يكون سواهما

وقد يقع • فيما سواهما كحذف نون يكون فى الجزم • كما فى قوله وان يك بشافى كلاما وصفا وكابدال النون لاما نحو اصيلال فى اصيلان ومثل هذا ليس من الاعلال بالاتفاق وقد اشرنا الى خروجه عن التعريف • ثم التغيير الذى نحن بصدده وهو التغيير الاعلالى منقسم الى الابدال • ويسمى القلب ايضا كما فى قال • والحذف • كما فى قلت • والاسكان كما فى يقول • ومباحث الاولين من الاشتقاق من وجه حيث يتوقف كون الالفاظ بعضها • مشتقا من بعض على معرفة كون حروفها اصلية وتامة • كما فى ضرب والضرب فان اشتقاق الاول من الثانى انما هو بمعرفة كون حروفهما اصلية وتامة اذ لو كان فى احدهما حرف زائد او محذوف دون الاخر لم يثبت الاشتقاق • او مبدلة من غيرها او ناقصة • كما قال وقل بالنسبة الى القول فان اشتقاق الاولين من الثالث انما هو بمعرفة ان الالف فى الاول مبدل من الواو والواو محذوف من الثانى وذلك لما عرفت ان المعتبر فى علمى الاشتقاق والصرف هو الاشتقاق الصغير ولا بد فيه من المشاركة بين اللفظين فى جميع الحروف الاصول بهذا الاعتبار اوردا فى الاشتقاق • ومن الصرف من وجه اخر حيث يتبدل الهيئات بالابدالات وكذا بالحذف • فان هيئة قول وقولت تتبدل بابدال الواو الفا فى الاول وحذفه فى الثانى وكذا هيئة القاضى تتبدل بحذف آخره بان يقال قاض لما عرفت ان الهيئة عبارة عن الحالة العارضة للكلمة باعتبار عدة حروفها وحركاتها وسكناتها المعينة فيتبدل بعضها بتبدل الهيئة قطعا فبهذا الاعتبار يورد ان فى الصرف وانما كان باعتبار الجهة الاولى من الاشتقاق وبالجهة الثانية من الصرف لما عرفت ان الاشتقاق باحث عن احوال المفردات من حيث الاصالة والفرعية بينهما والصرف باحث عن احوال الهيئات المطردة للمفردات ولا باس بان يكون مبحث جزء من علمين باعتبارين مختلفين واما الاسكان فلا مدخل له فى معرفة بعض الالفاظ عن بعض بل فى معرفة تبدل الهيئات فقط فلذا كان مختصا بالصرف • فعليك ايها المستطلع طلع حقايق هذا الفن اى الصرف الاستطلاع طلب الاطلاع والطلع بكسر الطاء وفتح اللام ما ينبغى ان يطلع عليه • ان لا تغفل عما اسلفنا لك فى الاشتقاق • من احكامهما اى احكام الابدال والحذف • ومنها ان مضارع متكلم مع الغير

من آلا يالو الوا اى لم نقصر جهدا بضم الجيم وسكون الهاء الاجتهاد والسعى فى بيانها
اى لم نقصر سعيا واجتهادا فى بيان احكامها بل صرفناها فيه كما ينبغى الا انا اخرنا
تاخيره الى هذا الموضع انسب لمزيد اختصاص له بمعرفة الهيئة فانه لم يورد ولم يبين
فيما سبق. فها نحن الفا للتفريع والها للتنبيه كما فى هذا نورده راجع الى المستثنى
و نمهد اولا مقدمة ليكون معينة فى فهم ما اردنا ايراده وهى انك قد عرفت فى العقد الثانى
ان الالف فى الاسماء المتمكنة فى الاسمية البعيدة عن مشابهة الحروف والافعال
سواء تصرف فيها اولا التى صفة لمجموع الاسماء والافعال هى موضوع القسمة
فيهما لايكون اصليا اى من الحروف الاصول المعتبرة فى اصل الوضع بل هو اما زائد
او مبدل من حرف اصلى بالاستقراء وشهادة امثلة الاشتقاق فانا استقرينا
تلك الاسماء والافعال فلم نجد الالف فيهما الا كذلك وكذا امثلة الاشتقاق شهدت
على ذلك كالقول والضرب وعصوان بالنسبة الى قال وتضارب وضارب والعصا
وقد مر ذلك مفصلا وقد احتج واستدل ابن الحاجب عليه اى على عدم اصالة الالف فيهما
وتبعه غيره فى ذلك الاحتجاج بانه اى الالف لو وقع اصليا فيهما لم يخل اما ان يقع فى محل آخر
مبدلا عن الواو او الياء او لا يقع فيه مبدلا اصلا فان وقع فى محل مبدلا ادى ذلك
الى اللبس بين الاصلى والمنقلب اى المبدل وذلك مخل بمعرفة الاوزان فلو فرضنا
ان الف قال اصلى فعلى تقدير ان الف كان مبدل عن الواو يلتبس بين كون الف قال
اصليا او مبدلا من الواو لوقوع كل منهما فى الوجود وعند ذلك يحصل الالتباس
فى وزنه لانه لو كان الف اصليا لكان وزنه فعل بسكون العين ولو كان مبدلا عن الواو
لكان فعل بتحريك العين لما عرفت ان الوزن الهيئة الحاصلة من عدة الحروف
وترتيب الحركات والسكنات فاذا وقع الالتباس فى ذلك لم يعرف ان وزنه الاول
او الثانى فيلزم الاختلال وهو مهروب عنه وان لم يقع فى محل مبدلا من الواو والياء
ادى ذلك الى وقوع الواو والياء متحركين فى كل موضع كان اصلهما فيه التحرك
كقول وكيل وبوب وبيب لا تحقيقهما وازالة حركتهما فى ذلك الموضع انما هو
بابدالهما الفا فاذا لم يقع الالف مبدلا منهما اصلا يلزم ان يبقيا متحركين وهو
اى مثل ذلك الموضع كثير مستثقل فيؤدى عدم وقوعه مبدلا منهما اصلا الى استثقال

الى استثقال كثير فى نفسه اى عدم وقوعه كذلك لذلك التادية فاذا بطل الشقان
لاستلزامهما الفساد بطل ما يستلزمهما من اصلية الالف فى الاسماء المتمكنة
والافعال وهو المط. وضعفه اى ضعف هذا الاحتجاج ظ لان ما ذكر فى فساد
الشق الاول وهو التادية الى اللبس بين الاصلى والمنقلب المخل لمعرفة الاوزان
جار فى كل حرف الفا او واوا او ياء او غيرها يقع مبدلا من حرف آخر مثلا
يقال ان الياء فى رميت ليس باصلى لانه وقع مبدلا عن الواو فى رضى فيؤدى
الى الالتباس وكذا يقال ان التاء فى تعب ليس باصلى لانه وقع مبدلا عن الواو
فى اتعد فيؤدى الى الالتباس فلو صح ما ذكره يلزم ان لا يقع مثلهما اصليا والتالى
باطل والحل انه يجوز ان يزول الالتباس ويحصل تعيين الاصالة والانقلاب
لقرائن خارجية وقد يحتج ايضا بان الالف لا يقع اصلا لا فى المتمكن الثلاثى
فلان الابتداء بالالف محال والاخر مورد الحركات الاعرابية والوسط يتحرك فى التصغير
فلم يمكن وضعها الفا واما فى الرباعى فالاول والثانى والرابع لما مر فى الثلاثى
والثالث لتحركه فى التصغير واما فى الخماسى فالاول والثانى والثالث لما مر فى الرباعى
والخامس لانه مورد الاعراب والرابع لكونه متعقب الاعراب فى التصغير والتكسير
واما فى الفعل الثلاثى فلتحرك ثلثتها فى الماضى واما فى الرباعى فلاتباعه للثلاثى انتهى
ولا يخفى ما فيه ايضا والاسلم ان يتمسك فى ذلك بالاستقراء وشهادة الامثلة
كما ذكره المص واما الاسماء الغير المتمكنة والحروف فان الالفات فيها يكون اصلية
نحو متى وما ولا يقال انها منقلبة او زائدة اما الحروف فلانها غير مشتقة ولا متصرفة
فلا يعرف لها اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل وكذلك الاسماء
الغير المتمكنة لعدم اشتقاقها منها. واما الواو والياء عطف على قوله قد عرفت
ان الالف فيقعان اصليين كما يقعان مبدلين كرضى فى رضو ومرمى فى مرموى
وبوع فى مجهول باع وموقظ وموسر وزائدين نحو صبور وكريم فالاصليان
يتفقان من وجوه ويختلفان من وجوه فالاول اى اتفاقهما كوقوعهما فاء كما
فى وعد ويسر وعينا كما فى قول وبيع ولاما كما فى غزو ورمى وعينا ولاما معا
كما فى قوة وحية وكوقوع كل منهما فاء والآخر عينا كما فى ويل بمعنى العذاب

وقع فيه الواو فاء والياء عينا ويوم وقع فيه الياء فاء والواو عينا وكوقوع كل منهما
فاء ولاما وان كان هذا على الندرة كما في لفظ الواو فانه اسم متمكن لما هو من حروف
المعاني والمباني كالواو في جاء لي زيد وبكر وفي وعد وقد يقع فاؤه ولامه
واوا واختلف في الفه فقيل منقلب عن الواو وقيل عن الياء كما يجيء ويديت عليه
اي انعمت عليه فانه وقع فاؤه ولامه ياء والثاني اي اختلافهما كوقوع الواو فاء
او عينا والياء لاما كما في وفيت وقع الواو فاء والياء لاما وطويت وقع الواو عينا
والياء لاما دون العكس اي لا يقع الياء فاء او عينا والواو لاما لان الوجهان يكون
الحرف الاخير اخف مما قبله لثقل الكلمة كلما ازدادت حروفها والحرف الاخير معتقب الاعراب
ولما ورد انه قد وقع الياء عينا والواو لاما في كل من حيوان وحيوة فقولك دون العكس
باطل اجاب بقوله والواو في حيوان وحيوة بفتح الياء في الاول اي الحيوان وهو مصدر
في الاصل بمعنى الحيوة ثم اطلق على ما فيه الحيوة اعني ضد الميت وغلب في الحيوان الموصوف
اعني الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة واسكان الياء من تحريفات القوم وسكونه
في الثاني اي حيوة علم شخص مبدل من الياء لا اصلي حتى يردهما الاشكال واصلهما
حييان وحيية وانما جعل كذلك مع ان الظاهر كونه اصليا كما ذهب اليه المازني لعدم
نظير لهما مما كان عينه ياء ولامه واوا في الكلام بخلاف ما عينه ولامه ياء فانه كثير
كالحي والعي والزي فكان حمله على الياء اولى اجراء لهما على ما ثبت من قياس كلامهم
ولا دليل في حيي على ان اللام ياء كما توهم فانه لو كان واوا ايضا لانقلب ياء
لانكسار ما قبله مع وقوعه في الطرف وقياس حيوان حييان لتحرك الياء بعد الفتحة
لكن ابقوه متحركا ليكون مطابقا لمدلوله في التحرك كالجولان والدوران وفي الموتان
حملا للنقيض على النقيض وكذلك لم يدغموا في حيوان لكن لما كرهوا اجتماع مثلين قلبوا
الثانية واوا ولم يقلبوا الاولى لان التغيير بالاخر اولى وان استكراه الاجتماع حصل بالثانية
وانه لو ابدلت الاولى لحمل على باب طويت لكثرة وقوعه وظن انها اصل فلما قلبت الثانية
واوا صارت مستنكرة فيتنبه بذلك على كونها غير اصل وانما لم يدغموا في حيوة حملا
لها على حيوان مع انها علم وحفظ العلم عن التغيير بقدر الامكان اولى وكوقوع
الياء فاء وعينا كما في يين بفتح الاول وسكون الثاني اسم موضع قال الرضي ولا اعلم له

ولا اعلم له نظيرا دون الواو اي لا يقع الواو فاء وعينا معا الا في لفظ الاول
على وجه قد عرفته وهو انه افعل من وول فانه يكون كالياء في وقوعه فاء
وعينا واما اذا كان من وأل فلا والا في لفظ الواو عند الاخفش فانه يجعل الفه
مبدلا من الواو على ان يكون اصله ووو فيقع الواو فاء وعينا اذ لو كان مبدلا
من الياء يعني ان الواو اسم متمكن وقد عرفت ان الالف في الاسماء المتمكنة
لا يقع اصليا بل اما زائدا او منقلبا عن الواو او الياء وههنا لا يحتمل
الزيادة لاستلزامه البناء على اقل من ثلثة احرف فهو منقلب عن الواو
او الياء فنقول انه منقلب عن الواو اذ لو كان منقلبا عن الياء على ان يكون
اصله ووي لجاز امالته نحو الياء كما يجيء في باب الامالة مع انه لم يمل ولان الواو
في موضع العين اكثر من الياء ولذا قال سيبويه اذا جهل حال العين انه واو
او ياء وجب ان يحمل على الواو حملا للمحتمل على ما هو اكثر وقوعا فحمل عين الواو
على الواو ولذلك ولانه يصغر على اوية بقلب فائه همزة ولو كان عينه ياء لقيل اوية
فعلى هذا اي على تقدير ان يكون الف الواو مبدلا عن الواو يكون الواو موافقا
لببيت بتثليث ياء اي كتبت الياء في وقوع كل من الواو والياء فاء وعينا ولاما
ويكون هذا من جملة وجوه الاتفاق في الرضي مذهب ابي علي ان اصل الياء
يوي فيقول يويت ياء حسنة اي كتبت ياء وعند غيره اصله ييي وكذا الخلاف
بينهم في جميع ما هو على حرفين من اسماء الحروف المعجم ثانيه الف نحو باء تاء ثاء
راء فهم يقولون ببيت وتييت وثييت الى اخرها ويقول ابو علي بويت
وتويت الى اخرها وعند ابي علي جمعها ابواء واتواء وعند غيره ابياء واتياء
وانما حكموا بذلك لورود الامالة في جميعها وليس بشيء لانه انما تمال هذه الاسماء
وهي غير متمكنة فالفاتها في ذلك الوقت اصل كالف ما ولا وانما يحكم على الفاتها
بكونها منقلبة اذا زيد على اخرها الف اخرى وصيرت همزة فيما على نحو داء وكاء
وذلك عند وقوعها مركبة معربة فالحقوا اذا الفاتها بالفات سائر المعربات في كونها
منقلبة وهي لا تمال اذن فلا دلالة اذن في امالتها قبل التركيب على كون الفاتها بعد التركيب
في الاصل ياء وانما حكم ابو علي بكونها واوا وبان لامها ياء لكثرة باب طويت واويت

وكونه اغلب من باب قوة وحيث وأما حيوان فواوه ياء على الاصح كامر وأما
ثانيه الف من هذه الاسماء وبعده حرف صحيح نحو دال ذال صاد ضاد كاف لام
فقبل اعرابها وتركيبها لا اصل لالفاتها لكونها غير متمكنة في الاصل كامر وأما بعد اعرابها
فجعلها في الاصل واوا اولى من جعلها ياء لان باب دار ونار اكثر من باب ناب وعاب
فنقول صورت صادا وكوفت كافا ودولت دالا والجمع اصواد واكواف
وادوال وأما جيم وشين وعين فعينها ياء اذ الياء موجودة ولا دليل على كونها
عن الواو وعند ابي علي الف اي الف الواو مبدل عن الياء واصله ويو لان باب سلس
اي ما كان من الصحيح فاؤه ولامه من جنس وعينه من جنس اخر اكثر من ببت
اي ثقيل احمق اي ما كان من الصحيح فاؤه وعينه ولامه من جنس فحكم بكون الف الواو
ياء لان حمل المعتل المحتمل على ما يناظره من الصحيح الكثير الوقوع اولى فعلى ما ذكره لا حاجة
الى استثناء الواو من الحكم الثابت ولا يكون ايضا كيت بمثل بيت فعلم مما
ذكرنا ان الالف في الاسماء المتمكنة والافعال لا يكون اصليا وأما الواو والياء
فيقعان اصليين او زائدين متفقين او مختلفين ان العمدة في البحث انما هي الواو
والياء والالف بمنزلة تابع لهما ومتطفل عليهما وان كان له ان ابداله في بعض
المواضع ضروري كما اذا وقع قبله ضمة او كسرة فانه يبدل بالضرورة في الاول واوا
كما في ضويرب تصغير ضارب وفي الثاني ياء كما في مفاتيح تكسير مفتاح وابدالهما
اي ابدال الواو والياء مطلقا اي في اي موضع كان حاجي اي منسوب الى حاجة اي
محتاج اليه للتخفيف لا ضروري اذ في مواضع ابدالهما كما في قيل وموقظ يمكن التلفظ بهما
مع عسرة لكن كون ابداله ضروريا وابدالهما حاجيا كذلك لا ينافي كون العمدة هي الواو
والياء والالف بمنزلة التابع لهما تدبر اذا تمهد هذا فلنتكلم في حال ابدال كل هكذا
فيما عندي من النسخ والصواب ان الابدال زيادة من الناسخ كما يدل عليه السياق
كما في حال كل من الواو والياء من جهة الاعلال مطلقا عند وقوعه في موقع من
المواقع الثلثة اي الفاء والعين واللام وتلحق بهما اي بحالهما حال الالف ان احتيج اليه
ونجعل الفصل ثلثة اصناف **الاول** لبيان حالهما حال كونهما فاء اعلم انه اي الشان
لما كان الابدال مختصا ببعض الحروف وفي بعض المواضع فكان حاله مضبوطا كما عرفت

صنف الاول

كما عرفت تيسر لنا تفصيل الكلام فيه بالاستقصاء في العقد الثاني سيما اذا
وقعا اي الواو والياء من حروف الابدال فاء فانه اي الشان لم يبق من الكلام
فيما يتعلق به اي بابدالهما فاء ما يفتقر هنا الى ذكره ولا يعرض اي والحال انه لا
يعرض لهما فاء اسكان اعلالي وان عرض لهما مطلق الاسكان لما مر ان الاعلال
تغيير حرف العلة تغييرا مختصا به والاسكان فاء لا يختص بحرف العلة بل يجري في
غيره ايضا ولا يحذف الياء ايضا اي كعدم عروض الاسكان في هذا الموقع اي الفاء
كما نعرف فبقي جواب لما كان الكلام في حذف الواو يعني قد عرفت ان الاعلال
ثلثة ابدال واسكان وحذف فالاحوال المحتملة للواو والياء في كل من المواقع
الثلثة ستة ثلثة للواو وثلثة للياء لكن اقتصرنا منها هنا على واحد هو حذف الواو
لان مبحث الابدال قد استقصي في العقد الثاني لا سيما اذا وقعا فاء فانه بولغ فيه
بحيث لم يبق لنا هنا حاجة الى ذكر شيء مما يتعلق بذلك وان الاسكان الاعلالي
لا يعرض لهما فاء وكذا الحذف للياء فلم يبق من تلك الاحوال شيء قصد بيانه
هنا سوى حذف الواو فنقول الواو يحذف وجوبا من المضارع الغائب اذا كان عينه
مكسورا كيعد مضارع وعد ويمق مضارع ومق اي احب اصلهما يوعد ويومق
وانما حذف كذلك اذ هو اي الواو في ذلك المضارع كضمتين وقعتا بين
كسرتين وكسرة لان الواو عندهم ضمتان والياء كسرتان في التقدير فاذا وقع
الواو بين ياء وكسرة كما في ذلك المضارع فكانه وقع ضمتان بين كسرتين وبين
كسرة فيكون ذلك الوقوع كالانتقال من الكسرة الى الضمة من جهة الانتقال
من جهة الياء الى الواو وبالعكس اي كالانتقال من الضمة الى الكسرة من جهة
الانتقال من الواو الى الكسرة وقد عرفت ان كلا منهما مستثقل لكونهما
كالصعود او الهبوط حتى رفضوهما اي تركوا كلا منهما منفردا عن الاخر في الاسماء
الا نادرا لكونها كثيرة الاستعمال فرفضهم اجتماعهما فيها بالطريق الاولى فلم يجوزوا
اجتماعهما في الفعل ايضا اي كالاسم لكون اجتماعهما اثقل وان يجوزوا فيه
انفرادهما لعدم ثقلته كثقلة الاجتماع وعدم كثرة استعمال الفعل كاستعمال
الاسم فحذفوا الواو دفعا لذلك الاستثقال وانما حذف الواو دون الياء

لكونه اثقلهما مع ان اليا، علامة المضارعة وان الثقل يحصل من الواو لكونه اثنى
وقيل انما تحذف وجوبا لاجتماعها مع اليا، على وجه لايمكن ادغام احديهما فى الاخرى
كما امكن فى طى مع ان الكسرة بعد الواو غير موافقة لها وكذلك الفتحة قبلها فكانها
واقعة بين متضادين هذا واما اليا، فلفقد ما ذكر من العلة فيه لم يحذف نحو ييسر
وييئس مضارعى يسر ويئس وحمل عليه اى على المضارع الغائب فى حذف
الواو واخواته من صيغة المضارع المخاطب فيشمل الغائبة منه ايضا والمتكلم
وحده او مع الغير كتعد واعد ونعد وانما احتاجت الى الحمل على الغائب اذ الوجه
السابق لايجرى فيها لعدم اليا، قبل الواو فيها وانما لم يحذف الواو من يوعد مضارع
اوعد من باب الافعال مع ان الوجه المذكور جار فيه ظاهرا لان اصله يؤعد
بالهمزة بعد اليا، كما عرفت وانما حذفت الهمزة حذرا عن اجتماع همزتين فى المتكلم
وحده فيتابع به باح الكلب فاذا اعتبر هذا الاصل لايقع الواو بين اليا، والكسرة
فلا يجرى فيه الوجه المذكور وقيل انما لم يحذف الواو من يوعد لان الضمة قبل
الواو اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها وحذف من مثل يسع مضارع وسع ويطأ
مضارع وطئ ويضع مضارع وضع ويقع مضارع وقع من المضارع الغائب الذى
كان عينه مفتوحا مع عدم اجتماع الامرين فيها اى الانتقالين المذكورين لانها
لما كانت عينها مفتوحة لم يوجد فيها انتقال من الضمة الى الكسرة لان الاصل
متعلق بحذف فيها اى فى تلك الافعال كسر العين وانما فتح لثقل الكسرة قبل
حرف الحلق اعنى الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة فاذا اعتبر هذا
الاصل يكون مما اجتمع فيه الامران فلذا حذفت الواو منها كما حذفت من يعد
وحذف الواو من يذر بفتح العين اصله يوذر مع ان عينه ليس بمكسور ولا
لامه بحرف حلق حملا له على يدع اصله يودع حذف منه الواو لكونه فى الاصل
مكسور العين كيضع وانما حمل عليه لكونه مثله فى المعنى لكون كل منهما بمعنى
يترك وفى عدم التصرف اذ لايستعمل منهما ماض ولا اسم فاعل او مفعول
فلا يقال وذر وودع ووادع وواذر وموذور ومودوع بل يقال موضعهما
ترك وتارك ومتروك نعم يستعمل منهما الامر والنهى فيقال ذر ولاتذر ودع

ودع ولاتدع والباعث لهم على هذا التأويل اى تأويل مثل يسع ويضع بانه مكسور
العين فى الاصل وانما فتح لثقل الكسرة قبل حرف الحلق وان يذر محمول على مثله
مع كثرة حذف الواو من المضارع المفتوح العين فيحتاج الى ارتكاب التكلف
فى مواضع كثيرة ومع بعد كون الاصل فى يسع ويطأ مضارعى وسع ووطئ
بالكسر الكسر لان فعل يفعل بكسر العين فيهما باب شاذ لم يجئ الا فى مواضع
قليلة كما عرفت فى تفصيل الابواب ومع ان ما ذكروا من التأويل ليس بجار
فى يهب اصله يوهب لعدم كون لامه حرف الحلق فلم يكن فيما ذكروا كثير
نفع يعنى ان هذه الامور الثلثة يقتضى ظاهرا ان لايرتكبوا ذلك التأويل
فى مثل يسع ويطأ بل يجعلوا مثلهما من الشواذ وفتح العين ضابطة للحذف
كالكسر ليأمنوا من تلك الكلفة فارتكابهم مع ذلك اياه لايكون الا لباعث
لهم عليه وهو انهم لم يجدوا فى المفتوح العين ما يصلح ضابطة للحذف لان ما لم
يحذف من الواو من المفتوح العين ايضا كثير كيوجل ويوجع ويوشق ولم
يتيسر لهم تحصيل ضابطة يعرف بها ما يحذف فيه الواو عما لم يحذف فلم يتأت
لهم جعل فتح العين لا على سبيل العموم ولا على سبيل الخصوص ضابطة
للحذف ولم يتأت اى لم يتيسر لهم القول بكون امثلته اى امثلة مفتوح
العين شاذة عن القاعدة كما هو دأبهم وعادتهم فيما يخالف قواعدهم كما
عرفت مرارا لكون هذه الامثلة فى غاية الكثرة بحيث كانت ابية عن
الحكم عليها بالشذوذ لانه انما يكون فيما هو نادر وقليل الوقوع فالتجأوا واستندوا
الى ذلك التأويل لئلا ينخرم وينهدم قاعدتهم اى قاعدة حذف الواو
اعنى ان الواو يحذف من المضارع المكسور العين لا من غيره وانخرامه بمثل
يسع على تقدير عدم التأويل ظ واما على تقدير التأويل فلا انخرام لانه يكون
مفادها الواو يحذف من المضارع المكسور العين لفظا او تقديرا فيدخل
مثل يسع فى الضابطة واما يهب ويذر فنجعلها شاذين ولا بأس فيه والاول
محمولا على يضع لكونه مثله فى الهيئة والاشتمال على حرف الحلق والثانى على
يضع كما ذكر والجوهرى علل حذف الواو من يطأ ويسع بكونهما متعديين

من وسعه اي احاط به وطاها اي جامعها لان فعل يفعل بكسر العين في
الاول وفتحه في الثاني مما اعتل فاؤه لا يكون الا نادرا كوجع يوجع ووجل يوجل
فلما جاء اي يطأ ويسع ممتازين من بين اخواتهما متعديين يؤلف بهما نظائرهما
بحذف الواو منهما دون نظائرهما ليتناسب لمن لغتان قال المص ولا يجري
هذا اي ما جعله الجوهري ضابطة في يطأ ويسع في يضع واخواته مما كان العين
في ماضيه ومضارعه مفتوحا لان مجيء المتعدي منه اكثر وسكت الجوهري من
ذكر علة للحذف فيها اي في امثال يضع فلم يكن فيما ذكره من التعليل كثير نفع
ومن ههنا اي مما ذكرنا من ارتكابهم التأويل في مثل يسع مع عدم الاطراد
بعد ذلك في يهب ويذر وعدم جريان ما ذكره الجوهري في امثال يضع يظهر لك
ان الاعتماد في الاحكام الصرفية انما هو على الاستقراء لموارد الوقوع في تراكيب
البلغاء لا على التعليل والاستدلال لعدم اطراده ههنا كاطراده في الاحكام
العقلية والمناسبات والتعليلات التي يذكرونها في معرض اثبات الاحكام
ليس الغرض منها الاثبات حقيقة بل انما هي تورد لمجرد تقريب للاحكام الى
افهام المبتدئين وعقولهم فلهذا اي لكون العمدة في اثبات الاحكام الصرفية
هي الاستقراء دون الاستدلال لم نشتغل كثير اشتغال بها اي بتلك المناسبات
لعدم كثير نفع فيها وان كنا اشتغلنا بها قليلا لنوع اعتماد على بعضها او لمزيد
شفقة على المبتدي ويحذف الواو ايضا اي كما يحذف من المضارع
وجوبا من مصدرها اي مضارع يحذف منه الواو اذا كان ذلك المصدر
على زنة فعلة بكسر الفاء وسكون العين كعدة ومقة اصلهما وعدة وومقة
استثقل الكسرة على الواو مع اعلال فعله وتبعية المصدر له في الاعلال
لكونه تابعا له وجدنا جاريا عليه ومع كونه على وزنه لان وعدة على يوعد
في ان يكون متحرك بعده ساكن بعده متحركان فنقل الكسرة الى العين وحذف
الواو وانما كان الحذف بعد النقل ولم يحذف متحركة لئلا يزيد اعلال الاسم
على اعلال الفعل اذ هي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة كما يعد ولم يقل
وبعضهم حذفها متحركة وكسر العين لاصالة الكسرة في تحريك الساكن ويكون

ويكون عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف فان زال
احد الوصفين اي حذف الواو من فعله وكونه على زنة فعلة بالكسر فلا يحذف
منه الواو فلم يحذف من الوعد لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال والوداد وان
كانت مكسورة لعدم اعتلال فعله بالحذف نحو واصلته وواددته بخلاف غير
المصدر كالوجهة اصل الجهة اسم بمعنى الجهة المتوجه اليها فان فيه الحذف وعدمه
جائزان كالجهة وكقوله تعالى ولكل وجهة هو موليها اما الحذف فلاستثقال الكسرة
على الواو واما عدمه فلعدم كونه مصدرا تابعا لفعله في الاعلال مع ان مثل
وعدة ووجهة لعدم علة مقتضية للحذف فيه كان مدار اعتلاله على التبعية
للفعل وقال المازني ان الوجهة مصدر بمعنى التوجه لكن صحح تنبيها على الاصل
كالقود واستحوذ كما سيجيء ورد بانه لو كان كذلك يلزم ان يجيء فعله مصححا
لان هذه المعتلات اذا صححت في موضع تبعها فعلها نحو استحوذ استحواذا
واستصوب استصوابا ولما لم يجيء شيء من هذه الافعال مصححا دل على ان الوجهة
اسم للتوجه لا مصدر وفيه ما فيه ولم يحذفوا اي التزموا عدم الحذف من ولدة
جمع وليد بمعنى الصبي او العبد مع ان القياس جواز الحذف وحذفوا اي التزموا
الحذف في لدة بمعنى الترب بالكسر اي الذي ولد مع شخص اخر اصلها ولدة على
فعلة وكانت في الاصل مصدرا من ولد يلد ثم جعلت اسما للمولود كقولهم ضرب
الامير اي مضروبه مع ان القياس جواز عدم الحذف لكونهما غير مصدرين كالوجهة
لرفع الالتباس بينهما ولم يعكس الامر لضرب لدة بمعنى الترب لا بمعنى المصدر
لكونه منقولا عنه وهذا اعني كثرة التغيير فيما هو جمع وليد وبعضهم ومنهم الجوهري
يعتبرون الحذف قبل لحوق التاء ويجعلون التاء عوضا عن المحذوف فيقولون
اصل عدة وعد بالكسر حذف الواو بعد نقل كسرته الى العين ثم عوض
التاء عن المحذوف كما في الاجابة والاستقامة اصلهما اجواب واستقوام نقلت
فتحة الواو الى ما قبله فالتقى ساكنان الواو والالف فحذف الواو وعوض عنه
التاء وبالجملة ان في مثل عدة اربعة اقوال الاول ان اصله وعدة بالكسر فحذف
الواو بعد نقل حركته الى العين وهذا ما اختاره المص والثاني ان اصله كذلك

لكن حذف الواو مع حركته ثم حركت العين الساكن بالكسر لاصالة الكسرة فى
تحريك الساكن والثالث ان اصله وعد بالكسر فحذف الواو بعد نقل حركته
الى العين ثم عوض عنه التاء والرابع ان اصله وعد بالفتح حذف الواو لمجرد
التبعية بالفعل ثم كسر العين وعوض التاء عن المحذوف والاولى من هذه
الاقوال هو الاقدم فالاقدم كما لا يخفى على من له فى الصناعة قدم وفتح العين فى
سعة وضعة مصدرى يسع ويضع مع ان القياس كسره لكون اصلهما وسعة
ووضعة بكسر الواو كما فى عدة لما ذكر من ثقل الكسرة قبل حرف الحلق وانت خبير
بان الكسر قبل حرف الحلق فى الكلام كثيرة كمانه ومعنى واحد الامعاء وقد عرفته
واعاء بمعنى الوعاء اى الظرف وبغاء اى الزناء واحن ومحن بفتح الحاء فيهما جمع
احنة اى الحقد ومحنة اى المشقة منهيا ذلك الى ما لا يحصى ولا يعد فكيف
فتح العين فى نحو سعة لاستثقال الكسرة قبل حرف الحلق وقال بعضهم اذا
فتح عين الفعل لاجل حرف الحلق فيجوز ان يفتح الفاء فى المصدر حملا له على
الفعل نحو يسع سعة ويجوز ان يبقى على الكسر نحو يهب هبة فح لا يرد ما
اورده اذ الافعال لكونها ثقيلة يستثقل فيها وقوع الكسرة قبل حرف الحلق

الصنف الثانى لبيان ما لهما عينا يجرى فيهما الابدال والحذف والاسكان
جميعا فجعل الصنف ثلث فرائد الاولى لبيان ما بقى الاحتياج اليه من
احكام الابدال وهو الذى لم يفصل فى العقد الثانى ورأى تأخيره الى هنا
انسب وفيها مباحث الاول قد عرفت فى العقد الثانى ان كلا من الواو
الساكن المكسور ما قبله والياء الساكن المضموم ما قبله يبدل الى الاخر وجوبا
بناء على ان الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة مستثقلان بمنزلة جمع الضدين
مع انهما لضعفهما واعتلالهما قابلان للتغير فلا جرم يبدلان الى ما يجانس
الكسرة والضمة من الياء فى الاول والواو فى الثانى وقد اتفقوا على انه
اى الشان اذا جمع مثل ابيض مما هو المعتل العين اليائى وهو افعل الصفة
على فعل بضم الفاء وسكون العين مثل احمر حمر يقلب الضمة التى قبل
الياء كسرة ليسلم الياء من الابدال اى من ان يبدل واوا لما عرفت

لما عرفت انفا ان الياء المضموم ما قبله يبدل واوا وانما قصدوا تلك السلامة
رعاية للاصالة مع ان الياء اخف من الواو وهو قريب من الطرف الذى هو
محل التخفيف والجمع ثقيل ومع انه يحصل بتلك السلامة فرق بين اليائى
والواوى نحو سود فى اسود فسيبويه يطرد ويجرى هذا الحكم اى قلب الضمة كسرة
فى كل ياء ساكن مكسور ما قبله هكذا فيما عندى من النسخ والصواب مضموم
ما قبله اذا وقع عينا سواء كان جمعا على فعل كما مر اولا فعنده اذا بنى مثل برد
من المفرد الذى كان على فعل من البياض اى للمعتل العين اليائى مثل
بيض مفردا يقال بيض مثلا بابدال الضمة كسرة وابقاء الياء على حاله كما
فى بيض جمعا ولا يقال بوض بابداله واوا بناء على ان الغرض من ابدال
الضمة كسرة المحافظة على سلامة الياء وفى هذا المعنى لا فرق بين المفرد
والجمع والاخفش يخالفه هنا اى فى مثل برد المبنى من البياض فيبقى الضمة
ويبدل الياء واوا فعنده يقال فى الصورة المذكورة بوض بالواو كما يقال
موسر وموقظ فى ميسر وميقظ اسمى الفاعل من الايسار والايقاظ
واحتج فى ذلك بان الجمع اثقل من المفرد والياء اخف من الواو فاعطى الاثقل
الاخف والاخف الاثقل ليحصل التعادل وان الجمع متغير عن اصله تغير
ونه ليكون دليلا على الجمعية والمفرد باق على حاله فلا يفتقر الى اقامة دليل
وان الجمع اقبل للتغير من الاتراهم قالوا عصى بالقلب ولم يقلبوا نحو عتوة
الا قليلا وانهم لم يكسروا الميم فى مبيض وميسر لئلا يزول صيغة اسم الفاعل
فيلزم ان يقال فى بناء مثل برد من البياض بوض لابيض ليعلم ما قصدت
واما بيض جمع ابيض فمعلوم ان هذا النحو يجئ على فعل لاطراد تلك الصيغة
فى جميع مثله فلا يلتبس الامر على السامع فافترقا ويؤيده اى قول الاخفش
قول الشاعر وكنت اذا جارى دعى لمضوفة اشمر حتى ينصف الساق مئزرى
اصلها مضيفة بضم الياء وسكون الضاد وهى ما يشفق ويخاف منه فيكون
من اضفت من الامر اى اشفقت ونحفت منه او هى من ضفت الرجل
ضيافة اذا نزلت عليه ضيفا وعلى كلا التقديرين فالمراد بها ما نزل من الحوادث

والمصائب نقلت ضمته الى الضاد فصار كبيض بالضم مفردا ثم ابدل
الياء واوا فلو وجب ابدال الضمة كسرة وابقاء الياء على حاله في المفرد
ايضا كما ذهب سيبويه لم يصح ان يقال مضوفة بل يجب ان يقال مضيفة
وانما قال يؤيد دون يدل لان في البيت روايتان اخريان مضافة ومضيفة
ولان الضمة ههنا ليست باصلية بل منقولة من الياء بخلاف نحو بيض فانه
وعند سيبويه هي شاذة فلا عبرة بها الجار بمعنى المجاور فاعل فعل محذوف
يفسره المذكور اي اذا دعى جاري والياء للتكلم واشمر مضارع من التشمير
اي الرفع يقال شمرت الذيل عن الساق اي رفعته نغر كنت وقوله حتى
ينصف الساق اي الى ان يبلغ نصف الساق من نصفه ينصفه من بعد
نصر اذا بلغ نصفه ومئزري مفعول اشمر وفاعل ينصف على سبيل التنازع
والمئزر الازار يصف نفسه بانه صاحب مروة ورعاية لجاره كما ينبغي يعني
اذا دعاه لمصيبة يشمر ذيله عن الساق ويسرع الى اعانته وترجح مذهب
سيبويه بانه اي الشان لما التجأت واوصلت الضرورة عند اجتماع الياء
مع الضمة الى تغير احدهما اما الى تغير الياء واوا واما الى تغير الضمة الى الكسر
لما بين الياء والضمة من غاية الاستبعاد والتنافر فتغير الحركة اي تغير
الضمة الى الكسرة ليسلم الياء اولى من العكس لان تغير الحركة ليبقى
الحرف على حاله اولى من العكس اي تغير الحرف ليبقى الحركة على حالها
لكون تغير الحركة اسهل من تغير الحرف لضعف الاول وقوة الثاني قال
المص وهذا اي ترجيحهم ههنا ينافي حكمهم في هذه الصورة اي في صورة
اجتماع الياء مع الضمة قبله بوجوب ابدال الياء واوا في الكامر بناء على ما يخفى
انه اذا ثبت اولوية ابدال الضمة كسرة يسقط وجوب ابدال الياء واوا
ضرورة ان اولوية احد الضدين ينافي وجوب الاخر ومقتضى ان يقال في اسم
المفعول كذا في عندي من النسخ والاوفق بما في الكتب في اسم الفاعل من
الاباء يقال ابر فلان اي غلب بالقمار او صار غنيا والايقان يقال ايقنه
اي علمه على وجه اليقين ميسر وميقن بكسر الميم وبقاء الياء لاجتماع الياء

لاجتماع الياء فيهما مع ضمة قبله واولوية ابدال الضمة من ابدال الياء كما ذكروا
مع انه لم يقل كذلك بل موسر وموقن بضم الميم وابدال الياء واوا فهذا القول لعل
مرادهم ان ذلك اولى فيما كان الياء قريبا من الطرف كالمعتل العين لان
الياء اخف من الواو والطرف محل التخفيف فلا ينبغي ان يقلب الياء فيه الى ما
هو اثقل منه ولذا اذا وقعت فيه ياء لا يقلب واوا بالاتفاق بل تقلب الضمة
كسرة نحو الترامي واذا وقعت فيه واوا قبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة
نحو التغازي والتقريب من الطرف بمنزلته فينبغي ان يبقى الياء فيه ايضا
بحاله وحكمهم بوجوب ابدال الياء واوا في الصورة المذكورة فيما كان بعيدا
من الطرف كالمعتل الفاء فلا منافاة والاقتضاء قال الرضي اذا انضم ما قبل
الياء فان كانت ساكنة متوسطة فلا يخلو اما ان تكون قريبة من الطرف او
بعيدة منه فان كانت بعيدة منه بان يكون بعدها حرفان قلبت الياء زائدة
كانت او اصلية واوا ولا يقلب الضمة لاجل الياء كسرة وذلك لان الياء
بعيدة من الطرف فلا يطلب التخفيف بتبعتها بحالها بل تقلب واوا ابقاء
على الضمة اذ الحركات اذا غيرت تغير الوزن وبابدال الحرف لا يتغير والابقاء
على الوزن اولى اذا لم يعارض ذلك موجب لابقاء الياء على حالها مثل
قربها من الطرف الذي هو محل التخفيف كما في بيض وان كانت قريبة من
الطرف بان يكون بعدها حرف فان كان جمع افعل وجب قلب الضمة
اجماعا لاستثقالهم الجمع مع قرب الواو من الطرف الذي هو محل التخفيف
وحمل فعلان عليه لكونه بمعناه كبيضان وجعل ياء فعلى صفة كحبلى كالقريبة
من الطرف لخفة الالف انتهى المبحث الثاني ان فعلى بضم الفاء من
الاجوف اليائي اذا كانت اسما ابدلت ياؤها واوا وابقيت ضمتها على حالها
كما في طوبى اصله طيبى يقال طوبى لك اي طيب العيش لك والمناسب
ههنا انه اسم يحب الاصل على ان يكون مصدرا كالرجعى من طاب يطيب
وقيل هو تأنيث الاطيب كما ان كيسى تأنيث الاكيس وهما وان كان
اصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الاسماء لانهما لا يكونان وصفين بغير

الالف واللام فاجريا مجرى الاسماء التي لايكون صفات وان كانت صفة
بكسر الفاء ويبقى الياء على حاله كما في حيكى يقال مشى مشية حيكى اذا حرك
في مشيه منكبيه وباعد بين عضديه ويقال قسمة ضيزى مع الجور والظلم
بيان لحاصل المعنى والا فاصل المعنى قسمة جائرة من ضاز يضيز اي جار
وظلم فهما صفتان اصلهما حيكى وضيزى بالضم فابدل الضم كسر ليسلم الياء
وذلك اي ابقاء الياء على حاله في فعلى الصفة للفرق بينهما اي بين فعلى
الصفة وفعلى الاسم لانه ابدل الياء في الثاني واوا كما مر فلو ابدل في هذا
ايضا يلزم الالتباس وكم يعكسوا لان هذا اي ابقاء الياء في الصفة وابداله
في الاسم اولى من العكس اي ابداله في الصفة وابقاءه في الاسم لان الصفة
اثقل من الاسم لانها تدل على ذات وصفة بخلاف الاسم فانه انما يدل على
ذات كما عرفت وظاهر ان الدال على مجموع الذات والصفة اثقل من جهة المعنى
من الدال على احدهما والياء والكسرة اخف من الواو والضمة فتخصيص هذا
اي الاخف الذي هو الياء مع الكسرة بها اي الصفة اعدل اي تخصيص الاخف
بالاثقل والاثقل بالاخف اولى ليحصل به التعادل ولما كان هذا مظنة
ان يقال ان كيسى فعلى من الاجوف اليائي واسم المرأة مع انه لم يبدل
ياؤه واوا اجاب بقوله واما كيسى فهي في الاصل تانيث الاكيس
من كاس يكيس كياسة اي ظرف وفطن يقال رجل اكيس من فلان
وامرأة كيسى اي اظرف وافطن فهي صفة في الاصل كحبلى وضيزى
وبهذا الاعتبار ابقى الياء منها على حاله لكن عرضت له الاسمية للمرأة
الظريفة بغلبة الاستعمال كالنطيحة للمنطوح والذبيحة للمذبوح كما عرفت
فلهذا اي لعروض الاسمية لها جاء فيها كوسى بابدال الياء واوا كما في طوبى
ايضا اي كما جاء كيسى بالياء والحاصل ان في كيسى جهتين الوصفية الاصلية
وبهذا الاعتبار دخلت في الصفة وجاءت بالياء وعروض الاسمية
وبهذا الاعتبار دخلت في الاسم وجاءت بابدال الياء واوا وانما لم يجعلوا
نحو حيكى وضيزى فعلى اي صفة على وزن فعلى بكسر الفاء حتى لايحتاج

لايحتاج الى تكلف ابدال الضمة كسرة لان هذا البناء اي فعلى بالكسر
من الصفات لم يجئ الا عزهى بالعين المهملة والزاء المعجمة يقال رجل عزهى
بالتنوين على ان يكون منصرفا بناء على ان الفه ليس للتانيث وعزهاة
ايضا بالتاء للتانيث اللفظي اي غير مائل الى اللهو واللعب وقد اثبت
بعضهم رجل كيصى للذي ياكل وحده وبالجملة هو من الصفات نادر
نعم من الاسماء كثير كذكرى ومعزى لكن ليس الكلام فيها وفعلى عطف
على قوله هذا البناء بضم الفاء منها اي من الصفات كثير كحبلى وعظمى
والحمل على كثير الوقوع اولى فلذا جعلوا نحو حيكى من فعلى بالضم وان
احتاج ذلك الى التكلف **المبحث الثالث** انه اي الشان اعل قيم
بكسر القاف وفتح الياء وهو مصدر قام كقيام اصله قوم كما ان اصل قيام
قوام فاعل بابدال واوه ياء وان لم يوجد فيه شئ من ضوابط الاعلال اذ
لم يجر فيه شئ من تلك الضوابط فانما يجري كون الواو عين مصدر مكسور
فاؤه وعل فعله وقد عرفت في الاشتقاق انه يشترط في هذا الضابط
كون ذلك المصدر على فعال كقيام وعياذ وهو منتف في قيم نعم لم يشترط
بعضهم هذا الشرط لكنه مذهب مرجوح وذلك خ عليك ان احطت
علما بتفصيل الضوابط وانما اعل مع ذلك تبعية فعله اعني قام لانه اعل
نوع من الاعلال وهو قلب واوه الفا اذ ليس بواجب في التبعية ان يعل
المصدر بعين اعلال فعله بل يكفي اعلاله بنوع ما مع ان كسر القاف قبل
الواو شديد المناسبة لهذا الاعلال لكون الياء متولدا من الكسرة والواو
من الضمة سيما اي اخص ذلك خصوصا والحال انه قد اعل بذلك الاعلال
عدله وهو قيام لوجود بعض الضوابط فيه اعني وقوع الواو عين فعال المصدر
وقد اعل فعله كما عرفت وهذا التعليل ايضا اي كما تقدم في بيع وبطا
بيان مناسبة لما اي الحكم ثبت منهم بالاستقراء وهو انقلاب الواو ياء
في قيم والافلم اي لو لم يكن بيان المناسبة بل حجة حقيقية لا يصح اذ يلزم
ان يبدل حرف العلة من القول مصدر قال الفا تبعا لفعله لانه اعل قال

بذلك الاعلال وللفتحة الشديدة المناسبة لهذا الابدال لكون الالف
متولدا من الفتحة ولا اعلال عديله وهو المقال اصله مقول بسكون القاف
وفتح الواو نقل حركة الواو الى القاف ثم ابدل الواو الفا فجرى خلاصة ماذكر
في قيم في القول مع انه ليس بمعتل فينتقض الحجة فعلم انه ليس الغرض منه
الاحتجاج بل ابدل المناسبة وانما الحجة هو الاستقراء المبحث الرابع انه اي
الشان كثيرا ما يكون في اللفظ ما يقتضي الاعلال ولا يعل لجهة من الجهات
اي لمانع من موانع الاعلال فترتب حكم الاعلال على المقتضيات مشروط
بانتفاء الموانع عنه اذ وجود المقتضي بالكسر لا يكفي في وجود المقتضى بالفتح
بل لا بد فيه من ارتفاع الموانع كما لا بد في احراق النار من عدم رطوبة
الحطب كما اي كوجود المقتضي للاعلال مع مانع عنه في صيغتي التعجب
اعني ما افعله وافعل به وافعل التفضيل من المعتل العين واويا او يائيا
نحو ما اجوده واجود به وما ابينه وابين به هذا في صيغتي التعجب وقوله وهذا اجود
من ذلك وابين في افعل التفضيل فان موجب الاعلال في مقام اصله مقوم
بسكون القاف وفتح الواو وهو استثقال تحرك حرف العلة مع ضعفه
وسكون الحرف الصحيح قبله وانما كان مستكرها لانه بمنزلة حمل الحمل الثقيل
على الرجل الضعيف مع وجود الرجل القوي الخالي عنه الصالح له فلذا
نقل حركة الواو في مقوم الى القاف ثم ابدل الفا لوقوعه ساكنا بعد فتحة
وهذا الموجب بعينه موجود فيها اي في الصيغ الثلث ايضا لكن كون صيغتي
التعجب غير منصرف فيهما ببناء مضارعه وغيره واسم الفاعل والمفعول ونحو ذلك
منهما بل الاولى منهما لما على افعل الفعل الماضي من الافعال والثانية على
افعل امر الحاضر منه ولا يبنيان على غيرها حتى ان تثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما
وتذكيرهما ونحو ذلك انما هو بحسب المفعول بعدهما كما سبق اقتضى ان تخالف
بهما سائر الافعال في الاعلال ايضا اي كالمخالفة في بناء المضارع وغيره منهما
فكان هذا مانعا من الاعلال فيهما واشار الى المانع عنه في افعل التفضيل
بقوله وموافقة افعل التفضيل لهما من حيث ان الجمع لا يبنى عند الاكثر

عند الاكثر الا من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب كما تقدم اوجبت
تلك الموافقة ان يكون افعل التفضيل موافقا لهما اي لصيغتي التعجب
في هذا الحكم اي حكم عدم الاعلال مع وجود المقتضي ايضا اي كالموافقة
لهما في عدم البناء المذكور فعلى هذا كان صيغتا التعجب اصلا في عدم
الاعلال وافعل التفضيل محمول عليهما وسيجيء من المص اشارة الى عكس
هذا وكما في ازدوجوا واجتوروا فان موجب الاعلال في قام وهو من
كون حرف العلة متحركا مفتوحا ما قبله موجود فيهما لكن كونهما بمعنى
تزاوجوا وتجاوروا لانهما بمعنى اشتراك اثنين فصاعدا في اصل الفعل
كالزوجية والجوار والاصل في هذا الباب التفاعل صحح عدم اعلالهما
وان وجد فيهما موجب الاعلال لانهما لما كانا بمعنى تزاوجوا وتجاوروا
اللذين لم يوجد فيهما موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو جعلا تابعين
لهما في اللفظ تنبيها على التبعية في المعنى وكذلك اعل باب افتعل
اذا لم يكن بمعنى تفاعل كما في اقتاد وكما في جدول للنهر الصغير وعلب
بضم العين وسكون اللام وفتح الباء اسم واد حيث وجد فيهما موجب الاعلال
اعني تحرك حرف العلة وكون ما قبله صحيحا ساكنا كما في مقام مع انهما لم يعلا
لمانع فانهما ملحقان الاول بجعفر والثاني بجخدب وهو الجراد الاخضر كما عرفت
فلو اعلا بقلب واوهما الفا بعد نقل حركته الى ما قبله فات كون الملحق على
وزن الملحق به فيفوت الغرض من الالحاق لما مر ان الغرض منه جعل لفظ
على هيئة لفظ اخر فلا يرد على ذلك استلقى فانه ملحق باحرنجم كما تقدم
مع انه اعل بقلب يائه الفا لانه لم تتغير فيه الوزن بالاعلال الا بزوال حركة
الاخر ولا عبرة بالسكون الاخر وحركته في حكم السقوط مع ان الاخر محل التغير
ولذا قد سقط الحرف الاخير من الملحق كمعزى بالتنوين فكانه لم يفت غرض
الالحاق في الوزن بخلاف التغير في وسط الكلمة الذي هو معتد به فانه مخل
بالوزن وكما في الجولان والحيوان والصورى اسم ماء بعينه والحيدى وهو
الحمار الذي يتحرك من ظله لنشاطه فانها قد وجد فيها موجب الاعلال اعني

تحرك حرف العلة بعد فتحة كما في قال مع انها لم تعل لمانع فانها لو اعلت
بابدال حرف العلة فيها الفا فات الغرض من وضعها على الحركة اعني
المناسبة اي مناسبة الفاظها لمعانيها لوجود التحرك في معانيها كما عرفت
في صدر الكتاب في مباحث الوضع ولما ورد ثما نقول في ميتان فانه
لم يعل مع انه لا يتمشى فيه ما ذكر لعدم الحركة في معناه اجاب بقوله واما الموتان
فمحمول على الحيوان لانه ضده وهم قد يحملون احد الضدين على الاخر في
بعض الاحكام كما مر فلما لم يعل في حيوان لما ذكر لم يعل في موتان ايضا وهما
في الاصل مصدران بمعنى الحيوة والموت فيطلقان كثيرا على ما فيه الحيوة
والموت اي المتصف بهما اعني الحي والميت بل غلب على الاول الاسمية
لنوع معروف من الحي قال ابن الحاجب اعلال الاسم بالحمل على الفعل فلابد
ان يماثل الفعل بوجه كان يكون جاريا عليه وموافقا له في الوزن وهذه
الاسماء لسبب زيادة الالف والنون والالف التانيث فيها وهي لازمة
لها لم يكن جارية على الفعل ولا موافقة له في الوزن فلم تعل فيها وقال المبرد
قلب عين فعلان قياس وجعل الالف والنون بمنزلة التاء في انهما غير
مخرجين للكلمة عن وزن الفعل كالتاء وقد سمع نحو داران في دار يدور
وهامان في هام يهيم ونحو جولان عنده شاذ ولذلك قال الاخفش في حماد
بيدي والصوري انهما شاذان وجعل الف التانيث كالتاء غير مخرجة
للكلمة عن وزن الفعل وكما في طوى واستحيى فان موجب الاعلال في
اصلهما وهو طوى واستحيى بفتح حرفي العلة في كل لهما كان موجودا في كل
من العين واللام وهو في طوى باعتبار كل من عينه ولامه تحرك حرف
العلة بعد الفتحة وفي استحيى باعتبار لامه هو ذلك ايضا وباعتبار عينه تحرك
حرف العلة بالفتحة مع كون ما قبله صحيحا ساكنا فاختير اعلال اللام فيهما
بابداله الفا لان التغيير بالاخر اولى لكونه محل التخفيف وفي محل السقوط
فاذا اعل اللام فسلم العين من الاعلال بابداله الفا ايضا لئلا يلزم
اعلالان من نوع واحد في كلمة واحدة لانه مرفوض بخلاف ما اذا كان

ما اذا كان من نوعين كما في الاقامة حيث قلب الواو الفا ثم حذف او في كلمتين
فانه سائغ وبالجملة لم يعل العين فيهما مع وجود موجبه لمانع سبق اعلال اللام
لئلا يلزم اعلالان من نوع ولم يعكس لكون اللام اولى بالتغيير وكما في يحيى
ويحيى كيعلم ويعلم حيث وجد فيهما موجب اعلال عينهما كما في طوى واستحيى
مع انهما لم يعلا لمانع انهما لو اعلا لزم امر نادر في كلامهم وهو ياء متحرك
متطرف بعد الف اذ لو اعلا صار يحاي ويحاي بحركة الياء فيهما بعد الالف
وتطرفه بعد الالف متحركا بانه حركة كانت نادر في كلامهم مع ضمة في المضارع
لما بين في النحو انه اذا تجرد المضارع عن الناصب والجازم يكون اخره مرفوعا
بالضم والحال ان الواو والياء المتطرفان لا يتحركان الا بالفتحة ولو لم يكونا
بعد الالف لغاية ثقل الضمة والكسرة عليهما في الطرف في الفعل الثقيل
فعلى تقدير الاعلال يلزم في الماضي امر نادر هو تطرف الياء المتحرك
في المضارع بعد الالف وفي المضارع ذلك مع امر مرفوض وهو تحرك
الياء المتطرف بالضمة لثقل الياء او الواو المتحرك بعد الالف لاسيما
في الاخر الذي هو محل التخفيف ولذا ابدلوها همزة في مثل كساء
ورداء كما مران فيه مانعا اخر وهو سبق اعلال اللام ففي حيي مانع واحد
وفي يحيى ثلثة موانع وكما في اعور واسود واعوار واسواد حيث وجد
فيها موجب الاعلال اعني فتح حرف العلة بعد صحيح ساكن مع انها لم تعل
لمانع فانه اي الشان لو اعلت هذه الافعال لانتقلت حركة الواو الى
ما قبله كما هو القاعدة فاستغنى فيها عن همزة الوصل لان مجيئها انما هو
لتعذر الابتداء بالساكن فلما حرك الفاء بنقل حركة ما بعده اليه استغنى
عن همزة الوصل ثم كان اي وجد واو قوله متحرك الاصل صفة واو ويجوز
ان يكون كان ناقصة فمتحرك الاصل خبره ما قبله مفتوح فوجب ابداله
الفا كما في استقامة واقامة اصلهما اقوام واستقوام نقل فتحة الواو الى ما
قبله فانقلب الفا فاجتمع الفان فحذف وقيد بكونه متحرك الاصل لانه
لو كان ساكن الاصل لا ينقلب الفا ولو كان ما قبله مفتوحا كما في القول

وسيجيء وجه ذلك فاذا ابدل الواو فيها الفا اجتمع في الاخيرين اي اعواد واسواد
الفان الالف المنقلب عن الواو والالف الاصلي فحذف احدهما فبقي اعور
واعوار بعد حذف همزة الوصل وابدال الواو الفا فيهما وحذف احد الالفين
في الثاني عار فالتبس كل منهما بالاخر وبغيره وهو فاعل مدغم اللام نحو ماد
فلا يعلم ان عار من باب افعل او افعال او فاعل وكذا الكلام في اسود
واسواد يصيران بعد ذلك العمل ساد فيلزم ذلك الالتباس فلدفع
الالتباس لم يعل في تلك الافعال ولما ورد ان تقول في نحو سود وعور
بكسر العين فيهما حيث لم يعل فيهما مع وجود الموجب اعني تحرك الواو بعد
الفتحة مع ان ماذكرته في نحو اعور لايجري فيه وهو ظ اجاب بقوله واما نحو
سود وعور فمحمول على المذكورات اعني اعور ونحوه في عدم الاعلال اذ الاصل
في الالوان كما في سود والعيوب الظاهرة كما في عور باب افعل كاحمر واعور
وافعال كاحمار واعوار كما عرفت في تفصيل الابواب لانه وان كان
الثلاثي اصلا للمزيد فيه لكن لما كانا اصليين في هذا المعنى عكس الامر
وجعل الثلاثي تابعا للمزيد فيه في اللفظ فلم يعل تنبيها على كونه تابعا له
في المعنى والمانع من الاعلال في مواضع كثيرة لزوم الالتباس فالانسب
ان يجعل عدم اعلال افعل التفضيل من هذا القبيل لا ما تقدم من حمله
على عدم اعلال صيغتي التعجب للموافقة المذكورة لان الحمل على ما هو
كثير الوقوع اولى اذا امكن كما هنا اذ لو اعل في افعل التفضيل مثل هذا
اجود المعاني وابينها بان يبدل الواو والياء فيهما الفا بعد نقل حركتهما الى
ما قبلهما من الصحيح الساكن لالتبس بالفعل الماضي مثل اجاد وابان من
باب الافعال لاعلال الفعل واتحاد صيغته بصيغتهما ولم يعكس لاصالة
الفعل في الاعلال او لما قيل ان الاعلال في ابهما كان انما يوجه بالحمل
على الفعل الماضي الثلاثي نحو جاد وبان والفعل بالفعل اشبه فحمله عليه
اولى وفي التمثيل تلميح الى ان هذا التوجيه اجود واظهر مما تقدم ويحمل عطف
على يجعل صيغتا التعجب مثل ما اجوده واجود به وما ابينه وابين به عليه اي على

اي على افعل التفضيل في عدم الاعلال لما ذكر من انهما لايبنيان الا مما
يبني منه افعل التفضيل وانما احتيج فيهما الى الحمل اذ لو اعل فيهما لايلزم
الالتباس بالفعل الماضي ولخصوصهما بما افعله وافعل به وكذا يحمل عليه
افعل الصفة مثل اسود وابيض لمشاركته له في الوزن كما اي حملا مثل حمل
لما فعله سيبويه فافعل التفضيل اصل في عدم الاعلال وفعل التعجب
محمولان عليه على عكس ما تقدم او يعلل عدم اعلالهما بما تقدم من انهما
مخالفان لسائر الافعال في بناء المضارع وغيره منها فخولف بهما ابابها في الاعلال
ايضا فح يكون كل من افعل التفضيل وصيغتي التعجب اصلا في عدم الاعلال
واعلم انه اي الشان تقرر عندهم ان الاصل في الاعلال هو الفعل والاسم
تابع له في الاعلال فتوهم البعض ان معناه اي ما تقرر انه اي الشان
اذا لم يعل الفعل لم يعل ما يتصل به من الاسماء وان تحقق فيه اي فيما يتصل
ما يوجب الاعلال واذا اعل فعل اعل ما يتصل به ذلك الاعلال وان
لم يتحقق ما يوجبه فيه فجعل اعلال الفعل مدار الاعلال الاسم وجودا وعدما
قال المص ويبطل الاول اعني اذا لم يعل الفعل لم يعل ما يتصل به اعلال
ميعاد وايعاد فانهما من الاسماء المتصلة مصدران اصلهما موعاد
واوعاد فاعلا بقلب واوهما الساكن بعد الكسرة ياء مع عدم الاعلال
فعليهما اعني وعد في الاول واوعد في الثاني فان الميعاد مصدر ميمي
من وعد بمعنى الوعد والايعاد مصدر اوعد من الوعيد ويبطل الثاني
اي اذا اعل الفعل اعل ما يتصل به عدم اعلال القول والبيع والدعوة
والمدعو من المتصلات بابدال حرف العلة فيهما الفا مع اعلال افعالها
بذلك الاعلال اعني قام وباع ودعا فما ذكره ابن الحاجب تفريع على قوله
ويبطل الخ لان لابطال الثاني مدخلا في هذا النظر كما تعرف من انه اي
الشان كان الواجب ان يعل نحو يقوم ويبيع من المضارع الاجوف
الواوي او اليائي الذي ضم عينه او كسر وكان ما قبله صحيحا ساكنا ومقوم
ومبيع من اسم المفعول من ذلك المضارع اعلال قام وباع اللذين

هما ما ضبهما اى ابدال الواو والياء الفا فيقال يقام ويباع ومقام ومباع وانما
لم يفعل كذلك بل فعل اعلال اخر وهو اسكان الواو والياء بنقل حركتهما
الى ما قبلهما فى الكل وحذف احد الواوين او الواو والياء فى مقوم ومبيع
لئلا يلتبس مضموم العين بمكسوره اى مكسور العين وبالعكس ولئلا
يلتبس كلاهما اى مضموم العين ومكسوره بمفتوحه اى مفتوح العين لانه
لو اعل بذلك الاعلال وقلب الواو والياء فى هذه الامثلة الفا وفتح
ما قبلهما محافظة على الالف التبس يقوم بمكسور العين كيبيع ولم يعلم انه
مضموم العين او مكسوره وكذا يلتبسان بمفتوح العين كينام لان الكل
ح صارت متحدة فى الصورة وكذا مقوم بالمفعول من مكسور العين كمبيع
وكلاهما بالمفعول من مفتوح العين كمنام فيه نظر خبر قوله فما ذكره ابن
الحاجب لان موجب ابدال الواو والياء الفا ليس الا كونهما متحركين باية
حركة كانت مع كون ما قبلهما مفتوحا وانما كان هذا موجبا لما مر ان كل واحد
من الواو والياء مقدر بحركتين فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة ما قبله
اجتمعت اربع حركات متواليات وذلك يستثقل فقلبوهما الفا ليجانس
حركة ما قبله الا ان حركتهما اى لكن حركتهما وفتحة ما قبلهما قد تكونان
حقيقيتين بان تكون حركتهما وفتحة ما قبلهما ثابتتين فى الحقيقة مع قطع
النظر عن الاعتبار والتقدير كما فى قوم وبيع بالفتحات فيهما اصلى قام
وباع فان حركة فتحة الواو والياء فيهما وفتحة ما قبلهما من القاف والباء
متحققان فى الواقع بلا تاويل وكما فى سود بالضم ونوم بالكسر اصلى
ساد ونام وقد يكون احديهما اعتبارية مبنية على الاعتبار والتاويل
لا ثابتة فى نفسها بان يكون اى بطريق ان يكون الواو والياء مفتوحتان
فى الاصل ويكون ما قبلهما ساكنا فينقل فتحتهما الى ما قبلهما لضعفهما عن
الحركة مع وجود الصالح لها فيكونان متحركين تقديرا اى فى التقدير
باعتبار اصلهما لانهما لما كانا متحركين فى الاصل فكان حركتهما باقية
عليهما بعد النقل لما ان الاصل لا ينسى فى الفرع كل النسيان بل له حظ

بل له حظ من الملاحظة والاعتبار فحركتهما اعتبارية تاويلية ويكون ما قبلهما
مفتوحا حقيقة لما فيه بالفعل من الفتحة المنقولة عنهما اليه كما فى استقوم واستبيع
بفتح الواو والياء مع سكون القاف والباء اصلى استقام واستباع لانه نقل
فتحتهما الى ما قبلهما من الصحيح الساكن لما مر فوقعا متحركين بعد فتحة تقديرا فابدلتا الفا
كما هو القاعدة فصار استقام واستباع ولا يوجد عطف على قوله لان موجبه
او جملة معترضة قط هو بالتشديد من الظروف المبنية يستعمل لاستغراق
النفى بجميع الاوقات وكثيرا استعماله فى الماضى كعوض للمستقبل وقد يستعمل
للمستقبل كما هنا اى لا يوجد فى شئ من الاوقات واو او ياء ما قبله ساكن
يبدل الفا الا اذا كان احدهما مفتوحا يقع بنقل فتحة الى ما قبله متحركا بعد فتحة
ولو تقديرا فيقلب الفا واما اذا كان احدهما مضموما او مكسورا فبعد نقل
حركته الى ما قبله لا يقع ذلك بل يكون ما قبله مضموما او مكسورا فلا مجال لان
يقلب الفا بل اما ان يبقى على حاله او ينقلب الى جنسه فهذا الكلام اعنى
قوله ولا يوجد لازم لما قبله او ورد تاكيدا له وفيما ذكره عطف على قوله ولا
يوجد او لان موجب ابدال اى موجب ابدالهما الفا انما هو هذا وفيما
ذكره ابن الحاجب من الامثلة اعنى يقوم ويبيع ومقوم ومبيع لم يتحقق
هذا الموجب لانه ليس ما قبلهما اى ما قبل الواو والياء فيها مفتوحا لا يوجد لا
فى الاصل وهو ظاهر لسكون ما قبلهما فى الاصل ولا بعد النقل اذ ليس
شئ منها بمفتوح بل مضموم فى يقوم ومقوم ومبيع ومكسور فى يبيع
فاذا نقل حركتهما الى ما قبلهما يكون ما قبلهما مضموما او مكسورا فلا وجه
لابدالهما الفا اصلا حتى يكون ترك الابدال لئلا يلتبس مضموم العين
بمكسوره وكلاهما بمفتوحه كما زعم ابن الحاجب وحاصل النظر انه ان اراد
انه قد اعل قام وباع بابدال عينهما الفا لوجود موجب الاعلال فيهما
فوجب ان يعل تلك الامثلة ذلك الاعلال لكونها تابعة لهما وفروعا
عليهما وان لم يتحقق فيها الموجب فقد عرفت بطلانه وان اراد انها يجب
ان تعل كذلك لوجود الموجب فيها ايضا فهو باطل ايضا لما فصلنا وهذا

اى ما ذكرنا من قولنا لان موجب الى هنا مراد من قال معترضا على ابن الحاجب
رنمالم يعل نحو يقوم ومقوم اعلال قام اى ابدال واويهما الفا لكون الواو فيهما
مضمومة لان مراده بقوله لكونها مضمومة ان الواو هنا مضمومة وما قبلها
ساكن فلم يكن ما قبلها مفتوحا بوجه لا فى الاصل ولا بعد النقل فلا موجب
للابدال فلذا لم يعل يقوم ومقوم اعلال قام بل بالاسكان بالنقل وبحذف احد
الواوين فى الثانى ثم رد عليه اى على ذلك القائل بانه اى الثانى اعل بسائر
ذلك الاعلال مع ان اصله مقوود بضم الواو فلا يصح القول بان ضمة الواو مانعة
عن اعلالها كذلك فهو وعن فى قوله عن فهم المرام متعلق بقوله بمراحل وهو
جمع مرحل اى المنزل اى هو فى منازل بعيدة عن فهم مرام القائل لانه مبنى على
حمل مراده ان الواو اذا كانت مضمومة سواء كان ما قبلها مفتوحا او ساكنا او
غيرهما لا يجوز ان تبدل الفا وقد عرفت ان القائل برئ من هذه الارادة بل كلامه
فيما كان ما قبل الواو المضموم ساكنا وبالجملة كلام ابن الحاجب هنا منظور فيه
ولذلك قيل الاولى له ان يقول فى بيان ذلك ان كل امثلة لها اصل من
الفعل وقد اعل اصله بقلب عينه الفا وكان ما قبل العين فيها ساكن فالقياس
فى تلك الامثلة ان لا تعل سواء كانت الواو والياء مفتوحة او مضمومة او
مكسورة لان السكون قبلها خفف امرهما ولذلك لا يعل الواو والياء
فى نحو دلو وظبى وان كانا فى الطرف الذى هو محل التغيير والتخفيف لكن لما
كان بين تلك الامثلة وبين اصلها اشتراك فى اللفظ باعتبار وجود الحروف
الاصول فى جميعها وتناسب فى المعنى باعتبار ان مدلول المصدر الذى هو
موجود فى اصلهما موجود فيها نزلت منزلة ذلك الاصل فان كانت الحركة
المنقولة فى تلك الامثلة فتحة يقلب المنقول عنه الفا ليكون اعلال الفرع
بعين اعلال الاصل فانه الاولى نحو اقام ويخاف وان كانت ضمة قلب المنقول
عنه واوا ان كان ياء نحو مضوفة واصله مضيفة وان كان واوا ابقى على حاله بعد
النقل نحو يقوم وان كانت كسرة قلب ياء ان كان واوا نحو يقيم وان كان
ياء بقى على حاله بعد النقل نحو يبيع لانه اذا لم يكن الاعلال بعين اعلال الاصل

اعلال الاصل اعل بما يقتضى القياس ليكون مشاركا للاصل فى مطلق
الاعلال بل معنى اصالة الفعل فى الاعلال عطف على قوله ويبطل الاول
الخ اى ليس مرادهم باصالة الفعل فى الاعلال ما توهمه البعض لانه باطل
كما عرفت بل معناها انه اى الفعل الاولى به اى الاعلال والسابق فى الاعتبار
فيه اى فى الاعلال لثقله كما مرت اليه الاشارة فى الاشتقاق حيث قال هناك
ان الفعل لكونه دالا على امور ثلثة من الحدث والزمان والنسبة الى فاعل
كان فيه ثقلة فيحتاج الى التخفيف بالاعلال زيادة احتياج فكانه اولى به
وسابق فى الاعتبار فيه دون الاسم فهو تابع للفعل فى الاعلال بمعنى
ان ليس له استحقاق الاعلال كالفعل يرشد اليه اى كون الاصالة بالمعنى
المذكور الاعلال فى قاد الماضى من القود بفتح القاف وسكون الواو
ضد السوق لانه من الامام والسوق من الخلف يقال ساق الفرس
او قاده واصله قود بفتحتين فاعل اعلال قال مع عدمه اى عدم
الاعلال فى القود بفتحتين بمعنى القصاص مع وجود الموجب فيه ايضا
فلو كان الفعل تابعا للاسم فى الاعلال بمعنى لو لم يكن الاولى بالاعلال الفعل
بل الاسم لما كان الامر كذلك بل يعل فى القود دون قاد اذ لو اعل كلاهما
يلزم الالتباس فاعلال قاد دون القود يدل على اصالة الفعل فيه الفريدة
الثانية لبيان الاعلال بالحذف اى اعلال العين بسبب حذفه او بطريق
حذفه وهو اى الحذف اما واجب او جائز فهناك قسمان الاول الحذف
لالتقاء الساكنين احدهما العين والاخر اللام او غيره وانما وجب
الحذف لتعذر تلفظ الساكنين المجتمعين او لتعسره والتقاؤهما بسبب
ما يوجب سكون اللام لانه اذا نقل حركة العين الى ما قبله يلتقى ساكنان
وهو اى ذلك السبب اما اتصال شئ من الضمائر المسكنة لآخر الفعل
وقد عرفتها فيما تقدم اعنى ضمير جمع المؤنث مطلقا وضمائر الخطاب
والتكلم فى الماضى به متعلق بالاتصال اى اتصال شئ من تلك الضمائر
باخر الفعل وقد عرفت وجه اسكانها لاخر الفعل والحال ان اللام

صحيح ليس بحرف علة وانما قيد به لانه اذا كان حرف علة لا يكون ذلك الاتصال
سببا لالتقاء الساكنين لما عرفت انه اذا وجد ما يوجب اعلال كل من العين
واللام فلكون اللام اولى بالاعلال قدم به فحين اعل لم يعل العين ذلك
الاعلال فاذا اعل اللام بالاسكان يجب تحرك العين فلا يلزم الالتقاء
والاولى ان يذكر هذا القيد عقيب قوله سبب ما يوجب سكون اللام كما في قلت
وبعت على صيغة التكلم والخطاب من الماضي اصلهما قولت وبيعت فقلب
الواو والياء الفا لتحركهما بعد فتحة فالتقى ساكنان الالف واللام فحذف الالف
وضم الفاء في الاول وكسر في الثاني ليدل على المحذوف ويقلن ويبعن في جمع
المؤنث من المضارع اصلهما يقولن ويبيعن نقل ضمة الواو وكسرة الواو الى ما
قبلهما من الصحيح الساكن فالتقى ساكنان فحذف العين بخلاف طويت ويطوين
حيث لم يلتق فيهما ساكنان وان اتصل بهما الضمير لكن لكون اللام حرف
علة فلم يحذف او دخول الجازم لما تقرر انه اذا دخل الجازم على المفرد من المضارع
الصحيح اللام يجب اسكان لامه علامة للجزم فاذا اعل العين بالاسكان يلتقي
ساكنان نحو لم يقل ولم يبع اصلهما لم يقول ولم يبيع فاعلا كما في يقلن ويبعن
او بناء الامر للمخاطب من المضارع كقل وبع لما تقدم ان بناء الامر والنهي
مطلقا من المضارع الصحيح اللام يوجب سكون اللام ولم يذكر هنا النهي ولا
امر غير المخاطب نحو لا تقل ولا يقل وليقل لدخولهما فيما يسكن بدخول الجازم
واصل قل وبع اقول وابيع نقل حركة الواو والياء الى ما قبله فاستغني الامر
عن همزة الوصل وحذف العين للالتقاء واما دخول الجازم على المضارع
المعتل اللام وبناء الامر منه فلا يوجب سكون اللام بل سقوطه كما تقدم
ولما امكن ان يقال انه قد يتحرك اللام في الامر نحو قل الحق فهو ليس بموجب سكونه
دفعه بقوله والحركة العارضة في نحو قل الحق وبع الثوب يعني ان اللام فيهما
ساكن في الاصل وانما عرضت له الحركة بسبب عارض التقائه بساكن بعده
والحركة العارضة لكونها في معرض الزوال لا عبرة بها كما مر فاللام ساكن حكما
فلذا اعل فيهما بحذف العين ايضا او بسبب ان يكون عطف على بسبب

على بسبب ما يوجب الخ في خلال بناء الكلمة فعلا او اسما ساكن فاذا
نقلت حركة العين الى ما قبله لزم التقاء الساكنين فهما هنا العين وحرف
اخر غير اللام ولم يذكر هذا القيد فيما سبق مع انه لا بد منه ايضا كما اشرنا
لظهوره هناك وبالجملة كان الاولى له ان يقول بسبب ما يوجب سكون
اللام واللام صحيح وهو اما اتصال شيء من الضمائر المتحركة باخر الفعل او
دخول الجازم على الصحيح اللام او بناء الامر منه او بسبب ان يكون في بناء الكلمة
ساكن فاذا نقلت حركة العين في هذه الصورة الى ما قبله لزم التقاء
الساكنين كما في الامثلة السابقة وكما في مقول ومبيع واقامة واقالة
واستقامة واستقالة اصلها مقوول ومبيوع واقوام واقيام واستقوام
واستقيال ففي الاولين اي مقوول ومبيوع نقلت ضمة العين الى ما قبله
فالتقى ساكنان العين وواو المفعول فحذف احدهما وهو العين عند
الاخفش واختاره الجوهري فيكون اعلالهما مما نحن فيه وانما حذف
دون واو المفعول لان العين فيما نحن فيه من المعتل العين الذي لامه
صحيح معرض ومحل للتغيرات من الابدال والاسكان والحذف كما
عرفت في سائر الامثلة دون واو المفعول فعند الاحتياج الى التغير
بحذف احد الحرفين كان المألوف بالتغير بالحذف اولى ولان واو
المفعول علامة المفعولية دون العين فلا يحسن حذف الواو وبعد
حذف الياء من الثاني اعني المبيوع بنقل ضمة ما قبله كسرة ليبدل الواو
اي واو المفعول ياء لما عرفت ان الواو الساكن بعد الكسرة يجب
ابداله ياء وانما احتيج الى الواو هنا فرق بين الواوي واليائي لانه
لو لم يبدل الواو ياء في مبيوع بعد حذفه لقيل مبوع كمقول فلا يعلم
انه واوي او يائي وانما ابدل وقيل مبيع افترقا ولم يعكس الامر لمناسبة
الياء للياء ومنافرته للواو والزائد اي المحذوف من الساكنين
في مقول ومبيع هو الحرف الزائد اعني واو المفعول عند الخليل وسيبويه
لان الزائد لكونه عارضا بالحذف اولى من ان الاصلي كالعين

ولان التقاء الساكنين انما يحصل عنده اي عند الزائد لكونه ثاني
الساكنين وما يحصل عنده الثقلة واضطر الى الحذف فهو بالحذف
احق ولقلة التغيير فيه اي في اسم المعتل على هذا التقدير لانه ح
يكون التغيير في مبيع بعد نقل الحركة بامرين حذف واو المفعول وقلب
ضمة الفاء كسرة واما على راي الاخفش فبوجوه ثلثة حذف عين
الكلمة وقلب واو المفعول ياء وقلب ضمة الفاء كسرة واما في مقول
فالتغيير انما هو بوجه واحد بالاتفاق وهو حذف احد الواوين وان
وقع الاختلاف في تعيينه فيحمل هو نظرا الى هذا الوجه على مبيع واما
كون الواو علامة المفعولية فهو غير مسلم عندهما بل يقولان ان
العلامة انما هي الميم الا ترى ان استمرار الميم في الثلاثيات وغيرها
دون الواو وغير ان الواو نشأت من اشباع ضمة عين مفعل الجاري
على يفعل لئلا يلزم المثال المرفوض وهو مفعل فحذف الزائد الذي
لا يتعلق به كثير معنى اولى من حذف الاصلي فيكسر الفاء اي فيبدل ضمة
الفاء في مبيع كسرة ليسلم الياء عن الابدال لما عرفت ان الياء
الساكنة اذا كانت ما قبلها مضموما يجب ابدالها واوا وقصد سلامتها
فرق بين المثالين اعني الواوي كمقول واليائي كمبيع كما مر قال ابن
الحاجب فخالف سيبويه والاخفش اصليهما اما مخالفة سيبويه اصله
فلانه اذا اجتمع ساكنان والاول منهما حرف لين حذف الاول
وههنا حذف الثاني وفيه نظر لان ذلك انما يثبت فيما اذا كان الاول
حرف مد ولين والثاني صحيحا كقل اخف واما اذا كان مدين فلم
يثبت الا اذا كان حذف الثاني مفوتا للدلالة على معناه كما في
المصطفون واما مخالفة الاخفش اصله فلان الفاء اذا وقعت
مضمومة وبعدها ياء اصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها محافظة
على الضمة وقد قلبت الضمة ههنا كسرة مراعاة للعين التي هي ياء
مع حذفها فمراعاتها موجودة اجدر فقيل لكن كان واحد منهما

واحد منهما محافظا على اصله من وجه اخر فراعى سيبويه اصله في ان التي هي
عين اذا انضم ما قبلها قلبت الضمة كسرة فلما راى الفاء كسرت غلب على ظنه
ان الكسر لاجل الياء فراى ان المحذوف واو مفعول وراعى الاخفش اصله
في ان الياء الاصلية لو ثبتت لانقلبت واوا لانضمام ما قبلها على ما هو
اصله فراى ان الكسر للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء وراى ان
حذف الياء الاصلية اولى لانه قياس التقاء الساكنين وقد شذ مشيب
اسم مفعول من الاجوف الواوي من الشوب اي الخلط ومهوب من الاجوف
اليائي من الهيبة اي المهابة والقياس ان يقال في الاول مشوب كمقول
وفي الثاني مهيب كمبيع وقد جاء على القياس كثيرا وفي البواقي عطف على
قوله ففي الاولين اي بواقي الامثلة وهي اقوام واستقوام واقبال واستقبال
بعد نقل فتحة العين الى ما قبله حصل واوا وياء متحرك في الاصل مفتوح
ما قبله فابدل الفا فالتقى ساكنان الالف المبدلة والالف الزائدة في المصدر
فحذف احدهما على قياس ما عرفته من الاختلاف في مثل مقول فالمحذوف
في اقامة مثلا عند الاخفش العين اعني الالف المنقلبة عن الواو وعند
سيبويه الالف الزائدة في المصدر لكن لا يحتاج هنا الى كثرة التغير اتفاقا كما
احتيج هناك وعوض عنه اي عن المحذوف التاء وقد يترك التعويض
كما في قوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة فان اقام مصدر اقام اصله
اقوام اعل كما سبق ولا تاء تعويض فيه هذا اي ما ذكرنا من وجوب
الاعلال بالحذف في مثل مقول ومبيع هو راي الجمهور وقد قال الجوهري
خطت الثوب ماض متكلم من خاط يخيط خياطة اصله خيطت فاعل
اعلال بعت فهو مخيوط ومخيط فمن قال مخيوط اخرجه على التمام اي
تمام حروفه من غير نقص شيء منها بالاعلال ومن قال مخيط بناه على
النقص اي حذف بعض حروفه اما عين الكلمة اي الياء او واو المفعول
كما مر ثم قال وكذلك الحال في كل مفعول من ذوات الثلثة اي صواب
الحروف الثلثة اي الثلاثيات اذا كان من بنات الياء اي الكلمات

المشتقة من الاجوف اليائي كالبنات من الامهات فانه يجيء بالنقصان
والتمام كمبيع ومبيوع ومكيل ومكيول وهكذا فاما بنات الواو اي الاجوفات
الواوية فلم يجئ على التمام منها الا حرفان اي كلمتان هما مدووف ومصووف
في قولهم مسك مدووف من داف يدوف دوفا وسيجيء معناه وثوب
مصوون اي محفوظ من صان يصون صونا فان هذين جاءا بالتمام
من الواوي نادرين ومن النحويين من يقيس على ذلك سائر
الاسماء المفعولات من بنات الواو من ذوات الثلثة فيقول قول
مقوول وفرس مقوود بالتمام فيهما كما يقال قول مقول وفرس مقود
بالحذف والاعلال قياسا مفعول مطلق ليقيس او يقول قولا قياسا
مطردا في جميع بنات الواو كما اطرد ذلك في بنات الياء واما الاكثرون
فقد قالوا وهو الحق ان بنات الواو لا يجئ تامة وان المثالين المذكورين
شاذان لا يقاس عليهما غيرهما فلا يقولون قول مقوول مثلا هذا
كلامه اي كلام الجوهري مع نوع شرح له قوله مسك مدووف اي
مبلول من البل ضد الجفاف يقال بل الثوب بالماء اي جعله ما
مبلولا به فعلى ما ذكره لا يجب الاعلال بالحذف منه في مثل مبيع
من بنات الياء بل كل من الحذف والابقاء جائز جوازا مطردا نعم
وافق الجمهور في وجوب الحذف في بنات الواو وحكم بشذوذة ما يجئ منها
على التمام وقريب منه ما قال ابن الحاجب وكثر نحو مبيوع وقل نحو مصوون بقي
ههنا شئ وهو ان نقل ضمة ياء مبيع مثلا الى الكسرة اي ابدال ضمة ما قبل الياء
من مفعول من الاجوف اليائي الى كسرة ليبدل الواو ياء كما هو مذهب
الاخفش ليس تغيير الحرف العلة لان فاء مبيع اعني الباء ليس بحرف علة
لكن الغرض منه اي من ذلك النقل هو اي تغيير حرف العلة اعني ابدال
الواو ياء فهل هو اي ذلك النقل اعلال ام لا يكون اعلالا وفي التقييد
بقوله ليبدل الواو ياء اشارة الى ان ذلك النقل اذا لم يكن لاجل الابدال
بل لسلامة الياء كما هو مذهب سيبويه لا يكون اعلالا بلا شبهة وانما الشبهة فيما

وانما الشبهة فيما اذا كان لاجل الابدال الظاهر انه اعلال اذ مبيوع الذي هو
اصل مبيع يصير مبيعا باعمال اربعة عند الاخفش هي نقل ضمة الياء الى
ما قبله وحذف الياء وقلب ضمة ما قبله كسرة وقلب واو المفعول ياء
واما عند غيره فيصير كذلك باعمال ثلثة النقل وحذف واو المفعول
وقلب الضمة المنقولة كسرة كما عرفت ومن البعيد ان يقال ثلثة منها
اعني ما عدا قلب الضمة كسرة اعلال وواحد وهو ذلك القلب ليس باعلال
ليلزم ان لا يصدق الاعلال على تمام ما فعل فيه الى ان صار مبيعا يعني
ان الثلثة المذكورة اعلال بالاتفاق لكونها تغيير حرف العلة بعضها
بالحذف وبعضها بالابدال وبعضها بالاسكان فلو لم نقل بان القلب
المذكور اعلال يلزم القول بان ثلثة من الاربعة التي لا بد من تمامها
في ان يصير مبيوع مبيعا اعلال وواحد منها ليس باعلال وهو بعيد
والا يلزم ان لا يصدق الاعلال على مجموع الاربعة اذ المركب من
الداخل والخارج خارج فالمركب من الاعلال وغيره ليس باعلال وقوله
فتدبر اما اشارة الى ان يقال لا نم ان ذلك المجموع اعلال حقيقة بل
الاعلال هو الثلثة منها وما الفساد فيه او الى سؤال اخر وجواب له اما
السؤال فهو ان القلب المذكور اذا كان اعلالا يلزم ان لا يكون تعريف
الاعلال جامعا لافراده لانه تغيير حرف العلة كما ذكر وليس القلب المذكور تغيير
حرف العلة واما الجواب فهو ان المراد تغيير حرف العلة حقيقة او حكما بان يكون
تغييرا يكون الغرض منه تغيير حرف العلة والقلب من هذا القبيل كما عرفت
او السؤال ان ما ذكرته من دليل الظهور يجري مثله في كون قلب الضمة كسرة
لسلامة الياء كما هو رأي سيبويه اعلالا لانه من الاعمال الثلثة التي لا بد
من تمامها في ان يصير مبيوع مبيعا عنده ومن البعيد ان يكون اثنان منها
اعلالا دون واحد مع ان القلب لاجل السلامة ليس باعلال والجواب
منع جريان الدليل فيه بانه قد لوحظ فيه كون القلب لاجل تغيير حرف العلة
وهو ليس بموجود في القلب للسلامة او التزام كونه اعلالا ايضا وحمل تعريف

الاعلال على بيان الافراد المشهورة تأمل القسم الثاني من قسمي حذف العين وهو الحذف القياسي بطريق الجواز ففي كل موضع اجتمع فيه يا ان كما في ميت وسيد وديمومة وكينونة من المصدر المعتل العين على وزن فيلولة وباعتبار الاصل كما تعرف على فيعلولة بفتح العين الاول بمعنى الدوام والثاني الكون يقال دام يدوم دواما وديمومة وكان يكون كونا وكينونة فاصل الاولين ميوت وسيود صفتان على وزن فيعل بكسر العين معناهما من مات يموت موتا وساد يسود سيادة ابدل واوهما ياء لاجتماعه مع ياء ساكن قبله وادغم الياء الاول فيه فان شئت ابقيته اى الياء الثاني وقلت ميت وسيد بالتشديد وان شئت حذفته وقلت ميت وسيد بالتخفيف وكلاهما سائغان وهذا عند سيبويه وقال بعضهم لما لم يوجد في غير الاجوف بناء فيعل بكسر العين يحكم بان اصل سيد فيعل بفتح العين لوجوده في الصحيح نحو صيرف لكسر العين على غير القياس وقال الاخفش تجنبا ايضا من بناء فيعل بالكسران اصل نحو جيد جويد كطويل فنقل الواو الى موضع الياء والياء الى موضع الواو ثم قلبت الواو ياء وادغمت وقول سيبويه هو الحق لانه لا محذور في اختصاص الاجوف ببناء فيعل بكسر العين واختصاص الصحيح ببناء فيعل بفتحها واصل الاخيرين ديمومة وكيونونة بفتح الواو الاول فيهما ففعل بهما ما فعل بميت وسيد فقلب واوهما ياء لاجتماعه مع ياء ساكن قبله وادغم الياء فيه لكن بينهما وبين ميت وسيد فرق اشار اليه بقوله الا ان الحذف هنا اى حذف الياء المدغم فيه في ديمومة وكينونة لازم لثقل البناء بكثرة الحروف بحيث وجد فيهما ستة حروف وقد لحقهما التاء فلا يقال ديمومة وكينونة بالتشديد بل هو اصل مرفوض لا يصار اليه الا للضرورة بخلاف سيد وميت لانهما لعدم ذلك الثقل فيهما ساغ فيهما الوجهان كما عرفت ولما ورد عليه فعلى هذا لا يصح جعل ديمومة وكينونة من الجائز الحذف بل من الواجب ان يجعلا من الواجبات اشار الى دفعه بقوله وانما جعلناه

وانما جعلناه اى الحذف فيهما من الحذف الجائز لانه ليس له اى لذلك الحذف ضابط يوجبه من الضوابط المقتضية لوجوب الحذف كما في قل وبع والاقامة والاستقامة حتى يجعل من الحذف الواجب بل انما التزم لوجود ثقل فيهما والثقل ليس له مرتبة معينة تصلح ان تجعل ضابطة لايجاب الحذف اذ له مراتب متفاوتة جدا بقلة الحروف وكثرتها فلا يضبط ان هذه المرتبة منه توجب الحذف وتلك تجوزه فبقي هنا مما يصلح ان تجعل ضابطة الحذف اجتماع اليائين كما في ميت وسيد وهو لا يقتضي الا جواز الحذف وحاصله ان جعلهما من الجائز الحذف انما هو بالنظر الى مجرد اجتماع اليائين لانه كما مر لا يقتضي الا جواز الحذف وهذا لا ينافي لزوم الحذف ووجوبه لامر خارج كثقل البناء ولم يجعل الثقل ضابطة لان له مراتب متفاوتة بتفاوت قلة الحروف وكثرتها فليس له مرتبة معينة تصلح ان تجعل ضابطة كلية لايجاب الحذف وانما حكموا بحذف شيء منهما ولم يجعلوهما كلمتين تامتين بلا حذف ولا اعلال حتى يستغني عن تكلف الاعلال والادغام فيهما مع انهما حالك لذلك لعدم ظهور اصل لهما لانه اى الشان لو جعلا كذلك لكانا على فعلول ملحقا به التاء وليس في الكلام فعلول بفتح الفاء سوى صعفوق بالفاء والقاف بعده وهو ايضا ليس بعربي اصيل بل هو في الاصل العجمي اسم شخص في لغة العجم ثم نقل الى لغة العرب فلذا كان غير منصرف بخلاف فيعلول فانه قد جاء في لغة العرب كثيرا كخيتعور كما عرفت لكون فعلول مرفوضا بينهم حملهم على الحكم بحذف شيء منهما وان اصلهما ديومومة على فيعلولة فكانه قيل فما تقول في حيدودة وامثالها من المعتل العين اليائي على فعلول فانه كثير فاجاب بقوله والمعتل العين اليائي وان كثر مجيئه هكذا اى على فعلول كالحيدودة بمعنى الميل اى الاعراض يقال حاد عن الشيء اى مال واعرض عنه والطيروة بمعنى الخفة مقابل الثقلة والطيش عطف تفسيري للخفة وغيرها كالحيلولة والقيلولة والشيخوخة الا ان اصلها فتح الياء ثم سكنت للتخفيف هكذا ذكره الجوهري

وكلا منافي فعلول بسكون العين في الاصل فلا يقوم ذلك نقضا عليه
ولانه عطف على قوله لانه ليس في الكلام والضمير للشان لو لم يحذف
شيء منهما بل يجعلا من قبيل دومومة وكونونة لان اصلهما واوي
ولا وجه لابدال الواو ياء ح وجه مع انه لم يقل كذلك قط بل قيل ديمومة
وكينونة دائما فعلم ان فيهما حذف شيء وان اصلهما ديومومة وكيونونة
بزيادة الياء بين الفاء والعين الذي هو الواو فحذف الواو بعد ابداله
ياء فبقي الياء الزائدة وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الكوفيون من ان
كينونة مغير بابدال ضمة اوله فتحة واصله كونونة على وزن سربوبة وهي
الطبيعة لانه لو كان كذلك لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه وايضا
اي كالدليلين المذكورين جاء كينونة في الشعر مشددا وان كان مجيئه
كذلك نادرا وهو ايضا يدل على ان فيه حذف شيء قال الشاعر بالبيت اي
يا قوم ليت انا ضمنا وجمعنا سفينة حتى يعود ويصير الوصل اي المواصلة
بيننا كينونة مصدر كان التامة اي الثبوت والوجود وهي خبر يعود بتقدير
ذوا وبتأويلها بموجود اي يصير الوصل كما كان ذا وجود او موجود او يمكن
ان يحمل على المبالغة فلا حاجة الى التقديم والتأويل هنا على تقدير
ان يكون يعود ناقصة بمعنى تصير واذا كانت تامة بمعنى ترجع
فكينونة مفعوله على ان يكون منصوبا بنزع الخافض اي الى كينونة
ولا حاجة الى شيء من التأويلات المذكورة ولم يجئ من المعتل العين
الواوي على هذا الوزن اي على فعلول الا اربعة احرف وكلمات
اثنان منها المذكوران اي ديمومة وكينونة والاخران قيدودة بمعنى
قود الفرس من قاد يقود قودا وقيدودة وقد عرفت معنى القود
وهيعوعة بمعنى القيء والاستفراغ من هاع يهوع هوعا وهيعوعة
اي قاء واستفرغ ومنه مرة مهوعة فعلى ما ذكره الجوهري من ان ما جاء
من المعتل اليائي على فعلول كصيرورة الاصل فيه فتح العين ايراد
القيلولة وهي النوم قبل الظهر فيما نحن فيه اي مما يحذف فيه العين

فيه العين جوازا لا امتناع يائين كما فعله اي ايراد امثالها كما فعله صاحب
المفصل وتبعه ابن الحاجب في هذا الايراد لا يصح لانها من ذوات الياء
من قال يقيل قيلا وقيلولة نام قبيل الظهر فعلى ما ذكره الجوهري اصلها
قيلولة بفتح الياء ثم خففت كما في صيدودة فح ليس فيها اجتماع يائين
حتى حذف احدهما بل هي تامة الحروف فلا تكون مما نحن فيه وههنا بحث
وهو انه اي الشان لما جاء فعلولة من اليائي كثيرا كصيدودة وصيرورة
وغير ذلك كما مر واما كونها مفتوحة العين في الاصل كما قال الجوهري
فغير معلوم مع ان ذلك ليس بمضر في المقصود ومن الواوي اربعة
امثلة اعني كينونة وديمومة وقيدودة وهيعوعة فكانت كذا وقع
بالفاء في النسخ وهو قليل الوقوع في جواب لما لهذا البناء اي فعلولة امثلة
كثيرة ومجيء مثلها اي مثل تلك الامثلة لفيعلولة بالياء بين الفاء والعين
غير معلوم ونحن نراهم يبنون مجيئها اي مجيء فيعلولة ويجتنبون ولم نر منهم
لبيان ذلك مثالا غيره والتأنيث بالمثال الواحد انما هو مجيء تلك الصيغة
ووقوعها في كلامهم لا ان يكون لها امثلة كثيرة كما لا يخفى فتعليل كون اصلها
اي اصل فعلولة كديمومة وكينونة فيعلولة كديومومة وكيونونة بقلة
النظير اي استدلالهم على ان ديمومة وكينونة ليستا باصليتين بل لهما
اصل هو ديومومة وكيونونة بان نظير الاولين قليل ونظير الاخيرين
كثير وحمل الكلمة على ما هو كثير النظائر اولى على ما هو غير ظاهر للعلم بكثرة
نظائر الاولين دون نظائر الاخيرين بل بقلتها نعم تعليله اي تعليل
ذلك الكون بانه اي الشان لم يقل دومومة وكونونة ومجيء اي وبمجيء
كينونة في البيت مشددا كما عرفت غير بعيد وانما قال غير بعيد ولم يقل
صواب اذ يجوز ان يكون اصلهما دومومة وكونونة فابدل الواو ياء على
خلاف القياس وخفف اصلهما وايضا ما جاء في البيت يجوز ان يكون
شاذا لاجل الضرورة ففي التعليلين ضعف الفريدة الثالثة لبيان
الاعلال بالاسكان وهو قياسي وسماعي اما الاول ففي كل موضع يكون

حرف العلة فيه متحركا وما قبله صحيح ساكن فانه ينقل حركته اليه فيسكن
سواء كان حركته ضمة كما في يقول او كسرة كما في يبيع او فتحة كما في اقام
واستقام ويخاف لما مر من استكراههم تحرك الحرف الضعيف مع سكون
الحرف القوي وقيل لان الضمة والكسرة ثقيلتان على الواو والياء
واما الفتحة فليس نقلها الى الفاء لاجل الثقل لان الفتحة اخف الحركات
فلا يستثقل على الواو والياء ولاسيما بعد الساكن وفي الوسط الذي
ليس محل التغيير بل انما ينقل الفتحة لاتباع الفرع الاصل في اسكان العين
مع الدلالة على البنية وذلك لان الفاء ليس لها حركة في تلك الامثلة
فاذا تحركت بالفتحة وسكن العين علم ان تلك الفتحة فتحة العين فان لم
يكن ما بعده ساكنا ولا هو في الاصل مفتوحا بل مضموما او مكسورا ابقي
ساكنا لعدم ما يوجب الحذف ولا ابدال احدهما الى الاخر او الى الالف
كما في يقول ويبيع اصلهما يقول ويبيع بضم الواو وكسر الياء فنقل حركتهما
الى القاف والباء فبقيا ساكنين لكن مع عروض المدلهما وان كان
في الاصل مفتوحا قلب الفا كما في يخاف اصله يخوف بفتح الواو وسكون
الخاء فنقل فتحة الواو الى الخاء وقلب الفا بناء على ما عرفت من ان
حرف العلة اذا كان مفتوحا ونقلت فتحته الى ما قبله من الصحيح
الساكن يكون حرف العلة متحركا وما قبله مفتوحا تقديرا وهو
موجب لابداله الفا وان كان ما بعده ساكنا كما في لم يقل ولم يقم
اصلهما لم يقول واقوم فقد مر تفصيل احكامه من انه يجب حذف
العين ح لدفع التقاء الساكنين كما علمت تفصيله واما الثاني
اي الاسكان السماعي ففي لفظ ليس بسكون الياء من الافعال
الناقصة اصله ليس بكسر الياء كما في علم فاسكانه بانه سماعي لعدم
موجب الاسكان فانه لما لم يتصرف فيه كما تصرف في سائر الافعال
ببناء المضارع والامر والنهي واسمي الفاعل والمفعول وغير ذلك
اذ لا يجري في ليس هذه التصرفات فخالف سائر الافعال في هذا

في هذا فخ خولف به اياها في المعنى فسلخ وجرد عن الدلالة على الزمان
الماضي الذي يدل عليه سائر ابنية الفعل الماضي كقال وباع وضرب
فانه اذا قيل ليس زيد قائما لم يرد به سلب القيام عن زيد في الزمان
الماضي بل في الحال او مطلقا وفي الوزن ايضا لجذب بعض المشاكلات
لبعض واذا خولف به اياها في الوزن فلم يبق على اصله وهو ليس
بكسر الياء كبعض الافعال اي كما بقي بعض الافعال على اصله مثل
صيد بكسر العين من الصيد بفتحتين وهو داء اي مرض ياخذ الابل
فيرفع رأسه لا يخفضه ومنه اي ماخوذا من الصيد بذلك المعنى قيل
للمتكبر الذي لا يلتفت يمينا وشمالا اصيد تشبيها له بذلك الابل
فان صيد على علم قد بقي على اصله الذي هو الكسر ولم يبدل ياؤه
الفا اصلا مع وجود موجب الابدال فلم يبق على اصله تحقيقا
للخلاف بينهما في الوزن ايضا ولم يبدل عطف على قوله لم يبق
ياؤه الفا مع وجود موجب الابدال فيه كسائر اي كما ابدل الياء الفا
في سائر الافعال مثل خاف اصله خوف بكسر الواو وذلك ايضا
تحقيقا للمخالفة في الوزن بل جعل اي ليس شبيه ما لا يقبل التصرف
بالاعلال ولا ابناء الامثلة منه من الحروف كليت ولهذا اي لاجل شبهه بالحرف
ابقي فتحة فائه وهي اللام على حالها ولم تقبله كسرة عند اتصال الضمائر المتحركة
كما في لسن في جمع المؤنث ولست في الخطاب او المتكلم حيث اكتفي بحذف الياء
ولم يكسر اللام مع ان القياس انه اذا كان عين الماضي ياء او واوا مكسورة
كباع وخاف يكسر فاؤه عند اتصال المتحركات به كبعن اذ لو كسر لم يبق في هذه
الحالة اي حالة اتصال الضمائر فرق بينه اي بين ليس وبين خفت وبعن
من سائر الافعال التي كسر فاؤه عند اتصال الضمائر بها الاول جمع المؤنث من
خاف والثاني خطاب او متكلم منه واصلهما خوفن وخوفت قلب الواو الفا
وحذف لسكون الفاء وكسر الخاء ليكون عوضا عن كسرة العين فانه لو قيل
لسن ولست بكسر اللام ايضا لم يكن بينهما وبين ما يتصرف فيه من امثال تلك الافعال

فرق فيفوت عنه الشبه لما لا يقبل التصرف من الحرف اعني ليت واما ورف
بانه عند اتصال الضمائر به فضروري ولما جاز عطف على قوله ولم يبدل
او جملة معترضة جاءت لبيان مخالفة لفظية بوجه ثالث في باب علم يعلم
مطلقا اي سواء كان معتل العين اولا اسكان العين كما جاز بقاؤه على
الاصل اعني الكسر كما تقدم الزم اسكان عين ليس يعني ان ليس من
باب علم على ان يكون اصله لبس يلبس بكسر العين في الماضي وفتحه في الغابر
اذ لا يجوز ان يكون اصله فعل بفتح العين لان المفتوح العين لا يجوز اسكان
عينه لخفة الفتحة الا ترى الى من قال في علم وظرف علم وظرف ولم يقل في
قتل وضرب قتل وضرب ولا ان يكون فعل بالضم لان هذا المثال لا يكون
في ذوات الياء وفعل يفعل بكسر العين فيهما نادر منحصر في مواد عديدة
كما عرفت وقد عرفت ان علم يعلم يجوز فيه اسكان العين وابقاؤه على كسره
فبالنظر الى هذا يلزم ان يجوز الامران في ليس لكن لما جاز الامران في سائر
الافعال من ذلك الباب الزم الاسكان وعدم البقاء على الاصل في
ليس تخفيفا للمخالفة اي لمخالفته سائر الافعال في هذا ايضا اي كالمخالفة
فيما سبق والحاصل ان اصل ليس ليس بكسر الياء لانه فعل لاتصال الضمائر
به ومن باب علم كما مر فالتزم اسكان عينه على خلاف القياس وسبب
ذلك انه لما خولف به سائر الافعال في التصرف وفي الدلالة على الزمان
الماضي خولف به اياها في الوزن ايضا فاقتضت هذه المخالفة التزام الاسكان
لانه لو لم يلتزم الاسكان فاما ان يلتزم الابقاء على الاصل اعني كسر الياء
كما في صيد او يلتزم ابداله الفا كما في خاف او يجوز فيه الاسكان والابقاء
معا من غير تكسير كما في علم ونحوه واياما كان يلزم الموافقة في الوزن
لسائر الافعال فالتزم مخالفته لها فيه انما يكون بالتزام اسكان العين
وما ذكرنا من اسكان ياء فعولة في المعتل العين اليائي كصيدودة وطيرورة
اصلهما صيدودة وطيرورة بفتح الياء ثم اسكن كما ذكره الجوهري من القسم
السماعي ايضا اي كليس اذ كان القياس ابداله الفا لتحركه وانفتاح

وانفتاح ماقبله واعلم انه اي الشان يعرض لحرف العلة القلب اي
قلب المكان كما سمعت في الاشتقاق في الوجه والجاه من ان اصل
الجاه وجه فقدم الجيم على الواو وقلب الواو الفا وفي قسي جمع قوس
اصله قووس ثم قسوو بتقديم السين على الواو ثم قلب الواو الثاني
ياء لتطرفه بعد ساكن من جنس الضمة ثم قلب الواو الاول ايضا
ياء لاجتماعهما والسابق ساكن ثم ادغم وكسر السين لسلامة الياء
وكسر القاف اتباعا للعين كما عرفت ذلك مفصلا وكما في جاء حال كونه
اسم فاعل من جاء يجيء مبنيا على رأي الخليل فان اصله جايئ بالياء
ثم الهمزة فالخليل يقلبه بتأخير الياء عن الهمزة فيصير جائي كقاضي
ثم يعل اعلاله اي حذف يائه رفعا وجرا كما ستعرفه فيصير جاء
فاما سيبويه فيبدل الياء الذي هو العين همزة على القانون وهو
ان الواو والياء الواقع بعد الف فاعل اسم الفاعل يقلب همزة
كما في بايع كما مر في الاشتقاق فيجتمع همزتان الهمزة المقلوبة من الياء والهمزة
التي هي اللام فيبدل الثانية ياء فيصير جائي كقاضي ثم يعل اعلاله
كما عرفت فالهمزة في جاء لام الكلمة على رأي الخليل فوزنه فال والمبدلة
من العين على رأي سيبويه فوزنه فاع وهذا الطريق وان كان
اطول من الطريق السابق لان فيه ثلثة اعمال ابدال العين اي
الياء همزة وابدال اللام اي الهمزة ياء وحذف الياء وفي الطريق
السابق عملين قلب مكان الهمزة وحذف الياء ولهذا عدل عنه
الخليل الى السابق لكنه واقع على القياس بخلاف القلب
اذ ليس له قياس وقاعدة فرأي سيبويه اولى من رأي الخليل
وبالجملة القلب ايضا اي كالابدال والحذف والاسكان من انواع
التغيير فاذا وقع في حرف العلة كما في المثالين المذكورين ينبغي ان
يكون اعلالا لما عرفت انه تغيير حرف العلة لكنهم لم يصرحوا به اي بكون
القلب اعلالا فاقتفينا واتبعنا اثرهم وطريقهم فحصرنا الاعلال فيما سبق

في الابدال والحذف والاسكان **الصنف الثالث** لبيان حالهما لاما ويجرى
فيهما هنا ايضا اقسام التغيير الثلثة فنجعل الصنف ثلث فرائد **الاولى**
لبيان حال الابدال قد ذكرنا فيما سبق في الاشتقاق وجوه ابدالهما حال كونهما
لاما بما لا مزيد عليه الا انا ننبهك هنا على انه اي الشان قد يمنع من الابدال
مع تحقق موجبه مانع فلم يبدل كما في دعوا ورميا مثنى دعا ورمى فان موجب
ابدالهما الفا في دعا ورمى وهو ضعف حرف العلة عن تحمل الحركة مع فتحة
ما قبله المناسب للالف فبسبب ضعفه ازيلت حركته وبسبب فتحة
ما قبله قلبت الفا موجود فيهما ايضا لكن لو ابدلا لامهما الفا اجتمع الفان المقلوب
والف التثنية فحذف احدهما فحصل الالتباس بالمفرد فلزوم التقاء الساكنين
الموجب للالتباس كان مانعا فيهما وكذا في يخشيان مثنى يخشى فانه
وجد فيه الموجب المذكور مع انه لم يقل فانه اعل لصار يخشان لحذف احد
الالفين بالتقاء الساكنين فاذا سقط النون بالناصب مثل لن يخشا
لما تقرر في النحو ان الناصب اذا دخل على المضارع المثنى والمجموع يسقط
نون التثنية والجمع فحصل الالتباس بالمفرد مثل لن يخشى فان المعتل
بالالف يبقى الالف في حال نصبه فيكون نصبه تقديريا كرفعه ما ذكر
في الافعال واشار الى مثال ذلك في الاسماء فقال وكذا الامر في
عصوان ورحيان مثنى عصى ورحى فانه وجد فيهما الموجب المذكور
ولم يعل لمانع اذ لو اعلا بابدال الواو والياء الفا لصارا عصان ورحان
لحذف احد الالفين بالاتفاق فعند سقوط النون منها بالاضافة
على ما هو القاعدة المقررة في النحو من ان نون التثنية والجمع تسقط
بالاضافة كعصاي ورحاي بالاضافة الى ياء المتكلم حصل الالتباس
بالمفرد فانه عند الاضافة عصاي ورحاي ايضا واما حالة النصب
كعصوين ورحيين فانه وان لم يحصل فيهما الالتباس بالمفرد بسبب
الاعلال بناء على انهما عند سقوط النون بالاضافة يصيران عصى
ورحى باليائين لكنهما حملتا على حالة الرفع لكونهما فرعين لها فلم يعل

فلم يعل فيهما ايضا وقد يحصل الالتباس ولا يمنع من الاعلال فان يدعون
بجمع المذكر من يدعو يدعوان يدعون والمؤنث من تدعو تدعوان يدعون
في اللفظ واحد صريحا وان اختلفا تقديرا وفيه نظر لان الواو وان كان
ساكنا فيهما الا انه مدة في الاول دون الثاني واصله في الاول يدعوون
كينصرون واستثقلت الضمتان مع الواوين احديهما ضمة العين والاخرى
ضمة الواو الاول فاسكن الواو فالتقى ساكنان وهما الواو الذي هو واو
الجمع ولام الفعل فحذف الذي لام الفعل ولم يحذف واو الجمع لكونه
فاعلا لا بد منه للفعل هذا في يدعون لجمع المذكر واما جمع المؤنث فلا
اعلال فيه غير اسكان الواو الذي هو موجود في المفرد ايضا فوزنه
اي وزن يدعون حال كونه لجمع المذكر يفعون بحذف اللام ولجمع المؤنث
يفعلن بتمام الحروف وكذا ترمين بكسر الميم وتخشين بفتح الشين
كائنين للمخاطبة الواحدة وجمعها من ترميان ترمين وتخشيان
تخشين في اللفظ واحد يعني ان ترمين للمخاطبة وجمعها
وكذا تخشين للمخاطبة وجمعها واحد في اللفظ صريحا وان اختلفا
تقديرا ولذا قال لكن اصل ما للمخاطبة ترميين وتخشيين بيائين
احدهما مكسور وهو لام الكلمة والاخر ساكن وهو ضمير المخاطبة
لكن ما قبل الياء مكسور في الاول ومفتوح في الثاني كتضربين
وتعلمين ففي الاول استثقلت الكسرتان مع اليائين فاسكن
الياء الذي هو اللام ثم حذف لالتقاء الساكنين وفي الثاني
ابدل الياء الفا لما عرفت من ان الياء اذا تحرك وانفتح ما قبلها
تقلب الفا فالتقى ساكنان الالف المقلوبة وياء الخطاب فحذف
اللام اعني الالف ولم يحذف منهما الياء الثاني لكونه ضمير الفاعل
كما مر واما ترمين وتخشين لجمع المخاطبة فلا تغير فيهما غير اسكان
اللام فوزن ما للمخاطبة تفعين وتفعين بكسر العين في الاول
وفتحه في الثاني وكلاهما بحذف اللام ووزن ما لجمعهما تفعلن بكسر

العين وتفعلن بفتحه وكلاهما بتمام الحروف ففي هذه الصور اعني يدعون لجمع المذكر وترمين وتخشين للواحدة المخاطبة اورث الاعلال الالتباس بشيء اخر وهو جمع الغائبة في الاول وجمع المخاطبة في الاخرين ومع هذا لم يمتنعوا منه اي من الاعلال كما عرفت وهذا لفرط الثقل في يدعوون وترميين وتخشيين التي هي اصول لتلك الكلمات كما يشهد به ذوق السليم فغلب المقتضي على المانع فثبت المقتضي وكما في اخشيا واخشين عطف على قوله كما في دعوا ورميا وتمثيل اخر للامتناع من الابدال مع تحققه موجبه لمانع الاول في تثنية الامر للمخاطب اعني اخشيا والثاني في تأكيده بالنون المشددة والمخففة فان موجب اعلالهما اعني قلب يائه الفا وموجبه تحرك الياء بعد الفتحة موجود فيهما اي في اخشيا واخشين ولم يلزم منه الالتباس لانه لو اعل لقيل في الاول اخشا بالالف لانه بعد قلب ياء اخشيا الفا يلزم الفان ملتقيان فيحذف الالف ويبقى اخشا بالف التثنية ومفرده اخش بدونه اي بدون الالف كما ستعرف في الفريدة الثانية وقيل في الثاني اي اخشين اخشان ولا التباس فيه بالمفرد المجرد عن النون وهو ظاهر فليس في شيء منهما مانع الالتباس لكن تفرع الامر على المضارع اي كونه فرعا له لما عرفت ان الامر مشتق من المضارع مع تحقق ما يقتضي فتح حرف العلة فيهما كما اي كتحققه في تخشيان المضارع المثنى وهو اي ما يقتضي ذلك الف الضمير في اخشيا وتخشيان ونون التأكيد في اخشين وانما اقتضيا فتح حرف العلة لدفع التقاء الساكنين مع خفة الفتحة لا سيما اذا كان ما قبل حرف العلة مفتوحا منعا اي ذلك التفرع والتحقق اعلالهما اي اعلال اخشيا واخشين تحقيقا لشبههما به اي بالمضارع الذي لم يعل فيه

لم يعل فيه كما سبق وكما في اخشون بضم الواو لامر جمع المخاطب واخشين بكسر الياء لامر المخاطبة بلحوق نون التأكيد بهما فان فيهما تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ظاهران فوجد فيهما ما يوجب قلب حرف العلة فيهما الفا ظاهرا لكون حركته ليست باصلية لان وضع واو الجمع وياء الخطاب على السكون بل عارضة لئلا يلزم التقاء الساكنين وذلك لان اصلهما اخشيوا واخشيي فانقلب الياء الفا لتحركه بعد الفتحة فالتقى ساكنان الالف المقلوبة وواو الجمع او ياء المخاطبة فحذف الالف فبقي اخشوا واخشي بسكون الواو والياء فالحق بهما النون للتأكيد فلدفع التقاء الساكنين حرك الواو والياء بما يجانسهما اعني الضمة في الاول والكسرة في الثاني فاذا كانت حركة حرف العلة عارضة فكانه غير متحرك لكون العارض في معرض الزوال وبالجملة كون حركة العلة فيهما عارضة منع من اعلالهما لما عرفت ان تحرك حرف العلة بعد الفتحة انما يوجب الابدال لو كانت حركة اصلية ففي الحقيقة عدم الاعلال فيهما لعدم المقتضي لا لوجود المانع وعدمها مما لم يعل لوجود المانع فقط ويمكن ان يوجه عدم اعلالهما بان كلا من واو الجمع وياء الخطاب كلمة برأسها فلا تغيران بالكلية وان حركة ما قبلهما من كلمة اخرى

بيان الاعلال بالحذف وهو

قياسي وسماعي والاول اما لالتقاء الساكنين حقيقة او حكما كما في دعت ورمت ودعتا ورمتا فان اصلهما دعوت ورميت ودعوتا ورميتا فلما اعل الواو والياء بابدالهما الفا لتحركهما بعد الفتحة التقى ساكنان في كل من الاولين حقيقة لسكون تاء التأنيث فيهما بالفعل وفي كل من الاخيرين حكما لان حركة التاء فيهما عارضة لضرورة الالف لاقتضائه فتحة ما قبله والا فوضع اي لو لم يكن عارضة كذلك بل اصلية لا يصح اذا وضع هذا التاء اي تاء التأنيث الملحق باخر الماضي على السكون فاذا كانت

حركة التاء فيهما عارضة فكانه ساكن فلزم التقاء الساكنين حكما فحذف الالف
المبدل من اللام لدفع الالتقاء فيهما اي في تلك الاربعة فصارت ما
صارت وكما في يدعون لجمع المذكر الغائب وقدم ويرمون فان اصله
يرميون استثقلت الضمة على الياء المكسور ما قبله فنقلت ضمته الى ما
قبله بعد حذف كسرة ما قبله فالتقى الياء حال كونه ساكنا مع الواو الساكن
للجمع فحذف الياء لدفع الالتقاء فصار يرمون ويخشون اصله يخشيون
فابدل الياء الفا لتحركه بعد الفتحة وحذف للالتقاء الساكنين وفي كلها
عدم حذف الواو لكونه ضمير الفاعل كما مر هذا امثلة ما في الافعال واشار
الى امثلة ما في الاسماء بقوله وكما في غاز وقاض اسمي الفاعل من
غزا يغزو وقضى يقضي في حال رفعهما وجرهما مثل جاءني غاز وقاض و
مررت بغاز وقاض فان اصل غاز غازو فابدل الواو الطرف ياء كما
عرفت في الاشتقاق من انه اذا وقع طرفا بعد كسرة يبدل ياء فصار غازيا
مثل قاضي اصل قاض ففي حال رفعهما يثقل اي يلزم الانتقال من الكسرة
وهي كسرة الزاء والضاد الى الضمة وفي حال جرهما يجتمع كسرتان مع الياء
ومن هنا علم وجه ابدال الواو ياء اولا وكلاهما مستثقل فاسكنت حركة
الياء لكونه حرف علة لاسيما في الطرف الذي هو محل التغير فبقي
ساكنان مع النون الساكن بعده وهو التنوين فحذف الياء فبقي غاز
وقاض واما في حال النصب مثل رأيت غازيا وقاضيا فاللازم الانتقال
من الكسرة الى الفتحة وهو ليس بمستثقل فلهذا لم يعل بحذف اخرهما فيه
واما الدخول عطف على قوله اما الالتقاء الساكنين شيء من الجوازم
على الفعل واما البناء الامر منه ففي كل منهما يحذف لام الفعل واوا
كان او ياء او الفا اذا لم يكن في اخره نون زائد كنون التثنية والجمع و
المخاطبة كما في لم يدع اصله يدعو بالواو ولم يرم اصله يرمي بالياء ولم يخش
اصله يخشى بالالف فحذف الاواخر بلم الجازمة فبقي ما قبلها على ما
كان وادع وارم واخش ابنية للامر من الافعال المذكورة اصولها

اصولها تدعو وترمي وتخشى فقصد بناء الامر منها فحذف تاء المضارعة
والاخر وابتدئت بهمزة وصل مضمومة في الاول ومكسورة في الاخيرين
مناسبة لحركة العين ولم يفتح الهمزة في الثالث لئلا يلتبس بهمزة
القطع واما اذا كان في اخره نون زائد فيحذف ذلك النون كما في لم
يدعوا اصله يدعوان ولم يدعوا اصله يدعون ولم تدعي اصله تدعين
وكذلك في اخواتها هذا في الواوي ولم يرميا ولم يرموا ولم ترمي
وهذا في اليائي ولم يخشيا ولم يخشوا ولم تخشي وهذا في الالفي وكلها
في المضارع المجزوم وامثلة الامر هذه وادعوا في تثنية ادع وادعوا
في جمعه المذكر اصلهما تدعوان وتدعون وارميا وارموا واخشيا
واخشوا اصولها ترميان ترمون وتخشيان تخشيون وكذلك ادعي
وارمي واخشي في امر المخاطبة اصولها تدعين وترمين وتخشين
الا نون جماعة النساء في الغيبة والخطاب فانه لا يحذف بالجازم
ولا ببناء الامر لكونه ضمير الفاعل واما ما عداه فليس بفاعل بل
علامة الاعراب وانما الفاعل الضمائر قبله كالف التثنية وواو الجمع
وياء الخطاب كما في لم يدعون في جمع الغائبة ولم تدعون في جمع
المخاطبة وعلى هذا قياس اخواته وهي لم يرمين لم ترمين ولم
يخشون لم تخشون وادعون وارمين واخشون وقد لا يحذف
الاخر مع الجازم كما في قوله هجوت على صيغة الخطاب من الهجو
هو معروف زبان بفتح الزاء وتشديد الباء علم شخص مفعول
هجوت ثم جئت اما فعل تام فقوله معتذرا اي مبينا للعذر
من هجو زبان حال من ضمير الفاعل او فعل ناقص بمعنى صار
فمعتذرا خبره وقوله لم تهجو ولم تدع جملة اي لم تهج زبان لانك
اعتذرت ولم تترك هجوه لانك هجوته حقيقة ومحل الاستشهاد قوله
لم تهجو بالواو والقياس لم تهج كلم تدع بحذفه في تدعو واما لم تدع في الشعر
فمن ودع يدع اي ترك فليس مما نحن فيه وكما في قوله الم يأتيك

اثبت فيه الياء والقياس لم يأتك بحذفه والانباء اى الاخبار جمع نبأ
بمعنى الخبر تنمى اى تزيد وتنتشر من النمو بمعنى الزيادة والجملة حالية
والباء فى قوله بما لاقت زائدة وما فاعل لم يأتك ولاقت من
الملاقاة بمعنى الوصلة صلة لما او صفة له ولبون بفتح اللام على
فعول بمعنى اللابن والمراد جماعة النوق ذوات اللبن مفعول لاقت
وبنى زياد اسم قبيلة اى الم يأتيك الحال ان الاخبار منتشرة بخبر
ما لاقت النوق التى هى ذوات اللبن لبنى زياد ويحتمل ان يكون
فى لم يأت ضمير المتكلم للخبر المدلول عليه بالاخبار بعده ومجموع الجار
والمجرور فى بما لاقت مفعوله وكما فى قوله اذا العجوز كبرت وصارت
عجوزا بالفعل الامرة التى من شانها ان تصير عجوزا فطلق اى اباها ولا ترضاها
من الترضى وهو طلب الرضى ولا تملق من التملق وهو طلب الرضى باقوال
هينة لينة وهو بمنزلة عطف تفسيرى للترضى واصلهما تترضى وتتملق
فحذف احد التائين كما فى تلظى ومحل الاستشهاد قوله ولا ترضاها بالالف
لا للنهى وهى جازمة فالقياس لا ترضها بحذف الالف كما فى لم يخش
والثانى اى الحذف السماعى كما سمعته وفيه لطافة من نحو سنة وثنة
بضم الثاء وسط الحوض وكيد ودم وابن واخ وغير ذلك كقلة وظبة
وكرة وقد عرفتها مفصلا فان اصلهما سنوة وثنوة بالتحريك اى تحريك
الواو وما قبله بالفتحة فيهما ويدى بالتسكين اى تسكين الدال ودمو
ودمى بالتحريك فيهما او دمى بالتسكين واقعة على اختلاف
المذاهب الثلثة فى اصل دم وبنو واخو بالتحريك فيهما وسمو بالتسكين
وكسر الاول وضمه ولا شئ فى هذه الاسماء ما يوجب حذف اللام
من الواو او الياء سوى روم التخفيف وقصده فيما يكثر استعماله
كهذه الاسماء وليس لروم التخفيف مرتبة معينة تصلح ضابطة
للحذف بل قياس بعضها الاثبات كيد ودم لسكون ما قبل حرف
العلة فيها كما فى ظبى وقنو وقياس بعضها الابدال كابن واخ لتحرك

لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها كما فى عصى لكن حذفت على خلاف
القياس لكثرتها فى كلامهم الفريدة الثالثة لبيان الاعلال بالاسكان
وهو كائن اينما وقع سواء كان فى الفعل او فى الاسم ما قبلهما اى ما
قبل الواو والياء المتحركين متحركا ولا موجب لابدالهما الفا والا تقدم
الابدال على الاسكان كما فى دعا ورمى كما مر وانما اسكنا فى تلك
الصورة لان الحركة عليهما بعد حركة ما قبلهما مستثقلة مع ان الاخر
محل التغيير والتخفيف فيخففان بالاسكان فى جميع الاوقات
الا اذا كان ووجد ما يوجب فتحهما فانهما لا يسكنان ح بل يفتحان لعدم
كون الفتحة ثقيلة عليهما كالضمة والكسرة لا سيما اذا وجد موجبها
كما فى يغزو ويرمى فى المضارع المعتل اللام الواوى واليائى اصلهما
يغزو ويرمى بضم الواو والياء فاسكن الواو فى الاول لاستثقال اجتماع
الثقلاء المتجانسة اعنى الضمتين والواو فى اخر الفعل مع ثقله
وهذا مختص بالفعل لانه لو كان فى اخر الاسم واو مضموم قلبت
الواو ياء والضمة كسرة ولم يقلب الضمة كسرة والواو ياء فى
الفعل مراعاة للبنية واسكن الياء فى الثانى لاستثقال الضمة على
الياء بعد الكسرة لكن هذا اقل ثقلا من الاول ولهذا يكون فى
الاسم والفعل وانما لم تنقل الضمة الى ما قبلها لرعاية البنية وهو
الغازى والرامى فى الاسم من ذلك المعتل فى حال الرفع اصل
الاول الغازو بالواو المضمومة قلبت الواو ياء لتطرفها بعد
الكسرة كما عرفت فصار الغازى بضم الياء واصل الثانى
الرامى بضم الياء فاستثقلت الضمة على الياء بعد الكسرة
فيهما فصار الغازى والرامى بالسكون ومررت بالغازى والرامى
فى الاسمين المذكورين فى حال الجر اصلهما الغازى والرامى
بكسر الياء فيهما فاسكن لاستثقال اجتماع الكسرتين مع الياء
ومرميا اسم مكان او مصدر ميمى من رميت الدار ترميب

رحبا على حد حسن بحسنا اذا وسعت فعلى الاول هو من المفعول به
الذى لزم اضمار عامله اى اتى الغازى والرامى مرحبا اى مكانا وعلى الثانى
من المفعول المطلق اللازم اضمار عامله اى رحب ووسع موضع الغازى
والرامى رحبا ووسعة وعلى كلا التقديرين الجملة دعائية والجار والمجرور
اعنى بالغازى والرامى خبر مبتدأ محذوف اى هذا الدعاء مختص بالغازى
والرامى كذا فى الرضى فى بحث المفعول المطلق بخلاف نحو غزو ورمى
المصدرين حيث لم يسكن الواو والياء فيهما لسكون ما قبلهما وهو
مهون لام الاستثقال ودعى ورمى مجهول دعا ورمى ولن يغزو ولن
يرمى فى المضارع المنصوب ورأيت غازيا وراميا فى الاسم فى حالة
النصب حيث لم يسكن الواو والياء فيها لوجود موجب فتحهما وهو
بناء الماضى فى الاولين ولن الناصبة فى الثانيين ورأيت العامل
فى الاخيرين وقد يجئ على خلاف القياس التحريك اى تحريك
الواو والياء فى الاول اى فيما يجب فيه الاسكان اعنى ان يتحرك
ما قبلهما من غير ان يوجد موجب الفتح والاسكان فى الثانى اى
فيما يجب فيه التحريك وهو ان يسكن ما قبلهما او يوجد موجب
الفتح كما عرفت فالاول كما فى قوله ما ان رأيت ما نافية وان تأكيدا
ولا ارى فى مدتى اى مدة عمرى كجوارى اى مثل جوارى بكسر الياء
والتنوين جمع جارية يلعبن فى الصحراء والغرض مدحهن بعدم
نظيرلهن فان القياس لجوارى باسكان الياء لكونه لاما بعد متحرك
ولا موجب للفتح بل يجوز بحذف الياء كما فى مررت بقاض هذا
فى الجر وفى الرفع كقوله قد كاد يذهب بالدنيا ولذاتها موالى
ككباش العوس سحاح العوس ضرب من الغنم وسحاح اى
سمان من سحنت الشاة اذا سمنت والغرض مدح الموالى بانهم
خلفاء ناصرون حيث جاء موالى برفع الياء منونا مع انه مما يجب
فيه الاسكان والثانى كقول الاعشى فى مدح النبى عليه السلام فالبت

فالبت من الابلاء بمعنى القسم لا اى فى جواب القسم من رثى له يرثى
اى رحمه لها اى للناقة من كلالة اى من اجل كلالة وهى الاعياء
اى الضعف والعجز عن المشى ولا من حفى الحفا بالفتح والقصر
رقة القدم من كثرة المشى بلا فعل يقال حفى الرجل من المشى اى
رقت قدمه حتى تلاقى اى الى ان تلاقى تلك الناقة محمدا
وحاصله قوله اى اقسمت ان اى بان لا ارحم الناقة من اعياء
ورقة قدم حتى يصل الى حضرته عليه السلام وحيث جاء تلاقى
بسكون الياء ان القياس فتحة لوجود موجب الفتح وهو حتى
لانه هنا بمعنى الى ان كما اشرنا اليه وفى الاقليد ولو كان قوله
حتى تلاقى لخطاب الناقة على طريقة الالتفات كقوله تعالى
اياك نعبد بعد قوله الحمد لله لم يبق البيت شاهدا للاسكان
وكما فى قوله فما سودتنى عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو
بام ولا اب حيث جاء اسمو بسكون الواو مع موجب الفتح و
ورد فى المثل اعط القوس باريها وهو مأخوذ من قوله يا بارى
القوس بريا لست تحكم لا تفسد القوس اعط القوس باريها
بسكون الياء والقياس فتحه لوجود موجب الفتح وهو الفعل
الناصب اعنى اعط امر الحاضر من الاعطاء هو مأخوذ من
برى العود وهو بالضم الخشب اى نحته من النحت وهو بالفارسية
تراشيدن وكما فى قوله يا دار هند عفت الا اثافيها بسكون
الياء والقياس اثافيها بالنصب لكن لو اول بما لم يبق الا
اثافيها لم يبق استشهاد قال فى الاقليد اصل السكون فيما
نحن بصدده انما هو فى الالف لانها الحركة ابدا ثم شبهت
الياء بالالف لما بينهما من القرب فجاء اسكانها مجيئا مستمرا
ولهذا ذهب بعضهم الى ان اسكانها من احسن الضروريات
ثم شبهت الواو بالياء الفصل الثانى لبيان ما يحصل بسبب

التقاء الساكنين التقاء الساكنين اما ممتنع في ذاته بان يكون بحيث
لو قطع النظر عن الغير يأبى ذاته عن الوجود ويقتضي عدمه وهو ذو
ان يكون الثاني منهما اي الساكنين مدة الفا او واوا او ياء فان كان
الاول منهما غير مدة مثل الثاني بان لا يكون مدة اصلا كما في ضربتا
حيث حرك التاء فيه مع ان وضعه على السكون بضرورة الالف
والتاء ليس من حروف المد او يكون مدة غير مماثل للثاني كان
يكون الثاني الفا والاول واوا او ياء او على العكس كما في يخشون
اصله يخشيون بالواو المدة فاذا قلب ياؤه الفا التقى ساكنان المدتان
الغير المتماثلين فحذف الالف كما مر فلا اشتباه في امتناعه اي
امتناع التقائهما لانه لما لم يمتزج الساكنين ح بوجه اصلا امتنع
الانتقال من احدهما الى الاخر قطعا فيجب حذف احدهما جزما وان
كان الاول مدة مثله اي مثل الثاني بان يكونا الفين او واوين
او يائين ففيه اي في امتناعه شبهة بناء على ان الصوت اذا مد
بعد فتحة عين دعا مثلا مقدار ما يحصل الف فاذا ضوعف مقدار
ذلك المد بان يزاد على الامتداد الاول امتداد اخر مثله في المقدار
هل يحصل الف اخر فيجتمع الفان ام لا يحصل الف اخر بل هو اي الممتد
هناك الف واحد يقصر تارة ويطول اخرى فيتوارد الصفات
المختلفة على ذات واحدة كما يتوارد على زيد السمن والهزال فح
لا يجتمع الفان فان قلنا بالاول نقول يجوز اجتماع المدتين المتماثلين
وان قلنا بالثاني نقول لا والظ هو الثاني وشواهده كثيرة لانه قد
اشتهر بين القراء ان الالف الواحد قد يقصر وقد يمد على مراتب
متفاوتة وهناك الف واحد والاختلاف انما هو فيما يعرض من
الصفات والشاهد للاول اي ان يحصل هناك الفان ما قال
سيبويه من ان قياس مذهب يونس في اضربان تثنية اضرب امر
الحاضر واضربنان في جمع المؤنث له بالحاق النون الخفيفة باخرهما

باخرهما فانه يجوز لحوق الخفيفة بما في اخره الف كما سبقت الاشارة
اليه ان يقلب النون الخفيفة في الوقف الفا كما عرفت ان النون
الخفيفة والتنوين وشبههما يبدل الفا قياسا حال الوقف نحو لنسفعا
في لنسفعن فتمد المدة الاولى وهي الالف قبل النون بقدر الفين
ليحصل الفان الالف قبل النون والمنقلبة منها قال الزجاج وهو
من شواهد الثاني وانما اورده في اثناء بيان شاهد الاول ليكون
تمهيد الايراد قول السيرافي فانه من شاهد الاول ايضا لو مدت
الالف وطال مدها انث ضمير الالف وكذا الفعل المسند اليه
لان الالف ونحوه من اسماء حروف الهجاء من المؤنثات السماعية
فباعتبار الفاظها يجري عليها احكام التذكير وباعتبار تأنيثها المعنوي
احكام التأنيث كما هو الشايع في العبارات ما زادت اي لم يحصل
الف زائد على الالف الاول لانها حرف لا انكر ولا يؤتى بعدها
مثلها وانما الحاصل عند ذلك امتداد لها زائد على امتدادها الاول
فعلى هذا لا يجوز ان يقلب النون في اضربان واضربنان الفا
قال السيرافي مجيبا عن اعتراض الزجاج ليس هذا الذي انكره
الزجاج وهو مذهب سيبويه بمنكر بل هو صحيح معروف وذلك انه
اي الشان يقدر ان المد الذي يزاد بعد النطق بالالف الاول
يرام ويقصد به الف اخر وان لم ينفصل عن الالف الاول في
النطق وظن ان هناك الفا واحدا ممتدا زيادة امتداد لكن
باعتبار ان يقصد بالامتداد الزائد الف اخر لا مد الالف
الاول وليس كذلك فقول سيبويه والسيرافي شاهدان للاول
اقول ويشهد له ايضا انا اذا قلنا عصا وحصل صوت متولد من
الفتحة ممتد نوع امتداد فلا شك انه يحصل هناك الف فاذا
اردنا امتداد اخر عقيب الاول فاما ان يبقى الاول ح اولا
والاول بط لان الصوت من الاعراض السيالة لا يمكن ان يبقى

في زمانين فاذا لم يبق الاول لا يتصور ان يكون هناك الف واحد يقصر
تارة ويطول اخرى بل يجب ان يكون الفان انقضى احدهما وحدث
الاخر المماثل له عقيبه فلاجل المماثلة ظن ان هناك الفا واحدا وليس
كذلك وكذا الحال في الواو والياء المدتين يعني اذا امد الصوت بعد الضمة
او الكسرة مقدار ما يحصل هناك واو مدة او ياء مدة فاذا ضوعف
مثل ذلك الامتداد فعلى ما قال سيبويه والسيرافي يحصل هناك
واو اخر مدة او ياء اخر مدة فيجتمع واوان مدتان ويا ان مدتان وعلى
قول غيرهما هناك واو واحد مدة او ياء واحد كذلك يقصر تارة ويطول
اخرى فعلى ما ذكره الى سيبويه والسيرافي يجاز التقاء سواكن كثيرة
بحسب اى التقاء او كثرة مقدار مد الصوت في الحرف المدة فان المدة
الواحدة اذا مدت بقدر الفين مثلا يجتمع ساكنان واذا مدت
بقدر ثلث الفات يجتمع سواكن ثلثة وهكذا فيجوز اجتماع سواكن
متكثرة فضلا عن ساكنين واما على قول غيرهما فليس هناك
تعدد الساكن فلا اجتماع اصلا واما ممكن عطف على قوله اما
ممتنع في ذاته اى التقاء الساكنين اما ممكن في ذاته بان لا يكون ذاته
ابيا عن الوجود سواء وجد مانع خارجي عن وجوده اولا وهو ما سوى
ما ذكر اى ان لا يكون الثاني منهما مدة سواء كان الاول مدة اولا وهذا
اما مغتفر اى جائز سائغ في كلامهم فلا يحذف احدهما او غير مغتفر
بل منكر ومهروب عنه فيحذف احدهما والاول اى المغتفر اما
ان لا يكون مخالفا لقياس وقاعدة من القواعد او يكون مخالفا
ولا تقول ان ما يخالف القياس يجب ان يكون غير مغتفر لما قرع
سمعك ان من الشواذ والمخالفات للقياس ما يخالف الاستعمال
فهذه ثلثة اقسام فللاول وهو المغتفر اللامخالف لقياس ثلثة اوجه
اى طرق وانواع الاول ان يقع التقاء الساكنين لسبب الوقف
على الحرف فانه يقتضي سكون الاخر الموقوف عليه فاذا كان

فاذا كان ما قبله ساكن يلزم الالتقاء وهو جائز مطلقا لان الوقف
على الحرف ساد مسد حركته لانه يمكن جرسه وتوفر الصوت عليه
بالسلح اذا وصلته بغيره ومتى ادرجته زال ذلك الصوت لان
اخذك في حرف سوى المذكور يشغلك عن اتباع الحرف الاول
صوتا فظهر لما ذكرنا ان الحرف الموقوف عليه اتم صوتا واقوى جرسا من
المدرج فسد ذلك مسد الحركة فجاز اجتماعه مع الساكن قبله كما في
عمرو ولان الوقوف محل تخفيف وقطع فاغتفر ذلك مطلقا سواء
كان احدهما اى الساكنين حرف لين وقد عرفت ان حرف العلة اذا
سكن يسمى حرف لين ثم اذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد فكل
حرف مد حرف لين ولا عكس والالف حرف مد ابدا والواو
والياء يكونان تارة حرفي لين كما في قوله وبيع وتارة اخرى حرفي مد كما في
يقول ويبيع وتارة ثالثة لا حرفي لين ولا مد بل هما بمنزلة الصحيح
وذلك اذا تحركا كما في وعد ويسر وكثيرا ما يطلقون على هذه
الحروف حروف المد واللين فهو اما محمول على هذا التفصيل او
تسمية الشيء بما يؤول اليه او مدغما في حرف اخر من جنسه او لم يكن
شيء منهما حرف لين ولا مدغما فهذه ثلثة وسواء كانا في كلمة واحدة
بان يكونا جزئين لها حقيقة او حكما او لا يكونان كذلك بان يكون
احدهما في كلمة والاخر في الاخرى فهذا اثنان فاذا ضربا في الثلثة
تصير الاقسام ستة لكن بعضها غير متحقق كما في عفا وعفو ورجم
ففي هذه الثلثة كان احد الساكنين حرف لين ومدة وهو الالف
في الاول والواو في الثاني والياء في الثالث وغيب مما كان احدهما
فيه حرف لين فقط وهو الياء الساكن المفتوح ما قبله وصوف فيما
كان احدهما مدغما في الاخر وانس بسكون النون فيما لم يكن شيء
منهما حرف لين ولا مد ولا مدغما وجميع ذلك فيما كان في كلمة
واحدة ومحياي بالاضافة الى ياء المتكلم والمحيا بمعنى الحيوة واستغفروه

اى من الساكنين

بالضمير المنصوب بعد واو الجمع وهذان فيما كانا فى كلمتين ففى جميع
هذه الصور النفى ساكنان عند الوقف من غير حذف شئ منهما الوجه
الثانى ويسمى التقاء الساكنين على حدة ان يكون اول الساكنين
حرف لين مطلقا والثانى مدغما فى حرف ثالث وهما اى والحال ان
الساكنين وقعا فى كلمة واحدة وانما جاز الالتقاء فى هذه الصورة
لما فى حرف المد واللين من المد الذى يتوصل به الى النطق بالساكن
بعده مع ان المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد لان اللسان
يرتفع عنهما دفعة واحدة والمدغم فيه فيصير الثانى من الساكنين
كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين بمحض السكون فلذا كان
التقاء الساكنين على حده ودرجته التى ينبغى ان يكون عليها وانما
اشترط ان يكون فى كلمة واحدة لان الثانى لو كان فى كلمة اخرى
لكان الاول منهما فى الاخر الذى هو محل التغير والحذف فيجب ان
يحذف لان فى تجاوز الساكنين مطلقا كلفة فاذا كان الاول منهما
فى مكان يليق به الحذف كان تخفيفه بالحذف اولى دفعا لتلك الكلفة
نحو خافوا الله قيل ويشترط ان يكون المدغم فيه من كلمة الاول ايضا
لانه لو لم يكن منها لكان الادغام الذى هو شرط اغتفار تجاور الساكنين
بصدد الزوال فلا يعتد به فيحذف الاول ايضا نحو صن فان النون
الاول هى لام الفعل والثانى ضمير جماعة النساء فلذا حذف الساكن
الاول وهو الف لانه من صان يصون وهذا مردود عند المص
فلذا مثل بقيل لهم كما خاصة اجتمع فيها الالف مع صاد ساكن مدغم
فى مثله وتمود الثوب اجتمع فيه الواو المدة مع الدال الساكن المدغم
وهو مجهول تماد يقال تمادونا الثوب اى مده بعضنا من بعض
وقيل لهم بتشديد لام لهم كما فى بعض القراآت اجتمع فيه الياء المدة
مع اللام الساكن المدغم فى مثله فى كلمة اخرى وتو يصة مصغر
خاصة اجتمع فيه الياء الساكن المفتوح ما قبله مع الصاد الساكن

الساكن المدغم ففى هذه الامثلة كان اول الساكنين حرف لين
والثانى مدغما وهما فى كلمة واحدة وكذا المدغم فيه الا فى قيل لهم فيجوز
التقاؤهما فلم يحذف شئ منهما وهذا بخلافه اى خلاف التقائهما
فى نحو بنى العاد اجتمع فيه الف بنى مع الدال الساكن المدغم وفى
السماء اجتمع فيه ياء فى مع السين المدغم وقالوا ادارأنا اجتمع فيه واو
الجمع مع الدال المدغم بناء على ان همزة الوصل كهمزة هذا الفعل
وهمزة لام التعريف تسقط عند الدرج وادارأنا اى اختلفنا وتدافعنا
اصله تدارأنا ادغم التاء فى الدال فاجتلبت الهمزة ليمكن الابتداء
واضربن امر حاضر جمع مذكر واضربن امر حاضرة بضم الباء فى الاول
وكسره فى الثانى مع النون المشددة للتاكيد فيهما اصلهما اضربون
واضربين بالواو والياء المدتين قبل النون المشدد ففى هذه الصور
حذف الاول من الساكنين لان التقاؤهما ليس على حده
لانهما ليسا فى كلمة واحدة بل الاول منهما فى كلمة والاخر فى اخرى
واما فى الثلثة الاول فقط واما فى الاخيرين اعنى اضربن واضربن
بالضم والكسر فلما بينه بقوله اذ نون التاكيد مع الضمير البارز
كجزء الفعل والواو هنا ضمير جماعة الذكور والياء ضمير المخاطبة
وحاصله ان نون التاكيد ليس جزء الفعل حقيقة اصلا نعم قد
يصير بمنزلة الجزء له لكن ذلك انما هو فيما لم يتصل بالفعل ضمير بارز
مرفوع كما فى اضربن بالفتح فى امر المخاطب الواحد وهاهنا قد اتصل
به ضميران بارزان وهما واو الجمع فى الاول وياء الخطاب فى الثانى
فهما منعا النون عن ان يكون كالجزء من الفعل كما لا يكون
جزء حقيقة فكان اجتماع الساكنين فى كلمتين متغايرتين
حقيقة وحكما فان قلت كيف جوز على صيغة المجهول من التجويز
التقاء الساكنين فى اضربان تثنية اضرب امر الحاضر واضربنان
جمع المونث منه الحق باخرهما النون المشدد للتاكيد مع انه اى

الالتقاء فيهما على ما قررت من ان نون التاكيد مع الضمير البارز شبيه
بجزء الفعل واقع على غير حده اذ الالف والنون في اضربا واضربن
ضميران بارزان الاول للاثنين اي المثنى وجماعة اي والثاني لجماعة
النساء فالساكنان المتجاوران وهما نون التاكيد مع الف التثنية
في الاول ومع الالف الزائد بعد نون الجمع للفصل بين النونات
في الثاني ليسا في كلمة واحدة بل في كلمتين فلو صح ما ذكرته يلزم ان
يحذف اول الساكنين منهما مع انه لم يحذف قلت اما الاول اي
التقاؤهما في اضربان فللاحتراز عن الالتباس بفعل الواحد يعني
اضربن اذ لو حذف الالف في اضربان لصار اضربن كالمفرد فلا يعلم
انه مثنى او مفرد ولا عبرة بحركة الاخر لكونه محل التغيير حتى يدفع
الالتباس بان النون المشددة مفتوحة في المفرد ومكسورة في
التثنية وقوله مع خفة الالف قيد للاحتراز يعني ان الالف خفيف
فلا بأس كثيرا في جمعه مع ساكن اخر بخلاف الواو والياء في الجمع
والمخاطبة كما ذكر واما الثاني اي التقاؤهما في اضربنان فللاحتراز
عن اجتماع ثلث نونات اذ لو حذف الالف في اضربنان يلزم
توالي ثلث نونات نون الجمع ونونا التاكيد وهو مستثقل ومستكره
لاسيما مع ثقل الجمع والتانيث فانه يكون من الثقل في نهاية
ولئلا يرد ههنا الاشكال اي الاشكال بنحو اضربان واضربنان
لم يشترط بعضهم في التقاء الساكنين على حده كون الساكنين
في كلمة واحدة بل اكتفى بمجرد كون الاول مدة والثاني مدغما اعم من
ان يكونا في كلمة واحدة كما في خاصة ونحوها وان لا يكونا كذلك
بان يكونا في كلمتين مثل اضربان واضربنان فيجوز في هاتين
الصورتين التقاء الساكنين ولم يرد عليه ما ورد على الجمهور
من الاشكال المذكور لكن ورد عليه ما لم يرد عليهم اشار اليه
والى جوابه بقوله فاذا ورد عليه الحذف في الامثلة المذكورة

المذكورة اي بني الدار وفي السماء وقالوا ادارأنا واضربن وضربن
حيث وجد فيها حد التقاء الساكنين على ما ذكره فالقياس جواز
التقائهما فيها مع انه لم يجز بل وجب فيها حذف الساكن الاول
وهذا لم يرد على الجمهور لما انهم لم يشترطوا كونهما في كلمة وفي تلك
الامثلة ليس كذلك كما عرفت اجاب بان جواز التقاء الساكنين
في غير الوجه الاول والثالث من المفتقر اللامحالة لف لقياس
مشروط بكون الاول مدة والثاني مدغما بمعنى ان جواز الالتقاء
موقوف على هذا الكون لا يصح بدونه ولا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط وحاصله ان ما ذكر في جواز التقاء الساكنين من
كون الاول مدة والثاني مدغما ليس علة موجبة لجوازه حتى يتحقق
الجواز متى تحقق ذلك فيرد الاشكال بالحذف في الامثلة المذكورة
بل هو شرط له موقوف عليه وجوده ولا يلزم من تحقق الشرط تحقق
المشروط بل اللازم انتفاء المشروط من انتفائه لجواز كونه اعم كالوضوء
للصلوة فمع تحققه في تلك الامثلة لم يتحقق الجواز بناء على عمومه.
هذا لكن الظ ان يكون ذلك علة موجبة كالوقف كما قال :
الجمهور واما الاشكال المذكور فقد عرفت وجه اندفاعه هذا في
لغة العرب وفي لغة العجم التقاء الساكنين اذا كان اولهما مدة بدون
كون اي بدون ان يشترط كون الثاني مدغما شايع سواء كان
في الوقف او في غيره مثل باد وافتاد وكوش ودوش وبش و
كبش فاذا كان بعدهما حرف اخر ووقف عليه يلتقي ثلثة سواكن
مثل كارد وكوشت ونيست وفي التقييد بقوله ووقف عليه
اشارة الى انه اذا لم يوقف لا يجوز التقاء ثلثة سواكن في تلك
اللغة ايضا كما انه لا يجوز التقاء السواكن الاربعة فصاعدا في لغة
من اللغات وفي حال من الاحوال واعلم ان ثاني الساكنين
يقوم في الوزن المراد به هو الوزن المعتبر في العروض اي الوزن

الذي يستقيم به تقطيع الابيات والاشعار كمفتعلن ومستفعلن
ومفاعيلن وغيرها وهو الحاصل من عدة الحروف وترتيب الحركات
والسكنات مطلقا مقام المتحرك يعني ان وزن لفظ خاصة بتشديد
الصاد مفتعلن بالتنوين مما كان على ستة احرف ثانيها وسادسها
ساكنان وما عداهما متحرك وانما يقوم ويستقيم الوزن بمفتقر
اي بلفظ مفتقر مثلا مما يكون على مفتعلن وثالثه متحرك حقيقة
يقوم ذلك الوزن بخاصة وما ذلك الا لكون الساكن الثاني
منه اعني الصاد الاول بمنزلة المتحرك ومن ههنا اي من هذا المقام
يعلم ان سكونه اي سكون ثاني الساكنين ليس بخالص عن
الحركة بل كان له حركة مختلسة اي حركة خفيفة غير مشبعة كما في
سائر الحركات لانه لو كان سكونه خالصا لم يكن لتنزيله في الوزن
منزلة المتحرك وجه فلهذا اي لاجل ان الثاني من الساكنين له
حركة مختلسة ترى بعضهم يحكم بامتناع التقاء الساكنين مطلقا
اي سواء كان الثاني مدغما اولا وسواء في الوقف اولا وكان
الاول حرفا صحيحا اولا لان كل ما يرى التقاء الساكنين فهو
في الحقيقة التقاء ساكن ومتحرك لما ان للثاني حركة مختلسة
ههنا وقال الفاضل الرضي اعلم ان الحرفين الساكنين اذا كان
اولهما حرفا صحيحا لا يمكن التقاؤهما الا مع اتيانك بكسرة مختلسة
غير مشبعة على الاول منهما فيحسب المستمع ان الساكنين التقيا
ويشاركه في هذا الوهم المتكلم ايضا فاذا تفطن كل منهما علم
ان على الاول كسرة خفيفة نحو بكر وبشر وبسر حركت عين
الثلاثة بكسرة خفيفة والا استحال ان تأتي بعدها بالراء الساكنة
وانما تحس بذلك مراجعتك نفسك وبعد تأملك وتأنيك
فيما تتكلم به واذا غلبت نفسك وسجيتها وجدت منها انها لا
تلتجئ في النطق بالساكن الثاني المستقبل بجيئه فيه بعد الساكن

بعد الساكن الاول من بين الحركات الا بالكسرة وان يحصل لها
هذا المتقي بالضمة والفتحة ايضا انتهى تأمل وقد يجتمع الوجهان اي
الوقف والالتقاء الساكنين على حده فيتلاقى ثلثة سواكن كما
في قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف فانه قد وقع في صواف
التقاء الساكنين على حده وهما الالف والفاء المدغم وقد وقف
على المدغم فيه فزالت حركته فاجتمعت ثلثة سواكن وبعضهم
يجري الوصل مجرى الوقف فيجوز التقاؤهما على غير حده في
الوصل كما يجوز ذلك في الوقف اتفاقا بين الجمهور وعليه ورد
قراءة نافع ومحياي بسكون الياء في حال الوصل ايضا ففيه
التقاء الساكنين على غير حده اعني الالف والياء الثاني غير
مدغم واما القراءة المشهورة فمحياي بفتح الياء في الوصل ومنهم
من يهرب عنه اي عن التقاء الساكنين في الوقف ايضا
اي كما هرب عنه في الوصل وفيما اذا كان واقعا على حده
كما هرب فيما لم يكن على حده بناء على ان في مطلق التقائهما
كلفة وثقلة فحرك احدهما صريحا واختار الاول لما ان الثاني
لكونه طرفا او قريبا منه اولى بالتخفيف بالسكون ولم يكتف
بالكسرة المختلسة للاول كما ذكر لكونها غير ظاهرة مع انها حركة اجنبية
ولا يخفى ان هذا تفريط وقول البعض السابق افراط والخير
هو الاوسط وهو قول الجمهور كما عرفت فيقول اي بسبب
هرب ذلك البعض عن الالتقاء مطلقا يقول في الوقف
على النصر بسكون الصاد في حال الرفع نحو جاء النصر من عند
الله النصر بضم الصاد وفي حال الجر نحو وقفت بالنصر ٢ بكسره
٢ النصر
وانما حرك الساكن الاول اعني الصاد بالضمة في الاول والكسرة
في الثاني لان الحركة الذاهبة منه اي من النصر بسبب الوقف
وهي حركة الراء ذلك اي الضم في الاول والكسر في الثاني :

فاذا احتيج الى تحريك الساكن لدفع التقاء الساكنين كان رعاية
تلك الحركة اولى ففي ذلك التحريك فائدتان دفع ضرورة الالتقاء
من غير اجتلاب حركة اجنبية وابقاء دليل الاعراب مع ان نظير
ذلك قد ورد في كلام فصيح قال الشاعر ارتني ماض مؤنث
غائبة من الاراءة والضمير للمراة المحبوبة والياء للمتكلم حجلا
اي خلخالا على ساقها وهو ما بين الكعب والركبة من الرجل
فهش اي خف واسترح الفؤاد وهو بالضم وسط القلب
لذلك الحجل بكسر الحاء والجيم اي لرؤيته واصله الحجل بكسر الحاء
وسكون الجيم وهو الخلخال وهو من حلى النساء معروف فلما
ذهبت كسرة اللام الناشئة من الجار بسبب الوقف اعطى
الجيم الساكن مثلها دفعا للالتقاء وفي حال النصب نحو طلبت
النصر لا يفتح ذلك البعض الصاد بل يبقيه في الوقف على
سكونه لان الحالة الاصلية للكلمة التنكير والتعريف طار عليها
بزيادة مثل لام التعريف والعلمية وفي حال التنكير لا يلزم من
الوقف التقاء الساكنين اذا كانت الكلمة منصوبة اذ يقال
ح طلبت نصرا بقلب التنوين الفا وابقاء فتحة الراء بحالها
فلم يلتق ساكنان حتى يحرك الاول اي الصاد فكانه اي
الشان في التعريف ايضا لم يلتق ساكنان في حال النصب
كطلبت النصر بل صار كان الراء باق على فتحه فلذا لم
يفتح الراء الساكن واما النكرة في حالتي الرفع والجر فالوقف
فيها لا يكون الا باسقاط التنوين وحركة الاخر معا فلم يمكن
حمل التعريف عليها فيهما بل احتيج فيهما الى ضم العين او
كسره وفي نحو الرجل بكسر الراء وسكون الجيم في حال الرفع
لا يضم الجيم في الوقف مع ان المناسب لما سبق ذلك
اذ لو ضم لزم الانتقال من الكسرة الى الضمة وليس في

وليس في الكلام انتقال من الكسرة الى الضمة اصلا لا
في الفعل ولا في الاسم بل يكسر الجيم ح كما في حال الجر لما
انه الاصل في تحريك الساكن وفي حال نصبه يبقيه على
سكونه كما سبق وفي نحو البسر بضم الباء وسكون السين وهو
التمر قبل ان يحلو ويصل الى كماله في حال الجر لا يكسر السين
اذ ليس في الاسماء انتقال من الضمة الى الكسرة وان كان
ذلك في الفعل نحو ضرب وقتل ونحوهما من مجهول الثلاثي
الماضي بل يضم فيه السين كما في حال الرفع وفي حال النصب
كما سبق بعينه ويقول في دابة عطف على قوله فيقول
في النصر وهذا تفريع عن الهرب عن التقاء الساكنين
على حده اي اذا هرب عنه يقول في دابة وشابة مؤنث
شاب مما التقى فيه ساكنان على حده دأبة وشأبة
بالهمزة اي بابدال الالف همزة لمشاركتهما في المخرج فح
لا يلزم الالتقاء لان الهمزة مفتوحة وعليه اي على ابدال
الالف في مثلهما همزة ورد قراءة من قرأ ولا الضألين
ولا جأن بالهمزة فيهما هربا عن الالتقاء واما القراءة
المشهورة فيهما فبالالف لكون الالتقاء على حده
سائغا عند الجمهور واختص هنا اي ابدال المدة همزة
في صورة الالتقاء على حده بالالف كالامثلة المذكورة
لما بينهما من المشاركة ولا يفعل مثله في تأمروني بتشديد
النون مما كانت المدة فيه واوا ولا يجوز تأمروني بالهمزة
لبعد الهمزة عن الواو مع ثقل الضمة عليها وضمة ما قبلها
ثم انه جمع تأمر المضارع المخاطب اصله تأمرونني الحق
باخره نون الوقاية مع ياء المتكلم فادغم نون الجمع في
الثاني وكان ذلك التقاء على حده لان نون الجمع

ليس لكون التاكيد بل هو لجزء الفعل دائما الوجه الثالث من الوجوه
الثلثة للمغتفر اللامخالف لقياس ان يذكر الالفاظ التي ماقبل
ساكن سواء كان من اسماء حروف التهجي كالالف والباء والجيم
اولا كدار وغلام وثوب نشراي كذكر اسماء العدد كالواحد
والاثنين والثلثة والنشر في الاصل ضد الجمع وبالفارسية فشاندن
والمراد هنا ان يورد ويذكر تلك الالفاظ في مقام التعداد من غير
ربط وتركيب لبعضها مع بعض كي يذكر اسماء العدد في ذلك
المقام مثل ان يلقي على الحاسب والعاد اشياء مختلفة ليرفع
حسابها مصدر حسبه يحسبه بالضم حسبا وحسبانا اي عده ويرفع
اما مبني للفاعل فالحسبان مفعوله او مبني للمفعول فهو نائب
فاعل له اي ليرفع الملقي ويبلغ عدد تلك الاشياء على الحاسب
اوليرفع الحاسب عددها على صاحب المال ويقال في تعدادها
دار غلام ثوب صندوق قفل اقليد فانها لما كانت مبنية لعدم
التركيب جاز فيها التقاء الساكنين وقفا ووصلا اما وقفا فقد
مر بيانه واما وصلا فلانه لاحركة للثاني من الساكنين والاول
ساكن باصل الوضع فيلزم تجاورهما اضطرارا وانما قلنا انه لاحركة
للثاني لانه ليس له حركة اعراب لعدم سبب الاعراب وهو
التركيب ولاحركة بناء لان مابني لعدم التركيب بني على السكون
فرق بين مابني لعدم موجب الاعراب وبين مابني لوجود المانع منه
والسكون بالاول اولى لان بناء ماليس فيه مقتضى الاعراب
اقوى من بناء ماعرض فيه مانع الاعراب فجعل له ماهو اصل البناء وهو
السكون وبعضهم قالوا ان التقاء الساكنين ايضا فيها للوقف
ومنه اي من هذا القبيل قوله تعالى كهيعص حم عسق مماذكر فيه
اسماء حروف التهجي على طريق التعداد وهي الكاف والهاء والياء و
العين والصاد في الاول والحاء والميم والعين والسين والقاف

والقاف فالتقى ساكنان في غير الهاء والياء والحاء القسم الثاني
وهو المغتفر المخالف لقياس له وجهان مطرد في جميع المواضع وفي
غير مطرد فيها بل مختص ببعض المواد الاول فيما اذا دخل همزة
الاستفهام على ما فيه همزة وصل مفتوحة وهو كل ماعرف
باللام مثل الرجل والضرب والان فان همزة حرف التعريف همزة
همزة وصل مفتوحة وايمن الله وايم الله فان همزتهما للوصل
مفتوحة ايضا في الصحاح ايمن الله اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم
والنون والفه الف الوصل عند اكثر النحاة وايم الله مخففة وانما
خصص ذلك بتلك الثلثة اذ همزة الوصل في غيرها لاتكون مفتوحة
بل مكسورة مثل ابن واسم كما ستعرف تفصيلها فيها اي في تلك
الثلثة تبدل همزة الوصل الفا فيلتقي ساكنان الالف المبدلة
واللام الساكنة في حرف التعريف والياء الساكنة في ايمن
وايم كما في قوله تعالى الان وقد عصيت قبل وكما في قولك
اايمن الله او اايم الله يمينك خبر المبتدأ اي اقسم الله
يمينك بمد الهمزة الاولى في الكل والاصل الان بهمزتين مفتوحتين
الاولى للاستفهام والثانية للوصل ثم ابدلت الثانية الفا فالتقى
ساكنان وكذا في الاخريين وكان القياس في الكل حذف
همزة الوصل لان حكمها السقوط في الدرج الا انهم تركوه اي حذفها
لئلا يلتبس الكلام الذي هو انشائي لوجود همزة الاستفهام فيه
بالخبر لانه لوقيل ايمن الله يمينك بهمزة الاستفهام وحذف
همزة الوصل لا يعلم انه كلام خبري والهمزة فيه همزة وصل او
انشائي وفيه همزتان حذفت احديهما وهي همزة الوصل وبقيت
الاخرى اي همزة الاستفهام لاتفاق الهمزتين في الحركة اعني الفتحة
بخلاف افترى على الله كذبا ام به جنة حيث حذفت همزة الافتعال
بهمزة الاستفهام لعدم الالتباس لكون همزة الافتعال مكسورة

ولم يتركوها على حالها من غير ابدالها الفا لئلا يثقل اذ اجتماع
الهمزتين المتحركتين مستثقل وليشعر ابدالها بكونها على خلاف
قياسها لان قياسها الحذف فيشعر ابدالها متحركة الفا وهو
خلاف الاصل بكون ورودها على خلاف القياس ولئلا تخلف
حكمها عنها بالكلية وهو السقوط في الدرج فابدلت الفا ولم تبق
على صرافتها ليوجد فيه نوع من الحذف ومنهم من يخرجها من تخرجها
حال كونها بين بين اي بين الابدال الصريح وبين الابقاء الصريح
بان لم يعطها حقها بل تجعلها مائلة الى الطرفين كمن قال ولا ادري
اي لا اعلم اذا يممت من التيمم بمعنى القصد وجها اي طريقا حال
كوني اريد الخير ايهما اي اتى الخير والشر يليني اي يتصلني ويعدني
الجملة اعني ايهما يليني جواب الشرط والجملة في موقع مفعول للا ادري
الخير اي ايليني الخير الذي انا ابتغيه واطلبه ام يليني الشر الذي
هو يبتغيني ويطلبني ووجه الاستشهاد ان همزة الوصل في الخير
الذي دخلت عليها همزة الاستفهام اثبتت بين بين لانها لو
ابدلت الفا صراحة لا يستقيم الوزن والتقطيع لان هذا البيت
من البحر الوافر ووزنه مفاعلتن مفاعلتن مرتين لكن لا يستعمل
جزؤه الثالث صحيحا بل قد ينقل الى فعولن كما في هذا البيت
وقد يحذف وجزؤه الاول قد يستعمل صحيحا وقد ينقل الى مفاعيلن
كما بين في العروض فلو ابدلت الهمزة المذكورة الفا صراحة لكان
وزن الجزء الاول اعني آلخير لا ما فعولن ولو نزل الساكن الثاني
اي لام التعريف منزلة المتحرك على ما مر من ان ثاني الساكنين
بمنزلة المتحرك في الوزن لكان وزنه فاعلاتن وكلاهما ليس
بصحيح ولو جعلت بين بين لكان في الهمزة نوع من الحركة فيكون
الوزن مفاعيلن فيستقيم واما تخفيفهما معا فلم يجوزه احد جواب
سؤال هو ان يقال لم تحقق الهمزتان معا ولم تبقيا على حالهما من غير

من غير ابدال الثانية الفا ولا اثباتها بين بين فانه ينتظم الوزن
ح بالطريق الاولى فلا يتم الاستشهاد وحاصل الجواب
ان تخفيفهما وابقائهما على حالهما لم يجوزه احد كما عرفت
ان حكم هذه الوصل السقوط في الدرج وتحقيقها ينافي
هذا الحكم منافاة ظاهرة فلذا لم يحمل عليه بخلاف جعلها
بين بين فانه مما جوزه البعض لما ان فيه شائبة السقوط
فالحمل عليه اولى هذا ويمكن ان يكون ابتداء كلام اي لو
ابدلوها الاكثرون الفا واخرجها البعض بين بين واما
تحقيقهما معا فلم يجوزه احد ومنهم من ينزل همزة القطع
منزلة همزة الوصل فيقلبها الفا اذا دخلت عليها همزة
الاستفهام كما في همزة الوصل فقرأ قوله تعالى سواء عليهم
آانذرتهم بالمد اي بمد همزة انذرتهم بقلب الهمزة الثانية
الفا مع انها همزة القطع لان الانذار من الافعال وهمزته
قطعية فيجوز التقاء الساكنين فيه كما في الآن وقد
عصيت والجمهور على انه لا يجوز ذلك التنزيل و
قرأوا اانذرتهم بهمزتين مفتوحتين كما نزلها اي همزة
القطع منزلتها اي همزة الوصل في السقوط في حال الدرج
ومن قرأ في قوله تعالى قد افلح باسقاط الهمزة من
افلح الذي هو من الافعال والقاء اي نقل حركتها وهي
الفتحة على الدال لكن جاء الحد وهو صاحب الكشاف
حكم بكونه اي يكون هذا القارئ لاحنا من لحن في الكلام
اي غلط فيه وقوله مخطئا كالبيان للاحن واما ابدال
همزة القطع في الصورة المذكورة فليس بلحن وان كان
مرجوحا الوجه الثاني وهو الغير المطرد من مخالف القياس
في لاها الله اي لا والله لانفي ماسبق من الكلام

والواو قسم التاكيد النفي اي ليس الامر كذلك اقسم بالله وفي
اي الله بكسر الهمزة و مد اليا، حرف التصديق بمعنى نعم الذي
هو لتقرير ما سبق والاصل اي والله بواو القسم اي نعم
الامر كذلك والله فانه اي الشان يجوز فيهما اثبات الفاها
وياء اي مع التلاقي بساكن اخر وهو اللام الساكن من الله
بالسماع على خلاف القياس كما عرفت وذلك لان ها
نزلت منزلة الجزء من الكلمة لكونه عوضا عن حرف القسم الذي
هو جزء من الكلمة فكانه التقاء الساكنين على حدها فلهذا
لم يحذف بل جاز اثبات الالف من لاها وكذا يا، اي لما ذكر
ولكراهة ان يجئ اسم الله بعد همزة مكسورة لكن يجوز ايضا
حذف الالف واليا، فيهما وفتح اليا، ايضا لما انه التقاء الساكنين
على غير حده في الحقيقة فانت فيهما مخير ان شئت جمعت فيهما
وان شئت لم تجمع واما في مثل ايمن الله فلم يجز الحذف
ثم اعلم ان الافصح اي الله بنصب الله لان الاصل كما مر
اي والله فلما حذف حرف الجر انتصب كما في قوله تعالى واختار
موسى قومه اي من قومه وفي لاها الله لا يجوز الا الجر لان ها
عوض عن حرف القسم لما بين ها والواو من التناسب في
الطرفية في المخرج فكان حرف القسم باق ولذا لا يجا معها
بخلاف اي فانها ليست عوضا بل هو جواب لمن سال والوجه
الثاني ايضا في قولهم حلقتا البطان تثنية حلقة سقط نونه :
بالاضافة فانه اثبت فيه الف التثنية في اللفظ كما في الخط
مع كونه مقارنا بساكن اخر وهو لام التعريف في البطان
والقياس حذفه كما تقول غلاما الامير وثوبا ابنك فانك
لا تتلفظ بالالف فيهما يقال التقت اي تلاقت حلقتا البطان
باثبات الالف من حلقتا للامر ظرف مستقر على انه صفة

صفة لحلقتا البطان اي الكائنتان له وقوله اذا اشتد اي
ذلك الامر ظرف يقال والبطان في الاصل بكسر الباء والحزام
بكسر الحاء المهمل وبالزاء المعجم ما يشد به الرحل على ظهر الدابة
الذي يجعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دل على
نهاية الهزال وقيل ان الانسان يسعى في الهرب فيضطرب
بطان رحله ولتاخر شدة الحركة حتى يلتقي حلقتاه ولا يقدر
لشدة الخوف ان ينزل فيشده وههنا المثل ليضرب في
شدة الامر وتفاقم الشر ههنا ولم يحذفوا الالف في هذا المثل
ابدا انا بتقطيع الحادثة بتحقيق التشبيه في اللفظ القسم الثالث
وهو الغير المغتفر حكمه انه يحذف احدهما اي احد الساكنين او
يحرك لدفع الالتقاء والاول يكون في صورتين احديهما ان
يكون اول الساكنين مدة مطلقا فانها تحذف وان كانت كلمة
كلمة برأسها فاذا كانت جزء كلمة تحذفها اولى كما في لم يقم ولم
يسر ولم يخف اصولها يقوم ويسير ويخاف فحين دخل عليها
الجازم وسكن اللام سقطت المدات وهذه فيما كانت المدة
عينا ويرمي الله بحذف الف يرمي عن اللفظ ويدعو الله
بحذف الواو كذلك ويرمي العدو بحذف الياء كذلك وهذه
فيما كانت المدة لاما واجلبا المسجد بحذف الف التثنية
واقرأوا القران بحذف واو الجمع ولا تتبع الشيطان بحذف
ياء الخطاب لانه نهي المخاطبة اصله لا تتبعي وهذه الثلثة
فيما كانت المدة كلمة برأسها ولقد احسن المصرح في التمثيل
باشياء متناسبة على وجه الترتيب وذلك لان المدة اما الف
او واو او ياء فان كانت الفا فلانك لو حركتها لانقلبت
همزة وان كانت واوا او ياء فلو حركتهما لزم واو مضمومة
ما قبلها ضمة او ياء مكسورة قبلها كسرة وذلك مستثقل مع انه

يفوت غرض المد فتعين الحذف واما حذف الاول اى المدة دون
الثانى فلان حذف حرف العلة اولى لقوة الصحيح ولانه لا يمكن
حذف الثانى اما فى غير الثلثة الاول فظ واما فى الثلثة الاول
فلانه لو حذف اللام من لم يقم ولم يسر ولم يخف لصارت لم يقو
ولم يسى ولم يخا ويسقط العين اذا لقيه ساكن فيبقى الكلمة
المعربة على حرف واحد ولانك لو حذفت الساكن الاول
لدل عليه حركة ما قبلها اذ الفتحة تدل على الالف والضمة على
الواو والكسرة على اليا، واما الساكن الثانى فليس كذلك
فلو حذفته لا يدل عليه شئ فلذا كان حذف الاول اولى هذا
لكن قيل وهذا ليس على اطلاقه لانه انما حذف الاول اذا
لم يؤد الحذف الى الالتباس فان ادى حرك الثانى نحو مسلمان
ومسلمون فان النون فى الاصل ساكن حرك لتجاور الساكنين
ولم يحذف الالف والواو لئلا يلتبس المثنى والمجموع بالمفرد
المنصوب والمرفوع المنونين وكذلك المحذوف فى اسم
المفعول من الاجوف الواوى من الثلاثى المجرد كمقول اصله
مقوول هو الثانى لا الاول عند سيبويه نعم المحذوف منه هو
الاول عند الاخفش انتهى كلامه مالا وفيه تامل ثانيهما اى
الصورتين ان يكون اول الساكنين نون التاكيد الخفيفة
اللاحقة باخر الافعال فانها تحذف وجوبا وبعد الحذف
يبقى اخر الفعل على الحركة التى قبل الحذف نحو ادب ابنك
بفتح البا من يؤدب اصله ادبن امر حاضر من التاديب
الحق باخره النون الخفيفة الساكنة للتاكيد ولما قارنت
ساكن اخر فى ادب ابنك وهو البا، من ابنك لان همزته
للوصل حذفت واكتفيت بفتحة ما قبلها وقد وقع نظير ذلك
فى فصيح الكلام حيث قال لا تهين الفقير وقوله علك الخ

الخ استينافية وعل بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة فى
لعل وهى اصلها عند من زعم زيادة اللام وهى بمنزلة عسى فى
المعنى وبمنزلة ان المشددة فى العمل كذا فى مغنى اللبيب
فالمعنى عساك ان تركع وتواضع ذلك الفقير والدهر انى و
والحال ان الدهر والزمان قد دفعه من حضيض الفقر الى
ذروة الغناء وحاصله اذا اتى فقير ذو حاجة اليك فلا تهنه
ولا تستخفه فعسى ان ينعكس الامر فيستغنى هو وتفتقر
انت وتحتاج اليه لان النعم لا تدوم والاصل لا تهينن بالنون
الخفيفة فحذفت لالتقائها مع ساكن اخر وهو لام التعريف
فى الفقير والآتى لو لم يكن اصله كذلك لقال لا تهن بحذف
عينه الذى هو اليا، لانه نهى للحاضر من الاهانة ولا، الناهية
جازمة وقد عرفت انه يجب حذف العين حين دخول الجازم
كما فى لا يبع ولا تسر مع انه لم يقل كذلك بل قيل لا تهين باثبات
اليا، فعلم ان فيه نونا خفيفة محذوفة لانه ح يكون الاخر
مفتوحا فلا يجب حذف العين وانما حذف نون التاكيد
حينئذ ولم يحرك فصلا اى للفصل والفرق بينه وبين التنوين
لان التنوين لا يحذف عند الالتقاء بل يحرك سواء فى الاسم
او الفعل فلو حرك الخفيفة ايضا لزم الالتباس ولم يعكس
بقوله وهو اى نون التاكيد بالحذف اولى من التنوين لانه
من لواحق الافعال على قلة والتنوين من لواحق الاسماء
مع الشيوع والكثرة بحيث لا يفارقها عند عدم المانع وحاصله
ان نون التاكيد ضعيف لقلته ولحوقه للفعل الذى هو
ضعيف والتنوين قوى لكثرته ولحوقه للاسم الذى هو قوى
والضعيف بالحذف اولى والقوى بالابقاء احرى والتحريك
فى غيرها عطف على قوله والاول يكون فى صورتين اى

وتحريك احد الساكنين يكون في غير الصورتين المذكورتين واصله
اى الاصل في تحريك ذلك الساكن بل في تحريك الساكن
مطلقا ان يكون بالكسر لان السكون عدم الحركة فهو من الاعدام
والقلة تناسب العدم وتقرب منه والكسرة قليلة بالنسبة الى
اخويها لعدم لحوقها بالاصالة لاواخر الافعال والاسماء الغير
المنصرفة كاحمد واحمر وزينب والحروف الا نادرا كجير بمعنى
نعم فانه حرف من التصديق كنعم وقد كسر اخره وهو الراء
واما الفتحة والضمة فتعمان جميع الاصناف الثلثة وانما قيد
بالاصالة لانه قد يكسر اخر الفعل وغير المنصرف والحرف
بالتبعية والعروض كما في قل الحق وان امرؤ كما يجيء وكما في
مررت باحمر القوم او بالاسود فان غير المنصرف عند دخول
اللام والاضافة يكسر وخلاصة الدليل ان الكسرة قليلة
والقليل يناسب العدم فمتى كان كذلك يلزم ان تناسب
الكسرة السكون لكونه من الاعدام واعطاء الشيء مناسبه
اولى واصل فاعطاء السكون الكسرة اصل وقال بعض
الافاضل الكسرة تناسب السكون في المخرج وتقلب احد
المتناسبين مخرجا الى الاخر اولى واصل وفيه نظر لان
المخرج انما يكون للموجود والسكون معدوم كما عرفت فانى
يكون اى فمن اين يكون للسكون مخرج يشابهه اى فلا يكون
له مخرج اصلا حتى يشابهه شيء كالكسرة في المخرج ولعل
ذلك البعض جعل السكون ههنا عبارة عن حالة وجودية
مضادة للحركة لا عن عدم الحركة كما جعل المتكلمون السكون
الكلامى امرا وجوديا مضادا للحركة الكلامية وعرفوا السكون
بكون الجسم في انين في مكان واحد والحركة بكونه في انين
في مكانين نعم ما ذكره المص مناسب لاصطلاح الحكيم حيث

حيث عرف السكون الحكمى بعدم الحركة عما من شانه ان يكون
متحركا وقيل لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها انها
لاتتوصل الى التلفظ بالساكن الثانى من الساكنين الا بالكسر
كما في بكر وبشر في الوقف واذا كان الكسر من سجيتها حرك
بالكسر لكون اللفظ مطابقا للطبع وقيل لان الجزم في الافعال
عوض الجر في الاسماء واصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما
التعاوض وامتنع السكون في بعض المواقع جعلوا الكسر
عوضا منه ويمكن ان يقال ان الكسر ايسر واسهل لاعتداله
الهابين الفتحة الخفيفة والضمة الثقيلة فعند مس الحاجة
الى تحريك الساكن كان الاكتفا بما هو ايسر اولى لان
المحظور انما يرتكب بقدر دفع الضرورة مع ان السكون اسهل
واخف ايضا وايضا الكسر ينبئ بلفظه عن الزوال والفناء
كما ان السكون كذلك وان تحرك عطف على ان يكون
بالكسر اى والاصل فيه ايضا ان يحرك اول الساكنين
سواء كان حرفا صحيحا اولا لا ثانيهما لانه لما كان سكون
الاول هو المانع من النطق بالساكن الثانى يجب ازالة
المانع بتحريكه ولا يؤدى ح الى نقض الغرض كما ادى اليه
اذا كان منه كما عرفت فيقال قل الحق وبع الثوب واخشى
الله هذه امثلة لما في الافعال لانها من مثال الامر
الاولان للمفرد المذكر والثالث للمؤنث فحركت اواخرها
الساكنة بالكسر لمقارنتها لما بعدها من لام التعريف
الساكن وزيد ابنك ورأيت عمروا العالم ومررت بكر
الفاضل وهذه امثلة كما في الاسماء في احوالها فحرك
في اواخرها بالكسرة في التلفظ لما ذكر واعرض عن
الجاهلين وان امرؤ هلك وهذان لما في الحروف

حيث حرك النون من عن وان بالكسر لمقارنته اللام الساكن
والميم الساكن لان همزة امرأ للوصل كهمزة حرف التعريف
ومنه اي من قبيل تحريك اول الساكنين بالكسر قولهم لم ابله
بضم الهمزة وفتح الباء وكسر اللام بعدها هاء السكت الساكنة
قال ابو علي الاصل لم ابالي على ان يكون مضارعا متكلما من
بالى يبالى مبالاة فحذف الياء للجزم كما هو القاعدة في مثل لم
يغزو لم يرم فصار لم ابال بكسر اللام فلما كثر استعماله كذلك
في الكلام حتى صار كانها كلمة تامة لم يحذف منها شيء لم يعتد
بذلك المحذوف الذي هو الياء فاحتيج الى حذف شيء فحذفت
الحركة اي كسرة اللام كما حذفت الحركة في لم يضرب علامة للجزم
فانتفت اللام من ابال حال كونها ساكنة مع الالف قبله فلما
التقى ساكنان اولهما مدة على غير حده حذفت الالف فصار
لم ابل بدون الالف وسكون اللام والحقت به الهاء للوقف
رعاية للحركة الاصلية فحرك اللام بالكسر لالتقاء الساكنين
هما هي اللام والهاء التي الحقت للوقف لان هذه الهاء ساكنة
دائما ليوافق غرض الوقف كما ستقف على تفصيله فصار لم ابله
وانما فصله عما سبق بقوله منه لعدم ظهور ذلك فيه كما ترى
وقد يحرك اول الساكنين بغير الكسر من الضم او الفتح لعارض
من العوارض وهذا مخالفة الاصل الاول من الاصلين المذكورين
كما في قوله تعالى وقالت اخرج عليهن بضم التاء الساكن من
قالت لملاقاته للخاء الساكن من اخرج وعذاب اركض
وعيون ادخلوها بضم التنوين فيهما اي في عذاب وعيون
فانه ضم في التلفظ لملاقاته الراء والدال الساكنين وانما ضم
الساكن الاول في هذه الثلثة اتباعا اي لجعل الساكن الاول
تابعا لاول متحرك بعده في الحركة وهو الراء في اخرج والكاف

والكاف في اركض والخاء في ادخلوا لان هذه الحروف مضمومة
فجعل الساكن الاول تابعا لها في الضمة وقد وضع ابن الحاجب
لهذه قاعدة فقال انه اذا كان بعد الثاني من الساكنين ضمة
اصلية في كلمة الثاني فيجوز ضمه نحو وقالت اخرج وقالت اغزي
فان الزاء وان كانت مكسورة الا انها في الاصل مضمومة لان
اصل اغزي اغزوي فيجوز ان يحرك الساكن الاول بالكسر
على الاصل وبالضم اتباعا للضمة الاصلية بخلاف ان امرؤ
فان ضمة الراء غير اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب العارضة
وتابع العارض عارض وبخلاف قالت ارموا فان ضمة الميم
غير اصلية لانها في الاصل مكسورة لان اصلها ارميوا وبخلاف
ان الحكم فان ضمة الحاء وان كانت اصلية لكنها ليست في
كلمة الثاني وهو لام التعريف واذا لم يكن في كلمة لا يكون
لازمة فلا يجعل الساكن الاول تابعا للحاء في حركتها قيل
وههنا قيد آخر وهو ان لا يكون قبل الاول كسرة فان المبرد
لا يستحسن ضم الساكن الاول من نحو عذاب اركض لاستثقال
الخروج من الكسرة الى الضمة انتهى ولا يخفى ان هذا الورود
على ابن الحاجب لا يرد على المصنف لكون مقصوده بيان مجرد
تحريك الاول مستحسنا اولا فقد علمت من هذا انه يجوز
في كل من الايات الثلث التي مثلها الضم والكسر وكما في
قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم فان المختار فيه ضم واو
الجمع الذي هو ضمير الفاعل لملاقاته لام التعريف الساكنة
وانما اختير الضم فصلا بين واو الضمير وهذا الواو بين غيره
كواو لو حرف الشرط فان المختار فيه عند التقائه بساكن آخر
هو الكسر نحو لو استطعنا ولو استعملوا لان مثله لكثرة
استعماله ناسب له الكسرة لكونها اخف من الضمة ثم شبهت

كل منهما بصاحبها فكسرت واو نحو لا تنسوا الفضل عند قوم
وضمت واو نحو لو استطعنا وهو قليل كما سيجيء وكما في
مصطفوا القوم بضم واو الجمع الذي ليس بضمير لان واو
الجمع والالف التثنية في الصفات ليس ضمير الفاعل
بل فواعلها مستكنة في ضمنها وانما الواو والالف علامة التثنية
والجمع بخلاف ما في الافعال فانه ضمير الفاعل وانما اختير في مثله
الضم تشبيها له بواو الضمير لكون كل منهما للجمع وقد عرفت الآن ان المختار
في واو الضمير الضمة فكذا في مثل مصطفوا القوم وكما في مذ اليوم بضم
الذال الساكن من مذ وانما ضم لان اصله منذ بالنون وضم الذال
ثم حذف النون واسكن الذال فصار مذ فلما احتيج الى تحريكه اي تحريك
الذال من مذ لالتقائه الساكن بعده حرك بحركته الاصلية وهي
الضمة وكما في قوله تعالى الم الله بالفتح اي فتح الميم كما هو مذهب
سيبويه وهو المختار والمسموع من كلامهم فانه لما وصل الم باسم الله
سقطت همزة الوصل فالتقى ساكنان الميم الثاني لكون الم منثورا
نثر اسماء العدد كما عرفت ولام لفظة الله فحرك الميم بالفتح للتخفيف
ولم يكسر لئلا يجتمع الكسرتان مع الياء فيلزم اجتماع الثقلاء المتماثلة
وللابقاء على تفخيم لام الله لانها تفخم وتغلظ بعد الفتحة والضمة
وترقق بعد الكسرة فلو كسرت لزم ان ترقق مع ان التفخيم به اولى
فهذه الفتحة على هذا القول فتحة التجاوز لا فتحة الهمزة وقيل ان
هذه الفتحة فتحة همزة اسم الله نقلت الى الميم لان ما بني لعدم
التركيب في حكم الموقوف عليه من حيث المعنى وان اتصل بعضها ببعض
من حيث اللفظ واذا كان الميم في حكم الموقوف عليه ثبتت همزة الوصل
في اسم الله لانها انما سقطت في الدرج في الابتداء ولما كان بينهما
اتصال من حيث اللفظ جاز نقل حركة الهمزة اليه وحذف الهمزة ولما
الاخفش فاجاز فيه الكسر ايضا قياسا لا سماعا وكما في قراءة من قرأ

من قرأ مريب الذي جعل بفتح النون بعد الكسرة من مريب لئلا تجتمع
الكسرات لان الراء والياء مكسوران فلو كسر التنوين يلزم اجتماع ثلث
كسرات مع الياء وهو في غاية الثقل وكما اذا دخل من على المعرف
باللام نحو من الرجل فانه بفتح نونه الساكن ح على خلاف الاصل
ولا يكسر روما وقصدا للخفة فيه وهي في الفتحة دون الكسرة وانما لزم
ذلك لكثرة وقوعه معه اي وقوع من مع المعرف باللام وقوله
مع لزوم الكسرة قبل النون لان ميمه لازم الكسر فيلزم الكسرتان قيد
لكثرة الوقوع وكثيرا ما تقع الكسرة بعده ايضا اي كما وقعت قبله
نحو من الرجل ومن البيض بكسر الراء والباء فح يلزم ثلث كسرات
فيكون في غاية الثقل ولا شك انه يرام التخفيف ويهرب عن
ثقلة الكسرة فيما هو كثير الاستعمال مطلقا فهو عند التأدية الى
توالي كسرتين او كسرات اولى فلذا فتح النون في من بخلاف عن
في عن الرجل فان الاشهر فيه الكسر كما هو الاصل لانه لم يلزم فيه
توالي الكسرتين مع عدم كثرة الاستعمال ومنهم من يحذف النون
في مثل من الرجل تشبيها له بالمدة في السكون وقد عرفت ان
المدة تحذف في مثل ذلك فكذا النون قال الشاعر ابلغ ابا دختنوس
مالكة غير الذي قد يقال ملكذب اي من الكذب اي اصل ملكذب
من الكذب فحذف النون وكذا همزة الوصل من اللفظ والخط
معا ابلغ امر من الابلاغ وابا دختنوس مفعوله الاول وهو كنية
رجل اسم بنته دختنوس في القاموس دختنوس كعضرفوط
بنت لقيط بن زرارة التميمي وهي معربة اصلها دخترنوش بمعنى
الهنيء سماها ابوها باسم بنت كسرى ويقال دختوس بالدال
انتهى ومالكة عطف بيان او بدل من ابا دختنوس وقوله غير
الذي مفعول ثان لابلغ وهذا الحكم له اي تحريك نون من
بالفتحة عند التقائه مع الساكن مختص بها اي موضع كان اذا اجتمع

من مع المعرف باللام كما ذكر وهذا بخلاف نحو من ابنك ومن اسمك
مما اجتمع مع ساكن غير لام التعريف على ما مر غير مرة من ان همزة ابن
واسم للوصل فعند الدرج تسقط فيبقى ما بعدها ساكنا فانه لا يفتح
النون حينئذ بل يكسر كما هو الاصل لعدم كثرة استعمال ذلك وقد يفتح ههنا
ايضا اى كما فى من الرجل هربا عن اجتماع الكسرتين او الكسرات لكنه قليل
واما الضمير المنفصل هكذا فيما عندى من النسخ والصواب المتصل :
المنصوب والمجرور لجماعة المذكر الغائب وهو هم فى مثل رأيتهم و
مررت بهم فعند وقوع ساكن بعده قد يكسر ميمه كما هو الاصل وقد يضم
على خلافه ومعرفة تفاصيل ذلك موقوفة على مقدمة وهى ان اصل
هذا الضمير هموا بضمتين مع اشباع الضمة الثانية وحصول الواو
المدة منها ثم اسقطت الثانية مع اشباعها عند الاكثر للخفة والهاء
باق على ضمة ما لم يل كسرة او ياء فاذا ولى احدهما ففير اهل الحجاز :
يكسرونه اى الهاء اتباعا لما قبله من الكسرة او الياء نحو فيهم فى
الضمير المنصوب الذى يلى كسرة اعنى كسرة ق وهو امر حاضر من وقى
يقى وقاية اى حفظ وبهم فى الضمير المجرور الوالى الى للكسرة وترميهم
فى الضمير المنصوب الوالى للياء وفيهم فى الضمير المجرور الوالى للياء
المكسور ما قبله وعليهم فى الضمير المجرور الوالى للياء المفتوح ما قبله
ففى جميعها يكسر غير اهل الحجاز الهاء فانهم اى اهل الحجاز يبقونه اى
الهاء فى هاتين الصورتين على ضمة ايضا اذا عرفت هذه المقدمة
فنقول اذا وليه اى هم المنصوب او المجرور ساكن فان لم يتقدمه
كسرة ولا ياء يضم الميم اى تعين للضم اتفاقا بين الحجازيين وغيرهم
نحو منهم المؤمنون واعطيتهم الدينار لانها اى الضمة حركة اصلية
للميم ولموافقة الهاء فى الضمة لما عرفت ان اصل هم هموا وانه اذا
لم يتقدمه كسرة ولا ياء يبقى الهاء على ضمه ولا يخفى انه اذا احتيج الى
التحريك فرعاية الحركة الاصلية والموافقة لحركة ما قبلها انسب واولى

واولى وكذا تعين ضمه ان تقدمته اى هم احدهما اى الكسرة والياء
عند اهل الحجاز لتينك العلتين لما عرفت انهم يبقون الهاء على الضم
مطلقا فيقرؤن فيهم العذاب وعليهم الصلوة بضم الميم وكذا عند
ابى عمرو ممن يكسر الهاء عند وليه الكسرة او الياء للعلة الاولى اعنى
رعاية الحركة الاصلية واما علة الموافقة فلا واما ابو عمرو فيكسر الميم ح
ولا يجوز ضمه اتباعا له للهاء فى الكسرة هذا واما الضمير المرفوع :
المتصل او المنفصل لجماعة المذكر الغائب او المخاطب نحو هم الاغنياء
وانتم الفقراء وقطعتم الطريق وكذا المنصوب المنفصل لاحدهما
نحو ما هزم الامير الا اياهم واياكم الجند والمتصل لجماعة المخاطب
نحو ما هزمكم الامير بل الجند وكذا المجرور المتصل لجماعة المخاطب
نحو لكم العاقبة فالميم فى جميع ذلك متعين للضم اتفاقا رعاية
للحركة الاصلية لموافقة الحركة المتقدمة لان اصلها ايضا الضم
وان ما قبلها باق على الضم مطلقا بالاتفاق ما ذكر هو المخالفة
للاصل الاول وقد يخالف الاصلان معا اعنى التحريك بالكسر
وتحريك الاول فيحرك الثانى من الساكنين لا الاول بغير
الكسر لا بالكسر فمن جهة التحريك بغير الكسر يخالف الاصل
الاول ومن تحريك الثانى يخالف الاصل الثانى والانسب
ان يذكر هذا بعد ذكر مخالفة الاصل الثانى فقط كما يجئ الا انه
لطول بحثه وشذوذه بكثرة مخالفة الاصلين اخره كما فى انطلق :
بسكون اللام وفتح القاف مما كان الاول من الساكنين متحركا
اسكن لغرض اصله انطلق بكسر اللام وسكون القاف امر من
الانطلاق فلما كان طلق فيه مثل كتف بفتح الكاف وكسر التاء
اسكن عينه وهو اللام كما يسكن عين كتف بناء على ما عرفت
فى صدر العقد فالتقى ساكنان اللام والقاف فحرك القاف
بالفتح اتباعا لاقرب المتحركات اليه وهو الطاء لانه مفتوح وانما لم

يحركوا هنا الساكن الاول اى اللام لئلا يفوت غرضهم اعني اظهار
الشبه بالكتف ففي مثل انطلق وجهان كسر اللام وسكون القاف
وهو الاصل الشايع كما هو الاصل وسكون اللام وفتح القاف
وهو خلاف الاصل وقليل انما يعدل اليه اذا اعتبر الشبه بكتف
ومن هنا القبيل اى قبيل انطلق قوله عجبت لمولود وليس له اب
وذى ولد اى ولذى ولد لم يلده الابوان اى الاب والام اراد
بالاول اى المولود عيسى اذ لا اب له وبالثاني اى ذى ولد ادم عليهما
السلام اذ لم يكن له اب ولا ام وله اولاد كثيرة فان لم يلده بسكون
اللام وفتح الدال اصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال مضارع
من ولد يلد فشبه يلد بكتف فاسكن عينه فالتقى ساكنان اللام
والدال فحرك الدال بالفتح دون اللام اظهارا للشبه المذكور ولما
كان هنا مظنة ان يقال فما تقول في يتقه بسكون القاف وكسر الهاء
كما هو قراءة الحفص هل هو من قبيل انطلق اولا اجاب بقوله واما
قراءة الحفص في قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله ويخش الله
ويتقه بسكون القاف وكسر الهاء فاما ان يحمل على هذا اى على ما
ذكر في انطلق ولم يلده كما ذهب اليه صاحب الكشاف والقاضي
بان يقال الاصل يتقى من اتقى يتقى اتقاء اى حفظ سقط
الياء بالجزم لكونه في حيز الشرط وهو من فانه استعمل هنا شرطا
فلذا اسكن العين من يطع وسقط الالف من يخشى والحق به
هاء السكت فصار يتقه بكسر القاف وسكون الهاء وتقه منه
ككتف في الوزن فاسكن القاف منه كما اسكن التاء من كتف
كما مر فالتقى ساكنان القاف وهاء السكت فحرك الهاء بما به
انه حرك بالكسر وفيما قبله من المثالين اعني انطلق ولم يلده
حرك بالفتح كما مر ولا ضير فيه اذ له وجه ايضا وهو رعاية الكسرة
الزائلة من القاف فصار يتقه بسكون القاف وكسر الهاء

وكسر الهاء فهي لغة الاصل فيه من وجه واحد اعني تحريك الثاني دون
الاول وفي المثالين السابقين من وجهين كما مر وفيه اى في هذا
التوجيه بعد من جهة ان الظاهر ان الهاء هنا ضمير عائد الى الله لا هاء
السكت بقرينة قوله تعالى ويخش الله لان الله اذا كان مفعول
فعل يخشى فالظاهر ان يكون الهاء الواقع بعد فعل يتق ضميرا منصوبا
مفعولا له راجعا الى الله تعالى واذا كان ضميرا فلا وجه لاسكانه
حتى يلزم الالتقاء فيفعل ما يفعل بل انما هو على تقدير كونه هاء
السكت ومن جهة ان الهاء سواء كان ضميرا او للسكت ليس
جزء من الكلمة بل هو كلمة مستقلة برأسها فتشبيه تقه بكتف
بعيد لان كلا من حروف الكتف جزء الكلمة فالمناسب
ان يكون ما هو المشبه به كذلك ومن جهة ان تحريك هاء السكت
غير معهود ولا معروف لما ان اصل وضعه على السكون لاستراحة
اللسان وكذا من جهة اثباته في الوصل فانه غير معروف ايضا
ففي هذا التوجيه بعد من وجوه اربعة واما ان يقال عطف على
قوله فاما ان يحمل الاصل يتقه واقعا على ان الهاء ضمير منصوب
عائد الى الله لا هاء السكت فسقط الياء بالجزم كما مر فصار
يتقه بكسر القاف والهاء ثم سقط حركة القاف كما اى بناء
على ما عرفت في لم ابله اى كان يتقه بحذف الياء استعمل كثيرا
حتى صار كانه كلمة تامة لم يحذف منها شيء فاحتيج الى اسكان
القاف للجزم والهاء مكسور كما كان قبل حذف الياء فعلى هذا
ليس في يتقه التقاء الساكنين ولا تحريك لاجله فلا يكون
من باب لم يلده اصلا وهذا التوجيه وهو الذي اختاره ابن
الحاجب اقرب الى الصواب لما يلزم ما لزم التوجيه السابق من
التكلفات واما حذف الصلة التي بعدها اى الضمير اى الياء
فلانها تحذف اذا كان الهاء بعد الساكن نحو منه وعنه وعليه هذا

واما على قراءة غير حفص ويتقه بكسر القاف وسكون الهاء او
كسره ايضا فالامر ظ ولا احتياج فيها الى شئ من التوجيهين
ومما حرك فيه الثاني اي ومن المواضع التي حرك فيها ثاني الساكنين
على خلاف الاصل الثاني سواء كان بغير الكسر فيكون على خلاف
الاصل الاول ايضا او بالكسر فلا رد بضم الراء وتشديد الدال
امر من رد يرد ولم يرد بفتح الياء وضم الراء وتشديد الدال مضارع
مجزوم بحال كونهما عند غير الحجازيين من العرب وهم بنو تميم فان اصلهما
اردد ولم يردد على وزن انصر ولم ينصر على ما اي هي واقعان
او بحال كونهما واقعين على ما هو لغة اهل الحجاز فانه لم يجئ في لغتهم
في الامر وفي المضارع المجزوم رد ولم يرد بالادغام بل انما جاء اردد
ولم يردد بالاظهار بناء على ان اخر الامر والفعل المجزوم ساكن
والادغام يقتضي تحريك المدغم فيه واما غيرهم وهم بنو تميم فلم يعتبروا
سكونهما لعروضه فجوزوا الادغام للتخفيف فقالوا رد ولم يرد
نقلوا حركة الدال الاول فيهما وهي الضمة الى الراء الساكن لغرض
الادغام الذي هو موجب للتخفيف لما ستعرف ان الادغام
يقتضي سكون المدغم فاذا نقلت الحركة الى الراء فاستغنوا عن
همزة الوصل في اردد لما عرفت انها انما جيئ بها للتعذر الابتداء
بالساكن فاذا حرك الساكن ارتفع الحاجة اليها واجتمع في
تلك الكلمتين دالان ساكنان بسكون الاول بنقل حركته
وسكون الثاني ببناء الامر والجزم فحركوا الثاني بالفتحة فيهما
او بالضمة او الكسرة دون الاول اي لم يحركوا الاول لئلا يفوت
غرضهم من هذا العمل اعني عمل النقل والاستغناء اعني بالغرض
منه الادغام كما عرفت ثم ادغموا الدال في الدال لحصول متجانسين
في كلمة اولهما ساكن وثانيهما متحرك فصار رد ولم يرد وقد جاء به
الكتاب الكريم قال الله تعالى لا يضار كاتب واذا ثبت ان بعض

ان بعض العرب يدغم الاول في الثاني في نحو يردون مع ان تحريك
الثاني مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز ادغام نحو اردد ولم يردد
مع جواز تحريك الثاني لالتقاء الساكنين ولما ورد ان يقال ان غير
الحجازيين انما فعلوا الادغام في اردد الامر ولم يردد المضارع المجزوم
كما ذكر فعليهم ان يفعلوه في مثل رددت ورددنا الماضي المتكلم
ومع الغير والا فما الفرق بينهما لانه قد اجتمع في كل منهما حرفان مثلان
اولهما متحرك وثانيهما ساكن مع انهم لم يفعلوه فيهما اجاب بقوله
وانما فعلوا ههنا اي في اردد ولم يردد هكذا اي الادغام المذكور مع
انهم كغيرهم وهم الحجازيون لم يجوزوا الادغام في مثل رددت ورددنا
لان هذه الضمائر المرفوعة المتصلة باخر الماضي للتكلم والخطاب
لا ينفك ابدا عن سكون ما قبلها بل يجب سكون ما قبلها دائما لما
عرفت في بحث الضمائر انها كالجزء من الفعل فلو لم يسكن ما قبلها
يلزم توالي اربع حركات في كلمة واحدة واذا وجب سكون ما قبلها
يمتنع الادغام في رددت ورددنا كما انه يحتاج الى تحريك المدغم
فيه ففيهما مانع من الادغام بخلاف اخر الامر والفعل المجزوم فانه
كثيرا يكون متحركا ظاهرا اي في اللفظ نحو ادع بضم العين وارم بكسر
الميم واخش بفتح الشين وجميعها امر ولم يدع ولم يرم ولم يخش
بتلك الحركات بعينها وجميعها مضارع مجزوم وانما قال ظاهرا
لان اخرهما ساكن في الحقيقة لان اصل ادع ولم يدع مثلا
ادعو ولم يدعو بالواو المدة فيكون ساكنا فقس عليه الباقي
لكون الظهور كافيا في مثل هذا المقام يعني لما لم يكن اخر الامر
والمضارع المجزوم واجب السكون بل كثيرا ما يكون متحركا ولو
ظاهرا لم يوجد مانع لم يمتنع تحريك الثاني وادغام الاول فيه في
اردد ولم يردد فلذا ادغموا فيهما فحصل الفرق واندفع الاشكال
هكذا ذكروا اي كالوجه المذكور في تحريك الساكن الثاني من لم يرد

ورد في لغة بني تميم ذكره القوم والاقرب الى الصواب او الى الفهم
في وجه ذلك التحريك ان يقال من يقول رد ولم يرد بالادغام
في الامر والمضارع المجزوم وهم بنو تميم يأخذ الامر ويدخل الجازم
بعد الادغام في المضارع اعني ترد بناء الخطاب ويرد بناء الغيبة
فان اصلهما تردد ويردد فنقل ضمة الدال الاول الى الراء الساكن
للادغام فادغم الدال الاول في الثاني فصار ترد ويرد فاخذ الامر
من الاول بحذف تاء المضارعة وادخل اللام على الثاني فالادغام
فيهما هو الادغام في مأخذهما لا ادغام اخر عارض بعد ان يكونا
اردد ولم يردد كما ذكره القوم ومن يقول اردد ولم يردد بالاظهار وهم
الحجازيون يأخذ الامر ويدخل الجازم قبله اي قبل الادغام في المضارع
اعني تردد ويردد اما ادخال الجازم فظ واما اخذ الامر فبان
يحذف تاء المضارعة ويدخل همزة الوصل لتعذر الابتداء بالراء
الساكن فحيث لم يكن في مأخذهما ادغام وكان تحريك الساكن
الاخر تكلفا تركوا الادغام فيهما ثم اذا اخذ الامر من المشدد
اي من المضارع المدغم كما هو رأي بني تميم التقى ساكنان لان
الدال الاول ساكن قبل الاقتضاء بناء الامر سكون الاخر
بسكون الدال الثاني فاجتمع ساكنان فحرك الثاني لدفع الالتقاء
دون الاول لئلا يذهب خفة الادغام الى اصل قبل وكذا الكلام
في المجزوم لان الجزم لاقتضائه سكون الاخر التقى ساكنان
فيفعل ما فعل وانما كان هذا اقرب اذ ليس فيه تكلف
تحريك الثاني لتحصيل الادغام ولا تكلف الاستغناء عن
الهمزة اذ لم يأت بها اولا حتى يستغنى عنها ثانيا ولا تكلف
الفرق بين اردد ولم يردد وبين رددت ورددنا كما كانت
هذه التكلفات في توجيه القوم فتدبر واذا حرك الثاني
الساكن في مثل رد ولم يرد على لغة بني تميم فان كان ما قبل

ما قبل الساكنين مضموما كما في المثال المضروب اي المذكور فان
الراء فيه مضموم جاز فيه اي في الساكن الثاني الحركات الثلث
جاز الكسرة لانها اصل الباب اي باب تحريك الساكن كما عرفت
وجازت الفتحة لانها اخف وجازت الضمة للاتباع بما قبله في
الحركة فيجوز ان يقال رد ولم يرد بكسر الدال فيهما وفتحه وضمه
وان كان ما قبلهما مفتوحا او مكسورا كما في عض بفتح العين
امر من عض يعض وفر بكسر الفاء امر من فر يفر وكذا في لم يعض
ولم يفر فالاوليان فقط فيجوز في الاخر الكسر والفتح لما ذكر
لا الضم اذ لا يتمشى هنا الاتباع لضمة ما قبله فيجوز ان يقال عض
وفر ولم يعض ولم يفر بكسر الضاد والراء وفتحهما دون ضمهما
واذا اتصل بها اي بالامثلة المذكورة ونحوها ضمير منصوب
موضوع للغائب الواحد نحو رده وعضه وفره ولم يرده ولم
يعضه ولم يفره فالاكثرون متفقون على لزوم الضمة للاخر
ولا يجوزون فيه الكسر والفتح وانما قيد بالاكثرين اذ قد جاء
في بعض اللغات الكسر مع كسر الهاء ويجوز ثعلب الفتح و
غلط فيه لكونه ضعيفا لا سماع به واذا اتصل بها ضمير الغائبة
نحو ردها وعضها وفرها ونحو ذلك فعلى اي فهم على وجوب
الفتحة ولا يجوزون الضم والكسر وذلك لان الهاء حرف
خفي قريب من الالف فلا يعتد حاجزا حصينا اي حاجبا
قويا يفصل ويستر ما تحته عما فوقه فكان الدال في رده ولي
الواو الذي بعد الهاء لان وضعها على ان يكون مضمومة
بضمة يشبع منها الواو وفي ردها ولي الدال الالف بعد
الهاء والواو يقتضي ضمة ما قبله والالف توجب فتحة اما
اقتضاء الالف فتحة ما قبله فظ واما اقتضاء الواو ضمة ما قبله
فكذلك ان كانت مدة والا فالمراد باقتضائها الضمة استحقاقها

واولويتها للضمة فلكون استدعاء الالف الفتحة اشد واقوى من
استدعاء الواو الضمة عبر في الواو باللزوم والاقتضاء وفي الالف
بالوجوب والايجاب وبالجملة اذا اقتضى الاول فتحة ماقبله والثاني
ضمة فتح الدال في ردها وضم في رده لكون الدال كانه ولي
الالف والواو ولما كان حاصل الكلام انه اذا اتصل بمثل رد
الضمير المنصوب للغائب تعين اخره للضم سواء كان قبل
الاتصال مضموما او مفتوحا او مكسورا لتحقق الواو المقتضي لضمة
ماقبله هناك اورد عليه المنع بقوله فان قلت ان ضمير الغائب
انما يكون مضموما اذا لم يكن قبله كسرة او ياء على ماعرفت ان
اصل وضعه على الضم فلا يعدل عنه ما لم يكن مانع كالكسرة والياء
قبله واما اذا كان قبله احدهما يكون الهاء مكسورا كما في قوله تعالى
نوله ما تولى ونصله جهنم فان كسرة الضمير المنصوب للغائب
في نوله ونصله لكسرة ماقبله اعني اللام وكما في قولك
يرميه كسر فيه لوجود الياء قبله فاذا كسر دال رده وصار عضه
اين الواو اي لا يحصل الواو لانه انما يحصل من اشباع ضمة
الهاء واذا كسر الهاء بسبب كسرة الدال قبله فلا ضمة ولا
اشباع ولا واو حتى يقتضي الضمة اي ضم الدال لان اقتضائه
ذلك فرع وجوده فقولك لوجود الواو المقتضي لضمة ماقبله
هناك ممنوع فلذا جاء فيه الكسر في بعض اللغات كما ذكرنا
قلت اصله اي اصل ذلك الضمير الضم كهم وانما يكسر لمناسبة
الكسرة والياء كما مر في عليهم وبهم وهذا انما يكون حاصلا
اذا كانا اي الكسرة والياء غير عارضتين بل اصليين قويين
حتى يقويا على تحويل الضمير عن اصله كما في نوليه ويرميه وههنا
اي في رده الكسرة اي كسرة الدال عارضة بناء على ما مر
ان وضع بناء الامر على سكون الاخر وانما كسر للادغام :

للادغام مع اصالة الكسرة في تحريك الساكن فلا وجه لاخراج
الضمير بسببه اي بسبب ذلك الكسر العارض الضعيف
عن اصله الذي هو الضم فاذا لم يخرج عنه يحصل الواو فيقتضي
ضم ماقبله اي الدال وحاصل دفع المنع باثبات الممنوع او بابطال
السند واذا كان بعدها عطف على قوله واذا اتصل بها ضمير
منصوب اي واذا كان بعد رد وامثالها ساكن غير الضمير
مثل رد الرجل فعلى اي فالاكثرون على لزوم الكسر لاخره
ولا يجوزون الفتح والضم لان اصل رد مثلا اردد بسكون
الدال الثانية وفيه اي في اردد وهو خبر مقدم وقوله اذا جاء
بعده ساكن ظرف للخبر او حال من الضمير المجرور اي
حال كونه واقعا وقت مجيء ساكن بعده وقوله الكسر مبتداء
مؤخر اي تعين فيه الكسر لا غير نحو اردد الرجل لما عرفت
انه من مواضع تحريك الساكن الاول بالكسر فلما كان
كذلك لزموا الاصل اي قصروا النظر على حكم الاصل
وهو الكسر ولم يتجاوزوا عنه الى شيء اخر من الضم والفتح
في الفروع مثل رد الرجل كما قلنا في مذ بسكون الذال من
انه اذا التقى مع الساكن يضم اخره اعتبارا لحركة اصله اعني
منذ وبنو اسد يفتحون اخر رد كما فعل جرير في قوله :
ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك
الايام فان ذم امر على رد من ذم يذم وقد وقع اخره مفتوحا
مع التقائه بساكن بعده المنازل اي منازل الحبيبة واللوى
بكسر اللام والقصر منقطع الرمل و اضافة المنزلة اليه بيانية
فكان الشاعر عاش وصفا مع حبيبته في تلك المنزلة في ايام
عيشه وصفاء لم يتيسر له مثلها في سائر المنازل والايام
فذم ما عداها من الصفاء والعيش في سائر المنازل والايام

كريا في نظره فامر بذبحها وكما روى يونس قوله فغض الطرف انك
من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بفتح الضاد وكانه حرك بالفتح قبل
اتصاله باللام فلما اتصل به ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه واما
اذا كان الساكن ضمير الغائب مع الالف الفتح ومع الواو الضم ومع اليا
الكسر نحو ردا ردوا ردي للمناسبة بهذه اي ما ذكرنا من الاحوال
هي اللغات الفصيحة وقد تولف في بعضها لقوم يحملون واو الجمع على
واو لو فيكسرون عند التقائه بالساكن كما يكسر واو لو ح فيقولون
لا تخشوا القوم بكسر الواو كما قيل لو استطعنا بالكسر والفصيح
في واو الجمع ح الضم وقوم يعكسون اي يحملون واو لو على واو الجمع
فيضمونه ح كواو الجمع فيقولون لو استطعنا بضمه والفصيح فيه الكسر
ومنهم من يقول من الرجل بكسر النون من من المقارن للمعرف
باللام والفصيح فيه الفتح فكانه اتبع الكسرة ما قبله ومنهم من يقول
عن الرجل بضمه اي بضم النون من عن المقارن للمعرف باللام
والفصيح فيه الكسر وكانه حرك النون بالضم لاتباع ضمة الجيم كقوله
تعالى قل انظروا كان الراء في حكم الساكن اذ المدغم ساكن واللسان
يرتفع بهما دفعة واحدة وهما اي كسر النون في الاول وضمه في الثاني
لغتان رديتان قبيحتان جدا وقطعا لغاية استثقال ذلك واستبشاعه
كما لا يخفى على من له ذوق سليم **الفصل الثالث** لبيان ما يحصل بسبب
الادغام وهو اي الادغام في اللغة ادخال الشيء في الشيء يقال
ادغمت الشيء في الوعاء اذا ادخلته فيه وادغمت اللجام في الفرس
اذا ادخلته في فمه وفي الاصطلاح له تعريفات كثيرة والمختار كما
تعرف ان تأتي بحرفين متماثلين اي متجانسين بان يكونا
من جنس الباء والدال مثلا ولا ينتقض بالادغام بين المتقاربين
لان ادغامهما انما هو بعد ابدال احدهما بالاخر فيصيران متماثلين
من غير اي نطقا ناشيا من غير فصل اي نطقا بلا فصل بينهما اصلا

اصلا لا بحركة ولا بحرف ولا بوقف ولا بنفس في الجملة فيسمى الحرف
الاول مدغما والثاني مدغما فيه فكانك ادخلت الاول في الثاني
فخرج مثل فلس لعدم التماثل ومثل حيباك العد ومد بالفك
لوقوع الفصل بينهما بنفس ثم ان الحرفين اعم من ان يكون اولهما
ساكنا والثاني متحركا وان يكونا ساكنين وكذا من ان يرتفع
بهما اللسان دفعة او لا يرتفع فيشمل الادغام بحال الوقف وفي
مثل اب وبب مما ليس للسان مدخل فيه وما ذكرنا من معنى
عدم الفصل اصلا توضيح وتنبيه وحقيقته ما بينه بقوله والمراد بهذا
اي بنطقهما بلا فصل ان يحصلا باعتماد واحد قوي على مخرجهما
بحيث يصير الحرفان حرفا مغيرا لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه
اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولذا
يجب ان يكونا متماثلين لانه لا يمكن اخراج المتقاربين من مخرج
واحد باعتماد واحد لان لكل واحد منهما مخرجا على حدة نحو
حيباك العد وحياك اي اضحكك بتشديد الباء فيهما فانك اذا
رجعت الى نفسك تجد منها البائين فيهما قد خرجا باعتماد واحد
حتى لو قطعنا الاعتماد الاول على المخرج لاخراج الباء الاول وعمدنا
عقيبه على ذلك المخرج لاخراج الباء الثاني مرة اخرى وقلنا
حيباك العد بالفك كان النطق بهما بفصل بينهما بنفس في الجملة
او بالوقف كذلك فنطقهما من غير فصل انما يكون اذا حصلا
باعتماد واحد كل ذلك يظهر لك اذا رجعت الى نفسك
وما ذكرناه من التعريف احسن مما ذكره ابو علي من الادغام
ان تصل حرفا ساكنا بحرف مثله اي مجانس له من غير ان
تفصل بينهما بحركة او وقف فيرتفع بالنصب عطف على تصل
اللسان عنهما ارتفاعة واحدة بان يرتفع عنهما في زمان واحد
كما يصل اليهما كذلك لا بان يرتفع عن الاول اولا وعن الثاني

ثانيا كما في صورة الفك ولذلك اى كون تعريفنا احسن من
تعريفه ثابت لان كلامه مبنى على ان الحركة ملفوظة بعد الحرف
لا معه لتصلح اى حتى تصلح فاصلة بين الحرفين لان الفاصل
بينهما لابد ان يكون متقدما على احدهما ومتأخرا عن الاخر واما
ما هو مع احدهما فلا يصلح للفصل وهو ظ وهذا اى كون الحركة
بعد الحرف ليس بثبت بسكون الباء اى ثابت وما استدلوا
به عليه اى على البعدية فقد قدح فيه عبد القاهر فاذا انقدح الدليل
لا يثبت المدلول قال في الاقليد اعلم ان الحركة بعد الحرف
لا قبله ولا معه لانا نشاهد تحقق الادغام اذا اسكن الاول
وامتناعه اذا تحرك نحو سر وسرر فلو لم يكن الحركة بعد الحرف
لما امتنع الادغام في سرر لعدم الفاصل بين المثلين كما اذا سكنت
الراء الاولى ولانها لو كانت قبل الحرف لكانت حركة الثانية من الرائين بينهما
ولامتنع الادغام قبل اسكانها للفاصل بين المثلين ونحن نرى الامر على خلافه اذ
باسكان الثاني من المثلين يمتنع الادغام وباسكان الاول وتحريك الثاني يتحقق
لحصول الفصل اه ومن الشواهد الصحيحة ما قلنا ان الواو والياء انقلبتا في ميقات
وموقن لكسرة جاورت الواو في موقات وضمة صاحبت الياء في ميقن
فجذبت كل منهما حرف اللين الى نفسها فلو كانت الحركة قبل الميم وقعت الميم
فاصلة ولم يحصل المجاورة فيلزم ان لا يقلبا لعدم الموجب لانه منتف وما
يستدل به على ثبوت ما ادعينا ان الحرف اصل والحركة تبع له لان الحرف يستغنى
عنها فيتلفظ به مجردا عنها ولا شك ان رتبة الاصل في الوجود قبل رتبة الفرع
فهذه دلائل واضحة على ان الحركة ليست قبل الحرف واما انها ليست مع الحرف
فالدلائل على ذلك ان الامر لو كان كذلك لما كانت حركة الراء الاولى في سرر
فاصلة لان الفصل بين الشيئين انما يتحقق بوقوع الفاصل بعد الاول وقبل الثاني
والحركة اذا كانت في الراء الاولى نفسها لا قبلها ولا بعدها لم يكن واقعة بعدها فلا يتحقق
الفصل فلما امتنع الادغام في سرر علم ان حركة الراء الاولى بعدها لا معها

بين المثلين صح

بين المثلين صح

من المثلين صح

الى نفسها

لا معها انتهى وقال بعض الافاضل الحركات ابعاض الحروف لان نتيجة الحرف
عبارة عن الاتيان بعده بلا فصل ببعض الالف وعلى هذا القياس الضم والكسر
ولما كان تعقب الحركة على الحرف بلا فصل ظن بعضهم ان الحركة على الحرف وبعضهم
انها قبل الحرف وليس كذلك لانه لا يكون فرق في المسموع بين قولك الغزو
باسكان الزاء والواو وبين قولك الغز بحذف الواو وضم الزاء وكذا لا يفرق
بين قولك الرمي باسكان الميم والياء والرم بحذف الياء او كسر الميم لانه
اذا سكن حرف العلة بلامه واعتماد عليه صار عين الحركة انتهى واما قدح
عبد القاهر على الاستدلال فليتنا نطلع عليه وايضا لا حاجة الى قوله بحركة
بعد تقييده الحرف الاول بالساكن لان ما يصلح الفصل على تقدير التسليم هو حركة
الحرف الاول لا الثاني وهو ظ فاذا قيد الاول بالسكون لا يتصور الفصل بالحركة
حتى يحتاج الى نفيه وايضا اطلاق الوقف على مجرد فك الادغام في مثل مدد خلاف الظ
وان اراد به المتعارف يعني ان اراد بالوقف مجرد فك الادغام في مثل مدد
بناء على ان الوقف في اللغة هو التوقف وفي مثل مدد بالفك توقف اللسان
على بابين الدالين في الجملة فلذلك خلاف الظ اذ المتبادر من الوقف المعنى الاصطلاحي
المتعارف لا المعنى اللغوي وان اراد به المعنى المتعارف وهو حبس النفس على اللفظ
وقطع الصوت عنه حتى اذا اريد التلفظ بشيء آخر احتيج الى صوت جديد
كما سيجيء لدخل في تعريف الادغام مثله اى مثل حال مدد بالفك اذ يصدق
عليه القيود السابقة من التعريف كما لا يخفى فاذا كان المراد بالوقف
ما هو المتعارف يصدق عليه ايضا عدم الفصل بالوقف اذ لا شك ان
ليس في ذلك وقف متعارف بل فك ادغام بنوع تنفس مع ان ذلك
ليس بادغام قطعا فينتقض طرد التعريف وان جعل بعد ما اراد بالوقف
المتعارف قوله فيرتفع اللسان عنهما الى آخره اه عنهما ارتفاعة واحدة
من تمام التعريف ليخرج عن التعريف هذا اى مثل مدد بالفك لان اللسان
لم يرتفع عن الدالين ارتفاعة واحدة بل ارتفاعين ورد على عكسه
اى عكس التعريف وهو كونه جامعا لجميع افراد المعرف مثل اب بالتشديد

وهو المرعى اي ما يرعى فيه مثل الغنم والابل. وبب بالتشديد ايضا وقد عرفت
انه بمعنى الثقيل الاحمق حال كون ذلك مما ليس للشك فيه مدخل. لان مخرج البا
ما بين الشفتين ولا دخل للشك فيه حتى يرتفع عند البار المشدد ارتفاعة واحدة
فعلى تقدير ان يجعل قوله فيرتفع الخ من تمام التعريف لا يصدق على ادغام
مثل اب وبب فيبطل عكسه وفيه ان كون اطلاق الوقف في مثل هذا المقام
على اللغوي اعني التوقف خلاف الظاهر محل نظر فكذا ما ذكرنا احسن مما ذكره
ابن الحاجب في التعريف من ان الادغام في الاصطلاح ان تاتي بحرفين
ساكن فمتحرك قال بعض الافاضل اي لابد ان يكون الاول ساكنا لانه لو كان
متحركا لحالت الحركة بينهما فلا يتصل بالثاني ولابد ان يكون الثاني متحركا لانه
مبين للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فلا يبين غيره من مخرج
واحد احترازا عن نحو فاسن من غير فصل احترازا عن نحو قوول مجهول قال
فان مدة الواو الاولى فاصل بخلاف ما اذا لم يفصل نحو قول ولذلك يفرق
بين قوول وقول ولا يخرج هذا بقوله فمتحرك لان الفا انما يدل على التعقيب
عادة فيجوز ان يكون بينهما فصل بنفس او غيره وانما يخرج بقوله من غير فصل
ثم المراد به ان يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة وانما كان احسن مما ذكره
لانه اي تعريف ابن الحاجب لا يتناول الادغام في الوقف كما لو وقف على المد
لانه عند الوقف لا يكون الثاني متحركا بل ساكنا كالاول فبقوله فمتحرك
يخرج هذا عن التعريف الا بتاويل كان يعم المتحرك من المتحرك في اللفظ
او في التقدير والمدغم فيه عند الوقف متحرك في التقدير لعروض سكونه بخلاف
ما ذكره المص فانه يتناول على ما في الوقف بلا تاويل لعدم اخذ المتحرك فيه
وكذا لا يرد عليه ما يرد على ما ذكره ابو علي من الاعتراضات السابقة فكان
احسن منها تقديرا وسبب الادغام التخفيف لما ان في النطق بالحرفين
المتماثلين او المتقاربين الذين انما يجري الادغام فيهما كما مر المتواليين
صفة لكل من المتماثلين والمتقاربين والمراد بتواليهما ان ينطق احدهما
عقيب نطق الآخر بلا ادغام عسر ليس في غيرهما فيدغم احدهما في الآخر

اللذين

في الآخر ليزول العسر ويحصل الخفة وذلك لما فيه من العود الى حرف
بعد النطق به قال بعض الفضلاء والنيا عند المفرط بين الحرفين يجعل
التلفظ بهما بمنزلة الوثبة فلذلك اجيز الابدال والتقارب المفرط يجعل
اللفظ بمنزلة الحجلان المقيد وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد
وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد
يلتذه النفس ملته وكرهته فكيف مما عليه فيه كلفة العمل اذا رجع اليه
بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن في التاليف
واسهل مما تدانت مخارجه يشهد لك به وجدانك اذا قلت مدد
بتوالي الدالين المتماثلين ومدح بتوالي الدال والحاء اللذين ليسا
بمتماثلين ولا متقاربين فانك تجد في الاول من العسر في النطق والثقل
على اللسان ما لم تجده في الثاني وكذا يشهد به وجدانك اذا انشدت وقرأت
من الانشاد وهو قراءة الشعر قوله كريم اي هو كريم متى امدحه امدحه
والورى بفتحتين اي الخلق اي والحال ان الخلق معي في مدحه لتعلق كرمه بجميع الناس
واذا ما لمته ماض متكلم من لام يلوم لوما لمته وحدي اي حال كوني منفردا
لا يشاركني فيه احد فانك تجد في نطق الحاء والهاء المتقاربين المتواليين
في امدحه امدحه عسرا وكلفة على اللسان لا تجد ذلك بين سائر الحروف
واما من اورد من قبيل ما ثقل بسبب قرب المخارج قوله مفعول اورد
ومن قبيل حال عنه مقدم عليه اي اورد ما من قبيل ما ثقل بسبب قرب مخارج
الحروف البيت المذكور وهو صحيح واما من اورد من ذلك القبيل وهو القائل
الجاربردي قوله وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر
حرب اسم رجل مرفوع على الابتداء وقوله بمكان خبره والقفر هو المكان
الخالي عن الماء والكلاء قال المولى حسن چلبي ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن
نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال
ذلك الجن هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف
ثم ان القرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية

مفعول له

فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او تقول قرب ظرف لخبر ليس اي ليس قبر كائنا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون مزاجها عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدمه وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسمه نكرة في ظاهر البيت خبره ومعناه تأسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله قرب قبر مع ان الاظهر ان يقول قربه لزيادة التمكين انتهى فقد سها اي من اورد كذلك فقد سهى في ايراده اذ النقل والتنافر فيه اي في هذا البيت انما هو في مصراعه الاخير وليس بين حرفين متواليين فيه قرب المخرج كما لا يخفى على من احاط تفاصيل المخارج حتى يكون من قبيل ما ثقل بسبب قرب مخارج الحروف المتوالية واما الثقل والتنافر فيه بسبب اجتماع الكلمات المتنافرة وفرق بين الثقل بسبب هذا الاجتماع وبين الثقل بسبب توالي الحروف المتقاربة المخارج والكلام في الثاني لا في الاول ولكون قرب المخرج بين الحرفين سواء كانا مما يجري فيهما الادغام او لا سببا لعسر النطق بهما متواليين رفضوا وتركوا جمع القاف مع الكاف وجمع احد هما مع الجيم في كلمة واحدة لما بين هذه الحروف من التقارب في المخرج لما عرفت ان اقصى اللسان وما فوقه من الحنك هو مخرج القاف وما يلي ذلك من اللسان والحنك هو مخرج للكاف ووسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك الاعلى هو مخرج للجيم فلذا لم يجتمعوا اثنين منها في كلمة متواليين لانهما لو جمعا فاما ان ينطق بهما مدغما احدهما في الاخر وهو باطل لما ستعرف ان الادغام بين المتقاربين لا يجري في مثل تلك الحروف واما ان ينطق بهما منفكا احدهما عن الاخر فيلزم عسر النطق ولاستثقال اجتماع المثلين والمتقاربين مما يجري فيه الادغام اي اجتماعهما بلا ادغام تراهم قوله اذا اجتمعا ظرف ترى او يحذفون فيما بعد وهو مفعول ثان ترى اي اذا اجتمع المتماثلان او المتقاربان مع تحقق مانع من الادغام كسكون الثاني في غير الوقف كثيرا ما يحذفون احدهما لئلا يكون عسر النطق فيقولون في ظللت ومسست بكسر العين فيهما من ظل يظل ظلا يقال ظل زيد ساهرا اذا ثبت له ذلك في جميع نهاره وظل زيد غنيا اي صار ومس يمس مسا كلا منهما على حدة يعلم

يعلم ظلت ومست بفتح الفاء وكسره وهو الظاء في الاول والميم في الثاني اما بحذف اي قولا ملابسا اما بحذف المثل الاول لكونه المدغم عند الادغام مع حركته بناء على انه لا يلزم منه محذور التقاء الساكنين فيصير ان ظلت ومست بفتح الفاء او بنقل حركته الى ما قبله بعد حذف حركة ما قبله ثم حذفه اي حذف الاول ساكنا لئلا يهدر الحركة من غير موجب فيصيران ظلت ومست بكسر الفاء واما حذف الحرف الثاني لكونه منشأ النقل فهو جائز ايضا لكنه يحتاج الى اسكان الاول ففيه زيادة كلفة فلذا اقتصر على الاول ويقولون في احسست من الاحساس ما كان قبل المتماثلين حرف صحيح ساكن احست بحذف السين الاول بعد نقل حركته الى ما قبله ولا يجوز حذفه مع حركته لئلا يلزم التقاء الساكنين وجميع ذلك فيما كان المجتمعان المتماثلان في كلمة واشار الى مثال كونهما في كلمتين بقوله ويقولون بنو فلان علماء بفتح العين وسكون اللام وكسر الهمزة اي على الماء فاجتمع لام على مع لام التعريف في كلمتين من غير ادغام اذ الف على ساقط عند الوصل كهمزة التعريف فحذفوا لام على وكذا يقولون في حذف احد المتقاربين المجتمعين يسطيع في يستطيع اجتمع فيه التاء والطاء المتقاربان من غير ادغام فحذفوا التاء وقد يقال يستيع بالتاء دون الطاء وهو اما على حذف الطاء لكونه منشأ الثقل ثم ابدال فتحة التاء كسرة واما على حذف التاء الزائد لكونه زيادة اولى بالحذف من الاصل وابدال الطاء تاء لقرب المخرج بينهما ومن ذلك اي ما حذف فيه احد المتقاربين بلعنبر وبلعجلان بفتح الباء وسكون اللام وكسر الحرف الاخير فيهما في بني العنبر وبني العجلان اسمي قبيلتين اجتمع فيهما النون اعني نون بني مع لام التعريف وهما متقاربان من غير ادغام فحذفوا النون واما الياء من بني فسقط مقدما لالتقاء الساكنين وفصلهما كما سبق لكون المتقاربين فيهما في كلمتين وفيما سبق في كلمة والمانع من الادغام في هذه الامثلة سكون الثاني من المتماثلين او المتقاربين كما ستعرفه اما لفظا اي سكونا لفظيا وهو ظاهر فيما عدا يسطيع من الامثلة المذكورة واما حكما اي حكميا كما في يسطيع فان اصله يستطوع بسكون الطاء وكسر الواو فنقلت كسرة الواو الى الطاء ثم ابدل الواو ياء

بسكونه بعد الكسرة فصار يستطيع فلما كان الطاء كالتاء في الاصل صار بعد الاعلال
كأنه ساكن فمنع سكونه الحكمي من ادغام التاء فيه ولكثيرا ما حذفوا احدهما ولما
فرغ من تعريف الادغام وما يتعلق به اراد ان يقسمه اولا باعتبار تماثل المدغم
والمدغم فيه وتقاربهما ثم الى الواجب والممتنع والجائز فقال ثم الادغام يكون اما
بين المتماثلين اي الحرفين اللذين يكون كل منهما مثلا للاخر بان يندرجا تحت نوع واحد
من الحروف كاللامين في هل وكالرائين في نقر واما بين المتقاربين اي اللذين
يكون كل منهما مغايرا للاخر بان يكون احدهما من نوع والاخر من نوع اخر لكن
مخرج احدهما قريب من مخرج الاخر كالتاء والطاء في اطرد اصله اطترد
والنون والراء في من ربهم فيجعل الفصل صنفين لبيان ذينك القسمين
فان قلت كيف يصح هذا التقسيم والحال انك قد قيدت الحرفين في التعريف
اي تعريف الادغام بالمتماثلين فيكون تقسيمه الى ما بين المتماثلين تقسيم الشيء
الى نفسه والى ما بين المتقاربين تقسيما له الى مباينه فلا يصح قلت معنى الادغام
بين المتقاربين ان يجعل احدهما مماثلا للاخر بان يبدل الى مماثله ثم ادغم فهو
اي ما جعل مماثلا في الاخر كما في شانحبا تمامي شاتجه حا تما وادغم صاحبه وهو
المتقارب الاخر فيه كما في اذبحاذه في اذبح هذه والا فلا يخفى اي لو يجعل
كذلك بل يبقى المتقاربان على حالهما لا يصح اذ لا يخفى ان الادغام بين غير المتماثلين
لا يمكن لما عرفت ان الادغام يقتضي ان يتحد المدغم والمدغم فيه في المخرج حتى يخرجا
باعتماد واحد والحرفان المتقاربان ولو كانا متقاربين لا يمكن اتحادهما في المخرج
فالمراد بالتماثل في التعريف اعم من ان يكون حالا او مالا او حيث ما قوبل بالتقارب
هو التماثل في الحال فلا اشكال **الصنف الاول** لبيان الادغام بين المتماثلين
قدمه لكثرته وكونه اصلا يرجع اليه وهو ثلاثة اقسام واجب لا يجوز فيه ترك
الادغام وجائز يمكن فيه الطرفان وممتنع يجب فيه الترك القسم الاول على وجهين
احدهما فواه ان يكون الاول من المتماثلين ساكنا والثاني متحركا سواء كانا
في كلمة واحدة او في كلمتين والاول كما في مدّ حال كونه مصدرا فان اصله
مدد بسكون الاول وحركة الثاني واحترز به عن مدّ فعلا ماضيا فان اصله

فان اصله مدد بفتحتين فلا يكون من هذا الوجه بل من الوجه الثاني
والثاني كما في لم اقل لك فانه اجتمع فيه لام اقل وهو ساكن بالجزم مع
لام لك المتحرك فادغم الاول في الثاني وسواء كانا حرفين صحيحين كما سبق
او حرفي علة واوين او يائين وهو كما في عدوّ وولي اصلهما عدوو و
ووليي اولهما واو وياء مدتان وثانيهما متحركان ففي جميع هذه الصور
يجب الادغام الوجه الثاني ان يكونا متحركين ولكن بشرط ان يكونا في كلمة
واحدة لا في كلمتين فان الادغام لا يجب لان اجتماعهما في حكم الافتراق
لعدم لزوم ملاقاة اول الكلمة الثانية باخر الكلمة الاولى مع ان في الادغام
في المتحركين كلفة للاحتياج الى اسكان الاول كما ذكره بخلاف مثل لم اقل لك
ما كانا في كلمتين والاول ساكن ولم يكن اي والحال انه لم يكن هناك شيء
من موانع الادغام فانه اذا وجد المانع يمتنع الممنوع وتلك الموانع كما نفصلها
في القسم الثالث كالالحاق في قردد ولزوم اللبس في سرر ونحو ذلك فان كان
ما قبلهما اي ما قبل المتحركين المذكورين متحركا سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة
اسكن الاول منهما بازالة حركته وادغم في الثاني وانما اسكن الاول لان
حركته مانعة من الادغام كما عرفت ولا يصح نقلها الى ما قبله لتحركه فيحذف
حركته اولا ثم يدغم وكذا اسكن الاول اذا كان ما قبلها حرف لين اعني
واحدا من الالف والواو والياء الساكنين سواء كانا مدة او لا لان ما قبلها
وان كان ساكنا لكن لضعفه عن تحمل الحركة او امتناعه عنه لا يصح نقل الحركة
اليه كما في مدّ حال كونه فعلا ماضيا مما كان ما قبله متحركا وكما في ردّ وكما في خاصة
اصلها خاصصة وخويصة مصغر خاصة اصلها خويصصة وتمود الثوب
اصله تمودد مجهول تمادد وفي هذه ~~الكلمات~~ الثلثة مما كان ما قبلها حرف لين
الف في الاول وياء التصغير في الثاني والواو المدة في الثالث ففي جميعها يحذف
حركة الاول اولا ثم يدغم وان كان ما قبلها ساكنا غير ذلك اي غير حرف اللين
ينقل حركة الاول اليه اي الى ذلك الساكن لكونه صالحا لان ينقل اليه الحركة
ثم يدغم سواء كان حركة الاول ضمة او كسرة او فتحة كما في يمد اصله يمدد بالضم

ويفر اصله يفرر بالكسر ويعض اصله يعضض بالفتح ففي جميعها ينقل حركة الاول
الى ما قبله من الصحيح الساكن ثم يدغم في الثاني وفيهما بحث وهو انه ان اراد بحرف اللين
الالف والواو والياء السواكن مطلقا كما هو المتبادر فلا يصح الحكم بانه اذا كان
ما قبلهما حرف لين اسكن الاول مطلقا اذ قد يكون ما قبلهما واوا او ياء ولكن الاول
بل ينقل حركته الى ما قبله كما في يود اصله يودد وايل اصله ايلل وهو فحر الاسنان
العليا كما تقدم وان اراد به حرف المد فلا يصح ذكر خويصة من امثلته فان
ياء التصغير ليس من حروف المد والصواب ان يقال وكذا اذا كان حرف مد
او ياء التصغير فيكون معنى قوله وان كان ساكنا غير ذلك غير حرف المد وياء
التصغير سواء كان صحيحا او حرف علة فيندرج مثل المثالين المذكورين الى
ان هذا الحكم اللهم الا ان يقال اراد بحرف لين حرف المد وياء التصغير القسم الثاني
وهو الادغام الجائز وهو فيما اي في موضع كانا اي المتماثلان في ذلك الموضع متحركين
في كلمتين بان يكون احدهما اخر الكلمة الاولى والاخر اول الكلمة الثانية وما قبلهما
حرف متحرك او حرف لين مدة كان او غير مدة وانما جاز الادغام في هذه الصورة
لانه لما كان ما قبلهما متحركا او حرف لين وهو بمنزلة المتحرك لم يلزم من الادغام محذور
التقاء الساكنين ولم يجب لان اجتماعهما في حكم الافتراق لما مر ان اخر الكلمة الاولى
ليس بلازم الملاقاة لاول الكلمة الثانية فجاز الادغام نظرا الى نفس الاجتماع وعدمه
نظرا الى كون الاجتماع في حكم الافتراق واذا ادغم يكون بحذف حركة الاول لا بالنقل
كما لا يخفى بخلاف ما اذا كانا متحركين في كلمة واحدة فان الادغام واجب كما عرفت
وبخلاف ما اذا كان ما قبلهما ساكنا غير حرف اللين فان الادغام ممتنع كما تعرف
كقولك جاوز زيد اجتمع فيه الزاءان المتحركان من جاوز فعلا ماضيا وزيد
وما قبلهما وهو الواو متحرك والدار رهن اجتمع فيه الراءان المتحركان من الدار والرهن
وما قبلهما حرف لين وهو الالف وبين نحن اجتمع فيه النونان من بين ونحن
وما قبلهما حرف لين وهو الياء الساكن الغير المدة ففي جميعها يجوز حذف حركة الاول
ثم ادغامه في الثاني ويجوز اظهارهما وابقاؤهما على حالهما متحركين فائدة قال بعض المهرة
اعلم ان احسن ما يكون الادغام فيما جاز لك فيه الادغام من كلمتين ان يتوالى اخر
احرف فصاعدا متحركة مع الاثنين المثلين المتحركين نحو جعل لك وذهب بمالك

ونحو تبع عمرو ونزع عليط والاظهار في الواو والياء اللتين ليستا بمدة نحو ثوب
بكر وجيب بكر احسن منه في الالف والواو والياء المدتين لان المد يقوم مقام الحركة
وانما جاز الادغام في نحو ثوب بكر وجيب بكر ولم يجز في نحو خذ العفو وامر لان الواو
والياء الساكنين فيهما مدة في الجملة وان لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما الا ان مدهما
اقل منه اذا كان حركة ما قبلهما من جنسهما قال ابو علي الغرض من هذا النقل تأييد
جواز الادغام في مثل بين نحن والتمهيد لبيان غلط القائل الاتي وقد دغموا اي جوازا
نحو ثوب بكر مما كانا متحركين في كلمتين وما قبلهما واو او ياء ساكن غير مدة لان هذا
حال كونه في المنفصل اي في كلمتين مثل اصيم ومديق في المتصل اي في الكلمة الواحدة
يعني ابو علي التقاء الساكنين اذا كان اولهما حرف لين مطلقا وثانيهما
مدغما لا يتفاوت جوازه بعد ان يكونا في كلمة واحدة بان يكون المدغم والمدغم فيه
كلاهما في كلمة كما كان الساكنان كذلك كما في خاصة وخويصة واصيم ومديق
او يكونا في كلمتين مثل ثوب بكر بان يجوز في الصورة الاولى دون الثانية
بل يجوز هو ويغتفر في كل من الصورتين وكان في كل منهما التقاء على حده
كما عرفت فاذا كان كذلك جاز الادغام في مثل ثوب بكر والدار رهن وبين نحن
اذ ليس هنا ما يصلح ان يكون مانعا من الادغام الا التقاء الساكنين على تقدير
الادغام فاذا جاز هو بناء على عدم التفاوت المذكور جاز الادغام واصيم
بسكون الياء وتشديد الميم مصغر اصم وهو الذي له صمم ومديق بسكون الياء
وتشديد القاف ايضا مصغر مدق بكسر الميم وفتح الدال وتشديد القاف
وضمها ايضا اسم آلة بمعنى ما يدق به واصلهما اصيمم ومديقق فحذف كسرة الميم
والقاف الاوليين وادغمتا في الميم والقاف الثانيتين فقد ادغم احد المتحركين فيهما
في الاخر مع كون ما قبلهما حرف لين وهو ياء التصغير وعد هذا من التقاء الساكنين
على حده فكذا في مثل ثوب بكر الا انه يجب الادغام في مثل اصيم ومديق ويجوز
في مثل ثوب بكر اذا عرفت هذا فقد غلط من قال وهو الفاضل الجاربردي
الادغام في مثل قوم مالك بالواو مما كانا متحركين في كلمتين وما قبلهما واو

او ياء ساكن غير مدة ممتنع فانه اذا جاز الادغام في ثوب بكر كما مر يجوز في قوم مالك
اي ادغام الميم في الميم بلا فرق اصلا فالحكم بالامتناع فيه غلط. والعجب انه
اي ذلك القائل استدل على امتناعه اي امتناع الادغام في قوم مالك بانه اي الشان
لو ادغم اي لو وقع الادغام فيه فاذا سكن الميم الاول اي يسكن الميم الاول ضرورة
ان الادغام لا يمكن مع بقاء حركته واذا سكن فاما ان ينقل حركته الى ما قبله من الواو
الساكن او تحذف فان لم ينقل حركته الى ما قبله بل حذفت لزم التقاء الساكنين
وهما الواو والميم الاول على غير الوجه المغتفر اي على غير حده لكون الاول منهما غير مدة
وان نقلت حركته الى ما قبله تغير بناء الكلمة لان حركة الاخر لكونه حركة الاعراب
لا تعتبر في بناء الكلمة ووزنها بل خارج عنه فاذا حرك الواو الساكن من قوم مالك
بتلك الحركة فقد اختل الوزن وهو ليس بجائز. وقد اعترف حال من فاعل استدل
اي والحال ان ذلك القائل قد اعترف فيما قبل اي في بحث التقاء الساكنين وبحث
الادغام الواجب بان التقاء الساكنين في مثل خويصة بادغام الصاد بعد ياء التصغير
الذي هو ساكن غير مدة مغتفر لكونه من التقاء الساكنين على حده ولا فرق فيما
بينها وبين قوم مالك فيما يرجع الى جواز التقاء الساكنين وامتناعه لان في كل منهما
كان اول الساكنين حرف لين غير مدة والثاني مدغما فاذا جاز الالتقاء في خويصة
يجوز في قوم مالك واذا امتنع في الثاني امتنع في الاول من غير فرق فالحكم بجوازه في الاول
وامتناعه في الثاني مما يتعجب منه والحق جوازه في كليهما نعم بينهما فرق من جهة ان المدغم
والمدغم فيه في خويصة كلاهما في كلمة واحدة وفي قوم مالك في كلمتين وان الساكن
الاول في الاول ياء التصغير دون الثاني لكن لا دخل لهذا في جواز الالتقاء وامتناعه
كما ذكره ابو علي. واعلم ان ذلك القائل لم يستدل على الامتناع في قوم مالك بالواو
كذلك صريحا لكن لزم ذلك كلامه حيث قال في قول ابن الحاجب ويمتنع عند ساكن
صحيح ما قبلها في كلمتين نحو قوم مالك القرم بالراء السيد وانما امتنع الادغام لانه
لو ادغم فانه اذا سكن الميم الاول فان لم ينقل حركته الى الراء وادغم لزم التقاء الساكنين
على غير الوجه المغتفر وان ينقل حركته الى الراء تغير بناء الكلمة. والمراد بالصحيح في قوله
اي قول ابن الحاجب ساكن صحيح ان يكون حرفا غير حرف مد حتى يمتنع الادغام في نحو

في نحو قوم مالك بالواو لعدم المدة ونحو عدو وليد وولي يزيد ايضا لزيادة المدة بالادغام
اي بادغام الواو الاول من عدو في الواو الثاني منه وادغام الياء الاول من ولي
في الثاني منه فان اصلهما عدوو ووليي بمد الاول ثم بالادغام زال المدة فيلزم المحذور
المذكور من انه لو نقلت حركة الواو والياء الثانية وهما المدغم فيهما الى الاولى منهما
تغير بناء الكلمة وان لم ينقل يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر واما ان كان
قبلهما ساكن هو حرف مد نحو امام مقام وحميم ملك وعذور رفيق فلا يمتنع الادغام
انتهى. ويمكن دفع هذا التعجب عنه بان ياء التصغير لكون وضعه على السكون بمنزلة المدة
بخلاف الواو في مثل قوم مالك وثوب بكر فلذا اغتفر الالتقاء في مثل خويصة
كما في خاصة وقيل لهم دون قوم مالك وثوب بكر. والعجب منه اي من ذلك المستدل
انه اي ذلك القائل استدل على امتناع الادغام في مثل عدو وليد وولي يزيد بما
كان المتماثلان متحركين في كلمتين وكانا من حروف اللين واوين او يائين والاول
منهما مدغم فيه اي ادغام الواو والياء المشددين من عدو وولي في واو وليد
وياء يزيد بمثل ما ذكر من الاستدلال كما نقلنا ولم يدر اي كانه لم يعرف ذلك القائل
انه اي الشان لو امكن وفيه اشارة الى ان الادغام فيهما ليس بممكن لكن لا لما
ذكره القائل بل لدليل آخر سيجيء كما ينبه عليه في اخر الكلام بقوله وتطلع
عن قريب لا ادغام الواو الثاني وهو الواو الاخير من عدو في الثالث وهو
واو وليد في المثال الاول وادغام الياء الثاني وهو الياء الاخير من ولي
في الثالث وهو ياء يزيد في المثال الثاني يصير الواو الاول من عدو والياء
الاول من ولي وهما الساكنان المدغمان في مثلهما مدتين لانهما في الاصل مدتان
على ما مر ان اصلهما عدوو ووليي على فعول وفعيل وانما زال المد عنهما بسبب
ادغامهما فاذا فرض ادغام الواو والياء الثانيين في الثالثين بزوال الادغام الاول
فيعود الاولان الى المدة كما كانا ويشهد له انك اذا رجعت الى وجدانك تجد منه
انه ما لم يصر الاولان مدتين لا يتيسر ادغام الثانيين في الثالثين فاذا صارا مدتين
فيكون الالتقاء الحاصل هناك من الادغام التقاء الساكنين على حده بلا شبهة
لانه اذا كان اول الساكنين مدة والثاني مدغما في كلمة واحدة يكون الالتقاء على حده

مشتقرا جائزا بالاتفاق سواء كان المدغم فيه في تلك الكلمة نحو خاصة وتمود الثوب
او في كلمة اخرى كما في امام مقام وحيم مالك على تقدير ادغام الميمين والحميم هو
الماء الحار والحال ان ذلك القائل قد اعترف في هذا المقام كما نقلنا بجوازهما اي
بجواز التقاء الساكنين والادغام في امام مقام وحيم مالك فنقول في الاستدلال وان
لم ينقل يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر مخالف لما ثبت بلا شبهة وما اعترف
بخلاف ما اذا كان الاول من الساكنين حرف لين غير مدة كما في قوم مالك على تقدير
الادغام اذ لا نكار كونه التقاء الساكنين على حده محال ولذا كان هذا الاستدلال منه
المجيب والاستدلال السابق عجيب ويمكن دفع هذا التعجب ايضا منه بان مراده انه يمتنع
الادغام في عدو وليد وولي يزيد على تقدير بقاء الواو والياء الاولين غير مدتين
فانه لو لم ينقل الحركة يلزم الالتقاء على غير حده قطعا ولو سلم فمخالفته كما
ثبت بلا شبهة واعترف به انما نشأ من عدم درايته انه يصير الواو والياء الاولان
عند ادغام الثانيين في الثانيين مدتين وهذا انما يستلزم كون الاستدلال بهما ايضا
عجيبا لا المجيب ونطلع عن قريب على حقيقة ما يتعلق بهذا المقام اي بجواز الادغام
او امتناعه في مثل عدو وليد وولي يزيد في بحث الادغام الممتنع وقد يكون المثلان
اي كثيرا ما يكون المثلان المتحركان في كلمة غير شبيهين بهما في الكلمتين فيجب ادغام اولهما
مع سكون ما قبلهما كامر وقد يكون المثلان المتحركان حال كونهما في كلمة شبيهين بهما
حال كونهما في كلمتين فيدغم اي بسبب ذلك الشبه يكون مما يجوز فيه الادغام لا مما
يجب فيدغم اولهما في ثانيهما مع سكون ما قبلهما اعتبارا للحقيقة اي لاجتماعهما في كلمة
واحدة بالحقيقة وفي نفس الامر كما يدغم في مثل يهد ويفر كما مر ويترك الادغام
اعتبارا للشبه الانفصال اي لشبه اجتماعهما لانفصالهما وافتراقهما بان
يكونا في كلمتين بناء على انه اذا كان المثلان المتحركان في كلمتين حقيقة ينفك
الادغام اما جوازا ان كان ما قبلهما متحركا او حرف لين كما مر او وجوبا ان كان
ما قبلهما صحيحا ساكنا كما سيجيء ففي هذه المادة لم يمتنع الادغام لعدم كونهما
في كلمتين حقيقة بل في كلمة ولم يجب لعدم كون اجتماعهما في كلمة متمحضا خاليا عن
شبهة الانفصال وكونهما في كلمتين فصار بين بين فجاز فيه الادغام وتركه وهذا

وهذا بمنزلة الاستثناء عن الحكم السابق اعني انهما اذا كانا متحركين في كلمة
وما قبلهما صحيح ساكن يجب فيه الادغام كما في اقتتل على افتعل من الاقتتال حيث
اجتمع فيه التاءان المتحركان وما قبلهما وهو القاف ساكن لكنهما شبيهان بهما في كلمتين
فان التاء الاول تاء الافتعال والثاني عين الفعل اعني تاء القتل وليس عين
كل فعل تاء فيلزم تلاقي مثلين اي حتى يلزم من نقل ذلك الفعل الى الافتعال تلاقي
تائين متماثلين بل كثير من الافعال ليس عينه تاء كنصر وجمع وخصم فاذا قلت
اختصموا بنقل الفعل الذي عينه تاء الى الافتعال انفرد تاء الافتعال عن تاء اخر
فلا يلزم تلاقي مثلين فمن هذه الجهة اي من جهة ان تاء الافتعال لا يلزمه تاء اخر
بل قد ينفرد عنه اشبه اي مثل اقتتل تركيب انعت تلك مما كان المتماثلان
في كلمتين حقيقة وهما تاء انعت وتاء تلك وانما اشبهه من جهة انك اذا قلت
انعت هذه او انعت زيدا بان تذكر بعد انعت ما كان اوله غير التاء كالهاء والزاء
زال اجتماع المثلين ويصير تاء انعت منفردا عن اخر وهذا ما قال سيبويه انما
يلزم الادغام في اقتتل لان التاء الاولى فيه لا يلزمها التاء الثانية الا ترى الى قولك
اجتمع وارتدع فالمثلان المتحركان فيه كانهما في كلمتين في انعت مضارع متكلم من نعت
ينعت نعتا اي وصف اي اصف تلك المرأة او هذه المرأة او زيدا
وبالجملة اجتمع في اقتتل جهتان جهة اجتماع المثلين المتحركين في كلمة حقيقة
وجهة كون اجتماعهما شبيه الافتراق وبمنزلة انعت تلك فلما كان الامر كذلك
اجراه اي اقتتل قوم مجرى المتصل مثل يهد فادغموه واجراه اخرون
مجرى المنفصل مثل انعت تلك فاظهروا كما جاز الاظهار في انعت تلك هكذا قالوا
وقال بعضهم لم يجب فيه الادغام لانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغم التاء
في التاء سقط همزة الوصل ويقال قتل فيلتبس بالماضي من التفعيل ثم قال
لقائل ان يقول ان جواز الادغام مستلزم لجواز الالتباس فينبغي ان لا يجوز ثم اجاب
بان جواز الادغام لا يقتضي الا جواز الالتباس ووجوب الادغام يقتضي وجوب
الالتباس وهو اقبح وفيه ما فيه فعلى تقدير الادغام فيه وجهان احدهما ان ينقل
حركة التاء الاولى وهي الفتحة الى القاف الساكن على القانون وهو انه اذا اجتمع

نحو كا متماثلان في كلمة وكان ما قبلها صحيحا ساكنا ينقل حركة الاول الى ما قبله
او لا ثم يدغم في الثاني فاستغنى عن همزة الوصل كما مر غير مرة فقيل قتل بفتح القاف
وتشديد التاء و الوجه الاخر ان يحذف حركة التاء كما في قد اصله فور حذف
حركة التاء الاول ثم ادغم في الثاني وحرك القاف لالتقاء الساكنين بالكسر
بناء على ما هو الاصل في تحريك الساكن وحال الهمزة ما مر من الاستغناء عنها فيقال
قتل بكسر القاف وانما لم يجب النقل فيه كما في حركة الاول من المتماثلين لم تكن حركة
العين فلا يجب المحافظة عليها بنقلها الى ما قبلها فيجوز النقل وعدمه هذا عند الاكثر
واما عند الفراء فيجب النقل كما في يرد واما كسره قتل عنده فيقال بني في الاصل فتحة
جعلت كسرة ليكون دليلا على حذف همزة الوصل المكسورة وهذا اي الوجه الثاني
اولى من الوجه الاول لان الاول اي قتل بفتح القاف يلتبس بماضي باب التفعيل
لانه ايضا قتل بالفتح والتشديد من غير فرق بخلاف الوجه الثاني اعني قتل بالكسر
اذ لا التباس وانما جوز الاول مع هذا الالتباس لانهما يتمايزان بالمضارع فان مضارع
ما نحن بصدده وهو قتل من الافتعال بالفعل المذكور يقتل بفتح حرف المضارعة والقاف
وكسر التاء المشدد اصله يقتتل واسم فاعله مقتل بضم الميم والباقي كما في المضارع
اصله مقتتل ومضارع ما هو من باب التفعيل يقتل بضمه اي بضم حرف المضارعة
والباقي كما سبق واما اسم فاعل هذا فهو كما سبق ايضا بلا فرق فلذا خص الامتياز
بالمضارع واما المضارع واسم الفاعل على الوجه الثاني فهما يقتل ومقتل
بكسر القاف والتاء المشدد فيهما وفتح حرف المضارعة في الاول وضم الميم في الثاني
فعلى هذا الوجه ما هو من باب الافتعال ممتاز عما هو من باب التفعيل باعتبار جميع
الامثلة لفتح القاف في الثاني وكسره في الاول مطلقا ويجوز مقتل بضم القاف ايضا
اتباعا للميم وورد في بعض القراءات مردفين بضم الراء واصله مرتدفين
من ارتدفه اي استدبره قلبت التاء الاولى دالا وادغمت الدال في الدال وفتحت
الراء وكسرت على الوجهين المذكورين وضمت ايضا اتباعا لضمة الميم فتبين بهذا
علم ان المجيء مقتل بضم الميم والقاف يجري على كل من الوجهين في قتل وان اوهمت
عبارة المصنف باختصاصه بالثاني القسم الثالث وهو الادغام الممتنع منه

منه ما هو ممتنع لذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجة فهو لا يمكن ان يختلف
باختلاف اللغات والازمان والاحوال ومنه ما هو ممكن في ذاته لكنه ممتنع
عند القوم لاستهجانهم عدمه لدواع واسباب حملتهم عليه فهو يمكن ان يختلف
باختلاف اللغات والازمان والاحوال فمن الاول اي الممتنع لذاته ادغام ما كان ما
قبله حائل له ساكن اي اذا اجتمع مثلان وكان قبل الاول حائل اخره ساكن صحيح
يمتنع ادغام الاول في الثاني لذاته سواء كان في كلمة واحدة مثل ردد بتشديد الدال
الاول او في كلمتين كما في مد داود فانه يمتنع ادغام الدال الثاني من ردد في الثالث
منه وكذا ادغام الدال الثاني من مد في دال داود وذلك لانه لو ادغم الدال الثاني
يتحرك الساكنان على غير الوجه المعتبر فيلزم التغيير في بناء الكلمة من غير حصول
تخفيف لان نحو ردد بتشديد الثاني ليس اخف من ردد بتشديد الاول ومنه
اي من الممتنع الادغام اي ادغام حرف مدة كالالف او غيرها في المدة الفا كانت
او واوا او ياء لان الادغام يقتضي تحرك المدغم فيه والمدة ما دامت مدة لا تقبل
الحركة ولانه يقتضي ان يعتمد على مخرج المدغمين اعتمادا واحدا قويا والامتداد
في المدة ينافي ذلك وكذا من الادغام الممتنع ادغامها اي ادغام المدة في حرف اخر
مماثل لها او غير مماثل لان المدة ما دامت مدة لزم لها الامتداد وهو مانع من وصلها
وعدم الفصل بينها وبين حرف اخر كما لا يخفى على من له وجدان سليم ولذلك
ما يدغموا في صحراوات اصله الصحرا وزيدت الف المد توسعا فالتقى ساكنان
فلما لم يمكن حذف احدهما لئلا يلزم نقض الغرض ولا الادغام لتعذره بناء
على ان الالف لا يدغم ولا يدغم فيه قلبت الثانية همزة واما الادغام في مثل مقرو
وبري اصلهما مقروء وبريء بالهمزة ثم مقروو وبريي بواوين وياءين اولهما
مدة فبعد اخراج المدة عن المدية فلا اشكال لكن ههنا بحث وهو ان الواو والياء
الساكنين اذا كان حركة ما قبلهما من جنسهما بان يكون قبل الواو ضمة وقبل الياء
كسرة لهما حالتان احديهما ان تحصلا لمجرد اشباع حركة ما قبلهما بلا اعتماد على مخرجيهما
كما في عود وعيد والاخرى ان لا يكون حصولهما بمجرد ذلك الاشباع بل باعتماد
على مخرجيهما شبيهة بصفة اعتماد بهما اي بالاعتماد في حال تحركهما اذ لا شبهة انه

لابد فيهما متحركين من الاعتماد على المخرج بل انما يحصلان بمجرد الاعتماد كما في عدو
وولي بتشديد الواو والياء فان الواو والياء الساكنين منهما حصلا بمجرد تخلية
الاعتماد على المخرج. والحالتان متمايزتان يتبين لك تفاوتهما اذا تلفظت
بالواو الاول من عدو واقفا على كيفيته بعينها اي من غير ان تعطيها اشباعا زائدا
مجردا ومنفكا عن الثاني قيده به ليظهر الامتياز بأعدو مما كانت الواو فيه
مدة وهو مضارع متكلم من عدا يعدو وكذا الحال في الياء الاول من ولي مع يلي
مما كانت الياء فيه مدة وهو مضارع من ولي يلي وليا اي اذا تلفظت الياء الاول
من ولي على كيفيتها بعينها مجردا عن الياء الثاني ثم تلفظت بياء يلي الاخير ثم
تأملت الفرق بينهما اي بين الواوين في المثال الاول وبين اليائين في المثال الثاني
تجده اي الفرق جواب اذا تلفظت في غاية الظهور لانك تجد الواو والياء
في اعدو ويلي حاصلين بمجرد اشباع حركة ما قبلهما اعني ضمة الدال وكسرة اللام
من غير ان تعتمد فيهما على المخرج وتجدهما في عدو وولي حاصلين لا بمجرد الاشباع
بل بالاعتماد على المخرج كما في المتحركين ولذلك تجد حصولهما اولا اين وخروجهما اسهل
من حصول الاخيرين وتسميتهما بالمدة انما هي في حالتهما الاولى لوجود المد فيهما
فيها واما في الحالة الثانية فتسميان حرفي اللين كما اذا لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما
ويسميان في حال تحركهما حرفي العلة واما الالف فهو حرف علة ولين ومد مطلقا
كما عرفت وان شاعت قضية ان الواو والياء المدتين ان هما بالفتح مخففا ان
عامل في ضمير الشان المقدر كانا ساكنين وكانت حركة ما قبلهما مجانسة لهما
سواء حصلا من الاشباع او لا يعني ان هذا الشيوع لا يقدح فيما ذكرنا لانه
مبني على التسامح دون التحقيق والظاهر ان مخرجهما في هذه الحالة اي حال كونهما مدتين
غير مخرجهما في غيرها كالحالة الثانية وانهما في الحالة الاولى حرفان اخران غيرهما
في الحالة الثانية لان مخرجهما في الحالة الاولى جوف الفم وفي الثانية للياء وسط اللسان
وما يحاذيه من الحنك الاعلى وللواو ما بين الشفتين كما في المتحركين. وقد مر مثله
اي مثل هذا البحث في الاشتقاق في بحث مخارج الحروف. وياء مثل الغازي
والقاضي مدة بلا اشتباه لكونه ياء ساكنا حاصلا من مجرد اشباع كسرة ما قبله

ثم تلفظت صح

ما قبله. فاذا ادغم ذلك الياء في ياء الاضافة اي ياء المتكلم الساكن الذي اضيف
اليه شيء كما في غلامي من قبيل غازي وقاضي بتشديد الياء فيهما فهل هو من قبيل
ادغام المثلين بان يكون ياء الاضافة ايضا مدة او لا يكون كذلك بل من قبيل
ادغام المتقاربين بان يكون ياء الاضافة غير مدة بل تقريب لها في المخرج فيجعل
الياء الاول مماثلا له ثم يدغم فيه محل اي هذا محل تأمل وتردد فان كان الاول
فقد ادغم المدة في المدة فلا يصح قطعا قولهم هنا من الادغام الممتنع الادغام
في المدة وكذا ادغامها وان كان الثاني يصح لعدم بقاء المدة مدة واذا كان
هذا محل التردد يكون صحة هذا القول ممنوعا لكن الحق انه من ادغام المتقاربين
لشهادة الوجدان على ان ياء الاضافة لو كانت مدة لا يمكن ادغام الياء الاول
فيه فقولهم ذلك صحيح قطعا والبحث مندفع بهذا ويمكن ان يقرر البحث بان
ياء مثل الغازي والقاضي مدة قطعا وياء الاضافة المفتوح ليس بمدة قطعا
فاذا ادغم الاول في الثاني في قبيل غازي بفتح الياء المشدد فلا محالة يزول عن الياء
الاول المدية وانقلب حرف لين غير مدة مماثلا لياء الاضافة في المخرج فالامر
ان المدة ما دامت مدة لا يمكن ادغامها فهل يعد هذا الادغام من ادغام المثلين
بناء على ان المدة وياء الاضافة كلاهما من جنس الياء او من ادغام المتقاربين
بناء على تفاوت مخرجهما وانقلاب الاول عند الادغام الى ما يتحد بالثاني
مخرجا فيه تأمل وتردد فيكون البحث بمعنى التفتيش والتفحص لا بمعنى المباحثة
والاعتراض فعلى هذا كان الانسب ان يورد هذا البحث في تقسيم مطلق الادغام
الى ما بين المتماثلين وما بين المتقاربين الا انه اخره الى هنا لمزيد ارتباطه بهذا
المقام فتامل في هذا المقام. والثاني اي الادغام الممتنع عند القوم اقسام منها الادغام
الواقع في اول الكلمة اي ادغام الحرف الاول منها في الثاني حال كونها مبتدأ بها
فانه اي هذا الادغام ممكن بل واقع في لغة العجم كما في لواشير وشتاب بادغام
الشين فيهما فوقوعه فيها يدل على انه ممكن في نفسه فالممتنع لذاته لن يقع في لغة
من اللغات لا ممكن ولا واقع في لغة العرب لانه مستلزم للابتداء بالساكن المرفوض
المهجور عندهم لا لامتناعه بل للتعسر على السنتهم دون السنة العجم وقد عرفت

في الاشتقاق ان احوال الحروف والمخارج يختلف باختلاف الالسنة فما المانع
من وقوع ذلك الممكن وهو تعسر الابتداء بالساكن وانما قلنا مبتدأ بها لانها لو وصلت
بكلمة اخرى او بهمزة الوصل جاز الادغام في اولها كما في قوله تعالى في سبيل الله
اثاقلتم وقوله تعالى فادارأتم والاصل تثاقلتم اى صرتم ثقلاء وتدارأتم اى اختلفتم
قلب تاء التفاعل ثاء في الاول ودالا في الثاني وادغم الثاء في الثاء والدال
في الدال فاجتلب الهمزة ليمكن الابتداء فقد وقع الادغام في اول هذين الفعلين
لاتصالها بكلمة اخرى عند الدرج وهو لفظة الله والثاء وبهمزة الوصل
عند الابتداء ومنه ادغام المكرر للالحاق نحو قردد كرر فيه الدال للالحاق بجعفر
وجلبب كرر الباء للالحاق بدحرج الاول اسم والثاني فعل وقد مر مرارا
فيمتنع ادغام الدال في الدال والباء في الباء ولانه لو جاز الادغام لانكسر الوزن
فيلزم نقض الغرض وهو كون الملحق على وزن الملحق به ومنه ما اى الادغام
الكائن اذا كان ثاني المثلين ساكنا سكونا لازما سواء كانا في كلمة كما في مددت
فان سكون الدال الثاني لازم لاتصال الضمير المسكن للآخر او كلمتين كما في رسول
الامير فان لام التعريف موضوع على السكون وانما امتنع الادغام في ما عرفت
ان الادغام يقتضي تحريك المدغم فيه واذا كان الثاني لازما لا يمكن تحريكه لئلا يلزم
نقض القاعدة وانما قيدنا السكون باللزوم احترازا عن سكون الوقف كما لوقف
على المد فانه غير لازم لزواله حال الدرج وعن سكون مثل دال اردد امرا لحاضر
ولم يردد المضارع المجزوم فان سكونهما ايضا غير لازم لانه يتحرك آخرهما كثيرا
ولو ظاهرا كما في اخش ولم يخش وانه يكسر حين الوصل مثل اردد الرجل لم يردد
المرأة على ما عرفت ففيهما وفي الوقف يجوز الادغام بتحريك الثاني لعدم لزوم السكون له
قال تعالى في آية ومن يشاقق الله بالفك وفي آية اخرى ومن يشاق الله بالادغام
فدل ذلك على انه لا يمتنع في مثل مدّ ولم يردد بل يجوز فيه الادغام وتركه لان من
يشاق من هذا القبيل لكون من ههنا جازمة وان كانت فيه المخالفة وقد عرفت
ان الادغام في مثل من يشاق على لغة بني تميم واما الحجازيون فاوجبوا فيه
الاظهار ومنه ما اذا اوجب الادغام التباس بناء ببناء آخر فانه يجب ترك

ترك الادغام لدفع الالتباس كما في طلل وسرر بفتح الفاء والعين فيهما
الاول بمعنى ما بقي من رسم الدار وآثاره بعد خرابها والثاني بمعنى السر
وسرر بضمتين جمع سرير فانه قد اجتمع في هذه الامثلة موجب الادغام وهو
اجتماع المثلين المتحركين اعني اللامين والرائين في كلمة مع انها لم يدغم للالتباس
الى لو ادغمت وقيل طل وشر وسر لم يعلم في الاولين انهما فعل بفتحتين
كعجل بمعنى العجلة وخبب بالباء الموحدة على ان يكون الاصل طلل وشرر بفتحتين
ثم ادغما او فعل بسكون العين في اصل الوضع كنحل وخيب بالياء المثناة احتمالا
لكل منهما لثبوت نظير كل فلدفع الالتباس بفعل بسكون العين ترك الادغام فيهما
وابقيا على فتحتهما ولم يعلم في الثالث انه سرر بضم العين في الاصل كعمد
جمع عمود ثم زال الضم بالادغام او سكونه في اصل الوضع بلا ادغام كبرد فلدفع
الالتباس بالثاني ترك فيه الادغام فان قلت قد ادغموا مثل رد فعلا ماضيا
وراد اسم فاعل مع هذا الالتباس اجاب بقوله بخلاف نحو مد وشد وماد
وشاد اذ لا يعلم فيها بسبب الادغام ان الاول على فعل بفتحتين او على فعل بسكون
العين وان الاخيرين على فاعل بكسر العين او على فاعل بسكون العين او بفتحه
او بضمه فالتبس فيها مع انها ادغمت فان لنا قواعد يعلم منها ان اصلهما
مدد وشدد بفتحتين ومادد وشادد بكسر الدال الاول ثم ادغمت بحذف حركة
اول المثلين وتلك القواعد مثل ان الفعل الماضي من الثلاثي المجرد لابد ان يكون
عينه متحركا وان اسم الفاعل منه لابد ان يكون مكسورا اذ يعلم منها ان اصل الاولين
مدد وشدد بحركة العين واصل الثانيين مادد وشادد بكسر الدال الاول فيندفع
الالتباس بخلاف الاسماء الجامدة كما ذكرنا اذ ليس لها قواعد مضبوطة مع ان الادغام
في مد وشد قد ينفك ويتحرك العين نحو مددت وشددت واما نحو سرر وطلل
فلو ادغم فيه لم ينفك ادغامه وبالجملة الالتباس في ادغام مثل طلل مستمر دون
ادغام مثل مد وماد لانه زائل كما في قوول مجهول قاول الفعل الماضي
من المفاعلة فانه لو اعل هكذا في النسخ والصواب لو ادغم وقيل قول لالتبس
بمجهول باب التفعيل اعني قول بالتشديد فانه ايضا قول بضم القاف وكسر الواو المشددة

بعد الله ح

مع ان كليهما مثال قياسي فيستمر فيه الالتباس بالادغام بخلاف نحو اينة على وزن افعلة
من الاين فانه يدغم لان هذا المثال ليس بقياسي فلا يستمر فيه الالتباس بالادغام فان قلت
في مد اصله مدد بفتح العين وعض اصله عضض بكسر العين فان الادغام فيهما يوجب
التباس ان يكون كل منهما من باب الاخر مع انهما ادغم فيهما اجيب بقوله واما مد وعض
فعلين ماضيين وان اوجب هكذا في النسخ والاولى فيهما وان اوجب الادغام
فيهما التباس كل من المفتوح العين بكمة ومكسوره كعض بالاخر لكن اتصال
الضمائر في مثل مددت مددنا وعضضت عضضنا يرفعه لانه اذا اتصلت بهذه
الضمائر يفك الادغام فيرجع العين الى الحركة التي كانت عليها كالفتح في الاول والكسر
في الثاني فيندفع الالتباس وكذا يندفع الالتباس في مضارعيهما فانه لما جاء يمد
بضم الميم علم ان ماضيه اعني مد مفتوح العين لما عرفت انه لا يوجد في الابنية
فعل يفعل بكسر العين في الاول وضمه في الثاني واذا جاء يعض بفتح العين
علم ان ماضيه اعني عض مكسور العين كما عرفت ايضا انه ما كان مضارعه
على يفعل بفتح العين ولم يكن في عينه ولامه شيء من حروف الحلق فماضيه فعل
بكسر العين كعلم يعلم واذا اندفع الالتباس في هذه الامثلة بهذه الطرق
فكانه اي الشان لا التباس اصلا فلم يمنع الادغام بخلاف مثل طلل فان الالتباس
فيه باق فمنع الادغام ومنه اي من القسم الثاني ما اي الادغام الذي حصل
اذا اريد الحاقه قطع المد فانه يمتنع عندهم كما في قوله قالوا وما لنا وقوله في يوم
حيث امتنع ادغام واو قالوا مع واو وما لنا وكذا ادغام ياء في وهو
المدة في ياء يوم اذ لو ادغما لفاتت فضيلة المدة لما عرفت ان المدة ما دامت
مدة يمتنع ادغامها مع ان المعنى المحافظة عليها لان المد فيهما حاصل في الاخر قبل اتصال
الكلمة الاولى بالثانية اما اذا كانت المدة في غير الاخر فيجب الادغام سواء كان اصل
الحرف الثاني حرفا اخر قلب لمجانسة المدة للادغام ولا نحو مقرو وبري واصلهما
مقروء وبريء فالحرف الثاني منهما في الاصل همزة وانما يجب الادغام فيهما
مع الادغام ازال مدة الواو والياء التي كانت قبل قلب الهمزة اليها لان
الغرض من القلب الادغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ونحو مغزو ومرمي

ومرمي اصل الحرف الثاني فيهما ليس حرفا اخر وانما وجب الادغام في نحوهما لان الادغام
غير مزيل للمدة لان الكلمة موضوعة على الادغام فلا يكون فيها مدة ثم زالت بالادغام
كما اذا كانت في الاخر ومنه اي من القسم الثاني ما اذا كان المثلان واوين او يائين
وكان الاول منهما بدلا من الهمزة كما في قوله تووي اليك اي تضم اليك مشتق
من الايواء بمعنى الضم وقوله وريا بالفك اي منظرا حسنا مشتق من الرؤية بمعنى النظر
فان الواو الاول في تووي مبدل من الهمزة واصله تؤوي قلبت الهمزة واوا لسكونها
بعد الضمة وكذا الياء الاول في ريا مبدل من الهمزة واصله رئيا ابدلت الهمزة ياء
لسكونها بعد الكسرة فلم يجز الادغام فيهما فانهما اي الواو والياء الاولين فيهما لما كانا
مبدلين من الهمزة كانا عارضين والعارض كالمعدوم فكانه اي الشان لم يجتمع المثلان
بل اجتمع الهمزة مع الواو او الياء وظاهر ان الهمزة لا تدغم فيهما فلذا لم يدغم فيهما قيل
هذا عند الاكثر واما بعضهم فيدغم فيهما نظرا الى اجتماع المثلين ظاهرا واما من قرا في
الثاني وريا بالادغام فيحتمل ان يجعله مصدر رويت الوانهم وجلودهم اي امتلات
اي رطبت ونضرت فقوله وحسنت بمنزلة عطف تفسيري لامتلات اي يحتمل ان
لا يجعل ريا من الرؤية بل مصدر روي بالواو والمسند الى الالوان والجلود بمعنى نضر
وحسن فانه ايضا مناسب لمعنى الري اي المنظر الحسن فيكون الياء الاول بدلا من
من الواو لا من الهمزة فيكون اصله رويا فيقلب الواو ياء لاجتماعه مع الياء والاول
منهما ساكن ثم يدغم الياء في الياء وكسر الراء لسلامة الياء فيصير ريا فلا اشكال فان قلت
فما ذكرت في ريا على تقدير كونه من الرؤية من مانع الاعلال اعني كون الياء عارضا
موجود هنا اي في ريا على تقدير ان يكون من رويت ايضا اي كما في التقدير الاول فكيف
لم يمنعه اي الادغام هنا قلت فرق عظيم بين الابدال للادغام اي ابدال حرف الى اخر
لتحصيل ادغام الاول في الثاني وبين الادغام للابدال اي ادغام حرف في اخر لاجل وجود
ابدال الى اخر لغرض اخر غير الادغام والاول اي الابدال للادغام لا يمنعه اي الادغام
بل يحققه كما اي كالابدال في قلب الواو ياء اذا اجتمعا وسكن سابقهما كما في مرمي اصله مرموي
وري اصله روي على التقدير الثاني يعني ان الابدال في ري على التقدير الثاني ابدال
للادغام كما في مرمي وهو غير مانع من الادغام بل محقق له لئلا يلزم نقض الغرض بخلاف الابدال

في رببي على التقدير الاول فانه ليس للادغام بل لغرض اخر فلا يلزم من ترك الادغام
فيه فوت الغرض مع ان عروض الياء يقتضي عدم الادغام فيكون بهذا الابدال غير
محقق للادغام بل مانعا عنه وبالجملة عروض الياء في ري على التقديرين يقتضي
عدم الادغام الا انه في التقدير الثاني وجدت علة قوية موجبة للادغام وهي لزوم
فوات الغرض لو ترك الادغام بخلاف التقدير الاول اذ لم يوجد فيه تلك العلة
فلذا ادغم في الثاني فامتنع الادغام في الاول وانما كان الابدال في التقدير الثاني
اي ابدال الواو ياء اذا اجتمعا وسكن سابقهما ابدالا للادغام دون الابدال في الاول
اي ابدال الهمزة واوا فان المقصود من الابدال في الاول الادغام والا فقد عرفت
اي لو لم يكن كذلك فلا يصح اذ يلزم اجتماع اليائين المتماثلين وقد عرفت
ان اجتماع المثلين لايجابه عسر النطق محذور عنه فكيف يعدل عن غيره كاجتماع الواو
مع الياء اليه نعم ان ذلك الابدال لقصد الادغام لئلا يلزم العدول الى محذور اجتماع
المثلين ولما امكن ان يقال فكذا ابدال الهمزة ياء لقصد الادغام لئلا يلزم ذلك العدول
فلا فرق دفعه بقوله مع ان الواو هو قيد يعدل الواو فيه خفة لكونه من حروف
اللين فلا مجال لان يقال ان اجتماع المثلين وان كان محذورا عنه لكنه عدل
اليه لغاية ثقل الواو وهو بخلاف الهمزة فانها من اثقل الحروف لكونها من اقصى
المخارج اعني مقدم الحلق كما عرفت فيعسر اخراجها جدا فبابدالها يحصل الخفة
ولو كان ذلك الابدال من غير ادغام بل باجتماع اليائين المتماثلين لان اجتماعهما
وان كان محذورا عنه ثقيلا في نفسه لكنه اخف واهون من الهمزة فيعدل الهمزة
لمجرد دفع غاية الثقل لا للادغام فالحاصل ان قلب الواو ياء في تلك الصورة
لاجل الادغام دون قلب الهمزة لانه لو لم يكن كذلك لا يصح قلب الواو ياء فيها
لاستلزامه اجتماع المثلين اعني اليائين وقد عرفت ان اجتماعهما لايجابه
عسر النطق ثقيل مستكره محذور عنه فلا يعدل عن غيره اليه الا اذا كان العدول
متضمنا لفائدة التخفيف وهي منتفية في قلب الواو لخفته بكونه من حروف
اللين بخلاف قلب الهمزة ياء لانها لما كانت من اثقل الحروف فالعدول عنها
الى ما قبلها ياء متضمن لفائدة الخفة ولو كان هناك اجتماع المثلين من غير ادغام فلذا

فلذا كان ابدال الواو ياء لاجل الادغام دون ابدال الهمزة اياه ومنه ما اذا ادى
الادغام الى شيء مرفوض في الكلام كما في يحيي اصله يحيي بحركة العين واللام كيعضض
بفتح العين فانه وجد فيه علة الادغام اعني اجتماع متماثلين متحركين في كلمة كما في يعضض
لكنه لم يدغم لتأديته الى شيء مرفوض فانه لو ادغم في فعل يحيي بعد يدا الياء كيعض
كان ياء مضموم متطرف في حالة الرفع لما عرفت ان الادغام يقتضي تحرك المدغم فيه
ففي حال الرفع يضم الياء الطرف وهذا مرفوض في كلامهم واما في حالتي النصب
والجزم فلم يلزم ذلك لكنهما حملتا على حالة الرفع بخلاف ما اذا لم يدغم فان الياء الاخير
يبدل ح الفا فقي ماضيه ايضا اعني حيي وقد يترك الادغام فيقال حيي كعلم مع وجود
علة الادغام وعدم لزوم امر مرفوض بناء على ان الماضي مبني على الفتح لمناسبة المضارع
كما في قرأه من قرأ ويحيي من حيي عن بينة وقد يدغم ماضيه على الاصل اي اعتبارا
لوجود العلة مع عدم المانع وهو الاكثر كما قال سيبويه الادغام اكثر والاخرى
عربية كثيرة كما في قراءة من قرأ حي لكنه قال ابن الحاجب نحو فتح الفاء اكثر وقد يكسر
ويوجه ذلك بانه ان كان الادغام بحذف حركة العين ابقي فتحة الحال وان كان
بنقل كسرة العين اليه كسر لكن الرضي خطأه في تجويز الكسر ومنه اذا كان اول
المثلين كلمة يصح الابتداء بها كما في جاء ببيت حيث لم يدغم الباء الاول من ببيت
في الباء الثاني منه لان الاول من حروف الجر كلمة يصح الابتداء بها بخلاف ما اذا كان كلمة
لا يصح الابتداء بها بل بمنزلة جزء اخير لكلمة اخرى فانه ح يدغم كما في اخشي يا هند
لان اول المثلين فيه اعني ياء اخشي لما كان كلمة لا يصح الابتداء لكونه ضميرا متصلا للخطاب
المؤنث ادغم في ياء يا وذلك لانه لو ادغم على تقدير ان يكون كلمة يصح الابتداء بها
لكان بمنزلة الادغام في اول كلمة مبتدأ بها وقد عرفت انه ممتنع واما اذا لم يصح الابتداء
بها فلا يكون في تلك المنزلة بل بمنزلة ادغام اخر كلمة في اول كلمة اخرى فيصح الادغام
ومنه ما اذا اجتمع في كلمة موجب الاعلال وموجب الادغام وهما متعاوضان كما في قوو
بكسر العين اصله قوي فانه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو وقوع الواو طرفا بعد
كسرة لانه يوجب ابدال الواو ياء وموجب الادغام وهو ظ فامتنع الادغام بان
يقال قو فانهم يقدمون الاعلال على الادغام لان قلب الواو ياء اعلال في الطرف

متعاوضان

وادغام العين في اللام اعلال في الوسط والاول اولى لما ذكرنا عنه مرة وايضا
قوى بقلب الواو ياء اخف منه بادغام الواو في الواو والطريق المؤدى الى زيادة
الخفة اولى بالسلوك مما ليس كذلك فلذلك لم يقولوا قوّ بادغام الواو في الواو وذلك
لانه لما كان الموجبان متعاوضين فلما قدموا موجب الاعلال وعملوا به انتفى موجب الادغام
فلم يصح الادغام ومن هذا ظهر وجه آخر لعدم الادغام في مثل حيى مما اجتمع فيه ياءان
متحركان اولهما مفتوح والثاني طرف وذلك الوجه هو اجتماع الموجبين فيه اما موجب الادغام
فظ واما موجب الاعلال فهو تحرك الياء الثاني منه بعد فتحه فانه كما مر يوجب ابدالها الفا لخفة
فقدم موجب الاعلال وقلب الياء الفا انتفى موجب الادغام فامتنع ومنه ما اذا كان قبل المتماثلين
المتحركين اي في كلمتين كما يدل عليه السياق وتمثيلا ينتقض بنحو تهيدا اصله تهيدد فانه يجب فيه الادغام
كما عرفت ساكن صحيح سواء كان المتماثلان صحيحين ايضا او حرفي علة او كان قبلهما ما هو
مدغم في اولهما واوا او ياء وكما في رجم ماعز الرجم هو القتل واصله الرمي بالحجارة والماعز
واحد المعز اجتمع فيه ميم رجم وميم ماعز وكان قبل الاولى جيم ساكن وعدو واله العدو
بسكون الدال هو المشي بسرعة والواله بمعنى المتحير اجتمع فيه واو عدو وواو واله وكان
قبل الاول الدال ساكنا وكما في عدو وليد بضم الدال وتشديد الواو من عدوا اصله عدوو
وولي يزيد بتشديد الياء من ولي اصله وليي فاجتمع واو عدو مع واو وليد وياء ولي
مع ياء يزيد مع كون ما قبلها مدغما ففي هذه الصور يمتنع ادغام اخر الكلمة الاولى في اول
الكلمة الثانية وهذا موضع انجاز ما وعده سابقا من تحقيق امتناع الادغام في المثالين
الاخيرين وانما امتنع الادغام لان موجبه وهو اجتماع المثلين ههنا ضعيف لانه اي اجتماعهما
غير لازم اذ كثيرا ما لا يلي الكلمة كلمة اخرى مماثل اولها لاخر الكلمة الاولى كما اذا قيل رجم زان
وعدو فرس وعدو زيد وولي وليد بخلاف ما اذا كان المثلان في كلمة فانهما يتلازمان في تلك الكلمة
نفسها سواء تلازما مطلقا ايضا بان لم يكن له شبهة الانفصال كما في يمد او لا بان يكون له شبهة الانفصال
كما في اقتتل فيكون الموجب فيها قويا يقوى على تغيير الكلمة فلذا وجب الادغام او جاز هناك كما مر
بخلاف ما نحن فيه فانهما فيه ليسا بمتلازمين في مادة الاجتماع فضلا عن تلازمهما مطلقا
فكان اجتماعهما ضعيفا واذا كان الامر كذلك اي كون اجتماعهما ضعيفا فلا يقوى
الموجب منهما على تغيير الكلمة ففي الاول اي فنقول الادغام في كلا القسمين ممتنع لانه لو رجح وقصد

بالسكون ح

فيها

وقصد الادغام في الاول اي مثل رجم ماعز وعدو واله فاما ان لا يحرك ذلك الساكن قبل المتماثلين
المتحركين فيلزم التقاء الساكنين وهما ذلك الساكن واول المثلين لما ان الادغام يقتضي سكون
المدغم على غير حده لعدم كون اول الساكنين حرف لين وهو ليس بجائز كما تقدم واما ان يحرك
بنقل حركة اول المثلين اليه فيلزم تغيير بنية الكلمة اذ تحريك الساكن في الكلمة تغيير لها وهو ليس
بجائز ايضا لما ذكر هنا ان الموجب ضعيف لا يقوى على تغيير الكلمة وايضا يلزم كون الاعراب
في وسط الكلمة لان حركة ميم رجم في رجم ماعز وواو عدو في عدو واله حركة اعرابية حادثة
من جهة العامل رفعا ونصبا وجرا فاذا نقلت حركتهما الى الجيم والدال اللذين هما
وسط الكلمتين يلزم كون الاعراب في وسط الكلمة وهو باطل لما اطبق عليه
النحويون من ان الاعراب مختص بالاخر او تسقط عطف على قوله واما ان يحرك تلك الحركة
اي حركة اول المثلين ويحرك الساكن قبلهما ابتداء بحركة اخرى فيلزم زيادة تغيير لان تحريك
الساكن تغيير واسقاط الحركة تغيير اخر واذا لم يجز تغيير واحد كما مر فعدم جواز تغييرين
بالطريق الاولى فاذا بطلت هذه الشقوق بطل الادغام في الاول وهو المط ومع الثاني
ان لم ينفك عطف على قوله ففي الاول لو رجح اي لو رجح اي ولو رجح الادغام في الثاني اعني مثل
عدو وليد وولي يزيد فان لم ينفك الادغام الاول اي الادغام في عدو والادغام في ولي
امتنع الادغام الثاني اي ادغام الواو والياء الثانيين من عدو وولي في واو وليد وياء يزيد
بالوجدان ولان بقاء الادغام الاول يقتضي كون الواو والياء الثانيين متحركين كما مر وادغامهما
في الثانيين يقتضي سكونهما فيلزم السكون والتحريك في حالة واحدة وهو محال وكذا امتنع
الادغام الثاني اذا فك الادغام الاول بدون تحريك الساكن المدغم اعني الواو والياء الاولين
في عدو وولي كما عرفت في الاول انه يلزم التقاء الساكنين على غير حده لاقتضاء الادغام
الثاني اسكان المدغم فيه الاول مع ان الواو والياء الاولين ليسا مدتين مع لزوم التغيير
ايضا بفك الادغام وفيه نظر لانه اذا فك الادغام الاول يصير الواو والياء الاولان مدتين
كما كانا كما تقدم فيكون التقاء الساكنين على حده والعجب انه قد تنبه فيما سبق على من استدل
على امتناع الادغام في المثالين المذكورين بانه لو نقل حركة الواو والياء الثانيين الى الاولين
يلزم التغيير وان لم تنقل يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر بانه على تقدير الادغام
الثاني يصير الاولان مدتين فيكون الالتقاء على حده بلا شبهة كما عرفت وقد وقع هنا كما تنبه فيه

وممكن ان يقال كلامه فيما سبق مبني على فرض الادغام الثاني واقعا كما فعل ذلك المستدل وههنا
لم يفرض وقوعه بل طلبه وقصده ونظائره طلب الشيء قبل وقوعه ولذا قال في اول الكلام فلو ريم
الادغام دون فلو ادغم لمعنى قوله واذا فك بدون تحريك الساكن المدغم يلزم التقاء الساكنين
على غير حده انه لو فك ذلك قبل وقوع الادغام الثاني بل وقت طلبه وقصده يلزم ذلك
ولا شبهة في اللزوم لانه وان صار الواو والياء الاولى بالفك ملاقيين لكن لم يكن الثاني
مدغمين فلا يكون الالتقاء على حده لما عرفت انه ان يكون اول الساكنين مدة والثاني مدغما
لكن لا يلزم ان يكون فك الادغام الاول قبل وقوع الادغام الثاني بل يجوز ان يكون في وقته فيكون
الالتقاء على حده وبالجملة لو اقتصر بناء على لزوم التغيير بفك الادغام كان اولى. وان حرك
الساكن المدغم سواء كان بحركة المدغم فيه او بحركة اخرى يلزم التغيير بالتحريك اي بتحريك
وسط الكلمة وعلى التقدير الاول يلزم ايضا كون الاعراب في الوسط ولم يلزم التغيير
باسكان المدغم فيه لما تقدم ان حركة الآخر غير معتبرة في بنية الكلمة المعربة فاذا بطلت
هذه الشقوق بطل الادغام في المثالين المذكورين وهو المطلوب. واعلم ان ما ذكرنا من
امتناع الادغام فيما اذا كان ما قبل المثلين المتحركين في كلمتين صحيحا ساكنا انما هو
مذهب الصرفيين واما القراء فهم مطبقون ومتفقون على جوازه قرئ من بعد ذلك
وذي العرش سبيلا ولبعض شانهم ودار الخلد جزاء وغير ذلك ويتعلق بقوله قرئ
البارع قوله بادغام اخر الكلمة الاولى في اول الكلمة الثانية في الجميع بعد جعل الاخر مماثلا
للاول وبهذا الاعتبار عد تلك الامثلة من اجتماع المتماثلين والا فآخر الكلمة الاولى
مع اول الكلمة الثانية فيها متقاربان وذلك كادغام دال بعد في ذال ذلك بعد قلبه ذالا
وشين العرش في سين سبيلا بعد قلبه سينا وضاد لبعض في شين شانهم بعد قلبه شينا
ودال الخلد في جيم جزاء بعد قلبه جيما مع ان ما قبل المثلين ساكن صحيح في الكل فهم اي القراء
يجوزون وقوله من التقاء الساكنين ايضا اي كما جوزوا من الادغام ما لا يجوزه الصرفيون
كالادغام في هذه الامثلة حال مبنية لمفعول يجوزون اعني قوله ما لا يجوزه الصرفيون كما
في هذه الامثلة فان الادغام فيها ليس بنقل حركة اول المثلين الى ما قبلهما من الصحيح الساكن
بل بحذفها فالتقى فيها ساكنان لا على حده وهو ليس بجائز عند الصرفيين كما عرفت وجائز
عند القراء فوقع المخالفة بين المذهبين من وجهين وتصدى البعض وهو الشاطبي للتوفيق

للتوفيق والجمع بين المذهبين اي مذهب القراء ومذهب الصرفيين فقال المراد القراء
بالادغام في هذا المقام الاخفاء اي اخفاء اول المثلين وعدم اظهاره في التلفظ لانه لقربه
الى الادغام يسمى ادغاما مجازا لا حقيقة الادغام اي ليس مراد بهم الادغام الحقيقي الذي قد عرفته
ومراد الصرفيين الادغام الحقيقي فالتجويز وعدمه ليسا بواردين على شيء واحد بل على شيئين
متغايرين فلا منافاة وبهذا اندفع المنافاة بينهما من جهة التقاء الساكنين تدبر قال المص
لكن الثابت من القراء حقيقة الادغام يعني ان هذا التوفيق ليس بصحيح اذ الثابت
من القراء في الصورة المذكورة حقيقة الادغام لا مجازه الذي هو الاخفاء فبقي التنافي
بين القولين قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون
لان النحويين مطبقون على انه لا يصح الادغام والمقرئون مطبقون على انه يصح فيجمع بينهما
ثم قال وتوجه الشيخ الشاطبي بين هذين القولين وقال اراد القراء الاخفاء وسموه
ادغاما لقربه منه واراد النحويون الادغام المحض ثم قال ابن الحاجب فيه هذا الجواب
وان كان جيدا على ظاهره الا انه لم يثبت ان القراء امتنعوا من الادغام بل ادغموا الادغام
الصحيح وقد كان هذا المجيب يعني الشاطبي يقرؤه في نحو الخلد جزاء ثم قال والاولى الرد
على النحويين في منع الجواز وليس قولهم بحجة الا عند الاجماع ومن القراء جماعة من النحويين
فلا يكون اجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم ثم لو قدر ان القراء ليس فيهم نحوي فانهم
ناقلون عمن ثبت عصمته عن الغلط في مثله صلى الله عليه وسلم ولان ما نقله القراء ثبت تواترا
وما نقله النحويون آحاد ثم لو سلم ان ذلك ليس بمتواتر فالقراء اعدل واكثر فكان الرجوع
اليهم اولى. ومنها اذا كان المتماثلان همزتين في غير موضع العين فانه لا يجوز ادغام احديهما
في الاخرى سواء كانتا في كلمة كما اذا بنى مثل سبطر من قرأ او في كلمتين نحو اقرأ اية وقرأ
ابوك وسواء كانتا متحركتين او اولهما ساكن فان تخفيف الهمزة اصل مطرد عندهم كما
ستقف عليه فلا حاجة في تحصيل الخفة الى ادغامها يعني انما يفعل الادغام لتحصيل
الخفة وفي الهمزة لا حاجة اليه في هذا الغرض لان تخفيفها بابدالها الفا او واوا او ياء
اصل مطرد عندهم كما ستقف عليه حتى لو بنى من قرأ مثل سبطر يقال قرأى بابدال
الثانية ياء دون قرأء بالادغام لكون التخفيف بالابدال اقوى من التخفيف بالادغام
واما اذا كانت الهمزة مضاعفة في موضع العين سواء كان بعدها الف ولا كما في سؤل

من قراء

بضم السين وتشديد الهمزة المفتوحة على فعل بضم الفاء وتشديد العين المفتوح
جمع سائل ورأس بفتح الراء وتشديد الهمزة الممدودة على فعال بايع الرؤس وكافي
رآث على فعال ايضا وهو الاكال يقال رأثت الطعام اذا اكلته فان الهمزة في العين
تشدد وتدغم احديهما في الاخرى محافظة على وزن فعل وفعال لانه لو قيل سؤال
ورأس مثلا بالفك اختل وزن فعل وفعال لكونهما بالادغام ولا يخفى ان محافظة
الوزن مما يعتني بشانه لكن في هذا القسم من الممتنع اعني ما اذا كان المتماثلان همزتين
في غير موضع العين خلاف في امتناع الادغام فيه فان بعضا يحققون الهمزتين
اي يبقونهما صحيحين من غير تخفيف لاحديهما بالابدال وان كانت لغتهم ردية
قبيحة فقد يجوز كلمة قد للتحقيق الادغام اي ادغام احدى الهمزتين في الاخرى عندهم
في مثل قراء ابوك مما اجتمع فيه همزتان متحركتان في غير موضع العين واقرأ اخاك
امر من الاقراء مما اجتمع فيه همزتان اوليهما ساكنة لانهم لما يخففوا الهمزة بالابدال
ادغموا للتخفيف واما الاكثرون فلما خففوها لم يحتاجوا الى التخفيف بالادغام فامتنع
الادغام في المثالين عندهم بل يبدلون اوليهما الفا في الاول وياء في الثاني تخفيدبر
قال الرضي في قول ابن الحاجب ويجب الادغام عند سكون اول المثلين الا في الهمزتين
قوله الا في الهمزتين ليس على الاطلاق بوجه بل الوجه ان يقال ان الهمزة الساكنة الذي
بعده همزة متحركة اما ان يكونا في كلمة او في كلمتين فان كانا في كلمة ادغم الاول اذا
كانا في صيغة موضوعة على التضعيف وفي غير ذلك لا يدغم نحو قرأ على وزن قمطر
من قرأ وان كانا في كلمتين نحو اقرأ آية واقرئ اياك وليقرأ ابوك فعند اكثر العرب
على ما ذهب اليه يونس والخليل يجب تخفيف الهمزة فلا تلتقي همزتان وزعموا ان
ابن ابي اسحق كان يحقق الهمزتين وناس معه قال سيبويه وهي ردية وقال
فيجب الادغام في قول هؤلاء مع سكون الاول ويجوز ذلك اذا تحركتا نحو قراء ابوك
قال السيرافي توهم بعض القراء ان سيبويه انكر ادغام الهمزة وليس الامر على ما توهموا
بل انما انكره على مذهب من يخفف الهمزة كما هو المختار وقد بين ذلك بقوله ويجوز
الادغام في قول هؤلاء يعني على تلك اللغة الردية واما نحو قوله ما اغنى عني ماليه
هلك عني سلطانيه مما اجتمع فيه هاء السكت مع هاء اخر بعده لا اتصال ماليه مالي بفتحة

بفتحة ياء الاضافة فالحق به هاء السكت الساكن للوقف فاجتمع مع هاء هلك
وكذا الهاء في سلطانيه للسكت فلا حاجة الى ذكره في الموانع لان هاء السكت
علامة الوقف فعلى تقديرا لوصل الكلام على نية الوقف فكانه لم يجتمع المثلان
يعني ان كونه من موانع الادغام ظاهر فلا حاجة الى ذكره في الموانع الا في الوقف
فظاهر اذ لا اجتماع مع ما بعده في التلفظ واما في حال الوصل فهو وان اجتمع
مع ما بعده ظاهرا الا انه لكونه علامة الوقف وموضوعا له يكون الكلام على
نية الوقف فكانه لم يجتمع المثلان فلا يدغم ثم انه اي الشان قد يوجد موجب الادغام
بلا مانع من المذكورات من موانع الادغام السابقة ومع ذلك يترك الادغام
اما لضرورة الشعر كما في قوله مهلا مفعول مطلق لفعل مقدر او مفعول به له اي امهلني
واعطني مهلا اي مهلة اعاذل قد جربت بكسر التاء خطاب لعاذل من خلقي
وهو بضم الخاء واللام معروف اي هو مع اسمه وخبره مفعول جربت اجود
من الجود ضد البخل لا قوام وان ضننوا بكسر النون الاول وفتحه اي بخلوا
من الضنة بمعنى البخل لانه جاء ضن يضن ضنة من باب علم يعلم وضرب يضرب
اي بخل والهمزة في اعاذل همزة النداء اي يا عاذل وهو منادى مرخم اصله
عاذلة اسم امرأة فقوله وان ضننوا وجد فيه موجب الادغام وهو اجتماع النونين
المتماثلين من غير شيء من الموانع مع انه لم يدغم لضرورة الشعر وحفظ الوزن
واما للتنبيه على الاصل نحو قطط شعره اي جعد من القطط بمعنى الجعودة لم يدغم
فيه للتنبيه على ان اصله قطط بكسر العين ولو ادغم قيل قط لم يعلم ذلك وامثاله
كثر نحو بيت المرأة اي نبت الشعر على جبينها ولححت العين لصقت بالرمص
وضبب البلد كثر ضبابه وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل كالقود
في الاعلال **الصنف الثاني** لبيان الادغام بين المتقاربين وقد عرفت انه
متى قصد ادغام احد المتقاربين في الاخر فلا بد من قلبه لان حقيقة الادغام
تنافي ابقاء الاول على حال يخالف الثاني في الحقيقة والقياس قلب الاول
لانه ساكن عند الادغام والساكن بالتغيير اولى الا لعارض يقتضي قلب الثاني
نحو اذبحتو وانه اذبح عتودا وهو ولد المعز قلبت العين حاء وادغم الحاء في الحاء

وضبب البلد ضبابة كثر
صح

واذ يجاوزه في اذبح بهذه قلبت الهاء حاء وادغم الحاء في الحاء وذلك لان العين
والهاء ادخل في الحلق من الحاء فيكونان انقل منه فكره قلب الاسهل الى الانقل
للادغام الذي الغرض منه التخفيف ونحو ذلك كما ستقف عليه وهو ايضا
ثلثة اقسام واجب وممتنع وجائز فالواجب ثلثة انواع الاول ادغام لام التعريف
في ثلثة عشر حرفا وهي الشين والضاد المعجمتان والراء والطاء والدال والتاء
المثنى الفوقاني والصاد المهمل والزاء المعجم والسين المهمل والظاء والذال
المعجمتان والثاء المثلث والنون فهذه تفصيلها اي تفصيل الثلثة عشر وهذه
امثلتها ايضا اي امثلة الادغام فيها اذ صدر كل اسم منها اي من هذه الاسماء
كشين الشين وصاد الصاد ونحوهما مسماه اي فرد من افراد مسمى ذلك الاسم
وقد ادغم لام التعريف في صدر كل منها توضيحه ان كلا من اسماء حروف التهجي
موضوع لحرف بسيط وقد جعلوه جزء اول من اسمه تنبيها على المسمى من اول
الامر مثلا لفظ الشين بالشين المكسورة والياء المدة والنون اسم موضوع
لمثل صدر شرف وشكر وشفاء وهو حرف بسيط ومن مثل صدر لفظ شين
وكذا لفظ الصاد اسم موضوع لمثل صاد صلى وصاح ومن جملته صدر لفظ
الصاد وهكذا فاللام يجب ادغامها في هذه الحروف للمقاربة فان احد عشر التي
هي غير الشين والضاد مشاركة للام في طرف اللسان وان كان بعضها في ذلك
انقص حظا من بعض وفي الشين والضاد باستطالتهما اتصلتا بمخارج هذه
الحروف فخالطتاها ولكون لام التعريف كثيرة الدور على الالسن وكثرة الدور يستدعي
الخفة وفي الادغام تخفيف النوع الثاني ادغام النون الساكنة تنوينا كان او غيره
في خمسة حروف هي الراء واللام والياء المثنى التحتاني والميم والواو اعني
حروف يرملون وانما وجب ادغام النون فيها لان الراء واللام من طرف اللسان كالنون
وان للياء قربا وميلا الى طرف اللسان وكأنها على الراء بدليل ان الكسع يجعلون الراء ياء
في الاغلب وان الميم حرف اغن كالنون وفي صوتيهما تقارب وان الواو حرف لين
والنون لما لحقها من الغنة شابهت حروف اللين فلما حصلت بهذه المقاربة
بينهن وبين النون ادغمت فيهن ولما كان النون المدغم في هذه الخمسة اثنين

المهملة صح

الكسع بالضم فالفتح قبيلة من اليمن

اثنين التنوين وغيره احتاج الى عشرة امثلة خمسة لادغام نون غيره فاورد
كلها بقوله نحو من ربهم ادغم نون من وهو غير تنوين في الراء من بعدها بدالة راء
ومن ثمرة رزقا ادغم نون التنوين في اخر ثمرة في راء رزقا وقس عليه بواقي الامثلة
ونحو ولكن لا يشعرون وهدى للمتقين مما ادغم فيه النون في اللام ونحو من يقول
ومثلا يضل مما ادغم في الياء ونحو مما رزقناهم اصله من ما وهدى من ربهم
مما ادغم في الميم ونحو من وال ورعد وبرق مما ادغم في الواو لكن في الاولين اي
الراء واللام الاحسن ادغام التنوين بلا ابقاء غنة كانت في النون لما عرفت
انه مما فيه الغنة وهي اي الغنة مطلقا صوت يخرج من الخيشوم وهو نهاية داخل
الانف وفي الياء والواو والاحسن ابقاء غنة اي ادغام النون فيهما بابقاء غنة
فيه وخلف من الرواة قرأ بدون الغنة واما في الميم نحو مما وهدى من ربهم فنحن
نرى انه اي الادغام لا يمكن الا بالغنة اذ الميم لا ينفك عنها ولا يوجد فرق بينه وبين
الباء الموحدة الا بالغنة في الاول وعدمها في الثاني يظهر ذلك لك اذا لاحظت
تلفظك باب وام بسكون الباء والميم فان اخرجت الصوت من الفم يكون
اب وان اخرجته من الخيشوم يصير ام فاذا لم ينفك الميم عن الغنة فعلى تقدير
ادغام النون فيه بقلبه اياه فلا محالة يكون غنة النون محفوظة ثم اعلم ان للنون
الساكن مع غيره من الحروف مطلقا اذا وقعت تلك الحروف بعده اي بعد النون
الساكن اربع حالات احدها ما عرفته الان من ادغامه في الحروف الخمسة والثانية
الاظهار مع حروف الحلق وهي في المشهور الحاء والخاء والعين والغين والهاء
والهمزة نحو عذاب اليم ومن همزات الشياطين وسواء عليهم وعليم حكيم ومن
لدن خبير وعفو غفور والمراد بالاظهار ويقال له البيان ايضا التجريد من الغنة
فتقول من عندك فتخرجها من الفم ولا تجد اثرا في الخيشوم والمراد بالاخفاء ان
تشرب غنة مشبعة تخفي فيما بينها نحو من جابر تخرجها من الخيشوم فهو بين الاظهار
والادغام اما امتناع ادغام النون في هذه الحروف فلانها بعدت عنهن مخرجا
اشد البعد لا اتصال بينها وبينهن بوجه واما امتناع الاخفاء فلانه شاركه
الامتزاج فيمتنع لما بينها وبينهن من التباعد المفرط واما الالف من حروف الحلق

فلا يمكن وقوعه بعده اى بعد النون الساكنة لاستلزامه التقاء الساكنين فلا يتصور له
حالة بالنسبة اليه وبعضهم يخفون النون في الخاء والغين المعجمتين تشبيها لهما بالقاف
والكاف لقرب مخارجها اى مخارج تلك الاربعة لما عرفت في الاشتقاق ان مخرج
الخاء والغين ادنى الحلق من الجانب العلوى ومخرج القاف اقصى اللسان مع ما يحاذيه
من الحنك الاعلى ومخرج الكاف ما يلى هذا ولا يخفى انها متقاربة فكما يخفى النون الساكنة
مع القاف والكاف كما سيذكر يخفى مع ما شابههما من الخاء والغين والحالة الثانية
ابداله اى ابدال النون ميما مع الباء نحو من بعده فان نونا من يجعل ميما في اللفظ
وانما ابدل ميما لان الباء حرف شديد يثقل التلفظ بالنون الساكنة معها كالتاء الساكنة
مع الدال في وتد وليست من مخرج النون ولا تشابهها في الغنة والميم من الشفة
كالباء وفيها غنة كما في النون ففيها شبه بكل من الباء والنون فباعتبار شبه النون
قلبت النون اليها وباعتبار شبه الباء حصل الامتزاج والتخفيف جميعا والحالة
الرابعة الاخفاء مع البواقى اى بواقى الثلثة عشر المذكورة وهى خمسة عشر حرفا
الا ان النون مع النون داخل في المتماثلين فبقى اربعة عشر وهى التاء والثاء والجيم
والدال والذال والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء
والفاء والقاف والكاف فيخفى النون الساكنة اذا وقع بعده واحد من هذه الحروف
ايا كان نحو ينفقون ومن قبلك وان جاءكم وعلى هذا القياس وانما لزم الاخفاء
مع هذه الحروف لان هذه الحروف وقعت في الرتبة الوسطى لان القرب المفرط
ولا في البعد المفرط لان الحلق خير لحروفه السبعة لكنه في غاية البعد عن اللسان
فلا يجرى فيه الا البيان والفم خير لحروفه وكذا اللسان والشفتان غير ان اللسان بين هذين
الخيرين فيكون النون مقاربة لحروف الفم مقاربة الوسط بين الشيئين فلا
يلزم الادغام لعدم القرب المفرط ولا البيان لعدم البعد المفرط فيلزم الاخفاء
الذى هو بين الادغام والبيان فان قلت فالميم والواو لحروف الفم لان نسبة
الشفتين الى اللسان كنسبة الفم اليه فلم لزم الادغام فيهما مع انتفاء هذين
قلت لمقاربة من وجه اخر بيناه قبل هذا وبعضهم لم يعدوا الاظهار مع حروف
الحلق من حالات النون لانه وضع على السكون ولم يحصل له عند الاجتماع معها حالة لم تكن

حالتها تكن قبل ذلك فيكون الحالات في ثلثة النوع الثالث من انواع الادغام
الواجب ادغام الواو في الياء اذا اجتمعا وسكن ما قبلهما اى السابق منهما كما
في مرمى وطى اصلهما مرموى وطوى فاجتمع الواو والياء والسابق منهما
وهو الواو ساكن فانقلب الواو ياء وادغم كما سمعت غير مرة واحدة بل مرات
كثيرة فان قلت قد حصرتم الادغام في قسمين ما هو بين المثلين وما هو بين
المتقاربين وادغام الواو في الياء ليس بشىء منهما لانهما ليسا بمتماثلين وهو
ظاهر ولا متقاربين اذ مخرجاهما متباعدان كما علم مما سبق حيث ذكر في الاشتقاق
ان مخرج الياء هو وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى كالجيم والشين
ومخرج الواو هو ما بين الشفتين وبينهما مخارج كثيرة فكيف يصح هذا الحصر
قلت الياء بسبب المد الذى فيه انبسط واستطال صوته الى جانب الشفتين
حتى قرب من مخرج الواو والذى بينه وبين الياء تباعد في اصل المخرج وبهذا الاعتبار
عد مع الواو من المقاربة وجرى الادغام بينهما وبعد عما يقاربه في اصل المخرج
وهو الشين والجيم كما عرفت وبهذا الاعتبار عد معهما من المتباعدة ولهذا لا يجرى
الادغام بينه وبينهما وهذا كما قال صاحب المفصل فقد يعرض للمقارب من الموانع
ما يحرمه الادغام وليتفق للمتباعد من الخواص ما يسوغ ادغامه والحاصل ان الواو
والياء وان كانا متباعدين بحسب اصل المخرج لكنهما متقاربان بحسب الاستطالة العارضة
للياء وهو المعتبر ههنا فادغامهما من الادغام بين المتقاربين وبهذا القدر تم الجواب
واما حديث صيرورته بعيدا عن الجيم والشين فذكره استطرادى جىء به تتميما
للفائدة او لزيادة ايضاح الجواب قال صاحب المفصل لم يدغموا حروف ضوى
مشفر وهى حروف سبعة اعنى الضاد والواو والياء والميم والشين والفاء
والراء فيما يقاربها اى لم يدغموا شيئا منها فيما يقاربه في المخرج سواء كان من هذه الحروف
او غيرها وعللوا ذلك بانه لزيادة صفتها وهى الاستطالة في الضاد فلو ادغمت
فيما يقاربها لزالت صفتها من غير شىء يخلفها وهى المد واللين في الواو والياء
والغنة في الميم والتفشى في الشين وشبه التفشى في الفاء وهو الانتشار
والتكرير في الراء ثم اورد في اثناء التفصيل ادغام الحروف المتقاربة بعضها فى بعض

ان الواو يدغم في الياء كما في طي اصله طوي. و باين ظاهره بهما اي ظاهر قوليهما
تناقض. فان قوله لم يدغموا ضوي مشفر فيما يقاربها يقتضي امتناع ادغام الواو والياء
لما بينهما من التقارب كما مر وايراد ان الواو يدغم في الياء نص على خلافه اقول
التنافي مدفوع لان مراده مما يقاربها ما يقاربها بحسب اصل المخرج والواو والياء
متباعدان بحسبه وانما التقارب بينهما بعارض الاستطالة كما يدل على ما ذكرنا سباق
كلامه حيث قال وليس بمطلق ان كل متقاربين في المخرج يدغم احدهما في الاخر
ولا ان كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما فقد يعرض للمتقارب من الموانع ما يحرمه
الادغام ويتفق للمتباعد من الخواص ما يسوغ ادغامه ومن ثم لم يدغموا حروف ضوي
مشفر فيما يقاربها وما كان من حروف الحلق ادخل في الفم في الادخل في الحلق وادغموا
النون في الميم وحروف طرف اللسان في الضاد والشين انتهى فلا حاجة الى ما تكلفه
في الجواب بقوله. وكانه اي اظن ان صاحب المفصل اراد في القول الاول ان
هذه الحروف لا يقصد بها ابتداء اي من غير توسط غرض اخر الادغام في المتقارب
والواو في طي انما ابدل اولا ياء للاعلال. لاستثقال اجتماعهما لا للادغام ولهذا
تقلب الواو ياء اولى كانت او ثانية ولو كان القلب لادغام احد المتقاربين
في الاخر لقلبت الاولى الى الثانية فقط. فاذا صار ياء لزم الاعلال. هكذا فيما عندي
من النسخ والصواب لزم الادغام يعني فاذا صار الواو ياء وتحقق موجب الادغام
وهو اجتماع متماثلين في كلمة فلزم الادغام وان لم يكن غرضا اصليا وحاصل الجواب
ان الادغام في مثل طوي يتوقف على ابدال احد الحرفين الى الاخر كابدال الواو ياء
كما عرفت فلم يرد صاحب بقوله الاول اعني لم يدغموا حروف ضوي مشفر فيما
يقاربها سلب اصل الادغام بل سلب قصده ابتداء اي لا يقصدون بهذه الحروف
الادغام في مقاربها بان يبدلوها الى ما يقاربها لغرض بل لو ابدلوها فانما هو لغرض
اخر كالاعلال وهذا لا ينافي لزوم الادغام وتبعيته لها اذ كثيرا ما يترتب على
الشيء ما لم يكن غرضا ومقصودا منه ففي طي ليس المحقق من ابدال الواو ياء
الادغام بل الاعلال لكن بعد ان يعلم ويصير الواو ياء لزمه الادغام وترتب عليه
لتحققه موجبه ومعنى قوله الثاني اعني يدغم الواو في الياء في نحو طي انه يفعل فيه

فيه الادغام لتحقق الموجب لا ان يكون هو غرضا من ابدال الواو ياء وبالجملة الادغام
في طي للابدال وليس الابدال للادغام فلا منافاة وهذا معنى ما قال ابن الحاجب
ونحو سيد وليه اصلهما سيود ولوية انما ادغما للاعلال صيرهما مثلين
فلا يرد ذلك على ان حروف ضوي مشفر لا تدغم فيما يقاربها. وقد عرفت ما فيه
اي مانع بهذا الجواب من النظر حيث بان في مبحث عدم ادغام تووي وريبا انه
اذا اجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن كما في ري على تقدير ان يجعل من
رويت فابدال الواو ياء انما هو لاجل الادغام فالمرء في طي ابتداء هو الادغام
وايضا لو كان الابدال فيه لمجرد استثقال اجتماعهما لقلبت الواو ياء واولهما
متحركة كطويل وطويت وليس كذلك فعرفنا ان الابدال من اول الاخر لاجل الادغام
وقلبت الواو وان كانت ثانية لان القصد الى التخفيف بالادغام والواو المشددة
ليست باخف من الواو والياء. لكن مع مانع بهذا الجواب من النظر اندفع. به
عنه اي صاحب المفصل السؤال المذكور اي السؤال بالتنافي وقد عرفت حق الجواب عنه
ويؤيد ما ذكرنا من ان الواو يدغم في الياء في الصورة المذكورة على ان يكون
مقصودا اوليا ان ابا علي وعبد القاهر لم يعدا الواو من هذه الحروف اي الحروف
التي لا تدغم في مقاربها وحصراها في حروف ضم شفر وهي الحروف المذكورة غير
الواو والياء فلو لم يدغم الواو فيما يقاربه لكان الظاهر ان يعداه منها ايضا فعلم
انه يدغم في مقاربه لكن في كلامهما اي في كلام ابي علي وعبد القاهر شبهة من وجه اخر
وهي انه اي الشان لا يدغم الياء في غيره مما يقاربه. فلم يجعلا الاستفهامية اصله
فلما فاكتفى عن الالف بالفتحة اي فلاي سبب اخرجاه اي الياء عنها اي
عن تلك الحروف حيث حصراها في ضم شفر والواجب ان يعدا الياء منها ايضا
ولعلهما جواب عن الشبهة اي واظن انهما اخرجاه عنها لانهما اعتبرا ما ورد شاذا
من ادغام الياء في قولهم امر ممضو عليه وهو نهو عن المنكر اي ممضي وكثير
النهي عنه على ان اصلهما ممضوي ونهوي على مفعول وفعول من مضى يمضي
ونهى ينهى فقلب الياء فيهما واوا على خلاف القياس وادغم الواو فيه فصار
ممضوا ونهوا والقياس ممضي ونهي بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء

على ما عرفت فنقول ها تين المادتين ادغم الياء فيما يقاربه من الواو ولا معنى لادغام الحرف
في مقاربه الا ان يجعل مثله من جنس مقاربه ويدغم فيه او يدغم مقاربه فيه كما عرفت وسيجيء
تمامه بحيث اعتبر ادغام اليا في الواو في ها تين لم يعد اليا كالواو من الحروف المذكورة
لكن لا عبرة بما ورد شاذا فالجواب ضعيف ولهذا قال ولعلها وبالجملة فعند صاحب
المفصل لا يدغم شي من حروف ضوى مشفر في غيره وعند ابي علي وعبد القاهر
لا يدغم غير الواو والياء منها والمختار عند المص انه لا يدغم سوى الواو منها فانه يدغم
ولما كان في معنى الجامعين اعني ضوى مشفر وضم شفر ابهام اراد تفسيرهما فقال
قوله اي قول القائل ضوى بكسر الواو اي صار نحيفا وضعيفا من ضوى يضوى ضوى
كعلم يعلم اي هزل هزالا والمشفر بكسر الميم شفة البعير والشفر بضم الشين وسكون
الفاء الذهب وهو بضم الهاء وسكون الدال بالفارسية ريشه ومعنى النظم معروف
ولما فرغ من بيان الادغام الواجب من انواع ادغام المتقاربين شرع في بيان الممتنع
منها فقال والممتنع ادغام المدات من الالف والواو والياء المدتين وادغام الهمزة
في شي مما يقاربها وادغام شي فيها اي في المدات او الهمزة لان المدات لو ادغمت
او ادغم فيها لزالت فضيلة المد فانها ما بقيت على حالها يمتنع جريان الادغام فيها
كما عرفت ولان تخفيف الهمزة اصل مطرد عندهم فلا حاجة فيها الى تحصيل الخفة
بالادغام مع ان فيها من القوة ما لا يترك فيه غيرها لكنه منقوض بمثل برى لان
اصله برئ فابدل الهمزة يا وادغم فتدبر وايضا اذا كان المتقاربان في كلمة واولهما
متحرك يمتنع الادغام كما في وطد اي اثبت يقال وطد الشي اطده وطدا اي اثبته
حيث لم يدغم فيه الطاء في الدال وهما متقاربان لانهما مما بين طرف اللسان واصول الثنيتين
العليين لتحركهما في كلمة بخلاف ما اذا كانا في كلمتين فانه يجوز الادغام نحو يكاد سنا برقه
حيث يجوز ادغام دال يكاد في سين سنا بالقصر وهو الضوء بان يقال يكاسنا
بتشديد السين وهما متقاربان مع كونهما في كلمتين لان مخرج السين ما بين الثنايا مع طرف
اللسان ومخرج الدال قد ذكرا انفا وانما جاز الفرق بين كونهما في كلمة وكونهما في كلمتين
حيث امتنع الادغام في الاول دون الثاني من قبل اي من جهة ان موجب الادغام
في المتقاربين اضعف منه اي من موجب الادغام في المتماثلين لما عرفت ان موجبه ازالة

برى

الثقلة وعسر النطق على اللسان وهما في اجتماع المتماثلين ازيد منهما في اجتماع
المتقاربين واذا كان موجبه اضعف في المتقاربين فلا يقوى على تغيير الكلمة
لضعفه واسكان وسطها تغيير لها لما عرفت ان حركة الوسط بل جميع الحركات
غير حركة الاخر معتبرة في بنية الكلمة فاذا اريد ادغام الطاء في الدال في المثال الاول
اعني وطد لزم اسكان الطاء ليمكن الادغام لما عرفت ان الادغام لا يمكن بدون
سكون الحرف الاول فيتغير بنية الكلمة لموجب ضعيف وهو بطل بخلاف اسكان
الاخر كدال يكاد في المثال الثاني فانه اي الشان لا يعتد بحركة اخر الكلمة في بنيتها
ولا يعتبر ازالتها بالاسكان تغييرا لها اي للكلمة فلا يلزم من اسكان الحرف الاول وادغامه
في الثاني تغيير الكلمة بموجب ضعيف فلذا امتنع الادغام في المثال الاول وجاز في المثال
الثاني فكانه قيل فما تقول فيما جاء في بعض اللغات من ودّ في وتد حيث تغيرت
فيه الكلمة واسكن وسطها اعني التاء وادغم في الدال مع انهما في كلمة واولهما
متحرك فاشار الى دفعه بقوله واما من قال وهو بنو تميم ودّ في وتد بكسر التاء
اسم ومعناه معروف فانه لم يسكن ذلك القائل التاء فيه للادغام بل اسكنه
كاسكان تاء كتف اي اسكنه لشبهه بكتف في الوزن وقد عرفت انه يجوز
اسكان تاء كتف فكذا وتد فاذا اسكنه فقد زال المانع من الادغام وهو تحرك
الاول فادغم فهذا ادغام للاسكان لا اسكان للادغام ومرادنا انه لا يتغير
وسط الكلمة في مثل وطد للادغام لا مطلقا فلا اشكال ومع هذا الادغام
في وتد ليس بقوي للالتباس بمصدر ودّ يودّ اي احب يحب فان مصدره
ودّ ايضا وهذا اشارة الى جواب اخر بان هذه اللغة ضعيفة لتاديتها الى الالتباس
فلا اعتداد بها ولم يجعل لزوم اللبس وجها لامتناع الادغام في وطد دون يكاد
سنا برقه بناء على انه اذا ادغم في الاول وقيل ودّ لم يدر ان عينه ولامه دالان
او الاول طاء ابدل الى الدال ولا ان عينه ساكن كما كان او متحرك سكن للادغام
ففيه التباس من وجهين بخلاف المثال الثاني فانه وان وقع فيه التباس من جهة
ان اخر الكلمة الاولى سين ايضا لكن لكونهما في كلمتين لم يلزم اجتماعهما فيندفع
الالتباس حين الانفصال لان الالتباس في الاول مدفوع ايضا بانه قد يتصل به

الضم المسكن نحو وطدت وطدنا وبقاعدة ان عين الماضي لا يكون الا متحركا نحو فعل وقد اولى للحوامد قواعد مضبوطة فيستمر فيه الالتباس وقد عرفت نظير ذلك اي ايضا اذا استلزم الادغام تغيير حركة ما قبل المتقاربين او تغييرهما فانه اي الادغام يمتنع لان كليهما تغيير للكلمة فلا يقوى الموجب الضعيف عليه كما في الدنيا وقنيا بمعنى الاساس فانه اي الشان لو ادغم النون فيهما في الياء وهما متقاربان والاول ساكن لزم كسر ما قبله وهو الدال والباء في الثاني وابدال اليائين الحاصلين في كل منهما بالادغام واوين كان يقال دُوّا وبُوّا لئلا يقع ياء ساكن مضموم ما قبله وهو مستثقل فانه اذا كسر ما قبل اليائين زالت ضمة ما قبلها واذا ابدلا واوين لا يقع ياء ساكن بعد الضمة بل واو ساكن بعدها وكل منهما سالم مما في ياء ساكن بعد الضمة من الاستثقال ولا يخفى ان كلا من الابدالين تغيير الكلمة لموجب ضعيف فلذا امتنع فيهما الادغام هذا فيما كان ما قبل المتقاربين مضموما واشار الى ما كان ما قبلهما مكسورا بقوله وكما في قنو وهو بكسر القاف وسكون النون عنقود النخل وصنو على وزن قنو وصنو الشيء ما يكون معه اي مع ذلك الشيء ناشئا من اصل واحد وفي الحديث عم الرجل صنو ابيه لان عمه مع ابيه من اصل واحد وهو جده فانه اي الشان لو ادغم فيهما النون في الواو وهما متقاربان والاول ساكن وقيل قوّ وصوّ لزم اما تغيير كسرة القاف والصاد الى الضمة واما تغيير الواوين في كل منهما الى الياء المشددة واتفاق ذلك على قياس ما عرفت في الدنيا وبنيا اي لئلا يقع واو ساكن بعد الكسرة ففي الاول يلزم تغيير حركة ما قبل المتقاربين وفي الثاني تغييرهما وكلاهما تغيير الكلمة بموجب ضعيف فلذا امتنع فيهما الادغام ايضا اذ على تقدير الادغام في تلك الاربع يبقى النون على حاله فلا يلزم شيء من ذلك فكانه قيل فما تقول في مثل البنية والقنية والزنماء حيث لم يدغم فيها احد المتقاربين وهو النون الساكن في الاخر وهو الياء في الاولين والميم في الثالث مع انها مما يجب فيه الادغام ولم يوجد فيها شيء من الموانع السابقة فاجاب بقوله واما نحو البنية والقنية بكسر الباء والقاف وسكون النون الاول بمعنى البناء والطينة والثاني مصدر قنيت الغنم اذا اتخذته لنفسك لا للتجارة والزنماء وهي من الانعام جمع نعم بفتحتين اي البهيمة كالغنم والبقر ما يقطع شيء من اذنها فيترك معلقا ويقال

[في الاول ... صح]

وبوان

مدغم ه

ويقال للشيء المقطوع منه الزنمة يقال بعير زنم وازنم وناقة زنمة وزنماء فانما لم يدغم النون فيها في الياء والميم لئلا يلتبس الاولان بالفيف المقرون والثالث بالمضاعف لانه لو قيل بية وقية لالتبس بما عينها ولامها من حروف العلة ولو قيل زماء لالتبس بما عينه ولامه من جنس واحد وهو الميم فترك الادغام فيها تنبيها على الاصل ودفعا للالتباس هذا هو الكلام في الواجب والممتنع من ادغام المتقاربين واما الكلام في الادغام الجائز منه فيحتاج الى زيادة بيان وتفصيل للحروف ان ايها اي بان اي حرف منها يدغم في المقارب اي فيما يقاربه في المخرج بان يجعل هو من جنس المقارب ويدغم فيه او يدغم مقاربه فيه وايها يدغم فيه المقارب بان يجعل مقاربه من جنسه ويدغم فيه او يدغم هو في ذلك المقارب وايها يجمع الوصفين بان يدغم تارة في المقارب بان يجعل من جنس المقارب وتارة يدغم فيه المقارب بان يجعل من جنس ذلك الحرف فنورد هذه الاقسام في ثلثة مباحث الاول في تفصيل الحروف التي تدغم في المقارب ولا يدغم المقارب فيها وهي ثلثة الاول الهاء فانه يدغم في الحاء جوازا بان يجعل من جنس الحاء سواء وقع قبله اي قبل الحاء فيدغم هو في الحاء كما في شافه حاتما ان فه امر من الشفاهة وهي التكلم فما بفم وحاتم اسم رجل معروف او وقع بعده اي بعد المقارب فيدغم المقارب فيه كما في اذبح هذه اذبح امر من الذبح فانك تقول اي يجوز ان تقول فيهما شافحّاتما واذبحّاذه بقلب هاء شافه وهذه حاء وادغم فيه لان كلا منهما يشبه الاخر في الهمس والرخاوة فان قلت فلم لم يجز قلب الحاء هاء وادغامه فيه لما ذكرت من الشبه قلت لان الهاء ادخل في الحلق والحاء قد خرج الى الفم لتوسط العين بينهما فالادخل في الحلق يدغم في الادخل في الفم ولا ينعكس اذ الاول لصعود من الحلق الى الفم والثاني بمنزلة الهوى بعد الصعود والرجوع عكسا الثاني العين فانه ايضا يدغم جوازا في الحاء بان يجعل من جنس الحاء كالهاء اي سوا كان العين قبله اي قبل الحاء فيدغم في الحاء كما في زيد مع حاتم او بعده فيدغم الحاء فيه كما في ذبح عناق فانه يجوز فيهما ان يقال زيدمحّاتم وذبحّناق بقلب عين مع وعناق حاء وادغام الاول في حاء حاتم وادغام حاء ذبح في الثاني ولا يقال زيد معاتم وذبعناق بقلب الحاء عينا وادغامه فيه لان الحاء بعد العين في المخرج

[هاء ... وادغام الاول في حاء حاتم وادغام حاء اذبح في الثاني ولا يقال فيهما شافهاتما ... واذبهاذه بقلب الحاء ... هاء وادغام ... صح]

فيكون ادخل في الفم ولا يدغم الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولان في الحا بحة وهي
مستحسنة عندهم في الاصوات فكرهوا ان يستهلكها القلب عند الادغام
فقلبوا العين اليها ابدا. وقد روي عن ابي عمرو ادغام الحا فيه اي في العين بان
يقلب الحا عينا في قوله تعالى فمن زحزح عن النار اي بوعد عنها بان يقرأ زحزعّن
النار بتشديد العين فهو اي العين على هذا النقل من ابي عمرو يكون من القسم الثالث
اي مما يجمع الوصفين لانه كما ادغم في مقاربه الذي هو الحا كما مر انفا ادغم مقاربه فيه
على هذه الرواية واما على قول الجمهور فهو من القسم الاول اعني ما يدغم في المقارب بدون
العكس لكن قال اليزيدي وكان ابو عمرو لا يرى ذلك وعليه سيبويه واصحابه وهو
الوجه اذ في ذلك الادغام صرف الاخف الى الاثقل وهو خارج عن الحكمة. وقد يجتمع
ادغام الها والعين معا في الحا بان يجتمعا اي الها والعين في كلمة او كلمتين فيبدلا
حائين ويدغم الاول في الثاني وذلك لما عرفت ان معنى ادغام المتقاربين ان يجعل
احدهما من جنس الاخر ليدغم في صاحبه او صاحبه فيه فحيث ابدل الها والعين
المجتمعتان حائين فباعتبار ان اولهما ابدل حا ليدغم في الاخر المبدل اليه جعل ادغاما
للاول في الحا وباعتبار ان الثاني ابدل حا ليدغم الاول المبدل اليه فيه جعل ادغاما
للثاني في الحا كما يقال في معهم مما اجتمعا في كلمة والسابق عين متحرك وشاة عمرو
مما اجتمعا في كلمتين والسابق ها ساكن محم بفتح الميم الاول وتشديد الحا وضمه
وسكون الميم الثاني فابدل العين والها في معهم حائين وادغم وشاحمرا بكسر الها
وتشديد الحا وسكون الميم فابدل ها وشاة وعين عمرو حائين وادغم في الرضي
كان قياس الاول اي قلب الاول الى الثاني ان يقال مهم بقلب العين ها وفيه العارض
وهو كون الثاني اي الها ادخل في الحلق وانقل ان يقلب الثاني الى الاول فيقال معم
فاستثقل كلاهما ولهذا كان تضعيف الها نحو فهه وكه السكران والعين
نحو دع وكع قليلا جدا واستثقل ايضا ترك الادغام لان كل واحدة منهما مستثقلة
لنزولها في الحلق فكيف بهما مجتمعين مع تنافرهما اذ العين مجهورة والها مهموسة
فطلبوا حرفا مناسبا لهما اخف منهما وهو الحا اما كونه اخف فلانه اعلى منهما في الحلق
وكذلك كثر مح ودح وبح بخلاف دع وكع وفه واما مناسبته للعين فلانهما من

البغ الدنغ والكع الخائف الضعيف
ويقال دح الثوب اذا بلي ودحت
في الارض اذا وسعت فيها
والدح وسعة في ظف القدس

من وسط الحلق واما الها فبالهمس والرخاوة فلذا قلب بعض بني تميم العين
والها حائين وادغم احدهما في الاخر نحو محم ومحاؤلاء في معهم ومع هؤلاء
والاكثر ترك القلب والادغام لعروض اجتماعهما. الثالث البا فانه يدغم في الفا
بان يقلب فاء لتقاربهما مخرجا ولا يدغم الفا فيه لئلا يفوت مزية التافيف
في الفا وهو التصويت الذي خرج من الفم كما في قوله تعالى اذهب فمن تبعك منهم
فانه يجوز ان يقرأ فيه اذهفمن بتشديد الفا وفي الميم كما في قوله تعالى يعذب من يشاء
اذ يجوز فيه يعذمن يشاء بتشديد الميم ولا يدغم الميم في البا لئلا يفوت فضيلة الغنة
واعلم ان النون وان كان مما يدغم في مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه لكن ادغامه فيما
يدغم واجب والكلام في الجائز ادغامه وهذا جواب دخل مقدر وهو انه لا يصح
حصر القسم الاول في الحروف الثلثة المذكورة فان النون ايضا منه وحاصل الجواب
انه ان كان كذلك لكنه مما يجب ادغامه فيما ادغم والكلام ههنا فيما يجوز ادغامه
فلا اشكال لكن هذا على اطلاقه ليس بصحيح كيف وقد قال ابن الحاجب ان النون
المتحركة تدغم في حروف يرملون جوازا البحث الثاني في تفصيل الحروف التي
يدغم فيها المقارب ولا تدغم هي فيه وهي اربعة الاول الحا المهمل وقد عرفت
ادغام الها والعين فيه بتفاصيله من انهما يدغمان فيه سواء كانا قبله او بعده
وعلى ما روي عن ابي عمرو يدغم هو في العين ايضا فيعد الحا من هذا القسم انما هو
على قول الجمهور واما على تلك الرواية فمن القسم الثالث. الثاني الشين فانه يدغم
فيه الطا نحو اسقط شيئا فانه يجوز ان يقرأ اسقشيئا بتشديد الشين
وعلى هذا فقس باقي الامثلة. والدال نحو لاتزد شيئا والتا نحو امت شرا
امر من الاماتة ضد الاحياء والظا نحو احفظ شعرا والذال نحو خذ شبها
والثا نحو ابرث شيئا والجيم نحو خرج شهاب. وهو البخ الساقط
من السماء ويستعمل علما للشخص فان هذه السبعة يجوز ادغامها في الشين
لانه وان بعد مخرج الشين منها لكن بالاستطالة التي فيه قرب من مخارج هذه
ولا يدغم الشين فيها لئلا يفوت مزية التفشي فيه. الثالث الفا فانه يدغم
فيه البا ولا يدغم هو في البا كما مر في قوله تعالى اذهب فمن تبعك وكما في قوله تعالى وان تعجب

فعجب اى متعجب منه قوله فانه يجوز فيه وان نعجفعجب بتشديد الفاء والباء وهنا مخصوص ونه المثال الاتى بن سكنا بحث الرابع الميم فانه يدغم فيه الباء وليس بالعكس كما سبق كما فى قوله تعالى اركب معنا بان يقرأ اركمعنا بتشديد الميم **البحث الثالث**

فى تفصيل الحروف التى تدغم فى المقارب وبالعكس اى يدغم المقارب فيها وهى سبعة عشر او ثمانية عشر ولعل الترديد مبنى على الاختلاف فى العين انه هل يدغم فيه الحاء كما ادغم هو فى الحاء اولا فان لم يدغم فيه الحاء كما هو رأى الجمهور يكون هو من القسم الاول فالحروف فى القسم الثالث سبعة عشر وان ادغم يكون من القسم الثالث فحروفه ثمانية عشر وذلك لان مجموع الحروف تسعة وعشرون فاذا سقط منها ما هو ممتنع الادغام اعنى المدات والهمزة وما هو واجب الادغام اعنى النون والواو والياء وما هو القسم الاول من الجائز اعنى الثلثة المذكورة او الاثنين وكذا القسم الثانى منه اعنى الاربعة كان الباقى سبعة عشر او ثمانية عشر واما اللام فان كان بعضه من واجب الادغام لكنه بعضه من القسم الثالث هذا ويرد عليه انه لو كان الترديد مبنيا على الاختلاف المذكور لزم ان يردد بين تسعة عشر وسبعة عشر لان الاختلاف فى العين كذلك يستلزم الاختلاف فى الحاء كما انه من القسم الثانى او الثالث فتدبر الطاء والدال والتاء غير تاء الافتعال والتفعل والتفاعل فان لها احكاما خاصة كما ستعرف والظاء والذال والثاء وهذه الستة يدغم بعضها فى بعض من الجانبين وتدغم فى الزاء والسين والصاد من حروف الصفير وهذه الثلثة لا تدغم فى تلك الستة لما فى ادغامها فيهن من ابطال ما لها من الفضل وهو صوت الصفير الا ان بعضها اى بعض هذه الثلثة تدغم فى بعض منها من الجانبين لتساويهن فى الفضل واتحاد المخرج وصور هذه الادغامات اربع وخمسون لانه اذا ضرب كل من الستة المذكورة فى الخمسة الباقية منها يحصل ثلثون واذا ضرب فى الثلثة الاخيرة يحصل ثمانية عشر واذا ضرب كل من الثلثة فى اثنين باقيين منها يحصل ستة فاذا جمعت بلغ المجموع اربعة وخمسين فهذه كل الامثلة مما يطول الكلام جدا فلذا تركناها اما امثلة ادغام كل من الستة المذكورة فى الثمانية الباقية فادغام الطاء فرطدارم اوذابل اوظالما اوتاجرا اوثامرا اوصابرا اوزاجرا

الدارم هو المتلهم الكعب والذابل هو الذى له ذبول ونحول وانثامر هو الذى له ثمر والصابر هو الشجر المثمر والزاجر ينقل الامثال والحكايات

اوزاجرا اوسامرا وادغام الدال نبذ طاردا او دارم اوظالما اوتاجرا او ثامرا اوصابرا اوزاجرا اوثامرا اوصابرا اوزاجرا اوسامرا وادغام التاء سكت طاردا اودارما اوذابلا اوظالما اوثامرا اوصابرا اوزاجرا اوسامرا وادغام الثاء عبث طاردا اودارما اوذابلا وظالما اوتاجرا اوصابرا اوزاجرا اوسامرا واما امثلة ادغام الثلثة الاخيرة بعضها فى بعض فخلص زائرا اوسائرا وفاز صابرا اوسائرا وافلس صابرا اوزائرا قالوا ادغام الحروف المطبقة وقد عرفتها اعنى الحروف التى يكون الحنك الاعلى كالطبق على اللسان عند التلفظ بها وهى الصاد والضاد والطاء والظاء اى ادغام واحد منها فى غيرها مما يقاربها يجوز مع ذهاب صفة الاطباق عنها ومع بقائه والثانى اولى لئلا يفوت فضيلة الحرف كقراءة ابى عمرو فى قوله تعالى فرطت بادغام الطاء فى التاء والقراءة المشهورة الاظهار قال المص والظاهر انه اى ما يتوهم هناك ادغام مع بقاء الاطباق اخفاء شبيه بالادغام لا ادغام حقيقى كما زعموا اذ لا اطباق فى غير الحروف المطبقة الاربعة فاذا بقى الاطباق لابد من بقاء الحرف المطبق بحاله لئلا يلزم وجود الصفة بدون الموصوف فلم يجعل الاول من المجتمعين المتقاربين وهو الطاء فى الاية مثلا مثل الثانى اعنى التاء ليمكن الادغام اى حتى يمكن ادغام الاول فى الثانى لما مر غير مرة ان الادغام بين المتقاربين يحتاج الى جعلهما متماثلين فلا يمكن ادغام المطبق مع بقاء صفة الاطباق بل لابد من ذهابها حتى يجعل الاول مثل الثانى فيدغم ولو اتى بطاء اخرى يلزم التقاء الساكنين الطاء الاولى المقلوبة تاء والثانية الماتى بها وايضا يلزم ادغام الحرف واظهاره فى حالة واحدة وبالجملة لو بقى الاطباق مع الادغام الذى يقتضى الابدال يلزم ان يكون الحرف موجودا وغير موجود فى حالة واحدة وهو تناقض فان قلت لو صح ما ذكرته لما جاز ادغام النون مع بقاء غنة لانها لو بقيت لبقى النون فلا يجعل الاول مثل الثانى فيمتنع الادغام مع انه يجوز ادغامه مع بقاء الغنة بل هو الاحسن فى ادغامه فى الواو والياء كما ذكر اجاب بقوله وهذا ليس مثل غنة النون حيث يجوز بقاؤها بدون النون اذ هى اى الغنة لا تختص به اى النون بل تجرى فى غيره اذ كثيرا ما يكون

يقال نبذت الشى انبذه نبذا من باب ضرب اذا القيته من يدك

وادغام الظاء حفظ طاردا اودارما اوذابلا اوتاجرا اوثامرا

تكلمهم مطلقا اى سواء كان بالنون او غيره مع غنة فانها تحصل مستقلة بنفسها
من غير تصويت بالنون وسببه انها تخرج من الخيشوم والنون يخرج من الفم
فامكن انفراد الغنة عنها بخلاف الاطباق فانه رفع اللسان الى ما يحاذيه من الحنك
للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم الاطباق الا بنفس ذلك الحروف
ولذلك عدت الغنة حرفا مستقلا والنون حرفا آخر مستقلا ثم النطق بالنون
لا يمكن بدون الغنة فهي لازمة للنون لكن لا يثبت به التلازم من الطرفين حتى
يرد ذلك واذا كان كذلك فالتحقيق ان فرطت واغلظت بالاطباق ليس معه
ادغام ولذا يحس اللسان من نفسه ضرورة عند قوله احطت النطق بالطاء
حقيقة وبالتاء بعدها فلا يجوز ان يقال ان الطاء اطباقها مدغمة في التاء لكن لما
اشتد التقارب وامكن النطق بالثاني بعد الاول من غير نقل اللسان كان كالنطق
بالمثل بعد المثل فاطلق عليه الادغام لذلك العاشر والحادي عشر الغين والخاء
المعجمتان فان كلا منهما يدغم في الاخر كما في قولك بلغ خبره وسلخ غنمه بان يقرأ بلخبره
بتشديد الخاء بادغام الغين فيه وسلغنمه بتشديد الغين بادغام الخاء فيه الا
ان ادغام الغين في الخاء على القياس وعكسه على غير القياس لما ان الغين ادخل
في الحلق والخاء في الفم والقياس ان يدغم الادخل في الحلق في الادخل في الفم لا العكس
كما عرفت لكن لشدة تقاربهما حتى لا يتميز الادخل منهما عن الاخر ادغم كل منهما
في الاخر الثاني عشر والثالث عشر القاف والكاف وهما من حروف الفم
كالغين والخاء من حروف الحلق اى القاف ادخل من الكاف ويدغم كل منهما في الاخر
لكن كل منهما على قياس الادغام لانه لا يعتبر الادخل باعتبار ادغامه في غيره الا في
حروف الحلق كما في قوله تعالى الم نخلقكم وقوله اذا خرجوا من عندك حتى لو ان
يقرأ نخلكم بتشديد الكاف بادغام القاف فيه ومن عندقالوا بتشديد القاف
بادغام الكاف فيه وقس على ذلك نظائره الرابع عشر الضاد المعجمة فانه يدغم
في الشين كما قرأه ابي عمرو لبعض شأنهم بادغام الضاد في الشين وقال صاحب المفصل
والضاد لا يدغم الا في مثلها كقولك اقبض ضعفها واما ما رواه ابو شعيب السوسي
عن اليزيدي ان ابا عمرو يدغمها في الشين في قوله تعالى لبعض شأنهم فما برأت عن عيبه

عن عيبه رواية ابي شعيب ووجه ذلك ما ان في الضاد استطالة ليست لغيرها من الحروف
فامتنع ادغامها في غيرها لئلا يلزم بطلانها بهذه المزية وبانه سكن ما قبل الضاد في الآية الكريمة وادغام
مثل ذلك اى ما لم يكن ضادا امتنع لادائه الى اجتماع الساكنين على غير حده واجيب عن الاول بانه اخفاء
اطلق عليه الادغام بطريق التسامح والاخفاء مع الاسكان قبل الضاد جائز بالاتفاق وبهذا الجواب
يصلح ان يجاب به عن ادغام الضاد في الشين فان الاخفاء في الضاد قبل الشين وغيرها جائز
بالاتفاق ولو ساعدت رواة القراءة المنقول عن المشهورين انهم يدغمون ذلك ادغاما محضا
بتطبيق الضاد وتشديدها ولا قلب مع الاخفاء ولا تشديد فالجواب ضعيف ويدغم فيه ما يدغم في الشين
وهي اللام والدال والتاء والطاء والظاء والذال والثاء والجيم كما عرفت الا الجيم وذلك لانه لما كان
في الضاد استطالة قرب بها من مخارج هذه الحروف فادغم هي فيه ولم يدغم فيه الجيم لانه والشين
اخوان كما مر فكما لم يدغم الشين في الضاد لئلا يفوت ما فيه من مزية التفشي فكذا الجيم نحو خالط
ضياء ولا تزد ضحكا وشدت اى المرأة ضفائرها جمع ضفيرة وهي الشعر المفتول وتحفظ
ضيفك بمعنى الحمل يقال ضفف الشيء على ناقته اى حمله عليها وقوله تعالى خذ ضغثا بكسر الضاد
وسكون الغين قبضة حشيش مختلط الرطب باليابس ونحو مكث ضابطا الخامس عشر
الجيم فانه يدغم في الشين لقربها منها مع كون الشين ازيد صفة اعني التفشي ولذا لم يدغم الشين فيها
ولا في غيرها عند النحاة كما في قوله تعالى اخرج شطأه وهو الورق الذي يخرج من النبات يقال
اخرج النبات شطأه اى اظهر ورقه وروى عن ابي عمرو ادغامه اى الجيم في التاء ايضا في قوله تعالى
ذي المعارج تعرج الملائكة وهو نادر ويدغم فيه الطاء نحو سقط جنين وهو الولد في البطن ما دام
كذلك والدال نحو محمد جحر يقال احمدث النار اذا سكن لهبها ولم يطفأ جمرها والجمر الفحم الذي تسري فيه النار
والتاء نحو قوله تعالى وجبت جنوبها والظاء نحو لا حفظ جماله والذال نحو قوله تعالى اذ جاؤكم والثاء
نحو مكث جال وانما ادغم هذه الحروف في الجيم لانها مع الشين شفيعتان فلما ادغمت تلك الحروف
في الشين كما مر فكذا في الجيم السادس عشر اللام الساكنة لغير التعريف كما في بل وهل وقل فانه
يدغم جوازا فيما يجب ادغام لام التعريف فيها من الثلاثة عشرة المذكورة اعني الشين والضاد والراء
والطاء والدال والتاء والصاد والزاء والسين والظاء والذال والثاء والنون وانما ادغم فيها
اللام لغير التعريف لوجود التقارب بين مخرجه ومخارجها ولم يجب ادغامه كادغام لام التعريف
لما لم يثبت له ما للام التعريف من كثرة الدور على الالسن المفضية الى التخفيف بالادغام كما في قوله تعالى

نقول

بل نتوب الكفار بادغام لام بل في الثاء وقراءة اي وكقراءة الكسائي بل نحن محرومون بالادغام
اي بادغام لام بل في النون قال الشاعر تقول اذا اهلكت مالا للذة فكيهة بل شيء يكفيك لايق
بادغام اللام في الشين اي ادغام لام بل في شين شيء بان يقرأ هشيء وعلى هذا قياس ادغام
اللام في باقي الحروف وفكيهة بالتصغير اسم امرأة وهي فاعل تقول وقوله بكفيك لايق اي ملتزم
من قولهم لايليق بكفه درهم وادغامه في الراء اي ادغام اللام في الراء من تلك الحروف احسن
ماسواه بل من تركه ايضا اي احسن من ادغامه فيما سوى الراء من الحروف المذكورة بل من ترك
ادغامه في الراء واظهاره منه قالوا ادغام اللام في الحروف المذكورة يتفاوت على اقسام
احدها ما هو احسن وهو ادغامه في الراء احسن من ادغامه في الباقي بل من الاظهار ايضا
لزيادة القرب وفرط الشبه بينهما بالنسبة الى سائر الحروف حتى حكم ابن الحاجب بانه واجب
نحو بل ران لكن فيه نظر اذ قد لا تدغم نحو بل رأيت قال سيبويه ترك الادغام لغة اهل الحجاز وهي
عربية جائزة بل لزم ذلك في لام هل وبل وقل خاصة مع الراء في القران فان قلت فلم لم يجز
ادغام الراء في اللام لو كان الامر كما ذكرت قلت للزوم الاجحاف بالراء لان فيها تكريرا ليس في اللام
فبالادغام يبطل هذه المزية فامتنع الادغام لذلك لا لعدم القرب بينهما وثانيها ما هو ادغامه
في الحروف الباقية سوى النون فانها لتباعد مخارجها ومخرج اللام كان ادغامه فيها قبيحا
بالنسبة الى ادغامه في الراء مع تفاوت تلك الحروف فيما بينها من جهة ادغام اللام فيها حسنا
وقبحا وثالثها ادغامه في النون فانه اقبح من الجميع قال سيبويه لان النون تدغم في الواو والياء
والراء والميم كما تدغم في اللام فكما لا تدغم هذه الحروف في النون كان ينبغي ان لا تدغم اللام فيها ايضا
ويدغم الراء فيه اي في اللام كما في قراءة ابي عمرو يغفر لكم واشكر لي وقال صاحب المفصل
ادغام الراء في اللام لحن نعم يدغم فيه النون نحو من لك لكنه واجب فعلى هذا ليس اللام لغير التعريف
من القسم الثالث من الادغام الجائز السابع عشر الراء فانه يدغم في اللام كما عرفت انفا مثل بل ران
ويدغم فيه النون المتحرك كما في قوله لك واذ تاذن ربكم وترك الثامن عشر نحو التاسع عشر اعني
العين والحاء لظهور حالهما فيما تقدم واعلم ان بعض ما ذكرنا من الادغامات طعن فيه
صاحب المفصل وخطاه كما ادغام الضاد في الشين والراء في اللام كما اشرنا لكنه لا يخلو
من الاجتراء اي الجسارة على تخطئة ما ثبت من القراء السبعة وهم نافع عاصم ابو عمرو
ابن عامر ابن كثير حمزة كسائي لنقلهم عمن ثبت عصمته كما مر فكل ما ثبت عنه عليه
رضي الله عنهم

بكفيك

عن واحد منهم اعتبرناه وتلقيناه بالقبول وان كان غير مشهور كالادغامات المروية
عن ابي عمرو **فصل** قد يقع فاء افتعل اي فاء ما كان على صيغة افتعل بعضا من الحروف
التي تقارب تاؤه في المخرج وتخالفه في الصفة بوجه كالهمس والجهر والشدة والرخاوة
وغيرها بان يكون فاؤه مثلا مهموسا وتاؤه مجهورا والاول شديدا والثاني رخوا وقد
عرفت معاني هذه الامور وتفصيلها في الاشتقاق فلا حاجة الى الاعادة فيحصل في التكلم
بها نحو تنافر كما يجد الذوق السليم فيما بين المتقارب مخرجا والاختلاف صفة من نوع
منافاة ومدافعة فيبدل التاء حرفا قريبا بزيادة قرب منه اي الى التاء في المخرج ليتيسر
الابدال ومناسبا للفاء فيه اي في المخرج وفي الصفة ايضا بان يكون بين ذلك الحرف
والفاء اتحاد او تقارب في المخرج والصفة رفعا لتلك المنافرة وهي تسعة حروف
على اربعة اصناف الاول الصاد والضاد والطاء والظاء والثاني الدال والذال والزاء
الثالث الثاء الرابع السين اما كونها متقاربة للتاء مخرجا فلكون جميعها من طرف اللسان
واما مخالفتها له صفة فلما سبق في الاشتقاق وستشير اليه فاذا وقع شيء منها فاء الافتعال
يبدل تاؤه حرفا يقارب مخرجا ويناسب هذه الحروف مخرجا وصفة وانما ابدل تاء افتعل
ح تاء لانه اصل والتاء زائد وان المنافرة انما حصلت بالوصول الى التاء فارتكاب
الابدال في التاء اولى وانه لو ابدل لتكثير المبدل ويلزم ان يدغم في التاء مع ان بعضها
فيها لا يجوز ادغامه في التاء وبعضها قد لا يقصد ادغامه فيه ولم يلتزم ابدال التاء
حرفا من جنس الفاء لاختلافهما صفة دائما وعدم زيادة القرب بينهما في اكثر
المواد مع انه يلزم الادغام وتكثر الابدال بتكثير المبدل اليه بخلاف ما اذا ابدل التاء
ما يقاربه زيادة قرب مخرجا ويناسبه الفاء فيه في الصفة ايضا سواء كان من جنس
الفاء اولا فانه لا يلزم شيء من ذلك ولما كان ما ابدل اليه التاء مع كل صنف
من الاصناف الاربعة غير ما ابدل هو اليه مع الصنف الاخر فصل ذلك فقال
فاذا وقع اي فاء افتعل صادا او ضادا او طاء او ظاء وجب ابدالها طاء مهملة
لان هذه الحروف لو بقيت مع مقاربها اعني التاء لادى اما الى ادغامها وهي
لا تدغم في التاء لما فيها من الاطباق الذي يفوتها بالادغام واما الى اظهارها ربما
فيعسر النطق بها لقربها في المخرج ومنافاتها في الصفة لان التاء من الحروف الشديدة

اعني اجدت طبقك والصاد والضاد والظاء المعجمة من الرخوة وان التاء من المهموسة اعني ستشحثك خصفه والضاد المعجمة والطاء والظاء من المجهورة
فقلبوا تاء الافتعال حرفا يناسب ما قبله في المخرج ويوافقه في الصفة رفعا للتنافر
وهو الطاء لان الحروف المطبقة متشاركة في صفة الاطباق وانما قلبوه من بينها
طاء لان الطاء اقربها اليه كما لا يخفى ولما كان احوال التاء المبدل طاء بالنسبة
الى تلك الاربعة مختلفة من جهة البيان او الادغام بابدال الاول ثانيا او بالعكس
فصل ذلك فقال ففي الطاء اي فاتفاء المبدل طاء مع كون فاء الافتعال طاء يدغم
اي يجب الادغام بينهما ليس الا اي ليس غير الادغام وهو البيان جائز على ان
يكون الا بمعنى غير اسم ليس وخبره محذوفا وذلك لانه يجتمع في كلمة مثلان
اولهما ساكن وقد عرفت انه موجب الادغام نحو اطلب بمعنى طلب
اصله اطتلب ابدل التاء طاء وادغم وجوبا ومع الصاد يجوز الادغام
بابدال الطاء صادا نحو اصلحوا بتشديد الصاد في اصطلحوا اي اتفقوا اصله
اصتلح من الصلح قلبت التاء طاء ثم قلب الطاء صادا وادغم الصاد في الصاد
وقرئ في قوله تعالى الا ان يصطلحا الا ان يصلحا بادغام الصاد بالصاد ويجوز تركه
اي ترك الادغام وهو الاكثر نحو اصطلحوا ومثله مع الضاد اي مثل حال التاء
مع الصاد المهمل حاله مع الضاد المعجمة اي يجوز الادغام بابدال الطاء
ضادا وتركه نحو اضرب بتشديد الضاد في اضطرب اصله
اضترب ابدل التاء طاء وجوبا فيجوز ان يبقى على هذه الحالة
وان يبدل الطاء ضادا ويدغم ويقال اضرب وهذا الادغامان
اي ادغام الصاد والضاد في الطاء بابدال الطاء اليهما مما هو شاذ
على ان ذا اما شذوذه فلان حروف الصفير لا تدغم في غيرها
واما حروف ضوى مشفر لا تدغم فيما يقاربها واما كونه ذا

فيما يقاربها واما كونه ذا على الا ذلك القياس فلانه لو ادغما للاول في الثاني لا العكس واما ادغامها بابدالها
طاء فممتنع لئلا يفوت صفير الصاد واستطالة الضاد وقد حكي الادغام في هذا اي فيما اجتمع التاء مع الضاد
بابدال الضاد طاء نحو اطجع في اضطجع اصله اضتجع من الضجع يقال اضطجع فلان اي نام واضع جنبه على
الارض وليس هذا الادغام بقوي اي فصيح لما مر انفا انه مفوت لمزية الضاد اعني الاستطالة ومع الظاء
المعجمة يجوز الادغام اما بقلب الظاء المهمل ظاء على خلاف القياس او بالعكس على القياس ويجوز تركه نحو اظلم
بتشديد المعجم واطلم بتشديد المهمل واضطلم من غير ادغام والاصل اظتلم من الظلم اي تحمل الظلم وقوله اي
قول زهير هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم على صيغة المجهول من الثلاثي احيانا فيظلم روي
بالثلث اي روي قوله بالاوجه الثلاثة في الاخير اعني فيظلم بتشديد الظاء وفيطلم بتشديد الطاء وفيظطلم
بلا ادغام ومعنى البيت انه يعطي ماله عفوا اي سهولة ولا يمن به ولا يمطل نائله ويظلم احيانا
اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم اي فيتحمل ذلك بجود نائله ولا بد من استحداث في الاوقات
التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها واذا كان عطف على قوله فان وقع صادا اي اذا
كان فاء افتعل دالا او ذالا او زايا ابدل دالا لان التاء يخالف هذه الثلاثة في الصفة اما مخالفة للذال والزاء
فلان التاء حرف شديد مهموس وهذان رخوان مجهوران واما مخالفة للدال فلان التاء مهموس والدال
مجهور فابدل دالا لكونه موافقا للتاء في المخرج وللذال والزاء في الجهر فمع الدال والذال يتعين الادغام
ليس الا اي اذا كان الفاء دالا او ذالا يجب ادغامه في التاء الذي ابدل دالا ولا يجوز ترك الادغام
لاجتماع المثلين في الاول والمتقاربين مزيد تقارب في الثاني نحو ادان وادكر اصلهما ادتين واذتكر
من الدين والذكر اي صار مديونا وذكرا ابدل التاء دالا ثم ادغم الفاء في الدال والذال فيه الا ان بينهما
فرقا فان الادغام في الثاني اي فيما اذا كان الفاء ذالا يجيء اما بابدال الدال المبدل من التاء ذالا على خلاف القياس
نحو اذكر بالذال المشدد او بالعكس اي بابدال الذال دالا على القياس نحو ادكر بالمهمل المشدد وقد حكي
فيه ترك الادغام ايضا نحو اذدكر وهو ضعيف واما في الاول فلا يجوز الا وجه واحد قال الشاعر تنحى على
الشوك جرازا مقضبا والهرم تذريه اذ درارا عجبا الا ذدراء الانبثاث والانتشار اصله اذتراء ابدل
التاء دالا لوقوع فاء افتعال ذالا وترك الادغام ثم انه مفعول مطلق لتذريه من قبيل انبته الله نباتا
والعجب بمعنى العجيب صفة له يقال انحى عليه بالسكين اي عرضه عليه فيعدى الى مفعولين الى احدهما بواسطة على
والى الاخر بواسطة الباء وحذف ههنا اي في الاصل ههنا تنحى على الشوك بجراز فحذف الجار من الثاني
واوصل الفعل اعني تنحى اليه كما قالوا واختار موسى قومه اي من قومه وفاعله الابل اي فاعل تنحى

ائ على السكين

وكذا تنزى ضمير مستكن راجع الى الابل والجراز بضم الجيم القاطع والمقضب بكسر الميم مبالغة فيه اى في القطع
اى صيغة مبالغة من القضب بمعنى القطع اى القاطع زيادة قطع فهو صفة مؤكدة للجراز والمراد بالجراز
المقضب ههنا اسنانها اى اسنان الابل جمع سن لانها لكمال قطعها شبهت بالسكين المقضب فاستعير
لها اسم الجراز هذا ان اعتبر في مفهوم الجراز السكين وان قلنا انه بمعنى القاطع مطلقا فلا استعارة والكراح
بسكون الراء بعد الهاء المفتوح النبات اليابس وهو منصوب على الاضمار على شريطة التفسير
واذراؤه الذي هو مصدر يذريه في البيت بمعنى الهواء اى نشره وتطييره فيه كما تنثر الحنطة بالريح
تمييزا لها عن التبن وهو بالكسر ما يتخذ للدابة من يابس قصب الحنطة ونحوها لخلاصة المعنى تعرض الابل
الشوك على اسنانها في بعض الاوقات اى تأكله فيه وتنثر الهراء والحشيش اليابس في الهواء نثرا عجيبا
ولا تتناوله ومقصوده بذلك وصف وتشبيه الابل ومع الزاء عطف على قوله مع الدال اى التاء المبدل
والا اذا كان مع الزاء لا يجب فيه الادغام بل يجوز الادغام بابدال الدال زاء ويجوز تركه ولا يجوز الادغام بابدال
الزاء دالا محافظة على صفير الزاء نحو ازان وازدان من الزين والاصل ازتان اى صار مزينا ابدل التاء
دالا ثم ابدل الدال زاء وادغم او ترك الدال على حالها وهذا هو القوى واذا كان فاء الافتعال تاء ليس الامر الا ابدال
ان التاء ثاء وهو الفصيح او بالعكس هو الافصح ثم الادغام اى لا يجوز غير ذلك في ذلك لانهما متقاربان جدا والاول
منهما ساكن فيبدل الاول الى الثاني كما هو الاصل وبالعكس بناء على ان الفاء اصل والتاء زائد والزائد بالابدال اولى
كما في نحو اثرد بتشديد الثاء واترد بتشديد التاء اصلهما اثترد اى اخذ الثريد وهو فتات الخبز المكسرة
فيبدل الاول ثانيا او بالعكس فيدغم وهذا راى صاحب المفصل فانه قال بوجوب الادغام ولكن نص سيبويه
على جواز الاظهار ههنا لاختلاف الحرفين وان كان فاء الافتعال سينا وهو يقارب التاء مخرجا كما مر ويخالفه
صفة لان التاء شديد والسين رخو يجوز الادغام بابدال التاء سينا لتقاربهما مخرجا ويجوز تركه بابقاء
التاء على حالها وهو الاكثر لاتحادهما في الهمس فليس بمتباعدين حتى يقرب احدهما الى الاخر بالابدال
وقد جوز الرضي بقاء التاء بحالها مع التاء ايضا لهذا الوجه فتدبر وقد علم من ذلك ان ما في قوله في صدر البحث
فيبدل التاء حرفا قريبا منه الخ هو الابدال مطلقا اعم من ان يكون بطريق الوجوب والجواز نحو مستمع بتاء السين
اصله مستمع ومستمع على الاصل كقوله تعالى ومنهم من يستمع اليك واما الادغام بابدال السين تاء نحو متمع بتشديد التاء
فممتنع لئلا يذهب صفير السين ويدل على ان قصدهم الاولى من هذه الابدالات الادغام اى غرضهم الاصلي
من الابدالات المذكورة الادغام فلذا ادغم في الامثلة المذكورة بعد الابدال واما رفع التنافر فمقصود تبعي
يدل على ذلك ان التاء الزائد كتاء افتعل واستفعل اذا اجتمع معه شيء من هذه الحروف ولم يمكن الادغام لا بد لكونه

كابو لونه فلو لم يكن الغرض الاصلي هو الادغام بل رفع التنافر لما كان الامر كذلك كما في استطع واستضعف
واستدرك اجتمع تاء استفعل فيها مع الطاء في الاول والضاد في الثاني والدال في الثالث ولم يبدل
التاء لعدم امكان الادغام اذ الثاني منها ساكن كقطاء وفي استطال واستضاء وكذا ان كان متحركا لان ما بعد التاء
فيها وان كان متحركا لكنها بمنزلة السكون لان اصلها استطول واستضوء واستدين بسكون ما بعد التاء
وقد عرفت انه مع سكون الثاني من المتماثلين او المتقاربين يمتنع الادغام فلذا لم يبدل التاء في هذه الامثلة
وقد مر في مباحث الابدال في الاشتقاق ما ينفعك في هذا المقام فاعطف اليه اى فارجع بهذا المقام الى ما مر
هناك وقد اجروا احكام تاء الافتعال من ابداله حرفا اخر مع ادغام الفاء فيه او تركه اذا كان الفاء من الحروف
المذكورة على تاء الضمير سواء كان للمتكلم او الخطاب تشبيها له به اى لتاء الضمير بتاء الافتعال من جهة انه
اى تاء الضمير صار كجزء من الفعل الذي لحق هو به لشدة اتصاله بالفعل واحتياج الفعل اليه لكونه مسندا اليه
حتى انه اى الشان سكن له اى لاجل لحوق ذلك الضمير لام الفعل مثل ضربت بتحريك التاء فلتاه لا يتوالى
اى لئلا يلزم ان يتوالى ويتعاقب اربع حركات في كلمة واحدة وهو مستثقل مستكره فلزم ذلك التوالي على
تقدير ان لا يسكن اللام دليل على ان ذلك الضمير المتحرك صار كجزء من الفعل حتى يصير الفعل معه بمنزلة
كلمة واحدة كما صار تاء افتعل جزءا منه اى من افتعل حقيقة حتى سكن له الفاء لذلك اى لئلا يلزم ذلك
التوالي لان اصل افتعل فعل بالحركات ثم زيد التاء بين فائه وعينه وصار جزءا منه فلو لم يسكن الفاء
يلزم التوالي المذكور فلذا اسكنوا الفاء وزادوا الهمزة الوصل ليمكن الابتداء واذا شابه تاء الضمير
بتاء افتعل من تلك الجهة فقد اجروا احكام الثاني على الاول فقالوا خبط وفزد وعده في خبطت
يقال خبطت الشجر خبطا اذا ضربته بالعصا ليسقط ورقه انشد سيبويه وفي كل حي قد خبط
بنعمة فحق لشاس من نداك ذنوب اى خبطت في كل حي بنعمة جعله في الافضال والانعام كالخابط
في الشجر والذنوب بالفتح النصيب والدلو العظيم وشاس اسم رجل وفزت من فاز يفوز فوزا
اى وصل المطلوب وعدته من عاد يعود اى رجع ففي الاول وقع تاء الضمير للمتكلم والخطاب بعد الطاء
من الحروف المذكورة وفي الثاني بعد الزاء وفي الثالث بعد الدال فابدل طاء في الاول وادغم والاخير
بالادغام في عده وتركه في فزد وحصط في حصت من حاص يحوص اى حاط فقلب الضمير طاء لوقوعه
بعد الصاد كما مر في الافتعال فصار الادغام في خبط وعد واجبا لاجتماع المثلين وشاذا على الاكثر
في حصط بان يقلب الطاء صادا ويقال حص كما في اصبر وضعيفا في فزد بان يقلب الدال زاء
ويقال فز كما في ازان ولا يجوز فيهما ان يقلب الاول الى الثاني ويدغم ويقال حط وفد لئلا يفوت
صفير الصاد والزاء لكن الاقوى فيه اى في تاء الضمير اذا وقع قبله شيء من تلك الحروف عدم الابدال
بل البقاء على حاله لضعف شبهه بتاء الافتعال لان اتصاله بالفعل ليس في مرتبة اتصال تاء الافتعال
بالافتعال لان الثاني جزء للفعل لازم له دائما واما الاول فهو وان كان كالجزء لكنه ليس بجزء حقيقة بل

بل كلمة بنفسها غير لازمة للفعل كذلك فلذا يفارقه عند اسناده الى ضمير مستكن او صريح نحو زيد خبط
او خبط زيد وشيء اخر وهو ان في الابدال ابطال صورة ضمير الفاعل الا ترى الى قولهم خبط وتثل
تاء افتعل تاء تفعل وتفاعل وتفعلل اي تاء الماضي من باب التفعل والتفاعل والتفعلل لكن ما وجدنا في الكتب
المعتبرة ذكر تفعلل في هذا المقام وانما المذكور فيها هو الاولان بل قال بعضهم واما باب تدحرج فلا يجوز
فيه الادغام لانه لو ادغم لزم زيادة همزة الوصل فيؤدي الى الثقل في البناء الممتد فتدبر اي يماثل
تاؤهما تاء افتعل في انه اي الشأن اذا وقع فاؤه اي تاء واحد من هذه الثلثة شيئا من الحروف
المذكورة التسعة اعني الصاد والضاد والطاء والظاء والدال والذال والزاء والثاء والسين
جاز ابدال تائها حرفا يقاربه في المخرج ويناسب فاؤه فيه وفي الصفة حال كون ذلك الابدال
ملابسا بالتفصيل المذكور ففي الاربعة الاول يبدل طاء وفي الدال واخويه دالا وفي الثاء ثاء و
وفي السين سينا كما في الافتعال الا ان الابدال ههنا مع كل من تلك الحروف جائز يصح فعله وتركه
فيجوز ان يقال اظلم بتشديد الظاء واللام بالابدال والادغام وتظلم على الاصل بخلاف تاء الافتعال
فانه يجب ابداله مع اكثر تلك الحروف فلا يقال اظتلم بل اظلم بتشديد الظاء مثلا واشار الى الفرق
بينهما بوجه بين اخر فقال لكن ههنا لا يجوز الابدال بدون الادغام بل اذا ابدل يجب الادغام فلا يقال
اططلم في تظلم بل يجب ان يقال اظلم بخلاف الافتعال فانه يجوز فيه الابدال بدون الادغام فيجوز ان يقال
في اظتلم اظطلم كما جاز اظلم هذا هو الوجه الاول واشار الى الثاني بقوله واذا ادغم اي تاء الابواب الثلثة
بعد الابدال احتيج الى اجتلاب همزة الوصل لئلا يقع الابتداء بالساكن لانه اذا ادغم التاء ههنا يقع ساكنا
في اول الكلام فلو لم يجتلب الهمزة لوجود ما قبل الادغام كما لا حاجة اليه في مضارع هذه الابواب لوجود
حرف المضارعة في اوله وهذا واقع على عكس ما وقع في اقتتل على افتعل حيث يغني الادغام فيه اي في اقتتل
ادغام التاء في التاء عن الهمزة الموجودة اذ يقال حين الادغام قتل بحذف الهمزة لانه اذا ادغم
اسكن التاء الاول وحرك القاف كيلا يلزم التقاء الساكنين فلما حرك القاف استغنى عن الهمزة ويجيء الادغام
ههنا اي يجيء الادغام في الابواب المذكورة محتاجا الى اجتلاب الهمزة المعدومة لوقوع التاء الاول
بالادغام اول كلمة كما قال تعالى اثاقلتم الى الارض وقال اداركوا فيها اصلهما تثاقلتم وتداركوا ابدل
تاء التفاعل ثاء في الاول لكون فائه ثاء ودالا في الثاني لكون فائه دالا ثم ادغم الثاء في الثاء والدال في الدال
واجتلب فيهما همزة الوصل ليمكن الابتداء فصارا اثاقلتم واداركوا ونحو اطيروا اصله تطيروا قلب التاء طاء
وادغم واتى بهمزة الوصل وكذا ازينوا اصله تزينوا فلما قلب التاء زاء وادغم اتى بهمزة الوصل
هذا في حال الابتداء واما في حال الدرج فلا يحتاج الى الهمزة وهو ظاهر قال تعالى واطيروا بموسى ومن معه
وقال تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وقال فادارأتم ثم ان هذا الادغام مطرد في الماضي والمضارع

يلزم الابتداء بالساكن كما يحتاج في الافتعال لا حاجة فيه الى اجتلاب الهمزة صح

والمضارع والامر والمصدر واسمي الفاعل والمفعول الا انك لا تحتاج الى الهمزة في بعضها ولو في حال
الابتداء كما لا يخفى وفي مضارعها اي مضارع الابواب الثلثة وهذا بيان مسئلة اخرى متشعبة لما سبق وقوله
اذا وقع اي المضارع في الوصل حال من المضارع اي كائنا وقت وقوعه في حال الوصل او ظرف ليجوز
فيما بعد كاذا الثانية ولم يكن قبله ساكن صحيح حقيقة بان يكون غير حرف العلة او حكما بان يكون مدغما غير مدة فان
الواو والياء الساكنين اذا كانا غير مدتين فلهما حكم الصحيح وذلك اما بان يكون ما قبل المضارع حرفا متحركا مطلقا
واما بان يكون ساكنا غير صحيح بان يكون مدة ففي كلها يجوز اذا اجتمع فيه اي في اول مضارعها التاءان احدهما
تاء الابواب والاخر حرف المضارعة وهو في الخطاب وغيبة المؤنث اذا لم يحذف احد التائين ادغام فاعل يجوز
اي يجوز حينئذ ادغام التاء الاول وهو حرف المضارعة في التاء الثاني الذي هو علامة الباب اذ لا يلزم التقاء
الساكنين على غير حده نحو الملائكة تتنزل وقالوا تنزل بادغام التاء الاول من تتنزل الذي هو مضارع تنزل على
تفعل في التاء الثاني منه لكون ما قبله متحركا في الاول اعني تاء الملائكة ومدة في الثاني اعني واو قالوا وهذا احتراز عما
اي المضارع الذي حصل اذا وقع ابتداء اي في غير حال الوصل فانه لا يجوز الادغام لانه لو ادغم لزم الابتداء بالساكن
فيحتاج الى زيادة همزة الوصل وهي لا تزاد في المضارع لان حروف المضارعة لعروضها دالة تقتضي التصدر
ولئلا يلزم زيادة الثقل في اول المضارع بزيادة الهمزة لا سيما في المتكلم وحده وبخلاف ما اذا كان قبله
صحيح ساكن فانه لا يجوز الادغام حينئذ اذ لو ادغم لزم التقاء الساكنين على غير حده ولو حرك الساكن الصحيح
لزال الخفة الحاصلة من الادغام بالثقل الحاصل من التحريك فلا يكون فيه خروج الى ما هو اخف من الاولى فيفوت
الغرض فلا يجوز الادغام في هل تتنزل لو تتنزل وكان عليه ان يقول معلوما لانه لو كان مجهولا لا يدغم لحصول
التخفيف باختلاف الحركتين نحو تتنزل لان الطبع لا يستثقل المختلفين كما يستثقل المتفقين ولئلا يلزم التباس المجهول
بالمعلوم وفي مضارع هذه الابواب وهذه مسئلة اخرى المبني للفاعل صفة المضارع اي في مضارعها المعلوم
يجوز حذف احد التائين سواء كان التاء الاول للتأنيث او للخطاب لانه اذا اجتمع مثلان ولم يمكن الادغام في الابتداء
كما مر يحذف احدهما للتخفيف فعند سيبويه المحذوفة هي الثانية لان الثقل نشأ منها ولان الاولى جيء بها لمعنى
المضارعة وقيل المحذوفة هي الاولى لان الثانية لمعنى المطاوعة ولانه حذف ما كان تدغم كما في قوله تعالى نارا تلظى
اي تتلهب فانه مضارع واصله تتلظى اذ لو كان ماضيا لقيل تلظت لكون موصوفه اعني النار مؤنثا
سماعيا وقوله فانت له تصدى اي تتعرض واصله تتصدى اذ لو كان ماضيا لقيل تصديت وقوله قليلا ما تذكرون
اصله تتذكرون فحذف احد التائين من هذه الامثلة تخفيفا اي حين حذف احد التائين اذا كان بعده
اي بعد التاء الباقي ما يدغم فيه اي حرف يدغم فيه التاء في الماضي من الحروف المذكورة لم يدغم في ذلك الحرف

في المضارع فاذا قلت تذكرون بحذف احد التائين لم يجز ادغام الباقي في الذال الذي ادغم فيه في الماضي
اعني تذكر حيث قيل اذكر كما مر لان ذلك اذهاب التائين احدهما بالحذف والآخر بالابدال للادغام واذهاب
التائين بالحذف والابدال للادغام اجحاف بالكلمة وتغيير لبنائها كثيرا وهو ليس بجائز ولانه لو ادغم
ح لاحتيج الى همزة الوصل وهي لا تدخل المضارع كما مر واما اذا لم يحذف احد التائين فيجوز ادغام الثانية
فيما بعده ان كان مما يدغم فيه في الماضي فيقال تذكرون وفي التنزيل تنزل عليك والاصل تتنزل فقط
ادغمت التاء الثانية في السين واذا لم يكن ما بعدها مما يدغم فيه فلا يجوز ادغام الثانية فيه سواء ذكرت الاولى بحالها
اولا وهو ظاهر وهذا الحذف ايضا اي حذف احد التائين في مضارع الابواب المذكورة كحذف احد
المثلين في مثل ظلت ومست كما تقدم في اول بحث الادغام دليل استثقال اجتماع المثلين اذ لا داعي
للحذف هنا سواه ولم يحذف احد التائين في المبني للمفعول اي مجهول مضارع هذه الابواب فلا يقال تنزل
وتحمل بحذف احدهما في مجهول مضارع تنزل وتحمل لئلا يلتبس بالمبني للفاعل اي المعلوم منه لان الفرق بينهما
انما هو بفتح التاء الاولى في المعلوم وضمها في المجهول فاذا حذف الاول من المجهول كما حذف من المعلوم
لا يعلم انه معلوم او مجهول ولم يعكس الامر لان التائين متفقتان بالحركة في المعلوم مختلفتان بها في المجهول
والطبع لا يستثقل الثقلاء المختلفة كما يستثقل الثقلاء المتوافقة هذا على تقدير ان يكون المحذوف التاء
الاولى وان حذفت الثانية وقلت تحمل التبس بباب التفعل ما ذكرنا الى هنا انما هو حكم الادغام القياسي
وقد جاء على الشذوذ الادغام في المتباعدين نحو ست اصله سدس بدليل انه من اشتقاقه نحو سديس وسدسان
واسداس وتكسيره وسادس في اسم فاعله فادغم احد المتباعدين وهو الدال في الآخر وهو السين لكن
بعد ابدال السين تاء وهذا لازم لانه لم يستعمل الا كذلك لاستكراههم توافق الفاء والدال واللام نحو
سدس فقلبوا السين تاء لكونهما مهموستين متقاربتين في المخرج فصار سدت ثم قلبوا الدال تاء وادغموا
لتوافقهما في الهمس وتقاربهما في المخرج فصار ستا ونحو عدان بكسر العين وتشديد الدال في جمع عتود
اي المعاند واصله عتدان فابدل احد المتباعدين وهو التاء في الآخر وهو الدال على خلاف القياس وادغم

الفصل الرابع في بيان ما يحصل بسبب تخفيف الهمزة وذكر بعض احكامه وهو ابدال الهاء في بحث الابدال
من الاشتقاق فعلى هذا كان المناسب ان يترك حكم الابدال ويقتصر على الاحكام الآخر لكنا نذكر الاحكام
اي جميع احكام الهمزة من جهة التخفيف هنا ذكرا منتظما اولا لكونها منتظمة مرتبة والتذكير باعتبار المذكور
وان لزم منه اي من ذلك الذكر تكرار من جهة مرور ذكر بعض الاحكام فيما تقدم وبعضها مما تفرق الكلام
وتعسر الضبط على المتعلم وانما خصوها من بين حروف الصحيحة بالتخفيف لانما ميزوا الهمزة من بين

اي عن تشتت الكلام الى تفرقه ... الاحكام فيما تقدم صح

وانما خصوها

من بين الحروف الصحيحة بالتخفيف وقصروه عليها غير متجاوز لسائر الحروف الصحيحة فالتبادر مما ليه
في قول ابن الحاجب اختص لهوا او انما قال من حروف الصحيحة لان حروف العلة كالهمزة يجري فيها التخفيف
بانواعه لغاية خفتها ولطافتها حتى بلغت بحيث لا تتحمل ادنى ثقل من جهة ما يجاور بها من الحركة او الحرف
او لثقلها بسبب كثرتها في الكلام وكل كثير ثقيل بالنظر الى كثرته وان كان خفيفا بالنظر الى ذاته واما حروف
الصحيحة فلما ليس فيها ذلك لم يجر فيها التخفيف لا الهمزة وانما جرى فيها لزيادة ثقلها لبعد مخرجها
على ما عرفت انها من اقصى الحلق حتى قالوا النطق بها كالتهوع اي التقيئ فلا يستطيع ان تعرض لها
ادنى ثقل فلها مزيد احتياج الى التخفيف فخففها اهل الحجاز ولا سيما قريش روي عن امير المؤمنين علي
كرم الله وجهه انه قال نزل القرآن بلغة قريش وليسوا من اصحاب نبر ولولا ان جبرئيل عم نزل
بالهمزة على النبي عم ما همزنا وحققها بنو تميم فيما لها على سائر الحروف التحقيق اصل والتخفيف
ويجري التخفيف فيها سواء كانت كلمة برأسها كالهمزة الاستفهام كما في ازيد قائم وهمزة النداء كما في ازيد
بمعنى يا زيد او بعض كلمة وجزءا منها سواء كانت تلك الكلمة كما في لفظ الامر والقائل والافعال حيث
وجد في اول الاول ووسط الثاني همزة القطع وفي اول الثالث همزة الوصل ومن هذا تبين ان المراد
بالهمزة هنا اعم منها للقطع والوصل او فعلا كما في افعالها اي الافعال المنسوبة الى هذه الاسماء مثل
امر يأمر واقول افعل او حرفا كما في ايا واي كلاهما حرف النداء ويستعمل الثاني للتفسير ايضا وتخفيفها
اي تحصيل الخفة بسبب ازالة ثقل الهمزة يكون اما بالابدال وبالحذف وبجعلها بين بين اي متحصر
في هذه الثلثة لا يتجاوز غيرها والاصل فيها الجعل بين بين لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه
اذهابها بغير عوض ثم انه بين بين قسمان مشهور اشار اليه بقوله اي تجعل بين مخرجها وبين مخرج الحرف
المناسب لحركتها فان كانت حركتها فتحة فتجعل الهمزة بينها وبين الالف اي مائلة الى الطرفين غير
باقية على صرافتها وان كانت ضمة فبينها وبين الواو وان كانت كسرة فبينها وبين الياء وكذا الكلام
فيما بعد هذا هو الكثير استعمالا من بين بين ولذا عرفه الاكثرون به وهو مختص بما اذا كانت الهمزة
متحركة وغير مشهور اشار اليه بقوله وقد تجعل بين مخرجها وبين مخرج الحرف المناسب لحركة ما قبلها
لا لحركة ذاتها كما في يستهزؤن حيث تجعل الهمزة فيه مائلة الى مخرج الياء المناسب لكسرة الزاء
الذي قبلها فهذا القسم غير مختص بما اذا كانت متحركة بل يجري فيما كانت ساكنة ايضا وهو قليل الوقوع
وبالنظر الى وقوعه ولو قليلا عرف بعضهم البين بين بان تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف
المناسب لحركتها او حركة ما قبلها ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة حركة ضعيفة

يجي بها نحو الكن ولذلك لا تقع الا حيث يجوز فيه وقوع الكن غالبا فلا يقع في اول الكلام كما لو خفف
وتخفيفها قياسي وسماعي فنجعل الفصل صنفين الاول التخفيف القياسي اعلم انهم او لانهم قالوا انها
اي الهمزة لا تخفف حال كونها مبتدأ بها بان تكون اول كلمة غير موصولة بما سبق لانها لو خففت بجعلت
بين بين لا تتقار موجب الحذف والابدال لو جعلت بين بين لكانت كالساكن كما هو عند الكوفيين او كالساكن
كما هو عند البصريين مع انها متحركة حركة ضعيفة فكره ان يبتدأ بما يقرب من الساكن لانه مرفوض في كلامهم
او متعذر وليس مرادهم انها لا تكون في اول الكلمة لانها قد تخفف اذا اتصلت بكلمة اخرى ولا يرد النقض
بنحو خذ وكل اصلهما اوخذ اؤكل امرين للحاضر الهمزة التي حذفت للتخفيف وهي الهمزة الثانية ليست مبتدأ بها
والمبتدأ بها وهي الهمزة الاولى لم تحذف للتخفيف وانما استغني عنها وفيه بحث لانه اي الشان كثيرا ما يقال
همزة الاستفهام محذوفة من مبتدأ الكلام مع انها لاقتضائها الصدارة تقع اول كلام والحال انهم قد قالوا
في وجه قراءة من قرأ استكبرت ام كنت من العالين بكسر الهمزة اي همزة استكبرت هي اي هذه القراءة على
حذف حرف الاستفهام والاصل ااستكبرت بدليل ام بعده وانما لم يجز ان يكون المحذوف بدل انها الاتقابل بام
كما بين في محله واما على القراءة المشهورة وهي استكبرت بفتح الهمزة فالمحذوف همزة الوصل الواقعة
ثانيا لا همزة الاستفهام الواقعة اولا فلا اشكال ويمكن ان يقال المراد هم بالهمزة المبتدى بها ما هي اول
اجزاء كلمة وهمزة الاستفهام ليست بجزء كلمة بل كلمة برأسها وان الهمزة المبتدى بها مطلقا لا تغير بشيء
من الانواع الثلثة لغرض التخفيف وحذف همزة الاستفهام فيما حذفت لا نسلم انه للتخفيف بل يجوز ان يكون
لوجه اخر كالاستغناء عنها بدلالة ام فاندفع البحث ثم هي اي الهمزة لا تخلو من ان تكون ساكنة او متحركة
فان كانت ساكنة سواء كانت مع المتحرك قبلها في كلمة اسما كانت او فعلا او في كلمتين تبدل الى الحرف المناسب
لحركة ما قبلها فان كانت حركة ما قبلها فتحة فتبدل الفا او ضمة فواوا او كسرة فياء فالصور تسعة
اورد لكل منها مثالا جوازا اي تبدل ابدالا جائزا وانما يتعين الابدال في هذه الصور عند ارادة التخفيف
لانه لا يمكن جعلها بين بين لا بالمعنى المشهور لسكونها ولا بغير المشهور اذ حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غيره
ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها فيتعين الابدال فيقال في رأس راس وفي قرأت قرات
وفي قوله تعالى الى الهدى ائتنا الى الهداتنا هذه الثلثة امثلة لما كانت حركة ما قبل الهمزة فتحة والاول
لما كانت الهمزة مع ما قبلها في اسم والثاني لما كانا في فعل والثالث اعني الى الهدى ائتنا لما كانا في كلمتين
ففي جميعها يجوز ابدال الهمزة الفا فيقال راس بالالف مثلا كما يجوز ابقاؤها على حالها وائتنا امر حاضر
من الاتيان وناضمير المتكلم اصله ائتنا قلبت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها وسكونها ثم لما اتصل بقوله

بقوله الهدى سقط همزة الوصل وعادت الياء الى اصلها وهو الهمزة لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان
وهما الف الهدى والهمزة العائدة فحذفت الف الهدى لالتقاء الساكنين فصارت الهمزة الساكنة بعد الدال
المفتوحة فقلبت الفا فصار الى الهداتنا ويقال في بئر بير وفي جئت جيت وفي الذي ائتمن الذيتمن
وهذه الثلثة امثلة لما كان ما قبلها مكسورا والاول لما كان هي وما قبلها في اسم والثاني لما كانا في فعل
والثالث اعني الذي ائتمن لما كانا في كلمتين ففي جميعها يجوز ابدالها ياء بان يقال بير بالياء مثلا واصل
الذي ائتمن الذي اؤتمن وهو ماض مجهول من الائتمان اي اعطاء الامن قلبت الهمزة الثانية واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها ولما اتصل بقوله الذي سقط همزة الوصل وعادت الواو الى اصلها
والتقى ساكنان فحذفت الياء من الذي فصار الذئتمن بهمزة ساكنة بعد الذال المكسورة فقلبت ياء
ويقال في لؤم مصدر لئم اي الكون لئيما لوم وفي سؤت فعل المتكلم من ساء يسوء خلاف نعم سوت
وفي يقول ائذن يقول وذن وهذه امثلة لما كان ما قبلها مضموما والاول لما كان مع ما قبلها في اسم والثاني
لما كانا في فعل والثالث لما كانا في كلمتين ففي جميعها يجوز ابدال الهمزة واوا وائذن امر من اذن ياذن
قلبت الهمزة الثانية ياء ثم سقطت همزة الوصل في الدرج وعادت الياء الى اصلها وقلبت الهمزة واوا
وان كانت الهمزة متحركة فما قبلها لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا فان كان ساكنا فان كان واوا او ياء مدة
زائدة لغير الالحاق او كان ياء التصغير ابدلت الهمزة اليه اي الى ما قبله جوازا وادغم وانما يتعين الابدال ههنا
لانه لا يمكن ان يكون بين بين لسكون ما قبلها ولا الحذف بنقل حركتها الى ما قبلها ليكون دليلا عليها لان المدة
لا تقبل الحركة اذا كانت زائدة لغير الالحاق اذ لا يتصور لها نوع استقلال مع انها لو حركت لزال المد من غير
موجب لزواله وياء التصغير وان لم يكن بمدة لكنها كالمدة لانها دائمة السكون فلا يجوز ازالة سكونها
الوضعي فلا تقبل الحركة كما في مقروة اصله مقروء قلبت الهمزة واوا لوقوعها متحركة بعد واو مدة زائدة
لغير الالحاق وادغم الواو في الواو وخطية اصله خطيئة قلبت الهمزة ياء لوقوعها متحركة بعد ياء مدة
كذلك وادغم الياء في الياء وانما كان الواو والياء فيهما زائدين لان واو مفعول وياء فعيل زائدتان ليستا
من اصول الكلمة وافيس تصغير فاس هكذا فيما عندي من النسخ والاصوب تصغير افؤس جمع فاس
اذ لا يصغر فاس على افيس بل المصغر عليه فويس فاصله افيئس مصغر افؤس قلبت الهمزة ياء
لوقوعها متحركة بعد ياء التصغير وادغم الياء في الياء ومنه اي من هذا القبيل النبي بمعنى الرسول والبرية
اي المخلوقات فصلهما عما سبق لان كونهما من هذا القبيل ليس بقطعي كما ذكر ان قلنا ان النبي الاول
اي النبي ماخوذ من النباء بمعنى الخبر فالنبي فعيل بمعنى فاعل سمي النبي به لكونه مخبرا لاحكام الله تعالى بالعباد

بئر بير
الذي ائتمن
سئم
سوت
مقروة
خطية
افيس
النبي
البرية

او جبرائها والثاني اي البرية مأخوذ من البرء بمعنى الخلق يقال براه الله يبراه اي خلقه ومنه البارئ بالرفع
اي الخالق فالبرية فعيلة بمعنى مفعول اي المخلوق والتاء للنقل وذلك لانهما يكونان مهموزي اللام على ان
يكون اصلهما نبيء وبريئة فالياء في آخرهما مقلوب من الهمزة كما سبق فيكونان من قبيل ابدال الهمزة ياء وادغاما
وان قلنا ان الاول مأخوذ من النباوة بمعنى الارتفاع في الصحاح النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض
فالنبي ايضا فعيل بمعنى فاعل اي المرتفع سمي النبي صلى الله عليه وسلم به لرفعة قدره وشرفه على الخلق وقيل فعيل بمعنى مفعول
اي المرفوع وفيه انه انما يكون كذلك لو كان النباوة بمعنى الرفع لا بمعنى الارتفاع تأمل والثاني اي البرية مأخوذ
من البرى بمعنى التراب فيكون البرية من صيغ النسبة كلابن وتامر اي صاحب التراب سميت المخلوقات به لكونها
مخلوقة من التراب وعائدة اليه فلا جواب الشرط اي ان قلنا كذلك فلا يكون النبي والبرية من هذا القبيل
لانهما لا يكونان مهموزين بل منقوصين الاول واوي والثاني يائي فليس فيهما ابدال الهمزة بل في الاول
ابدال الواو ياء مع الادغام وفي الثاني لا ابدال اصلا وقد استصعب ابن الحاجب الاشكال على قولهم اي قول
النحاة وقد التزم ذلك اي ابدال الهمزة في نبي وبرية يعني ان ما سبق من ابدال الهمزة على طريق الجواز
وما في هذين الاسمين فعلى طريق الالتزام والوجوب اي استشكل على قولهم هذا وعده صعبا عسيرا حتى اورد
عليهم في الايضاح الذي هو شرح المفصل والشافية وحكم بان هذا الحكم اي الحكم بالالتزام فيهما غير صحيح
وانما الوجه كون الابدال فيهما اغلب واكثر من تركه بناء على ان النبيء بالهمزة اي مهموزا في آخره الهمزة
قراءة اهل المدينة وبريئة بالهمزة ايضا قراءتهم وقراءة بعض اهل الشام واذا ثبت مثل هذه القراءة
فكيف يحكم بالالتزام وقول القراء السبعة اولى [struck] بالقبول من قول النحاة وان لم يكن متواترا لانقطاعهم
عمن ثبتت عصمته بخلاف نقل النحاة فانه من الاحاد ونحن نقول الامر في دفع ذلك الاشكال هين
اي سهل يسير لان مرادهم بالالتزام ليس الحكم بوجوب الابدال بل مرادهم التزام اصل الابدال في نبوته
اي ارتكابه بتفسير الالتزام اي مرادهم بذلك صدور ارتكاب الابدال فيهما من جماعة يجعلونهما من المهموز
مع النعينة عندنا اي مع الاستغناء عن ذلك الارتكاب باحتمال عدم الابدال فيهما بكونهما من المعتل اللام كما ذكرنا
من انه يجوز ان يكونا من النباوة والبرى يعني ليس مراد النحاة من قولهم التزم الابدال فيهما انه حكم بوجوب
الابدال فيهما في جميع موارد استعمالهما بحيث لم يجز استعمالهما بالهمزة اصلا حتى يرد عليه ما ذكره ابن الحاجب
بل مرادهم ان بعض العرب جعلهما مهموزين فلزمهم ان يرتكبوا وقوع الابدال في نبي وبرية بالياء المشدد
فيهما [struck] ويقولوا ان اصلهما نبيء وبريئة فابدل الهمزة ياء وادغم والا فلا وجه للياء
المشدد فيهما مع ان ذلك تكلف منهم لا حاجة اليه اذ يجوز ان يكون معتل اللام فلا ابدال ولا يخفى ان هذا المعنى لا ينافي

استعمالهما مهموزين ولا ثبوت القراءة فيهما بالهمزة من بعض القراء فاندفع الاشكال هذا لكن هذا الجواب
مع بعده من اللفظ يأبى عنه ما قال سيبويه الزمهما اهل التحقيق البدل وقد بلغنا ان قوما من اهل
التحقيق يقولون نبيء وبريئة بالهمزة وذلك قليل ردي وان كان ما قبل الهمزة الفا تجعل اي الهمزة
بين بين بالمعنى المشهور كما في سائل لانه ضعيف الساكن على مقاتلته اي السؤال من الطرفين وتساؤل
مصدر اي مصدر تساءل على تفاعل وسائل اسم فاعل من سال فتجعل الهمزة بين الهمزة والالف
في ساءل بينها وبين الواو في تساؤل وبينها وبين الياء في سائل وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة لان
الالف لا يدغم ولا يدغم فيه ولا يمكن بين بين الغير المشهور لكون ما قبلها ساكنا وانما جاز ههنا بين بين المشهور
مع انه يلزم التقاء الساكنين او كالتقائهما لخفاء الالف فكانه ليس قبل الهمزة شيء ولزيادة مدة الالف
القائمة مقام الحركة وان كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او كان واوا او ياء غير مدتين او كان احدهما مدتين
لكن لم يكن مزيدا بل اصليا او كان مزيدا لكن للجمع لا لغيره ففي الاقسام الاربعة نقلت اليه اي الى ما
قبلها حركة الهمزة ثم حذفت الهمزة فالتخفيف فيها بالحذف لان الحذف فيها ابلغ في التخفيف وقد بقي حركتها
المنقولة الى الساكن قبلها دالة عليها فالاول اي ما كان قبلها حرف صحيح نحو مسلة في مسألة بمعنى
السؤال او محله حيث نقلت فتحة الهمزة الى السين الساكن قبلها ثم حذفت والثاني وهو ما كان قبلها واو
او ياء غير مدة نحو دعوباك وغلاميبك في دعوا اباك جمع دعا اصله دعووا وقد عرفت اعلاله وواو
الجمع فيه ساكن غير مدة لفتح ما قبلها فنقلت اليها فتحة همزة اباك ثم حذفت الهمزة فصار دعوباك بفتح الواو
وغلامي ابيك تثنية غلام سقط النون بالاضافة والياء ساكن غير مدة لفتح ما قبلها فينقلب اليها فتحة همزة
ابيك ثم حذفت فصار غلاميبك بفتح الياء الاول والثالث وهو ما كان قبلها واوا وياء مدة اصلية
نحو اولو امرهم وابي ايوب في اولو امرهم اولو جمع ذو بمعنى الصاحب من غير لفظه والواو المدة في آخره
من اصول الكلمة فنقلت اليها فتحة همزة امر وحذفت فصار اولوامرهم بفتح الواو وسكون الميم وابي ايوب
الياء المدة في ابي من اصول الكلمة فنقلت اليها فتحة همزة ايوب وحذفت فصار ابيوب بفتح الياء
الاول وتشديدها والرابع وهو ما كان قبلها واو او ياء مدة زائدة للجمع نحو داعوبيك وداعيبيك
في داعوا ابيك وداعي ابيك كل منهما جمع داع بسقوط نون الجمع بالاضافة الاول في حال الرفع
بالواو والثاني في حال النصب والجر بالياء فالواو والياء فيهما مدتان زائدتان للجمع فنقلت اليهما
فتحة الهمزة وحذفت فصار داعوبيك وداعيبيك بفتح الواو والياء الاول جميع ما ذكر من الامثلة
فيما اذا كانت الهمزة مفتوحة وكذا تقول من بيك وكم بلك بضم النون والميم في من ابيك وكم ابلك

ساءل
تساؤل
سائل

بالتخفيف
لان الالف لا يقبلها
المشهور وامتناع القلب والادغام
صح

مسلة

دعوباك
وغلاميبك

فنقلت

اولوامرهم

ابي ايوب

داعوابيك
داعي ابيك

من ابيك
كم ابلك

وقد جاء رتيبي وسوبالحركات الثلث في اليا والواو في تبي وسو بنقل حركة الهمزة اليهما

وحذفها وان كان ما قبلها متحركا مع تحركها فباعتبار الحركات الثلث من الضمة والفتحة والكسرة في كل

من الهمزة وما قبلها يحصل تسعة اقسام حاصلة من ضرب ثلثة في ثلثة وان كانت الاقسام مطلقا اكثر

من ذلك فانه اذا اعتبر بعد ذلك تشكلا كون الهمزة في كلمة او كلمتين تصير ثمانية عشر وتخفيف

خمسة منها ان يجعل الهمزة بين بين بالمعنى المشهور اعني ان تجعل بينها وبين الحرف المناسب لحركتها

وهي الى الخمسة ان يكون الهمزة وما قبلها كلاهما مفتوحين نحو سال فتجعل الهمزة بينها وبين الالف

او كلاهما مضمومات نحو هذا اجبداويس على صيغة التصغير علم شخص فتجعل بينها وبين الواو او كلاهما

مكسورين نحو الحق بابلك فتجعل بينها وبين اليا او يكون الهمزة مكسورة وما قبلها مفتوحا نحو سئم

يقال سئمت الملكية اي ارتعت او يكون هي مضمومة وما قبلها مفتوحا نحو لؤم على فعول من اللوم ففي الاول

تجعل بينها وبين اليا وفي الثاني بينها وبين الواو وذلك لان القياس في جميع الاقسام التسعة ان تجعل بين بين

لان فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من اثارها ليكون دليلا على ان اصل الكلمة الهمزة الا انه لا يمكن ذلك في قسمين

منها كما تعرف وتعين في هذه الخمسة بين بين المشهور اما في الثلثة الاول منها اعني مثل سال واجبداويس

والحق بابلك فلانه لا فرق فيها بين بين المشهور وبين الغير المشهور لمجانسة حركتها حركة ما قبلها

والحمل على المشهور اولى واما في الاخيرين اعني سئم ولؤم فلانها لو جعلت بين بين الغير المشهور

لجعلتا بينها وبين الالف فتقرب من الالف مع وقوع الكسرة عليها في سئم والضمة في لؤم وهو مستكره

عندهم لانه لما كان الالف آبيا عن الضمة والكسرة جعل ما قرب منه بمنزلته وذلك في تخفيف قسمين منها

اي من التسعة ان تبدل الى الحرف المناسب لحركة ما قبلها وهما ان يكون الهمزة مفتوحة حال كونها مضموما

ما قبلها نحو جون بضم الجيم وفتح الواو في جؤن بالهمزة يقال غيث اي مطر جؤن اي كثير فابدل الهمزة

المفتوحة الى حرف يناسب ضمة ما قبلها وهو الواو او مكسورا ما قبلها نحو مير بفتح اليا وكسر الميم في مئر

بالهمزة المفتوحة جمع مئرة بسكون الهمزة وهي العداوة فابدل الهمزة الى حرف الكسرة اعني اليا

وهذان القسمان قد مرا في بحث الابدال وانما تعين فيهما الابدال اذ لا يمكن الحذف بنقل الحركة الى ما قبلها

ولا جعلها بين بين لانهم لو جعلوها بين بين المشهور تقرب من الالف وقبلها الضمة او الكسرة

وهو مستكره كما مر آنفا ولما تعذر المشهور تعذر الغير المشهور اما لانه فرعه او لان كل موضع يجوز فيه بين بين

الغير المشهور يجوز فيه المشهور ولما لم يجز هنا المشهور امتنعوا عن غير المشهور لئلا يتوهم ان

المشهور ايضا جائز كذا قيل وفي الاخير نظر وقسمان وهما ان يكون مضمومة مكسورا ما قبلها نحو هذا قارئ

هذا قارئ او بالعكس هذا اي ان تكون مكسورة مضموما ما قبلها نحو سئل مختلف فيهما خبر المبتدا

اعني قسمان فعند الاكثرين منهم سيبويه تخفيفهما اي تخفيف الهمزة في القسمين ايضا اي كالتسعة الخمسة

جعلها بين بين بالمعنى المشهور فتجعل الهمزة في القسم الاول من القسمين الاخيرين اعني ان تكون مضمومة

مكسورا ما قبلها الى الواو المناسب لضمة الهمزة وفي القسم الثاني اعني ان تكون مكسورة مضموما ما قبلها

الى اليا المناسب لكسرة الهمزة فيقرؤ نحو قارئ بين الهمزة والواو وفي سئل بينها وبين اليا

وعند البعض تخفيفهما فيهما جعلها بين بين بالمعنى الغير المشهور فينعكس الحكم اي تجعل في الاول الى اليا

المناسب لكسرة ما قبلها وفي الثاني الى الواو المناسب لضمة ما قبلها وعند الاخفش تبدل في الاول ياء

محضا وفي الثاني واوا محضا فتخفيفهما فيهما عنده بالابدال لا بالتسهيل اعني الجعل بين بين وصاحب المفصل

خصص خلاف الاخفش بالاول وقال انه في الثاني ليس هو كالاكثرين بناء على ظاهر كلام ابي علي الذي عبد القاهر

صرح بخلافه فيهما قال الرضي واستدل الاخفش على مذهبه بانها لو سهلت في القسمين لكانت الاولى كالواو

الساكنة ولا تجيئ بعد الكسرة والثانية كاليا الساكنة ولا تجيئ بعد الضمة كما لا تجيئ الالف بعد الضمة والكسرة

وهذا الذي ذهب اليه قياسا على مثل جون ومير وان كان قريبا لكن لسيبويه ان يفرق ويقول المسهلة

المفتوحة لم يستحل مجيئها بعد الضم والكسر لكن لما استحال مجيئ الالف الصريح بعدهما منع مجيئ شبه

الالف ايضا بعدهما واما الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة بل تستثقل وكذا اليا الساكنة

بعد الضمة فلم يمتنع مجيئ شبه الواو الساكنة بعد الكسرة وشبه اليا الساكنة بعد الضمة وانما ارتكب البعض

التسهيل الغير المشهور وان كان بعيدا فرارا مما لزم سيبويه في التسهيل المشهور كما مر وعما لزم الاخفش

من مجيئ الواو الصريحة متحركة بالكسر بعد الضم في سئل ومجيئ اليا الصريحة متحركة بالضم بعد الكسر

في قارئ في هذا قارئ وذلك مرفوض في كلامهم وليس بشيء لانه لا يلزم سيبويه على ما ذكرنا محذور

في مجيئ شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه اليا الساكنة بعد الضم وكذا لا يلزم الاخفش فيما ذهب اليه امر شنيع

لان تخفيف الهمزة عارض غير لازم فهو مثل ريا بلا ادغام واذا كان اول الكلمة همزة وهي لا تكون الا متحركة

نحو احمر فصدر عليهم اي علمك للكلمة والفاء للتعقيب بلام التعريف مثل الاحمر والفاء في قوله

تخفف للتعقيب ايضا والسببية الهمزة بالفاء حركتها على اللام الساكنة للتعريف ثم حذفها كما كانت

بمعنى على وما بعده مفعول مطلق مجازي تخفف او للالقاء اي تخفيفا او القاء مبنيا على ما هو القانون

من ان الهمزة اذا كانت متحركة وما قبلها صحيحا ساكنا تخفف بان تنقل حركتها اليه ثم تحذف والفاء

في فلهم جواب الشرط اي فللقوم ح في همزة الوصل التي قبل اللام طريقان احدهما الحذف اي حذف الهمزة

وهذا الثاني بالمحضا

وامانا

وهو القياس للاستغناء عنها بحركة اللام لانها انما اتى بها لئلا يلزم الابتداء بالساكن وهو اللام كما هو المذهب الاصح
من ان حرف التعريف انما هو اللام والهمزة انما هي لدفع الابتداء بالساكن فحيث حرك لا حاجة اليها والثاني منهما
وهو مذهب الاكثرين الابقاء اي ابقاء على حالها لعدم الاعتداد بالحركة العارضة للام التي نقلت اليه من الهمزة
اول الكلمة اذ العارض كالمعدوم واذا لم يعتد بها كان اللام في حكم الساكن فاحتيج الى همزة الوصل ونظير هذا
رويا بالواو المدة في رؤيا بالهمزة بقلب الهمزة واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما مر حيث لم يبدل الواو ياء
ولم يدغم مع وجود موجب الابدال والادغام فيه ظاهرا وهو اجتماعهما وسكون سابقهما كما في طيا منقول
باعراب الحكاية مصدر طوى اصله طويا فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلب الواو ياء وادغم وقد مر
مرارا اي لم يبدل في رويا مع ذلك لاجل ان الواو فيه عارض من تخفيف الهمزة والاصل الهمزة فلم يعتد بالعارض
فكانه لم يجتمع فيه الواو مع الياء بخلاف طويا فان الواو فيه اصلي معتد به وانما قال نظير هذا دون مثله لان العارض
الغير المعتد به في رويا هو الحرف وفيما نحن فيه الحركة اذا كان الامر كذلك فيقال في تخفيف الاحمر على الطريق الاول لحمر
بنقل فتحة همزة احمر الى اللام ثم حذفها وحذف همزة الوصل وعلى الطريق الثاني الحمر باثبات همزة الوصل والباقي
كما ذكر وانما اعتد بحركة اللام في لغة من قال لحمر ولم يعتد احد بحركة النون في نحو لم يكن الذين والاعاد الواو
لان اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظا لكونها على حرف واحد ومعنى لانها غيرت مدلوله من التنكير الى التعريف
واذا صارت كالجزء ثبت الحركة المنقولة اليها حركة ... اصلية ... الاظهر ان باب الاقتدار والاستغفار
كذلك في جواز الستغفار والستغفار وعلى الطريق الاول ورد قراءة ابي عمرو عادا لولى بادغام تنوين الدال
في اللام في قوله تعالى عادا الاولى وكذا ورد عليه قولهم ملان بتشديد اللام وكسر الميم في قولهم من الآن وذلك لانه
اي الشان لما اعتبرت حركة اللام المنقولة عن الهمزة اليه فلا وجه لتحريك تنوين الدال ونون من في المثالين
فوقع فيهما نون ساكن قبل لام متحرك فيجب ادغام النون فيه كما في هدى للمتقين بادغام تنوين هدى في لام للمتقين
ونحوه ولكن لا يشعرون بادغام نون لكن في لام لا على ما مر في بحث الادغام يعني خففت همزة اولى في قوله تعالى عادا الاولى
وهمزة آن في قولهم من الآن بنقل حركتها الى ما قبلها من لام التعريف الساكن ثم حذفها فصار الاولى في اللفظ
عاد لولى بسكون التنوين وبضم اللام والثاني من لان بسكون نون من وبمد اللام لسقوط همزة الوصل
في الدرج ثم لما اعتبرت حركة اللام المنقولة عن همزة القطع اليه كما هو الطريق الاول فلا وجه لتحريك تنوين الدال
في عادا الاولى ونون من في من الان لان تحريكهما انما هو لدفع التقاء الساكنين فحيث حرك اللام واعتبر
حركته لا التقاء لهما فلا حاجة الى التحريك فوقع فيهما نون ساكن قبل لام متحرك فيجب ادغام النون فيه كما علمت
في قوله هدى للمتقين ولكن لا يشعرون فصار عادا لولى بتشديد اللام وضمه وملان بكسر الميم وتشديد اللام واما على

واما على الطريق الثاني وهو عدم اعتبار حركة اللام فلا يصح الادغام في عادا الاولى لانه يجب تحريك
تنوين الدال لدفع التقاء الساكنين لكون اللام في حكم الساكن واذا حرك التنوين فلا ادغام كما عرفت من انه
اشترط فيه كون الاول ساكنا فصار عادا نلولى بلا ادغام وكذا في من الان كما يذكره وعلى هذا الوجه
اي الطريق الاول ثبت واو قالوا الآن في قوله تعالى قالوا الآن اي اذا خفف همزة آن بنقل حركتها
الى ما قبلها من اللام الساكن للتعريف ثم حذفها فصار قالوا الآن بمد اللام كما في بعض القراءات لانه لما اعتبر
حركة اللام لم يلزم من ابقاء الواو التقاء الساكنين فلم يحذفوه وقالوا قالوا الآن باثبات الواو ومد اللام
بعده بخلاف ما اذا لم يعتبر حركة اللام فانه يحذف الواو لدفع التقاء الساكنين واما على الطريق الثاني اعني عدم
اعتبار حركة اللام فيقال في من الان اذا خفف ملان بفتح النون او ملان بحذفه لانه اي الشان لما لم يعتبر
حركة اللام لوجودها فكانها ساكنة فلو بقي نون من ساكنا يلزم التقاء الساكنين فاما ان يفتح نون من كما هو الشائع
عند وقوعه قبل لام التعريف اذا كانت ساكنة نحو من الارض ومن السماء وغيرهما فيكون مثلا نحو كفراءة من قرأ
منلرض بفتح النون واللام وسكون الراء في من الارض بان يخفف الهمزة بنقل الحركة والحذف فانه لما لم يعتبر
فيه حركة اللام فتح النون كما هو الشائع كيلا يلزم التقاء الساكنين ولو اعتبر لقيل ملرض بادغام النون في اللام
واما ان يحذف النون كما مر في ملكذب في من الكذب فحذف نونه على وجه الندرة كما عرفت في مبحث التقاء الساكنين
فصار ملان بحذف النون واما اذا اعتبر حركة اللام فيصير ملان بتشديد اللام كما مر في الطريق الاول
هذا كله اذا لم يجتمع همزتان في موضع بل اجتمعت الهمزة مع حرف اخر فان اجتمعتا فاما ان تكونا في كلمة او كلمتين
فان كانتا مجتمعتين في كلمة فان كانت اي فلا يخلو اما ان تكونا متحركتين او الاولى متحركة والثانية ساكنة
او بالعكس فان كانت الاولى ساكنة والثانية متحركة ولم تكن الثانية في موضع اللام فظاهرها انها تدغم في الثانية لاجتماع
مثلين في كلمة والاول ساكن كما في سأل بضم السين او فتحه وتشديد الهمزة الممدودة على فعال بالضم والفتح
جمع سائل او صيغة مبالغة له اصله سأال بالهمزتين فابقى الثانية على حالها وادغم الاولى فيها وانما اوجبت
لانه لا يمكن تخفيفها بالابدال بغير فا ... بينها وبين ما اذا كانت في موضع اللام كما سيجيء ولا يجعلها بين بين
اما المشهورة فلانها تصير قريبة من الالف فيلزم التقاء الساكنين واما غير المشهورة فلسكون الهمزة
الاولى ولا بالحذف لانه لا يدري انه فعال بالتشديد او فعال بالتخفيف فابقيت وادغمت الاولى فيها
واما ان كانت الثانية في موضع اللام فتقلب ياء كذا في تصريف ابن مالك وشرحه ويدل عليه قول ابن الحاجب
ونحو سبطر من قرأ قرأى وان كانت الثانية ساكنة والاولى متحركة وجب ابدالها الى الحرف المناسب لحركة الاولى
اتفاقا لكراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية ساكنة فان كانت حركة الاولى فتحة فتبدل الالف

كما في قوله تعالى اتاه الملك لان اصله ءاتاه لانه افعال من الاتيان فقلبت الثانية الفا وان كانت ضمة فتبدل
واوا كما في قوله واوحي الى نوح فان اصله أوحي لكونه مجهول اوحي بالفتح من الافعال فانقلبت الهمزة الثانية
واوا وفيه نظر اذ ليس في اوحي همزة ثانية حتى تقلب في مجهوله واوا بل الواو فيها اصلية لكونها من الوحي
فالصواب ان يمثل بمثل اؤتمن مجهول ائتمن واوذي مجهول اذى لان اصلها اؤتمن واؤذي بالهمزة الساكنة
في ثانيهما وان كانت كسرة فتبدل ياء كما في قوله تعالى فائتنا بما تعدنا فان ائت امر من اتى يأتي فاصله ائت ثم لما
نه يسقط موجب الابدال وهو الهمزة المكسورة بالوصل الى الفاء عادت الهمزة المبدلة الى اصلها فصارت فأت
والحق باخره ضمير المنصوب فصار فأتنا وان كانت متحركتين فلا يخلو اما ان تكون الهمزة الثانية او ما قبلها مكسورا
اولا فان كانت هي اي الهمزة الثانية او ما قبلها وهي الهمزة الاولى مكسورا كما في ايمة جمع امام واصله أممة
كاحمرة جمع حمار فاجتمع في اوله همزتان الاولى للجمعية والثانية فاء الكلمة فكان القياس قلب الثانية الفا
لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آنية جمع اناء لكن لما وقع بعدها المثلان وهما الميمان واريد الادغام نقلوا
حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة وادغموا الميم في الميم فصار ائمة وكما في جاء اسم فاعل مبنيا على
مذهب سيبويه كما عرفته من ان اصله عنده جاءء بهمزتين متحركتين اوليهما وهي المكسورة منقلبة عن عين الكلمة
التي هي ياء كما في بائع والثانية لامها وجب ابدالها اي الهمزة الثانية في كلتا الصورتين ياء ففي الاول
ايمة بابدال الثانية ياء لكونها مكسورة وفي الثاني جائي بابدال الثانية ياء لكسر ما قبلها ثم اعل اعلال
قاض فصار جاء واما على مذهب الخليل من ان اصله جائي بالياء ثم الهمزة فقلب اللام الى موضع العين
ثم اعل كما سبق فليس فيه اجتماع همزتين فلا يكون مما نحن فيه وانما وجب هذا الابدال في الصورتين لانه
لا يمكن الحذف بنقل الحركة لتحرك ما قبلها ولم يجعل بين بين لان فيه ملاحظة الهمزة فيلزم الجمع بين الهمزتين
وهو مستثقل فتعين ابدالها الى ما يناسب حركتها او حركة ما قبلها التي هي الكسرة وهو الياء وان لا اي وان لم
يكن الهمزة الثانية ولا ما قبلها مكسورة كان تكونا مفتوحتين او الاولى مضمومة والثانية مفتوحة وجب
ابدالها واوا كما في اويدم مما كانتا الاولى مضمومة والثانية مفتوحة وادم مما كانتا مفتوحتين الاول
تصغير آدم والثاني تكسيره فاصلهما أأيدم وأأدم بهمزتين فقلبت الثانية في الاول واوا للضمة ما قبلها
وفي الثاني كذلك حملا للتكسير على التصغير هذا اي وجوب ما ذكر من الابدال ياء في الصورتين كائن عند الاكثر
خلافا للكوفيين اي خالفهم الكوفيون في الوجوب خلافا فانهم قرأوا قوله تعالى ائمة الكفر بالهمزتين
محققتين وبتسهيل الثانية ايضا مع انها مكسورة وروى عن بعض العرب اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين
محققتين مع ان ما قبل الثانية مكسورة فيرد على الاكثرين بهذين لا سيما الاول فانه نقول القراء اولى بالقبول

بهمزتين الاولى مكسورة والثانية ساكنة فقلبت الثانية ياء فصار ايت صح

مخففتين

بالقبول من قول النحاة لنقلهم عمن ثبت عصمته عن الكلام ويجاب بان ذلك شاذ مقبول موافق للاستعمال
ثم ان خطائئي جمع خطيئة واصله خطائي بالياء ثم الهمزة ثم ابدل الياء همزة كما في بائع فصار خطاءء
بهمزتين فقد بقي على هذا القدر كما في هذه الرواية وهو اندر والاكثر الافصح ان يبدل الثانية ياء لكسر ما قبلها
كما في جاء فيصير خطائي ثم يقلب الياء الفا والهمزة قبلها ياء فيصير خطايا فاذا اضيف الى ياء المتكلم كان في
تلك الرواية يقال خطاياي هذا عند سيبويه واما عند الخليل فاصله خطائي بالياء ثم الهمزة ايضا الا انه قال
قلب الهمزة الى موضع الياء فصار خطاءي بالهمزة ثم الياء واتبع كما ذكر فعلى ما ذكر ليس هو مما يجتمع فيه
همزتان ومذهب سيبويه هو الاقيس والاوفق لتلك الرواية ايضا وقد مر تفصيل ذلك في بحث الابدال فتذكر
وان كانتا في كلمتين فالثانية متحركة لا محالة لكونها اول الكلمة فالاقسام اثنى عشر الثانية مفتوحة وما قبلها
اربعة احوال تتحقق بذكر احد بعد جاء ويدرأ او من تلقاء ولم يدرأ او مكسورة وقبلها الاربعة بذكر
لفظة ابل بعدها او مضمومة وما قبلها الاربعة بذكر اولئك بعدها فان كانتا متحركتين على اي وجه
من الاوجه التسعة كما في قوله تعالى فقد جاء اشراطها حيث اجتمع فيه همزتان مفتوحتان وهما اخر جاء واول
اشراط جاز ابقاؤهما على حالهما من غير عروض التخفيف لشيء منهما بوجه من الوجوه اعتبارا لانفصال
الكلمتين فكانهما اي الهمزتين لم تجتمعا وهو ان ذلك امر اتفاقي اذ قد جوز الكوفيون تحقيقهما في كلمة
كما مر فتجويزهم له في كلمتين اولى وجاز تخفيفهما معا لما يلزم من الثقل في اجتماعهما حقيقة وتخفيف احدهما
بالتخفيف حكما وتخفيف احدهما لكفايته في زوال ثقل الاجتماع مع انه ليس بمجتمع حقيقة كما تعرف فجواز هذا
اي تخفيف احدهما وان كان متفقا عليه لكن وقع الاختلاف في تعيين ما يخفف لان الخليل يختار تخفيف الثانية
لان الثقل يحصل من التقائهما والالتقاء يحصل عند الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل الوصول الى الثانية
كما فعلوا مثل ذلك في امليت وتقضيت والاصل امللت وتقضضت اي سقطت فابدلت ثاني المثلين
المجتمعين من كل منهما ياء لدفع الثقل وابدال ثاني المثلين فيهما ياء يؤيد كون المختار تخفيف الهمزة
الثانية وابا عمرو يختار تخفيف الهمزة الاولى لان الالتقاء والثقل يحصل منهما بمعنى ان لكل منهما مدخلا
في الالتقاء والثقل فيزول الالتقاء والثقل بتخفيف ايتهما كانت سواء كانت الاولى او الثانية لان زوال
الموقوف عليه يستلزم زوال الموقوف ولما ورد في الصحيح تخصيص الاولى بالتخفيف احتج بقوله كما فعلوا
اي تخفيف الاولى مثل ما فعلوه في مثل دينار وديوان والاصل دنّار ودوّان وحصل الثقل من
التخفيفين جائز الا انهم ابدلوا من اول المثلين حرف لين في نحو دينار وديوان لان اصلهما دنّار
ودوّان بتشديد النون والواو بدليل جمعهما على دنانير ودواوين فقلب الاول منهما ياء وقد مر ذلك

فكذا في الهمزتين ويؤيد هذا ايضا ان الهمزة الاولى في اخر الكلمة وهو محل التغيير قال الخليل ورأيت
ابا عمرو قد خفف الثانية في قوله يا ويلتى أألد هي كلمة التعجب أألد بهمزتين الاولى للاستفهام
والثانية من نفس الكلمة فعلى قول الخليل اختار ابو عمرو تخفيف الثانية منهما ايضا بجعلها بينها
وبين الالف نحو كون تخفيف الاولى مختارا عند ابي عمرو وليس بكلي وبعضهم نحو بينهما اي يدخل بين
الهمزتين المجتمعتين المتحركتين في كلمتين الفا كذا نوره قال الشاعر ايا ظبية الوعساء بين جلاجل
يروى بالجيم مفتوحا ومضموما وبالحاء مضموما اسم موضع والنقا مقصورا الكثيب من الرمل اي المرتفع
المجتمع منه وقوله بين جلاجل وبين النقا ظرف مستقر صفة الظبية اي الكائنة بينهما ينادي الظبية
تضجرا وتحيرا واشتبه بينها وبين ام سالم وهي حبيبته لما بها شبيهة لها فقال أأنت موجودة
هنا كان ام ام سالم ومحل الاستشهاد قوله أانت حيث اجتمع فيه همزتان متحركتان الاولى للاستفهام
والثانية من الكلمة فادخل بينهما الفا لانه قرأ بعد الهمزة الاولى كما هو المناسب للوزن قال ابن
درستويه حرصوا على اثبات الهمزتين فزادوا الفا بينهما هربا عن اجتماعهما وقال لا يجوز
اثبات تلك الهمزة مع الالف في الخط كراهة اجتماع الفات ثلثة قال ابن الحاجب في شرح المفصل
لم يثبت ذلك يعني اثبات الالف بين همزتين الا في مثل آأنت وشبهه واما مثل جاء احدهم
فلا يعرف مثل ذلك فيه وهؤلاء اي الذين ادخلوا بينهما الفا بعد الادغام قد يبقونهما على حالهما
لزوال كراهة الاجتماع بتوسط الالف وقد يخففون الثانية لعدم الاعتداد بالالف لكونه
حاجزا غير حصين وعلى هذا الاخير قرأ قوله تعالى آلله بمد الهمزة اصله أ الله بالهمزة الاستفهامية
وهمزة لفظة الله فادخل الالف بينهما وخففت الثانية بالحذف فصار آلله بمد الهمزة الاولى لما ذكر
من تخفيفهما او تخفيف احديهما اذا كانتا متحركتين في كلمتين امر اجمالي لم يعلم منه انه ذلك التخفيف
باي نوع من الانواع الثلثة فاشار الى تفصيله بقوله ثم ابن الحاجب فصل كيفية التخفيف
في الهمزتين المتحركتين في كلمتين فقال في شرح المفصل ان اريد تخفيفهما معا ففيه وجهان احدهما
ان يخفف الاولى منهما تخفيفا واقعا على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت الهمزة عن همزة اخرى
يعني يخفف الاولى منهما كما يخفف الهمزة المتحركة حين كونها منفردة عن همزة اخرى بل اجتمعت مع
حرف اخر وقد عرفت ان تخفيفها ح قد يكون بالابدال وقد يكون بالحذف وقد يكون بجعلها بين بين
على حسب حركة ما قبلها فكذا الهمزة الاولى من الهمزتين ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها
للاجتماع مع همزة متحركة اخرى في كلمة واحدة بناء ذلك على ما ذكر هنا اي فيما اذا كانتا في كلمة

و بين النقا وانت ام ام سالم الوعث ... الارض اللينة وجلاجل صح

في كلمة يعني ان الثانية منهما تخفف تخفيف الثانية من الهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة وقد عرفت
ان تخفيفها يكون اما بابدالها ياء وجوبا ان كانت هي او ما قبلها مكسورة واما واوا ان لم يكن كذلك
فكذا الحال في الثانية ههنا لكن باعتبار ثبوتها الاولى على حالها والثاني ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه
قياس تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت عن اخرى فيكون تخفيف الاولى بحسب ما قبلها ساكنا كان
او متحركا ويجري فيها ما يجري في المنفردة المتحركة من انواع التخفيف كما عرفت وتخفيف الثانية بالنظر
الى الاولى المتحركة لكن لا باعتبار ان الاولى همزة بل باعتبار انها حرف متحرك مطلقا فيجري فيها ما يجري
في المتحركة التي كان ما قبلها حرفا اخر متحركا وقد عرفت ان له احد عشر نوعا لها احوال مختلفة من
جهة التخفيف فيجري جميعها ههنا وهذا الوجه واضح لكون التخفيف فيه على نسق واحد مثلا اذا اردنا
تخفيف الهمزتين في يشاء الى بضم الاولى وكسر الثانية يجعل الاولى مائلة الى الحرف المناسب لحركتها
اعني الواو لكونها مضمومة بعد الف كما جعلت كذلك في المفردة مثل تساؤل فعلى الوجه الاول
وهو قياس الاجتماع يخفف الثانية بابدالها ياء لكونها ثانية المتحركتين مكسورة كما كانت كذلك فيما
كانتا في كلمة مثل ائمة وعلى الوجه الثاني وهو قياس الانفراد تخفيفها بامالتها الى الياء او الواو لكونها
مكسورة مضموما ما قبلها كما مر في سئل وكذا تخفف الاولى في قرأ ابوك بامالتها الى الالف كما في قراءة
والثانية على الوجه الاول بابدالها واوا كما في اوادم وعلى الثاني بامالتها الى الالف ايضا وكذا
يخفف الاولى في من تلقاء احد بامالتها الى الياء والثانية على الوجه الاول بابدالها ياء وجوبا
وعلى الثاني بابدالها ياء جوازا وقس على هذا وان اريد تخفيف احديهما دون الاخرى لم يخل الواقع
اما من ان تكونا اي الهمزتان متفقتين في الحركة بان تكونا مفتوحتين او مضمومتين او مكسورتين
او لا تكونا كذلك فان كانتا متفقتين والحال ان الاولى اخر كلمة كما في قرأ ابوك واحترز به
عما كانت الاولى كلمة برأسها كهمزة الاستفهام مثل أأنت فان حكمهما حكم الهمزتين في كلمة اذا
كانت الاولى مبتدأ بها كائمة وادم لا تخفف الاولى اجماعا وتخفف الثانية كما ذكر من حالها
في كلمة الا ان تحقيق الثانية ههنا اكثر منه اذا كانتا في كلمة لان همزة الاستفهام كلمة برأسها وان كانت
من حيث كونها على حرف كجزء مما بعدها فالاجتماع هناك ليس بقوي ثم اذا كانت الاولى همزة استفهام
والثانية همزة وصل فان كانت الثانية مكسورة او مضمومة حذفت نحو اصطفى واصطفى والا
قلبت الفا او سهلت كما تقدم جاز ان تحذف احديهما اولى او ثانية ويبدل الاخرى الى الحرف المناسب
لحركة ما قبلها هكذا فيما عندي من النسخ لكن الواقع في كلام ابن الحاجب بدل قول المص ويبدل الاخرى الخ

لكون التخفيفين به

مبتدأ

ويسهل الاخرى اى يجعل بين بين او تخفف مطلقا بحسب حالها وحال ما قبلها من الحركات والسكنات
ونحوها على قياس ما تقدم فى المفردة وقد عرفت تفصيلها فلا حاجة الى الاعادة فتجوز فى قرأ ابوك
مثلا ان يحذف الاولى ويجعل الثانية بين الهمزة وبين الالف او بالعكس وفى يقرأ امك ان يحذف
الاولى ويجعل الاخرى بينها وبين الواو او بالعكس وعلى ما ذكره المص يلزم ان يجعل الاخرى
فى المثالين المذكورين كما ورد عليها ان الكلام فى تخفيف احدى الهمزتين فقط واذا حذفت احديها
وسهل الاخرى وابدلت خففنا معا الكلم الا ان يقال ما يعد من التخفيف هنا هو تسهيل الاخرى او ابدالها
واما حذف احديها فليس بمعدود من التخفيف لان الحذف الذى يعد منه هو الحذف بنقل الحركة
الى ما قبلها لا مطلقا والحذف هنا ليس كذلك تدبر وجاز ان تبدل الثانية بالحرف المناسب لحركة
الاولى فيقال فى جاء احد جاء وحد ومن تلقاء الهم ويدرا اولئك جاء آحد جاء ومن تلقاء يلهم
ويدرو ولئك بابدال الثانية الفا او ياء او واوا وان لم تكونا متفقتين فى الحركة
بان يكون احديهما مفتوحة والاخرى مضمومة مثلا خففت اى الهمزتان اريدت اى سواء كانت الاولى
او الثانية على حسب ما يقتضيه قياس تخفيفها لو انفردت ففى جاء اولئك اذا خففت الاولى
تجعلها بين الهمزة وبين الالف كما فى سال او الثانية تجعلها بينها وبين الواو كما فى لوم وفى يشاء الى
تخفف الاولى بجعلها بينها وبين الواو او الثانية بجعلها بينها وبين الياء او بينها وبين الواو كما مر فى سئل
فتذكر قال ابن الحاجب وجاز فى من يشاء الى صراط مما كانت الاولى اخر كلمة مضمومة والثانية مكسورة
ابدال الثانية واوا صريحا يعنى ان قياس تخفيف الهمزة المنفردة ان يكون تخفيف الهمزة الثانية
فى هذا الكلام بجعلها بينها وبين الياء او بين الواو لكونها مكسورة مضموما ما قبلها كما فى سئل واما ابدالها
واوا صريحة فليس بقياس لكنه جاء كذلك نظرا الى ضمة ما قبلها كما قال الاخفش فى سئل سول وفيه
ولما فرغ مما كانت الهمزتان فى كلمتين متحركتين اشار الى ما كانت الاولى منهما ساكنة والثانية متحركة
وهو على ثلثة اقسام بحسب حركة الثانية كما مر فقال فى مثل اقرأ اية مما اجتمع همزتان فى كلمتين
اولهما ساكنة متحرك ما قبلها وثانيتهما متحركة ثلثة اوجه احدها ان تبدل الاولى الفا لسكونها بعد الفتح
كما فى راس وثانيها ان تحذف الثانية بعد نقل حركتها الى الاولى لتحركها بعد السكون كما فى مسلة
وثالثها ان تجعل معا بين بين بان تمال الاولى الى الالف وهذا هى الصورة الثالثة تحت قال الجاربردى قوله
وفى مثل اقرأ اية الى هنا ذكر صاحب المفصل واعترض عليه ابن الحاجب انه اى بان صاحب المفصل وهم
واخطا فى الوجه الاخير غير معقول لان معنى جعلها بين بين ان تجعل بين مخرجها وبين مخرج حرف حركتها او

اى معنى ان تجعلا معا بين بين وذكره الوجه الاخير
صح

ولا يتصور هذا فى الاولى لكونها ساكنة ثم ذكر ان هنا نفيها حاصرا فى المعنى لانه لا يخلوا اما ان تسهلا جميعا
او الاولى دون الثانية او الثانية دون الاولى فتحصل ثلثة اوجه والوجه الاول يشتمل على وجهين
احدهما ان تنقل حركة الثانية الى الاولى وتحذف ثم تجعل الاولى بين بين بعد تحريكها والاخر ان
يقلب الاولى الفا ثم تسهل الثانية بجعلها بين بين واما الوجه الثانى فان يقلب الاولى الفا وتحقق
الثانية واما الوجه الثالث فان تجعل الثانية بين بين فتبين بما ذكرنا ان الاوجه ثلثة انقسم وجه
منها الى وجهين فصارت الى اربعة اوجه ذكر المص عن صاحب المفصل منها وجهين واسقط وجهين
وذكر وجها لا يعقل اليه وهو الوجه الثالث مما ذكره من الاوجه انتهى قال المص ويمكن ان يقال فى دفع
اعتراض ابن الحاجب لعله اى اظن ان صاحب المفصل اراد من الجعل بين بين بالنسبة الى الهمزة الاولى
المعنى الغير المشهور اعنى جعلها بين مخرجها وبين مخرج حركة ما قبلها وهو بهذا المعنى لا يقتضى حركة
الهمزة بل حركة ما قبلها فيمكن فى الهمزة الاولى ايضا فى اقرأ اية وان كانت ساكنة لتحرك ما قبلها
ولما ورد انه لا يمكن هذا الجواب من طرف صاحب المفصل لانه غير قائل بهذا المعنى بدليل انه لم يذكره
دفعه بقوله وانه لم يذكره لقلته وحاصله انه قائل به واما عدم ذكره اياه فلعدم الاعتداد به
لقلته بالنسبة الى المعنى المشهور وابن الحاجب معترف بمجيئه اى بمجئ الجعل بين بين بهذا المعنى
الغير المشهور ايضا كما ذكر فى الشرح فلا ينبغى له ان يقول لا يمكن هذه الارادة اذ لا يجئ الجعل
بين بين بهذا المعنى الا انه اى لكن ان لا يبقى المناقشة والاعتراض على صاحب المفصل فى استعمال
اللفظ المشترك فى المعنيين اى يلزمه على هذا الجواب استعمال اللفظ المشترك وهو لفظ الجعل بين بين
فى اطلاق واحد فى المعنيين اعنى المعنى المشهور وغير المشهور لان المراد به بالنسبة الى الهمزة الثانية
المشهور والى الاولى الغير المشهور كما مر فاذا قال ان تجعلا معا بين بين فانه اراد به هذان المعنيان
معا واستعمال المشترك فى المعنيين فى اطلاق واحد ليس بصحيح كما تقدم فى العقد الاول والامر فى ذلك
باى جواب عن المناقشة اى رفعها سهل بان يقال هذا الاستعمال مبنى على رأى من جوزه او الكلام محمول
على عموم المجاز اى ما يطلق عليه لفظ الجعل بين بين سواء كان مشهورا او غير مشهور وعموم المجاز
جائز بالاتفاق فاندفع الاشكال وانتظم القول بالوجه الثالث قال الرضى واما ان كانت الاولى ساكنة
نحو اقرأ اية واقرأ اباك السلم ولم يرد وابوك فقيه ففيها اربعة مذاهب مذهب اهل الحجاز يخففونها
معا وغيرهم يحققون اما الاولى وحدها او الثانية وجماعة منهم يحققونهما معا كما ذكرنا فى المتحركتين
وهم الكوفيون وحكى ابو زيد عن العرب مذهبا خامسا وهو ادغام الاولى فى الثانية كما فى سائر

ينقل رد قول ابن الحاجب والرد اراده
على صاحب المفصل
يخففونها

الحروف فمن خفف الاولى وحدها قلبها الفا ان انفتح ما قبلها وواوا ان انضم وياء ان انكسر
ومن خفف الثانية فقط نقل حركتها الى الاولى [illegible] الكتف وحذفها واهل الحجاز المخففون لهما معا
قلبوا الاولى الفا او واوا او ياء وسهلوا الثانية بابن بابن اذا وليت الالف لامتناع النقل الى الالف
وحذفوها بعد نقل الحركة الى ما قبلها اذا وليت الواو والياء لامكان ذلك فيقولون [illegible]
او آية بالالف في الاولى والتسهيل في الثانية واقرئ اباك بالياء المفتوحة بفتحة الهمزة
المحذوفة ولم يردوا ابوك بالواو المفتوحة وعليه قس نحو لم تردوا امك ولم تردوا اباك
وغير ذلك وكذا ان كانت الثانية وحدها ساكنة نحو من شاء واتمن فلا بد من تحريكها لتخفيفها فبعيد
من هذا القسم الاخير فعلم من هذه الابحاث المتعلقة بتخفيف الهمزة اذا اجتمعت مع اخرى ان التلفظ
بالهمزتين المحققتين اي المصرحتين اللتين لا يشوبهما شيء من التخفيف عندهم في غاية الاستكراه
لما عرفت من ان الهمزة لكونها من اقصى الحلق اثقل الحروف فاذا اجتمعت مع مثلها على وجه التحقيق
والتصريح يكون في غاية الثقل والاستكراه حتى انهم اي العرب رفضوا من لغتهم وضع كلمة اصلية
فاؤها وعينها او عينها ولامها همزة على ان يكونا كلتاهما اصلية واما مثل ائمة وجاء وسائل
فاحد الهمزتين فيه زائدة ولا يهرب عنه لكون الزائد في معرض الزوال وقللوا ذلك اي جعلوا
تماثل الفاء والعين او العين واللام قليلا فيما يقرب مخرجها الى الهمزة من باقي حروف الحلق بمعنى
انهم لم يضعوا الكلمة يكون فاؤها وعينها او عينها ولامها واحدا من تلك الحروف الا قليلا كالفة والقح
لاستكراه اجتماع متماثلين منها كالهمزة الا انه لما لم يبلغ ذلك الاستكراه رتبة استكراه الهمزتين
لم يرفضوا ذلك الاجتماع كليا وحكموا عطف على رفضوا ابرار داءة اي قبح لغة من يقول خطائي
في جمع خطيئة بهمزتين محققتين لاستكراههما وان كانت احديهما زائدة وان الحسن ان يقول خطايا في
بتخفيف احديهما كما عرفت وجميع ذلك يدل على ان الهمزتين المحققتين في غاية الاستكراه فينبغي التخفيف
باحديهما ولما فرغ من بيان التخفيف القياسي شرع في بيان التخفيف السماعي فقال المصنف الثاني
بيان التخفيف السماعي منه انهم اوجبوا التخفيف في يرى مضارع رأى كرعى اصله يرأى بفتح الهمزة
وسكون الراء كيرعى ونحو ارى ماض من الاراءة اصله ارأى كاعطى ويرى مضارع ارى اصله يرئي
كيعطي بتخفيف الهمزات فيها بنقل حركتها وهي الفتحة في الاوليين والكسرة في الثالث الى ما قبلها
من الراء الساكن ثم حذفها وهو واجب وكذا كل ما كان من تركيب رأى سواء كان من الرؤية او الرأي
او الرؤيا اذا زدت عليه حرفا آخر لبناء صيغة وسكن راؤه وجب حذف همزته بعد نقل حركتها الى ما قبلها

الى ما قبلها الامر رى ومرأة ومراة ولا يصار الى خلاف ذلك الا للضرورة نحو قوله اري عيني
ما لم تراياه كلانا عالم بالترهات وقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأ ويسمع
يقال تمليت عمري اي استمتعت منه فمعنى قوله من يتمل العيش من يعش كثيرا يرى ويسمع ما لم يكن
رآه وسمعه وانما وجب الحذف في تلك المواد لكثرة الاستعمال المقتضية للتخفيف وكان القياس
ان يجوز ابقاء الهمزة فيها كما جاز حذفها على ما عرفت من ان الهمزة اذا كانت متحركة وما قبلها
صحيحا ساكنا فتخفيفها بالنقل والحذف وابقاؤها جائزان كما جاز ذلك في نظائرها مثل ينأى ويرعى
مضارع نأى كرعى اي بعد وانأى كاعطى في الافعال منه اي ابعد ينئي كيعطي مضارع انأى
فانه يجوز فيها اثبات الهمزة كما ذكر كما جاز حذفها بنقل حركتها الى ما قبلها من النون الساكن بان يقال
ينا وانا وينى لانها لعدم كثرة استعمالها كذلك لم يجب فيها الحذف بل جرت في جواز التخفيف كغيرها فدل
علة الحذف في يرى واري التخفيف القياسي بالقاء حركتها على ما قبلها ثم حذفها والزامه على خلاف القياس
لكثرة الاستعمال وذكر بعض الفضلاء انه يحتمل الحذف ههنا وجها اخر وهو انه اجتمع في ارى همزتان بينهما
حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين فكانهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في اكرم ثم اتبع ارى
الباقي وفتحت الراء المجاورة الالف التي هي لام الفعل وغلب الاستعمال بناء على الاصل حتى هجر ورفض
وقيل فعلى هذا المذهب يظهر وجه من قال حذفت الهمزة من اشياء لاجتماع همزتين بينهما الف
لكن لو كان هذا علة لاطردت في مثل يناى وانأى ينئي وفيه بحث ومنه انهم قالوا في الامر المشتق
من اخذ واكل وامر خذ وكل ومر اصلها اؤخذ واؤكل اؤمر فحذفوا منها الهمزة الثانية تخفيفا على خلاف
القياس واما حذف الهمزة الاولى فهو ليس للتخفيف بل للاستغناء عنها بحذف الثانية لما يحصل بحذفها تحرك
في اول الكلمة وقد اشرنا الى ذلك في صدر البحث وكان قياس تخفيفها ان يقال اوخذ واوكل واومر
بابدالها واوا كما يقال الشيء في الاوتمن اتمن اذا بطل لما عرفت من انه اذا اجتمعت همزتان وكانت الثانية
ساكنة يجب ابدالها الى ما يناسب حركة الاولى وههنا حركة الاولى ضمة فيجب ابدال الثانية واوا فتخفيفها
بالحذف ههنا على خلاف القياس وذلك لكثرة الاستعمال مع ان الحذف اوغل في التخفيف من قلبها واوا والتزموا
الحذف في الاوليين اي خذ وكل ولم يستعملوهما بالهمزة على ما هو الاصل اصلا لا في الدرج ولا في القطع
فصح عنهما خلاف القياس دون الثالث اي مر فانه لم يلتزم فيه الحذف بل قد جاء على الاصل
ايضا قال الله تعالى وامر اهلك باثبات الثانية من اؤمر فخلاف القياس فيه انما هو من جهة وذلك لكونه
اقل استعمالا من خذ وكل فان المصنف والظاهر ان هذا في الدرج اي يجيء مر على الاصل في حال الوصل بما قبله كما في الآية

حيث وصل بالواو بناء على ان علة الحذف اجتماع الهمزتين ولا تجتمعان في الدرج وفي الابتداء
اي حال القطع لا يقال أومر بابقاء الهمزة على الاصل ايضا اي كما لا يقال اوخذوا وأوكل بل يجب ان يقال
مر وخذ وكل قطعا على ما ذكره لحذف في الاولين ملتزم مطلقا وكذا في الثالث ان كان مبتدأ به واما اذا
وصل فيجوز فيه الامران وقال بعض الافاضل جوزوا فيه أؤمر ومر لكن في الابتداء يكون مر افصح من أؤمر
لانهم لو قالوا أؤمر لكان مستثقلا للهمزتين وفي الوصل يكون وأمر افصح من ومر لانهم يستغنون عن همزة
الوصل فلا يلزم الاستثقال وجاء ور وفرا يقاء على فله لان اصل الكلمة ان يكون مبتدا بها فكأنها حذفت
الهمزة اولا لانها في الابتداء ثم وقعت محذوفة الهمز في الدرج فبقيت على حالها ومنه انه اى أن
ابدال بعضهم الهمزة المفتوحة الساكن ما قبلها في المرأة والكمأة وقد عرفتها الفا فقال مراة وكماة
بعد الراء والميم اصلهما مرأة وكمأة نقل حركة الهمزة الى الساكن فتحرك وبقيت الهمزة ساكنة وصارت
كهمزة رأس فقلبت الفا كما في راس وثانيا قياس تخفيفها القاء حركتها على ما قبلها ثم الحذف
بان يقال مرة وكمة لما عرفت ان الهمزة اذا كانت متحركة وما قبلها صحيحا ساكنا ينقل حركتها اليه ثم تحذف
جواز النحو مسئلة في مسئلة والعلماء الكوفية يجوزون هذا اي ابدال الهمزة الفا في مثل المراة والكماة قياسا
مطردا في جميع المواد فكأنهم اقتصدوا في التخفيف فلم يحبوا ان يسقطوا نفس الهمزة واقتصروا على
ان يلفظوا بها ما يؤديها الا حرف لين ومنه انه اى أن قد يبدل الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها الفا
صريحا والقياس جعلها بين بين اي بينها وبين الالف كما في قراءة من قرأ سال سائل وما كل منساته وهي
اى المنسأة العصا بالالف فيهما اي في سال ومنساته واصلهما سأل ومنسأته بالهمزة المفتوحة
كما هو القراءة المشهورة فابدلت الهمزة الفا على خلاف القياس وكما في قول حسان سالت هذيل رسول الله
فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تصب حيث قال سالت في سألت وهذيل قبيلة والفاحشة
التي سألوها رسول الله انه يبيح لهم الزنا وكما في قول الفرزدق راحت بمسلمة البغال عشية فارعي
فزارة لا هناك المرتع حيث جاء هنا فيه بالالف واصله هنأ فعل ماض كبرا يقال هنأه الطعام
اي نفعه واصلحه فقلبت الهمزة الفا على خلاف القياس اي يا فزارة يعني ان فزارة وهي اسم قبيلة
منادى وحرف النداء محذوف وارعي امر المخاطبة وهي ههنا فزارة من رعى يرعى رعيا واصله
ارعيي على اعلال اخشي والمرتع بفتح الميم والتاء وسكون الراء بينهما المرعى اي محل الرعي
يقال رتعت الماشية اي سامت ورتع فلان بمال فلان اي نزل فيه وغصبه وهذا الاخير هو المراد
ههنا وهذا اي قوله لا هناك المرتع اخبار لفظا وانشاء معنى ودعاء عليهم اي على قبيلة فزارة بعدم

ومنه انه اى نحو الفان — ابدل

بعدم نفعي المرعى لهم حكي ان مسلمة وهو والي العراق قد فر عن العراق هاربا الى الشام فصارت
فزارة ولية له فرعت مرعى مسلمة وغصبت ماله ومسكنه فدعى الفرزدق عليها من جانب مسلمة
بان لا هناك الله بذلك المرعى ولا نفعك ومنه ان بعضهم ابدل الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها
ياء في لفظ الواجي في حال الوصل مثل مررت بالواجي يا فتى اصله واجئ بالهمزة على ان يكون اسم فاعل
من وجأ وجاء اذا دقه وضربه بالسكين فابدل الهمزة المتحركة بعد الجيم المكسور ياء صريحا على خلاف القياس
اذ القياس فيه تسهيلها ان تجعل بين بين كما مر وانما قيدنا بحال الوصل لانه اذا وقف عليه اي على الواجي
يصير همزته ساكنة فابدالها ياء يكون على القياس لما عرفت من ان الهمزة اذا سكنت وما قبلها متحرك
تبدل الى حرف مناسب لحركة ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه كما في قوله اى قول حسان ولولاهم لكنت
كحوت بحر هو في مظلم الغمرات داجي وكنت على صيغة المتكلم وكذا ما سبق اذل افعل تفضيل من الذلة
منون ثد وهو موقوف بقاع اي كائن ذلك الحوت في قاع وهو الارض المستوية يشجج رأسه اي تشقه
يقال شجج رأسه اي شقه وشجج ايضا بهذا المعنى الا ان فيه تكثيرا بالفهر واجي اى ضارب وداق
وهو فاعل يشجج والجملة صفة ثانية لحوت الفهر بكسر الفاء الحجر ملء الكف اي قدر ما يملؤ به الكف
فواجي اصله واجئ بالهمزة قلبت الهمزة ياء لكسرة ما قبلها وسكونها بالوقف فهو قياس

الفصل الخامس لبيان ما يحصل بسبب الامالة وهي في اللغة مصدر املت الشيء امالة اذا عدلت به
الى غير الجهة التي هو فيها من مال ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تنحو اي تقصد من النحو
بمعنى القصد قوله بالفتحة مفعوله اي تنحو والباء للتعدية وقوله نحو الكسرة اي جانبها وجهتها مفعوله الاول
هذا في امالة الحركة او ان تنحو بالالف نحو الياء وهذا في امالة الحرف وحاصله ان تميل الفتحة سواء كانت
قبل الالف نحو مثال والراء نحو رحمة الى جانب الكسرة او الالف الى جانب الياء بان
تشرب الفتحة او الالف صوت الكسرة او الياء فيصير الفتحة بينها وبين الكسرة والالف بينه وبين الياء
فيشمل التعريف جميع اقسام الامالة بلا تكلف وهذا التعريف لاشتماله على جميع الاقسام اولى مما قاله
ابو علي ما اما موصولة او موصوفة والعائد محذوف اي قاله فقوله هي بدل مما او بيان له واما مصدرية
فهي مفعول القول اي من قوله ان الامالة ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف بعد الفتحة نحو الياء
الفاء في فتميل للتعقيب او السببية ضرورة ان امالة الفتحة نحو الكسرة سبب مؤد الى امالة الالف
بعدها الى نحو الياء بل لا يمكن هي الا بها لتولد الالف من الفتحة والياء من الكسرة وفي قوله فتجاز بها
اى يقارب الالف الياء في الصوت سببية اي بسبب تلك الامالة يحصل التقارب بينها لا يقال التعريف

اذا كانت — بهرى — بالفهر

دوری لکون المعرف اعني الامالة ماخوذا فيه لان الماخوذ في التعريف هو المعنى اللغوي لا الاصطلاحي
الذي كان المعرف عبارة عنه قوله فيما قاله صاحب المفصل هي ان تنحو بالالف نحو الكسرة ليتجانس الصوت
وانما كان التعريف المذكور اولى من هذين التعريفين لانهما لا يشملان امالة الفتحة حيث لا الف موجود بعدها
كما في ضرر رحمة حيث يمال فتحة الضاد والميم فيهما نحو الكسرة ولا الف على ما بينته اما عدم شمول تعريف
المفصل فظ واما عدم شمول تعريفنا بل على فلتقييده امالة الفتحة نحو الكسرة بقوله فتميل الالف الى
مع ان امالة الفتحة حيث لا الف من افراد المعرف فلا يكونان جامعين لافراد المعرف اقول بل لا يشمل
الاول امالة الالف ايضا لانها ان تنحو بالالف نحو الياء لا ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف
نحو الياء والفرق بين المعنيين ظ وان تلازما فذلك التعريف انما يشمل من الصور الاربع صورة
واحدة فقط اعني امالة الفتحة قبل الالف نحو الكسرة والصور الثلث الباقية خارجة عنه وكذا التعريف
الثاني لا يشمل امالة الفتحة قبل الالف نحو الكسرة ايضا لانها ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة لا ان تنحو بالالف
نحو الكسرة فهو انما يشمل صورة امالة الالف لا غير مع ان فيه شيئا اخر وهو ان المناسب ان يقول
نحو الياء لا نحو الكسرة ويمكن دفعه عن الثاني بان يحمل على صنعة الاحتباك كما في قوله تع جعل لكم الليل
لتسكنوا فيه والنهار مبصرا حيث اخذ النحو بالالف وترك مقابله اعني نحو الياء وترك النحو بالفتحة
واخذ مقابله اعني نحو الكسرة فبعد ابراز المطوى يصير الكلام هكذا ان تنحو بالالف نحو الياء او بالفتحة
نحو الكسرة فيرجع الى ما ذكره المص فيشمل جميع الاقسام ايضا لكن مقام التعريف آب عن مثل هذا التاويل
وبالجملة تعريف المص شامل لجميع اقسام الامالة بخلاف التعريفين الاخيرين فهو اولى منهما وانما قال اولى
دون الصواب مع ان عدم جامعية التعريف يبطله لانه يزيل حسنه فقط لا ذاته انما يكون اذا كان الغرض
استيعاب جميع الافراد واما اذا كان الغرض بيان الافراد المشهورة فقط كما ههنا لان امالة الفتحة حيث
لا الف قليل غير مشهور فلا وكذا الكلام في قوله وكذا ما ذكره اولى مما قال ابن الحاجب تبعا لصاحب المفتاح
الامالة ان ينحى على صيغة المجهول مسندا الى مفعوله الاول بالفتحة نحو الكسرة لانه وان صدق على ما لم يصدق
عليه التعريفان من امالة الفتحة حيث لا الف كما صدق على امالتها والالف موجود لكنه لا يصدق على امالة
الالف نحو الياء لانها ليست بان تنحو بالفتحة نحو الكسرة بل ان تنحو بالالف نحو الياء مع انها فرد مستقل
من افراد الامالة غير داخلة في امالة الفتحة نحو الكسرة وان استلزمت في الوجود امالة الفتحة نحو الكسرة
بناء على ان الالف المحض لا بد ان يكون قبله فتحة وان الياء منتسب من الكسرة فامالة الالف نحو
الياء مستلزمة لامالة الفتحة نحو الكسرة وقوله لا يمكن اي الامالة الاولى بدونها اي الامالة الثانية اما

لاجلة حالية او بيانية للاستلزام وفي هذا رد لما قال الفاضل الرومي في توجيه تعريف ابن الحاجب
من انه انما لم يقل ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء لانه يلزم من امالة الفتحة نحو الكسرة
امالة الالف نحو الياء لان الالف المحض لا يكون الا بعد الفتحة المحضة وتميل الى جانب الياء بقدر
امالة الفتحة الى جانب الكسرة ضرورة فلما تلازما لم يحتج الى ذكرها انتهى وحاصل الرد ان امالة الالف
نحو الياء وامالة الفتحة نحو الكسرة وان تلازمتا لا يمكن شيء منهما بدون الاخرى لكن لا شبهة
انهما متغايرتان لكل منهما امالة مستقلة لا بد ان يشملها التعريف فاحتيج الى ذكر امالة الالف ايضا
اقول ولعل الامالة عندهم في فتحة قبل الالف انما هي امالة الفتحة نحو الكسرة واما امالة الالف نحو الياء
فليست امالة مستقلة عندهم معدودة من افراد الامالة بل من توابع الامالة الاولى وضرورياتها
ولاجل ضرورتها ولزومها للاولى ربما يقيمونها مقام الاولى كما في تعريف المفصل فاندفع بهذا عن تعريف
ابن الحاجب وبعض ما سبق عن التعريفين السابقين فافهم ومعنى قولهم ليتجانس الصوت ان سبب الامالة
في الاكثر قيد به لان سبب الامالة قد يكون غير ما ذكر كما في باب وستعرف مقاربة الفتحة في امالة الفتحة
او الالف في امالة الالف لكسرة او ياء الاول للاول والثاني للثاني اي وقوع الفتحة قريبة لكسرة
في كلمة او الالف لياء كذلك سواء كان التقارب بين المتقاربين بتجاور وانفصال مثل عماد وسيال او انفصال
نحو ابناء وشيبان على ما ستعرفه من تفصيل ذلك والحال انه كان في التلفظ بالفتحة والالف تصعد
اي صعود اللسان الى جانب العلو واستعلاء تفسير للتصعد وفي الكسرة اي في التلفظ بالكسرة والياء
تسفل اي نزول الى جانب السفل وانحدار تفسير للتسفل من انحدر الماء اذا جرى الى السفل فيحصل
من اجتماعهما اي اجتماع تلك الاربعة الفتحة مع الكسرة والالف مع الياء نوع اختلاف في الصوت
لمنافرة بين التصعد والتسفل فيعسر التلفظ على اللسان فيقلل من هذا التصعد ليرتفع بعض الاختلاف
في الصوت ويحصل التجانس فيه والتقليل انما يكون بالامالة اذ بها ينجذب الفتحة نحو الكسرة
والالف نحو الياء فيصير المجتمعان كانهما متماثلان اتصف كل منهما بصفة التسفل والانحدار فيحسن
اللفظ ويعذب الجرس ولم يقل من التسفل بان تمال الكسرة والياء نحو الفتحة والالف لان التصعد
عسير والتسفل يسير ونظير هذا انهم اذا اجتمع حرف مهموس مثلا مع مجهور يغيرون احدهما
نوع تغيير بحيث يقترب احدهما من الاخر ليرتفع التنافر بينهما الحاصل من اختلاف صفتي الهمس
والجهر كما يشمون من الاشمام الصاد من يصدر وهو مهموس صوت الزاء اي يعطونه شمة صوت
الزاء الذي هو مجهور ولم يهمله لان كونهما من حروف الصفير كما عرفته في الاشتقاق مفصلا لم يتأت

تعليل لتشمين الدال اى لينا سب الصاد بذلك الاشمام الدال الذى هو مجهور وحاصله انه اجتمع
فى يصدر حرف مهموس هو الصاد مع مجهور وهو الدال فحصل التنافر فلذا فيه يشمون الصاد
صوت الزاء وصح الاشمام لان الزاء حرف صفير كالصاد وارتفع التنافر به لانه مجهور
كالدال وعليه اى على هذا الاشمام ورد قراءة حمزة قوله تعالى حتى يصدر الرعاء باشمام الصاد
صوت الزاء ولهم نظائر لهذا اى تقليل التصدير تقع بعض الاختلاف كثيرة فى كلامهم فلا ابتهاج
فيه اصلا ثم انه ليست الامالة لغة جميع العرب واهل الحجاز لا يميلون واشدهم حرصا عليها بنو تميم
وانما يسمى امالة اذا بالغت فى امالة الفتحة نحو الكسرة وما لم تبالغ فيه تسمى بين اللفظين
وترقيقا والترقيق انما يكون فى الفتحة التى قبل الالف فقط ثم ان للامالة محلا وموضعا مخصوصا
تجرى هى فيه لا فى غيره واسبابا مجوزة اذا وجد شئ منها جازت الامالة والا فلا وليست تلك الاسباب
موجبة فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف والفتحة اذا لم تمل كانت حقيقة واذا اميلت
تردد بين الالف والياء او بين الفتحة والكسرة والاصل فى الحروف والحركات ان لا يمازج صوته صوت غيره
وموانع اذا وجد شئ منها امتنعت الامالة فمحلها الاصلى اى الموضع الذى تجرى فيه الامالة اصالة
لا بتبعية شئ اخر قيده به لما سيجئ انه قد تجرى فى بعض الحروف وشبهه بطريق التبعية الافعال والاسماء
المتمكنة ولا تجرى اصالة فى غيرهما من الحروف والاسماء الغير المتمكنة لانها اى الامالة تصرف
فى اللفظ والحروف والاسماء الغير المتمكنة لا يتصرف فيها فلا يجرى فيهما الامالة اما الكبرى فكما تقدم
واما الصغرى فلان الامالة تغيير الفتحة الى جانب الكسرة او الالف الى جانب الياء وكل منهما تصرف
فى اللفظ فكأنه قيل فلم جرى فيهما تخفيف الهمزة مع انه تصرف فى اللفظ ايضا فاجاب بقوله
وانما خففت همزاتها اى همزات الحروف وغير المتمكنة مع انه اى تخفيفها ايضا اى كالامالة
تصرف فى اللفظ لان موجبه اى علته وداعيه قوى لكمال استثقال الهمزة كما عرفت فقوة الداعى
اثرت فيهما بتخفيف الهمزة وان كانت مما لا ينبغى ان يتصرف فيه ولهذا اى لكون موجب التخفيف قويا
يجب التخفيف ولا يجوز تركه فى بعض المواضع كما فى نحو ائمة وجاء وقد ذكر وهذا بخلاف الامالة حيث
لم يكن موجبها وداعيها قويا فانها للزيادة حسن وخفة فى اللفظ لا لتحصيل اصل الحسن والخفة اذ لا اشكال
ولا استثقال فى تفخيم الالف اى عدم امالته وكذا الفتحة لا اشكال فى تفخيمها وهذا الداعى اعنى
تحصيل زيادة الحسن موجب ضعيف لا يقاوم اباء الحروف وغير المتمكنة من التصرف فلا يستطيع
ان يؤثر فيهما بالامالة ولهذا اى لضعف موجب الامالة لا يجب الامالة بحيث لا يجوز تركها فى شئ

فى شئ من المواضع بل كل ما يجرى فيه الامالة فهو بطريق الجواز يجوز ان يفعل ويترك كما تعرف
وايضا كثيرا ما عطف على قوله لانها تصرف الخ وجه آخر لكون محلها الاصلى الافعال والمتمكنة
لكن الوجه الاول عام لكل من امالة الالف والفتحة وهذا الوجه خاص بامالة الالف كما ترى ولذا اخره
يكون الغرض فى امالة الالفات ان ينبه بها على ان اصلها اى اصل الالفات الياء وهى انما تجرى فيما
يكون الفه منقلبا عن ياء كالافعال والمتمكنة كما فى مثل ناب وعصا والفات هذه الكلمات اى الحروف
وغير المتمكنة لا تكون منقلبة عن شئ بل هى اصلية كما تقدم فلا يجرى فيهما امالة الالف فلا يمال
نحو الى وعلى وحتى من الحروف واذا وما من غير المتمكنة اى لا تمال الفاتها الى جانب الياء لعدم
انقلابها عنه وقد يمال بعض الحروف والاسماء الغير المتمكنة لنوع شبه لها بالافعال والمتمكنة
وتبعية لها فهى امالة على طريق التبع كما فى بلى من حروف التصديق مختصة بايجاب النفى فانه تشبه الاسم
المتمكن من حيث وقوعه فى الكلام مستقلا فى الجواب كما يقع المتمكن كذلك قال الله تعالى الست بربكم
قالوا بلى اى انت ربنا كما يقال زيد فى جواب من قال فجاز امالة الفه كما فى المتمكن وكما فى يا من حروف
النداء وانما يميل فيه لتأديته مؤدى جملة والجملة اما مركبة من اسمين او اسم وفعل فبالاخرة كان
يا بمنزلة الفعل والاسم فاجرى فيه الامالة التى تجرى فيهما فان يا زيد بمنزلة ادعو زيدا فادى يا معنى
ادعو وهو جملة مركبة من فعل وضمير مستكن فيه مع انه قد يحذف المنادى مثل يا ليت والا يا اسجدوا
فصارت كالفعل المضمر فاعله وكذا تمال لا فى قولك اما لا اصله ان ما لا فان شرطية وما زائدة قيل
معناها بالفارسية بارى ولا نافية للفعل اى ان ما لا تفعل ثم قلب النون ميما وادغم الميم فى الميم
فصار اما لا وموقعه انك تطلب فعلا من احد فاذا امتنع عنه تقول اما لا فافعل ذلك اى ان لا يمكن
هذا فافعل ذلك كان تقول لاحد اخرج مثلا فاذا لم يخرج تقول اما لا فتكلم على صيغة امر المخاطب اى
ان لا تخرج فتكلم فلا ههنا قائم مقام جملة وهى جملة الشرط كلا تفعل او لا تخرج فجازت الامالة فيه لما
عرفت آنفا واذا انفردت لا عن اما لم تمل وان كانت كبلى فى الاغناء عن الجملة لكونها على حرفين
واما يا فلان معها الياء وهو سبب الامالة وحكى قطرب امالة لا من دون اما نحو لا افعل لافادتها معنى
الجملة فى بعض الاحوال كبلى فعلى هذا الهمزة فى اما مكسورة وقال بعض الشراح اما لا بفتح الهمزة
فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذاك فافعل اى لان كنت فحذفت اللام ثم حذفت كان فصار الضمير
المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت فى الميم ومما يمال
من الاسماء الغير المتمكنة متى وانى من اسماء الاستفهام الاول للزمان والثانى للمكان والكيفية وانما تمال

لوقوعهما مستقلين في الكلام كالفعل والاسم المتمكن حيث يقال جاء زيد فتقول متى او الى
اى متى جاء وكيف جاء اى في اى زمان جاء وعلى كيفية وحالة اراكبا ام ماشيا مثلا جاء فحذف
معهما الفعل فاغنتا عن الجملة فلا تمالا الا اذن الا في الاستفهام كما في المثال المذكور لانه انما
يحذف الفعل بعدهما فيه بخلاف اذا كانتا للشرط وذكر صاحب الكشاف ان الحسن بن على رضي الله
عنهما قرا انى صبحنا الماء بالامالة اى بامالة الف انى اى كيف صبحنا فدل ذلك على انه يجوز
امالة انى اذا لم يحذف الفعل معه ايضا وذلك لمشابهته بما اذا حذف الفعل معه وذا من اسماء الاشارة
اشبه منهما اى من متى وانى بالاسم المتمكن لوقوعه مستقلا حيث يقال لك من الضارب
بمن الاستفهامية فتقول ذا اى هو هذا الرجل كما يقال زيد في جواب من القائم وايضا انه اى ذا
يوصف بصفة مثل هذا الذى او هذا الضارب ويصغر مثل ذيا كما تقدم ويجرى فيه صورة التثنية
كهذان والجمع كهؤلاء وانما لم يجر فيهما حقيقة التثنية والجمع بناء على انهما تغيير المفرد ليدل على
الاثنينية او الزيادة ~~ــــ~~ وليس في مثل هذان وهؤلاء تغيير كذلك بل هما موضوعان
للاثنينية والزيادة من اول الامر كما عرفت فمن هذه الوجوه كانت مشابهة ذا بالمتمكن ازيد
من مشابهتهما به اذ لا يجرى فيهما هذه الوجوه واذا كان اشبه به منهما مع انهما جازت الامالة
فيهما لشبههما بالمتمكن فهو اولى بجواز الامالة فيه ومما لا يجوز امالته من الحروف وغير المتمكنة كالى وعلى
حرفين وما الاستفهامية والاحرف الاستثناء اذا سمى بها اى جعلت هى اسماء الاشياء
كما جعل الى مثلا علما لشخص يمال اذا وجد فيها سبب الامالة لانها ح كالاسماء المتمكنة فتمال
مثل امالتها اما السبب في الى فلوجود الكسرة فيه مع ان الالف رابعة فانه مقام الياء كما في حبلى
ولذا تثنيه ح على اليان كما تثنى حبلى اذا جعل اسما على حبليان واما في الى فلوجود الكسرة
واما على وما فلمنظور فيهما اذ لا سبب فيهما للامالة الآن يقال انه اذا سمى بهما ثنيا على عليان
وميان فحكمنا بان الفهما ح منقلب عن الياء ويجرى هذا في الى ايضا لكن فيه بحث بان ثنايح
على علوان وموان لان بنات الواو اكثر من بنات الياء والحمل على الاكثر اولى ولذا حكم ابن الحاجب
بعدم جواز الامالة فيهما ح ايضا لكن ما ذكره في المفصل يوافق ما ذكره المص بلا في الى
ايضا بناء على ان الكسرة لا تاثير لها في الامالة مع الالف المنقلبة عن الواو وكذا في شرح الشافية
واما اسماء حروف المعجم اى حروف التهجى كبا وتا وحا فهى من جملة الاسماء المتمكنة ولذا
اعربت بالحركات الثلث مثل هذا ياء وكتبت ياء وتلفظت بباء فح يجوز امالتها اذا كان قبلها الف

فاعتنا

الف كالاسماء المذكورة كما اميلت سائر المتمكنات هذا وقال الرضى وانما اميل اسماء
حروف التهجى نحو با تا لانها وان كانت اسماء مبنية كاذا وما لكن وضعها على ان يكون
موقوفا عليها بحذف اذ او ما فاميلت لبيان الفاتها كما قلب الف نحو افعى في الوقف ياء والدليل
عليه انها لا تمال اذا كملت بالمد نحو باء وتاء وذلك لانها لا تكون اذن موقوفا عليها ولقوة
الداعى الى امالتها اميلت مع حرف الاستعلاء نحو طا ظا بخلاف طالب وظالم انتهى
وهو يدل على ان اسماء حروف التهجى انما تمال قبل التكميل وهى ح من غير المتمكنة كاذا وما
وكانت امالتها لعلة اخرى كما ذكر وانما تصير متمكنة بعد التكميل وح لا تمال فظاهر اختلال
كلام المص ههنا فتدبر واما سببها عطف على قوله فمحلها الاصلى وعديل اما مقدر في المعطوف
عليه كما هو الشايع اى اما محلها الاصلى فكذا واما سببها فهو مختلف بكون الامالة امالة الفتحة
فقط او مع امالة الالف فان كانت اى الامالة امالة الفتحة فقط اى بلا امالة الف بان لم
يلها الف فهو اى سببها ان يقع بعدها اى بعد الفتحة التاء الذى يصير في الوقف هاء كتاء
رحمة وضاربة وسفرة ويوقف عطف على يقع عليه اى على ذلك التاء ولا يكون عطف
على القريب والبعيد تلك الفتحة على الراء فاذا وجد هذا السبب يجوز الامالة وذلك لشبه ذلك
التاء بالالف لفظا لخفائه وحكما لكونه للتانيث فكما يمال ما قبل الالف يمال ما قبل هذا التاء فلا
يمال ما قبل تاء التانيث في الفعل مثل ضربت لفقد الشبه اللفظى ولا ما قبل هاء السكت مثل انه
وهاء الضمير نحو انه لفقد الحكمى فعلم من هذا اشتراط الوقف عليه واما اشتراط ان لا يكون تلك
الفتحة على الراء فلان الفتحة المنفردة يشكل امالتها نحو الكسرة كما يشهد به النطق والراء لكونه
حرفا مكررا كان فتحة بمنزلة فتحتين فالامالة ح اشكل كما اذا وقف على رحمة فانه ح يجوز
امالة فتحة الميم نحو الكسرة وهذا بخلاف ما اذا وقف على ناظرة حيث لا يجوز امالة الفتحة قبل التاء
فيه حفظا لكونها واقعة على الراء او سببها ان يقع بعدها راء مكسورة فانه يجوز امالتها ح سواء
وقعت على الراء او على حرف مستعل او غيرهما فالاول نحو الى الكبر فيجوز ان يمال فتحة الراء
والعين والباء الى الكسرة لوقوع الراء المكسورة بعدها لان الراء لكونه مكررا كانت كسرته
بمنزلة كسرتين والكسرة الواحدة تؤثر في الامالة كما توثر في مثل طالب فاظنك بالكسرتين
فتؤثر في امالة الفتحة ولو كانت على الراء او المستعلى واما في غير هذين الموضعين فلا يجوز
امالة الفتحة المنفردة لانها كما مر مشكلة لا بد لها من علة قوية وهى ليست بموجودة في غير الموضعين

نحو بالضرر والثانى نحو من الصنوفان اليبن
مثل المستضيئة والثالث نحو ضحه

فلا تمال فتحة الباء في ضاربه وهذا اكبر مثلا وان كانت امالة الفتحة مع امالة الالف التي تليها
فله ستة اسباب الاول ان يقع بقرب الفتحة التي يليها الالف الغير المبدل عن الواو سواء كان مبدلا
عن الياء او مثل نحاط او زائد كالكتاب واما اذا كان مبدلا عن الواو فلا يؤثر الكسرة في الامالة كما سيجيئ
كسرة فاعل يقع اما قبلها او قوعا بلا فاصل بل بما نصاله بجار وسواء كان المكسور حرفا صحيحا او حرف
علة والاول كما في كتاب حيث اتصل بفتحة التاء كسرة الكاف وهو صحيح والثاني كما في اسوداد
مصدر اسود حيث اتصل بفتحة الدال كسرة الواو وهو حرف علة ففيها كمال الفتحة مع الالف
او بفاصل ساكن كما في انبار بكسر الهمزة مصدر انبار اي اخبر حيث وقع قبل فتحة الباء كسرة
الهمزة بفاصل ساكن وهو النون فيجوز الامالة فيه اما تاثير الكسرة في الامالة في الصورة الاولى
فظ واما في الثانية فلان الساكن بمنزلة الميت فكان الفتحة والكسرة متجاورتان فتمال الفتحة
كما في حال التجاور والتعليل اختلاف الصوت كما عرفت والتمثيل بهذا اي تمثيل ما فيه الفاصل الساكن بلفظ
انبار اولى مما ذكره الائمة في تمثيله من نحو سربال بكسر السين وهو القميص وشملال بكسر الشين
وهو الناقة المسرعة لان جموعهما سرابيل وشماليل فيصير الفهما ياء كما في مفاتيح جمع مفتاح
فيجوز الامالة فيهما الى السبب الخامس فلا يظهر تاثير الكسرة مع الفاصل في الامالة لجواز ان يكون
المؤثر في امالتهما هو الخامس مع ان الغرض من التمثيل اظهار ذلك وتوضيحه وحاصله ان سربالا وشملالا
ليسا بمتعينين لان يكون مما نحن فيه اعني كون سبب الامالة هو الكسرة مع الفاصل اذ يجوز ان يكون
السبب هو الخامس كما جاز ان يكون ذلك فيفوت غرض التوضيح بخلاف انبار فانه متعين لان يكون
السبب فيه هو الكسرة مع الفاصل اذ لا سبب فيه سواه فيحصل الغرض فالتمثيل به اولى وفيه نظر
لان السبب الخامس على ما سيجيئ هو ان يصير الالف ياء في موضع ما والياء في ذينك الجمعين ساكن فالمؤثر
فيهما ايضا هو تقدم الكسرة مع الفاصل وان كان الفاصل متحركا سواء كان معه ساكن او فاصلا ايضا نحو مقطعات
او لا نحو يدان عنبا اي تثنية عنب ونون التثنية سقطت بالاضافة الى ياء المتكلم ففيه وقع بين فتحة
الباء وكسرة العين فاصل متحرك وهو النون المفتوح فلا تمال لان الفاصل المتحرك حاجب قوي
فيمنع عن تاثير الكسرة في الامالة وجازت الامالة في الفاصل المتحرك مع الشذوذ في تركيب يريد ان ينزعها
ويضربها بكسر الزاء في الاول والراء في الثاني مما وقعت الفتحة فيه على الهاء وكان بينها وبين الكسرة
فاصل واحد متحرك كالعين في الاول والباء في الثاني وهو عندنا مما وقعت الفتحة على الهاء وكان
بينها وبين الكسرة فاصلان الاول ساكن كالنون والثاني مفتوح كالدال واخذ على صيغة المجهول ودرهما
ورهما تثنية درهم سقطت النون بالاضافة مما وقعت الفتحة على غير الهاء كالميم وكان
بينها وبين الكسرة فاصلان الاول ساكن كالراء والثاني هاء مفتوح وهما يقال وربهما بالنون اذ يجوز
ان يكون الامالة فيه مع الكسرة النون بعدها على القياس فلا يكون مما نحن فيه بخلاف درهماها
بسقوط النون اذ لا سبب فيه غير تقدم الكسرة مع فاصل متحرك ففي جميعها جازت الامالة على الشذوذ
لان الهاء حرف خفي كالالف كما سمعت فهو حاجز غير حصين فكان تلك الفتحة اي الفتحة التي
يليها الالف في الاولين اعني ينزعها ويضربها مجاورة للكسرة لانه اذا كانت الهاء بمنزلة العدم
فكان الالف يلي المتحرك بعد الكسرة كالعين والباء فصارا كانه قيل ينزعا ويضربا فتجاورت
الفتحة مع الكسرة وكذا في الاخيرين اعني عندها ودرهماها وقع بينهما فاصل ساكن فقط لانه اذا كان
الهاء بمنزلة العدم صارا بمنزلة عندا ودرما فوقع بينهما نون او راء ساكن فقط فكما جاز الامالة
في ما تين الصورتين كما عرفت جازت في تلك الامثلة وهذا مجرد دليل مناسبة وليس الغرض منه
جعلها مندرجة تحت القياس كما لا يخفى واما بعدها عطف على قوله اما قبلها اي واما ان يقع الكسرة
بعد الفتحة المذكورة بلا فاصل غير الالف ضرورة انه اذا وليها الالف كما هو المفروض يكون هو
فاصلا بينها وبين الكسرة بعدها وذلك لان الكسرة تكون ح بمنزلة المجاور للفتحة فتؤثر
في الامالة واما اذا وجد فاصل غير الالف فلبعدها عنها تكون ضعيفة التاثير فلا تؤثر فان كانت
اي تلك الكسرة ملفوظة ظاهرة في اللفظ غير عارضة بل اصلية او كانت عارضة لكن على الراء
والمراد بالعارضة ما كان مجيئها في الكلمة لا رتب بعض احوالها كحركة الاعراب فالامالة في الصورتين
جائزة حسنة بالاتفاق كما في عالم حيث كانت كسرة اللام ملفوظة اصلية وفي الدار حين كانت
كسرة الراء عارضة من قبل العامل الجر في لكن وقعت على الراء فيجوز الامالة فيهما اتفاقا وذلك
لقوة تاثير الكسرة في الامالة اما اذا كانت ملفوظة اصلية فظ واما اذا كانت عارضة على الراء
فلكون كسرة الراء المكررة بمنزلة الكسرتين كما عرفت وسيجيئ من المص وان كانت عارضة لا على الراء
بل على حرف اخر كما في بعذاب حيث كانت الكسرة فيه عارضة بالباء وعلى الباء فالامالة قليلة لانها
لما كانت عارضة كانت في موضع الزوال فضعفت مع انه لم يوجد ما يجبر النقصان كالراء فكانت
الامالة قليلة وانما جازت على قلة نظرا الى انها موجودة بالفعل وان كانت مقدرة لا ملفوظة
فان كان عدم زوالها من اللفظ لعارض مثل الوقف فانه عارض يزول بالوصل كما اذا وقف على ماش
اسم فاعل اصله ماشي فاعل في الرفع والجر اعلال قاض تنبغي ماش بكسر الشين فاذا وقف عليه زال الكسرة

فهي في حكم الملفوظة بالاتفاق لانه لما كان ما يزيلها عارضا كان بمنزلة العدم فكانت الكسرة موجودة
في اللفظ فكما جازت الامالة في الملفوظة مثل عالم جازت في تلك المقدرة كما في ماش موقوفا رفعا
وجرا وان كان زوالها لموجب قوي غير عارض كما في جاد اسم فاعل من الجدا اي السعي وجواد في جمعه
اصلهما جادد وجوادد ككاعل وفواعل فازيلت منهما كسرة الدال لفظا بسبب الادغام وهو موجب
قوي لازم للكلمة في جميع الاحوال فالامالة فيه تختلف فيها فقوم يميلون نظرا الى الاصل كما في الكسرة
الزائلة بالوقف لان وضع الكلمة على الكسرة وزوالها انما طرى لعلة فلتلك الكسرة حظ من الثبوت
والاعتبار والاكثر الافصح الامتناع منها اي من الامالة نظرا الى اللفظ اللازم في جميع الاحوال
وهو زوال الكسرة لموجب لانها لما كانت لازمة الزوال لم يبق منها عين ولا اثر فلا وجه لاعتبارها
ولا كذلك الزائلة بالوقف لانها موجودة بالقوة كما لا يخفى جميع ما ذكر اذا لم يكن الالف الذي يلي
الفتحة غير مبدل عن الواو فان كان الالف مبدلا عن الواو فلا يؤثر الكسرة في الامالة سواء كانت
متقدمة على الفتحة او متأخرة عنها كما في تمتع بعامه اي انتفع بسنته حيث وقع قبل فتحة العين كسرة
الباء الجارة ومن عامه اي من سنته حيث وقع بعد فتحة كسرة الميم فان الفه مبدل من الواو
بدليل اعوام في جمعه فلا يجوز الامالة فيهما وذلك لان امالة الواو نحو الياء مشكل فكذا ما هو منقلب عنه
ولان الامالة كثيرا ما تكون للتنبيه على ان الاصل هو الياء واصالة الواو تنافي هذا الغرض
الا اذا كانت الكسرة على الراء سواء كان مقدما على الفتحة كما في الربوا او مؤخرا عنها كما في الدار
فان الفهما مبدل عن الواو بدليل تثنية الربوا على ربوان وجمع الدار على دور وادور لكن
وقعت الكسرة فيهما على الراء فجازت امالتهما وانما يتفاوت الحال بين الراء وغيره من جهة انه
اذا وقعت الكسرة على الراء في هذه الصورة وكذا في بعض الصور الباقية اثرت في الامالة ولم تؤثر
فيها اذا وقعت على غيره كما عرفت لانه اي الراء حرف مكرر كما عرفت في الحروف فكان كسرته
كسرتان مجاورتان للفتحة اذا تقدمت الكسرة على الفتحة كما في الربوا او تأخرت عنها بدون الالف
كما في الصغر او الالف اذا تأخرت عنه كما في الدار فيقوى اقتضاء الامالة لان اصل الكسرة مقتض للامالة
فاذا تكررت يتأكد الاقتضاء فيؤثر في الامالة ولو كان مانع منها كالانقلاب عن الواو بخلاف
غيره اي غير الراء فانه لعدم التكرر فيه لم تتكرر كسرته فضعف الاقتضاء فلم يؤثر في الامالة منها
وقد يمال على الشذوذ الالف المبدلة من الواو اذا مع الكسرة فيكون شذوذا بسبب الكسرة كانت الكسرة
متقدمة ومتأخرة او متأخرة فقط او متقدمة فقط والاول كما في مررت ببابه والثاني اخذت

اخذت من ماله والثالث الغيب اي طرحت الكبا بالكسر مقصورا اي الكناسة هي القمامة
فانه قد اميل في هذه الاسماء مع ان الفاتها مبدلة عن الواو بدليل ابواب واموال وقولهم
كبوت الشيء اي كسحته واما بدونها اي بدون الكسرة فيكون شذوذا بلا سبب كما في دخلت
الباب واخذت المال ودخل الثعلب المكا بفتح الميم مقصورا اي جحره وهو بضم الجيم وسكون
الحاء بيت مثل الثعلب وهو واوي ايضا بدليل مكو بمعناه وكما في هذا باب وذاك مال وذلك
ففي جميعها وردت الامالة بلا كسرة على الشذوذ اعلم ان المص نص في ان كون الالف مبدلا
عن الواو مانع من الامالة صاحب المفصل وابن الحاجب وقال الرضي قال سيبويه مما يميلون الفه
قولهم مررت ببابه واخذت من ماله في موضع الجر شبهوه بكاتب وساجد قال والامالة
في هذا الصنف اضعف لان الكسرة لا يلزمها فضعفها سيبويه لاجل ضعف الكسرة لا لاجل ان
الالف منقلبة عن واو ولو لم تؤثر الكسرة في امالة الف منقلبة عن واو لم يقل ان الامالة ضعيفة
لضعف الكسرة بل قال ممتنعة لكون الالف عن واو وقال اعني سيبويه انما يمال الالف اذا كسر
اللام بعدها فتبين انه لم يفرق في تاثير الكسرة بين الالف المنقلبة عن واو وبين غيرها ولم ار
احدا فرق الا الزمخشري والمص يعني ابن الحاجب انتهى اذا عرفت ما ذكر فالكسرة المتقدمة
على الفتحة التي يليها الالف مجاورة للفتحة ان لم يكن بينهما فاصل كما في كتاب او في حكم المجاورة
لها ان كان بينهما فاصل ساكن كما في انبار فيقتضي امالتها اي امالة الفتحة اولا وبالذات والكسرة
المتأخرة عنها مجاورة للالف لما سبق انه اشترط في تأخرها ان لا يكون بينها وبين الفتحة فاصل غير
الالف فيقتضي امالته اي امالة الالف اولا وبالذات وامالة كل منهما تستلزم امالة الاخر ضرورة
انه لا يمكن امالة الفتحة نحو الكسرة بدون امالة الالف الذي يليها نحو الياء وبالعكس فامالة الفتحة
تقتضي امالة الالف ثانيا وبالواسطة وكذا امالة الالف تقتضي امالة الفتحة كذلك فكل من الكسرتين
سبب لكل من الامالتين لكن سببية المتقدمة لامالة الفتحة كانت اولا وبالذات ولامالة الالف
ثانيا وبالعرض وسببية المتأخرة كانت بالعكس اذا كان الامر كذلك فهي اي الكسرة مشتركة
بين اقتضاء امالة الفتحة اولا وبالذات وهو اذا كانت متقدمة وبين اقتضاء امالة الالف
كذلك اي اولا وبالذات وهو اذا كانت متأخرة وكذا مشتركة بين اقتضاء الامالتين
بالواسطة لكنه لم يذكره لعدم دخله في الفرق بين الكسرة وبين الياء الاخر واما الاسباب
الاخر فاقتضاؤها اولا وبالذات لامالة الالف واما اقتضاؤها لامالة الفتحة فانما هو ثانيا

وبالوجه كما تعرفت فلما كانت الكسرة سببا قويا ومشتركة بين الاقتضائين الذاتيين دون
الاسباب الاخر جعلها سببا اولا وقدمها على سائر الاسباب السبب الثاني ان يقع قبل الالف
ياء اما مجاورة للالف كما في سيال بفتح السين المهملة هو ضرب ونوع من الشجر له شوك
واما منفصل عنه وهو اى والحال انه ساكن بحرف متعلق بمنفصل واحد كما في شيبان اسم لابي قبيلة
ففي الصورتين يجوز الامالة اما في الاولى فظ واما في الثانية فلان الحاجز واحد والياء ساكنة
فهي ادعى للامالة لزيادة لينها وتسفلها مع ان الانتقال من السفل الى العلو مستثقل فيقتضى امالة
الالف اولا وبالذات وامالة الفتحة ثانيا وبالعرض بخلاف ما اذا كان الياء متحركا كما في حيوان
او كان منفصلا بحرفين كما في سيسبان فيه هو شجر حيث وقع الفصل بين الياء الكسر والالف
بالسين والياء الموحد ففي هاتين الصورتين لا يجوز الامالة اما اذا كان الياء متحركا فلعدم
زيادة التسفل فيه بسبب الحركة فلا يؤثر مع وجود الفاصل اما اذا كان الانفصال بحرفين فلقوة
الحاجز بحيث لم يبق معه تجاور بين الياء والالف لا حقيقة ولا حكما فصار داعيا ضعيفا جدا
فلم يؤثر قال بعض الافاضل وعدم امالة حيوان وسيسبان لم اجده صريحا في كلامهم لكني
استنبطته من القواعد التي ذكروها والمسائل التي سردوها انتهى وهذا يدل على ما ذكره المص
لكن الرضي صرح بالامالة في حيوان وحيدى الا انه جعل امالتها دون امالة شيبان ولا اثر
للياء المتاخرة في الامالة كما في المبايعة ولعل الفرق انها اذا كانت متقدمة يلزم الانتقال
من السفل الى العلو وهو ثقيل فيحسن الامالة واذا كانت متاخرة يلزم الانتقال من العلو الى السفل
وهو اهون من ذلك مع انه ليس في الياء كثير تسفل كالتسفل في الكسرة فلذا لم تؤثر الياء متاخرة
واثرت الكسرة مطلقا واما ما وقع من ابي على من جعل الياء المتاخرة ايضا اي كالمتقدم سببا
للامالة كالكسرة وتمثيله بالمبايع اسم فاعل اى بكسر الياء فليس على ما ينبغي لان سبب امالة ههنا
اي في تمثيل مبايع الكسرة لا الياء حتى يجعل الياء المتاخر سببا ايضا الا ترى انه اى الشان اذا كانت
الكسرة المتاخرة بدون الياء اميل كما في عالم ولو كان الياء بدون الكسرة لم يمل كما اذا فتح ياء مبايع
على ان يكون اسم مفعول ولو كان السبب في مبايع بالكسر هو الياء لجازت الامالة في مبايع بالفتح
وتبايع بالفتح لوجود السبب فيهما وليس فليس ويمكن ان يقال ان ذات الياء سبب للامالة
الا ان تاثيرها مقيد بعدم المانع ووقوع الفتحة او الضمة عليها مانع لان الحركة لشدة لزومها
للحرف تعتبر في عضده وتشربه شيئا من جوهر نفسها وتميل المخرج شيئا وعدم التاثير لمانع

لمانع لا ينافي السببية الا ترى ان النار علة للاحراق مع ان الرطوبة مانعة من تاثيرها
نعم اذا انكسر الياء يتعاضد السببان فيقوى التاثير جدا فيكون المقتضى للامالة في مبايع بالكسر
اقوى من مقتضيها في عائد فلا حاجة الى قوله الا ان يكون مراده ان الياء لكونه من جنس الكسرة
مقو للكسرة في التاثير فالسبب في مبايع انما هو الكسر لكن الياء معاون له وليس مراده ان
الياء سبب مستقل حتى يرد ذلك ولا يخفى عليك الفرق بين هذا وبين ما ذكرنا ان اخترت الفطانة
بيدك وقد علم من ههنا اى مما ذكر في السبب الثاني ان تاثير السبب المتقدم على الفتحة او الالف في الامالة
اقوى من تاثير السبب المتاخر فيها لانه علم ان الياء وهو سبب الامالة اذا كان قبل الالف يؤثر فيها
بخلاف ما اذا تاخر عنه وسيأتي فيما قبل السبب الاول مع ان الفتحة تمال بسبب الراء المتاخر المكسور
كما في الصغر والكبر دون الراء المتقدم اى لا تمال به كما في الرجل بالجيم وهي مسائل الماء جمع سيل
عكسه اي يعلم مما مر عكس ما ذكر وهو ان تاثير السبب المتاخر اقوى من تاثير السبب المتقدم حيث اثر
الراء المكسور وهو سبب الامالة اذا تاخر بخلافه اذا تقدم يعني ان بين المعلوم من ههنا وبين المعلوم
مما سبق تنافيا ودفعه سهل فان المتقدم الذي تاثيره اقوى هو الياء بالنسبة الى الالف والمتاخر
الذي تاثيره اقوى هو الراء المكسور بالنسبة الى الفتحة فاختلف المتقدم والمتاخر وما نسبا اليه
فلا منافاة هذا اذا حمل كلامه على الاعتراض بالتنافي ويمكن ان يحمل على الفرق بين المقامين
تحقيقا للمقام وتوضيحا للمرام فلا اشكال وقد يمال بالسببين المذكورين اى بكل من السبب الاول
والثاني الالف المبدل من التنوين او من نون التاكيد بعارض الوقف متعلق بالمبدل على ما حقق
ان التنوين ونون التاكيد يبدلان في الوقف الفا كما في قولنا اكرمت عالما بامالة الالف المنقلب
عن التنوين بسبب الكسرة وعلمته زيدا بامالة الالف كذلك بسبب الياء وكما في لنسفعا وليكونا
في لنسفعن على صيغة المجهول وليكونن كالالف اى كما يمال الالف اللازم للكلمة كما في كتاب
وسيال يعني ان الاصل الشايع في الامالة هو الالف اللازم واما غير اللازم كالالف المبدل من التنوين
ونون التاكيد فهو ليس باصل وامالته قليلة لانه عارض بسبب الوقف الذي هو محل الزوال
فهو في حكم التنوين وانما اميل حملا على اللازم لتشاركهما في الصورة واعلم ان السببين
هما الاصل في باب الامالة وباقي الاسباب راجع اليهما ولذا قدمهما عليها واختلف فيهما
فقيل الكسرة اقوى لان تسفل الالف بها اكثر من تسفلها بالياء وقيل الياء ادعى للامالة
من الكسرة لانها حرف والحرف اقوى لقيامه بنفسه ولان الكسرة بعضه السبب الثالث

السبب الثالث ان يكون الالف مبدلا من مكسور سواء كان المكسور ياء كهاب اصله هيب بكسر الياء
من الهيبة او واوا كخاف اصله خوف بكسر الواو فيمال فيهما وما يأتي في هذا السبب انما يكون في الاسم
لانه لا يمال المبدل عن المكسور في الاسم فيما نحو رجل مال اصله مول بالكسر اي كثير المال ونال اصله نول
كذلك بل لو اميل فانما هو بالسماع وذلك لان الكسرة في الاسم قد زالت بحيث لا يعود اصلا
واما الفعل نحو خاف فلان الكسرة فيه لما كانت في بعض المواضع تنتقل الى ما قبل الالف نحو خفت
خفنا قوى فيه اثرها فجازت الامالة السبب الرابع ان يكون الالف مبدلا من الياء فيمال سواء كانت
الياء مفتوحة او غيرها في الاسم او الفعل عينا او لاما وان المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم والفعل
لا يكون الا عينا كناب اصله نيب من الاسم الذي كان الياء فيه عينا والرحى اصله رحي من الاسم
الذي كان الياء فيه لاما وسال اصله سيل من الفعل الذي كان الياء فيه عينا ورمى اصله
رمي بفتح الياء من الفعل الذي كان الياء فيه لاما ففي جميعها يجوز الامالة ثم ان الياء اذا كانت
عينا في الافعال اولى بالامالة منها عينا في الاسماء لانه ينضم الى انقلابها عن الياء انكسار ما قبلها
في بعض التصاريف كهبت وبعت واذا كانت لاما كانت اولى بالامالة منها عينا لان التغيير في الاخر اولى
السبب الخامس ان يكون الالف في الكلمة سواء كان مبدلا عن الواو او الياء او غير مبدل منهما سواء
كان في الاسم او الفعل بحيث يصير ياء متحركا في حال من احوالها وتصريف من تصريفاتها كبناء
المجهول والافراد والتثنية والجمع وغيرها لانه اذا كان بهذه الحيثية يكون في حكم المنقلب عن الياء
فكما يجوز الامالة في المنقلب عن الياء كما مر في السبب المتقدم فكذا يجوز في ذلك الالف كالف دعا
فانه يصير في المجهول ياء متحركا كدعي كما مر في الاشتقاق وكالف حبلى مما يكون الالف طرفا رابعا
في الاسم فانه يصير في التثنية ياء كحبليان كما مر في بحث التثنية فيجوز الامالة فيهما وكذا يصير ياء
متحركا كالف مثل اليتامى جمع يتيم والنصارى جمع نصراني اي الالف الاخير من التكبير الذي
على وزن فعالى فانها اذا ثنيا باعتبار الجماعتين فانا نجمع وان لم يجز تثنيته باعتبار ظاهره
بناء على ان التثنية انما هي للدلالة على اثنين والجمع يدل على الاكثر منهما لكن يجوز تثنيته باعتبار
تأويله بالجماعة لان للجماعة وحدة اعتبارية كما مر من قوله بين رماحي مالك ونهشل فقيل
يتاميان ونصاريان فانقلب الفهما ياء متحركا فيجوز فيهما الامالة وانما قلنا متحركا اي قيدنا
الالف بالمتحركية لان الالف الذي يصير ياء ساكنا لا يجوز امالته فان مثل جال الرجال الماخوذين
من الجولان والحول من الماضي المعلوم المعتل العين الواوي لا يمال مع ان الفهما يصير ياء في جيل وحيل

وحيل المجهولين كقيل ونحوه الا كون يائهما ساكنا فعلمنا ان ما يصير ياء ساكنا لا يمال وذلك
اي الفرق بين المتحرك والساكن بان الاول مؤثر في الامالة دون الثاني لان الساكن ضعيف لكونه بمنزلة
الميت لاسيما اذا كان من حروف العلة لا يقوى على تأثيره في الامالة مع ان الاشمام في فائهما
اي فاء جيل وحيل والمراد بالاشمام ان تنحو بكسر فائهما نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو قليلا
بل الضم الخالص فيه وابقاء الواو على حاله من غير ان ينقلب ياء كما يقال جول وحول كقول
بضم القاف وسكون الواو جائز كما عرفت في بحث الاعلال فلم يعتد بهذا الياء لعدم لزومه للكلمة
على صرافته فكان الفه جال وحال لم يصر ياء فلم يؤثر بخلاف ياء دعي مجهول دعى فانه لا يجوز
فيه الاشمام ولا الضم الخالص بل يجب ابقاء يائه على صرافته مفتوحا فاعتنى به فاثر وبهذا
اعني قوله مع ان الاشمام الخ وجه خاص بمثل الفعلين وقوله لان الساكن ضعيف عام يجري في الكل واما
الى الثالث بطريق العلاوة وانما اميل الف العلى جمع مؤنث اعني افعل التفضيل مع ان الفه مبدل
من الواو لان اصله علو كنصر ولا يصير ياء متحركا باعتبار المجهول ولا التثنية باعتبار مفرده
اعني العليا كنصرى اصله علوا من العلو قلبت الواو ياء ولانه قد نقل الى الاسمية للاشياء التي
لها قدر وعلو وتوفران فعلى اسما يقلب واوه ياء ~~[illegible]~~ كدنيا فكان الف على بحيث
يصير ياء متحركا في بعض الاحوال ايضا فلذا اميل فيه وقال بعضهم لما كان على فعل بضم الفاء
جاز امالة الفه اذ لو منعت لكان الثلاثي المطلوب في وضعه الخفة في اوله واخره ثقيلا اذ يكون
اوله ضمة واخره الفا خيرا مما ترك امالتها صريح في انها عن واو فيكون كان في اوله
ضمة واخره واو فعلى هذا لا يحتاج في امالة العلى الى ان يجعل يكون واحده العليا بل يجوز
امالة العلى الذي هو مصدر ايضا وكذا امالة العشي والضحى ونحوهما في القرآن
سواء كانت رؤس الآي اولا فعلم مما ذكر في هذا السبب وما قبله ان الالف في اخر الفعل
يمال كيف كان اي سواء كان ثالثا او مافوقه لانه صائر ياء البتة لانه ان كان عن ياء فله
اصل في الياء ويصير ياء عند اتصال بعض الضمائر نحو رميت ورميا وخشيا وان كان
عن واو فانه يصير ياء مكسورا ما قبلها فيما في بناء المجهول نحو دعي مع ان الاخر محل التغيير
والفعل لكونه فرع الاسم وثقيلا من جهة المعنى كما مر اولى بالامالة وكذا يمال الالف في اخر
الاسم ان كان فوق الثالث سواء كان رابعا او زائدا عليه لانه يصير ياء في التثنية
ولو كان اصله واوا كالملهى مثلا فان حبلى يثنى على حبليان وكذا الاعلى والمصطفى والقبعثرى

تثنى على اعلينا ومصطفينا وتبعتريان الى غير ذلك فاما ان كان الالف ثالثا فان علم ابداله
من اليا كما في الرحى اميل في الآى وان لم يعلم ذلك سواء علم ابداله من الواو كعصا او لا يعلم
ابداله اصلا فلا يمال قياسا بل لو اميل كما في باب ومال ونحوهما فانما هو بسماع لان ذلك الالف
لا تصير يا في التثنية كما في الفعل وفي الرابع من الاسم ثم يصير يا في التصغير فيما كعصية ودلية
لكن لا تؤثر لكون سكون ما قبلها بعدها عن صورة الالف للامالة السبب السادس ان يقع في الكلام
امالة اخرى كسبب من الاسباب المذكورة سوا كانت تلك الامالة في الفتحة او الالف فيمال الالف
لرعاية الكتابة وان لم يوجد لامالته شي من الاسباب الخمسة المذكورة فهذا السبب فرع للاسباب السابقة
واضعف من الكل فلذا اخره عن الكل وجعله سادسا وتلك الامالة الاخرى اما ان تكون متقدمة
على الالف او متاخرة عنه فان كانت متقدمة فهي مؤثرة في امالة الالف بالاتفاق سواء
وقعت في الفواصل وهي اواخر الآيات المتفقة كيعلمون ويعقلون ويشعرون ام لا يكون كذلك كما
يمال الالف الثاني في رأيت عمادا في الوقف وهو الالف المنقلب من التنوين ولم يوجد فيه شي
من الاسباب المذكورة كما لا يخفى وانما يمال بواسطة امالة الالف الاول من عمادا المجاورة الكسرة
مع ان آخر عمادا ليس من الفواصل رعاية للمناسبة تعليل ليمال او للمؤثرة وان كانت متاخرة فلا تؤثر
عند الاكثر في شي من المواضع الا في الفواصل وان جوز بعضهم تاثيرها في غير الفواصل ايضا كما يجي
فلا يمال الالف الاول من اليتامى والنصارى بسبب امالة الالف الثاني بسبب صيرورته يا رجعى كما في التثنية
ولا يمال الف محاذر اسم مفعول من حاذر يحاذر بسبب امالة فتحة الذال منه بسبب مجاورة الرا المكسورة
بعدها كما مر لان امالة الالف الثاني في الاولين وامالة الفتحة في الاخير متاخرة وهي ليست من الفواصل
لكن اميل الف ضحاها في قوله تعالى والشمس وضحاها اعني الالف الثاني الحا مع انه منقلب عن الواو بسبب امالة
ما بعدها وهي الامالة في الف جليها ويغشيها بسبب كونه مبدلا عن اليا وانما اميل بسببها مع انها متاخرة
لكونه ذلك من الفواصل والفرق بين الامالة المتقدمة والمتاخرة من جهة تاثير الاولى مطلقا وعدم
تاثير الثانية كذلك الا في الفواصل ان الامالة مطلقا تقتضي تسفل الممال وعدمها يقتضي بقاء
الالف او الفتحة على علوه ففي الامالة المتقدمة لو تركت الامالة التابعة اي امالة الالف
التي يقصد حصولها تبعا لامالة اخرى يلزم الصعود من سفل الى علو وفي الثانية اعني المتاخرة
لو تركت الامالة التابعة يلزم انحدار من علو الى سفل ولا شك ان الاول اي الصعود اشد واشق
من الثاني اي الانحدار ففي المتقدمة احتيج الى الاتباع لدفع لزوم الاشق بخلاف المتاخرة فلذا اثرت

فلذا اثرت المتقدمة دون المتاخرة قال ابو علي لو كان شي من التحدار بالنحو ما يتخير القرب
او يستعمل فيه كثيرا ايضا اي سوا ركان شي من اثار العرف والنحو محسوسا معلوما بالبديهة
لكان هو هذا اي الشدة في الصعود والخفة والغرض ان تلك الشدة ظاهرة بديهية لا تقبل
التشكيك بوجه والفرق بين الفواصل وغيرها من جهة ان الامالة المتاخرة اثرت في الاول
دون الثاني ان هذا اي الامالة لمناسبة امالة اخرى سبب ضعيف قال ابن الحاجب الامالة لسبب ضعيف
لم يعتد به الا بعض المميلين لانها ليست كسرة محققة ولا يا محققا فلا يلزم من اعتبارهما في
مناسبتهما للامالة اعتبار ما يجري به نحوهما انتهى وحاصله ان الامالة لا تقتضي صيرورة الفتحة كسرة
حقيقة ولا صيرورة الالف يا كذلك حتى لو تركت التابعة يلزم الصعود من السفل الى العلو
او الانحدار من العلو الى السفل حقيقة كما في الكسرة واليا المحققين بل اللازم قريب بهذا
وشبيه ولا باس فيه فتاثيره ضعيف جدا مطلقا سيما في صورة التاخير اذ لا مشقة كثيرا
في الانحدار الحقيقي فضلا عما يلزم ذلك من شبه الانحدار لكن المناسبة بين الفواصل غرض قوي
واهم مهم لهم فتراعى تلك المناسبة بادنى سبب كما في السبب السادس ولا كذلك غيرها اي ليس المناسبة بين غير
الفواصل بغرض قوي فلا تراعى لادنى سبب بل تحتاج الى سبب قوي ولذا جعل بعضهم الفواصل
سببا مستقلا للامالة فامال لها ما لا يمال لغيرها نحو قوله تعالى والضحى فانه يمال للفواصل مع ان الفه
منقلب عن الواو لكونه من الضحوة واذا لم يقع في الفواصل لا يمال لان كسرة الضاد المقدرة بواسطة
واو القسم عارضة فلا تاثير لها لكن الامالة للفواصل هي في الحقيقة امالة للامالة ايضا وذلك لانه
تمال الضحى لامالة القلى لتناسب رؤوس الآي فلهذا جعلها المص مندرجا في السبب السادس كما سبق
ثم الامالة للامالة على ضربين احدهما ان تمال في كلمة لامالة اخرى في تلك الكلمة كما في رايت عمادا في الوقف
وثانيهما ان تمال في كلمة لامالة اخرى في نظير تلك الكلمة كما في الفواصل وقد قرأ بعضهم اليتامى والنصارى
اللذين ليسا من الفواصل ايضا اي كما في الفواصل مثل وضحاها بامالة الالف الاول من كل منهما
لامالة الالف الثاني منه لكنهم اي الجمهور لم يعتدوا بها اي بهذه القراءة لما عرفت ان الامالة المتاخرة
سبب ضعيف لا يؤثر في غير الفواصل وجاز الحجاج علما واما صفة فلم يمل والناس مطلقا في حالة
رفعهما ونصبهما بلا سبب اذ الالف فيهما ليس بمبدل من شي وانتفا باقي الاسباب ظاهر
واما في حالة الجر فهو سبب وهو الكسرة المتاخرة الملفوظة لان الكسرة العارضة بكونها سببا للامالة
ولو قليلا كما عرفت وهو اي تجويزهما كذلك شاذ لما ان القياس ان يكون الامالة مستندة بشي

من الاسباب المذكورة وقيل انما اميل في الحجاج لكثرة الاستعمال وفي الاعلام يحتمل ما لا يحتمل في غيرها واميل
الناس للحمل على الجر او لتقدير الكسرة في الالف توهما وقيل نظرا في الحجاج الى اصله وهو الحاجج
والاصل حاجج فهذه الكسرة وعجهم الى امالة الحجاج اذ هم يقدرونها فيه واما الناس فتشبيه
باسم الفاعل من نسي ينسى ولما فرغ عن الاسباب شرع في بيان الموانع فقال واما موانعها
اي موانع الامالة فالراء الغير المكسورة مفتوحة كانت او مضمومة واما المكسورة فقد
عرفت انها من الاسباب وحروف الاستعلاء وقد عرفتها في الاشتقاق وهي الصاد والضاد والطاء
والظاء والخاء والغين والقاف بمعنى ان شيئا من هذه الحروف اذا وقع قبل الممال او بعده يمنع
الامالة اما سبب منع الراء الغير المكسورة لها فقد مرت اشارة اليه حيث قال ان الراء لكونه
حرفا مكررا كانت كسرته بمنزلة كسرتين فيقوى اقتضاء الامالة اذ يعلم من هذا انه لتكرره كانت
فتحته بمنزلة الفتحتين وضمته بمنزلة الضمتين فيقوى اقتضاء التفخيم وعدم الامالة لئلا يلزم
زيادة الانحدار او زيادة الصعود واما سبب منع المستعلية لها فلان الالف عند النطق بها
يرتفع الى الحنك الاعلى وبالامالة ينخفض عنه لما ان الكسرة والياء تقتضي الانخفاض والتسفل
فيحصل تنافر عند الامالة معها فلذلك امتنع الامالة معها وانما يمنع هذه الاحرف الثمانية اي حروف
الاستعلاء مع الراء امالة الالف فقط به لا منعها لامالة الفتحة المنفردة وقيد بقوله اذا لم يكن
سبب الامالة موجودا في نفسه اي ذات الالف بان يكون قيدا للمنفي لا للنفي مبدلا من مكسور واو او ياء
كخاف وهاب اصلهما خوف وهيب بكسر الواو والياء او مبدلا من الياء ولو كان غير مكسور
كباع اصله بيع كضرب او يكون صائرا او راجعا الى الياء كدعا فان الفه يرجع الى الياء في المجهول
كدعي وقد عرفت ان هذه الثلثة من اسباب الامالة فمنع الثمانية انما هو في غير هذه الثلثة كوقوع
الكسرة او الياء قبله او بعده ومن وقوع امالة اخرى فاما اذا كان احد هذه الامور الثلثة في الالف
كتلك الامثلة فلا يظهر اثر شيء من هذه الاحرف الثمانية في المنع عن امالته فلا يمتنع الامالة
في غاب وطاب وخاف مثلا مع وجود حرف الاستعلاء فيها لان الامالة ح بمقتضى الذات والامتناع
عنها بمقتضى الخارج كالاحرف الثمانية وما حصل بالذات اقوى مما هو حاصل بالخارج عن الذات
لان الاول يجب ان يدوم ما دام الذات موجودا بخلاف الثاني وظاهر ان الاقوى لا يمانعه ولا يعارضه
الضعيف فينبغي ان الحروف المذكورة لا تمنع الامالة على ذلك التقدير بخلاف ما اذا وجد فيه غير
هذه الاسباب فان غيرها اسباب خارجة فيمانعها الموانع الخارجية لكونها اقوى منها اذ يجوز

اذ يجوز ان يكون بعض الخوارج اشد تاثيرا من الآخر فيمتنع امالة الالف مع هذه الحروف
في غير هذه الاسباب ثم ان ما ذكره مجمل تفصيله بقوله اما الراء الغير المكسورة فيمنع امالة الالف
بالشرط المذكور وامالة الفتحة المنفردة التي قبل تاء التانيث ايضا اي كامالة الالف
كما ذكر في مثل ناظرة ولا يمنع امالة الفتحة التي قبل الراء المكسورة مثل البقر واما المستعلية فلا تمنع
الثانية اي امالة الفتحة المذكورة بل تقلل حسنها فيمال في غبطة وعفصة وحافظة مع ضعف
ويعلم من هذا ان الراء اشد منعا من المستعلي وشرط منع الراء من امالة الالف ان يكون مجاورا
له اما قبله كما في راحم حيث وجد فيه سبب الامالة وهو كسرة الحاء لكن وقوع الراء قبل الالف
مجاورا له منعها فلا يمال او بعده كما في هذا جدار بالرفع ورأيت جدارا بالنصب حيث وجد
فيهما سبب الامالة وهو الكسرة المتقدمة لكن منعها الراء المضمومة او المفتوحة الوالية للالف
فلا يمال فيهما ولم يأت بمثال الراء المضموم من المجاور المتقدم لعدم امكانه وهو ظاهر ولا تاثير
اي للراء الغير المتقدمة اذا كان بينهما اي بينه وبين الالف فاصل عند الاكثر فان البعد يهون امره
ويضعف حاله فيمال الف قادر من هو قادر ورأيت قادرا للكسرة الاولى الملفوظة الاصلية
من غير اعتبار للراء لكونه منفصلا عن الالف فلا يمنع الامالة وشرط منع المستعلية لها ان كانت
متقدمة على الالف ان يكون مجاورة له كما في صاعد وطالب فقد وجد فيهما سبب الامالة وهو الكسرة
المتاخرة لكن منعها تقدم حرف الاستعلاء اعني الصاد والطاء عليه بلا فصل او تكون منفصلة
عنه بحرف واحد من اجزاء كلمته اي الكلمة التي كان الالف فيها وهي اي والحال ان المستعلية متحركة
غير مكسورة مفتوحة او مضمومة او ساكنة بعد فتحة او ضمة كما في صواعد وضواهي في جمع الصاعد
والضاهي اي المشابه حيث وقع بين الالف وحرف الاستعلاء من كلمته وهو الصاد والضاد
فاصل واحد وهو الواو ومع ان حرف الاستعلاء مفتوح فيهما واغلال جمع غل وهو بضم الغين
وتشديد اللام الحديد الذي يضربونه على العنق فقد وقع فيه حرف الاستعلاء وهو الغين
ساكنا بعد فتحة وقضبان بضم القاف وسكون الضاد جمع قضيب وهو غصن الشجر
ففيه وقع حرف الاستعلاء وهو الضاد ساكنا بعد ضمة ففي جميعها لا يجوز الامالة لان انفصال
المستعلي بحرف وان ضعف حاله لكن كونه من كلمة الالف وهو مفتوح او مضموم او ساكن
بعدهما جبر نقصانه وقواه فمنعت الامالة وذلك لان لاجزاء الكلمة الواحدة حكم المجاور
ووقوع الفتحة او الضمة قبل الالف مؤيد للتفخيم كما عرفت فاذا كان المستعلي جزءا من كلمة الالف

كان في حكم المجاور فحصل له نوع قوة على منع الامالة واذا وقع عليه شيء من الفتحة او الضمة يكمل قوته عليه وكذا اذا وقع شيء منها على ما قبله وهو ساكن لان الساكن في حكم الميت فكان بتلك الفتحة او الضمة كانت قبل الالف اما اذا كان الانفصال باكثر من حرف كما في صفحات الكتاب بكسر تاء صفحات حيث وقع بين الالف والمستعلي وهو الصاد فاصلان وهما الفاء والحاء او كان الانفصال بواحد لكن كان المستعلي في غير كلمة الالف كما في حفظا عالم حيث كان المستعلي وهو الظاء في كلمة والالف في كلمة اخرى او كان في كلمته ايضا لكن كانت المستعلية مكسورة اي شيء منها مكسورا كما في صعاب جمع صعب حيث كان الصاد فيه مكسورا او ساكنة بعد مكسور كما في مصباح فانه كان الصاد فيه ساكنا بعد الميم المكسور فلا يمنع جواب اما اذا كان اي فيجيء بهذه الصور لا يمنع المستعلي الامالة فيمال في الامثلة المذكورة اما اذا كان الانفصال باكثر من حرف فلفرط التباعد بينهما واما اذا كان في كلمة اخرى فلان احدى الكلمتين غير لازمة للاخرى فيكون في حكم عدم اجتماع الالف مع المستعلي واما اذا كانت مكسورة او ساكنة بعد كسرة فلكون الكسرة مؤيدة للامالة وبعضهم اي بعض العرب يجعل المستعلي المنفصل عن الالف مطلقا اي سواء كان بحرف او اكثر على التفصيل المذكور مانعا عن الامالة فيميل في جميع الامثلة السابقة مما كان فيه المستعلي منفصلا كصفحات وامثالها وكانه قاس المستعلي على الراء الغير المكسور فكما لا يمتنع الامالة اذا انفصل مطلقا كما مر فكذا الاول وان كانت اي المستعلية متأخرة عنه اي عن الالف فالمجاورة والمنفصلة بحرف مطلقا وبحرفين ايضا مانعة عن الامالة على الاكثر كما صح في المجاورة ومواعظ جمع موعظة في المنفصل بحرف ومعاريض في المنفصل بحرفين بالعين المهملة جمع معراض وهو سهم لا ريش له فلا يمنعه في جميعها يمتنع الامالة والبعض لا يجعل المنفصلة بحرفين اذا كانت متأخرة مانعة كما لا يمنع اذا كانت متقدمة على الاكثر فيمال في مثل معاريض عنده والفرق بين المستعلية المتقدمة على الالف والمتأخرة عنه حيث يمنع المتأخرة مع الفصل بحرفين امالة الالف على الاكثر دون المتقدمة اي لا يمنع المتقدمة مع الفصل بهما على الاكثر راجع الى امر هو ان الانحدار اسهل من الصعود يعني لو وقعت الامالة مع المتقدمة يلزم الانحدار من الاعلى الى الاسفل ولو وقعت مع المتأخرة يلزم الصعود من الاسفل الى الاعلى ولا شبهة ان الاول سهل من الثاني فلذا لم يمتنع الامالة في المتقدمة وامتنعت في المتأخرة واذا وقع الراء المكسور الذي هو من اسباب الامالة بعد الالف بلا فصل يغلب المستعلي الذي هو من الموانع قبله بلا فصل كما في طارد حيث وقع بعد الالف راء مكسور وقبله طاء مستعلية مستعل وكذا يغلب الراء الغير المكسور قبله التي من الموانع ايضا

ايضا اي كما غلب المستعلي كما في قرار بكسر الراء الثانية وذلك لما مر من انها لتكررها تصير كسرتها ككسرتين اجتمعتا والواحدة كانت سببا في مثل عالم فيتقوى السبب منها بعد الالف فلا يقاومها الموانع فلا يستطيع المستعلي ولا الغير المكسور ان يمنع الامالة فيمالان اي طارد وقرار وذكر في شرح الهادي انه اذا تأخر المستعلي عن الالف نحو فارق لم يجز الامالة لقوة المستعلي فيحتاج الى التفصيل بان نقول اذا كانت الراء المكسورة بعد الالف فالمستعلية اما قبل الالف او بعدها فان كانت قبلها فتغلب الراء المكسورة عليها فيمال نحو طارد وان كانت بعدها فلا يغلبها بل تغلب المستعلية عليها فلا يمال نحو فارق لكن هذا ليس بمخالف للمص لانه انما حكم بغلبة الراء المكسورة على المستعلي قبل الالف لا على المستعلي مطلقا فاذا كان اي الراء قبل الالف او بعده مع فصل بينه وبين الالف فلا تأثير له اصلا لا تأثير لمكسورة في اجتلاب الامالة ولا لغير مكسورة في المنع عنها عند الاكثر لتضعيف الفصل حاله فيمتنع الامالة في الاول عند وجود مانع فيمال في الثاني عند وجود السبب فلم يميلوا في قادر في قوله تع اليس الله بقادر للقاف اي لوجود المستعلي المانع من الامالة وهو القاف واما الراء المكسورة فلا تأثير لها في الامالة لكونها مفصولة عن الالف بحرف وهو الدال وكذا لم يميلوا قوله تع من رباط الخيل لئلا يلزم العدول من سفل الى علو واما لوا الكافر في تركيب هذا الكافر لكسرة الفاء اي لوجود داعي الامالة وهو كسرة الفاء بعد الالف واما الراء المضموم فلكونه مفصولا لا يؤثر في منع الامالة وبعضهم يجعله اي الراء مؤثرا مكسورة في الامالة وغير مكسورة في منعها مع وجود الفصل بينه وبين الالف ايضا فيعكس الامر اي ما ذكر من عدم الامالة في الاول والامالة في الثاني فيميل الاول اي ليس بقادر للراء المكسور لانه عنده مؤثر وذلك البعض مؤثر في الامالة وغالب على منع القاف عنها ولو كان مفصولا ويفخمه الثاني اي لم يمل هذا الكافر للراء الغير المكسور اي المضموم لانه عنده مؤثر في منع الامالة وان كان مفصولا فيمتنع الامالة التي تقتضيها كسرة الفاء

الفصل السادس لبيان ما يحصل بسبب الابتداء اخرناه الى هنا مع ان بحث الابتداء ينبغي ان يقدم على سائر المباحث لمناسبة الوقف فلما كان الوقف مناسبا لان يورد في اخر الكلام لوضعه للاخر اوردنا ما يناسبه من الابتداء فيه وانما ناسبه اذ بينهما تلازم في الخارج ضرورة ان كل ابتداء لا بد له من انتهاء ووقف وبالعكس ومتقارنان غالبا في الذهن ايضا اذ كل منهما في الاصطلاح ضد الاخر لان الابتداء هو النطق بالحرف بعد الصمت والوقف هو الانقطاع من النطق فهما وجوديان لا يمكن اجتماعهما في محل وليس تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر ولا نعني بالضدين الا هذا او الضدان وكذا الحال

قلما ينفك تصور احدهما عن تصور الاخر بل اذا تصور كل منهما فكثيرا يتصور الاخر اى يخطر بالبال
كالسواد والبياض فى الضدين والارض والسماء فى شبههما لما بينهما من غاية التباعد لانه اذا
خطر السواد ببال فكثيرا ما يخطر البياض به وبالعكس وكذا السماء والارض وعدم خطور احدهما
اذا خطر الاخر كما اذا كان اقل وانذر وكذا جعل البيانيون التضاد وشبهه من الجهات الجامعة كالاتحاد
التصورى والتماثل فاذا كان الابتداء فى الوقف متلازمان فى الوجود وكالمتلازمين فى التصور
لما بينهما من المشابهة بينهما انظر وهو المطلوب اعلم ان من داب العرب الابتداء بالمتحرك كما ان من دابهم
الوقف على الساكن لانه وان امكن الابتداء بالساكن والوقف على المتحرك لكن لسهولة ذلك
وسلاسته على السنتهم اقتضت جريان عادتهم عليه والمراد بالابتداء هو الشروع فى النطق بحرف
بعد الصمت كما اشرنا اليه لا الشروع فى النطق بالحرف بعد ذهاب الذى قبله كما قيل والا فيمكن
الابتداء بالساكن بلا مرية فلا وجه للنزاع فى جوازه ولهذا وضعوا غالبا الكلمات التى يتصور وقوعها
مبتدا بها من الافعال والاسماء والحروف قوله متحركة الاوائل حال من الكلمات واما ما لا يتصور فيه
ذلك فقد يوضع على السكون كياء الخطاب والف الضمير وواوه والبعض توهم تعذر الابتداء
بالساكن فحكم بوجوب الابتداء بالمتحرك وقال ان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كعين عمرو
او على حركة ما قبله كميمه او على مدة قبله كدال دابة فمتى فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم ودليله التجربة
وذلك لانك اذا خليت نفسك وطبعها وجدت منها انها تتوصل الى النطق بما سكن اوله كافع الفارسى
بهمزة مكسورة فى غاية الخفاء بحيث لا يدركها السامع نحو شتاب وستبر وهو اى ادعاء التعذر
منه غير مسموع الا بالنسبة الى نفسه ولعل لعدم مساعدة الالة على النطق بالساكن ولا يلزم من عدم
مساعدة الالات لشخص عدم مساعدة الات جميع الاشخاص فتجربته تجربة خاصة لا تقوم حجة على الغير
كيف يكون ذلك مسموعا وانا اى والحال انا نجد وجدانا كثيرا او نعرف وقوعا كثيرا فى لغة العجم الابتداء بالساكن
المدغم فاذا وقع الابتداء بالساكن فى لغة العجم فلا نشك فى امكانه فى لغة العرب غايته انه ليس
بواقع فيها وعدم الوقوع لا يدل على عدم الامكان واما ما قاله ذلك البعض من ان ما يرى ابتداء
بالساكن فى لغة العجم من مثل ستبر وشتاب فانما هو ابتداء بهمزة مكسورة خفية فهو ايضا
انما هو بالنسبة الى نفسه ولعل والحق جوازه فى لغة العرب ايضا لكنه غير واقع بل متعسر
واما الاستدلال على الجواز بان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشيء
على ما يحصل بعده محال ففيه نظر اذ يكفى التلفظ بالحركة مع الحرف لا بعده نعم يتعذر الابتداء بالمدات

بالمدات مثل السواكن اعنى الالف والواو والياء المدتين لكنه اى التعذر فيها ناش من ذواتها
لانها حاصلة من اشباع حركة ما قبلها الالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة
فلو لم يتقدمها الحركة لما حصلت بانفسها حتى يمكن الابتداء بها وليس هذا المانع الذاتى فى غير
المدات من السواكن لا من سكونها اى ليس ذلك التعذر ناشيا من كون المدات ساكنة حتى
يوجد التعذر فى كل ساكن قال فى المواقف وشرحه لا خلاف فى ان الساكن اذا كان حرفا مصوتا اى حرفا
من حروف اللين لم يمكن الابتداء به انما الخلاف فى الابتداء بالساكن فى غير المصوت اى غير حروف
اللين فقد منعه اى امكان الابتداء به قوم للتجربة اى زعموا ان التجربة دلت على امتناع الابتداء فان كل
من جرب ذلك من نفسه علم انه لا يمكنه ان يبتدى فى تلفظه بالساكن الصامت كما لا يمكنه الابتداء فيه
بالمصوت فلا فرق فى ذلك بينهما لاشتراك السكون الذى هو المانع بينهما وجوزه اخرون اى ذلك
اى عدم جواز الابتداء بالساكن ربما يختص بلغة كالعربية فانه ليس فى لغة العرب الابتداء بالساكن ولا يجوز
ذلك فيها لا لانه ممتنع فى نفسه بل لان لغتهم موضوعة على غاية من الاحكام والرصانة فى الابتداء
بالساكن نوع لكنة وبشاعة ولذلك ايضا لم يجوزوا الوقف على المتحرك مع امكانه بالبداهة ويجوز
اى الابتداء بالساكن فى لغة اخرى كما فى اللغة الخوارزمية مثلا فانا نرى فى المخارج اختلافا كثيرا الا ترى
ان بعض الناس يقدر على التلفظ بجميع الحروف المتخالفة المعتبرة فى اللغات باسرها ومنهم من لا يقدر
الا على بعضها متفاوتا بحسب القلة والكثرة وما ذكره من التجربة فهو حكاية عن السنتهم المخصوصة
فلا يقوم حجة على غيرهم وامتناع الابتداء بالحرف المصوت انما هو من ذواتها فانها مدات
حاصلة من اشباع الحركات المتقدمة عليها فلا يتصور وقوعها فى مبدا الالفاظ لذلك لا لكونها ساكنة
وقد خالفوا هذا الوضع الغالبى فوضعوا بعض الكلمات ساكنة الاوائل فادخلوا عليها فى الابتداء همزات
الوصل ليمكن الابتداء فتلك الهمزات خارجة عن وضع الكلمات وما للخفة لكثرة دورانها فى الكلام
وما هو اكثر دورا فهو اولى بالخفة ولا شبهة ان السكون اخف من الحركة فاسكن اوائل تلك الكلمات
لا سيما الافعال وما يتصل بها من المصادر ومن بينها فانها لكثرة تصرفها وكونها اصلا فى الاعلال
من القلب والحذف ونقل الحركة كما تقدم يجوز فيها تسكين الحرف الاول للتخفيف فى الوضع
فان وضع اكثر الكلمات على تحرك الاوائل فاذا وضع بعضها على السكون يكون هذا افتنانا ونوعا اخر
من الوضع وهو مفيد لنطارة النشاط والرغبة وهى اى تلك الكلمات كانت من الاسماء والافعال
والحروف اما ما كانت من الاسماء فمنقسمة الى سماعى وقياسى واما الباقيتان فليس كذلك بل ما من الافعال

قياسية لا غير واما من الحروف فسماعية لا غير كما ستعرفه فالسماعي احد عشر اسما وهي هذه امرء
بمعنى الرجل وامراة مؤنثه وابن اصله بنو بحمل لقولهم في تكسيره ابناء وافعال في الاصل جمع فعل
كافعال جمل فحذف اللام واسكن الاول وادخلت عليه الهمزة وابنة بمعنى البنت اصلها بنوة كشجرة
لانها مؤنث ابن وحكمها حكمه وابنم بمعنى الابن والميم زائد واثنان واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان
كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين ولو كانت التاء مضمومة او مكسورة لظهر ذلك في النسبة
ولو كانت العين كذلك لقالوا ثنيبي باسكان الياء كظبيي فحذف اللام واسكن الثاء وجيء بالهمزة
واست بمعنى عجز الانسان ومؤخره اصله سته بدليل تكسيره على استاه واسم وايمن الله وايم الله
يجيء تفصيلها في الكتاب قالوا الهمزة في هذه الاسماء عوض مما اصابها من الوهن اذ هي ثلاثية
فتكون ضعيفة الخلقة وقد حذف لاماتها نسيا وهو وهن على وهن لان المحذوف نسيا كالعدم ليس
يجب في جميع الثلاث المحذوف اللام ابدال الهمزة منها الا ترى الى غد ويد وحر بل لانه نهكت هذه الاسماء
بالاعلال الذي حقه ان يكون في الفعل شابهت الافعال فلحقها همزة الوصل عوضا عن المحذوف بدلالة
عدم اجتماعهما نحو ابني وبنوي وانما ادخلوا الهمزة في امرء وامراة مع انهما تامان من حيث
ان لامهما همزة وليس فيها التخفيف فيقال مر ومرة نحو يا مجري ابن وابنة فالهمزات في اوائل
هذه الاسماء همزة الوصل وكذا الهمزة في تثنية ما ثني منها كاسمان واثنان وابنتان وامرءان
وامراتان ففي امرء خمس وجوه الاول الابتداء بالميم مفتوحا وهو الراجح لخفة الفتحة
والثاني الابتداء به مضموما وقوله مع سكون الراء قيد لكل من المفتوح والمضموم فلا يدخل فيهما
الهمزة والثالث زيادة الهمزة في اوله مع سكون الميم ومع اتباع حركة الراء لحركة الهمزة في الاخر
في الهمزة بحسب الاعراب بمعنى ان حركة هذه الهمزة ان كانت رفعا فحركة الراء ضمة نحو هذا امرء
وان كانت نصبا ففتحة نحو رايت امرءا وان كانت جرا فكسرة نحو مررت بامرئ فليس للراء حركة
معينة بل حركته تابعة للحركة الاعرابية لما يليه من الهمزة او زيادة الهمزة مع سكون الميم ومع
فتحة للراء في الاحوال الثلث للاعراب وهذا هو الوجه الرابع او زيادة الهمزة مع سكون الميم
ومع ضمة للراء فيها اي في الاحوال الثلث وهذا هو الوجه الخامس ففي هذين الوجهين كانت للراء
حركة معينة هي الفتحة او الضمة سواء كانت الهمزة في الاخر مرفوعة او منصوبة او مجرورة
وهذه الوجوه اذا لم يعتبر تخفيف الهمزة في الاخر واذا اعتبر تخفيفها كما تقدم يزيد الوجوه على
الخمسة كما لا يخفى وكذا اي كامرء امراة في تعدد الوجوه لانها مؤنثه بزيادة التاء والا انه

فيكون ضعيف الخلقة

الا انه اي لكن انثى مع الهمزة ظرف لقوله ليس فيها اي ليس في امراة مع زيادة الهمزة
في اولها الا فتح الراء في الاحوال الثلث للاعراب وليس فيها الاتباع لحركة الاعراب وتعيين
الضم ولعل ذلك لثقلة التانيث وخفة الفتحة فليس فيها من تلك الوجوه الا ثلثة امراة
بفتح الميم او ضمه مع سكون الراء وامراة بزيادة الهمزة مع سكون الميم وفتح الراء والميم
في ابنم زائد للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق كما مر وليست هي بدلا من لام الكلمة
والا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة الوصل ونونه تابع لميمه في الحركة بحسب الاعراب
ان رفعا فضمة او نصبا ففتحة او جرا فكسرة نحو هذا ابنم ورايت ابنما ومررت بابنم وهو كالوجه
الثلث في امرء قيل وفي الاسم خمس لغات اسم واسم بكسر الهمزة وضمها وسمو وسم بكسر العين
اي من الاسم وهو السين واما العين من اصل الكلمة على مذهب البصريين كما هو مبنى الكلام ههنا
فهو الميم فلا يصح فالاولى ان يقول بكسر السين كجبر وضمه كقفل برد اللام المحذوف فيهما وهو الواو
وسمى كهدى بضم الاول وقلب اللام الفا فيكون الاعراب في جميع احواله تقديريا وهذا كما عرفت
مبني على مذهب البصريين من اصل اسم سمو بمعنى الارتفاع سمي به لكون الاسم مرتفعا على الفعل والحرف
او لكونه سببا لارتفاع مسماه واشتهاره فحذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات على الميم واتي
بهمزة الوصل وذهب الكوفيون الى ان اصل اسم وسم وهو العلامة سمي به لكونه علامة للمسمى يعرف هو
بها فلا يتاتى ح بتلك الوجوه لكن المختار هو مذهب البصريين لانهم يقولون في تكسيره اسماء
وفي تصغيره سمي وعند اسناده الى الضمير المرفوع المتحرك سميت فلو صح مذهب الكوفيين لقيل اوسام
ووسيم ووسمت كوجه ووجيه ووجهت كوعدت وايم منقوص ايمن بحذف النون
قال الجوهري وايمن الله اي الايمن المضاف الى الله اسم وضع للقسم قوله هكذا مفعول مطلق لوضع
او حال من ضميره المستكن اي وضعا كذا او حال كونه ايمن كذا وقوله بضم الميم والنون بدل من كذا
او بيانه وهو مرفوع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ايمن الله قسمي لافعلن كذا كما في لعمري وقد يذكر
الخبر نحو ايمن الله يمينك ذكره الجوهري ايضا والفه الف وصل المراد بالالف الهمزة كما يطلق
عليها تارة ايضا عند اكثر النحويين وهم البصريون لانهم ذهبوا الى ان ايمن مفرد على افعل
اذ قد جاء على المفرد نحو آجر وآنك وهو الاسرب وفي الحديث من استمع الى قينة صبت
في اذنيه الآنك مع ان المفرد هو الاصل ولان العرب قد تصرفت فيه وغيرته تغييرا لم يجئ مثله
في الجمع كما نذكرها وان همزته همزة وصل والا لما سقط في الدرج وهو عند سيبويه من اليمن

تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين ح

بمعنى البركة يقال يمين فلان علينا اي هو ميمون فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن فكانه يقول
بركة الله قسمي لافعلن وربما حذفوا منه النون فقالوا ايم الله بفتح الهمزة كما في الاصل وايم ايضا
بكسر الهمزة بناء على انها همزة الوصل المناسب لها الكسر كما سيجيء وربما حذفوا منه الياء
ايضا فقالوا ام الله بفتح الهمزة وضم الميم وربما ابقوا الميم وحدها اي منفردا عن الهمزة
مضمومة قالوا مُ الله ثم يكسرونها اي الميم لانها صارت حرفا واحدا فيشبهونها بالباء الجارة القسمية
مثل بالله لافعلن في كونها حرفا واحدا للقسم فيجعلونها مكسورة كالباء فيقولون مِ الله كبالله
وربما قالوا مُنُ الله بضم الميم والنون ومَنَ الله بفتحهما ومِنِ الله بكسرهما بحذف الهمزة والياء في الكل
ففيه ثمانية اوجه كلها بمعنى واحد ابو عبيدة اي قال ابو عبيدة وهذا ايضا من كلام الجوهري وكانوا
اي العرب يحلفون باليمين اي يقسمون بلفظ اليمين فيقولون يمين الله اي قسمي لا افعل جواب القسم
ثم يجمع اليمين على ايمن كنعيم على انعم ثم حلفوا به فقالوا ايمن الله ثم كثر هذا اي استعمال
هذا الجمع في كلامهم حتى حذفوا منه النون روما للخفة كما حذفوه من لم يكن فقالوا ايم قالوا
ايم الله واذا كان كذلك فالفه الف القطع اذ ليس في صيغ الجمع ما في اوله همزة وصل فلما ورد
انه لو كان كذلك لا وجه لحذف الفه ونحوه بقوله واني خففت الفه وطرحت في الوصل كما في وايمن الله
لكثرة استعمالهم لها فحذفوا همزته ولو كانت للقطع روما للخفة والى هذا اي الى ما قاله ابو عبيد
ذهب ابن كيسان وابن درستويه وكثير من النحويين وهم الكوفيون وانما ذهبوا الى انه جمع يمين
لانه لم يجئ على زنته مفرد واجروا آنكا مجرى وايضا ليس جعلها افعلا اولى من جعلها
فاعلا فهذا حاصل كلامه اي كلام الجوهري فعلى هذا تكون اثنين من الاسماء الموضوعة على سكون الاول
مختلفا فيه كالاسم والصنف القياسي من تلك الاسماء كل مصدر يكون لماضيه اذا ابتدئ به اربعة
حروف فصاعدا وهي احد عشر بناء كما وقفت في بحث مصادر الافعال على تفاصيلها وهي
انفعال كالانطلاق وافتعال كالاكتساب وافعلال كالاحمرار وافعيلال كالاحميرار واستفعال كالاستخراج
وافعيعال كالاعشيشاب وافعوال كالاجلواذ وافعنلال كالاقعنساس وافعنلاء كالاسلنقاء وافعلال
كالاحرنجام وافعلال كالاقشعرار فهذه اصناف القياسي وانحصارها غير متناهية فبناء الافعال كالاكرام
خارج عن هذا لانه اذا ابتدئ بماضيه كاكرم يكون له بعد الهمزة ثلاثة احرف فهمزته همزة قطع
لانها جاءت لمعنى وليست همزة الوصل كذلك بل انما هي للتوصل الى النطق بالساكن واما اهراق
واسطاع فاصلهما اراق واطاع فيكون بعد الهمزة ثلاثة احرف ايضا واما ما كانت من الافعال

من الافعال فما صيغ من هذه المصادر الاحد عشر كانطلق واكتسب واحرنجم ونحوها وامثلة امر ما
اي صيغ امر المخاطب من تلك المصادر كانطلِق واكتسِب واحرنجِم وامر كل ثلاثي مجرد قوله فيه
اي في ذلك الامر همزة زائدة صفة الامر او حال منه وهو كاعلم واكتب واضرب ونحوها واحترز
بها عما ليس في اوله همزة زائدة مثل قل وبع وخذ لانها ليست ساكنة الاوائل فما حصلت تلك الكلمات
من الافعال ثلاثة عشر وانحصارها غير متناهية والهمزات في اوائل جميعها همزات الوصل واما
ما كانت من الحروف فلام التعريف على مذهب سيبويه اذ عنده حرف التعريف في مثل الرجل هو اللام
وحده وهو موضوع على السكون والهمزة زائدة جيئ بها للتوصل الى النطق اذ لو كانت مقصودة
لم تحذف في الوصل كما لا تحذف همزة ان وام ولان التنوين يدل على التنكير وهو حرف واحد
فوجب ان يكون دليل التعريف ايضا حرفا واحدا حملا للنقيض على النقيض واما عند الخليل فهو اي
حرف التعريف ال كهل اي مجموع الهمزة واللام على وزن هل لانه من خصائص الاسماء ويفيد معنى فيها
اي بمنزلة قد في الافعال وذلك ثنائي فكذا هذا ولان حرف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف
واحد ساكن فوجب ان يحمل هذا على ما ثبت فيها كهل فليس اوله اي حرف التعريف عند الخليل ساكنا
بل متحركا وهو الهمزة المفتوحة وانما تسقط همزته في الدرج مع انها همزة القطع وهي
لا تسقط لكثرة استعماله كوجوب ادغامه اي لام التعريف في الحرف المقارب له نحو الشكور
والصبور كما عرفت في مبحث ادغام المتقاربين وههنا مذهب ثالث ذهب اليه المبرد وهو
ان حرف التعريف هو الهمزة وحدها وانما جيئ باللام لتمتاز عن همزة الاستفهام فعلى هذا لا يكون
كممتنع الاول ايضا لكن تركه لغاية ضعفه وكذا من الحروف الممتنع الاوائل ميمه اي ميم التعريف
فانه جار كاللام مزيدا في اوله الهمزة اي ام كال للتعريف في لغة طي كامرجل معرفا بمعنى الرجل
معرفا باللام وقد روي في الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر في رواية النمر بن تولب
امن ابر امصيام في امسفر والمعنى ليس من البر الاحسن الصيام في السفر ومجيء ام للتعريف
نادر جدا وقدر ذلك فاذا وقع شيء من هذه المذكورات اي الاسماء والافعال والحروف التي وضعت
كممتنع الاوائل وهذا تفريع على قوله فوضعوا بعض الكلمات كممتنع الاوائل في الدرج اي في حال اتصاله
بما قبله ينطق به واقعا على حاله من سكون اوله بلا زيادة همزة عليه لعدم الاحتياج اليها
كما في قولك زيد بن عمرو سعى فاكتسب العلم واذا وقع مبتدأ به من غير ان يدرج بما قبله زيد عليه
همزة متحركة كما يقال ابن اخي اكتسب العلم خير من المال اما زيادة المتحركة فلئلا يكون اي يوجد الابتداء

بالكسر او فلئلا يكون الابتداء ابتداء بالكسر المرفوض في اللغة اي المتروك في لغة العرب لا للتعسر وان كان ممكنا كما عرفت لانه لو لم يزد عليه شيء او زيد ساكن يلزم ذلك المرفوض واما خصوص الهمزة بالزيادة وعدم زيادة متحرك اخر مع انه يندفع به المحذور فليتحرك الشكل وهم نقصان سكون الاول فان السكون نقصان لا سيما في الاول بقوتها اي بقوة الهمزة فانها على ما عرفت لكونها من اقصى الحلق اقوى الحروف واثقلها فاذا دخلت على الساكن ينجبر ويتكمل بها ما في ذلك الساكن من الضعف والنقصان ولانها من اول المخارج لان مخرجها اقصى الحلق وهو مقدم على جميع المخارج فلا حاجة الى التجاوز عنه اي عن ذلك المخرج الى مخرج اخر لحرف اخر لدفع الابتداء بالساكن يعني ان الغرض من زيادة الحرف انما هو رفع محذور الابتداء بالسكون ويكفي في هذا الغرض الهمزة التي هي من اول المخارج فلا حاجة فيه الى التجاوز عنها الى حرف اخر من المخارج المتأخرة اذ الاول اولى بالاعتبار وسميت اي تلك الهمزة همزة الوصل والف الوصل اما الاول فظاهر واما الثاني فبطريق التجوز لان الهمزة اذا كانت اولا كتبت على صورة الالف ولانهما متقاربان في المخرج ولذلك اذا احتاجوا الى تحريك الالف قلبوه همزة قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء بان الحروف ثمانية وعشرون وكذا الكلام في همزة القطع والف القطع لان تلك الهمزة تسقط في الدرج فيكون ما قبلها يتصل بما بعدها كما في قولك ادع ابنك حيث اتصل في النطق ما قبل همزة ابن وهو العين بما بعدها وهو الباء بان سقطت تلك الهمزة من البين كما سميت غيرها اي غير تلك الهمزة من الهمزات في اوائل الكلم همزة القطع والف القطع ايضا لان ما قبلها منقطع عما بعدها دائما لثبات تلك الهمزة في الدرج والابتداء تقول يا احمد فهمزة احمد لما ثبتت حجزت بين الراء والحاء فقطعت احديهما عن الاخرى فالتسميتان من واد واحد كل منهما من الاضافة لادنى الملابسة اي همزة وصل ما قبلها بما بعدها وهمزة تقطع ما قبلها عما بعدها واضيفت الاولى الى الوصل فقيل همزة الوصل والمتبادر من الاضافة انها توجد عند الوصل مع انها تسقط عنده فالمناسب ان تضاف الى الابتداء او عدم الوصل بمعنى همزة تثبت عند الابتداء وعدم الوصل لتناسب قسيمها ومقابلها اعني همزة القطع اذ المناسب للقطع هو الوصل لا عدم الوصل او الابتداء وهو ظ فسميت همزة الوصل لكونها متقابلة بحسب الاسم كما انهما كذلك بحسب الذات ولان امتيازها عنها اي امتياز همزة الوصل عن همزة القطع انما هو في حال الوصل بانها سقطت الاولى فيه وثبتت الثانية واما في حال الابتداء فكلتاهما

ثابتتان فلا امتياز ولا شبهة ان التسمية بما به الامتياز اولى وقيل انما سميت همزة الوصل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان لكن هذا لا يناسب التسمية بهمزة القطع قال بعض الافاضل كان قولك همزة الوصل وهمزة القطع من باب اضافة المفعول الى المصدر اي حقها ان توصل وتقطع ونظيره قولهم حروف المعجم اي من حقها ان تعجم فالموصولية والمقطوعية على هذا صفة الهمزة لا لما قبلها او ما بعدها فتدبر وحركتها اي حركة همزة الوصل الكسر كما هو الاصل في تحريك الساكن يعني ان الاصل في تحريك الساكن هو الكسر كما عرفت فلما كان مجيء تلك الهمزة للتوصل بها الى الساكن جعلت مكسورة ليكون كسرتها بمنزلة تحريك الساكن بالكسر كما هو الاصل ولانه جيء بها لدفع الابتداء بالساكن فكسرت لما بين الكسرة والسكون من التقارب واما ما ذهب اليه الكوفيون من ان اصل هذه الهمزة السكون ثم حركت بالكسر كما هو الاصل فقيه نظر لان هذه الهمزة انما تجتلب للاحتياج الى متحرك فالاولى ان تجتلب متصفة بما يحتاج اليه وهو الحركة فالحق انها متحركة في الاصل اي حركتها الكسر في جميع المواضع الا في فعل كان اول متحرك بعدها فيه اي بعد الهمزة في ذلك الفعل مضموما ضما اصليا لفظا او تقديرا اي ملفوظا او مقدرا فتضم الهمزة حينئذ اتباعا له اي لذلك المضموم كما في افتتح واستفتح واغز امر مخاطب من غزا يغزو واصله اغزو سقط الواو كما سقط في مضارعه عند الجزم واغزي امر المخاطبة فان اصله اغزوي بضم الزاء وكسر الواو فنقلت كسرة الواو الى الزاء بعد حذف ضمته فالتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الواو فلما ضم اول متحرك بعد الهمزة في هذه الاربعة ضما اصليا وهو الثاني في الاولين بناء على ان ضمه وان كان عارضا بالنسبة الى نوع المعلوم لكنه اصلي بالنسبة الى نوع المجهول والزاء في الاخيرين ملفوظا في الثلثة الاول ومقدرا في الرابع ضمت همزات الوصل في اوائلها اتباعا لذلك المتحرك المضموم بخلاف ارموا جمع امر المخاطب حيث لم يكن اول متحرك فيه بعد الهمزة مضموما ضما اصليا لعروض ضم الميم اذ اصله ارميوا بكسر الميم نقلت ضمة الياء الى الميم بعد حذف كسرته فحذفت لالتقاء الساكنين فلكون ضم الميم الذي هو اول متحرك بعد الهمزة عارضا والعارض في حكم المعدوم لم يتبع الهمزة له في الضم بل كسرت كما هو الاصل وانما قيدنا الاستثناء بالفعل حيث قال الا في فعل كما هو مقتضى الاستثناء اول متحرك احترازا عن امر كاسم من الاسماء الاحد عشر فانه اول المتحرك فيه وهو الراء مضموم ضما اصليا في بعض الوجوه كما عرفت مع ان همزتها لا تضم بل تكسر وانما لم تضم لعلة ذلك لان الانتقال من الكسرة الى الضمة بينهما ساكن ثقيل والفعل بالتخفيف اولى والا في ايمن وايم من الاسماء المذكورة عطف على الاستثناء الاول اعني الا في فعل والا حرف التعريف اعني لام ومعه فانها فيهما

مجهولا انفتح واستفتح صح

اي همزة الوصل في هذه الاربعة ليست بمكسورة بل مفتوحة لكثرة استعمالها واحتياجها الى الخفة كما فتحوا نون من اذا دخلت على ما فيه اللام ولا يخفى ان ميم التعريف قليل الاستعمال فالحكم بالكثرة على التغليب وقيل انما فتحت في ايمن لان هذا الاسم غير متصرف ولا يستعمل الا في القسم فشابه الحرف فتحت همزته تشبيها بالداخلة على لام التعريف ولا يجوز اثبات هذه الهمزة عطف على قوله وحركتها الكسر وبيان حكم آخر من احكام الهمزة اي لا يجوز اثبات همزة الوصل وابقاؤها في اللفظ في حال الدرج وان اثبت في الكتابة لكونها مستغنى عنها في تلك الحال بل تحذف وهو الكثير وقد عرفته او تبدل الفا وهذا اي ابدالها الفا حاصل اذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه همزة وصل مفتوحة وانما تبدل الفا ولم تحذف لئلا يلتبس الكلام الانشائي اعني الاستفهامي بالخبر لفتح كل من الهمزتين كما في قوله تعالى قل آلذكرين حرم بابدال همزة ايمن الفا فانها لو حذفت فيهما وقيل الذكرين وايمن الله بالهمزة الاستفهامية فقط لا يعلم انها همزة الاستفهام او همزة الوصل من الكلمة فيلتبس الكلام الاستفهامي بالكلام الخبري بخلاف ما لو ابدلت فانه لا التباس ح وهو ظاهر وبعضهم يجعل الهمزة فيهما بين بين وهو ليس بافصح لان بين بين قريب من الهمزة فلو جعلت بين بين لكانت كانها اثبتت في الوصل دون ابنك هذا ودون استخرج المال بهمزة الاستفهام المفتوحة فيهما وحذف همزة الوصل اي لا يقلب همزة الوصل في مثلهما عند دخول الاستفهام الفا بل تحذف لانه لما كانت همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة ابن مكسورة او همزة استخرج المجهول مضمومة فعلى تقدير حذف همزتها لا يلزم الالتباس بل يعلم بسبب فتح الهمزة الموجودة انها همزة الاستفهام والكلام انشائي فحذفت همزتها للوصل كما هو الاصل وقد جاء اثباتها اي اثبات همزة الوصل في الدرج على خلاف القياس لضرورة الشعر كقوله اذا جاوز الاثنين باثبات همزة اثنين في الدرج وهي همزة اصل كما مر اذ لو حذفت لا يتم الوزن كما لا يخفى على من يعرف العروض سر فانه بيت متعلق بتغيير وتكثير الوشاة نمين بث الخبر ونشره واظهاره والواشي وهو مفرد وشاة كغاز وغزاة الساعي بالباطل والقمين الجدير اي اللايق ومعنى البيت اذا جاوز سر الاثنين فهو لايق بان ينشره ويظهره السعاة بالبواطل وحاصله ما قيل كل سر جاوز الاثنين شاع بين الناس قيل المراد بالاثنين الشفتان وقيل الشخصان اي كل سر تجاوز عن الشفتين او عن الشخصين اي تحقق في ثالث والاول اولى فتفطن ويسكن اول لفظ هو وهي وهو الهاء ويسكن لام الامر في مثل ليفعل اذا وقعت هذه الثلثة بعد الواو والفاء لكثرة الاستعمال وتشبيها للاولين بعضد وكتف لان الواو والفاء

والفاء صارتا كالجزء منهما اذا وقع الاولان اي هو وهي بعد لام الابتداء وهو اللام الداخل لتاكيد مضمون الجملة مثل لزيد لقائم ولزيد قائم او بعد همزة الاستفهام تشبيها لهما بالواو والفاء في حكمها واما لام الامر فلا يقع بعدهما كما لا يخفى كما في قوله تعالى وهو خير لكم باسكان اول هو بعد الواو وقوله فهي كالحجارة باسكان اول هي بعد الفاء وقوله تعالى وليوفوا نذورهم باسكان لام الامر بعد الواو واصله ليوفوا من الايفاء والنذور جمع نذر وقوله تعالى فلينظر الانسان باسكان لام الامر بعد الفاء وقوله تعالى لهو القصص الحق باسكان اول هو بعد لام الابتداء وقوله تعالى لهي الحيوان باسكان اول هي بعد لام الابتداء وقول الشاعر وقمت للزور مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم الزور بفتح الزاء وسكون الراء جمع زائر من الزيارة اي الزائرون وقمت ماض متكلم من قام يقوم اي قمت لمجيء الزائرين ومرتاعا حال من ضمير المتكلم اي فزعا وخائفا من الارتياع اي الفزع والخوف فارقني اي ايقظني وذلك الارتياع من التارق على وزن التكرم بمعنى الايقاظ من النوم فقلت اهي بسكون ها اهي كما هو مقتضى الوزن لوقوعه بعد همزة الاستفهام اي تلك الجماعة سرت اي اتت ليلا ام عادني اي رجعني حلم بضم الحاء واللام اي رؤيا وحاصل معنى البيت رايتهم في النوم زائرين لي فقمت لهم فزعا بكسر الزاء اي خائفا واما بفتحتين فمصدر فتيقظت فلما رايتهم قلت اهم اتوني ام جاءني خيالهم في النوم على العادة من مجيء صور المحبوبين على خيال المحب في النوم لكن هذا الاسكان مربوط بقوله ويسكن اول هو الخ اي اسكان اوائل هذه الثلثة ليس باصلي لان هو في الاصل مضموم وهي مكسور وكذا لام الامر مكسور ولا لازم في الاستعمال لكثيرا ما يجيء هو مضموما وهي ولام الامر مكسورين نحو هو هي لينفق بل في تلك المواضع ايضا وانما اسكانها عارض فصيح فيها لما ذكر فلذلك لم يحتج في هذه الكلمات الى همزة الوصل بخلاف الكلمات السابقة فانها لما وضعت بحسب الاصل ساكنة الاوائل احتيج فيها الى همزة الوصل وقد شبه ثم بالفاء والواو لكونه من حروف العطف مثلهما فاسكن بعده لام الامر كما اسكن بعدهما كما في قراءة من قرأ ثم ليقضوا تفثهم باسكان لام ليقضوا وهو اي التفث بين اصله ليقضيوا والتفث بفتح التاء والفاء مناسك الحج واما الاسكان في مثل ان يمل هو باسكان الهاء مما انفصل هو كلمة مستقلة عن هذه الحروف المذكورة فقليل لعدم الجزئية وعدم كثرة الاستعمال

الفصل السابع

في بيان ما يحصل بسبب الوقف اخرناه عن الجميع اي عن جميع الاغراض اللفظية الستة لاختصاصه باخر فناسب ان يورد بحثه في اخر الابحاث وهو اي الوقف في اللغة مصدر وقفت الدابة وقفا اي حبستها فوقفت هي وقوفا وفي الاصطلاح حبس النفس بفتحتين على لفظ وعدم تعديته عنه الى لفظ اخر او قطع ذلك

وحذفك القاف والتعريف بالقاف ولك
آ ايمن الله بمعنى ايمنك صح

١٥ انت

بالاخر ٦

بقوله وقطع الصوت عنه اي عن اللفظ ولما كان هذا بظاهره شاملا للسكتة بين اللفظين مع انها
ليست بوقف قيد بقوله بحيث فهو متعلق بكل من الحبس والقطع على سبيل التنازع لو اريد التلفظ بشيء
بعده لا يحصل بذلك الصوت بل احتيج الى صوت جديد يشرع فيه بعد انقطاع النفس الصوت الاول
كما انك شئت وضوح الفرق بين الوصل والوقف فقل زيد قائم تؤدي به كلا من اللفظين سواء
وقعت بينهما سكتة وهي القطع الخفي اولا واذا وقفت على زيد ثم تلفظت بقائم تجدهما نفسين
منفاصلين اديت بالاول منهما زيد ثم بعد انقطاعه شرع في الاخر فادى به قائم ثم ان هذا اعم من ان يكون
جا على السكون كما في الوقف الصحيح او على الحركة كما في الروم الخفية ومن ان يكون بعد ذلك اللفظ
كلمة اخرى او لا يكون فهذا التعريف اولى مما ذكره ابن الحاجب من ان الوقف هو قطع الكلمة عما بعدها
لاحتياجها الى التقدير اي على تقدير ان يكون بعدها كلمة والا فقد يقف الواقف ولا يكون بعد الكلمة شيء
وكذا ما قيل الوقف قطع الكلمة عن الحركة فانه يحتاج الى مثل ذلك التأويل اي على تقدير ان يكون فيها حركة
مع انه ليس بجامع لانه لو حركت الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفا ولذلك يقال الوقف واعطاء
حيث ترك حكمه وهو الاسكان ولا مانع ايضا لانه لو اسكن اخر الكلمة ووصل بما بعدها من غير سكتة [illegible]
بالوقف لا يسمى هذا وقفا بالاتفاق مع ان الحذف شامل له واما تعريف المص فلم يرد عليه شيء من ذلك كما لا يخفى
وقد يوجد بسببه اي بسبب الوقف للكلمة تغيرات وكلمة قد لانها قد لا يوجد بسببه شيء من التغير كما
توقف في مثل القاضي والغازي بعضها مما تتغير به هيئة الكلمة وبهذا الاعتبار كان الوقف من الاعراض
اللفظية التي لها مدخل في هيئة الكلمة فجعل من مباحث التصريف وبعضها ليس كذلك مما هو ثابت
عند القراء فليس له دخل في التصريف كما يشير في اخر الكتاب وهذه التغيرات المعتبرة للهيئة راجعة
الى ستة احوال حذف او زيادة سواء كانا متعلقين بالحرف او الحركة او ابدال الحرف الى حرف او اخراج حركة
من موضع الى موضع اخر او روم او اشمام وستعرفها فلنجعل الفصل ستة اقسام الاول في بيان التغيير بحذف
قدمه لكونه اكثر وقوعا وهو اما حذف حركة او حرف اما حذف الحركة وهو الاكثر الاصل في الوقف
بالنسبة الى التحريك وحذف الحرف اذ الباعث الاقوى عليه اي على الوقف الاستراحة عن مشقة
التكلم والنطق بالسكون ايسر واسهل من النطق بالمتحرك كما لا يخفى على من راجع وجدانه وحاصله
ان الوقف بحذف الحركة نطق بالسكون والنطق بالسكون فيه استراحة عن مشقة التكلم دون النطق
بالمتحرك وفي الوقف ~~على المتحرك~~ بحذف الحركة فيه استراحة دون النطق بالمتحرك والوقف على المتحرك
مع النطق بالمتحرك فالوقف بحذف الحركة فيه استراحة عن مشقة التكلم دون الوقف على المتحرك ومعنى

بالوصل فانك تجمعهما نفسا واحدا جاريا من زاء زيد الى ميم قائم صح

ومعنى كون ذلك فالوقف بحذف الحركة اصل بالنسبة الى الوقف على المتحرك لان الباعث الاقوى
على الوقف تلك الاستراحة وبهذا ثبت اصالة الوقف بحذف الحركة بالنسبة الى الوقف
على المتحرك واشار الى بيان اصالته بالنسبة الى الوقف بحذف الحرف بقوله وحذف جزء الكلمة
خلاف الاصل لشدة اتصال الجزء بالكل بخلاف حذف الحركة فانها من عوارض الكلمة فلا باس
بحذفها واشار الى وجه اخر للاصالة الاولى فقال وايضا الوقف على اخر الكلمة كالفراغ
من البناء في الحصول عقيب كمال الشيء وهو اي الفراغ عن البناء يكون بما لا قلق فيه بعض ولا
الاضطراب فقوله والاضطراب عطف تفسيري لما سبق والحركة تزعج من الازعاج وهو
تحريك الشيء عن مكانه الحرف ازعاجا تاما لا بهام اي الحركة على الحرف تحركه تحريكا في الجملة
عن مخرجه بجذبها شيئا منه الى مخرجها فيورث فيه قلقا واضطرابا فلا ينبغي ان يوقف على المتحرك
وهذا مبني على تشبيه المعقول بالمحسوس وحاصله ان الوقف على اللفظ كالفراغ عن بناء بيت
او جدار مثلا فكما ان الفراغ عن البناء يكون بما فيه سهولة من غير قلق ولا اضطراب فانه لا يكون
الوقف كذلك وليس في المتحرك سهولة بل اضطراب لما ان الحركة تحرك الحرف عن مخرجه في الجملة
فلا ينبغي ان يكون الوقف على الحركة بل على حذفها فحذفها اصل في الوقف بالنسبة الى اثباتها وهو المطـ
فهو خبر المبتدأ اعني قوله اما حذف الحركة وما بينهما جملة معترضة اي اما حذف الحركة فهو
في كل كلمة اسما كانت او فعلا اخرها سواء كان اخرها حقيقيا او بمنزلته متحرك غير منون فان وقفه
يكون بحذف حركة اخره بخلاف ما اذا لم يكن متحركا او كان منونا فان الوقف فيهما لا يكون كذلك
بل بطريق اخر كحذف الحرف والابدال كما تعرف تفصيله كما في الوقف على الرجل من الاسم الذي
كان جميع حروفه متحركة ولم يقبل التنوين لكونه معرفا باللام او نحو مما كان كذلك ولم يقبل التنوين
لكونه غير منصرف والدلو والظبي من الاسم الذي كان عينه ساكنا ولامه واوا متحركا او ياء متحرك
وكان معرفا باللام او لن يغزو ولن يرمي من المضارع المنصوب الذي لامه واو او ياء او يدعوه
من الفعل الذي لحق باخره الضمير المتصل للغائب وكان قبله واو مدة وجواري كما في حال النصب
مثل رايت جواري مما كان على فواعل وكان اخره ياء مفتوحة فانه لا يقبل التنوين لكونه غير منصرف
واما في حال الرفع والجر فيقال جوار بالتنوين مع سقوط الياء فلا يكون مما نحن فيه بل يكون
وقفه بحذف الحرف اعني التنوين او نحوه من الفعل الذي لحقه ضمير الغائب وما قبله الف
او يرميه من الفعل الذي لحقه ضمير الغائب وما قبله ياء مدة او فوه او قفاه او فيه في الاحوال الثلث

بجذبها

لقم من الاسم الذي لحقه الضمير المجرور للغائب وكذا قبله الف او واو مدة او ياء مدة وعليه
او منه من الحروف الذي لحقه هذا الضمير وما قبله حرف صحيح او ياء رفيعة لم يلحق المدات اي كون
الوقف فيما يلحق به الضمائر بحذف الحركة هو عند من لا يلحق المدات من الواو والياء المدتين
بهذه الضمائر وهو الجمهور واما عند من لحقها بها بان يقول يدعوهو ويخشاهو وبرميهي
وفيهما وبكذا فالوقف فيها بحذف الحرف الذي هو المدة اللاحقة كما ستقف عليه مفصلا
ففي جميع هذه المذكورات يكون الوقف بحذف حركة الاخر الحقيقي وهو فيما لا يلحق به الضمير
او الاخر الحكمي وهو فيما يلحق هو به فان ذلك الضمير لكونه متصلا بما لحقه صار كالاخر له فتقول
في الوقف على الرجل الرجل بسكون اللام وفي الدلو والظبي الدلو والظبي بسكون الواو والياء
لجواز التقاء الساكنين في الوقف كما عرفت وكذا نقول فيما يلحق به الهاء بحثا ووفوه مثلا
بسكون الهاء وعلى هذا القياس وكذا في الوقف على ضربني من الفعل الذي لحقه ياء المتكلم
او غلامي من الاسم الذي اضيف الى ياء المتكلم فان الوقف فيهما ايضا بحذف حركة الياء الذي
كالاخر فيهن اي في لغة من يحرك ياء المتكلم في الدرج فيقول ضربني وغلامي بفتح الياء فيهما
وستقف على تفصيله واما عند من جعله ساكنا فيه فليس الوقف فيهما بحذف الحركة وهو ظ بل بطريق
الاخر واما حذف الحرف فله مواضع احدها كل كلمة منونة غير منصوبة سواء كانت مرفوعة
او مجرورة وسواء كانت صحيحة الاخر او معتلة ملفوظا اخرها او محذوفا فان تنوينها وهو
حرف لكونه نونا ساكنة تتبع حركة الاخر يحذف للوقف ثم يحذف الحركة التي يتبعها
التنوين ان لم يكن بعد حذف التنوين رد محذوف لما عرفت انه لا وقف على الحركة كما في هذا زيد
في الصحيح اللام وهذا دلو وهذا ظبي في المعتل اللام الواوي واليائي الملفوظ لامها وهذا غاز
وقاض في المعتلين كذلك المحذوف لامهما وجميعها منون مرفوع وكما في مررت بزيد ودلو وظبي
وغاز وقاض وجميعها منون مجرور ففي جميعها يحذف التنوين مع الحركة فيقال هذا زيد وقاض
ومررت بزيد وقاض باسكان الدال والضاد وهكذا فانه اي لانه لا بقاء للتنوين ولو كان ساكنا
مع الوقف ابدا لئلا يلزم التسوية بين الوصل والوقف بل يحذف مع حركته المتبوعة ان كانت
حركة ضمة او كسرة كما ههنا او يبدل الفا كما في المنون المنصوب نحو رأيت زيدا او قاضيا
فان قلت لم يبدل في المنون المرفوع والمجرور من التنوين الواو والياء قلت لان الالف
اخف هذه الحروف فاختصاص الابدال بالاخف اجدر ولانه لو ابدلت الياء من التنوين

من التنوين في المجرور لالتبس الابدال بالاضافة الى ياء المتكلم اذ ليس في قولك بزيدي امارة
تؤذن بانك تريد الوقف على المفرد ام تريد الاضافة فلما حصل اللبس في الياء تبعها الواو في السقوط
لكونهما اختين وذهب بعضهم الى انه يبدل في الاحوال الثلث بحذف حركة ما قبله فيقول جاء
زيدو بالواو ورأيت زيدا بالالف ومررت بزيدي بالياء وبعضهم الى انه يحذف في جميع الاحوال
ويسكن الاخر فيقول جاء زيد ورأيت زيد ومررت بزيد باسكان الدال في الكل كما سيجيء لكن الاول
افراط والثاني تفريط والمختار هو الاوسط اعني ما ذكره المص والموضع الثاني كل اسم اخره ياء
مكسور ما قبله كالغازي والقاضي والجواري معرفات باللام اذ في حال تنكيرها تنون وتسقط الياء
فيكون من الموضع الاول في حال الرفع مثل جاءني القاضي والغازي والجواري والجر مثل مررت بالقاضي
والغازي والجواري لا ياء الساكنة في الكل فان بعضهم يحذفون منها الياء في الوقف ويسكنون ما قبله
فيقولون الغاز والقاض والجوار باسقاط الياء واسكان الزاء والضاد والراء وانما حذفوه
ولم يبقوه ساكنا فرقا بين الوصل والوقف فانه يجيء في الوصل القاضي باثبات الياء الساكنة فلو جاء
في الوقف كذلك يلتبس الوقف بالوصل مع ان في الحذف زيادة تخفيف وهي اولى بالوقف لكن الاكثرون
مستقرون على اثباته اي اثبات الياء في الوقف ايضا فيقولون فيه القاضي مثلا فيستوي الوصل
والوقف لفظا ويختلفان تقديرا فان الضمة او الكسرة مقدرة في حال الوصل ومحذوفة في حال الوقف
وذلك لانه كان ثابتا في الوصل ولم يعرض في الوقف موجب لحذفه لكونه ساكنا فبقي على ما كان عليه
واما الفرق بين الحالين فيعلم من الخارج فعلى هذا لا يكون ذلك الاسم مما نحن فيه واما في حال النصب
نحو رأيت القاضي فالياء يسكن ولا يحذف بالاتفاق لانها لما تحركت في الاصل صارت كالصحيحة
فاجريت مجراها لانها قويت بالحركة بخلاف الساكنة كما في حالتي الرفع والجر فانها ضعفت بالسكون
ولانه على تقدير عدم حذفها في الوقف لا يلتبس بحال الوصل لسكونها في الاول وفتحها في الثاني
تحذف لرفع الالتباس كما في الحالتين فان حذف ياء هذا الاسم اي الاسم الذي آخره ياء
مكسور ما قبله للتنوين بان يكون منكرا مرفوعا او مجرورا كما في هذا قاض وغاز وجوار
وثمان ومررت بغاز وقاض وجوار وثمان فان اصولها كما مر غير مرة غازي وقاضي
وجواري وثماني فاستثقلت الضمة او الكسرة على الياء فالتقى ساكنان الياء والتنوين
فحذف الياء فالاكثرون مستقرون على عدم رد الياء في ذلك عند الوقف بل يقولون
على حذفه ويقفون بحذف التنوين مع اسكان ما قبله فيقولون هذا غاز بسكون الزاء

مثلا لان زوال التنوين عارض بسبب الوقف العارض فكانه اى التنوين باق
فى حال الوقف لعدم الاعتبار بالعارض فكما ان الياء حذف مع التنوين فى الوصل
لدفع التقاء الساكنين فكذا فى الوقف وبعضهم يردونه اى الياء المحذوف فى الوقف
نظرا الى ظاهر عدم المانع من اثبات الياء وهو التنوين فان المانع من اثباته فى
الوصل هو التنوين لالتقاء الساكنين فحيث انتفى هذا المانع بالوقف ظاهرا عاد
الممنوع اعنى الياء فيقول هذا غازى ومررت بقاضى بالياء الساكن فعلى راى الاكثر
كان الوقف فيه بحذف التنوين مع حذف حركة قبله وعلى راى البعض كان بحذف
التنوين مع رد الياء فعلى كلا الرأيين الوقف فيه من الموضع الاول فالحذف ههنا
اى حذف الياء للوقف فيما حذف ياؤه للتنوين كالاثبات اى كاثبات الياء فى المعرف
مثل الغازى حسنا وكثرة اى كما ان الحسن الكثير فى المعرف باللام هو الاثبات كان
الحسن الكثير ههنا الحذف وكذا الاثبات ههنا كالحذف فى المعرف قبحا وقلة فاذا وقع
هذا الاسم فى حيز النداء نحو يا قاضى مرادا به فرد معين فالاكثر على اثبات الياء
للوقف بان يقول يا قاضى بالياء الساكنة كما فى الوصل ولم يحذف الياء بان يقال يا قاض
بسكون الضاد لان هذا المنادى اى المنادى المفرد المعرفة ليس محلا للتنوين
فى الوصل لكونه معرفة بحرف النداء كما ان القاضى معرف باللام بل هو مبنى على الضم كما
فى يا رجل المعين الا ان الضم فيه تقديرى لاستثقاله على الياء واذا لم يكن محلا للتنوين
فى الوصل فلا يحذف الياء فيه لعدم الموجب فكذا فى الوقف بل يبقى ساكنا فيستوى
حال الوصل والوقف فى اللفظ ويختلف فى التقدير كما فى الغازى نعم لو كان المراد
بيا قاضى فردا غير معين لكان محلا للتنوين فيقال يا قاضيا كما فى يا رجلا الغير معين
فيبدل التنوين الفا لكن الكلام ليس فيه وهو اى اثبات الياء فيه مذهب الخليل
نحو لا يكون وقفه من حذف الحركة ولا من حذف الحرف ومذهب يونس ووافقه
سيبويه حذف الياء فيه فيقول يا قاض بسكون الضاد لقصد زيادة التخفيف
واما التغيير من غير موجب فلا ضير فيه لان التغيير فى المنادى يقع كثيرا بل يكثر
فيه من الحذف ما لا يجوز فى غيره وهو الترخيم كما عرف فى النحو واذا كان كذلك
فجواز التغيير الذى يأتى مثله فى الكلام اولى فعلى هذا الرأى يكون يا قاضى من الموضع

موفا

من الموضع الثانى من مواضع حذف الحركة كالغازى على رأى البعض واما نحو يا مرى
من المنادى الذى آخره ياء مكسور ولو حذف ياؤه لزم الاختلال ببناء الكلمة وهو
اسم فاعل من ارى يرى اراءة اصله مرئى نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت
ثم فى حال التنكير اعل اعلال قاض فحذفت الياء فبقى مر ثم اذا دخل عليه حرف النداء
عاد الياء فصار يا مرى فقد اتفقوا على الاثبات فيه اى اثبات الياء فى يا مرى فى الوقف
كما فى الوصل فيقولون يا مرى بالياء الساكنة فلم يكن مثله من باب الوقف بالحذف
بالاتفاق بين الخليل ويونس وذلك لانه لو سقط الياء وقيل يا مر لبقى الاسم
على حرف واحد من الحروف الاصول هو الفاء كالراء فى مر واما الميم فزائد للفاعلية
كما عرفت وهو اى ابقاء الاسم على حرف واحد اجحاف اى اجحاف بالاسم واخلال
ببنائه ومهروب عنه جدا فلا يرتكب بعارض الوقف لانه بحث ضعيف للحذف
لعروضه ولان الغرض من مجرد التخفيف ولا يلزم من هذا امتناع هذا مر ومررت
بمر بحذف الياء وقفا ووصلا لان ذلك اعلال مضطر اليه بخلاف الحذف فى نحو
يا مرى فانه حذف تخفيفى ولا يلزم من جواز الاجحاف لموجب الاعلال جوازه لمجرد
التخفيف ما ذكرنا فى الاسماء المعتلة الاواخر واما الافعال المعتلة الاواخر واوية
او يائية او الفية نحو يغزو ويرمى ويخشى فليس فيها الا الاثبات اى اثبات
الآخر فى الوقف كما فى الوصل فلا يقال فى الوقف يغز ويرم ويخش بسقوط الآخر
واسكان ما قبله بل يغزو ويرمى ويخشى بالاثبات فليس بين الوقف والوصل
اختلاف لا تقديرا فلا يكون الوقف فيها من باب الوقف بالحذف بالاتفاق
وذلك لانه يسقط اواخرها بالجزم مثل لم يغز ولم يرم ولم يخش فلو سقطت
بالوقف لزم الالتباس وليس مثل هذا الالتباس فى الغازى والقاضى الثالث
ما لحقه الضمير المتصل للمتكلم حال كونه منصوبا وهو اذا كان الملحق به فعلا او حرفا
ناصبا او مجرورا وهو اذا كان الملحق به اسما او حرف جر وهو اى ذلك الضمير هو
الياء كما فى ضربنى فيما لحق الياء منصوبا بالفعل وانى فيما لحق هو كذلك
بالحرف اعنى ان واما النون فيهما فهو للوقاية وغلامى فيما لحق مجرورا بالاسم
على انه مضاف اليه وكذلك بى ولى ونحو ذلك مما لحق كذلك بالحرف ففى كلام الائمة

فيه اى فى حال الوقف فى ذلك الملحق به اضطراب شديد قال ابو على يجوز
فيه فى الوصل فتح الياء بان يقال ضربنى وغلامى مثلا بفتح الياء فيهما ويجوز
اسكانه بان يقال ضربنى وغلامى باسكان الياء فيهما والاصل الفتح كالكاف
فى لحكمك يعنى ان ياء المتكلم ككاف الخطاب الذى يلحق الفعل والكاف اذ كان
الخطاب المذكر مفتوح بالاتفاق فالاصل فى الياء ان يكون مفتوحا فمن حرك
اى الياء فى الوصل اسكنها فى الوقف بحذف فتحة فقال ضربنى وهذه دارى
ومن دخل بيتى باسكان الياء فى الكل وان شاء ابقاها على فتحها والحقها
فى الوقف هاء وهو هاء السكت الساكنة التى يؤتى بها صيانة للحركة او الحرف
فقال هذا غلاميه وداريه وضربنيه بفتح الياء مع الهاء الساكن فالوقف حينئذ
على هذا التقدير ليس بحذف الحركة بل بزيادة الحرف كما يجى فى الصنف الثانى
ومن اسكن اى الياء ياء المتكلم فى الوقف كضربنى بسكون الياء وصلا تركها اى
ابقى الياء على سكونها فى الوقف فيقول ضربنى بسكون الياء وقفا ايضا
فلا يكون الوقف ح من الوقف بالحذف ويجوز ان يحذفها فيكون الوقف
من الموضع الثالث اعنى حذف ياء المتكلم فيقول هذا غلام بسكون الميم
فى الوقف على غلامى وضربن بسكون النون فى الوقف على ضربنى وقراء
ابو عمرو قوله تع فيقول ربى اكرمن وربى اهانن فى الوقف على اكرمنى
واهاننى بحذف ياء المتكلم فيهما واسكان ما قبلها من نون الوقاية قال المص
والمفهوم من هذا الكلام عدم جواز الحذف فى الوقف عند من يحرك الياء فى الوصل
وجواز الاثبات فيه عند من يسكنه فيه اى يسكن الياء فى الوصل اما فهم الاول فمن
قوله فمن حرك فى الوصل اسكنها حيث اقتصر على اسكان الياء ح ولم يذكر حذفه
واما فهم الثانى فمن قوله ومن اسكن فى الوصل تركها فى الوقف لان معناها كما عرفته
انه ابقى الياء الساكنة على حالها فى الوقف وهو معنى اثباتها وقال صاحب
المفصل وتقول فى الوقف فى الاسم والفعل الذى لحقه ياء المتكلم غلامى
وضربنى وغلاميه وضربنيه بالاسكان اى باسكان الياء فى الاولين والحاق
الهاء للسكت وابقاء الياء على الفتحة فى الاخيرين فيمن متعلق بتقول

بتقول اى تقول كذا عند من حرك اى الياء فى الوصل وتقول غلام وضربن
بحذف الياء واسكان ما قبله فيمن اسكن الياء فى الوصل والمفهوم منه اى من قول
صاحب المفصل انه اى الشان لا يجوز الحذف عند من يحرك وفى هذا وافق ابا على
ولا الاثبات عند من يسكن وفى هذا خالفه لانه جوز فيه الاثبات كالحذف كما عرفت
وذلك لاقتصار المفصل على الاثبات فى الاول وعلى الحذف فى الثانى وقال عبد
القاهر من حرك الياء فى الوصل وقف عليه ساكنا فيقول ضربنى وغلامى بسكون
الياء كما يقف على ياء القاضى فى حال النصب فان ياءه فى هذه الحالة مفتوحة فى
الوصل فاذا وقف عليه يسكن ولا يحذف اتفاقا كما مر ومن اسكن الياء فى الوصل
وقف على السكون للوقف على ياء القاضى فى الرفع والجر وظاهر كلامه وان كان مشعرا
المفصل بما ذكره صاحب من عدم جواز الحذف عند من يحرك وعدم جواز الاثبات عند من يسكن
اما اشعار الاول فظ واما اشعار الثانى فلما قال ومن اسكن وقف على السكون فان
الظ منه انه ح وقف على سكون ما قبل الياء بعد حذفه لا على سكون الياء اذ لو
لان لو كان كذلك يقال هنا وقف عليه ساكنا ايضا بل قال وكذا عند من اسكن
لكن من تشبيه الوقف عند من يسكن بالوقف على ياء القاضى فى حالتى الرفع
والجر يفهم انه اى عبد القاهر موافق لابى على لما عرفت ان الوقف على ياء القاضى
فى الحالتين كان عند الاكثرين باثبات الياء ساكنا فكذا الحال فيما شبه به اعنى
غلامى وضربنى فيستفاد من التشبيه مثل غلامى به انه يجوز فيه الاثبات عند من
اسكن وهو مذهب ابى على فح يحمل قوله على السكون على سكون الياء وانما قال
كذلك اختصارا او تفننا ولا بعد ذلك استدراكا لاختلاف القيدين اعنى
التشبيهين فى الموضعين كما لا يخفى وقال ابن الحاجب حذف الياء واثباته كلاهما
جائز فى الوقف عند من حرك فى الوصل وعند من اسكن معا والاكثر الافصح
اثباته فى الوقف عندهما وهو مخالف لابى على من وجه حيث لم يجوز الحذف عند
من يحرك وابن الحاجب جوزه فيه ايضا ولصاحب المفصل من وجهين حيث
لم يجوز الحذف عند من يحرك ولا الاثبات عند من اسكن وابن الحاجب جوزهما
واستدل اى ابن الحاجب على جواز الحذف عند من يحرك بان ورشا وهو احد

من القراء يقف على قوله تع فما اتاني باسقاط الياء واسكان ما قبله من نون الوقاية
بان يقرأ فما اتان بسكون النون مع تحريكه اي تحريك ورش الياء في الوصل بان يقول
اتاني بفتح الياء فلو لم يجز الحذف عند من يحرك لما صح اسقاطه الياء وكذا اي اسقاط
الياء في الوقف مع تحريكه في الوصل في هذه الآية روى عن ابي عمرو وقالون وحفص
فصله عما سبق لوجود الخلاف في قرائتهم بخلاف قراءة ورش فانها اتفاقية ويستدل
على جواز الاثبات عند من يسكن بان كل من يسكن في الوصل ياء عبادي وهو ضمير
المتكلم المجرور من قوله تع يا عبادي لا خوف عليكم على ان يكون عبادي منادى
يثبته اي ذلك الياء ايضا اي كما في الوصل ساكنا في الوقف بان يقول في الوقف
يا عبادي بالياء الساكنة ايضا واذا جاز اثبات هذا الياء اي ياء المتكلم في الوقف
ساكنا مع كونه في المنادى الذي هو مظنة التخفيف وجاز فيه من الحذف ما لا يجوز
في غيره مثل يا عبادي فاثباته ساكنا في الوقف في غير المنادى مما من لا يقصد فيه كثير
تخفيف كضربني وغلامي اجدر واليق فثبت انه يجوز الاثبات في مثل ضربني
وغلامي عند من يسكن في الوصل كما ثبت بما سبق جواز الحذف فيمن يحرك
ولم يستدل على جواز الاثبات عند من يحرك ولا على جواز الحذف عند من
اسكن اذ لا شبهة فيهما بل هما ثابتان بالاتفاق واما كون الافصح فيهما هو
الاثبات فلما عرفت من انها كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض في الوقف
موجب لحذفها فيبقيت على ما كانت عليه ومن حذفها فانما حذفها للتخفيف
لان الوقف محل تخفيف قال المص ولا تظنن نهي مخاطب الحق به النون المشددة
للتوكيد هذا اي ما ذكره ابن الحاجب من الاستدلال بالقرائتين حجة قاطعة
قائمة عليهم اي على القوم كابي علي وصاحب المفصل وعبد القاهر حتى يبطل
كلامهم قطعا لان تواترا اي لان قطعيته موقوف على كون تينك القرائتين
متواترتين وتواتر القراءة السبع التي منها تانك القرائتان فيما يتعلق با
لهيئات وامثال هذه التغييرات اي التغيير للوقف باثبات ياء المتكلم وحذفه
غير لازم بل يكفيها خبر الآحاد وهو لا يفيد الا الظن فلا يكون ما ذكره حجة قطعية
نعم غير لازم التواتر في تلك القراءات فيما يتعلق بالاداء كالابدال وتخفيف الهمزة

نعم يلزم

الهمزة وما نحن فيه ليس كذلك لكن يثبت بما ذكران ما قاله ابن الحاجب هنا اقوى واظهر
من اقوالهم وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لتتنبه به على ان تحقيق هذا البحث مفتقر
الى زيادة تأمل الرابع من المواضع التي حذف فيها الحرف الضمير المتصل للغائب
منصوبا بكان او مجرورا نحو الهاء في ضربته في المنصوب وغلامه في المجرور حيث اضيف اليه
الغلام والضمير المتصل لجمعه اي لجمع الغائب منصوبا كان او مجرورا نحو هم في ضربتهم
وغلامهم والضمير المتصل للمخاطبين كذلك نحو كم في ضربكم وغلامكم والضمير المرفوع
المنفصل للمخاطبين نحو انتم فان المدات فيها كالواو والياء في اواخرها تحذف
منها في الوقف فيكون وقفها بحذف الحرف لكن هذا انما يتضح ببيان حال هذه
الضمائر وذواتها حتى يعلم ان فيها مدات ثم يعلم ان وقفها بحذف تلك المدات
فنقول اما هاء الضمير اعني الضمير المتصل للغائب فاصل حركته اي الحركة التي وضع
هو عليها الضمة كما في ضربه وضربه وضربته هذا في المنصوب وهذا اخوه وغلامه
ورايت اخاه وغلامه وهذا في المجرور فالهاء في جميعها مبني على الضم لكن اذا تقدمه
كسرة او ياء يكسر للمناسبة كما في ارمه مما تقدمه منصوبا كسرة وارم امر المخاطب من
رمى يرمي وبه مما تقدمه مجرورا كسرة وارميه مما تقدمه منصوبا ياء مكسور ما قبله
وارمي امر المخاطبة او المضارع المتكلم واخشيه مما تقدمه منصوبا ياء مفتوح
ما قبله واخشي امر المخاطبة من خشي يخشى وفيه مما تقدمه مجرورا ياء مكسور
ما قبله ففي جميعها كسر الياء لمناسبة الكسرة او الياء الا عند اهل الحجاز فانهم يبقون
ضمته اي ضمة الياء اذا تقدمه كسرة او ياء ايضا اعتبارا للاصل فيقولون في ارمه
وبه ارمهو وبهو بضم الهاء واشباعه مع كسرة ما قبلهما وقد قرء قوله تع فخسفنا به
وبداره الارض بضم الهائين المجرورين في به وبداره وهو مبني على اللغة الحجازية
وكذا قرء قوله تع بما عاهد عليه الله بضم الهاء في عليه مع كونه مجرورا بعد ياء وهو
مبني عليها ايضا فان ولي هذا الضمير اي هاء الضمير متحرك الحقه اي هذا
الضمير واوا ان كان مضموما بان لم يتقدمه كسرة ولا ياء مثل ضربته وضربه وهذا
غلامه ورايت غلامه ويلحقه ياء ان كان مكسورا مثل ارمه وبه وبغلامه وان ولي
ساكنا لا يلحقه واو ولا ياء بل يكتفي بضمته او كسرته مثل اضربه واخاه وارميه وفيه

يبقون م كسر الهاء

وذلك لانه اذا ولي حرفا متحركا يتقوى النفس لامتداده بالحركة فيصعب جبه على الهاء بل يطلب ان يتجاوزعنه فاشبع الواو من ضمة والياء من كسرة استيفاء لمنزل النفس بخلاف ما اذا ولي ساكنا فانه لا قوة للنفس ح فينحبس عند الضمير بسهولة فلا حاجة الى الاشباع ولان الهاء لخفائه كالعدم فلو الحق به المدة اذا ولي ساكنا فكانه التقى ساكنان ولم يحذ من عليها ولاترها لخفة الالف ولا فرق فيما ذكر من ان يلحق به الواو او الياء وان لا يلحقا بين ان يكون المتحرك والساكن اللذان يليهما الضمير حرفي لين اولا كما يظهر جميع ذلك من الامثلة المذكورة اي يلحقان به على التقديرين الاولين سواء كان المتحرك الذي يليه حرف لين مثل لن يغزوه ولن يرميه ورميت بدلوه وظبيه او حرفا صحيحا نحو ضربه وغلامه وبه ولا يلحقان على الثالث سواء كان الساكن الذي يليه حرف لين مثل اخوه وارميه وفيه او صحيحا نحو اضربه ولم يضربه ومنه في الرضي فقد اختار سيبويه اثبات الصلة بعد الهاء اذا كان الساكن الذي قبلها حرفا صحيحا نحو منهو واصابتهو وحذفها اذا كان الساكن حرف علة نحو ذوقوه وعصاه وفيه ولم يفرق المبرد بين الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء وهو الحق اذ شبه التقاء الساكنين حاصل في الكل وعليه جمهور القراء نحو منه آيات وفيه آيات ولو عكس سيبويه لكان انسب لان التقاء الساكنين اذا كان اولهما لينا اهون منه اذا كان اوليهما صحيحا وابن كثير لا يفرق بين تحرك ماقبله وسكونه ويلحق المدة اي الواو ان كان مضموما او الياء ان كان مكسورا مطلقا اي سواء تحرك ماقبله او سكن فيقول اضربهو وارميهي وفيهي وهكذا وغيره اي غير ابن كثير ايضا قرأ فوليه وبخلده فيهي مهانا بالياء المدة في فيه مع ان ماقبله ساكن وبعضهم ح يجوزون عدم الحاقها اي الحاق المدة لهاء الضمير اذا ولي متحركا في سعة الكلام بلا ضرورة تقتضي عدم الحاقها في ضرورة الشعر بالطريق الاولى ويبقون ضمة الهاء في الوصل فيقولون ضربه بضم الهاء فقط او يسكونه في الوقف فيقولون ضربه بالسكون هذا في المضموم وفي المكسور يبقون كسرته او يسكونه فيقولون بغلامه بالكسر المجرد وبغلامه بالسكون واما هم وكم وانتم فاصلها همو وكمو وانتمو بالواو المدة بعد الميم بدليل هماوكما وانتما بالالف بعد الميم في مثنياتها اذ كونها بالمدة يقتضي بموجب المناسبة ان يكون مجموعها ايضا كذلك اي مقارنتها بالمدة واختير الواو لمناسبة الجمع لكون

لكون كليهما ثقيلا وبدليل هن وكن وانتن في جمعها المؤنث اذ بعد الهاء والكاف والتاء في هذا الجمع اعني جمع المؤنث حرفان وهما النون المشدد فينبغي ان يكون في الجمع الاخر اعني جمع المذكر ايضا كذلك اي يكون فيه بعد الهاء والكاف والتاء حرفان وهو يقتضي ان يكون الاصول ماذكر حتى يكون بعدها ميم ومدة فيحصل حرفان وذلك لان جميع النساء بازاء جميع الرجال والمذكر اعلى رتبة من المؤنث واللفظ قالب المعنى فكان احسن احواله ان لا تقتصر لفظه عن لفظها ثم ان هذه المدات ليست من انفس الكلمات بل زائدة عليها اتفاقا ولذا الحذف كثير في الوصل نحو عليهم غير المغضوب ولا خوف عليكم ولا انتم تحزنون بل لم تستعمل هي بالمدات الا قليلا واختلف في مدة ضمير الغائب مثل ضربه وبه فقيل انها من نفس الكلمة حملا على الالف في ضمير الغائبة مثل ضربها ومنها والاكثرون على انها زائدة تحذفها وجوبا في الوقف وكثيرا في الوصل مثل نزلناه تنزيلا وشروه بثمن وحركة ماقبل الميم في كم وانتم وهو الكاف والتاء الضم لا غير سواء كان قبلهما كسرة او ياء اولا وكذا حركة ماقبل الميم في هم وهو الهاء فضمة لا غير الا اذا ولي كسرة او ياء فانه اي الشان يكسر الهاء ح كما في ضمير الغائب المفرد كما في بغلامهم وبهم واخشيهم ولديهم وفيهم حيث كسرها هاء هم في الجميع لوليه كسرة في الاولين وياء في البواقي واهل الحجاز ههنا ايضا يضمونه كما يضمون ضمير المفرد اذا ولي كسرة او ياء فيقولون بهم واخشيهم مثلا بضم الهاء وحمزة يضم هاء هم حين وليه كسرة او ياء في ثلث كلمات فقط وهي عليهم واليهم ولديهم وفيما عدا ذلك مما يلي الياء وكذا في جميع مايلي الكسرة يكسر الهاء كالجمهور فيقولون بهم واخشيهم بكسر الهاء وقيل انما ضمه في هذه الكلمات لان الفاتها في الاصل ياءات هكذا فيما عندي من النسخ وهو سهو من القلم والصواب لان ياءاتها في الاصل الفات يعني ان ياءاتها مبدلة من الالف اذ اصلها على والى ولدى بالالف فكما ان هاء هم يجعل بعد الالف مضموما مثل دعاهم ويخشاهم وغلامهم فكذا في هذه الكلمات وانما مرضه بقيل لانه لو تم لوجب ان يضم الهاء في عليه واليه ولديه وعليها واليها ولديها وليس كذلك واما حركة ميم هم يعني ان حركة ميم كم وانتم اذا التقى ساكنان ليس الا الضم لكون ماقبله مضموما دائما واما حركة ميم هم اذا التقى ساكنا وانما قيدنا به في الموضعين لانها اذا لم تلاق ساكنا لا يكون له ضمة او حركة اخرى بل هو ساكن فقد تقدم بيانها مفصلة في بحث التقاء الساكنين

لعروض الحاجة اليه هناك فلا نعيده حيث عرفت هناك انه اذا وليه ساكن فان تقدمه كسرة
او ياء يكسر والا يضم وفيه اقوال اخر فارجع الى هناك اذا عرفت هذا فمتى كان الميم مضموما كما فى كم
وانتم مطلقا وفى هم فى بعض الاحوال فالمدة اللاحقة بهذه الضمائر واو لمناسبة الضمة ومتى
كسر الميم فى هم بان يكون الهاء مكسورا ابدلت الواو والمدة بالمدة لوقوعها طرفا بعد كسرة
فيقال فى همو اذا دخل عليه على عليهمى مثلا وفى جميع هذه الضمائر اعنى الضمير المتصل
للغائب والجمع وللمخاطبين والمنفصل المرفوع نحو انتم اذا وقف عليها تسقط المدات
وجوبا بلا خلاف اى عند من يلحقها المدات فى الوصل وهو الكثيرون فى مثل ضربه وبه
والبعض فى ضمائر الجمع حيث قال بعضهم عليكمو انفكم وعليهمى حال وذلك لان ما كثر
حذفه فى الوصل من الواو والياء وجب حذفه فى الوقف فيقول ضربه وبه وعليكم
وعليهم باسقاط المدات وهو البعض فى ضمير المفرد والكثيرون فى ضمير الجمع فلا كلام فى
ان الوقف على المفرد بحذف الحركة وقدمر وعلى الجمع على السكون كما فى الوصل واما واو
هو وياء هى من المرفوع المنفصل للغائب والغائبة فمن اصل الكلمة على المذهب
الاصح لا زائد عليها كمدات الضمائر السابقة فالوقف عليهما بحذف الحركة لا بحذف
الحرف وما ورد انهما اذا كانا من نفس الكلمة فما بالهما قد يحذفان كما فى هذين الشعرين
دفعه بقوله وحذفهما فى مثل قوله فبيناه بالضم مخفف هو يشرى رحله قال قائل لمن
جمل رخو الملاط نجيب وقوله هل تعرف الدار على تبراكا دار لسعدى اذه بالكسر مخفف
هى من هواكا للضرورة اى حذف الواو والياء فيهما للضرورة اذ لو ثبت لم يتم الوزن
وللتشبيه بعيد لهما بواو ابناهو وهو مدة لحقت هاء الضمير الذى اضيف اليه ابنان
تثنية ابن وبياء فيهى وهو مدة لحقت هاء الضمير المجرور يعنى بناء على ما عرفت
من ان البعض يلحق المدتين بمثل هذين الضميرين الى تشبيه واو هو فى البيت الاول
بواو ابناهو وياء هى فى البيت الثانى بياء فيهى فحذفا كما حذف المدتان كثيرا بان يقال
ابناه وفيه كما عرفت ووجه الشبه اما المشاكلة اللفظية بين بيناهو وابناهو وهو ظاهر وكذا
بين اذهى وفيهى لوقوع الهاء فيهما بعد حرفين اولهما مكسور وثانيهما ساكن واما كونهما
واوين او ياءين متصلين بهاء الضمير ولا يخفى ان كلا منهما بعيد ولذا قال للتشبيه بعيد
وبالجملة لما كان حذفهما فى البيتين للضرورة او للمشابهة بمدة الضمير المتصل لم يكن

واسكان ما قبله من الهاء والميم
واما عند من يلحقها
المدات
صح

لم يكن ذلك منافيا لكونهما من نفس الكلمة واصل الاول اى اذ يشرى هو يشرى اى يبيع اى
اسلم هو على ان يكون منفصلا مرفوعا فحذف الواو وبقى الهاء مضموما ويشرى بمعنى يبيع على
ان يكون من الشراء بمعنى البيع لان الشراء من الاضداد يطلق على الاشتراء والبيع والملاط
بكسر الميم الجنب والنجيب بمعنى الاصيل المختار صفة ثانية لجمل وصفة الاولى رخو الملاط فانه
صفة مشبهة من الرخاوة فاضافته الى الملاط لفظية وبينا بمعنى البين والالف للاشباع
وهو مضاف الى جملة هو يشرى ومنصوب على الظرفية بقال ومعنى البيت انه اى ذلك الرجل
اضل وفقد جملة فلما يئس منه واراد بيع رحله وهو ما يحمله على الجمل وفى هذا اشارة الى ان
يشرى مستعمل فى ارادة الشراء اى البيع لا فى نفس الشراء نادى واجده اى من وجد جملة قائلا
لمن هذا الجمل الموصوف اى بالنجابة ورخاوة الملاط واصل الثانى اى اذه اذ هى على ان يكون
منفصلا مرفوعا للمؤنث فحذف الياء وبقى الهاء مكسورا والتبراك بكسر التاء موضع والالف
للاشباع وقوله على تبراك ظرف مستقر صفة الدار اى الواقعة على تبراك وقوله دار خبر المبتدأ
محذوف اى هى دار لسعدى وهو بضم السين وسكون العين والقصر حبيبة المخاطب واذ
تعليل لما تضمنه هل من معنى الاستفهام وهى راجعة الى سعدى ومن فى من هواكا للتبعيض
والهوى بمعنى المهوى اى المحبوب والكاف المحل للخطاب والالف للاشباع اى استفهمت
عنك معرفة دارها لانها من مهوباتك ومحبوباتك فيليق بك ان تعرف ديارها وعند
الكوفيين ان الواو والياء فى هو وهى ليسا من نفس الكلمة بل زائدان حاصلان من
اشباع حركة الهاء الواو من ضمته والياء من كسرته كما اى كالواو والياء فى عنده وبه فان الواو
والياء فيهما حاصلان من اشباع حركة الضمير المجرور المتصل وليسا من نفس الكلمة عند الجمهور
كما عرفت وانما ذهبوا الى ذلك تمسكا بعدمهما اى بعدم الواو والياء فى لفظ هما مثنى هو
وهى وكذا فى هم وهن جمعيهما اذ لو كانا من نفس الكلمة لبقيا فى المثنى والجمع وقيل هو ما
وهيما وهوم وهين ويرد عليهم اى على الكوفيين ان حرف الاشباع لا يحرك فى الوصل ولا يثبت
فى الوقف بل هو واجب الاسكان فى الاول وواجب الحذف فى الثانى وواو هو وياء هى
يتحركان فى الوصل ويثبتان فى الوقف ساكنين فحرف الاشباع ليس شيئا منهما فشئ منهما
ليس بحرف اشباع فالحق انهما من نفس الكلمة على ما ذكره البصريون نعم كان قياس المثنى والجمع
على مذهبهم هو ما هما هوم هين فخففت بحذف الواو والياء وقد الحق الياء اذه ونه

اسمي الاشارة للمؤنث ومذكرهما ذا تشبيه بالهاء التي هي ضمير المجرور لكون كل منهما هاء
متصلا بحرف واحد مكسور فكما يلحق الياء بها بان يقال بهي كما عرفت يلحق الياء بهاء
ذي فيقال ذهي وتهي فيحذف هذا الياء ايضا اي كياء به في الوقف فيقال ذه وته بسكون
هائهما كما يقال به بسكون هائه هذا على تقدير ان يلحق بهما بعد الهاء ياء زائدة وفيهما وجه
آخر وهو ان يكون الهاء فيهما ساكنة لا تلحق بعدهما ياء لا في الوصل ولا في الوقف نحو هاته
او هذه امة الله بالهاء الساكنة فكانهم احبوا ان يكون العوض مثل المعوض عنه في السكون
بناء على ما عرفت في بحث الابدال ان هائهما عوض عن الياء واصلهما هذي وهاتي فتح
يكون وقفهما على السكون فلا يكون مما نحن فيه الموضع الخامس ما وقع في الفاصلة وقد
عرفت انها آخر الآية ومقطعها او القافية وهي آخر البيت من قفيته اي تبعته كان
اواخر الابيات كما يتبع بعضها بعضا من كلمة ذات واو وياء اي كان آخرها واوا او ياء
سواء كان من نفس الكلمة او ضميرا ملحقا بها وقوله لا يحذف صفة كل من الواو والياء في لفظ
ظ او صفة لذات فالمعنى لا يحذف واوها او ياؤها للوقف في غيرهما اي في غير الفاصلة او
القافية كما في يغزو ويرمي على ما عرفت ان الواو والياء في مثلهما لا يحذفان وقفا في غير
الفاصلة والقافية بل يوقف على سكونهما كما في الوصل فان حذفهما اي حذف الواو
والياء اللذين لا يجوز حذفهما فيما في غيرهما فيهما اي في الفاصلة او القافية وقفا حسن فصيح
سواء حذفا فيهما وصلا ايضا او لا وذلك لقصد التناسب بين الفواصل او القوافي
او لقصد التخفيف فيهما لتعددهما فلذا كان لهما شان ليس لغيرهما والاول كما في قوله تع
والليل اذا يسر بسكون السين والراء واصله يسري كيرمي حذف ياؤه في الوقف لوقوعه
فاصلة من الفواصل الرائية مثل وليال عشر والشفع والوتر مع انه يحذف في الوصل
ايضا في بعض القراءة والثاني كما في قول الشاعر لا يبعد الله عن رحمته اخوانا تركتهم وفي
بعض الروايات اخوانا لنا ذهبوا وجملة لم ادر اي لم اعرف استينافية او حال من ضمير المتكلم
او الاخوان بعد غداة البين الغداة اليوم والبين الفراق اي بعد يوم الفراق وبعد ظرف
لقوله ما صنع وما فيه استفهامية او موصولة اي لم اعرف انهم اي شيء صنعوا بعد ذلك
او لم اعرف الذي صنعوه بعده وهذا دعاء بعدم ابعاد الله تع اياهم عن رحمته ولطفه
اي ما صنعوا فحذف الواو الذي هو ضمير الجمع وقفا لوقوعه في القافية مع انه لا يحذف

لا يحذف فيها وصلا وسببه انه لو قال ما صنعوا باثبات الواو ولم يدر او اصل هو ام وقف فلما حذف
علم انه واقف وايضا لما راى الواو والياء ساكنين في الوصل شبههما بالحركة فاسقطهما وقفا
كالحركة لكن حذف مثل هذا الواو ليس بجيد كما تعرف وان كان الحذف اي حذف الواو والياء
في غيرهما ايضا اي في غير الفاصلة او القافية كما فيهما جائزا يكون فيهما احسن كما في قول الله الكبير
المتعال الكبير المتعال بحذف الياء من المتعالي ويوم التناد بحذف من التنادي اي النداء من
الجانبين لكون الفواصل في الاول باللام وفي الثاني بالدال مع ان حذفهما جائز للوقف
في غير الفاصلة والقافية كما عرفت في مثل القاضي والغازي وهو فيهما احسن فان كان الواو
والياء ضميرا كما في ضربوا بواو جمع الغائبين ولم تغزوا بواو جمع المخاطبين اصله لم تغزووا
فاعل الواو الاول ولم ترمي بياء المخاطبة فالحذف وقفا ليس بجيد ولو كان في الفاصلة
او القافية لان هذا الواو والياء اسم برأسه فحذفه مخل بالمرام بخلاف ما في مثل يغزو ويرمي
فانه جزء كلمة في الآخر فاذا حذف دلت بقية الكلام عليه فلا اخلال والالف لخفته لا يحذف
وقفا بسبب وقوعه في الفاصلة او القافية لانه لكونه حرفا خفيفا صار كالعدم فثبوته لا ينافي
الفاصلة ولا القافية فلا يحذف فيهما الا للضرورة كما في قوله رهط مرجوم ورهط ابن المعل
في ابن المعلى فعدم حذفه في غيرهما بالطريق الاولى ولما استوفى مباحث الوقف بالحذف
نبه على استلزام حذف الحرف الحركة فقال واعلم ان في كل موضع يحذف فيه الحرف
للوقف كالمواضع الخمسة السابقة يحذف حركة ما قبله اي حركة ما قبل الحرف المحذوف
البتة لما عرفت ان لا وقف على الحركة ويحذف حركته اي حركة ذلك الحرف ايضا
ان كانت اي وجدت حركته لانها لو بقيت بعد حذف الحرف فاما ان تنقل الى
ما قبله فيلزم الوقف على الحركة او لا تنقل فيلزم وجود الحركة بدون الحرف وهو محال
فمرادنا في التقسيم اي في تقسيم الوقف الى الاقسام الستة كما عرفت من حذف الحركة
ان لا يكون معه اي مع حذفها حذف الحرف ومرادنا بحذف الحرف هناك مقابله
اعني حذف الحركة مع حذف الحرف حتى يصح المقابلة بين القسمين وهذا مبني على رأي
الاكثرين في مثل قاض وغاز من انه لا يرد ياؤه عند الوقف فيقال قاض وغاز بسكون
الضاد والزاء واما على رأي بعضهم من انه يرد الياء في الوقف فيقال قاضي وغازي
فبعد حذف التنوين لم يحذف حركة ما قبله الصنف الثاني في بيان التغيير بالزيادة

ولما كان هذا محتملا لجنب العقل للتغيير بزيادة الحرف والتغيير بزيادة الحركة نفى الثاني
فقال لا يجوز ان يصير الوقف سببا لزيادة الحركة حتى يتغير بها هيئة الكلمة بل موجبه
ومقتضاه الاسكان لما تحرك قبل لما عرفت ان لا وقف على الحركة حتى يكون عدد السكون
فيه اى في الوقف اكثر من عدده في الوصل بواحد ان وجد في الوصل سكون
لما صار بعض ما تحرك في الوصل وهو الآخر ساكنا في الوقف وان كان جميع الحروف
متحركة في الوصل فالوقف سبب لحدوث الساكن ولا لتعدده وزيادته فان كان
عند آخر الكلمة اى فيما يقرب آخرها سكون واحد يجعله اى يجعل الوقف السكون اثنين
كما في زيد فان الياء فيه ساكن قبل الوقف فبالوقف اسكن الدال فصار الساكن اثنين
وان كان اثنين يجعله ثلثة كما في دواب جمع دابة فان فيه قبل الوقف ساكنان الالف
والباء الاول اسكن الباء الثاني بالوقف صارت السواكن ثلثة وخص التفصيل بما كان
السكون السابق عند آخر الكلمة لكونه مناسبا للوقف واشارة الى انه يجوز التقاء الساكنين
او ثلثة في الوقف ولم يتعرض لما كان السواكن السابقة ثلثة فصاعدا لعدم امكانه اذ لا يجوز
التقاء ما زاد على الثلثة من السواكن اصلا واذا لم يجز ان يصير الوقف سببا لزيادة الحركة
فالزائد للوقف هو الحرف وهو اى الحرف الزائد اما مماثل لآخر الكلمة او غير مماثل فالمماثل
يكون بان يضعف الآخر من الكلمة عند الوقف لكن هو مشروط باربعة شرائط اشار
الى الاول بقوله اذا كان اى آخر الكلمة متحركا سواء كان بفتحة او ضمة او كسرة والى الثاني
بقوله صحيحا غير حرف علة والى الثالث بقوله غير الهمزة والى الرابع بقوله ويكون ما قبله
ايضا متحركا فعند اجتماع هذه الاربعة يوقف بتضعيف الآخر نحو الفرج وهو بفتحتين
الخلاص من الغم والجيم متحرك بحسب العامل صحيح فيوقف بتضعيف الجيم وتشديده بقي
ان الثاني من المضعف ساكن ام متحرك الجواب انه ساكن الا ان له كسرة مختلفة واما
اذا انتفى شيء من هذه الاربعة فلا يضعف اما اذا لم يكن الآخر متحركا نحو لم يبعد حيث
كان الدال ساكنا بلم فلا يضعف بل يوقف على السكون لان هذا التضعيف في الوقف
انما هو ليكون كالعوض من الحركة الكائنة في الوصل الذاهبة بالوقف لما قالوا ان الغرض
التضعيف انما هو لتبيين الحركة التي في الوصل كالروم والاشمام بل التبيين فيه لكونه
بالحرف اقوى من التبيين فيهما لكونه بصوت ضعيف او حركة خفيفة كان الآخر ساكنا

فاذا

حرف

مخلة

ساكنا في الوصل فلا ذهاب للحركة بالوقف فلا تعويض ولا تضعيف واما اذا لم يكن الآخر صحيحا
بل واوا او ياء نحو لن يدعو ورأيت القاضي فلان في التكلم بحرف العلة نوع لكنة وركاكة
وثقلة على اللسان ولهذا تقع التغييرات التي لم تقع في غيرها كالحذف والابدال ونحوهما
فيها كثيرا كما عرفت تفصيله في بحث الاعلال فاذا كان فيها لكنة فتضعيفها وتكريرها
زيادة في اللكنة فلا ينبغي بالوقف الذي هو مظنة التخفيف فلا يوقف على لن يدعو ورأيت
القاضي بالتضعيف بل بحذف الحركة واما الهمزة فلثقلها واستبشاع اجتماع الهمزتين كما
عرفت من انها لكونها من اقصى المخارج اثقل الحروف فاجتماعهما بمنزلة التهوع فلا
يجوز تضعيفها في محل التخفيف اصلا فلا يوقف على الكلاء بتضعيف الهمزة بل باسكانها
واما اذا كان ما قبله ساكنا نحو زيد فلانه لو ضعف الآخر ح يلزم التقاء ثلثة سواكن وهي ما قبل
الآخر والمدغم من المضعف وهو ظ والمدغم فيه منه لما انه لا وقف على الحركة والتقاء الساكنين
وان جاز في الوقف كما مر لكن التقاء ثلثة سواكن ليس بجائز اصلا بحكم ما قالوا حال كونه مطلقا
اى حكموا بعدم جواز التقاء السواكن الثلثة بناء على الاطلاق ويرد عليه انه اى ما قبل الآخر ان كان
مدة كما في عام وحال يكون التقاء بها اى التقاء ثلثة سواكن على تقدير التضعيف على وجه مغتفر
وجائز في الوقف كما في دواب لما عرفت في بحث التقاء الساكنين انه اذا كان اولهما مدة
والثاني مدغما وهما في كلمة يكون التقاؤهما على حده فيغتفر مطلقا وفي الوقف خاصة يغتفر
اجتماع ثالث معهما كما في دواب وصواف اصلهما دوابب وصوفف وعلى هذا الوقف في مثل
العام والحال بتضعيف الآخر يكون التقاء السواكن على الوجه المغتفر فلا يصح الحكم ببطلانه
مطلقا ولا يبعد ان يكون مرادهم بالمطلق غير هذه الصورة جواب عن الايراد بان كلامهم
وان كان مطلقا ظاهرا لكن يجوز ان يخصص ويحمل على غير هذه الصورة اعني ان يكون ما قبل
الآخر مدة ولا شبهة ان في غيرها لا يجوز التقاء ساكنة ثلثة سواكن لا في الوقف ولا في غيره
لكونه التقاء على غير حده فح يكون مرادهم بالشرط الرابع اعني ان يكون ما قبل الآخر
متحركا هو ان لا يكون ما قبله ساكنا غير مدة سواء كان متحركا او ساكنا مدة وانما لم يصرحوا
بهذا المراد اجتزاء واكتفاء بالتعليل اعني قولهم فلانه يلزم التقاء ثلثة سواكن لانه لما كان
عدم بطلانه في صورة المدة ظاهرا معلوما مما سبق لينتقل من هذا الكلام الى ان مرادهم غير
صورة المدة اذ الاولى بحالهم ان يظن بهم حسن الظن ولا يخفى ان هذا نوع من البعد مع انه يلزم

الا وقف

صوافف

واجزء

على هذا الجواب ان يوقف في مثل الحال والمقال بالتضعيف وليس كذلك بل بالاسكان فالاقرب
ان يقال ان التقاء ثلثة سواكن في صورة المدة وان كان مغتفرا في الوقف لكن لا كلام في ثقلته
ولكنته فلا يلزم من جواز ارتكابه فيما مست اليه الحاجة من مثل دوآب جواز ارتكابه فيما
استغنى فيه عنه من مثل الحال والمقال اذ يجوز فيه الوقف باسكان الاخر من غير تضعيف
وغير المماثل بهاء والف وغيرهما اما الهاء وهو اكثر زيادة فزيادتها في الوقف اما واجبة
او جائزة اما الواجبة فهي في كل كلمة كانت مبنية على حرف واحد ولم يكن كجزء من كلمة
اخرى بان يتصل بها شدة اتصال سواء كان لم يكن قبلها هناك كلمة اخرى اصلا
او كانت بعدها وقبلها لكنها لم تكن كجزء منها والاول نحو ره وعه وفه بفتح الراء وكسر
العين والفاء والقاف مع سكون الهاء في الكل او امر جمع امر حال من الثلثة اي حال
كون هذه الثلثة اوامر او امر حاضرين مشتقة الاول من راى يرى بفتح العين فيهما
من الرؤية والثاني من وعى يعي من الوعي وهو الحفظ والثالث من وفى يفي من الوفاء
اي اكمال الشيء واتمامه ان كان بالفاء او من الوقاية اي الحفظ ان كان بالقاف وهما من
باب ضرب يضرب فاصلها ارأى واوعى واوفى حذف من الكل للبناء الامر وفي الاول
خففت الهمزة لينقل حركتها الى الراء فاستغنى عن همزة الوصل فبقى را بالفتح وفي الاخرين
حذف الواو اتباعا للمضارع واستغنى عن همزة الوصل فبقى ع وف بالكسر ثم الحق بها هاء
السكت للوقف فصارت ره وعه وفه والثاني والثالث نحو مه في مه انت لان م مخفف ما
الاستفهامية كما يذكر وهو مبتدأ وانت خبره اي اي شيء انت وهو اسم على حرف واحد
ولم يكن كجزء مما بعده اعني انت فالحق به الهاء وجوبا في الوقف ومه في مجيء م جئت
فان م فيه ايضا مخفف ما الاستفهامية وقد وقع قبله شيء وهو المضاف اليه اعني المجيء لكن
لا كالجزئية كما تعرف فلحق بها الهاء في الوقف ومجيء مفعول مطلق لجئت واصل الكلام
جئت مجيء ما اي مجيء اي شيء المجيء راكب ام مجيء راجل ثم قدم على الفعل لاقتضاء
المضاف اليه اعني ما الاستفهامية للصدارة ووجوب تقدم المضاف على المضاف اليه والمقصود
السؤال عن صفة المجيء اي على اي صفة وكيفية وقع مجيئك فان هذه الكلمات اعني ره وعه
وفه اي اذا وقف عليها وجب الحاق هاء السكت بها وهو هاء ساكنة تزاد في الوقف
صيانة لحركة الاخر او حرفه عن الذهاب وبيانا واظهارا تاما للحرف الذي فيه خفاء وانما سمي

بنفو

وانما سمي هاء السكت لحصول السكوت وانقطاع اللفظ عنده اما صيانة الحركة عن الذهاب
فظاهرة وكثيرة كما في الامثلة المذكورة وفي انه في الوقف على انا اذ لو لم يلحق بها الهاء
لذهبت حركتها كما عرفت واما اذا الحق فصينت الحركة عن الزوال اذ الوقف ح على الهاء
وكذا الوقف عليه في جميع ما الحق هو به فلذا جعل ساكنا واما صيانة الحرف عن الذهاب ففي
كل مدة تحصل بسبب اشباع الحركة وجملة لا انها اي ليس ذلك في وقت ان المدة حرف
من حروف الكلمة فقوله لا انها عطف على قوله ففي كل مدة ويجوز ان يعطف على الاشباع
اي لم يحصل بسبب انها او على قوله تحصل بقراءة ان مكسورة او بتقدير مضاف اي لا ذات
انها وحاصل المراد ان ذلك في كل مدة لم تكن حرفا من اجزاء الكلمة بل زائدة عليها حاصلة
بسبب اشباع حركة الاخر مثل ضربهوه وغلامهوه ومررت بهيه وغلامهيه اذ لو لم يجيء الهاء
لسقط الواو والياء في امثالهما كما عرفت في هموا وانتموا وكموا واما بيانها اي بيان الهاء
للحرف ففي غيرها اي في مدة غير المدة الحاصلة من الاشباع بان تكون من حروف الكلمة كما
في بناه وهو لاه فان في حروف المد مطلقا سيما الالف خفاء بحيث لا تظهر على السمع
بسهولة وذلك لكمال لينتها وضعفها فاذا الحق بها بعدها حرفا اخر كهاء السكت تظهر
بسببه على السمع والفرق بين المدتين ان الحاصلة بالاشباع لكونها زائدة في معرض الزوال
فهي اجدر بالسقوط في الوقف فمجيء الهاء فيه كان لصيانتها بخلاف المدة الثانية فانها
لما كانت جزءا من الكلمة كانت آبية عن السقوط فلا يكون مجيء الهاء لصيانتها عن
الذهاب بل لاظهارها كاملا واذا كان لحوق الهاء لواحد من الاغراض الثلثة فهو اي الهاء
نظير همزة الوصل في ان الحق منه في الاكثر بقاء حركة الاخر كما ان الحق منها اي من همزة الوصل
بقاء سكون الاول وان شئت قلت هو نقيضها اي هاء السكت نقيض همزة الوصل
فالنظيرية من حيث ان الحق من كل منهما بقاء شيء من الكلمة والنقيضية من حيث
ان ما يقصد بقاؤه في الاول حركة الاخر وفي الثاني سكون الصدر وهما نقيضان
فباعتبار الحيثيتين صح الاطلاقان والكوفيون يثبتونه يعني ان كون الحاق هاء السكت
مشروطا بحال الوقف هو مذهب البصريين فيثبتونه اي هاء السكت وقفا ووصلا
في الشعر وغيره فعلى رأيهم ليس زيادته مختصة بالوقف ولما كان في صحة التمثيل
به في م انت ومجيء م جئت ما الاستفهامية حذف الفها وجوبا فابدل عنه هاء السكت

بحسنة

وهي اسم برأسها مستقلة في الدلالة على المعنى ليست كجزء من غيرها ولو كان معها شيء آخر
من حرف جر او مضاف ونحوهما كجيء وانت لانها تقع مستقلة اي في الكلام بمعنى انها تذكر في مقام
الافادة من غير ان يكون معه لفظ آخر واما استقلالها في الدلالة على معناها الافرادي فهو
لازم لها لكونها اسما فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا قيل وقع امر عجيب فتقول ما اي اي شيء
هو واذا استقلت في الكلام لم تكن كجزء من غيرها لان ما كان كالجزء من غيره كالطرف فهو ليس
بمستقل في الكلام بل محتاج الى الانضمام الى شيء آخر وقد عرفت تفصيله قال بيان لوقوع
ما مستقلا في السؤال عن امر عجيب ابو ذويب قدمت المدينة والحال انه كان لاهلها
ضجيج كضجيج الحجيج جمع الحاج وقوله اهلوا من الاهلال وهو رفع الحجاج اصواتهم عند التلبية
وقوله بالاحرام اي في الاحرام والجملة اما حال من الحجيج او استينافية جئت بها للبيان ضجيجهم
فقلت مه فقالوا اي اهل المدينة هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقوله مه اي ما الواقعة فهو مخفف
ما الاستفهامية وقعت مستقلة في السؤال عن الواقعة العجيبة وهو ضجيج اهل المدينة والضجيج
التصويت والصياح بالكسر عطف تفسيري للتصويت فالمعنى ان لاهلها صياحا وبكاء
كصياح الحجاج عند التلبية فاذا ثبت ان ما الاستفهامية اسم برأسها وليست كجزء من
غيرها مع انه ليس في المثالين معها شيء هو كالجزء معها اما في الاول اعني م انت فظاهر
اذ لم يكن فيه قبل شيء اصلا وعدم كون انت كالجزء منها ظاهر واما في الثاني اعني مجيء م جئت
فلان الاسم المضاف مستقل بالافادة وليس اتصاله بالمضاف اليه كاتصال حرف الجر
بمجروره صح التمثيل بالمثالين لما ذكر وانما يحذف الفه اي الف ما الاستفهامية اذا دخله
الجار مضافا كان الجار كما في مجيء م جئت او غيره بان يكون حرف جر كما في لم وعم ونحوهما
وهذا الحذف اغلبي واما اذا لم يدخله جار فلا يحذف الفه الا نادرا كما في قول ابي ذويب
وانما حذف الفه وقت دخول الجار في الاغلب لكثرة وقوعه ثمة اي وقوع ما الاستفهامية
في غير الجار فيرام فيه التخفيف بخلاف ما لم يكن في حيزه فانه قليل وقال الرضي في بحث الموصولات
من شرح الكافية وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف
وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تأخير الجار منها فقدم عليها وركب
معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدير
وجعل حذف الالف دليلا على التركيب انتهى فتأمل وانما لزم الحاق الهاء بمثل هذه الكلمات

فيها
تبره شيء

الكلمات اعني ره وقه وامثالهما مما ذكرته من الامثلة لانها من حيث استقلالها في الافادة وعدم
احتياجها فيها الى الضم ان تنضم الى شيء آخر قبلها مظنة للابتداء بها اي صالحة لان يبتدئ
بها في الكلام فيجب تحريكها لما ان الابتداء لا يكون الا بالمتحرك واذا وقف عليها وجب اسكانها
لما عرفت ان لا وقف على الحركة مع ان تلك الكلمات على حرف واحد فلو وقف عليها بغير ها يلزم
اجتماع الحركة والسكون في حرف واحد في حالة واحدة واجتماع الحركة والسكون في حرف واحد
لا يتصور لكونه اجتماع النقيضين فالحق بها الهاء مراعاة لحكمي الابتداء والوقف حيث يكون
الابتداء بحرف متحرك وهو تلك الكلمات والوقف على حرف آخر ساكن وهو هاء السكت فلا يلزم
المحذور واما الزيادة الجائزة فاذا لم يكن الكلمة بهذه الصفة اي صفة ان تكون على حرف
واحد ولا يكون كجزء من كلمة اخرى قبلها وانتفاء بهذه الصفة اما بان لا يكون على حرف واحد
بل على اكثر كما في يا رباه واخشه او بان يكون على حرف واحد لكن صارت كجزء مما قبلها كما في
حتامه والامه ففي كليهما يزاد اذا وجد الشرط وشرطها اي شرط زيادة الهاء في تلك الكلمة
ان يكون في آخر الكلمة اما مدة يراد بيانها واظهارها سواء كانت زائدة او من حروف الكلمة
وسواء كانت الفا او واوا او ياء فيلحق بها الهاء لبيان تام للحرف نحو يا رباه ويا سيداه بالحاق
الف الاستغاثة بآخر المنادى وههناه اسم اشارة الى المكان القريب والفه من نفس الكلمة
وواغلامكاه واحرف نداء بمعنى يا لكنه مختص بالمندوب وغلامكاه اصله غلامك بكاف
المخاطب الحق بآخره الف الاستغاثة وواغلامكموه بالحاق الف الاستغاثة بآخر كم لكنه ابدل
المناسب لضمة الميم لدفع الالتباس بالمثنى وواغلامكيه بالحاق الف الاستغاثة بكاف
المخاطبة لكنه ابدل الى الياء المناسب لكسرة الكاف لدفع الالتباس بالمخاطب مثل واغلامكاه
وحتى مه والى مه بادخال حتى والى حرفي الجر على ما الاستفهامية اذا اصلهم فكما مر فباعتبار
اصله عد مما في آخره مدة فافهم واما ان يكون في آخرها حركة غير اعرابية حاصلة من قبل
العامل ولا مشبهة بها من جهة عروضها بالغير كما في يا زيد بكر كانت حركة بنائية اصلية
وسيجيء وجه التقييد بها نحو اخشه بالفتح وارمه بالكسر واغزه بالضم او امر من خشي يخشى
ورمى يرمي وغزا يغزو وقد عرفت اصولها مرارا وكذا لم يخشه ولم يرمه ولم يغزه فان
حركات جميعها بنائية اصلية لكونها حركات الاوساط بالحقيقة والحركات
الاعرابية وما يشبهها انما تتوارد على الاواخر الحقيقية وهوه وهيه ضمير بن منفصلين

غائبين وغلاميه بالاضافة الى ياء المتكلم فان الفتحة فى اخرهو وهى بنائية اصلية وكذا
فتحة ياء المتكلم عند من حركه وهو وان كان على حرف واحد لكن صار كالجزء مما اضيف
اليه كما يذكر فان فى هذا المجموع جازت زيادة الهاء ان شئت زدت الهاء فى الوقف
كما هو المذكور لما ذكرنا اى للارادة بيان المدة فيما فى اخره مدة وصيانة الحركة عن الذهاب
فيما فى اخره حركة بنائية وان شئت تركت الهاء فتقول باربا يا سيدا واغز ارم وهكذا
لان اسكان اواخرها فيما هى اى اواخرها متحركة وهى ما يكون من القسم الثانى نحو اخش
وهو وهكذا ممكن ولا يلزم هنا ما لزم فى مثل ره وقه من اجتماع الحركة والسكون على حرف
واحد اذ الكلمة هنا على اكثر من حرف حقيقة او حكما لكونها كالجزء مما قبلها فالحركة التى
يقتضيها الابتداء بالنسبة الى حرف والسكون الذى يقتضيه الوقف بالنسبة الى اخر
بخلاف ما سبق فان الكلمة هناك على حرف واحد مطلقا وفيما اخره مدة وهو ما كان من القسم
الاول مثل ياربا وظهرهنا وواغلامكاه وواغلامكموا وواغلامكى الوقف باثبات الالف فيما كانت
المدة الفا واسقاط اى باسقاط الواو والياء فيما كانت المدة واوا وياء بان يقال ياربا وظهرهنا
وواكم وواك جائز بلا محذور وقد عرفت وجه تخصيص الوقف بالاثبات بالالف
والوقف بالاسقاط بالواو والياء فاذا امكن فى تلك الكلمات الوقف بالاسكان او الاثبات
او الاسقاط فلا ضرورة الى الحاق هاء السكت بها بل زمام الاختيار بيدك وانما جعلنا الحاق
الهاء فى مه وفى حتى مه والى مه من القسم الجائز مع ان مه هنا ايضا ما الاستفهامية حذف
الفها لدخول حرف الجر عليها والمعنى حتى اى شئ والى اى شئ كما تاكيد ايضا فى م انت
ومجئ م جئت كما ان م فيهما استفهامية فيكون اسما مستقلا ليست بجزء من غيرها كما مر وهذا
يقتضى ان يجعل الالحاق فيهما من القسم الواجب كما فى م انت ومجئ م جئت فاجاب بانا
جعلناه من الجائز لان حتى والى غير مستقلة فى الكلام بل هما لكونهما من الحروف محتاجتان
الى ان تنضما الى غيرهما كما ههنا فكان كل منهما مع مه كلمة واحدة لاحتياجهما اليه اذ لم يكن
لما احتيج اليها وبهذا الاعتبار صار مه فيهما كجزء كلمة فلم يكن مظنة للابتداء بها حتى يجب
الحاق الهاء بها لئلا يلزم اجتماع الحركة والسكون على حرف واحد فلذا جعل من الجائز ولا
كذلك ثمة اى ليس ما ذكر مع م فى م انت ومجئ م جئت فى حكم كلمة واحدة مع م فان انت فى الاول
ومجئ فى الثانى كل منهما اسم مستقل فى الكلام غير محتاج الى الانضمام الى غيرهما كما لم يحتج م اليهما

وارم

اليهما اما فى الاول فظاهر ضرورة ان كلا من المبتدا والخبر منفصل عن الآخر وليس شئ منهما قيدا
للآخر واما فى الثانى فلان المضاف فان كان متصلا بالمضاف اليه وكان المضاف اليه قيدا له لكن
اتصاله به كاتصال حرف الجر بمجروره بان يكون محتاجا اليه الا ترى الى انه يذكر المجئ بدون ما
نحو المجئ كذا وجئت مجيئا فههنا اى فى حتى مه والى مه الاحتياج الى الجزئية اى الى الكون كجزء
من الكلمة وان نشا من مه لاستقلاله فقد نشا مما ضم اليه اعنى حتى والى لكونهما من الحروف
والعائمة اى فى م انت ومجئ م جئت فلا احتياج لشئ منهما اى من مه وما ينضم اليه الى الآخر لاستقلال
كل منهما فكان مه ههنا كجزء كلمة ولو باعتبار احد الطرفين بخلاف ثمة فانه لم يكن كجزء كلمة باعتبار شئ
من الطرفين اصلا فكان مظنة للابتداء بها فعلى تقدير عدم الالحاق لزم ما لزم فلذلك جعلنا
الالحاق هنا من الجائز وهناك من الواجب فظهر الفرق واندفع الاشكال وكذلك ياء ضربنى
وغلامى من ضمير المتكلم المتصل المنصوب والمجرور وهو مبنى على حرف واحد ايضا بمنزلة الجزء مما
اتصل هو به كضرب وغلام لان الضمير المتصل ليس له استقلال فى الكلام بل يحتاج فى الذكر الى
ان يتصل ويتبع لفظا اخر وان كان له استقلال فى الدلالة على معناه لكونه اسما ولذا جعل الحاق
الهاء فيه ايضا من القسم الجائز والفرق فى ان الجزئية فى حتى مه والى مه نشات مما ينضم الى
ما بنى على حرف واحد وهنا من نفس ذلك المبنى وهذا كما اشرنا مبنى على تحريك ياء المتكلم
فى الوصل وهو الاصل وتسكينها ايضا شايع فمن حرك قال فى الوقف ضربنى وغلامى باثبات
الياء وتسكينها او ضربنيه وغلاميه بالحاق هاء السكت وفتح الياء ومن اسكن وقف
باسقاط الياء واسكان ما قبله فيقول ضربن وغلام بسكون النون والميم وانما لم يحافظ بالحاق
هاء السكت فى الوقف على الحركة الاعرابية كحركة يضرب واحمد فى يضرب احمد كالبنائية اى كما
حوفظ به على الحركة البنائية بل كان الوقف بحذف الحركة الاعرابية ولذا قلنا فى الضابطة
المذكورة حركة غير اعرابية لعروضها اى لعروض الحركة الاعرابية وطريانها على الكلمة بسبب
ولذا تختلف باختلاف العوامل والعارض لا يعتد به ولا يستحق ان يحافظ عليه ولكون العامل
دالا عليها دلالة المؤثر على الاثر فاذا حذفت فى الوقف بقى دليل عليها فلا تذهب بالكلية
حتى يلزم اختلال ومن ثمة لم يحافظ عليها بالحاق الهاء ولم يجز فيها الالحاق بل كان الوقف بحذفها
تقول يضرب واحمد بسكون الباء والدال دون يضربه واحمده بالهاء بخلاف الحركة البنائية
كما فى هو وهى فانها لازمة للكلمة لا تتبدل بتبدل العوامل ونحوها واللازم بالرعاية والمحافظة

عليه اولى ولانه اى الشان ليس لها اى ليس للبنائية دليل يدل عليها فاذا زالت بالوقف وذهبت
بالكلية فيلزم اخلال فينبغى ان يحافظ عليها ولذا جاز الحاق هاء السكت بها وقولنا ولا شبهة
بها للاحتراز عن حركة اخر الماضى فانها وان لم يكن حركة اعرابية لكنها مشبهة بها فان بناءه على
الحركة الا مع ان الاصل فى البناء السكون لشبهه بالمضارع الذى اخره متحرك ولو بالحركة
الاعرابية من جهة ان كلا منهما يقع خبرا وحالا وصفة وصلة وشرطا وللاحتراز عن حركة
اخر يا زيد من المنادى المفرد المعرفة فانه مبنى على الضم ولا رجل من اسم لا لنفى الجنس
المفرد المنكر فانه مبنى على الفتح فحركة اخرهما وان لم تكن اعرابية لكنها مشبهة بها فان
لهذين الطرفين اعنى يا ولا شبها بالعامل من حيث عروض الحركة المخصوصة اعنى الضمة
فى الاول والفتحة فى الثانى بسببها كما ان الحركة الاعرابية عارضة بسبب العامل الا ترى انه
لو سقطا لسقط الحركتان من زيد ورجل فيكونان معربين رفعا او نصبا مثلا ومن ثمه
جاز الاعراب فى صفتهما حملا على لفظهما كما بين فى النحو ولما كانت تلك الحركات مشبهة
بالحركة الاعرابية اجريت مجريها فلم يلحق بها الهاء كما لم يلحق بها بل كان الوقف عليها بحذفها
فاحترز عنها بقوله ولا شبهة بها وقال المبرد لم يلحق الهاء بنحو ضرب لانه لو قيل ضربه
لالتبس بضمير المفعول واعترض عليه بانه منقوض بنحو لم يغزه فان الالتباس قائم فيه
مع انه لحق واجيب بانهم حملوا لم يغزه على نحو فه لان الامر ماخوذ من المضارع وتحريك هاء
السكت لا يجوز لانه لا يجيء للوقف على المذهب الاصح والحركة لا تجامعه اى الوقف بل تسقط
معه لان موجبه الاسكان وقد حرك على استهجان فى ضرورة كقوله يا مرحباه بضم هاء
السكت بحمار عفراء وانما رحب بحمارها لفرط محبته اياها كما هو دأب الشعراء الغاوين
اذا اتى قربته بما يشاء من الشعير او التبن او الحشيش ونحوها وقوله يا رب يا رباه بضم
هاء السكت ايّاك مفعول اسل قدم عليه للحصر او التقفية واسل مضارع متكلم اصله
اسئل مخففت الهمزة عفراء يا رباه من قبل الاجل فان عفراء من الدنيا الامل للاهل
ولا مرجو غيرها عفراء اسم امرأة وهى فى الاصل مؤنث اعفر وهو ظبى يعلو بياضه حمرة فانه
لو سكن هاء السكت فى القولين لا يتم الوزن فحرك ومع هذا فهو مستهجن قيل ومعذرته
انه لما اضطر حين وصل الى التحريك لئلا يجتمع ساكنان فى الوصل على غير شرطه حركها
واذا حرك على استهجان فقد يحرك بالكسر على ما هو اصل تحريك الساكن وقد يضم بعد الالف

الالف كما فى البيتين وبعد الواو كما فى يغزوه تشبيها له بهاء الضمير الواقع بعدهما على ما مر من
ان هاء الضمير يضم بعد الالف والواو مثل ضرباه وضربوه وبعضهم يفتحها بعد الالف
للمناسبة بين الفتحة والالف ولما فرغ من بحث زيادة الهاء شرع فى بحث زيادة الالف
فقال واما الالف فيزاد للوقف فى موضعين لا غير احدهما الوقف على انا ضمير المتكلم
ولا يكون الا من ذوى العلم مذكرا كان او مؤنثا لان تكلمه يغنى عن الفرق بين المذكر والمؤنث
وبهذا الاسم لما اضربه وعدم مشابهة للاسماء المتمكنة وبنى على الحركة فان الافصح فيه فى حال
الوصل همزة ونون مفتوحتان فالالف بعد نونه فى الوقف زائدة صيانة لفتحة النون
اذ تبين بها الحركة كما تبين بالهاء وقد تبدل همزته فى اوله هاء لتقاربهما مخرجا فيقال هنا وهو
ردى جدا لما عرفت ان الهمزة فى اول الكلمة لا تخفف اصلا فافهم وقد تمد همزته فيقال آنا وقد
يسكن نونه فيقال ان ما بسكون وقد يلحق به الالف فيقال انا بمد النون فعلى هذين لا يلحق به
الالف للوقف وهو ظاهر وعند الكوفيين الالف الواقع بعد نونه وقفا ووصلا من نفس
الكلمة لا زائدة لانهم لما راوا كثرة وقوع الالف فيه ظنوه من نفس الكلمة ويرد عليهم انه يحذف
كثيرا فى الوصل فلو كان من نفس الكلمة لكان اولى بان يحذف فى الوقف لكونه مظنة التخفيف
وهذه الاحوال الخمس احواله اى انا فى الوصل فاما فى الوقف فالكثير القوى زيادة الالف
لبيان حركته لئلا يلتبس بزوال حركة النون بان الحرفية الناصبة او المخففة او المفسرة فيقال
فى جواب من فعل انا بالالف لا ان بالسكون كما يقال هو وهى بسكون الواو والياء اذ ليس فيهما
مثل ذلك الالتباس مع ان النون اخفى من حروف اللين فلزمت الالف لذلك وجاء اسكان
نونه فى الوقف حملا على هو وهى ودفع الالتباس بتحفظ القرينة وقد يوقف عليه بالهاء
قال لو كنت ادرى فعلى بدنه اصله بدنة بالتاء وهى بفتحتين الناقة السمينة التى تذبح فى مكة
شرفها الله تعالى ثم ابدل التاء هاء فى الوقف قوله من كثرة التخليط متعلق بعلى وقوله انى من انه
بالوقف على انا بالهاء مفعول ادرى اى لو كنت اعلم حقيقة نفسى وراعيت قدرى وحالى
لنحرت بدنة اذ قد لزم هو على من اجل كثرة اختلاطى بالناس فليتدبر فيجوز ان يكون الهاء
اللاحق به وقفا بدلا من الالف بان يكون اصله انا فابدل الالف هاء لتقاربهما مخرجا ولكن الحمل على هذا
اذ كثر ما يكون الوقف عليه اى اكثر وجود الوقف على انا كان بالالف والحمل على الاكثر حسب
ما امكن اولى ويجوز ان يكون هاء السكت كما فى مه وثمه وكيفه وقوله تعالى لكنا هو الله ربى كان

من هذا القبيل اى من قبيل الوقف على انا بالالف اذ اصله لكن انا بلكن المخففة وانا المخففة
بهمزته اى بهمزة انا على القانون من نقل حركة الهمزة الى ما قبلها من الساكن ثم حذفها كما مر
فى بحث التخفيف ثم ادغم نون لكن فى نون انا والحق الالف وقفا فصار لكنا وانما جاء
لكنا فى الوصل ايضا اى كما فى الوقف باثبات الالف مع انه من خواص الوقف اجراء له اى للوصل
مجرى الوقف كما سبق غير مرة ان من عادتهم ان يحملوا الضد على الضد وحسن ذلك الاثبات
هنا اى فى لكنا زيادة حسن فكان فصيحا جيدا وان لم يكن فى غير هذا الموضع مثلا انا منفردا
كذلك لدلالته على ذلك الاصل اى لدلالة اثبات الالف على ان الاصل لكن انا لئلا يتوهم
بسبب الادغام انه لكن المشددة اذ لا يوقف على لكن المشددة بالالف بحسب السماع ثم ان قوله
هو الضمير الشان والجملة بعده خبره والجملة خبر انا والعائد هو الياء فى ربى لانه بمنزلة الضمير والمعنى
لكن انا لا اقول كما تقول بل اقول هو الله ربى وانما قلنا ان اصله لكن انا وليس لكن المشددة
لوجهين احدهما ما اشرنا اليه من انهم وقفوا عليه بالالف ولو كان لكن لما جاز الوقف
بالالف والثانى وقوع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشان بعده ليكون
اسمه لان ضمير الشان المنصوب لا يحذف الا فى الضرورة وليكون الوقف على انا بالالف
كما هو الاكثر الاقوى يكتب به اى بالالف بعد النون مثلا انا لا بالهمزة والنون فقط مثل
ان وان لم يقرأ الالف فى الوصل اذ اللفظ انما يكتب على صورة الابتداء به والوقف عليه
اى على صورة يكون اللفظ عليها اذا ابتدئ به او وقف عليه وان يقرأ مدلول تلك الصورة
بتمامه فيما اذا لم يبتدئ باللفظ او لم يوقف عليه بان يوصل بما قبله او ما بعده وقرئ ما زيد
على مدلولها ولا عبرة بصورة الوصل فى الكتابة الا ترى ان اسما فى قولك قلت اسما كذا
يكتب بالهمزة فى اوله والالف فى اخره مع انهما لا يقرآن وصلا لكنهما يقرآن اذا ابتدئ
به ووقف عليه فقلت اسما وكذا فى قولك كان الاستكمال خيرا من الاستكبار يكتب الاستكبار
بالهمزة فى اوله وخيرا بالالف فى اخره مع انهما لا يقرآن وصلا يقرأ الاول ابتداء والثانى
وقفا ويكتب زيد فى جاء زيد امس ومررت بزيد الآن بدون النون فى اخره مع انه يقرأ
وصلا لكنه يترك وقفا الثانى من موضع زيادة الالف للوقف لفظ حيهلا بمعنى اسرع
مركب من حى وهل جعل اسم فعل بمعنى الامر يقال حيهل الثريد اى ائته واسرع به فان الوقف
عليه ايضا اى كالوقف على انا بزيادة الالف تقول حيهلا بالالف صيانة لفتحة اللام وهذا على

فصيحا

على تقدير ان لا يكون حيهلا منونا بل مبنيا على الفتح كما هو الافصح المعتبر عند الاكثرين فان الالف
فى وقف ح لا يكون الا زائد واما اذا كان منونا بان يكون فى الوصل حيهلا بالتنوين اللام المنصوب
كما هو عند بعضهم فالالف فى الوقف بدل من التنوين كما فى رايت زيدا لا مزيدا للوقف فليس
حيهلا ح من هذا القسم اى الذى زيد فى اخره الالف وقفا وقد عرفت تفصيل الوجوه فى هذه
الكلمة فيما تقدم فلا حاجة الى الاعادة قالوا ولم يقف العرب بالالف لبيان الحركة فى غير هذين
الموضعين واذا اردت بيان الحركة فى غيرهما وقفت بالهاء واما غيرهما اى غير الهاء والالف
من غير المماثل الذى زيد للوقف فزيادته انما هى اذا استفهم اى استفهم المخاطب عن تعيين نكرة
فى كلام المتكلم بلفظ من الاستفهامية التى يطلب بها التعيين ووقف عليه اى على من قوله يزاد اما جملة
حالية او استينافية عليه اى على من فى هذه الحالة حروف تدل على اعراب الاسم المستفهم عنه
وهو النكرة وعلى تثنيته وجمعه وتانيثه فان كان اعرابه رفعا يزاد على من الواو وان كان نصبا
فالالف وان كان جرا فالياء وان كان الاسم المذكور مثنى فيزاد على من علامة التثنية او جمعا فعلامة
الجمع وان كان مؤنثا فعلامة التانيث مثلا اذا قيل جاء رجل برفع رجل الذى هو اسم منكر تقول
فى الاستفهام عنه منو بزيادة الواو على من ليدل على رفع الرجل وتقول فى رايت رجلا بنصب
رجل منا بزيادة الالف ليدل على النصب وتقول فى مررت بجر الرجل منى بزيادة الياء
ليدل على الجر وتقول فى جاء رجلان فى رفع مثنى رجل ورايت رجلين برجلين فى نصب مثناه وجره
منان فى الاول بزيادة الالف والنون ليدل على التثنية والرفع ومنين فى الثانى بزيادة
النون فى والياء المفتوح ما قبله ليدل على التثنية والنصب او الجر وتقول فى جاء رجال
برفع جمع رجل منون بزيادة النون والواو الدالين على الجمعية والرفع وفى رجالا ورجال
فى رايت رجالا بنصب الجمع ومررت برجال بجره منين بزيادة النون والياء المكسور ما قبله ليدل
على الجمعية والنصب او الجر وتقول فى جاءت امراة وهى منكر مؤنث منه بزيادة التاء
الدالة على التانيث الا انه انقلب للوقف هاء وعلى هذا القياس تقول فى امراتان منتان
وامراتين منتين وفى نساء منات فهذه الحروف زيادات للوقف زيدت ليرانا بان
الاستفهام وقع عن ذلك المستفهم منه ويشترط فيها كون المستفهم عنه نكرة لانه الذى يحتاج
الى التعيين والتمييز بالاستفهام فى الغالب وانما اختاروا الحروف فى منو ومنا ومنى على الحركات
وان لم يكن فى المستفهم عنه الا الحركات احترازا عن توهم الاعراب فى من لانه من المبنيات

وانما اختصت هذه الزيادات بالوقف لانك لا تقول في الوصل منو يا فتى ولا منون يا هذا
بل انما تقول من يا فتى في كل حال لانها على خلاف الاصل فيشترط الوقف لانه مما يقع به التغيير الذي
هو خلاف الاصل وهذه الاختلافات ليست باعراب لان من مبني لا حظ له من الاعراب وانما جاءت
هذه الزيادات لتدل على اعراب في غير هذه الكلمة اعني من ولذا لم يعد اهل التحقيق منو ومناه
ومني فيما اعرب بالحروف نحو ابوه ورباه وابيه وليس لاعراب المؤنث الواحدة والجمع دليل يعني
اذا كان المستفهم منه مؤنثا واحدة كامرأة او جماعة مؤنث كنساء لا يزيدون على نحو ما فاتدل
على اعرابها كما زادوا ذلك في غيرهما من المفرد المذكر وجمعه والتثنية مطلقا بل اقتصروا
فيهما على ما يدل على احوال الذات من التانيث والافراد والجمعية فقالوا في جاءت
امرأة ورأيت امرأة ومررت بامرأة منه في الكل وفي جاءت نساء ورأيت نساء
ومررت بنساء منات في الكل لانه لم يمكن فيهما الجمع بين الدلالة على الاعراب وبين الدلالة
على الاحوال لان الاول انما يكون بايراد علامة الاعراب اعني الحروف المذكورة متصلة بنون
من والثاني انما يكون بايراد علامة التانيث متصلة به وبينهما تناف فرجح الدلالة على الذات
على الدلالة على الاعراب لان معرفة الذات اولى من معرفة الاعراب هذا هو المشهور بين الجمهور
وبعضهم لا يزيد على زيادة المدات اعني الالف والواو والياء قوله دلالة على الاعراب
مفعول له لزيادة لا يزيد اي اقتصر على زيادة ما يدل على الاعراب من المدات دون احوال
الذات اي لم يزد ما يدل على احوال الذات المستفهم عنه من تثنية او جمع وتانيثه فيقول
في الرفع منو وفي النصب منا وفي الجر مني سواء كان المستفهم عنه واحدا او مثنى او
جمعا مذكرا او مؤنثا وانما اقتصر على هذه الحروف لان معنى الذي قصده يحصل بها
فالواو للمرفوع والالف للمنصوب والياء للمجرور فعلى هذا يقال منو لا غير لمن قال جاء
رجل او رجلان او نساء ومنا عند النصب في هذه الصور ومني عند الجر فيهن لكن قول
الجمهور هو الاولى لان فيه دلالة على الاعراب والحال جميعا فانك اذا قلت منان يفهم منه
الاستفهام عن مرفوع ومثنى وكذا البواقي مع ان معرفة الاحوال اهم من معرفة الاعراب ولذا رجح
الاول اذا لم يمكن اجتماعهما كما سبق في المؤنث الواحدة وجمعها وليس في هذه الزيادات
الا السكون الاخر بان يقال منو بسكون الواو ومنان ومنون بسكون النون ومنه بسكون
التاء وهكذا لانها مختصة بالوقف لا تزيد في الوصل كما عرفت والوقف ينافي الحركة كما مر

مرة غير مرة واذا كان نون مسلمان ومسلمون يجب اسكانها في الوقف مع انها تقع فيه مرة وفي الوصل
مرات كان اسكان التي لا تقع الا في الوقف اعني نون منان ومنون ومنين اوجب وقد تبين
لك من ذلك انه لا بد في زيادة هذه الحروف على من ان يستفهم به عن نكرة في الوقف
ومن اسكان هذه الحروف وقد جمع شذوذات من قال اتوا ناري فقلت منون
انتم فقالوا الجن اي نحن الجن قلت عموا ظلاما هو بالفتح والضم بمعنى الظلمة والمراد هنا الليل
وهو منصوب بعموا على الظرفية وهذا تحية لهم كما تقول لبعض بني ادم اذا اصبحوا عموا صباحا
ولما كان انتشار الجن بالليل ناسب ان يذكر لهم الظلام دون الصباح وقد عرفت آخر هذا البيت
وتفصيل معناه في الاشتقاق فلا حاجة الى الاعادة وانما جمع فيه شذوذات حيث الحق الزيادة بمن
وهو الواو والنون وقال منون في حال الوصل وهو ظاهر مع ان القياس فيه الوقف فهذا احد
الشذوذات وفي غير الاستفهام عن النكرة اذ ليس هنا نكرة لا لفظا ولا تقديرا حتى يستفهم عنها اذ
ليس للمخاطبين الذين هم الجن كلام قبل كلام الشاعر حتى يقع فيه نكرة لفظا او تقديرا فيستفهم
عنها بل هو استفهم من اول الامر من ذواتهم بمنون انتم مع ان القياس فيه الاستفهام عن النكرة فهذا
ثاني الشذوذات وتحريك النون حيث لا يتم الوزن الا به مع ان القياس فيه السكون فهذا ثالثها
ويحتمل ان يكون منون في البيت مبنيا على لغة من يجعل من معربا بالحركات على ما ذكره سيبويه
بان يقال من زيد بالرفع ومنا رايت بالنصب وبمن مررت بالجر فيكون اي منون جمعا له حقيقة
كزيدون وضاربون في جمع زيد وضارب فيندفع هذه الوجوه الثلثة من الشذوذ لانها
مبنية على كون الزيادة للوقف وحيث كانت الزيادة على هذه اللغة علامة للجمعية حقيقة ولا شبهة
انها لم يشترط فيها الاستفهام عن نكرة ولا ان يكون في الوقف والاسكان الاخر اندفعت الوجوه
جميعا لكن بعد ذلك بقي الكلام في جمعه اي جمع من بالواو والنون بلا شرطه اي شرط ذلك الجمع
على ما عرفت في بحث الجمع من ان شرط الجمع بالواو والنون ان يكون المفرد علما او صفة
كما في زيدون وضاربون وليس من شيء منهما وبالجملة لا يخلو منون في البيت عن شذوذ
ثم لما كان في قوله عموا ظلاما ابهام وخفاء اوضحه فقال قال الجوهري قولهم عموا صباحا كلمة تحية
ودعاء بالنعومة بمعنى انعم صباحا كانه امر محذوف من نعم ينعم بالكسر فيهما من باب حسب يحسب
كما كان كل امر محذوفا من اكل يأكل وهي اي لغة الكسر فيهما لغة شاذة في نعم ينعم بالضم فيهما
من باب حسن يحسن نعومة اي صار ناعما لينا يعني ان الافصح الاشهر في هذا المعنى نعم ينعم بالضم

وقد جاء فيه نعم ينعم بالكسر فيهما شاذا فكان نعم امر مبني منه على ان يكون اصله انعم كاحسب ثم حذف النون على خلاف القياس فاستغنى عن همزة الوصل فبقي عم ثم جمع على عموا كما ان كل امر من اكل يأكل على ان يكون اصله اوكل ثم حذف الهمزة على خلاف القياس فمعنى عم صباحا صرنا عما ولينا اي سر بحالي الصباح ومعنى عموا ظلاما صبروا ناعمين وستريحين في الليل على ان يكون دعاء وتحية لهم بالسلامة والاستراحة ويعبر عنه بالفارسية شب شما خوش باد وانما قال كانه محذوف لما فيه من البعد من وجهين احدهما شذوذ نعم ينعم بالكسر فيهما والثاني شذوذ حذف الهمزة اذ لا يحذف مثل هذه الهمزة قياسا كما عرفت في باب تخفيف الهمزة ويختلج في وهمك من جعل زيادة هذه الحروف اي المداة وامثالها المزيدة في من قسيمة ومقابلة لزيادة الالف حيث جعل زيادة الالف قسما ثانيا من زيادة الغير المماثل وزيادة هذه الحروف قسما ثالثا منه مع دخوله فيها اي دخول الالف في هذه المدات اذ بعضها الف كما في التثنية مؤاخذة فاعل يختلج علينا بان ذلك التقسيم ليس بصحيح لان فيه جعل قسم الشيء قسيما له وهو باطل زائدة بادنى تامل بان يقال المراد بزيادة الالف هناك زيادته لحفظ حركة الاخر وههنا ليس زيادته لحفظ الحركة بل للدلالة على حال المستفهم عنه واعرابه فلا دخول او يقال الحق هنا بيان زيادة الواو والياء وذكر الالف استطرادي لكن الواجب هو الاول الصنف الثالث في بيان التغيير بالابدال وهو في خمسة مواضع الاول الاسم المنون فان كان ذلك الاسم مقصورا اي مشتملا على الف مقصورة في اخره قبل لحوق التنوين به كعصا ورحى لما تقدم ان اصلهما عصو ورحي فقلب الواو والياء الفا لتحركهما بعد الفتحة فالتقا ساكنان الالف والتنوين فلدفعه حذف الالف يوقف عليه بالالف اتفاقا بين الصرفيين مرفوعا كان ذلك او منصوبا او مجرورا فتقول وقفا هذا عصا اورايت عصا او مررت بعصا بالالف في الكل لكن الائمة اختلفوا في حقيقة ذلك الالف على ثلثة مذاهب فعند سيبويه هذا الالف الموقوف عليه في حال النصب مبدل من التنوين كما كان كذلك في غير المقصور على ما يذكر بعد وفي الرفع والجر الف الكلمة الساقطة بسبب التنوين لدفع التقاء الساكنين كما عرفت عاد ذلك الالف بسقوط التنوين المانع عنه بالوقف وانما ذهب الى ذلك لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح وكما يحذف التنوين في حالي الرفع والجر ويبدل الفا في حال النصب في الصحيح فكذا ههنا والى هذا اشار بقوله كما في غير المقصور على ما يذكر وعند المبرد هو الف الاصل فقط بالتنوين في الاحوال كلها لانهم اطلقوا رحى

امالوا رحى ومسمى ومعلى في الوقف رفعا ونصبا وجرا ولو كان الف التنوين لم اذ لا سبب للامالة ههنا غير كون الالف منقلبة عن الياء وايضا كتبوا معلى ونحوه في الاحوال الثلث بالياء ولو كان الف التنوين لوجب كتبها الفا واجيب بان الامالة والكتابة بالياء راي من مذهبه مذهب المبرد فلا ينتهض دليلا على غيرهم ويستثنيه الى المص وعند المازني هو مبدل من التنوين في الاحوال كلها لانهم انما قلبوا التنوين في النصب الفا لوقوعه بعد الفتحة وتنوين مسمى وبابه في جميع الاحوال واقع بعد الفتحة فوجب قلبه الفا وجوابه انهم يراعون المقدر لا العارض في الاكثر فلذلك يضمون الهمزة من اغزي لان اصله اغزوي ويكسرون الهمزة من ارموا لان اصله ارميوا فثبت انهم يراعون المقدر ومن المعلوم انه قبل التنوين في مسمى وبابه حالة الرفع والجر ضمة او كسرة في التقدير فوجب اعتبارها وحذف التنوين والحاق النصب فاصله رأيت مسميا فالوجه قبلها الفا للفتحة المقدرة لا للفتحة الملفوظة بها وفائدة الخلاف بين المذاهب الثلاثة تظهر في الامالة فمتى كان الالف عند الوقف مبدلا من التنوين كما هو راي سيبويه في حال النصب وراي المازني في جميع الاحوال لا امال كما مر من ان الالف المبدل مبدل من التنوين انما هو بعارض الوقف فهو في حكم التنوين فلا امال ولو كان قبله كسرة او ياء الا قليلا ومتى كان من نفس الكلمة كما هو راي سيبويه في حال الرفع والجر وراي المبرد في جميع الاحوال يمال للزومه لها بشرائطها اي حال كون الالف ملابسا بشرائط الامالة كان يكون قبله كسرة او ياء او مبدلا من ياء او مكسور كما عرفت تفصيلها في باب الامالة فيمال الف رحى ومعلى مثلا في جميع الاحوال عند المبرد وفي حال الرفع والجر عند سيبويه لكونه عندهما من نفس الكلمة ومبدلا من الياء ولا يمال في شيء من الاحوال عند المازني وفي النصب عند سيبويه لكونه عندهما مبدلا من التنوين وتظهر ايضا في الكتابة والخط فان ما الفه في الوصل مبدل من الياء مثل رحى او رابع فصاعدا ولو لم يكن مبدلا من الياء مثل معلى ومصطفى يكتب بالالف ان كان اي الالف عند الوقف مبدلا من التنوين ويكتب بالياء ان كان اصلا من حروف الكلمة بان يكون عين المبدل من الياء او الرابع فصاعدا فرحى ومعلى ومستعلى تكتب بالياء في جميع الاحوال عند المبرد وفي حال الرفع والجر عند سيبويه لكون الفاتها وقفا اصلية عندهما وتكتب بالالف في جميع الاحوال اعني رحى ومعلى ومستعلى ومصطفى عند المازني لكون الفاتها الوقفية مبدلة من التنوين عنده فالاختلاف في الامالة والكتابة متفرع على الاختلاف بين تلك المذاهب فليس في امالة مثل رحى في جميع

زائدة

الاحوال وكتابته بالياء يجيء على مذهب المبرد كما ذكر ومثل هذا اي الكتابة بالياء اذا كان الالف
الموقوف عليه اصلا مستثنى مما قلنا فيما سبق ان صورة الكتابة معتبرة بحال الوقف حيث قال
هناك لان اللفظ انما يكتب على صورة الابتداء به والوقف عليه وذلك الاستثناء لان الوقف
في مثل رجي بالالف مع انه على التقرير الثاني لم يكتب بالالف بل بالياء فقد يكون الكتابة
على غير صورة الوقف وان كان الاسم المنون غير مقصور اي لم يكن في اخره الف مقصورة
قبل التنوين سواء كان في اخره الف ممدودة اولا فان كان في اخره تاء التانيث مثل رحمة
وضاربة فياتي بيانه في الموضع الرابع والا يكن في اخره تاء التانيث فالاكثر على انه في حال
النصب يبدل تنوينه الفا لخفته اي لخفة الالف وفي حال الرفع والجر يسقط التنوين
ويوقف على ما قبله بالسكون ولا يبدل تنوينه واوا في الاول وياء في الثاني لثقل الواو والياء
والتباس الياء بياء المتكلم ولا يوقف على حركة ما قبله لما ان لوجب الوقف الاسكان فيقال
رايت زيدا بابدال التنوين الفا وجاء زيد ومررت بزيد بحذف التنوين واسكان الدال وبعضهم
يبدل التنوين في كل حال من الاحوال الثلثة بحرف حركة اي بحرف مناسب لحركة ما قبله فيقول
جاء زيدو بابداله في الرفع الى الواو المناسب لضمة الدال ورايت زيدا بابداله في النصب
الى الالف المناسب للفتحة ومررت بزيدي بابداله في الجر الى الياء المناسب لكسرة وذلك
لئلا يسقط بالوقف الذي هو عارض حرف وهو التنوين دال على معنى كالتمكن اي امكنة
الاسم في الاسمية سقوطا مستاصلا بالكلية اي سقوطا راسا ولا اي ولئلا يثبت ما هو بمنزلة
تابع للحركة الاعرابية وهو التنوين في الوقف متعلق بلا يثبت يعني انه لو لم يبدل التنوين
الى حرف حركة ما قبله فاما ان يحذف بالوقف بالكلية او يبقى بعينه في الوقف وكلاهما باطل
اما بطلان الاول فلانه دال على معنى كالتمكن والتنكير فلو حذف يلزم فوات الدلالة على معنى
وهي امر مهم بموقف عارضي وهو ليس بسائغ واما بطلان الثاني فلانه تابع للحركة الاعرابية
ولهذا قيل في تعريفه نون ساكنة تتبع حركة الاخر فكما لا يوقف على الحركة الاعرابية لا يوقف
على التنوين وان كان ساكنا ولما بطل الشقان تعين ابداله بجنس حركة ما قبله مراعاة لجهتي
الدلالة والتبعية الاولى بنوع ثبوته ولو مبدلا الى اخر والثاني بعدم بقائه على صرافته وانما قال
بمنزلة تابع لان التنوين ليس تابعا لتلك الحركة حقيقة لانه قد يتبع حركة البناء كما في اخر
الماضي في قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن لكن لما كان طرقه كثيرا في الحركة الاعرابية

الاعرابية صار كانه تابع لها وبعضهم يسقطه ويحذف حركة ما قبله في الاحوال كلها اعتبار التبعية
الحركة الاعرابية فكما يسقط الحركة المتبوعة في جميع الاحوال في مثل الرجل ويضرب ونحوهما كما عرفته
مفصلا في صدر البحث فكذا التنوين فيقول جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد باسقاط
التنوين واسكان الدال في الكل الموضع الثاني اذن الذي فيه معنى الجواب والجزاء كقولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة ولمن قال ازورك اذن اكرمك قال الرضي الذي يلوح لي في اذن
ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد
جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى
فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفته لفظا وجردوه عن معنى
الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا
ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما
يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اذ تزورني اكرمك اي وقت زيا
زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو
ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فهو صالح للماضي نحو اذن لقام وللمستقبل نحو اذن
اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن عينها هو اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر
فيهما ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم وانما حملني على ان ادعاء ان اذن زمانية
محذوفة الجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان في جميع استعمالاتها كما في [illegible] فعلتها
اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان لا شرطية فيها وقلب
نونها الفا رجح جانب اسميتها انتهى فعلى هذا اذن اسم ليس بمنون معرب فان نونه وان لم
يكن تنوين اعراب يبدل في الوقف الفا فيقال اذا لتشبيهها له اي لاذن بالمنون المنصوب
كشرى بمعنى الاشتراء والبيع وقرى بمعنى الضيافة ووجه الشبه كون الجميع على ثلثة حروف
اولها مكسور وثانيها مفتوح وثالثها نون ساكنة فلما شابه اذن بالمنون المنصوب ونونه
بنونه ابدل نونه الفا وقفا كما ابدل نون ذلك المنون الفا كما مر بل قال بعض الكوفيين انه
اي اذن اسم منون معرب على ان يكون اذ اسما براسه والنون في اخره تنوين اعراب كما في شرى
وعلى هذا ابدال نونه في الوقف الفا ظاهر من غير حاجة الى التشبيه لكن قول ذلك البعض
بعيد جدا ونقل عن المازني وهو مذهب سيبويه ايضا انه حرف بسيط على ان يكون النون

مع ان بقية الحروف تدل على المعنى ونقل عن يونس انه كان يقول اقبلها اى النون الخفيفة
واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة فعنده لا يحذف تلك النون اصلا بل تبدل الى حرف حركة ما قبلها
كما مر من البعض فى الاسم المنون فهو يقول فى اخشون واخشين بالحاق الخفيفة بالجمع اخشوا
ايها الحاضرين واخشى ايها الحاضرة اخشوا واخشيى بواوين احدهما ضمير الجمع والثانى
بدل النون وبياءين احدهما ضمير المخاطبة والثانى بدل النون ويقول الجمهور اخشوا واخشى
بواو وياء مفتوح ما قبلهما لما مر انهم يحذفون الخفيفة فى الوقف اذا كان ما قبلها مضموما او
مكسورا كما فى اخشون واخشين حيث يحرك عند لحوق النون واو الجمع بالضم وياء الخطاب
بالكسر واما فى اضربن واقعدن فعند المجموع من يونس وغيره اللفظ واحد وهو اضربوا
واقعدى وانما الاختلاف بينهم فى اعتبار حال الواو والياء اهما الضميران اى ضمير الجمع
وضمير المخاطبة وهو مذهب الجمهور لحذفهم النون ام بدلان من التنوين وهو قول
يونس والضميران محذوفان عنده ولم يعدهما بعد الابدال لقيام التقاء الساكنين
ح ايضا الموضع الرابع الاسم المفرد الذى يلحق اخره التاء ويقال له تاء التانيث سواء
افاد التانيث حقيقة او لا كما تعرف وهو ح متحرك لا غير كما انه اذا لحق الفعل مثل
ضربت ساكن لا غير فانها اى تلك التاء تبدل فى الوقف هاء وتحذف حركتها واما ما يلحق
الفعل فهو يبقى على حاله ساكنا فى الوقف وكذا ما يلحق الجمع نحو مسلمات يوقف [illegible] عليه
بالاسكان كما تعرف فلذا يكتب ما لحق الاسم المفرد بصورة الهاء وما يلحق الفعل والجمع بصورة
التاء ومن هذا علم وجه قلب ذلك التاء هاء وهو انه للفرق بينه وبين تاء التانيث الفعلية
وقد ذهبت فى الوقف الحركة التى حصل التمييز وانما لم يقلب ح فاء دون الهاء لانها
اشبه بالالف لمجيئها للتانيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قلب فى ضربت
ضربه لالتبس بضمير المفعول ولحوقها للاسم يكون موضوعا لمعان كثيرة وهى على ما ذكره
ثلثة عشر الاول الدلالة وفيه مسامحة اذ المعنى المدلول لا الدلالة ويمكن ان يحمل المعانى
على اغراض الوضع لا على الموضوع لها واللام على الاجنبية لا على صلة الوضع ولكن الشبهة ان الغرض
من وضع اللفظ المعنى الدلالة عليه فلا مسامحة وكذا الكلام فيما يأتى بعد على كون الذات
الذى هو مدلول الاسم الملحق به التاء مؤنثا حقيقة وهو ما بازائه ذكر من الحيوان انسانا
كان او غيره وذلك اى الحاق التاء لاجل تلك الدلالة يكون فى الصفا اعنى ما يدل على معنى

حصل بها

من نفس الكلمة كان ولن فلا يوقف عليه بالالف بان يبدل نونه القابل يوقف على سكون
النون كما فى ان ولن اذ لا يبعد فى اخر الحرف بالابدال وروى عن الخليل انه مركب من اذ
وان اصله اذ ان ثم خفف وركب وجعل المجموع حرفا فالمناسب ح ايضا عدم الوقف
عليه بالالف واجاز المبرد الوجهين اى كونه اسما وابدال نونه الفا لتشبيهه بالمنون
وكونه حرفا وعدم الوقف عليه بالالف فاو وقف عليه بالالف يكتب اذا بالالف والا يكتب
اذن بالنون الموضع الثالث الفعل المؤكد بالنون الخفيفة فان حكم نونه حكم التنوين
فى الاسم لكون كل منهما نونا ساكنا تابعا لحركة الاخر فيبدل الفا اذا كان ما قبله مفتوحا كما ابدل
التنوين الفا اذا كان ما قبله منصوبا لئلا يلزم للفعل مزية على الاسم كما فى قوله تع لنسفعا
اصله لنسفعن بالنون الخفيفة مع فتح العين فابدلت فى الوقف الفا ومنه قوله تعالى
القيا فى جهنم على وجه اجراء الوصل مجرى الوقف اذ الخطاب لخازن النار ويحذف
ان كان ما قبله مضموما او مكسورا على الافصح كما فى الاسم رفعا وجرا كما فى يا قوم اضربن بضم
الباء ويا هند اقعدن بكسر الدال اصلهما اضربوا واقعدى الحق بهما النون الخفيفة
فالتقى ساكنان فحذف الواو والياء فاذا سقط النون بالوقف عاد الواو والياء الذاهبان
لالتقاء الساكنين لسقوط التقائهما بسقوط النون فتقول يا قوم اضربوا ويا هند اقعدى
وانما لم يعد فى امتا مثنى امت الالف الذاهب لالتقاء الساكنين فى رمتا اصله رميت
قلب الياء الفا لتحركه بعد الفتحة فالتقى ساكنان الالف وتاء التانيث فحذف الالف
وعاد الواو والياء ههنا اى فى اضربن واقعدن مع ان زوال المانع وهو النون الخفيفة
فى اضربن واقعدن وسكون التاء فى رمت فى الكل عارض لان زواله فى الاولين بعارض
الوقف وفى الثالث بتحريك التاء بسبب الف التثنية يعنى ان اعتبر زوال المانع مطلقا
يلزم ان يعاد الممنوع فى الكل وان اعتبر عروض الزوال وكونه فى حكم العدم فلا يعاد فى الكل
ومع ذلك اعيد فى الاولين دون الاخير لان الواو والياء ههنا اى فى اضربن واقعدن
ضميران دالان على معنى كما لحاضرين والحاضرة فلا يحذفان الا عند الضرورة كالتقاء
الساكنين واما فى غير الضرورة فلا لئلا يلزم فوات المعنى المق فيجب ان يعادا بعد رفع
الالتقاء بحذف النون بخلاف الف رمى فانه ليس ضميرا بل حرفا من حروف الكلمة ليس له
معنى مستقل حتى يلزم من حذفه فوات المق فلا باس فى ان لا يعاد بعد زوال المانع مع ا

فانه

رمتا

زائد على الذات وفي الاسماء اعني ما يدل على الذات وحده وهذا المعنى هو الكثير الشايع
في هذه التاء ويتبادر هو منها عند الاطلاق فهو المعنى الحقيقي للتاء واما ما عداه من المعاني
الاتية فهو فرع عليه راجعة اليه بنوع تاويل كما يشير اليه المطرد صفة ثانية للكثير في الصفات
التي تصلح ان يتصف بها اي بمضمونها الذكور والاناث معا كالضرب والقتل والقيام والقعود
ونحوها فرقا بين المذكر والمؤنث منها وخص التاء بالمؤنث لانه فرع ما لحق هو به كما ان التانيث
فرع التذكير واما الصفات التي يتصف بها الذكور فقط كالمطلق اسم فاعل والاناث فقط
كالطالق والحائض فلا يلحق به هذا التاء اما الاول فظ واما الثاني فلعدم الالتباس
بالمذكر من اسماء الفاعلين والمفعولين والمنسوبات والصفات المشبهة الا افعل التفضيل
استثناء من الصفات المشبهة فانه قد يطلق الصفة المشبهة على غير الابنية المذكورة
من باقي الصفات مطلقا وافعل فعلاء كاحمر حمراء وفعلان فعلى كعطشان عطشى وفعيلا
بمعنى مفعول اذا ذكر معه موصوفه نحو مررت بامراة جريح اي مجروحة واما المستثنى بهذه الابنية
اذ لا يلحق بها التاء للتانيث بل يؤنث افعل التفضيل وفعلان فعلى بالالف المقصورة
كفضلى لافضل وعطشى لعطشان ويؤنث افعل فعلاء بالالف الممدودة كحمراء لاحمر
ويستوي التذكير والتانيث في فعيل بمعنى مفعول اذا ذكر معه موصوفه كرجل جريح وامراة
جريح واما اذا لم يذكر معه موصوفه فيلحق التاء دفعا للالتباس كما يمثله وكذا لا يلحق فعيلا بمعنى
فاعل كصديق بمعنى صادق وفعولا بمعنى الفاعل او المفعول كصبور بمعنى صابر وركوب
بمعنى مركوب هذا هو مفاد كلامه ويؤيده ذكر صديقة في الامثلة لكن في تعميم الحكم لفعول نظر
لانه كما عرفت في بحث الجمع يستوي فيه التذكير والتانيث سواء كان بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول
فلا يلحق به التاء فلا بد ان يستثناه ايضا اللهم الا ان يعتبر ما جاء فيه بالتاء شاذا كما في قولهم هذه
عدوة الله واما ما عدا تلك المستثنيات فيلحقها التاء للتانيث فيقال امراة صالحة في اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد ومستورة في اسم المفعول منه ومصلية في اسم الفاعل من الثلاثي
المزيد ومحذرة في اسم المفعول منه اي ذات حذر وهو بالكسر الغشاوة وكوفية في اسم المنسوب
وصوامة من صيغ المبالغة لاسم الفاعل وصدوقة في فعول بمعنى فاعل اي صادقة وغريبة
في فعيل بمعنى فاعل وهذه امثلة للصفات المشبهة وكذا رايت قتيلة بني فلان في
فعيل بمعنى المفعول الذي لم يذكر معه موصوفه اي امراة مقتولة لهم او منهم وفي الاسماء

اسماء الاجناس هو اي لحوق التاء للتانيث سماعي وقد اشرنا فيما تقدم ان اسم الجنس يطلق في المشهور
على معنيين احدهما ما دل على ذات صالحة لان يقع على كثيرين على سبيل البدلية والاخر ما دل على
ذات صالحة لان تقع على واحد وعلى كثير بطريق الاجتماع وهذا معنى ما قيل هو ما يقع على
القليل والكثير والمراد هنا الاول كما في امراة ورجلة وانسانة وحمارة واسدة وبرذونة
في تانيث امرء ورجل وانسان وحمار واسد وبرذون وهو بكسر الباء وسكون الراء وفتح الذال
بمعنى الدابة وكلها اسم جنس صالح لافراد كثيرة على سبيل البدلية واما شيخة للمراة المسنة فهي في الا
الاصل صفة مشبهة مؤنث شيخ اي الذي له الشيخوخة وابنة في تانيث ابن وغلامة في تانيث
غلام متضمنتان لمعنى الوصفية وهو المولودية في الاول والشابية في الثانية اذ الغلام في اللغة
الشاب فهما راجعتان الى الصفات كالشيخة فتاء التانيث في هذه الثلثة من قبيل ما لحق
الصفات كما هو الاكثر لا من قبيل ما لحق اسماء الاجناس وفيه رد لصاحب المفصل حيث ذكر
غلامة وشيخة في امثلة ما لحق اسماء الاجناس المعنى الثاني الدلالة على ان المراد واحد من الجنس
اراد بالجنس هنا المعنى الثاني من المعنيين السابقين بل ما هو اعم منه وهو ما يتناول
المصدر ايضا اعني ما يكون مدلوله كليا واقعا على القليل والكثير سواء كان ذاتا او معنى
ويقال لهذا التاء تاء الوحدة كما في تمرة وجرادة في توحيد تمر وجراد وهما من الاجناس
وضربة واخراجة في توحيد ضرب واخراج وهما من المصادر وقد مر تمام هذا البحث
في باب اسماء الجموع فان شئت التفصيل فارجع الى هناك المعنى الثالث الدلالة على ان الموصوف
جماعة وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او مفعول او صفة منسوبة
بالياء او كانت على فعال كما في قولهم مذهب البصرية والكوفية ودولة المروانية والعباسية
وهذه في المنسوب بالياء اي الجماعة البصرية والجماعة الكوفية اي المنسوبة الى البصرة و
الكوفة وهكذا وقوله وعمومتهم وخؤولتهم ليس في محله اذ العمومة جمع عم والخؤول
جمع خال كلاهما على فعول بمعنى الجماعة مستفادة منهما بدون التاء فالتاء فيهما ليس
للدلالة على معنى الجمع بل لتاكيده فينبغي ان يذكر في المعنى السادس وخرجت
خارجة على الامير فيما كانت على فاعل اي جماعة خارجة وجاءت الجمالة والبغالة والحمارة
وهذه في المنسوبة التي كانت على فعال والجمال راعي الابل والبغال صاحب البغال
والحمار صاحب الحمير اي الجماعة الراعية الابل والصاحبة البغال والحمير وحضرت الركوبة

ابن مؤنثة

ام فعول

التي توضع عليها الاقتاب واما الركوب والحلوبة فقيل بمعنى الناقة

القتب بفتح القاف والتاء ما يوضع على ظهر البعير ويجمع الاقتال محمله

والقتوبة والحلوبة وبهذه فيما كانت على فعول اى الجماعة الركوبة وبهكذا والقتوب الناقة
التى توضع عليها الاقتاب واما الركوب والحلوب فقيل بمعنى الناقة المركوبة والناقة
المحلوبة على ان تكونا من فعول بمعنى مفعول وقيل بمعنى فاعل اى الراكبة والحالبة فان
الاولى الناقة الشديدة المسرعة العدو كانها تستدعى ان تركب فيسمى الركوب بمعنى انها
تفعل فعل الاستدعاء الى الركوب وان الثانية الناقة الكثيرة اللبن فكانها تستدعى
ان تحلب فتفعل فعل الاستدعاء الى وبالجملة فالتاء فى بهذه الامثلة تفيد كون الموصوف
جمعا وبهو فى الحقيقة للتانيث كما فى ضاربة وليس كم ذو كلمة من التاء الذى يفيد
ثبوت الكثرة والتجرد عنه الوحدة وذلك لان التاء بهنا مثل بصرية وجمالة صفة الجماعة
تقديرا كانه قيل جماعة جمالة وجماعة بصرية فحذف الموصوف لزوما للعلم واقيم الصفة
مقامه بخلاف كمئة اذ بهو ليس صفة لشئ ولتوضيحه انه كما ان ضاربة يصح جريه على كل جماعة
فكذا صح ان تجرى جمالة مثلا على كل جماعة الا ان فى جمالة من الدلالة على الجمعية ما لا تجده
فى ضاربة وسره ان استعماله للجماعة قد كثر فى حذف موصوفه ولم يكثر استعمال نحو ضاربة
ولو كثر نحو ضاربة بهذه الكثرة وحذف موصوفه لكان مثله وقد جاء حلوبة للواحد
وحلوب للجنس كتمر وتمرة فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة
بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما فى الذبيحة كما سيجئ المعنى
الرابع المبالغة فى الوصف بغير هذا الاسلوب حيث لم تتعلق الدلالة على كذا كما فيما سبق لان اصل
المعنى وبهو الوصف بهنا حاصل بدون التاء وانما افاد التاء المبالغة والزيادة فيه بخلاف
ما سبق فان اصل المعنى فيه انما يحصل بالتاء وبهكذا فيما بعد بذكر الدلالة فى مقام الافادة
وبتركها فى مقام التوكيد والزيادة كما ترى وذلك لتوكيد الصفة التى على فعال او فاعل
او مفعال او فعول كراوية لكثير الرواية فالراوى يفيد اصل الرواية والتاء المبالغة
والكثرة فيه وكذا فى الامثلة الباقية يحصل اصل الوصف بالصفة والمبالغة بالتاء وفروقة
بفتح الفاء على فعولة لكثير الفرق بفتحتين وبهو الخوف فالفروقة بهو الكثير خوفا اى الجبان
وجاء فى المثل رب عجلة تهب ريثا للكثير تورث لبثا بالباء الموحدة اى مكثا ورب فروقة اى جبان
تستدعى لبثا بالباء والمثنى الاسد اى شجاعا ونسابة على فعال بالتشديد للمكابى الكامل
فى معرفة الانساب جمع نسب بفتحتين اى النسل ومثله علامة لكثير العلم ولهذا يجوز

بجوز توصيف المذكر به نحو رجل علامة ومطرابة على مفعال بالكسر للبالغ فى الطراب بفتحتين وبهو
الخفة العارضة للانسان من شدة السرور او الحزن فالتاء فى بهذه الامثلة يفيد المبالغة
فى الوصف كما يفيدها ياء النسبة فى احمرى ودوارى وبهو كما فيما سبق للتانيث غير لازمة للكلمة
ومنه اى مما يفيد المبالغة فى الوصف سببة ولعنة اى ما يكون على فعل بضم الفاء وفتح العين
بمعنى الفاعل كسببة ولعنة بضم الاول وفتح الثانى فيهما لمن يسب ويلعن كثيرا وسبة ولعنة اى
وفعل بضم الفاء وسكون العين بمعنى المفعول كسبة ولعنة بسكون الثانى فيهما لمن يسبه ويلعنه
الناس كثيرا فصلهما عما قبلهما لقلة وقوعهما ولزوم التاء لهما بخلاف ما قبلهما ويمكن جعل بهذا
اى المعنى الرابع راجعا الى ما قبله اعنى الدلالة على ان الموصوف جماعة بتنزيل الواحد الكامل البالغ
فى الوصف بمنزلة الجماعة اظهارا لكماله فيه اى لكمال الواحد فى الوصف اذ الواحد الكامل فى صفة
قائم مقام جماعة فيها فالراوى الواحد اذا كمل فى روايته فكانه رواة كثيرة فعلى بهذا كان الراوية
والفروقة بمعنى الجماعة الراوية والجماعة الفروقة فرجع الى المعنى الثالث لكنه لا يخلو عن تكلف
كما لا يخلو عنه ارجاع المبالغة فى احمرى الى النسبة بان يجعل المنسوب الذات والمنسوب اليه الصفة
كما عرفت فى باب النسبة ولهذا قال ويمكن ونظيره قول الشاعر اى نظير التنزيل المذكور التنزيل
فى قول الشاعر بهم القوم بدل من بهم كل القوم خبر بهم يا ام خالد حيث حمل كل القوم على القوم
المخصوص لتنزيل القوم المخصوص لكمالهم فى الكثرة والقوة والرفعة منزلة جميع الاقوام وانما قال
نظيره دون مثاله لان ما نحن فيه من تنزيل الواحد منزلة الجماعة والبيت من تنزيل الجماعة الواحدة
منزلة الجماعات الكثيرة الخامس تاكيد معنى التانيث الحقيقى وبهو اذا لم يطلق الاسم قبل التاء الا على
المؤنث الحقيقى سواء كان ذلك الاسم صفة او جامدا فالاول كعجوزة فان العجوز صفة لا تطلق الا على
امراة مسنة جدا فالتاء لتوكيد التانيث غير لازمة للكلمة والثانى وبهو الكثير الوقوع نحو ناقة لانثى الابل
ونعجة لانثى الغنم واروية بضم الهمزة وتشديد الياء الانثى من معزى الجبل فان بهذه الكلمات
اسماء جامدة لم تطلق بدون التاء الا على المؤنثات المذكورة فالتاء للتوكيد لكنها لازمة السادس
تاكيد معنى الجمع وبهو اذا كان الجمع مستعملا مع التاء وبدونه ايضا لان الجمعية اذا استفيدت بدون
التاء فهو ليس للدلالة عليها بل لتوكيدها بناء على انه قد ينتقل من التاء الى معنى الجماعة كما مر كملائكة
وملائك فى جمع ملك واحامرة واحامر فى جمع حمار فالتاء فى ملائكة واحامرة لتوكيد معنى الجمعية قال
الشارح الرضى ومن المعانى ان تدخل لتاكيد الجمع وذلك اما واجب الدخول وبهو فى بناءين افعلة

كاغربة وفعلة كغلمة اوجائزة وهو فى ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم فى هذا البناء كما فى حجارة وذكارة وفعولة كقصورة وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم انتهى وهو صريح فى ان تاكيد الجمع ليس بمنحصر فيما استعمل الجمع بدون التاء ايضا ولعل تخصيص المص لامعنى التوكيد فى ذلك ظاهر ومطرد فتدبر المعنى السابع الدلالة على التجدد والحدوث اى الوجود بعد ان لم يكن وهو اذا كان الوصف مختصا بالمؤنث لانه اذا كان مختصا بالمؤنث يصح اطلاقه عليه بدون التاء لعدم الاحتياج الى الفرق بين التذكير والتانيث فدخول التاء ليس لافادة التانيث بل لمعنى زائد عليه كالتجدد والحدوث وذلك على بنائين فاعل ومفعل كحائض وطامث وطالق فانها بمعنى وحائضة وطامثة وطالقة وكمرضع ومطفل ومرضعة ومطفلة فان الحيض والطلاق وكذا الارضاع والاطفال مما يختص بالمؤنث فدخول التاء ليس لافادة التانيث بل لافادة التجدد الذى لم يفده المجرد عن التاء كما فصله بقوله فالمجردة عن التاء كحائض وطالق يراد بهما معنى الثبوت كما فى الصفة المشبهة اى الاتصاف بالحيض والطلاق على الاطلاق من غير تعرض من الازمنة الثلثة فاذا قلت هى حائض افدت مجرد ان الحيض ثابت وحاصل لها من غير تعرض منك الى ان ذلك الثبوت فى الماضى او الحال او المستقبل كما اخذت بالحسن فى قولك هو حسن مجرد انه متصف بالحسن والحسن ثابت له من غير تعرض لشئ من الازمنة ومع التاء كحائضة يراد بها تجدد بهما اى تجدد الحيض والطلاق والاتصاف بهما فى ذلك الوقت اى فى وقت معين من الازمنة الثلثة فتكون بمعنى الحدوث كما هو حقيقة اسم الفاعل فاذا قلت هى حائضة وطالقة تفيد انها متصفة بالحيض الان وبالطلاق غدا مثلا كما افاد ضارب فى زيد ضارب انه متصف بالضرب الان او غدا وقس على هذا مثل المرضع والمرضعة وقد يدخل التاء وان لم يقصد التجدد فيقال حاملة ومرضعة اى المتصفة بالحمل والارضاع ثم ان فى تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد التجدد ثلثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة فى نحو قولهم امراة عانس ورجل عانس ويقتضى تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضى تجرد الفعل ايضا فى نحو حاضت اذ لم يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة اصلها الاطراد ويقتضى ان لا يقال للمراة مرضعة وقد ثبت انه يقال مرضعة بلا قصد الحدوث وثانيها قول سيبويه وهو انه مؤول بانسان حائض وشئ حائض اذ المراة شئ وانسان كما ان ربعة مؤول بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شئ آخر غير هذا التاويل وثالثها قول الخليل وهو انه فى معنى

لانه

يقال بنت عانس للتى توقفت فى بيت ابيها بعدما ادركت ولم تتزوج حتى خرجت من عداد الابكار ويقال للرجل ايضا اذا لم يتزوج عانس ايضا

معنى النسب فطالق وحائض بمعنى ذات طلاق وحيض كما ان لابن وتامر بمعنى ذو لبن وتمر وهذا القبيل من الاسما بمنزلة الاسم بصائغ للصفة والاسم اذا صيغ للصفة لا يجب ان يلحقه علامة التانيث كقولهم امراة صناع وانما يلحق علامة التانيث لكون الاسم تابعا للفعل وذلك بالموافقة لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث موازنة حركاته وسكناته بحركات الفعل من فعله وسكناته واما معنى فمن حيث ارادة الحال والاستقبال وحائض موافق لتحيض لفظا لان الاصل تحيض بزنة تضرب ومخالف له معنى لان تحيض للحال والاستقبال بخلاف حائض لان هذا المعنى الذى ذكرناه زائل عنه لانه للدوام والثبات فقولك امراة حائض بمنزلة ذات حيض اى قد عرفت بذلك كما ان لابن بمعنى ذو لبن فلما خالف نحو حائض الفعل معنى لم يحط بناء التانيث للفصل بين هذا القبيل من الصفات وبين ما يجرى على الفعل لفظا ومعنى كضاربة وآكلة فان قلت قال تع السماء منفطر به بدون تاء التانيث مع ان السماء مؤنث ومنفطر كينفطر لفظا ومعنى لانه مستقبل قلت اخبار الله تع مما لا يتطرق اليه الخلف والتغيير فينزل منزلة المقرر فصار لصدق الوعد كانه قد حصل فقيل السماء منفطر به بمعنى ذات انفطار لكن يرد على هذا ايضا النقض بالصفات المشبهة والاسم المنسوب كحسنة وبصرية فان ذلك مخالف للفعل لفظا ومعنى فيجب ان يجرد عن التاء وليس كذلك والاقرب ان يقال ان الاغلب فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسما الفاعل او المفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى فالحق بهما التاء للتانيث كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاثبتوا بناء التانيث ما قصد وافيه الحدوث الذى هو معنى الفعل كتانيث الفعل المشابهة له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق فيكون ذلك فرق بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد فى شئ منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى نفرق بين المعنيين بالحاق التاء فى المعنى الاول والتجريد عنه فى المعنى الثانى بل كان ابدا الاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسمى الفاعل والمفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ولذا جمعا جمع سلامة المذكر كما فى اسمى الفاعل والمفعول الثامن الدلالة على كثرة الشئ فى المكان وذلك فى وزن مفعلة بفتح الميم والعين من الاسم الثلاثى المجرد الموضوع للجنس كما فى مأسدة ومسبعة ومحياة ومطبخة ومجزرة ومقثاة مقولة لتلك الاسماء الاماكن التى يكثر فيها الاسد والسبع والبطيخ والجزر وهو بفتح الجيم وتقديم المعجم العظم السمين والقثاء وهو بالكسر والتشديد من النبات معروف واما فى غير الثلاثى المجرد

كالصفدع فلا يلحق ذلك التاء لعدم تمشي وزن مفعلة فيه وللاستغناء عنه بكثير الضفادع كما تقدم التاسع
الدلالة على ان اصل اللفظ اعجمي معرب اى لفظ من لغة العجم ثم عرب بنوع تغيير فيه وذلك يكون في الجمع
الاقصى الذى يتوسط الفه اربعة احرف وهو الجمع الاقصى الذى يكون على مساجد كجواربة وموازجة جمع
جورب وهو من ملبوسات القدم معروف وموزج وهو الذنيب معرب كرموكاد هكذا فيما عندى من النسخ
لكن لم اجد في لغة العجم كركاد بمعنى الجورب وموزة يعني ان اصل الاول كركاد واصل الثاني موزة وهما كلمتان
عجميان بذينك المعنيين ثم عربها العرب بجعلها جورب وموزج فزيادة التاء في تكسيرهما اعني جواربة
وموازجة للدلالة على انهما ليسا بعربيين اصليين بل اعجميان معربان ويسمى هذا التاء امارة العجمة
وذلك ان العجمي منقول عن العربية كما ان التانيث منقول عن التذكير وليست في هذا القسم على اللزوم
بل يجوز الجوارب والموازج العاشر الدلالة على ان المفرد اسم منسوب وهذا ايضا يكون في ذلك الجمع الذى
يتوسط الفه اربعة احرف كمشارقة ومغاربة جمعي مشرقي ومغربي بمعنى المنسوب الى المشرق والمغرب
فزيادة التاء فيهما تدل على ان مفرديهما مشرقي ومغربي وذلك لانهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب
جمع تكسير وجب حذف ياء النسبة لان ياء النسبة والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي بل
رجلي كما مر في باب النسبة فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء ليكون التاء كالبدل عن الياء كما ابدل عن الياء
في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجيء وايضا التاء والياء متشابهان في كونهما للوحدة والمبالغة ولكونهما
زائدتين للمعنى في بعض المواضع والتاء في مثل هذا الكسر لازمة لكونها بدلا عن الياء الحادي عشر
الدلالة على نقل اللفظ اى كون اللفظ منقولا من الوصفية الى الاسمية وعلى ان الوصف غالب في المعنى
الاسمي غير محتاج الى موصوف كما في ذبيحة ونطيحة فانهما صفتان في الاصل بمعنى المذبوح والمنطوح
ثم غلبتهما الاسمية فجعلا اسمين لذينك الصفتين من غير اعتبار معنى الوصفية فيهما فالحق
التاء بهما للدلالة على انهما منقولان الى الاسمية وهذه التاء غير لازمة في الاكثر قال الرضي والاولى
ان التاء في حلوبة وركوبة ورحولة وكل مفعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف
البتة كما قد يذكر في فعول بمعنى فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكل ما الحقته هذه التاء المذكورة
القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث الثاني عشر التعويض عن الفاء كما في زنة وعدة اصلهما وزن
ووعد من وزن يزن ووعد يعد فحذف الواو كما في المضارع وحركت العين بالكسر وعوض التاء عن
الواو او عن العين كما في اجابة واستجابة مصدرين من اجاب يجيب واستجاب يستجيب اصلهما اجواب
واستجواب فاعل الواو وحذف وعوض عنه التاء او في ثبة بضم الثاء وفتح الباء وسط الحوض ايضا ان

فرازنة جمع فرزين بفتح وسكون الراء بمعنى فرزان الشطرنج ١٢

ان قلنا انها مأخوذة من ثاب يثوب اى اجتمع لان اصلها ثوبة ثوب فحذف الواو الذى هو عين على خلاف
القياس فعوض عنه التاء وان قلنا انها من وثب يثب اى طفر فالتعويض عن الفاء اذ اصلها وثب
او من اللام كما في سنة وكرة اصلهما سنو وكرو فحذف لامهما وعوض عنه التاء والتاء في جميع لازم او التعويض
عن مدة زائدة وهو في الجمع الاقصى الذى قبل آخر مفرده مدة ثم حذف تلك المدة في الجمع كما في
جحاجحة جمع جحجاح بتقديم الجيم المفتوح على الحاء الساكن وهو السيد فان اصل جحاجحة جحاجيح في جمع
كمصابيح في جمع مصباح ثم حذفت الياء المدة فعوض عنها التاء واما في فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون
تعويضا من الياء المحذوف وان يكون علامة للتعريب الواحد فالتاء والياء في نحو جحاجحة لا يجتمعان
ولا يثبتان معا فالتاء لازم مع حذف الياء او التعويض عن ياء الاضافة وهو في يا ابت ويا امت
خاصة كما في غيرهما اصلهما يا ابي ويا امي بالاضافة الى ياء المتكلم ثم حذف الياء وعوض عنه التاء
المكسور او المفتوح والتاء فيهما ايضا لازم مع حذف الياء وقد مرت هذه المعاني الخمسة بعضها
في بحث اسم المكان وبعضها في بحث الجمع وبعضها في بحث الاعلال فارجع الى تلك الابحاث
الثالث عشر لمجرد جعل الاسم مؤنثا لفظيا بلا افادة معنى آخر زائد على مفهوم اللفظ اصلا وذلك
لمجرد نفعه في بعض الاغراض اللفظية كما في ظلمة وغرفة وهي القطعة التي تشرب من الماء ومظلمة
وموقفة كلاهما بزنة ... والمظلمة هي ما يطلب رده من الظالم ويقال لهذه التاء تانيث لفظي وهو
لازم والاصل في هذه المعاني الثلثة عشر هو الاول اعني التانيث الحقيقي والبواقي راجعة اليه
بنوع شبه يعني ان المعنى الحقيقي لهذا التاء هو التانيث الحقيقي واما سائر المعاني فهي مجازات
لا يستعمل فيه التاء على سبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة بينها وبين التانيث الحقيقي ببعض
الاعتبارات من حيث ان كلا منها اى من سائر المعاني متفرع على غيره كما ان التانيث متفرع على
التذكير فالتفرع على الغير وجه شبه جامع بين الحقيقي وتلك التاء ووجوه التفرع في الكل ظاهر
لك بالتامل فلا نطول الكلام بتفصيلها تحرزا عن سآمتك وملالتك وذلك لان الوحدة
فرع نفس الماهية بناء على ان الماهية من حيث هي هي ليست بواحدة ولا كثيرة كما بين في غير هذا
الفن والجمعية فرع الافراد والمبالغة في الوصف فرع ثبوته في نفسه والتاكيد فرع المؤكد والكثرة
فرع القلة والعجمية فرع العربية والمنسوب فرع المنسوب اليه والاسمية فرع الوصفية والتعويض
فرع المعوض عنه والتانيث اللفظي فرع التذكير اللفظي فالكل متفرعة على الغير الا ان جهات
التفرع مختلفة واذا كان كذلك فحكم الكل كحكم جميع المؤنثات الباقية حكم الاول اى المؤنث الحقيقي

ذلك

في ابدال التاء ها في الوقف فكما يقال في الوقف على ضاربة ضاربه بالهاء يقال في الوقف على ثمرة
وكوفية ومعرفة مثلا ثمره وكوفيه ومعرفه بالهاء وفي سائر الاحكام من لزوم فتح ما قبل التاء وتمام
وتانيث الضمير وتانيث الفعل المسند اليها يعني يؤنث الضمير الراجع الى سائر المؤنثات مثل ثمرة
اكلتها ومعرفة شربتها كما يؤنث الضمير الراجع الى المؤنث الحقيقي مثل امراة رايتها وكذا يؤنث
الفعل المسند الى ظواهر تلك المؤنثات كما يؤنث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي فيقال
خرجت خارجة وحضرت ركوبة ووقعت ظلمة كما يقال خرجت امرأة الا ان تانيث الفعل
فيها جائز وفي المؤنث الحقيقي واجب وههنا شيء وهو انه اذا اسند الفعل الى المؤنث اللفظي
الذي علم كطلحة ولا يجوز تانيثه عند البصريين الا ان يبنى الكلام على مذهب بعض الكوفيين
او على التغليب وعلى اعتبار الانواع فافهم وغير ذلك كتانيث الفعل المسند الى ضمائرها
وجوبا وجريان الحركات الاعرابية على تاءاتها واما التاء في بنت واخت مثنى ابن واخ
وهنت بالفتح بمعنى العورة فقد غلبوا فيها جانب التعويض من اللام المحذوف يعني ان التاء
فيها ايضا تاء تانيث زائد على اصل الكلمة بناء على ان اصولها بنو واخو وهنو ثم حذف لامها
اعني كما في ابن واخ وهن وعوض التاء عن اللام المحذوف كما في سنة وكرة الا انهم الزموا التعويض
وغلبوا جانبه في هذه الثلثة على جانب التانيث وجعلوا التاء كانها من نفس الكلمة لا زائدة عليها
كما في غير هذه الثلثة فاسكنوا ما قبلها وهو الخاء في الاخت والنون في الباقيين واثبتوها في الوقف
من غير ابدالها هاء كما في الوصل فيكون الوقف فيها باسكان التاء كما كان الوقف على زيد باسكان الدال
وهذا جواب سؤال بان التاء في هذه الثلثة تاء تانيث لاحق للاسم مع انه لم يبدل هاء في الوقف
ولم يلزم فيها فتح ما قبل التاء فانتقض الحكم بان الكل حكم الاول وحاصل الجواب ان التاء فيها
وان كان للتانيث في الاصل الا انه خرج منه الى الجزئية من نفس الكلمة فصار كتاء ثبت ونبت
فلذا لم يبدل في الوقف هاء واسكن ما قبله فلا اشكال ومما ذكرنا تنبهت على ان تانيث الفعل في قوله
تع قالت نملة يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم لا يدل على كون تلك النملة القائلة بذلك انثى كما زعم
البعض وذلك لان تانيث الفعل المسند ليس بمختص بما تانيثه حقيقي بل هو جار في سائر المؤنثات
بالتاء لما عرفت ان حكم الكل حكم الاول في تانيث الفعل المسند اليها فيجوز ان يكون في النملة للوحدة
كما في تمرة لا للتانيث الحقيقي مع تانيث الفعل المسند اليها اعني قالت وقد يلحق بهذا التاء
كثيرا ما يلحق تا التانيث المذكورة بالاسم كما مر تفصيله وقد يلحق ببعض الحروف جوازا وهي

وهي ثلثة الاول رب وهي موضوعة للتقليل وتستعمل كثيرا للتكثير وذلك اذا كان المجرور بها مؤنثا
بوجه من وجوه التانيث فيؤنث رب باعتبار مجرورها كما في قول الشاعر فقلت لها اي لتلك المرأة
اصبت بتاء المخاطبة من الاصابة حصاة قلبي وهي الدقيق من صغير الحجر ولعل المراد بها ميل
القلب ومحبته والكلام مبني على القلب اي اصابتك حصاة قلبي ربت اي ليس من اهل الاصابة لكن
لا يستبعد ذلك كثير القوله ورب رمية من غير رام اي قد يقع رمية مصيبة من غير اهلها فكذا
تلك الاصابة مني فانث رب بالتاء لكون مجرورها اعني رمية مؤنث تانيثها ليس بحقيقي بل للوحدة
كما مر في ضربة والثاني ثم من حروف العطف وذلك اذا عطف بها جملة لان الجملة مؤنث فيؤنث
ثم باعتبار ما عطف بها كما في قول الشاعر الاخر ولقد امر على اللئيم يسبني جملة يسبني صفة اللئيم
لان اللام فيه للعهد الذهني وهو بمنزلة النكرة فيصح توصيفه بالجملة فمضيت اي من ذلك المكان
من غير مدافعة للئيم ثمة قلت لا يعنيني اي لا يقصد في ذلك اللئيم بسبه بل شخصا اخر وذلك
لانه من الاراذل فالاشتغال بمدافعته يذيل الشان ويورث الشين فالاولى التجاهل عن سبه فالحق
التاء بثم لكون المعطوف بها اعني قلت جملة واما اذا عطف بها المفرد فلا يجوز دخول التاء عليه
والثالث لا لنفي الجنس وانما يجوز لحوق التاء به اذا دخلت اي لا لفظ حين بمعنى الوقت حال
كونه مضافا الى نكرة ولعل ذلك التاويل الوقت بالمدة التي هي مؤنث فيؤنث لا باعتبار
اسمها لكنه تاويل بعيد كما في قوله تع فنادوا ولات حين مناص فالحق التاء بلا لدخولها على
حين مضاف الى نكرة هي مناص المناص الملجا والفرار اي ليس وقت ملجا وفرار بموجود وعند
الفراء يلحقها اي يلحق التاء لا اذا كانت داخلة على اسم الوقت ايا كان ذلك الاسم اي سواء كان لفظ
حين او غيره كالاوان واليوم والساعة وغير ذلك فيصح ان يقال عنده لات اوان مناص ولات ساعة
مناص خذ هذا والظاهر ان التاء اللاحقة بهذه الثلثة تبدل هاء في الوقف كاللاحقة للاسماء الا ان
لكتبه في لات طويلا الا بلا بم ذلك فقد يزعم ان منهم اي من العرب من يقف على التاء اي تاء التانيث
مطلقا باسكانه من غير ابداله هاء ولكن الافصح الاكثر هو ما تقدم من الابدال والاسكان كما قالوا عليه
السلامة والرحمت وكما قال الشاعر بهم الله نجاك بالكسر يعني سلمت مسلمة بفتح الميم واللام علم رجل
من بعدما وبعدما وبعدمت صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت اي قربت الحرة ان
تدعى امت الامة الجارية والحرة مقابلها وقوله بعدمت اصله بعدما كما حكوه ابدل الفه تاء لقرب المخرج
بينهما كما في معما من كلم المجازات على تقدير ان يكون اصله ما ما فقلبت الميم الى موضع الهمزة فصار

بسببه

مائما ثم قلب الهمزة الفا لالف يا، فصار مهما فبعد ابدال الف بعد ما با، صار بعدمه ثم ابدل الهاء تاء كما
ابدل التاء ها، كثيرا للقافية لانها مبنية على التاء فصار بعدمت وما فى المواضع الثلثة مصدرية وهى مع
ما بعدها من جملة صارت نفوس مضاف اليه لبعد فيحتمل ان يكون تلك الجملة مضافا اليها لبعد الثالث
وما اضيف اليه الاولان محذوفا ويحتمل ان يكون مضافا اليها لبعد الاول وما بينهما من قوله وبعدما و
بعدمت موكدان للاول وقعا فاصلين بين المضاف والمضاف اليه كما فى قوله يا تيم تيم عدى وبالجملة
الغرض من التكرير التوكيد والغلصمة بالغين المعجم والصاد المهملة المفتوحتين مع سكون اللام
بينهما الموضع الثانى اى المرتفع من الحلق وهو راس الحلقوم والمعنى بامراة نجاك الله من الهلاك
بسبب سلمة من بعدما اضطر القوم من غلبة الخصماء حتى صارت ارواحهم قريبة ان تخرج وتزهق
وبعدما قربت الحرة ان تجعل السرة وتدعى بلم امة وكان المراد بسلمة نفس الشاعر وبالمخاطبة زوجتها
فقد وقف فى البيت على التاء فى اربعة مواضع اعنى سلمة وبعدمت وغلصمت وامت وقد يجرى
الوصل مجرى الوقف فيعطى له حكم الوقف فيقال ثلثة اربعة بابدال التاء ثلثة ها، وهو حكم الوقف ثم
نقل حركة همزة اربعة اليه اى الى الهاء الساكن ثم حذفها وهذا اى تحريك الهاء حكم الوصل فقد جمع
بين الحكمين ففيه اجراء الوصل مجرى الوقف مع رعاية حكم الوصل وقد يقال ثلثه اربعة بالهاء الساكن
من غير نقل حركة الهمزة اليه فليس فيه الا اجراء الوصل مجرى الوقف او نقول ثلثة مبنى على السكون
وليس سكونه للوقف والهاء لازمة لسكونها فلا حكم للوقف فح لا يكون فيه اجراء الوصل مجرى الوقف
ومن هذا الباب اى من باب اجراء الوصل مجرى الوقف فى غير صورة الوقف على التاء قراءة من قرء
لكنا هو الله بالالف فى الوصل اصله لكن انا فخففت الهمزة وادغم النون فى النون فصار
لكن بالتشديد والحق الالف فصار لكنا واثبات الالف فى انا حكم الوقف فقد اعطى الوصل
وقد مر تفصيل ذلك ومن هذا النظائر كما فى قوله تع القيا فى جهنم على وجه حيث ابدل النون الخفيفة
الفا فى الوصل مع انه حكم الوقف وقد وكما فى قول الشاعر مثل الحريق وافق القصبا بتضعيف
باء القصب وصلا فان تضعيف الاخر حكم الوقف كما عرفت فى بحث الوقف بزيادة الحرف
المماثل وقد فعل هنا فى الوصل وهيهات اسم فعل بمعنى الماضى اى بعد فان قدر انه فى الاصل
هيهية على وزن فعللة من المضاعف كقلقلة ابدل ياؤه الثانى الفا لتحركه بعد الفتحة فهو مفرد
فيكون تاؤه كتاء قلقلة وسلمة مفتوحا فى حالة النصب فيوقف عليه بالهاء اى بابدال التاء ها، و
كما فى قلقلة فيقال هيهاه وان قدر ان اصله هيهيات جمع هيهية بالالف والتاء كقلقلات جمع

جمع قلقلة فاعلم بان يقلب ياؤه الثانى الفا لتحركه بعد الفتحة وحذف الالف المبدل من الياء لدفع
التقاء الساكنين فح يكون تاؤه مكسورا فى حالة النصب ايضا فيوقف عليه بالتاء كما يوقف به
فى مسلمات من غير ابداله ها، كما يجئ والحاصل ان هيهات وان كان اسم فعل بالفعل من المبنيات لكن يمكن
فيه بحسب الاصل تقديران واعتباران كونه فى الاصل هيهية فح يوقف بالهاء وكونه هيهيات
فيوقف بالتاء وفى هذا رد لما قال ابن الحاجب فى شرح المفصل ان ذلك اعتبار محض كاعتبار العدل
فى عمر لان هيهات اسم فعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وقد يقف بالتاء من يصله بالفتح ويقف بالهاء
من يصله بالكسر وانما ذلك تشبيها بتاء التانيث لفظا دون افراد وجمع وذلك لانه وان كان اسم
الفعل الآن لكنه فى الوصل مصدر ويجوز جمع المصدر باعتبار انواعه ومراته وذلك لان اسم الفعل
اما منقول عن المصدر والنقل فيه صريح بان يستعمل مصدرا ايضا نحو رويد زيدا او النقل فيه غير صريح
لعدم استعماله مصدرا نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن
المصدر الذى كان فى الاصل صوتا نحو صه ومه او منقول عن الظرف نحو امامك او عن الجار والمجرور نحو
عليك زيد فلا يكون اسم فعل غير منقول حتى يقال ان هيهات من هذا القسم وكذا عرقات بكسر العين
وسكون الراء او كسره ايضا وهو على التحقيق جمع او اسم جمع لانه بمعنى جمع عرق وهو الاصل اى الاصول
فان جعل اسم جمع العرق كركب لجمع راكب يوقف عليه بالهاء بابدال التاء ها، وفى الوصل يفتح تاؤه
فى النصب ويقال استاصل الله عرقاتهم كما فى عزهاة وسعلاة على فعلاة بكسر الفاء وسكون العين واللام
هو الذى لا يشوق اللعب واللهو ويبعده عن نفسه والثانى الغول وذلك لانه يكون عرقات اسما مفردا
مؤنثا بالتاء كعزهاة وسعلاة وكذلك الكلم يكون تاؤه مفتوحا نصبا ومبدلا الى الهاء وقفا لكونه لمحض
التانيث من غير ان تجعل علامة الجمعية ولن جعل عرقات جمعا لفظيا مصطلحا للعرق بالالف والتاء كمسلمات
كمسلمات يوقف عليه بالتاء ولا يفتح فى الوصل لانه ح يكون جمع مؤنث بالالف والوقف عليه انما هو
بالتاء من غير ابدال كما يذكر وايضا هو مكسور فى حالة النصب والجر كما بين فى النحو فلا يفتح تاء
عرقات فى الوصل اصلا بل اما مضموما وهو فى حال الرفع او مكسورا وهو فى النصب والجر وما ذكرنا فيما
فيما كان المؤنث بالتاء اسما مفردا محققا او مقدرا واما الجمع بالالف والتاء اعنى جمع المؤنث السالم
كعزهات ومسلمات فلا يوقف عليه الا بالتاء ويغلط حركته ولا يجوز ابدال تائه ها، لانهم لما ارادوا ان يكون
فى جمع المؤنث السالم زيادتان كما بينوه فى موضعه لم يمكنهم ان يزيدوا الواو والياء مع الالف
لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانه يصير بدلا من الواو كما فى تجاه وتخمة

وصارت علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث
واغنت عن علامة التانيث الملحقة في الواحدة اثبتت في الوقف ولم تبدل ها ونقل عن طي انهم
يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه بالهاء اي بابدال التاء ها في بنات واخوات
وهما جمعان بالالف والتاء الاول جمع بنت والثاني جمع اخت تشبيها لتائهما بتاء التانيث الخالصة
وليس هذا المنقول بجيد بل الجيد الوقف بالتاء بان يقال كيف البنات والاخوات لما ذكر الموضع الخامس
من مواضع التغيير بالابدال الكلمة التي اخرها همزة سواء كانت تلك الكلمة اسما او فعلا وسواء كان
ما قبل الهمزة متحركا او ساكنا فان قوما يبدلون همزتها بحرف حركتها عند الوقف فان كانت حركتها
فتحة فتبدل الفا او ضمة فواوا او كسرة فياء وذلك لارادة زيادة بيان للحرف لان حروف اللين
ابين من الهمزة الساكنة واما الاكثرون فيقفون فيها على اثبات الهمزة ساكنة كما في غير الهمزة مثل
الجمل والكبد ثم ان كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة مفتوحا ينطقون بالكلمة كائنة على حالها الحاصلة
بعد الابدال اي لا يبدلون الحرف المبدل من الهمزة ايا كان الى حرف اخر بل يبقونه على حاله لامكان
اجتماع الفتحة بلا ثقلة مع كل من الالف والواو والياء بعده فلا حاجة الى تغيير اخر فيقولون
في البناء بفتحتين بمعنى الخبر جاء البنو بابدال الهمزة الى الواو المناسب لحركتها اعني الضمة وسمعت
النبا بابدالها الفا لكونه مناسبا لحركتها التي هي الفتحة ومررت بالنبي بابدالها ياء المناسبة
لكسرتها بفتح الباء الذي قبل الهمزة في الجمع كما كان كذلك قبل الابدال وان كان ما قبلها مضموما
يبدلونها اي الهمزة المبدلة واوا ان لم تكن واوا بل الفا او ياء اذ لو كانت واوا قبل فلا حاجة
الى ابدالها واوا وذلك لثقلة الياء بعد الضمة وامتناع الالف بعدها كما في قرء جمع قرء بمعنى الحيض
او الطهر اصله اقراء بالهمزة كافعل فقلبت همزته اولا الى حرف حركتها اما الى الالف والواو او الياء
ثم ابدال الالف والياء واوا لضمة ما قبلها اعني الراء فيقال في جميع احواله وقفا القرو بالواو وان كان
ما قبلها مكسورا يبدلونها ياء اذا ابدلت اولا الفا او واوا لامتناع الالف بعد الكسرة وثقلة الواو بعدها
كقري في الوقف على قرئ الماضي المجهول ابدلت همزته في الوقف الى حرف حركتها وهو الالف ثم ابدل
الالف ياء لكسرة ما قبله فهولاء اعتبروا في الابدال حركة الهمزة ثم حركة ما قبله واهل الحجاز لا ينقلون
حركة الهمزة الى ما قبلها هكذا فيما عندي من النسخ ولا يخفى انه ليس بمقابل لقوله فان قوما يبدلون
مع ان الظاهر انه اورد مقابلا له وايضا الكلام فيما اذا كان ما قبل الهمزة متحركا فلا يتصور نقل حركتها
الى ما قبلها حتى يحتاج الى نفيه فالصواب ان يقول واهل الحجاز لا يبدلونها الى حرف حركتها اللهم

جاء الخبر النبا

اللهم الا ان يقال العديل لما سبق هو قوله بل يسكنونها وانما ذكر هذا توطئة له واهل الحجاز حريصون على تخفيف
الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولذا اوجبوا النقل اذا كان ما قبلها ساكنا فيمكن ان يتوهم انهم ينقلون حركتها
اذا كان ما قبلها متحركا ايضا فنفي ذلك احتياطا يعني ان اهل الحجاز لا ينقلون حركتها هنا الى ما قبلها لانه متحرك
ولا يمكن نقل الحركة الى المتحرك لامتناع اجتماع حركتين في حرف واحد بل يسكنونها اي الهمزة بحذف حركتها
على قانون الوقف كما مر ثم يبدلونها الى حرف حركة ما قبلها على قانون الابدال من ان الهمزة اذا كانت ساكنة
تبدل الى حرف حركة ما قبلها كما مر في باب تخفيف الهمزة فهولاء انما اعتبروا حركة ما قبل الهمزة لا حركة نفسها
فان كان حركة ما قبلها فتحة فتبدل الفا سواء كانت حركة نفسها فتحة او ضمة او كسرة وان كانت ضمة فواوا
اي كانت حركتها وان كانت كسرة فياء كذلك فح لا حاجة الى ابدال ثان اذا كان ما قبلها مضموما او مكسورا فيقولون
في الاحوال الثلث اي الرفع والنصب والجر نبا بابدال الياء الفا لفتحة ما قبلها واما اذا كان ما قبل الهمزة مضموما
كما في اكمؤ او مكسورا كما في قرى فنتيجة ما قالوه اي ما قاله الحجازيون وما قاله الاولون واحد بلا فرق
حيث يبدلون جميع الهمزة واوا اذا انضم ما قبلها وياء اذا انكسر ما قبلها فيقولون كلهم في جميع الاحوال
وقرو وقري الا ان الابدال على قول الحجازيين واحد وعلى قول الاولين اثنان كما عرفت وللاشارة الى هذا
قال فنتيجة اي خلاصة وان كان ما قبل الهمزة ساكنا سكونا كان ما قبل الساكن مفتوحا او مضموما او مكسورا
وهذا عطف على قوله ثم ان كان ما قبلها مفتوحا كما في قرء بالفتح والسكون فقدم وبطء بالضم والسكون
ضد السرعة وردء بالكسر والسكون وهو المعاون من العون اي النصرة ينقل حركتها الى ذلك الساكن
لبيانها لانها لكونها من اقصى الحلق اخفى الحروف فاذا وقعت بعد الساكن والساكن اخفى كانت اخفى بعد
اخفى فتكون اشد خفاء فحركوا ما قبلها بنقل حركتها اليه ليكون ابين بها ثم يبدلونها كذلك اي الى حرف
الحركة المنقولة فان كانت الحركة المنقولة ضمة فيبدلونها واوا سواء كان ما قبل الحركة مفتوحا او مضموما
او مكسورا وان كانت فتحة فالفا كذلك وان كانت كسرة فياء كذلك وذلك لكمال الحرص على بيان
الحرف الموقوف عليه فيقولون في الوقف على قرء وبطء وردء قرو بفتحة ثم ضمة اي بفتحة القاف
وضمة الراء وبطو بضمتين وردو بكسرة للراء ثم ضمة للدال وهذه الثلثة امثلة لابدال الهمزة واوا لكون
حركتها المنقولة ضمة لكونها في حالة الرفع مع الحركات الثلثة للفاء وتربص اي انتظر قرا بفتحتين وبطا
بضمة ثم فتحة وردا بكسرة ثم فتحة وهذه امثلة لابدالها الفا لكون حركتها المنقولة فتحة لكونها في حالة
النصب اعني المفعولية بتربص مع الحركات الثلث للفاء وانظر الى قري بفتحة ثم كسرة وبطي بضمة
ثم كسرة وردي بكسرتين وهذه امثلة لابدالها ياء لكون حركتها المنقولة كسرة لكونها في حيز حرف الجر

وعنى الى مع الثلث للفاء ايضا ومنهم من لم يجوز الانتقال من الكسرة الى الضمة وبالعكس لغاية الاستثقال
ولذا كانا وزنين مرفوضين في الاسم فجعل الثانية منهما اي من الكسرة والضمة تابعة للاولى منهما فان كانت حركة
الفاء ضمة يجعل كسرة العين ضمة وان كانت كسرة يجعل ضمة العين كسرة فعلى الاول يبدل الياء المبدل من الهمزة واوا
وعلى الثاني بالعكس فقال في ردء بالكسرة ثم الضمة وبالواو ردي بكسرتين والياء وفي بطء بالضمة ثم الكسرة
بطو بضمتين والواو فاتبع الثاني الاول فرارا من الخروج من الكسرة الى الضمة وبالعكس ومن جواز ذلك جوزه
لعروضها بسبب الوقف فيكون بمنزلة العدم هذا هو الافصح الاكثر وبعضهم ينقلون حركة الهمزة الى الساكن
قبلها لكن لا يبدلونها الى حرف الحركة المنقولة بل يحققها ساكنة وبعضهم يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها ثم
يبدل الهمزة الى حرف حركتها المحذوفة وبعضهم ينقل حركتها الى ما قبلها ويحذفها ثم يحذف الحركة المنقولة للوقف
وهم الحجازيون الذين راموا كمال التخفيف فقالوا فرْ وبطْ وردْ وقد يقع في بعض اللغات في الوقف ابدال الاخر
اخر غير ما ذكرنا مثل ابدال كل الف سواء كان مبدلا من الاصل او للتانيث او للالحاق في الوقف همزة فرقا بين الوصل
والوقف مع التقارب بين الالف والهمزة مثلا يقال رأيت هذه عصأ وحبلأ وهو اي عصا يضربها اي حبلى هذه عصا
وحبلا وهو يضربها بابدال الالفات الثلث همزة ساكنة ومثل ابدال الف التانيث كما في حبلى في جميع احواله
واوا كما هو عند البعض يقولون هذه حبلو ورأيت حبلو ومررت بحبلو وذلك لزيادة البيان لخفاء الموقوف عليه لان
الواو ابين من الالف والياء او ياء كما هو عند الاخرين يقولون في الاحوال الثلث حبلي بالياء الساكن لان الياء ابين
من الالف واخف من الواو ومنهم من يسوي في هذين الابدالين بين الوصل والوقف فيبدل الف التانيث واوا
او ياء في الوصل كما في الوقف فيقول حبلو زيد وحبلي زيد ولردائة تلك الابدالات في بعض اللغات
اي لقبحها لم نعتد بها ولم نجعلها من اقسام الابدال اسقاطا لها عن درجة الاعتبار الصنف الرابع في بيان التغيير
بنقل الحركة والمراد ما يكون بنقل الحركة فقط من غير ابدال حرف الحركة المنقولة ليقابل هذا الصنف الذي
قبله فان التغيير بابدال الهمزة قد يكون بنقل حركتها الى ما قبلها كما عرفت فالمراد بالابدال هناك هو الابدال
فقط او مع نقل الحركة وهو في كل كلمة اخرها متحرك صحيح همزة كانت او غيرها قبله ساكن صحيح كذلك وذلك
للهرب عن التقاء الساكنين ولو في الوقف كما هو راي بعضهم فاذا احتيج الى تحريك الساكن كان رعاية
حركة الاخر بنقلها اليه اولى لانها الذاهبة بالوقف اما اشتراط حركة الاخر وسكون ما قبله فلا خفاء فيه لانه
اذا سكن الاخر او تحرك ما قبله لا يتصور نقل حركة الاخر الى ما قبله لاستلزامه وجود القبول من غير مقبول او قابل
فلا نقل في عصا وابي عمرو واما اشتراط صحة الاخر فلانه لو كان حرف علة لزم ابداله على تقدير النقل في بعض
الاحوال كما في الرفع والجر فان الاخر ان كان واوا فعلى تقدير نقل كسرته الى ما قبله يلزم ان يبدل ياء وان كان ياء فعلى

فعلى تقدير نقل ضمته يلزم ان يبدل واوا ولا في حال النصب فلا يلزم شيء من ذلك والحال ان هؤلاء الذين
يقفون بنقل الحركة مقتصرون على تغيير الحركة ولم يتجاوزوا عنه الى تغيير الحرف فلو ابدل حرف العلة يلزم
خلاف رأيهم فلذا اشترط ان يكون الاخر صحيحا لانه اذا كان صحيحا لا يقبل الابدال فيحصل الاقتصار كما في
دلو في حال الجر فانه لو نقل كسرة الواو الى اللام لوجب ابداله ياء لما عرفت ان الواو اذا كان طرفا ساكنا بعد
كسرة يجب ابداله ياء وكما في ظبي في حال الرفع بمثل ذلك بان يقال لو نقل ضمة الياء الى ما قبله من الباء لوجب
ابداله واوا لما عرفت ان الياء اذا وقع طرفا ساكنا بعد ضمة لوجب ابداله واوا نعم لا يلزم الابدال في الاول
في حال الرفع ولا في الثاني في حال الجر ولا في شيء منهما في حال النصب الا ان لزوم الابدال في بعض الاحوال
استدعى ان لا يوقف فيهما بالنقل مطلقا حملا للنظير على النظير واما اشتراط صحة ما قبله فلان في حرف العلة
ضعفا وعجزا عن تحمل الحركة لثقلها فلا تحرك ما لم يكن اي مدة ان لم يوجد باعث قوي على التحريك وباعث
الوقف لعروضه ضعيف فلا يقوى على تحريك حرف العلة فلا ينقل حركة اللام في قول دليل الى ما قبلها
من الواو والياء الساكنين ولا بد من اشتراط عدم الادغام ايضا اذ لو كان الساكن مدغما في الاخر لا ينقل اليه
الحركة لئلا يلزم انفكاك الادغام فلا ينقل في الرد وشد ثم ان لم تكن الاخر همزة نقلت ضمته وكسرته الى
ما قبله ما لم يلزم انتقال من ضمة الى كسرة بان يكون الفاء مضموما والحركة المنقولة كسرة وبالعكس بان يكون
الفاء مكسورا والحركة المنقولة ضمة فعند لزوم الانتقال بان يكون الفاء مفتوحا او مكسورا في الاول او مفتوحا
او مضموما في الثاني فيقال هذا بكر بنقل ضمة الراء الى الكاف وما قبله مفتوح وبسر بنقل ضمة الى السين
وما قبله مضموم ومررت ببكر بنقل كسرة الراء الى الكاف وما قبله مفتوح وبشر بنقل كسرة الراء الى الشين
وما قبله مكسور قال الشاعر تحفزها الاوتار والايدي الشعر والنبل وهو سهم جمع السهام العربية مؤنث
سماعي ستون كانها اي النبل الجمر وجمر النار الذي واحده جمرة معروف الحفز بفتح الفاء وسكون الحاء
المهملة وبالزاء المعجمة الجمع والضم ورد في الحديث والغرض منه بيان كون الحفز بالمعنى المذكور اذا صلت
المرأة فلتحتفز اي لتنضام امر غائبة من التضام اي فلتضم اعضائها بعضها الى بعض اذا جلست
واذا سجدت فقد استعمل فيه الحفز الذي هو مصدر تحتفز بمعنى والجمع وضمير المفعول اعني الهاء في تحفزها
راجع للقوس على ان تكون مذكورة قبل لانها مؤنث سماعي ولم يجعل راجعا الى النبل اذ لا معنى لتحفز
الاوتار والايدي اياها ولانه لو رجع اليها لقيل وهي ستون بالاضمار لا والنبل ستون بالاظهار والشعر جمع اشعر
مؤنث شعراء كحمر وحمراء اي كثيرة الشعر وهي اي كثيرة الشعر في اليد كناية عن القوة فيها لما انها انما تكون
غالبا في ايدي الرجال الاقوياء لا في ايدي النساء والضعفاء فالايدي الشعر بمعنى الايدي القوية وقوله النبل

الضم والجمع

ستون من قبيل التشبيه البليغ اى النبل ماخوذة باصابع معقودة كعقد ستين ونفث صورة مستكنا اى كعقد
ستين بفعل الرامى فى اصابعه حين اخذ بها النبل وشبه السهام بالجمر لتاثيرها القوى فى مواقعها فانها نار تحرق من
يصيبه وتهلكه فكانه يصف القسى بالشدة بقوة راميها وكثرة سهامها الشديدة التاثير والمقصود من ذكر
هذا البيت بيان انه اى الشان نقل فيه ضمة زاء الشعر والجمر الى العين والميم الساكنين قبله مع ان ما قبل الساكن
مضموم فى الاول وهو الشين ومفتوح فى الثانى وهو الجيم فدل ذلك على ما قلنا من انه اذا لم يكن الاخر همزة
نقلت ضمة او كسرة الى ما قبله ما لم يلزم وزن مرفوض وكذا يقال عطف على قوله فيقال هذا بكر وبهذا
تمثيل النقل فى الفعل وفى الاخر حكما والمعطوف عليه تمثيل فى الاسم وفى الاخر حقيقة اضربه وضربته
بضم الباء والتاء وسكون الهاء فى الوقف على اضربه امر حاضر الحق به الضمير المنصوب وضربته بسكون
التاء على ان يكون ماضيا مؤنثا غائبة الحق به ذلك الضمير فنقل فيهما ضمة الهاء الذى بمنزلة الاخر
الى ما قبله من الساكن الذى هو الباء والتاء وفى اشعار عجبت والدهر كثير عجبه من عنزى سبنى حال كونى
لم اضربه عنزة قبيلة واحدها عنزى بالياء المشددة كرومى وعجمى فى واحد الروم والعجم كما تقدم والمق
انه نقل ضمة الهاء فى لم اضربه الى الباء الساكن قبله لا يقال قد لزم فى اضربه ولم يضربه الانتقال من
الكسرة الى الضمة مع انه اشترط النقل بعدم ذلك الانتقال وبعدم عكسه كما ذكر لان المراد بالانتقال
هناك ما كان على مثل ما بالضم ثم الكسر او بالعكس فانه وزن مرفوض فى الاسماء والانتقال هنا ليس
كذلك واما اذا لزم ذلك الانتقال فلا ينقل فلا يقال فى الوقف على هذا حبر ومن القفل حبر
والقفل بنقل ضم الراء الى الباء وكسر اللام الى الفاء ولا ينقل فتحة الاخر الى الساكن قبله فى هذا اى
فيما يكون الاخر غير همزة لان النقل على ما عرفت للتخفيف والتسهيل مع ان الفتحة خفيفة قريبة
من السكون لكونها جزء الالف فتركها اسهل من نقلها فلا تنقل بل تحذف لئلا يلزم ترجيح الاسهل
فلا يقال رايت البكر بنقل فتحة الراء الى الكاف بل يحذفها واما التقاء الساكنين فنقول الاصل فى الكلمة
التنكير وهى اذا كانت منصوبة فى حال التنكير نحو رايت بكرا لا يلزم التقاء الساكنين على ما مر ففى حال
التعريف نحو رايت البكر كانه لا التقاء لهما بخلاف الضمة والكسرة فانهما لقوتهما لا تذهبان بعلة ضعيفة
ضعيفة فنقلهما اسهل من حذفهما وان كان الاخر همزة عطف على قوله ثم ان لم يكن الاخر همزة تنقل
جميع حركاتها الى ما قبلها وان كانت حركتها فتحة او لزم انتقال من ضمة الى كسرة او بالعكس كما اذا لم تكن فتحة
ولم يلزم شئ من الانتقالين فالنقل اولى ففى هذه التسعة صور باعتبار الحركات الثلث لكل من الهمزة
وما قبل الساكن وفيما لم يكن الاخر همزة اربعة وهى ما عدا صورة فتحة الاخر مع الحركات الثلث لما

بحذفها

لما قبل الساكن وصورتى الانتقالين المرفوضين واذا نقل حركاتها فيوقف عليها ساكنة من غير ابدال
وهذا مبنى على راى البعض من انهم يقنعون فى بيان الهمزة بمجرد نقل حركتها الى ما قبلها وما سبق فى الموضع
الثالث من انه اذا كان ما قبلها ساكنا ينقل حركتها اليه ثم تبدل حسب الحركة مبنى على راى بعض اخر من انه
يريد زيادة البيان فلا يقنع بمجرد النقل بل يبدلها بعد ذلك الى ما يجانس الحركة وقد اشرنا الى ذلك هناك
وانما نقل جميع حركاتها الى ما قبلها مطلقا لثقلها فلو لم ينقل الفتحة بل اسقطت كما هو مقتضى الوقف لاجتمع
مع ثقلها فى نفسها ثقل التقاء الساكنين فيتضاعف الثقل فنقل الفتحة الى ما قبلها ليزول التقاء الساكنين
فيحصر الثقل فى واحد اعنى ثقلها فى نفسها بخلاف ما اذا لم يكن الاخر همزة اذ ليس لغيرها ثقل فى نفسه كثقلها فلو
لم ينقل فتحه لم يلزم الا ثقل واحد وهو ثقل التقاء الساكنين وهو اهون مع ذهاب الفتحة اسهل من نقلها
وبين ذلك بقوله وكل ذى ذوق وفهم سليم يعلم ان بكر بساكنين مما كان غير الهمزة اخف من خبء بهمزة اى
بساكنين مما كان الاخر همزة وما ذلك الا لكون الهمزة ثقيلة فى نفسها فيلزم على تقدير اسقاط فتحتها اجتماع
الثقلين بخلاف غير الهمزة وكذا الانتقال من الضمة الى الكسرة وبالعكس اى كل من الانتقالين اخف
من اجتماع ثقل الهمزة وثقل التقاء الساكنين ولهذا ارتكبوهما هنا اى فيما كان الاخر همزة لئلا يلزم
ارتكاب ما هو اشد منهما اعنى اجتماع الثقلين لا فيما اخره غير همزة لكونهما اثقل من التقاء الساكنين
وحده ولو ارتكبا يلزم اخذ الاثقل وترك الاخف وهرب بعضهم هنا ايضا عنهما فجعل الثانية من الضمة
او الكسرة تابعة للاولى فان كانت الحركة المنقولة ضمة وحركة ما قبلها كسرة يجعل الضمة كسرة وان كان الحكم
بالعكس فبالعكس فيقول هذا ردء بكسرتين ومررت ببطؤ بضمتين كما مر فى الفصل وقد سبق فى بعض
ما يتعلق بهذا الموضع اى موضع نقل الحركة فى الوقف فى فصل التقاء الساكنين حيث قال ومنهم من يهرب
من التقاء الساكنين ولو فى الوقف فيقول فى الوقف على النصر فى حال الرفع النصر بضم الصاد وفى حال
الجر النصر بكسره لان الحركة الذاهبة منه بسبب الوقف وذلك فاذا احتيج الى تحريك الساكن لدفع التقاء
الساكنين كان رعاية تلك الحركة اولى وفى حال النصب لا يفتح الصاد بل يبقيه على سكونه لان الحالة الاصلية
للكلمة التنكير وفى حال التنكير لا يلزم من الوقف التقاء الساكنين اذا كانت الكلمة منصوبة اذ يقال ح
نصرا فكانه فى التعريف ايضا لم يلتق ساكنان وفى نحو الرجل بكسر الراء فى الرفع لا بضم الجيم اذ ليس
فى الكلام انتقال من الكسرة الى الضمة وفى نحو البسر فى الجر لا بكسر السين اذ ليس فى الكلام انتقال
من الضمة الى الكسرة الصنف الخامس والسادس الروم والاشمام وانما جمعناهما لتقاربهما وقلة
مباحثهما لا كما يجب لا ينبغى ان يعقد بيان لكل منهما فصل على حدة فالروم تصويت خفيف اى اعطاء

لنقلها نسخة

انه يعقد لكل

صوت خفيف لحركة الآخر الموقوف عليه الساقطة بالوقف كأنك تروم وتطلب الحركة ولكن لا تتمها
بل تختلسها اختلاسا ما تنبيها على حركة الاصل ولذا سمي روما والاشمام ان تضم شفتيك بعد سكون الحرف
لا انضماما تاما بل مع بقاء انفراج ما بينهما ليخرج منه النفس فالروم فيه شيء ما يسمع اي من شأنه ان يسمع
بحيث اذا القى الاعمى اليه سمعه يدركه لأنه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا والصوت
من قبيل المسموعات لا المبصرات فلا يتوقف ادراك الروم على البصر بل على السمع فيدركه الاعمى والبصير بعد
ان كانا صاحبي السمع بخلاف الاشمام فانه ليس فيه ما يتعلق بالسمع بل بالبصر لانه ليس بصوت يسمع وانما هو
تحريك عضو فلا يدركه الاعمى وان كان سميعا بل يدركه الرائي ولو كان اصم ولهذا قال سيبويه الاشمام
بمنزلة تحريك بعض جسدك ومراده انه لا يدركه الاعمى لتعلقه برؤية البصر كما لا يدرك تحريك بعض
الاعضاء كاليد والرجل واشتقاقه من الشم كأنك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق
بها وهما اي الروم والاشمام مختصان بحالة الوقف بل بالوقف باسكان المتحرك لا يجريان في غيره لكن
فرق بينهما وبين الوقف بحذف الحركة الذي هو القسم الاول من التقسيم المذكور لان المراد بحذف الحركة
هناك هو الاسكان المجرد عن الروم والاشمام والمراد هنا هو الاسكان المقارن للروم او الاشمام فهنا
ثلثة اشياء متضادة وهي الاسكان المجرد والروم والاشمام فلا يمكن ان يجتمع شيئان منها في محل واحد
والغرض منهما الاشعار بكون الحرف قبل الوقف متحركا ثم السكون للوقف لا ساكنا في الاصل لانه
اذا سمع المخاطب حركة مختلسة بعد الاسكان يتنبه على ان الاصل متحرك ولذا يروم المتكلم حركته واذا
واذا رأى انضمام شفتيك بعد الاسكان يتنبه على انك اردت بضمها ضمة الحرف الموقوف عليه في الوصل
اذ الضمة انما تحصل بانضمام الشفتين بل الاشمام بخصوص الحركة من الفتحة او الضمة او الكسر ايضا
اي كاصل الحركة اما في الاشمام فظاهر اذ الحركة المبنية عليها به ليست الا الضم وانضمام الشفتين يشعر به بلا
اشتباه واما في الروم فلان الحركة المختلسة ان كانت مائلة نحو الفتحة يشعر بان حركة الاصل فتحة او نحو
الضمة فيشعر بانها ضمة او نحو الكسرة فيشعر بانها كسرة فالروم حسن اتفاقا لكونه امارة الحركة المحذوفة
في المحل الساقط عنه بالوقف حركة غير عارضة بل اصلية ولا يكون آخره ميم الجمع كما في هم وكم وانتم
ولا التاء الذي يبدل في الوقف هاء كما في رحمة وضاربة واحترز به عما لا يبدل هاء في الوقف كما في بنت
واخت فانه يحسن فيه الروم ايضا واما في هذه الصور الثلث يعني ان يكون الحركة الساقطة عارضة
وان يكون الآخر ميم الجمع وان يكون التاء المبدل في الوقف هاء فالاكثر على انه اي الشأن لا روم
فيها اما الحركة العارضة اي اما عدم الروم في الحركة العارضة مثل قل ادعوا الله فان كسرة لام قل

وان كان

قل عارضة فانه ساكن في الاصل وانما حرك لساكن لقيه اعني دال ادعوا دفعا لالتقاء الساكنين فلا يرام
حين الوقف على قل لقوله فلا اعتداد بها اي فلانه لا اعتداد بالحركة العارضة حال وجودها في الوصل
لقيام ما يوجبها كالتقاء ساكن بعده حتى اي بسبب عدم الاعتداد بها في تلك الحال لا يعود الواو من قل لان اصله
اقول نقلت حركة الواو الى ما قبله فحذف لدفع التقاء الساكنين فلو كان حركة اللام معتدا بها في حال وجودها
لعادت تلك الواو لاندفاع ما يمنعه اعني التقاء الساكنين بتحريك اللام مع انه لم يعد فدل على ان تلك
الحركة في تلك الحال غير معتد بها فكان لا التقاء باق فكيف بحال عدمها اي فكيف يعتد بها في حال عدمها وزوال
ما يوجبها من التقاء الساكنين بسبب الوقف حتى يرام الاشعار بتلك الحركة اي عدم الاعتداد بها في حال الوقف
بالطريق الاولى فلا وجه فيه للروم لانه انما يكون لاعتداد بالحركة والاشعار بها ولما عدم الروم في ميم الجمع فعند من
يسكنه ولم يلحق به المدة في الوصل مثل عليكم وبهم كما هو رأي الاكثرين فظاهر اذ لا حركة له حينئذ قبل حتى يدل بالروم
عليها وليس هذا ايضا اي كغيره الصور الثلث من محل الخلاف بل عدم الروم فيه اتفاقي كذلك انما هو اي محل الخلاف
بين الاكثرين والبعض في الروم وعدمه ما اي ميم الجمع الذي حصل اذا الحق به المدة من الواو والياء في الوصل مثل
عليكمو او بهمي كما هو رأي البعض لان الميم لكونه متحركا في الوصل حينئذ كان للخلاف في رومه مجال وفي هذا ايضا عند
الاكثر لا روم لان الآخر وهو المدة غير متحركة مع ان الروم انما هو لاشعار حركة الآخر ونفس الميم متحرك حينئذ لكنه ليس بآخر حتى
يرام حركته والفرق بينه اي بين ميم الجمع اذا الحق به مدة كما هو محل الخلاف وبين يغزو ويرمي حيث يحسن الروم فيهما
عند الوقف عليهما بحذف الواو والياء او باسكان ما قبلهما بان يقعا في القافية او الفاصلة كما علمت مع ان آخرهما
مدة غير متحركة مثلا آخر محل الخلاف اعني ميم الجمع الملحق به المدة ولا يحسن الروم في محل الخلاف عند الاكثر فورد به
النقض على رأي الاكثرين بانه تحكم واجاب بان بينهما فرقا وهو ان الواو والياء فيهما اي في يغزو ويرمي قابل للحركة
بل اصلهما الحركة لان اصلهما يغزو ويرمي بضم الواو والياء ثم اعلا باستثقال الضمة على الواو والياء فبقيا ساكنين
كما مر واذا كانا قابلين للحركة فلما ذهبا في الوقف مع الحركة اي مع حركة ما قبلهما لما مر ان الوقف على الحركة يتوهم
ان تلك الحركة الذاهبة معهما كانت لهما فصارت كانها حركة الآخر الموقوف عليه فلذا يرام الضمة في يغزو والكسرة
في يرمي والمدة اللاحقة بالضمائر كما في كمو وهمو وهمي لا حظ لها اصلا في الحركة لما انها حاصلة من مجرد اشباع الضمة
او الكسرة فاذا ذهبت مع حركة ما قبلها كميم الجمع فلا مجال لان يتوهم ان تلك الحركة كانت لها حتى صارت كانها حركة
الآخر فيرام للدلالة عليها وبالجملة حركة ما قبل الواو والياء في يغزو ويرمي بمنزلة حركة الآخر اعني الواو والياء ولا كذلك
في مثل عليكمو وبهمي فلذا يرام في الاول دون الثاني عند الاكثر وايضا تجرد الميم عطف على قوله لان الآخر وهو المدة
غير متحرك وجه اخر على ان لا روم في ميم الجمع عن لحوق المدة في الوصل كثير جدا فصيح جيد بالاتفاق ولحوقها قليل

ضعيف كما تقدم فمن يلحقه المدة ايضا اى كمن يلحقها يترك الروم فى الميم عند الوقف اعتبارا للغة الاولى
الفصيحة يعنى التجريد عن لحوقها لما عرفت انه لا يمكن الروم فى تلك اللغة لما ان وضع الميم فيها على السكون
وبهذا الوجه الثانى يرتفع العذر فى تخصيص عدم الروم فى الاكثر بميم الجمع دون ضمير المفرد كما فى ضربه وغلامه يعنى
انهم خصصوا عدم الروم بميم الجمع ورآموا فى ضمير المفرد الغائب المتصل منصوبا كان كما فى ضربه او مجرورا
كما فى غلامه مع ان آخر الضمير المفرد ايضا مدة غير متحركة واوا كانت كما فى المثالين او ياء كما فى به فورد
عليهم بان عدم الروم فى احدهما والروم فى الآخر تحكم لكن بالوجه الثانى حصل الجواب عن ذلك
السؤال والاحتراز عن التخصيص وذلك ان تجريد هذا الضمير اى ضمير المفرد عن المدة ليس بكثير كالكثرة
اى ككثرة تجريد الميم بل الكثير الشائع فيه المدة وعدمها قليل جدا فلا مجال عنه ان يقال ان من يلحقه المدة
يترك الروم اعتبارا للغة الاولى الفصيحة كما يقال ذلك فى الميم فظهر وجه التخصيص واندفع الاشكال
فعلم من هذا ان المعتمد فى ذلك المطلب هو الوجه الثانى لا الاول لعدم اطراده واما عدم الروم فى التاء
المبدلة هاء فلان الروم انما هو لبيان حركة الحرف الذى وقف عليه وههنا الوقف على الهاء لا على التاء
المبدلة فى الوقف ولم يكن له حركة بل هو مبنى على السكون حتى يبين بالروم حركته نعم التاء متحرك
لكن الوقف ليس عليه واما من يرى من الرآى الروم فى هذه الصور ايضا اى كما فى الصور الثلث
المذكورة كما فى غيرها وهم القليلون كما نبه عليه قبل بقوله فالاكثر على انه لا روم فيها فيعتبر
بظاهر الحركة العارضة فى مثل قل ادعوا الله فيجوز الروم فيه للاشعار بالحركة العارضة ويجعل مدة
ميم الجمع مثل مدة يغزو ويرمى اى يشبه المدة الاولى بالمدة الثانية لكونهما متناسبتين صورة فيجوز
الروم فى الاولى كما يجوز فى الثانى بالاتفاق ويتوهم فى الصورة الثالثة حركة البدل وهو الهاء
لما ان الثانى ناب مناب الاول وكان فى حكمه فبالتوهم حصل الحركة فى الهاء الموقوف عليه فيرام فيه بناء
للحركة لكن لا يخفى عليك ضعف هذه الوجوه ولذا كان هذا الرآى قليلا ضعيفا جدا لما ذكر حكم الروم
والاشمام كالروم فى الاحكام من حيث اتفاقا فى غير الصور الثلث واختلافا فيها واختصاصه
بما كان الآخر متحركا قبل الوقف ونحوها الا ان الاشمام يختص بالمضموم اى بما كان الآخر مضموما ابتداء
بضمة ولا يجرى فيما اذا كان مفتوحا او مكسورا اذ بضم الشفتين الذى كان الاشمام عبارة عنه
لا تحصل الا الضمة لا الفتحة ولا الكسرة فلا يوذن ضمهما الا بضمة الآخر لا بفتحة او كسرة بخلاف الروم
فانه يجرى فى الجميع الا انه فى المفتوح قليل لان الفتحة خفيفة سريعة فى النطق فلا تكاد تخرج الا
بتمامها كما هو حالها بخلاف الوصل ثم ان للروم والاشمام وكذا للاسكان المجرد والتضعيف علامات

نهما

او بكسر

علامات فى الخط فللروم الف يخط قدام الحرف كما فى هذا خالد كانه من ابتداء لان الروم ابتداء
الحركة وللاشمام نقطة قدامه كما فى جعفر لانه انقص من حال الروم والالف ابتداؤها النقطة كما ان
الروم ابتداء الاشمام وللاسكان خاء فوقه اشارة الى خفته كما فى هذا حلم خ وللتضعيف شين فوقه اشارة
الى شدته كما فى هذا فرج ش هذا ما يتعلق بصناعتنا وهى فن التصريف من احكام الوقف واما عند
القراء فله احكام واقسام اخر لا نشتغل بذكرها لعدم اندراجها فيما توجهنا اليه من المرام وهو ما يتغير به
الهيئة لما انه المطلوب فى علم التصريف واما ما لا دخل له فى تغييرها كاحكام الاداء فهو خارج عن
الفن بل له فن آخر كعلم القراءة فخار المصرح ولنقف على هذا القدر الوافى بغرضنا من الكلام ح
حامدين لله تع على التوفيق للاتمام ومصلين ومسلمين على رسوله سيد الانام وعلى آله واصحابه ومن تابعهم
باحسان الى يوم القيام فلله الحمد والمنة وعلى رسوله افضل الصلوة والتحية وآله واصحابه ذوى
الرتب العلية على ان وفقنا لاتمام شرح هذا الكتاب فى ليلة الجمعة الثانية
من شهر رجب المرجب من سنة تسعة عشر وثمانين والف من
هجرة من هو شفيع ومشفع يوم يقوم
الحساب عليه الاف التحية لكل امر
واليه المرجع
والمآب

لغرضنا

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı H. Hüsnü
Yeni Kayıt
Eski Kayıt No 1413